

٢٦٤

الجزء الرابع

من

حاشية العالم العلامة البحر المحرر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

تفهمه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

وهامته مع الشرح نقائس ولطائف، منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد المرصني على هذا الكتاب نفع الله به آمين

طبع بطبعة

مُصَطَفَى الْبَابِي الْحَكِيمِي وَأَوْلَادِهِ بِبَصْرَ

ربيع الأول - ١٣٤٥ هـ

درس

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرعا
حل عقد النكاح بلفظ
الطلاق ونحوه والاصل فيه
قبيل الإجماع الكتاب
كقوله الطلاق مرتان
فما ك معروف أو تخرج
باحسان والسنة تكبر ليس
شئ من الحلال أبيض الى
الله تعالى من الطلاق ر واه
أبو دود يسند صحيح والمأكل
وصحة (أركانه) خة
(مبينة) محل ولا يهتد
ومطلق وشرط فيه أي في
المطلق ولو بالتطبيق
(تكليف) فلا يصح من
غير مكلف لغير رفع القلم
عن ثلاثة

(قوله مما يحل للمرأة)
بيان لما دخل تحت الكتاب
تأمل
(قوله الآن يقال عدم الحج)
الاحسن في الجواب أن
يقال لو أفضنا عليهم الطلاق
لزم تحريم زوجاتهم عليهم
فلما ترتب عليه خطاب
تكليف الحج

مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّمُ فِي الدِّينِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الطلاق)

هو اسم مصدر طلق ومصدره التطلق ومصدره طلق بفتح الطاء يقال طلق المرأة طلاقا فهي طالق (قوله حل القيد) المراد ما يشمل الحسي والعنوي ليكون بين المعنى الشرعي والقوي علاقة
أه رشيدي (قوله عقد النكاح) الإضافة بيانية فإن أراد بالنكاح الوطء كانت حقيقة (قوله
الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق الذي تملك به الرجعة عقبه مرتان فلا بد من تقدير مضاف ليكون
البتداء عين لتعبر (قوله ليس شئ من الحلال أبيض) وفي رواية صحيحة أبيض الحلال إلى الله الطلاق
وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله حجج ومالنا من كون البغض معناه الكراهة وعدم
الرضا وهذا صادق بالمكروه سمع على من لم يكن لا يشمل صور غير الكراهة ويدل له أيضا
إجماع الأمة بل سائر الملل على مشروعية حل وحل بعضهم الحديث على بعض أفراد الطلاق وهو
المكروه منه وقال النووي أي على تقدير أن يكون في الحلال بغض فهذا أبيض أه وقال العزبي
لأن بعض أفراد الحلال قد يكون مبنوفا كالأكل في السوق مما يحل للمرأة فيكون البغض كتابة
عن عدم الرضا أو عن التنفير منه الذي هو لازم للبغض (قوله قصد) فيبان كلام من الواو لا يقصد
وصف المطلق فهلا جعلنا من شرطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالما عند قوله أنت طالق مثلا أن
هذا اللفظ موضوع لحل العصة وليس معناه أنه يقصد حل العصة والاصل في هذا المأكل اذ لم يوجد
منه قصد حلها وأيضوا لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ صريحا لان الصريح لا يحتاج إلى نية ذلك فخرج
بكونه عالما عند التلفظ السامع والناظم ونحوهما مما لا يفصله شيخنا عز يري (قوله ولو بالتطبيق)
والدبرة بحال التطبيق شو يري (قوله رفع القلم عن ثلاث) أي في خطاب التكليف لا في خطاب
الوضع وتتمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفق وعن النائم حتى يستيقظ وحيث
رفع عنهم القلم بطل تفهيمهم عز عن المراد بضم التكليف الكتاب للأحكام التكليفية وبطل
الوضع الكتاب للأحكام الوضعية فإنه ليس مرتفعاً عن الثلاث وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح
الاستدلال بالحديث لأن وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع الآن يقال عدم وقوع طلاقهم

(الالكسان) فيصح منه
منع أنه غير مكف كافله في
الروضة عن أصحابنا
وغيرهم في كتب الأصول
تقليظا عليه ولأن صحة
من فيل رب الاحكام
بالاسباب كقوله الغزالي في
المستقى وأجاب عن قوله
تعالى لا تقر بوا الصلاة
وأثم كسارى لفتى اسند
اليه الجويني وغيره في
تكليف الكران بأن
المراد به من هو في أوائل
الكران وهو المنتهى لبقاء
عقله وانقضاء تكليف
الكران لانقضاء الفهم الذي
هو شرط التكليف وللراد
بالكران الذي يصح
طلاقه وانكاحه ونحوهما
من زال عقله بما أثم به من
شراب أو دواء ويرجع في
حدها إلى العرف فاذا انتهى تغير
الشارب إلى حاله يقع عليه
اسم الكران عرفا فهو
محل الكلا بدعن الشافعي
رضي الله عنه أنه الذي
اشتعل كلامه المنظوم
واكتشف سره المكتوم
(واختيار)

يلزم عدم حرمه الزوجة بعد زوال هذه الاعذار فكان الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم
بلغ التحريم عليه وكذا يقال في البقية فلا يؤثرنا عليهم الطلاق ثم يحرم بزواجهم عليهم فلما ترتب خطاب
التكليف على خطاب الوضع فرفع عنهم أيضا بالنظر لما يلزمه من التحريم (قوله الاالكسان) استثناء
من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غير مكف فيكون تحلا كما اشار اليه بقوله مع انه غير مكف (قوله
من فيل رب الاحكام) أي انقلها بالاسباب مع بقاء العقل فلا يرد الجنون التعدى فان طلاقه لا يقع
مع تعدى زوال عقله بخلاف الكران فان عقله باق وأما قول الشارح بدوهم من زال عقله فالمراد به
تمييزه اه وقال هر بمعنى أن أقوله وأفعاله أسباب معرفات للاحكام بترتها عليها اه بمعنى أن
الشارع جعل طلاقه علامة على المغارقة وقتله سببا لقصاص وانقضاء سببا للضمان كقتل الصبي وانقضاء
شورى والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كإتي عرش على هر أي فهو من باب الحكم
الوضع ومعنى خطاب الوضع أنه تعالى وضع في شريعت لاشارة للحكم له بقربته ولتقر بب الاحكام
تيسرا لنا اه شوري يعني أن الشارع أسند الاحكام إلى أسبابها يجعلها علامة عليها لتيسرها على
المكلف لانه لو كانت الاحكام بلا أسباب لصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أي وضع متعلقه
كالاسباب وفسر خطاب الوضع في شرح الجوامع بأنه الخطاب الوارد بكون الشيء سببا أو شرطا
أو مانعا أو مهيئا أو فاعدا وقوله بالاسباب أي انضم اليها قصد التغليب ليخرج الصبي ونحوه كأنهم
قد دفع ما للخلعي من إيراد التام والمجنون والصبي (قوله الذي اسند الجويني) أي اسند به
(قوله وهو المنتهى) أي المبتدى في أول السكر وقوله لبقاء عقله لانساب قوله بمدحني تعلموا
ما تقولون لان المنتهى بما يقولوا أيضا يلزم نهى المنتهى عن الصلاة مع أن صلاته مهيئة حل وأجاب
بعضهم بأن هذا خطاب للنتهى الصبي وهو يسر بحيث لا يصح جميع الصلاة فهي عن ابتدئها لا تنطبق في
أنتهايا بغير حاله شيئا (قوله وانقضاء تكليف الكران لانقضاء الفهم) ومن ذكر أن الكران مكف
أراد أنه يجري عليه أحكام المكلفين حل أي فليس في المسئلة خلاف معنوي فمن قال ليس مكف اعني أنه
ليس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فقهه ومن قال انه مكف أراد أنه مكف حكما أي تجري عليه أحكام
المكلفين قال هر وما جئت ابن الرقة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق الكران بالكتابة لتوقفا على
التي هي مستحقة منه من أجل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالسر جمع فقط مردود بما انقضاء طلاقهم
بأن الصبر بغيره قصد التلفظ لهما كما نقرر والكران يستحل عليه ذلك فكذا أقوم به ولم
ينظر والشارع كذلك هي للتقليظ عليه شرح هر وقوله وكذلك أي الكتابة فيقع بها من غير
قصد التلفظ لهما ولكن لا بد من التية بأن يتجر عن نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده
اه (قوله من شراب أو دواء) مثلهم أني نفسه من شافعي جيل وقد علم أن الوقوع منه يزيل عقله كما
في سم وعش فلا دعى أنه شرب ذلك مكرها أو أنه لا يعلم أنه مكر صدق بجهن حل (قوله أو
دواء) محله أن يتعمد للدواء فان تعين بأن لم يعم غيرة مقامه حكمه حكم غيره العمدى (قوله ويرجع في
حدها إلى العرف) انظر نعم أن الطلاق يقع من مطلقا سواء كان في أوله وآخره فما عادت هذا الحد الآن
يقال فائدة راجعة لتطبيق كأن علق طلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق إلا ان وصل للحد
العرفي حل لم تطهر فائدة اذا كان السكر بلا نية لا يسل سقوط الخطاب عنه حينئذ (قوله فهو محل
الكران) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكف أو غير مكف اه شيئا (قوله واختيار) قال الشيخ
نوعم بعض الطلبة أنه لا حاجة ليقيد الاختيار مع عدم التكليف بناء على أن المكره غير مكف كمن
عليه جميع الجوامع وهو فاسد لأن المراد هنا بالتكليف البلوغ والعقل لا المعنى المراد في قولهم المكره

فلا يصح من مكروه وان لم يورث (لاطلاق في اغلاق أى اكراه رواء أبو داود الحاكم على شرط مسلم والتور به كائن بنوى وغيره زوجته أو بنوى بالطلاق (٤) حل الوفاق أو بطلت الاخبار كذا) (شرط الاكراه قسمة مكروه) بكسر الراء (على تحقيق

(ما بعده) بولاية أو نكاح (عاجلا فلما يجزى مكروه) بنقض الزام (عن دفعه) هرب وغيره كاستغناء بغيره (وخطه) انه (ان استنعى) من فعل ما اكروه عليه (مقتضى) أى ما هديه (ومحصل) الاكراه (بتخوف في محذور كضرب شديد) أوجس أو اتلف مال ويغتفل ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخوف بالمعقوبه الآجلة كقوله لأضربك غدا ولا بالتخوف بالمسكن كقوله لن لعبي قصاص طلقها ولا اقمت منك وهذا من خربا بما زده بقولي عاجلا فلما (فان ظهر) من المكروه (قرينة اختيار) منه للطلاق (كان) هو أولى من قوله بأن (اكروه على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صرح أو تعلق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهم) وهو من زيادى (غفائ) بان وحدائى أو كنى أو تجزأ وصرح أو تعلق مبهم (وقع) الطلاق بل لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لا اختيار

وكذا لو قال طلق زوجتي والافتكك (و) شرط (في الصيغة) يدل على فراق صريح أو كناية (فقم بصريح) وهو ما لا يحمل ظاهره غير الطلاق (بلانية) لإيقاع الطلاق فلا ينافيه ما يأتى من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمناه (وهو) أى صرح مع مشتق الفاءة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراج) بنقض السين لا اشتهاه فى معنى الطلاق ويورد هاتى القرآن

مكف أو غير مكف على أن المسئلة خلافية شو برى (قوله فلا يصح من مكروه) خلافا لى حنيفة وفيه أنه إذا اكراه على طلاق زوجته فطلق واحدة أو ثلاثا وقع لانه بائنة بالواحدة أو الثلاث فلو تفرغ اختيار بشرط عدم وقوع طلاق المكروه أن لا تظهر منه قرينة الاختيار كإبائى وأجب بأن صورته أن يكروه على أصل الطلاق فيأمله هل يطلق واحدة أو أكثر أو لا وفى كرهه على أصل الطلاق وطاق واحدة أو أكثر وقع ويوجب أيضا بأن يكروه على أصل الطلاق ويأتى فقط كأن يقول طلقناها بفتح جيتد شيخنا عزى الراد المكروه بغيرنى أما بعنى ففتح كأن تزوج امرأتى وكان تطلق أختها لم عليه حتى قسم فطلعت منه فأكرهه على طلاق زوجته أبوى أختها حقها بعه تزوجها بر وكالطلاق المولى إذا استمتع منه فأكره الحاكم عليه (قوله وان لم يورث) لرد (قوله أى اكراه) فسر الاغلاق بالاكراه لان المكروه أغلق عليه الباب الى أن يطلق أو وافق عليه رأيه اه حج (قوله محذور) ولو فى من المكروه فلا خوفه بما ظنه محذورا فان خلاه كان مكروها حل (قوله ولا تلافى) أى له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى والا أطعنك سما تلافى وغلب على ظنه ذلك بر قال الشاشى أن الاستخفاف فى حق الوجهاء كراهة وابن الصبان أن الشتم فى حق أهل المروءة كراهة ومنه حبس دوابه حبسا يؤدى الى التاف عاده عى على من وهل من ذلك الزنا زوجته أو قتل ولده أو المحجور به وهل لو كان ممن اعتاد القيادة عليهم وفى الروض أن التخوف بقتل الولد اكراه فى الطلاق وفى كلام شيخنا أن من الاكراه التهديد بقتل بعض مصوم وان علا وسفل وكذا رحم ونحو جرحه أو بغيره وليس من الاكراه قول من ذكر طلق زوجتك والقتلت نفسى أى لم يكن نحو أمهل أو فرع كالى مر ولا فرق بين الاكراه الحسى والشرى فالجواب لبطان زوجته اللبلة فوجدها حائضا وأنصوم من غدا خاضت فيه أولييين أمته اليوم فوجدها حامل منه لا بحث وكذا لو حلف ليقتلن زيد أحقه فى هذا الشهر فجزى عنه كما يأتى شرح مر بأن لم يستطع الوفاء فى جزء من الشهر عى (قوله ويغتفل ذلك) أى لمذكور من الضرب وما عطف عليه اه شيخنا (قوله وأحوالهم) أى مراتبهم ومن قال الدارى وغيره الضرب غير الشديدا كراهة فى حق أهل المروءة حل ومهر (قوله فان طلق الخ) مفرع على شرط محذوف تقديره وأن لا يظهر منه قرينة اختيار بشرط أيضا أن لا بنوى الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكروه الخ فصرغ الطلاق كناية على حق المكروه (قوله أو كنى) بتخفيف النون (قوله من اعتبار قصد الخ) أى حيث وجد ما يصر اللفظ عن معناه واللا بشرط ذلك كإبائى التصريح به كإلامه حل ومثله مر (قوله مع مشتق الفاءة والخلع) أى حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مع مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه فان كان مبشدا كلى الطلاق أو مفسولا كأوتعت عليك الطلاق أو فعلا كيزنى الطلاق فصرح به والاف كناية كما يؤخذ من مر والرشيدى قال مر ومن المراءى على الطلاق خلافا لعل كإفتى به الولد وكذا الطلاق يلزمى إذا أعلن التعليق كالرجع البسأخر فى تناوبه وأطلاقك لازم لى أو واجب على لا فصل كذا لا فرض على على الرجوع ولا والطلاق ما فعلت وأما أمهل كذا فهو لا فموجب لا بنوى لا فرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأدل كناية والثانى صريحاً أن الوجوب يطلق على البتوث والطلاق لا يكون فرضا لا اشتهاه فى الفرض فى

المادة

وكذا لو قال طلق زوجتي والافتكك (و) شرط (فى الصيغة) يدل على فراق صريح أو كناية (فقم بصريح) وهو ما لا يحمل ظاهره غير الطلاق (بلانية) لإيقاع الطلاق فلا ينافيه ما يأتى من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمناه (وهو) أى صرح مع مشتق الفاءة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراج) بنقض السين لا اشتهاه فى معنى الطلاق ويورد هاتى القرآن

مع تكرر بعضها فيه وإلحاق
ما لم يتكرر منها بما يتكرر
(وترجته) أى مشتق ما
ذكر بجسمه أو غيرها
لشدة استعماله، قلنا منها
عند أهلها إشارة استعمال
الربة عند أهلها ويفرق
بينها وبين عدم صراحة نحو
أنت على حرم عند النوى
بأنها موضوعة للطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وإن
اشتهر فيه (كطقتك)
وفارقتك وسرحتك (أنت)
طالق أنت مطاوعة بفتح
الطاء (يا طالق) يقع
(بكتابتك) وهى ما تحذف
الطلاق وغيره (بنية متترنة
بأولها) وإن عزت في
آخرها بخلاف عكس إذا
انطأها على ماضى بعيد
بخلاف استعجاب ما وجد
ورفع في الأصل تصحيح
اشتراط اقترانها بجسمها
وفي أصل الروضة تصحيح
الكتفاء بذلك كله
(كطقتك أنت طالق
أنت مطاوعة) بإسكان الطاء
(خالية برة) من الزوج (بنة)
أى مقطوعة الوصلة وتتكبر
البتجوزة والبراءة والأكثر
على أنه لا يستعمل إلا عرفا
باللام (بنة) أى متركة
الكساح (بأن) أى مفارقة

الصادة اه ولو أبدل الطاء كان كتابة على المعتد ولو ان هي اقته بل قال بعضهم لا يقع به شئ وإن
نوى لاختلاف المادة لانه من التلاق بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه ببر وزى وقال
حج كان كلفه فصرح والافتكاية وهو وجبه اه وهو المعتد ولو قال أنت طالق ثم قال
لانا ونفصل بأكثر من سكتة النفس والى لنا أى قوله لانا والى بنى اعتاده أنه ان فصل
بأكثر مما ذكر أو لمطنا وان فصل بذلك ولم تنقطع أجنبته عنه عرفا كالكتابة فان نوى انه
من جهة الاول أو بيان له أثر الافلا وان انقطعت نية عنه عرفا لم يؤثر طلقا كقولها ابتداء
ثلاثا عى على هر (قوله مع تكرر بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر
حل والى في شرح هر وحج ورودها في القرآن مع تكرر الفراق فيه (قوله وإلحاق ما لم
يتكرر منها بما يتكرر) أى وإلحاق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه بمناء وهذا يفيد أن
الصرح لا بد أن يرد في القرآن وأن يشتهر وأن ما ورد في القرآن لا بد أن يتكرر وروده فيه وتقدم
في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل منهما صريح الأول لوروده في القرآن والثاني لشبوحه عرفا
واستعماله ورود معناه في القرآن فانه يفيد أن مأخذ الصراحة أحد أمرين إما اشتراط اللفظ مع
ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه حل (قوله وترجته) المعتد
الفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره مفضل زى فقال المعتد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق صريحة بخلاف
ترجمة البراق والسراح فانه كتابة عى و ترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فمن أنت وبوش
طالق اه بابل وشيخنا (قوله بجمية) ولعن بحسن الرربة حل (قوله عند النوى) وأما عند
الرائى فهو صريح كإبائى (قوله بأنها) أى ترجمة ما ذكر موضوعة الخ أى فاشتهر ورود معناه في
القرآن لا يكون صريحا إلا اذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أى فانه لم يوضع
للطلاق بخصوصه كما علم عسبائى أنه تاريخ يرد به الطلاق وتارة يرد به الظهار وتارة يرد به تحريم
عنها حل (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شئ وإن نوى تقديره شرح هر والظاهر أن
عنه حيث لم يقع جواب الكلام بمعلق به فلو قال له هل أنا طالق فقال طالق وقع عى على هر (قوله
بفتح اللام) أى وقع اللام أما بكسرها بصيغة اسم الفاعل من طلق فكتابة طلاق من النوى
وغيره لأن الزوج محل التعليق وقما ضافة الخ بفتح فلابد في وقوعه من صرفه بالنية في محله فصار
كقوله أنا أنت طالق فى شورى (قوله طالق) أى ما لم يكن اسمها ذلك شيخنا (قوله وهى
ما يحتمل الطلاق وغيره) لوقال الزوجية تكون طالق لعل هذا الاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال
وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال ففى يقع هل بضمى لحظة أو يقع أصلا لأن الوقت
مبهم والظاهر أن هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى
ذكر المعلق عليه والافوه وعدا لبقعه شئ سم ومجان لم يكن معلقا على شئ ولا كقوله ان دخلت
البار تكونى طافقا عرف عند وجود المعلق عليه وأما كونى طائنا فصرح ببقعه الطلاق حالا وكذا
لكونى فى تقديره لا الاسر كقوله عى (قوله بنية) ولو أنكر نية صدق بجمية وكذا ورانه أنه
لا يصدق نوى فان تسكل حلفت عى أووارها أنه نوى لأن الاطالع على النية ممكن بالقرآن شرح هر
(قوله بأنولها) ضيف وقوله وفى أصل الروضة فى كفى اقتراها بأى جزء ولو بان وتغل عن
شيخنا فلا يكتفى باقترانها بذلك وفى شرحه بخلافه حل (قوله بإسكان الطاء) أى وفتح اللام أو كرها
ومطلة أشفاق أسرار كافى حل (قوله خالية) أى خالية وهى فعيلة بمعنى فاعلة هر (قوله الأدمعرا
باللام) ومع ذلك من حمزة قطع عى بخلاف القياس يقال ما فعلت أيتها القطع عى وخالف المصنف

(حلال الله على حرام) وإن اشترى في الطلاق خلافاً لرافعي في قوله أنه مريض وذلك لما (اعتدى استبرأ ربحك) أي طلقته سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (الحق) بكسر الهمزة وفتح ثاء وقبل عكه (بأهلك) أي لا طلقته (رحلك على رايك) أي طلقته بيمينك كما يحل البعير في الصحراء وزماده على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر ولزعم من العتيق ليرحم كيف يشاء (لأنه سر بك) أي لأنهم شأنك والسرب بفتح السين وسكون

بجته ثم راء أي صرى غريبة بالزوجه (دعني) أي أتركني لا طلقته (ودعني) كذلك (أشركك مع فلانة) وقد طلقته منه أو من غيره ونحوها كتجريد أي من الزوج وزودي أشرعي سافري لا طلقته (وكانا طائفي أدباني ونوى طلائها) لأن عليه حجراً من جهتها خيت لا يتسكع معها أختها ولاز بها أصبح حل لخالقة الطلاق اليه على حل السبب لقتضى هذا الجرمع التبة فاللفظ من حيث اضافته إلى غير محله كتابة بخلاف قوله لبعده أمانتك وليس كتابة كما يأتي لأن الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعتق يعلل الرق وهو مختص بالبعد فان لم ينو طلاقها لم يقع سواء أبرى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقاً ونوى أنا طائفي وهو ما صرح به الرازي واقتضاء كلام القاضي ومثله أنباين قول الأصل أمانتك طائفي أو بائن مثال لكتنه يومه خلاف ذلك (لا

ألا كثرنا كنه ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام لم ينو أي على الحلال عن والعتق الحلال واقع وهو الطلاق (قوله وذلك لما سر) أي أنت على حرام من أنه ليس موضوعاً للطلاق بخصوصه حل (قوله وغيرها) لأنها محل للعدة في الجاهة فادفع ما يقال إن غيرها لأعدة عليها (قوله بأهلك) سواء كان لها أهل أم لا (قوله أي لا طلقته) هل مراد التمسك بالاختيار بالطلاق فما مضى أو الانتشاء وكذا يقال في نظائر ما ظاهره الرائي (قوله بفتح السين) أي ما بكسرهما فالجاء عن الطبيب، وبقرا الوحش حل ومثله زى وقال قل السرب اسم لظباء واقطعا (قوله من المال) أي غير الظباء وبقرا الوحش ولو قال من الحيوان لكان أوضح (قوله وأند) من الذم وهو لا يوجب كون معنى قوله لأنده سر بك لأن زوجاً بلك مثلاً هو تفه يرلوقى ويلزمه إلهام شأنها لكونه طلقها مثلاً فيكون قوله أي لأنهم تفسيراً للأزهر وهو تفسير مراد تأمل (قوله لذلك) أي لا طلقته ومن الكتابة الزبي الطريق لك الطلاق عليك الطلاق ومنها كل واشترى على التمسك لأنه يحتمل كل واشترى مراة الفراق وليس بها محتمل الفراق بنصف نحو أعتك الله وأعتدى وقوي وزودني وأحسن عزاءك مر وكذا على السخام لأفعل كذا فليس كتابة لأن لفظ السخام لا يحتمل الطلاق كما عي عن شمر (قوله وكانا طائفي) وكذا بقية الكتابات المتقدمة بدليل الاستثناء الآتي في قوله لأستبرئ رحي منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله ونوى طلائها) أي نوى إيقاع الطلاق معاقباً لياؤها أي إضافة الطلاق إليها فمراد نية الكتابة حل (قوله السبب لقتضى) وهو العصمة (قوله ومثله أنباين) العتمة أنه لا بد من بائن من منك بخلاف طائفي كما هو مريض عبارة شويرى بعبارة حل قوله مثال خلافاً لما نقل عن شيخنا أنه لا بد من منك في بائن اه بحرفه (قوله كتابة طلاق وعكه) أخذ من قاعدة ما كان مريضاً بحاي به وبعد نفاذاً في موضوعه كان كتابةً غير لان لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا تفاذه في حل الملك إذا استعمل في الأمة فكان كتابة فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا تفاذه إذا استعمل في الروجة فكان كتابة فيها أي في طلاقها فالمراد موضوعه ما استعمل فيه الآن قل على الجلال فمعي لم يجد نفاذاً إلى أنه لم يمكن حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي فيها استعمل فيه الآن وذلك كالاتفاق إذا استعمل في الروجة لما لم يمكن حله على معناه الحقيقي وهو إزالة الملك حل على معناه الكنتى وهو الطلاق فيكون مجازاً مرسلاً علاقته بالطلاق والتقييد حيث أطلقنا الإزالة عن قيدها الذي هو الملك ثم استعملت في مطاق الإزالة ثم قيمت بالصعامة ومثله هذا يقال في استعمال الطلاق في الأمة فقول الشارح بعد أن تنفيذ كل منهما في موضوعه يمكن أي استعماله في معناه الحقيقي بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو الروجة يمكن وقوله ووجد نفاذاً في موضوعه أي صرح حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي استعمل فيه الآن وهو الروجة مثلاً الطلاق إذا أطلق على الروجة وأربدته الظاهر أم يمكن حله على معناه الحقيقي لم يكن كتابة في الظاهر بديراً مثلاً (قوله أو أعتدت نفسي) فانه لغو لصرحوا بكتابة في كل

من اعتبرى رحي منك) أو أمانتك منك فليس كتابة فلا يشع به الطلاق وإن نواه لاستحاطته حق (والاعتناق) أي صريحه وكتابته (كتابة طلاق وعكه) لاشتراكهما في إزالة الملك فلو قال الروجة أعتقتك أو لا لك عليك ونوى الطلاق طلقته أو قال لبعده طلقته أو بئنك ونوى العتيق ويستثنى من العكس قوله لبعده أعتد أو استبرئ رحك وقوله له أولامته أنا منك أو أعتقت نفسي

(وليس الطلاق كنايةً بظاهره) (وان اشتراكاً في اعادة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يدل عنه الى غيره في القاعدة)
 من ان ما كان صريحاً في بابه ووجدت نقاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره (V) (ولولاه انت على حرام أو سرك
 ونوى طلاقاً) وان تعدد

(أو ظاهراً وقع) النوى لان
 كلامه يقتضي التحريم
 بخلاف ان يكى عنه بالحرام
 (أو نواه) معاً أو سركاً
 (تخيّر) ونبت ما اختاره
 منها ولا يثبتان جميعاً لان
 الطلاق يزيل النكاح والظاهر
 يستدعي بقاءه (والا) بان
 نوى تحريم عبثاً أو نحوها
 كوطئ أو فرجها أو رأسها
 أول ينوشياً (فلا تحرم)
 عليه لان الاعيان وما
 ألحق بها لا توصف بذلك
 (وعليه كفاية بين كإلحاقه
 لأمته) فانها لا تحرم عليه
 وعليه كفاية بين أخذها
 من قصه مارية لما قال
 عليّ حرام
 نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم
 تحرم ما أحل الله لك الى
 قوله قد فرض الله لك تحلة
 أي بانك أي أوجب عليكم
 كفاية ككفاية أي بانك
 لكن لا كفاية في محرمه
 كرجعية وأخت بخلاف
 الحائض والنساء والصائتة
 وفي وجوبها في زوينة
 محرمه أو معتدة عن شبهة
 أو أمة معتدة أو مريدة
 أو محوسية أو موزوجة
 وجهان أو جهما لإفان
 نوى في مسألة الأمة عتقا

من كنيات الطلاق والتمنى في كون ذلك مستثنى من العكس نظر ظاهر حل وكذلك قوله أو بانك
 حل ليس كناية في الطلاق ولا في التمني في استثنائه نظر اه شيخنا (قوله وليس الطلاق) أي صريحه
 وأما كنيات الطلاق فهل هي كناية في الظاهر أو لا تظهر حل وفي عرش قوله من أن ما كان الخ قضية
 الاقتصاد فيما عاقل بل على الصريح أن كناية الطلاق تكون كناية في الظاهر وعكسه ولما منع منه لان
 الانقضاء الكسائية حيث استأنفت الطلاق احتملت الظاهر لما فيه من الاشعار بالبعد عن المرأة والعدوكا
 يكون بالطلاق يكون بالظاهر بل يصرح قوله ولولاه أنت على الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجلة
 قبله أي ليس الخ لاعلى مفرداتها والضمير المضاف اليه راجع لضمون الجلة قبل دخول النفي والمعنى
 وعكس كون الطلاق كناية بظاهر وهو أن الظاهر كناية بطلاق مني كذلك اه زى (قوله على القاعدة
 الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم الزوجة وإذا استعمل فيها بمعنى الظاهر فقد استعمل فيها في نفاذ
 فلا يكون كناية للتأويل عدم طلاقها إذا لم ينو وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي
 فيها استعمل فيه الآن وهو الزوجة حل (قوله لا يكون كناية) أي ولا صريحاً إلا في قول مرسى
 في أنت طالق كظن رأي أنه لو نوى بظهر أي طلاقاً آخر وقم لانه وقع ما عاقل ما هنا لفظ طوار وقع
 مستقلاً أو ولو كل ليلة أمة زوجها في عتقها أو عكسه فطلقها أو أعتقها وقال أردت به الطلاق
 والتمنى معقاراً يصير كإعادة الحقيقة والجزا بلفظ واحد بهذا ليعم تخصيص ما في الشرح فليتأمل
 شوري (قوله أنت على حرام) أو على الحرام (قوله بخلاف أن يكى) أي يعبر عنه فهو من الطلاق
 اسم المبيح على السبب شوري ولولا أن زوجته كالحائض حرمت وقت عليه طلاقه نالو
 راجعاً في العدة وقت عليه الثانية فلوراجعاً وقت عليه الثالثة وبانت منه البيوتة الكبرى عرش
 على مـ والمخلص من ذلك الصبر الى انتهاء العدة ثم يعقد عليها (قوله ونبت ما اختاره) باللفظ أو
 بالاشتار دون البنية وإذا اختار شيئاً ليس له الرجوع عنه الى غيره والمعتدة أن كان الظاهر منبوذاً أو
 نتجماً وان كان الطلاق هو المثلوى أو لافان كان باننا لنا الظاهر أي ولا يصير انداوان كان رجعياً
 وقت الظاهر فان راجع صار عتداً وزمه الكفاية والافلا اه حل ومثله زى (قوله كوطئها) مالم
 يتم بها مانع من نحو حيض وصوم والافلا كفاية وفي تشبيهه بالوطء نظر لانه ليس من الاعيان بل من
 الاعمال وهي تصنف بالتحريم اه حل وكذا قوله وما ألحقها لانه كناية عن الوطء (قوله وعليه
 كفاية بين) أي مثل كفاية العين لان هذا اللفظ ليس بيننا من ثم لم تنو كفاية الكفاية عن الوطء
 ولولا لأز مـ أنتم حرام على مـ نوى طلاقاً لاظهاراً لكفاية واحدة حل ومثله شرح مـ (قوله
 أخذنا من قصه مارية) أي فانها تدل على لزوم الكفاية (قوله لم تحرم ما أحل الله لك) أي من أمك
 مارية القطيلة لما وقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وجاءت وشق عليها كون ذلك في بيتها وفي يومها
 وعلى فرضها حيث قلت هي حرام على اـ جلالتين أي تطيبها لمخاطر حفصة وقوله حيث قلت معمول
 لتحريم ووردت حفصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال اني أسرك لك سرافاً كنيته
 على حرام (قوله تحلة أي بانك) أي تحليها أو موحل ما عتده به الكفاية اه يشارى (قوله وأخت)
 أي أخته بأن كانت موكلة له حل (قوله أو جهما لا) ضيف في المحرمية لان الاصح فيها وجوب
 الكفاية اه مـ (قوله كأعمام) أي من أن كنيات الطلاق كناية في التمني حل (قوله
 على تحريمه) أي بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحوه أو المراد بقوله غير قادر على تحريمه اه غير

نبت كأعمام وأطرافاً أو طارفاً إذا جمعا في الأمانة (وليس غيرهما) كأن قال هذا التوب حرام على (فلنؤ) لانه غير قادر
 على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والاعتاق

للطلاق وان قصد بها نفى
لاقتصد لانها ان ادعوا
هي موضوعة له بخلاف
الكتابة فانها حروف
موضوعة لانها لم تكتب

(درس)

(و يشتمل إشارة أخرى)

وان قسر على الكتابة

في طلاق وغيره كبيع

ونكاح والقراد ودعوى

دخل وعق للضرورة

(لأن صلاته) فلا يطل

بها (و) لأن (شهادة)

فلا تصح بها (و) لأن

(حش) فلا يحصل بها

الحلف على علم الكلام

وقوله لأن صلاته إلى

آخر من ياذن فعل أن

الطلاق ما قبله أولى من

تقييده له بالعود والحلول

(فان فيها كل أحد

فرضه وبالإلزام يخص

بفهمه فاطنون (فكناية)

تحتاج إلى نية وتعمير

بفهمه أعم من قوله فهم

طلاقة (ومنا) أي الكتابة

(كتابة) من ناطق أو

آخر وان اقتصر الأصل

على الناطق فان نوى بها

الطلاق وقع لانها طريق

في إتمام اللزامة للعبارة وقد

اقتربت بانيه ويشترى في

الآخرى كإطلاق اللزوم أن

يكتب مع لفظ الطلاق أن

قادر عليه استخلاص خلاف البيع والحلف متلافاه مع آخر وفيه أنه مرد الوقف فيه مع مناهة مستثنى تأمل
حل زيادة ويجب أن لا يحتاج إلى موقوف عليه كان كأنه غير مستثنى وفيه أن الطلاق والعق
يحتاجان إلى محل وهو الزوجية والأمة مثلا فالصواب الجواب الأول وهو قوله أي الطلاق والاعتاق
(قوله) كشافة الناطق بطلاق خرج بالطلاق غيره فقد تكون إشارته كإشارته كهي في الأمان وكذا
الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فأشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به وقوله عنه اه شرح مر
وقوله ونحوه هو الاذن فإشارة الناطق لا يثبتها الا في هذه الثلاثة المنطوية في قوله
إشارة لناطق تمتعير في الاذن والافتاء أمان ذكرها

والمراد بالامان أمان الكفار والاذن أي الدخول مثلا (قوله) بإشارة أخرى أصل أوطرى ومنه
من اعتقل لسانه ولم يرج برؤه وأمان رجي برؤه بعد ثلاثة أيام فأكثر فلا يلحق به وإن أخفوه به في
الزمان لأنه قد يضطر إلى اللعان بخلاف غيره اه حل (قوله) للضرورة) لأن ليس كل أحد فهم
الكتابة والافتاء يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة حل (قوله) ولأن شهادة) أي
أدائها أو ما جعلها فيصح منه فإذا قدر به ذلك على النطق أداها حل ونظم ذلك بعضهم فقال
إشارة الأخرى مثل نطقه • فيما عدا ثلاثة لصدقه

في الحلف والصلاة والشهادة • تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله) ولأن حش) كأن حلف لا يتكلم ثم خرج أو أشار بالحلف على علم الكلام ثم أشار به لاحت
حل وقال شيخنا العزيز إذا أشار بالحلف أشار بالكلام حش لأنه حلف بالكتابة لأن يكلمه بها

وقد كرهها اه (قوله) أن الحلف إلى) لأن الاستثناء معيار العموم وأيضا حذف للعمول يؤذن

بالعموم (قوله) أولى من تقييده إلى) لأنه يومه عدم الاعتداد بإشارته في الإقرار والدعوى وسواها

ونحو ذلك مما ليس بمقدور ولا محل عش (قوله) فرضه) كأن يقال عند الحاجة لطلبها فيشير

بثلاث أصابع إليها اه شيخنا (قوله) بأن يخص إلى) قصره على هذه الصورة لاجل قوله فكناية

والافتاء شامل لما إذا فهمها أحد مع أنها حيث تدل على كلام حش تكون هذه الصورة

مندرجة في اثنين (قوله) فطنون) أوطن واحد قال حل بخلاف ما إذا فهمها أحد فانها لولان

لا يفهم منها معنى في كلام حش انها كناية (قوله) فكناية تحتاج إلى نية) وتعرف نية فيما إذا أتى

بإشارة أو كناية بإشارة أو كناية أخرى فكأنهم اغتفروا القربة بها مع أنها كناية بالاطلاق لانها على

نية ذلك للضرورة فقول اللزوم ويشترى الأخرى أن يكتب مع لفظ الطلاق أي قصدت الطلاق ليس

يقيد اه أي بل مثل الكتابة الإشارة (قوله) أعم من قوله فهم طلاق) لكن كلام المصنف يومه أنه

ان فهمها كل أحد في الطلاق ثلاثون صريحة فيه وفي غيره مع أنها لا تكون صريحة إلا ان فهمت

فيه أقول العموم بالنظر إلى كل تصرف فهمت فيه دون غيره فاذ فهمها كل أحد في الطلاق كانت

صريحة فيه دون البيع وان اخص بفهمه فاطنون في البيع أوطن واحد كانت كناية فيه دون غيره

ومكذا شو برى (قوله) كناية) وضابط المكتوب عايه كل ما يت عليه الخط كرق ونوب وسوا كتب

مجرأ ونحوه أو تقرص صورة الحرف في حجر أو شيا أو خطا على أرض فليس صوره نوبتها في هوا أوما

فليس كناية في المذهب اه زى وأما أنوما عن الصكنايات لمناستها للإشارة ولا جعل ما بعدها

(قوله) وان اقتصر الأصل على الناطق إلى) فالأخرى يعلم من الأصل بطريق الأولى شو برى (قوله)

(وقع) وفارق إشارته أي الناطق باختلافها باختلاف الاسوال والاختصاص (قوله) ويتبرأ إلى) هذا

(قوله) كأن حلف لا يتكلم إلى) ظاهره العموم للحلف بإقعة أو الطلاق ويؤيد الدوم ببعض المواضع

وقرر بعض الشافعية أن ذلك في الحلف بإقعة أمال الطلاق فيحتمل بها أي لأنه مبنى على اللغة وهي تسمى كلاما لنوى لا عرا فأجده البرارى

شرط

صحت الطلاق (فلو كتب)
 الزوج (اذا بلغك كتابي)
 فانت طالق طلق بيلوغه)
 لها رعاية الشرط (أو)
 كتب (اذا قرأت كتابي)
 فانت طالق (تقرأه أو
 فهمت) مطالعت وان لم
 تلتقط بشئ منه (فلطقت)
 رعاية للشرط في الاولى
 ولحصول المقصود في الثانية
 وهي من زيادتي وقيل
 الامام اتفاق علمائنا عليها
 (ركذا ان قرئ عليها وهي
 أمية وعلم) أي الزوج
 (حالة) لان القراءة حق
 الابي موجهة على الاطلاق
 على ما في الكتاب وقسوجده
 بخلاف ما اذا كانت غير
 أمية لان تمام الشرط للمقصور
 عليه وبخلاف ما اذا لم يعلم
 حالها على الاقرب في الروضة
 وأصلها وقولي وعلم حالها
 من يادني (د) شرط (في)
 الحل كونه زوجة ولو
 رجعية كونه في (تطلق)
 باضافته أي الطلاق (لها)
 لانها حقيقة (أو لجزئها)
 اتصل بها كربع ويد
 وشعر وظفر ودم) وسن
 بطريق السراية من الجزء
 الى الباقي كافي العتق ووجه
 كون السرم جزأ من هو قوام
 البدن وخرج بجزئها لضافته
 الطلاق لفصلها كربعها

شرط للحكم بالبرقع والالوقوع وقوله أن يكتب أي أو ينبر ويتبرأ يضاف الناطق أن يتكلم أو يكتب
 ان صحت الطلاق (قوله) فلو كتب الزوج) خرج به ما لو أمر غيره فكتب ونوى هو فانه لا يقع شئ
 حل لانه بشرط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع (قوله) اذا بلغك) أو أنك أله
 وصلك وقوله كتابي ليس قيما بل مثله الكتاب أو هذا الكتاب أو كتابي هذا ع (قوله) فانت
 طالق) وكذا الكتب كناية كانت خلية على ما اعتمد مر (قوله) بيلوغه) أي غير محو فلو انمحي
 كله لم تطلق في الاصح ولو بآثره بعد الواسم أو السوابق والواو كالسدة والجدلة والصلادة التي (قوله) وقع
 موضع الطلاق قطع لطلاق أو السوابق والواو كالسدة والجدلة والصلادة التي (قوله) وقع
 في الاصح وان كتب اذ بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طلقت في الاصح وان
 كتب اتماما فانت طالق طلقت في الحال وان ادعت وصول كتابه بالطلاق فأكثره صدق عيه وان
 قامت بينة بأنه خطه لم تسع الا برؤية الشاهد الكتابة وحفظه أي الكتاب عنده لو كانت الشهادة زى
 (قوله) اذا قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله تقرأه وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم
 بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقدرته على مقضى التعليق وهو قراءة تباينها ونحن لانكتفي
 بالني المجازي الا حيث لا تقدر على المعنى الحقيقي اه حل قال مر قراءته أي قرأت صيغة الطلاق
 منه وبعبارة زى حتى لو علمت القراءة وقراءته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدما
 حتى لو قال القارئ اذا قرأت كتابي فانت طالق ثم عريت وقرئ عليها لم يقع الطلاق نظر الحال التعليق كاتقدم
 هذا ما يحرم في الدرس اه ومثله مر وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا بالحال قال ع (قوله) والنيابرة اتماما
 قراءته بنفسها طلقت مع أن المقصود من التعليق قراءة غيرها لعل بأمرها لعل وجهه أن التعلق في مثل
 ذلك برامد الاعلام لا خصوص قراءة الغير اه فتلخص اتماما اذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلمت
 وقرأت الكتابة فيه أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يمين قراءتها حتى يقع وعند ع
 يقع بقراءتها وقراءة غيرها عليها وهذا هو المعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها الى بلوغ
 الكتاب على المعتمد (قوله) ولحصول المقصود في الثانية) فيه جواب عما يقال الفهم لا يسمى قراءة
 لانها التلقظ باللسان (قوله) وكذا ان قرئ عليها) قال الاذني مقتضاه اشترط قراءته عليها فلو طالع
 وفهمه وقرأه ماليا ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصا يحتمل أنه يكتفي بذلك اذا فرض الاطلاع
 على ما فيه شرح مر (قوله) وهما (ي) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي
 مر (قوله) كون زوجة) أي أن لا تكون بذلك العين فكأنه قال أن لا تكون ملوكة حل والمراد
 كون زوجة ولو حكما لا دخال الرجعية الماشرة بنداقتضا عدتها فانه يلحقها الطلاق كما يأتي ولما كانت
 لزوجة شاملة لزوجة الأجنبي ولزوجة باعتبار ما كان كالباين أو باعتبار ما يكون كالنكحة بعده
 احتج الى قوله بعد وفي الزوجة الخ فلا تكرار في كلامه ووقال فيها يأتي كون الحل ملكا للطلاق حين
 يطلق لان شئ في هذا الشرط الذي في الحل (قوله) اتصل) الظاهر ابطال الباطن الاصل أو الزائد حل
 ومثل الجزء الروح وكذا الحياة أنه أراد بها الروح والافلا زى (قوله) وشعر) حتى لو أشار لشعره منها
 بالطلاق طلقت شرح مر (قوله) بطريق السراية الخ) عبارة مر ثم الطلاق في ذلك يقع على
 المذكور أو لا يمرسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير ببعضه عن الكل ففي ان دخلت في بيتك طالق
 فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (قوله) كافي العتق) بجامع ان كلامها في الله ذلك يحصل بالبرص
 والسكناء اه وروى (قوله) قوام البدن) بكسر الغاف وتحتها الفتان مشهورتان والكسر أصح
 أي بقائه كفاي شرح المذهب شو برى (قوله) كربعها) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل

مصلحة أصلا خلقه بخلاف ما روي بالمثل بهذا القول بالمثل وكذا السن لا يقع الطلاق بإضافته إليه على المتبذ بخلاف الشرح إذا أضيف الطلاق إليه فاتها تطلق هذا ما في الروضة وهي جزم به ابن المقرئ أنه يقع بإضافة الطلاق إلى أي السن فعلى هذا لا فرق بينو وبين النكاح اه زى وهذا هو المتبذ لان السن ليس معنى بل هو زى يادتم فيكون كالتحريم **(قوله)** ومنيها وليها لانها ما كان أصلها ما قد نعتها بالخروج بالاحتياط كالقول بشرح **مر** **(قوله)** فإلحقه بين صور الروايات المثلثة بما إذا قدقت بينهما من الكسف فيقتضى وقوعه في القسوة من الكسف أو المرقق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن البذل تطلق إلى النكاح أولا شرح **مر** قال عى والرابع أنها تطلق إلى النكاح ففي بني جزء من معنى البدوق الطلاق بإضافته له وإن قل **(قوله)** لفقدان الجزء ظاهر وإن حلت الحياة لكن ر بما ينافيه التعليل لان الذي حلت الحياة يسرى منه الطلاق الآن يقال لما انفصل صار غير منظور إلى يومئذ كلام حج لان الزائل العائد كالميت لم يعد اه حل قال **مر** أما لو قطعت بينهما أو تصقت بحرارة الدم فإن خشي من فعلها عجزور نيم وقمع كانت كالتصديق وان لم يخش من الفصل عجزور التقدم فلا اه وبعبارة قول على الجلال قوله فلا يقع أي وان أعادتها أو تصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلف معدومة فان كانت متفقة فلا حلف فان خشي من الزائل عجزور نيم رحلتها الحياة وقع والأصل على ذلك يجعل كلام شيخنا **مر** والاذن والشركا كيد في شرح شيخنا المذكور وبذلك على أن تعليل شيخنا **مر** في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد كالميت لم يعد لاحاجة إليه بل لا وقع له فافترجه اه **(قوله)** وشرط في الولاية (الح) في أن ماذ كونه نفس الولاية فلا يخفى وجهه شرطها **(قوله)** ملك الطالق استغنى عن كل شرط والشرط ينتفع بنفسه والغرض من هذا أن لا تكون المطلقه زوجة فبا كذا لا فلا يكون حل ومن الشرط السابق في المحل كون المطلقة غير ملوكة بملك الغير كالتقدم فلا يقال كان يكتفي بالشرط المنتفع عن هذا نعم لو قيدت الزوجة بكونها زوجة لم يطلق حال الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل **(قوله)** لا طلاق الا بعد نكاح) أخره عن الدليل العقلي لأنه ليس نافي المدعى لأنه يحتمل في إيقاع الطلاق أي أنشأه كاهو منتهنا ويحتمل في وقوعه بعد وجود صيته قبل النكاح فيشهد لإتمامه كالميت فيكون للمنى لا يقع الطلاق التقدم أنشأه قبل النكاح الا بعد وجوده شيخنا **(قوله)** ومع تعليق بعد ثالثة الأولى تأخير به بقوله الآتي ولغيره فثان لأنه تقييده **(قوله)** بعد عتقه أومع بأن قارن الدول لفظ العتق كأي شرح البهجة للشارح حل وبعبارة زى قوله أو دخلت بعد عتقه أهم قوله بعد عتقه أنه لو قارن الدول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد تشكل لانهم قالوا في البيع أنه لا حصة في بيعه بغيره لم يكن أو لها قسوته اه يا خر لفظ العتق يبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للملك لثلاثة من أوله وهو موافق لدخول في صورتنا حج **(قوله)** لأنه بملك أصل النكاح) الاضافة ياب وهذا جواب عما قاله لان بملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولوعلق ما قلتن على العتق ملك الثالثة لان وقوعها حين الحرية **(قوله)** فبانت أي تعلم أو نحوه كالفسخ **(قوله)** لا انحلال العين البصفه فيه أن العين تنحل بالبيوتة وان لم توجد البصفه واجب بأن قوله بالبصفه متعلق بالعين والبالا لمصاحبة أي لانحلال العين للشحوبة بالبصفه وهذا لانحلال البيوتة وقد قبله ان وجدت البيوتة لان انحلالها حينئذ على وفق وبعبارة الاصل ولو علقه بدخول متلافيات ثم نكحها ثم دخلت في البيوتة دخلت في البيوتة وكذا وان لم تدخل فيها لا يظهر قال **مر** والثاني يقع لقيام النكاح في حال التعليق والبصفه وتحلل البيوتة بالصفه ان وجدت في البيوتة والأصل نفع النكاح الذي علق فيه وتعبير به بصفه

مصلحة أصلا خلقه بخلاف ما روي بالمثل بهذا القول بالمثل وكذا السن لا يقع الطلاق بإضافته إليه على المتبذ بخلاف الشرح إذا أضيف الطلاق إليه فاتها تطلق هذا ما في الروضة وهي جزم به ابن المقرئ أنه يقع بإضافة الطلاق إلى أي السن فعلى هذا لا فرق بينو وبين النكاح اه زى وهذا هو المتبذ لان السن ليس معنى بل هو زى يادتم فيكون كالتحريم **(قوله)** ومنيها وليها لانها ما كان أصلها ما قد نعتها بالخروج بالاحتياط كالقول بشرح **مر** **(قوله)** فإلحقه بين صور الروايات المثلثة بما إذا قدقت بينهما من الكسف فيقتضى وقوعه في القسوة من الكسف أو المرقق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن البذل تطلق إلى النكاح أولا شرح **مر** قال عى والرابع أنها تطلق إلى النكاح ففي بني جزء من معنى البدوق الطلاق بإضافته له وإن قل **(قوله)** لفقدان الجزء ظاهر وإن حلت الحياة لكن ر بما ينافيه التعليل لان الذي حلت الحياة يسرى منه الطلاق الآن يقال لما انفصل صار غير منظور إلى يومئذ كلام حج لان الزائل العائد كالميت لم يعد اه حل قال **مر** أما لو قطعت بينهما أو تصقت بحرارة الدم فإن خشي من فعلها عجزور نيم وقمع كانت كالتصديق وان لم يخش من الفصل عجزور التقدم فلا اه وبعبارة قول على الجلال قوله فلا يقع أي وان أعادتها أو تصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلف معدومة فان كانت متفقة فلا حلف فان خشي من الزائل عجزور نيم رحلتها الحياة وقع والأصل على ذلك يجعل كلام شيخنا **مر** والاذن والشركا كيد في شرح شيخنا المذكور وبذلك على أن تعليل شيخنا **مر** في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد كالميت لم يعد لاحاجة إليه بل لا وقع له فافترجه اه **(قوله)** وشرط في الولاية (الح) في أن ماذ كونه نفس الولاية فلا يخفى وجهه شرطها **(قوله)** ملك الطالق استغنى عن كل شرط والشرط ينتفع بنفسه والغرض من هذا أن لا تكون المطلقه زوجة فبا كذا لا فلا يكون حل ومن الشرط السابق في المحل كون المطلقة غير ملوكة بملك الغير كالتقدم فلا يقال كان يكتفي بالشرط المنتفع عن هذا نعم لو قيدت الزوجة بكونها زوجة لم يطلق حال الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل **(قوله)** لا طلاق الا بعد نكاح) أخره عن الدليل العقلي لأنه ليس نافي المدعى لأنه يحتمل في إيقاع الطلاق أي أنشأه كاهو منتهنا ويحتمل في وقوعه بعد وجود صيته قبل النكاح فيشهد لإتمامه كالميت فيكون للمنى لا يقع الطلاق التقدم أنشأه قبل النكاح الا بعد وجوده شيخنا **(قوله)** ومع تعليق بعد ثالثة الأولى تأخير به بقوله الآتي ولغيره فثان لأنه تقييده **(قوله)** بعد عتقه أومع بأن قارن الدول لفظ العتق كأي شرح البهجة للشارح حل وبعبارة زى قوله أو دخلت بعد عتقه أهم قوله بعد عتقه أنه لو قارن الدول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد تشكل لانهم قالوا في البيع أنه لا حصة في بيعه بغيره لم يكن أو لها قسوته اه يا خر لفظ العتق يبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للملك لثلاثة من أوله وهو موافق لدخول في صورتنا حج **(قوله)** لأنه بملك أصل النكاح) الاضافة ياب وهذا جواب عما قاله لان بملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولوعلق ما قلتن على العتق ملك الثالثة لان وقوعها حين الحرية **(قوله)** فبانت أي تعلم أو نحوه كالفسخ **(قوله)** لا انحلال العين البصفه فيه أن العين تنحل بالبيوتة وان لم توجد البصفه واجب بأن قوله بالبصفه متعلق بالعين والبالا لمصاحبة أي لانحلال العين للشحوبة بالبصفه وهذا لانحلال البيوتة وقد قبله ان وجدت البيوتة لان انحلالها حينئذ على وفق وبعبارة الاصل ولو علقه بدخول متلافيات ثم نكحها ثم دخلت في البيوتة دخلت في البيوتة وكذا وان لم تدخل فيها لا يظهر قال **مر** والثاني يقع لقيام النكاح في حال التعليق والبصفه وتحلل البيوتة بالصفه ان وجدت في البيوتة والأصل نفع النكاح الذي علق فيه وتعبير به بصفه

أعم من تعبيره بدخول (ولم) طلاق (ثلاث) لانه **سئل** عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أوسعرج بأحسن
 (ولتبره) ولو كان يابدا معنا (ثلاث) فقط لان ذلك روى في العبد للحق به البعض عن عثمان بن زيد بن ثابت ولا تخالف لهما من الصحابة
 رواه الشافعي سواء أكانت الزوجة في كل منهما مرة أم لا وتعبيري (١١)

لا يؤثره ويحتمل على بعد تناق قوله بالصفة بقوله يقع وهذا الظاهر أنه متعلق بالاحلال لان غرضه
 مجازاة الخلع القائل بأنها لا تنحل بالبنونة فكأنه قال ان وجدت الصفة بالبنونة انحلت البنين
 بانفاق مناسك فلا وقوع وان وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضا لان ارتفاع الخ بقوله والاى وان لم
 توجد الصفة بالبنونة فلا يقع أيضا لان ارتفاع الخ **(قوله)** ولم يرتكز ثلاث
 لا يقع كذا ولو لم يزوج واحدة ثم قال قبل فعل الخلف عليه عين فلا لهذا الخلف آتيت ولم يصح رجوعه
 عنها إلى تبيين في غيرها وليس له قبل الحث ولا بعد توزيع العدد عليهن لان المفهوم من حلف افادة
 البنونة الكبرى فلم يتركز بعدها بذلك حج مر وقوله ثم قال قبل فعل الخلف عليه عبارة حج ولو
 بعد فعل الخلف عليه له وهي تقيده لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يمينه في
 مئة أو بأش بعد التصديق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة في العقد ع **(قوله)** سئل عن
 قوله تعالى الطلاق مرتان **هـ** ان قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لان السؤال هو عين قوله أين الثلاثة
 ما أجيب بأنه لما كان ناشئا عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو يقال المثل سئل أو ناشئا عن قوله
 تعالى أو أن عن معنى بعد كونه تعالى لتركيز طبقا عن طبق أي بعد طبق **(قوله)** أولى من قوله ولو طلق
 الخ لإيهام كلام الأصل أن العبد اذا طلق دون الثلاث لاك بقيتها **(قوله)** لا يهدمناه أي لا يلغينا لان
 هذا الطلاق المألزم للزوجة غير بما يجوز إلى محلل ثم عقد بعد ذلك أنسحب عليه حكم العقد الأول
 من جهة بقاء الطلاق وبهذا ادفع ما أورده المالكية من أنه لم يقولوا ان الزوجة ترجع بما بقي من
 الطلاق مع أنكم تقولون أنه لو أبانتها ثم جدد وقد كان على الطلاق بصفة ووجدت لا يقع الطلاق المعلق
 فهذا تناقض فكان القياس وقوع الطلاق حينئذ لانكم جعلتم المقدين في حكم عقد واحد لانهم
 يقولون تعود بالثلاث **(قوله)** في مرض موته ومثل المرض كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثلث
 زى **(قوله)** يتوارثان انظر ما حكمه ذكره هذه المسئلة هنا مع أن محلها كتاب الفرائض
(قوله) في عدته أي خلافا للأئمة الثلاثة أي اذا كان الطلاق في مرض الموت لان ابن عوف طلق
 امرأته السكينة في مرض موته طلاقا باننا فورها عثمان رضى الله تعالى عنه فصولت عن ربيع
 الثمن على ثمانين ألفا قبل دناير وقيل دراهم زى **(قوله)** قصد لفظ طلاق على تقدير مضاف
 أي قصد لفظ استعمال طلاق في معناه فاللام بمعنى في كما أشار إليه الشارح ومعناه حل العصمة
 وهذا الشرط انما هو حيث وجد صارف كما يمينه عليه وكان الاولى أن يقول والقد أن يعقد
 لفظ الطلاق لمعناه لان الذي من الأركان التصديق كور لا مطلق القصد ذكره حل فيلزم على كلام
 الشارح اتحاد الشرط والشروط **(قوله)** فلا يقع من طلق الخ لان الظاهر من حاله أنه لا يقصد بهذا
 اللفظ حينئذ حل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجود الصارف فلو ترك جميعا انماء فالظاهر
 الوقوع وتكونه كهن أجنبيات في نفسه لا يهد صارفا حل وانظر لو وقع ذلك من غير طلب شيء
 شوري والظاهر أنه كذلك شيخنا **(قوله)** ولم يعمل بها ليس بقيد ومثله لو عمل بها مرة ع **(قوله)**
 خلافا للارام) فانه يقول بوقوع الطلاق مطلقا على ما لا كما هو ظاهر عبارة مر **(قوله)** وان نواه

من قوم شيئا فلم يسطرو فقال لفظنكم وفيهم زوجة ولم يعمل بها خلافا للارام ولا (من سكت طلاق غيرة) كقولهم قال فلان
 زوجتي طالق وهذا أولى من مثله بطلاق النائم لان حكمه علم من اشتراط التكليف فامس (ولان جعل موانعها وانما لا يمنع سبق لسانه)
 لانتفاء التصديق

من قوم شيئا فلم يسطرو فقال لفظنكم وفيهم زوجة ولم يعمل بها خلافا للارام ولا (من سكت طلاق غيرة) كقولهم قال فلان
 زوجتي طالق وهذا أولى من مثله بطلاق النائم لان حكمه علم من اشتراط التكليف فامس (ولان جعل موانعها وانما لا يمنع سبق لسانه)
 لانتفاء التصديق

وما جعل معناه لا يصح فقدم ثم قصد للمنى انما يتبر ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لامطلاقا كما قبل ذلك من قول كتيبة (ولا يصح ظاهرا) في

(١٢)

باطلاق ولم يقصد ظاهرا فلا تعلق لاحد في النداء لقر به فان قصد الطلاق قلت (د) كقول (لن اسها طارق) أو طالع (باطلاق) وقال أردت نداء قالت الحرف (فانهم يصدقون فلا تعلق لظهور القرينة فان لم يقبل ذلك قلت وكقولها قلتك ثم قال سبق لاني وانما أردت قلتك (ولوناطبها بطلاق) مثلا (هنا لا) بان قصد اللفظ دون معناه (ولاعا) بان لم يقصد شيئا كان قولا في معرض الاستهزاء أو الدلال لطلقي فيقول قلتك (أوتبها اجنبية) اكوها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها العوليا أو كليله ولم يعلم بذلك أو محرم (وقم) الطلاق قصد اليه واتباعه في محله وفي الحديث ثلاث جدهن جد وهرطن جد الطلاق والنكاح والزينة وقبس بالثلاث غيرها من سائر التعريفات وانما خست بالذكر لتعلقها بالابضاع المختصة بزبد الاعتناء ولا يدعى لانه لم يصرف اللفظ في غير معناه (فصل في نفوذ الطلاق للزوج) • والاصل فيه الاجماع واحتجوا له ايضا بأنه  خيرة ما بين المقامعه وبين مفارقتها لما رزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنن ترذن الحياة الدنيا

نفوذ

فرد قال حل حتى لو فرض أنه قصد معناه عند من يعرفه لا عبرته في الإرادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جعل معناه) حتى المبرق للمنى المجهول لا يصح فقدم (قوله انما يتبر ظاهرا) أي حتى لا يقع ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان الصريح يقبل الصرف أي وأما عند علم ذلك فلا يتبر فيحكم بوقوع الطلاق حل (قوله أيضا انما يتبر ظاهرا) أي انما يتبر لوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهرا وهذا اقل لا مفهوم له بل قصد للمنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهرا أو بانها بأن يتقدمته وقم في الظاهر والباطن وان كان هو فبايشه وبين الله يوكل به أي يعمل بقصد اه (قوله ظاهرا الخ) أما بانها فيصدق مطلقا شرح مر أي سواء كان قرينة أم لا عرض • والحاصل أن المطلق اذا ادعى أنه أراد شيئا باني الطلاق فان كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الاول القرينة كونها مسمية بطلان والاماراتى ادعاء ما تامين الطلاق هو ندائها والقرينة في المثال الثاني قرب خرج اللام من قرأ والامر الذي ادعاء ما تامين وقوع الطلاق انتفاء الحرف أي انتقاله إلى الآخر (قوله لن اسها طارق) أي انما يتبر لوقوع الطلاق أو تفتحها لان اللحن لا ينبر للمنى خلافا لضبط النوروى بالسكون وصورة عدم ملحقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطلان عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة أخذنا مما قولنا نداء عبده المسمى بحر يباس كانه على ذلك الاسنوى وغيره اه زى (قوله فان لم يقبل ذلك قلتك) وقبضته انطومات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة ان وجدت القرينة شرح مر (قوله هارلا) عبارة شرح مر هارلا أو لاعا بان قصد اللفظ دون المعنى فيفيد أنهما بمعنى واحد اه ثم قال ولكون المبرأع مطلقا من المزل عرفا اذا المزل يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفة لفظه كذا قاله الشارح اه وجعل النصف بينهما تفاريا ففسر المزل بأن قصد اللفظ دون المعنى واللب بأن لا قصد شيأ وفيه نظرا قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع بانها ومن ثم قالوا لو قالها أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق دون معناه كافي حال المزل وقع ولم يدن في قوله ما قصد للمنى زى (قوله بأن لم يقصد شيئا) أي لكنه لم يسم لسانه ولا يقع كاقدم وحينئذ يقال كيف يتنى قصد مع اتقاء سبق اللسان سم وعبارة طب قال حج فيه نظرا قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع بانها ويجب بأن المراد أنه لم يقصد اللفظ لانه بل بخارجها بدليل تخليه بعد (قوله قصد) وقال لن كلا من المزل واللب ليس من الصارف للطلاق عن معنائه حتى يتناغم الى قصد اللفظ لمعناه لكان أولى (قوله لقصد ليام) كيف يتجمع هذه الامة مع قوله في اللب انما بأن لم يقصد شيئا قاله الشيخ حميرة ويجب بأنه على ما فيه قصد وقوله واتباعه في محله على ما اتنى فيه ذلك فلا إشكال بسيط طب (قوله جدهن) بكسر الجيم وهو قصد اللفظ لمعناه والمزل ضده سول (قوله ولا يدن) أي في مثله المزل واللب ووطن الاجنبية سول وهو معطوف على قوله وقم الطلاق أي لا يوكل به أي لا يعمل فبايشه وبين الله يعلم وقوع الطلاق

(فصل في نفوذ الطلاق للزوجة) • ومثله نفوذ المتق للزوجة شرح مر (قوله الاجماع) فقدم على الحديث على خلاف عادة لانه سالم من الاعتراض بخلاف الحديث فإنه معترض بأنه ليس فيه

الح (تفويض مطلقا للنجز) الرفع (البهاولو بكناية) كأن يقول لما طلق أو أبني نفسك ان شئت (تخليك) المطلق لانه يتعلق بمرثته
 فنزل منزلة قوله ملكتك مطلقا بخلاف المعنى كقوله اذا جاء رمضان فطلق نفسك لايصح لان التخليك لا يتعلق (فيشرط) لوقوعه
 آخره بقدر ما يقطع به القبول عن
 (١٣) الاجاب لم يقع المطلق (وله)
 تطبيقا ولو بكناية (فورا) لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلو

تفويض المطلق بل الذي فيه تغيير من بين المقام معه وعدمه فان اخترت عدمه أي فراقته لمطلقه
 بنفسه دليل ثمة ان لم يتحقق وهذا وجه التبري بقوله واحتجوا به وأجيب عنه بأنه لما فوض اليه
 سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض اليه السبب الذي هو الفراق خ ط وهذا يدل على
 الوقوع لانه لا يلزم من تفويض السبب تفويض السبب (قوله الى آخره) اعما قال الخ ولم ينزل الآية
 لكون الدليل أكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهل يصح جرحه قلت وجهه ظاهر لانه
 نعم لتفويض وهو المحكوم عليه بأنه تخليك وليحتز به عن تفويض مطلقا بصيغة تعلين كقوله اذا
 جاء رأس الشهر فطلق نفسك فانه نفوذ ولا يصح جرحه على أنه نعمت مطلقا لانه لا يصح وصفه بالتنجيز الا
 بعد تطبيقها نفسها مر شو يرى (قوله البها) أي المسكفة الرشيدة لا غيرها حيث وجد العوض أو ولو
 سببه حيث لا عوض ومن الكتابة قوله لما طلقني فقالت له أنت طلقني فان نوى التفويض البها وهو
 طلقني نفسها لمطلق والافلام نوى عدا وقع والا فواحدة وان ثلث حل (قوله أو أبني) ونوى
 التفويض ونوت المطلق حل (قوله ان شئت) ليس بقيدان آخره فان قدمه لم يقع مطلقا أصلا لانه
 تعلين وهو مبطل كإباني قل على الجمال وفيه أنه تعلين أيضا مع التأخير لأن يقال لما أخوه وكان
 التفويض متوطنا بتعيينه في الواقع كما لعدم (قوله لانه) أي التفويض من حيث قبوله ورده يتعلق
 بغيرها وهذا التعليل لا ينتج أن التفويض تخليك اذ يأتي على القول الآخر لما قلنا بأنه توكل فلا يظهر
 تفرع قوله فنزل الخ عليه تدبر (قوله فورا) وعلى اشتراط الفورية في غيره متى نحوها فان في بنحوه
 فلا نور على التمسك م ر اه زى بأن قال طلق نفسك متى شئت فان دفع ما يقال أن بنحوه
 منجز فلا يصح تعلينه (قوله لان تطبيقها نفسها) أي لان التعلق هنا جواب التخليك فكان كقبوله
 وقبوله فوري شو يرى ولا يضر الفصل بكلام يسير على التمسك عند مر فلو قال لما طلقني نفسك فقلت
 لكيف يكون تطليقي لنفسى فقال لما طلقني طلق نفسك وقيل لانه فصل يسير فاقاله فقال اه زى
 رسم ملخصا (قوله بقدر ما يقطع به القبول) بان طال الزمن أو كان الكلام أجيبا ولو يسيرا هذا
 والتمسده لا يضر الفصل بالاجنبى الان طال كفى الخلق لانه ليس تخليكا حقيقيا حل رسم زى
 (قوله فان قال الخ) أي لمصلحة التصرف حل (قوله فطلقت) وان لم يقل بالالف حل (قوله ودونه)
 أي دون منه (قوله في النون) أي في نيتها الدون وقوله أو نواه في الفوق أي نيتها الفوق حل
 (قوله واقتصار الاصل على قوله الخ) عبارة ولو قال طلق نفسك ونوى ثلاثا فقلت فطلقت ونوتين
 فقلت والا فواحدة في الاصح (قوله على الفور) انظر هذا مع أنه بعد الرجعة فكيف تتأني الفورية
 وجاب بما صرح من سم أنه يتفرق الفصل بالفصل باليسير (قوله ولو قال طلق نفسك الخ)
 وهذا يخالف ما رواه ثلاثا فاجابها بالطلاق ولا نية حيث تقع واحدة والعرق أن السائل في تلك مالك
 المطلق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه فلا ينزل الجواب على سؤالها شرح مر
 فصل في تعدد المطلق بنية العديف وما يدكرمه) أي قوله وفي موضوع الخ وظاهره أن ما عدا تعدد
 المطلق بنية مذكور بالتبع ولو قال في تعدد المطلق بالنية أو بغيرها لكان أولى حل (قوله أوجز)

رجوع) عن التفويض
 (قوله) أي قبل تطبيقها
 كإثر العقود (فان قال)
 لما (طلق) نفسك (بأف)
 فطلقت بانه به) أي
 بالان وهو تخليك بعوض
 كالبيع واذا لم يذكر عوض
 فهو كالميت (أو) قال
 (طلق) نفسك (دونى)
 عدا فطلقت ونوته (أو)
 نوت (غيره) بان نوت
 دونه أو نوته (خا) توافقا
 عليه يقع لان اللفظ في
 الاولى يحتل العدد وقد
 نواه وما نوته في النون أو
 نواه في النون هو المتفق
 عليه ضمنا (والا) بان لم ينو
 أو أحدها (فواحدة)
 لان مرصع المطلق كناية
 في العدد وقد اتفقت نية
 منهما أو من أحدهما
 وتعبير بالعدد أهم من
 تعبيرة بالثلاث وأفا ليعبر
 بغيره وهو من يادى أنه لو
 نوى ثلاثا ونوت تنسين
 وقتنا واقتصار الاصل على
 قوله والا فواحدة فيهم خلافة
 (أو) قال (طلق) نفسك
 ثلاثا فوجدت أو كسك
 أي قال طلق نفسك واحدة

فقلت (فواحدة) لانه لا يورق في الاولى والمأذون فيه في الثانية ولما في الاولى بعد أن وجدت وان راجعها نزع أن تطلق ثانية وثالثة على
 الفور ولو قال طلق نفسك ثلاثا فقلت فطلقت ونوتين كعدا لونه وقع الثلاث
 يذكره • لو (نوى عدا بصريح) كانت طلق واحدة) بصعب أو رفع أو جرح أو سكون (أو كناية) كانت واحدة) كذلك

(وقع المتوى محلا) نواسع احتمال الفسلفة ولا ثلاثون صد على التفرّد عن الزوج بالعدد المتوى لقربه من الفسلفة سواء الدخول بها وغيرهما ذكرته في أنت طاني واحدة بالصب هو ما صحه في أصل الرخصة والذي صحه الأصل وقوع واحدة على مظهر اللفظ (ولو أراد أن يقول أنت طاني ثلاثا فانت قبل طاني طاني (يقع) خروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده) ولوقبل ثلاثا (ثلاث) تضمن ارادته المنكورة لقصد الثلاث وقد تم مع لفظ الطلاق في حبسها (وفي موطأ) لو قال أنت طاني وكذا طاني ثلاثا ولو بدون أنت فهو أعم من قوله ولو قال أنت طاني أنت طاني أنت طاني أنت طاني (وتحل فصل)

(قوله) بخلاف ما لو تفرّد الاعتكاف (الح) قال سم على حرج قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خلاف أن معنى كونه نوى إيماناً هو نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل

ويجعل على أن التفرّد ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع المتوى) بخلاف ما لو تفرّد الاعتكاف ونوى إيماناً لا يلزم لأن الأيام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن الشارع لم ير به بعد معين بخلاف الطلاق فكان للمتوى دخل في لفظه لاحتياجه بشر ما بخلاف الاعتكاف والتية وسدحاً لا تؤثر في الشر حل ملخصاً ولو لا عبارة طاني أو أنت طاني لكانت الثلاث خلفاً أنت كات طاني لا يقع به الا واحدة كما في به من الرأى أنت كات امرأة طاني ولو قال أنت طاني عدد الزاب فواحدة كما في به الحنف بخلاف عدد الرمل فانه يقع به الثلاث لأن الزاب اسم جنس افرادي والزمل اسم جنس جمعي أو بعدد شراب لبس فواحدة لانه يحجز الطلاق ربط العدد بشئ مستكنافه فتوقع أصل الطلاق وتلقى العدد أو بعدد شراب لموقع ثلاث أو أنت طاني لكلمات صوت فواحدة أو عدد ما لا يبارق أو عدد ما شئ الكلب حافياً أو عدد ما حرك الكلب ذنبه وليس هناك كلب ولا يرق طلق ثلاثاً كما في به أيضاً هذا أني بصيغة الماضي أمالوا في بصيغة المضارع نحو أنت طاني عند ما يحرك الكلب ذنبه فلا بد من زمن يمكن فيه أن يحرك ذنبه ثلاثاً أو أنت طاني أو أيا من الطلاق وبنقله فواحدة لأن الطلاق لا يورثه لقوله ولأنه له أي في العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثاً بخلاف أن نوى أياً واحداً منه أو أصنافه أنت طاني ملء الدنيا أو ملء الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالجموعه وأنطوله أو أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين أو أكثر من واحد فثلاث كما صوبه الاستوى أولاً كثير ولا قليل وقعت واحدة اه زى وشرح بر ولو قال أنت طاني لأقل الطلاق ولا أكثر كتموقع ثلاثاً لأن قوله لأقل الطلاق يقع أكثر ولا يقع بقوله أكثر ولو أراد بقوله لأقل الطلاق طلقين وقع ثنتان حل و يرمى ولو قال على الطلاق الثلاث ان رجعت إلى بيت أبيك فانت طاني فراح وتوقع الثلاث كما في به الشهاب الرمي لأن المعنى فانت طاني الطلاق المتقتم ونقل عن والده وقوع واحدة فقط ومال إليه زى قال لأن أول الصيغة حذف ليقع به شئ وقيل لو قال بدل أنت طاني أطلقك أو طلقك لم يقع شئ لأنه وعد ولو قال أنت طاني ان دخلت الدار ثلاثاً وقال أردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات قبل وقعت واحدة بدخولها ثلاثاً فان انتهت خلف وكذا إن أطاع أي لم يردت ثلاثاً بالطلاق ولا بدخول فتقع واحدة على الوجه للشك في موجب الثلاث سم على حرج ملخصاً ولأن الأصل في العمل للأفعال (قوله) وحل لا توجد (الح) فيكون قوله واحدة حالاً مقفلة وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد المتوى مع أن لفظ واحدة تنافي وهذا الحل لا يثنى فيما لو قالت أنت طاني ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثاً مع أنه في ذلك يقع المتوى حل (قوله) على مظهر اللفظ من أن واحدة صفة مصدر محذوف أي طلقه واحدة والتية مع ما لا يجمله المتوى لا تؤثر اه شرح الهجة شورى (قوله) فانت أو أسألت أو أردت قبل الدخول أو سأل شخص فاه اه حل (قوله) قبل تمام طاني أو معه أو شئ (قوله) وقد تم مع لفظ الطلاق أي على الفرض أنه نوى الثلاث بانت طاني وقد ان يحققه باقظ ثلاثاً فان يقصد الثلاث بانت طاني وانما قصد ذاتم نواه من عند التلق باقظان وقعت واحدة ولو قصدهن مجموع أنت طاني ثلاثاً فواحدة على المعتدلان الثلاث إنما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم حل وزى (قوله) ولو بدون أنت وان اختلفت ألفاظ الطلاق كانت طاني أنت مفارقة أنت مسرحة لأن التأكيد يكون بالرأف ولا يخفى أن مثل الصريح في ذلك المكسبة كانت بأن اعتدى استبرأ رجك حل (قوله) وتحل فصل فيه نظراً إذ يعد لفظ أنت لأن لفظ طاني وحده لا يقع به شئ وطول الفصل يقطعه عما قبله فاعل التعميم أي بقوله ولو بدون أنت محمول على غير هذه لا يقال بحمل على ما إذا تفرّد الزمان عرفاً فلا نه مع ذلك صح

الأن كيد الفرض عدم محتمل قل على الجلال فقول الشارح ولو بدون أنت ظاهر في غير تخلل
 الفصل الطويل لانه اذا سكت سكوتاً ولو بلا ثم قال طلق بدون أنت لا يقع مع شيء لعدم تمامه بخلاف ما اذا
 سكت بغيراً بحيث ينسب ما بعد الأول لغيره فمقتضى الثلاث أن أنت حينئذ كورة فإبعد أنت التي ذكرها
 خبرها فقول الشارح فوق سكتة التنفس أي لو كان بغيراً بالنسبة لقوله بدون أنت وأطو بلا بالنسبة
 لأن لانه كلام مستقل فاقى حل عن حج غير ظاهر (قوله بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها)
 ظاهره وإن قل ما هو فوق جداً واعتبر حج أن يكون بحيث لا ينسب اليه بسبب طول الفصل حل
 (قوله أو لم يؤكده) أي أو لم يتخلل فصل لكنه لم يؤكده حل (قوله بأن استأنف) المراد بالاستئناف
 عدم التأكد لأن الاستئناف الاصطلاحي لا يكون إلا قبل وفارق نظيره في الإيمان حيث لم تعدد
 الكفارة مع قصد الاستئناف بأن الطلاق محصور في عدد فقصد الاستئناف يقتضي استيفاء بخلاف
 موجب الكفارة ولا نهائيه الحدود للتحديد الجنب فتداخل ولا كذلك الطلاق شرح مر قال
 ع ش قوله لم تعدد الكفارة أي حيث لم يتعلق بحق آدمي كما يأتي وعبرة مر فيها يأتي ولو حلف
 لا بد منها وكرر هو متواليان فهذا كيد الأول أو طلق فطلقة أو الاستئناف فكما وكذا في العين أن
 تعلق بحق آدمي كالظهار واليمين الفموس لا بلية تعالى فلا تكرر مطلقاً بناءً على المسامحة اه
 بل عرف وقوله وكذا في العين أي بلية أو غيره كالطلاق بدليل مثله خلافاً في ع ش وقوله لا تكرر مطلقاً
 أي قصد الاستئناف أولاً (قوله عملاً بقصد) فيما اذا قصد الاستئناف وقوله بظاهر اللفظ أي في
 الطلاق وقوله ولتخلل الفصل أي الثاني ولو حذفت في الثالثة مع قوله بين المؤكده والمؤكده بأن
 بقوله يتخلل الفصل كان ذلك تعليلاً للاول أيضاً لا للاقيد يؤدى الى سكونته عنها وقد يقال في معاملة بقوله
 عملاً بظاهر اللفظ حل (قوله في الاولى) وهي ما يتخلل الفصل بينهما بما ذكر وكذا في الاخيرة كما
 في سم عن مر وقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله وبين أي باطلاً فلا منافاة وعبرة البرماني قوله
 لم يقبل أي وإن زاد على الثالث على المقيد بخلاف ما لو أقر بألف في مجالس فانه تقبل دعواه التأكد
 لانه اخباره هذا أيضاً فان تعددت كيفية الإيقاع تعدد الواقع اه (قوله أو أكده) أي الاول أي قصد
 تأكده قبل فراغه أخذ ما يأتي في الاستئناف ونحوه قاله حج قال الشيخ قد يمنع الاخذ ويكتفى
 بمقارنته للصدق كمن الثاني والثالث ويرق بأن في الاستئناف ما عاصى وتغير به بنحو تعليمه
 فلا بد من سقي القصد والازم مقتضاه بمجرد وجوده لا يمكن بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكد
 انما يؤيد بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فتكفي مقارنة القصد فتأمل
 شوبرى (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يقبل في تأكد الاول بالثالث كما هنا مع الاستئناف الثاني
 أو الاطلاق قليلاً. ووجهه شوبرى (قوله فنتان) حاصل ذلك تسع صور أربع منها يقع فيها ثلاث
 وهي الاول وواحدة تقع فيها واحدة وهي التي قصد فيها تأكد الاول بالآخرين وأربع تقع فيها فنتان
 وهي الصور التي تأكد فيها الثاني بالثالث أو الاول بالثاني مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اه عن
 (قوله عملاً بقصد) فيما اذا قصد الاستئناف أي وعلماً بظاهر اللفظ هذا يمكن أن يكون تعليلاً للثاني أي لم
 نقل ثلاثاً عملاً بقصد تأمل حل (قوله ووصح في المكرر بعطف) أي بالواو وفي كلام شيخنا اذا اختلف
 حرف العطف لا يصح التوكيد ولوعطف بغير الواو لا يصح التأكد والثاني يوافق قول الشارح بواو
 العطف وخالف شيخنا زى فقال بصحة التأكد في العطف بغير الواو اه لكنه يدين (قوله)
 تأكد كان بالثالث بجعل الواو جزءاً من المؤكده فالواو ومدشوها تأكد الواو ومدشوها فاندفع

قصدنا كيد ظاهراً وإن تأمل

عملاً بقصد م بظاهر اللفظ
 ولتخلل الفصل بين المؤكده
 والمؤكده في الثالثة فان قال
 في الاولى أردت التأكد
 يقبل و يدين (أو) أكده
 (بالآخرين فواحدة)
 لأن (التأكد في الكلام)
 معهود في جميع اللغات (أو)
 أكده (الثاني) مع
 الاستئناف بالثالث والأطلاق
 (أو) أكده (الثاني) مع
 الاستئناف به أو الاطلاق
 (و بالثالث فنتان) عملاً
 بقصد م ذكر حكم الاطلاق
 في هاتين من ز يادى (وصح)
 في المكرر بعطف نحو
 (أنت طالق وطالق وطالق
 تأكد ثان بالثالث
 لتساويهما) تأكد اول
 بغيره) أي الثاني أو الثالث
 أو بهما باختصاص غيره
 بواو العطف الموجب للتغاير
 (قوله والفرض عدم محتمل)
 أي عدم قبوله ظاهراً
 بدليل قول مر في شرحه
 أنه لو قصد يدين فيؤخفنه
 انتهى كأن ضمير امرأ فان
 زاد عن السكتة المذكورة
 صح التأكد وإن لم يقبل
 منه ظاهراً فالوجه حله على
 ماذا قصر حتى تكون
 أنت مبنية على طالق
 ويصح التعميم بقولنا
 سواء أكده أو لا أنه متى
 زاد على السكتة امتنع قبول
 قصدنا كيد ظاهراً وإن تأمل

(ولو قال) أنت طالق تلقب طلة أو بعدها طلة أو طلة بعد طلة أو قبلها طلة فثنتان) فثنتان متعاقبتين المنجزة أو لا ثم الضمة في صورتين الأولى وبالعكس في الثانية (وفي غيرها) أي غير الموطأ يقع محاذ من المكرر والضميمة قبلها بالمعنية (طلة) عن التقييد بشئ عامر لانهما يتبعان الواقع أو لا يقع معاً معاً معاً (ولو قال زوجته) موطأ كانت أولاً (إن دخلت) الفار (مأت) طاتي وطاتي فدخلت فثنتان) مما لا يجامع مع ثنتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (ك) قوله لها (أنت طاتي طلق مع طلة أو مع طلة أو في طلة أو ادع طلة) فإنه يقع ثنتان معاً ولغة في استعمال بمعنى مع كافي قوله تعالى ادخلوا في أم (والا) بأن أراد طلقت طلة طرفا أو صاحباً وأطلق (فواحدة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والحقق في الاطلاق (ولو قال) لها أنت طاتي طلة طلقتين وقصد مئة فلا ت (لانها موبجها) أو صاحباً فثنتان لانها موبجها (والا) بان قصد طرفا أو صاحباً وله وان قصد مئة عند أهلها وأطلق (فواحدة) لانها موبجها غير (١٦) الاطلاق والحقق في الاطلاق ولا يؤثر المصطلح مع الجمع لان ما جعل لا يصح قصده

ما يغال ان الواو تنوع التأكيد (قوله) فلا يقع معاً معاً معاً (قوله) فارق ما قالها لها أي غير الموطأ أنت طاتي ثلاثين يقع الثلاث بأن التفسير لما أرادها بأن طاتي طلقتين فليس مفاعلاً له بخلاف المصطلح والتكرار اهـ سج زيادة (قوله) ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه أنه لو عطف بما يفيد الترتيب كقائه ولم يقع في غير الموطأ الواحد وهو كذلك حل (قوله) كقولها لها أي زوجته موطأ أو لا شيخنا (قوله) مقتضى الظرف) فيقع المظروف دون الظرف (قوله) والابن تصد طرفا (الح) أي فاصوره (قوله) طلقتين في نصف طلة) وان قصد المبة على كلام الشرح والمعمد وقوم ثنتين حيث كافي مر (قوله) لماسر) أي لانه المحقق في الاطلاق حل وقوله وان الطلاق الحل قليل للادوية قوله أو بعض طلة (قوله) على أن الاسنوي (الح) معمد وهو ترك في الرد على الاصل لانه اذا وقع ثنتان فيأخذها فلان يقع فباو مع في نسخ من الاصل الاولى (قوله) في نصف طلة (الح) أي نصف طلة في نصف طلة حل (قوله) كالوقال نصف طلة (الح) أي فانه يقع ثنتان (قوله) ورد باننا لاسر (الح) الرد ضعيف وعدم التسليم معتمد (قوله) هذا المقدر) وهو نصف طلة مع نصف طلة يقع فيها ثنتان وانما هو واحد ويرد بانه فرق بين نية المبة والتصرح بها مع نية المبة يقع ثنتان ومع التصرح بها يقع واحدة حل وهذا هو المعمد كافي مر وانظر الفرق (قوله) وهي مادة (الح) ضعف قال شيخنا كج هذا انما يتبعه عند الاطلاق وأما عند قصد المبة التي تفيد ما لا يفيد الظرفية فالاولا يمكن قصدها فائدة فالظاهر للتبادر منه أن كل جزء من طلة لان تكرير الطلة المضاف إليها كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المبة قيد ما لا يفيد قطعاً حل (قوله) أوقعت عليك (الح) ولم يشد توزيع كل طلة عليهن أخذاً بما يأتي بأن أراد توزيع الجميع أو أطلق وعند توزيع كل طلة عليهن نفقوا الرابعة لانه يخص كل واحد من الطلاق الثلاث ثلاثة أرباع طلة (قوله) مطة) أي ظاهراً وباطناً عش (فرع) طلب بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحش وله زوجات طلقت احدهن ثلاثاً فليعينا لانسلم أنه لو قال هذا القصر يقع ثنتان وانما وقفاً في

كاسر (أو) قال أنت طاتي (بعض طلة) أو نصف طلقتين بجمع أو نصف طلة في نصف طلة أو نصف وثلث طلة أو نصف طلة ولورد) في غير الاولى (ك) كل جزء من طلة فطلة) لما صر أمّا ولان الطلاق لا يتبع وقوع في نسخ من الاصل في الثالثة نصف طلة في طلة فهو هو هو فانه في هذه عند قصد المبة ثنتان على أن الاسنوي والبقية بحثاً في نصف طلة أنه يقع ثنتان أيضاً عند قصد المبة لان التقدير نصف طلة مع نصف طلة فهو كالأول قال نصف طلة ونصف طلة ورد باننا لانسلم أنه لو قال هذا القصر يقع ثنتان وانما وقفاً في

نصف طلة ونصف طلة لتكرير طلة مع العطف التقضي للثابت بخلاف مع قالها انما تقضي المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلة لنفسها فان أراد فيها كالتالي قبلها والذين بعدها كل جزء من طلة وقع ثنتان عملاً بآرائه وقولي ولم يرد كل جزء من طلة من يرد في فباو التي قبلها والتي بعدها (أو) قال أنت طاتي (ثلاثة) أنصاف طلة وأنصف طلة وثلث طلة فثنتان نظراً في الأولى إلى زيادتي النصف الثالث على الطلة فيجب به أخرى وفي الثانية إلى تكرير لفظة طلة مع العطف (أو) قال (الربع) أوقعت عليك أو يبتعن طلة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أرباعاً وقع على كل منهن طلة) لان ما ذكر اذا وزع عليهن شخص كان منهن طلة أو بعضها فكامل (فان قصد توزيع كل طلة عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان) في (ثلاث أو أربع ثلاث) مما لا يصح وعنده الاطلاق لا يعمل للفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد بطلكن أو ببتكن) (بعضهن) أي ثلاثة وثلاثة مثلاً (دين) فيه قليل بلانها لاظهار لان ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن وان قصد التفاوت بينهما قال قصدت هذه بطلكتين ونوزع الباقي على الباقيات قبل مقلتا

طلقت

نصف طلة ونصف طلة لتكرير طلة مع العطف التقضي للثابت بخلاف مع قالها انما تقضي المصاحبة

(فصل في الاستثناء •

(بمع استثناء) في الطلاق

كفره (بشرطه السابق)

في كتاب الاقرار وهو أن

ينويه قبل الفراغ من

المسئتي منه وأن لا يفسل

بفوق نحو كسمة نفس وأن

لا يسترق وأن لا يجمع

المفرق في الاستسراق

(فلو قال أنت طالق ثلاثاً

الاثنين وواحدة فواحدة)

تقع لا ثلاث بناء على أنه

لا يجمع المفرق في المسئتي

منه ولا في المسئتي ولا فيها

كأمر في الاقرار فيلغو قوله

وواحدة حصول الاستسراق

بها (أو) قال أنت طالق

ثنتين وواحدة الواحدة

ثلاث لا تان بناء على

ما ذكر فتكون الواحدة

مستثناة من الواحدة فيلغو

الاستثناء وتقدم في الاقرار

أن الاستثناء من الأثبات

نفي وعكس (وهذا (وقال)

أنت طالق ثلاثاً

(قوله أي تحقيقاً وتقديراً)

لادخل للتقدير هنا لأن

الاخراج من عدد الطلقات

برأوى ولوزاد المطلق على

العدد الشرعي انصرف

الاستثناء الى اللفظ تطلق

بخصس الا ثلاثاً طلقتين

لأن الاستثناء لفظي فيشيع

فيه موجب اللفظ أم ووض

وفي زيادة بسط وأشار له

المتن بقوله أو كما الاثلاث

فتان تأمل

خلقت كل واحدة ثلاثاً ولعل الطلاق بسفلة لحدى زواجه ووجدت الصفة ثم ماتت احدها من أوأبائها لم يكن له أن يمين ذلك في الميتة أو المأينة بخلاف ما وماتت وأبائها قبل وجود الصفة فله تمين ذلك فيها وعلو الطلاق الثلاث من عينه في واحدة مع التعين حتى لو مات قبل وجود الصفة لها الطلق حل (فصل في الاستثناء) وهو الاخراج بالأو احدى أوأبائها أوأخرج أوأعط حل أي تحقيقاً وتقديراً كالاستثناء القطع وهو ما يؤمن الذي وهو الصرف لصرف المسئتي عن حكم المسئتي منه (قوله) (بمع استثناء الخ) فيه أن الاستثناء معيار العدم ولا عموم في نحو أنت طالق ثلاثاً لأن قال اصلاح الفقهاء أعم من ذلك (قوله كفره) أي قبلاً على صحة في غير الطلاق فإنه ليس في صحة الاستثناء في الطلاق نص يفتي على ما ورد فيه الاستثناء فاقبل أنه لا حاجة للقياس مع وجود النص في الاستثناء في القرآن وغيره ظاهر لأن النص الموجود في غير الطلاق نادر (قوله قبل الفراغ من المسئتي منه) أي فيكفي باتقان النية بأي جزء من ذلك هذا إن أخره فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثاً نوله قبل التلغظ به أو يقصد حال الأتيان به اخراجه عما بعده يرتبط به ويستترط أن يسمع به نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض وأن يعرف معناه ولربوجه حل فالشروط ستة وتزيد المشقة بقصد التعلين ومعلم أن الاستسراق وما بعده لا يجزى إن في المشقة (قوله بفوق نحو كسمة نفس) عبارة أصله مع شرح حر ولا يضر في الاتصال كسمة نفس وهي ونحوها كعرض عطاس أو سد حال خفيف عرفا والكسوة للذكر كإفالة في الإيعان وذلك لأن ما ذكر يسير لا يعد فاصلاً عرفاً بخلاف الكلام الجنبى وإن قل وقدم أخذ من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثاً نأزأ نية ان شاء الله صح الاستثناء أن الكلام اليسير المتعلق بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثاً طالق إن شاء الله فإن طالق فاصل ولا يضر لتعلقه بالزوجين ولا يضر استغفر الله كافي القبول على الجلال وقال بعضهم يضر الاستغفار هنا بخلافه في الاقرار لأنه اخبار بحمل الكذب وهذا انشاء لا يحمله وهو وجبه (قوله) وأن لا يجمع المفرق في الاستسراق أي لتحصيل الاستسراق أول دفعه وقدم مثلها المصنف بقوله فلو قال الى قوله ثلاث قال عرش قوله وأن لا يجمع هذا من أحكامه لا من شروطه ويجب بانه قد يؤول للشرط (قوله ولا فيها) كقوله أنت طالق طلقتين وواحدة الواحدة وواحدة يقع ثلاث لاستسراقه لأن الاستثناء من الواحدة فلو وقع المسئتي منه وقعت واحدة قول على الجلال (قوله فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد قبل فاعده رجوع المسئتي لجمع ما تقدمه من التلغات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أي ضرورة ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين يحتمل مخرج لواحدة فتبقى واحدة تضم الى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها للاستسراق وكذا يقال في نظائر ذلك اه سم وقوله الشيخ جعفر في الحاشية عن الأسوى قد قبل ما منع من رجوعه الى الثنتين الفصل حينئذ بين المسئتي والمسئتي منه بأجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لأنه لما يصرح الاستثناء بالنسبة إليها كانت كالاجنبى بخلاف ما لرجوع الجميع من الصحن من كل تأمل شوبرى (قوله) وتقدم (الخ) تمجيد لما بعده وأشار الى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ذكرها هنا ليظهر التفرع اه حل وح ف (قوله ان الاستثناء) أي المسئتي وقوله من أثبات أي مثبت أؤدي اثبات وقوله نفي أي نفي أؤدي نفي اه قال المراقى سئل عن طلب منه الميت عند شخص خلف لا يثبت سوى الالة الغالبة المستتبلة هل يثبت بترك سببها فأجبت بأن متقضى قاعدة النفي والأثبات الحلت لكن أنفي شيخنا البلقيني يحضوري فيمن حلف لا ينكح غيره الا من حاكم شرعي هل يثبت بترك النكوى مطلقاً فأجاب بعدمه وبوافقه تصحيح النووي في الروضة

لاشأن الا واحدة تقع
فالمشتق الثاني مستثنى من
الأول فيكون المشتق في
الحقيقة واحدة (أو) قال
أنت طالق ثلاثا انصف
طلقة ثلاثا (تكميلا
لنصف الباقي بعد الاستثناء
ولو عقب طلقة) المنجز
أو المعلق كانت طالق أو
أنت طالق إن دخلت الدار
(بأن شاء الله) أي طلاقك
(أو إن لم يشأ الله) أي طلاقك
(أو لا أن شاء الله) أي
طلاقك (وقصد تعليقه
بالشيء أو بصدقه) منع
انقاده لان المعلق عليه
من مشيئة الله أو عزمها بخلاف
معلوم وان الوقوع بخلاف
مشيئة الله تعالى ولو قال أنت
طالق إن شاء الله أو إن لم يشأ
الله طلق قاله العبادي
وخرج بقصد التعليق ما
سبق ذلك إلى لسانه لتعود
بما قصد به التبرك أو أن كل
شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يشأ
هل قصد التعليق أولا أو
أطلق فأنطلق وإن كان
وضع ذلك التعليق لان شاء
قصده كان أن الاستثناء
موضوع للإخراج ولا بد
من قصد (كقوله) منع
التعقب بذلك اعتقاد كل
عقود (كقوله) منجز أو
معلق أو مبين ونحوه
وفي حديثه وصلا (ولو قال

فحين حلف لا يطلق في السنة الأمرة أنه لا يحسن بترك الوفاء مطلقا وهو ظاهر لأمي مخالف لقاعدة التقدمة
أه برسى سم وفي شرح حر ما فيه وسياقي في الإيلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك سنة
الأمرة ولا أشكو الأمن كما كثره ولا يثبت الإيلاء حاصلها عدم الوقوع لان الاستثناء من المنع
التقدم فكأنه قال أمتنع نفسي من وطئك سنة الأمرة فلا أمتنع نفسي فيها بل أكون على الحيار
وهكذا يقال فيما بعده فيكون التي مؤثلا بالثبات فيكون جاري على القاعدة وهو ان الاستثناء
من التي إثبات وعكسه ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يملكه إلا في شره خصوصا وكذا في شره كله بعد
ذلك في خير لا حث لاحتلال العين بكلامه له في شره لا يفسد في صفة ما يقتضي التكرار لان هذه
العين جهة زعمه كلامه في شروحه حث وهي كلامه في غير (قوله الامتناع) فيه أن هذا مستغرق
فقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويجاب بأن عمله ما لم يتبعه بشئ لم يستغرق شيئا (قوله من الأول)
أي المشتق الأول (قوله الانصف طلقة) فلو قال الانصاف وبيع قال أولت نصف الثلاث فثنتان
أو نصف طلقة ثلاث وإن أطلق حمل على نصف الثلاث حل (قوله تكميلا لنصف الباقي) لان
التكميل إنما يكون لو وقع لا لارتفاع (قوله ولو عقب طلقة) التعقب ليس يقيد بل مثله التقدم
كقوله إن شاء الله أنت طالق وبعبارة الروض ومثل تأخير المشيئة بتقديمها أه وحديث يأتي فيه مامر
في الاستثناء التقدم من أنه لا بد أن يزى المشيئة قبل التلفظ بها أو يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئا
قال حل وهذا من الاستثناء الشرعي الراجع لأصل الطلاق ولا بد أن يزى الأتيان بقيل فراغ العين
وأن لا يفسد بوقوع التمسك ولا بد من إيقاع ذلك من أن يقصد التعليق به حل ومسمى كله
للمشيئة استثناء لصرها الكلام عن الجزم والتبوت حال من حيث التعليق بما لا يملكه إلا الله تعالى أه
زى ومثل إن غيرهما كمنه ومثل التعليق بمشيئة الله التعليق بمشيئة الله كأن قال أنت طالق إن
شاء جبريل أو ميكائيل (قوله إن شاء الله) أو أراد أو أحب أو رضى أه حل فلا يقع إنشاء غيره
الآن أقام شخص على جهل واعتقد صدقه فيعلم أن يعلم أن إنشاء الغير لا يقع كقوله ع ش وقره
ح (قوله أو لا إن شاء الله) قال الزركشي هو ما يتعلق بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل
أو بالمشيئة وهو يرفع الوقوع سم (قوله لان المعلق عليه من مشيئة الله) أي الأولى والثالثة أو
عدمها في الثانية وقوله ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله أي في الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق
بالأولى أنت طالق لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو يطلقه لأمي مشيئة الله لاطلاقها لا تقول
ليرصد به الطلاق المعلق عليه كالأفعال بلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا تقول لو وقع ولم يكن
بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا يثنى عدم المشيئة فلا يقع لان انتهاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه
حل وقوله والثالثة لان الملقى إذا نى شاء الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الإثبات نى
ويلزمه من أن الطلاق معلق بمشيئة الله تعالى فقوله من مشيئة الله أي لسانى الأول ولزوما في الثالث
وأقول بعضهم ان التقدم لأن شاء الله طلاقك بخلاف قاعدة أن الاستثناء من الإثبات نى (قوله
قاله العبادي) معتد (قوله أو طالق) فالصور الخارجية خصة وأثنى الإطلاق هنا بتركه وفي الوضوء
بالتعليق لان المشيئة جزء فتبطل بسبغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضاً فقد أتى بصريح الإطلاق وبأن
بما ينافيه بل بما يلائمه أه عن (قوله ويدين) كقوله والله لأفعلن كذا إن شاء الله حر وأثنى البارزى
أنه لو فعل شيئا في الماضي لم يحتم بأن قال والله ما فعلته إن شاء الله لا يحسن لان ذلك تعليق للعين

الوصول أنتواصل والمرضى المتوقع شفاؤهم قرأ أنت صحيح فينظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يطلاق ان شاء الله تعالى وقت
ملقة وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين من أسهم المطلق وغيره لكن يترجم (١٩) القاضي فيمن أسهم ذلك بأنه لا يقع

(فصل) في الشك في

الطلاق لو (شك في)

وقوع (طلاق) منه منجز

أو بعد أن كان شك في وجود

الصفة للمعلق بها (فلا يحكم

بوقوعه لان الأصل عدم

الطلاق وبقاء النكاح (أو

في عدد) كأن طلق وشك

هل طلق واحدة أو أكثر

(فالأقل) يأخذ به لان

الأصل عدم الزائد عليه

(ولا يثنى الورع) فيأخذ كـ

بأن يتحاشى فيه فحجب دع

ما يربك الى ما يربك

رواء الترمذي ومعهما فان

كان الشك في أصل الطلاق

الرجعي رابع ليقع الحل

أو البائن بدون ثلاث جدد

النكاح أو ثلاث أمسك

عنها وطلقها التحل لغيره

وفيها وان كان الشك في

العدد أخذ بالأكثر فان

شك في وقوع ملقتين أو

ثلاث لم ينكحها حتى تنكح

زوجا غيره (ولو علق اثنان

بنفيقين) كأن قال أحدهما

ان كان ذا الطائر غرابا

فزوجي طالق وقال الآخر

ان لم يكنك فزوجي طالق

(وهو الحل) فلا

يحكم بطلاق على واحد

منهما لانه لو انفرد بمقاله

لم يحكم بوقوع طلاقه

(وزنه) مع اعتزله عنها

للعل كانه قال احلف ان شاء الله اه حل وقوله يذرك لله على كذا ان شاء الله ح (قوله) فينظم
الاستثناء في مثله لانه يكون في الاخبار لافي الانشاء لا ترى أنه لا ينظم أن يقال بأسود ان شاء الله
تعالى شري باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق الا أن كذبته الزوجة بأن قالت لم تستثن
أو انبات بالشيئة فانها المصدق فان قالت لم أسمع لم يثبت الى قولها اه حل (قوله) ان شاء الله متعلق
بقوله ثلاثا عن (قوله وقت طلق) لان المشيئة ترجع لغير النداء كافي مر قال حل قبل في
الاعتداد بالاستثناء أي المشيئة وجود الفاصل نظر الا أن يقال هو غير اجنبي وتقدم أنه لا يضر (قوله)
بأنه لا يقع معتمد أي ما يقصده

(فصل في الشك في الطلاق) أي بلسوا قيل أو برجحنا ونوقف فيه الزكشي حل وعش أي
الشك في أصله أو عدده أو محله أي وما يذكره كرمه كالقوله زوجته وأجنبية أو زوجته احدا كالطلاق
وعبارة زى وهو أي الشك في الطلاق ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن
طلق معينة ثم نسبها (قوله) كأن شك في وجود العفة أي وفي كونها الصفة للمعلق عليها كان دخلت
البار وشك هل علق طلاقها على دخولها الفار أو لا وشك هل وقع من تعليق للطلاق أو لم يقع من ذلك
أو هل علق أو لم يجر اه حل (قوله) وبقاء النكاح عطف لازم (قوله) ولا يثنى الورع وهو هنا
الأخذ بالأسوأ مر وهو في الأصل الكسف عن الحرام ثم استبرهنا لكسف على الحلل اه رملوى
(قوله) دع ما يربك الى ما يربك (قوله) لا يربك (قوله) لا يربك (قوله) لا يربك (قوله) لا يربك
متعلق بحذف أي وانتقل الى ما يربك (قوله) راجع فاذ اتين وقوع الطلاق نفعت الرجعة حل
(قوله) أو البائن بدون ثلاث) كأن قال قبل الدخول أو كان تعلم فاذ اجدد النكاح وتبين أنه طلق كان
ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قول على الجلال يعتقد هذا التجديد وان تبين له الطلاق أيضا
ولزمه ما عتق به من الصدق (قوله) أو ثلاث أي هل طلق ثلاثا أو لم يطق شيئا حل والحاصل أنه فزع
ثلاث فترى ما على الأولى وعلى الثانية نفر يعا واحد أو هو قوله وان كان الشك الخ (قوله) لم ينكحها
أي نذبالان هذا من الورع (قوله) ان لم يكنك) الأفصح ان لم يكن إياه حل ولو حلف كل من شخصين
أنه يلعن طبعه مثلال قبل الآخر فالحل في عدم حنهما أن يخطوا يطعنا معا فلا بحث كل منهما لعدم
العزم سبق عدي أحدهما اه بابل عن (قوله) وهل الحال فان عمل عمل بقتضاه ما لم تكن معاورة
والأظهر حلف يقع بغلبة الظن فلا يقع كافي زى وقال على الجلال لان قصد حينئذ تحقق الخبر
بحسب طبعه فلا يضر تبين خلافه وليس قصد التلعيق ومن هذه أي قوله عمل بقتضاه ما وقع في بلاد
الشام أن امرأة غيرت هبتها وهي بهاز زوجها وقيل هذه زوجتك فقال ان كانت زوجتي فهي طالق
وتبين أنها زوجته وقفا في شيخنا مر بوقوع الطلاق أخذنا من هنا ما اذا جرى بينهما معاورة كان
حلها لا تعليق فاذ اغاب على طبعه صفة واعتمد عليها في حلفه وتبين خلافه يقع اه زى (قوله) واحد
بهما) أي بالذقيين هذا شك في محله حل (قوله) لزوجة) بان خاطب بكل تعليق معينة منهما كافي
عش كأن قال ان كان هذا الطائر غرابا فزوجي هند طالق وان لم يكنك فزوجي دع طالق (قوله) لوجود
أحد الصفتين) ان قلت كذلك في الصورة التي قبلها وجود إحدى الصفتين قلت هو كذلك الا أن
المعلق هنا واحد بخلافه اه شيخنا فوله لوجود إحدى الصفتين أي مع اتحاد الملق (قوله) وبيان

فتعلق الآخر لا يغير حكمه (أو) علق (واحد) بهما زوجته طلق أحدهما) لوجود إحدى الصفتين
للتبين الحال لا يشترط المباحة بغيرها (عش) عن الطائر (وبيان)

وقوله يمينه من زبدي (لان قال زبدي طلق) واسم زوجته زبينة (وقصد اجنبية) اسمه زبدي فلا يقبل قوله ظاهر الاله خلاف الظاهر (أو قال الزوج واحد كاططاني وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منه ما قبل ذلك (ورجى فوراً) قبل زبينة تولى (في طلاق) بأن تعيينها أنهم هاهنا طلاقه (و بيانها ان عتبة) هاهنا تعرف المصلحة منهما فان أشد ذلك بلاغ عن معنى فان امتنع عزير (د) وجب (اعتزالها) لا تلبس بالمباحة بغيرها (ومؤتمها) هو أعلم (٢١) من قوله ونفقتهما لجسمها عند حبس الزوجات (الى تعيين أو بيان) وإذا عين أو بين لا يسترد المروء الى المصلحة لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجزئ فيه ذلك فوراً لان الرجعية زوجة (ولو لم يأتها) لا يس (تعييناً ولا بياناً) للطلاق في غيبها لا إحلال أن يأتها المطلقة ولأن ملك النكاح لا يحصل بالعلم ابتداء فلا يترك به وذلك لا يحصل الرجعة ولو لم يبق الطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطأ أمرته المهر وان بين فيها يأتها لزم الحد للمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه) فبان (أو) أردت (هذه) وهذه أو هذه (لهذه) أو هذه مع هذه أو هذه (هذه) (طالقتا ظاهراً) لاقراره بطلانهما بمقالة ورجوعه بذلك بل عن الإقرار بطلاق الأولى لا يقبل وخرج بزبدي ظاهرنا الباطن فالمصلحة فيه من نواها فقط كقوله الإمام قال فان نواها جميعاً فالوجه

محل للطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها لرجل أودية ذلك وقال قصدت الرجل أو الدابة لم يقبل ولو قال لام زوجته ابتذ طلق وأراد غير زوجته صدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلق ما يقع طلاق على غير زوجته والام طلاق زوجته حل (قوله) فلا يقبل قوله ظاهراً ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الأجنبية والاقبال قوله ظاهراً وهذا يجمع بين الكلامين فما هنا محمول على ما إذا لم يعرف وقوع طلاق عليها شيئاً (قوله) فلا يتوقف وقوعه على تعيين) وتعتبر العدة من اللفظ أيضاً ان قصدت والدفع التمين والبدع في تأخير حساباتها عن وقت الحكم بالطلاق الأثرى أنها تجب في النكاح البتد بالوطء ولا تحب الامن التفريق شرح حر (قوله) ولهذا منع منها) أي ولو قال راجعت المطلقة منهما لم يكتف لها بها كأي في كتاب الرجعة فطرفه أن يرجع كل واحدة على انفرادها عرش حل (قوله) تعيينها أن (أهم) أي الفارق بين التعيين والبيان أن محل الطلاق وهو الزوج معين بلطاني البيان وغير معين في التعيين (قوله) لذلك) أي لجسمها عنده (قوله) أما الطلاق الرجعي (الخ) عبارة شرح حر أما الرجعي فلا يجزئ فيه تعيين ولا بيان ما ثبت العدة فإذا انقضت لزمه في الحال لان الرجعية زوجة (قوله) لزمه (المهر) ولا يلزمه الحقوان كان الطلاق بانأمره كذلك لا لاختلاف في أنها طلقت باللفظ أو لا يقبض الحد للشبهة عن عبارة زى وذلك لان في مسألة التعيين وجه بأن الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصار تشبه دافعة للحد بخلاف مسألة البيان (قوله) وان بين (الخ) أي لأنها كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله) أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى معنيين في الصور الثلاث أو هذه أي مشيراً لواحده هذه مشيراً لآخرى كأي أصله مع شرح حر (قوله) طلقنا ظاهراً) والافالمصلحة في نفس الامر واحدة لان العبارة الواقعة منه احداً كاططاني مستقلاً أي قال الامام ولو نواها بقوله احداً كاططاني فان كان الأول فينبغي وقوع طلاقها عليه ظاهراً مؤخذة بقوله أردت هذه وهذه حل وسياق كلامه يدل على الأول (قوله) لا يطلاقان) أي في الباطن أمافي الظاهر يطلاق زى كما مر في التت قال عرش وظاهر شرح حر عدم الوقوع مطلقاً لا بطلاناً ولا ظاهراً اه وفي قول على الجلال قوله فان نواها جميعاً أي بقوله احداً كاططاني فالوجه أيهما لا يطلاقان أي معاً بل طلاق واحدة فقط فيسأري ما قبله فهو دفع توهم طلاقهما معاً ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مر يحكم بطلاق الأولى منهما كأي في وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله) لا دلالة (الخ) اسم احتمال لفظه لما نواها فطلق احداً ما ويخرج من مسألة البيان ويؤيد التعيين زى وعبارة حر فيبقى على إيهام حتى بين ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بأن ذلك من حيث الظاهر فاسب الغلط وهذا من حيث الباطن فمعنا بقضية الذية الواقعة لفظ دون المخالفة له (قوله) ان شاء (اختيار) أي للطلقة (قوله) بقيت مطالبته به) مصدر مضاف لمفعوله

أنها لا يطلاقان لا دلالة لحل احداً كاططاني ما جميعاً ولو قال أردت هذه أو هذه أو هذه فحكم بطلاق الأولى فقط لفصل الثانية بالتزنيب أو قال أردت هذه أو هذه استمر الإيهام وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئاً من ذلك فانه يحكم بطلاق الأولى فقط لان التعيين انشاء اختيار لا اختيار من سابق وليس له الاختيار واحدة فيلغو ذلك اختيار غيرها (ولو ما تاتوا واحداً ما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق أو بيانه (يشتمل عليه) به (البيان) حكم (الارث) وان كانت احداً ما كتابية والآخرى الزوج مسلمين فيوقفن تركه كل منهما واحداً ما

تصيب زوج ان تورثا فاذع ان أر بين ليرث من المطلقة ان كان الطلاق بائنا برث من الاخرى (ولمات) قبل نفيه وبأنه ولقب
موتهما أمومتاحدهما (قد بين (٢٢) . وانه لا تعينه) لان البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بمجرد قرينة

ولتعين اختيار شهوة فلا
يخلف الوارث فيه فلا كانت
احدهما كتابية والاخرى
واو زوج مسلمين وأهمت
المطلقة فلا ورث
(فصل في بيان الطلاق
السنى وغيره وفيه
اصطلاحان أحدهما وهو
المشهور ينقسم الى سنى
وبدى ولا ولا ويرث عليه
وثانها ينقسم الى سنى
وبدى ويرثى عليه الاصل
وفسرقائه السنى بالباطل
والبدى بالحرام وقسم
جاعة الطلاق الى واجب
كطلاق المولى ومنسوب
كطلاق غير مستقيمة
الحال كنبية الخلق ومكروه
كاستنسية الحال وحرام
كطلاق البدع وأشار الامام
الى المباح بطلاق من لا
يهواها ولا تنسج نفسه
بثوبتها من غير تنسج بها
وعلى الأول (طلاق
موطوء) ولو في دير (تعد
بفراق سنى ان ابتدأها)
أى الافراق (عنه) أى
الطلاق بان كانت حالا أو
حاملًا من زنا أو تحيض
وطلقها مع آخر نحو حيض
أوفى طهر قبل آخره أو
علق طلاقها بنفى بضعه أو
بآخر نحو حيض (والم

يطأ) ها (في طهر طلة)ها (فما علق) طلاقها (بعض ولا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو
حيض طلق) مع (آخره أو علق به) أى بآخره

ويلزم ذلك فوراً (قوله اخبار) أى بالمطلقة الحية في ذمعه (قوله فلو كانت احدهما الخ)
مفرغ على قوله لا تعينه سم (قوله فلا ورث) لاحتمال ان المطلقة في المصلحة ولا يقبل تعيين الوارث فلا
تعيين للمصلحة للزوجية فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطلاحاً على شيء لان فيهما زوجة وأمة أئنة
(فصل في بيان الطلاق السنى وغيره) وهو البدى على كلام الاصل والبدى والذى لا ولا على كلام
المصنف فالترجمة شاملة للطرفين قال عرش وما يتبع ذلك كجمع العلقاات وما قال أنت طالق وقال
أردت ان دخلت الخ (قوله وفيه) أى الطلاق من حيث هو (قوله وفسرقائه السنى بالباطل) فيكون
القسم الثالث على الاصطلاح الأول وهو الذى لاسنى ولا بدى داخل في السنى على الاصطلاح الثانى
شيخنا وقال بعضهم مراده بالباطل ما ليس حراماً فيشمل الاقسام الاربع التى في الشارح وعلى طريقة
المصنف يكون السنى عبارة عما وجد فيه الضابط الآتى وان كانت تعزبه الاحكام الاربع كما أنها تعزى
الذى لا ولا فهو مجرد اصطلاح لأن مراده بالسنى المنسوب للمصلحة الطريقة لان الذى لا ولا منسوب لها
أيضاً فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الآخر فالسنى منسوب اليها بمعنى المستحب شيخنا (قوله وقسم
جاعة الخ) الظاهر أن هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيم الاول لان الطلاق ما في زمن سن أو بدعة
شيخنا (قوله الى واجب) أى غير لان الواجب ما الطلاق أو القسمة ويجوز ان يحمل على الوصوب
الابنى بأن امتنع من الوطء أو قام به عذر كالوام أى وامتنع أن يقول داخل فثقت كإني شرع الروض
(قوله كنبية الخلق) أى اساءة لا تحتمل والافضل امرأة فيها اساءة اه شيخنا عز بى (قوله
كاستنسية الحال) أى وهو يهواها حل (قوله وأشار الامام) عبر المصنف بإشراق الامام قال في هذه
طلاقة غير مكروه فليس نضاق الاباحة لا يحتمل خلافه الاولى (قوله بطلاق من لا يهواها) أى وهى
مستقيمة الحال حل (قوله أى الافراق) يصح رفعه ونصبه تفسير للفاعل أو المفعول والمعنى على الثانى
شرعت فيها (قوله بان كانت حالا أو حاملًا من زنا) هاتان صورتان تضر بان فى الاربع المذكورة فى
قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ وأخذها من قول المتن ولم يسطأ الخ فالصورة الاولى فى الشرح هى عين
الرابعة فى المتن والثانية والثالثة فى الشرح هما عين الاولى والثانية فى المتن والاخرى فى الشرح هى
الخامسة فى المتن تقطع النظر عن النفي فى الجلب ولم يذكر الثالثة التى فى المتن وهى قوله ولا في نحو حيض
قبله مع الصور الاربع المذكورة فى الشرح لان الطلاق فيها بدعى ضرورى سنى ثمانية ويستفاد من كلامه
ان ضابط السنى هو أن يقع في أثناء طهر تنجيزاً أو تعليقاً بشرط أن لا يطأ فيه ولا في حيض قبله أو يقع
مع آخر حيض كذلك فكان الظاهر كذلك الصور فى المتن ويجعل في الوطء قيداً فيها من غير
ذكرها بعد النفي (قوله قبل آخره) وأما اذا كان طلقها في آخره فبدعى كما بان وهو الحاصل لما اعتبر
كونه سنياً قيوداً أو بعة أو لحاقه موطوءة وثانها قوله مستدبافرقا وثالثها قوله ان ابتدأها عقبه ورابعها
قوله ولم يطأ في طهر الخ وهو قيد واحد اشتمل على نفي الوطء في أمور خمسة ثم ان القيد بين الاولين مقسم
لكل من السنى والنفي وبينها انما هو محب القيد بين الاخيرين فان رجداً كان سنياً
وان انتبها أو أحدهما كان بدعياً وان انتبها الاولان أو أحدهما كان لا ولا (قوله أو بآخر نحو حيض)
بأن قال أنت طالق مع أوفى أو عذمتاً تحريك مثلاً (قوله أو علق طلاقها) عطف على طلقها (قوله
ولا في نحو حيض الخ) قضيت وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك لان الحيض يدل على انها تعلق حل

قوله



وقد لاستقباله الشروع في العدة وعدم الدم فيمن ذكرت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي بشرن فيه في العدة وفي الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض

(قوله بذلك) أي وجوه كسنيما وقوله لاستقباله الشروع مصدر مضاف للمفعول والشروع فاعله (قوله وعدم الدم) فالشيء ما استعقب فيه المطلقة الشروع في العدة مع عدم احتمال التدم له اهـ حل (قوله أي في الوقت الخ) واعتبار عدم التدم أعذه الأئمة من دليل آخر حل (قوله بتأخير الطلاق) أي الخاصة بتأخير الطلاق (قوله لتأخير الرجعة لفرض الطلاق) في الدليل حذف أي وقد نبهنا عن السكاح لفرض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة مثله فهي منهي عنها حينئذ حل (قوله) وقبل عقوبة أي لابن عمر حل (قوله) بأن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أي في مدة الحمل فقط وقوله وأمن شبهة أي مطلقا تحيض أو لا وهاتان صورتان محترز قوله فإن كانت حائلا أو حاملا من زنا هي تحيض وقوله وأعلق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترز قوله وطلقها مع آخر نحو حيض وقوله أو باخرطهر محترز قوله أوف قبل طهر آخره وقوله وأطلقها مع آخره محترز قوله وأعلق طلاقها بمعنى بعضه وقوله أوف نحو حيض قبل آخره محترز قوله أو باخرطهر حيض حل وقد اشتمل هذا المحترز على عشر صور لأن قوله إن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو أمن شبهة صورتان وقوله وأعلق طلاقها بمعنى بعضه نحو حيض الخ فيمن كان من زنا وهي حامل أو حامل من زنا وهي تحيض فهما أن صورتان ضربان في الأربع المأخوذة من قوله وأعلق طلاقها الخ مع الصورتين السابقتين وقوله وأوطئها في طهر الخ محترز زنا قبض الأخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحترز على خمس صور أشارت لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ ولثنتين بقوله أو وطئها في نحو حيض قبله وواحدة بقوله وأعطى به تضرب الخمسة في ثنتين وهما المتفادان من قوله وأعلق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائض والحامل من زنا وهي تحيض وكلها أنواعها مفهوم القيد الأخير فنحذف أن صور البديعي عشرون ترجع إلى قسمين قسم لا يستقب في الشروع في العدة وهو عشر صور محترز قوله إن ابتدأها عقبه وقسم لا يستقب فيه الشروع في العدة وهو محترز قوله ولم يطأ في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجعل الضمير في قوله أوف نحو حيض قبله الطهر بقسمه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتكون الصور التي عشر ضربا لثنتين وهما الحائض والحامل من زنا في ستة وهذه الأئمة عشرة من ستة عقلية لا خارجية أي موسومة على الخارج وهي الخاصة من ضرب الحامل من زنا في الستة التي ضرب فيها الحائض والحامل من زنا لأن العدة كون الطلاق بدعيًا أدل ما إلى التدم بل هو المذکور لاحتال حملها منه والحامل من زنا لا يمكن حملها عليه لحينئذ ولو طأها لا يؤدى إلى الدم فيبني قصر قول الشارح وأعلق طلاقها على الحائض أو بمعنى قوله وأعلق الخ أي أو لم تكن حاملا من زنا ولا من شبهة بأن كانت حائلا وأعلق الخ فتكون الصور أحد عشر أو اثني عشر مة مفهوم القيد الأول وخسة أو ستة مفهوم القيد الثاني وتكون الصور اثنتين وعشرين صور عقلية لا خارجية كما علمت والكلام الآن مبني عليها (قوله وهي لا تحيض) محترز قوله وهي تحيض وكان الأولى أن يقول بأن لم يندبها أي الإقراء بأن كانت الخ أي بناء على أن زمن الحمل لا يحسب من العدة كافي شرح الروض وفيه نظر بل يبني أنه ادسب حل الزنا حيض أو غاض حسب قرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيًا لا يحمل على ما إذ لم تحض قبله لأن الفرض أنها تعبد بأقوام لا يوجد ذلك إلا إذا سبق لها حيض اهـ حل أي أنها إذا لم يسبق لها

فذلك عمر النبي ﷺ فقال مره فبشر رجعتا لم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أسكنها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فذلك العدائتي أمر الله أن تطلق لها النساء واختلف في علة الغلبة بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني وإن لم يكن شرط فقبل للإناصير الرجعة لفرض الطلاق لو طهر في الطهر الأول حتى قبل أنه يندب الوطء فيحتمل أن الأصح خلافه وقيل عقوبة وتلطيف (والا) بأن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو أمن شبهة أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض أو باخرطهر أو طلقها مع آخره أوف نحو حيض قبل آخره أو وطئها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمعنى بعضا أو وطئها في نحو حيض قبله أوف نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي)

(قوله ولثنتين) الأولى جعلها صورة واحدة على مقتضى عده وما بعدها صورتين قتائل

(قوله فتكون الصور اثني عشر) الأولى ستة بقصر هذه الستة على الحائض فتكون الصور ستة

عشر اثني عشر أو أحد عشر تأمل (قوله في الستة) أي صور الوطء (قوله وأعلق طلاقها) الأولى أن يقول فيبني قصر قول الشارح أو وطئها في طهر فتكون الأولى عامة لهما والآخرى خاصة بالحائض تأمل

فلقروهن بعدتهن وزمن
الحبس لا يحسب من الأدة
ومثله نفاس وزمن حبس
زنا لا حبس فيه وزمن
حل شبهة وأظهر حاق
بالبطاقة أو طلق معه
والمتى في ذلك تضررها
يطول مدتها بل بسدادها
فيأتي إلى التمتع عظمور
الحق فان الإنسان قد يطلو
الحامل دون الحامل وعند
التمتع لا يمكنه التدارك
فيضره وهو بالوالمواظوة
الوط في الحبس بالوط
في الطهر لا احتمال الصلوق
فيه وكون بقتة بمدافعة
الطبيعة وأنها يخرج
والحقو الوط في الدبر
بالوط في القبل ثبوت
النسب ووجوب العدة بهما
واستدلال التي كالوط
وقوى أو على معنى بعض
مع نحو الأول ومع قول ولا
في نحو حبس طلق مع آخره
أوعلى بومع أشياء أخرى
زيادتي ومن البديهي ما
قسم لأحدى زوجتي ثم
طلق الأخرى قبل الليث
عندها فانه يأثم كذا كره
الشيخان ويستثنى من
الطلاق في زمن البتة
طلاق المولى إذا طول به
وطلاق القاضي عليه طلاق
الحكمين في خفاق فليس
ببديهي كأنه ليس بديهي

(وطلاق غيره) أي غير الموطأ لأنه كورة وإن لم يوطأ أو كانت صغيرة أو أيسة وأحوالته

المتغيرة

حبس تعديلا لشهر (قوله) وإن سأته طلاقا (قوله) للرد على القاتل بأن الطلاق لا يكون بديهي ولا يحرم
حبسه رضا بطول العدة والاصح النحر به لأنها قد سأته كاذبة كما هو شأن من كما في شرح مر
(قوله) وأختلعهما أجنبي) أي ما لم يأذن له في الاختلاعه فان أذنته في اختلاعهما أجمعه كما اختلاعه نفسها
ان كان بمألهما والاختلاعه شرح مر وقوله ان كان بمألهما أي ان كان الاذن في اختلاعهما بمألهما
وان اختلعت من ماله لان أذنها على الوجه المذكور محقق لرغبته عيش على مر (قوله) وذلك لخالفته
الحج غرضه نيات صوابا بديهي الانسب والعشرين بالليل لكنها قسب قسم ليس فيه استعجاب
الشروع في العدة وهو عشر التي هي عتذر قوله ان ابتدأها عقبه وقسم فيه استعجاب وهو اثنا عشر التي
هي عتذر قوله لم يطأ في طهر طلق فيه الخ فأشار للعشرة بقوله وذلك لخالفته فيها إذ اطلعتا في حبس أي
تنجيها أو تعليقا وهي حائل أو حامل من زنا بهذه أربع صور وذكره ثنتين بقوله وزمن حل زنا لا يحبس
فيو زمن حل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وأشار إلى أي بوجه حائل أو حامل من زنا وأشار لثنتي
عشرة بقوله ولأدائه في أي بوجه الصور الاثنا عشر أي أداه ربع يافئ أربع صور وهي الأوطى في
الطهر الذي طلق في أثناءه تنجيها أو تعليقا وهي حائل أو حامل من زنا وهي حبس أو بعيدا في ثمانية أشر
لمأهولة والحقو الوط في الحبس أي الذي طلق في طهر بعده تنجيها أو تعليقا أو الذي طلق مع ترمه
تنجيها أو تعليقا في كل من الاربع مع أي أسما حائل أو حامل من زنا وهي حبس أو حامل أو انظر إلى ما جعل
اللاحق مع أن التعليل شامل لما ذكر نسب ان خص قوله لأدائه إلى التمتع بالاداء القريب احتيج إلى
اللاحق المذكور (قوله) وزمن حل زنا لا يحبس فيه) أي لم يحبس فيه ولم تنفس وأما لو كانت أو نشت
فيه فانه بعد طهره ان وقوله لم يحبس فيه ذكر وجع عن الموضوع لا هنا حيث لا تعديلا لافرا بل بالاشهر ان
تحت قبل الولادة وإن حصلت الولادة في أثناءها انتقلت إلى الأقراء لان الطهر الذي يحصل بعد الولادة
تقدمه نفاس فكل ما محمول على هذه الحالة لان من الحمل حيث لا يحسب من العدة قال حل بخلاف
ما في حبس قضاء عدتها بالأقراء والكلام فيمن نسكها حاملا من الزنا وأما وزنت وهي في نسكها
خلعت جاز لم طلاقها وإن لم تحبس لعدم صبر النفس على عشرتها حيث نقاله حج قال شيخنا وهو متجه
غير أن كلامهم يخالفه إذ المنظور إليه تضررها لا ضرره (قوله) قد لا يمكنه التدارك (قوله) لكونه استوفى
عدد الطلاق (قوله) وكون بقتة) عطف على معلول أي وإنما استعمل العلق لكونه بقتة الخ وهو
جواب سؤال تقدير كيف يجوز ثم العلق مع الحبس مع الزم إذا كان فيه الحبس لا يليل إلى ولو
قلنا ان الحامل يحبس فذاك بعد استغاله بالتي فأجاب عنه بقوله لا احتمال الخ (قوله) ونسب) أي قبل أن
يطأ فأذا وطئ بعد ذلك وخرج الحبس بعد الوط لا يدل خر وجع على براءة الرحم لانه نهي الخروج
قبل الوط وصار في الرحم لكن هذا التعليل إنما يظهر على القول بأن الحامل لا يحبس والعتد والعتد
خلاف شيخنا في (قوله) ثبوت النسب) العتد عند مر عدم ثبوت النسب بالوط في الدبر
شيخنا (قوله) واستدلال التي) ولو في الدبر بشرى (قوله) وطلاق الحكمين) أي أسد هار هو حكم
الزوج إذا رأى مصلحة له شيخنا وإنما نسب للحكمين معا من حيث اتهامهما بتقاربان فيو يتوافقان
عليه وان كان الذي يوقمه هو حكم الزوج فقط (قوله) وطلاق غيرها) تحت الفهرار بعة كما ذكره
الشارح وقوله خلعت زوجة الخ صورة ويزاد عليه الثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله واستثنى من
الطلاق في زمن البتة الخ ويزاد عليها أيضا التحيرة فجعله صورة الذي لا ولا لثة وسأني في العدة ان

(وخلع زوجتي) زمن (بدعة بعوض مهالا) سنى (ولا) بدعى لاتقاء ماصر فى السنى والبدعى ولان أقدماء المتخلفة يقتضى حاجتنا الى الخلاص بالقرى ورضاهما بطول الترس وأخذة العوض يؤكّد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم والحمل وان تقصرت بالطول فى بعض الموقر فقد استعقب الطلاق شرعا وفى العدة ولا ندوم من هذا القسم (٢٥) طلاق المتخلفة لانه لم يقم فى طهر

المحيرة تعد بثلاثة أشهر وانها اذا طلقت فى أثناء شهر حسب قرأ ان كان الباقى عشر يوما وان كان خسة عشر فاق لم يحسب قرأ وحجته قد يقال القياس انها ان طلقت فى أثناء شهر وقد بق منه خسة عشر فاق الطلاق بدعى لان هذا الباقى لا يحسب قرأ فهى لا تنصر فى العدة عقب الطلاق فنباتل بنسبى فى الشارع ما يغاير هذا ان يحمل على ذلك اه سم (قوله وخلع زوجة) هذا خارج بقوله طلاق فليس المراد بالطلاق الخلع وكان من حقه ان لا يدرك خلع الاجنس ثم يذكره هنا حل (قوله بعوض مهالا) فحينئذ انها لو قالت له طلقنى على ألف فطلقى مجانا كان بدعى لان الان يراد بالموض مهالا كراهة حل (قوله لاتقاء ماصر فى السنى والبدعى) اى من تعليلهما وفيه ان الذى مصرى السنى هو استعقاب الشروع فى العدة وهو غير منتف هالانه حاصل ومما يقو به قوله بعد فقد استعقب الطلاق الخ واجب بان المصنى لاتقاء ماصر فى السنى والبدعى من التعليلين معا فلا ينافى وجود أحدهما هانوهو استعقاب الشروع فى العدة شيئا (قوله وسن لفاعله رجعة) وان لم يحرم عليه كفى التعليق شورى واذ ارجع ارتفع الاثم من أصله وكل الاستحباب مالم يقصد الرجعة الطلاق والا كانت مكرهة على ما تقدم اه حل وبعبارة مر واذ ارجع ارتفع الاثم المتعلق بمجهالان الرجعة فاقلة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقرّر اندفع القول بان رفع الرجعة لتحرر مر كالنوى يبدل على وجوبه اذ كون الشئ بمنزلة الواجب فى خصوصية من خصوصياته لا يقتضى وجوبه (قوله رجعة) أو تجديدان كان الطلاق بانما امداد شورى (قوله تخبران عمر) فيه ان ان عمر يؤم بالرجعة وانما أبوه أمر بان يأمره الامر بالامر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ كما فى الأصول اى لا يبدل على نكاح الرجعة اه شيئا ونهله مر ثم قال واستفادة التدب من حيثئذ انما من القرينة اه وقيل من اللام فى قوله فليرجعها والظاهر من عدالة ابن عمر انه حين طلقها لم يكن علما بعينه وان لم يكن بلفظه سورة الطلاق فى الحيض عى على مر وهذا لا يناسب قول الشارع فيها تصديق قيل عتق بوقوت طلاق الان يقال العتوبة والتغليظ من حيث تفسيره لم يسم البحث عنه (قوله وفروا بالخال) انظر اى فاشد فى ذكر هذه الرواية مع أن ظاهرها أن الطلاق فى الطهر الأول وان كان مقيدا بالطهر الثانى أخذ من الرواية الاولى (قوله وسن الرجعة الخ) فاذا طلقها حائضا فمن البدعة بقية تلك البعنة أو طهر افر من البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية حل (قوله لسته) لانه وفى كلامه شورى واللام مثل ذلك من كل ما يشكر رأى ويشتغل للتأقبت فلا تطلق الان جاء ذلك الوقت على ما يشكر للتعليل بخلافه لا بد فطلق حالا وان لم يكن راضيا وان أراد بما للتعليل التأقبتين وهن عك كذلك حل وقوله طلقه حسنة التعليق فيها مراد معنى اذا كان فى زمان البدعة كانه قال لحسنا او لمزمن حسنها وهو الطهر (قوله لمن يكون طلاقا) اذ اللازم فيها كلكما يشكر ودعايق وينظر للتأقبتين شورى (قوله وقوع فى الحال) اذ اللازم فيها التعليل وهو لا يقتضى حصول الملل بشورى وشرح مر (قوله مطلقا) اى سواء نوى الوقوع فى الحال أم لا شورى

(٢ - عجمي) - رابع (٢) قاله تعليطا عليه بان كانت فى حال بدعة فى الاربع الاول أو سنة فى الاربع الاول أو سنة فى الاربع الاول وهذا كانه لم يكون طلاقا سنيا أو بدعى فلو قاله لمن لا يتصف طلاقا بذلك وقع فى الحال مطلقا وبلغوا ذكر السته والبدعة (أم) قال تطلتنى (لمطقتين بدعى أو حسنة) قيسه وقوع حالا وبلغوا ذكر الصفتين لشدهما ثم انفسر كل صفة بمعنى كالمسح

عن حيث الوقت والقصيم من حيث العدد قبل وان تأخر الوقوع لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن
السرخسي وأقره (وجاز جمع المطلقات) ولو دفتة لاتفاء الحرم له الأولى لهزيمه بان يفرقه عن باقي الأقراد أو الاشهر ليسكن
من الرجعة أو التجدد ندم قال الزركشي واللاذني المطلقات للعدد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أو بعاث الروائي عزز وظاهر
كلام ابن الرضا أنه يأتم انتهى (ولو قال) (٢٦) لموطأه أن سلطاناً (تلا أو تلا لسة وفسر) ما (تفرقها

على أقره) بان قال وقت
في كل قره طلقه (فيل من
يعتقد تحريم الجمع) الثلاث
دفتة كالتسليط لوقتة تنسبه
لاعتقاده (ودين غيره) أي
وكل إلى دينه فيأولاً فلا يقبل
ظاهر المأخضة مقتضى القضا
من وقوع الطلاق دفتة
في الحال في الأولى وفي
الثانية ان كان طلاق المرأة
فيه سناو حين تطهران
كان بدعيها لمعمل بمأولها
بلما ان كان صادقا بان
يراجعها ويطلبها لها تنكبه
ان غلت صدقه بقرينة
وان غلت كذبها فلا وان
استوى الامران كره لها
تنكبه وفي الثانية قال
الشافعي رضي الله عنه له
الطلب وعليها الحرب
(و) دين (من قال أنت
طالق وقال أردت ان
دخلت الدار مثلا (أو ان
شاء زيد أي طلاقك
مخلافان شاء الله لا يرفع
حكم الطلاق وما قبله
يخصه بحال دون حال
(و) دين (من قال نسائي

طواني أوكل امرأة على طاني وقال أردت يعضن) فيعمل بما أراد بلما (ومع قرينة كان) هو أول من
قوله بان (خاصته) زوجته (فقال) (نكراهذا (ذلك) أي نسائي طواني أوكل امرأة على طاني وقال أردت يعض
الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية لزوجته (فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكركم) لو (قال أنت طاني في شهر كذا أو)
في (غرة أو أوله) أو رأسه (وقع الطلاق (بول جزء منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى ووجهه في شهر كذا بان المعنى اذ جاء شهر كذا
ومجيئته يتحقق بمعنى أقل جزء منه (أو) في (نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه في فجر أو أوله) أي أول يوم منه على قياس اسم (أو)

علق

من قوله

أو أول جزء من

أو أول جزء من

أو أول جزء من

أو أول جزء من

في (آخره) أرسله (في آخر جزء منه) يقع لانه السابق الى التعميد دون اول النصف الآخر (ولو قال ايلادامضي يوم) فانتطابق
 (في غروب شمس غده) تطلق اذ به يتحقق معنى اليوم (أو) قاله (نهرا فيمئل وقت من غده) تطلق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا
 (في غروب شمس غده) قال اذا مضى (اليوم) فانتطابق (وقال نهرا في غروب (٢٧) شمس) تطلق وان في متعالم
 أو نهرا (أو) قال اذا مضى (اليوم) فانتطابق (وقال نهرا في غروب

عنى قبل الشهر فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل و يمت الشهر برؤية
 الهلال في بد التعلق وان انتقل لغيره أو تمام العدة أو شهادة عدلين به اه قل على الجلال وحالته
 الشيخ عبد البر في شهر كذا فقال يقع حال اذا قاله وهو في (قوله دون أول الخ) رد على القول الآخر
 (قوله شمس غده) أى الشخص أو الليل وقوله اذ به أى في الغروب (قوله اذا لنهار حتى يعمل) أى
 اليوم على المهود أى ولم يعمل على الجاز وهو مطلق الوقت لتعذر الحقيقة لان شرط العمل على الجاز في
 التعلق ونحوها قصد الحكم له أو فر في تخارجة فعبه ولم يوجدوا احدهم ههنا ولم يكن فوا باسئالة الحقيقة
 حل أى لان قاعدة العدول الى الجاز عند تمتر الحقيقة مخصوصة بغير التعالين وهذا اندفع قول سم
 على حج ما للمانع من أن القرينة هنا الاستحالة وقدرتها من القرائن (قوله كاملة) أى اثنا
 عشر شهرا هلالية فان انكسر الشهر الأول كل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر حل (قوله بمضى
 ماهو في) يقتضى أن التعلق يقع بمضى ماهو فيه وقوله بأول الشهر القابل يقتضى أنه لا يقع الا في أول
 جزء من الشهر القابل والتعلق بفراغ ماهو فيه فيحصل التناقى الا أن يقال لتناقى لان فراغ ماهو فيه
 لا يتحقق الا بدارك جزء مما بعده شيخنا (قوله أما لو قال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله اذا مضى اليوم
 فالناسب ذكره عقب (قوله فيقع حالا) مثله لو قال أنت طالق في شهر رمضان أو شعبان أو اللبلة فيقع حالا
 مطلقا زى أى سواء كان في الشهر الذى عينه أو لا سواء كان في الاخرة في الليل أو النهار أو أخذنا من
 تعلق الشارع قال حل فان قال أردت اليوم التالى قبل فلا يقع قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل يخصمه
 (قوله لانه أوقعه) أى وفيما سبق علقه (قوله مستند الى أس) أى قصان أس والآن طرفان
 للوقوع على سبيل الشركة فغير ما به (قوله أو مات) ظاهر العطف بأوانه لا يرجع اذا خلا من الموانع
 المذكورة وفي نسخة ومات وهى الظاهرة وعليها تكون الصورة ثلاثة ويكون قوله ومات الخ راجعا
 للاطكورة كأنه قال أو أطلق وتعذر مراجعتنا بامات الخ وعلى النسخة التى فيها أو تكون الصورة
 يقع فيها الطلاق وسبب في آخر الارش صورة يقع فيها أيضا وقوله فان قصد الخ فيه صورتان لا يقع فيها
 طلاق فالحاصل تسع صور (قوله أو خرس) بكسر الزايم باب علم (قوله ولغا قصد الاستناد الخ)
 يمكن رجوع للصورة الاولى والثانية لان الاستناد فيها مراد وان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد الاس
 لسكان أولى وليس هذان التعلين بالخال حتى يكون مخالفات قولهم التعلق بالخال يمنع الوقوع لانه قد
 يكون قصد من التعلق بعد الوقوع وهما أوقع الطلاق وأسئته الى محال فالحل (قوله في نكاح
 آخر) أى له بأن يدعى أنه طلقها طلاقا ثانيا وجدد نكاحها أو ان الطلاق وقع عليها من غيره قبل ان
 يبتذنها (قوله وعرف) أى الطلاق في النكاح الآخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر
 حل (قوله أو أنه طلق الخ) أى قصد الاخبار بأنه طلقها في هذا النكاح ففازت ما قبلها اه شيخنا
 وانظر قوله وهى الآن معتدة هل هو قيد وظاهر ضميمه أنه ليس بقيد حيث لم يذكره مفعول انتهى
 وبعبارة حل قوله وهى الآن معتدة أو أنه راجعها (قوله والا ففى وقت الاقرار) أى تحسب عدتها منه
 ان كذبت ففائدة البيان الوقوع في الاسس فقط وهذا في حقها وأما هو فتحسب العدة من وقت تعيين
 فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أس ان صدقته والا ففى وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الاولى لم
 يسقط حكمه بوقوع الطلاق حالا كجائى الشرع الصغير ونقله الامام ابو يعقوب عن اصحاب ثم ذكر الامام احتمالا لجرى عليه في الروضة
 نعم انسخ الرافعي

فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أس ان صدقته والا ففى وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الاولى لم
 يسقط حكمه بوقوع الطلاق حالا كجائى الشرع الصغير ونقله الامام ابو يعقوب عن اصحاب ثم ذكر الامام احتمالا لجرى عليه في الروضة
 نعم انسخ الرافعي

السبعة وهو أنه ينبغي أن يصدق لأدبائه (والتعليق أدوات بن وأن وأدواتي ومنى، بز يادما (وكلأوى) نحو من دخل الدار من زواج في صبي طاق وأى وقت دخل الدار فانت طاق وغيره بذلك أدنى من قوله وأدوات التعليق من إلى آخره، فإذا ادوات غير محصورة في المذكورات أدتها معهم وإذا ما يماو أب (ولا تضيئين) أى أدوات التعليق بالوضع (فورا) في التعليق على (يبيت) كالدخول (بالعرض) أمأه فيقرط الفور (٢٨) في بعضها لا مواضع نحو أن ضمنت وأعطيت خلاف نحوى وأى (و) بلا

(تعلیق بمشیتها) علی ما

من الاس مطلقا ومع من رجبها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويجدو وطها بعد الايام من انجمه
 قاله شيخنا من تكديها كذا بعلوا سكنت انهي قل لجل (قوله القينة) أي غير المحررة
 (قوله ان يصدق) ضعيف (قوله وان) مثلهما أي عذاهل الجن ولعذاهل بعد اهل حل (قوله
 الباطن) يفيد انها تختص بالوضع القوري بعد انقضاء أي انقضاء قوله بالوضع بل بتعلق بمشيتها
 في التي التي وفيه نظر لان القورية ليست مستفادة منها بطريق الوضع مطلقا حل بل من قرينة
 (قوله مثبت) بدل من بعض من الحق على وعطف بيان عليه (قوله باق) وهو ان واذو كذا
 وانتي حل ولبعضهم

من (قاربه) من عبیدی احوار (فطلقا بها) معا و امرنا (عق) من
 یسده (عشرة) بمهمة واحد یطلق الأولى و أنان یطلق الثانية و ثلاثة یطلق الثالثة و أربعة یطلق الرابعة و مجموع ذلك عشرة و علیه
 یسدهم و عوض المعلق ثم أو بقاء بدل الواو و یقتل الا ثلاثة اذا بطل الا الأولى یقتی عبد فاذلحق الثانية لم یقتی شیء الا بصفة الواحدة و لا بصفة
 اثنين فاذلحق

ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة التثنية لأنه لم يطلق تثنية بعد الواحدة فإذا طلق الثالثة صدقت صفة التثنية لأنه طلق تثنية بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أي من الزوجات أي بعد التثنية ولا أربعة أي من الزوجات بعد ثلاثة اهـ حل (قوله صدقت صفة التثنية) أي فيعتق اثنان (قوله ولقي التلطين الأولين فقط) أي في صفة الملق بأن يأتي في الباقي مثلا كأن قال كلما طلقت واحدة فبعدسوكا طلقت تثنية فبدان حران ثم قال وان طلقت ثلاثة انح حل واعتبرت كما في التلطين الأولين فقط لانهما المتكرران اذ كل من الثلاثة والاربعة لا تنكران في أي باقى الأول فقط أو مع الآخرين ثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فانا عشر شوري (قوله فغمة عشر) لان صفة الواحدة تنكرت ثلاث مرات وصفة التثنية مرة فالجموع فغمة فإذا ضمهم للعشرة الأولى كانت فغمة عشر والثلاثة والاربعة لم تنكر ورو هذا انصح أن كلما لا يحتاج اليها الا في الأولين لانها المتكرران فقط كما قال هر قل على الجلال والمعتبر وجود كفاي نصف الملق عليه لأنه الذي يتكررون ساعاده (قوله لاقتضائها التكرار) نظرا الى عموم الالفاظ فربما يريد بها العموم وكل اكدته شوري وقوله الالفاظ فربما أي لان ما ثابت عن ظرف زمان والمضي وكل وقت فكل من كان منصوب على الظرفية لاضافتها لمهوقا ثم مقامه فقول هر ان ما من كفاي مصدرة ظرفية غير ظاهر كما قاله ع ش بل هي ظرفية فقط (قوله لأنه صدق به) أي الطلاق وقوله طلاق تثنية أي بانضمامها للاولى وقوله وطلاق ثلاث أي بانضمامها لما قبلها وكذا يقال في طلاق الرابعة وقال شيخنا حن قوله وطلاق ثلاث أي لطلاق تثنية لان صفة التثنية لاتصق الا في الثانية والرابعة وقوله وطلاق أر بع أي لطلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الا مرة واحدة لانها غير متكررة (قوله غير الأولين) لان صفة التثنية تصدق مرتين فقط فتصدق بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقله غير الأولين أي غير الذين وقع اطلاق الثانية لانها موقاية فلا يقعان بعد اهـ شيخنا (قوله عتق سبعة وتماثون) لتكررة صفة الواحدة تسعا وصفة التثنية أر بع وذلك في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الاربعة مرة وذلك في الثامنة وصفة الخمسة كذلك وذلك في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره في العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلما الا في الخمسة الاولى رى وجه هذا المكرر اثنان وتماثون فتم للحاصل بالتكرار وهو فغمة وخسون وهوالى أشار اليه بقوله وان انح حل (قوله فغمة وخسون) لانها مجموع الآحاد من غير تكرار يعني انك اذا جمعت واحدا لاثنين صارت ثلاثة واذا جمعت الثلاثة الى ثلاثة صارت ستة واذا جمعت الست الى اربعة صارت عشرة واذا جمعت العشرة الى خمسة صارت عشرة واذا جمعت الخمسة عشر الى ستة صارت واحد وعشرين واذا جمعت الواحد والعشرين الى سبعة صارت ثمانية وعشرين واذا جمعت الثمانية والعشرين الى ثمانية صارت ستة وثلاثين واذا جمعت الستة والثلاثين الى تسعة صارت خمسة وأربعين واذا جمعت الخمسة والاربعين الى عشرة بلغت فغمة وخسين هذا ايضا كما ذكره ع ش وكان الاول للشارح أن يقدم التلطين بشير كما على التلطين بكما كامل في سابقه لان المكرر مؤخر عن الآحاد (قوله كان ماتت) أو ماتت هو قبلها حل فهو مثال لما يحصل به اليأس فيقتضى أنها تطلق بنس الموت وقول الشارح فيسبحك بالوقوع قبيل الموت يقتضى وقوعه قبيل الموت فينتفى كلام الشارح مع اللقن الا أن يقال لانتافي اذ لم ينعى اننا نصحك وقسمتها بوقوع الطلاق عليها بمن لا يصح دخول الدار وكذلك اذا كان هو الميت وينبئ على ذلك أنه اذا كان الطلاق بانثا لا يرتبها اذا كانت هي الميت وكذلك

الثالثة صدقت صفة التثنية ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة وكان سائر أدوات التلطين غير كفاي (ولوعلى بكما) ولو في التلطين الأولين فقط (فغمة عشر) عبدا لاقتضائها التكرار فيعتق واحد بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق تثنية وأربعة بطلاق الثالثة لأنه صدق به بطلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به بطلاق واحدة وتثنية غير الأولين وطلاق اربع ولو قال كفاي صلت ركة فبعد من يعيدى حو وهكذا الى عشرة عتق سعة وتماثون وان علق بغير كفاي فغمة وخسون (ويقتضين) أي الأدوات (فوراني فني) (الإن) فلا تقتضي (فلو قال) أت طالق (ان لم يندخل) الدار (اي بع) أي الطلاق (الاياليس) من المحمول كان ماتت قبله فيحكم بالوقوع

فقبل الموت بخلاف ما علق بغيره، كذا قاله بقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول في وقت التعليق ولم يدخل والفرق أن أن حرف شرط لا إشعار له بالزمان والآخر فرق زمان (٣٠) كفى في التناول للوقت فإذا قبل متى ألتاك مع أن يقول متى ثبت أو ادأشت ولا

يصح أن شئت فتوقه إن لم تدخل الدار معناه أنك دخلوها وفوقه بالأيام وقوله إذا تدخل الدار فأنطلق معناه أي وقت فالتك الدخول يقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم يدخل فلو قال أردت إذا دارت الدار قبل بلقنا وهكذا ظاهر في الأصح (أر) قال أنت طالق (إن دخلت) الدار (أو أن لم تدخل بالفتح) للزمنة (وقع) الطلاق (حالا) لأن المعنى للدخول أول صمته بتقدير لم التعليل كافي قوله تعالى إن كان ذا مال وبنين وسواء أكان فياعل به صادقا أو كاذبا هذا (إن عرف نحووا) بأن لم يعرفه (فتعلق) لأن الظاهر صدقه وهو لا يميز بين أن وأن ولو قال أنت طالق أطلقك أو أن طلقنا بالفتح حكم بوقوع طلقين واحدة بقراره وأخرى بإتباعه في الحال لأن المعنى أنت طالق لاني طلقك

(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحض وغيرها) لو (علق) الطلاق (بجمل) كقولك إن كنت سائلا فأنطلق (فان ظهر) أي الحل بها بأن ادعت وصديقها الزوج أو شهده رجلان بناء على أن الحل يعلم (أر) لم يظهر بها حل

العكس وإذا كان هو البتة المدة قبل موته زمن لا يصح الدخول وتنعمة طلاق لا عدة فانه شيخنا (قوله قبل الموت) أي إذا بقي مالا يصح الدخول زى وشرح مر أي قبل موته إن مات قبله فإن مات هو قبله لم يدخل حتى مات تعيين وقوعه قبل موته صرح بمن ذلك الشارح في شرح الروض ومفهومه أنها إذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لأن البتة لا ينعص بحال النكاح فراجع سم وهو بعيد لا لحال الصمة بالموت يخرج بالموت ماؤها قبله فلا طلاق وإن مات قبل الدخول على العبد خلافا للأنسوى القائل بوقوع الطلاق قبل البيونة أه قل ودر عبارة زى ولو أباهما بعد تمسكها من الدخول واستمرت من غير دخول إلى الموت لم يقع طلاق قبل البيونة لا لحال العين بدخولها قبل موتها لو وجد وهذا هو المتمدد مر وانظر أي فائدة في عدم وقوع الطلاق قبل البيونة إذا ماتت ثم تظهر في التعليق وأما الجنون فلا يحصل به الأيأس لأن الدخول في الجنون كهموم العقل بخلاف الحث أه حل (قوله بمعنى زمن الخ) بخلاف ما ذكرنا لاحتكاك الأرواح أي وقد قصد منها أنها يظهر بخلاف ما ذكرنا تصدق التعليق أو أطلق شو برى (فرع) لو قال زوجتي إن خرجت بغير إذني فأنطلق وأذن لهامرة في الخروج انحلت العين فلا وقوع بمباعد ها ولا يشترط أن يحلها عليها بالاذن حتى لو أذن لها في غير ما خرجت لم يحث أه ع ش (قوله والفرق أن أن حرف شرط الخ) ثم لا ينعني خفاء هذا الفرق فيما لا إشعار له بالزمن كمن تم محل الفرق فيمن يعرف معنى أن من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى إذا مات من ذلك التعليق مع الزمن وأفعبر أن مثلها في حقه كما نفي به شيخنا البلقنى شو برى وقد يقال لاختفاء لأن من التعميم في الاختصاص وهو يستلزم التعميم في الأحوال والأزمنة (قوله وقع الطلاق حالا الخ) وفرق بين هذا وما قيل في أنت طالق إن شاء الله بالفتح من أنها تطلق حالا حتى من غير النحوى بأن التعليق بالمشيئة يرد حكم العين من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك التحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيره لا برفع العين بل خصمه فأكفى فيه بالبرينة أه حل (قوله بتقدير لم التعليل) أي وتعليل الكلام المنجز لا يرفع بل يؤكد بخلاف اللام في نحو أنت طالق لسنه أو لبدعة فانها لا م التوقيت قال الزركشى ومنه وإن سكتوا عنه أنت طالق إن جاءت السنة أو إن جاءت البدعة فلا تطلق إلا في وقت السنة أو البدعة أه وضابط التي تكون فيه التوقيت كقوله بعضهم أن يكون الوصف معاشأه أن يجي. وذهب كذا قلته من خط شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق إن لم تدخل الدار الخ قال الزركشى أخذنا من التعليل وحل كونها أي أن الفتوحة للتعليل في غير التوقيت فإن كان فيه فلا كقولك أنت طالق إن جاءت السنة أو البدعة لأن ذلك بمنزلة إن جاءت واللام في مثله لتوقيت كقوله أنت طالق إن

للدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه وماله في أن جاءت ممنوع وإن لم يعلم أن يعمود ذلك في أن جاءت في القبر ليس في قوة للمفوض مطلقا أه سم (قوله إن عرف نحووا) المراد بالفتح نحو ما عرفت أوضاع الالفاظ بأن يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالفتح نحو ما عرفت مدلول علم اللغة والالفاظ ونحو معرفة أواخر الكلام من حيث الأعراب والبناء وهو غير مراد هنا

(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحض وغيرها) أي من الولادة والوطء والمشقة والطلاق والظهار والأيلاء مثلا (قوله أو شهده رجلان) لأمر مع نسوة أو رجل وإمرأتان وله ترتب الطلاق على ذلك فأنطلق (فان ظهر) أي الحل بها بأن ادعت وصديقها الزوج أو شهده رجلان بناء على أن الحل يعلم (أر) لم يظهر بها حل

لكن (وإدلهون ستة أشهر من التعلق أو) لا كثر منه (لأربع سنين فأقل) منه (ولم توطأ ولما يسكن كون الحمل منه) بأن لم توطأ مع التعلق ولا بعداً وطئت حيث توطأ لا يمكن كون الحمل منه كأن وإدلهون (٣١) ستة أشهر من الوطء (بأن وقوه) من التعلق لتبين الحمل من حينئذ وهذا حكمنا

والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافي ما سأل في الشهادات من أن الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهدن بذلك وحكم بها كما تم على غيره وقع الطلاق حل **(قوله)** لكن وإدلهون أي ولما كانا لم الخلقه كما هو المقوم من وإدلهون وأما الوقت فمخططات الدون أولاً كثر ولم توطأ وطأ يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قبل وهو واضح في الثاني دون الأول حل **(قوله)** إدلهون ستة أشهر أي عددية حل وقوله لا كثر منه أي من الدون **(قوله)** ولأربع سنين فأقل منه أي من التعلق لأربع سنة ملحقة بما دونها خلافاً للحل من أنها ملحقة بما فوقها وجرى عليه حج حل **(قوله)** ولم توطأ أي بعد التعلق أو بعد أخذها بعده **(قوله)** أو وطئت حيثك أي حين التعلق أو بعده **(قوله)** كان وإدلهون الخ أي أو وطئها أي **(قوله)** بأن وقوه أي يظهر الحمل وولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل لا نظراً للولادة وذهب الأكثرون إلى انتظارها نظراً إلى أن الحمل وإن علم لا يثبت ورد بأن للظن المؤكد حكم اليقين حل وكون المصمة ثابتة فلا لزوم للظن غير مؤثر في ذلك لأنهم كثيراً ما يزعمون بأنهم لا يظنون الحمل ولا يثبتون الولد من غير الطريق المتعارف جرحه كالأشوق بطنها فخرج الولد من الشئ أو خرج الولد من فيها فيه نظر وينتج التمول عند الإطلاق لأن المقصود من الولادة انفصال الولد فينبأ له اه سم ولوقبل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً خروج الولد من طريقه المتعارف بعد اه ع ش على م ر والحل يشمل غير الآدي حيث لا ينفك ع ش على م ر **(قوله)** أولونه أي الأكثر وقوله فوق دون ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين مع أنه اختصر نظر المقوم للثقل **(قوله)** والأصل بها. النكاح جواب عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني بحسن كونه من الأول فما المرجح **(قوله)** والتمتع بالوطء الخ وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبه يجب فيه المهر لحدوثها المحكم في كل موضع قيل فيه بعدم الطلاق ظاهر أي فإنه يجوز الوطء وإذا تبين وقوعه بجب المهر لحدوثه ع ش على م ر وقوله فيهما أي قبل أو ما بعدها شويري وقال حل أي في الشئتين بعد أو لهما ما قبل أو لا حيث لم يظهر الحمل كما يرشد لذلك التعليل فالحاصل أن الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل **(قوله)** يسكن لاجتنابها أي من يحل عادة بخلاف الصغيرة والآية حل وقوله من يستبرئها أي بقره كالحل م ر **(قوله)** أي فأنك الخ إشارة إلى أن طلقه مفعول مطلق وهو بيان لصفة الطلاق قال حل وأما لو قال ما في المتن فإنه يكون لغوا لا كناية اه والظاهر أنه يكون كناية على قبل على الجلال **(قوله)** فثلاث وإن كان الحمل عند التعلق لطفة لا تنصف بذكره ولأنه لا يشخص بظهور ما كان كناية الطفقة حل **(قوله)** لأن قضية اللفظ الخ لأنه بالنسبة للأولى وهو قوله إن كان حلك اسم جنس متناف فمفهوم صيغ العموم وبالنسبة لثانية اسم موصول فهو كذا شويري **(قوله)** وقطع الطلاق أي المعلق **(قوله)** أولى من تعبيره بأو لأن كلام الأصل يوم أنها تعلقان مع أن تعليق واحد وكتب أيضاً قوله أولى من تعبيره بأو بيانه أن أولاً وحداً للشئتين مع أنه لو أتى بأحد التعليلين دون الآخر في الأولى وقت طلقه أن أتى بالتعلق الأول وقتان في الثاني

أي فلا يطلق لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل أوماني بطنها كرا أو أتي فإن ولدت ذكر بن أو أنثيين وقع الطلاق وتعييرى في هذه والتي قبلها بالو أو من تعبيره بأو (قال) وإن ولدت فأنك طالق (قوله) الثاني

من حينئذ وهذا حكمنا
بثبوت النسب (والا) بأن
وإدلهون كثر من أربع سنين
منه وأولونه وفوق دون ستة
أشهر ووطئت من زوج أو
غيره وطأ يمكن كون الحمل
منه (فلا) طلاق لتبين انتفاء
الحمل في الأولى إذا كثر
منه أربع سنين ولما احتل
كون الحمل من ذلك الوطء
في الثانية والأصل بها
النكاح والتمتع بالوطء وغيره
فيهما جاز لأن الأصل عدم
الحمل وبقاء النكاح لكن
يسكن لاجتنابها حتى تستبرئها
احتياطاً (ولو قال إن كنت
حاملًا بذكر فطلقه أي فأنك
طالق طلقه (و) إن كنت
حاملًا بأنثى فطلقتين
فولدتها معاً أو مرتباً
وكان بينهما دون ستة أشهر
(فثلاث) تقع اثنتين وجود
الصفتين وإن ولدت كرا
فأكثر فطلقت أو أنثى
فأكثر فطلقتان أو اختي
فطلق وقت أخرى حين
حاملت تنفسي المدة في الصور
المدكوورة بالولادة (أو)
قال (إن كان حلك) أوماني
بطنك (ذكر) طلقه إلى
آخره أي وإن كان أنثى
فطلقتين فولدتها (فلقو)

مرتبة طلقت بالاول) أى يخرجوه كله لوجود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حل الاول بان كان بين وضعية ما دون ستة أشهر أم من حل ثلثي بأن وطئها بعد ولادة الاول أو أن الثاني لاربع سنين فأقل وخرج بمجرى ما ولدتهما معا فانها من طلقت واحدة لانقضت الصفة بهما لا بواحدة منهما بل تشترع في الصفة من وضعية (أو) قال (كالمولت) فأنت طالق (فولت ثلاثة مرات باق مع الاولين طلقان وانقضت عدتها بالثالث) ولا تقع بطلقة ثالثة اذ بهن اتصال الحمل الذي تنقضي به الصفة فلا يفرق بطلاق وخرج بالتصريح بزيادة مرتبة ما ولدته معا فطلق ثلاثا ان تولى ولدا والا فواحدة وتمتد بالبراء فان ولدت اربع مراتها وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها بالاربع (أو) (٣٢) قال (لاربع حوامل) كمال ولدت واحدة ممكن (فصاحبها طلق فوليها

معا طلق ثلاثا ثلاثا لان لكل منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلقة ولا يقع بها على نفسها شي ويعدن جميعا بالبراء وصواب جمع صاحبة كغارية وضواب وقول كالمال ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو يولدن) مرتبة طلقت الرابعة ثلاثا بولادة كل من صاحبة الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كالولي) فانها تطلق ثلاثا بولادة ككل من صاحبة طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (د) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتها) أى الثانية والثالثة (بولادتهما) أى ان يأتى بتأخير ثلثي نواهيها الى ولادة

فقدار وقوع الثلاث على جمع التلقين والولو تنبيه دوناً وهذا ظاهر في الاولى وأما الثانية فأول كالوارس لوقا بأحد التلقين فهو لوان ولدتها فلم يظهر فرق في الثانية بين الاول وأول (قوله مرتبة) انظرنا للمعتبر في الترتيب والمعية سم والظاهر أن المراد بالترتيب أن يخرج أحدهما بعد الآخر ولو على الاتصال بالمعية أن يخرجها كسب واحد مثلاً عرش (قوله طلقت بالاول) ولو لم يأتى اصطفاً تنويه مر (قوله لوجود الصفة) فلخرج بمضمومات الزوج أو الزوجة لم تطلق ليدم وجود الصفة حل دهر (قوله بأن وطئها بعد ولادة الاول) بأن كان الطلاق رجعيان وطأ حينئذ وطء شبهه وبه تنقضي عدة الاول والثاني حل لان عدة الطلاق ووطء شبهة الشخص واحد فيتحلحلان حيث تدخلتا انقضتا بوضع الحمل عرش على مر (قوله بما) بأن تم اتصالهما معا ثم تقدم ابتداء خروج أحدهما فالتعتبر في الترتيب والمعية الاتصال حل (قوله فولت ثلاثة) والظاهر أن الثلاثة حل واحد حتى تنقض عدتها بالثالث كما يصرح به قوله اذ بهن اتصال الحمل والأبأن كان كل واحد حلًا لانقضت عدتها بالثاني لانه بولادة الاول وقع عليها طلقة (قوله بالبراء بالطلاق) ولهذا قال أنت طالق مع موثى فأتى يقع بموثة طلاق لانه وقت انتهاء النكاح مر (قوله ولدتها) بأن يخرجوا في كبس مثلاً عرش (قوله لاربع حوامل) انما قيد بالحوامل لقوله فيما يأتي وانقضت عدتها بولادتها والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا بتقيد بهذا القيد عرش على م مر (قوله جمع صاحبة) وتجميع أعضاها حتى على صاحبات والاولى أكثر شوري (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أى بتوزيع الثلاث على الاربع وبكامل للكسر (قوله مرتبة) أى بحيث لانقضت عدة واحدة باقائها قبل ولادة الأخرى عن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت أقرؤها أو تأخر وضع ثلثي نواهيها الى وضع الرابعة (قوله أى ان لم يتأخر) هذا القديم معتبر في جميع ما يأتي بـ (قوله ولا يقع عليها) أى على كل منهما بولادة الأخرى حتى لا تنقض عدتهما بولادتهما فلا يلحقهما طلاق وقوله وتنقض عدتهما عقب على معاول (قوله وان ولدت ثلاثا معا) أعلم أن الحاصل ثمان صور لان الاربع إما أن يتأخرن في الولادة أو تلد ثلاث معاً واحدة وتلد الأربعة معاً أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة أو ثنتان معاً ثم ثنتان متعاقبات أو عكسه وان خابها أن كلاً طلق ثلاثا الا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقين وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعد من سبقها ومن لم يسبق ثلاثا شرح م ر بلحرف

الاربعة والطلقتا ثلاثا ثلاثا والاولى تعد بالبراء ولأننا نفى عدة للطلقة الثانية والثالثة بل ينسب على أى ما منى من عدتها وشروط انقضاء الصفة بوضع اليد لوقته بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدت ثنتان معاً ثنتان معاً وعدم الاولين باقية (طلقت) أى الاوليان (ثلاثا ثلاثا) أى طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صاحبة الثلاث طلقة (والاخرى ان طلقين طلقين) أى طلق كل منهما طلقين بولادة الاولين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى حتى وتنقض عدتهما بولادتهما حتى يزداد في بقية الاولين باقية ما لم يأتى الى ولادة الاخرين فإنه لا يقع على من انقضت عدتها الا طلقة واحدة وان ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معاً

طلقت الأولى ثلاثاً وكل من الباقيات طلقة وإن ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاطلقت الأولى ثلاثاً والثانية طلقة والاخرى انطلقتين
 ولثنتين وإن ولدت ثنتان معاً ثنتان مرتباً طلق كل من الأوليين والرابعة ثلاثاً والثانية لثنتين وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة
 طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثاً وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها (أو) قال (إن حلت) فأنت طالق (طلقت) بأول
 حيز من قبل) فلو علق في حال حيزها لطلق حتى تظهر ثم تشرع في الحيز فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع (أو) إن
 حلت (حيفة) فأنت طالق (فتبناها مقبلة) تطلق لأنه قضية اللفظ وهذه (٣٣) والتي قبلها من يزيد (وحلفت
 على حيزها المعلق به

طلقاتها) وإن خالفت
 عادت بان ادعت وأنكره
 الزوج فتصدق فيه لانها
 أعرف منه وتسرقاته
 البينة عليه فإن الدم وإن
 شوه لا يعرف أن حيز
 لجواز كونه دم استحاضة
 بخلاف حيز غيرها
 وهو ظاهر وبخلاف
 حيزها المطلق بطلاق
 ضررها كما يعلم بما في أيضاً
 ان لو صدق فيه يمينها لزم
 الحكم للإنسان يمين
 غيره وهو متنع فيصدق
 الزوج جرم على الاضرار في
 تصديق المنكر يمينه (لا)
 على (ولادتها) المعلق بها
 الطلاق بان قالت ولدت
 وأنكر الزوج وقال هذا
 لولد تستأجر لا مكان إقامة
 البينة عليها (أو) قال
 لزوجتي (إن حلت) فأتينا
 طالقاً فادعاه وكذبها
 (حلت) ولا طلاق لأن طلاق
 كل منهما معلق بحيزها
 ولم يثبت وإن صدقها

أما ان بقيت عتباتها للولادة الرابعة (قوله) طلقت الأولى ثلاثاً أي بولادة الثلاثة وقوله طلة ثلاثاً
 عتبات بولادتين (قوله) والثالثة لثنتين لان قضاء عتباتها بولادتها (قوله) فإن انقطع الدم بخلاف ما لو
 ماتت فبأن تطلق عملاً بالظاهر وهو كونه دم حيز وإن احتمل كونه دم فساد حل (قوله) تبين أن
 الطلاق لم يقع) كما لو حلف لا يفرق بل قد كذا حيث بحث بمفارقة عمران بدمه مقاصداً الحرام ثم إن لم
 يصل اليها بان أن الطلاق حل (قوله) فتبناها مقبلة) فلو ماتت قبل تمامها فبأن تطلق لا يقال القياس أن
 تطلق عملاً بالظاهر لأن الحجة لا توجد حيث حل (قوله) وإن خالفت عادت بان ما لم تكن آية فإن كانت
 كذلك لم تصدق إلا ما كان من خوارق العادة لا يؤول عليه إلا إذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو
 مستحيل عادة فلا يقبل منها خلاف الدم القابل بتصديقها حيث ذكره ع ش على مر (قوله) لانها أعرف
 وحلفت لبينتها بكرهته وقوله وتسراقاته البينة أي فلا يسوغ له الشهادة بأنه دم حيز إلا ان قامت
 قرينة لم يملك حل (قوله) بخلاف حيز غيرها) أي المعلق عليه طلاقها بان قال إن حلت فلا تة فأنت
 طالق حل (قوله) لا لأن) وهو الضرر وقوله يصدق الزوج راجع للصورتين (قوله) إن حلت) وكذا
 لقول إن حلتاً حيفة وبلى لفظ حيفة فإن قال حيفة واحدة فلا وقوع لأنه معلق بحال لأن الولادة
 نص فيها ولفظ ولدت لم يملك لفظ حيفة فكذا أه قل على المحل فالعند أنه إذا قال إن حلتاً حيفة
 أولدها ولداً أنه يملو لفظ الحيفة والولد لم يذرا شراً كما في الحيفة والولد وإن قال حيفة واحدة أو
 ولداً واحداً كان تعلقاً بالمحال فلا يقع لأنه نص في الواحدة وماقبله وهو حيفة وولد ظاهر فيها كما قاله
 زى وحل (قوله) مثلاً) تخلف الشرط (قوله) وقع المنجز) وقيل في مسألة التعليق لا يقع شيء إلا للمنجز
 وللالمع للولادة لو وقع المنجز لوقع المعلق لرتبه عليه ولو وقع للمعلق لم يقع المنجز لينبونها فيلزم من
 وقوع المنجز عدم وقوعه ونقل عن النص والا كثرين واشتهرت المسئلة بان سر يمينه لانه الذي أظهرها
 لكن الظاهر أنه رجع عنها لصرحه في كتاب الزبادات بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ خطأ من لم
 يوقع الطلاق خطأ فاعشأ وقيل يقع ثلاث واختاره أئمة كثيرون مقدمون المنجزة وطلقتان من الثلاث
 المعلقة اذ يوقع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزبد عليهن فيقع من المعلق تمامهن
 ويلغو وقوله قبل حصول الاستحالة فيه وقد مر ما يؤيد به هذا تأنيداً واضحا في أنت طالق أمس مستندا
 البعث اشتمل على ممكن ومستحيل فأثبتنا المستحيل وأثبتنا الممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاث
 شرعاً وبعبارة زى قوله وقع المنجز دون المعلق قال الرازي لأن الجمع بين المنجز والمعلق متنع ووقع
 أحدهما غير متنع والمنجز أولى لأنه أقوى من حيث اقتدار المعلق اليه ولا جعل الجزاء سابقاً على الشرط
 بقوله قبل الجزاء لا يتقدم فيلغو ولأن الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله هو محل فيعدم اندساده

(٥ - هـ) (ببريها - راجع)
 ثبت حيزها يمينها وحيز ضررها بتصديق الزوج لها ولو صدقة لا يثبت في حقها حيز ضررها يمينها لأن الميمين لا تؤثر في حق غير
 الخالف كما مر فأنطلق (أو) قال (أو أوثق) مثلاً طاعتك أظا هرتك وأليت وألا عنت وأفخت) السكاح ببيعك مثلاً فأنت طالق
 فيه ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من التلخيص أو غيره (وقع المنجز) دون المعلق لأنه لو وقع لم يقع المنجز لاستحالة وقوعه على غير زوجة
 وأذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق

لا مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز اذ قد يتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب كالوقوع عنق ما بين ثام ثم أعنى غائما في مرض موته ولا ينفى عنه ما لا بأبعدها لا يرفع بينهما بل يتعين عنق غائمه وهذا ما أقره الإخاء الذين للثبوت في دون الارث (أو) قال (ان وطئتكم) وطأ (ما ساقطت طائفة ثم لم يبق شيء) طائفة لا تكون وقع خراج الوطء عن كونه ما خرج به عن ذلك محال سواء ذكر ثلاثا لا (٣٤) أو قلعة بمشيتها خطا واشترطت أي مشيتها (فورا) بأن تأتي بها في مجلس التواجب

لنضمن ذلك تسليمها الطلاق كطائفة نكح وهذا في غير محوئي) أمافيه فلا يشترط القور كإسار والتقييد بهذا من زبادي هنا وإن ذكر الأصل حكم أن في الفصل السابق أو قلعة بمشيتها غيبة كان قال زوجتي طائفة ان شئت وإن كانت حاضرة أو عيشة غيرها كان قال له ان شئت فزوجني طائفة فلا يشترط للشيء فورا لا تشترط التحليل في التاتير بعد في الأولى بانفائه الخطاب فيه (ويقع) الطلاق ظاهرا وباطنا (يقول المصنف) بحيث (من زوجة أو غيرها (شئت) حاله كونه (غير حي ويحتمل ولو) سكران (كراه) بقائه اذ لا يقصد التحليل على ما في الباطن لغناه بل باللفظ الدال عليه وقد وجد ما مشيت الصبي والحيون المعاني بها الطلاق فلا يقع بها اذ لا اعتبار بقولها في التصرفات وتبصر بما ذكره أولى ما

أي الفاعل اه (قوله) أي الملق وهو الطلاق ثلاثا (قوله) مشروط به أي بالنجز فوقعه أي الملق محال (قوله) وشئت أي من جهة العور وفرق بينهما بأن هذا وشرعي وذلك جعل وفيه أهم اعتبروا الدور الجليل في قوله ان وطئتكم الخ حل (قوله) ما (ما) لم يقيد به بياض فانه اذا لم يقع وقع كما هو ظاهر ووفاق من عليه عرش لكن يبقى النظر في حكم هذا من إيجاب المدونة وتقرر بالمهر ودخول التحليل والتحسين ويظهر ترتيب هذه الأحكام عليه لانه لو طء بمباح كصرح به في شرح الارض شوري لم يلخصا (قوله) ثم (وطئ) ولو في الدبر ولو في الحيف لانه مباح بحسب الوضع كذا قال شيخنا كحج وعليه لو قال ان وطئتكم وطأ سولما فأنت طائفة ووطئها في الحيف لا يقع لانه ليس حراما لذاته وهو بعيد عن حل وبإشارة شرح مدر وطئ ولو في حيف اذ المراد المباح لذاته فلا تنافي في المحرم والمباح فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للادري لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته (قوله) عن كونه (مباحا) أي ولو خرج عن كونه (مباحا) يقع الطلاق فيؤدي الى العور كما يؤخمن مدر (قوله) أو عاني أي بان أو اذا شوري (قوله) خطايا المراد ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص وأجاب كان كتب لها أنت طائفة ان شئت ونوى وبلغه ذلك فشاتم والغاية ما كان بصيغتها كذلك شوري بزيادة وهذا يفيد انه لو قال طائفة غائمة أنت طائفة ان شئت وأخبرها شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البرء حل (قوله) أي مشيتها) وتظاهر كلامهم بتعين لفظ شئت ووجه بأن نحو أوردت وان ارادته الآن الدار في التحليل على اعتبار الملق عليه دون مرادفة في الحكم اه شو برى (قوله) كأن قاله) أي لكلف ما غيرها فلا عبرة به حل (قوله) بقول الملق) أي وإشارة الى الآخر ولو طر آخره بعد التطبيق حل (قوله) لغناك) قد يشكل بأنه لو علقه برضاها أو بمجهاو قال ذلك كراهة بقلها لم يقع باطنا حل (قوله) لا يقع بها) ما لم يرد للملق اللفظ بذلك قل على الجلال (قوله) في التصرفات) أي المالية وغيرها كاحنا لو قلما شئت بمنزلة طلاقها وطلاقها الزوجين معا لا يصح فكذا المطلق زوجة غيرها لان الطلاق تصرف في حل الصصة فانه دفع ما يقال ان هذا يتعلق على صفة توجد من الصبي وليس تصرفا فيه (قوله) فشاها لم تطلق) لانه أخرج مشيئته بدو واحدة عن أحوال وقوع الطلاق وقيل تقع طلاقه اذ التقدير الآن بشاء واحدة فتقع فلا يخرج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق ويقل ظاهر ارادته هذا لانه غلط على نفسه شرح مدر (قوله) ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى (قوله) فعله) أي فعل نفسه وقد حدث نفسه أو منعها وكذا ان طاق على المنجزة وقال شيخنا خلافا لحج بخلاف ما اذا قصد التعليق المجرد بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا شوري وبإشارة عرش على مدر قوله أو قلعة بفعله أي وقد حدثت نفسه أو منعها بخلاف ما لو طلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع ويجري مثله في فعل من يبال فالمراد بقصد الاعلام منعه منه أو حمله عليه كما قاله الشيخ عميرة (قوله) بدل من يبال: بتعليقه) بأن تغني

عبر به (ولاروجع لملق) قبل المشيئة نظرا الى أنه يتعلق في الظاهر وان تضمن تسليمها كالارجع في التعليق بالأصا. قبل ان كان معارضة (ولو قال أنت طائفة الآن بشاء بدو واحدة فشاها) ولو في أكثر: منها (نظرا الى أن المعنى الآن بشاءه فلا تطلقين كما لو قال الآن بدخل زيد الدار فقلها أو قال أردت بالاستقاء وقوع طلاقه اذ شاءها وتنت طقة أو أردت عميقا وقوعها اذ شاءها فقلت طلاقين الآن بدخل زيد الدار فقلها (أو قلعة بفعله) كدخوله الدار (أو بفعل من يبال بتعليقه) بأن يشق عليه حيث لصداقة ونحوها (وقصد) الملق (اعلامه به)

المادة

وان لم يعلم اللبالي بالتعليق (فعل المامق) بفعله من نفسه أو من غيره (ناسيا)

العادة والمروءة بأنه لا يخافه ويرقمه لبحوجيا وأصدائة أو حسن خاق قال في التوشيح فلوئز به
عظيم قر به لنفسه لا يرحل حتى يصفه فهو مال لما ذكر شرحه من قال الشيخ حج و يظهر أن
معرفته بكونه من بيالي به يتوقف على بينة ولا يكتفي فيه بقول الزوج الا ان كان فيما يضره ولا الملق
بفعله أهولة علمه من غيره كالاكرام بخلاف دعواه النسيان أو الجهل فانه يقبل وان كذب الزوج اه
ويجوز خلافه لاعترافه شورى والاعتبار بكونه بيالي عند التعليق كافي حل (قوله وان لم يعلم اللبالي
لرد فعله اذا لم يكن من اعلامه أم اذا تمكن ولم يعلمه وقع شرحه (قوله ناسيا) مالم يفعله بفعله
وان نسي أو كره أو قال لا يفعله عادما ولا غير عادم شورى بقول حل ناسيا للتعلق أو متزلا منزلة
اذا لم يعلم اللبالي بالتعليق ومثل الطلاق في عدم الحث بما ذكر الحلف بلفظه (قوله او مكرها) أي من
غير الحالف ومثل الاكرام حكم الحاكم الذي لم يقبض فيه ولرأد مكره يفرض فقد أفتى والمشيخنا فيها
اذا كان الطلاق معلقا بصفة أو أنها وجبت باكرام حتى حث وانحلت الجبن أو يفرض حتى لم يحث ولم تحل
اه شورى (قوله أو جاهلا) ومن الجهل أن يخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج إلا بأذنه بأن زوجها
أن لها من أن بان كذب الخبر بالقبض ومنه أيضا ما لو خرجت ناسية فظنت انحلال الجبن أو أنها لا تناول
سوى المرأة الأولى فخرجت ثانيا ولو فعل المحلوف عليه معتمدا على إفاء مفت بدم حشيه به وغلب على
ظنه صدقه لم يحث وان لم يكن أملا لا نكاحا كما أفتى به الولد اذا دلل على غلبة الظن وعدمه لا على الاصلية
شرحه من مثله ما وقع كثيرا من قول غير الحالفه بعد بلفظه الا ان شاء الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه
فيعمل المحلوف عليه اعتداء على خير الخير والظاهر أن مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا
على ما شتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاستدلال بمنزلة الاخبار عرش
على هر (قوله فالقصد منها) أي مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا أو أمنا أو أبا
حل وفي البرمادي محله مالم يكن كذلك والا فلا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا أو جاهلا أو
مكرها حل (قوله مؤؤل) لان الاصل قال أو بفعل من بيالي بتعليقه وأعلمه به فيؤؤل قوله
وأعلمه به بقصد اعلامه به شيئا (قوله هذا كله) أي كون المجهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق
بفعلهما حل (قوله على فعل مستقبل) كلا فعمل حل (قوله اما لو حلف الخ) صنيعة يقضي
أن حكم هذا مخالف لما قبله من انه ليس كذلك فان الحكم فيها واحد وهو عدم الوقوع على الناسي
والجاهل وجب بانه أتى به لاجل قوله وان قصد أن الاصل كذلك في الواقع وعبارة شرحه من ولا
فرق بين الحلف بالله وبالطلاق ولا بين أن ينسى في المستقبل فيعمل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف
على ما يفعله أنه فعله أو بالعكس كان حلف على شيء وقع جاهلا أو ناسيا له وهي صريحتي
اتحاد الحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان قصد) ضعيف عرش
(فصل في الإشارة للطلاق بالإصابع وفي غيرها) وهو قوله ولو عاقب عبد مطلقه الخ أو عاد العامل وهو
ولا يتروهم عطفه على الإصابع (قوله عند قوله طائي) مثله في شرحه من قال عرش عليه وكذا
عند قوله بتأدي أنه من تمام الصيغة كما تقدم ومثله في حل وخالف الشورى فأخذ بظاهر كلام
الشرح وفرق بين ما هنا وما تقدم بأن النية ثم لا يقع وهو مجموع أن ما بعده فاكنتي بقرارة
النسابة بزمه وهنا لتعدد الطلاق فلا بد من مقارنتها للفظه طائي اذ لا دلالة لنت فيه فليتأمل
(قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله أنت طائي حيث لا ينية وقد خلا عن لفظه هكذا فلا تاني عن
لا يني الملاح وقد أوجعت في شرح الرض (فصل في الإشارة للطلاق بالإصابع وفي غيرها) لو (قال)

بالصبيح أو لانت لم يقع عدالاع نيته عند قوله طائي ولا اعتبار بالإشارة هنا

زوجته (أنت طائي) وأشار

ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عددا فطلق في أصح من طلقين وفي ثلاث ثلاثان ذلك صريح فيه
ولابد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الأستاذ أقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الإصبعين (المقبوضتين سلف)
فيصدق في ذلك لا يلزم أكثر من طلقين لأجل أن ذلك لأن قال أردت أحدهما لأن الإشارة مع القفص صريحة في العدد كما مر فلا يقل
خلافها (ولو على غير طلقين بصغرو) (٣٦) علق (سيدة حريتها) كان قال زوجته إذا مات سيدة فانت طالق طلقين

والاعتبار الاعتدال اعتبارها كان الأنسب أخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله) وبلا قوله أنت هكذا
أي وأسقط لفظ طالق وإن نوى الطلاق لأنه لا إشعار للفظ بالطلاق حل وبه فارق أنت ثلاثا فاه
كتابة فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه منى على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقمع الألف عى على مر
بغلاف أنت الثلاث فليت كتابة يراوى (قوله) أو مع قوله هكذا أي قال أنت طالق هكذا حل
(قوله) لأن ذلك أي المذكور من الإشارة مع التنية أو مع قوله هكذا وقوله صريح فيه أي في العدد
فولجج كنهه طلق واحدة أه حل (قوله) مفهومة لذلك أي صادرة عن قصد بأن اقترن حل
مابدل على ذلك كالنظر لاصح به أو بحر يكملان الإنسان قد يعتد بالإشارة بأصابعه في الكلام لا عن قصد
فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة حل (قوله) أردت أحدهما
أي للمقبوضتين وانظرا إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول أه سمع حل حج
هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا
انضمت إليه مرة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتزم بقوله أردت غير ما دل عليه
اقرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر كرم العين عى مر
(قوله) صريحة في العدد أي الواحد ليس بعدد (قوله) لم يحرم عليه أي الحرمة الكبرى والأفصل
الحرمة حاصل جزما كما يرشد إليه قوله لا رجعة حل (قوله) ومعامل الخ جواب عما يقال أن الطلاق
وقع مقارنا للعتق فقتضاهما تحريم عليه حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرية فأجاب بقوله لكن
غاب الخ وقوله لما لأن الصفة واحدة والظاهر أنها معلقة بصفتين ووجدت ما كان كذلك وإنما
صورتها بالصفة الواحدة لأن العلية فيها محققة حل (قوله) مع ما ذكر أي مثل ما ذكر من أن
العتق واستحقاق الوصية يتقاربان (قوله) فأجابته أخرى أي غير المناداة (قوله) أو غيرها
وهي المجبة كما يدل عليه ما بعده (قوله) ولم يقصد فيها مطلق المناداة) أنه كيف يظن أنها المناداة
ولم يقصد مطلق المناداة وجاب بأنه لا يلزم من ظنها المناداة أن يقصد إطلاقا بل هو الظاهر فقط من حاله
حينئذ أي الظاهر أنه قصد ذلك وخطاب المجبة قطع أثر ذلك القصد سم (قوله) طلق أي لبق
المسألة معها فقوت القرينة لا يقال ليس لنا طلاق يقع بالقصد أي من غير نية لانا قول أو نفع على
هذه لقوة جانبها بالدعاء شيخنا عزيزي وقد يقال ما قصد المناداة أصح أن يكون اللفظ مستملا على
وهو صلح أيضا للجبية ففكأنه استعمل فيها أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله) مع الأخرى أي
المجبة فإذا قال لم أقصد المجبة دين ولا يقبل ظاهرا لأنه خاطبها بالطلاق حل (قوله) أو وجود العتق
فيه أن النكرة أعاذت نكرة كانت غيرا وأجيب بأن هذا أعلى حل فان علق بأكثر برمانة
أيضا ثلاث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فان أكلت نصفها فطلقن يراوى (قوله) فان علق
بكما أي في التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار مما هو فيه سم على حج (قائلة) نقل عن

وظن المناداة) أو غيرها المفهوم بالاولى ولم يقصد فيها مطلق المناداة (طلق لاني) خطب بالطلاق لا
المناداة لانها لم تخاطبه ولا قصد إطلاقا وظن خطابها به لا يقتضى وقوعه عليها فان قصد إطلاقا طلق مع الأخرى (ولو على غير ما
يأكل برمانة ونصف) كان قال إن أكلت برمانة فانت طالق وإن أكلت نصف برمانة فانت طالق (فأكلت برمانة فطلقن) لوجود
العتقين بأكلها فان علق بكما ثلاث لاني أكلت برمانة من توصف برمانة من يوقول بغير كمال من زائدة (والحلف) بالطلاق أو بغير

ابن عباس أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة وتقل الدميري انه اذا عذبت الشرافات التي على حلق
 الرمان فان كانت زوجا فمدحج بالمرأة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد **(قوله**
فيه) أي الخبر (قوله) فإذا قال ان حلفت الخ) هذا تعليق على الخلف فلو ذكره أو مع مرآت
طلقت ثلاثا لان كل مرمتها غير الاولى حلف حل أي فهو حلف وتعليق على حلف فلا منقاة بين
حل وزى القائل بانه حلف ان فيه منما لنفسه (قوله) ثم قال ان تخبري الخ) هو على الترتيب
(قوله) لان قال الخ) أي ويقع بينهما تنازع فلون تنازع في طلوع الشمس فقلت لم تطلع فقال ان لم تطلع
فأنت طالق فطلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف شرح هر **(قوله) لانه ليس بحث) بل هو تعليق**
ببحث صفة يقع بهان وجدت والا فلا اه مر **(قوله) ويقع الآخر بصفته) معطوف على قول**
للمستنفوع وعلى قول الشارح فلا يقع قال الشو برى هو مشكل في الثالثة لان الخلف فيها ينسب على
ظنه والخلف بناء على الظن لا يحتسب وان بان خلافه فالوجه أن الوقوع في الثالثة متى على خلاف
الصحيح وهو نكاح الجاهل اه ويمكن حل كلامه على التعليق بحسب ما في نفس الامر لا بحسب ظنه
فقع حينئذ ان قيل خلاف ما قاله **(قوله) من الخروج) أي في ان خرجت **(قوله) أو عدمه) أي في**
ان لم يخرج في قوله أو عدمه الخ أي في قوله ان لم تكن الخ فهو على القول بالنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك
بأليس حل **(قوله) وهي في العدة) ظاهر كلامه رجوعه لثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى**
أي في كلام الملق لانما بأنها مأت تبين وقوع الطلاق قبيل البيونة وفي الثالثة تبين وقوع الطلاق
من الثالثة وان بأنها حل ومثله سم وقوله دون الاولى قد يقال هو ظاهر فإذا وقع اليوم بالعدة
لكن قال سم والبعث في الاولى والاخيرة توقف الامر على الأيس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد
العدة من غير خروج يقضي بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة اذا كان الطلاق رجعيا اه وظاهر
قول الشارح وهي في العدة أن الصفة في الثلاث قد توجد خارج العدة وانه لا وقوع حينئذ وهذا
لا يظهر الا في الثانية لان الأيس في الاولى حيث حصل لا يكون الا في العدة حتى لو انقضت عدة الطلاق
الاوّل ولم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لحصول الأيس اذ ذلك وفي الثالثة ان تبين
أن الامر غير ما قاله تبين الوقوع من التلطف بقوله ان لم يكن الامر كما قلت وذلك لا يكون الا في العدة
أيضا فظهر أن قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الاولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل **(قوله
أو من طلوع الشمس) أي تمام القرص حل **(قوله) أو مجيء الحاج) أي معظمه دون ما عدا ذلك**
وان تخلف أي مجيء الحاج من وقت مجيئه عادة وهل المراد بالمجيء أن يصل الى بلد الحالف أي الى محل
لا تقتصر فيه الصلاة أو لم رأيته شيئا ذكر أن المراد مجيء ما يطلق عليه اسم الجمع وفي كلام سم أنه
لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل ما يلبسه فإذا كان في بلد ليس منها حجاج فلا تطلق الا بمجيء
الحاج إليها خلافا لما قاله الملقن بمجيء الحاج الى مصر **(قوله) أطلقتها) خرج ما قيل له ألك عرس أو**
زوجة فقال لا أو أنما عاقب فهو كناية عن شديتنا ولغو عند غلط لانه كذب محض قل على الجلال
والمرس بكسر العين اسم للزوجة **(قوله) التماسا لانه) أي لا يقع الطلاق **(قوله) فقال نعم) فخرج**
بنهم ما لو أنشأ بنحور رأسه فانه لا يجزئ بهما ناطق فبا يظهر المامر أزل الفصل وما لو قال فطلقت فهل يكون
كناية أو مجردا لا بالاول والثاني أصح اه شرح هر **(قوله) كجبر وأجل) بالاوله ان بل هنا كذلك**
كامرأ الاقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي شرح هر **(قوله) لان نعم أو نحوها قائم الخ) فيه**
رد على التعقيب القائل بأنها كناية معلا لانه بانها ليست من صرائح الطلاق كما في شرح هر **(قوله********

فاظاهر أنه استخبار
هذا الرغبة ورمانة أوريغنا

(٣٨)

(فدلى أنواع من تعليق الطلاق) لو (علقه بأكل رمانة أوريغنا) كأن قال إن أكلت هذا الرمانة أو
فأنت طالق (فنى) من ذلك بمساكها (لأنه تؤول إلى أكله) بل يرفع الطلاق كما سبق

فاظاهر أنه استخبار) معتمداً على فيحمل على الإقرار دون الإنشاء عرش فلو اشتغلا فالعبرة بقصد
السائل حل

(صل في أنواع من تعليق الطلاق) (قوله بأكل رمانة) أى معينة أو مبهمة أفهذه تخيلة (قوله
إن يقي فتات) وبعض الحنفية في الرمانة كالفتات كما في قول وشرح مدر (قوله يقي يدركه) يضم
الميم أى يغنى إدراكه أى الإحساس به وفى الصباح والمدر كالمضم يكون مصدراً واسم زمان وسكان
تقول أدركته مدر كما أى ادركا وهذا مدر ك أى موضع ادركه أو زمن ادركه ومدارك التمرع
مواضع طلب الأحكام وهى حيث يستدل بالصصوص والاجتهاد من مدارك التمرع والفتاه يقولون
فى الواحد مدر ك يفتح الميم وليس تضر به وجهه اه (قوله بأن لا يكون له موقع) بأن لا يسمى
قطع خبر كما فى شرح مدر قال قل ولو كان الفتات لو جمع صار كثيراً اعتبر بقاءه لو خالفه شيخنا
كواله شيخنا مدر (قوله فلا أثر له فى البر) كأن قال إن أكلت هذا الرغبة فانت طالق فاكته وبقى
الفتات المذكور فيبحث ولا أثر له فى البر لأنه كالعدم وقوله ولا حث كأن قال إن لم تأكل هذا الرغبة
فانت طالق فأكته وبقى الفتات المذكور لم يثبت بتدبر والمراد بالغير المتعارف بين الناس لا يجعل
صغيراً للولاء تبركاً بهم كمنحو غير زيدى أحد البدوى اه برماوى ولو قال إن لم يكن وجهك أسنن
من القمر فانت طالق لم تطلق وإن كانت نجيحة لقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم ثم إن
أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حث كما قاله الأذرى ولو قال إن لم تكن فى أضواء من القمر
فانت طالق حث اه شرح مدر وشيخنا ولو علق طلاقاً بخروجها إلى غير الحمام فقال لها إن
خرجت إلى غير الحمام فانت طالق بنفرت إلى الحمام عدلت لغيره لم تطلق وإن خرجت لحاجة أخرى
ثم دخلت الحمام طلقت ولو خرجت لحماماً طلقت هكذا فى الروضة هنا وقال فى المهمات لا تطلق وقد قال
فى الروضة الصواب الجزم به والتصور يختلف فاهنا بالى وهى لانتهاء الغاية وما هناك باللام وهى للتعليل
هنا ما جمع به السيد السهوى بين ما هنا وما فى الإيمان زى (قوله لم بمساكها) فأدبهم تأخير
بين الأساك عن مجموع اللتين قبلها وأما هنا فلا ترتيب بينهما شيخنا (قوله بأكل بعض منها) أو
يلعم كما علق وفى عمله إلى الأكل إشارة إلى أن اشتغاله بالمضغ المعتبر فى مسامى الأكل لا يضر بل لو
أكلها كلها يمتنع لم يثبت لأن الأكل غير الملم فى الطلاق بخلافه فى الهين بالله نظراً للعرف فى الهين اه
قل أى أو أماً الطلاق فنى على اللغة والأكل لا يسمى بلعاً فيها هذا وقد قال زى بالحث وكذا شرح
مدر لأنه يلزم من الأكل البلى لأن الأكل هنا مضغ مع باع للمضوغ بخلاف ما إذا قال إن أكلتها فانت
طالق فيلحقها من غير مضغ فلا يبحث لأن البلى لا يسمى أكلاً فى اللغة ويبحث فى الحنفية بالله نظراً للعرف
لأن الإيمان مبنية عليه ولهذا يقال فلان يأكل الحنشى والبرش وهو تأكل بملعها زى ملعها
وشرح مدر (قوله بخلاف ما لو تقدمت الخ) مفهوم ثم وقوله أو أخرت الزوجة لم مفهوم قوله فإدبت
(قوله ففرقت) الأولى الاتيان بالاول لأن الفور به ليست شرطاً كذلك أقوله بعده فقلت سرت الخ
ويمكن أنه أتى بالقاء فيها لمناسبة ما قبلها (قوله إن لم تصدقني) يفتح التاء فوقية للثناة وضم الهمزة
وكرس القاف مخففة أى إن لم تخبرني بل بالصدق اه شيخنا (قوله هذه رمانة) أى قبل كسرهما

لانه يصدق انها لم تأكل
الرمانة أو أوريغنا نعم قال
الامام ان يقي فتات يقي
مدر ك بأن لا يكون له
موقع فلا أثر له فى ولا
حث نظراً للعرف (أو)
علقه (ببعض ثمرة فيها)
وبرميها بمساكها) كأن
قال ان لم تأكلها فانت طالق
وان رميتها فانت طالق
وان أسكتها فانت طالق
(فإدبت) مع فرقتها من
التالى (بأكل بعض)
منها (أوريغنا) بلعاً أتاها
لفظ بخلاف ما لو تقدمت
بين الأساك أو توسطت
أو أخرت الزوجة أكل
البعض أوريغنا لم يتخلص
بذلك حصول الأساك
وقولى ورميها مع قولى
أوريغنا أولى من قوله ثم
رميها مع قولى ورى بعض
أذا بشرط تأخير التعليق
برميها عن التعليق بابتلاعها
ولا الجمع بين كل بعضهما
ورى بعضها (أو) علقه
(بعدم تخيير توأده عن نواها)
المتعلقين كأن قال ان لم
تخبرنى نواى عن نواك
فأنت طالق (فرقت)
بأن جعلت كل نواك وحدها
(أو) بعدم (صدقها فى
ثمة سرقة) كأن قال لو

عش

وقد اتهمها بها إن لم تصدقني فانت طالق (فقلت سرت ما سرت أو) بعدم
(إخبارها بعدم حب) كأن قال إن لم تخبرني بل بمدح هذا الرمانة فانت طالق

فذكرت) أي عدا (لانتقص عنه ثم وادادوا خداما إلى الملائكة) كان ذكر مائة ثم زيدوا واحدا فتقول مائة وواحد مائة
وانتادوا وكذا حتى يبلغ ما يعلم الملائكة بدعيه (أو بعدم اخبار كل من ثلاث) من (٣٩) زوجاته (بعد ركعات الفرائض) :
كان قال من لم يتغير في

أي لانه بعد كسرهما يمكن الاخبار بعدد جهتها بدون الكيفية المذكورة (قوله فذكرت) أي
عش من ذكر ذلك فورا وبصره الرافعي وفي كلام بعضهم أن الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيها
لا يتغير فورا أكمل المنصب بخلاف ما ينص عليه كذا لم يتغير في حل (قوله لا تنقص عنه) أي
لا تذكر عددا يقطع بزايده عليها بل أن يكون أقل أو سواها حل (قوله إلى الملائكة) عليه
فيه الخبر يصدق على الاعمن الصدق والكذب ويثبت ذلك أن يكتفي بأي عدد تأتي
بما كنتي بخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قالها أن أخبرني بقدم زيد فأنطواني وأوجب
بأن الاخبار إذا كان معاه موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق وإذا كان معاه محتمل الوقوع
وبعد فيمكن في به الاخبار ولو كذا كذا فيلزم فيه حل (قوله الاربع) أي الأخيرة
وقوله في الأولى وقوله أو بعدم تمييز نواها عن نواها (قوله فلا يخص بذلك) بل أنما يمكن
التعيين في الأولى بعلامة تمييز نواها لم يقع الألباس والواقع حال لأنه من التعليق بالمستحيل في جانب
التي كأنه عى أي فحل كونها في جانب التي للترائي إذا دخلت على ممكن أما إذا دخلت على
مستحيل كما هنا فهي للفرق بخلاف التعليق على المستحيل في الآثار فلا يقع بمثل عى عى على مر
ولو سلم في لك متاع في البيت ولم أكسره على رأسك فأنطواني فتي هون وقع في الحل لأنه تعليق
على مستحيل في التي وقيل لا يقع وقيل يقع قبل الموت واعتمد عى عى على مر الأولى (قوله
وفارق ذلك الخ) عبارة مر وحج وفارق قولهم في الأيمان لأقنين حقاك إلى حين حيث لم يمت
بلحظة فأكثر بل قيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسي حين إذا المار في التعاليق على
وجود ما يصدق عليه لفظها ولأقنين وعدوه لا يخص زمن فنظر فيه إلى اليأس قال الشورى
وقتها لا لو لم يعلق بالطلاق لأقنين حق فلان إلى حين لا يمت بعد لحظة كما اعتمد مر شوى رأى
فيكون الخلف بقاءه في كلام الشارع ليس قيذا (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق والنفاء إليه
أي الانشاء والعدا على عى التوزع اه ومعلمان أن الانشاء يقع حالا والعدا يقع بالإلباس اه سل
(قوله أوعلقه برؤية زيد) ولوحظ لا يأكل من مال زيد وقسمه شيء من ماله ضيافة لم يمت لأنه أكل
مال نفسه شرح مر أي لانه يملكه بالازدراء (قوله تناوله حيا ميتا) فيجوز رؤية شيء من بدنه
مثل به غير نحو شعره لامع أكرهه ولو في ماصافه ومن وراءه جاج شفاف دون خياله في نحو مراءة ثم
لوعق رؤيتها وجهها فرأته في المراءة تحت اذ لا تمكث رؤيته الا كذلك وبس شيء من بدنه لامع
أكرهه عليه من غير حال سواء الرائي والمرئي واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه الماقل عليه لم يؤثر
وأنما استوفى بقض الوضوء لأن المار به ناعلى شيء من الماقل عليه ويشترط معرفة شيء من بدنه
صدور رؤية كغيره بخلاف ما لو أخرج بدنه من كونه متلا فرائها فلا تحت وأعلق رؤية الحلال أو أفر
حمل على العاربه ولو برؤية غيره لانه لا يعرف يحمل على الماقل بخلاف رؤية زيد فقد يكون الفرض
زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار الماقل يشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج شرح مر وقال
الشورى إذا فرأت وجهه من الكوة فبني وقوع الطلاق لأنه يصدق عليها رؤيته اه مر (قوله في
الام) أي هل هو أشد لان الحي يمكن الاستحلال به بخلاف الميت عى (قوله والحكم) أي الحدة

أما في الرؤية وإلى فظاهر وأما في القذف فلان قذف الميت كقذف الحي في الإثم والحكم وبني رؤية بعض البنين ولسه
ولا يكتفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لسانها (لا يضره) المعلق به الطلاق فلا تناوله التعليق ميتا لان القصد في التعليق
بالضرر

الإيلام والميت لا يحس بالضرب حتى يتألمه (ولو خاطبته بكروه كما سيفعل خبيس فقال) ها (إن كنت كذا) أي سفيها أو خبيسا
 (فأنت طالق فان قصد بذلك (٤٠) (سكافتها) لم يلحق ما تكره أي لفظتها بالطلاق كما عاينته بما تكرهه (دفع) حالوا ولم

يكن سفيها أو خبيسا (والأ)
 بأن قصد به تليقا أو أطلاق
 (تعلق) فلا يقع إلا بوجود
 الصفة نظر الوضع اللفظ
 (والسفيه من به مناف
 الطلاق التصرف) كان يبلغ
 مبدرا يمنع المال في غير
 وجهه الجائز (والخبيس
 من باع دينه بدنيا) بأن
 يتركه باستغالة بها قال
 الشيخان (ويشبه أنه من
 يتعاطى غير لائق به خلا)
 بما يلحق به لازمه ولا
 نواضا وأحسن الاخاء
 من باع دينه بدنيا غيره
 (والبيع من لا يؤذي زكاة
 أو لا يقرى شيئا) هذا من
 زبادي

(كتاب الرجعة)

هي لغة المرة من الرجوع
 وشرا عاذا المرأة إلى النكاح
 من طلاق غير بائن في
 العدة كما يؤخذ على سبيل
 * والاصل فيه ما قبل الاجماع
 قوله تعالى وبعلتهن أمكن
 بردهن في ذلك أي في
 العدة أن أرادوا أصلا
 أي رجعت وقوله الطلاق
 صرنا الآية وقوله **فكأن**
 لعمرى فلابرجعها كما
 (أزكاتها) ثلاثة (صيفة)
 وعمل وصي وشرط فيه
 مع الاختيار للمعلم من

أو التزير شيخنا (قوله الإيلام) أي بالفعل وهذا مخالف الكلام في باب الأيمان وهو أن المراد
 بالضرب ما من شأنه الإيلام واعتدش شيخنا أن ما هنا والأيمان على حد سواء فيكون في الضرب أن
 يكون من شأنه الإيلام أو أن يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحي والميت وسجدنا لعين التعليل المذكور
 في كلامهم حل (قوله والميت لا يحس بالضرب) هـ. إذ يخالف قولهم الميت يتأذى مما يتأذى به الحي
 وأوجب بأن المراد بالتأذى في هذا التأذى المعنوي أي تأذى الروح لا تأذى الجسد وهو إحساس الجسد
 بالضرب مثلاً شيخنا وفيه نظر لأن الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم لا يفسد بما بارد لا يؤذي به
 مع أن هذا من وظائف البدن (قوله وقع حالاً) لأن المعنى أن كنت كذلك في عك فانت طالق (قوله
 من به مناف الطلاق التصرف) وتابع فيه الأذمعي بأن العرف عم به ببدء اللسان ونطقه فانت طالق
 سبأن دلت القرينة عليه ككونه خاطباً ببدء فقالت له يا سفيه مشيرة ما صدر منه والوجه الرجوع
 لذلك إن ادعى إرادته وكان هناك قرينة بأن كان عابداً على دعواه أو أن تنكر قرينة شرع
 ويشبه) أي ينبغي أن يقال في نمر بفساد ذكر فلا يتوقف على نيل سوام ولا على ترك واجب أو ع
 (قوله من لا يؤذي زكاة) هذا بخلاف شرعا وقوله أو لا يقرى شيئا بفتح الياء هذا بخلاف عرفا شيخنا
 عز بزي وفي المختار قرى الصيف يقر به قرى بكسر القاف وقراء بالفتح والمحسن إليه اه وهذا يفيد
 أنه معنى لغوي نادر والظاهر أنه ليس المراد بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرأ عليه وقد جرى
 العادة بأكرامه عش على مر

(كتاب الرجعة)

بفتح الراء ويجوز كسرهما حل والقياس الفتح لأنها اسم لرة وبالكسر اسم للهبشة وليست مرادة
 هنا وذكرها عقب الطلاق لأنه سبها والسب يؤخر عن السبب (قوله المرة من الرجوع) أي من طلاق
 وغيره فيكون المعنى القوي أع من الشرعي وأصلها الإباحة وتقر بها أحكام النكاح قل (قوله
 المرأة إلى النكاح) أي من النكاح النافس إلى النكاح الكامل أي غير صائر للينونة بانقضاء العدة فلا
 يشك بكونها في نكاح لانها في حكم الزوجة في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العز بزي إلى النكاح أي
 موجب وهو الأصل (قوله من طلاق) أي من أجله وبسببه فخرج الظاهر والإيلاء ووطئه الشبهة اه
 يرماوى (قوله وبعلتهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مـ بحقن له فأقبل التفصيل ليس على يابه
 وقوله في ذلك أي في العدة الأولى أن يرجع اسم الإشارة إلى الترمص لما يؤخذ من قوله يتر بصن كافي خط
 وهو أي الترمص من زمن العدة تأمل (قوله أزكاتها ثلاثة) وأما الطلاق فيسب لارتكن (قوله للمعلم من
 كتاب النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فإن المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يؤزم باعتباره
 فيه وأما ما مل شو برى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان يتنكح لنفسه أو لغيره صح ما يأتي من
 التفرع شيخنا (قوله رجعة سكران) أي إذا كان متعديا عش (قوله وصي) بان حكم صحة
 طلاقه حنبل اه شوري فالدفع استـ كال بعضهم تصور رجعة الصبي أنه لا يصح طلاقه فكيف
 تصور رجعته على أنه لا يلزم من نفي الشيء إمكانه فلا تستشكل غفلة عما ذكره كراهة مر وبجواب أيضا
 بما إذا طلق بالغ عاقل زوجة وكل صبيات من صحتها فلا يصح وانظر إذا طلق الصبي وحكم الخنبل صحة
 طلاقه هل يوليه الرجعة حيث تزوجه كما هو قياس الجنون اه سم قال عش على مر أقول أنه

ومجنون ومكره ووجه ادخال درجة المحرم لأهل النكاح وإنما الإجماع مانع ولهذا لولم ينكح من تحت حرة وأمة لأنه محرم رجعت لهامع أنه ليس أهلا للنكاح أهلا لأهل النكاح في الجلة (قوله من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث تزوجه) بأن يحتاج إليه كإسراء شرط في الصفة لفظ بشر بالمراد وفي معناه ما سرق في الشبان وذلك إما (صريح وهو ٤١) رددتكم إلى ورجعتكم وأرجعتكم

الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وإن كان باثنا عند الحنبلين لأن الحكم بالصحة لا يستلزم التعدد إلى ما يترتب عليها فإن حكم رجعت وبوجه وكان من موجه عنده امتناع الرجعة وإن حكمه بالوجوب يتناوله امتناع ورجعها إلى عقد جديد (قوله ومجنون) بأن طلق حال إفاقته أو على الطلاق بصفة ووجبت حال جنونه حل (قوله وإنما الإجماع مانع) أي فهو أهل للنكاح في الجلة لا يقال هداياتي في المرتد فيقال أنه أهل للنكاح في الجلة لولا الردة لأن قول بين الإجماع والردة فرق واضح لأن الردة تزيد أثر النكاح كما يصح به بخلاف الإجماع مانع كذا مانع حل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار كون المراجع أهلا للنكاح بنفسه في الجلة لولم ينكح من تحت حرة صالحة للاستمتاع حل بأن تزوج الأمة أولا (قوله لأنه أهل للنكاح) أي إنكاحها أي الأمانة في الجلة أي في غيرها هذه الصورة (قوله فلولي من جن) أي عليه ذلك لأنه جواز بعد امتناع حل فتجب الشروط المتقدمة في قوله وعلى أب تزوج جنون مطبق بغير حاجة (قوله ورجعتكم) فلو أسقط الضمير نحو رجعتكم كان لغوا وشل الضمير الاسم الظاهر كقراءة واسم الإشارة كقوله حل وقوله كان لغوا يعني أن يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول يستثنى له أرجعت أمرك التماسا لإنشائها كما تقدم نظيره في الطلاق عرش على مر واستشكل قول المرجع رجعت زوجتي إلى عقد نكاحي مع أن المرجعة لم تخرج عن نكاحه بل هي زوجة محكم في النقة وغيرها وأوجب بأن المراد رجعتكم إلى نكاح كامل غير صائر لغيره بقاءه عدة اه سم وزى (قوله ووردها) أي وورود مجموعها وهو الرد في قوله تعالى أحق بردهن والإسكاف في قوله فإسكاف معروف والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يراجعا (قوله سائر ما اشترى من مصادرها) أي مما هو مناسب لها ولهذا قول أنت مراجعة بكسر الجيم أو أنما راجع بفتحها كان لغوا حل (قوله بشرط فيه ذلك) لأن الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى أهلها بسبب الفرقان فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع شرح حر (قوله لأن ما كان صريحا حل) هذا لا ينتج كونهما كنايةين في الرجعة فالاولى التعليق ما كان صريحا في بابه ولم يحسد نفاد في موضوعه كان كناية في غيره لانها بمعنى العقد ولا يكتفى في الرجعة إذ هي زوجة خلافا لما قبلها مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نفاد في موضوعه فلا يكون كناية في غيره (قوله أو راجعتكم شهرا) هل مثله ما لو أتى بما بعد تنازها إليه اه حل وفي عرش على حر قوله وعدم توقيت مثل ما لو قال راجعتكم بقره فلا تحرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لأن قوله ذلك، هناه أنه راجعها بقره كنياتها (قوله لانها في حكم استمادة النكاح) انظر معنى هذه الظرفية وما معنى كونها في حكم استمادة مع أنها مع استمادة وبجواب بأن المراد في حكم استمادة النكاح أي الذي لم يغفل بالطلاق والافق في استمادة حقيقية ندر (قوله فإذا بلغن أجالهن) أي انقضت عتهن أي قارب ذلك أبعده انقضاء العدة ليس لحسم الأساك حج (قوله وبما تقرر) أي من أن السابقة لابد أن تكون لفظا أوامع معناه حل (قوله غير الكناية وإشارة الخوس) أي لانها ما محققان بالقول في كونهما كنايةين شرح حر (قوله كوطه) مثال لما لا تحصل به الرجعة شو برى (قوله

(٦ - بجبري) - رابع)
على النكاح لأن ثابت الفرائض وهو ثابت هنا التصريح بسن الأشهاد من زبادي وبما تقرر عن الردة لا تحصل بغير الكناية وإشارة
الاعراض الفهم كوطه ومقدمه وإن نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وبالإجمال يحصل به النكاح ولأن الوطء يوجب العدة فكيف

يقطعوا ما استحق منوط الكافر ومقتضاها إذا كان ذلك عندهم رجعتوا لمأوا أو أرفأوا إلى الفاترهم كما تفرهم على الانكحة الفاسدة بل أولى (د) شرط (د) في المجل كونه زوجة موطأة ولو في البر (مبينة) هومن زيادي (قائلة للطلقة جانا

(٤٢)

لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت أجنبية ولا قبل الوطء إلا عدة عليها كالولد المستحل الماء ولا في مبينة كأن طلق إحدى زوجتيهما ثم راجع المطلقة قبل تعينها انقضت الرجعة في استحلال الإبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كالحال وردته وإن عاد الزنى إلى الاسام قبل انقضاء عدتها لأن مقصود الرجعة الاستدامة وما دام أحدهما مرثدا لا يجوز التمتع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يليق بجواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لينبذتها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عددهم ذلك ولا يبقى النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء عدة بغير أشهر) من أقراره أو وضع إذا أنكره الزوج قصدت في ذلك (إن أمكن) وإن خالفت عادتها لان النساء مؤمنات على أرحامهن وخرج باقتضاء العدة غير مكسب واستبدا فلا يقبل قولها

وشرط في المجل كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وربما أعني الأول عن الثاني والخامس والسادس والسابع لأن ما خرج به وبأجيب بالمتزوج بالزوجة الأجنبية لأنها التي لا ينوبهم فيها الرجعة والخارج هؤلاء زوجات باعتبار ما كان فينوبهم فيهن جواز الرجعة كما يؤخذ من حل لهن بناتي خروج الأجنبية فقط بالزوجة قول الشارح بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت أجنبية أه قال زى وسر ولا يشترط تحقق وقوع الطلاق على التمتع فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه محتم كالأزواج أنه أيتها نانا حياة فبان متان البرقي العقود بما في نفس الامر بخلاف العادة فان المبررة فيهما في نفس الامر وظن المكف (قوله موطأة) وإن لم تزل بكارتها كأن كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطء في البر سم عش (قوله مطلق) ولو احتلها لدخل ما لعل في طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان أصبح معه الرجعة كما تقدم حل وفي عش على هر مطلق ولو تطلق القاضي على الولي وبكى في تحصيله ما أسهل الطلاق فلا يقبل ما فاداة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى (قوله) فالرجعة بعد انقضاء عدتها) محتم زوجه مثل العدة المعتبرة ولا العلة ترشد الثاني حل أفسرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به أصله وفي قل على الحلال قوله باقية في العدة خرج العاشرة فالرجعة بعد فراغ العدة وان خلفها الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء) ولو في البر زى (قوله) بها) حال من فاعل طلق فهو بكسر الهاء وجعله صفة لمصدر محذوف غلط أو لأجاجة إليه شيئا وقيد بالغلط لان الطلاق يكون مبهما باعتبار محله ويصح أن يكون بفتح الهاء حال من إحدى أى مبهما ما ذكر (قوله وهو) أى النكاح لا يصح معه أى الإبهام (قوله) لان مقصود الرجعة الخ) محتاج هذه للتمهيد إلى مقدمة أخرى بنى عليها ما بعدها أى ومن لازم الاستدامة حل التمتع وما دام أحدهما حل شيئا نحو رجعة الحرمة لأفادتها نوعا من الحل كالنظر والخلوه شورى (قوله) لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) يرد عليه طلاق القاضي على المولى فإنه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس أمشروعا لذلك فلا يضر أن بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ ع ش على هر (قوله) ولا في طلاق الخ) قد يقال هذا لما بعده بغير عنه قوله زوجة لا كلاليس زوجة وقد يمنع لان الخارج زوجة الأجنبية لأنه لا يقال فيها هل تصح رجعتها أولا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتج به إلى حرهما حل (قوله) وحلفت في انقضاء عدة) وتحلف أيضا في عدم الخيخ لجنب نفقتها وسكنها وان تمادت لسن اليأس هر (قوله) كسب) أى محل كونها تصدق بيها في وضع الحمل بالنسبة لانقضاء العدة وأما بالنسبة لكون الولد ينسب للأزواج فلا بد من إقامة القصة على ولادتها فلا يخالف ما تقرر من أنها إذا أنبت بولد للأمكن لحقه ولا يثبت عنه إلا بغيره لان ذلك فيما ادلسنا أنت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر سم (قوله) واستبدا) مراد إفاضة حكم الاستبدا بقطع الظاهر الكلام فيه لأن الكلام في الرجعة أى لو ادعت أنها قد ولدت من سيدها لم يصدقها فلا يثبت استبداها لان الملك محقق فلا يزول الا بيقين ويمكن أن يصور بما ادولى أنه المزوجة بشبهة تنصق في انقضاء عدتها منه بوضع الحمل ولا تصدق في الاستبدا (قوله) أو غيره) كالعتم في العقبة وكترتب زمن الطلاق (قوله) فيصدق فيه) هو واضح في الآية وأما الصغيرة فكان ينبغي أن تصدق بلا يمين

حل

الابيتو بشر الاشر انقضاءها الا لشر وبالإمكان ما إذا لم يكن لصغر أو يأس أو غيره فيصدق فيه (ويمكن) انقضاءها بوضع

ثم بنة أشهر ولطنتين لحظة للوط. ولحظة للوضغ (من) حين (امكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولم يورد بمائة وعشرين يوما (ولطنتين) من امكان اجتماعهما (ولم يورد ثمانين يوما (ولطنتين) من امكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (د) يمكن اقتضائها (إقراء الحرة طلفت في طهر مسبق بحض بانين وتلاتين يوما (ولطنتين) لحظة للقرء الأول ولحظة للطمن في الحجة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم يحض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم يحض وتظهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حض بسبعة وأربعين يوما (ولحظة) من حجة رابعة بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم يحض أقل الحيض ثم تطهر ويحض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وليس حرة) من أمته وأبعثه فهو أعم من قوله رابعة (طلفت في طهر مسبق بحض بنة عشر يوما (ولطنتين) بأن (٤٣) يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم يحض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حض بأحد وتلاتين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ويحض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة أنها طلفت في حض أو طهر حل أمرها على الحيض الشافق في اقتضاء المدد أو الأصل بقاؤها قاله

السيبيري وغيره وخرج بزيادته سبق يحض ماله طلفت في طهر لم يسبقه حض فأقل امكان اقتضاء الإقراء للحره ثمانية وأربعين يوما ولحظة لان الطهر الذي طلفت فيه ليس بقره لكونه غير محضو بدمين ولغيرها محضو بدمين ولغيرها اثنا وثلاثين يوما ولحظة واعلم أن اللحظة الأخيرة في جميع صور اقتضاء العدة بالاقراء لتبين تمام القرء الأخير من العدة فالرجعة فيها وان الطلاق في النفاس كم هو الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطئ (بلاجل راجع فيما كان من عدة الطلاق دون ما زاد فلو وطئها بعده مضى قرأين استأنفت للوط ثلاثة أقراء وقد دخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الأول من الثلاثة واقع عن العدتين فراجع فيه والاخباران متحضان لعدة الوطء فالرجعة فيها ولو تعبري بعدة بلاجل أعم من تعبر بالاقراء لشموها ما لو كانت تعد بالاشهر وخرج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا بقبولي بلاجل ما لو أحبلها بالوطء فانه امرأها فيما لم تضع فوقع عدة نابل عن الجهتين كالباقي من الأقراء والاشهر (وحرم) عليه (متح بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالباين (وعزمت معتد تحريمه) لا قداما على معصية عنده فلاحده عليه بوطء لشيبة اختلاف العلماء في حصول الرجعية به وذكر السنن يرفي غير الوطء من زبادي هنا (وعليه بوطء

حل (قوله تالم) أي في الصورة الإنسانية هر وحج عرش (قوله بنة أشهر) أي عديدة لاجل لاجل محضه البليغي أخذنا بما يأتي في الماتة والمشرين وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا لملى كرم الله وجهه من قوله تعالى وجعله فصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين شرح هر أي فذا كان فصاله في عامين وهو مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله ولطنتين) فلو أنت بهما دون ذلك لا يلتفت إليه ولا تنقض عدتها به لا بالحكم بانه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) بعد إجمادون ر بغيرها لان العبرة هنا بالعدد لا بالأهله شرح هر (قوله ولحظة) ويشترط هنا شذوذ القوايل انها أصل آدمي والتم تنقض بها شرح هر (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارته هناك وهذه الثلاثة أقسام الحل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بنة أشهر قوله تعالى وجعله فصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين ان أحدكم جمع خلقه الخ اه كل أي واحد منكم يا بني آدم جمع خلقه أي مادة خلقه وهو لم يأت بعين يوما وفي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها جنسا طارت في برة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على الحمل (قوله ثم تطعن) ضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة الصباح عرش فالأول من باب قتل والثاني من باب قع كما يؤخذ من عبارة الصباح أيضا (قوله لكونه غير محضو) في الصباح واحتوش القوم بالبعد أحاطوا به وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشه واسم المفعول محشوش بالفتح ومنه احتوش الدم الطهر كان السقاء أحاطت بالطهر واكتشف من طرفه فالطهر محشوش أي مكتف بين دمين (قوله كهو في الحيض) أي فلا يحجب من العدة كالحيض (قوله ولو وطئ رجعية) أي قبل ان يراجعها وهو وطء شبهة تقول أي حيفة ان الرجعة تحصل به (قوله من الفراغ) أي تمام النزاع للحقيقة حل (قوله بلاجل) حل من عدة وصفها (قوله وغيره) كالنظر بشهوة وفي كلام خط أنه يحرم النظر بها بغير شهوة قل خلافا للرافي ولعل الشارح نبع الرافى حل (قوله معتد تحريمه) وكذا يجوز معتد الحل ان رفع الاعتدال تحريم كفى ورفع كفاي فيعزروا وان اعتدال على قاعدة ان العبرة

مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تحريم الوطء كالباقي فكذلك المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الدرة ثم أسلم المهر فلان الاسلام يزيل أثر الدرة والرجعة لاتزال أثر الطلاق (٤٤) (وصح ظاهره واباءه ولعمري) منها لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة لكان لملك

للأولين حتى راجع بعدها كجاءت آيات في ما يمتد من في الطلاق أنه يصح طلاقها وأنها يشرآن والاصل كغيره جمع المسائل الجنس هنا وان ذكرنا تلك في الطلاق أيضا للإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في شخص آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الجنس والعدة (ولو ادعى رجعة والمدعة باقية) وانكرت (حلف) فيصدق لتسريته على انشاءها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقصد زده بقوله (دلم) تنكح فان انفقا على وقت الانتضاء ككبر يوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) أنها لاتنكح راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لان الأصل عدم الرجعة الى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انتقضت قبله وقال بل بعده (حلف) أنها ما انتقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الأصل عدم انتضاءها الى ما بعده (والا) بأن يشقها على وقت

بل انقضى على أن الرجعة سابقة وانقضت على أن الانتضاء سابق (حلف من سبق بالدهوي) أن مدعاها سابق وسقطت دعوى السبق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد انتفقا على الانتضاء واختلغا في الرجعة والاصل عدوها وان سبق الزوج فقد انتفقا على الرجعة

في الحمود والتعازير بعقيدة الحاكم حر وحج وزى ونازع فيه سم وعش واعتمد ان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي معا وانما عذر الشافعي الخفي الشارب للنبذ مع أنه يستفاد من أدلة ضعيفة تدبر (قوله) مهر مثل أي مهر كبران كانت تكبروا مهر ثيبان كانت ثيبا قبل وظاهره وان علمت بالتحريم ولا نظر لكونها زوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق ولا يشترط بشكوره لاتحاد الشبهة ما يدفع مهر الاول قبل الوطء الثاني حل وبعبارة مدر لا يباحل الرجعية زوجة فاجاب مهران يستلزم اجاب عقدا لكان مهرين وانما على ما تقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة للعقد (قوله) وان راجع) غاية على الخفاف القائل بأنه لا مهر عليه اذا راجع (قوله) بخلاف ما لو وطئ زوجته (الح) أي فانه لا شيء عليه (قوله) لان الاسلام يزيل أثر الدرة) وهو لا يزوجها فقتل وغيرها فكان الفراق باق بحالها لم يخل فلامهر وقوله لاتزال أثر الطلاق وهو حسيان ما وقع من الطلاق الثلاث أي بل هو محسوب منها والرجعة لاتزال به فالفراس اخذ حقيقة بالطلاق وصارت كلاجنية فوجب لها المهر تدبر (قوله) ينكح أي مستقلى الطلاق والتوارث وقوله للإشارة لقوله لجمع (قوله) في شخص آيات أي باعتبار عموم الجنس آيات للزوجة والرجعية فان حكمها شامل لها والاولى من الجنس هي قوله على حاله للذين يؤمن من نساءهم والثانية قوله ولكم نصف مارك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرون أزواجهم والرابعة قوله والذين يظهر من نساءهم والخاصة واذ الحلف النساء فهذه الجنس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيئا (قوله) أي آيات المسائل الجنس أي لا مطلق شخص آيات حل (قوله) ولو ادعى رجعة (الح) هذه العبارة تشمل ما لو وطئها في العدة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحيدة لا مهر وقد يقال يصدق بالنسبة لمهر المهر تنبه عليه الشهاب عميرة حل (قوله) لتسريته على انشاءها وهل دعواه انشاءها أو اقرارها وجهان يرجع ابن القري نعبا للإسوي الاول والاخر هي الثاني وقال الامام لاجبه لكونه انشاء وهذا هو الوجه شرح مر (قوله) على وقت الانتضاء أي الوقت الذي تنقضى بالوطء الرجعة شو برى والا فعدوى الزوج الرجعة يوم المجلس مانع من ارادة حقيقة الانتضاء سم (قوله) بانها لاتنكح أي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل الغير في الشيء يكون على نفي العلم بالتمتع حل (قوله) أن مدعاها كان بحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانتضاء وهي بالعكس (قوله) لاستقرار الحكم (الح) أي وجوب تصديقه في نفي قول السبق وقد يقال لم يستقرار الحكم بقول السابق بمجردسته من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ له تخلفه قبل حضور خصمه وجوابه وجواب بان المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد حضور خصمه وانكاره لانها فقامت حيثش على مدعاه كابدل عليه قوله ولان الزوجة (الح) فهو من عطف العلة على العلول كما يفاده شيئا العزيز وعبارة شرح مر لانها لما سبقت بادعائه أي الانتضاء وجب تصديقه قبل قبول قولها في موضع وقوع قوله لنوا وان سبق الزوج بادعائها أي الرجعة وجب تصديقه لانه ملكها فصحت ظاهره وان وقع قولها لنوا (قوله) فقد انتفقا على الانتضاء أي على كونها منقضية وقوله واختلغا في الرجعة أي في حقها والافضل الرجعة موجودا وهذا بما يعارض بالمثل فيقال وقد انتفقا على الرجعة أي على وجود مدعيها

واختلغا سابق وسقطت دعوى السبق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد انتفقا على الانتضاء واختلغا في الرجعة والاصل عدوها وان سبق الزوج فقد انتفقا على الرجعة

واختلف في الانقضاء والاصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جيع بما اذا تراضى كلاهما عن فأن العمل به ففي المصدقة وقد
أوصته في شرح الرض ثم انظر هوما في الرضة وأصلها أيضا هنا لكن استشكل بأنهما ذكر ما يختلف في المصدقين ولو لم يطلها
بنتها حلق الزوج مع أن المدرك
واحد وهو النكاح بالاصل
(٤٥)

واختلف في الانقضاء أي وقته والاصل عدمه **(قوله في الانقضاء)** أي في زمنه **(قوله والاصل عدمه)**
أي حال الرجعة **(قوله وقيد)** أي قيد قوله وإن سبق الزوج الخ قال كونه إذا سبق بحلف إذا
راضى كلاهما عن الإلزام جاءت عقبه عند الحاكم والمحكم ونكحت عقبه ففي المصدق على كلام الرافعي
وهو ضيق المشقة للمصدق مطلقا **(قوله ثم ما تقر)** أي من عند قوله وأدعى رجعة فيها الخ وحاصله
نصديق الزوج عند الانقضاء على الأصل والزوج عند الانقضاء على الرجعة والسابق مع عدم الانقضاء
وقوله لكن استشكل الخ حاصله أنه نزل الولادة منقولة لانقضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله أيهما الخ
بذلك من قوله ما يخالفه تأمل **(قوله فالكس ماسر)** وهو أن يقال إن انقضاء وقت الولادة كيوم الجمعة
وقال طلقك يوم السبت فليك العدة وقالت الخبيس فانتقضت عدتي بالولادة صدق لأن الطلاق يبدء
فيصدق في وقت وان انقضاء وقت الطلاق واختلف في الولادة فتصدق لها تصديق في أصل الوضع
فكذلك في وقت وان انقضاء على وقت الولادة فلا بد من الطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق فعلمها العدة
وأدعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها لانقضاء عدتها بالولادة فهو المصدق بيده وإن سبقته
بالدعوى لأن الأصل بقاء سلطنة النكاح اه زى **(قوله مع أن المدرك)** أي التعليل وحديثه أن قوله
والاحق أي من سبق بالدعوى ليس فيه نكاح بالاصل لأنه عليه بقوله لاستقرار الحكم الخ وأجيب بأن
فيه نكاح بالاصل بالنظر لعلنا لا نثبت شيئا **(قوله عن الشئ الأول)** وهو قوله ان اتفقا الخ والشئ الثاني
قوله ان لم يتفقا **(قوله لا يخالفه)** أي مضرة للجواب عنها ولا فأصل المخالفة موجود **(قوله بل عمل)**
بالاصل أي وإن كان الذي أنتجته الأصل في أحدهما غيره في الآخر فاذا انقضاء على أن الولادة يوم الجمعة
وقال طلقك يوم السبت فقال يوم الخميس صدق لأن الأصل عدم الطلاق ما بعدها أي بعد يوم الجمعة
وان اتفقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقال يوم السبت حلفت فتصدق لأن
الاصل عدم الولادة إلى ما بعده فالاصل معمول به في الموضعين فالحال جواب الشارح تسليم أن المدرك
واحد باعتبار الجنس لكنه مختلف بالشخص فان الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا أنسب
بكلام الشارح من كلام زى السابق **(قوله هنا)** أي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصة أي
فصف جانب الزوج تصديق تارة وهي أخرى وإعلاها بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء وفيه أن
الرجعية عصة الزوج فمن تنحل الآن يقال المراد بإحلالها اختلاها بالطلاق تأمل **(قوله ولم لم)**
بنتها الخ أي فكأنها يهدد الزوج ولم يخرج عن فراهة فتوى جانبه فتصدق بطلاقها **(قوله هنا)** أي
انهم هذا أي قوله والاصل من سبق بالدعوى **(قوله فالتقول قولها)** أو تأخرت بالدعوى **(قوله وهو)**
المتنصفين وقوله وما يهات أي التي هي فهم من كلام الشارح للرد عليه **(قوله وأخبره)** ولو من أمه
الناس عش **(قوله وهو أوجه)** معتد **(قوله ان ادعياما)** أي أن الحصين لا يثبتان بالدعوى ما
ولا يثبتان لما كمن ذلك ولا يصح كلامهما ثم رأيت في شرح هرمانه فان ادعياما بان قالت انتقضت
عدتي مع قوله راجعتك اه **(قوله فنعس دعواه)** ظاهره سواء انقضاء وقت الانقضاء أو الرجعة ولا
(قوله لا يحلله) أي بين الأول وحقه بانتهائى نكاح الثاني والظاهر أن نكاحه صحيح ظاهر ولم ينسخ

مثل للحيلة وفي ما لو علما الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لأن الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة (كالمطلق) دون ثلاث
(وقال بطلت في الرجعة وانكسرت) وطأ فانها تحلف انما وطأها لأن الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (منقولاً بغيره)
وهي لا تدعى الانصاف (فان قبضت فلا رجوع له) بشئ منه عملاً بأقراره ولا فلا تطالبه (الانصاف) ومنه عملاً بإنكاره فلا أخذت النصف

ثم اعترفت بوطئه فهل نأخذ المصنف الآخر أو لا بد من إقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم في باب الإقرار ترجيح الثاني وذكر التحاليف فيها أو أدعى رجعة والمعدة باقية وفيها سبق دعوى الزوج وفيها لو ادعى ما من زياد (وحي أنكرتها) أي الرجعة ثم اعترفت قبل اعترافها كمن (٤٦) أنكر حقا ثم اعترف به لأن الرجعة حتى الزوج واستشكله الأمام بأن قوله الأول يقتضي نحر بها عليه فكيف يقبل منها بغيره

(درس)

(كتاب الإيلاء)

هولعة الخلف وكان طلاقا

في الجاهلية فغير السرعة

حكمه وخضع بماتى آية للذين

يؤولون من ناسهم فهو

شرعاً خلف زوج عسى

الامتناع من وطء زوجته

مطلقاً أو أكثر من أربعة

أشهر كما يؤخذ مما يأتى

والاصل فيه الآية السابقة

وهو حرام للإيلاء (أنكرناه)

سنة (محلف به) محلف

(عليه ومدة وصيغة وزوجان

وشرط فيها تصور وطء)

من كل منها (وصحة طلاق)

من الزوج ولو كان عبدا

أو مريضا أو خيما أو كافرا

أو سكران أو كانت

الزوجة أمة أو مريضة أو

صغيرة تصح وطؤها

قدر من المتوقع في منها

قدر مدة الإيلاء فلا يصح

من صبي ومجنون ومكره

ولامن شل أو جسد كره

دليل من قدر الحشفة

لقوات قصد الإيلاء الزوجة

بالاتناع من وطئها لاتناعه

في نفسه ولامن غير زوج

بإقرارها بالرجعة لأخيهال كنهها فان مات أو طلقها رجعت للأول بلا عقد عملا بأقرارها واسترعت منه ما غرت له فإذا أقام الأول بينة وهي في عصمة الثاني انه راجعها بالنسخ نكاح الثاني تأمل (قوله) ترجيح الثاني هو المتضمن ولكنه مشكك بما تقدم من الخلع من تنقيده قاعدة الإقرار بما إذا لم يكن في ضمن معاوضة فان كان في ضمن فلا يتوقف على إقرار جديد (قوله) فكيف يقبل الخ) وأوجب عنه بأنه إقرار بنتى أى بنتى كان نصفا قبل الإقرار وذلك الشيء هو الرجعة فقد يصدر بناء على الأصل ثم يبين خلافه بخلاف الإقرار بثبت كرضاء ونحوه فإنه لا يقر به إلا بعد بقاء

(كتاب الإيلاء)

مصدراً إلى بولي إيلاء أى حلف وذكره بعد الطلاق لأنه كان طلاقاً في الجاهلية وعقب الرجعة لأن الولي منها كارجعية مدة الإيلاء من جهة امتناعه من قربانها (قوله) وكان طلاقاً في الجاهلية أى لارجعة فيه شو برى (قوله) حكمه وهو حل العصمة (قوله) خصه في التعبير بالتقصيص مسامحة إذ يقتضى أن هذا فرع عما قبله مع أنه غايه فلا يولى التعبير بالنقل وعيارة قل على الجلال فغير السرعة حكمه إلى ما يأتى (قوله) بماتى آية الخ) أى من ترصص أربعة أشهر والقيت أو الطلاق (قوله) من ناسهم وإتمامه فيها بين وهو قائم بتدنى بل لأنه ضمن معنى البعد كانه قبل يؤولون بعدن أنفسهم من ناسهم وقيل من السبية أى يحلفون بسبب ناسهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في حلف، فبين فيها أى على ترك وطء، أو ترك زوجة، وقيل من زائد تادى والذين يعزلون نساءهم أو أن كى تسمى بلى وبين ثم لم يلو الإبقاء تلاق غير أنه يقال كلى من امرأته أو على شورى (قوله) فهو شرعاً) تنوع على قوله وخضع بماتى آية وأخذ الخلف من يؤولون وترك الوطء والزوجة من قوله من ناسهم لأن المعنى بعدن أنفسهم من ناسهم وقوله مطلقاً أو أكثر يفهم من قوله ترك ترصص أربعة أشهر لصدقه بما إذا أطلقوا أو زادوا على أربعة أشهر وقوله زوج أى يصح طلاقه ويمكن وطءه وقوله من وطء زوجته أى التى يمكن وطؤها أو خدام من كلامه بعد الخلف حقيقة أو كفاً فيشمل قوله أنت على كل ظهري من مثلاً وقوله أو أكثر في معنى ذلك تمليقه بمقتضى الحصول فلا يرد كما في الشورى قاله غير حيث جامع مانع تدبر (قوله) وهو حرام أى كبيرة قياساً على الظاهر شورى وحل وقال عى الأقرب أنه صغيره (قوله) تصور وطء أى أمكناه حساً وشرعاً (قوله) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره) هنا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولامن شل الخ مفهوم الشرط الأول بالنظر للزوج حل والاصل منقضى لا ينبت أو منسقط لا ينقض وهذا واضح في الأول والثاني فهلا أكتفى به لانه بقدر على وطئها إلا أن قال الوطء كلاً وطء لانه كالمود لا يتدبه لحرره وقوله شل يفتح الشين من باب تعب كالى المباح أى قام به شل والضم لغة عن (قوله) ولامن رتقاء وقرئاه مفهوم القيد الأول أيضاً بالنظر للزوجة وقوله ولامن غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن الركن لا يخرج لانه من أجزاء المعاهدة المحقق لها تأمل وأوجب بأنه يؤل إلى الشرط فكأنه قال وشرط للمؤل أن يكون زوجاً (قوله) الماس في المثلول والمجبور قضيت أنه لا يفتقر الحكم بزوال الركن والقرن لعدم قصد الإيلاء وقت الخلف

لان

وان نكح من حلف على امتناع من وطئها بل ذلك منه محض عين ولا من رتقاء وقرئاه لما ص في المثلول والمجبور وتقدم في الرجعة محتمة الإيلاء من الرجعية فالرأد تصحور الوطء وان توقف على رجعة (و) شرط في المحلف بكونه اسماً أو صفة تعالى (قوله) والله أو والرجن لألطوك

(أو) قوله (الزمام يلازم) أو تعليق إطلاق أو عتق (دلم تنحل العين فيه إلا بعدار بسة أشهر) كقوله ان وطنتك فنتك على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو ان وطنتك فضررتك طالق أو فدى صولانه يتع من الوطء بما عاقبه من الزمام القريبة أو وقوع الطلاق أو العتق كما يتبع منه الحلف بإتة تعالى وخرج زيادى ولم تنحل الى آخره ما اذا انحلت قبل ذلك كقوله ان وطنتك فعلى صوم الشهر العتق وهو يتبقى قبل مضي أو بعتا شهرين من العين فلا يلازم معنى الحلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أى سنة فانه يلازم كإساقى فى (أو) (شرط) فى الحلفون عليه ترك وطء شرعى فلا يلازم يحلفه على امتناعه من (٤٧)

دبرها أو فى قبلها فى حيف أو احرام ولو قال والله لأطؤك الا فى الدبر فقول والتصريح بشرعى من زيادى (و) شرط (فى) المدة (زيادة) لها (على) أو بعتا شهرين (بذلك) بأن يطلق كقوله والله لأطؤك أو يقيد كقوله والله لأطؤك أبدا أو يقيد بزيادته على أربعة كقوله والله لأطؤك خسة أشهر أو يقيد بمجتمع الحصول فيها كقوله والله لأطؤلا حتى ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت أو عتق أو يموت فلا يفعل انه لو قال والله لأطؤك خسة أشهر فاضمت فوائدها لأطؤك سنة كان إيلا من فلها المطالبة فى الشهر الخامس بموجب الإيلاء الاول من الفيتة والطلاق فان طالبت فيه وفاد خرج عن موجهه وانقصا الخامس تدخل مدة الإيلاء الثانى فلها المطالبة بعد

لان زوال الرق والفرق غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق عرش على حر (قوله) أو كونه (الزمام يلازم) ظاهر أن هذا الحلف وهو كذلك لانه ما تلقى به ثأ أو منع أو تحقيق خبر فهو أهم من العين الذى لا يكون الإبتة تعالى أوصمة من صفاته كما أفاده قل (قوله) فى أى فبا ذكر من الالتزام والعتق (قوله) كقوله ان وطنتك الخ). ولو كان به أو بهما يمنع الوطء كعرض وكان راغبا فيه فقال ان وطنتك فنتك على صلاة أو صوم أو نحوهما فاصدا بهنذر المجازاة لا الامتناع من وطء فلظاهر كإطلاق الاذرى انه لا يكون مولى أو آغا أو بصيق فى ذلك كإثر نذر المجازاة شرح حر لان المعنى ان سهل الله وطاك (قوله) فانه يلازم أى وظهار فاصفة لها واحدة وهلى صريحة فيها أو فى الظاهر كإساقى فى الإيلاء وعلى هذا فيشكل قولهم ما كان صريحاً فى بابه ووجد نفاذاً فى موضعه يكون صريحاً ولا كإساقى فى غير مجاورة حر لو قال أنت على كظهر أى خسة أشهر مثلاً فالاصح أنه يكون مولى لظاهره وليس بمعتق لكنه ينزل مثله الحلف وشورى وهل يلزمه كفارتان أو لا ينظر إن قال والله أنت على كظهر أى لزمه كفارتان أو أنت على كظهر أى فكفارة واحدة كذا جمع حر بين الكافرين حر (قوله) ترك وطء أى كونه ترك وطء (قوله) قول (تخصيصاً بذكر ربما يفيد أنه لو قال ذلك فى قبلها فى الحيف أو الاحرام لا يكون مولى وهو المعتدو يفرق بأن الوطء فى الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه عن (قوله) زيادة لماعلى أو بسة أشهر أى زمن تتأى فيه المطالبة والرفع الى الحاكم عرش وزى وعبارة حر فى الشرح زيادة على أربعة أشهر ولو بلحظة ثم قال وفائدة كونه. ولو يافى بادة الاعتصام تعذر الطلب فيها لانحلال الإيلاء بمضياته أى لمولى بإذائها وبأنها من الوطء تلك المدة اه ويمكن الجمع بينهما بأن المراد بالإيلاء فى عبارة زى الإيلاء للترتب عليه الاحكام الآتية وفى عبارة حر الإيلاء المؤتم فقط وان لم يرتب عليه ما يأتى من الاحكام فالكلام حينئذ فى مقابله (قوله) بمشعده الحصول (فيا) أو بمحقق عدمه كمعود السهام باب أولى كما فى قل (قوله) أى موت الخ) كون الموت مستبعد الحصول من حيث ما جلت عليه النفوس من الحياة (قوله) أى من قوله وشرط فى المدخل (قوله) جيبين) أو أيمان متصلة أو متراب بصها عن بعض سواء قصد التأكيد أو الاستئناف أو أطلق شرح حر عرش ثم قال عرش وما تأتى فى قبل الظاهر من قوله ولو كرر بين الإيلاء وأراد تأكيداً صادق جيب الخ محله اذا كرر الإيعان على شئ واحد بخلاف ما هنا فان الحلفون على معنى الثانية مدته غير المدة الاولى (قوله) كقوله هذا خرج بقوله جيبين (قوله) فلا يلازم نعم بأنهم اثم مطلق الإيذاء دون خصوص اثم الإيلاء وخرج بقوله كقوله ما لو حذفه بأن قال لأطؤك فهو إيلاء قطعاً لا يميناً بجهة واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر

أربعة أشهر ما يوجب كاسر فان لم يطالب فى الإيلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذلك ان لم يطالب فى الثانى حتى مضت سنة وخرج بما ذكره القيد بالاربعة ونقص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف ولو زاد عليها جيبين كقوله والله لأطؤك أربعة أشهر فاضمت فوائدها لأطؤك أربعة أشهر أخرى فلا يلازم اذ بعد مضي أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الإيلاء الاول لانحلاله ولا بالتانى لانه لم تفسد المدة

من انعقادها وقبت المدة بمآز كل ان المرأة تصبر عن الزوج أو بمآز شهر بعدها في صبرها أو بقل (د) شرط (في الصيغة لفظ شعر به) أي الإيلاء في معناه ما صرف الفتيان وذلك لما صرح (كاتب حشفة) هو أول من فوله تنبيذ ذكر (برج) أو وطء وجاع) ونسبك كقولهم والله لا أعيب شفتي بفرجك أو لأوطئك أو لأجامك أو لأنيكك لانتهاها في معنى الوطء. قال أردت الوطء بالقدم وبالجام والاجتماع ليربيل (٤٨)

شرح مر (قوله من انعقادها) أي الميعن الثانية (قوله كاتيب حشفة) أي ما شئت منوها هذا غير لازم لان المصدر صرح بمآز في نحو والله لا يكون متى تنبيب شفتي في فرك أو بضع متى جاع أو نيك لك ع ش (قوله لا تعدين في النيك) كان قال أردت النيك بالابصع أو بالأذن ونحوها ثم لول أردت به النيك في البردين (قوله أو لأغشاك) أي لا أطوك قال تعالى فلما تشفها جلت خلا خفيها (قوله ولو قال الخ) هذه فروع سعة تتعلق باليسيرة (قوله لا ملكه) أو عن بعض حل وقي ع ش أي عن كنه (قوله أو ببيع لازم) أي من جهته ع ش (قوله لا تلو ان لزمه الخ) جواب عما يقال لزمته العتق لا يضره ليجو به عليه وقوله ذلك العبد أي بخصوصه قوله زيادة الخ أي لان الواجب عليه بالظهار السابق عبيدهم ع ش (قوله لا بلاننا) أي لاظهار ولا يلاء بلاننا ولا يعتق المبدل لان جعل عتقه عن الظهار ولم يوجد فيحرر (قوله عتق العبد عن الظهار) أي وانحل الإيلاء (قوله قول ان ظاهرا) أي قبل الوطء لانه يفتقد شئ من الوطء خوف العتق شوي (قوله فاذا ظاهرا الخ) ذكره وان كان قد علم من كلام الصنف توطنه لما بعده قال الشوري وهذا يندب اعتبار قسم الظهار ثم الوطء (قوله انفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لموا فان ظاهرا لزمه كفاة للظهار وقوله بلطف يوجد بعده كما اذا قال ان وملكك فعبدي حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا كامر (قوله المفسدة) أي لتعليق وقوله بعده أي الظهار (قوله قال الرافعي الخ) غرضه بقل كلامه قيد المتن وحاصله أن يقال قوله قول إن ظاهرا محله اذا أراد الملقق أنه اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعاق العتق الأول وهو الوطء أي قصد أن العتق ملحق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد أنه اذا حصل الشرط الأول تعاق العتق بالثاني أي قصد تعليق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه الحالة موليا اذا ظاهرا قبل الوطء لكن التقيد المذكور انما يؤخذ من قوله فان توسط الخ وأما ما قبله فانما ذكره استغناء لعبارة الرافعي وتوطئه لما هو المقصود تأمل قول المتن أن ظاهرا يحتاج الى تقيد بن أن يقال أي قبل الوطء وأراد الملقق هذا المعنى أي القليلة وبالمزمن لإرادته أن تسهل مراجهته فهو قيد ثالث لثني يعني أن محل قوله قول ان ظاهرا أن تبسمر مراجه الملقق وأن ينوي أن الظاهر يحصل قبل الوطء وأن يقع في الخارج كذلك يدل على هذا التقيد كما يقول الرافعي الآتي وان توسط بينهما الخ مع قول السراج فان تعذر تبسمر راجعه الخ فقله والإفلاي وان لم يظهر قبل الوطء يدل بعد أول بظاهر أصلا ولم تبسمر راجعه أو قال ما ردت شيئا فلا يلاي يكون موليا بعده الصورة كما (قوله بغير عطف) وكذا الوطء بالواو وان كان بالفاء أو بتم فلا بد من الترتيب شيئا (قوله فان قدم الجزاء عليها) كقوله أنت طالق ان كنت ان دخلت وأنته عنها كقوله ان كنت ان دخلت فانت طالق قال في البرجة

فطالق ان كنت ان دخلت • ان أولا بعد أخير فقلت

بالفرج والبر ولا تعدين في النيك كافي التدوير والمخاري (أو كتابة كلاسمة وبباضة وبمبارة) واتيان وغشيان كقوله والله لا أمسكك أو لا أبامسكك أو لا أبامسكك أو لا أعشاك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتهاها فيه (ولو قال ان وملكك فعبدي حر قول الملك عنه) جوت أو ببيع لازم أو بغيره (زال الإيلاء) لانه لا يبرم بالوطء بعده ذلك شئ فلو ادعى الى ملكه ليرد الإيلاء (أو) قال ان وملكك فعبدي (حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا) وعاد (قول) لانه وان زامه عتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجهيل عتقه زيادة على موجب الظهار الزمها بالوطء فاذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها فعتق العبد عن ظهاري (والأى) وان لم يكن ظاهرا (حكمهما) أي بظاهرا وإيلاءه (ظاهرا) لا بلاننا لافقاره بالظهار واذا وطئ عتق

العبد عن الظهار (أو) قال ان وملكك فعبدي حر (عن ظهاري) ان ظاهرت (قول ان ظاهرا) قوله والا فلا تلاء لا يبرم شئ بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فاذا ظاهرا صار موليا واذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود الملقق عليه ولا يقع العتق عن الظهار انفاقا لان اللفظ قبله سبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلطف يوجد بعده قال الرافعي وقد قدم الطالق أنه اذا قلن بترتين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخرعهما

وقوله فان أراد الخ أى عليه فيصير مولى اذا حصل الثاني الذى هو الظاهر هنا شوى قوله أى باضافان
أراد الخ فى الجواب الذى ذكره قصص ونحوه أن يقال فان العبد يمتنق ويكون مولى اذا تقدم الثاني على
الأول ولا يمتنق أى ولا يلازم اذا تقدم الأول وهو الوطء • وحاصل هذه المسئلة أن الصور أربع ثنات فهاذا
اعتبر للفق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثنان فهاذا اعتبر حصول الشرط الأول قبل الثاني وأنه
يكون مولى ويعتق العبد فى واحدة منها وهى ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول
ويمتنق العبد ولا يكون مولى فى واحدة وهى ما اذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني
الثاني وأنه لا يمتنق ولا يلازم فى ثنتين وهما ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الأول على الثاني فى
الخارج وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل وضابط هاتين الأخيرتين
أن تقع الثنات فى الخارج على عكس مراد المعلق (قوله فى حصول المعلق) وهو الجزء، وقوله وجود
الشرط الثاني الخ لا ينعلم الشرط الثاني شرط للأول فكأنه قال إن وجد منك كلام شروط بدخول
ويعلم أن الشرط يتقدم على المشروط فكأنه قال أنت طالق وإن وجد منك كلام مسبق بدخول
فإذا كنت دخلت لم يوجد لكلام المسبق بالبدخول فلا يمتنق تأمل (قوله فينبى أن يراجع) معتمد
وقوله كما رأى فى كلام الرافعى فى الملاق (قوله تعلق بالأول) أى تعلق الجزء الذى هو عقيدى هو
بالأول الذى هو الوطء فالتقدم الوطء لم يمتنق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم
وعلى هذا التقرير أعنى أنه أراد ما ذكر يصير مولى اذا حصل الظاهر لانه حينئذ كمتنع من الوطء
خوف العتق شوى برى فحاصل هذه الإرادة أنه إن قصد تعلق العتق على وطء مسبق بظهور فلا يمتنق
إذا تقدم الوطء على الظاهر لعدم وجود المعلق عليه ولا يلازم أيضا تأمل (قوله وأنه اذا حصل الأول الخ)
أى قصد تعلق العتق على وطء متبوع بظهور قال سم وعلى هذا الأخير ولا يلازم قبل حصول الأول
الذى هو الوطء لا يمتنع منه لانه لا يترتب عليه العتق وبعده حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى
لحصوله كذلك لا يترتب عليه شئ لانه حصل أولا وصار العتق مغلقا على مجرد الظاهر فكذا يظهر
فليتأمل (قوله عتق) أى اذا تقدم الوطء ثم وجد الظاهر (قوله وأقال سأردت شياً) أى لم أرد أن الأول
شرط لثاني وأن الثاني شرط للأول وقوله فالظاهر أنه لا يلازم ضعيف فالظاهر أنه يكون مولى ويكون
الشرط الأول شرطاً لثاني وجزأه كما شاربه بقوله لكن الأرفق الخ عن وجهه على هذا التحكك
بظاهر قول الشارع بعد أن يكون مولى إن وطئ الخ وقد أفاد كلام عميرة وسم وحل أنه لا معنى له
وأن صوابه أن يقول إن يمتنق الخ وأنه لا يلازم فى تلك الحالة لانه يكون مولى قبل الوطء بالصيغة التى قالها
فلا يظهر قوله أن يكون مولى إن وطئ الخ فتضعيف الخ وهو قول سمل وغيره والصواب أن يقول لا يمتنق
أه لا يلازم وهو الصحيح وإنما التضعيف بالنسب وهو قول سمل وغيره والصواب أن يقول لا يمتنق
لأن الكلام فى لاقى الإيلاء (قوله مطلقاً) أى تقدم الوطء على الظاهر وتأخر وقوله أن يكون مولى
صوابه أن يمتنق العبد كما يمتنق الزوج فهاهنا موافق للطلاق لأن النزاع فى العتق لاقى الإيلاء ولعل نظره
انتقل من العتق الى الإيلاء سم وحل (قوله وكنتقدم الثاني) أى الظاهر على الأول أى الوطء فها
قاله الرافعى أى فى الحكم الذى قاله الرافعى وهو عتق العبد فى صورة وعدم عتقه فى أخرى فالصورة التى
ذكر فيها عتق العبد مفهوم قوله فلا يمتنق العبد اذا تقدم الوطء فان مفهومه اذا تأخر الوطء عن الظاهر
عتق العبد فيقتل ومثل تقدم الظاهر على الوطء مقارنته أى فى ترتيب العتق عليه وإن كان فى صورة
تقدم الظاهر يكون مولى أى فى صورة المقارنة لا يلازم لانه مشروط بتقدم الظاهر والصورة التى ذكر فيها
عدم عتقه مفهومه من قوله وأنه اذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق أى اذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه

اعتبر فى حصول المعلق
وجود الشرط الثاني قبل
الأول وإن توسط بينهما كما
صوّره هنا فينبى أن يراجع
كما رأى فان أراد أنه اذا حصل
الثاني تعلق بالأول فلا يمتنق
العبد اذا تقدم الوطء وأنه
اذا حصل الأول تعلق بالثاني
عتق انتهى فان تعصفت
مراجعتة أو قال ما أردت
شياً فالظاهر أنه لا يلازم
مطلقاً لكن الأرفق بما فرس
به آية قل يا أيها الذين هادوا
من أن الشرط الأول شرط
لثاني وجزأه أن يكون
مولى إن وطئ ثم ظاهر
وكنتقدم الثاني على الأول
فيقاله الرافعى

مقارنته كانه عليه السبكي (أو) قال ان موثك (فضررتك طاني قول) من الخاطبة (فان موثك) في مدة الايلاء وبهذا (ملقت) أي الضررة لوجود المعلق عليه (وزوال الايلاء) اذ لا يزمن شيء بوطئها بعد (أو) قال (الأربع واثنة لأشأن) قول من الرابعة ان ووطئ ثلاثا) من قبل في قبل أو در حصول الخت بوطئها بخلاف ما اذ لا يربط ثلاثا من لان المعنى لا أخا جيكن فلا بحث بماد ومن (فوليات بضهن قبل ووطئ زوال الايلاء) لعدم الخت بوطء من بقى ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطق على ما في الحياة بخلاف موت بضهن بوطئها لا يزور (أو) . (٥٠) قال لأر بع ولاته (لأنها كلاما مستكن قول من كل) من حصول الخت بوطء كل

واحدة وهذه من باب عموم السلب والى قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكر أشولو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات وهو ملحقه الامام لتضمن ذلك تخصيص كل من باب الايلاء والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الاكثرين أنه يزول فيه كل قول لا لأخا واحدة مستكن وفي بحث للشيخين ذكر مع جواب عن شرح الروض لوقال غفلة لا لأخا واحدة مستكن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من فلا ووطئ واحدة منهن حتى تصلح الايلاء في الباقيات (أو) قال ولاته (لأنها طوك ستنا لاصمة) مثلا (قولان) وطئو بقى من السنة أكثر (من الاشهر (الاربعة) حصول الخت بوطء بعد ذلك بخلاف ما اذا بقى أربعة أشهر أو أقل فليس يقول بل سالف

(فصل في أحكام الايلاء) (قوله يهل) أى عن المطالبة هر (قوله الآتين) أى في قوله ويقطع المدفوعة بعد دخول بومائع بوطء (قوله ويقطع المدة) أى بيطها ويلبها كما كان طرأ بعد كمالها وبضها ان طرأ الى المانع في الانتاء لكن هذا التعميم في الزدة وأما بالنسبة للمانع الآتى فلزادته يقطع ما مضى ان طرأ في أثناءها وأما طرؤه بعد تمامها فلا يضركا في عب ويشير لهذا مضياع الشرح قال في الزدة ولون أحد هماو بعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور (قوله بعد دخول) أى أو استندل من الروح المحترم واختبر به محقق ذلك فان النكاح يقطع لاجلها فلا يلازم عن وقوله وبعد المدة من تمام الغاية أى لو كانت الزدة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم حسابها (قوله لارتفاع النكاح) أى في اذا استمرت الزدة بعد انقضاء المدة وقوله أو اختلاعه أى في اذا زالت الزدة في العدة وقوله فلا يجب زمنها من المدة هذا لاجتناج اليه مع قوله فيا سألني وتقتض قبل ربها يوم

(فصل في أحكام الايلاء) • من ضرب مدة وغيره (يهل) وجوب المولى ولو (بلاض أربعة أشهر) اما (من ايلاء أو) من (زوال الزدة والمانع الآتين) كسفر الزوجة وصرفها (أو) من (رجعة) لرجعية لامن ايلاء منها لاختلال تبيين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض يشوبه بالآية السابقة بخلاف العلة لهما مجتهد فيها (ويقطع المدة) أى الاشهر الاربعة (ردة بعد دخول) ولون أحد هماو بعد المدة لارتفاع النكاح أو اختلاعهما فلا يجب زمنها من المدة

وإن لم يرتد في العدة وشمل الردة لما بعد المدّة من زبدي (وإن وطء بها) أي بالزوجة (حتى أوشري غير نحو حيف) كنفاس
 وذلك (كرض وجنون وشنو وتلبس بفرض محصور) كاستكشاف وإسرام فرحين لامتناع الوطء مع مانع من قبلها (وكشف)
 المدة (زواله) أي القاطع والابتنى على معنى انتفاء التوالى العتبر في حصول الاضرار ما غير المانع كصوم نفل أو المانع مطلقاً أو
 وطء في الأولي المانع من قبله
 (٥١) وكان نحو حيف فليقطع المدة لأن الزوج متكهن من تحليلها
 في الثانية ولعدم خلط المدة

عن الحيف غالباً الثالثة
 وأخفى به نفاس لمشاركته
 له في أكبر الأحكام
 والتصريح بأن المانع
 الشرعي يقطع المدة من
 زبدي (فان مست لى
 المدة (ولم يطأوا مانع بها)
 أي بالزوجة (طالب يغثه)
 أي رجوع الى الوطء الذي
 امتنعته بالإبادة (ثم) ان
 لم يف طالبته (بطلاق)
 لآية السابقة (ولوركت
 حتها) فان لها مطالبته
 بذلك لتجدد الضروريلس
 لسيد الامتطالبة لان
 الفتح حقها ويتنظر
 بلوغ المرافقة ولا يطلب
 ولها لذلك وما ذكرته من
 الترتيب بين مطالبته الفتيحة
 والطلاق هو ما ذكره
 الرافي بتمامه النص
 وقصبة كلام الأصل أنها
 تردد الطلب بينهما وهو
 الذي في الروضة كأصلها في
 موضع وصوب الزكشي
 وغيره الأول (والفتية)
 تحصل (بتغيب حشفة)
 أو قدرها من فاقدها

أن معنى القطع عدم الحجاب لا الاستئناف تأمل عرش (قوله وإن أسلم) الأولى جعل الوالد والحال
 وذلك لأن المرتد إذا أسلم في العدة تبين بإرادة فلا معنى لعدم حجاب مدة الردة من المدة إذ فذه الصورة
 كاني احتز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتلبس بفرض محصور) أي ولو نذر أو كفاً تارة
 قضاء فوراً وكذا قضاء موع على المتعمد خلافاً لمخرج والاعتكاف الواجب كذلك وينبغي الإسراع
 ولو غفلا ولا إذن على المتعمد ولا يكف في نحو الصوم الوطء ليلاً اه قل على الجلال (قوله فرضين)
 ليس قيدا بالنسبة للإحكام كما في شرح مر لأن تله يجب بالشرع فيه (قوله انتفاء التوالى) هذا
 التعليل لا يوجد في ادأراط الردة بعد المدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان مانعته من الوطء فرضاً
 كصوم أو استكشاف من ذرين أم لا كرض عرش أي سواء كان المانع شرعياً أو حسياً (قوله من
 تحليلها) أي إخراجها من الصوم بإطاله وبعبارة مر ولأنه متكهن من وطئها مع محصور التقل اه
 والظاهر أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله ثم إن لم يف) القياس رسمه
 بإياه لأن من فام بيقه فآخره مرزوي يمكن تصحيحه بأنه سكن أولاً قبل دخول الجازم تخفيفاً ثم
 خذف الفاء صار بيقه بهمة ساكنة أبدلت بإدلسونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء
 الفارضة منزلة الأصلية خذفت للجازم عرش على مر وفي نسخة أثبات الياء (قوله ولوركت
 حتها) أي يسكنها عن المطالبة أو بإسقاطها له كما في شرح مر (قوله فان لها مطالبته الخ) عبارة
 مر فلها المطالبة مالم تنته مدة التجدد الضرورنا كالأعراس بالنفقة بخلافه في العنة والعبارة
 والأعراس بالهرن خصة واحدة اه بالحرف (قوله أنها تردد الطلب بينهما) معتمد (قوله
 والفتية) بكسر الفاء وفتح الهزنة كما ضبطه الزكشي فاستغده وكذا قال حج بكسر الفاء مع المد
 وقال مر بفتح الفاء وكمرها (قوله بتغيب حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل وإن حرم الوطء أو
 كان بفعلها فقط وإن لم تتحل به العين لأنه لم يطأ مر وصى الوطء فبأنه من فاه إذا رجع فقد رجع
 الوطء بعد أن حرمه على نفسه شيخنا قوله بتغيب حشفة أي ولو ناسياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو نائماً أو
 جالداً وكذا يقال فيها لمطالبة لخلو التحليل العين في ذلك كله وإنما تسقط مطالبته فقط فان وطئ
 بعد ذلك فهو كمن خسر وزمعه ما التزم اه قل على الجلال (قوله ولا تقبيلها بدير) أي لا تحصل به
 فتيحة لكن تتحل به العين وتسقط المطالبة حشبه به فان أريد عدم حصول الفتيحة به مع بقاء الإبادة
 تعين صورته بما إذا حلف لا يطأها في قبلها وبما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسياً للعين أو مكرهاً فلا
 تتحل به شرح مر (قوله في البكر) ولو غرور مر (قوله وهو طيب) إن كان نسبة الى الطبيعة
 فالقياس فتح الطاء والباء وإن كان الى الطبع فيكون الباء مع فتح الطاء شوري وقوله فالقياس الخ
 وذلك لأن القياس في النسبة الى فضيلة فعل كآقال ابن مالك • وفعل في فضيلة الزم • (قوله كالصوم)
 أي لم يقرب تحله منه كاذكر الرافي بان كان ثلاثة أياماً فكثر وأما إذا كان دون ذلك فيمهل أن

(يشل) فلا يكفي تغيب ما دونها ولا تقبيلها بدير لأن ذلك مع حرمة الثاني لإحصال الفرض ولا بد في البكر من إزالة بكارها كما نصح على
 الشافعي وبعض الأصحاب أما إذا كان بها مانع كحيف وصرق فلا يطأ لها لامتناع الوطء والمطلوب حشفة (فان كان المانع به) أي
 بالزوج (وهو طيب كرض) فتطالع (بشبهة) أن بأن يقول إذا قدرت فت (ثم) إن لم يف طالبته (بطلاق) يودع من زبدي (أو شري
 كالصوم) وصوم واجب (فالمطالبة) (بطلاق) لأنه الذي يمكنه حرمة الوطء (فان عصى الوطء) ولو في الدرأى ولم يقيد بإبادة ولا تقبيل

طلب الامهال وقوله وصوم واجب أى ولم يستعمل الى الليل أما اذا استعمل الى الليل فانه يعمل كما يؤخذ من شرح هر وحج **(قوله)** طلق عليه القاضي فيقول أوفقت على فلان طلقه أو مكثت على فلان فيزوجته بطلقة ونحوها ولا يصح أن يقول ملقتها بدون عنه ولا يقع ويشترط في تطبيقه حضوره لئلا يتعذر الاستماع الا ان تعذر بنحو غيبة أو تورش يرى فلو طلق عليه وبأن أن المولى وطى قبل تطبيقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي والمولى معا فنطلاق المولى جزأ وكذا القاضي في الأصح بخلاف ما يوافق إلحاق كمال الثابت وتبين أن الثابت بانه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع إلحاق لأن بيع المالك أقوى ولم يقل بصحة بيع إلحاق كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيع من اثنين بخلاف الطلاق **(قوله)** لملقة خرج مازاد عليها فلا يقع كالمولى بانتهاء أو طلق فان ملقتها ثم طلقها الزوج نفذ تطبيق الزوج أيضا وان لم يقع طلاق القاضي كما صححه ابن القطن شرح هر ويعدل ملقة القاضي رجعية وأما قول هر طلق عليه طلقه واحدة وإن بانتهاء فانه قال عش بأن لم يقع لها من عدد الطلاق غيرها **(قوله)** لا يقال إلحاق كان الأولى تحديه على قوله فان أباها **(قوله)** ينافى عدم حصول النية بالوطء أى مطلقا حتى بالنسبة لانحلال الجين والحلت والكفارة حل **(قوله)** تمنع ذلك أى المناقاة **(قوله)** طلق مكرها أو ناسيا أى فان المطالبة تسقط وان حصل الفية عن زنى وقول زى التنظير بالنسبة لعدم انحلال الجين وأما حصلت الفية فلا منافاة بين ما هنا وما في شرح الرض من حصوله الفية فمما لو طلق مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للوطء في الدرر لانحلال الجين به كما صرح به الشارح دبر ولا يلزم موافقة كلامه هنا لما في شرح الرض لاسكان أنه جرى هنا على خلاف ما هناك قال بعضهم وما فائدة حصول الفية مع سقوط المطالبة وانحلال الجين لأن يقال المراد عدم حصول الفية الشرعية الفاطمة لأمر ما في من المدة اه قل على الحلال والفية الشرعية تحصل بوطء في قبل مع العمد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الرض والبهجة بحصول الفية فيها لو وطى مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل يتم التنظير في قوله كالمولى إلحاق بوجهين الأول تصريح الزكسى وشرح الرض والبهجة بحصول النية بالوطء مكرها أو ناسيا الثاني عدم انحلال الجين بذلك وظاهر تشبيه الشارح خلاف ذلك ولعل ما هنا طر يفتله آيات حرف بأن المراد يحصل الفية سقوط المطالبة ولانحل الجين مع النسيان والاكرام لان فعلهما كلاهما فصل **(قوله)** وقع يعمل على ما إذا وجد مجرد التعليق الا ان قال ان وطئك فتد على عتق والاخير بينه وبين كفارة عين شو يرى

(كتاب الطهارة)

(قوله) لان صورته الأصلية أى صبغته الشارعية في الجاهلية أو الفالدية وقوله ونحو الطهر أى بالأغذنة مع أنه يجوز التقييد بغير الطهر كالطين فكانوا يقولون كتاب الطهارة أو كتاب الرض أو غير ذلك **(قوله)** مركوب الزوج أى اذا وطئت فهو كتابة نوحية تنقل من الطهر الى المركوب ومنه الى الموطوءة والنهي أن تمرحه على لا تركين كالتركيب الأم نقله الشهاب عن الكشاف **(قوله)** وكان طلاقا أى بان لا حل بعده بالرجعة ولا بعدلان المرأة المظاهر منها زوجها التى هي سبب في نزول قدس مع الله الخ لانه جاء للى **عليه السلام** وأظهرت ضرورتها بان مهامهم زوجها صافرا أو ضنهم إليها باعوا وان ردتهم الى أيهم ضاعوا لانه قد كان عى وكبر وليس عنده من يقوم بهم وجاء زوجها للى **عليه السلام** وهو يقاد ففرشده الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال سمعت عليه فلو كان رجعا لأرشدته الى الرجعة وأبانا تحله بعد لامره بتجديد نكاحها عش على هر فكررت قولها الله كور للى **عليه السلام** وهو يقول لها كل مرة سمعت عليه ثم قالت أشكو الى الله فأتى وحدى فنزل قوله

(لم تطلب) لانحلال الجين (فان أباهم) أى النية والطلاق (طلق عليه القاضي بطلقة) نيابة عنه بغير إلهال يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدرر بان عدم حصول النية بالوطء فيه فلا تمنع ذلك اذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفية كما لو وطئ مكرها أو ناسيا (ويعمل) اذا استعمل (برميا) فاقول لئى فيه لأن مدة الإيلاء مقدرة بأربعة أشهر فلا زاد عليها بأكثر من مدة التحسين من الوطء عادة كزوال نفاس ورجوع وجرافراغ صيام (ولزمه بوطئه) في مدة إيلائه أو بعدها (كفارة عين) يقبضه بقوله (ان حلفت) فان حلف بالزلم بالزنى فان كان يقرب به لزمه ما التزم أو كفارة عين كاستياني في باب الفذر أو بتطبيق طلاق أو عتق وقع بربود الصفة (درس)

(كتاب الطهارة)

ما شؤد من الطهر لان صورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت على كظهر أى ونحو الطهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا

في الجملة كالإباض غير الشرع حكمه أي محرم بها بعد العود لزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشرعية تشبه الزوج زوجته في الحرمة بحكمه كما يؤخذه الأئمة • والاصل فيه قبل الإجماع أي والذين يظهرون من نسايتهم وهو حرام لقوله تعالى وانتم ليعلمون منكم انهم قالوا زورا (أركان) أن يشق ظاهره ويظهر منها أو شبهه وصيغة بشرط في المظاهر كونه زوجا بحسب طلاقه) ولوعيدا أو كافرا أو خصبيا أو عيبيا أو سكران فلا يصح من غير زوج وان نكح من ظاهر منها

ولأن من عصى ويجنون ويكره فقبيح يباح طلاقه أولى بمعاذير (د) شرط (في المظاهر منها كونها زوجة) ولو صغيرة ويجنون أو مريضة أو رقاة أو رقنائه أو كافرة أو رجعية (لا أجنبية) ولو مختلفة أو أنه كاطلاق فلو قال لأجنبية إذا نكحتك فانت علي كظهر أمي أو قال السيد لأمت أنت علي كظهر أمي لم يصح (د) شرط (في) للشبه بكونه كل) أنه محرم (أو جزءا من محرم) بنسب أو رضاع أو معااهرة (لم تكن حلا) لا زوج بكتبته وأخته من نسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجه أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف غيرها لأن من ذكر وختي لأبليس على التبع وبخلاف أزواج النبي ﷺ لأن محرمهم ليس للحرمة بل لشرع ﷺ وبخلاف من كانت حاله كرجة ابنه ولاعت لطره ومحرمها عليه (د) شرط (في الصيغة كظهر أمي) كظهر أمي لأختها لاني معنى ما ذكر (أو كتابة) كانت كأمي أو كأمها وروحها خصة أشهر طهر مؤقت

تعالى قدس الله الأيات وهو ما نسخ للحرمة المذكورة كآله حل أي نسخ بوجود الكفارة (قوله في الجاهلية) بل وفي أول الإسلام أي بما روي (قوله في الشرع حكمه) وهو الفرق بالطلاق (قوله محرم) أي التي لم تكن حاله كآبائي (قوله حرام) أي كبيرة (قوله ولو عيدا) وإن لم ينص لم يمتنع التكفير بالإشفاق لا مكان تكفيره بالصوم (قوله أو محرم) والفرق بينه وبين الإيلاء حيث لا يصح منه لأن المقصود تم الجلاء لانه لا نال الرادها بما شمل التمتع حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم بمقابله وهو زوج وقد يقال أنه أتى به ليرت عليه قوله ولو أتت حل ولو أنه من كلام الشارح (قوله أو صغيرة) وإن لم نقل الوطء (قوله أو جزءا مني) أي جزأها بغير اختلاف الباطن كالكتب فلا يكون ظهرا لأن شرط الظاهر أن يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو كنهه فلا يكون ظهرا في الثلاث (قوله أو رضاع) أي كمرضعة أبيه أو أمه كافي للشرع لا مرضعته لأنها كانت حلاله قبل الرضاع (قوله لم تكن حاله) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما لمصلحة حل أي لم يحل لها قبل بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معاها شوي بخلاف التي نكحها بعد ولادته لأنها كانت حلاله لغير أنحر بها (قوله لا نه) أي الغير (قوله لطره ونحرهما) ولأنها لمصلحة في وقت أحتمل إرادته سجع (قوله كانت) أصل التركيب إثباتك على كركوب ظهر أي خذف المضاف وهو إثبات فأنقلب الضمير الجوزي مرامير فوعاها أنت من حذف المضاف الثاني وهو كركوب يماوي (قوله أو بدك) وأن لم يكن لها بد فهو من التعدير بالبعض عن الكل سم ويرمى فان قلنا أنه من باب السراية لم يكن ظهرا وكاليد الشعر والظفر وكل جزء من الأجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكتب والقلب فلا يكون ذلك ظهرا حل وبعبارة البرماوي فلا يكون ذكرها ظهرا في الشبه والمشبه به لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة وهذا هو المقصد وخرج بالأعضاء الفضلات فلا يظهر بها مطلقا كالعين والي وقوله فلا يكون ذكرها ظهرا أي لا صريحاً ولا كناية كما عتقده ع ش على (قوله أو كسها) انظر إعادة السكاف في جسمها وفي عتيها ولعل فائدة أعادتها أن فائدة كلالصية مستقلة لأن الصيغة مجموع المصطفات تأمل شوي وفيه أن أو تفيد هذه الفائدة وتوم كونها بمعنى الولو بعد أو يملكون كانت فائدة السكاف ما ذكر كان عليه أن يأتي بها في دهان تأمل (قوله كانت كأمي) ولوقالت على حرام كاسرت أمي فالوجه أنه كناية ظهرا وطلاق شرح (قوله وروحها) وعصوا الروح من الأعضاء الظاهرة لأنها متعلقة بجميع البدن ظهرا وباطنه (قوله تغلبا لليمين) أي على الطلاق لأنه يشبه كالمين واليمين والطلاق كاليمين عليه فيشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحرر به مثل الزمان للمكان كقتل عن شينخا في شرعه عن الشارح كانت على كظهر أمي البيت في حرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره اه حل (قوله طهر مؤقت) فإذا وطئ في السنة لزمه كفارة فواحدة فان حلف بلفظ كان قال والله أنت علي كظهر أمي خصة أشهر زمة

لفظا يشهر به أي بالظاهر وفيه مناسق الضمان وذلك (إباصرح) كانت أو أسرك أو بدك) ولو بدون على (كظهر أمي) لأختها لاني معنى ما ذكر (أو كتابة) كانت كأمي أو كأمها وروحها خصة أشهر طهر مؤقت

فذلك وإلا لا متاعه من وطأ فوق أربعت أشهر (و) صح (تعليق) لأنه يسلط به التحريم كالحلال والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل الصلح (وقالان غاشرت من (٥٤) ضربك فانت كلطوى أي فظاهر منها (فظاهر منهما) عملا

بمقتضى التنجيز والتعليق
(أو) قال ان غاشرت
(من فلاته) فانت كلطهر
أى (وفلاته أجبية أو)
ان غاشرت من فلاته
الاجنبية) فانت كلطهر
أى (فظاهر منها فظاهر)
من زوجته (ان نكحها)
أى الأجنبية (قبل) أى
قبل ظهاره منها (أو أراد
اللفظ) أى ان تلفظت
بالتظهار منها لوجود الملقن
عليه بخلاف ما اذا نكحها
قبل وليرد اللفظ لانتفاء
الملقن عليه وهو التظهار
الشريعى (أو) قال ان
غاشرت (من فلاته) أى
أجنبية) فانت كلطهر أى
فظاهر منها قبل النكاح
أو بعده (فلا) يكون
مظهرا من زوجته
لاستحالة اجتماع ماعلق
بظهارها من تظهار فلاته
وهى أجنبية (الا ان أراد)
أى اللفظ (وظاهر قبل
نكاحها) فظاهر من زوجته
وحدها من ز يادى (أو)
قال (انت طالق كلطهر
أى نوى بالتالى معناه)
ولوع معنى الاول بان نوى
بالاول طلاقا أو ملقن
وبالتالى ظهارا ولوع الآخر
ولوع الطلاق أو نوى

بالاول شريها بالثانى ظهارا ولوع الطلاق (والطلاق) فيها (رجعى ومما) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحة وقوله
كلطهر أى ان يكون كتابه فيه فانه اذا قصد قدرت كلمة الخطاب معه بصير كأنه قال انت طالق أنت كلطهر أى (والا) بان أطلق فيها

كفارته وهذا ما جزم به شيخنا حين قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في الظهار المؤقت ومن أوجب
كفارتين فيه حل (قوله فذلك) أى تعليب اليمين (قوله وكل منهما) أى الطلاق واليمين وتعليق
اليمين في غير الأيلاء كأن يقال ولله لا فذلك ان دخلت الدار فطقت باليمين لا يصح ان تعلق
وقد يقال اليمين في ذلك ليست معلقة والمعلق انما هو الملقن عليه وينبى أن يصور بمآذا قال اذا جاء
زيد قوله لا فذلك مثلا سور اه حل (قوله وفلاته أجنبية) أى في الواقع ولم يتلفظ المظهر به
بخلاف قوله بعدوى أجنبية فانه من تمة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذا من صفة
المظهار ليغا رما قبله وذكر الأجنبية للتمريض لا لاشتراط كقوله الشورى لانه لو كانت لا اشتراط بأن
جعل كونها أجنبية شرطا لظاهره لتكررم قوله الآتى وهى أجنبية (قوله ونوى بالثانى) أى وحده
فلا ينافى قوله ونوى بهما طلاقا وظهارا (قوله ولوع الآخر) الاولى أن يقول ولوع غيره بأن نوى
الظهار وحده أو الظهار مع الطلاق أو الظهار مع الملقن أو الثلاثة فيشمل أر بعصور (قوله أو نوى بكل
منها ظهارا ولوع الطلاق) اشتمل على أر بعصور لان الاول اما أن ينوى به الظهار وحده أو مع
الطلاق فهذان حالان والثانى كذلك والحاصل من ضرب حالى الاول فى الثانى أربعة أحوال الشورى
(قوله ولوع الطلاق) يصدق بما اذا نوى بالثانى ظهارا وحده أو مع الطلاق وهذا مكررم قوله بالثانى
الحج ويوجب بأنه نوى هنا بالثانى ظهارا وحده أو مع الطلاق مع كون نوى الاول ظهارا وحده أو مع
الطلاق وفيما قبله نوى بالثانى ظهارا وحده أو مع الطلاق مع كون نوى الاول طلاقا أو ملقن فالنظر
للمجموع لا لتكلى على افتراء حتى يلزم التكرار بهذا بجواب أضعاف قوله الآتى بالثانى ظهارا ولوع
الطلاق (قوله أو نوى بالاول غيرها) أى غير الظهار والطلاق واللقن والأيلاء وحل الوثائق وفيه كيف
يقع حينئذ الطلاق مع قوله لا بد فى الطلاق أن يقصد لفظه لمعناه الآن يقال محل اشتراط ذلك حيث
وجد الصارف حل (قوله والطلاق فيها) أى المسائل العشرة (قوله كتابة فيه) أى الظهار
(قوله كتابة الخطاب) أى أنت (قوله قال أنت طالق الحج) وليس المقدر كالملفوظ به حتى يكون صريحا
الظهار (قوله والا فالطلاق) أى ولم ينو بالثانى وحده معناه بان لم ينو أصلا أو نواه مع الآخر ونعت
الاسم عشرة صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوى بالثانى معناه منها أربعة مكرمة كونه
الثانى والثالثة والرابعة مع قوله بعد أو نوى بهما غيرها قال العلامة قول • والحاصل أن يقال ان اللفظ
الاول اما أن ينوى به الطلاق وحده أو الظهار وحده أو هما أو غيرها كالملقن أو الطلاق مع الغير المذكور
أو الظهار معه أوهما أو لم ينو شيئا وهى صورة لا خلاف فيها خمسة أحوال الاول بأن شأه بالثانى
الثانى فهذه أربعة بتوسن من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو مافية فيه الظهار باللفظ الثانى يعان
فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الاول فقط اه • ويضم ذلك ما زادك الكسطين
وجملهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية بأن يقصد بهما مع الطلاق أو الظهار أوهما أو غيرها أو
الطلاق مع الغير الحج يقع الطلاق في هذه أيضا فيكون وقوع الطلاق وحده فى أربع كلمات الشيخ
عبدربه الديوبى فتكون الصور اثنتين وسبعين واذا نظرنا لكون الطلاق رجحيا أو بانه كانت
الصور مائة وأربعا بين يرب اثنتين في اثنتين وسبعين وقوله نصفها وهو مافية فيه الظهار
أى بأن يقصد بالظهار وحده أو مع الطلاق أو مع الغير أوهما مع الغير تنصرف في الثمانية التى فى الاول

وقوله ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك الخ بان نوى بالثانى الطلاق والغير كالتنقي أو الطلاق مع التعرؤ
أطلق بان نويش أوها الآخر بقية الباقية من الثمانية الثانية تنصير في الثمانية الأولى يحصل ما ذكره **(قوله)**
أونوى بها أى محافله تكريره قوله أو الطلاق **(قوله)** ولعدم استقلال لفظ الظهار أى لكونه
جزأ من الكلام وليس كلاما مستقلا لعدم وجوده فيه وقوله مع عدم نيته الخ دفع لما ورد على التحليل
من أنه موجود في باقي الاعم وقوعهما **(قوله)** ولفظ الطلاق الخ جواب سؤال الوارد على قول المتن
والاطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهى قوله أونوى بكل منهما الآخر وحاصل الإبراء أن يقال
إذا نوى بالطلاق ظهرا أهلا فوقع به الظهار ويكون الطلاق واقعا بالثانى لان الفرض أنه نوى به الطلاق
وقوله قال الراوى وارد على قول المتن أيضا بالنسبة للشق الثانى من هذه الصورة وحاصل الإبراء أن يقال
إذا نوى بالثانى الطلاق فلهلوق به طلاق غير الذى أوقعه بالاول أى مع أن عبارة المتن تقتضى أنه لم يقع
به طلاق آخر لان قوله والاطلاق فقط ظاهر فى أن الواقع طلاق واحد لا طلاقان **(قوله)** كاسم فى
الطلاق أى من أن ما كان صريحا فى بابه ووجدت فى موضوعه لا يكون كناية فى غيره **(قوله)** فبالاذا
نوى بكل منهما الآخر أى وذلك فى الصورة الخامسة مع ما بعد الاكسبح فى الراوى بقاى إضافي
السادسة والسابعة والثانية والثالثة عشرة فلا يضى شئ ختم بالخامسة **(قوله)** ويمكن أن يقال هو مقول
القول وقوله وقد نوى به أى بقوله كظهر أى اه حل **(قوله)** وهو أى مقاله الراوى صحيح هذا
كلام مردود لان الفرض أنه نوى بالطلاق الظهار فليقع به طلاق الآن يقال لما كان الطلاق صريحا
فى بابه فليؤثر بنية الظهار فيقع وان كان نوى به غيره وحل اشتراط قصد الصلح عند وجود الصارف ولم
يرجعها وجواب عن بحث الراوى بأنه إذا نوى أى الظهار فقد رتبة كلف الخطاب معه ويصير كأنه
قال أنت طالق أنت كظهر أى وجبت يكون صريحا فى الظهار وقد استعمله فى غيره وضوع فلا يكون
كناية فى غيره كذا نطخ الشهاب حر وفيه أن تقدير الخطاب هو المصحح لكونه كناية كاسم فى
الترح تأمل شوى أى فى هذا الجواب نظر لان كلام الراوى فى إذا خرج عن الصراحة فصار كناية
وكلام الجيب فى إذا على صراسته فى تلاقيا أى لان الراوى قال إذا خرج كظهر أى عن الصراحة
فان مقتضاه أنه كناية كاسم فى الشارح سابقا فالجواب منافى لكلام الراوى والشارح سابقا اه
زى بعض تغيير **(قوله)** ان نوى أى الطلاق المظاهر وقوله غير الذى أوقعه لم يرجع منه قصد طلاق
سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقا آخر غير الذى أوقعه وقول العلامة زى المراد بالقصد السابق اعتقاد
وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظهار فلا ينافى قصد طلاقا آخر باللفظ الآخر تأويل فى غاية البعد
مع أنه مبيت على كونه كناية وليس كذلك يراوى لان الظهار ليس كناية طلاق فلا يقع به طلاق وان
نوله **(قوله)** ومثله نية بكل منهما الظهار أى فى باقى الاقوله والطلاق أى فى بعد ما وقوله مع مسئلة
اطلاقه أى فى باقى الاقوله من زى يادى أى لانه داخل فى كلامه

(فصل) فى أحكام الظهار **(قوله)** وما يذكر معها كيان ما يحصل به العود **(قوله)** كفارة أى على
التراعى على التمسد حر سم **(قوله)** غير مؤثمة ولو ملحقا حل **(قوله)** أى بعد ظهاره ولو تكررا
لأن كيدوا كأنهم أعمال ينظر والامكان الطلاق بدل التأ كيدصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبى
عن الصيغة اه حر **(قوله)** بوجود الصفة أى وان نسى أو جئت عند وجودها حر **(قوله)** زمن
الاحكام فقرة أى شرعا فلا عودى نحو كائن الإيماء لقطع دمه لان الإكراه الشرعى كالحسب وأورد

مؤقت من غير رجعية أن يحكم به **(قوله)** أى بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة فى المطلق (زمن إمكان فقرة) ولم يشارك لان العود
لقول مخالفة يقال فلا فلان قولهم عادله وعاديه أى حاله ونفذه وهو قريب من قولهم عادى هبته ومتصودا للظهار وصف المرأة

من وجوب كفارة ويحرم
تتمع وما يذكر معها يجب
(على مظاهر عاد كفارة
وان فارقها) بمطلاق أو
غيره لآية السابقة
(والودى) ظهار (غير

بالتحرير واسما كما يخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والود أو بالظهار والود شرط أو بالود لانه الجزء الاخير بأوجه والأوجه منها الاول (فلما قل به) أي بظهاره (٥٦) (جنونه) أو اغاؤه (أو فرقة) بموت أو فسخ من أحدهما يقتضيه كعب بأحدهما ولما نهى لها وقد

سبق القذف والمرافعة قلنا في ظاهره أو بفساخ كزدة قبل دخول وملكه لها وعكسه أو طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا) أورد على القول في عود (تعدن الفرق في الاولين وفوات الاساك في فرقة الموت واستفاته في البقية (د) لود في ظهار مؤقت (من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتدتمت) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في العدة (فلعود بإسلام بل بعده) والفرق أن الرجعية اساك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحن والحل تابع له فلا يحصل به اساك وإنما يحصل بعده (و) العود (في) ظهار (مؤقت) يحصل (بغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (في) المدة لإسكاح حصول المخالفة لمخالفة به دين الاساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب) في العود به وإن حل (زرع) لما فيه كمال قال ابن وهب وشكنا فأت

عليه ما ذكرنا فاعطى الظهار للثأ كيدور بدانه عند عقد الثأ كيدتصير الكلمات كلمة واحدة حل وشكنا في دم (قوله بالتحرير) أي المطلق غير القيد بالكفارة فلا ينافي أن التحريم موجود بعد الاساك لانه تحريم مقيد بما إذا كفر (قوله) والأوجه منها الاول وهو ما وافق ترجيحهم أن كفارة الجن يجب باليمين واختلف جميعا وقد جزم الرافعي بأنها على التراضي ما لم يوافقا ولو وجبت على الفور وهو الأوجه شرح مر فان قلت هل هذا الخلاف فائدة قلت تم فقد قال ابن الرفعة يبنى أن لا يجزئ التكفير قبل العودان قلنا أن الظهار شرط والود سبب على القول بأنها مبيتان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز تقديمها على العود وذهب ابن أبي هريرة إلى أنها يجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والود ووافق على أنه لا يجوز تقديمها على الظهار وإن كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب • والحاصل أنه يفرق بين ماوجب بسببين وماوجب بسبب بشرط أو بثلاثة أسباب فنفه أبو شوري (قوله) ولما نهى وإن طالت كليات العان دم وهذا يقتضي أن اللعان سبب لفسخ بقعه بعده مع أنه ليس كذلك لأن الواقع بعده انفساخ لا فسخ فلا ذكره بعد الردة الواقعة مثالا لانفساخ لكان أظهر (قوله) وقد سبق القذف الخ) والافضل حل الاساك مدتها (قوله) وملكه هل) بأن كانت رقيقة وموس وعكسه بل كان يقياح حرة بقبول نحو وصية كارت وبيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وإن تقدم الإيجاب على قبوله ولا يسكن الملك بالهبة لأنها لا تحل بالقبض ولو تقدم كان كانت بيده قل على الجلال (قوله) فلا عود) محله في الجنون إن لم يكسرها بعد الاقامة وصور في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كظهر أي أنت طالق اهـ ومناعة ابن الرفعة فيه بإمكان حذف أنت فكيف كان عاذا به لان زمن طاق أقل من زمن أنت طاق مردودة بنظر مامرق لتعليل اغتفارهم نكر يرفع الظهار للثأ كيد به هذا أولى بالاغتفار من ذلك شرح م (قوله) سواء أطلقها عقب الظهار) أي طلاقا رجعيان أو بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود إلا بالرجعة بعده بخلاف الطلاق البائن فإنه ينتهي به العود كما تقدم في قوله أو طلاق بائن ونسبتها حيثن رجعية من بجزاز الاول لانها لم تنصر رجعية إلا بعد الظهار (قوله والفرق) أي بين الاسلام والرجعة (قوله فلا يحصل) أي الحل به أي الاسلام (قوله بتغيب حشفة) أي بفعله فلو علت عليه لم يكن عودا كما صرح به كلام م (قوله) ويجب نزع ما لم يكفر) والإيجاب حل (قوله في العود) أي بالتغيب للذكر وكور وقوله وإن حل أي ابتداء (قوله حرمة الوطء) فإذا انتقضت للمدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر بجزاز الوطء وبقت الكفارة في ذننه فان لم يطق حتى اقتضت فلا شيء عليه حل لانه لم يحصل منه عود (قوله واستمرار الوطء وطء) هذا يخالف ما في الأيمان من أن استمرار الوطء ليس وطئا وقد نقل الأيمان منية على العرف وهو لا به بالاستمرار وطئا زى وقد نقل بسقوط هذا الاشكال من أمه اذن الواضح أن يفرق بين ما يسي وطئا وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا يسي وطئا وقوله استخدام الوطء وطء أي حكما بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطئا لما كان للمد كور في لفظ الخالف لفظ الوطء حصل على مساهة فلا يثبت له الاستدامة والمال يذكره المظاهر حصل على الأيم وأيضا يقال هنا إن المظاهر ممنوع من المباشرة به بد العود وتغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة إن لم تكن أغلظ منها فاعل ذلك وعرض عليه بالنواجز قل على الجلال

قوله

طابق حرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء وطء (موسم) قبل تكفير أو

مضى) مدة ظهار (مؤقت

يُحرم (محض) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة فقط لان الظاهر معنى لا يغسل بالركب المحض ولا تعالى أوجب التكفير في الآية قبل الناس حيث قالوا الاعتاق والصوم من قبل أن تجلسا و يقدر منه في الطعام حلا للطاق على القيد ويرى أبو داود وغيره أنه **يقول** قال رجل ظاهرا من إسرأته وواقفها لا تفر بها حتى تكفر وكالتكفير منى مدة المؤقت لنتهاه بها كاتفر ورجل الناس هنا لشبه الظاهر بالمحض على التمتع بما بين السرة والركبة كاتفر ومن جملة على الوطء الحق به التمتع بغيره فلما بينهما وبهمز القاضى ونقل الراهى ترجيحه عن الامام وجه في الشرح الصغير بخلافه فباعد ذلك فيجوز وعليه يحل الملاقاة الاصل تبعاً للاكثر من تصحيح زيانى (ولو طاهر من أربع بكلمة) كأنه كظهر أى

(٥٧)

جواز التمتع والمحل المذكور مع قولى أوضى وقت من

(قوله تمتع محرم محض) انظر لوضطر لوطء مع الجزع عن الكفارة وقد ينسجها الجواز حيث تمنع لهم قرأنا وقد يشر به قوله محرم محض لان الوطء حينئذ أى حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم في المحض شورى قال ع ش هر لكن يجب الانتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله وغيره) أى بباشرة بخلاف النظر بنسوة حل (قوله لان الظاهر معنى لا يغسل بالركب) أى ملك الانقاع وهذا التعليل لا يظهر كونه علة للحرمة وانما يظهر كونه علة لخل التمتع بغير ما بين السرة والركبة ويجب أن هذا ليس علة بل بيان للجامع بين الظاهر والمحض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على المحض (قوله وللحق المذكور) وهو قوله الحق به التمتع بغيره فبان بينهما عبارة الاصل ويحرم قبل التكفير وطء (قوله فان أسكنهن) هل تشين في دفع الاساك لظواهر بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في ثلاثين ولومع الترتيب وليكون يطلق كل ممكنا لغيرها رشورى والظاهر الاول (قوله ولو جود سبها) عبارة حج لوجود الظاهر والمودى حق كل منهن (قوله من كلفت) أى بمن محافظة على تنوين التثنية (قوله فان أسكت لاربعة) أى فى صورتين (قوله فيتعبد بعدد المسأف) وتعتمد الكفارة (قوله لقوته بالمالك) ولان له عدد محصورا والزواج ملك له فاذا كرمه فظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب النطق الثانى فى العلق غير الاول بخلاف الظاهر لاشتراكهما فى التحريم شورى

(كتاب الكفارة)

(درس)

ذكرها عقب الايام والظاهر لانها يوجبها (قوله لانها تسرد الذنب) أى تمحوه بناء على أنها جارية كجود السهو بجبر الحلل الواقع فى الصلاة فكانه لم يوجد وهو ما رجح ابن عبد السلام أو تخففه بناء على أنها جارية كالحدود لان بسبها يترجع عن ارتكاب الجواب لها حل وفيه ان هذا ظاهر فيها فيه ذنب وأما كفارة الخطأ فابن الذنب الذى تسره الان قال شأها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله يجب نيتها) أى الكفارة وأضر من حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على التثنية فرع عن تحوزره والمصنف لم يبينها اه ع ش (قوله وبذلك علم) أى بالاتصاف فى تصورى لنية على قوله بأن بنوى الاعتاق الجوز قبل بنوى الاعتاق مثلا عند الاستراج حل (قوله اقترانها) أى النية بشئ من ذلك أى من الاعتاق وما عطف عليه بله ان يقصد عنى هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلا فله يعزى عنها ان لم يلاحظ عند الاعتاق أنه عن الكفارة (قوله فى غير الصوم) ما فى

(٨) - (بحر) - (رابع)

للتفصل فانه يتعمد الظاهر فيه مطلقا (وهو) أى المظاهر (به) أى بالاستئناف (على) بكل مرة استأنفها للاسكان منها (كتاب الكفارة) من الكفر وهو السر لانها تسرد الذنب ومنه الكفار لانه يتر الحقيق (نحو نيتها) بأن بنوى الاعتاق والصوم أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتتميز عن غيرها كمن فلا يكتفى الاعتاق والصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك علم أنه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها وهما تفي المجموع فبان من الصدقات عن الاصحاب ويصح به بل هو وقال انه ظاهر النص لكنه صحح تبعاً لراهى هنا يجب اقترانها به فى غير الصوم واذن مقدم واجب اقترانها

بزل المال كالزكاة وغيره أضافه لا يجب تعيينها بان تقيد بظهوره وغيره فلو كان عليه كفارة ما قبل ظهوره واعتق أو صام بنية كفارة وقع
عن أحدهما وأعمالها بشرط تعيينها (٥٨) في النية بخلاف الصلاة فإنها في معظم خصالها نازعة إلى العمومات فكتفي بها

بأصل النية فإن عين فيها
وأخطأ كأن نوى كفارة
قتل وليس عليه الكفارة
ظهور لم يجز هو الكافر كالمسلم
في الاعتاق والألغام
والكسوة إلا أن نيتهم
للتبذير لا للتقرب ويمكن
ملكه رقة مؤنة كأن
يسرعده أو عبد موره
فيلكه أو يقول مسلم
أعتق عبداً عن كفارة
فيجب عليه وأما الصوم فلا
يصح منه فلتحنه قرب بئلا
ينتقل عنه إلى الألفاظ
لقدرة عليه بالإسلام وإذا
لم يكن وهو مظهر مومر
رقة مؤنة لا يحل له وطه
لذلك فيتركه أو يقال المسلم
لم أعتق وعلم أيضاً أنه لا
يجب نية الفرض لأنها
لا تكون الأفضا (وهي)
أي الكفارة (خيرية في
بين ومسا في الأيمان
ومنها إلهاد ولعان وإن لم
يكن فيه كفارة فزبد بلج
كما هي معروفة في محامها
ومر بتقيد بظهور وجبا
في تها رومان وقيل
وخالها أي كفارة
الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم
ثم العمل على ما بينها بقولي
اعتاق رقة مؤنة فلا
يجزى كفارة قال تعالى في

كفارة القتلى فحذر برقة مؤنة وألحق بها غيرها قياساً عليها بجامع حرمة سببها من القتل والجلب في
رمان والظهار أو جلالته في الملبى كما في حل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على الملقى في قوله وأشهدوا
نوى عدل منكم (بلا عوض) فإن كان به وض كآت حو عن كفارة إن أعطيتي أو أعطاني زيد كذا

الصوم فينوي بالحل حل (قوله بزل المال) بأن يصدق أن يصدق هذا العبد عن الكفارة وأن يعلم
هذا الطعام عن الكفارة وحينه لا يجب أن يستحضر عدداً لاعتاق أو الألفاظ كون العتق أو الألفاظ
مثلاً عن الكفارة له حل فكأنهم أرادوا بالنية هنا مطلقاً والافتد تبيين العبد أو غيره
للكفارة لا نفل حتى تتقن النية مع أي حقيقة قصد الشيء مقترناً بلفظه والظاهر أن المراد بزل المال
التعيين (قوله وعلم) أي من التصور حيث لم يقل بأن ينوي عن كفارة الظاهر مثلاً حل (قوله
وقع عن أحدهما) أي يفتني له عدم جواز الوطء حتى يبين كونه عن كفارة الظاهر له عرض
على حر (قوله في معظم خصالها) خلا قال لان معظم خصالها نازعة عنه أنه أخسر وما معنى الظرفية
(قوله نازعة) أي مائلة وليست غرامة لان الفرامة دهم الكئي علما وهذه أوجبها الشارع عليه اه
(قوله فان عين فيها) عبارة شرح حر ثم لوني شبرعاً عليه مغلطاً لم يجز هو أو ما صح في نظيره
الحدث لانه نوى دفع المائتم الشامل لماعليه ولا كذلك هنا انتهت بقوله لم يجزوه ويقع تغلق الاعتاق
والصوم والألفاظ يسترد (قوله الكافر كالمسلم) الأولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الأمور المأخوذة
من التصور إذ لا علاقة لها بواحد منها بخصوصه وحل الزام الكافر بالترامه الكفارة إذا رفع اليها
(قوله فيملكه) أي بالارث فهو رابع للثاني (قوله لقدرة عليه بالإسلام) يؤخذ منه أنه إذا كان
عاجزاً عن الصوم لمرض أو هرم ينتقل للأطعام وهو كذلك كما في شرح حر (قوله وإذا لم يكن بلج)
مقابل قوله ويمكن الخ (قوله ومور) مثلهما لو أعسر لقدرة على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء
عش على حر (قوله لا يحل له وطه) المناسب لا يحل له الانتقال للأطعام لانه أتى الرباب وقوله لا بد
أي لقدرة على الاعتاق بالإسلام وليس رابعاً لقدرة على الصوم بالإسلام كما يوجه كلامه فاسم
الإشارة رابع لقدرة بدون متعلقها (قوله فيتركه) أي ويمنعه إذا رفع اليها اه ح (قوله
وعلم أيضاً) أي من التصور بل قد كور حيث قال عن الكفارة لم يقل عن فرض الكفارة فالجواب أنه
علم من التصور برأى أمور ثلاثة (قوله لا تكون الأفضا) فيه نظر فقد تكون مندوبة وذلك في أمور
منها أن الكفارة على الواطئ قد رمان بخلاف الموطوء قال في الإيعاب نعم ينبغي نذب التكفير خروجا
من خلاف من أوجهه بشرى (قوله وإن لم يكن فيه كفارة) الأرجح وجوبها في اللعان على الكاذب
فيه وهل تعدد بتعدد ألفاظه أو يجب كفارة واحدة الأرجح التعدد كما في الأوروزان جرى في شرح
الجهة على وجوب كفارة واحدة بشرى في حله قوله وإن لم يكن فيه كفارة أي في اللعان بأن
كان صادقا اه وهذا أولى من يخرج كلامه على المروج بناء على أنه شهادة لا يمين لان التخرج
عليه لا يصح لان الفرض أنه من اليمين فكيف يخرج على مقابله (قوله ونذر بلج) هو في حكم
اليمين (قوله وخالها) أي خالها بمجموعة لان القتل له خصالان قطعاً كما أشار لذلك بقوله على ما بينها
الخ (قوله مؤنة) أي ولو بيمان أحد أبوها أو ثمة لا دار أو السالي كما في شرح حر (قوله وألحق
بها غيرها) أي في التقيد بإيمان الرقة (قوله بجامع حرمة سببها) أي في ذاته فلا ينافي أن أنه القتل
وإرادة في الخطأ لا حرمة في فعله المطلق قاله الشيخ في شرح الورقا وبسطه بما ينبغي من مراجعت بشرى
وعبارة حج بجامع عدم اللان في السبوق عن قولهم القتل أي من حيث هو فلا ينافي أن
الآية وإرادة في الخطاب (قوله والظهار) أي سم المود (قوله أو جلالاً) هو سبب في أن الحل ليس

بقباس

يجزئ لأنه لم يجد الاعتاق لها بل ضم إليها قصد العوض (د) بلا (عيب يخل بعمل) اخلا بنا لان المقصود من اعتاق الرقيق تمثيل
 ما ليس فيه من عيوب الاضرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والاحار كالا على نفسه وغيره (فيجزئ)
 صغير) ولان يوم لاطلاق الآية ولانه برحي به فهو كالمريض برحي (٥٩) برؤه وفارق الفرة حيث لا يجزئ فيها
 الصغير لانها حق ادى بولان

غرة التي خيرة (وأقرع
 أخرج يمكنه تباع مشي)
 بأن يكون عربه غير شديد
 (وأعور) لم يصف عوره
 بصر عينه اليه ضفا
 غسل الصل (وأصم
 وأخرس) ينهم الاشارة
 ونهم عنه (وأخشم) وفادق
 أنه وأذنيه وأصابع
 رجله) لان فقد ذلك
 لا يخل بالعمل بخلاف فادق
 أصابع يديه (لا) فادق
 رجل أو خضرو بنصر
 من يد أو أعتلتين من كل
 منهما) وهذه من زيادتي
 (أو) فادق أعتلتين (من
 أصبع غيرهما أو) فادق أعتلة
 ايهام) لاختلاف كل من
 الصفات المذكورة بالعمل
 وعلم بذلك أنه لا يجزئ زمن
 ولا فادق ولا فادق أصابعها
 ولا فادق أصبع من ايهام
 وسبابة ووسطى وأنه
 يجزئ فادق خضرمين
 يد بنصر من الاخرى
 وفادق أعتلة من غير ايهام
 فلو فقدت أتاها العليا من
 الاصابع الاربع أجزأ ولا
 يجزئ الجنتين وان انقص
 لدون ستة أشهر من

يقاس فلا يحتاج الى جامع فعل هذا يكون الايمان في غير كفارة القتل ثابتا بالنص ومعنى حل المطلق
 على المقتضى بان المراد من المطلق ذلك المقتضى ببقائه ببقائه (قوله) لم يجزئها) أى يمتنع بوجود
 الاعطاء منه أو من يدعتاها كان عي عن سم (قوله) وبلاعيه) يشبه اعتبار السلامة
 عند الاداء لا الوجوب حتى لو كان معيبا عند الوجوب وأعتقه بمذلل وقد صار سليما أجزأه نعم ان يحل
 عقابن أعتقه قبل العود في الظاهر فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب أيضا نعم ان مات قبل الوجوب
 انه الاجزاء كالوليات للحل في الزكاة قبل الحلول فلا راجع مرسو برى (قوله) لان المقصود من
 اعتاق الرقيق) فيه أن هذا التعليق يقتضى أن المعبى عيبا يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعا لان
 التعليق منتف فيه مع أن عي صرح بان العبد الزمن يجوز اعتاقه تبرعا ويمكن أن يزداد في التعليق
 مع كون في مقابلة شيء صرحه (قوله) ليتفرغ) أى حالاً أو مالا فلا يرد الصغير يندر (قوله) على القيام
 بكفايته) فيه فطر للاجزاء الصغير اه براموى وأجيب بان المراد القدرة حالاً أو مالا (قوله)
 كالا) أى تلاعن نفسه ان لم يكن له منفق وغيره ان كان له منفق شيخنا (قوله) فيجزئ صغير
 بناء على ظاهر السلامة بان خلاف ذلك تين عدم الاجزاء حل وهذا تفرع على قوله بلاعيه
 يخل بعمل ذكره مورائمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفرع لكنه تفرع على مفهوم
 ما ذكره مورائمانية (قوله) لا لاطلاق الآية) فيمن الآية لم يتقيدل بهنم العوضيه وبعدم عيب
 يخل بالعمل فاعتكسك بالاطلاق بالنسبة اليها وقلم بجزئه مع العوض والعيب وقد يجاب بان التقييد
 بهما عن السنة تأمل (قوله) الصغير) أى غير المميز فاعتبر وافي الفرة أن يكون مميزا وزيادة على ذلك
 أن يكون يسارى عشرية أنه حل (قوله) لانها حق ادى) وهى عوض فاحتيط لها حل (قوله)
 أخرج) باسقاط حرف العطفية لم أنه اذا كان فيه أحد هما يجزئ بالاولى زى (قوله) يمكنه تباع مشي)
 اى من غير مشقة لا يحتمل عادة حل (قوله) وأصم وأخرس) فان اجتمعا أجزأ لان من لازم الخرس
 الصمم ومن لازم الصمم أخرس بشرط سلامته نعا أو بإشارته للمفهمة وان لم يسل خلافا لمن اشترط صلاته
 حل (قوله) وأخشم) وهو فادق الصم حل (قوله) لان فقد ذلك) أى جميع ما ذكر ولو اجتمع
 جميع ما ذكره فانه يجزئ خلافا لظاهر كلام المصنف وان كان موافقا في ذلك للدمبرى حل وقرره
 شيخنا (قوله) وعلم بذلك) أى بقوله بلاعيه يخل بالعمل مع قوله أو خضرو بنصر من يد شيخنا
 (قوله) انه لا يجزئ زمن الخ) هذه الاربعة مفهوم قوله بلاعيه تضم السبعة التى فى المتن (قوله) وانه
 يجزئ فادق خضرمين الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله) من الاصابع الاربع) أى غير ايهام وقوله أجزأ
 لأن أعتلة كل يد يصق عليها أنها ليست أتاها علم حل (قوله) وان انقص الخ) ولا يقال بجزائه لانه
 كان موجودا عند الاعتاق (قوله) وهرم) أى عاجز عن الكسب فان زال يجزه تين اجزأه عي
 (قوله) وهو موجود الرجا عند الاعتاق) قلبي شرح الروض قد يشكل بقوله لم يذهب بصره بجناية فاحت
 دتم عام عاشرت لان العي المقتضى لا يزول اه والله أن نحمدل فى الجنائيات على ما اذا لم يتحقق

الاعتاق لانه يعطى حكم العي (ولا يصرف الى برى برؤه ولم يبرأ) كذا صل وهرم بخلاف من برى برؤه ومن لا برى برؤه اذ ابرى أماني
 الاول فهو اذ الرجا عند الاعتاق وأماني الثانية فلان المنع كان بناء على طرد وقد بان خلافه خلافا لما أعتق أحمى فأبصره انه لا يجزئ
 والفرق تحقق اليأس فى العي وعود البصر لمتعديده بخلاف المرض (ولا يجنون إفاقة أقل) من جنونه تقليلا لا كغيره بخلاف

بحسب واقعته كبراً واستوى فيه الامران فيجزي (و يجرى) معناه (صفة) كدبر بان يجزى عنه في الكفارة أو بعلته كذلك
 بصفتي وتوحيده في الاول وذلك لتفويده صرفه في كل ما كان يعمى عنه صفة ويشترط كونه بعد التعاقب صفة الاجزاء فلا قال
 بعد الكفارة اذا است فانت صوح كفاري فاسم الجيز (و صفر الفيزين) استقمتان كفاري (التيها) أو في احداهما استظلمه
 تركض في سره (س) مسرعا كان الفتى (ومسرا) (رقب رقيق) (سرى) اليه الفتى بان كان القابل له وهو مسرعا غلافا
 مقصود من السرى التخصيص من كل الاثار والى الثاني وقده من ز ياتي
 ماذا كان مسرعا والقرى اصل (٦٠)

(ورقها) اذاعتها
(عن كفارتها) سواء
أصرح بالتقصير كان
قائل عن كل من الكفارين
مفداً وضداً وهو ما
اقترع عليه الأمام الأول
صريح به في الأصل والواقع
العلق شقوا في الثانية
وغير شق في الثانية
وذلك لسهولة المقصود من
اعتناق الفريقين عن
الكفارين بدلالة لاجل
وجود العطف (كفارة) عند
الفريقين أن دخلت الدار
فأنت مأمور بقول ثانياً إن
كفارتهم بدلتها فلاجزئ
عن كفارتها لأنه متحقق
العلق التلخيص الأول فيقع
عنه (ولا متحقق عتق)
فلاجزئ عنهم ولو لم يصح
كتابة لأن عتقها متحقق
بالإبلا والكتابة فيقع
عنه دون الكفارة
خطأ من الكفارة
عطفاً من الكفارة

لنضمن ذلك البيع لنوف العتق على المك فكذا قال بعينه بكذا وأعتقه عنى وقد جاء فيه عتق عنه بعد ذلك لما لو قال أعتق أم وأهلك عنى
المك فذلك فالأشاق ينفذ السيد لاعتن الطالب والاعوض (وأما بالزم الاعتاق) عن الكفارة (من ملكه رقبا أو عنه فاضلا عن
كفائه مؤبدا) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وحسنى ونحوها ولا يلحقه (٦١) بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد

الشرط على المشروط اه و مراده بالشرط الملك و بالشرط العتق فالصواب أن يقول بنا، على ترب
الشرط على الشرط (قوله) لئلا تمنى ذلك أى قوله أعتق عبدك على (قوله) بئذ عذبت ابنا لانا
لاقتل القتل فلا يضمن من قوله المذكور البيع (قوله) فاضلا أى الرقيق وأخته ومثله الاطعام والكسوة
فلا يمان تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية الميراث قال في كفاية الظهار وغيبته يخاف عزى (قوله)
من ذلك أى ما ذكر من الكفاية (قوله) ويجوز أن يقدر الخ) عند المراد بالمر الميراث
بأنه فان استوفاه فقد بنة حل (قوله) وقضى بذلك أى قوله ويجوز الخ (قوله) ما صنع
الركاة من أن الفقيه يعطى كفاية سنة وهو ضيف (قوله) ما منه من خدمة نفسه أى بحيث
تصل لشيء لا تختمل عادة كعظم جسمه أو لوجود تربته وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص
على العام وعلى الأول من عطف الظاهر وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الدينى والدنيوى حل
(قوله) بأن أى عظم منه ظاهره اعتبارا من شأنه ذلك ويعمد فيه اعتاده عن ذكر خدمة نفسه
ومذلك خلقه باعتباره بغير عمل عظمه حل (قوله) أى عتق (قوله) كذا قال الجوزى وليس
مراد بالمراد ما استأجره الإنسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيره ما سبب بذلك لان الإنسان ليس
بتركها برامى (قوله) لتحصيل رقيق بعتقه أى بحيث ولو باعها وحصل منها رقيق تجزئ صار
مكتبا وهو عاقل بيع الذى وقوله لزم بهما أى الذى كورأب لم يجد من يشتري ما يحصل به الزاد فى كلام
شيخنا كج أن بيع الفاضل واجد من يشترى والا فلا يكلف بيع الجميع حل الا ان كان الفاضل
من ثمنها بكفيه الميراث برامى (قوله) حاجت اليها عقلتني فى قوله فلا يضمن بيع ضمة الخ
شيخنا (قوله) لزمه يها أى اذا كان الفاضل يحصل رقيق تجزئ والا فلا زلة لان القصره على
بعض الرقيق لا تأمرها حل (قوله) انهما) ومعنى انهما ان يكون بحث بشئ عليه مفارقتها مشقة
لا تختمل عادة فلو اتسع المكان المأوف بحيث يكفه بعضه و باقى يحصل رقيقه زحمتهما حل قال
مر فى شرحه و يفارق هناك ما فى الحج من لزوم بيع المأوف بأن الحج لا يبدله ولا يلائق بدل وما
هو العسل من عدم نية خادم وممكنه بأن الكفارة بدلا كما مر بأن حقوق تعالى مبذبة على
الساعة بخلاف من الأذى ومن العاجزة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بلج الزادة لتحصيل
العتق فهما الصواب أن مكنته جمع الزادة الى نحو لتأمل ما فان أخذت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا
بوقت الاداء اه بالرفق (قوله) فغبين وان لم يكن حاجتا حل (قوله) أو شعرا) لا يوجد
الرقيق لكن يحتاج خدمته وليس الاداء بالجزء الذى لا يجد با أكثر من ثمن للشئ لا يسهل
لا يبعد الصوم كاتمسق قريبا (قوله) وقت أداء) أى لارادة أداء الكفارة أى انصاها ولو بعد
وصو بها بعد مطو به لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار
والفسدان المشترع تجزئ وقت الاداء، وقيل وقت الوجوب عبارة حل قوله وقت أداء أى ارادة
الأخراج لانها لا يجب فوراً وان عصى بسببها حل (قوله) صام شهرين أى لاجلال وان تصام اه

الزئبق فيقاسخده ورقيا بعتقه فان ابلغها لموجب بيعها تم تحصيل عديته (ولا يلزمه شراء يمين) كان وجدا ورقيا لا يبيعها ماله الا اكثر من غلته ولا بد له ان يوصم بل عليه الصبر الى ان يجده من المثل (فان تجزئ) المكفر عن اعتاق حاسا أو شرعا (وقت أداء) للكتابة (حاشا مشرين ولا) عن كفايته فارق لا يكفر الا بالصوم لا لمعسر اذا جلت كفايته ولبيده منه من الصوم ان اضربه الا في قنطرة الظاهر لتضره بدوام التعريم

والناعتين الجز وقت الاداء
العبادة والطب لاجب التعرض

(٦٢)

لاوت الوجوب قياسا على سائر العبادات وتكفيه نيصوم الكفارة (وان لم ينو) أي الولا له هيق
لحاق النية (فان انكسر) النهر (الاذن) بان ابتداء الصوم في أثناء

(أنه من الثالث ثلاثين)

تستمر الرجوع فيه إلى الملال

(و ينقطع الولد بوقت يوم

ولو بعن كرض أو سفر

فيجب الاستئناف ولو كان

الثالث اليوم الاخير أو اليوم

الذي سبت النية له للآية

(لا يغني) بنحو حيض

وجنون كنفاس وانما

مستغرق لمنافاة كل منها

الصوم ولا ن الحيض لا يتخلو

عن ذوات الافرا في الشهرين

غالبا والحق به الفاس

والتأخير إلى سبب في

خطو وتعيين بالضرر اعمن

تعبه بالمرض ونحو من

زيادتي وذكر اوصاف الرقية

ومتعها الصوم من زيادتي

في كفارة الجاع (فان يجز)

عن صوم أو ولده (لرض

بدوم شهرين ثلثا) أي بالظن

المتقدم من العادة في مثله أو

من قول الأطباء وهذا ما

صححه الروضة يؤخذ منه

حكم للرض الذي لا يرجي

زواله الذي اقتصر عليه

الاصل واقصاره عليه يوم

اتواج تلك (أو لشدة

شدته) لتعلقه بالصوم أو

بولائه (ولو) كانت اللقطة

(بشق) وهو شدة الفلعة

أي شهوة الولد (أو خوف

زيادة مرض ملك في

كفارة (ظهار وجاع من سبب أكله) كانه مأكلا للآية السابقة وانما لم

يجز ذلك صوم رمضان بذكر الشق لأنه لا بد له والمكين شامل للفقير كحكمه كاتفر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمكين تأنيب الكتاب

الجزو يخرج بأكله كغيره فلا يجزى

كذلك

ففيها المكفر والملاشعسي ومطلي ولما وليهما ولان نازمه مؤنثة ولرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فعبى
بذلك أولى من قوله لا كافرا ولا عاشيا ومطليا ومن اختصاره

(٦٣)

في

خبرنا طمعه أهلك السابقي
في الصوم فقول كما بينته

في شرح الروض وغيره
وتعبري بذلك أولى من
قوله كفر بطعام لاخراج
ما لو غدا تهم أو عشاها
بذلك فانه لا يصح
وتسرى برى، ثم ان ز يادى

ليخرج ما لو فات بينهم
فانه لا يصح أما كفارة القتل
فلا عليك فيها اختصارا ثم
الوارد فيها من الاعتق
الدم والمطلق انما يحل على
القيد في الاوصاف دون
الاصول كما حل مطلق اليد
في التيمم على قيده بالمرافق
في الوضوء ولم يعمل ترك

الراس والرجلين فيه على
ذكرهما في الوضوء وتعليكه
ما ذكر يكون (من جنس
فطرته) كبر وشعر وأقط

ولين فلا يجزئ لحم
ودقيق وسويق وهذا مع
قول مدامنا من ز يادى في
كفارة الجماع (فان
عجز عن جميع خصال
الكفارة لم تنقض) أى
الكفارة عنه بل هي
باقية في ذمة الإنسان بقدر
على شيء منها لانه **عليه**
أمر الأغراب أن يكفر
بما دنا له مع إخباره

بأنه لا يفتقر إلى
درس

كذلك فكان المكفر من جميع الأنواع بصدقه **(قوله)** ولان نازمه مؤنثة (الصواب حذف الهاء
ليتلوا من يجب على غير المكفر الاتفاق عليه عمرة **(قوله)** ولاهاشيا الخ لانه لا يشمل المولى وقوله
فقول لان الكفارة باقية في ذمة وقيل المراد بأهله الذين لا نازمه، مؤنثهم وأحسن الاجابة ما قلناه
ان المكفر هو النبي **عليه السلام** من عند الرجل المذكور نازم عنه في التفرقة فليفتد يجوز له ان يفرق
على ما له الدين نازمه، فنقيم منها محل مع دفعها لهم اذا كانت من عنده **(قوله)** ما لو فات بينهم فانه
لا يصح اعطاء من حل له دون مد بل لا بد ان يكمله ولو جرح السنين متداوניה بين أيديهم وقال
ملككم هذا فقبلاه أجزأ وان لم يقبل بالسوية ولم يفرق هذا لما لم يقسموه بالتفاوت لان كل واحد منهم
ملك ما بالقبول والتفاوت انما هو عند القسمة فيكون من خصه بعض مد مساحا بالباقي لمن أخذه
بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ اذا أخذوا بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ متداون
من أخذونه والفرق بين المثلثين أن الاول فيها الملك القبول الواقع به التماوى قبل الاختزال
في الثاني انما هو الاختزال شرط في التساوى تأمل حل **(قوله)** دون (الاصول) أى الفتوات **(قوله)** على
تنبهه) الاول ان يقول على غشها في الوضوء لرفاق لان اجل انما هو على المقيد لاعلى التقييد
(قوله) ترك الرأس) أى ترك مسح الرأس وإضافة ترك للمسح المتقدم من إضافة المسحة للوضوء أى مسح
الرأس المتروك لان المحلول انما هو للمسح لا لترك تدبر **(قوله)** يكون) أى الخليك بمعنى الملك
انما للملك لا يكون من جنس القطرة لكن بعبارة قوله ما ذكر لانه الملك والاولى بقاء الخليك على حاله
وتجمل من في قوله من جنس القطرة ابتدائية لا تبعيضية **(قوله)** في ذمة) وحينئذ لا يحرم الوضوء على
المتأخر بعض ما شئت وان لم يترك عليه تركه قل على الجلال **(قوله)** ولا يتبعض العتق ولا
(الصوم) فلا تفرقة على بعض عتق ولا بعض صوم فلو أراد أن يعتق البعض يصوم شهر المبرح
حل **(قوله)** في ذمة) يخرجها اذا أيسر فلو قصر بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالرقبة أو
الصوم لم يجب الاثنيان بذلك اشروعه في الاطعام حل

﴿ كتاب اللعان والقتل ﴾

ضم اللعان في الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة اليه ومقدمة عليه فقدمه في البيان
لفظه عليه عطف بسبب على سبب شيخنا **(قوله)** وهو لغة الرمي) ذلك في التعريف اللب والنشر
النش لطور الكلام على اللعان **(قوله)** الرمي بالزنا) أى النسبة اليه يقال رماء بكذا أى نسب اليه
ومثله شبه الزنا بهم برى وثابت الرمي تخييل **(قوله)** في معرض التعبير) أى مقام اظهار العار
غرض الشهود على الزنا والشهود بغير الحينة بأن شهد رجلان الزنا بينة لان قصدهما اظهار الشاهدات
لا التعبير في ثم اكتفى بشاهدين وخرج أيضا بحقوق الرجل لبسته مثلا في الزنا فانه يفتد
يرد على ربه القذف ما لو شهد على الزنا دون أربع فاهم لم يردوا التعبير خصوصا اذا كانوا طامعين
في شهادة الرابع فأعرض عنهم فقدرة لأن يقال هم في حكم القذف ردعا عن القذف بصورة الشهادة
وله أن هذا قد لا يأتي فيها اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وأيضار بما يكون هذا ما لا للشهادة
لاستلزام رجوع من وافق عليها وفي الصباح العار كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وعبرته بكذا
بقيته عليه وعبرته عليه بتدني بنفسه على الختار وبالباء قليلا فيقال عبرته به وما يتعاربان أى

بوجه فعله أنها باقية في الذمة حينئذ (فاذا قدر على خضلة) من ضامها (ضامها) ولا يتبعض العتق ولا الصوم بخلاف الاطعام حتى
لو بد بعض مد أخرجه لانه لا بد له وفي الباقي في ذمة وقول فان عجز إلى آخره من ز يادى في كفارة غير الجماع
(كتاب اللعان والقتل) بمجموعه وهو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا في معرض التعبير وذكره في الترجمة من ز يادى

يتأبى (قوله لغة مصدر لاعتن) أي يمتلوه وهو التكم بكلمات اللعان لأن المصدر اسم للفظ وليس معنى لنويا (قوله جما للعتن) ككعب وكما قال ابن مالك • فعل وفعله فعدل لهما • (قوله كلمات معلومة) وجلت في جانب الله مع أنها أيمان على الأصح رخصة لغير البينة بزعمنا أو صيانة للأنساب عن الاختلاط اهـ مر وليس لنا بين يمدد الاثنان في القسامة اهـ سم والمراد بالكلمات الجمل مجازا فمر بالبعث وأراد السك (قوله جنة للضر) يعني أنها سبب دافعة للحد عن المضطر ع ش على مر أي شأنه المضطر الرائي تلك الأيمان والاقبائي في كلامه أنه أن يلاعن وإن كان معه بينة حل (قوله اللفظ قد من) فيه أنه ليس مضطر إلى اللفظ وإنما هو مضطر إلى دفع الحقنة واجب بأن كلامه على حذف ما بين تقديره إلى دفع موجب القذف وهو اللفظ وقوله اللفظ من أي روية لطف أي تلك الزوجة وذكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أي المضطر والفراش هو الزوجة لانها فراش زوجها فالمعنى إلى قذف زوجة لطفخت نفسها وقوله وألقى أي من وقوله بأي بالمضطر فهو عطف بهما وقيل تفسير وفيه نظر (قوله على كذا للعتن) وخضع بذلك دون لفظ الشهادة مع اشتغالها علميا لغرابته في الحجج والشهادات والأيمان لأن الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء السور اهـ حل ولان الضبط يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعانه منقسم على لعانها والآية والواقع وقد ينفع عن لعانها شرح الروض (قوله كلاس للتاعتين يبعثن الآخر) أي واللعان مضمّن معنى البعد (قوله كرتة في شرح الروض) وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحما، فقال له البينة أوحدة في ظهرك قتل بإرسول الله أذراي أحدنا مع امرأته وجنا ينطق بتمس البينة فجعل النبي ﷺ يكردها قتل هلال والذي بعثك بالحق في لصاقي ولينزل الله ما يرى من أحد فترك الآيات (قوله ما شتر الخ) فيه أنه يصدق بالكتابة لأنه يلاحظ في التعمير لم يحتمل غيره (قوله وبارانية) لأن يكون هذا اللفظ علما لما لا يكون قدفا لا يثبت كاستحقاقه من اسمها طائفي وقد قال امرأة فاجبة لأرجل يا عثت أو باعني فصرخ للعرف اهـ روى لمخا والى في شرح مر أن باعني كتابة اهـ لان اللعان معناه لعن الشيء النفيس واللفظ عند الاطلاق يحمل على معناه القوي ع ش على مر أكن يمزران لمرد القذف كأنني بمو الله مر ويأمر صريحة لان الهر الزنا كافي الحديث ولما هجر الحرام سم قال مر وما يقال بين الجملة باع الزب يفتي أن لا يكون صريحاً إلى الزنا لاحتال بلع بالتم من دون قال البلقني ولا كتابة شو برى وهو بعيد بل هو كتابة وبالانط صريح بخلاف باعني فكتابة لاحتال ارادة كونه في دين قوم لوط وكذا الالفاظ الشيعية المشهورة بين الناس كمرس وسوس وطنجير ومايون وكفن وأنت لا تزد بديلا من مر (قوله فرج محرم) أي لذاته فلا يصدق بالإبلاخ في فرج حائض لان محرمه لما روى قال حل وذكر الزركشي أن السواب كقوله في الطلب أن يضيف إلى الوصف بالتحریم ما يقتضي الزنا بأن يقول من غير شدة الملك أو الحيل لأخرا وط الهرم للمعوك (قوله بأن وصف الإبلاخ) يقتضي أن محرمات المتن صفة للإبلاخ وقوله بعد أو في فرج محرم يقتضي أنه صفة لفرج فلهذا أشار بذلك إلى صحة كل منهما (قوله أودبر) انظر هذا مع صدق الإبلاخ في تدبر زوجته وإن كان حراما إلا أنه لا يوجب الحد لاعتن القاذف ولا على الفاعل وهل هو زنا أولا اهـ سم الظاهر لا كأيؤخذ من قوله وعن تدبر حليته بعد قوله عن زنا فتم قال مر لا بد من تقييد الإبلاخ في التدبر بكونه على وجه اللواط إذا كان المقذوف زوجا أو زوجة والأبأن كان خليبا يكون قد فاسدا

سجة للضر التي قد من لطف فراشه وألقى العار به أولي في ولد كاسباني وسببت لعانا لاشتغالها على كذا للعتن ولان كلاس للتاعتين يبعثن الآخر بها انزعجتم التكاثر ينهيا أبدا هو الأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية بسبب زوطا كرتة في شرح الروض وغيره (صرح) أي صريح القذف وهو أشهر فيه (كرتة) ولومع قوله في الجبل (ويزاني) وبارانية وزني ذكره أوفرجك أودبناك وإن كسر التاء والكاف في خطاب الرجل أو قبحهما في خطاب المرأة أو قال الرجل لبارانية وللرأة يازاني لان اللحن في ذلك لا ينعى الفهم ولا بدفع العار (وكري) بإبلاخ حشقة أوقدر هامن فاقدها (فرج محرم) بأن وصف الإبلاخ فيه بالصرم (أو) بإبلاخ ذلك (بدر) فان لم يصدق الأول يتصرم بلبس بصرح لصدقه بالإحلال بخلاف الثاني سواء انحط بذلك رجل أم امرأة كأن يقال له أوجب في فرج محرم أودبر أو أوجب في تدبرك ولما أوجب في فرجك المحرم أودبرك فان

ادعي بالنسبة أن كان أردت إبلاجه في فرج حليته الحاض أو الحرمه

مصدق عليه (د) كقوله (لخني زني فرك) فان ذكر أحدهما فكتابه وهذا من زيادتي (د) كقوله (ولغيره لست ابن فلان) هو
 مصدق في قذف أم الخطاب (اللائني بلان) يتقدمه بقولي (ولم يستحق) أي لم يستلحقه الثاني فليس مريحا بل كناية فيستلحق فان
 قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه إلى الثاني فاذن لها وأردت أن الثاني نفاهاً واتني نسبة منه شرعاً أو أنه لا يشبه خلقاً أو خلقاً فسحق
 يعني بغير الزيادة أمه لا يفتي بعد استلحاقه فصرح إلا أن يدعى احتمالاً لا يمكنه كقوله لم يكن ابنه نحن نفاء فيصدق عليه (وكتابه
 كزنا) وزنا في الجبل) بل هو فيهم حال الزن وهو الصدور بخلاف زنا في (٦٥) البيت الممزع فصرح لأنه لا يستعمل
 بمعنى الصدور في البيت

فان قال لا ما لم يفتي في ذلك وكانت خلية كان مريحا من غير تنبيه أو فلا يكون مريحا أو لا يتقدم
 المذكور (قوله صدق بيته) فهو مريح يقبل الصرف وأما قال أردت بالرد بر الحلية فهل يقبل
 الظاهر من فهو مريح يقبل الصرف ولو قاله زنت بيته لزمه التريز حل وكتب أيضاً قوله صدق
 بيته في أن الكناية أيضاً تصدق فيها فبيته في الكناية قوى مساو للاحتلال الآخر (قوله
 الصريح مريح والاحتلال الذي يصدق فيه بيته في الكناية قوى مساو للاحتلال الآخر (قوله
 كزنا) أي احتلال أم قلب الباء هزة فيكون قذاً وأن تكون الممزة أصلية فلا يكون (قوله
 وأوجهها كناية) المتقدمة مريح مطلقاً لا تصد الصدور في البيت بعيداً كما قاله زى (قوله
 أو يافجر) قال في المباح في العبد فيور من باب تصديق زوني (قوله وبشبه الخ) معتمد من
 (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغرب العرب وقوله يترلون البطائح جمع أبطح وهو
 المكان المنخفض فيه دقاق الحمايل فيماله (قوله بين العراقيين) أي عراق العرب وعراق
 العجم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبه من ينسب إليهم وقوله أو لا يشبههم (قوله لست ابن) أقال
 هذان ابن زنا لان هذا كثيراً ما يستعمل عند عقوب الولد لوالده وعند شتمه عليه وبه للأجانب
 حل (قوله كاسر) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجهه عليهم لمصر يحافى قذف أمه مع
 احتلال لفظه لكونه من وطء شبة نذرة وطء الشبهة فرب يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه
 وهو كونه من زنا وبهذا يقرب أمهم اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل شرح مريح (قوله
 ويشل) الظاهر أن المراد بنب سؤاله لأنه يجب لانه يحمله على عدم القذف إلا أن قال أردت من زنا
 حر أم حل (قوله فيصدق بيته) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحدوله للعلن لا سقاط
 الله (قوله وتري منه الخ) عبارة ابن السبكي والتعريض لفظ استعمل في معناه ليلوح بغيره
 فهو حجة تبدأ أم (قوله فهو أترقأ أن الاحوال) أي وهي ملاءمة لاحتلالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا
 التعريض بالخطية مريحا وان توفرت القرأ على ذلك شرح مريح (قوله لا لفظ) أي يعلم أن
 لفظ الذي يتصد به القذف أي يؤتى بالقذف ويستعمل فيه به يدفع مقاله حج من أن يحمل قصد
 القذف مقباً يومه انشراط القصد في الصريح وأن الكناية يفهم من وضعا القذف وانها والتعريض
 بقصد بها ذلك دائماً ليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بأن ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف
 وصد مريح وما استعمل وضعا القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكية
 وأما يفهم المقصود منه بالقرأ ترميض أم حل (قوله اقرار زنا) قال في شرح الروض ان هذا

(٩ - عجمي - رابع) غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يبر بانه لا يشبههم في السيرة الأخلاقية وتعيرى بالعربي
 أم من تعير بالقرشي (ولوله لست ابن) بخلافه في ولد غيره كما مر لان الاب احتياجه إلى تأديب ولده بمحمل ما قاله على التأديب بخلاف
 الابن وبشل قال أردت ان من زنا قاذف لانه أو أنه لا يشبه خلقاً أو خلقاً فيصدق بيته (وتعريض كيان الخلل) وألست بزان
 ليس قذاً) وانواه لان البناء متاخر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتلال لهنا وما يفهم يتخلل منه فهو أترقأ أن الاحوال لا لفظ الذي
 يقصد بالقذف ان لم يحتمل غيره فصرحوا إلا ان فهم منه القذف بوضع كناية والافتريض (وقوله) لغربه (زنت بك) اقرار زنا
 على نفسه (وقد) للخطاب (ولو قال زوجته يار زنة فقلت) جواباً (زنت بك) وأن أن في مني قاذف لها) لا ياتيه لفظ القذف الصريح

(وكتابه) في قذف لاحتال أن تردايات الزنا فتكون في الأولى مرة بعد قاذفة الزوج ويسقط باقرار واحد القذف عنه ويبرؤ وتكون في الثانية قاذفة فقط والمضى أنت زان وتلك أكثر مما ينبغي اليه وأن ترد في الزنا أي لم يأت غيرك ووطؤك بنسك فان كنت زانية فانت زان يا
(٦٦) أو أن ترد متى فلا تكون قاذفة وتصدق في إقرارها ذلك بيننا (أو) أجادوا

مفرع على أنه لا يشترط التفصيل في الأقرار بالزنا أو لشرطه وهو الأصح فلا شوري (قوله لاحتال أن ترد) ليس هذا بمنع ليعتدل بضأن ترد أنها هي الزانية دون غيرها وفحص خص الشراح هذا العكس بالثانية وليس يمنع بل الاحتمالات كلها جارية في التحسين حتى الأول يكون جاري في الثانية أيضا خلافاً لخصم الشراح رحمه الله تعالى اه شوري (قوله إجابات الزنا) أي لها وله قبل نسكاه لها (قوله ويبرؤ) انظر جوهه تخرى مع أنها خربت جزأ (قوله قاذفة فقط) أي لا مرة كما فهم من قوله أن ترد لأن إقرارها بالزنا شئ وهو لا ياتي على أن قولها أن ترد متى يمكن أن يكون مجازة له فقط كما يؤخذ من قوله مما نسبني إليه (قوله أو أن ترد متى) لأنه يلزمها في حال الجنون والنوم وهي حينئذ غير زانية وأيضاً بجريفة الفاعل أشد بدليل أن الموطوء في الدبر إذا كان محصناً لا يرجع بخلاف الفاعل (قوله) ومن قذف محصناً قال مر ولو قذفه أو قذف مورثه كان له عتية في الأولى على أن يبرؤ وفي الثانية على أنه لم يزل زاناً مورثه لأنه ربما يقر فيسقط الحد قال الاكثرون ولا تسمع لعدوى بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة (قوله حرم لم) وإنما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأنه أهله لا يرد قذف من يدعيه بجنون أو قذف زنا ضافة إلى حال اسلامه أو افاته أو حوته بأن أسلم الحرب بعد أسره ثم اختار الامام رقه لان سبب حده اضافة الزنا إلى حاله الكمال شرح مر وهذا التعريف ظاهر في المحسن الذكروا ونظر ما يضايق اللغة في الاثنى فان تعريف المحسن غير شامل لما عبرة الاصل والمحسن مكف حرم عفيف عن وطء محبه وهو شامل للأثنى (قوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي أنه ليس زاناً وكذلك لنسبة الملك (قوله أو رضاع) أي أو مصاهرة كأي مر (قوله أما الأول فظاهر) أي أن قاذفة صادق (قوله وأما الباقي فلأنه أخش منه) وأنه ووطء زوجته في دبرها فلما أنه تستقيحه النفوس أكثر من الزنا لأنه أكبر حل أو المراد أنه أخش طباً وعرفاناً كان زناً أخش شرعاً (قوله وبذلك) أي تعريف المحسن بما ذكر عرض والانتزاع رجوع اسم الإشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وان كان حراماً) راجع للجمع وقوله لانتفاء ما ذكر أي الزنا ووطء حليلته في دبرها ووطء محرمه المملوكة له (قوله ولقيام الملك) أي ملك السكاح في الأولى وملك العجين في الثانية حل (قوله فان فعل شيئاً) أي ولو بعد القذف وقبل إقامة الحد كما لم من الفرق حل أي ولو بعد الشروع في الحد مر (قوله ولم بعد قاذفة) وأنه يعلم أن الشخص صدره منه شيء من ذلك كوطء مملوكة المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه أن يطلب الحد من قاذفة عند جع العاقل الامالك كما قلته ابن حزم في كتاب الاضرار اه شوري وبعبارة شرح مر ولم بعد قاذفة ولو بغير ذلك لان الزنا يدل على سبق مثله لجر يان العادة الأهلية إلى العبد لا يثبت في أول مرة كقوله حمور وعابها لا يثبت بها لو حكم بشهادته ثم نزل فوراً حيث لم يثبت في المحكم وان قلنا أن الزنا يدل على سبق تلمته قبل الحكم فظاهر الفرق يان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (قوله) لان العرض) وهو محل المدح والذم من الانسان ويطلق على النفس وعلى الحب أيضاً كالنفس الخار اه شبعنا (قوله لم تفسد ثلثه) أي حاله اعترض بحديث الثالث من الذنب لكن لا ذنب له واجب بذلك

أوابه له (زيت) وأنت أن ترد متى ففسد بالزنا (قاذفة) له ويسقط باقرار واحد القذف عنه (ومن قذف محصناً حد) لأنه والذين يبرؤون المحصنات (أو غيره عزز) لأنه أن مصيبة واحدة فيها ولا كفارة سواء أكان المقدوف فيها زوجة أم لا وسأني بيان الحد وشرطه في بله وبيان التعزير في آخر الاشارة (والمحسن مكلف) وشبهه الكفران (حرم لم عفيف عن زنا) ووطء محرم مملوكة له ووطء دبر حليلة له بأن لم يزل أو وطء وطء غير ماذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرماً مملوكة كما تخرجت من نسب أو رضاع فليس بمحسن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلأنه أخش منه وبذلك علم أن العتية لا تبطل بوطء زوجته في عدة شبهة أو في حبس أو قاس أو أمانة للزوج أو للعسدة أو أمانة ولده أو منسكوبة ولا ولي أو شهود وان كان حراماً لانتفاء ما ذكر وقيل بالملك

في الأولى والثانية بقاها ما يؤيد السب في الباقي حيث حصل علق بذلك الوطء وقولي ودبر حليلة بالنسبة من زنا يذني (فان فعل) شيئاً من ذلك بأن وطئ وطءاً يسقط الحد لم يفسد محصناً وان تاب وحسن حاله (لم بعد قاذفة) لان العرض اذا اغتفر بذلك لم يفسد ثلثه سواء أاذفه بذلك الزنا متلاً أم زناً آخر أم أطلق

غالباً فاعلمها را ليدل على
سبق الاخفاء غالباً والتميز
بفعل أهم من تعبيره برفي
(ورث موجب قذف)
بفتح الجيم من حدود تميز
(كل الورثة) حتى الزوجان
لان ذلك حتى آدمي لتوقف
استيفائه على مطالبة
الآدمي به وفق الآدمي
شأنه ذلك وكان القنفوف
ريقاً ومات قبل استيفاء
التز براسوقاه سيده
(ويستطع بغو) عنهم
أومن المقتضوف بأن
قذف حيا ثم عفا قبل موته
وبارت القاذفة (ولو عفا
بعضهم) عنه أو عن بعضه
(فلا يكره) أي استيفاء
كله لانه حق ثبت لكل منهم
كولاية التزوج وحسب
الشفعة وفارق القود حيث
يسقط كله بغو بعضهم
بأن القود بدلا يدل اليه
وهو الدية بخلاف موجب
القذف ولان موجب ثبت
لكل منهم بدلا والقود ثبت
لكل منهم بعضا ولذلك
صرح الماوردي بان
لبعضهم ان ينفر بدله
الكل واستيفائه سواء
أحضر الباقون وكلاؤام
لاو تميز بالوجب أهم
من تعبيره بالحد
(فصل في قذف الزوج
زوجته)

بالنسبة للقوباء الآخرة وكلامنا في الحلال الديني وروح من ملخصا **(قوله أوأرشد)** أي بعد
القذف وقوله والفرق أي بين ما إذا قذف ثم زنى مثلاً فلا يحذفه وبين ما إذا قذف ثم ارتد المقتضوف
بعد قذفه وقوله مثلاً أي موطن الغرم المملوكة أو دير حليتك **(قوله فاعلمها را ليدل الخ)** أي ولودل على
ذلك بعد قذفه لا حياً أن يكون مرتد مال القذف فلا يكون عصماً **(قوله كل الورثة)** أي على سبيل
البدل وليس المراد أن كل واحد يرد والتميز بالدخول بتعدد الورثة زى قال م ومن الورثة بيت المال
فمن أوأرشد خاص **(قوله حتى الزوجان)** الغاية للرد فالشورى قساعن م ثم قنف
التي لانه الزوج أو الزوجة على الأوجه لا تقطع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصريحهم بمقتضى آثار النكاح
بذلك لضعفها عن شعور سائر ما قبله شرح شيخنا وحسب كاشراخ وانظر ما معني ارتغير
الزوج أو الزوجة لحد قذف الميت هل يقدر ثبوته لبيت ثم انتقاله للوارث لأن أو كيف الحال شوري
ورفضه لو مات الآن ورثوه لا يثبت لهم شيء في الحد لانه حيث قدر انتقاله للورثة تعين حصر الارث
فمن كان موجودا وقتلتم اه عش **(قوله شأنه ذلك)** أي يرثه كل الورثة **(قوله ولو كان
النفوس عريقا)** مظاهر في الزنا رقيقا كـه فلو كان مبصفا لحد قذفه لا تنفاه الحرية الكاملة
ولكن يزوره لم تميز لورثة مع السيد أو لهما كـ فيه نظر والذي يبنى الثاني فيكون الحاكم
تاباً في الاستيفاء عن الورثة والسيد ع شى على م ر **(قوله استوفاه سيده)** ولو قذف السيد
عنه فليعد أن يطالبه بالتز برقان مات المبدى سقط عن السيد لانه له وهو لا يستحق على نفسه
اه برأوى وقوله لانه الأوليان يقول لانه لا تقاله له لان العبد لا يورث **(قوله ويستطع)** أي بالنسبة
لغيره لان الحق تعالى لا يسقط ظلالهم أن يستوفيه حل وعبارة شرح م ر ويستطع بغوأي
عن كـه فلو عفا عن بعض الحد يسقط شى منه ولا يخالف سقوط التز بر باعقوا في بابه أن للام أن
يستوفيه لان الساق حتى الآدمي والذي يستوفيه الامام حتى لله للصحة **(قوله أو عن بعضه)** ظاهره
ان المعون عن البعض يسقط حتى المعافى وليس كذلك كاتفهم وبعبارة ع شى قوله فلعافى كـه أي كـ أن
لعافى اذا عفا عن البعض العود واستيفاء حقه بكـه لانه اذا عفا عن البعض لا يسقط شى منه وبعبارة
البرأوى قوله طعافى أي ولوراحد لولأفهم نصيبا **(قوله ولان موجب)** أي القذف وقوله بدلا أي عن
الآخر بمعنى أن لكل أن يستوفيه وقوله مبصفا أي مجزأ كـث وربع مثلاً وقوله بان لبعضهم أي
في القذف

(فصل في قذف الزوج زوجته) أي حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيخنا والوجوب علم من
كلام المفسر صريحا ان جعل قوله من قذف معفو عما ان راجعاً للزوم والتي أيضا وضعت ان جعل راجعاً للحرمة
التي سقط كاهو ظاهر كلام الشارح حيث قال فيحرمان ولم يقل فيلزمان ويحرمان إلا أن يقال استثنى
عند ذكر الزوم يذكره سابقا بقوله فيلزمانه أيضا فيكون أخذه من هذا كاهو عاده **(قوله قذف
زوجته)** ليعمل زوجته لانها حينئذ معروفة والعارف لا توصف بالجل كانه عليه عن قال ابن مالك
ونظروا بمسكرا الخ **(قوله بان راءه)** أي رأى ما يحصله وهو الدكر في الفرج لان الزنا منى لا يرى
وليس التلباء للحصر بل بمعنى الكفا لان مثل الرؤى اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضا شيخنا
(قوله كشياع زناها) أي كالظن المستفاد من الشياخ فاشاع مثال ما يستفاد من الظن لا للظن شيخنا
(لقد قذفوه) له (عاز زناها) بأن راءه بعينه (أو غن) غنا (مؤكدا) كشياع زناها بز بدمع قرينة كـ راءها ماضية أورأ خارج من
عنده فلا يكتفى بمجرد الشياخ لانه قد يشبهه عدوها أو من طمع فيها فم يظن بشى ولا مجرد القرينة القرينة المؤكدة لا تميز بمداخل

فرأته ولا يكاد يراعه على ذلك

(٦٨)

بينها خوف أو سرقة أو طمع وإما جازله القذف حيث ألزب عليه اللعان الذي يخلص به من الحد لاستحبابه إلى الانتقام منها لتطليحها

بينة أو أقرار والاولى ان يستعليا وبطلان ان كرها

(قوله وإما جازله) هذا واراد على قوله له قذف زوجته الخ يعني انه كيف جازله الامصار حرام وهو القذف مع أن الزنا انما يثبت باقرار أو بينة لا بلفظه وظنه فكان مقتضاه ان يجوز له القذف الا ان يثبت زناها بأحدى الطرق يتعين المذكورين وقال بعضهم واراد على الظن لا على الظهور وظاهر وأجاب عنه بقوله لاستحبابه الخ وأما قوله المرتب عليه الخ فيبين الواقع لا يدخله في اليراد قوله حيثما سمي من اد ظنه فظاهر كذا **(قوله على ذلك)** أي جواز القذف **(قوله والاولى الخ)** فيه تصرفان أحدهما اسم الجمع علمه بأنها تأتي بالفاصلة حل **(قوله هذا)** أي جواز القذف والاولى مذهب قوله بانه لا ان المتقدم حكم واحد **(قوله فان أتت)** أي الزوجة لا بقيد أنه علم أو ظن زناها ليدخل ما لو أتت ببول لم يعلم بظن زناها الآتي في قوله وإما يلزمه قذفها فلا تكرار حل أي لا لا لو قلنا الصغير في أتت للزوجة التي علم أو ظن زناها يكون قوله الآتي وإما يلزمه قذفها اذا علم الخ مكررا مع هذا لان الفرض حيثما علم أو ظن زناها فيكون غير محتاج اليه ويلزم عليه أيضا انه لا يلزمه التي الآتي على أو ظن زناها عنه يلزمه مطلقا كان يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه الا ان علم أو ظن زناها كإثباتي **(قوله ولا كزناها الخ)** أي حتى يكون منه شبهة وأما القذف فلا يلزمه الا ان علم أو ظن زناها كإثباتي **(قوله ولا كزناها الخ)** أي حتى يكون منه شبهة ومن ظاهره والافلو ولدته لدون سنة أشهر من الوطء والمقد كل من يفتنه عن طعنا فلا حاجة لنفيه وهو راجع للثنتين قال بعضهم والاولى أن يقول ولا كزناها كزناها أي من بدون يصدق بالستة واجب بان المراد الا كزناها ولو لم يلحقه فيصدق بها ولكن ينافيه قول زي وقول ان الستة ملحقه بما فوقها والاربع سنين ملحقه بمادونها قال حنبل وكأنهم لم يستبرأوا من طعنه والوطء احتياطا للنسب اه الا أن يعمل كلاهما على الستة من الوطء كإثبات عليه قول المصنف أولدته لدون سنة أشهر من الوطء فان مفهومه أنه اذا ولدته لستة أشهر من الوطء لحقه وأما الستة من القذف فهي ملحقه بمادونها كإثبات عليه قول الشارع هنا ولا كزناها من القذف وقوله وبدوا بما ينفي به تمكنا منه والا كأن ولدته لستة أشهر من القذف فلا يلزمه لثني الانتفاء إمكان كونه منه فهو مني عنه بلعان وقوله من القذف المناسب لما مر أن يقول من إمكان الاجتناب بعد القذف لانه اعترض على الاصل في تغييره بذلك في الرجعة **(قوله وأوليا بينهما)** مثال اظن زناها وما قبله أي الثلاث الصور مثال لعلمه حل **(قوله منه)** حال من ما ذمناه الزمن واقف بينهما حال كونه محسوبا منه أي من وطئه ومن زنا أي علمه أولدته فلا حظ هذا لاجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقف بعد استبراء فهو صفة زنا يعني أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فانه بعد الوطء وبعد الاستبراء منه كأن وطئها ثم حاضت زنت ثم أتت بولد ثمانية أشهر من الوطء وليسبة من الزنا **(قوله وهو)** أي لزوم الذي في قوله في الأخيرة هي قوله أوليا بينهما الخ **(قوله وطريق نفيه الخ)** مراده بهذا تسهيل المقابلة اذ كان مقتضاها أن يقول زمة القذف لان قوله فان أتت الخ مقابل لقوله قذف زوجته الخ وترك المصنف المقابلة ليشمل كلامه لزوم في الولد من وطء الشبهة وعلم من قوله وطريق نفيه الخ أنه لا يعمرا ما اشتهر بين العلماء من نفي ولده عنه عند عقوته له ولو كتب بذلك حجة من غير لعمري فنه عندهم قطع القدم انتفاء عنه حيث **(قوله وإما يلزمه الخ)** هذا غير محتاج اليه لان المقسمه على أو ظن زناها وأجيب بأن الصغير راجع للزوجة لا بالقبض المذكور كما تقدم **(قوله بان ولدته الخ)** اعلم ان ما ذكره الشارع هنا غير مورد في مفهوم قوله أوليا بينهما الخ لانه يتضمن قيدان لان معناه بان لا يكون دون سنة أشهر ولانوق

أربع

يظن أنه ليس منه بأن ولدته لدون سنة أشهر من الزنا أو لفوقه ودون فوق الاربع سنين منه ومن الوطء بلا استبراء

رغم أن الوطء معه ولم يعلم بظن زناها أو ولدته لفق أو بع سنين من الزنا ودون فوق قد سنه أشهر من الوطء (حرم) نفيه رعاية
 للفراش ولا يبرأ منه بعد في نفسه وإنما اعتبرت المدة فيذكر من الزنا لمن الاستبراء لأنه مستند بالمانع فإذا ولدته سنه أشهر منه
 ولا كثر من دنياه من الاستبراء تنبأ أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز التي رعاية للفراش وما ذكره من سنه التي
 مع الاستبراء المقيد بمجرس من اعتبار المدة من الوطء والزنا (٦٩)

من اعتبر المدة من
 الاستبراء والتي صححه
 الأصل حل التي واعتبار
 المدة من الاستبراء (مع
 قذف ولعان) فيحرم
 وإن علم زناها وقال الإمام
 القياس جوازها انتقاما
 منها كما إذا لم يكن ولد
 وعارضوه بأن الولد يشفر
 بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته
 عليها بالمانع لأنه يعبر بذلك
 وتطلق فيه الالة فلا
 يحتمل هذا الضرر لفرض
 الانتقام والفرق يمكن
 بالطلاق وتظهر أن وطء
 الشبهة كالزنا في زوم التي
 وحرمتهم القذف واللعان
 (كالو) وطئ (عزل)
 فانه يحرم به ماذكر رعاية
 للفراش ولأن الماء قد
 يسبق إلى الرحم من غير
 أن يمس به وفي كلامي
 زبادات يعرفها الناظر فيه
 مع كلام الأصل
 (فصل) في كيفية اللعان
 وشرطه وثمرته •
 والإسقاط فيه الآيات السابقة
 • وأركانه ثلاثة لفظ وقذف
 سابق عليه وزوج يصح

أربع سنين وأشهر وهو مما بالصورة الأولى والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر وفي قوله ومن زنا قيد
 ملحوظ تقديره علمه أو ظنه فتكون القيود أربع (قوله) وكذا من الوطء (فصله) بكذا لأنه محتمل القيد
 للوطء وقوله أي الاستبراء (قوله) وولدته لفق أو بع سنين (الح) لا يتصور هذا الابق الزنا على
 وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بوطئه تأمل (قوله) فيذكر أي في قوله ولما بينهما من زنا
 الخ يدل على من استبراء مع أن مجرد شروعه في الحيف يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب
 أنه بقوله لأنه أي الزنا مستند اللعان أي وإذا كان مستنده حيث المنقضة (قوله) لا من الاستبراء أي
 من أوله لا على هذا القول بل بالشروع في الحيف يبين عدم الحل كقوله الحل (قوله) المقيد بما مر
 وهو قوله ولم يعلم بظن زناها وقول من اعتبار المدة الخ أي في الصورة الثانية (قوله) فيحرم (الح) أي
 بالنسبة إلى الولد وأما بالنسبة لتاريخ الفراش فيجوز أن لا تقدم (قوله) جوازها (ضعيف) (قوله) كما
 إذا لم يكن ولد) بيان للقبس عليه (قوله) في زوم التي) أي مع القذف واللعان أي فإذا علم أو ظن أنه
 ليس منه وقوله وحرمته الخ أي فإذا لم يعلم بظن أنه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف واللعان راجع
 للزوم التي وحرمته فيمأ على التوزيع كما رأيت شيخنا وقال عرش راجعاً لقوله وحرمته وفيه قصور
 والتعبر بالقذف في جانب وطء الشبهة يجوز فالمراد بالقذف مطلق الرى بلا صابة شيخنا عزى
 (قوله) مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي أن الغير وطئها على فراشه سواء قال بشبهة أو سكت
 عن ذلك في إطلاق القذف على ذلك تجوز حل (قوله) كالوطئ (وعزل) مثل ذلك ماذا وطئ ولم
 يزل كإشهر به التحليل بأن الماء قد سبق الخ قال مر في أمهات الأولاد والعزل حفر من
 الولد مكره وإن أذنت فيه المعزول عن عاهرة كانت أو أمة لا طريق إلى قطع النسل اه (قوله) ماذكر
 أي التي والقذف واللعان

(فصل) في كيفية اللعان وشرطه وثمرته • وهي قوله بعد يتعلق بلعانه أنفاسه وحرمته بدء الخ أي
 وما بينهما من قوله من غلبت غلبت بزمان الخ (قوله) الأصل فيه) الأولى أن يقول الأصل فيها أي في كيفية
 اللعان ليكون في إعادة الاستئصال الآيات فائدة لأنه ذكر سابقاً قديلاً على أصل اللعان وهنا على
 كيفية تأمل (قوله) لفظ أي مخصوص بأوامر معناه من إشارة الآخر أو كنهاته كما سبقت حل
 (قوله) قذف) في عدم من الزنا نظر الانسب وأيضاً قد يوجد اللعان بدونه كالأذا كان لني ولين
 وطء شبهة (قوله) زوج) يشمل الذكر والأنثى حل فقوله يصح طلاقه مضاف لفاعله أو مفعوله
 لكن يرد عليه أن هذا التبدل منه هو له بالنظر للزوجة لأن طلاق الزوج لها يصح مطلقاً فالولي جعل
 الطلاق مضافاً للفاعل ويراد طلاقها نفسها إذا قوضه إليها (قوله) أي) بكسر الهمزة لوجود اللام المعلقة
 (قوله) من الزنا) أي أن قذفه بالزنا أو لالاعن أصابة غيرى كما يأتي حل (قوله) إن لعنة الله) بكسر
 لأنه مقول القول (قوله) فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس لعذر أو لغيره شرح مر (قوله)

طالع كما يعلم بما يأتي (لعنة) أي الزوج (قوله) أر بما) من المرات (أشهر) باقية إلى أن الصادقين فباريت به هذه من الزنا
 أنحوته (وخاصة) من كلات لعنة (أن لعنة الله على من كذب عن الكاذبين فيه) أي فباريت به هذه من الزنا هذا إن
 حشرت (فان غابت مبرها) عن غيرها باسمها ورفع نسبها وكبرت كلات الشهادة لتأكيد الأسم ولأنها أقيمت من الزوج مقام
 إربتهنهود

من غيره ليقام عليها الحدوص في الحقيقة إيماناً وأما الكفة الخاطئة فؤكدة لمعادلار بع (وان في الابدان كل) من الكميات الخس (وان ولد له هذا الولد) ان حشر (من زنا) وان لم يقل ليس مني حلاقف الزنا على حقيقة وهذا صحيح في محل الروضة كالشعر الصغير وعن الاكثرين لايدهم لاحتلاله يستقدان الولد بشهترنا وهو قضية كلام الاصل والاقتصار عليه فلا يكتفى لاحتلاله ان يريد انه لا يشبهه عقلاً ولا عقلاً ذكر الولد في بعض الكلمات احتياج في نفيه الى اعادة اللعان واحتياج المرأة الى اعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) ر ما بها (اشبهه الله) (٧٠) لمن الكاذبين فيلزم اني به من الزنا وناس) من كانت لعانها (ان غضب الله

على ان كان من الصادقين فيه) أي فيلزم اني به من الزنا للآيات السابقة تنبئ اليه في الحضور ويخبره في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخس ولا يحتاج الى ذكر الولدان لعانها لا يؤثر فيه وخس اللعن يجازي والعصب بجانبها لان جرمه الزنا تقع من جرعة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا يربأ غضب الله غلظت من لعنته غصت المرأة بالزنا غلظت العقوبتين هذا كان كان فنفخوا ثوبه عليه بيته والابان كان اللعان لني وله كان احتدل كونه من وطء شبهة أو اثبتت قذفه بيته قال في الاول فياربيتها من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا الولد من تلك الاسباب الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيا اثبتت على من رمي بها بائناً الى آخره ولا تلان المرأة في الاول الا لاحد عليا بهذا

من غيره) أوصه (قوله هو في الحقيقة إيمان) ومن ثم صحت من الآخرس ولو كانت شهادة قاصمته من ان شهادة الاشارة لا يشهد بها كاتتم (قوله في كل من الكلمات الخس) ظاهره انه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله هو هذا الولد من زنا ولا يكتفى ما فيه فلفظ المراد انه يأتي فيها بما يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فياربيتها من الزنا وفي الولدان الزنا وليس مني اه رشدي على مر (قوله فؤكدة) أي فلا كفارة فيها (قوله وهذا الولد) أو جعلها ان كانت حاملاً (قوله لا يدهم) أي من قوله ليس مني (قوله لا احتلال الخ) فان قلت ان النبي على نية المستحلف وعليه فبذلك لا تنفعه لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالزوم الكفارة عرش على مر (قوله ان الولد بشهترنا) وطؤها بشهترنا فلها اجابية فهي شبهة صور يفهموا واضع ان كان يمكن أن يشبه عليه بذلك حل (قوله وأما الاقتصار عليه) بان يقول وهذا الولد ليس مني حل (قوله ولا يحتاج المرأة الخ) لا يقل كيف يكون ذلك مع اشتراط تقديم لعانها على قولها لا تقول بتقديم العصب لسقوط المدخلة وانما أعيد لني الولد خاصة شربى وبعبارة شرح حجج وان كان ولد نفيه ذكره في كل من الكلمات الخس ليتنى عنه لا يصح لعانه ومن ثم لو أغلفه في واحد صح لعانه بالنسبة لصحة لعانها وان وجبت اعاده بالنسبة لني الولد انتهت (قوله الى اعادة لعانها) أي ان لا عنت (قوله أغلظت) لانه لا انتقام بالتعذيب واللغة الطرد من الرحة حل (قوله هذا كله) أي قوله لعانها حل (قوله والا) أي وان لم يكن قذفاً أو كان قذفاً وأثبتت عليه بيته فحلت الاصوران بقوله بان كان اللعان الخ تصوير الاول وقوله أو اثبتت الخ تصوير الثانية شيخنا (قوله فلاحاجة به الخ) فلو حكم حاكم بصحة تقديمه نقض حكمه حل (قوله كما يأتي) وهو قوله انبا على نظم الآيات السابقة (قوله ومشرط ولاه الكهنة) والوجه اعتبار الموالاة هنا بما جرى في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من منع اللعان شرح مر وقوله بما جرى في الفاتحة أي فيضرك الكوت العمد العايل واليسير الذي قصده قطع اللعان والذكر الذي لم يتعلق بمصلحة اللعان وكتب ايقا قوله بما جرى في الفاتحة فؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات كلها بذلك أو نسبها لم يضر عرش عليه (قوله الفصل العاويل) أو الكلمة الاجنبية حل ولعل الفرق بين هذا وإيمان القسامة حيث اكتفى بهاول متفرقة أنهم لم اعتبر وانها لفظ اللعن بعد جملار بع دل على أنهم جعلوا كلتي الواحد والواحد لا تفرق أجزاءه كجلى الصلاة المركبت من ركعات عرش على مر (قوله وتلقين قاض) أوح. كان كان اللعان لدفع الحذف كان لني الولد يجوز التحكيم لان للودسقا في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالفاو ولا يجوز بالتحكيم حل (قوله لعانها)

اللعان حتى يسقط لعانها وأما لفظ بعد اشتراط تأخر لعانها عن لعانها لانها لا يسقط العقوبة أي وانما يجب العقوبة عليها لعانه أولاً فلا حاجة بها الى أن تلان قبله وأما لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والعصب عن الكلمات الاربع لم يأتي بالان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربع فوجب تقديمها وأما تفسير اللعان بما ذكره ما صرح به الاصل ان انه لا يسقط لفظ شهادة وغضب أولهن بغيره كان يقال أخلصاً وأقسم بالله انما العظم الآيات السابقة وكلاهما في ذكر الجمل (ومشرط ولاه الكلمات) الخس هذا من زياقي فيؤثر الفصل العاويل أما الولاد بين لعاني الزوجين ولا يشترط ما صرح به الهادي (وتلقين قاضه) أي اللعان أي لكلامه فيقول له قل كذا وكذا ولما قولي كذا

بإبراهيم اللعان بغير تلقين كساو الإيمان وظاهر أن السيد في ذلك كالقاضي لأنه أن ينوي لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير بنية) وأن عرفه أن اللعان بين أو شهادته هو من الفات سواء فإن لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجأن (و) صح (من) شخص (آخر) بشارة منه بغير كتابة) كساو تصرفه وإيس ذلك كالشهادة منه لضروره إليه دونه لأن التلقين يقومون بها ولا نال القلب في اللعان معني العين دون الشهادة (ككتف) (من) زاد في فصيح بغير بنية ومن آخر بشارة (٧١) مفهومة أو كتابتها ذكر كان لم يكن له

واحدة منهما حل في سم والظاهر أنه بكني أمره بها إجمالا بأن يقوله قل كليات اللعان اه
وعبارة التورى قال شيخنا والمراد تلقينه كلياته أن يأمر بها لأن ينطق بها القاضي خلافا لما يرويه
سلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتلقين الأمر بذلك قول الشارح كساو
الإيمان لأن الإيمان لا يشترط فيها تلقين كل كلياته ولأن ينطق بها القاضي بل الذي يشترط أمر
القاضي به إلا أن قول الشارح أي لكلياته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي لا يعتد به بغير تلقين حتى
يقطع عن الحدود كان يجب عليه الكفارات الأربع بكنهه فيه شيخنا (قوله كساو الإيمان) أي
من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضي لأنه يشترط أن يلقن كلياتها كذا يحفظ شيخنا اه شوري
(قوله وصح بغير بنية) وانما صح بغيرها مع اشتباهه على لفظ القرآن لأن القرآن ليس مقصودا وانما
هو كلياته وقد وافقنا لفظه لفظه (قوله وأو كتابته) ولابد أن ينوي في الكتابة أنه نوى اللعان حل
وإله زى قوله أو كتابته بمائة فوقية قبل الألف وإذا لاعتن الآخر بالإشارة وأشار بكلمة الشهادة
أمره بكلمة العن فإذا لاعتن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أو بما وكلمة العن مرة ولو كتب الشهادة
وأشار إليها بأجزاء صح صحيح ولو انطلق لسانه في أثناء اللعان فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس
البناء اه زى (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخر الخ والذي ذكر قوله كساو تصرفه
(قوله والدره) بضم الهمال والفتح وهو الممثل لصانع أي الناقله قال الامام الغزالي الدرهميون
طائفة من الأقدمين يحضرون الصانع المذبح العالم وزعموا أن العالم لم يزل كذلك لإصناع ولم يزل الحيوان
من نطفة والطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون هؤلاء من نطفة اه حل والفتح هو
الظاهر حرف وبارة الصعاح والدره يرضم المن وبالفتح الملحد قال تلمب كلامه منسوب
إلى الدرهم وهو بغير واقي النسب اه ع (قوله بعد صلاة عصر) ليست يقيد بل جرى على
الباين فعل الصلاة أول الوقت والأفلا أخرت فعل اللعان قبل فعلها ع (قوله يوم جمعة) لأنه
أشرف أيام الأسبوع (قوله بين الركن الأسود) أي الذي فيه الحجر الأسود زى قال الزركشي أشرف
منه الحجر لأن بعض من البيت وكان القياس أن يكون في البيت لكن صين عن ذلك حل قال حج
والمراد بالبنية هنا البنية العربية بأن يحاذي جزء من الحافض جزء من أحدهما وما قرب منه (قوله
وهو) أي أيهما زى (قوله المسى بطميط) لحطيم الذنوب فيه مر أي اذهباه فيه (قوله عند
الصخرة) لأنها قبلة الأنبياء وفي خبرنا من الجنة مر (قوله على المنبر) لكونه محل الوعظ لا لكونه
أشرف مقام المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وبارة زى لكونه محل وعظ فأنصب صعوده
ليتمها أو يترأها اه وينظر بالمسجد لأنه أن كان أبدا هو الأفلا يكف الخروج إليه أي الخروج
من غيرها أدها إلى طاهره ولو قرب جدا حل (قوله هو بيعه) بكسر الباء اه ع (قوله في الأول)

أي السكلمتها حل في سم والظاهر أنه بكني أمره بها إجمالا بأن يقوله قل كليات اللعان اه
وعبارة التورى قال شيخنا والمراد تلقينه كلياته أن يأمر بها لأن ينطق بها القاضي خلافا لما يرويه
سلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتلقين الأمر بذلك قول الشارح كساو
الإيمان لأن الإيمان لا يشترط فيها تلقين كل كلياته ولأن ينطق بها القاضي بل الذي يشترط أمر
القاضي به إلا أن قول الشارح أي لكلياته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي لا يعتد به بغير تلقين حتى
يقطع عن الحدود كان يجب عليه الكفارات الأربع بكنهه فيه شيخنا (قوله كساو الإيمان) أي
من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضي لأنه يشترط أن يلقن كلياتها كذا يحفظ شيخنا اه شوري
(قوله وصح بغير بنية) وانما صح بغيرها مع اشتباهه على لفظ القرآن لأن القرآن ليس مقصودا وانما
هو كلياته وقد وافقنا لفظه لفظه (قوله وأو كتابته) ولابد أن ينوي في الكتابة أنه نوى اللعان حل
وإله زى قوله أو كتابته بمائة فوقية قبل الألف وإذا لاعتن الآخر بالإشارة وأشار بكلمة الشهادة
أمره بكلمة العن فإذا لاعتن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أو بما وكلمة العن مرة ولو كتب الشهادة
وأشار إليها بأجزاء صح صحيح ولو انطلق لسانه في أثناء اللعان فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس
البناء اه زى (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخر الخ والذي ذكر قوله كساو تصرفه
(قوله والدره) بضم الهمال والفتح وهو الممثل لصانع أي الناقله قال الامام الغزالي الدرهميون
طائفة من الأقدمين يحضرون الصانع المذبح العالم وزعموا أن العالم لم يزل كذلك لإصناع ولم يزل الحيوان
من نطفة والطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون هؤلاء من نطفة اه حل والفتح هو
الظاهر حرف وبارة الصعاح والدره يرضم المن وبالفتح الملحد قال تلمب كلامه منسوب
إلى الدرهم وهو بغير واقي النسب اه ع (قوله بعد صلاة عصر) ليست يقيد بل جرى على
الباين فعل الصلاة أول الوقت والأفلا أخرت فعل اللعان قبل فعلها ع (قوله يوم جمعة) لأنه
أشرف أيام الأسبوع (قوله بين الركن الأسود) أي الذي فيه الحجر الأسود زى قال الزركشي أشرف
منه الحجر لأن بعض من البيت وكان القياس أن يكون في البيت لكن صين عن ذلك حل قال حج
والمراد بالبنية هنا البنية العربية بأن يحاذي جزء من الحافض جزء من أحدهما وما قرب منه (قوله
وهو) أي أيهما زى (قوله المسى بطميط) لحطيم الذنوب فيه مر أي اذهباه فيه (قوله عند
الصخرة) لأنها قبلة الأنبياء وفي خبرنا من الجنة مر (قوله على المنبر) لكونه محل الوعظ لا لكونه
أشرف مقام المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وبارة زى لكونه محل وعظ فأنصب صعوده
ليتمها أو يترأها اه وينظر بالمسجد لأنه أن كان أبدا هو الأفلا يكف الخروج إليه أي الخروج
من غيرها أدها إلى طاهره ولو قرب جدا حل (قوله هو بيعه) بكسر الباء اه ع (قوله في الأول)

البر خلاف تمير الأهل بعد (و) باب مسجد لمسلمه حدث أكبر) لحرمه مكته فيه ويخرج القاضي أو نائبه بخلاف الكافر فيلغظ عليه
بما قاله أن أر يد لعان في المسجد غير المسجد الحرام كمن مفروا كان بعد حدث أكبر وأمن في نحو الحيف نالو المسجد وتعتبر بذلك
موت بالمرض بخلاف قوله لو حاض باب مسجد (و) بيعة وكنيسة وبيت نار لا هلالا) وهم النصارى واليهود في الثاني وأخوس
فالتك لا لهم يظنوها ككتلينها المسجد ومحضرها القاضي أو نائبه كغيرها مما هي لأن المقصود تعظيم الواقعة وزير الكاذب
عن الكذب

والأصح في الموضع الذي ينظمه الحالف أعظم ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كما روي في قبول الجربة (لا) بيت (صم لوني) لاه
 لأصله في الحرم لأن دخوله مصيبة بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرمي فيلزم في بيته في مجلس حكمه
 وصورة أن يدخلوا دار أبيان (٧٢) أو حدة ويترفعوا إليها والتعليق في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات
 عندهم كما ذكر الماوردي

(وجيم) أي بحضرة جمع
 من أعيان البلد (أفكار بعد)
 لثبوت الزعم وبمعتبريهم
 عن يعرف لغة التلحين
 وكونهم من أهل الشهادة
 (د) من (أن ينظمها قض)
 وله بناءه كأن يقول إن
 عذاب الله نيا أهون من
 عذاب الآخرة فترفع راسها
 إن الذين يشكون بهد الله
 الآية (د) أن (يبلغ) في
 الوط (قبل الخامسة)
 في قوله إن الله فإن الخامسة
 موجبة على ويقول لما مثل
 ذلك بلطف الضبط لعلمها
 بترجوان ويتركان فان
 أبيالقنم الخامسة (و) أن
 يتلعا من قيام لبراهما
 الناس ويشهر أمرهما
 ويجلس في وقت لعه وهو
 وقت لعلنا (شرطه) أي
 للآل (زوج يصح طلاقه)
 على ما يأتي (ولو) سكران
 وذميا وريقا ومحمدا في
 قنفط (مراد بعدوط)
 أو استدخله في فيصم لعانه
 وإن قذف في الردة وأصرعها
 في العدة تليين وقوعه في
 السكاح فإذا لم يصر وكما
 قذفها زوجها ثم أبانها فإذا

قذفها قبل الردة وأصرعها وكما لو أبانها ثم قذفها زنا مصاف إلى حال النكاح فما إذا قذفها
 في الردة وأصرعها ثم ولد (لأن أصرع قذف في ردته لأول ثم) فلا يصح لعانه تليين الفرقة من حين الردة وموقع القذف فيها ولو ولد الصرع
 بقول ولا يفسن زادي (وبلاعن ولوم إمكان بنة بزناها) لانه حجة كالينة وصدا نهن الاخذ بظاهره تعالى ولم يكن لهم شهاده الا
 أنفسهم بشرط انفس البينة

الاجماع والآية مؤولة بأن يقال فان لم يرغب في البيئة فلا يعن كقول

(٧٣)

تعالى فان لم يكن وارثا لم يرزل

وامرأتان على أن هذا القيد خرج على سبب وبسبب الآية كان الزوج فيه فاقدا للبيئة وشرط العمل بالمعوم لأن يخرج القيد على سبب فيلا عن مطلقا والى وان عفت عن عقوبة) لتكشف (وبانت) منه بطلاق أو غيره لحاجة الى ذلك (ولدها) أى العقوبة بقيد زنه بقول (بطلب) لمان الزوجة أو الزاني كما يجرى ما بين (وان بانت ولا ولد) لحاجة الى اظهار الصدق والانتقام منها (الاتصرت برأدي) لكذب معلوم ككذب طفلة لا توطن أو صدق ظاهر ككذب كيرة ثبت زناها بينة أو اقرارا ولعان منه مع امتناعها منه فلا يلاع فيها لدفعه أماني الاولى فلتبين كذبه فلا يمكن من الخلف على أنه صادق فيعز لا للكدف لانه كاذب فيه قطعا فلم يلحق بهاريا بل منعه من الإيذاء أو الخوض في الباطل وأما في الثانية فلا للعان لظاهر الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعز ريفية للسر والايذاء فاشبه التعز بكشف

في البيئة وأما لسوا. ١. كان ولدا لم يدل التعليل الذي ذكره لانه لم يلحظ للصورة المأخوذة من كلامه كقولها اذا بلغ يرشمل أربع صور لانه شامل لما اذا كان الكذب قبل الردة أم لانه كان ولد أم لا وقوله فيها اذا كذبها قبل الردة أو صرحت بقوله ان أى كان هناك ولدا لم لا وقوله فيها اذا كذبها قبل الردة صورة واحدة والثالثة استثنائها بقوله لان أصرحت وهي مقيدة بقيد ثلاثة (قوله والآية مؤولة) أى ينبغي تأويلها لتتضمن الاجماع (قوله بان يقال الخ) انظر وجه هذا التأويل اذ ليس في الآية ما يشير الى لا يلايس فيها تعرض للبيئة أصلا وقوله فان لم يرغب في البيئة أى لدها أو لوجودها من غير رغبة فيها وتوقف سم في هذا التأويل على التقييد في الآية بعدم البيئة وكأنه فهم أن قول الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الآية وليس كذلك بل مراد ما للمنى ولم يكن لهم في شهداء يرغبون في اقامتهم فكان على الشارح أن يقول بان يقال ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم فلا يأتى بالقاء ولا يعرف الشرط ولا يفرق القيد وكان هذا التأويل يجرى له من تأويل الآية الثانية لان المعنى فيها فان لم يرغب في اقامة الرجلين اما فقدهما أو لوجودهما مع عدم الرغبة في اقامتهما فلمنى هنا ولم يكن لهم شهداء يرغبون فيهم بان لم يكن لهم شهداء أصلا أو كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم (قوله كقولها فان لم يكن الخ) والا فمهم معناه لا يجوز الرجل والمرأتان الا عند قدار الرجلين (قوله على أن هذا القيد) أى ولنا أى يجرى على أن هذا القيد أى قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم خرج على سبب هذا أحسن الاجوبة لله الزركسى زى (قوله فيلا عن مطلقا) قدر على البيئة أولا عش وهو واقع في جواب شرط مقرر قد مر اذا علمت أنه يلاع ولو مع امكان البيئة فيلا عن مطلقا الخ (قوله ولدها) أى العقوبة ولو عزز الى باني قوله الا تعز برأدي بدخل للمستثنى تعز برغيره التأديب وهو تعز برالكذب فيلا عن فيه كاسية عليه حل (قوله أى العقوبة) من حد أو تعز بران كانت الزوجة أمة عش وقوله كايمل مما يأتى أى من قوله أو لم يطلب أى العقوبة شو يرى أى من مفهومه وقوله لا يفهم منه طلب الزاني الا ان فرى تطلب البناء للفعول وهو الظاهر من قوله أى العقوبة (قوله وان بانت) أى بعد كذبها فلا ينافيه قوله الآلى ولو بانت منه ثم كذبها فانه كذا لا يلاع لدفع العقوبة لان لكذب فبأنى بعد البيوتة وهاهنا (قوله الا تعز برأدي) أى تعز بر سببه التأديب أى ارادته مستثى

(١٠ - بجمري رابع)

صغيرة لا توطن أو تعز بر في غير ذلك وهو من جهة

تكذيب بان كان الكذب ظاهر

مكتشف ذمير أو صغيرة توطأ أولاً يستوفى هذا التميز بالإبطال المتقوية حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة باعتبار طلبها بعد كمالها وتميز بر
التأديب في العقوبة المذكورة يستوفيه القاضي بما لا يستوفى إلا بطلب الغير وتبصير بمذاكر أو لم يبق قوله
الانتميز تأديب الكذب (فلو ثبت زناها) بينة أو أقرار (أو عفت عن العقوبة أو بطلب) أي العقوبة (أو جئت بعد قفده ولادله
في الصور الأربع (فلاعلان) لعدم (٧٤) الحاجة إليه لانتفاء طلب العقوبة على الآخرين وسقوطها في البقية فلان كان ثم

ولده العمان إن فيه كإعراف
وتعصير هنا وفيما يأتي
بالمعقوبة الشاملة للتميز
أهم من تعصير بالحد
(ويتعلق بلعانه إنسان)
ظاهراً وباطناً كالزنا
وتعصير بذلك أولى من
تعصيره بفرقة (وسرمة
مؤيدة) وإن كذب
فمستبعد البهي للثلاثان
لا اجتماع أبداً (واستقاء
نسب قائم) بلعانه حيث كان
ولد لما في الصحيحين
أنه يفرق فرق بينهما
وأحق للوالدين (وسقوط
عقوبة من حد أو تميز
عنه لما للزاني) بقيد
زنه بقوله (إن ساء فيه)
أي لعانه للآيات السابقة
في الأولى وقياس عليها
في الثانية (د) سقوط
(حاشا في حقه) لأن
اللعان في حقه كالبينة
(إن لم تلاق) فإن لاعت
لم تستطع حاشا في حقه
إن قذفها بغير ذلك الزنا
لإن قذفها به أو أهلك
وخرج بقوله في حقه
حاشا في حق غيره فلا

كيدل عليه قوله هنا لكذب ظاهر وفنقله اسكذب معلوم (قوله كذفت ذنبه) أي زوجته
لأن كلا غير محسن وقيد غير المحسن الواجب فيه التميز حل (قوله هذا التميز) أي تميز
التكذيب (قوله يستوفيه القاضي) ظاهره ولوم وجود ولي لم يطلب سمع عرش على مر ولا طلب
لما إذا بلغت برماوى (قوله عامر) أي من الأبناء (قوله أولى من قوله الانتميز تأديب لكذب)
وجه الأولى به أن عبارة الأصل توهم أنه يلاعن ليدفع تميز بر التأديب إذا كان لصدق عرش وأما
تقديم الكذب بالمعلوم فيشمل الكذب الظاهر (قوله فلو ثبت الخ) تفيد لقوله ولدها بما إذا لم يثبت
زناها ولم تنف وطئت (قوله أولم يطلب) بأن سكت وقوله ولد لا ولا حل أيضاً (قوله فلاعلان)
أي مادم السكوت أو الجبن في الآخرين شرح مر (قوله في الآخرين) انظر لوطيتها بعد الأداة
والتي يفهم من مر أنه يلاعن (قوله ولم) أو حل (قوله ويتعلق بلعانه) شروع في ثمة لعان
(قوله إنسان) وإن لم تلاق هي حل فقوله فيما يأتي المتلاعن لا يجتمعان الفاعلة فيه ليست على
بها (قوله كالزنا) بجامع أن كلا ينشأ من غير لفظ فسح حل (قوله أولى من تعصيره بفرقة) أي
لأن الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوم أن ما هنا منها تنقص عدد الطلاق وليس كذلك في شواحيه
أنه لا معنى لهذا الإجماع مع كونها تحرم أبداً (قوله وسرمة مؤيدة) فلاجل وطؤها ولو بملك العين بان
كانت أمه حل ولاجل أيضاً النظر إليها قال سم حتى لعان المانة والاجنبية الموطأة شبهة حيث جاز
اتهامها بان كان هنالك ولده بغيره قال عرش على مر يبغي جواز النظر للاعتناء إذا سلمها كالحرم (قوله
وإن كذب نفسه) ويتكذبه نفسه بموالاته عايوه يلحقه الولد بسقط الحد من حل ويدل لهذا
ذكر القاية عقب الأولين فقط فبدل على أن حكم الحقيقة غير باق إن كذب نفسه وبعبارة زى قوله وإن
أ كذب نفسه فلا يفيدها كذابه عود النكاح ولا رافع تأيد الحارمة لانها سقط له وقطع باللعان بخلاف
الحد ولحق النسب فانها يعودان لانها حاق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لاني الدنيا ولا في الآخرة
اه مر وزى (قوله واستقاء نسب) ولا ينفع فيه رد القاتل وحكمه على خلاف مقتضى العمان
برماوى (قوله من حد) أي أن كانت حصنة أو تميز بر إن كانت غير حصنة (قوله للآيات السابقة)
وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر منها أنها مسوقة لما يسقط الحد المذكور بقوله فالجزم بمناجين جلده
وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنهم مخطوف على المستثنى في المعنى عن فكأنه قال ولا الذين
يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للحمل الثلاثة من الجلد وعدم قبول الشهادة والنسب فإذا تاب
سقط عنه الجلد لأن التوبة لا تحصل إلا بالعفو عن الجلد (قوله وسقوط حاشا) فإن قذفها عرقت
سل (قوله ويتعلق) أي بذلك ثلاث توهم عطفه على عقوبة حل أي قوله وسقوط عقوبة
فيتوهم أنه مجرور (قوله لما سم) أي من أن اللعان في حقه كالبينة (قوله ولما طلعها لدها) ظاهره أن لما
زكوة وإن كان الزوج كاذباً وقواعد المنز بر عبد السلام جو به عليها لدفع المانع عن حل (قوله ولو ثبت)

تسقط وقوله وحاشا إلى آخره من زيادتي (د) يتعلق بلعانه أيضاً (وجوب عقوبة
زناها) عليها ولو ذمته كإسره وقوله تعالى ويدبرها عنها المذاب (ولما العمان لدها) أي العقوبة الثابتة بلعانه بأن أثبتها بينة فليس لها
أن تلاق لدها لان اللعان حجة ضعيفة فلا تاقوم البينة (وإنما ينشأ به) أي بلعانه ولما (يمكن) كونه (منه ولو ثبت) لأن نسب لا ينشأ
بالموت بل يثقل هذا البت ولد فلان (والا) أي وإن لم يكن كونه مت (كان ولده لمتة أشهر) فأقل (من العقوبة) لانتفاء زمن الرد

وقالته

ووضع (أو) لاكثر منهنما (ملحق بمجلسه) أى مجلس القعد أو كان الزوج محسوبا لانتفاء إمكان الوطء أو تنكح وهو بالمشرق
وهي بالغرب لانتفاء إمكان اجتماعهما (فلا يلاعن لفيه) لانتفاء إمكان كونه منه فهو منى عنه بل لا يمكن هذا إن كان الولدان ما والا فلهما
منه المدة المذكورة في الرجمة (والتي فوري) كالدرب بجمع الضرر بالامساك (الامتنع) كان بلفه الجبريل فأشترى حتى يصبح أو
خضره الصلاة فقدمها أو كان جامعاً لكل أو مريضاً أو مريوما ولم يمكنه (٧٥) اعلام القاضي بذلك أول مجده فأخر فلا

يطلب حقن (تسر) عليه
(فيه اشهاد) بأنه على
الذي والا يطل حقه كالو
أشترى لا عنر فيلحقه الولد
وهذا القيد من زيلدي
(وله في حل وانتظار وضعه)
بغير زنه بقول (لتحققه)
أى تحقق كونه ولداً إنما
يشوهم خلافه يكون ربحاً
ففيه بعد وضعه بخلاف
انتظار وضعه لرباً موته
فوقال علمته ولداً وأخرت
رجاء وضعه ما فتأ كفى
اللعان بطل حقه من النبي
لتسر بط (فان) آخر (قال)
جهل الوضع (أو) (أو) (أو)
جهل (حلف) فيصدق
لان الظاهر بواقعه بخلاف
ماذا لم يمكن كأن غالب
واستيفض الوضع وانتشر
ولوا دعى جهل النبي أو
الغريبة وقرب اسلامه أو
نشأ بعيداً عن العلماء أو كان
عليه صدق بيمينه (لا) فني
أحد أو اثنين بأن لم يخل
بينهما ستة أشهر بأن
ولداً وأما عمل بين وضعية
دون ستة أشهر لان الله
تعلى لم يجر المدة بان يجتمع

وأنه سقوط من مؤخره وعدم اثره منه زى (قوله وهي بالغرب) أى وإن كان ولا
يقطع بإسكان وصوله إليها لانا لا نتوكل على الاور المخارقة للعادة ثم إن وصل إليها ودخل بها حرم
عليه النبي بلان عى وبعبارة مدر وهي بالغرب ولم يرض زمن يمكن فيه اجتماعهما اه ويدل
عليه التعليل قال عى مفهوماً أنه إذا دعى ذلك لحقه وإن لم يزل لاحدهما إلى الآخر اه وبعبارة
الزبدى قوله ولم يرض زمن يمكن فيه اجتماعهما يضى لم يرض زمن. تمثل اجتماعهما فيه بان قطع بان لم
يصل إليها في ذلك الزمن كأن قامت بينة بأنه لم يفرق بده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال
إرساله إليها واستنطاله كما قلته سم عن الشارع خلافاً لحجج والاقتدى قال إن ذلك محتمل
وأنما لا يؤثر تأليهم يكن الحقوق فيها إذا كان أحدهما بالمشرق والآخر بالغرب متعذراً أبداً كما لا يخفى
وليس المراد من الامكان في قوله ولم يرض زمن يمكن الخ مجرد مضى مدة تسع الاجتماع وإن قطع بعدم
الاجتماع ذلك مذهب الحنفية لأمهنا وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ اه بحرفه (قوله مضى)
للمدة المذكورة في الرجمة وهي لم يرض بماتت عشرين يوماً من حين إمكان اجتماعهما ولخفة تخمين
بولوطتين من ذلك حل (قوله والتي فوري) أى الحضور عند الثاني اطلب النبي بأن يقول
هذا الولد ليس منى حل وبعبارة شرح مدر والتي فوري لانه شرع لدفع الضرر فأشبه الرد بالغلب
والاخذ بالشفعة فيأى الحاكم كونهما باقتفائه عنه اه أى فالمراد من النبي المشتراط فيه الفور اعلام
الحاكم ليس المراد منه النبي الذي ترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا بالاعان رشيدى (قوله ولم
يكن) رابع لجميع ما قبله وقوله بذلك أى بأنه على النبي وقوله أول مجده معطوف على قوله كان
بلد الخبر ان فهو مثال أتولمتر (قوله فأشترى) أى أشترى التعلب إلى القاضي حل (قوله فلا يطل
حقه) المناسب أن يقول فلا يكون فور بالانه المستثنى من واجب بانه يلزم من كونه فور بأنه يطل
حقه لا غير وأشار بقوله فلا يطل حقه إلى أن قوله ان تسرق قد تحذف (قوله وله في حل الخ) هذا
مستثنى من قوله الذي فوري وإذا لا عن النبي الجلب فإن عدمه فدل عليه أحد سلطان (قوله بقيد زنه
الخ) إنما جعل قيداً لانها في معناها فكأنه قاله الانتظار إذا كان لتحقيقه وقوله اذا ما يتوهم الخ
على اطل من علته شيئاً (قوله فلا يقال علمته ولداً) أى وقد جهل أن لليت يني باللعان حتى يصح قوله
فأد كفى النبي فان كان عالماً بأنه يني لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت يلاعن لفيه وعلى كل حال
يطل حقن النبي (قوله وانتشر) عطف تفسير (قوله استدفه) أى صواباً من نحو هو واشترى
مد المد الهوى بفسده (قوله منى آخر) الاولى حذف قوله آخر أو يقول فلا يني قبوله مني بديل قوله
في حل واحد وبعبارة مدر فلا يقبل مني آخر (قوله في حل واحد) أى ويجوز الولدين انما هو من
كثرة تالي شرح الروض (قوله فسكت) أومات الزوج قبل انفصاله كإدراك الزكر حتى حل (قوله
وليس) بأن يقال يني عن الثاني تعالى الاول عى (قوله قوة الحقوق) عليه بتعليق (قوله)

للا رحم وليس من مابر رجل وولده من مابر آخر ان الرجم اذا اشتمل على المني استنفقه فلا يني قبوله منى آخر فالوأمان من مابر رجل واحد حل
واحد لا يرضان هو قولا ولا انتفاء فلو نفي أحدهما بالاعان ثم واثبت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الاول مع النفي ولم يمكن لقوة الحقوق
عالماني لانه معمول به بالنبي ولا كذلك النبي بعد الاستلحاق ولان الولد يلحق بغير استلحاق عند إمكان كونه منى لاني
عندما كان كونه منى غير الا باني أما اذا كان بين منى الولدين ستة أشهر فأكثر

فهو حائلان يصح أن أحدهما أو واقع في الوسيط من أنه اذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمان جرى على الغالب من أن العلق لأبقارن اول
 المدة كما يؤخذ من مائة في الوسيط (ولو هي) بولده كان قبل تمت بولده أوجهه فذلك ولدا ملحا (فأجاب بما يتضمن اقرارا كأمين
 أولم لينف) بخلاف ما إذا أجب (٧٦) بما يتضمن اقرارا كقولهم برك الله خبرا أو برك الله عليك لان الظاهر

فهو حائلان) أي ألقى في من مائة رجل آخر بعد وضع الاول انقسم من أن الله تعالى لميجر العادة الخ
 وهذا يعنى ما في كلام سم اه حل (قوله جرى على الغالب) فقيل اذا كان جريا على الغالب
 فكان ينبغي أن يعول عليه تأمل (قوله) لأبقارن اول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوط، وهذا الغالب
 فيها اذا كان العلق بسبب الجماع فيتنجز نزول المني عن ادخال الذكر فاذا أنشأ له فقط كانت مدة
 الحمل ناقصة لحظة الوط مع أن أفضا ستة لحظتان وغير الغالب أن يكون العلق باستدخال المني فيكون
 الخلاف فقلنا اه (قوله) بخلاف ما إذا أجب الخ) أي فله التقي قال حل أي وهو مذكور بالتأخير
 فلا ينافي أن التقي على الفور (قوله) كقوله برك الله خبرا) ولا يقلل ذلك التوفير الذي في هذا لا تقول
 يمكن أن يعمل على ما إذا قال في توجيهه للقاضي أوفى حالة يعذر فيها بالتأخير لتحويل حمل (قوله)
 بعد النكاح) أي لما بعده خفف ما يقر به بتأيمده فهو منسوب على الظرف فيسرف الجبر جاريا
 محذوقا وكذا يقال فيما بعده شيخنا وعبارة شرح هر أوصاف الى ما بعد النكاح أي زمن بعد
 النكاح اه (قوله) التقي ولد) أي أو حل (قوله) الى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البينة
 حل وفي الشورى قوله الى بعد النكاح لم يسقط لم يفتقر ما يقر به بتأيمده وأجابه أي في تقدير
 ما للسلامة من جوب بعد بالي وهي انما تجزى كقيل بن اه (قوله) الى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر
 منه القذف حال الزوجية وأضافه الى قبل النكاح يرسل سم (قوله) أي القذف المطلق) هذا بعد
 من سيقا لان كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد البينة فعمل الضمير راجع للقذف من
 حيث هو ثم قيد بالمطلق والذي بعد النكاح

(كتاب المدد)

أخرت الى هنا لترتيبها غالبا على الطلاق واللعان والحن والايلاء والظهار بالطلاق لانهما كانا علاقيا في
 المجالين للطلاق تعلق بهما لانه اذا امتدت المدعة في الايلاء ولم يسأل طوب بلوطه والطلاق واذا ظاهره
 طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كفارة وكبرت الأقراء للمحجب بها الأشهر مع حصول البراءة بواحدة استظهارا
 أي طلبا للظهور ما شرعت لاجله وهو براءة الرحم واكتفي بهما مع أنها لا يتدققن البراءة لان الحمل قد
 تمحيصا لونه نادرا هر وعش عليه (قوله) لا يشتهل اعليه) أي على المدمن من الأشهر أو الأقراء حل
 لا يحال العدة نفس المدد كالأقراء أو أشهر فيزعم عليه اثبات الشيء على نفسه لا تقول ان المدعى
 المدعى التقي تبرز فيها المرأه مشتملة على المدد فالمدد معمود لا عدد (قوله) تبرز) أي تنظر مختار
 (قوله) لمرة براءة رجها) المراد بالمرأة ما يشد الظن انما عدد وضع الحمل بدل عاقلنا (قوله) أو
 للتدبير) أو حقيقة بالنظر لما قبلها ومائة خاق بالنظر لما بعدها (قوله) أو لتفجها) أي تحزبها
 وتوجهها وأومأه خاق فتجزز الجع لا نقد يجتمع التمتع والتعدي كما في الصغيرة والآية المتوفى
 عنها وقد يجتمع التمتع أيضا مع معرفة براءة الرحم كالحال المتوفى عنها (قوله) ومحصن الخ) لا يشد
 نحو الصغيرة وغير المدخول بها في عدة الوفاة حل وأوجب بانها كمكة لا يلزم اطراءها أو المراد أنها
 شرعت في الأصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاف الاشتباه (قوله) بوط شبة) نفسه

أنه قصد مكافأة الدعاء
 بالدعاء (ولو باتت من ثم
 قذفها) فان قذفها (بزنا
 مطلق أو مضاف لبعد
 النكاح لا عن لثني ولد)
 يمكن كونه منه كافي حسب
 النكاح وتسقط عقوبة
 القذف عنه ببلعائه يجب
 على البائن عقوبة الزنا
 المضاف الى بعد النكاح
 بخلاف المطلق ويسقط
 ببلعائه فان لم يكن ولد يمكن
 كونه منه فلا لعان كالأجنبي
 ولانه لا ضرورة الى القذف
 حيث (ولا) بأن قذفها
 بزنا مضاف الى ما قبل
 نكاحه وهو ما قصر عليه
 الأصل أو الى ما بعد البينة
 (فلا لعان) سواء أكان ثم
 ولد لتقصير اذ كان حقه
 أن يطلق القذف أو يضيغه
 الى بعد النكاح أم لا فلا
 ضرورة الى القذف (و)
 لكن (له انشاق) أي
 القذف المطلق والمضاف
 الى بعد النكاح (ويلا عن
 لتقي) أي الولد بل يلزمه
 ذلك ان عا أو شئ أم ليس
 منه وتسقط عقوبة القذف
 عنه ببلعائه فان لينش
 عوقب (درس)

(كتاب المدد) جمع عدة ما عودته من المدد لا يشتهل اعليه غالبا وهي مددة تبرز بين النساء
 لمرة براءة رجها أو لتدبير أو لتفجها على زوج كاساني • والأصل فيها قبل الاجماع الآيات الآتية وشرعت مائة للزنا وبمحصن الخ
 من الاختلاف يجب عدة بوط شبة أو بفرقتن

مع أن الثاني كقول الرسول السلام عليه وتعتبر الشبهة من الواطئ بأن لا يوجب عليه هذا الوطء الحد وان
 أوجه على الموطوءة كالزنى المراهق ببالة والمجنون بماقوله ولو زنا منها فيزنها العدة لاحترام الماء
 الا لكراهة لان الكراهة وان لم يوجب الحد وزنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن
 يكون المهر الذي يطافيه بما يجب الفسل بالإيلاج فيه الظاهر نعم حرج وشورى **(قوله ح)**
 مثل فرجة فله عتق منته سبيوا ومثل فرقة الموت منته سبيوا **(قوله ح)** كرده **(قوله دخل**
منه) ولو خسيا دون الموضع لانه لا يلحقه الولد حل **(قوله المحترم)** أى حال خروجه فقط عن
 ما عتقته من وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا احتل الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في
 فرجها طائفة من أجنبي فان هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول ويجب به العدة اذا طلقت
 الزوجة قبل الوطء على التمسك خلافا لحج لانه اعتبر أن يكون محترما في الحالين شيئا وعبارة من
 دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لوقت استدخاله كما في به الولد وان نقل المأوردى عن الأصحاب
 اعتبار طائفة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استنجى بمجر فأنى ثم استدخلته أجنبية علته
 بل حل وأثرل في زوجته فاسحت بنته فأنت بولسحقو يؤخذ من ذلك أنما كره على الزنا امرأة
 فخلت منه لم يلحقه الولد لانه لا يعرف كونه منه والشرع منع نسيته اه بالحرف وقول من فأنى أى
 بغير استئذان بيده وقوله فأنى أى كل من الأجنبية والبلت وهما خارجان عن موضوع المسئلة لان ضمير
 من خارج الزوج إلا أن يقال كلامه شامل لدخول منه في غير زوجته أو يقاس على منى الزوج المحترم
 من غيره المحترم **(قوله ولو في دير)** راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطئ في فرج الخ حل
(قوله المحترم) ولو وطئ زوجته طائفة أجنبية وجبت العدة بلا شك بل لو استدخلت هذه المرأة
 زوجة أخرى وجبت العدة أيضا فيأبطلهم اه سم وصورة ذلك أن تزوج المرأة ثم يطؤها بطنها
 أجنبية وان وطئها بإحدى يديها لم يمتنع لموطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر
 لكون الوطء قصدا لقوله يقال لا عدة عليها لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا
 يكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخليه بعض ضعفة الطلبة من ان المراد أن من وطئ بذلك الظن
 وجب عليها ان تعقد منه مع بقا الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو ما لا معنى له
 لانه ان نظري كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمته وان نظري كونها زوجة في نفس الامر لم يكن موطؤها
 موجبا للعدة فتنبه فانه قد وقع ع ش على من **(قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ)** استدلل
 بنطوق الآية على المفهوم وهو موطئها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيها ولم يستدل على
 وطء الشبهة **(قوله وانما وجبت الخ)** جواب عما يقال مقتضى الآية أنه لا عدة عند انتفاء الوطء
 وان وجد الاستدخال **(قوله كما في صغير وطئ أو صغيرة وطئت)** أو استدخلت الماء ونهيا كل منهما
 للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل الوطء حل و زى **(قوله واحسبني بسببه)**
 أى الانزال وكون الوطء سببا للانزال صحيح وأما كون ادخال المني سببا للانزال فغير صحيح لانه سبب
 للعلق لا للانزال وأوجب بأن قوله أنه ادخال بالمر عطف على سببه شيئا وهذا كما عني عن أن الضمير
 في عنما جع للانزال والممكن أنه راجع للعلق ويكون الضمير في سببه كذلك ومن المعلوم أن كلام
 الوطء وادخال المني سبب للعلق حينئذ يصح رفع المعلق بل هو الظاهر معني لكن فيه ان المحدث عنه
 الانزال وان زنا من خلفه خفاء، العلق **(قوله فعدت حرة)** ولو بطن الواطئ لها احتياطا كزوجته
 لثقتها فانها حرة حل فقوله فعدت حرة أى الواطئ كما اذا ظن الحرة أنها ظنت أنه اذا ظن الأنثى حرة
 كان قبل على الجلال ويؤخذ من شرح من واعتبر حج نال الواطئ لا الواطئ حيث قال فاذ ظن

(ح) يطلق أو نسخ
 أو انقضاء بطن أو رضاع
 أو غيره (دخل منه المحترم
 أو وطئ في فرج (ولو في
 دير) بخلاف ما اذا لم يكن
 دخول منى ولا وطء ولو بعد
 خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن
 من قبل أن تمسوهن فقالن
 عليهن من عدة تعتدينها
 وانما وجبت بدخول منه
 لان كراهة بل أولى لانه
 أقرب إلى العلق من مجرد
 الوطء وخروج زيادتي المحترم
 غير مان بطل الزوج منه يزنا
 فتدخله الزوجة فرجها (أو
 يقين براءة رسم) كما في
 صغير أو صغيرة فان العدة
 تجب لعموم الأدلة ولان
 الانزال الذي به العلق
 حتى يصير تقيعه فأعرض
 الشرع عنه وأكتفى بسببه
 وهو الوطء أو ادخال المني كما
 اكتفى في الترخص بالسفر
 وأعرض عن المشقة (فعدة
 حرة تحيض ثلثة أقراء)
 ولو جلبت الحيض فيها ببواء
 قال تعالى والاطقات

يترى من بأشهر ثلاثة قروء (ولو مستحانة) غير متجبرة فتعد بأقربها المردودة هي اليهام عادة وتخير وأقل حيض كأمس فيه باليه (واقره) المراد هنا (طهر بين دميين) أي دى حيين أو حيض ونفاس أو نفاسين أخذان من قوله تعالى فليقلوهن لعدن أي في زمانها وهوزمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما هو زمن العدة يعقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن الملاحة على الحيض ما في خبر النسائي (٧٨) وغيره ترك الصلاة أيام أقربها وقيل حقيقة في الطهر جهاز في الحيض

الحرة زوجته الأمة فانها تعتد بقرآن والمشهد ما قاله هر من أنها تعتد بثلاثة أقراء لان الظن انما يؤزر في الاحتياط لاني التخفيف زى (قوله يترى من) أي ليتنظر يترى من عن النكاح اه جلايين وأشار به الحديث أن يترى من خبره بلفظ انشائي بمعنى والباقي بأنفسهن زائد لتأكيد لانه لو توكيد لكان كإي جاز يدينه والاصل يترى من أنفسهن أي لأن غيرهن يترى من بهن فهو تبيح وبطلان على القرء فان نفوس النساء تميل إلى الرجال فمن أن يضعها على التريص كما في البيضاوي (قوله من عادة) متعلق بمحذوف أي التي عرفتها من عادة الخ وليست بيانا للأقراء لان المراد بالعادة وما بعدها الحيض والمراد بالأقراء الاطهار فكيف يكون الحيض بيا بالطهر شيئا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة بمردودة (قوله المراد هنا) بخلافه في الاستبراء فان المراد بالحيض وبخلافه في الحديث الآتي شيئا (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملا من زنا أو من شبهة ثم طلقها هو حاصل ثم وضعت ثم حلت من زنا أيضا ثم وضعت فان الطهر ينبتا يصدق اعتد به كذلك بقرآن فاعتبركون الثاني من زنا فافترج حل وقوله بقرآن كيف هذا مع أنه طلقها وهي طاهر فقتضاه أنها تأتي بقرءه فقط ثم يمكن حل كلامه على ما إذا لم يسبق الطهر الذي طلقها فيه حيض فلا يحد حيزه (قوله أخذان من قوله تعالى) دليل على كون المراد بالأقراء الاطهار وقوله وهوزمن الطهر عيب الدعوى فذلك كله بقوله لان الطلاق الحيزه كـ مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أي ولو كان القرء هو الحيض لكان مأثورين بالحرمان وأما قوله وزمن العدة الخ في يعرف موقعه من الدليل (قوله لعدن) الام بمعنى في دليل كلام الشارع (قوله الحج أشهر) أي زمن الحج لان الحج ليس نفس الاشهر (قوله وأطلقت حامضا) وسكت المصنف عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حبهانه شرح هر (قوله على ذلك) أي الطعن في حجة رابعة (قوله ليس من العدة) فلا تصح فيه الرجعة يصح فيه نكاح نحو أنها تشرح هر ومقتضى أنه ليس من العدة جواز المعقديه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء أن هذا الدم ليس دم حيض فيكون الطهر باقيا شيئا عن يرى (قوله ولم تنفس) يقال في ضله نفس المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيما والضم أفصح شوي وهذا في الماضي وأما المضارع فهو على زنة مضارع عمل لا غير من باب تعب اه (قوله فان في منه أ كثر) كذا في شرح الرض وكسبه على هر بخط مراد به لا كثر يوما كثر فيكون المراد هنا في منه ستة عشر يوما فأ كثر ووجهوا منعت فاعلموا كتنى بمعدون الستة عشر لآن يقع الطلاق مطابعا لآخر الحيض وأما يوم وليلة والباقي بعد اليوم والليله على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أخته عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوما وليلة أيضا والخمسة عشر طهرا سر (قوله على طهر) أي وحيض على حد قوله سرايل فيقيم الحر أي والبرد (قوله فتعد بعده بثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا ونكون أشهرها حاليتها وعددية في غير المكمل والجواب ما أشار اليه الشارع بقوله لا احتمال أن أي

وقيل يحكمه ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان) طلق طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيئا (الفتن) عدتها (طعن في حجة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة بذلك بأن يجب ما بقي من الطهر الذي طلق فيه قرواؤه في أم لا وبعد في تسمية قارئ وبض الثالث ثلاثة قروء كأمس قوله تعالى الحج أشهر معسومات بشؤال وذي القعدة وبعض ذي الحجة (أو) طلق (حاضا) وان لم يبق من زمن الحيض شئ (ففي رابعة) أي فتقضى عدتها بالطنن في حيزتها بثلثه فتقضى حصول الأقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطنن في الحجة ليس من العدة بل يبين به انقضاءها كأمس في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهرين لم تحض ولم تنفس فلا يجب قرأ أو عدة حرة (متجبرة) ولو منقطعة الهم بقيد زنه بقوله (ملقت أول شهر) كان على الطلاق به (ثلاثة أشهر) حلالا لا بعد الأيسر

لا احتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا مع عظم مشقة الصبر إلى سن الأيسر أما لو طلق في أثناءه فان في منه أ كثر من ستة عشر يوما حسب قرأ لا تناله على طهر لا تحاله فتكمل بعده بشهرين هلايين وان في منه خمسة عشر فأقل لم يجب قرأ لا احتمال أنه حيض فتنه بعده بثلاثة أشهر هلالية

(د) عدة (غبرسة) تحيض ولومبنة وستحاضة غير مشجيرة (فران) لثاها على الصنف من الحرف في كثير من الاحكام وانما كملت القره
التالي لثمنه ريعه الضالاق الاذا نظر نصفه الباطن وكما لابد من الانتظار الى أن يعود الباطن (فان عتت في عدة رجعية فكحرة) فتكمل
بالهاتقان (لان الرجعية) كالرجوع في كثر الاحكام فكثاها عتت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتت في عدة يوقوتها لا كالباينيه فكثاها
بعتت بعد انقضاء العدة (عدة غبرسة (شجيرة بشرطها) السابق وهوان نطق اول شهر (شهران) فان لم تطف في ثمانية والباقي
اكثرت حتى عتت حبر قرأ فتكمل بعده شهر هلاي والام عتت قرأ (٧٩) فتعديده بشهرين هلاي على

المعتمد خلافا للبارزی فی

ما في من الشرح **قوله** وهدى غيرة) والعبرة في كونها ردة وأمة بظن الواقي لإيمان الواقي
بغيره من غير بطلان زوجها لمرة اعتدت بثلاثة أقراء أو زوجة أمة اعتدت بقره واحداً
وغيره أمة اعتدت بقرين لأن العدد حقق فينبط بظنه هذا قالوا وهو ظاهر وانعترض بأن
القول خلافه أحج وهو أنها بتثلاثة أقراء احتياطاً كجرحه به **وهو** الحاصل أن خطا الحرة
بزوج وظلها الرق لا يؤثر **قوله** (قرآن) وليس هذا من الأمور الجلية التي تساويان فيها لأن ما زاد
مخالل القره زيادة لا يتأبط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرمة كشرح **قوله** فان عقت
في عدل) وأما العكس بان تصير الحرمة في العدة لاستلحاقها بالحرث ثم تسقط فتشكل عده
في زوجة الوجهين شوي **قوله** (أرثتم) أي لم ترقوا ما أتدعيه التي ترضى من خطيب وانظر وجه
هذا التفسير عبارة السناوي أن أرثتم أي شكنتم في عدتهن أي جعلتموهن أملاً لزوج والطلاق
يزن من أنهن ثلثة وقيل بمعدن اللاتي يثنى ثلثه أو فيكون القيد لبيان الواقع ومطلب
الأزواج لأن الدخول لهما شرعاً لبيان ما هم عرض **قوله** شهر ونصف) والفرق بينا وبين
الأمة للحرية حيث خدش شهرين كسر أن الأشهر في التحريم فاقعة مقام الأقراء وتقدم أنها بتقديرين
وكل شهر أو مقام قره تأمل **قوله** (ولو بإعلاء) للرد على القديم عبارة الخليل وفي القديم تترى
للزنا التي انقطع به بالعدالة ستة أشهر مدخل غايها في قول من التقدير أربعين كعدم مدخله في
وفي قول خرج على ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أماراته فيباو بعد ذلك تمتد بالأشهر وقوله وبعد
ذلك رابع للثلاثة كافي شرح **قوله** وفي القديم وبه قال مالك وأحد انتهى قول على الجلال
وقوله وانما قاله إلى الأزل ووسعة أشهر لأنه يقول تصبر حتى تحضي عليها نيساء أي الأيام
ولئلا تنال التسعة أشهر للثلاثة سنة **قوله** (تحض) قيدها لأن الانقطاع لإبداء من علة في الأدم فيها
ذهب إلى قول تندر **قوله** (تصبر حتى تحض) ثم أوجبنا التبريد كالتسبية إلى العدتها
بالسبية إلى امتداد الرجعة وادوام النفقة قالوا بسبب لزج في ذلك من الضرر بل التبريد والنفقة
لأنه لا يشترط ذكره الرافعي في الكلام على عدل التحريم شوي لكن استظهر عرض على **قوله**
أن الرجعة والنفقة يستندان إلى انقضاء العدتي الحاض أو انقضاءها بالأشهر بعد البأس **قوله** (أو نياس)
فتد بثلاثة أشهر وإلى نفس الأقراء أن سبق خلاف ما إذا حاضت بعد سن البأس فانه يحسبها
مساكين من الأقراء **قوله** (ولو حاضت من لم تحض) أي ولو صغرة **قوله** (أية) ليس فيه تنبيه الشئ
فصلان الآية المتقدمه حاض في الأشهر وهذه بعدها **قوله** فانه بتدبير الأقراء) فاذن ما قره
أوفرتم أن الأية الحاض استأثرت ثلاثة أشهر في الحال كإدخالها من هنا البأس منها البأس أو أثناء الأقراء

(والمعبر) في اليأس (بأن كل النساء) بحسب ما يلحقه من لطف لاء العالم ولا يأس عشرين فقط وأعضاء اثنتا وستون سنة وقبل ستون سنة قبل خرون (د) عدة (حامل) (٨٠) وضعه) أي الحمل وإن لم يظهر إلا بعد عدة قراء أو أشهر لا يهمل أن

على البراءة ظنا والحرج يدل عليها قطعا (حتى تأتي توأمين) وتقدم بينهما في الباب قبله قال تعالى وأولات الأجل أجلهن أن يمتن حملهن فهو محض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا نكحهن من العدة براءة الزم وهي حاصلة بوضع الحمل (ولو) كان ميتا أو منغصة (تصور) أو بقيت بأن أخبر بها قوایل لظهورها عندهن كإلوا كانت ظاهرة عند غيرهن أيضا لظهوره أو أصبح أو ظفر أو غيره وذلك لحصول براءة الزم بذلك بخلاف ما لو شككت في أنها لم آذى وتخلت العلة لأنها لا نسى حلا ولا على كونها أصل آذى هذا (إن نسب) الحمل (إلى ذى عدة ولو احتال كفى بلعان) فلا لعن حامل وفي الحمل انقضت عدتها بوضع وإن اتى عنه ظاهرا لا لأن كونه ميتا فإن لم يكن نسبته إليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو حي أو محسوس وإمرأته حامل فلا تعد بوضع الحمل (ولو أربأت) أي شكت وهي (في عتق) وجود (حل) لنقل وحركة تحدها (لم تنكح) أن

آخر (حتى تزول الربة) فإن نكحت فإنكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (أو أربأت) أي بعد العدة (من صبر) عن النكاح لتزول الربة والصريح بالنسب من زيادتي

مر (قوله والمعبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فحينئذ يخفف باختلاف الأعصار (قوله بآس النساء) أي نساء عصرها على المتعدد فلورأين أو بعضهن البمد مجازة للآتين وستين ثم انقطع صار ذلك أقصى اليأس حتى أهل عصرهن لا ملقشوا يرى ولو ادعت بولوغها سن اليأس تمتد إلا بشر صدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما تفي به الولد ولا ينافيه قوله لا يقبل قول الإنسان في بلوغه بالنسب الابينة لكيسرها أي غالبا لأنها مترتبة على سبق حيض وانقطاعه ودعوى سن اليأس وقع نما وكلامهم في دعواء استقلاله شرح مر (قوله لا طوف) بالرفع عطف على بآس أي المعبر بآس كل نساء عصرها لا طوف نساء العالم بأسره وقيل إنه بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما يلحقه من لطف لاء العالم لا يحسب طوف الخ ولعل في ظاهر لكان ر بما ينافيه قوله ولا يأس عشرين فما يفتنى أنه عطف على بآس كذا قيل والظاهر أنه لا منافاة بل جزء في غاية الوضوح والتقدير لا يحسب طوف نساء أي جلة نساء العالم ولا يحسب بآس عشرين (قوله وأعضاء اثنتا وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي أن المعبر بآس كل النساء وعبارته مر وسدوده باعتبار ما يلحقها ستين الخ (قوله وضعه) أي وإن مات الولد بطهارا وستين كثيرة لا اشتغال الرحم به فلا معنى لقول بالانقضاء مع وجوده كما تفي به مر وزى عش (قوله حتى تأتي توأمين) عطف على الضمير في وضعه أعلم أن التوم بلازم اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وهما اسم للواحد كرجل نؤام وامرأة نؤامة مفرد وتثبت توأمين كافي للثمن فاعتراه به بأنه لا تنقته وهم لماعت من الفرق بين التوأمين بلازم والتوأم بالمعز ولان تنقبة للثمن أعلم بالهموز لا غير اه حج اه عش على مر (قوله أو منغصة) وانما يتبعها في العدة وأمية الولد لان مدارها على ما يسي ولذا اشرح مر والمغصة لا تسمى ولذا إذا قصرت بالفعل فقول مر وانما يتبعها أي بالمغصة التي تنصو بالفعل لانها انصورت بالفعل يحصل بها أمية الولد كذا كره مر في أمهات الأولاد (قوله بأن أخبر بها قوایل) أربع نساء أو رجلان فلا أخبرت بذلك واحدة وحله أن يزوج بها بلانها والقابلة التي تنافي الولد عند الولادة ولو ادعت أنها استقضت ماتت فيه العدة وقضاء سقط قبل قولها بجيئها حل وعبروا منها بأخبر لانه لا يشترط لفظ الشهادة إلا إذا وجدت ودعوى عند قاض أو محكم شرح مر (قوله كأن مات الخ) هذا المثال دخيل هنا إذ الكلام في عدة الحياة وأعادة الوفاة فستأني (قوله وهو حي) أي لا يمكن كون الولد ميتا بأن يبلغ تسعين حل ومر (قوله حتى تزول الربة) أي بأمرأة قوه على عدم الحمل ورجع فيها لقوایل اذ العدة لزمتها يثبت بالخروج منها لا يثبت شرح مر (قوله فإن نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وإن تبين أن لاهل خلافا لحج للشك في حل المنكوسة وليس التكاح كالبيع يتعريفه نفس الامر بل كالعبادة يتعريفه ظن المكلف أيضا حل قال عش على مر والاقرب ما قاله حج لان العدة في العقود بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة خصوصية بغير التكاح لانه يشبه المبادات لا يحتاجه إلى مزيد احتياط تأمل لكن - بياني للشارح في زوجة المفقود ما ذو نكحت وإن يتناصح ظواهره في المانع في الواقع فاشبه ما لو عاملأ به بطن حيانه فإن ميتا اه فهذا يقتضى أن القاعدة لم تخص بغير التكاح فانظر ما للخصص معاهنا والجواب ما قاله زى هناك عن حج من

(فان نكحت) قبل زوالها (وارتابت بعد نكاح) الآخر (لم يطل) أي النكاح لا قضاء العدة ظاهرا (الآن تلد لدون ستة أشهر من مكان علوق) بعد عده وهو أدنى من قولهم من عده فيبين بطلانه والدولادون أن مكن كونه منه بخلاف ما زادونه لست أشهر فأكثر فلهذا الثاني قد قصح ظاهر افلا فلهذا الثاني وإن أمكن كونه من الأول لأن الفرائض الثاني تأخر فهو أقوى ولأن (٨١)

ألفنا الولد بالول ليطل

النكاح لوقوعه في العدة

ولاسبل إلى ابطال ماصح

بالاحتمال وكان الثاني وطء الشبهة

بعد العدة فلو كانت بولدت

أشهر فأكثر من الولد

لحق بالوطئ لا تقطع

النكاح والعدة عنه ظاهرا

ذكر في الرضة وأصلها

رجعيا (ولو فارقتها) فراقا باتا

أو (فولت لأربع سنين)

فأقل من إمكان العلوق

قبل الفراق ولم تنكح آخر

أو نكحت ولم يكن كون

الولد من الثاني بقرينة

ما يأتي (لحقه) الولد

بخلاف ما لو ولدت لأكثر

منها لأن الحمل فديع أربع

سنين وهو أكثر منه كما

استقري واعتباري للدة

في هذه من وقت إمكان

العلوق قبل الفراق لأمن

الفراق الذي عسبره

أكثر الانحباب هو ما

اعتمده الشيخان حيث

قالا في أطلقوه ناهل

والقوم مائة أبو منصور

الشمسي معتزنا عليهم من

وقت إمكان العلوق قبيل

الفراق والا لزادت مدة

الحمل على أربع سنين

أن الفرق أن هناك ظاهرا فكان قولنا اقتضاء الفساد بخلاف زوجة المفقود ليس فيها سبب ظاهر
على الفساد وله شرح مر (قوله فان نكحت قبل زوالها الخ) راجع لقوله وأرتابت بعدها (قوله)
بالاحتمال يتلقى بإبطال شو برى (قوله وكان الثاني) أي النكاح الثاني (قوله لحن بالوطئ) أي أن
أمكن كونه منه وإن أمكن كونه من الأول لا تقطع الخ كاصرح بذلك مر فقوله عنه أي الأول
الوطئ في كلام مر فلهذا سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولو فارقتها) مثل المفارقة الموت وقوله من
النكاح العلوق أخذ الشارح من كلام المتن سابقا خفف من الثاني دلالة الأول (قوله ولم تنكح أو
نكحت الخ) أشار بهذا إلى أن قول المتن الآتي فان نكحت مقابل لهذا المقدور فيؤخذ منه تقييد المتن
(قوله بقرينة ما يأتي) أي قوله فان نكحت بعد قضاء عدتها (قوله لحقه) وبأن وجوب نفقتها
وسكانها أن قربت بقضاء العدة شرح مر (قوله لأن الحمل الخ) على قوله لحقه (قوله فيا أطلقوه
ناهل) أي حيث لم يقيدوا الأربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الأربع سنة من الفراق كان
عليهم أن يشيدوا ويقولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربع اه
(قوله والقوم) معتمد (قوله والا) أي وإن قلنا انها من الفراق لزادت مدة الحمل على أربع سنين
أي لحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق وهي المسببة بلحظة الوطء مع أنهم حصروا أكثر مدة الحمل
فأربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الأربع
مع زمن الخ) أي الأربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا عليها (قوله التي هي) الظاهر أنه صفة
لأربع الجبروت بلباء فكان الأولى تقديبه (قوله بل مرادهم الأربع الخ) أي والاستثناء مرادهم
فانهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي لحظة الوطء قبل الفراق فسات عبا رهن عبارة المتن
فأما ما يزمز من زيادة لحظة على الأربع ناقصة وهذه الزيادة هي المسكلة للأربع لازادة عليها فيلزم على
قول الانحباب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما الزم كونه أربع وهو المراد (قوله بدون زمن
الوضع) أي بدون زمن الوطء لأن زمن الوطء معتبر من المدة وإن كان قبل الفراق فمع أن مرادهم
بقولهم أربع سنين من الفراق أربع سنين مع ما زمن الوطء فتكون الأربع ناقصة لحظة الوطء على كلامهم
لأنه محسوب منها دون زمن الوضع لأنه واقع بعدها حل فللناسب للشارح أن يدل الوضع بالوطء
لأن الكلام فيه عبارة زى قوله بدون زمن الوضع وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال مر
ولاحصل أن الأربع متى حسبنا لحظة الوضع أر لحظة الوطء لمكان لها حكم مادون وضعي زاد عليها كان
لها حكم ما فوقها ولم ينظر واهنا للعبة الفاسدة النساء لأن الفرائض قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه
مع الاحتياط لأنساب بالاكتفاء فيها بالامكان (قوله في الوصية) كأن أوصى لجل هندوا تفصل
لأربع سنين ولم تنكح فراقا فان حسبا الأربع من إمكان العلوق قبل الوصية كانت أربع كوامل
وان قلنا انهم لم يمتص صفة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصفة هنا بمنزلة الفراق وقوله والطلاق
كان قالان كنت حاملة فأت طالق فولت لأربع سنين ولم يطأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من
إمكان العلوق قبل الطلاق كانت أربع كوامل وإن قلنا انها من تمام الصفة كانت ناقصة لحظة الوطء

(١١ - بجري) - رابع) ومرادها بأنه قوم أنه أوضح مما قالوه والحقا قالوه صحيح أيضا بأن يقال ليس
مرادهم بالأربع فيها الأربع مع زمن الوطء الوضع التي هي مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون زمن الوضع فلا
تزيد الزيادة المذكورة وهذا يجب عما يورد من ذلك على ظاهرها في الوصية والطلاق (فان نكحت بعد) انقضاء عدتها فولدت لست

أشهر) فأكثر من إمكان العلوق بعد الفلح (الحق الثاني) وإن أمكن كونه من الأول لمن ينادي أرباباً (ولو تكسحت) (آثر) أي في عتمة (فأدوا جعلها الثاني فلو كانت لا مكان) دون الأول (لحقه) بأن ولده لا كفر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق ولست أشهر فأكفر من وطء ثم إن كان طلاق الأول جعياً فيه قولان في الشرع والروضة بالأرجح أحدهما كذلك والثاني يعرض على القاتل قوله البلقني عن نص الأمام وقال هذا الذي يذكي الفتوى به (أو) لا مكان (من الأول) دون الثاني (لحقه) بأن ولده لا أربع سنين فأقل عامر ولست (٨٢) أشهر من وطء الثاني وافتت عنه بوضعه ثم تعدت إلى الثاني كإبراهيم الفصل

الآتي (د) لا مكان (منها) عرض على قاتل (و ترتيب عليه حكمه فإن أخفقه بأحدهما حكمه مأمراً فيما أولحقه بها أو نكاحه عنها أو اشتبه عليه الأمر أو لم يكن ثم قاتل انتظر بلوغه واشتبه بنفسه وإن ولده زمن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لم يونسه أشهر من وطء الثاني لا كفر من أربع سنين عامر بلحق واحد منها مخرج الفاسد الصحيح وذلك في أنسنة الكفار فإذا أمكن كون الوهم الزوجين لحق الثاني ولم يعرض على قاتل وزيادتي وجهها الثاني ملو عليها فإن جهل التحريم وقرب عهده بالإسلام فكذلك والافه وزان درس (فصل) في تداخل عدتي امرأة • لو (زناها) عدتا شخص من جنس واحد (كان) هو أو لم يولد من قوله بان (طلق ثم وطئ في عدة غير حل) من إقراره وأشهر ولم تحل من وطء عالم كان أو جعلها المصلحة أو التحريم وقرب عهده بالإسلام أو نكاحاً بعد ما عن العلماء (لأعالم) بذلك (في بآن) لأن وطء طهرنا لا حرمه (تداخلنا) أي عدتا الطلاق والوطء (تتبدى) عدة إقراره وأشهر (من) فراغ (وطء) ويدخل فيها عدة الطلاق والبيعة واقعة عن الجهتين (وله) رجة في البقية في الطلاق الرجي دون ما بعدها كما مر في الرجة وهذا من زيادتي (أو) من (جنس) تكمل وأقراء) كان طلقها حالاً ثم وطئها أو أقراء عليها أو طلقها حالاً ثم وطئها قبل الرضوخ من تحييض (فكذلك) أي فتدخلنا لأن بان دخول الأقراء في المحل في ذلك

بان (طلق ثم وطئ في عدة غير حل) من إقراره وأشهر ولم تحل من وطء عالم كان أو جعلها المصلحة أو التحريم وقرب عهده بالإسلام أو نكاحاً بعد ما عن العلماء (لأعالم) بذلك (في بآن) لأن وطء طهرنا لا حرمه (تداخلنا) أي عدتا الطلاق والوطء (تتبدى) عدة إقراره وأشهر (من) فراغ (وطء) ويدخل فيها عدة الطلاق والبيعة واقعة عن الجهتين (وله) رجة في البقية في الطلاق الرجي دون ما بعدها كما مر في الرجة وهذا من زيادتي (أو) من (جنس) تكمل وأقراء) كان طلقها حالاً ثم وطئها أو أقراء عليها أو طلقها حالاً ثم وطئها قبل الرضوخ من تحييض (فكذلك) أي فتدخلنا لأن بان دخول الأقراء في المحل في ذلك

لأحدا صاحبهما والافراء لا يعتد بهما إذا كانت مظنة الفلانة على البراءة وقمنا في ذلك هنا لما بالاشغال الرحم وقد بطلت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتشيتان بوضعه) وهو واقع في الجهتين (وبراجع: ب) له) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو: زعمنا) (تضمن كان كانت في عدة زوج أو) وطء (شبهة فوطئت) (٨٣) من آخر (بشبهة) كذا كسح فاسدا أو كانت زوجة معتدة

عن شبهة انطلقت (فلا تدخل) لتعدد المستحق بل تعدل لكل منها عدة كالة (وتقدم عدة حل) تقدم أو تأخر لأن عدته لا تقبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل برحمته ثم تعدل للشبهة بالاقراء (و) إن لم يكن حل تقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وإن سبق وطء الشبهة الطلاق لقوته باستنادها إلى عدة جائز (ولرجعة) فيها سواء أكان ثم حل أم لا لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراسا للواطئ (و) لرجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حل من وطء الشبهة وإن راجع في النفاس لأن عدته لم تنقض وخروج بررجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لأنه ابتداء نكاح ورجعة شبيهة باستماتة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما إذا كان ثم حل أو سقت الشبهة من زيادتي (فإن

مع أنها غير معتدة مع وجود الحمل غير حل الزنا لا تستأنف بعد وضع الحمل كما في عرض (قوله) وقد بطلت (الح) والمعتد منه ما ذكره الشارح هنا خلافاً لما قال باقتضاء العدة بالاقراء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة واعتدته إلا أنوى وجرى عليه الجلال المحل اهـ حل (قوله من الوطء) أي الواقع بعد الطلاق وقوله أم لا أي أو كان واقعا قبل الطلاق أي حال الزوجية حل (قوله) فإن لم يكن حل (الح) فإن لم يكن حل ولا طلاق قدمه أهلاً لأول فالأول إذا كان الأول نكاحاً فاسداً ووطئت فيه فلها عدة ثلاثي لأن عدة النكاح الفاسد أمان تكون من التفرق بينهما حل (قوله) ثم تعدل للشبهة أي بعد مضي زمن النفاس أي عدة كاملة (قوله) وإن سبق وطء الشبهة (الح) فإذا مضى قرآن مثلاً من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فإنها تستأنف: عدة لطلاق ثم تبقى على القرآن السابقين للذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال فيما بعده شيخنا (قوله) لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة بل ولا بعده مادامت العاشرة موجودة بحيث يمكن منها حتى يفرق بينهما لأن الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح مر لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره أي لا يرجع في حال بقاء فراسا وأطها بأن يفرق بينهما ونية عدم العود إليها كالفرق اهـ وفي هذا الاستدراك نظر لأنه يقتضي أن زمن وطء الشبهة والعاشرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يرجع فيه وليس كذلك لأنها بعد تفرق القاضيو لو بعسمن تبقى على ما مضى من عدة الطلاق ثم تستأنف: عدة للشبهة حيث لا حل ولا يجب زمن العاشرة من العدة كما يدل عليه قول الشارح لخروجها حينئذ عن عدته أي الطلاق (قوله) لأن تنقض أي الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أي أن كان وطء الشبهة عقب الطلاق فهي البتة تنقض في الموضوع تدبر ويمكن حل عدة على ما إذا تأخر وطء الشبهة عن الطلاق (قوله) باستماتة النكاح أي الكمال والأففى استدامة (قوله) ولا يجتمع بها يؤخذ منه صورة نظره إليها ولو بلا شهوة والخلاف بها شرح مر وقال عرش هذا بخلاف ما مره قبل الخطيئة من جواز النظر لماعدا ما بين السرة والركبتين المعتدة عن الشبهة اهـ ويمكن الجواب بأن الفرض عما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارته ولا يفرق من اعتدائه فلا يرجع على أنه قد تنقض أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعدل تنقضا حتى يقتضيه أي الأخرى (قوله) أي من الزوج بأن وطئت بشبهة ثم أسحبها الزوج ثم طلقها رجعياً وراجعاً (قوله) انقطعت العدة أيضاً أي من حين الرجعة وفيه أن حكم المفهوم موافق الحكم المنطوق فلا فائدة في التقييد بقوله ولا حل حينئذ إلا أن يقال في المفهوم لاجل قوله بعد واعتدت للشبهة (فصل في حكمه ما شرع للفرار من المدة) (قوله) لو عاشر مفارق أي العاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالخلق أو أن متصل كالخولة ولا يدور النهار انتهى زى وفي قل على الجلال والمراد بالعاشرة أن يدرى على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً ونهاراً والخلو عنها كذلك وغير ذلك اهـ (قوله) (أخبره) نكوة (قوله) لم تنقض عدتها وإن طال الزمن جدا كعشر سنين اهـ عرش فاذن أن العاشر فإن نوى أم لا يعود إليها كلت على ما مضى قبل العاشرة وهذا يفيد أن للعاشرة لا تنقطع إلا

راجع) فيها (ولا حل) انقطعت وشرعت في الأخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها من سبق الطلاق وطء الشبهة وتجهان أن انعكس ذلك (ولا يجتمع) حتى يقتضيهما رغبة للعدة فإن كان ثم حل منها انقطعت العدة أيضاً واعتدت للشبهة بالوضع والنفاس وله اعتبارها المضمحل لها زوجة ليست في عدة ولوراجع حاملاً من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كاملاً (فصل) في حكم عاشره للفرار المعتدلة (عاشر مفارق) بوطاء أو غيره (رجعية) في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفرار

بالبينة الظاهر أنه لو عاد للعشرة كانت معاشرته جديدة حل فان لم يضمن بزمان معاشرته ان استمرت
المعاشره من حين الطلاق استأنفت العدة من حين وال المعاشرة وعليه جعل كلام حل في القولة
الآتية فلا نفاة تدبر **(قوله)** كالنكاح في الرجعية أي كعاشرة المفاقر أي فيبث ما يجب أحكام الرجعية
المعاشرة **(قوله)** احتياطاً أي وتعليقاً عليه لتقصيره وهذا هو الحق به حينئذ فهي كالبائن بعضى
عدها الأصلية الآتي لحوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها الإبداء ولاظهار ولاعان ولا لفتة
ولا كسوة لها لأنها كالبائن بالنسبة لعدم جواز رجعتها عن عيش وكالرجعية في لحوق الطلاق وفي أنها يجب
لها السكنى ولا بعد بوطها كإرجاع البقضي في باب النفقة وأما في مجملها والله رحمة الله شرح مر
• والحاصل أنها كالرجعية في ستة أحكام في لحوق الطلاق وفي وجوب سكنها وفي أنه لا بعد بوطها وليس
له تزوج نحو احتياها ولا أر بع سواها ولا يصح عقده عليها أي حال المعاشرة ولا حكمه كالبائن في تسعة أحكام
في أنه لا صح رجوعها ولا توارث بينهما ولا يصح منها الإبداء ولاظهار ولاعان ولا لفتة لها ولا كسوة لها ولا يصح
خلعها بمعنى أنه إذا خالها وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم الموض لذلك قال بعضهم ليس لأمسأة بائنها
الطلاق ولا يصح خلعها الأذهن وإذا ماتت عنها لا تنتقل لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح مر وقيل على
الجلال وعش **(قوله)** الى اقتضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة له في هذه
العدة لان لحوق الطلاق لتعليق عليه حل وبعبارة عش وصورته ما تنقض به عدها ان يترك معاشرتها
ومعنى بعد ذلك ثلاثة أقراء أو أشهر ان لم يسبق من عدها شيء قبل المعاشرة ولا يثبت على ماضى عش
(قوله) لذلك أي احتياطاً **(قوله)** ولو نكح معتدة أي من غيره بقرينة قوله بطن معتدة وأما لو نكح
معتدة فببائني **(قوله)** انقطع معني انقطاعها أن زن من الفرائض قبل التفرق بينهما لا يحسب من
العدة **(قوله)** بوطه أي فلا بد من وطئه لا تطامع المعتدة حينئذ يفرق بينهما وإذا فرق فصل ان كانت
حاملًا من وطء الشبهة اعتدت بهو بعد الوضع تكمل العدة الأولى ولا تكمل العدة الأولى ثم ترضع
في الثانية **(قوله)** ولوراجع حالاً الخ فلو طلق من غير مراجعة بنت على ما مضى حل (فصل لعودها
بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فيها إذا لم يطأ مطلقاً ببدو طم أو الملققة بعد الوطء تعتد بخلاف ما سبقت
في تجديد العقد عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح جديد وقد طلقت فيه قبل البذل فلا عدة عليها
(قوله) الذي وطئت فيه أي قبل الطلاق وهذا علم من قوله ولو راجع لأنه لا راجع الا ان كانت
مدخولاً بها **(قوله)** لا طلاق الآية وهي وأولات الأجل الخ **(قوله)** ولو نكح معتدة أي البائن وهو
جائر لان للشخص نكاح المعتدة منه **(قوله)** البينة أي على تقدير بقائها لا إلا بمجرد وطئه لها
انقضت العدة بالسكنى ولم يبق لها بقية أصلاً مر بالمعنى فالأولى حذف قول المصنف ودخل فيها البينة
(قوله) أو كلفت أي عدة الطلاق الأول
(فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الإعدام) **(قوله)** ولو رجعية بان مات بعد طلقها مطلقاً رجعيًا
فإنها تنتقل لعدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق ويحذف تسقط مؤنتها ولو حاملاً وهذا بخلاف البائن
الحامل فلا تنتقل ولا يجب عليها الإحداد ولا تسقط نفقتها وان صار الزوج مصرراً بالموت لأنه دوام فأنشتر
فيه ما لا يفتقر في غيره وهذا هو المتمد كأي شرح مر **(قوله)** أر بعاً أشهر وعشرة) أي بالار بعاً أشهر
يتحرك الحمل لانه وقت نفخ الروح فيه وزيدت العشر استظهاراً وذلك يستدعي ظهور حل ان كان
وهذه حكمة لا يلزم إرادهها حل لتخلفها فيها إدامات الزوج قبل بوطها أو كان صغيراً هل مر أو لان
النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر اهـ **(فرع)** لو قال أنت طالق قبل موتى بربعة
شهر

من الابل (بالبالي) قال تعالى
والذين يشرفون منك
ويذرون أزواجاً يتصرعن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
أي عشرين باليأه وسواء
الصغيرة وذات الاراء وغيرهما
والآية محمولة على الغالب من
الحرائر الحائلات والخلق من
الحاملات من ذكر وتعتبر
الاشهر بالاهله ما لم تكن
وبكل المكسر بالعدد
كثلاثين (ولغيرها) ولو بمصنة
(كذلك) أي حائلاً وأحامل
من ذكر (نصفها) وهو
شهران ونحو أيام بلياليها
وبأنى في الانكسار ماض
وتعبر بغيره بغيرها ثم
من تعبر بما ذكره والحامل
منه أي من الزوج حرة كانت
أو غيرها (ولو مجبوراً) في
أشياء (أو مسلولاً) حتى
ذكره (ومعه) أي الحي
قوله تعالى وأولاً الاحمال
أجلهن أن يضعن حملهن
فهو مقيد للآية السابقة
واقرب المحبوب والمسؤل
المسوح بأن المحبوب في
فيما أعينته إلى وقصد إلى
الرجع بغير ابلاخ والمسؤل
في ذكره وقد يبالغ في
الابلاخ فيلته وينزل ماء
ريقاً بخلاف المسوح (ولو
طلق احدي امرأته) معينة
عنده أو بهيمة (ومات قبل
بيان) للجنة (أو تعين)
للجنة ولم يطأ واحدة منها
أو وطئ واحدة

فيهم وعشر أي ثمان بعد تلك المدة تبين وقوعه ولأعده علياً ولا رت لها وإن كان الطلاق رجعياً
يؤخذ بالآية لا إحداء عليها أيضاً لا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حيائه كإسار قبل على
للال (قوله من الابل) فسر المشرقة في المتن بالابل وفي الآية باليالي جرياً على الاصح عند حذف
المعد وهو أنه يؤتى في العدد بالثاء إذا كان المعدوم ذكرًا ويجرد منها إذا كان مؤنثاً كما إذا كان
المعدوم ذكرًا فإنه يدفع توقف حمل (قوله والذين يشرفون) أي زوجات الذين يتوفون ليناسب
قوله يتصرعن فإن الرتب للزوجات قال الشوري قال توفي فلان وتوفي أدامات فلان قال توفي معناه
توفي وأخذ ومن قال توفي معناه توفي أجله أي استوفى عمره واستكمل عليه قراءة على رضي الله عنه
يتوفون بفتح الياء اه (قوله أي عشرين لال) وفسر المشر بذلك لتأنيهاً ولإظهار رثاء الشهور والأيام
وأظهر بقوله باليأه إلى دفع أيام الزواج اليوم العاشر من المدة اه برماوى (قوله من ذكر) أي من
زوجة المسوح عن من يائية لا تعدية وقال بعضهم قوله من ذكر أي من غير زوج فتكون
من تعدية على هذا اه (قوله بالاهله) ما لم يأت أثناء شهر وقديق منه أكثر من عشرة أيام
ليجئ ثلاثة بالاهله وتكمل من الرابع أو بيمين يوماً ووجهات الاهله حسبها كاملة شرح مر
وأما في منه عشرة فتقتد بأربعة أهله بعدها ولو نواقص عن (قوله نصفها) وهو
شهران ونحو أيام بلياليها وبح الزكشي وغيره أن قياس ما مر أنه لو نظرنا زوجة الحرة تزمتها
أربعة أشهر وعشر أيام ورد بان عدة الوفاة لا توقف على وطئ فلو تزمتها الظن وبه يفرق بين هذا
وبلأه اه حج ومؤثر بعضهم كلام الزكشي فقال لو كان له زوجان حرة وأمه فوطئ زوجته الامة
على أنها زوجته الحرة واستمر ظنته على موته فتعده عدة الاحرار ومثله ما لو غر بغيرها إذا ظن كما
تظن الاقل إلى الأكثر في الحياة فكذلك في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة
لا توقف على وطئ فلو تزمتها الظن عنده اه مر في شرحه (قوله أو مسلولاً) أي خصبته وقولهم
الحية الحي الياء والبسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والافتقار وجد من له البسرى فقط ولهما كثير
وشرك كثير شرح مر (قوله فهو مقيد للآية) فإن قلت لأجابه إلى هذا مع قوله أو أولاً والآية محمولة على
غالب من الحرائر الحائلات قلت يمكن أنه اشارة إلى توجيه آخر للآية لكن يرد عليه أن الآية من قبيل
العمل بالطلاق فكان الأولى أن يقول فهو محض للآية السابقة اللهم الا أن يقال إن هذا مني على أن
للمسؤل مثل هذا لا عموم له عن والاولى الجواب بان المضاف القدر في الآية وهو زوجات لا عموم له
للمسؤل (قوله وقديص) أي مع عله ينزل للماء كما في شرح مر (قوله وقديص بالغ) فقلت
إن هذا ينفي في المسوح بالمستخذة ذكر لا أثر له في الماء وانما هو طريفة كالتقية رشيدة على مر
(قوله ولو يطأ واحدة منها) حاله أنه ما أن يكون وطئها أو وطئ احداهما أو لم يطأ واحدة منها وعلى
كل ما أن يكون الطلاق باناً أو رجعياً فالخالصة وعلى كل ما أن تعدا بالافراء أو بالاشهر أو
احداً بالافراء والاخرى بالاشهر فغضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والذي يؤخذ من الشارح تسعة
لأنه ما أن لا يطأ واحدة منها أو يطأ واحدة أو يطأها وعلى كل من الاخيرين ما أن تكون العدة
بالاشهر أو بالافراء وعلى كل ما أن يكون الطلاق رجعياً أو باناً بالجموع ثمانية تضم الاول واستثنى منها
موردتين بقوله لا في بانٍ والمستثنى منه محذوف والتقدير باعتد الوفاة في جميع الصور لا في بانٍ الخ وقوله ولم
يطأ مفهوم قوله بعد فتعذر من وطئ وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً مع قوله وهذا ذات أشهر مطلقاً مفهوم
قوله وهذا ذات أفراء وقوله أو ذات أفراء في طلاق رجعي مع قوله أو ذات أفراء في رجعي مفهوم قوله لا في

وهي ذات أشهر مطلقاً وأوقات أفراء في طلاق رجعي أو طوطم ما هو أدوناً أشهر مطلقاً وأوقات أفراء في رجعي بشرى بنسبائي (اعتدال الوفاة) وا
 احتفل أن لا يلزمها عدة في الأولى (٨٦) وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر و

بأن المستكى مما تقدم وهذا المستكى مقيد بشروط ثلاثة يأتي وطلعت وذات أفراء وفيه صورتان أشار
 إليها بقوله ووطئها وأحدهما والمستكى منه فيه سبع صور لأن الإطلاق في المومنين فيه صورتان
 وقوله في طلاق رجعي أي لأن الرجعية تنتقل لعدة الوفاة (قوله) وهي ذات أشهر مطلقاً أي طلاق
 رجعي أو يأتي لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أسوأ سواء انتقلت لعدة الوفاة كان
 الرجعية أولاً كافي البائن وقوله وأوقات أفراء الخ أي أنها حيث تنتقل إلى عدة الوفاة (قوله) برب
 ما يأتي أي قوله في طلاق بائن الخ (قوله) أن لا يلزمها عدة أي لعدم وطئها (قوله في الأول) وهي
 بطأ واحدة منهما أي لأن المطلقة الغير المدخول بالعدة عليها سم (قوله) وأن يلزمها عدة الطلاق
 غيرها) هذا شكل في الرجعية لأنها ذات زوجة في أثناءها انتقلت إلى عدة الوفاة فكيف يمكن
 في حقها هذا الانتحال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراداً اختصار هذا الانتحال بغير
 الرجعية سم ويمكن أن يصور بما إذا انتقلت عدة الطلاق قبل الموت (قوله) بالكثر الخ ولوشت
 جميع الأفراء قبل الوفاة اعتمدت كل واحدة عدة الوفاة لأن كل حمل يمتد عنها أنها ملقة
 متضمنة للعدة له سم عى حل مر (قوله) أنها) حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدئاً منها
 (قوله) وعدة أفراء من طلاق) هذا أن بعض قبل موت الزوج بعض الأفراء فلو مضى قبل موته قرآن
 متلاعة بتلا بالكثر من الباقى وعدة الوفاة لأن عدة الوفاة وثلاثة أفراء تأتي بها بطلت ولون كان
 هو القياس حل ومثله في مر (قوله) وتعد غيرها الوفاة) انظر لمأعده مع أنه علم من كلامه
 وأجيب بأنه ذكره لأنه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرر وهو قوله للاحتياط في الجمع (قوله) وجب
 اعتبار الخ جواب عما أوردته البلقيني من أن حسابها من الطلاق مبني على ضعف والتدنيا
 تحسب من التعيين فأجاب الشارح بأن حسابها من التعيين ان تيسر والا فتعصب من الطلاق بانق
 شيئا (قوله) المفقود) وكذا المفقود لا ينكح زوجها أختها أولاً بما سواها حتى يثبت موتها بمر
 ولأخبرها عدل بموت زوجها أو فراقه جاز لها ما أن تزوج وكذلك أخبره بموت زوجته جاز لها
 نكاحاً أختها وأربع سواها سم وبعبارة شرح مر فم لو أخبرها عدل ولعدول رواية بأحدهما
 حل لما بلغنا أن تنكح غيره قاله القفال والقياس أنها لا تفرقه ظاهر أو يقاس بذلك فقد الزوج
 بالنسبة لنكاح نحو أختها أو خامسة سواها (قوله) بحجة فيه) أي الطلاق أي بحجة مقبولة فيه بحيث
 يثبت بها وهي وجلان كأي في الشهادات (قوله) فلو حكم بنكاحها الخ) أي حكم بذلك كحكمه
 كالحق في تنكحها وحمل قولهم حكم الحاكم برفع الخلاف ما لا يخالف القياس إلى كاهو بسوفا
 محله والقياس عليه هنا هو قسمته ما وعنت أم ولده (قوله) الجلى) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفراق
 كقياس اسراق مال البتيم على أمه (قوله) إذا يجوز الخ) لأن النكاح أولى من المال في المرافعة
 يحتاط له أكثر وقوله أن يكون جاني ماله أي الذي هو أدون من النكاح في الاحتياط وفيه إشارة
 على الحنفية عى حيث جعلوه حياً في عدم قسمة ماله ويتأني جواز نكاح زوجته (قوله) مع
 النكاح) ولا يشك بما تقدم في المرافعة حيث لا يصح النكاح أو تبيين أن لا حل مع النكاح لعل
 شك لأن الشك ثم لبس ظاهر فأبطل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله) ويجب أحد
 وتركه كبيرة عى (قوله) على عدة وفاة) وإن شاركها غيرها بأن أحياها بشبهة ثم تزوجها ثم

ذات الأفراء با على العالب
 من أن كل شهر لا يحل
 حتى يظهر الاحتياط في
 الجمع (الذي) طلاق (بائن)
 ووطئها وأحدهما فتعد
 من وطئت (هي) ذات أفراء
 بالكثر من عدة الوفاة
 أي من وفاة (عند) أفراء
 من طلاق) لذلك وتعد
 غيرها فلو أنما تقرر وذكر
 حكمه واحداً في الجمع
 من زبادى وجهه اعتبار
 الأكثر من الطلاق في الجملة
 مع أن عدتها انما تحسب من
 التعيين لانه ما ليس من
 التعيين اعتبار السب وهو
 الطلاق وفيه كلاً ذكرته
 شرح الروض (والمفقود)
 بسفر أو غيره لا تنكح
 زوجته حتى يثبت موته بما
 (مر) في الفرائض (أو طلاق)
 بحجة فيه (ثم تعد) كلاً
 حكم بموت في قسمته ما وعنت
 أم ولده حتى يثبت ولان
 النكاح ثابت يقين فلا يزال
 الايقين تعبيراً عما ذكر
 أول من تميز به ذكره (قوله)
 حكم بنكاحها قبل ثبوته
 قض (الحكم) لما قلناه في القياس
 الجلى إذا يجوز أن يكون
 حياً في الوفاة في تزوج
 (ولو) تنكحت) قبل ثبوته
 (ولو ميتاً) قبل نكاحها
 بحدس العدة (صح)

(النكاح) خلاصه من المائع في الواقع فأشبه ما لو مال إليه
 يظن حياً فيان ميتاً درس (ووجب اجداد على معدة وفاة) خبر

تحتل ماذ كليل غائر بلا كراهة لحاجة معها التبرجاة (د) ترك (تطلي) في بدن وثوب وطعام وكل ولو غير محرم غير أم عطية السابق واستثنى استعماله عند الطهر من الحيض أو النفاس فلبس من قسط أو أظفارهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهر أنها إن احتابت إلى تطيب جاز كالا كتحال وبه صرح الأمام (د) ترك (دهن شعر) لرساها ولحيتها فافيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (د) ترك (ا) كتحال بكحل زينة كأمه ولو كانت سوداء وككحل أصفر ولو كانت بيضاء وإن يكن فيها مطيب لمجرأ م عطية السابق (الحاجة) كرمد (د) كتحال به (بلا) ونحوه نارا ولو يجوز فسرودة تها روا ذلك غير أبي داود أنه **ع** في عينا صبرا فقال ما هذا بأثم سلفه فقلت هو صبر لاطيفه فقل اجلسه بالليل واسجبه بالنهار والصبر يفتح الصاد وكسرها مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخرج بكحل الزينة غيره كالتزيين جائر مطلقا لا لا زينة فيه وتعبير بذلك أعصم من تعبيرة بأنه وقولي قليل من زيادتي (د) ترك (السيفاج) بذلك محبة وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودعام) بضم الهمزة وكسرها وهي حمر يوردها الخلد (ونضاب ماضهر) من البدن كالوجه والبدن والرجلين لاماحت الثياب (بنحو حنا) كورس وزعفران غير أبي داود السابق وقولي ماضهر من زياتي وهو ما في الروضة كأمها عن

(٨٨)

يتصل به ع ش أي عار بين عن الثوب والزين بهما (قوله) جائر بلا كراهة لحاجة) كالنوع عليه (قوله) وترك تطيب) أي بما يحرم على الحرم ابتداء ودواما فيزعمها تزعم التوب الطيب انطراحت المدحة حل بخلاف الحرم لا يحرم عليه استامته لأنه مأمور بالتطيب قبل الأوامر (قوله) ولو غير محرم) بأن لا يكون ككحل زينة كالتزيين والشتم فانها غير محرمين قبل وضع الطيب فيها (قوله) من قسط) بضم القاف وكسر هاء مصباح (قوله) أو أظفار) ضرب من الصخر على شكل أظفار الإنسان قسطا في أعلى البخاري (قوله) من البخور) بفتح الباء مصباح (قوله) جائر) وعند زوال الحاجة يجب عليها الزينة ذلك فور حل (قوله) ترك (ا) كتحال) ولولم يباقي المدحة سم على حج ع ش (قوله) وككحل أصفر) وهو الصبر كما في شرح هر وهو المختار الصبر البهلاء المر (قوله) الحاجة) أي سبيحة للتمسح حل وزى قال البرماوى وفيه بعد الوجه لا ككفاه بما لا يعمل عادة (قوله) دخل على أم سلمة) أي زوجها **ع** وكان ذلك قبل نكحها وتمسك بهذا الحديث وقصه من قال يجوز نظر الوجه من الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز أنه **ع** لم يقصد الرؤية بل وقت اتفاقا أو أنه لا يقاس عليه غيره لمصلحة فيكون ذلك من خصائصه ع ش على هر (قوله) والعبر) وهو الكحل الأصفر كما في شرح هر (قوله) مطلقا) أي ويلانها بالحاجة ولا (قوله) إلا لا زينة فيه) هذه شبه مصادرة لأنه يصير المعنى يجوز كل غير لا زينة إلا لا زينة فيه (قوله) حرة الخ) أشهر عند العامة بحسن يوسف (قوله) ماضهر) أي عند اللينة (قوله) بنحو حنا) بكسر الهمزة يقرأ بالهمز وبالمدح واحده حنائة بالذ خ ط وقال البرماوى واحده حنائة كهيئة سميت بذلك لانهات لآدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورر قا يستتر به طارعه الأورق الحنا (قوله) كورس) هونبت أصفر يصنع به في العين (قوله) وتصفيف طرتها) أي تسوية قفصها (قوله) وتصفيره) التصغير بصادمه ملة فواء جعل الشيء أصغر ويحتمل أن يكون بالعين المجمة أي يجعل صغيرا بأن يقل شعره ولعل الثاني أقرب ع ش (قوله) وحل تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش وكذا يقال تجميل الأثاث بدليل قول ابن تزيين الخ أن اسم الإشارة يعود لتجميل الفراش والأثاث وقطعه على الفراش من عطف العمل على الخاص لأن الأثاث يشمل الفراش والأثاث شيختنا قال الشوري أما الفطاء فالوجه أنه كالتياح مطلقا كما في شرح الروض (قوله) وحام) أي أن لم يكن فيه خروج محرم والأحرام شرح هر وحروج المحرم أن يكون لغير ضرورة كما في ع ش عليه (قوله) لا للرجل) أخذه

الرواى لكن مخرج ابن بونس بأن ذلك في جميع البدن وفي ماذ كثر نظر بفا أصابعها وتصفيف طرفها وتجميع شعر مدنها وتسويد الجاهب وتصفيره (وحل تجميل فراش) مما قد تقدم عليه من مرئته ونوع وسادة ونحوها (د) تجميل (أثاث) بمثلتين وهو ماعن البيت وذلك بأن تزين بيتها بالفراش والستور وغيرها لأن الاحداد في البدن لا في الفراش والمكان (د) حل (تنظف) بفعل رأس وقم ظفروا زلة وسخ وامشط وحام واستعدا لان جميع ذلك ليس من الزينة أي المبالغة في الزينة لا يتناقض الملاقاة اسمها على ذلك في صلاتنا لجمعة (د) وترك احدادا (وسكني) في كل المداو وبعضها لم ينفها فافترسوها الأبعد المددة (افتننا) بجنيها (عدتها) وإن عشت هي أولها بترك الواجب عند العلم بحجرتها اذا لعبرة في انقضاءها بانقضاء المددة (ولها) أي المرأة للإرجل

(حداد اعلیٰ غیر زوج) من قریب وسید (ثلاثة أيام فاقل) لآمازاد عليها وذلك مأخوذ من الحديثين السابقين أول للبحث
أو وفاة لقوله تعالى في الصلوة (فصل في السكتي المعتدة) (تجب سكتي لمعدة فرقة) (بطلان وسيد) (٨٩)

من تقدم الخبر لانه في هذا الموضع أي في صوم عليه ذلك واجتناب كل مباشر بالبرم أي التفسر والتفسر والفرق بينه وبين المرأة أن المرأة لا يصيرها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أي ومملوك وصوم وسيد وقوله ما صلح خلاف غير من ذكر في حرم الاحداد عليه شو برى
(فصل في سكتي المعتدة) (قوله تجب سكتي لمعدة فرقة) ولو أسقط حق السكتي عن الزوج لم يسقط
كان في المصطلح جو بهار ما يوم واسقاط ما لم يجب لا ع شرع مر وبؤ خدمته انها تسقط في اليوم الذي وقع فيه المصطلح ما لم يجب سكتا بطوع غيره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت المعتدة بعضها ولم تطالب بالسكتي لم تصدر عنها في الذمة بخلاف النفقة لانها مملوثة اه حج (قوله وأفسخ) أو أفسخ بردة وأمان أو رضاع حل أو مراد بالفسخ ما يشمل الانقضاء وصرح بوجوب السكتي للامعة ع ش أيضا (قوله أو وفاة) أي حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسل في الذمة مشرح مر قال ع ش وتقدم سكتا على مؤن التجهيز لانه حتى تعلق بين التركة وعمله بالنسبة لليوم الذي وجبت فيه بالنسبة لما بعده لعدم وجوبها لانهما يجب يوميا يوم كقوله مر (قوله من حيث سكتي) صفة تحذف وكذا كثر إلى ذلك البيضاوي بقوله أي مكان مكان سكتا ك ع ش (قوله وفي الرجوع) أي إلى أهلها والظاهر أن هذا كان باجتهاد من قبله فلما نزل عليه الوحي بخلافه أمر بالملك في بيته التي كانت فيه (قوله في الهجرة) أي هجرة إلى بيتك (قوله في بيتك) أي المحل الذي كنت فيه والأضافة لادق ملازمة اه ع ش (قوله يبلغ الكتاب) أي المكتوب وهو العدة (قوله ولو في العدة) كأن خرجت لغير حاجة بلا إذن الزوج وأذا عدت إلى الطاعة عدت السكتي حل (قوله وصغيرة) أي متوفى عنها أو استحل مناهم المحترم كقضى رى وهذا قد يشكل على ما تقدمه من أنه يشترط لوجوب العدة على المصيبة انما طلت نهية الوطء فان انتهت له فلا عدتها وقبالة أن استحل الماء لا يوجبها بالطريق الأولى لهم لأن يقال المراد بالنيو هنا التهيؤ بالفعل وهناك باعتبار السن لكن بشكل على هذا الجواب ما سبق للشارح فيها لو أُرِضت أجنبية زوجته من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي للقطع بعدم نهيتها لو طردا وكذاهما دون الحولين فالظاهر ما قلناه كلام غير المحققين من عدم اشتراط نهية الصغيرة للوطء ومن لم يعتبرهم كحج هذا القيد لا في الصي أه ع ش (قوله لا يجب نفقتها) بأن لم تكن مسالمة ليل أو نهارا حل (قوله من وطء شبهة) أي وجب عليها لازمة السكن إلى انقضاء العدة وإن لم تسقط السكتي على الزوجين اه ع ش (قوله أعيم) أي مفقودا أعيم قوله في معتدات ع ش يقتضي أن الأصل ذكره في معتدات الطلاق مع أنه لم يذكر أصلا وأوجب لما ذكره من الجلة وهو قوله لا انشزة فكانه ذكره نذر (قوله ولربيع الوارث) مقتضاؤه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الاجابة وماله السلطان وكذا أجنبي حيث لا رية ولا نظر لانه لا يملك سكتا عليها بل على الميت حل (قوله وانما وجبت السكتي الخ) غرضه من هذا ما ذكره في القياس الذي عكس به الضعيف الدائل بأن التوفى عنها لا يجب لها السكتي كالأجنبي لما للنفقة كما في شرح مر (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعيها فلا ينتقض بوجوب السكتي لتوفى عنها قبل الدخول أو كان التوفى صغيرا لا يولد لثناه وصغيرة أو نحو ذلك شو برى (قوله عاقلة على حفظ ماء الزوج) لا يشمل نحو الصغيرة شو برى (قوله ولو أرغى أهلها) أي البسوبة

(١٢) - (بجبري) رابع استكانها من بيت المال وانما وجبت السكتي لمعدة وفاة ومعتدة مخلوقا بالنيو وهي مائل دون النفقة لانها لصيانة المآل الزوج وهي محتاج إليها بعد الفرقة كاحتياج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا ورثت السكتي فأنما يجب (في سكن) لانها بها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شمر) كصوف محافظة على حفظ ماء الزوج لم أره أرغى أهلها

وفي الباقي قوة وعدد تحييت بين الأقامة والارحمال كما يسمي عباي في المذللان مفارقة الأهل عشرة موحنة ونحو من زيادتي (ولا يخرج) منه ولو رجعية (ولا يخرج) (٩٠) هي منه ولو ألقها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لمخرجها على الحاكم المنع منه لان في العدة حقاقة تعالى

وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يفرجن وما ذكرته في الرجعية ومما قاله الامام قاضي المطلب ونص عليه في الاودي الحاروي والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين ان للزوج ان يكبتها حيث شاء لانها في حكم الزوجية وما يجرم النورى في نكته قال السبكي والاذري على المذهب المشهور والركشي انه الصواب (لا العذر كشره غير من لافتنقه) على الفارق (نحو طعام) كفتن وكتمان (نهارا وغزلا ونحوه) كدبيها وانها (عند جارتها ليلان) رجعت (بانت بيتها) والحوالة الى ذلك اما من لها نفقة كرجعية وحامل بان فلا يفرجن لذلك الا باذن الزوج كزوجته اذ عليه القيام بكفاتها نعم الثانية اخرجوا لغير تحصيل النفقة كشراء قطن وبيع غزل كاذكره السبكي وغيره (ونكوف) على نفس أو مال من نحو هدم وغرق وفقه مجازين لما هوذا

أعمن قوله لغوف من هدم وأغرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذيهم بها للحاجة الى ذلك بخلاف الذي

بغلاف الحضرة فله يحل عليها الإقامة وان لم تساعد الملة حل (قوله وفي الباقي) أي من غير الأهل فلما عدوا زعماء العود حل (قوله وعدد) أي كثرة فهو عطف سبب على سبب وبمقتضى أن يكون يضم المين جمع عسدة (قوله ولو رجعية) للرد على من قال للزوج اخراجها واسكانها حيث شاء لانها في حكم الزوجية (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي المذکور من المخرج والاخراج الذين في المتن وقوله لان في العدة الخ ارجاع لقوله على الحاكم وقوله لغير قتال حل ويؤخذ منه أنها لو سقطت عنها من السكنى أو من شيء منها لا يسقط (قوله وقد وجبت في ذلك المسكن) فكذلك يجوز ابطال أصل العدة بانقائها لا يجوز ابطال نواحيه اه شرح الرضوي (قوله هو ما قاله الامام) مشدد (قوله نهارا) أما الليل ولو اخل خلا فله منعهم فلا يخرج فيه مطلقا ذلك لانه مظنة الفساد الا اذا لم يكتن ذلك نهارا أي وأمت كاحتها أبو زرعة اه حج (قوله وغزلا ونحوه) ظاهره وان كان عندها من يحدتها وتأنس به لكن لا حل حج بشرط أن لا يكون عندها من يحدتها ويؤانسها على الأوجه عش على هر وسباق كلام المصنف يقتضي أن الضمير راجع الى نفقتهما ان من لها النفقة لا يخرج لجارتها للزول ونحوه يؤيد هذا ما نصه في القهوم حيث أخرجه عن هذا أيضا لكن تعليله الذي فيه بقوله ادع عليه القيام بكفاتها بما يبعد تنقيده الخروج الجارة بمن لا نفقة لها ادعاء لا للخروج للزول والتأنس ونحوهما بالنفقة وعده ما ذكر حج محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسألة الخروج للزول عند الجارة فقتضاهما أنها غير مفيدة بمن لا نفقة لها للضمير في غزلا للعدة من حيث هي لا بقيد كونها لا نفقة لكن منيعه في شرح الرضوي كمنعهها ومثلها هر (قوله عند جارتها) أي الملاصقة لها ولاصقة الملاصقة لا ما ذكره في الوصية حل (قوله ليلان) أي حصة منه لمن سكن معظمه والا فيجرم عليها ان تتحدث عند جارتها معظم الليل ونقل عن ابن شبة أنه يرجع في ذلك العادة وجرى عليه حج كشيخنا حل (قوله وبانت بيتها) أي وان كان لها ساعة تقتضي خروجها بالليل كالساعة عند العامة بالعملة ويبنى أن محلها اذا لم تحتج للخروج في تحصيل نفقتها والا جاز لها الخروج اه عش على هر (قوله حامل بان) أي بغير وفاة بخلاف التوفيق عنها ولو حاملها فانه لا نفقة لها شو برى و حل (قوله الإذن الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعية على ما تقدم عن الحاروي أنه يسكنها حيث شاء ما لم يستعمل أه لا يسكنها في غير المسكن الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن فلا تسقط عنه الا أن يقال نسأوه لعدم المفارقة للسكنى بالسكنى فعدم ملازمة مرفقا عش على هر (قوله لنم للثانية) وكذا الاولى كاقفل من شيخنا لضعف سلطة الزوج عليها وظاهره وان كان لها من نفق حاجتها وفي كلام شيخنا أنها لا تخرج لذلك حل على عش على هر قوله ان الرجعية مكففة قضية للعلل أنها أي الرجعية لو احتاجت للخروج لشراء قطن أو تأنس بجارتها ليلان (قوله على نفس أو مال) اختصاص هر (قوله أو مال) أي ولو لغيره ما وان قل اه بر (قوله بجيران) ويظهر أن المراد بجيرانها الملاصق أو ملاصقة ونحوه كالقابيل لا ما مر في الوصية شرح هر أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في دفع الذي بناء على بناء جارة المسلم كقر بياش برى (قوله أي شدة تأذيهم بها) وينبغي حل كلام المصنف على ما ذكرنا كان تأذيهم من أمر لم تعد به والأجبرت على تركه لم يحل لها الانتقال حيث كان

البير اذ لا يخلونه أحد ومن الجيران الاحياء وهم اقارب الزوج نعم ان اشتد اذامهم أو عكس كانت الدارضة تقلهم الزوج عنها
وتخيل الجيران ما لو ملقت بيتا بها وتأذت بهم أو همها فلا تخيل لان الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبدأوا ومسكن ياذن) من
الزوج (فوجب عدة ولوقيل وصولها) اليه (اعتدت فيه) لانها مرة بالمقام فيسواء. أصوات الانثى من الاول أم لا (أو) انتقلت
تلك (بل اذن في الاول) تعدون وجبت العدة بعد وصولها الثاني لمعناها بذلك نعم ان اذن لها بعد انتقالها أن تقب في الثاني
نكاحا وانتقلت بالاذن (كاولا ذن) في الانتقال (فوجب) أي (٩١) العدة (قبل خروجها) فتعدت في الاول
لانها تقبى وجبت فيه العدة

(أو سافرت ياذن) حاجتها
أو حاجتها كحج وعمره
وتجارة واستحلال من
مظنة ورد آتني أولا
لحاجتها كزوجة وزيادة
(فوجب) طرقي فعودها
أولى من مضيا وانما لم
يلزمها العود لان في قطع
المسيرة مظنة ظاهرة وهي
معتدة في سيرها ممت
أو عادت (ويجب) أي
عودها (بعد انقضاء
حاجتها) ان سافرت لها
(أو) بعد انقضاء (مدة
لاذن) ان قدر لها مدة
(أو) مدة (اتامة المسافر)
ان لم يقدر لها مدة في سفر
غير حاجتها لتعد للبقية
في الطريق أو بعضها فيه
وبعضها في الاول عملا
بحسب الحاجة (كوجوبها
بعد وصولها) المقصد فانه
يجب عودها بعد ما ذكر
والطلاق للسفر أولى من
تقيدها بالحج والتجارة

ظاهر شرح مر شوري (قوله البير) وهو ما يحتمل عادة شوري (قوله ومن الجيران) أي
وخلاف تأذين من الجيران الاحياء فهو مفهوم قيد ملاحظ في كلامه أي جيران غير آباء (قوله
وتأذت بهم) الاطوار أن يقول بها كما مر اده التعميم في أهلها شارفا إلى أن الأبوين غير قيد (قوله
ولو قيل وصولها) أي به بما يشترط مجاوزته في الترخيص لسافر من البلد والأوجب عليها العود حل
(قوله في الاول تعدت) أي يجب عليها ذلك وان لم يجب عليه اسكانها لانها حينئذ ناشئة حل وفيه ان
الناشئة اذا عادت للطاعة في أثناء العدة عادها وجوب الاسكان من حين عودها كما تقدم (قوله أو
سافرت ياذن الخ) لتبسط هذه بما قبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف تلك فانها انتقلت لتسكن (قوله
أولها) أو ما عتد خلق (قوله من مظنة) بكسر اللام اسم الظاهر اما بالفتح فاسم الظاهر مختار بالمعنى
عش على مر (قوله أو لا لحاجتها) صادق بما اذا كان حاجة أجنبي وقوله وزيارته أي زيارة الصالحين
لما زيارته أو ما يفهم من صلة الرحم فعلى من حاجتها حل (قوله في طريق) أي بعد مجاوزة ما يشترط
مجاوزته في الترخيص لسافر كمرشد اليه التعليل حل (قوله فعودها أولى) هذا شامل كثرى لما اذا
كان السفر لاستحلال مظنة الحج ولو مضى في جواز الرجوع حيثما فعلا عن أفضلت مع عدم
المانع من القى نظر لا يخفى رشدي (قوله أو مدة إقامة المسافر) وهي ثلاثة أيام غير يري بالاشمول
والمرجوع عش (قوله عملا بحسب الحاجة) تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع علته
وهي قوله لعمدة فلو ذكر بحسبه كصنع مر كان أوضح (قوله لكن ان سافرت) استدراك على
قول المتن فعودها أولى (قوله لانها خرجت الخ) أي فبذل أهبة الزوج عنها لانزول أهبة
السفر عنها بدقطة السلطنة فاعتفروا لها مدة السفر حل وفي المختار تأهب استعدوا أهبة الحرب
عنها وجهها أحب اه فالتعليق لانهما خرجت متلبسة بما أعده من المأكلات وحوادث السفر فلا
يؤثر عليه ذلك ويقال لها بمجرد فرقتها ما سفرى من غير أهبة بل بمسكنة قامة المسافر لتعصيل
ذلك قوله أهبة السفر أي لذلك تأهب فيها السفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف)
ويجب عليه اسكانها في الثانية دون الاولى عملا بصدقه حل (قوله من الوارث) متعلق بأمره
قال سم والحاصل ان المتمد ان الزوج يصدق اذا أنكر أمره الاذن أو صفته والوارث يصدق اذا
أنكر الاصل دون العدة (قوله لئلا) أي في الآية من قوله لا تخرجوهن من بيوتهن أو في الحديث
من قوله لا تسكن في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أو في قوله لا في العدة حقا فله تعالى تدبر (قوله وصح
بهم) أي ويكون سلب المظنة بقية مدة العدة (قوله في عدة أشهر) فلو حاضرت في أثناءها وانتقلت

لكن ان سافرت مع حاجتها لزمها العود ولا تقب بمحل الفرقة أكثر من مدة إقامة المسافر ان أمت الطريق ووجدت الزفة ان سفرها
كان يسفر فينقطع نزول سلطته واعتقر لها مدة إقامة المسافر لانها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر ذكرا أو لية العود
مع قول أو مدنا لآخرون من زيادتي (ولو خرجت) منه (فلظننا وقال ما ذنت في خروج أو) أي قال وقد قالت (أذنت) لى في قتل أذنت
(النفقة حلف) فيصدق لان الاصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في النفقة في الثانية فيجب رجوعها في الحال المسكن بها وهذا بخلاف
ملوك لان الثاني والثانية وارث الزوج فانها المدة فيبينها لانهما عرف بما جرى من الوارث والتضرع بالتحلف في الثانية من زيادتي (واذا
كان المسكن) ملكا (أو يلحق بها تعين) لان تعدد في علمها (وصح ببعض عدة أشهر) كالسكنى لاني عدة حل

أوفراء لان آخره مجهول (أو) كان (مستعرا أو كسرى وانضمت مدته) أى المكسرى (انفتحت) منه (ان امتنع المالك) من بقائهما بيد الزوج بأن رجع المعبر ومرض باجرته بأجرة الكل وامتنع المكسرى من تجديد الاجارة بذلك وكما تنصه خرجه عن اهلبة التبرع للمكسرى بتجديده (أو) كان ملكا (لمصاحرت) بين الاستمرار فيما جارة وأجازوا الانتقال من هذا المصاحرة الى الرخصة كما فعلوا إلا بزمها به باعرا قولنا بامتنع قول الاصل استمرت أى حوزا للتلاخلف بذلك وان اشركا له بالوجوب (كما لو كان) الممكن (خيب) فتخبر

(٩٢)

الى الافراء لا يفسخ وبغير المشتري وانظروا راجعها وسقطت العدة له بطل خياره أو لا شورى (قوله أو أوفراء) سواء كان لها عدة أم لا لانها قد تحققت وأقول لم ينظر في شهرها انها قد تنقثل الى الافراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أى الانتقال شورى (قوله لان آخره مجهول) جهل في الافراء ظاهر وأما في وضع الجمل فانه لا يدري هل تضعه بيد مضى أم لا وغالبه وأما كسرها فممكن يرد عليه ان آخره معلوم هو بلوغ أربع سنين إلا أن يقال يحتمل أن يموت ولا يترن من بطلها فلا تنقضي عدتها مادام في بطلها فالآخر حينئذ مجهول حتى في وضع الجمل وفيه أن هذا الورد بعد التوجيه المتقدم (قوله) فتخبر بين الاستمرار (الخ) ولا يمنع من ذلك رضاه قبل الفراق لانها قد تنقثل ذلك له وام الصحة وقد انقضت سم (قوله وبشورى) أى وجوبها بقوله وجوبه بمعتمد (قوله ولا مداخلها) أى دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المسكنة شرح هر (قوله فيها) أى المسكنة والمداخلة (قوله أجنبية) أى اصاله فلا يرد انها صارت أجنبية (قوله وأصلية) أى التي على بلوطها وقيل التي تحل مع في فراش واحد شورى (قوله بنحو حجرة) أى جنبها بدليل قوله وانفرد كل واحد منهما على كل بناء يحوط هر (قوله وأغلق) أى وجوبها قال القاضي أبو الطيب والموردى وسماه شرح هر (قوله بينهما) أى على اللوام أخذا من قوله وأسد ولا يظهر هذا الا على علو وسفل كما قاله شيخنا عزيزى (قوله كونها تفتت) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها والوجه أن الاعبى الفطن ملحق بالصبر وسكت عن محرمها وظاهره وان لم يكن تفتت وفتقته كلام شيخنا ان محرمها لا يترتب كونه تفتت بخلاف محرمه حل

(باب الاستبراء)

بلد وذكره عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة هر وسى بذلك لانه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اه (قوله التربع بالبراءة) أى صبر المرأة فعل بالبراءة ولذا أسقطها هر وزادها نادون العدة اشارة الى أن التربع قد يكون من السيد وقال المرأة دون الامة اشارة الى أنه قد يكون في الحرة كما بانى في قول المتن ويؤال فراش له عن أمة يعتقها (قوله حسونا) كالشراء أو زوالا لعقن وحما تمييز ان محولا عن الخفاف وقوله ابراءة والمرحمة علة لمرحمة عن صعبه (قوله أو بعدا) كالصبر والآية عرش وهو مطوف على قوله لبراءة رسم أى التبعيد وليس مطوفا على حسونا (قوله وهذا) أى قوله بسبب ملك العين (قوله غانا أنها تمت) خرج به ما لو غناز وبعته الحرة فلها تعتد ببلانها أفراء أزوجه الامة فتعتد بقرآن كاقدمه عرش على هر (قوله على أن حدوث) هذا الترق لا يفيد شيئا لانه يفتى عنه قوله وهذا جرى على الاصل حل وقال عن أتى به توطئه لبعده (قوله بل الشرط)

نفيا) بين ابتها فيه ونقلها الى ممكن لاني بها ويشترى الممكن الاقرب الى المتقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي وتردد في الاستحباب (وليس له) ولو أتمسى (ساكتا ولا مداخلها) في سكن لم ياتبع فيها من الخلو بها هو حرام كالمخلوة بأجنبية (الافى دارواسة مع عجز بصير محرم لها مطلقا) أى ذكر كان أو أنثى (أو) مع عجز بصير محرم (له أنثى أو حليلة) من زوجة أو ثمة (أو) في دار (بها نحو حجرة) كطليقة (واسترد كل) منها (بواحدة فمراقها كطليخ واستراح وممر) وصرق (وأغلق باب بينها) أسود وهو أولى فيجوز ذلك في الصوريين ولو بلا محرم أو نحوه في الثانية لاتقاء المحذور فيلكنه يكره لانه لا يؤمن معه النظر ولا عبرة

في الاولى بمجنون أو صغير لا يميز تعبيري لهما بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تعبيره بما ذكره مراده وظاهر أنه يعتبر في الخلقة كونها تفتت وان غير المحرم عن بياح نظره كأمراءه وعسوح تقنين كالمهرم فها ذكره (درس) (باب الاستبراء) هو لغة طلب البراءة وشرعا التربع بالبراءة بسبب ملك العين حدوثا أو زوالا لبراءة الرحم أو بعدا وهذا جرى على الاصل ولا يفتدب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غير غنا أنها تمت على أن حدوث ملك العين أو زواله ليس بشرط بل الشرط كما بانى حدوثه حل للفتح به

مراد بشرط السبب وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا بحدوث والمتى حدوث حل التمتع الحاصل
بسبب الملك بعزله عما منع كتابته ورده ووطء غيره **(قوله أوروم الزوج)** أي إرادته **(قوله)**
وبعها كالستخلة ما، ما منح في فرجها **عش** **(قوله حل تمتع أو تزوج)** بيان للقنص للاستبراء
ولما أسبب فن أسبب الأول الملك وطلاق أمته الملوكة قبل وطء زوجها لحوال كتابته ورده
وزواله فترش له عن أمته بعثها ومن أسبب الثاني وطء الأمانة التي يرتد تزويجها حل ويحل زوال
القراض المذكور سبب الأول في نظر بل هو سبب لثاني لانها لا تزوج بعده عنها إلا أن استعبرت
نفسها تأمل حج **(قوله تلك أمته)** أي ملكا لازما **(قوله ولو لمعتة)** أي فيجب الاستبراء بعد
انقضاء العدة وهذا على إرادة التمتع أماني إرادة الزوج فلا يجب الاستبراء كما صرح به في الفروض ففي
منابع قول الشارح حل تمتع أو تزوج مطلق في محل التقييد وفيه ما فيه عن محل وجوب الاستبراء
بعد انقضاء العدة إذا كانت معتدة من غيره فان كانت معتدة منه أي من المشتري وجب الاستبراء فقط
وتنقطع به العدة **(قوله روسي)** بشرطه لأن من القسمه على الرجاء أو اختيار التملك على المروج كما
يظهر من السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا وقيد هناك فيجعل المطلق على التقييد وعن الجوابي
والنقل وغيرهما أنه يحرم وطء السراري الذي يخل من الزوم والمهند والتك إلا أن ينصب الامام من
بشم الغناهم من غير ظن أي يفرز من الجنس لاهله اه سم على حج والمعتدة جواز الوطء لاختلاف أن
يكون السابق عن لا يلزمه التخصيص كذا ونحن لا نحرر بالملك بر اه زى وح **(قوله ورد يعيب)**
ولو في المجلس **(قوله ولو بلا قبض)** أي في جميع ماسر عن وعبرة أصله شرح هر ولومضى زمن
استبراء على أنه بعد التملك وقيل القبض حسب زمنه ان ملكها بالبراث فهو التملك به ولذا صح بيحه قبل قبضه
وكذا يشترط نحوه من المعاضجات في الأصح حيث لا خيار لتتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن
المبار نصف الملك لاهية فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كاقدمه ومثلا غنيمه لم يقبض بناء
على ان الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمه كما هو ظاهر ويجب في الوصية بعد قبضه ولو قبل القبض فذلك
فيما يقول اه **(قوله وبكر)** في كون البكر يقين برأه رجحا نظرا لانه يمكن شغفه باستدخال المتى
من غيره ولا أن يقال به كآية لان الآية جعلها محتمل فليس المراد باليقين حقيقته حل **(قوله بالقبضة)**
على التمتع راجع لسان كلهما من قوله وان يقين الى قوله لم يمتع استبراء هو متعلق بيجب الاستبراء أما
بالقبضة فمجرد قبضه فيجوز تزويجها من غير تحجب بالاستبراء حل وشو برى وانما توقف وطء على الاستبراء
دون تزويج وطء الزوج قبلوا انتقلت اليه من صى أو امرأة أو رجل لم يطلأ أو وطئ واستبراء دون عقده
زوج له ان ذلك لا يبين سبب ضعيف في الوطء اذا يقصده باستقلا فتوقف على الاستبراء بخلاف النكاح
فالمسبب قوى لان التقيد باله فلو توقف على الاستبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون
ملك البين اه سم وقوله اذا يقصد أي الوطء وقوله به أي الملك وقوله استقلا لا يبل تبعا للخدمة
المقصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله لا على الوطء أيضا **(قوله في سبب أو طاس)** بفتح الهمزة تاسم
موضع الخلق المتأخرون قبل بضم الهمزة أقصم من فتحها سبباً أو طاس هم سبباً أي هاون وتقيف وأضيف
لأوطاس لان النسيبة كانت فيه هو موضع بين مكة والطائف وكانت السبايا من النساء والشراري سنة
آلاف ومن الأبلأر بعثوا فيهم بن ألفا ومن الفهم فوق أربعين ألفا واربعة آلاف أقيمتم الفقة وكان
الشركون عشرين ألفا والمسلمون اثني عشر ألفا عشرة من المدينة اثنتان من مكة وكان ذلك لخمان من
المسلمين فقام القنص اه من شرح الأجهوري على فضائل رمضان **(قوله أو لحق)** أي قاس لان الحاق قياس

أوروم الزوج هو البراءة
ما يأتى في المكاتب والمرئدة
وتزوج موطنه ونحوها
(يجب) الاستبراء لحل
تمتع أو تزوج (تلك أمته)
ولو لمعتة (شرأه وغيره)
كارت ووصية وصي ورد
يعيب ولو بلا قبض وهنه
بقبض (وان يقين برأه)
(رحم) كصغيرة وآيسو بكر
وسواء أملاكها من صى
أم امرأة أم من استبراء
بالنسيبة على التمتع وذلك
لقوله **عش** في سبباً أو طاس
ألا لاوطأ حائل حتى تضع
ولا غير ذلك حل حتى تحيض
حيضة رواه أبو داود وغيره
ومححه الحاكم على شرط
مسلم وقاس الشافعي رضى
الله عنه بالمسبية وغيرها
بجامع حديث المكاتب والحق
من لم تحض أو أيست بمن
تحض في اعتبار قدر الحيض
والطهر غالباً وهو شعر كما
سألتى وتعبيرى بما ذكر
أعم حماد كره

(د) يجب الاستبراء (مطلق قبل وطء) وهذه من زبادى (ويزوال كتابة) صحيحة بأن فسختها المكتابة وبخبرها بعد رجوع النجوم (و) يزوال (ردة) منهما ومن أحدهما العود لك الختم بعد زواله بالكساح أو بالكتابة أو بالردة وتعتبرى حجة كونه من قوله ويجب في مكانة عجزت وكذا (٩٤) مرندة (لاجل) لها (من محصور) كاعتكاف وإحرام وهرن وحض ونفاس بعد

ورمها على السيد بذلك
لأن رمها به لا تلحق بالاك
خلاف التسكح والكتابة
والردة تعتبرى بذلك أعم
من قوله لأن من حل من
صوم واعتكاف وإحرام
(ولا يملكه زوجته) لأنه لم
يتجدد به حل (بل يسن)
ليتميز ولد التسكح عن ولد
ملك العين فانقضى التسكح
باعتدال كالم يفتى بذلك
وفي ملك العين يتقد حوا
وصيرامه أبوله (د) يجب
الاستبراء (يزوال فرائش)
له (عن أمه) مسئوله
كانت أو لا (بعضها) باعتاق
السيد أو يوجب أن كانت
مستولدة أو مدبرة كما
تجب العدة على مفارقة عن
نكاح فم أن الأمة لو عقت
مترجئة أو معتدة عن
زوج لاستبراء عليها لأنها
ليست فرائش للسيد ولأن
الاستبراء لحل الفتح أو
الفرج ويصح مشغولة بحق
الزوج بخلافها في عدة
وطء شبهة لأنها لم تصر بذلك
فرائش لغير السيد (ولو
استبراء) أى قبل الفتح
(مستولدة) فإنه يجب
عليها الاستبراء لما مر

(لا) إن استبراء قبله (غيرها) أى غير المستولدة عن زوال عنها الفرائش فلا يجب الاستبراء فتزوج
حالا إذا نشبهت من كسوة بخلاف المستولدة فإنها تنبها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فرائشها (ورم قبل استبراء تزوج موطوءة)
هو أولى من قوله موطوءة مستولدة كانت أو لا حذرا

وأنما عجزنا بالألحاق وفيها قبله بالتباس للفتن قول فقط نوقف المبررى وبعبارة مر ومن يحض
من لا يحض في اعتبار الخ (قوله قبل وطء) أما بعده فتجب العدة والاستبراء بعدوا واعتابا بقايبية
ليكون الواجب الاستبراء وحده وهذا التفصيل في غير الموطوءة أى أن كان قبل وطء الزوج فلا عدة
ولا استبراء وإن كان بعده فعلى العدة والاستبراء لشيء بالكتابة أو حجة أخرى شخنا قول على
الجلال (قوله) يزوال كتابة) للكتابة وأنها أو للكتابة بالنسبة لامتة أى حل الفتح والتزويج إن
كانت موطوءة قبل الكتابة حل (قوله لا يجل لها من محصور) أما الفرائش فتعتبرى محرمة وأصافه
أعم من كسوة واجبا بذن سيدها فلا بد من استبراءها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أو يجب استبراءها
بعد زوال ما فيها قضية كلام العراقيين الأول وهو المعتمد بتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف
بالخامول وذوات الشهرة اه شرح مر (قوله لا تلحق بالملك) أى ملك الفتح حل دليل جوز
نحو القلة حل (قوله ولا يملكه زوجته) قال في عب المدخول بها وقد بهذا لا يجل قوله بل يسن
أما لو ملكها قبل المدخول فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر (قوله وأبنا ولا يملكه) أى الحرفي خ
الكتابة إذا اشترى زوجته في الغاية عن النص ليس له وطؤها بالملك لنفسه ملكه ومن لم تمتح تسريه
ولو يذن السيد زى (قوله ليشترى ولد التسكح) أى أصله الذى هو الماء دليل قوله يتقد عن
(قوله) ينفق مملوكا) أى لملك أمه (قوله لم يعتق) أى فإذا كان الزوج حوا لأن المكاتب لا يعتق
عليه ولده بالملك ولا تصير أمته أم ولد ولو أنت بولد يمكن كونه من التسكح ومن ملك العين حل يجعل
على الثاني لقر به حر حل (قوله للمالك) أى على كسبه بما لك أمه الحاصل بالشراء مثلا (قوله
وجب الاستبراء) اتحانية الشارح على العامل هنا للتأثير عطف المتن على المتن قبله (قوله يزوال
فرائش) اتحاقا لفرائش ولم يقل ملك ليفهم أن الاستبراء خاص بالموطوءة لأن الفرائش لا يثبت إلا بالوطء
فاذا اعتقها قبله فلا استبراء لأنها كالملقة قبل المدخول اه شيخنا (قوله يعتقها) خرج ما لو زال
الفرائش بموت السيد بأن كانت غير مستولدة ومدبرة فإنها تنقل للوارث فوجب الاستبراء اتحاهو
لحدوث الملك فلا يرد عليه قله بزيادة (قوله فم) أى من قوله يزوال فرائش (قوله بحق الزوج)
أى من الزوجية أو العدة (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أى يجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة
عش والصورة أنها عقت في عدة الشبهة ح ف وبعبارة حل وزى قوله بخلافها في عدة وطء
الشبهة وحيث تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة وللواط بالشبهة أن بعد عدة الفرائش من عدة وطء
زمن الاستبراء اه وأما تقدم الاستبراء لأن السيد كان زوجا والعق كالأطلاق وتقدم أن عدة الطلاق
تقدم على عدة الشبهة فكذلك الاستبراء (قوله لم يصر بذلك فرائشا) أى في غير زمن الرطء والاقتد
تقدم أنها فيه تكون فرائشا للواط حيث تقدم وكذا ما دامت الشبهة باقية كالنكاح الفاسد حل (قوله
لما مر) أى في قوله كالتجب العدة الخ (قوله تزوج موطوءة) أى تزويجها السهل شخص ومنش
موطوءة موطوءة غيره إن كان الماء محترما وأراد تزويجها لغير صاحبه ولم يكن البائع استبراءها قبل
البيع كما يعلم من التفصيل الذى ذكره الشارح (قوله هو أولى) لأنه يومه إن شاء اشترى موطوءة

لغيره

من اختلاط الماءين أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من
غيره من الماء غير موطوء أو استبرأها من انتقلت منه إليه (لا تزويجها) مستولدة كانت أولان أعتقها فلا يحرم كالأب يحرم تزويج المستولدة
بما غلب موطوءة فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غير زنا أو استبرأها من (٩٥) انتقلت منه إليه فكذلك والأحرر

تزوجها قبل الاستبراء

وإن أعتقها وذكر حكم

غير المستولدة في مفسد من

زاد في (وهو) أي

الاستبراء لذات أقراء

(حيضة) لما سر في الحبر

فلا يكتفي بقية الموجودة

حالة وجوب الاستبراء بخلاف

بقية الطهر في العدة لأنها

تستحب الحيضة بالدالة

على البراءة وهنا تستحب

الطهر ولا دالة له عليها

وليس الاستبراء كالعدة

حتى يعتبر الطهر بالحيض

فإن الأقراء فيها مشتركة

فصرف بتدخل الحيض

البراءة ولا تنكح هنا

فيعدة الحيض الدال عليها

(ولذات أشهر) بمن

تحض أو استبرأ (شهر)

لأنه بدل عن القراء حيا

وطهر غالبا (ولما لم يغير

معدته بالوضع) كية

ومزوجة حاملين (وضه)

أي الحمل للجنين السابق (ولو

من زنا) أوسمية لذلك

وحصول البراءة بخلاف

العدة لاختصاصها بالتاكيد

بدليل اشتراك التكرار فيها

دون الاستبراء كأمه لأن

فيها حق الزوج فلا يكتفي

لغيره ولم يطأها هو أنه يستبرأ إذا أراد زواجها (قوله) من اختلاط الماءين أي اشتباههما بمعنى
لا يرى أن الولد من الأول أو من الثاني فلا ينافي ما تقدم أن الرجم إذا استدفع لأبيل مني آخر شيخنا
(قوله) فله تزويجها) المناسب لفتن أن يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقا أي من كل
أحد (قوله) لا تزويجها) أي لنفسه (قوله) أما غير موطوءة) محرز الضمير في تزويجها فليس مكررا مع
ما سبق لأن الذي سبق في تزويجها الغير (قوله) والأبأن كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأ من انتقلت
منه إليه (قوله) وإن أعتقها) الزوال للحال لأن فرض المسئلة أنه أعتقها (قوله) لأنها) أي بقية الطهر
تستحب أي تستحبها الحيضة فالحاجة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقيل إن تستحب
يعني تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولا (قوله) تستحب الطهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح
أن يكون الطهر فاعلا لأن التامع منه (قوله) وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حصة
ويقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله) لأنه بدل عن القراء حيا وطهرا) فيه أن
الغير هنا الحيض لا الطهر وليس القراء كزنا حتى يقال إن الشهر بدل عنه فالأولى أن يقول
لأنه لا يخلو عن حيض غالبا (قوله) ولما لم يغير) إن قلت الزوجة الحامل التي لا تمتد بالوضع لا يكون
حاليا الأم من زنا حينئذ نقوله ولوم زنا غير محتاج إليه قلت يتصور ذلك بأن يشتري زوجته الحامل
فإنها لا تمتد بالحمل إلا بعد عدة أصلا بعد فسخ النكاح والاستبراء مستحب وحينئذ نقوله ولو من زنا
محتاج إلى التوضي وقوله غير محتاج إليه الأولى غير ظاهر (قوله) كية) أي غير مزوجة حل
(قوله) ومزوجة) أي التي قبل البيع وصوره أن تكون زوجة صغير لولاه أو عسوح حتى يكون الولد
لبس من الزوج إذ لو كان منه وطلقها ثم باعها سيدها اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده وبشكل
زوج الأمة للصغير والموسوع ويجب بطرق إلحاقها أو طرزا المسح له حل بأن كان الصغير ذميا
وهي ذمية والتحقق بدار الحرب وسبب لأن زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسي على العمدوا نظر أي
فأذن في الاستبراء مع كونها مزوجة مع أنه لا يعتد به حينئذ كما يأتي وأجيب بأنه يجب على زوجها إذا
ملكها بعد الطلاق وقبل الدخول أن يتصور أيضا في الصبي بأن تزوجه القاضى ليقضه قبل ولوليه ثم يقر
بعد بلوغها بإقرار من صدقها والظاهر أن هذا التصور غير متعين بل مثله أن تكون زوجة له وهي حامل
فينزهاها فليس له استبرأؤها كما تقدمه يحصل الاستبراء بوضع الحمل فإنها غير معدة أصلا وكانت
معدته بغير الوضع كما إذا طلقته وهي حامل من زنا فإنها تستبرأ بوضع الحمل وأعتد بعده شيخنا (قوله)
ولوم زنا) أي لا يحضض معه فإن كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحصة معه لأن وجوده
كالمسح وإن حدث الحمل بعد النكاح وقبل معنى ما يحصل بالاستبراء وكانت ذات أشهر فيحصل شهر
مع حل الزنا لأنه كالعدم وهذا هو المذهب اه زى (قوله) أوسمية) أي ولو كانت الزوجة مسبية
وحيث لا تنكح رافيه إلا في بغيره من جهة أن الغاية راجعة للحامل الشاملة للبية مطلقا حل
أي للبية الأولى غير مزوجة والثانية مزوجة ويجب أيضا بأن ذكر المسبية الأولى للتشليل والثانية
للتسليم (قوله) لاختصاصها إلخ) هذا فارق في القياس الذي استند إليه المصنف القائل بأن وضع

بوضع حل وغيره والاستبراء الحق فيه تعالى فإن كانت معدة بالوضع بأن ما سكبها معدة عن زوج أو طهرا شبهة أعتقت حاملا
شبهها فراض لسيدها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) ابتراء أو غيره (مجموعه) كونه مودة (أو) محو
(مزدوجة) من معدة عن زوج أو طهرا شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله بالبال بيع (بغير صورة استبراء).

كان حلت (فزالمانه) بأن سدت نحو الجوسرة وأطلقت المروجة قبل الدخول أو بعد ما انفتحت العدة وأفتحت عدة الروح والشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل الفتح الذي هو القصد في الاستبراء وتيميرى بما ذكر في الأول أعمر من قوله ولواشترى مجوسية غاشت (ورحم قبل) تمام (استبراء) في سببية وطه دون غيره كقوله ولس ونظر بشهوة للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي روت في سبه من سببها وطاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (د) سمع (غيرها) تمنع بوطه كافي للسبب بغيره قاسم عليه وإنما حل في المسببة لأن غائبا أن تكون مستوفية في ذلك لا يمنع لأي لا يصير الفتح وإنما سمع الوطه للخبر السابق وصياته

(٩٦)

حل الزنا لا يكتفي في الاستبراء كامدة **(قوله)** كأن حلت أي أوفى شهر أو وضعت وسيند كنف هدام قوله السابق أن المروجة الحامل التي لا تنقبض عنها بوضع الحمل يكون استبراءها بوضع الحمل فقد اعتد بالاستبراء مع وجود المانع اه حل وأجيب بأن كلامه سابقا بمحل على ما إذا خلقت المروجة ثم استبراءها ووضعت الحمل من زنا مثلاً بعد ذلك وكلامه هنا فإذا استبراء وهي مروجة ثم طلق بضمه صورة الاستبراء كابدل عليه قوله فزال مانعاً واجباً أيضاً يحل الأولى على ما إذا كانت زوجه بأن استبراءها فانه يسر لها استبراءها اه **(قوله)** فزال مانع أي المانع مع الفتح أي حله الفاضل راجع للحل المعلوم من المقام أو الاستبراء أي صحت والاعتدال به **(قوله)** لأنه لا يستعقب حل الفتح أي لا ينعقب حل الفتح ولا ينقبض عنه عرش على مر ويؤخذ منه أن حل مرفوع لا منصوب وفيه أن هذا يأتي في المحرمة إذا استبراء محرمة ثم حلت متلماً اه يثبت بذلك اه حل **(قوله)** ورسم قبل الخ والأقرب انه كبيرة وينبغي أن يحل امتناع الوطه ما يخف الزنا فان خاف جاز له عرش على حر **(قوله)** قبل الخ أي لما نظر عنقه كابرني الفضة فغالبك الصبر عن قبيلها لان جلولا كانوا معاً من هولاء في القتال لكنهم خلفاهم أي معاهدين لهم فيكون ان السبايلان هوازن أو من جلولا وقد سموا في الموضع المسمى بوطاس تشكون الجارية الواقعة لعمر بن جلولا **(قوله)** وبغيره منه النظر بشهوة اه حل **(قوله)** الأجاع الكوني فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زمنه **(قوله)** ومن شروط الأجاع أن يكون بعد وفاته **(قوله)** كما في جمع الجوامع فكيف استدل به النازع مع أنه لا ينعقد أجاع في زمنه **(قوله)** وقال حل هذا لأباني الاعلى جواز اجتهاد الصحابي في زونه **(قوله)** حلف حلف انظر لحلف مع ان القاعدة ان الميمين عليها لأنها منكرة للاخبار حل **(قوله)** مؤوض الى أماته أي من حيث انه ان شاء صبر عن الفتح الى معنى الاستبراء وان شاء عصى وتمنع قبل معيه **(قوله)** لا يحال بينهما في إطلاقه نظر لأنه يشل ما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جملة مع أنه يحال بينهما حينئذ حل مع زيادة **(قوله)** (الابوط) أي في قيامها لأن الوطه في الدبر لا يباح به بالودي الأمة بخلاف الزوجة لمرة حل وهذا ضعيف **(قوله)** عليه أي على الإقرار **(قوله)** به أي بالولد أن يمتلحه اه حل **(قوله)** وادعى استبراء ليس بقيد بل متى علم العاقل من حلفه أنه لم يباحقه **(قوله)** وحلف اه على أن

الفتح بما تغير الوطه جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقصص في حله الحديث حيث لا ينفك فوموه عليه بل ودل عليه أيضا الأجاع الكوني للأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (ولقد صدق) الملوك بالابن (في قولها صحت) لأنه لا يعم الأمها غالباً فليسد وطؤها بعد طهرها وإنما لم تحفل لأنها لو نكحت لم يقدر السبد على الحلف (ولو منعته) الوطه (فقال) لها (أخبرني) بالاستبراء حلف فله بعد حلفه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مؤوض الى أماته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة ثم عليها الانتناع من تمسكه إذا تحققت بشيء من زمن الاستبراء وان اعتداله في

الظاهر ذكر التحليف من زيادتي (والأصبر) الأمة (فراشا) لسيدها (الابوط) وبطما بقاره
 بدأ بالبتعليه يومه له انزال التي (فانما) ولدت للأمكن من خلقه وان لم يعرف به أو (قال عزت) لان الماء قد سبقه الى الرحم وهو لا يخص به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا يصير فراشا بغيره كالآكل والخلوة ولا يباحته ولذا وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للأمكن من الخلوة بها قلته وان لم يعرف بالوطه والفرق ان قصد النكاح الفتح والوداع كنف في بالأمكان من الخلوة وذلك الميمين قد سبقه التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه بالإبالأمكان من الوطه (لان فاه وادعى استبراء) بسل الوطه بجمعة متلابقين زدتها بقولي (وحلف) ووضعت كسنة أشهر) فأكثر (كسنة) أي من الاستبراء لا

يلحق بالوطء الذي هو الماتط عارضه دعوى الاستبراء فبقي بعض الامكان ولا تميل عليه في ملائمة العين وفارق ما لو طلق زوجته
وبنت ثلاثة اقراء ثم أتت بولد يكون منه حيث يلحقه بان فراش النكاح أقوى من فراش القسري دليل ثبوت النسب فيه بمجرد
الامكان بخلافه في القسري فلا بد فيه من الاقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق كما تقرر
والمخالص لاجل حتى الوالد ما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من (٩٧) الاستبراء فليحفظ العلم بانها كانت حاصلة فينتد

(فان أنكرته) أي
الاستبراء (حلف) ويكني
فيه (أول الولد ليس منه) فلا
يجب التعرض للاستبراء
كأنه والدا لغيره (ولو ادعت
إيلادا فأنتكرت الوطء لم
يحلف) وإن كان ثم ولدان
الأصل عدم الوطء

(كتاب الرضاع)

هو يشع الزاء وكسر هالته
اسم لمص الثدي وشرب
لبنه وشرا عالس لمصول لبن
امرأة أو ما حصل منه في
معدة طفل أو دماغه
والأصل في تحريمه قبل
الاجماع قوله تعالى
وأما نكح الألاق أرضعكم
وأخواتكم من الرضاعة
وخبر الصحيحين يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب
وتقدمت الحرمة به في باب
ما يحرم من النكاح والكلام
هنا في بيان ما يحصل به مع
ما يذكره (أركانه) ثلاثة
(رضع ولبن ومرضع
شرط فيه كونه آدمية حية)
حياة مستقرة (بلفت ولو
بكر (من حضن) أي
تسعين قرية تقريبية

الوليد ليس محل (قوله الذي هو الماتط) أي المولود عليه في الحقوق (قوله حيث يلحقه) ولا
يجوز تنقيصه بغير زناها بخلاله هنا من سل (قوله حلف) هذا على عكس القاعدة من كون العين
على النكح احتياطاً لقب وقيداً هذا داخل فيها قبله لأن دعوى الاستبراء يسقط بانكارها له
واقرارها وحديثه فلا تظهر المقابلة وأجيب بأنه أي بتوطئة لقوله ويكني فيه الخ اه تأمل (قوله كافي
والدا لغيره) أي تصريحه بكني أن يقول في نفي الولد من الحرمة ليس معنى وقد تقدم في العان أنه لا يكتفي
لاحتلال أن يكون من شبه إلا أن يقال المراد أنه لا يجب مع ذلك التعرض للاستبراء أيضاً حل

(كتاب الرضاع)

ويؤثر جواز النظر والمخافة وعدم تقص الطهارة بالنسب روض (قوله لغة اسم لمص الثدي) هو أخضع
من المعنى الشرعي لأن القوى لا يشمل ما إذا حلب اللبن في أناء أو في الولد ولا يشمل تناول ما حصل منه
كالبين والزبد وماهم من جهة أنه شامل للرضاع من بهيمة فوق حولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب
على عيب وقيل بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله لبن امرأة) المناسب للكلامة لأن أي يقول لبن
كريمة لأن يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف حل (قوله والأصل في تحريمه
ذكر) لا يخفى أن الأنسب مع كونه غير مقصود هنا توطئة لقوله والكلامة هنا الخ (قوله وخبر الصحيحين)
أي تصور الآية على بعض الحرمات وهو الأمهات والأخوات من الرضاغ من الأولى في الحديثين
فعليل (قوله وتقدمت الحرمة به) وسبب تحريمه أن اللبن جزء المرضع وقد صار من أجزاء الرضيع
فأشبه منها في النسب ولقصوره عنه لم يشبهه من أحكام مسوى الحرمة دون محاورث وعق وسقوط
نومور وشهادة فإذا شك بأه أو أبه من الرضاع لا يعتق عليه وإذا قلنا إنه من الرضاع يقتل به وإذا شهد
لأنه أو أبه من الرضاع تغلب شها دعوى وجه ذكره هنا مع أنه قد يقال الأنسب ذكره عقب ما يحرم
من النكاح غرض وقد يقال في أن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقباها لعقب
فإنه لأن ذلك إيد كرفيه إلا الذوات لحرمة الأنسب بمحلله من ذكر شروط التحريم شرح هر وقول
هر وسبب تحريمه أن اللبن جزء المرضعة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد المنقصد من منها ومعنى
القول سرى إلى الفعل وأصوله وحواشيه كإياي وزل منزلة منه في النسب أيضاً اه ع ش عليه
(قوله والكلامة هنا الخ) أي فلا يقال هذا كرم مع ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم
به وهو الشروط الآتية (قوله ما يذكره) وهو قوله وتفسير المرضعة الخ (قوله تقر بية أي بالمعنى
السابق في الجنب وهو أنه لا يضر تنصها بما لا يضر حيضاً وطهر ع (قوله أو الولادة) أي ناشئ
عنها أي أنرا حلال الولادة ليشمل البكر كما يدل عليه كلامه الآتي (قوله بكرة لها) وكذا أصولها
ودفعها وحواشيهما حل (قوله بأن بانث ذكره) قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله

(١٣ - (بجيري) - رابع)

لأنه يخلق لفداء الولد فأشبه سائر المماثل ولأن اللبن أثر الولادة وهي لا تتصور في الرجل والخنثى لم يكره لها نكاح من
لرضعت لبنهما كما تعلقه في الروضة كأصلها عن النص في لبن الرجل ومشبهه لبن الخنثى بأن بانث ذكره ولا بلين بهيمة حتى لو شرب
منه ذكر أو أنثى لم يثبت بينهما أخوة لانه لا يصلح لفداء الولد صلاحية لبن الآدميات

ولا يلين جنينة لان الرضاع تلو
النفس والذراع قطع النسب بين
الجن والانس وهذا لا يخرج
بتغيير الاصل بامراء ولا
يلين من انتهت الى حركة
مذبح لانها كالتيه ولا
يلين ميتة لانه من بشة
منفكة عن الحل والحرم
كالبهيمة ولا يلين من لم يبلغ
سن حيض لانها لا تحتمل
الولادة واللين الحرم فرمها
بخلاف ما اذا بلغت لانه وان
لم يحكم ببلوغها فاحتال
البلوغ قائم والرضاع تلو
النسب فاكنتي فيه بالاحتال
(د) بشرط (في الرضع كونه
حيا) حياة مستقرة فلا أثر
لوصول اللبن الى جوف غيره
خروجه عن التقذى (د)
كونه (لم يبلغ حولين) في
ابتداء الخامسة وبلغهما
في انتائها (يقين) فلا أثر لك
بعدها ولا مع الشك في ذلك
لغير الرضاع الا ما فتى الامعاء
وكان تبيل الحولين رواء
التمذى وحسنه والخبر
لارضاع الاما كان في الحولين
رواء البين وغيره وكذا
والولادت برضعت اولادهن
حولين كاليلين لرأدان
بتم الرضاعة والشك في سبب
التحريم في صورة الشك
وما ورد مما يخالفه في قصة
سام في خصوصه به

ولا يلين جنينة) هذا منى على عدم حمل تكهيم والمعمد الحلي فيثبت التحريم ببلين الجنينة حل وانظر
أي فائدة لهذا عدم تحريم نسكاح الجنينة عند التامع اذ لو قلنا ان ابن الجنينة يؤثر لم يندشياً لان تحريم
: كاحوا حاصل قبل الرضاع عنده وقد نظر القائدة فيها لور تضع عليها ذكر وأي عند غيره يحرم
وعنده لا (قوله) نوا النسب) أي تابعه وقوله والله قطع النسب بين الجن والانس أي بقوله وتعمل
لكم من أنفسكم أزواجا اه عن وفيه ان هذا لا يدل على قطع النسب بينهما لان الله تعالى امتن
علينا بأعظم الامرين لان الآية مسوقة كمال الانسان من الله حيث جعل لنا أزواجا وكوهم من
جنسنا (قوله) وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنينة امرأة في كلام ابن القتيب ما يفيد ما لا يقال
لهما امرأة حيث قال عدل المنهاج عن قول الحررائي الى امرأة ا يخرج الجنينة وأما النساء فاسم للاثان
من بنات آدم وكذا الرجال وأما أطلق عليهم في قوله تعالى وأنه كان رجلا من الانس الخ للقبالة حل
(قوله) من انتهت الخ) أي بجنابة الارض حل بخلاف ابن غيره وهي من انتهت الى التامع بغير
بمرض فانه يحرم وان وصلت الى الحركة للمذكرة لانه قد تبتش مع بخلاف تلك اه سم وهو قاس
ما في الجنائيات من ان من وصل ان هذه الحالة بجنابة التحق بالاموات ومن وصل اليها بمرض فهو
كالصحيح لكن قضية قول من في شرحه لا تنفذ لتنفذ ان المذكور هنا غيره ثم وأنه لا فرق بين
الحالين عش (قوله) ولا يلين ميتة) خلافا للامة الثلاثة زى (قوله) لانه من بشة الخ) وبه
القديم قولهم اللبن لا يمت فلا عبية ينظره كلين امرأة حية في سقاء تحبس اه مر أي ان الميت
عندهم ينسج بالموت (قوله) منفكة عن الحل والحرم) كان المراد الحل والحرم عليها أي لا يمتن
بها حل شيء ولا حرمه لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمة من حل وقبالة حل قوله منفكة عن
الحل والحرم أي صارت غير مكفولة ولا يمكن عود التكليف اليها عاده فلا زدر الجنينة ولا زدر الصغيرة لانها
تتمتع من فعل الحرم كما تمتع بالبعث ويؤذن لها في فعل غيره فهي شبيهة بالسكنة بل تؤمر وجوباً بالعبادات
كما هو معلوم من باب اه عش على من والمراد بالصغيرة من بلغت سن الحيض اه (قوله) فربها) أي
أزواها أي أرحامها الولادة حل (قوله) فاكنتي فيه الاحتمال) أي فسما ان اولاد النسب ثبت بالاحتال
فكذا التابع له (قوله) فلا أثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر لثرت عليه أنه اذا كان وليه زوجة بشاعمر على
صاحب اللبن التزوج بها لانها زوجة عنه من الرضاع وعلى عدم التأثير بحل اه ان يزوجه وكذلك
اذا كان زوجة الرضعة وقلنا يؤثران النكاح بنفسه ولا أثره وعلى عدم التأثير بنفسه فون فادفع
ما يقال لا فائدة في هذا الشرط لان اذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء لان التحريم لا ينتشر الا بال
فروعه ولا فروعه (قوله) يمتن بالتي) أي يعتبر في عدم البلوغ قبته فيخرج ما اذا ثبت البلوغ
وما اذا شك فيه كما قاله التامع (قوله) الا ما فتى الامعاء) أي وصل اليها فخرج ما اذا ثبت قبل الوصول
اليها فلا يحرم وقوله وتغير الرضاع الخ يعني عنه ما قبله وله ذكره كقصة مخرجة كنهين من قوله وغيره
وأيضاً فلا أثر لا يشمل ما وصل الى اللسان للتقديده بكونه فتى الامعاء اه عش (قوله) والولادت
برضعت الخ) أي فقد جعل سبحانه مدة الرضاع حولين لكن قد يقال لا دلالة لهذا الآية على ان اللبن
لا يحرم الا اذا كان الرضاع دون الحولين مع أنه هو المقصود الا ان يقال لما كان الرضاع بعد الحولين
لا يقال له رضاع شرعاً كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرع) قال في عاب فلو حكم قاض ببيت
الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بغيره بأقل من الجنس فلا نقض اه ولعل الفرق
ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الجنس اه عش على من (قوله) ما يخالفه
أي حيث أمر النبي ﷺ زوجة سيده أي سيد سالم إلى حذيفة وهي هالة بنت ساهل كذا

من وقت اتصال الولد بجده
(و) شرط (في اللبن وصوله
(أو) وصول (ما حصل منه)
من لبن أو غيره (جوفاً) من
معدة أو دماغ والصرع به
من زبادي (ولو اختلط)
بغيره غالباً كان أو مغلوباً وإن
تأول بعض الحلو (أو)
كان (بإجماع) بأن يجب
للبن في الحلق فيصلى إلى
معدة (أو أسعاط) بأن يجب
للبن في الألف فيصل إلى
الدماغ فانه يحرم لحصول
التغذي بذلك (أو يعدموت
الرئة) لا لقضائه منها وهو
محرم (لا وصوله) (حقنة أو
قطر في عوداً) (كقيل
لا تتناول التغذية بذلك وكذا
من زبادي (وشرطه) أي
الرضاع ليعرم (كونه خساً)
من المرات اتصالاً ووصلاً
للبن (يقيناً) فلا أثر لموتها ولا
مع الشك فيها كأن تناول
من الحلو ما لا يتحقق كون
خالصه خس مرات للشك في
سبب التحريم وقد روى
مسلم عن عائشة رضي الله
عنها كان فيها أنزل الله في
القرآن عشر رضعات معلولات
بحرم من فسخت بحسب
معلومات فتوى رسول الله
ﷺ ومن فيها يقرأ من
القرآن أي ينزل حكمهن أو
يقرهن من لم يبلغه النسخ
لقرنه

يقيناً بشرط الرضوخ والبهجة أن ترضعه وهو رجل ليس بهنا فيجعله نظراً لانه كان يدخل
عليها كثيراً فبرأها فثبت ذلك للنبي ﷺ فأمرها بذلك واستشكل بأن الحرمة المجوزة للنظر
إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومنها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها
المتزوج عادة السلي والنظر قبل تمام الخامسة لأن يكون ارتضاع منها مع الاحتمال من الجنس والنظر
بصورة من تزول الخلوة بمشوره أو تكون حلبت خمس مرات في أنا. وشرها منه أو جوزها ولها
النظر والسلي تمام الرضاع خصوصتها كخاصة تبعد هذا الرضاع سم على حج عش على هر
وبهذا قدم ما قاله الشوري أن الرضعة عائشة لانها هي الزوجة الحديث لا للرضعة (قوله) أو قبل
منسوخ) أي انه كان عاملاً لم غيره ثم نسخ فيحتمل أنه نسخ في سالم وغيره يحتمل أنه نسخ في
حق غيره فقط (قوله) أو ابتداء إجماع وقت اتصال الولد) فلما رضع قبل تمام اتصاله لم يؤثر كافي شرح
هر (قوله) أو غيره) شامل للزبد وكذا السمن لكن تعليمه ليعدم تحريم الحليب ببقاء أثر اللبن
فيه يقتضي عدم التحريم به أهـ حل وقال سم المتجه أنه شامل للسمن وفرق بينه وبين المصل بأن
السمن فيدسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله) أو دماغ) ولومن جراحة حل (قوله) ولو اختلط
أي أرضعته جميعه أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الحسب إلى الجوف بأن تحقق
اظهاره في جيب أجزأ للخلط أهـ سم وقد اشتملت هذه الغاية وما بعد ما على أربع تعميمات الاول
من تعميم اللبن والثلاثة بعده في الوصول والتعميم الاول للرد لكن بالنظر إذا كان اللبن مغلوباً
فقط وكذا الثالث والرابع للرد كما يصل من عبارة أصله وأما التعميم الثاني فليس فيه خلاف تأمل
(قوله) غالباً) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه هر (قوله) أو مغلوباً) بأن زال طعمه ولونه وريحه حساً
وتدبراً لا يشد والخامس أنه يمكن أن يأتي منه خمس دفعات كما نقلوا أقراء قال بعضهم إن الفطرة وحدها
مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وجعل أن اختلط اللبن بغيره ليس كافراده فلا ينفرد
افضاله بعد وليس كما قال أهـ شرح هر وقد فرق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لانتفاء
استقرارها وعدم الخد بخمر استهلاك في غيره لفوات الشدة المطرية وعدم الدنية على الحرم بأكل
ما شئت فيه الطيبان زواله أهـ حل (قوله) لحصول التغذية) فيه نظر لأن التغذية لا يحصل إلا بالوصول
لعمدة أهـ حل (قوله) وهو محرم) أي يجوز الاستنجار على رضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر
بعدلوت أيضاً أهـ هر سم (قوله) في نحو أن) كالعين وانظر الفرق بين وصوله للدماغ من جراحة
فيحرم ويوصله إليه من الأذن فلا يحرم حل وفي شوري وقيل على الجلال تنبيه عدم التحريم
بالقطر في الأذن بما إذا يصل للدماغ (قوله) ولعم الشك) المراد بالشك مطلق التردد فشمع ما لو غلب
على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارتضاع كل
نهن من الأولاد غيرها وعملت كل منهن الرضاع لكن لم تتحقق كونه خساً فليست به فانه يقع في زمانا
كبيرة أهـ عش على هر (قوله) كان فيها أنزل الله) وكانت في الإخبار ع ش (قوله) فسخت بحسب
معلومات) أي تلاوة وحكما ثم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر نسخ ذلك جذا حتى أن رسول
الله ﷺ نرى وبعض الناس يقرأ خمس رضعات لكونه لم يبلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه
النسخ خرج عن ذلك وأجوا على أنها لا تنزل فتوله وهي أي الحسب وقوله أي ينزل حكمهن أي يعتقد
حكمهن الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وإن كان حكمها باقياً حل أي فالنسخ
نسخ تلاوة لا حكم عندنا وعند مالك وأبي حنيفة نسخ تلاوة وسكان للغة عندهما يحرم

وقسم مفهوم هذا المبرع على مفهوم خبر مسلم أيضا لا يحرم الرضعة ولا الرضعات لا اعتداه بالاصل وهو عدم التحريم بالحكمة كون التحريم بحسب ان الحواشي التي هي سبب الادراك خمس (عرفا) أي وسطا بالحس بالعرف (فلا قطع) الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعه) عليه الرضعة ثم عاد اليه فيها (امدد) الرضاع وان لم يصل الجوف منه الاقطرة والثانية من زيادتي (أو) قطعه (لحظوا) كتنفس وقوم خفيف واخذوا مالد جامع فيه (وعادوا لا يتحول) ولو شحوبها من ثدي (الى ثديها الآخر) حواشي من قوله الى ثدي (أوقات لتخلل خفيف فعاتد فلا) (١٠٠) تمدد للعرف في ذلك ولا يخبر مع يحوم من زيادتي (ولو حلب لبنا) لين

(قوله) وقسم مفهوم هذا المبرع قال شيخنا لا يقال هذا احتياجا ليعرف العدد وهو غير محقق عند الأكثر لا تقول لتخلل الخلاف فيه حيث لا يرتفع على اعتباره وهاترا ينقطع وهي ذكر كرسخ الشرة بالحس والام يبق ذكرها فاعلم حل **(قوله)** والحكمة الخ في هذه الحكمة نظر لان كون الحواشي حصة لا يصلح حكمه لكون التحريم بحس ويمكن توجيهها بان كل رضعة محرمات من الحواشي **(قوله)** ثم عاد ولو فورا كما في هر خا اقتضاء التمييز بهم من الرضا غير مراد بالتعبير بالواو والى شيخنا لكن هذا ينافيه ما يأتي بعده من قوله أوقات لتخلل خفيف فعاتد فلا ثم رأيت الرشدي على هر قال أوقعت عليه الرضعة أي اعراضا بقرينة قوله أوقات لتخلل الخ تأتيل وعبارة زى قوله أوقعت عليه الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فبايضا وأوقات لتخلل خفيف ومن تعبيره بها لأنها للترتيب والتراسخ اه بخلاف قطعه للاعراض فإنه يتعدى مطلقا لخال الزمن أو قصر اه في حاشي الحاشية **(قوله)** الاقطرة أي كل مرة هر **(قوله)** ونوم خفيف) أما إذا لم أوالتهى طويلا فان نفي الثدي يفسد يتعدى والتعدد وقوله أو تحول الى ثديها الآخر أو لم يتحول أو تحول الى ثدي غيرهما فتعدي شرح هر ويصير التعدد في أصل نحو الجنب بنظير ما نقرر في اللين حل **(قوله)** فرضة) لانه يستدبر أن تكون الرضعات خا انفصالا ووصولا **(قوله)** من الرضع الخ) الاولى أن يقول من الرضعة وذى اللين الى أصولها الخ ويقول عند قوله والى فروع الرضع وتسرى من الرضع الى فروعها كما صنع هر ويمكن أن تكون من قتلعل بالنظر لقوله الى أصولها بمعنى ان الحرمه تسرى منها الى فروعها بسبب الرضع وابتدائية بالنظر لقوله والى فروع الرضع بمعنى ان الحرمه تسرى منها الى فروعها تأتيل **(قوله)** وبفارق الخ) عبارة قل على الجلال وفارق أصولها وحواشيها بان اللين جزء منها وما وحواشيها جزء من أصولها فسرنا الحرمه الى الجلب وليس للرضع جزء الا فروعها فسرنا اليهم فقط اه ولبعضهم نظم

وينشر التحريم من مرضع الى • اصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له دل الى هذه ومن • رضع الى ما كان من فرعه فقط
(قوله) من كل رضعة) الظاهر ان الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وأحواله منه (قوله) تكس مستولدة) أي وكأربع زوجات ومستولدة وتكس زوجات طلق بضمهن ولم ينقطع به اللين عه **(قوله)** أماتت) أي كل منهما **(قوله)** زلبه) أي بسبب نحرجه ما لوز قبل حلهامنه ولو بدو طها فلا يثبت اليه ولا يثبت به أبوته كقوله جمع متقدمون وهو المتعد زى قال عى على هر وقوله مارل

دفعه (أو بوجه خا) أي خمس مرات (أو تكس) أي حلب ثمانى خمس مرات وأبوجه دفعه (رضعة) نظرا الى انفصال الاولى والى الجار في الثانية بخلاف ما لوصل من خمس نسوة في ظرف وأبوجه ولو دد دفعه فانه بحسب من كل واحد رضعة وتصير الرضعة أمة وذو اللين أباه وتسرى الحرمه من الرضع (الى) أصولها وفروعها وحواشيها) نسا ورضاها (والى فروع الرضع) كذلك تصير أولاده أحفادها وأبائهم أجدادهم وأمهاتهم جداتهم وأولادهم أخوته وإخوانه وأخواته الرضعة وأخواتها أخواته ونالته وأخواته ذى اللين وإخوانه أعمامهم وأخواتهم فروع الرضع أصولها وحواشيها فلا تسرى الحرمه منه اليها وبفارقان أصول الرضعة وحواشيها بان لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به اليهم والى الحواشي بخلافه في أصول الرضع (ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة) تكس مستولدة (صارا) لان لبن الجنب منه (فيحرم من عليه) لان لبن موطأ أتبه ولا أمانة لمن من جهة الرضاع (لا) ان ارتضع من (خس) بنات وأخواته) لارجل فلا حرمه بينه وبين الرضع لانها لو ثبتت لكان الرجل بعد الأم وأخا والجدوة للأمام والجدوة للأم والجدوة للأم بوسطه الأمومة (واللبن لن لغده زل) اللبن (به) سواء كان نسكا أم ملك وهي من زيادتي أمهده عيشه بخلاف ما إذا كان بوطه زلاد لا حرمه عليه ولا يحرم على الزاني أن ينسكبه الرضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نفاه) أي نفي تن لحقه الولد (انتى اللبن) النازل به حتى لو ارتفعت به صغيرة

حات الثاني فلو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو ولد واحد متزوج أو اثنان امرأة بنسبة) فيها (فولدت) ولها
(فالبين) التزليه (ان لحقه الولد) اما بقاء بان أمكن كونه منها (١٠١)

واحد منها أولم يكن قات
أو لحقه بها أو فاضعها
أو اشكل عليه الاص
وانتب لاحدها بعد
بلوغه أو بدافقته من نحو
جنون فالرضع من ذلك
البين ولد رضاع لمن لحقه
الولد لان البين تابع فولد
فان مات قبل الانتساب
وله ولد قام مقامه أو أولاد
وانتب بعضهم فلهوا بعضهم
لذلك دام الاشكال فان
ماتوا قبل الانتساب أو
بعده فبا ذكر أولم يكن له
ولدا انتب الرضيع وحيث
أمر بالانتساب لا يجبر عليه
لكن يحرم عليه نكاح
بنات أحدهما ونحوها بخلاف
الولم من يقوم مقامه فاتهم
يجبرون على الانتساب
(ولا تنقطع نسبة البين عن
صاحبه) وإن طالت المدة
أو انقطع البين وعاد لعموم
الادلة قوله لا يثبت ما قبل
عليه (الا بولادته من آخر
فالبين بعدها) أي للآخر
فصل انه قبلها للزول وان
دخل وقت ظهور لبن حل
الآخر لان اللبن غذاء للولد
للاحلل فبقي الفصل
سواء أ زاد البين على ما كان
أو لا ويقال ان أقل مدة

قبل حلها مفهومة انه بعد الحل ينسب للولد لم يشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها
لو نكحت بعد زواج وبعد ولادتها منه ولا ينسب للبين الثاني الا اذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للزول
وقد عجب بأنه في يأتي ما نسب البين للزول قوياً جانبه فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوي وهو الولادة
وهنا لم يتم نسبة البين الى أحدنا كتنى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه وقال سول
ولول لم يكن بين تزوجت وحلت من الزوج فالبين لها للزوج ما لم تلد ولا قبل الرضيع فان ولدت منه
فالبين بعد الولادة اه فطم من هذا ومن قول المتق ولوارضع من نفس الخ أن كلام من أبوة الرضاع
وأموته قد ينفر عن الآخر (قوله حلت للثاني) ضمه البرماوى ونقل حرف ضمه عن الشربناي
وبنى قال زى لا يقابل كيف حلت للثاني مع أنها بنت موطوأة لا تاقول هذا يصور بما اذا لم يدخل
بها أو ما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم ناه باللعان اه (قوله بأن أسكن كونه منها) أى قد أحقه
بأحدهما وقوله أو بغيره التبريكان كالحصر الامكان في واحد منهما وانتسابه بنفسه فاشار للزول بقوله
لأن الحصر الامكان في واحد منهما وإلى الثاني بقوله أولم يكن قاتب الخ أى أن ينحصر الامكان في واحد
منها بل ان يمكن كونه منها فقولها وانتب لاحدها راجع للسائل الرابع التي أوّلها قوله أولم يكن
قاتب فالسائل الرابع على الانتساب وبعبارة صحيح بقاؤه وغيره كالحصر الامكان فيه وكان انتساب الولد
أو نزعوه بمعنونه اليه بعد كاله فقد العاقبة أو غيره انتهت (قوله فان مات) أى الولد الذي نزل البين
ببيه عن (قوله فبا ذكر) أى فإذا انتب بعضهم فلهوا بعضهم لذلك (قوله لكن يحرم عليه)
أى فإذا انتب هذا انتب لاحدها كان قال هذا أى في الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط
وحلته بنت الآخر (قوله بخلاف الولد) أى الذي نزل البين ببيه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده
فاهم يحرم على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق بمعقوق له وعليه كالميراث والنفقة والعق بالملك
ومقوط القود ورد الشهادة فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر
والخلاف ودعم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع سول (قوله وان دخل الخ)
لترد على الضعيف وقوله ويقال الخ أى من طرف الضعيف المريد عليه وقوله أر بعون يوماً أى بعد
مضى أر بين يومين والعاق يحدث البين للحمل يعنى فلا يلتفت اليه ولا ينسب البين لصاحبه بل للزول
وكلام الماوردي يقتضى أن الاربعين قبل الولادة كقائه قل والبرماوى وهو الظاهر
(فصل في طرور الرضاع على النكاح) أى في حكمه الذى يترتب عليه وهو انقضاء النكاح تارة
والتحرير بالمزبدات قارى اه (قوله الفرم بسبب قطعه النكاح) والفرم شامل لفرم الزوج
والفرم والرضعة (قوله بلبه) أى الأب ولو كان بلبن غيره فلا تنسخ وقوله من نسب الخ راجع
لجميع ما بعدا للزوجة (قوله بلبه) فان ارتفعت بلبن غيره كانت ربيبة فلا يحرم الا إذا كانت الزوجة
موطوأة له حل قوله بلبه أى أولم يغيره وكانت موطوأة فى سول ان لم يكن لبنة وليست موطوأة
حرمة الرضعة فقط كما يعلم ما يأتي اه روى عن قوله بلبه أى الزوج وانظر ما وجدناه من التقييد فان كلامه
في انقضاء النكاح وهو ينسخ مطلقا بخلاف التحريم فبأنى وقد يقال في ذلك لقوله من يحرم
عليه بنتا لان بنتها لا تحرم الا حين أرضعت بلبه المستزم وطأها ولو بالامكان وأما اذا أرضعت بلبن

محدثها البين للعدل أر بعون يوماً وتعيرى بما ذكر أعظم ما ذكره (فصل) في طرور الرضاع على النكاح مع الفرم بسبب قطعه النكاح
لو كان (تخصيصه فراضعها من يحرم عليه بنتها) كاشته وأمه وزوجة أبيه بلبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له بلبنه وأمه موطوأة
ولو بلبن غيره (انسخ نكاحه) منها لمعروها محرما له

كما صارت في هذه الامثلة بنت أخته أو بنت موطأته ومن زوجته الأخرى لانها صارت أم زوجته وتبرى بحد كرامهم من قوله فارضتها أمها وأخته أزوجة (١٠٢) أخرى (وله) للصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى ان كان مبيعاً حاول الفتحف

مهر مثلها لانه فراق قبل الوطء (وله على المهرضة) بقيد زمة فقوى (ان) بأن في ارضاعها (نصف مهر مثل) وان أنشئت عليه كل البضع اعتباراً لما يجب له بما يجب عليه (فان) ارضعت من ثمانية أو مستيقضة (ساكنة فلا غرم) لخلان الانساخ حصل بسبب ذلك سقط المهر قبل الدخول وله على من ارضعت هي منها لانها لم تصنع شيئاً وتقرمه المهرضة مهر مثل زوجته الأخرى أو نصفه وقوى أو ساكنة من زباني وصرح به التسوي ولا ينافيه قولهم ان التحكيم من الرضاع كالارضاع لان المراد انه كهو التحريم (أو) أرضعتها (أم كبيرة تحت) أيضاً (انفخت) أي نكحها لانهما لا يمارا اثنين ولا يسلبل الى الجمع بينهما ولا يولد لهما احداهما على الأخرى (وله نكاح أيهما شاء) لان المهر عليه جميعاً (أو) أرضعتها (بنتاً أي الكبيرة) (حوت الكبيرة) (أبداً) لانها صارت أم زوجته (والصغيرة ربيت) فتحرر أبداً ان وطئ الكبيرة لانها صارت بنت زوجته الموطأة والا فلا تحرر (والغرم) للصغيرة والكبيرة

في المثلثين (بامر) فقلبه وجب

لكل منها نصف المسمى أو نصف مهر مثل على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر مثلها (والأنوطى الكبيرة قبله لاجلها) على المرضعة
(مهر مثل) كواجب عليه لبتها أو أمها المهر بكمال وقوى والفرع الح من زبادى فى المسئلة الثانية (أو) أرضتها (الكبيرة حوت أبداً)
المس (وكذا الصغيرة إن أرضت قبله) لانها صارت بنته (والا) أى وإن ارتضت بغيره (فر بينه) له فأنوطى الكبيرة
حوت عليه تلك أبداً والافلا (و ينسخ) وإن لم يحرم لاجتماعهم (١٠٣)

(الكبيرة) ثلاث صفات
تحد (معا) أو مرتباً فتنحرم
الكبيرة أبداً وكذا الصغار
إن ارتضن قبله والا
فر بينات وينسخ وإن
لم يحرم سواء أرضعت
معا بالجارهن الرضعة
الخامسة أو باقداً ثديها
ثنتين وإجماع الثالثة من
لبنها لغير ورثتهن أخوات
ولاجتماع مع الأم أم
سرباً فتفسخ الأولى
برضاعها لاجتماع مع
الأمى النكاح والثانية
والثالثة رضاع الثالثة
لا اجتماع كل منها مع أختها
فى النكاح وبه عمل أنه لو
ارتضت ثقتان معا ثم
الثالثة لم ينسخ نكاح
الثالثة إن لم يحرم وجبت
انفسخ نكاحهن قبله
تجديداً نكاح من شاء
منهن من غير جمع (ولو)
أرضت أجنبية زوجية
معا أو مرتباً ولو بعد إطلاقها
الرجعى (انفسخت) وعلم
مما مر أنها تحرم عليه أبداً
دونهما (ولو نكحت)
مطلقة صغيراً أو أرضعته

وجاء كل بذكره المقتضى لأنه تنكح على ماله ولم يذكر ماله لكنه معلوم من خارج (قوله لكل منها)
أى الصغيرة والكبيرة (قوله لبتها) أى فى المسئلة الأولى وهى قوله أو أرضتها أم كبيرة تحته وقوله أو
أبداً أى فى المسئلة الثانية وهى قوله أو أرضتها بنتاً ع (قوله أو أرضتها الكبيرة) إن قلت هذا
مكرمع قوله فى شرح قوله من تحرم عليه بنتاً وزوجة أخرى له قبله وقد يقال ذلك باعتبار انفساخ
النكاح وهذا باعتبار الحرمة الملوقة بالكبيرة وكذا الصغيرة إن ارتضت قبله لأنه لا يلزم من
انفساخ الحرمة الملوقة فى هذا القادة جديدة فالدفع التكرار شيخنا (قوله وينسخ) فيه أن هذا
مكرمع سابق الآن يقال ذكر هذا توطئة لقوله أو أرضت الخ عن (قوله وإن لم يحرم) أى
على التأييد ع (قوله أو أرضت الخ) تنظير فى الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح اه
(قوله وإن لم يحرم) بأن لم يدخل بالأم ع (قوله لاجتماع كل منها الخ) والفرض أنه لم يعلق
الكبيرة (قوله وبه عمل) أى بالتعليل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن
مع بعض (قوله لم ينسخ نكاح الثالثة) أى عدم اجتماعها مع أمها أو أختها لاندفاع نكاحهن قبل
رضاعها وبوجه عدم حرمة الثالثة برضاعها قبل الثالثة (قوله إن لم يحرم) بأن كانت الأم موطوءة أو
كان قبل حل وهذا تصوير للثبوت وهو الحرمة الأولى أن يقول بأن لم توطأ المرضعة ولم يكن قبله
وعلة ذلك أن الابن حوت بأنوطى الكبيرة أو كان قبله انفسخ (قوله فله تجديداً الخ) أى أن
كان لا لزواج من غير قبله ولم يطقأ الكبيرة (قوله ولو بعد إطلاقها الرجعى) ويتصور ذلك باستدخال
الذى زوى ودرجات شرط استدخال التى تكون المستدخلة منبهة للوطء قائلة وهذه ليست كذلك كما
قبله ع (عن زى فى باب العدد وذكر هناك أن مقتضى كلام الشارح يعنى حر
عدم الاشتراط وهو المتمد (قوله انفسخت) أى لانها أختان وقوله مما مر أى من قوله لانها صارت أم
زوجته (قوله وزوجتاً بيه) وهو المطلق

(فصل فى الأقارب بالرضاع الخ) (قوله وما يذكر معهما) أى من قوله ويثبت هو والإقرار به الخ
(قوله بأن يكسبه حس) أى ولا شرع وصورة الحسى بأن يمنع من الاجتماع بها أو بمن يحرم عليه
بغير رضاعها مانع حسى وصورة مانع الشرعى بأن أمكن الاجتماع لكن كان المقتضى من
لا يمكن فيه الارضاخ المسمى ع (قوله تصوير الشرعى بما ذكر فيه نظراً لظاهر أنه من
الحسى أعاً ولما قال حل انظر ماصورة الشرعى ولعل الحكمة فى اقتصار الشارح على الحسى
عدم تصوير الشرعى فقط (قوله حرم تناكحهما) ظاهراً وباطناً أن صدق المقر والافتقار فقط
وليرجع المقر لقبول رجوعه وشمل كلاً ما لم يذكر الشروط كالتأهيد بالإقرار به لأن المقر
يحاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره فى أوجه الوجوه وينتج عدم ثبوت
الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعه مالم يصدق أخذاً مما مر أول حرمت النكاح فيمن

لبنه حوت عليها أبداً لانها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه
والاستدلال به وما يذكر معهما * لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعاً محرماً) كقوله هند بنتى أو أختى رضاعاً وعكسه بقيد
زمنه بقول (وأمكن) ذلك بأن لم يكسبه حس (حرم تناكحهما) مؤخذة لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن
قاله بنتى

وهي من منه (أو) أقر بذلك (زوجان فرقة) أي فرق بينهما بما يقوله (ولها مهر) من مسمى أو مهر مثل (ان وطئها معنورة)
 كان كالتحليل بالحل والركعة والافلاجيب شي وقولي معنورة من زيادتي (أو ادعاء) أي الرضا المهر (فأنكرت التمسك)
 الرضا كالحل مؤاخذه يقوله (١٠٤) (ولها) عليه (المهر) المسمى ان كان صحيحا والا فمهر مثل (ان وطئ

والاد منه) ولا يقبل قوله
 عليها ولا يحلها قبل الوطء
 وكذا بصدان كان المسمى
 أكثر من مهر المثل فان
 تكلفت حلق هو وزمته
 مهر المثل بعد الوطء ولا شيء
 قبله وتبصر بالمهر أعظم
 من تبصر بالمسمى (أو)

عكسه) بأن ادعت
 الرضا فأنكره (حلف)
 فيصدق (الزوجت) منه
 (برضاها) بأن عيته في
 أذن (أو كتمت) من
 نفسها لتضمن ذلك

القرار بحلها (ولا)
 بأن زوجها غير أو أدت
 ولم تبين أحدا ولم تكن
 من نفسها فيما (حلف)
 فصديق لاحتيا ما ندعيه
 ولم يسبق ما بناه فأنه
 ماؤد كونه قبل النكاح
 وقوله به أو كتمت مع
 تحليفها من زيادتي (ولها)

في الصور (مهر مثل)
 بشرطه السابق) من أنه
 يطؤها معنورة والا فلا شيء
 لها عملا بقولها فيما
 تستحقه ثم ان أخذت
 المسمى فليس له طلب رده
 وزعمها على الوطء له فيما
 ادعت الرضا أن

استلحق زوجة بأنه شرح مهر (قوله) وهي أسن منه) هذا لا يمكن حصوله لاشارة لاشارة وانفراد
 التمسك عن المسمى هنا كقوله قبل على المحل (قوله) زوجان) أي صورة لانه بعد القرار لازمة
 (قوله) أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لك من غير جنس مهر المثل فانظر اه سم وبقي
 أن يكون مثله أي وأن مثل الجنس الصفة (قوله) حلف) وتضمن الزوجية ظاهر بعد صفت الزوج على
 في الرضا وعليها مع نفسه ما يمكن ان كانت صادقة وتصدق عليه النكاح مع قرارها فساد
 النكاح كقوله ان أي للمهر لا ما يحبس عنه وهو مستمع بها النكاح بغير مقابل ذلك وبؤذنه
 صحتها في به الولد فيمن طلب زوجته لحل طاعة فاستفت من الفتاة معتمدا انه استمر يستمتع بها
 المحل الذي استمتع فيه من استحقاق نفقتها كما يأتي شرح مهر عشي (قوله) ان زوجها برضاها
 به أو كتمته) من المعلوم أن القيد اذا كان مريديا بين شيئين أو أشياء يكون مفهومه في كل من الشئين
 أو الأشياء مفهوم ما هنا أن الزوج غير الرضا لا يمكنه من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها
 بجراح وانما يحل صورته بالنظر لتبصر الرضا في المطوق بقوله بأن عيته في أذنها ومفهوم هذا صادق
 بما اذلم بأن أو أدت ولم تبينه بخصوصه (قوله) وكتمته من نفسها) أي بعد بلوغها وسبقها والا فرب
 أن تمكيتها في نحو طرفة ما تمنع من العلم به كالتامكين شرح مهر (قوله) ماؤد كونه) أي الرضا (قوله)
 في الصور) أي صور العكس وهي أربعة انان قبل الا وانان بعدها وفيه ان النكاح باق في صورة
 حلفه فكيف يفرم لها مهر المثل وأجيب بأنه يصور بما اذلم باليمين عليها خلقت فانه يفسخ النكاح
 ولها مهر المثل شيئا وقد يقال مانع من أن يقال يجب على الزوج زوجته الباقية على الزوجية مهر
 مثلها وفيه أنه بتأخير التعبير بمهر المثل لأن الباقية على النكاح لها المسمى لا لمهر المثل فقدر (قوله)
 من أنه وطئها معنورة) أي لم تكن عالة مختارة حينئذ بان كانت جاهلة بأن ينهها رضاها محرما أو كتمته
 وجهها بما ذكره بتأني في صورتين اللتين قبل الا لان رضاه به وتمكيتها اليام يمكنان مع الجهل بأن
 ينهها رضاها بان تعلم الرضا بعد ذلك خلافا لمن قال الشرط المذكور لا بتأني فيها وكان لها مهر المثل
 لا للمسمى لاقرارها بتأي استحقاقه كما في شرح مهر (قوله) ثم ان أخذت المسمى الخ) استمر اك
 على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والا فلا شيء لها وقوله والوطء الخ كلام مستأنف فليس معطوفا على
 الاستمرار وهو راجع لما قبل الا بما بعدها لكن تعليل الشارح بقوله لتحل لغيره لا يظهر الا بعد
 الا لانفساخ النكاح بغيره فيتمضي دعواها مع حلفه فاحل لغيره لكن لا يتبين لاحتيا كذا
 فالتنكاح باق حينئذ الاحتياط أن يطلعا لتحل لغيره وأما قبل الا فيتحل لتعليل آخر بأن يقال
 الوطء أن يطلعا لاحتيا صدقتها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فليتم على هذا الاحتيا
 امساك الحرة عليه فلا احتياط لعأن يطلعا اه (قوله) وحلفه مدعيه) أي ان كان حلفه لأجل
 انفساخ النكاح فانفساخه لا يتوقف على ذلك بل يفسخ بمجرد اعترافه بذلك حل (قوله)
 سواء فيما) أي في النسي والنياب فالرجل يحلف نارة على في العلم ونارة على البت والمراء ذلك
 فالصور أربع بصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان تكلفت حلف بصورة حلفه على

يطلعا لطلقة لتحل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق والى من قوله ان وطئ (وحلفه مكر) التي
 رضاع على في علمه) لا بأس به ولا نظر الى حلفه في الرضا لانه كان مقبرا (و) حلف (مدعيه على بت) لانه يثبت سواء بها
 الرجل والمرأة ولو نكل أحدهما على اليمين وردت على الآخر حلف على البت

(ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما ياتي في الشهادات) من أن الرضاع ثبتت برجلين وبرجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص
الداء بالإطعام عليه غالباً كالأداة وأن الاقرار به لا يثبت الا برجلين لانه مما يطلع عليه الرجال غالباً (وتقبل شهادة مرضعة لم يطلب أجرة)
الرضاع (وان ذكرت فعلها) كان قالت رضعتها لانها غير منهية في (١٠٥) ذلك بخلاف نفعها في الولادة اذ يتعلق

التي ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ وصورة حلفها على البت ذكرها المتن بقوله والاحلف
وعلى التي ذكرها الشارح بقوله تخلفها قبل وط، وكذا بعده فلاوجه لتوقف حل في
تصور عطف الرجل على البت بقوله وانظر ما صوره حلف الرجل فانه اذا ادعى الرضاع انفسخ
السكرام ما أخذته له بإقراره ولا يحلف فان كان يدعي حصة على غائب ابنه وبين زوجته
فلا ترضاعهما (٣) قال الشاهد حسبه لأبين عليه ور بما يصور ذلك بما أول الرجل بالرضاع
وانكرت وكان قد دخل بها فيختص بها فيقضي حلفه على البت اه وعبرة مر وحلف
منع على ب وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة مصورة الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعهما
بين وبين زوجته فأنه وأقام بينة وحلف معها بين الاستظهار فتكون على البت وقوله ولونكل
للتكرار والى في الصور بما لو ادعت زوجة بالاجبار لم يسبق منها نفاد رضاعها فهي مدعية
ويقبل قولها فانوكلت وردت العين على الزوج حلف على البت ولم يعارضه قولهم بحلف منكره على
نفي العلم اذ حكم في البين الاصلية اه وقول مر وحلف معها بين الاستظهار فب نظر لان المدعى
حسبه لأبين عليه وقوله أو امرأة مصورة الرجل الخ اتمام صوره بما ذكر لانه متى ادعى الزوج الرضاع
انفسخ النكاح وحسبه لا يحتاج لعين (قوله من أن الرضاع يثبت برجلين) أي وان تعدا النظر
فيها لغير الشهادة وان تكررها لانها صغيرة لا يضر ادمانها حيث غلب طاعانه على معاصيه اه
شرح مر ولا يشترط لقبول شهادتها منها نفاد فقد انشاء كلاً لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه
فقد اتى من الرجلين ع ش عليه (قوله وتقبل شهادة مرضعة) أي مع ثلاثة غيرها أو رجل
ورأته (قوله لم يطلب أجرة) أي لم تخرج بطلب أجرة حال الشهادة حل فلا يضر الطلب بعدها
ولا قبلها قل على الجلال والبراموى وقد يقال اذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانسكرام ارضاعها فهي
منه باثباتها بشهادتها فمن قال ع ش على مر قوله ولم يطلب أجرة أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو
سبق طلبها وأخذتها ولو تبرع من المطلق اه فيعمل منه أنها إن لم تأخذها لا تقبل شهادتها (قوله بخلاف
ظنهم في الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولده وشهدت بذلك مع ثلاثة غيرها ع ش أي لا تقبل
شهادتها (قوله اذ يتعلق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط النفود عنها
شأنه فهي منهية ع ش (قوله وإيجار) أي وقد علم أنه حلب من ثديها حل (قوله واذا رد) أي
وصوله لعدة (قوله أو فران) معطوف على نظر (قوله بعد عامه) انظر بماذا يتعلق هذا الظرف
وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال الانتمصاص والظاهر الا كفاً بعلمه بانها ذات لبن وقت الانتمصاص
ولو بعد الانتمصاص وقبل الشهادة حرر حل والظاهر أنه راجع لقوله كاستصاص وما بعده دليل آخر
عبرة حل وعبرة مر والأدق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرفاً لمخوف
أنه يشهد بعلمه الخ وهو الظاهر شيخنا (قوله الا عن تحقيق) أي وان كان عامياً حل
(كتاب النفقات وما يذكّر معنا)

(١٤ - بحريه - رابع) بذلك فلا يحل له أن يشهد بالاصل عدم اللين ولا يكتفي بأداء الشهادة ذكر
القرآن بل بعينها ويحرم بالشهادة والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لان المقر يحتاج فلا يفر الا عن تحقيق
(بري) (كتاب النفقات) وما يذكّر معنا وهي جمع نفقة من الانفاق وهو الاخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة
وفرء وبوكوك (قوله فانه حسبه) الأولى أن يقول فالمدعى حسبه الخ اه

أى من سقطت المؤمن ومن فصل الاعصار • والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبعدها المنصف ينفع
 الزوجة لا أقوى لكونها ماضقة بمقالة التمكن من النفع ولا تسقط بعض الزمان زى وانما أشرت
 الى هنا لانها يجب السكاح وبعده اه حج **(قوله يجب)** أى وجوباً موصفاً لا يجس ولا يلزم
 لكن لو طابته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم حل **(قوله بفجر كل يوم)** أى مع
 ليلة التأخرة هر حتى لو نزلت أثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل
 وجوب النفقة الكاملة والافساق أنها لو سكنته أثناء يوم وجبت من حينها لنقص شيخنا عزرى
 وتقطعت على الليل أضاف وحصل التمكن عند الدروب وجب لها نطق ما بقى الى الفجر **(قوله حل)**
(قوله على مصرفيه) أى أن كانت تملكه حينئذاً مالكة بعده فيعتبر ماله عقب التمكن زى
 وشرح هر **(قوله أى فى خبره)** بمعنى انه ينظر فيها عنده من المال ويوزع على مؤنة يومه فى كل يوم
 من بقية عمره الغالب فان لم يغضل عنه شئ أو غفل دون مقدوص فمصاراً ومقدوص لم يبلغ مدين
 فنحسب أو بلغصافاً كشر فوسرو يعتبر الفاضل من كسبه كل يوم عن مؤنة يومه فيه كذلك يرماوى
 وقوله فان لم يغضل عنه شئ الخ فيه نظر بل المصغر انما لماله له أوله مال ولا يكتفيه لوزع على بقية
 عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يفهمه عن المسكنة لان مراده المسكنة التى فى الزكاة وبدل عليه
 قول الاصل وسكن الزكاة معروض ما على كون عبارته مقبولة لانه اذا فضل دون مقدوصة فإنه
 على ما يكتفيه العمر الغالب لا يقال له مسكن الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م ر ووج وكلامه
 المنكسب غير ظاهر أيضاً وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والا فسنه حل ولوادعت بار
 زوجها فأكرو صدق بيته ان لم يعدهل مال والا فلا ن ادعى نفقة فقيه نفسه بل الودية سم **(قوله)**
 ولو مكنتها غاية فى النقص وحاصل ما ذكره من الواجبات لمعاصرة أنواع الاول للمدأغريه يجب
 الاعصار أو غيره الثانى الادام الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما يجلس عليه السادس ماتم عليه
 وتغطى به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاغنام
 وقد ذكرها على هذا الترتيب **(قوله أو ريفية)** أى ريفية النسب عش **(قوله وتغسبى للمسرل)**
 فيه ان هذا اراضح لوعبر الاصل بقوله والمسر مسكن الزكاة المقيد بذلك اعصار المسر فى مسكن الزكاة
 وعبارة الاصل وسكن الزكاة معبر وليس فيها تفسير المسر بأنه مسكن الزكاة بل الاخبار عن
 مسكن الزكاة بأنه فرد من أفراد المسر ولا شبهة فى صحة ذلك وبهذا على ما اعترض الزركشى
 على الاصل بان صواب عبارته العكس أى والمسر مسكن الزكاة كما يرشد اليه مقام التعريف أى
 فالاولوية مبنية على ان عبارة الاصل مقبولة تدبر حل **(قوله والمراد ادخله)** أى فى المصلاة
 عند الفجر ليس عنده ما يفهمه عن المسكنة وظاهره وان كان يكسب مالا واسما عملاً بمرفا الناس
 فان احسب الاكساب الواسعة يعدون معمرين لعدم مال بأيديهم حل ومثله شرح الرض فاني
 البرماوى غير ظاهر **(قوله وتنقص حاله فى)** وانما جعل موسراً فى الكفارة بالنسبة لوجوب الاعطام
 عليه لان ميناها على التخليط ولان النظر للاعصار فيها يستقلها من أصنام ولا كذلك هنا وفى حق
 التبرير احتياها لشدة لصوقه به وصلة للرحم اه زى واعتراض يسقطها من أصلها بأنها تنفر
 فى ذنبة قال المنصف سابقاً فاذ قدر على خلة فعلها وأجيب بأن كلامه مصور فى كفارة البين لانه اذا
 عجز فيها عن الاعتاق والاعطام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للموم **(قوله من يرجع)**
 بتكليفه) أى كل يوم بان كان يحث لوزع ما مامعه على العمر الغالب لم يستوفه والا فسنه كنه
 ولا يقدر بمذلل على مدين حل **(قوله من لا يرجع الخ)** بان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع

(يجب بفجر كل يوم على)
 مصرفيه) أى فى خبره
(وهو من لا يملك ما يفهمه)
 عن المسكنة ولو مكنتها
(د) على (من به رزق)
 ولو مكنتها ومبعضا ولو
 موسرين (لزوجته)
 ولو ذمية أو مريضاً أو
 ريفية (مطعماً) أو تفسرى
 للمريض ذكر أولى من
 تفسيره له بمسكن الزكاة
 لا زواجه المكتسب كسباً
 يكتفه ولما زاد دخله وقوى
 ومن به رزق من يادى
 وانما الحق بالمسر للمساكين
 والبعض الموسر ان نصف
 ملكه الاول وتنقص حال
 الثانى (د) على (من وسط)
 فيه (وهو من يرجع
 بتكليفه مدين مسراً مد
 ونصف) على (موسر)
 فيه (وهو من لا يرجع)
 بذلك معسراً (مدان)

واستجوا لأصل الثأوت ^{٣١} لينفق فوسعة من سمته واعتدروا النفقة بالكفارة بجماع أن كلامهما مالم يجب بالشرع ويستخر
في المدعى أكثر ما يجب في الكفارة لكل مكين ممدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مكين ممد وذلك
في كفارة الجين والظهار وواقع رمضان فأوجبوا على المورأ أكثر وعلى (١٠٧) المصرا أقل وعلى المتوسط ما بينهما

على العمر الغالب أوسنة مدين حل **(قوله)** وأحتجوا أي بالإجماع ووجه التبري أن هذا ليس
مربحا في الثأوت في نفقة الزوجة حل **(قوله)** واعتبروا النفقة بالكفارة أي من حيث أن الواجب
على المور ممدان وعلى المصرد والمراد بقوله اعتبروا أي قاسوا ولو تبرأ منه لأن القياس لا يفيده
الأمورين وأما المتوسط فلا يفيد القياس **(قوله)** ما بينهما وهو نصف ما على كل منهما **(قوله)** وأما
إنه كفارة المرأة الخ نعم ظاهر خبره عند خذى ما يكلفه وذلك بالمعروف أنها مقدرة بالكفارة
واعتاره حج من جهة الدليل وبطلوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم يقدر هاهنا بالكفارة فقط
بلها يجب للمعروف وحده فإذا ذكره هو المعروف المستقر في المقول كما هو ظاهر ولو فتح باب
الكفارة للنساء من غير تقدير لوقع النزاع لآلى غاية فتعين ذلك تقدير اللاتي بالمعروف والشاهد
لمصرف الشارع كما تقرر فاضح ماقالوه وأدفع قول الأزهري أن أعرف أمانا رضى الله عنه
ملقاني التقدير بالامداد لولا الأدب لقلت الصواب أنها بالمعروف أي الكفارة تأسبا واتباعا اه حج
زى وقوله لوقع النزاع قد يقال لو نظر لهذا النظريه في جانب القريب للنظر إليه ثم لاحتمال يظهره
من غير أن يقال نفقة الزوجة معاوضة للعواصة يحترقها عن النزاع بقدر الإمكان بخلاف غيرها
له سم **(قوله)** كنفقة القريب رابع للثني وقوله لانهالة للثني **(قوله)** من غالب قوت المحل أي ثني
كزوم عرش وعبارة حل أي ما يستعمل أهل ذلك المحل غالب الأوقات ومن لازم ذلك غالبا لياقته
لزوج ومن ثم لم يقيد بكونه ثاقبه كامل فبإبعده فلا بد أن يكون ذلك لثاقبه تأمل وقول من غالب
قوت المحل أي وان يلق بها ولا تلت أذلها أبدا اه شرح مر **(قوله)** فلا تقي به أي يجب
بإبعاضه زى **(قوله)** زهدا أي منكف الزهد وظاهره أن الزاهد حقيقة بتر حاله لا ما يليق به
تأمل شوري **(قوله)** كأي الكفارة دليل للمل مع علته **(قوله)** وعليه طمحه الخ حتى لو باعته أو
أكتسبها استحق مؤن ذلك أي أجر الطحن وما بعده إذ يطلع الفجر لزومه ذلك فلم نطق بما فعلته
شرح مر وزى **(قوله)** وإن اعتاد الخ **(فرع)** وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل
إعلاء زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما ما جرت به
طعن الإمام أجماعه بأن الظاهر الأول لانها إذا لم تعد بموجب ذلك غنت أنه واجب عليها وأنها
لا تستحق نفقة ولا كسوة إن لم تفعله فصار كآنها كسرة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعاملها
بمثل لانه لا يجب لها أجره على الفعل لتبصرها بعدم البعث والسؤال عن ذلك اه عرش على مر
(قوله) ولاري الخ غرض الزدعي الضيف القائل بأن هذه لا يجب على الزوج قياسا على الكفارة
(قوله) له اعتاض أي بصفة والكلام فيازم الامة واستقرها كانتنفقة الماشية تفتيد أن نفقة
اليوم قبل انتفائه لا يجوز الاعتراض عنها لعدم استقرار حالها سقوطها بالنشوز وتوقف فيه
شرح الرض والراجح عند شيخنا جواز الاعتراض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يختلف
ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على النفقة الماشية وإن كان هو خلاف ظاهر السياق
ويكون في النفقة الماشية تفصيل وما فيه تفصيل لا يرد نقضا حل قال العلامة الباني والحاصل أن

كفني وخبر موسوس لعدم صلاحية لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غيرها لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمه قوله (د) عليه
لمنعه ومنه وخبره) وإن اعتادتها بنفسها للحاجة إليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبه وذكر
العلم من زواني (ولها اعتاض)

الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن غيره بالنظر للاستيفاء لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اهـ (قوله عن ذلك) أي المسلم والمسلمين والمسلمة والنصف قال زى وشمل الملاقة الاعتياض عن المؤن وهي طحمتهم وخبره دار قنات استغناها عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار خلاف في الصحة هنا بناء على ترقى الصفقة كذا في المطب (قوله مستغرق في الغملة) أي ولو لمّا اندخلت نفقة اليوم الحاضر قل وخرج بالاستقرار السلم لم يشرح الرض (قوله لعين) وهو الزوج يخرج استيفاء لا يجوز فيها الاعتياض لأنها لغير عين شيئا (قوله أم من غيره) المستدان له لا يجوز الاعتياض من غير الزوج عن نفقة اليوم بخلاف النفقة الماضية سم (قوله عن النفقة المستقبلية) أي لامن الزوج وامن غيره عش (قوله بأكلها عنده) أو ضيافة غيره لها أكلها فقط بخلاف ما لو قصدا أكلها فقط وأما لو قصدا أكلها مع أي أكلها لاجلها ولا لجله فالظاهر التقيط حل وعش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها أي كالعادة بان تناول كفايتها عادة فإن أكلت معه دون الكفاية طالبته بالتفاوت بين ما أكلت وكفايتها في أكله المعتاد وبؤيد أن هذه مستثناة وجوب إعطائها النفقة وقيل بين ما أكلت وواجبها وأبدان الكفاية المعتادة انما تنبأ إذا أكلتها بحيث تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفى بنفسه وقت في الباقي حل (قوله لا غير رشيدة) أي لغير زوجة أو نسوة وقد جرحها بان استمرسها المقارن للبائع أو طرأ وحجر عليها والامحج لاذن الولي زى (قوله وقضاء زوليا) أي وكان لها في أكلها عنده صلحة والامحج بذنه فترجع عليه بالمقدرها شرع هر ويكون ذلك كالمولم بأذن وقياس ذلك أنه لا يرجوع عليها ان كان غير محجور عليه وكذا لا يرجوع على الولي أيضا اذا غاية ما يتخيل منه وجود التبرير وهو لا يرجع شيئا اهـ سم على حج وقوله لا يرجوع عليها قد يقال القياس الرجوع لانه لم يدفع جانبا وانما دفع لم يسقط عنه ما وجب عليه فهو معاوضة فاسدة والمقبوض بهامضمون على من وقع العوض في يده اللهم الا أن يفرض كلامه فيها اذا كان الزوج عالما بفساد ذن الولي أو يقال لما لم يكن منها معاودة والشرط انما هو بينه وبين الولي أي ويعد متعبرا بتقصيره اهـ عش على هر قالوا كنى بإذنه مع أن قبض غير الملكة لقول الزوج بإذنه صبر كالمكيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصمت كونهن عن النفقة فصدق بيمينه كالمودع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعته المهرية شريح هر عش (قوله وجريان الناس) فية أنهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتدابه حل وارجع بان الناس الذين من جملتهم المجننون لان الاجسام لا يكون الامتهم بخلاف غيرهم فقط لا يبرون شيئا (قوله والزوج متطوع) أي ان كان أهلا للتبرع فان كان غير أهلا لم يرجع عليه ولو أعل ولها ان كانت محجورا عليها زى (قوله وعلى الاوّل) وهو قوله وتسقط نفقتها لانه لا يملك بالنظر لغير الرشيدة وبذل عليماسه وهذا هو الظاهر وقيل الاوّل عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير اذن ولها لا لانه لا يملكه لكاند البقي (قوله ويجب لها أن تدفع المهر) أي اللاتق بالزوج ولو غلب التأدم القوا كه في بعض الاوقات وجبت وأما بالآدميه منها فلا يجب ما لم يمتد الايمان به والاوجب ومن ثقل عن شيئا ما برت به العادة من الفاكهة اذا كانت زبد على الادم يجب على الادم كذا ما أعيتد من الكعك والفلفل والسمك في العيد الصغير والحلوى ليلة النصف من شعبان وما يفعل يوم عاشوراء من الجربوب والحلى على ما يليق به وتجب القهوة والدخان للذان نظر في هذا الزمان ان اعتادتهما حل وحف وجب

إبنا

بدونه (وتختلف الواجب (بالقول) فيجب في كل فعل ما يناسب

(د) يجب لمعالجه (لحم يلبق به) جلدوا بباراوغيره (كمادة الخمل) قدرا ووقتا (و يقدرهما) أي الامد والحم (فانضابا بنده) عنه
التناع لا تقدير فيه من جهة التناع (و يغاث) في قدرهما (بين الثلاثة) المور والمسر والتوسط ينظر ما يحتاجه اللحم من
ينفره على المسر وضعفه على المور وما بينهما على المتوسط و ينظر في اللحم الى عاده الخمل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من
مكية زيت أو مسن أي أوقية قريب وما ذكره من رطل لحم (١٠٩)

أشياء طيلة المرأة عند ما يسي بالوح من نحو ما يسي بالوح إذا اعتيد ويكون على وجه التحريك فلو
قوة استقرها ولم الماطة به اه عش على هر (قوله ولحم) عطفه على الامد فبده ليس منه
وقد يطلق اسم الامد عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفظه يدل على كونه آدم حديث سبد
أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما صفي الخبزوم ما يتعاق به مما يحتاج اليه من نحو ما وحلب
و ما يلبق به من نحو قرق برماي (قوله و يقدرهما قاض) هذا مستترك في اللحم مع قوله يلبق به
كمادة الخمل وأجيب بان هذا عند التناع كما قال الشارح (قوله من مكية زيت) بفتح الميم وكسر
الكاف واسكان الياء (قوله أي أوقية) حكى الجليل عن بعض الأصحاب أن الأوقية هي الحجازية وهي
أربعون درهما وهو ظاهر من العراقي لا تفتي شيأ اه زى (قوله حل على المسر) أي حله
الأصحاب (قوله وأن يكون ذلك) الظاهر أنه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون من جملة ما ذكره
الشافعي وقوله ويزاد بعدها أي بما يأم إلى الشافعي ولو عبر بالفاء لكان أوضح (قوله ويشبه) أي ينبغي
(قوله لا يجب الامد في يوم اللحم) والأقرب حله على ما إذا كان كافيا للغذاء والماء والثاني على خلافه
عش ومثله هر وقال أبو شكيل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب لها مع اللحم نصف الامد
لغاذا في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها الامرة واحدة وهذا التفصيل كالمتعين إذ لا يتجبه غيره
فتقان أعطاه من اللحم ما يكفيها فوقيتين فليس لها في ذلك اليوم آدم غيره وإن لم يعطها الاما
بكميل الوقت واحد وجب نصفه قاله في التنبية اه شوري (قوله ويحتمل الخ) هو من كلام
الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح هر ونصها ويحت الشيخان عدم وجوب آدم يوم اللحم
ولما احتال بوجوده على المور إذا أوجبنا عليه اللحم ليعلم أن أحدهما غذاء والأخر عشاء اه (قوله
كروم) الظاهر أن التبديل بكم يوم غير مراد أخذنا من قوله ليكون أحدهما غذاء الخ فالمراد أن
الام لا ينقطع في يوم اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجودتها وضدها يساره وضده حج
ويؤخذ من ضبط الكسوة بما ذكره أنه لا يجب عليه منه بل القرائن ولا يجب عليها أيضا فان أراد
ها بلما عش على هر (قوله وباختلاف الحال في الحر والبرد) عبارة حج ويختلف عددها
باختلاف عمل الزوجين فدوسا ومن لم يؤمعتا دوا أو باللحم وجب كما جزم به بعضهم (قوله من قميص)
فيما ندر بوجوب خياطة وما يطأه عليه قال حج ويظهر أنه لا عبرة باعتبار أهل بلدنا بها ككتاب
الرحل وأنها لو طبت قطو بل ذيها فتراعا أجبت اليه وإن لم يتدأهل بلدها لم يفي من زيادة الستر
حل وابتدأ الدراع من نصفها هر (قوله مما يقوم مقامه) كالازار (قوله ونحو كمكب)
كمقيب وخضر رموزة فلا كانت من متاع عدم لبس شيء في أرجلهم كسنا القري لم يجب لها من شيء
ذلك حل (قوله ومكب) بضم أؤه وفتح ثائه وفتح ثائه متغلا وكسر فتكون مخففا لللداس
اه قل على اللجل وفي الصباح والمكب وزن مقود لللداس لا يبلغ الكعبين غيره في اه (قوله

(وزيد) على ذلك (في شفاء نحوجة) كفرو فان لم تكفوا واحد من رجليها بكمبته الرافعي وصرح به الموارزي (بحسب عادة شفاء)
أي لزوم من قبله وكان وسو روضا قة ونحوها لم لواعتد قري لا يستلزم بل يجب صديق بقار به وفاوض في كيفية ذلك بين المور
والمسر والتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة مخففة بالزينة بخلافها في النفقة ظاهر أنه يجب لها لو ما بدت
من تكسور لويل

ومكونة للرأس وزر القصيد والجلبة ونحوها ونحو في الموضوعين من زيادتي (د) يجب (القومد على معرله في شتا، وحبر في صيف) على متوسط (زلية) فيها وهي بكسر زاي وتشد يد الياءين مضرب صغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر طنفة) بكسر الطاء والفاء وبفتحها وضمة و بكسر الطاء، وفتح الفاء بساط صغير تحن له وبرة كبيرة وقيل كما (في شتا، وطلع) بفتح النون وكسرها مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتمازلية أو صبر) لانها لا يسطون وحدها وهذا مع التفتيل فباعي الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (الزومها) على كل منهن مع التفاوت في الكيفية بينهما (فرائي) وقد عليه كفرة وبيرة على لينة أو طيفة وهي دثار يحمل (ومخدة) بكسر الميم (مع خلف أو كما) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروابي وغيره لو كانوا لا يتأدون في الصيف (١١٠)

(وكوفة) هي شيء يلبس في الرأس من عرقية بسيطة ورس (قوله وطلع) أي جملة كفوفة (قوله يحمل) بضم الميم وفتح الخاء، وتشديد الميم أي له خيل خله اذ جعله تحلا يرمي أي له وبرة كبيرة وضبطه ع ش على هر يكون الخاء وتخفيف الميم (قوله ومخدة) سميت بذلك للاسقية والبعد ولا يجب أكثر من واحد وان جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله في الخفاف يرمي (قوله في شتا) يعني وقت البرد ولوفي غير الشتاء حج (قوله ومع رداء) المراد به ما يرتدي به على البدن (قوله آلة أكل) أي اللاقية به ولا يستر لها ولا للشرب تحيك لا امتناع حل (قوله وشرب) بتثنية التين وقيل بالفتح مصدر وبالتخفيف والرفع اسم مصدر حل وقوله بالتخفيف والرفع الصواب أن يقولوا بكسر الضم لان الخفض والرفع من ألقاب الاعراب وقوله اسم مصدر ليس يظهر والحق أنهما مصدران سباعيان (قوله كقصعة بفتح الفاء) وفي الشلل لا تنتفع الخزانة ولا تكسر القصعة يرمي (قوله ومفرقة) بكسر الميم ما يعرف به أه مختار (قوله من خرف) وبسبب التحاسن ان اعتاده كان زي (قوله كسط) بضم أوله وسكون ثانيه أو بضمه وبكساره مع كونه تين يرمي (قوله ونحو) كما يرون واشتان حل (قوله ونحو من الخ) أي وينتج أن الولاد بالاصالة لانه من قه لا يولد حنفين (قوله ولادوا مرض) ومنه محتاج إليه المرأة بعد الولاد لما يزلل ما يصبها من الوبر الحاصل في بطنها ونحوه فانه لا يجب عليه لان من الدواء وكذا ما جرت به العادة من الصيد واللباة ونحوهما ما جرت به عادتهن لمن يجتمع عندهما من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة بل ولا يحتاج اليه المرأة أصلا ولا ينظر لتأذيها بتركه فان أرادته فعلته من عند نفسها ع ش على مر (قوله يلبسها) أي بحيث تأمن فيلخرج زوجها على نفسها وما لها وان قل شرح هر ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بمائة حيث أمنت على نفسها فلا تأمن أبدا لها لكن بما تأمن فيه على نفسها فتنبه فانه يقع فيه الفاظ كثيرا ع ش على مر وله منهن من زيادة أحد أو ميا وان احتشرا أو شهود جناتهما ومنه هامن دخلوها كوله من غيره هر قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضرة الى البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خاشة العيش فيمكنها الخروج عنه لا بدال شرح حج وفيه أن البذل قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا أرادت الكفاية كلت من

وقت تجديده عادة وذكر الكساء مع قولي وردا في صيف من زيادتي وكالشتاء فيها ذكر الحال الباردة وكالصيف في الحال الحارة (د) يجب لها (آلة أكل وشرب ويطبخ كقصعة) بفتح الفاء (وكوز جرة وقدر ومفرقة من خرف أو جرجر أو خشي) (د) يجب لها (آلة تنظيف كسط ودحن) من زيت أو نحوه (مصدر) ونحوه (نحو مرنك) بفتح الميم وكسرها (نحو ليمانان) أي لدفعه وخرج بزيادتي تعين ما أذا لم يتعين كان كان ينسفع بماء وثراب فلاب يجب (وأجرة حمام اهتيد) دخولا وقدر كمر في شهر أو أكثر بقدر العادة فان كانت المرأة له لا يتاد دخوله لا يجب (وتمن ماء غسل بسبه) أي الزوج كوطه ولادتها

عندها

منه بخلاف الخوض والاحتلام لان الحاجة اليه في الاقرب من قبل الزوج بخلافه

الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون منه وأن يكون بغيره (الامايين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فان أراد الزينة به حياة لها فتزني به وجوبا (ولادوا مرض وأجرة تحوطيب) تكلمهم وفاض ذلك لطف البدن ونمعي بنحو طبيب أعم بما عبر به (د) يجب لها (مسكن يلبسها) عادة من دثار أو حجرة أو غيرها كالخضدة بل أولى وان لم يتكسح كان يكون كثيرا أو معاررا واعتبر بها ما يغفل النفقة والكسوة ع ش اعتبر بها لانه لا من المصير فيها التخلل وفيه الاضمار كسأني ولانها اذا لم يلبسها يتركها فلا ضرر بخلاف المسكن فانها ملزمة بملازمة فاعتبر بها (د) يجب عليه ولو معسرا أو بهرقا (اخلط

سرة تحض)

أى بأن كان مثلاً بنحس (عادة) بقيد زده بقول (ق) بت (أيا) مثلاً ان صارت كذلك فى بيت زوجها لان من الماشرة بالمعروف للمأور
 بها (بن) أى بواحد (يعمل لظرفه) ولو كنتى أوفى بحبتي (لها) كحرة وأمة وصى ميز غير مراهق ومسوح وعمرم لها ولا
 يحدها بنفسها لتأني منعه غالباً وهو تبركسب للماء عليها وحله اليها للشمس أو للشرب أو نحو ذلك ونصيرى بما ذكر أعمر
 وأولى مما ذكره أما غير الحررة فلا يجب اخدامها وان كانت جيلة لنقصها (فيجب له ان يحبها) خدمة (مايلين به من دون المازوجة
 نواس غير كسوة) من نفقة وأدم وتوايهما (د) من (١١١)

عندها (قوله) أى بأن كان مثلاً بنحس أى عنها ذلك وان لم يتخذ فيه بالفعل ومقتضاه أنه لو كان مثلاً
 لا يتخذ فى بيت أبويها كنه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخدامها حل (قوله مثلاً) أو همها موت
 أيها فى حال سفرها (قوله) أى بواحد ظاهره وان احتاجت إلى أكثر من واحد وهو كذلك الان
 مرضت واحتاجت لمزيد بدعى الواحد أخذاً من كلامه الآتى حل (قوله) وان كانت جيلة) أى وان
 كانت تتخذ فى بيت سيدها مثلها بنحس عادة فى بيت سيده حل (قوله) من دون) بيان لما (قوله) نوعاً
 أى قد رابديل قوله فله قدمه ذلك وهو تميز من الدون وقوله من غير كسوة مثل من الدون أى حال كونها
 كاتان من غير كسوة (قوله وتوايهما) فتوايع النفقة أسرة الطحن واللين والخبز وتوايع الأدم كالسمن
 ما يطبخ به الكفرع وسكاوعان اللحم وقضية كلامهم عدم لزومه حل قال هر وأوجه الوجهين
 وجوب اللحم أى للخدم حيث جرت عادة البلديه (قوله) جنسانو نوا) تميزان من الدون والظاهر أن
 الواز يبنى أولاه يلزم من كونه أدون فى الجنس أن يكون أدون فى النوع (قوله) فم) بالمع الساكنة
 مع ضم القاف وقيل بالياء الطرطور الذى يلبس فى الرأس له وبرة وقوله منعة بكسر الميم وهى شئ من
 القماش مثلاً منعة امرأة فوق رأسها كالقفوطة (قوله) لا سراويل) هذا بنى على عرف قديم وقد اطرده
 العرف الآن بوجوبه للخدمة وهذا هو المعتد زى (قوله) ما يفرش) بضم الراء من باب نصر كفى
 المختار (قوله) بار ببقى الصيف) هى تيريق كلاله لكن فى الصباح البار الحبر الخشن كالنخ
 وهو المعروف فى الأستمال وهو الموافق لما ذكر فى احياء الموات من أنها منسوج قصب وهو غير مناسب
 مثلاً ان الكلام فى الطعام فان جعل مثلاً للفرش كان مناسباً (قوله) أن يرفه) أى ينم فى المختار والارفاه
 التدن والتجبل كل يوم وهى رفاحة من العيش ورفاهية أى سعة (قوله) انشاع) أى انتفاع
 لا يتبع وينتفع بها (قوله) وكسوة) ومنها الفرش شرح هر (قوله) وغيره) كظروف الطعام
 كالمختار من الحاجات التى لا يشترى به (قوله) تمليك) أى للحررة وليس بالامة وهل يحتاج الى قصد
 التمليك أو لا الذى فى كلام حج أن الشرط عدم العارف عن قصد تمليكها وفى شرح الروض لأبدان
 يشهد ذلك عماله وما نقل عن شيخنا من اعتياده وهى شرهه وقد أفتت بما قاله حج لان
 هذا الباب نوع فى نفقة الخادم تمليك بخلاف نفس الخادم حل (قوله) بما يضرهم) أى الزوجين
 عى (قوله) أول كل سنة أشهر) وان نزلت أثناء فصل سقطت كسوة فان عادت للطاعة أتعبه عودها من
 أول الفصل المستقل ولا يجب ما فى من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح هر وقضية سقوطها
 بالنشور أثناء الفصل أنه لو كان دفنهما قبل النشور أستردها لسقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادى النشور

مثلاً ودم (د) يجب (اخدام من استاجت لخدمة لتحو مرض) كهرم وان كانت من لم يتخذ عادة فتتخذ من ذكر وان تعدد بقدر
 الحاجة (والمكن والخادم) وهو من ز يادى يجب فيها (اشاع) لا تمليك لما سر أنه لا يشترط كونها ملكه (وغيرها) من نفقة وأدم
 وكسوة وانتعظ وغيره (تمليك) ولو بلا صبغة كالصفرة فلزوجته الحرة التصرف فى أنواع الصرفات بخلاف غيرها وتملكها
 بأعاقبة صحو بها المملوك لها أو الحررة لها أن تصرف فى ذلك وتكفيه من مالها (فلوقتت) أى ضقت على نفسها فى طعام أو غيره
 (بما يضرهم) أو أدهم أو الخادم فله أن يأخذ من قوله بما يضرها (منها) من ذلك (وتهطى الكسوة أول كل سنة أشهر) من كل سنة
 فبأنه اعطياها

ليسقط ذلك عنه لم يقبل الابينة ع **(قوله من وقت التكوين)** **(قوله أول من)**
تصيره بشاء موصف) وجه الأول أنه قد يقع التعريف نصف الشتاء مثلا ع وشارة قل على
الجلال قوله بشاء وهو سنة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبار فصلان وكل فصل
منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشأن هنا هو
الفصلان الأولان والصيف هاتوا الفصلان الباقيان ولو وقع التكوين في أثناء فصل من الفصلين هنا
اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويتردى بعد تلك البقية فصولا كوامل دائما وما
ذكر ع أن ما قبله من المصنف أولى من عبارة بقوله تعطي الكسوة أول كل سنة أشهر من وقت
التكوين الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود التكوين في أثناء فصل ذلك سنة أشهر
من وقت التكوين تحسب فصلا وهكذا ولم يذكر هذا المراد على كلامه هذان الفصلان اقتديا بقوله
أذا وقع التكوين في نصف فصل الشتاء مثلا لم يمتد إلى السنة أشهر إلا في نصف فصل الصيف وعكس فان
قال أنه يفتل أحد النصفين على الآخر فهو محكم وجب بلا مرجع وأيضاً قد علم أن ما يلزم من
الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على قلب لصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف
ما ليس لازماً فيه ويسقط فيما كان لازماً فيه وعلى قلب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء
ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يقبل التغليب والحق كل نصف يبقى فصله
بطل ما قاله ويرجع إلى قائل الأول وهو القائل بالشتاء والصيف فاذ وقع التكوين في أثناء الشتاء حسب فصل
مع نصف الصيف فوجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم إليه من نصف فصل الصيف إن دفع
لها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء ونصف كسوة الصيف قال ع ويثبت أن يعتبر قسط ما يدفع
لها من جيع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التكوين ويجب قسط ما بقي من القيمة فينتدى
لها به من جنس الكسوة ما يساوي به والخبرة لها في تعيينه **(قوله جدي وقت التجديد)** يؤخذ من
وجوب تجديده وجوب إصلاحه كالشمس بالتجديد سم على حج ومثل ذلك إصلاح ما أعده لها
من الآلة كشمس النحاس ع على مر **(قوله أومات)** أي ألبانها غط **(قوله لزد)** أفهم
قوله لم تزد أن عمل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل
زمن العصة كما يحتمل ابن الرفعة لكن للعصم وجوبها كلها وإن مات أول الفصل واعتمد جمع
متأخرون كالأنه في البلقني ولا يقال كيف يجب كلها بمعنى لحظته من الفصل لأننا قول ذلك جمل وقت
للإيجاب فزيفت في الحال بين قليل الزمن وكثيره شرح مر ملخصاً

(فصل في موجب المون) أي المتقدمة بأولها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكن فذلك
أفرد وأما المسقطات فتعتمد من نشوز واشتغال بغير مطلق وقضاء موسم وخروج بلاذن فلذلك
جمعها **(قوله ومسقطاتها)** أي وما ينشئ ذلك كاسترداد ما دفعه لظن الجمل فأخلف **(قوله على ماس)**
أي وجوباً مستملاً على التفصيل الذي مر في الأنواع العشرة من وجوبها وما فيها من ثلاثة منها وهي
الطعام والأدم والحم أي بالنظر للوسر الذي جرت عادة أمثاله بالحم كل يوم أو كل سنة أشهر في الكسوة
أو كل وقت اعتد فيه التجديد وذلك في أر بعة منها فيا تقعد عليه وفي أتم عليه وتتغلب به في آلة الأكل
والشراب والطبخ وفي آلة التنظيف أو دائماً وذلك في اثنين الأسكان والإخدام اه مر بتصرف
(قوله ولو على صغير) فرداً ولو كانت الزوجة صغيرة كأي الأتوار ومحل وجوبها على الصغرة
نفسها ولو وفي الجنون لا بد أن ينسأها وليه ولا عبرة باستمتاعه بها إذا لم يتكلمها به اه حل لكن
قول المتن لا لصغيرة الخ يقتضي أنه لا مؤنة لها وإن كان الزوج صغيراً لان صغر الزوجة مانع ونكاح الزوجة

من وقت وجوبها وتصير
بسة أشهر تبعاً للروضة
كأصلها أول من تصير
بشاً ومصفلاً لا يفتي وما
يقى سنة فأكثر كالغرض
والشط يجسد في وقت
تجديده عادة كاسر **(فان)**
تلفت فيها) أي في السنة
الأشهر ولو بلا نصير **(لم)**
تبدل أومات) فيها **(لم تزد)**
أول تكس مدة فدين
عليه بناء في الثلاث على أن
الكسوة تملك لا امتاع
(فصل في موجب المون)
ومسقطاتها •

(درس)

(عجب المون) على ماسر
(ولو على صغير) لا يمكنه
وطه **(لا لصغيرة)** لا تؤا

أما في غيرها كالأشربة بخلاف الصغير إذا المانع من جهته والعبرتي يمكن (مجنونة ومصر يمكن وليها) لما لانه الخطاب بذلك لم يوسل المصرت فيها فقتلها الزوج وقتلها الى سكن وجبت للزوجة ويكنى في النكاح بأن تقول المكنته أو الكرى أو لغيرهما متى دفعت المهر مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في النكاح (على عدمه) فيصدق فيه لانه الأصل والتخلف من زبدي (فان عرفت عليه) بأن عرفت المكنته أو الكرى نفسها عليه كان بعثت اليه اتي ملة نفسى اليك أو عرض المجنونة أو المصرت ولها عليه ولو باليت اليه (وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر) (فان غالب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم تنوزها وقد رقت الامر الى القاضى (وأظهرت له التماس كعب القاضى لقاضى بلده يعلمه) بالخال (فيجي) لها حلا (ولو بنائبه) ليسلمها ويجب المأمن من حين التسليم اذ بذلك يحصل النكاح (فان قال) ذلك (دفعى) (فرضها القاضى)

أما في من حيث هو مقتضى القاعدة أنه يقبل المانع على التفتي خلاف قول الأنوار المتقدم فليحرق على قول الأنوار يحس قول المتن للصغيرة بما اذا كان الزوج كبيراً إلا المانع المانع بها ليس مانعاً للصغير قيام المانع به أياً فساكن المانع القائم بها كالمانع (قوله بالنكاح) أى التام وخرج به ما لو مكنته ولا يفتى أن دار محصنة فلا نفقة لها مردا على التسليم ولو بالأكراة أو لغير المجنونة حل فان حصل النكاح في الإثناء وجب القسط باعتبار اليوم والليلة أن كان غير مسبوق بشئ فإن كان مسبوقاً فقتل عن شيخنا أن لا يجب القسط لانه مسقط للجميع حل ملغصاً ومثله سمع عن مر (قوله بوجوب المهر) أى يكون سبباً لوجوبه بحيث تستغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب إلا أن أطاقت الولد حل وبدل عليه كلامه بمدعى عرش على م ر ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومضى وجوبه بالعقد حينئذ لو مات أحدهما قبل النكاح استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد) انظر في الظاهر في محل الاشارة يرى أى بل كان يكفيه أى يقول فلا بوجوب عوضين مختلفين ويمكن أن يجاب بأنه أظهر اشارة الى أن المراد العدم من حيث هو لا بقيد كونه عقد نكاح والظاهر أن قوله مختلفين لا مفهوم له (قوله ومصر) والمصر بمثابة المراهق في القدر لانه يقال في مراهق وصية مصر ولا يقابل م مراقة حل وشرح م ر (قوله لم يوسلت) التسليم ليس يقيد بل المدعى على التسليم ولو بالأكراه (قوله) ونقلها الى مكنته ليس قيدا أيضاً (قوله) بأن عرضت المكنته ولو غيبته وقوله أو الكرى يقتضى أن الكراة غير مكنت وهو كذلك كما في الهاج وغيره أى بل في حكم المكنت (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا أن غير المجنونة لا يعتد بعرض ولها وإن تزوجت بالإيجاب فلا يجب بعرض نفقة ولا غيرها والظاهر أنه غير مراداً كنفاء بماعليه عرف الناس من أن المرأة بها البكر أمتها يتكلم في شأن زواجها أو لياؤها وقوله متى دفعت المهر أى الحال فخرج به ما لعقد دفعه من الزوج إصلاح شأن المرأة كحماة وتنجيد ونفس فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عتراً للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من النكاح وما اعتيد دفعه أيضاً لانه الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عتراً في النكاح ع ش على م ر (قوله متى دفعت المهر) أى الحال مكنت فيهم منه أن لها حبس نفسها لقضية فتستحق النفقة حينئذ (قوله) عند الاختلاف في النكاح) خرج بالنكاح الاختلاف في الاتفاق أو الفشوز فانها المصدقة حل بأن ادعى أنه أعطاها النفقة فأنكرت أو ادعى تنوزها فأنكرت (قوله من حين بلوغ الخبر) أى أن كان الخبر قد أودعت الزوج ويصدق في عدم تصديقه للخبر برأوى قال س ر قوله من حين الخ ظاهره وإن يفتى زمن يمكنه الوصول اليها وسأى في الغائب اعتبار الوصول اليها ع ش على م ر (قوله ابتداء) أى قبل التسليم (قوله وأظهرت له) ظاهر المتأرجع الصغيرة الزوج وجعله الشارح راجعاً للقاضى (قوله كتب) أى بوجوب برأوى (قوله فيجي) بالنصب والرفع ع ش على م ر (قوله) من حين التسليم أى بالفعل لا من حين إظهاره كأبدل عليه قوله فان أفي ومضى زمن وصوله تأمل وحذر وعبرة ع ش قوله من حين التسليم لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم والليلة بعد تنوزها لا يجب نكاح ذلك لوقوع الفشوز في بعضها وهو مسقط للجميع م ر سم (قوله فان أفي) أى مع القدرة عليه من نفسه من السيد والتوكيل عتراً فلا يبرض عليه شئ لا نفقة نصبره شرح م ر (قوله) فرضها القاضى أى قاضى بلده المشرع بأنه عليه بدفعه فان جهل موضعه محتر ذلك قال سم أى فرض نفقة معسران لم يعلم خلافه اه قال في ع وبه أن يفرض لها دراهم قدر الواجب (قوله)

فماله أى وأخذها من ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال صارت في ذمته ع ش وعبرة البرماوى
 فان لم يجده مالا اقترض عليه وأذن لها ان تنفق وترجع عليه كإظهار من نظاره اه **(قوله)** من
 يلمه أى القائب **(قوله)** وأخذها كغفلا أى طلبه والياء فى السببية وأخذ الكفيل واجب
 والظاهر أنه بأخذه قبل أن صرف لها ويشكل بأنه ضمان الماربع بان قلت هومن ضمان المالك
 المتقدم قلت ليس كذلك لان ضمان المالك انما يكون بمدقش القابل وهذا ليس كذلك اللهم الا ان يقال
 هذا مستثنى ع ش على م ر والظاهر ان هذا الاراد لا يرد من أصله لان ضمان قبيل ضمان الاحتار
 لامن ضمان المدين كابدل عليه قول حل أى يكفل بدنها يحضرها اذ اثنين علم استحقتها **(قوله)**
 وتسقط مؤنثا وكذا كسوة الفصل فانما تسقط ولو عادت للطاعة م ر لان النشوز في بعض اليوم
 يسقط كسوة جميع الفصل ومؤنثه جميع اليوم وان عادت فيه للطاعة ولو جعل سقوطها بالنشوز فانفق
 رجع عليها ان كان ممن يحق عليه ذلك كإظهار قياض نظاره م ر مثله ما لو جعل لنشوزها نفقا عليها ثم
 نبه له الحال بعد اه ع ش على م ر وانظر حكم النشوز بالنسبة لما يدوم ويجب كسوة فصل كالفرش
 والآوى وجبة الفرد بدل يسقط ذلك وينتد بالنشوز ولو لحقة في مدة بقائها أو كسوة الحال والآوى
 فيه تردودا حالات تراجع و ي سنى السكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة
 أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت فيه لحظة استحققت لها غير مقدرة زمن معين فيه نظر
 ولا يعتد بسقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها النشوز م ر سم على حج والظاهر ان مثل السكنى
 غيرهما من الفرش والغطاء وغيرها **(قوله)** بنشوز ولو لحقة ما لم يستمع بها فيه ولو لحقة فان حصل
 الاستماع ولو كانت مصررة على النشوز وجبت لها النفقة يومها ولو لم يكن كسوة م ر فى شره
 وظاهره اعتاده وهو تفصيل حسن فليتنظروا له قرره شيخنا العشايرى والزمى زى وخالف حل وقال
 لا يجب لها الا اندر زمن الاستماع فقط وعبرة شرح م ر ولو امتنعت من النفقة معه لم يجب مؤنثا
 الا ان كان مجتمع بها فى زمن الاستماع فتجب ويصير متعصما بها عفا عن النفقة حينئذ كفى الجواهر
 وغيرهما من المارودى وأقره وأفتى به الواسطى م ر فى ما سافر فيها معه غير اذ منه من وجوب نفقتها بغيرها
 وان امت بصيانتها صريح فيه وقضيه جريان ذلك فى سائر صور النشوز وظاهر كلام المارودى أنها
 لا يجب الا زمن المجتمع دون غيره ثم بكتى فى وجوب نفقة اليوم مجتمع لحظة منه كذا الليل اه بالخرق
 وقوله ثم الخ كأنه رد لكلام المارودى لان ظاهره قصر الوجوب على زمن المجتمع دون ما به وهو
 بعيد لكن كتب الحنفى على قوله وظاهر كلام المارودى الخ معتمدا على قوله ثم الخ تأمل ذلك
 وسره والظاهر ان كتابته على الاول معتمد سهوم أوسى قر من الكتاب وقول م ر عفا عن
 النفقة أى كأنه عفا عن النفقة ورضى بقائها فى محلها **(قوله)** كسوة قنم ولو بحسبها ظلم أو بحق وان
 كان الحابس هو الزوج كما عتمده الوالد يؤخذ منه بالاولى سقوطها بحسبها له ولو بحق للحليلة ينف
 وبها كما أفتى به الوالد أبو عبد الله بوط شية ومن النشوز امتناعا من السفر معه ولو نفقة
 لكن بشرط أمن الطريق والقصد وان لا يكون السفر فى البحر الملع مام تقبض فيه السلامة وبخفى
 من ركوبه محذور تيم أوشقة لا تحتل عادة شرح م ر **(قوله)** ولو بدس أى أو نظر كان غلط
 وجهها أو تولت عنه وان مكنته من الجاع شرح م ر وفى حل ان الاول اسقط قوله ولو بدس لان
 يقتضى ان العيلة عذرت حتى فى امتناعها من البس أو التقبل وان علمت أنه ادلس لا بطريقه فظاهر
 ويجب بان الاستثناء راجع لما قبل الغاية وقال سم قوله ولو بدس الا ان يكون امتناع دلال **(قوله)**
 كبدلة فيه تأمل

فماله وجعل كالمسلم لها
 لان المانع منه فان مهل
 موضعه كتب القاضي
 لقصة السلا الذين ترد
 عليهم القوافل من بلد
 عادة ليطلبوا بنادى باسمه
 فان لم يظهر فرضا القاضي
 فماله الحاضر وأخذها
 كغفلا بما صرفه اليها
 لاحتمال موته أو طلاقه
 (وتسقط مؤنثا بنشوز)
 أى خروج عن طاعة الزوج
 ولو فى بعض اليوم وان لم
 تأثم كصغيرة ومجنونة
 والنشوز (كنع نكح) ولو
 بدس (الاعتر كبدلة)
 فيه

(قوله) حتى لو أطاعت فيه
 لحظة الخ استقر شيخنا
 الباجورى عود ماذكر
 بالعود للطاعة ولو كان
 النشوز فى لحظة وتقدر
 السقوط بيوم ويلة قياضا
 على النفقة لأوجه له لان
 ماذكر ليس مقدرا بوقت
 حتى يقاس عليها لان
 الفرض أنه يعتد بوقت
 تجديده اه وهو وجبه
(قوله) وغيرها أى يعلم
 يقدر زمن بل وجب
 تجديده كل وقت اعتيد
 تجديده فيه تأمل

فتح العين وهي كبراء النكح بحيث لا تحتمل الزوجة (ومرض) بها (بضمه الواء) وحيف وتنافس فلا تسقط المؤن لانه اما عند
 لام أو يطرأ ويؤول وهي معنونة فيه وقد سهل التسليم الممكن ويمكن التمتع من بعض الوجوه (وتكروج) من مسكنها (بلانن)
 من لان عليها حتى الجس في مقابلة المؤن (الا) خروجا (لمنكر خوف) من انهدام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يفتها الزوج عن
 خروجها وقول لصداقهم محاذ كره (ولنحو زيارة) لاهلها كميادهم (في غيبه و) تسقط (بضمه) ولو باذنه لخروجها عن قفته
 وايضا على شأن غيره (لا) ان كانت (معه) ولو في سجنها ولو بلاذن (١١٥) (أو) لم تكن معه وسافرت (بأنه)
 لحاجتها ولو مع حاجة

غيره فلا تسقط مؤنها
 نعم لانه الذي أسقط
 صفه فرضه في الثانية
 ولمسكنها له في الأولى
 لكنها تسمى اذا خرجت
 معه بلاذن ثم إن منها
 من الخروج فخرجت ولم
 يقدر على ردها سقطت
 مؤنها وكلام الاصل يفهم
 أن سفرها معه بغير اذنه
 يسقط المؤن مطلقا وليس
 مرادا ولا يلاي أو لا تسقط
 لسفرها حاجة ثالث بخلاف

كلامه (كاسرها) عجز
 أو عجزه أو مطلقا (ولو بلا
 اذن مالم تخرج) فلا تسقط
 به مؤنها لانها في قفته وله
 تحليلها ان لم يأن لها فان
 خرجت خافرة لحاجتها
 فتسقط مؤنها ما لم يكن معها
 وتعييري بمناكر أولى
 من تقييده عجز أو عجزه
 (وله منها فلا مطلقا) من
 صوم وغيره وقطعه ان
 شرعت فيه لانه ليس

على انتشاره ولغيرها هل تطبيقه أولا لاجل أداء الشهادة كقوله زى وغيره (قوله بفتح العين)
 والرجل يقال لمصلي بفتح العين وسكون الباء هر (قوله بحيث لا تحتمل الزوجة) وليس من العذر
 كثرة جماعه وتكرره بعد طهارة حيث لم يحصل لها منسقة لاحتطال عذرا على هر (قوله
 دائم) كالدالة وقوله أو يطرأ الخ كالخيف والنفس (قوله وتكروج بلاذن) أخذ الراجي وغيره
 من كلام الامام أن لها اعتياد العرف الدال على رضا أشاله بمثل الخروج الذي تريده نعم لو علم مخالفتها
 لأشاله في ذلك فالتحريم هر (قوله الا لعذر) وبقي قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل
 على ذلك عادة حل (قوله وكاستفتاء) أي الاستفتاء لأمر يحتاج اليه أما اذا أرادت المحرمة والحائض
 علم تنسقا كما كانت تتفق بهما من غير احتياج اليها حال أو الحضور لسباع الوط فلا يكون عذرا على
 حل هر (قوله لم يفتها الزوج) أي افقة (قوله ولنحو زيارة) عطف على قوله لعذر وقوله لاهلها
 أي الحارم وعبارة زى ولنحو زيارة خرج به الخروج لموت أي أوشهد جنازته اه وفي قول
 على الجلاء كميادهم قال هر وكذا تنسب جنازتهم وخالفه زى ولو نحو أيها فالكاف عنده
 السحانية خرج بمناكر خروجها لزيارة قبرهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبه) أي عن
 البرزخ يعني ولم يفتها عن ذلك ما علمت من رضاء وكانت عادة أشاله ذلك شيخنا عز زى (قوله ثم
 الخ) استدراك على قوله ان كانت معه وقوله ولم يقدر ليس بقيد كافي م هر (قوله مطلقا) سواء
 فتر على ردها أو لحاجتها أو حاجته منها أولا (قوله وكلامه) أولا وهو قوله وتسقط بغير (قوله
 بخلاف كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الاظهر وقد يقال يفهم من كلامه أن سفرها حاجة
 بأن يسقط بالأولى (قوله وله تحليلها) أي أمرها بالتحلل ببيع خلق مع النية فيهما كالحصر لان هذا
 احراز من (قوله مطلقا) أي سواء أراد التمتع بها أم لا وهو المتمد (قوله بان لم تعدد بقوته) فالكلام
 في القرض شأن غيبه فقتضى صلبه أنه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا أن القضاء الموسع كالنفل له
 قطعه بعد التبرع فيه أي حيث كان بغير اذنه حل (قوله بان ففته) أي النفل والقضاء الموسع
 (قوله لا تستاعن من التمكن بموافقة) ولا نظرا إلى تمكن من وطئها ولو مع الصوم لانه قضيها بإفساد
 العبادة من صومها فلا أوفر ضاموسا وهو حاضر بغير اذنه أو عجز رضاء شرح م هر (فرع)
 وكان التذوق لالتكاح معناه كالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خياره لوجهه
 اه قل على الجلال (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ في نظر لانه راتب
 حل لكن الحكم مسلم وهو أن له منها من ذلك تكرره كل أسبوع بخلاف صوم عرفة (قوله)

لواجب وحده واجب بالاذن وهي قضية كلام الجمهور معهما من ذلك مطلقا وقال الماوردي في منهاهه اذا أراد التمتع قال وهو حسن
 شين انتهى ويقاس به ما يأتي (وله) منها قضاء (موسعا) من صوم وغيره بأن لم تعدد بقوته وبإرضى الوقت لان حقه على الفور
 وظل التراضي (فان أبت) بأن ففته على خلاف منه (فتأشرة) لا تستاعن من التمكن بموافقة وقول فقا مطلقا أولى من
 قوة صوم قل ودخل فيه صوم الاثنين والجس ومثله هو قدر منشا بغير اذنه وخروج به النفل الراتب كسنة الظهور وصوم عرفة وأغشوا
 والقضاء الاداء والبولس اللطيف فليس له منها شيئا منها لتأ كدال الرتبة والاداء أول الوقت وتعين الضيق اصالة (ولرجية) حرة كانت
 أو أنه حال أو مطلقا

(مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن تنظفها الاستماع الزوج عنها (فلا نفق)
 مثلا (الظن حال فاحظ) بان حالها (استردا) أنفق (بعد) انقضاء (عمتها) لبنين خطا الظن وتصدق في قرارها بينهما
 كذبها والافلاطين (ولامؤنة) من نفقة (١١٦) وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة لا تنفذ سلطنة الزوج عليها (ويجب

لحامل) لآية وان كن
 أولات حل (ط) أى
 لنفسها بسبب الحمل
 لا للحمل لانها لو كانت له
 لتقدر بقدر كفايته
 ولانها تجب على المورس
 والمسر ولو كانت له لما
 وجبت على المسر (لا)
 لحامل ممتدة (عن) وطه
 (شبهه) ولو سحاح فاند
 (د) لآعن (فسخ بغيران)
 للعقد لانه يرفع العقد من
 أصله بخلاف الفسخ
 والاضاح بعارض كردة
 ورضاع وهذه من زيادى
 (د) لآعن (وفاة) خبر
 ليس للحامل للزوج عنها
 زوجها نفقة رواء الدار قطنى
 بلسان صحيح ولانها بآنت
 بالوفاة والقرب تسقط
 مؤنته باوانما تسقط فيها
 لزوجى بعد بينوتها لانها
 وجبت قبل الوفاة فاغتفر
 بقاها في الوفاة لانه أقوى
 من الإبداء ولما من
 أن البائن لا تنقل الى عدة
 الوفاة وأما اسكانها فتقدم
 في العدة أنه واجب
 (ومؤنة عدة كؤنة زوجة)
 في تقديرها لوجوبها لوما
 فيوما وغيرها لانها من

مؤن غير تنظف) نعم أن المؤن عشرة أنواع ومؤن التنظف واحد منها فاعداها ثمة تجب للرجعة
 والحاصل أن الرجعة والحامل البائن غير المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى آلة التنظف والحائل البائن
 والحامل المتوفى عنها يجب لها السكنى فقط (قوله) وسلطته) عطف على سبب ع ش (قوله)
 فلا نفق) أى على الرجعية وفيه أن الرجعية تجب نفقتها وان لم تكن حاملا فكيف يقول لظن
 حل وأجب بان صورة المسئلة انه أنفق عليها زيادة على عدتها بدليل قوله استردا (قوله مثلا)
 أى أو سكن أوكسا (قوله لظن حل) ولوادعت سقوط الحمل فينبى تصديق الزوج لان الأصل
 عدم الوجوب ما لم يتم بينة ع ش (قوله استردا) أى حيث لم يكن حبس جنس لها أو افلاطون
 حل (قوله) وتصدق في قدر أقرائها) ولو خالف عدتها م ر (قوله) وتجيب) أى المؤن الشاملة للنفقة
 والكسوة غير آلة التنظف كما في م ر (قوله لآية وان كن الخ) في الاستدلال بالآية قصور لان فيها
 النفقة وليس فيها الكسوة وغيرها وأجب بأن النفقة اذا اطلقت فالمراد بها المؤن فشمول الكسوة
 وغيرها كما قاله ع ش على م ر (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولو مات في بطنها وكث فوق أربع
 سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشور كالخروج من المسكن لغير طلبة حل وع ش
 (قوله) لتقدر بقدر كفايته) أى وهي لا تقدر بقدر كفايته لانها معتذرة بل تقدر بالامداد يجب
 البسار والأعصار والتوسط كما تقدم (قوله) للحامل ممتدة عن وطه (شبهه) بان وطئت بشبهه وحلت منها
 وهي في عصة زوجها فلا مؤنة لها لآعلى الزوج ولا على الوافى كما قاله قل على الحمل فيكون
 الاستثناء منقطعا لعدم دخوله في الموضوع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها بما اذا كانت
 حاملا من زوجها ثم وطئت بشبهه لان عدة الحمل تقدم اه (قوله لانه) أى الفسخ المذكور
 يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح أنه يرفع العقد من حيث ومع ذلك لا يستحق به
 مؤنة حل (قوله) والقرب الخ) يقتضى أن المؤنة للحمل لانه لا يقال لما وجبت لها بسبب
 الحمل كانت آلتها (قوله) وأما اسكانها) هذا قيد لقوله ولادؤنة لحائل بائن أى بغير اسكان اه (قوله)
 ومؤنة عدة) أى المؤنة الواجبة في العدة (قوله) لا يظهر (حل) وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها لمرادها
 ثبت وجوب الحل لزمه الدفع من أول العدة حل

(فصل في حكم الاضرار بمؤنة الزوجة) (قوله لو أضر الخ) ولا يمنع إضراره عقارا أو عرضا لا يتيسر
 بيعهما شرح م ر ولعل المراد لا يتيسر بيعهما بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مدة
 القصر ع ش على م ر (قوله لآقابه) ليس بقيد بل مثل الاتي فيه اه اذا أراد تحصيل المقتضى مباشرة
 شرح م ر وحج فكان عليه أن يذكر بدل هذا القيد سحالا فلهو قيد معتبر كما في شرح م
 قال وخرج به الحرام فلا ترفع قدرته عليه فلها الفسخ اه (قوله أوكسوة) مطعون في نفقة فيكون
 التقدير أو بأقل كسوة وإيراد بأقل الكسوة ملا بدلتها بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه لا يفسخ
 بذلك حل (قوله أو يمكن) عطف على بأقل فالفسخ اذا وجد سكتا ولو غير لانيها خالفا لانه
 فيهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجوب غير الاتي حل وهذا المعنى مستفاد من قول المتك أسمر

تواجب السحاح ولانها في الحقيقة مؤنة لازمة للزوج لا للحمل كإسرها (ولا يجب دفعها) لها (لا يظهر (حل)
 ليظهر بالوجوب ومثله اعتراف المفارق بالحمل وتعييرها بالمؤنة أهم من تعييره بالنفقة (فصل) في حكم الإضرار بمؤنة
 الزوجة ١ لو (أضر) الزوج (ملاوكبا لآقابه بأقل نفقة وكسوة أو بسكن) زوجته

ممكن
 في حكم الإضرار بمؤنة

أمره وأجاب قبطه فان صبرت زوجتها كأن أنفقت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يبطئ بعض الزمن بخلاف المسكن المأمر بالمأنتاع (والا) بأن لم يصبر (فلا يفسخ) بالطريق الآتي لوجود مقتضيه وكافح صاحب والمدة بل هذا أولى لأن الصبر عن التمسك بمنع من النفقة ونحوها (لألمة بصر) لانه محض حسيدها ما (١١٧) المصلحة ليس لها ولا يبعث الفسخ

الاتوافقهما كما اعتضده

الاذرى (ولان تبرع بها

أب) وان علا (لمولي أو

سيد) عن عبده إذ يلزمها

قبول التبرع ويوجهه في

الاولى أن التبرع يدخل

في ملك المؤدى عنه ويكون

الولى كأنه وهب وقبله

بخلاف غير الالاب المذكور

واليه ألا يلزمها القبول

لمافيه من تحمل المنعم

لوسمها المتبرع للزوج ثم

سلحها الزوج هلم تنسخ

لانتفاء المنه عليها صرح

به الخوارزمي وخرج

بالاقل اعصاره بواجب

الموسر والوسط فلا يفسخ

به لان واجبه الآن واجب

للعسر وبالذكورات اعصاره

بالادم لانه تابع والنفس

تقوم بولونه وبواجب

المفوضة فلا يفسخ بالاقرار

بالمهر قبل الفرض وقبل

وطه ما بعده لتلف الموضع

فكان كعجز المشتري عن

الثمن بعد قبض المبيع

وتلفه ولان تسليمها بشر

برضاها بدنته وشمل

كلهم ما أو اعبر بعض

المهر وهو كذلك وان

قبض بضمه كما صرح به

وقول لا تبايع مع التقيد بالواجب وبغير المسكن

لا يفسخ بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من

يمكن أى أى مسكن كان سواء كان لا تبا أو لا فهو مائة لو أيسر بى مسكن فلا يفسخ وهذا المعنى
نظمه العبارة أيضا بدون إعادة البناء لان المعنى حينئذ إذا أعسر باقل المسكن ففسخ وبالمز من
الاعصار بالاقل الاعصار بالاكثر دفعوه مائة لو أيسر باقل المسكن ولا غير لا تبا بها لا يفسخ فانظر
وجاءت المثل للباء مع أنه قد يقال عدم اعادتها أظهر في إعادة المراد تأمل (قوله أو مهر) كان عليه
الابن بالاب لان قوله قبل وطه قيدي فقط (قوله قبل وطه) متعلق بعسر (قوله أو مهر) أى هذه
الاربعى بضمها قالها بالمساحة والى معنى صبرت على اعصارها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن
سائر المذن لخصوص النفقة والكسوة كما قد يتوهم من العبارة وعبارة مهر فان صبرت ولم تنعم
تخدا بما صارت سائر المذن سوى المسكن ديناً عليه (قوله بخلاف المسكن) أى والخادم عرش
(قوله بان نصبر) أى ابتداء أو انتهائه بان صبرت ثم عن لها الفسخ شرح مهر (قوله فلهنا يفسخ) وبحت
مهر الفسخ بالجهن عماله يفسد من الفرض بان يرتب على عبده الجالس والنوم على البلاط والرخام
للموسر من الاواني كالذى يتوقف عليه نحو الشرب سم على حج (قوله بالطريق الآتي) وهو
ثبوت الاعصار عند القاضي وأمهله ثلاثة أيام ليتحقق اعصاره (قوله لوجود مقتضيه) وهو التضرر
للاقرار والازم أن يكون المعنى تنسخ للاقرار لوجود الاعصار وحينئذ كان الاولى اسقاط الواو في
بنده اه حل (قوله الاتوافقهما) بان يفسخا معا ويؤكد أحدهما الآخر اه شرح مهر (قوله
كاعتضده الاذرى) المعتضد أنه ثبت لكل وحده حل (قوله لمولي) أى محجوره حل (قوله
ويوجهه في الاولى) ويوجهه في الثانية أن علة السيد بقتة أهم علة الولد بولده شرح مهر وقوله
يدخل أى بقدر دخوله في ملكه مهر (قوله ثم سلحها الزوج لها) ليس بقيد بل مثله ما ذل لمسلحها فلا
فسخ لانه الآن موسر حل (قوله وبالذكورات اعصاره بالادم) الاولى أن يقول وبالذكورات
اعصاره بغيره والقبول أنواع سبعة ادم واللمع وما تقعد عليه وما تنام عليه وتنطى به وآلة الاكل
والشرب والطبخ وآلة التنظيف والاقدام فلا يفسخ باعصاره شئ منها كما يؤخذ من حل وعبارته
بالادم ليس من معنى النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولولى الادم للشرب والجالس والنوم
وان لم يكن تنام على البلاط أو الرخام وتقل عن شيخانته بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعز أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا يفسخه على الاولى حل قال عرش وقديتوق في استخراج ادم بما
ذكر لان ادم من النفقة الاقل الآن يقال أراد بالاقل ما لا تقوم النفس بولونه (قوله بشر رضاه)
فمن لم يصبر رضاهما الفسخ وبل بدتلف الموضع (قوله وهو كذلك) معتقد (قوله فلا يفسخ
بامتناع غيره) أى غير من أعسر باقل النفقة وأقل الكسوة وأقل المسكن بان لم يقدر على الاقل ولا على
سائر عليه وغيره فيتمثل الموسر والوسط والموسر القادر على مؤنة المعسر فيلنظر ما وجبه تقيد
الشراح بقوله موسرا أو متوسطا فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسر وقامت من الاتفاق خارجا
من كلامه وكلام الاصل والروض يقتضى انه لا يفسخ لها في هذه الصورة لانها ما قبل المعسر بما تقدم
الموسر دام يذكر للوسطا فيقتضى أن المراد بالموسر من قدر ولوى الاقل فشكل من قدر على الاقل

الاذرى وغيره المسكن أى ابن الصلاح فبالوقبض بعنه بعد الفسخ واعتمده الاسنوى وقديت وجههم عز يادق في شرح الروض وغيره
وقول لا تبايع مع التقيد بالواجب وبغير المسكن ومع قول ولا الى آخره من ز يادق (فلا يفسخ بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من
الاتفاق بشر أو غلب

لهو أهم من قوله لا فسخ يمنع موصراً (أن لم ينقطع خبره) لانقطاع الاعصار والذئب الفسخ وهي متشكة من تحصيل حقها بالحكم فان انقطع خبره ولا مال له ما خسر قال الفسخ لان تمنع واجبها بانقطاع خبره كتنقصه بالاعصار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بنية له دون ساقه قصر) لان في حكم الحاضر (وكلف اسماؤه) عاجلاً ما اذا كان بمسافة قصرها كقولها الفسخ لتضررها بالانتظار الطويل لم لم يقل أنا أخسر ممة الامهال فالظاهر ايجابته ذكره الاذرى وغيره (ولا بنية من جيل حاله) يساروا عصار المدم تحقق الفسخي والتسريع بهذا من زيادتي (ولا) فسخ (لولى) لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع لمرأة لا دخل

(١١٨)

للولي وفيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنقتطعها من عليه فنقتطع قبل النكاح (ولا) فسخ (في غيره هل يبدأ) وان لم يرض بالاعصار لذلك وواجبها وان كان ملكه لكنت في الاصل لها وتلقاها السليم حيث انها لا تملك (بله) ان كانت غير خيرة ومجنونة (الجاها الى لها) انقضى او اميرى على الجوع أو العرى دفعاً للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالاعصار به لانه محض حقه كما مر وتبصرى بما ذكر أعلم مما عبر به (ولا) فسخ (قل) ثبوت اعصاره (بافراه) أو بيننا عند قضائه فلا بد من الرق اليه (فيهله) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليحقق اعصاره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض وغيره (وما خرج) فيها لتحصيل نفقة مثلاً

أو غيره وامتنع من الاتفاق لا فسخ زوجته باستناعه لقدرتها على تحصيل حقها بالمال كما لو خفف الشارح لقطة التوسط لا يمكن حل الموصري كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المصيرين تأمل (قوله فهو أعرج الخ) تعبير الاصل أولى كما يترك بالتأمل بان يراد بالموصري كلامه القادر على المؤنة ولو مؤنة المصيرين (قوله ان لم ينقطع خبره) ليس بقيد على المتمدن قوله فان انقطع الخ ضعيف وقوله من زيادتي الأولى عدم زيادته (قوله) ولا يبيتهامه قضية كلامهم له لو اعفاه عاصره للحوثان لم ينقض لندرة ذلك ويحتمل خلافه شرح هر وقوله لا فسخ معتد وظاهره وان طال زمن الحثوف لانه موصراً وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه ع ش على هر (قوله مدة الامهال) أي امهال المصيرين وهي ثلاثة أيام (قوله) فالظاهر ايجابته معتد (قوله من جيل حاله) أي لم ينقطع خبره أخذاً بمقدمه وان كان ضعيفاً أي لعدم تحقق المقضي بل لو خضعت يتيقن ان غالب مسيرام تنقض ما لم تشهد بعاصره الآن وان علم استنادها للاستصحاب هر (قوله لولى) أي ولي امرأة حتى صغيرة ومجنونة هر (قوله) من عليه الخ) لا يقال هذا يشك على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج مصراً لانا نقول تلك متشكة من الفسخ فلم تجب لها على القريب نفقة بخلاف هذه فكان عدم نكحتها عذراً فتأمل شويرى (قوله) لك) أي ان الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعصاره) أي فيما يتوقف فيه الفسخ على الاعصار وذلك في الحاضر ومن لم ينقطع خبره فلا ينافي ما قدم عنه فيمن انقطع خبره ولا ماله حاضر بدليل قوله فيهله ثلاثة أيام ليحقق اعصاره أي بالهر والمؤنة كما هو المستفاد من معنيته حيث أخر ذلك عنها خلافاً لما في الروض والتصحيح من عدم الامهال في المهر حل (قوله عند قضائه) مثله الحكم كافي هر وظاهره ان لا يكون في الغائب أخذاً من قول المصنف فيما يأتي وجاز تحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولولى المهر ولا يجري هذا في الغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح رشيدى (قوله نفقة مثلاً) أي من كل ما ينفسخ به ومنه يستفاد ان لها خروج زمن المهر ولو غنية حل (قوله وقت البتة) أي الزاخرة ويؤخذ انه لو لم يتوقف تحصيلها على مبينتها في غير مثله كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها من الخ) فان منتهه فان كان في زمن تحصيل النفقة فغير ناسخ وان كان في غيره فناسخ فلا تصير ديناً عليه (قوله في استقلالها بالفسخ) أي بشرط الامهال (قوله فان سلم نفقته) أي قدر على حل (قوله) مما مضى) أي قبل مدة الامهال حل (قوله الرابع منه) ضعيف (قوله بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه بعد بالمدة الماضية أي مدة الامهال ونفسح الآن كافي حل (قوله

كسب أو سؤال وليس له منها من ذلك لانتفاء الاتفاق المقابل لجسها (وعليها رجوع) اليها (إلا) لانه وقت البتة وليس لها منه من النفع (ثم) بعد الامهال (يفسخ القاضي) أي بهي بنية (الرابع) نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان لم تنفقه فلا) فسخ تشين زوالا كان الفسخ لاجله ولو لم يبدأ الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها مما مضى في الفسخ احتالاً في النسخين والروضة بالترجيح وفي المطالب الرابع منه (فان أعصر) بعد ان سلم نفقة الرابع (بنفقة الخامس بنت) على المدة ولم تستأنفها وهذه من زيادتي (كأول مبرك الثالث) ثم أعصر في الرابع

تقولوا رضيت به أبدا لانه
وعسد لا يلزم الوفاء به
(لا) ان رضيت باعتباره
(بالهر) فلافسخ لان
الضرر لا يتجدد

(فصل في مؤنة القريب)
(لزم مدورا ولو بكسب
يلحق به) ذكر الأثر ولو
مبضا (بما يفضل عن
مؤنة محبوه) من نفسه
وغيره وان لم يفضل عن
دينه (يومه) وليسته كفاية
(أصل) له وان علا ذكر
أثره (وفرع) له وان
نزل كذلك اذا لم يملكها
أى الكفاية وكانا حرين
مصومين (ومعجزا) فمن
كسب يلحق به (وان اختلفا
ديننا) والاصل في الثاني قوله
تعالى وعلى السلوله
رزقهن وكسوتهن
بالعروف كذا احتج به
والاى الاحتجاج بقوله
تعالى فان أرضعن لكم
فأرضعنهم ألبوسهم
وجوههم أنه لما زمت أجرة
ارضاع الولد كانت كفايته
أزمت وقبس بذلك الاوّل
بجامع البضية بل
هو أولى لان حرمة
الاصل أعظم والفرع
بالتعهد والتخمة أبقى
واحتج له أيضا بقوله تعالى
ووصينا الإنسان بوالديه

هنا نبي أى على المومن ولانستأنف تصير يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه حل والاضابط أن يقال متى
أنقضى ثلاثه أيام متوالية ونحو استأنف وان أنقضى دون الثلاثة بنت على ما قبله برماوى (قوله) فلافسخ
(الح) والسلام في الشدة فلا أثر لرضاغيرها به لا يقال يشترط لصحة النكاح يسار الزوج حال الصداق
لا تقول ذلك فيمن تزوجت بالاجبار خاصة ما من تزوجت بانها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو
سقط على انها قد تزوج بالاجبار لموسر وقت المقدّم بثلث ما يده قبل القبض ع ش على مر
(اصل في مؤنة القريب) (قوله) ولو بكسب) للرد على القول بى وهذا بعيد أنه يجب على الأصل
اكتساب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال شيخنا محله في العاجز لنحو زمانة كسبه لا مطلقا
(قوله) وغيره) كزوجته ومالكه فانهما مقدمان على مؤنة القرب وبعبارة مر كزوجته وخادما وأما
وله اه وبقى قال على الجلال حصر الغير في هذه الثلاثة (قوله) كفاية أم (ل) أى قوتا وأما
ومسكنا لاقابه حل وبعبارة عن المراد بها ما يستطيع به التصرف والتردد ودفع ألم الجوع
وتخفيف وحاله فلا يكتفى بحد الرق بل ما يفيقه لتردد قال الغزالي ولا يجب اشباعه أى بالمبالغة فيما
أصل النكاح فواجب فان ضيف سقطت نفقة ودخل في الكفاية القوت والأدم والكسوة وخالف
النبوى في الأدم ونجيب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والممكن وأجرة القصد والحجامة والطبيب
شراء الأول ومؤنة الخادم ان احتاج اليه زمانة أو مرض (قوله) مصومين) بخلاف غير المصومين
أى بشرط أن يكون له قدرة على عصمة نفسه فخرج بقوله مصومين المرتد والمحر في ودخل الزاني
الحسن لو أنه توبته لا تعصمه ويستحب له السرة على نفسه حل اذ ليس له قدرة على عصمة نفسه فليس
مستأنف التوبة برماوى (قوله) ومعجزا (فرع) أى لصغر أو جنون أو مرض أو زمانة قال زى
وقدرة الأم أربلت على النكاح لانسقاط نفقتها وهو واضح في الأدم وأما البرقة فيه نظر اذا خطبت
واستعت لأن هذان باب النكاح والفرع اذ قد عر عليه كنهه الا أن يقال إن النكاح بذلك يعتمد
إن (قوله) الأولى الاحتجاج بقوله تعالى وجه الأولى الصراحة وهذا بعيد أن الاحتجاج بذلك
صح أيضا وجه الاحتجاج بذلك أنها وجبت لمن لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو أولى
بوجوبه لا بغيره أن تسلم صحة الاحتجاج بما ذكره يبطل الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات
أى عند عدم الولد فيحرم عن (قوله) لزوم أى لوجوب الارضاع عليها عن أى في الجملة وهى
لذا قدرت وقد يقال لزوم أجرة الارضاع لكون الولد في غاية الافتقار حينئذ وذلك منتف فيما بعده
على أن قوله لزوم أفضل تفصيل من أن لزوم لا يتفاوت تدبر (قوله) أيضا) أى كاستحجبه بالقباض (قوله)
فان يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة محبوه وقوله عنها أى عن مؤنة محبوه وقوله ظاهر
التيسير لخطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يراد عليه لان ظاهره أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل
لا يكتفيه من أن محل لزوم كفايتها ان كان الفاضل يكتفيها فان كان دون ذلك لم يلزمه غيره وعمل لزومها
أبنا كاسون كلافان كانا من مبعوثين لم يلزمهما الا ان سقط اذ علمت هذا فعرف أنه كان الأولى للشارح
تقديم قوله بظاهره على قوله فانه لم يفضل عنها شى الخلق لطفه بالخطوق تأمل (قوله) ومما ذكر) أى
من تقييد الفرع بالجيز والاطلاق في الاصل حل وقوله وأنه يباع هذا علم من قوله وان لم يفضل
عن دينه لأنه أمان كفاية القرب تقدم على وفا الدين فهى أهم منه فإلزم من هذا أن ما يباع في
الدين يباع قبل الأولى (قوله) وجبت لاصل لافرع) فأولى حل الصغير على الكسب اذ قد عر عليه

حسنا فان لم يفضل عنها شى لانه ليس من أهل المواضة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكتفى أسله أوفرعه لم يلزمه غيره
وأنه لا يلزمه البض منها الا سقط وما ذكره عن أنها لو قدرت على كسب لائق بهما وجبت لاصل لافرع لعم

سومة الأصل ولأن فرعه أمور بمحاذاته بالمعروف وليس منها تكليفه الكتب مع كبر السن وأنه يباع فيها يباع بالعين من عقار وغيره لنسبتها بوقف كنيته ببيع العقار
 (١٢٠) وجهان أحدهما يباع كل يوم جزءه غير الحاجب الثاني لأنه بشر

ولكن يقتصر عليه إلى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ويرجع الثمن في نظيره من نفقة العبد الثاني فليخرج هنا وقال الأثرى أنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينعى قصر ذلك على العقار وتعيير بالمؤنة والكفاية بالجزء أعم ما عبر به بوقوله وليك ويلين من زيادتي (ولا نصير بقوتها ديناً) عليه لأنها مواساة لبيع فيها تمليك (الافتراض قاض) بنفسه أو ما أدونه (لنفسه أو منعم) فانها حينئذ تصير ديناً عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضى بالغاء إلى تعبيره باقتراضه بالقاضى فان الجهور على أنها لا نصير ديناً بفرضه خلافاً للزلى فى بعض كتب (وعلى أنه) أى الولد (ارضاها للبا) بالهمز والقصر بأجرة وبودنها لأنه لا يمشى غالباً إلا به وهو الذى أثل الولادة ومدته بسيرة (ثم) بعد إرضاءه للبا (أن انفردت هى أو أجنبية) وجب إرضاءه على الموجوده (نهما) أو وجدنا بتعجيره) حتى إرضاءه وإن كانتى

ونفق عليه من كسبه وله إيجاره ذلك ولو أخذ نفقته الواجبة عليه حل قال ع ش على من ولو أمكن الفرع إلا كسبه ومنع منه الاشتغال باله فهل يجب نفقته على أهله ولا يفتردد والمغند الوجوب بشرط أن يستفيد من الاشتغال فاشد يشهد بها عرفاً بين المشتغلين (قوله والثاني) مستند ع ش ولو لم يجد من يشتري الأصل وتعمد الافتراض ببيع الشكل عن (قوله ولكن يقتصر عليه) أى على المنفق أو المنفق عليه وتكون على حينئذ للتعليل أى لاسلحه (قوله) نظيره من نفقة العبد أى فيما إذا لم يكن له مال وتعمدت إجارتها فله أى القاضى امتنع السيد من الاتفاق عليه وزعم يستند على إجماع افتراض قاضى من حيث ما بين به على الأصح كما صرح به مر فبما يؤيد قول بعضهم قولى نظيره من نفقة العبد أى ببيع القاضى عقار السيد مثلاً لنفقة عبده إذا غاب أو امتنع من الاتفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حل كلامه عليه (قوله ولا تصير ديناً عليه) وأن تعدى بالاستناع من الاتفاق (فرع) لو قال كل من كنى ولا يجب تسليمها إلى النفقة إليه سوى قول مر فى شرحه ثم لو تفاؤوا نفقت عليه أمه مثلاً لم استلحقه رجعت عليه بها إن انفقت بذان الحاكم أو شهدت لأنه مقصر بنفيه الذى تبين بطلانه برجوعه عنه فهو يجب بإيجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحل وإن جعلته لا تسقط بغير الزمن لأنها لما كانت هي المنفعة بها التحقت بنفقتها (قوله) خلافاً للزلى) حله شيخنا كواله على ما إذا فرض القاضى قدراً وأذن لشخص أن ينفق ليرجع قاضاً أنفق رجع وحينئذ يكون الفزلى موافقاً للجمهور على أنه بمجرد الفرض كقوله فرضت أو فترت فلان كل يوم كذا لا تكون دينا ونعى حجج إلى موافقة الجمهور ورددها الحل بمخالفه طرق إرضاءه حل (قوله وعلى أمه إلخ) لما أوجب الشارح على الأب دفع أجرة الرضاع للامر بما يتوهم أنه لا يجب عليها الرضا أصلاً فدفعه بقوله وعلى أمه إلخ ومع ذلك لم يطلب الأجرة عليه إن كان لها أجره كما يجب المعلم المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا رضاع ومات لأضغان عليها به صرح بعضهم وهل تركته ولا فيه لظفر فليراجع عن الظاهر أنها تركه لأنها غير قاتلة وقوله ومقتضى القياس إلخ لأنها لم تحصل منافع بل بحال عليه الملاك قياساً على ما لو أسك الطعام عن المضطر واعتمد زى وأخطأ عليه كلام ع ش (قوله ومنه بسيرة) ويرجع فيها إلى العرف وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل بسيرة حج (قوله بتعجيره) ظاهره وإن امتنع الأجنبية وإذا أخلت الأم الأجرة سقطت نفقتها بانقص الاستناع بها وهل الرضا غيره فكل ما تنقص الاستناع يسقط نفقتها أو يفرق بين الرضا وغيره من بقة الاشتغال اه حل (قوله وإن تأسرت) أى ضابطته فى الرضا فانتع الأب من الأجرة والألم من فعله ففترض له أى لأب أخرى ولا تتركه الأم على الرضا ع جلال عيادة الشهاب يعنى ضيق يضيق على الآخر لما شاة فى الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله وكانت منكوبة) أى فى كسبه من النسخ أو كانت وهى بمعنى الواو (قوله وخرج بابيه) أى المذكر قولى فليس لأبيه منها والناصب أن يقول وخرج عن كسبه غير هذا الصكن لما كان حكمه موقفاً لما فى الذم وهو أنه ليس لأبيه منها مع ذلك قاله لو كان الأخرى بالحكم ليس من عادته والمراد بالفرق فى كلامه لزوج الآخر والسيد وقوله كأن كانت إلخ أى لو كان كانت مملوكة غريباً به وقوله له أى للغير تدبر (قوله) فله منها

من نكاحاً بيقوله له قال وإن تأسرت ففترض له أخرى (فإن رغبتم) فى إرضاءه ولو باجزة مثل وكانت منكوبة أبيه (فليس لأبيه منها) إرضاءه لأنها اشترط على الولد من الأجنبية ووليتها له أصله وأوقف وخرج بابيه غيره كأن كانت منكوبة غريباً فله منها (لأن طلبت) لإرضاءه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بإرضاءه (أجنبية أو رضىت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أى إلا لله منها

من ذلك قوله تعالى وان اردتم ان تعرضوا اولادكم فلاجتاح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فراعاه) في قرب
لو بعد اوريد اوعده اوكورة او اوتوة (مؤناه) بالسوية بينهما وان تفاوتان اليسار واليسر احدهما مال والاخر بكسب فان غالب
احدهما اخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن امر الحاكم الحاضر ولا بالتقوى بقصد الرجوع على الغائب
اوله ماله اوجده (هـ) ان اختافا فكان احدهما اقرب والاخر وارتاوتون (الاقرب) وان كان اثنى غير وارت لان القرب اولى بالاعتبار
من الارث (هـ) ان استويا قربا بموتن (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) (١٢١) أى المستويان في القرب (ارتاوتن)
كأن و بنت مؤنا (سواء)

من ذلك) أى حيث كان لين الاجنبية يبرى عليه والاقدمت الام فلوا دعى الأب وجود من ذكر وخالفته
الام مدق يمينه حل (قوله قوله تعالى الخ) فيه ثل الآيات شاملا اذا طلبت الام الاجرة مثل الاجنبية
مع ائها أولى حيث بل ان رغب ليس له منها كما تقدم الا ان يقل الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله
ومن استوى الخ) هذا شروع في اجتماع الاقارب من جانب المنفق ومن جانب المحتاج فذكر الاول
قوله ومن استوى فراعاه الخ وذكر الثاني بقوله او محتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أى من اجنبي
اومن الحاضر حل (قوله امر الحاكم الحاضر) أى ان كان مؤتقا والاقترض عليه كما في شرح
الارض وقوله مثلا أى اول الاجنبي (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس يقيد بل مجرد الامر كاف كما صرح به
بد (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ معتمد وقوله وقتنا ان مؤتته عليها أى على القول
الرجوع القائل بأنها توزع عليها بحسب الارث والمتمدنا على الاب كما يأتى فالمبنى معتمد والمبنى
على ضيف (قوله وبه) أى بالتوزيع هنا المحكى يقبل حل (قوله والتوزيع من زيادتي) أى
توزيع الاول حيث اقتصر عليه لان الاصل ذكر القولين ولم يرجع واحدا منهما وكون التوزيع
زيادة فيه مسافة واوجب بأنه زيادة معنى فكأنه قال وهو الرجوع (قوله فبالاستصحاب) أى
استصحاب ما كان في الصفر (قوله وجدات) الواو بمعنى او فلو وجد جد وجدته قدم الجد وان بعد
كيفية قوله اب وان علا حل ولو كانت على بابها لاقتضت انه اذا اجتمع الجد والجدة قدمنا بالقرب
فيما سبقه السابق ومن له ابوان أى اب وان علا وأم فعل الاب مؤتته وان علا فيقدم الجد على الام
شيخنا يرى (قوله فعلى الاقرب) يلزم على صنيع الشارح حذف الجار وإبقاء عمله وهو ساعى
قول الخلاصة • وقيد برسوى رب لى • حنف وأما قوله وبعض يرى مطردا فهو في مواضع ليس هذا
هنا كالأشوية فالاولى جعله مبدأ والخبر محذوف أى فالاقرب ينفع عليه كاصح مر وكذا
بابه (قوله فلو كان الخ) هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الاقرب أى فان استويا في القرب
فلكم مذكره بقوله قدم الاب الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لاعلى وجه التسهل كما هو عادته لكان
اول لذكره بهذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما عتلت
(فصل في الحضانة) أى في بيان حقيقتها واحكامها وترتيب ذواتها عن (قوله ونهت في الصغير
بالتبني) أى في البنون بالاقتداء عن (قوله البه) أى الى الحب (قوله تربية من لا يستقل
بأبويه) وان ثبتت له طلب الاجرة عليها حتى الام وهذه غير اجرة الارضاع فانذا كانت الام هي المرضعة
ولم يزلت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة اجبت اه شيخنا وبعبارة الروض وشرحه ومؤتته
الحضانة في ماله ثم على الاب لانها من اسباب الكفاية كالنقطة فتجب على من نزلها نفقته انتهت (قوله

(١٦٦ - بحيرى - رابع) منها اومن احدهما ويرتفع على كفايته
نفسه ثم زوجته (الاقرب) فالاقرب (نقطة) لو كان له أب وأم وابن قدم الاب الصغير ثم الام ثم الابن ثم الولد الكبير
(فصل في الحضانة) • ونهت في الصغير بالتبني وما بعده الى البلوغ تسمى كفاية كذا قاله المارردى وقال غيره تسمى حضانة
ابا (الحضانة) بفتح الحاء لفتح الضم مأخوذة من الحضان بكسر هاء وهو الحنب لضم الحاضنة الطام الى هاء وشرا (تربية من لا يستقل
بأبويه)

بما يصلحه وبقية عماره ولو كبر ما جئونا كان يشهد به بصل جسده وثيابه ودهنه وكله ورط الصغرى في المهد وبحر بكة لبام
(والاناث أليق بها) لانهن (١٢٢) أشفق وأهدى الى الرية وأسبر على القيام بها (وأولاهن أم)

بما يصلحه) فالمراد بالترية الاصلاح لامتعناها المتعارف ومن ثم قال النارح ولو كبر ما جئونا لان
الترية له معنى الاصلاح لا بلوغه من السكاح حل (قوله الاناث الخ) توطئة لاجلهم والافواه لان
على أنها يجب لمن فساكن يبنى أن يقال: ثبت الحضانة للنساء والرجل ويقدم من النساء أم الخ حل
وقوله أليق بها أى في الجلة فلا ينافى ما يأتي من تقديم الاب على غير الام وأما ما عر (قوله أولاهن)
أى المستحقة منهن أم أى لوجود جهات التقديم الثلاثة التي هي الولادة والورثة والقربة فيها حل
(قوله لو فور شقة) أى تمامها عن (قوله وان علت الام) لاجبة لهذه القابة مع قوله فاهات لها
ويمكن على بعدائه أنى بها لما شاة ما يسدها تأمل وبعبارة شرح مر في الموضوعين وان علون (قوله
فاهات أب) هذا مفروض في ابتاع الاناث فقط فلا ينافى ما يأتي من تقديم الاب على أمهاته لانه
مفروض في ابتاع الذكور والاناث (قوله وخرج بالورثات الخ) أى في الشق غيرهن مثال الصغرى
في الاول ما ذكره ومثاله في الثاني أم أى أم الاب اه (قوله ومن أدلت) اثنتان الصغرى رجوعه الى
الغیر المذكور لا كسبابه التأنيث من الصغرى المضاف اليه تأمل (قوله بخلاف أمهاته) لانه لا
أسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت وتظهر الام بالنسبة لاهاتها لا تقول خلقنا أمراً وهاون
واسطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فساكنات قربة هؤلاء أقوى رشیدی على مر (قوله
فأخت) ولولام (قوله بخلاف من يأتي) الذي يأتي ثلاثة بنت الاخ وبنت الاخ والعمة وهذا
أى عدم الادلاء بالام المفهوم من قوله بخلاف من يأتي مسلم في العمة مطلقاً وبنت الاخ وبنت الأخ
من الاب فقط أما بنت الاخ وبنت الاخ الشقيقتين أو اللتين من الام فقط فهى أى بنتها تدلى بالام
وان كان بواسطة تأمل وأجب بأن المراد بانها تدلى بالام بلا واسطة فلا يرد ما ذكر (قوله فبنت اخ)
ولولام (قوله لان جهة الاخوة مقدمة الخ) الاول تقديمه على قوله فعمة لانه تامل لتقديم ما قبلها
عليها (قوله فرع لو كان الخ) اشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم
الزوج ذكر كما كان أو أثنى على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديمه قوله سابقاً فاهات لها وارثت
الخ أى محل تقديم الجدات بعد الام اذ لم يكن للحضون بنت والاقتدم عليهن والحكم الثاني
بتقديمه قوله سابقاً وأولاهن أم الخ أى فحل تقديم الام في الحضانة اذ لم يكن للحضون زوج
ذكر كما كان أو أثنى فان كان قدم عليها وعلى سائر الاقارب وبعبارة شرح مر وأولاهن أم ثم قال
نعم تقدم عليها كسائر الاقارب زوجة محضون بتأني وطوؤها وزوج محضون تطيق الولد انغيرها
لا والله ثم قال ثم أمهات لها نعم تقدم عليهن بنت المحضون اثبت هذا وأورث هذا الفرع عن قوله
فها يأتي ولو اجتمع ذكر واناث الخ ان كان أولى لتقديمه قوله هناك أيضاً فاهات أى محل تقدم
الاب اذ لم يكن للحضون بنت والاقتدم عليه ومحل أيضاً اذ لم يكن له زوج والاقتدم عليه (قوله نعم
عدم الابوين) الاولى أن يقول عدمه عدم الام لان المراد بالجدات في قوله على الجدات أمهات الام كما هو
صريح عبارة مر ويلزم من تقديمها عليهن تقديمها على الاب تأخره عنهن كما يأتي ولان غرض الناح
تقديمه لافراد النساء فلا يناسب فيها اشتراط عدم الاب (قوله وأزوج) يمكن غتمه به أى المحضون
وان لم يرضه الزوجة فيثبت حق بنفسه القدره ان يأخذها له من مانتها قهرانه ولو كان كل من

لو فور شقتها فاهات
لها وارثات وان علت الام
تقدم (الفرق في الفرع) أى
فاهات أب كذلك أى
وارثات وان علت الاب
تقدم الفرق في الفرع
وخرج بالورثات غيرهن
وهي من أدلت بذكر بين
أشقين كما أى أم لأهلها
بين لاحق له في الحضانة
وقدمت أمهات الام على
أمهات الاب لتوهم في
الارث فاهات لا يسقطن
بالاب بخلاف أمهاته لان
الولادة فيهن حقيقة
وفي أمهات الاب مظلونة
(فأخت) لانها أقرب من
الحالة (بخلاف) لانها تدلى
بالام بخلاف من يأتي
(فبنت أخت فبنت أخ)
كالاخت مع الاخ والترتيب
بينها من يراى (فعمة)
لان جهة الاخوة مقدمة
على جهة العمومة (وتقدم
أخت ومثاله لابوين
عليهن لاب) لزيادة
قربتهن وتقديم الحالة
والعمة لابوين عليهما لاب
من يراى (و) تقدم
أخت وخالة وعممة (لاب
عليهن لام) لقوة الجهة

وفهم بالاولى أنهن اذا كن لابوين يقدمن
عليهن لام (فرع) لو كان للحضون بنت قدمت في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات وأزوج يمكن غتمه بهانهم ذكر كما كان
أو أثنى على كل الاقارب

والرأب دجته وهو طوطا فليد أن تطيقه والافلا تسم اليه كاسرى الصادق وصرحه ابن الصلاح في فتاويه هنا (ونثبت) الحضنة
التي قربت بغير محرر لم تبدل بذكر غير وارث كما علم من التقيد بالوارثات (١٢٣) فباس (كنت خالة) وبنت عمته

زوج والزوجة محضتا فالحضنة لحاض الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة قبل أمرها من
بصرف عنه توفية لهما من قبل الزوج عى عى حد (قوله والمراد بجمعه الخ) أى اذا كان المحضون
أبى فان كان ذكرا فليد أن يتكسب الوطء والا فلا يسم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
يتكسب الوطء والزوجة مطبقته حل (قوله ونثبت الحضنة) أى زيادة على ما مر من الاناث المحارم بدليل
قوله غير محرر بقوله لانه قريبة أى ان لم يكن المحضون ذكر ايشنى اخذنا من قوله بعده وكذا الخ (قوله
يلد بكرا الخ) أى بان لم يلد بذكر أصلا بل بانى وأودت بذكر وارث فليد عليه فتيه فلا تلحق
الاولان الاول والثالث الثانى (قوله وان كانت غير محرر) راجع للثلاثة والاولا لحال لان الفرسان
الانثى غير محرر أى بالولاية توطئة لتلحق (قوله كنت خال) لانه تدلى بن لاقى له فى الحضنة
أصله هو ضعيف والمعتمد استحقاقه على عدم ثبوتها لبنت الملام يفرق بأن بنت الخال أقرب للام
من بنت الملام لان أباهما الذى هو الخال أقرب للام كذا قيل حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله
وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوما فيعلم بحفظ قوله ونثبت لانه أى ان لم يكن المحضون ذكر ايشنى
(قوله ونثبت ذكر) أى بصداقة من الاناث لما يأتى أنه لو اجتمع ذكر ووراثات الخ عى (قوله أو
غير محرر كما عى) الظاهر أن الكاف استقصائية اذ ليس لنا ذكر وارث قريب غير محرر الا ابن الم
(قوله لان الجد الخ) أى لانه ثابت للاصول قبل الحواشى (قوله كاتى التسكاح) يرد عليه أن الاخ للام
هنا مقدم على الم والولاية فى التسكاح حل (قوله ولا تسم مشبهة) راجع لقوله وكذا قريب بالخ
واظهر كذا من المحضون الذكر بلى غير المحرم أى الذى غير المحرم ولو كان مشبهى بالراجح أنه لا يسم
لانه من الملقح فكأن من حق أن يقول ولا يسم مشبهى له ببنى أن يكون ذلك اذا وجدت ربة
والا بأن انت قسله حل وعبارة سم قوله ولا تسم مشبهة أى فى خلاف نحو بنت الم اذا كان ابن
الم غيرا يشبهى فانه لاحتصانه لها كسلف لان الله كرا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة لو لم تكن اذا
تسكت بطل حقها بخلاف الذكر اه واختصاص ابن الم بالعسوبة والولاية والارث شرح الروض
(قوله وبينها هو) أى بالضمير لان الصفة جرت على غير من عى له (قوله فلو فقدت الذكر الارث
والزوجة) فبيان المذكور فى المنطوق القرابة لا المحرمية فيه أى أنه عى من المنطوق بقوله محرما كان
أو غير محرر فلا يحسن ذكر المحرمية المفهوم فيه أى بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان
عليه أن يقول فلو فقدت فى الذكر الارث والقرابة عى له بالا جاب نعم قولاً والارث دون القرابة وبثله
زلية على ما مثل به ما مثل به للاول فان القرى بغير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله وان
علت) أى الامهات ولو رجع الضمير للام لم يحتج لذلك بعده قوله فاما هنا (قوله لماسر) أما تعليل الاول
فتذكر مصر عا فنامى بقوله لوفور شفتها وأما تعليل الثانى فيؤخذ من قوله سابقا والانث أيق
بالخ وأما تعليل الثالث فلم يتقدم فى كلامه أى خدمته وانما يؤخذ من خارج وهو أن الاب أقوى من
الأم فقدم عليها كإشارته حل اذا علمت ذلك علمت أن فى عبارته نوع اجمال وعبارته قوله لماسر
أى من تقدم الأم على أمهاتها لوفور شفتها وقدمت أمهات الأم على الأب لانها بالانثى أيق وقدم الاب
على أمهاتها لانه أقوى فقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهن (قوله فالأقرب من الحواشى)

المحرر (ان اجتمع ذكر ووراثات فأم تقدم فأمهاتها) وان علت (فاب فاما هنا) وان علمنا مسر (فالأقرب من الحواشى)
ذكر كذا لانه بانى (ان استويا يقر بقاء قدمت كذا لانه بانى) لان الاناث أصروا وبصر فتقدم أمخت على أشخ وبنت أشخ على ابن أخ (ان استويا
ذكره وأقره تقدم (بقرة) من خرجت قرعته عن غيره والحتمى هنا كذا كمر

صدق بينه (ولا حاشة)
 لغبر (و) ولوبصا (د)
 غير (رشيده) من
 صي وسقيه وحشون وان
 تقطع جنونه الا اذا كان
 يبرأ كيوم في سنة
 (د) غير (أمين) لانها
 ولاية وليها من اهليتها
 لو أسست أم ولد كما فر
 نخاشته لها وان كانت
 رقيقا لم تنكح لمرأها
 لان البدن ممنوع من ربتها
 وتعيير بغير سر ورشيد
 أهم من تبسره بريق
 وحشون (د) غير (مسلم
 عليه) أي على مسلم (د) لا
 لا ولاية عليه (د) لا
 (ذات ابن تزوج الولد)
 اذ في نكاح الأب مثلاً
 استبحر من رزعه عندها
 مع الاغتناء عنه عسر عليه
 (د) لا (ناكحة غريباً) وان
 رضى لانها مشغولة عنه
 بحق الزوج (الامن له حق
 في حاشة) فيبصره بقولي
 (ورضى) فاما الحاشة
 وتعيير بذلك أعمر من قوله
 الا عمو ابن أخيه
 (فان زال المانع) من رزق
 وهم رشد وعدالة وغير
 ذلك مما ذكر (ثبت)
 الحق لمن زال عنه المانع
 هذا كله في ولد غير ميم
 (درس)
 (واليمين ان افترق أبواها)

من النكاح وصاحبها فان اختار أحدهما (هـ)

قوله

عبارتاً أصله مع شرح هر وقيل تقدم على الأب الحاشة والاعت من الأب والأم أوهما لا دلالة
 بالأم كأنهما ورد نصف هذا الأدلاء وقوله فالأقرب برده. تقدم الحاشة على بنت الابن والاعت
 اذ قد وجد التقدم ولا قرينة شري وأجاب بر قوله فالأقرب من الحواشي والاعتقاد هذا ما من.
 تقدم الحاشة على ابنته أو أخت لان الحاشة تدل بالأم التقدم على الكل فكذلك أقرب منها تدل
 بالأم عن كثيرين شرح هر (قوله فلا يقدم على الذكر) أي على كل كان أي تقدم عليه شرح
 الرض فلو كان للرضون اخوان ذكر وخطي جمل الخبي كالذكر فيقرع بينهما ولا يعمل كائني حتى
 يقدم على الذكر بدون قرعة وانظر هلاقال شارح فلا يقدم عليه. وما نكتة الاظهار (قوله صدق
 بينه) أي يقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوته بينه (قوله ولا حاشة لغبر) شروع في بيان
 موانع الحاشة والمذكورة منها ست ويدل سابع من قوله الآتي ولو سافر أحدها للفتة الخ وتم شروط
 الحاشة من انتفاء هذه الموانع قال هر في شره. ولو قام بكل الأقارب ما من من الحاشة يرجع في أمرها
 للقاضي الامين فيضمه عند الأصل ضمن أومن غيرهن كما عتبه الأذرى خلافاً للوردى في قوله لا يختلف
 الذهب في أن أزواجهن اذ لم يتعهو هن كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يبرأ) كيوم في سنة
 وفي ذلك اليوم يكون الحاشة لوليه وأما الاخماء فينبغي أن يأتي فيما تقدم في أول كتاب النكاح من
 انه اذا اعتيد قربة زول له نائب الحاكم عنه من محضه والافتقار الحاشة بان بعده حل (قوله وغير
 أمين) كغاسق والمراد بالأمين العدل ونسكي المدلة الظاهرة إلا اذا أراد إثبات الأهلية فان كان بعد
 تسليم الولد صدق في وجود الأهلية بينه والا فلا بد من إثبات العدالة بالبين حل (قوله لم أولست)
 استدراك على قوله لغبر وكان الأولى بتقديمه عسره عس (قوله ما لم تنكح) فان نكحت رزعه
 القاضي عند واحد من صلحا للمسلمين لان القاضي وليه كما قاله عس (قوله ولا لذات ابن الخ) مفهومه
 استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الرض وقال هر المتمد الاستحقاق كإدله عليه كلام
 المحرر فانها لا تنقص عن الذكر سم عس (قوله ولا ناكحة غريباً) أي بمجرد العقد وان كان الزوج
 غائباً صرح به في الأموي عس تبعاً لفتاوى القاضي حين تم ولو استؤجر ثم حاشته ثم تزوجت للدة
 لم يبرع منها شو يرى لان الاجارة عقد لازم (قوله الامن له حق في حاشة) تصدق هذه العبارة بضرورة
 الأولى أن يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الام كانت حاشته له والثانية ان لا يكون
 صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحض من الام كانت حاشته له هو. وقدم على هذا النكاح تأمل فيكون
 المراد من له حق في الجلة كما عسر به هر وحج (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل
 أخت لا ثم نكحت ابن أخيه لا يعم وكانت الحاشة لذلك الاعت حل والاشكال ينشئ على أن الحاشة
 كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أبا الطفل ان كان شقيقاً فانه ابن أمه ولا معة فتدرك ولا يهمل
 منكوسة الأب ومحل الجواب تصوير المشكلة بما اذا كانت الحاشة غير الأم هي أخته. فلا يجوز أن
 تنزق بين أخته لا يه (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلق النكوسة ولو رجعا حضنت
 حالاً وان لم تنقص عدتها بن رضى المطلق ذوالمنزل بدخول الولد زال المانع ومن ثم لو أسست
 الحاشة حقها انتقلت لمن يليها فإذا رجعت عاد حقها شرح هر (قوله ان افترق أبواها) هو
 جرى على القالب سم عس حتى لو كانت الأم في نكاح الأب وبأبائها والأجنبيان كان
 كالو افترا في التبخير عس وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجب ما من من الاجتماع خلاف
 العروة المذكورة فعلى كل التعمد في وقت اذلا مانع تأمل شوبري (قوله وصلحا) أي للحاشة

(قوله) عن من اختاره منها) وظاهر كلامه تخيير الولد وإن أسقط أحدهما حقه قبل التخير وهو كذلك خلافا لما وردى والروايات فلو كانت من كذا لكانت كذا الآخر فإن رجع لم يمنع منهما أعيد التخير وإن امتنعوا بعدهما استحقا لها كجود مدة خير بينهما والأجبر عليهما من نكوة نفقته لانهما من جهة النكوة شرح **(قوله)** خير غلاما) واعلم على بالغلام المميز شرح **(قوله)** قال في الصالح الغلام الابن الصغير قال الأزهري وسعت العرب تقول للولد من يولد ذكر غلام فلم يخصوا الغلام بالمميز ع ش ع م ويمكن أن يقال ما ذكره اصطلاح شرعى وما فى اصطلاح امرئى **(قوله)** من الخواشي) أى الله كور العصبان أخذنا من قوله بجمع العصبية ع ش **(قوله)** وأبنته) أى ابن كل من الاخ والعلم **(قوله)** كأب وأخت وأخالة) تقدمنا عند اجتماع الذكر والانثى تقدم الأب على سائر الخواشي ومن جعلهم الاخت والخالة فالأب مقدم عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كابن قبل الغير عند الاخت وأخالة وبغير بعده بين من كان عند ما بين الأب وهذا الأبنائى الأعلى الضعيف القابل يتقدمها على الأب فليست بل ويحررتم رأيت في سم مانصه قال في الإرشاد وخير عيز بين مستغنى وأحق قال شرحه وهو يفيد أنه لا تخير بين الأب والاخ ولا بينه وبين الخالة قال وهو الضد لما فى الروضة وأصلها ولعل وجه الإفادة أن مراده بالمتحقة التى تلى الأب في الرتبة كنه والاخ مؤخره عن أمهات الأب وما فى النجاش من ترجيح التخير بين الأب والاخ وبينه وبين الخالة فترفع على المبروج وهو تقدمها على الأب قبل الغير لكن **(قوله)** لا تشرع ويمكن أن يصرأ بقوله كأب وأخت بما إذا كان عند الأب وأخالة بعد تخيير غيره وبينه وبين الاخت عند تقدم أمهات الأب وكلام المتن شامل لهذا **(قوله)** لغيرأب) أى شقيقة أو أم بخلاف الذى للأب فلا تخير بنوا بين الأب لانها لا تبدل بالأم سم مع أن الاخت للأب مقدمة على الأم لا حل أى فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كأب وأخت ويحذف قوله لغيرأب وما على به سم لا يمنع حقا وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو موجود فكان مانعها والاشقيقة تدل بجبهتي الأب والأم فاعتبرت جهة الأم وكذلك الاخت للأم فكان لسلك منهما حتى لقونها بمجهة الأم بخلاف الذى للأب لاحق لها أصلا مع وجوده وحل تقدم الاخت للأب على الاخت للأم عند تقدم الأب فتأمل **(قوله)** بالذكر) أى بالمميز الذكر وهو متعلق بقيد **(قوله)** ولأب مثلا) أى وأمه مع أى أى يندب له ذلك ع ش على **(قوله)** وحله فانه يقع الأم زوجها من زيارتها أو كانت مخدرة والافيجب على الأب تمكينها من زيارتها اه سم لكن في شرح من خلافه في المخدرة **(قوله)** وعدم البروز عطف سبب على سبب **(قوله)** والأم الأولى وإن كانت مخدرة كفى شرح **(قوله)** لبس بعورة) مقتضاه ولو أمر بدجلال **(قوله)** عيادتها) قل برؤا من مرضت الأم لم الأب تمكينها من زيارتها من غير بضعها وإن أحسنت ذلك بخلافه في الذكر لا يميزه تمكينه من ذلك وإن أحسنت اه **(قوله)** لشدة الحاجة) وينجى أن محل تمكينها من الخروج عند استامه ربة قوية والأم يميزه شرح من الظاهر حكمة تمكينها من ذلك ع ش ويجرى هذا القيد في عورة جواز تمكينها من الخروج فلا يارة بالأولى رشيدى **(قوله)** لا فى كل يوم) إلا أن يكون منزلهما قريباً لا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردى اه شرح من وقد يشترط الفرق بين قرن به المنزل وبينه فإن الشقة في سائر العبيدة النما على الأم فإذا تحملتها أو نكت يوم لم يحصل البتة شقة ما ش قال الرشيدى تم ظهران وجهه النظر للعرف فإن العرف أن قرب المنزل كالحار يتردد كثيرا بخلاف بعيد **(قوله)** ولا يمتد) أى لا يجوز فيحرم عليه ذلك وتدخله قهر اعبا ولها أن لا تنكح بإخراج الولد (لا يمنع أن يزار بها) أى الذكر والانى (على العادة) كيوم في أيام لاقى كل يوم ولا يمنع من دخولها به وإذا زارت لا تطيل المكث

كغلام (خير) المميز (يسين أم) وإن علت (ودجأ وغيره من الخواشي) كاخ أو أم أو أبنته كالأب بجمع العصبية (كأب) أى كأب تخير بين أب (وأخت) لغيرأب (وأخالة) كأم (وله بعد اختيار) لاحدهما (تحوّل للاختر) وإن تكررت لانه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره قبل نعم أن غلب على الظن أن سبب تكرره قوة تمييزه ترك عند من يكون عنده قبل التخيير وقول أو غيره من الخواشي أعم من قوله وكذا أخ أو عم لكن قيد في الروضة كصالحا تبعا للنفوى التخير في مسئلة ابن الم بالذكر والمتمد خلافاً وبه صرح الروايات وغسيرة وإن كانت المشية لا تسلم له كما في (ولاب) مثلا (إن) اختير منع أى لا ذكر زيارة أم) تألف العصابة وعدم البروز والأم أولى منها بالخروج زيارتها بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها لثلا يألف المتوق ولأنه لبس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخرج بزيارة الأم عيادتها فليس له المنع منها لشدة الحاجة إليها

(وهو أولى أمر بينهما عند) لأنها أشق وأهدى إليه هذا (الترضى) به (والإفئدة) و يعودها ويغترف الحالى عن الخلوها (وان اختارها ذكر ففعله لا وعندها) ليعلمه الامور الدينية والدنيوية على ما ينبغي به لان ذلك من معاملة (أو) اختارها (أى) فضنها (أبدا) أى ليزنها للاستواء الزمنى فى حقها (ويؤورها الاب على العادة) ولا يطلب الصلحها عنده (وان اختارها) يميز (أقرع) بينهما يكون عند من خرجت (١٢٦) قرعته منها (أولم يختر) واحدا منها (فألام أولى) لان الحضانة لم يلزم

على الاب حل (قوله) (الحالين) أى الترضى عنه هو عنده (قوله) (على ما يلقى) أى بالوجه ظاهر كلامه لا يوردى أنه ليس لأب شرف تعلم وللممتعة تز به لان عليه رعاية حفظه شرح شيخنا اه شورى (قوله) (فألام أولى) لومات فقالت أمه دفنه فى ترى وقال الاب بل فى ترى بنى الحجاب الام على ما عتبه الزكشى وبحت حج أن الحجاب الاب حل ومثله مر وعمله حبسهم بترتب عليه نقل محرم كان مات عند أمه والاب غير بلدها عى على مر (قوله) (لان الحضانة لها) أى امالة (قوله) (أحدهما) أى أحدهم لمهاحق فى الحضانة (قوله) (سفر حاجه) الظاهر أن الحاجة ليست يقيدل شئها الزعة عبارة مر فان أراد كل منهما واختلفا مقصدا وطريقا كان غذا ملا وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لان السفر فيه شاق وآلام أشق عليه من الاب (قوله) (فأقيم أولى) مالم يكن المقيم الام وكان فى بقائه معها مفسدة أوضاع مصلحة كالوكان بصله القرآن أو الحرقه وما يبدل لغير غيره مقامه فالاب أحق بذلك عن (قوله) (المصة أولى) أى مقيا كان أوسافرا اه وعمل كون العصة اذا ما فرأى به اذالم يكن هناك عصة أترميم كان سافرا والاب وأقام الجدا وسافر الجدا وأقام الاخر أوسافر الاخر وأقام الم فان المقيم أولى به من المسافر لوجود العصة الاخر عندها اه شرح مر (فصل فى مؤنة المالك وما يكرمه) وهى الخارجة والناسب تقديم هذا الفصل على الحضانة لكن لما كانت الحضانة خاصة بالقرب مقدها عليها المؤنة فى اللغة القيام بالكفاية والانتفاع بذلك القوت قاله السكى وهذا يقتضى أن النفقة دون المؤنة شورى (قوله) (كفاية رقيقه) وان كان مستحق النفقة ينحو وصبة أو اجارة أو مستحق القتل برده أو نحوها وجبت نفقة الرثة نادون نفقة القرب بالمرد لان الموجب هنا الملك وهو موجود وتم مواساة القرب والمهسر ليس من أهل المواساة حج س (قوله) (مؤنة) يجوز أن يكون صرفا بدلا من كفاية أو منصوبا على التميز أو الحلال وقوله وغيره يجوز أن يكون بالوجه الثلاثة تأمل شورى أى عطايا كفاية أو مؤنة أو قوت اه (قوله) (وما طهارة) سواء تسبب فيها السيد أو لانه لا يملك به فارق الزوجة حيث فصل فيها بين كونها ماء الطهارة بسببها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مر لوفده له نفقة ملاحاة وجده له تأنيفا غاية الأمانة بأنهم ينفقون نفقة طيب وله تأديبه على ذلك سم عى وكذلك لو أنف الرقيق طعامه للدفع له لزمه ابداله وان تكررت ذلك منه عدا عى على مر (قوله) (وغيره) كاجرة الطبيب والحاجم ومن الدواء شيخنا (قوله) (وأيقا) كان وجود وكيل السيد فى الجلى الذى أنبى اليه فله مطالبة بمؤنة حل ويتصور أيضا برفع الاسرى قاضى الجلى الذى هو فيه ويقتضى على سيد ذلك العبد شيخنا لكن ببقى الكلام فى أنه هل يجيبه الى ذلك حيث عمل لباقة أولا ليعده على عوده لسيده فيه نظرا واقتربا أنه بأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل من يصر على ما يوصله الى سيده فراض عى على مر (قوله) (من غالب دالخ) أى الذى هو منه عى (قوله) (وإلى راعى) السيد

يختر غيرها وكالاتى فيها ذكر الخنى (ولوسافر) (أحدهما) أى أراد سفر (لا تلتصق) كحج وتجارة ومؤنة فهو أهم من قوله سفر حاجه (فالمقيم أولى) بالوجه عجزا كان أو لا حتى يعود المسافر خطر السفر طالت مدته أو لا ولو أراد كل منى مسافرا حاجة فألام أولى على الخنى فى الرضا (وأيقا) (أى لتلقه) (العصبه) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الام حفظا لنفسها وأى يكون أولى به فيها اذا كان هو المسافر (ان أن من خواف) فى طريقه ومقصده ولا فألام أولى وقد علم بحارس أنه لا تتم مشيئة لغير محرم كان عم حذرا من الخلوة المحرمة بل لتتفرقة كبتة واتصارا لاصل على بنته مثال (فصل فى مؤنة المالك وما سها • (عليه) أى المالك (كفنا رقيقه غير مكاتب) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وما طهارة وغيرها ولو كان أعجز زمتا أو أم ولد أو أيقا غير ممل

للمالك طعامه وكسوته ولا يكفى من العمل ما يبطى ويقاس بما فيه غيره عدا ذكر ولا شى عليه للسكان ولو كتابة فاسدة لاستفاد به بالسب واستثنائه من زبائى والمطابق الكتابة أولى من تقييده لها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقاء البلد) من بر وشعر وزيت وقطن وكتان وصوف وغيره الخبر الكافى للمالك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لئله يلدو برأى حال

اليد في يسار أو عساره فيجب ما يليق بحاله من رفع المجلس الغالب وخسبه ونقل ذات الجبال على غيرها في المؤنة (فلا يكره استعرة)
 هوان لم يتأخر عز أو بردان ذلك بعد تحقير أو قول (بإلذان) من ز ياذني ذكره العزالي وغيره - فتراعن بلاد السودان ونحوها كان المطب
 (ومن أن يتأوله ما ينهم) من طعام وأندم وكسوة لا مريد بذلك في المحرجين الممول على النذب كإياني والأول أن يجلس معه للأكل
 فلا ينفذ روجه للتمعة - فسددا لأصغرة نبر الشهوة ولا تقضي التهمة ولو كان السيد أكل أو لبس دون الأثني به المتأدغا بخل أو
 رابطة فليس له الاقتصار على رقيقه على ذلك بل يلزمه رعاية الغالب ولو تنعم بما (١٢٧) فوق الأثني في نذب أن يدفع المثلثة

بل له الاقتصار على الغالب

كما علم وقوله **عليه**

أنا هم أخوانكم

جعلهم الله تحت أيديكم

فمن كان أخوه يحبه

فقطعه من طعامه وألبسه

من لباسه قال الرازي حله

الشافعي على النذب أو

على الخطاب لقوم طاعهم

وملاهم متقاربة أو على

انه جواب سائل علم

حله فأجاب بما اقتضاه

الحال (وتسقط) كفاية

الريق (بعض الزن) فلا

تعدربنا الإجماع في مؤنة

القريب بجماع وجوب

ما ذكره بالكفاية (وبيع

قاض فيها ماله) أو يؤجره

ان امتنع منها ومن إزالة

ملكه عن الرقيق بعد

أمره بإحدهما وغلب كما

في مؤنة القريب وكيفيته

أنه ان تبس بيع ماله أو

إيجاره شيأ فشيأ بقدر

الحاجة فذلك وان لم تبس

كفعا استدان عليه إلى أن

البدن أو جوباحل أي رعاية حال العبد عرش (قوله) ونقل ذات الجبال أي نذب كإياني شرح
 هر وعده حيث كان جالسا لثانها والقول بالوجوب كإفقه حل وعش محمول على ما إذا كان
 جالسا للوعاء بأن كانت من النوع العالي كالجرج كإفقه من آخر عبارة هر فلا منافاة بين القولين
 قال عرش على هر وأما ذوالجلال فان كانت نفقاته له أنه كره تفضيله على الخبيس وان كانت رابعه
 لم يكره (قوله) ما ينهم) انه يتجه في أمره جيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوس لحوق ربة من
 سوطه من وقوع في عرضه عدم استحبابه حينئذ شرح هر (قوله) والاولى أن يجلسه معه) أي
 جالسا لربة تلحق هر (قوله) روجه للتمعة) أي قلماني البسم حل وقال شيخنا روجه أي هيأها
 له (قوله) التهمة) بفتح الذن ونكون الهاء الشهوة والحاجة قاموس (قوله) وقوله **عليه** الخ) هو
 وارعد أوله من غالب عادة أهله البلد شيخنا أو على قوله ولو تنعم بما فوق الأثني الخ كما يفيد
 كلام الرشدي (قوله) أخوانكم) أي في الإسلام أو من جهة أنهم أوالد آدم برماوى وفي رواية أخوانكم
 خولكم بفتح الخاء والواو أي خدمكم (قوله) عله) أي على جملته وأنه يقتصر على الأرقاء فأنى بالحدث
 ردما وذو الره ليرجع عماليه شيخنا عزرى (قوله) عساره) وهو افتراض القاضي (قوله) أو يؤجره)
 أو التوقيع لا للتخيير وكذا في جميع ما يأتي لا يجب على القاضي أن يرعى ما فيه الاضطرار للمالك بش
 عبارة شرح هر ونحو بره ان الحاكم يؤجر جزأ من ماله بقدر الحاجة أو يجنيه ان احتجج السيد أو
 تعذر بإيجار الجزء فان تعذر إيجارها باع جزأ منه بقدر الحاجة أو كره ان احتجج اليه أو تعذر بيع الجزء هذا
 في غير محجور عليه أو موقوفين فعل الاضطرار من بيع القن أو إيجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض
 انته (قوله) بعد أمره) الظاهر أنه تنازع كل من بيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع شيخنا
 (قوله) وكيفيته) أي كيفية ما ذكر من البيع والإيجار (قوله) لماني بيعه الخ) وتقدم أن هذا هو
 الذي رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء
 الحاجة حل (قوله) ولا إيجاره) أي بعضه (قوله) فان لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يتخير بين
 البيع والإجارة يبني جعل على ما إذا استوت مصلحتهم في نظره والواجب فعل الاصلح منهما سل
 (قوله) فكيفيته) بيت المال على الماسكين) وظهر كلامهم أنه يتفق عليه من بيت المال أو من
 المسلمين بماله وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته للضرورة بقوله لا يفتني أن يكون ذلك
 قرأ شرح هر (قوله) وأما الولد) مقابل المخدوم من قوله أو إزالة ملكه أي على كونه يؤمر
 بالزلة ان كان الرقيق يقبل الزلة فكيفهم ذلك من شرح هر (قوله) أو من غيره) بأن كان مملوكا له

يجمع ما يليق البيع أو الإيجار له نفع أو أوجبه ما يليق بعه أو إيجاره شيأ فشيأ من المشقة وعلى هذا يجعل كلام من أطلق أنه
 يباع بعد الاستئذنة فان لم يكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعدرت الاستئذنة باع جميعه أو آجره (فان قدم) ماله (أمره) القاضي (بإيجاره)
 أو بالزلة ملكه) عنه بنحو يبيع أو عتاق فان لم يفعل باعه القاضي أو آجره عليه فان تعذر فكيفيته بيت المال على المسلمين فان
 انصرف على أمره بأدبهم قدم الإيجار وذكر الأمر بالإيجار من زيادته وتبصرى بالزلة ملكه من قوله يبيعه وأما أم الولد
 فيعتلها وتسب وتكون نفقاتها المندرت مؤنتها بالسكيب فهي في بيت المال (وله) إيجار أمته على إرضاع ولدها) من أم من غيره لان
 لها نفقاتها بخلاف غيرها (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) عنه لهما

فذلك ثم إن لم يكن ولد لهما ولا عمو له ولا عم له من بعدهما من شادون لم يفضل عنه هـ ذالولد بينهما إن ارتضاع على والده أو ماله (هـ) له
أجبارها (على فطمه قبل) متى (حولين) على (ارتضاع بعدهما) إن (ضر) أي المطلق أو الارتضاع لا في الأول قد يريد المفتح بها
وهو ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لأنها مائة هـ له ولا ضرر فإن حصل ضرر فولد أو لالة أو لها فلا يجبر وليس لها استقلال بفطم ولا
ارتضاع إلا في الحاق الترية وقولن أن لم يضر أعمن من قوله في الأول أن لم يضره وفي الثانية أن لم يضرها (ولخره حتى في ربه تليس
لا دهما فطمه قبل) متى (حولين) لا (١٢٨) (ارتضاع بعدهما إلا بضر لا بضر) لأن لكل منهما حقان

الترية فلها النفس عن
الحولين وزيادة عليها
إذا لم يضر بره ما الولد
والأم أو أحدهما وقول
بلا ضرر من ز يادى فما إذا
ترضايعا للارتضاع وأعمن
من تقيده له يادى فما إذا
ترضايعا للارتضاع وأعمن
ذكر أن لكل منهما
فطمه بعدهما بضر رضا
الأخر حيث لا يضر
بذلك لانهما قد ارتضاع
الأم (ولا يكف عمو له)
من أدى أو غيره (ملا
يطبق) للخير السابق
فليس أن يكف عملا على
الدوام بقدر عليه وما أو
يؤمن أو لالة ثم يجزى له
أن يكف العمل الشاق
بعض الأوقات به مخرج
الراضى وتسمى بملوك
أعمن من تقيده بريقه (وله
مخارجة رقيقه) على ما
يحتمل كسبه المباح
الفاضل عن مؤنثه إن
جعلت من كسبه نظير
الصحيحين أنه يملك

أعلى أبيه لاجتماعه مع ابن أو صاعق ثم رواه أن يخفف عنه من خواجه
(بضر) فليس لاحدهما أجبارا الآخر عليها لانهما معارضة فانه جبر فيها التراضى كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤده
من كسبه (كل يوم أو نحو) كسابع أو شهر بحسب ما يتفقان على وقول ضرب مع معلوم من ز يادى وقول أو نحو ما أعمن
قولا أو أصوب (وعليه كفاية دوايه المستزدة) بقلها وسبقها أو بتخليتها للرعي وورود الماء إن ألفت ذلك لحرة الروح بخلاف
غير الحرة كالقوامق وتجرى مجاز كراعمن قوله علف دوايه وسبقها والتقيد بالمستزدة من ز يادى (فان افترق) من ذلك (ولذلك)

مداها

أن (أجر على كفاية وإزالة ملك) هي أعم من قوله بيع (أودع مأ كول) منها صوابا لها عن التلف (فان امتنع) من ذلك (فعل
الحال) (أجره) منه ويقتضيه الحال وهذا مع قولهم مال من زياتي فان لم يكن له مال أخرجه على أحد الآخرين والأجبار فان امتنع
فعل الحال كبراه من ذلك فان تصرفه فكفائتها بمت المال ثم على (المسلمين (ولا يجلب) من لهما (ما يضر) ها
أولها واما ما يجلب ما يفضل
عنه وقولي يضر أعم
من قوله يضر ولها
(وما لا يضره) كقتاة ودار
لا يجلب عمارته لا لتأذه
سرة الروح ولا ذلك من
جدة تجمعه المال وهي ليست
بواجبة وهذا بالنسبة لحق
الله تعالى فلا يتأذى وجوب
ذلك في حق غيره كالآفاق
ومال المحجور عليه
وإذا لم يجلب الصلابة
لا يكره تركها الا اذا أدى
الى الخراب فيكره ويكره
ترك سقي الزرع والشجر

(كتاب أحكام الجنائيات)

(قوله كسر ومقتل) أي ومنعه الطعام والشراب (قوله فهي أعم إلخ) نظريه بان الجنابة تشمل
السرقة والنسب لانها جناية على المال وقد يتناول المراد الجنابة على البدن كما يشترط في ذلك قوله هي أي
الجنابة على البدن حل (قوله والاصل فيها) أي في حكمها المرب عليها وهو وجوب القصاص
ووجوب العدة للمعلم من أمة ومن قتل مؤمنا خطأ (قوله لا يعمل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا يتأذى
وجوب القتل بأحدى الثلاث الآية لان الجائر يصدق بالواجب كذا في شرح الاربعين ومطهره ان
الحلال لا يصدق بالواجب الا اذا أول بالجائر شو برى (قوله مسلم) قال الطيبي حقهمة قيدة لاصري
وبشه مع ما بعده صفة ثانية جاءت تنويع والبيان أحوال بجى به مفيدة للوصوف مع صفته اشعارا
بان الشهادة هي العدة في حقن الدم وقوله المارق صفة وكدة للترك والمعاد بالجماعة جاعة
للمسلمين كالهرود لديه هو المارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لدينه قد لا ينفارق
الجماعة كالنكاري وقد انفارقت الجماعة وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لدينه قد لا ينفارق
على التأسيس أولى من الحل على التأكيد شو برى وهو بعيد لان فرض الحدوث في المسلس فلا يشمل
غيره (قوله لا يبدى ثلاث) برد عليه تارك الصلاة بعد أمر الامام فانه يقتل مع أن ليس واحد منها
وأجاب الرمادى في شرح البخارى بان القتل بترك الصلاة اتماما ولا نكرها تاركها لا للدين القى هو
الاسلام أي الأعمال اه ومفهوم قوله سلم فيه تفصيل وهو أنه ان كان ذنباً ومعاهدا فكذلك وان
كان حراً في فعله دماً بة ل انما يقيد به لاجل الاستثناء لان الذين والمعاهدين يجوز قتلهم بغيره
الثلاثه كقتل عده والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من محذوف أى لا يعمل

(١٧) (بجبرى - رابع) (كتاب الجنائيات) الشاملة للجنابة والجرح وغيره كجرح ومقتل فهي
أعم من غيرها الجرح اه والاصل فيها آيات كآية بابا الذين آمنوا كتب عليهم القصاص وأنكر الجرح الصالحين لا يعمل دم امرئ مسلم
بغيره ان لا الله والى رسول الله الا بحدى ثلاث

دلم امرى الخ غصلة من الخصال الإباحية ثلاث **(قوله)** التيب الزاني الخ أي زنا التيب والتب والنفس بدل النفس وترك التارك لدينه فيكون القتل بدلا عن النفس المقتولة لسيا في له وإن كان هو سببا عن الجنابة وإنما قلنا ذلك لأن المراد في الحديث بيان الأسباب الموجبة لقتل الخلل أو قتل القتال سبب عن جنائيه لأسباب وقوله التارك لدينه أي كره أو بعضه فيمثل الباغي والمائل أيضا **(قوله)** ثلاثة أي ثلاثة أنواع من ثم نطقه التاء أو يقال إذا حلف المدعو بجوزائبات التاء وحسنها عى **(قوله)** من الآدميين أنما قيد بهم لأنهم على التفصيل الآتى أما غيرهم كالجمعة فمضمون مطلقا ولا بد قوله الأقسام الآتية اه عى وبخر الجنب أيضا فلا ضمان فيه مطلقا لأنه لم يثبت عن الشارع فيه شيء ولم يدع العلم بالكفاة فلو علمت فظاهر إطلاقه أنه يقتل به وتقتل بالدرس عن فيضنا الشورى أنه لا يقتل فليراجع اه عى على مر وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اه عى **(قوله)** نطقا متمالورى الساكنة شجرة ومالورى الى مصدر فعصم قبل الإصابة نزع بلا طرقة أو المستمنزلة طرزا ما بين من لم يقصد فاندفع ما يقال ان تعريف الشارع للخطا بقوله أنه لم يقصد عين من وقت الجنابة عليه نطقا غير صادق على هذين فيكون غير جامع • وحاصل الدفع أنه نطق خلف الفتن من وقت خلف الشخص وزل في الثاني تبدل الحقة منزلة تبدل الدات اه وبين في الخطا حكم الآلة من كونها تقتل غالبا ولا حل **(قوله)** أولى من قوله الخ لأنه يصدق بوجود قصد من وقت الجنابة مع عدم قصد الفعل وهو محال إذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجنابة به ويصدق بضام إذا قصدوا إحداثهم جماعة رى اليهم والمصرح به في كلام الشيخين أن ذلك شبه محذور حيث يشك اعتبار قصد العين في شبه العمد حل **(قوله)** قصد أحدهما أي الفعل والعين **(قوله)** أو قصداه الخ ولا بد من القصدان يعرف أنه إن كان فلورى شخصه اعتقده خطئة وكان إنسانا لم يكن عمدا على المصح بل خطأ حل وشبهه فشرح حر **(قوله)** أو بما يتلف غالبا ولو بالنظر لبعض المحال كغزارة في القتل **(قوله)** فعمد ومنه مالورى جمعا وقصد إصابة أى واحد منهم فأصاب واحدا منهم لا كل شخص منهم مقصود بالجنابة بخلاف ما لو قصد واحدا منهما فانه شبه محذور كقصد حل أي لأن الحكم في الأول على كل فرد في الثاني على المماهي مع قطع النظر عن الأفراد **(قوله)** بان قصداه الخ المصح أنه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافا للشارح **(قوله)** أو بما يتلف غير غالب علم أنه غير منصوبة عطفها على غالبا وهو ظاهر أجروها يوم دخول قصد بما لا يتلف أملا وأنه شبه محذور لأنه لا تصدق بنق الموضوع لكن المقام يدفع هذا الإجماع فيجوز جرحها أمشأوى رى **(قوله)** ولم يظهر أثر أى ومات حالاً أخذ من كلامه بعد **(قوله)** كقصر غير متوال عبارة شرح حر ومن شبه العمد الضرب بوطا وعصا خفيفتين بالناول ولم يكن يقتل ولم يكن بدن المضروب تحييا ولم يشترط به نحو حار ورذا وصرورا لا قصد كالجوخفة فضعف وتأنى مات لصديق حده عليه **(قوله)** وذلك أي العمد الذى يقتل غالبا **(قوله)** كغزارة المراد بهالة الخياط وأما المسألة التى غلط بها الظروف فهى ما يقتل غالبا اه زى **(قوله)** يقتل أى لو فى بدن نحوهم أو تحيى أو صغرى أو كبير وهى مسمومة شرح حر وقوله وهى مسمومة قيد في الكبير فقط كفى عى والشريدى **(قوله)** وخاصرة هى ما بين رأس الورك وأتروضع في الجنب وشملها الخصر والكشح قاموس **(قوله)** فمات شبه القوربة لم يثبت بشرط كفى شرح الروض **(قوله)** فان لم يظهر أثر أى وكان قد قشر زها فها لم يأخذ من كلامه بصل

للروح غير مزمعة من الروح ونحوه ثلاثة (عمد) وشبهه مخطا لأنه أى الجاني (ان لم يقصد عين من وقت) أى الجنابة (ب) بان لم يقصد الفعل كان نطقا فوقع على غيره أو قصدوه فحدث عين غيره فأصاب غيره من الآدميين (نطقا) وتفسيره بذلك أول من قوله ان فقد قصد أحدهما نطقا الخ (أو قصداه) أى عين من وقت الجنابة (بما يتلف غالبا) جازما كان أولا (فعمد أو غيره) أى أو بما يتلف غير غالب بان قصداه بما يتلف نادرا كغزارة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا كقصر غير متوال في غير مقتل وشدة حر أو برديوط أو عصا خفيفتين لم يحتمل الضرب به (ففسه) أى شبه عمد يسمى أيضا خطأ عمد عمد خطأ أو خطأ شبه عمد (ولا تؤد الاق عمد) بقصد زنه بقول (ظلم) أى من حيث الاتلاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لامن تلك الخبيثة بأن عدل عن الطريق المستقيم في الاتلاف كان استحق جز

رقتة وقد افقده ضمين وذلك كغزارة (بقتل) كدماغ وعين وحلق وخاصرة فأت به لخطر الموضوع (بغيره) أى غير مقتل كالتي رقتة (وأنما حتى مات) لانه هو الزاني الجنابة وسرا به إلى الهلاك (فان لم يظهر أثر

القود على المكلف وأعلم أنه ما أدى غلته الآخر صيدا بالقود على العالم

(١٣٣)

(و) يجب (على من ضيف بمسوم)

فيعتبر دية بقوله (يقتل غالبا) غير مجزئات سواء أقاله مسوم أم لا لأنه أُلْجَأَ إلى ذلك (فان ضيف به مجزا أو دسه في طعامه) أي طعام اللبني (الغالب أسكه منه وجهه فشيء عمد) فتنزيمه دية ولا قود لتناوله الطعام باختياره فان علمه فلا شيء على المضيف والأداس وتعميري بالميز وبغيره هو الموافق لبحث الشيخين ومتقول غيرهما بخلاف تعبيره بما ذكره وتعميري به الممد الذي عبر به الحرر أولى من قوله فدية وخرج بالطعام المذكور ما لا دس ساقط طام فسه فأكلت من يعتاد الدخوله أوقطام من يندأ أسكه منه فأكله فبات فانه هدر

(درس)

(و) يجب (على من ألقى غيره فيها) أي شيء (لا يمكنه التخلص منه) كئثار وما مفرق لا يمكنه التخلص منها بعموم أو غيره مفرق وأتقدم به لا يمكنه ذلك معها (وإن التثمة حوت) ولو قبل وصوله إلينا، لأن ذلك مهلكة له ولا نظر للجبهة التي هلك بها وتعميري بما ذكر أعمر من اقتصاره على الماء والنار (فان أمكنه) التخلص بعموم أو غيره

نفسه عمد عرش (فرع) لو أمر مستترا بقتله ما، فوقع في الماء، ومات فان كان مجزا يستعمل في مثل ذلك هدر والأشنة عاقلة الأمر (قوله) بالقود على العالم (لان الظان أنه تركه لانه مع العلم بتركه فهو شرك ومع عدم العلم لا يثار فهو آلة وعلى عاقلة الظان نصف دية خطأ لافرق بين أن يكون العالم المكروه بالسكس والظان المكروه بالفتح أو عكسه حل (قوله) ويجب (قوله) أي القود على من ضيف بمسوم وهذا من السب العرق ودرس السمي طعام غير المميز كتصنيفه بالمسوم سول (قوله) فيقتله الخ لم يبين حمزه وإله عدم القود بل بدية شبه الممد في راجع للمسوم وغيره فراجع عرش فعلى هذا الضمير في قول المتن فان ضيفه من حيث هو لا يقيد كونه يقتل غالبا وهذا القيد حمزه في الآية غير المميز اه (قوله) يقتل غالبا) ولابد من العلم بكون المسوم يقتل غالبا اه زي (قوله) سواء قال الخ) كذا عبر كثيرين مع فرض الكلام في غير المميز وهو يجب اذ لا تعقل عاقلة غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحد فيه فرقا بين القول وعدمه حجج ووجه ما قاله الشارح أنه في حالة القول فيه تنغير من التناول بخلافه عدم القول فان فيه اغترابه على التناول زي وفيه شيء ومن قال مر سواء قال لولي غير المميز: عذبتك القصاص الخ (قوله) لأنه أُلْجَأَ إلى ذلك) أي لان الضيف يجب بالمادة على كل بما قسمه وهو لكونه غير مجزئ لا يفرق بين حالة الأكل وعدمها فان تقدم له الماء غالبا عرش على مر وبعبارة حل قوله لأنه أُلْجَأَ إلى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختياره فخذ العمد صادق على هذا اه (قوله) الغالب أسكه) ليس قيدا (قوله) فشيء عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حذبه الممد المتقدم لانه تقدم أن يكون بما لا يتلف غالبا إلا أن يقال ذلك محصور بالآلة وهذا في السب تأمل حل (قوله) الذي عبر به الحرر) هو مختصر من الوجيز المختص من الوسيط المختص من البسيط المختص من النهاية لتمام الحرمين ولهذا ساءما بض النفاة، أما لاخذها من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغزالي (قوله) أوقطام طعام من يندأ) سكتوا عن حكم ما استوى الامران وإله كندوره والمصنف ظن أن التقيد بآلة أسكه منه الحكم بأنه شيء عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لآتي القول بوجوب القصاص والعقد وجوب الدية مطلقا أي سواء غلب أو نهدر أو استوى الامران والمراد دية شبه الممد حل قوله فانه هدر ضيف في الثاني (قوله) وإن التثمة حوت) وإذا اقتص من الملقى قسفت الحر من ابتاعه جبالا يمتنع وقوع القصاص موقعه كما يؤخذ من كلامهم فبالو قلع من مشغور قفلت سه ثم عادت تلك الأن يفرق بأن العاد هنا عين الملقى وتميل للتلوع وشستان ما بينهما وحينئذ هي بوجه وجوب دية القود لآتي دية عمد في مال المقتص كما أفتى به شيخنا حر كالو شهدت فيه بموجب قود قتل ثمان الشهود يقتله جافان القاتل عليه الدية بجامع ان في كل قتل بحجة شرعية ثمان خلفا حج زي وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله) لأن ذلك مهلكة له) ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص فانكر الوارث صدق لان الظاهر معه اه مر زي ويكفي بين واحد لانه لما خلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله وان لم من دعواه عدم القدرة على التخلص فقتل الملقى له اه عرش على مر (قوله) ومنعه معارض) أي بعد الاتفاق فان كان موجودا عند الاتفاق بالقصاص حل (قوله) لانه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركه شرح مر (قوله) أو التثمة حوت فعدان علمه) قال حج فصلوا هنا بين علمه بحوث ملتزم

(رسد) منه (عارض) كوجع يروح فلهك (فشيء عمد) فميدية (أو كمت) حتى مات (فهدر) لانه المهلك نفسه (أو التثمة حوت فعدان علمه) والتفصيل بين العلم وعدمه من يادى ولو ألتاه

وعنده وألقوا فيه لا يمكنه التخلص منه وقالوا فيمن ضرب من جهل مرصه ضربه يقتل
المرضى دون الصحيح انه عمد وكان الفرق أن الهلك في نفسه وهو الاخذ بان يحومها بعد فعله قاتلا
بما يقتل غالبا وان جهل بخلاف الهلك في حالة دون أخرى لا بد كذلك الا ان علم اه **(قوله مكتوبه)**
أوبه مانع من الحركة هر **(قوله)** وقد لا يزيد بأن استوى أو نسبت الزيادة هر **(قوله)** ولو لقتل
رد على الاسام مالك القاتل انه اذا أسكسه للقتل يكون القصاص عليها لانه شريك وهذا أى يكون القود
على الآخذ اذا كان القاتل أهلا للضمان أما غير أهلا لم يكن من أوسع ضار أوجبة فلا قطع فلهذا
الأول بل على الأول القود لان القاتل حينئذ أهله بخلاف الحر في لانه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقا
بخلاف أولئك فانهم مع الضراوة قد يكونون آلة لاعمدهم اه زى وجعل المجنون ليس أهلا للضمان
فيه نظرا لانه يضمن ما تلغىه من هوليس أهلا للقصاص فلم المراد بدم الضمان عدم القصاص عليه
وقوله بل على الأول القود اعترض بأن الاساك شرط والشرط لا قود فيه وان انفرد وأوجب بأهله لم
ينقطع فلهذا القتل أشبهه السب فزله منزه وقوله بخلاف الحر في أى فلا قود على واحد منهما
(قوله) وأقام من مكان عال الخ الحاصل فيها اذا أقام من علوقته غيره انه ان كان كل من الملقى والقاتل
من أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لانه
المباشر وان كان كل منهما ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك اذا كان
الملقى من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انتقطع بالاتقاء والقاتل ليس من
أهل الضمان فاتفق الضمان رأسا بآتى مشله في حافر البئر والمرضى حرافع الزمان مسكهم واحد
والحاصل فيها اذا أسكسه فقتله غيره انه ان كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس
من أهل الضمان والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وأنه ان كان كل منهما
ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان المسك من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله
فالضمان على المسك دون القاتل ويقارن ما تنضم في مسألة الاتقاء بما عمل هناك من انتقطع فعل الملقى
بخلاف المسك فافصح الفرق بين الملتصين اه سم وقوله فالضمان الخ الأولى أن يقول فالقود الخ
(قوله) أى دون المسك الخ ولكن عليهم الاتعزير بل والضمان على المسك أيضا في التثنية
لكن قرار الضمان على القاتل هر **(قوله)** لان الباشرة الخ جعل الردية مباشرة مع أنها سبب للاتقاء
(قوله) لا قود عليه ولو امتد بالكتبة يضمن الدية عى **(قوله)** لان الحفر شرط وكذا الاساك
لمسك تريف الشرط عليه اه شوبرى

(فصل في الجناية من اثنين وما يذ كرمها) أى من قوله ولو قتل مريضا الخ **(قوله من اثنين معا)**
أى متقارنين في الزمان بناء على أن مع للاتقارن في الزمان واليه ذهب ثلث وغيره واختار ابن مالك
دلائها على عدم المقارنة في الزمان ويدل على ما قلنا من أن من قال لزوجه ان ولدتها فاعلمنا ما قلنا
لا يشترط الاتقارن في الزمان حل وعبارة هر من اثنين معا بان تقارنا في الإصابة وان تقدم هر
أحدهما ومحل قول ابن مالك مخالفا لثلب وغيره انها لا تامل على الاتحاد في الوقت كجساعه انتقاء
القرينة شرح هر والقرينة هنا قوله بعد أو مريضا **(قوله)** سواء كانا مذنبين الخ كان الاثنان
أن يعمل هذا قتيلا بأن يقول بشرط أن يكونا مذنبين أو غيرهما ففهم مع ما يخرج مالا غير أهله
وان كان أحدهما الخ والا فلهذا داخل في المتن لولا التقييد **(قوله)** أم لا أى والفرض أن كل واحد من
الفصلين لو انفرد لقتل حل وسم ولعل المراد أنه اذا انفردا لم يكن أن يقتل ولو بالسرية وبهله
القتل يقطع الضمون فان كلاهما لو انفردا لا يبعد قائلا الا انه قد يؤدي الى القتل عى على هر

مكتوبه بالساحل فزاد الما
وأغرقه فان كان بموضع علم
زياد الما فيه كالمذبح بالبرصة
ضمان كان قد زيد وقد
لا يزيد فيه عمد وان كان
يجب لا يتوقع زيادة فافق
سبل نادر نطقا **(ولو ترك)**
مجرع **(علاج برجه الهلك)**
فهك **(قود)** على جراحه
لان الجرح مبهك والبره غير
موتوق بلوعا **(لو أسك)**
شخص ولو لقتل **(أو ألقا)**
من مكان **(عال أو حفر بئر)**
ولو عدوا **(فقتله)** في الأولى بين
(أورداه) في الثالثة **(أكثر)**
فالقود على الآخر أى القاتل
أول الردى **(قطعا)** أى دون
المسك أو الملقى أو الحافر
لان المباشرة مقدمة على
غيرها مع أن الحافر لا قود
عليه ولو انفردا بضمان الحفر
شر

(درس)

(فصل في الجناية من اثنين وما يذ كرمها)
وما يذ كرمها هو **(ووجد)**
بواحد **(من اثنين معا فعلن)**
مرفقان **(لزوج سواء كانا)**
مذنبين أى سريعين للقتل
أم لا **(كفر للزوجة)** **(وقد)**
الجنة

هو القاتل (أو) وجدا به
منها (مرتا) القاتل
(الاول) ان أنهاء الى حركة
مذبح بأن لم يبق فيه
(بصارواطق وحركة اختيار)
لانه صبره الى حالة الموت
(ويعزر الثاني) لهنك
سوميت (والا) أي وان
لم يمه الاول الى حركة
مذبح (فان ذقت) أي
الثاني (كتر بعد جرح
فهو القاتل وعلى الاول
شأن جرحه) (قودا) أولا
(والا) أي وان لم يذقت
الثاني أيضا ومات الجني
عليه الجانيين كان أجافه
أوقع الاول يده من
الكوع والثاني من المرق
(فقتالان) بطريق
السراية (ولو قتل مريضا
حركته حركة مذبح ولو
ضرب يقتله) دون
الصحيح وان جهل المرض
(أو) قتل (من عهده
أوطنه عبدا أو كافرا غير
سوي) (ولو بدارهم مرندا
أوغبره) (أوطنه) قاتل أبيه
أو حيا) بأن كان عليه
زى الحريسين (بدارنا
فأخلف) أي فبان خلافه
(لزمه قود) لوجود
مقتضيه وجهه وعهده
وظنه لا يبيح له الضرب أو
القتل وطرق المريض
المذكور من وصل الى

(قوله) وكقطع عن من) مثال لقوله أم لا لهذا أعاد الكاف (قوله) فعملهما القود) لانه لا يمكن
نقله الى أحد هادون الآخر ولا ساقطه عنهما زى فان آل الامر الى الدينوزعت على عدل الرضى
لا لمرحلت عى عى هر (قوله) فالذئف هو القاتل) لان الذئف يقطع أثر ما قبله فامعه اول
ويجب على شريكه ضمان جرحه (قوله) لانه صبره الى حالة الموت) ومن ثم أعطى حكم الاموات
مطلقا غير (وقضيت جوار مجهره مود فنه حيلتد وفيه بعلوا به يجوزج زوجته حينئذ اذا
انقضت عنها كان ولدت عقب صبره الى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يترك
ميدا دخل في يده عقبه ولا مانع من التزام ذلك سم على حج وبعبارة حل لانه صبره الى حالة
الزواج فرضه ان تكاف من هذه الحالة لانه من المذنبين فلا يعبر بقوله فان شك في وصوله الى هذه الحالة
رجع لاهل الخيرة الى اثنى اثنين منهم من ثم لا يصح حينئذ سلامة ولا شيء من تصرفه ووريث ولا يرث
غيره الى الموت وتزوج زوجته اه (قوله) بعد جرح) يفتح الجمل لانه مثال للفعل والار لالحاصل به
جرح بالضم عى (قوله) ولو قتل مريضا (الح) اشتمل هذا الشرط الذي يصل جوابا واحدا على
سما وارجا لا والى بقى قوله أو حيا بدارنا وهي مفهوم قوله فبان غير سوي في مسألة الظن
وأخذ الشارع مفهومه في مسألة العهد وقوله بعده وظنه كفره مفهوم القيد الاول وهو قوله كافرا
فأنضم مفهوم القيد على طريق الفكا والشر المشقش والحاصل أنه قد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما
على أربعين صورة ثمانية عشر بالنطوق فيها القود لان في المرض صورتين علم مرضيه وجهه وكذا
البيعه كونه عبدا أو ظنه وقوله أو كافرا غير سوي في الانتعاش صورة لانه شامل لما اذا كان بدارنا
أو دارهم أو مفهوم كما أشار اليه بقوله ولو بدارهم ضرب تلك الثلاثة في حال العهد والظن تبلغت وعلى
كل ما كان يكون مرندا أو كافرا أصليا كما أشار اليه بقوله ولو مرندا وقوله أوطنه قاتل أبيه أو حيا
دارنا مورنا وقوله فان عهد أو ظن اسلامه ولو بدارهم قيمت صور لشموله بمقتضى الغاية لما اذا
كان بدارنا أو دارهم أو مفهوم قوله أو شك فيه وكان بدارنا مثله ما لو كان بدارهم أو مفهوم وعرف مكانه
كما يؤخذ من قوله ولا فسكتله بدارنا فهذه ثلاث تضم للثلاثة تكون تسمية فيها القود أيضا وبهم
فست مودوي أن يكون بدارهم أو مفهوم مع العهد أو الظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه
في الاخير ذكر المصنف هنا في المتن صورتين بقوله أو بدارهم أو مفهوم وفي صورة واحدة القدية وهي
فولخرج بغيرها في مسألة العهد ما لو عهده سوي فبان قتله بدارنا فلا قوداى بل فيه الدية كما صرح
حل دسم وعى (قوله) ولو بدارهم (ضرب) الغاية مع قول الشارع وان جهل المرض كل منهما لرد على
انضيق القاتل بانه لا قود في جهل مرضه وان الضرب يقتل المريض دون الصحيح (قوله) من
عده أي علمه وفيه ان العلم لا يقبل الضرب وهذا قبله لقوله فبان خلافه فالاول أن يفسر العهد بالاعتقاد
(قوله) أوطنه عبدا) أراد به مطلق التردد كما في شرح هر (قوله) ولو بدارهم) وكذا صفهم حيث عرف
مكانه حل (قوله) بأن كان عليه زى الحريسين) أو رآه يعظم آلتهم واثبات اسلامه مع هذين لان
الصحة التي يرضونهم غير مودة مطلقا وكذا تعظيم آلتهم في دار الحرب لاحتمال اكوله زى (قوله)
فان خلافه) بأن بان الحري في مسالمة الدنيا (قوله) لوجود مقتضيه) وهو القتل العمد المدون
(قوله) لا يبيح له الضرب) أي في مسألة المريض قال زى وأخذ من التعليل ان المؤبد لا قصاص
عليه اذا ضرب به تأديبا فأتى الى ان ضرب به براح لو حيت قال لى القاتل للجاني عرف اسلامه
رضي نقال الجاني فقتله كافرا أو رقيقا فالقول قوله اه (قوله) بانه أي المريض (قوله) فنه

حركته مذبح بجناية بانه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه سوي (بدارهم أو مفهوم) فأخلف (فنه)

وعب فيه الكفارة حر أي لأنه مسرف الباطن (قوله وإن لم يهدو) أولو الحال أي والمحال أنه لم يهدو حر يا ولا يصح التعيم بأن يقال سواء عهده أو لم يهدو لأن الذي عهده حر يا يأتي قريبا مخالفا لهذا كذا قيل وفيه نظر بل هو موافق له فالظاهر أنها التعيم تأمل (قوله مسئلة العهد) وأما في مسئلة الظن فقد ذكرها النبي (قوله فلا قود) وعليه دية عسكاف التحفة خلافا لما شرح الإرشاد حل (قوله كأنهم عاصر) وهو قوله أو نكح حر يا يهدوهم أو نكحهم فهدوهم وذلك أنه إذا هدر مع الظن فع العهد أولى لأنه أقوى اه شوري (قوله ولو يهدوهم) أي أو نكحهم (قوله) أن لم يعرف مكانه) أي لم يعرف محله فيمنهم أو يهدوهم فان عرف مكانه ففيه القود لأنه كان من حقه أن يقتل من قتله

(فصل في أركان القود في النفس) (قوله أركان القود في النفس الخ) وكذا في غير النفس ثلاثة أيضا قاطع ومنقطع ومنه وقطع في المعاني والآلة ومزال ومنومزيل (قوله قبل) في عهده وعد القتل ركنانظر فان ماهية القود ليست مركبة منها بل القتل سبب والقيل عليه إلا أن يراد بالركن مالاد منه (قوله أو أمان) ومنه ضرب الرق على الأسير لأنه ميرما للسلبي وهو في أماننا اه حل (قوله) كمقدمة وعهد) أي أو أمان مجرد شرح حر غراد الشارح بالأمان ما يمتثل الثلاثة والظاهر أن المراد بالعهد ما يمتثل الأمان المجرد بدليل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله قوله تعالى الخ) استدلال على قوله كمقدمة أو عهد أي أن عقد القمة أي الجزية يعصم أي يني الأهدار وعلى أن

المهدي الأمان كذلك فاستدل على الأول بالأية الأولى وعلى الثاني بالآية الثانية لأن قوله فأجره بزمه عدم قتله تأمل (قوله وهما في العصمة معتبرتا الخ) عبارة تشرح حر ويعتبر القود عصمة المعتزل أي حقن دمه من أول أجزاء الجناية كالرقي إلى الزهوق (قوله وسياق بيانه) أي بيان الاعتبار من الفعل إلى التفسير في الفصل الآتي أي قوله فصل حر عسكاف الخ من نزارع هذا الفصل الآتي أن عصمة القتل يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل إلى الزهوق (قوله فهدوهم حر) أي بالنسبة لكل أحد حر (قوله في معصوم) راجع لآرند فقط قال حل معصوم أي إيمان أو أمان وان إيمان معصومان غير هذه الحجة كران محسن ولونديا اه وبعبارة عس على حر في حق معصوم أي بالنسبة إليه فدخل الزاني المحسن وتارك الصلاة وقاطع طريق بقتل قتله لأن المسلم ولو يهدو لا يقتل بالكافر اه وفارق الحر في حيث يهدو ولو عس غير معصوم بأنه أي لآرند ملزم للإحكام معصوم على مثل هؤلاء كذلك الحر في فانه يهدو ولو عس غير المعصوم شرح حر (قوله)

كران محسن) خلاصته على حر في بأن يقول وكران محسن ولله عمل ذلك لأجل العفة (قوله قوله) مسلم معصوم) أي ليس زانيا محسنا ولا أفلا يهدو لأنه معصوم بالنسبة إليه حل والاحسن أن يقول أي ليس زانيا محسنا ولا تارك الصلاة ولا أفلا يهدو وذلك لأن المهدو معصوم على مثل هؤلاء اختلغا في سبب الأهدار كترك كراهة صلاة قتل زانيا محسنا كافي شرح حر (قوله لاستيفائه حادثة) يؤخذ أنه حل عدم قتله به إذا قصد بقتله استيفاء واجب عليه أو طلق بخلاف ما إذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاختلاف لظاهره ويرجع بأن دمه لما كان يهدو لم يؤثر فيه الصارف اه زى ويحذو فالتخي لأنه استوفى حادثة في نفس الامر أي حصل بقتله استيفاء الله وإن لم يهدو هو الاستيفاء بل ولو قصد غيره بعبارة حل لاستيفاء الله وإن لم يهدو بذلك بل قصد التخي ويحذو فالتخي أنه حادثة في نفسه لأن دمه حر اه (قوله بقراره) ولو قتله بعد علمه بوجوه عن الأقرار معصوم لاستيفائه حادثة تعالى سواء أبت زناه بقراره أم بنبه (ومن على قود لقتاله) لاستيفائه حقه

عده حر يا فان قتله يهدو فلا قود أو يهدوهم أو نكحهم فهدوهم عاصر وعهده وظنه كثره مالو استغيا فان عهد أو نكح استلامه ولو يهدوهم أو نكح فيه وكان يهدو زانه قود أو يهدوهم أو نكحهم فهدوهم ان لم يعرف مكانه ولا فقتله يهدو والتقييد بالحر في مسئلة الأهدار مع قود أو نكحهم من ز يادق

(درس)

(فصل في أركان القود)

في النفس

(أركان القود في النفس)

ثلاثة قتل وقتل وقتل

وشرط فيه ماسر من كونه

عمدا خلف فلا قود في الخطا

وشبه المصوم غير النظر كاسر

بيانه (وفي القتل عصمة)

إيمان أو أمان كمقدمة

أو عهد لقوله تعالى قاتلوا

الذين لا يؤمنون بالله الآية

وقوله وإن أحد من

الشركيين استجاركم الآية

وهي معتبرة من الفعل إلى

التلف وسياق بيانه في

الفصل الآتي (فيهدوهم

حر) ولو صيا وامرأة

وعهد لقوله تعالى قاتلوا

الشركيين حيث وجدتموه

(ومرند) في حق معصوم

خبر من يهدو به فاقوله

(كران محسن قتله مسلم)

(د) شرط (في القتال) امران (الزام) للاحكام ولومن سكران اودى امرته (فلاقد على حي ومجنون وسرى ولو قال كنت وقت القتل سببا وامكن) سباه فيه (او مجنوناً بعد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لان الاصل بقاء الصبا الجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما اذا لم يكن سباه ولم يبعد جنونه (أو) قال (أناسي) الآن وأمكن (فلاقد) ولا يحلف أنه حي لان التحليف لاثبات سباه ولو ثبت بطلان بجنه في تحليفه ابطال التحليف وسبأ في هذا في الدعوى (١٣٧) والبيانات مع زيادة فيه (ومكافأة)

أي مساواة (حاجبانية) أي بأن يفضل قتله بإسلام أو أمان أو سوية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانيا محسناً (بكافر) ولو ذمياً لخبر البخاري لا يقتل مسلم بكافر وإن ارتد المسلم لعلم المكافأة حال الجنابة إذا العبرة في العقوبة بما حمله (وبقتل ذو أمان بمسلم يذى أمان وإن اختلفا) كجودي ونصراني (أو أسلم القاتل ولو قبل موت المخرج) لتكافئهما حال الجنابة (و يقتص في هذه) المسئلة (إمام يطلب وارث) ولا يفوض إلى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (وبقتل مرتد بغير سري) لما سر وتعيى هنا بذلك وفيما سر بكافر وذى أمان أهم من تعبيره هنا بذي مرتد ثم بذي (ولا) يقتل (حر بغيره) ولو بيعنا لعدم المكافأة (ولا ببعض مثله وإن فاهه سوية) كان كافاً نصفه

خلافاً للأثرية الشبهة بسبب اختلاف العلماء يرجوعه وسقوط الحدّ يرجوعه حل لكن عبارة حج قوله بإقراره أي ولم يرجع راجع وعلم يرجوع القاتل قتل به والأفدية اهـ والتي في خط و من أثر الواجب دية عند مطلقاً لاختلاف العلماء وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة و لو قتله قبل أمرا حاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعذنا الكذب قتل به دونهم كما يحسنه البليني وهو شبهة لانه لم يثبت زناه ومجرد الشهادة غير مبيح للإقدام اهـ سول (قوله الزام للحاكم) وأن يكون قتله بغير تأويل كما يحسنه بعضهم ليخرج ما روت الباغى شخصاً من أهل المعدل حال القتل فانه لاديه فيه ولا كفارة كافي الرضوخ كاصلها زى (قوله أو مرتد) أي إن لم يكن له شوكة كقيد به بعضهم فلا يرتفت طاعة ثم شوكة وقوة وأتلفوا أنفساً أو ألاماً في قتالهم أساموا فلا ضمان عليهم على النص ومتفق على كلام الشرح الصغير اهـ زى وهذا يخالف ما يأتي للشارح في باب البغاة من أنهم يضمنون ما يتلفون لكن زى ضعف كلام الشرح في ما يأتي فليس كلامهم هو أكافيل وكلام الشرح في باب البغاة المصرح بضمنهم وجه (قوله فلاقد فيه) أي لانه لا قدوا يضافها قبلها فلا تحصن المقالة فالاولى أن يقول المصنف فلا يحلف ولاقد فيها تأمل (قوله بكافر) يعني به غير المسلم ليشمل من لم يبلغ الدعوة فان كان كالمسلم في الآخرة الا أنه ليس كهم في الدنيا شو برى (قوله ولو ذمياً) للرد على أي حقيقة القاتل بقتل المسلم بالذى (قوله وإن ارتد المسلم) تميمي في المتن وليس من الحديث (قوله) إذا العبرة في العقوبات أي يوثقها على الجاني وانتفاها عنه فاذا كان الجاني مكافئاً حال الجنابة ثبتت عليه العقوبة والا انتفت عنه (قوله) وبقتل ذو أمان بمسلم) نفع على منطوق المكافأة بالنسبة للإسلام والامان وما قبله نفع على مفهومها بالنظر للإسلام فقط وقوله ولا حرة نفع على مفهومها بالنظر للحرية وقوله وبقتل رقيق نفع على المنطوق بالنظر لها أيضاً لكون القاتل لم يفضل بها (قوله) ولا يفوض إلى الوارث) أي إن لم يسلم كادل عليه التعليل فان أسلم فوض إليه زى (قوله) وبقتل مرتد (الح) ويقدم قتله بالتفصيل على قتله بالردة حتى لو عني عنه على حال قتلها وأخذ من تركه اهـ لى ونقل الشورى عن الرضوخ أنه لا يجب المال أصلاً قالوهو المتعمد لان ماله في (قوله لاسر) أي لتكافئهما فبيان المرتد ليس مكافئاً لاسر واجب بأن المراد بالمكافأة أن لا يفضل على قتله بواحد من الحرة السابقة وإن كان أودن من القاتل (قوله بذلك) أي بغير سري (قوله ولو بيعنا) ولو لم يعلم حاله من سوية أو غيرهما بل وولته أو عهدا حوا حل (قوله بل بقتل الح) أي لو قتلنا بقتله (قوله وهو ممتنع) بدليل أنه لو وجب فيمن يصفر فريق ونصفه نصف الدية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصفه ونصفه رقيق لا تقول نصف الدية في حال القاتل ونصف القيمة في رقيقه بل الذي في ماله مع كل وفي رقيقه مع كل حل ونرى (قوله) فان كان رقيقه أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه لا يعقن عليه نصف ملكه كافي

(١٨ - (بحري) - رابع)

الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لان الحرية شائعة بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل جز، حر بجزءه رق وهو ممتنع (وبقتل رقيق) ولو مدبراً ومكاتباً وأم ولد (برقيق وإن عتق القاتل) ولو قبل موت المخرج لتكافئهما بشاركتهما في الملوكة حال الجنابة (لا يكاتب برقيقه) الذي ليس أصله لا يقتل الحر برقيقه وهذا من زبادي فان كان رقيقه فله فالحص في الرضوخ تبعاً لنسخ أصلها

حوا روع القاتل حوا

القيمة أنه لا يقتل به والاقرى في نسخة المتقدمة والشرح الصغير أنه يقتل به وقيد بالأول بما يأتي من أن الفضيلة لا تحجب القيمة (ولا قود بين رقيق مسلم وجوكراف) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل الكافر والأخر بالرفق ولا تحجب فضيلة كل منهما تقيست وتعتبر بما ذكر أعين تعبيره بعمدوى (و يقتل) فرع (بأسله) كغيره (لا أصل) شرعه (لغيره) بقاد لا من أبيه محجه الحاكم واليسبق والبنت كالابن (١٣٨) والإمام كلاب وكذا الأجداد والجندات وإن علوا من قبل الأب والأول والمثني فيه

أن الولد كان سببا في وجود
 في عدمه فلا يكون الولد سببا
 في عدمه وهل يقتل بولده
 للمثني بلمان وجهان في
 نسخ الروضة المتقدمة
 وأصلها من التولي قال
 الأذهرى والاشبه أنه يقتل به
 مادام مصرا على التولي قلت
 وهو مقتضى كلام التولي
 في مواقع الشك ووقع في
 نسخ الروضة القيمة
 ما يقتضى صحيح أنه
 لا يقتل به فاغتر بها الزكشي
 وغيره فعزوا صحيحه إلى
 نقل الشيخين له عن التولي
 (ولا أصل له) أي لأجل
 فرعه كان قتل رقيقه أو
 زوجته أو عتيقته أو زوجة
 نفسه أو منها ولده لا إذا لم
 يقتل بمجانسته على فرعه
 فلأن لا يقتل بجنايته على
 من به قتلته حتى أولي
 (درس)

(ولو ادعى مجبولا وقته
 أحدها فإن ألحق به فلا قود)
 عليه لمس والأفعلية القود
 أن ألحق بالأخر أو ثالث وأن
 اقتضت عبارة الأصل عدمه
 في الثالث فإن ألحق بهما
 أولم يلحق بأحد فلا قود حالا
 لأن أحدهما أبوه وقد اشبهه الآخر
 (ولو قتل أحد) أخوين (شقيقين حائرين
 الأب والأولاد معاً وكذلك) ابن قتلا
 (صربيا ولازويجية) بين الأب والأولاد معاً
 (والترتيب يزهد الروح (فلكل) منها (قود) على
 الآخر لأنه قتل مورثه (وقدم في معية) محققة أو محتملة (بقرعة) في (غيرها سبق) للقتل وهنه من ز يادى نعم إن علم رضى دون عب
 السابق احتمل أن يقرع وأن يشوق إلى البيان

زى (قوله السقية) أى غير المحررة (قوله أنه لا يقتل به) وعليه فقوله الذى ليس أصله ليس بقود وكان
 الأنسب في المقابلة أن يقدم القول الثاني ويجاب بأنه إن تقدم الأول لم يوجب (قوله والأول اقوى
 في نسخه) أى نسخ أصل الروضة وأصلها هو الميز شرح الوبيز لإمام الرافى والوزير من
 الوسيط وهو من البسيط وهو من الثانية شرح لإمام الحرمين على مختصر الرافى وهو من كلام الإمام
 الشافى رضى الله عنه (قوله أنه يقتل به) ضعيف (قوله من أن الفضيلة) وهى هنا الأصلية لا تحجب
 القيمة وهى هنا الرق حل (قوله ولا قود بين رقيقين) إلخ) فلا حكم به ما ك تقض حكمه حل
 (قوله أصل لفرعه) فلا حكم به ما ك تقض حكمه إلا لأرضحه وذبحه حل أى فلا ينقض
 حكمه مراعاة لهذا القول الضعيف (قوله فلا يكون الولد سببا في عدمه) قد يقال لواقع من يقتل
 الولد يمكن سببا في عدمه بل السبب جنايته أى الولد ويجاب بأنه لولا تعلق الجنايته بالمثل به على
 ذلك التقدير أى تقدر قتلته به فلم يخرج عن كونه سببا في الجلبه سم على حج عى على هر
 (قوله وقود إلخ) معتمد (قوله والا) أى وإن لم يلحق به أى وحده وإن ألحق بالأخر أو ثالث أو بهما
 أولم يلحق بأحد لانه سبباً تصديق بنى الموضوع وقفاً فادها كلها الشارح (قوله وإن اقتضت عبارة
 الأصل عدمه) عبارة ولو ادعى مجبولا وقته أحدهما فإن ألحقا بالقائد بالأخر اقتضى منه والأفلا
 (قوله فإن ألحق بهما) بأن ألحقه قاتل بأحدهما وقاضى بأخر (قوله حائرين) قال الشهاب
 البرلى اشتراط الحيازة لأوجهه فيما يظهر لى وأما اشتراط كونهما شقيقين فلصحة قوله فلكل منهما قود
 أى أى الآخر الفارغ مع الآية أى يكون لكل واحد القود على الآخر دائماً وأبداً وقد يقال للتقيد بحائرين
 ليستقل كل واحد جميع القصاص بحيث لا يشركه غيره حتى يسقط بعفو ذلك حل أى كافيهم من
 قوله فلكل منهما إلخ (قوله معاً) أى ولو احتمالا كما يؤخذ من قوله بعد مقدم معية محققة أو محتملة وقوله
 مرئياً أى يقينا (قوله ولا زوجية) أى معمارت بأن لم تكن زوجية أصلاً أو كان هناك مانع من الارت
 قال مدر وصورة للمانع من الارتشام أو اعتق أو متفى مرض موته وتزوج وقوله الدورى بأن طال مرض
 موته حتى أولدها ولدين فعاشا إلى بلوغهما ثم قتل أحدهما أباه والأخر أمه وقوله الدورى لأنها لو ورثت
 لكانت عتقها وصية لو ارت فثبتت على إجازة الورثة وهى منهم وإجازتها متعذرة لتوقفها على سبق
 حر نها وهى متوقفة على إجازتها فأدى ارتها إلى عدم ارتها كافي طب وإلصاح تصويره بالمية لانه
 يتأنيب قوله فلكل منهما قود لأن قاتل المية لا قود عليه (قوله لانه قتل مورثه) أى أن الآخر قتل
 مورث كل واحد وعرض هذا التعليل بأنه موجود فيها إذا كان تم وبسبب مع أن القود دلال فقط وأوجب بأن
 التعليل ناقص كما يدل عليه قود هر في شره لانه قتل مورثه مع امتناع الوارث بينهما أى القبولان
 (قوله وقدم في معية) أى قدم أحدهما القصاص عند تنازع بقرة لاشوئها في وقت الاستحقاق
 شرح مدر (قوله سبق) أى القاتل الأول يقتل أو لا تقدم سببه (قوله إن إلخ) وأما العلم السابق

وكلامهم قد يقتضى الثاني (فان اقتضى أحدهما ولو بإحدى) أى بغير قرعة أو سبق (فلو ارتد الآخر قبله) بناء على أن القاتل بحق لا يرتد
 (أو) كأنهم (زوجية) بين الأب والأم (فلا أول) فقط القود لانهذا سبق (١٣٩) قتل الأب لم يرتد منه قاتله ورتبه أخوه
 والأم وأذا قتل الآخر الأم ورتبه الأول فتقتل إليه

نسى الظاهر التوقى الى البيان قولاً واحداً حل (قوله) ركاهم قد يقتضى الثاني معتمداً على أن رجلى
 البيان أو الاطلاق يقتضى معنى الصلح شرحه رأى ولو بمال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على
 انكار كافي على حل (قوله) فلوارث الآخر قتله عبارة لهاج فلوارث المتص منه قتل المتص
 ان لم يورث فلا يقتضى قال مر وهو الاصح فان ورثناه لم يكن هناك من يحجب من ارث أخيه فلا يقتل
 لاقتال القود أو منه له (قوله) ورتبه أخوه فلا نسبة أثمان والأمان حل (قوله) ورتبه
 الذى هو قاتل الأب فتقتل إليه حشاه على الثمن ويسقط باقية وهو سبعة أثمان حصه الابن الذى هو
 أخوه حل ويجب عليه لأخيه الذى قتل الأم سبع أثمان الدية اهـ مر (قوله) ويسقط باقية أى لا
 لا ينقص (قوله) يسقط القود عن قاتلها لان قاتلها لا يرتد منها ورتبه أخوه الذى هو الزوج فله
 الربع ولا ربع ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخر الأب لم يرتد منه ورتبه أخوه الذى هو قاتل الأم فتقتل إليه حصته
 التي ورثها من قود الأم الى الربع ويسقط باقية وهو ثلاثة أرباع حل (قوله) واستحق قتل أخيه
 الذى هو قاتل الأب وبذلك هذا المستحق لأخيه المذكور الذى هو قاتل الأب ثلاثة أرباع الدية الى ورثها
 من أمه لانه اذا سقط القصاص نبت الدية حل (قوله) لمضى فيه أى لمضى قائم بذاته كالابوة والحراية
 والحرة أى لا تلحق في فعله كاستنبه عليه بقوله وخرج بقوله الخ حل (قوله) ومن شريك حرقى
 سواء كان مسلماً أو ذمياً لانه ان كان مسلماً فهو كافى ولو كان ذمياً فهو ذمى ودخل في الصلابة شريك
 السلم والحرة فيقتل شر كهم على المستند زى (قوله) وشريك دافع سائل أى بان كان يدفع
 بجرح لصلو عليه بجرحه آخر وهو من إضافة اسم الفاعل الى المفعول فنم أضف إليه بخلاف قوله
 وقاطع قوداً واحداً بنفسه على التمييز لان شرط اضافته أن يكون المضاف من جنسه فكانت فظة وماها
 ليس كذلك فنم قطعه شو برى وقوله لان شرط اضافته أى التمييز أى اضافته غيره الى قال مر وبقتل
 شريك معي يميز بوجوبه نوع تميز والحاصل انه متى سقط القود عن أحدهما لشبهة في فعله سقط عن
 شريكه ولو لصفة قائمه بذاته وجب على شريكه اهـ (قوله) وقاطع قوداً بأن قطع يده الاخرى أو بجرحه
 حل وبعبارة شرحه مر وقاطع يدها مثلاً هو شريك قاطع أى فصاها أو أحداً فيسرى القطعان اليه تقدم
 للهر أو تأخر اهـ (قوله) شريك مخطفى ولو حاكماً كبير المكلف الذى لا يميزه شرحه مر (قوله) فلا
 يقتضى من حصول الزهوق بقتل أحدهما يرجعه الآخر بنفيه فقلب الثاني للشبهة في فعل المتعمد
 وعليه بنفيه العمد وعلى عاقلة الخطف نصف دية الخطأ وعلى عاقلة القاتل شبه العمد نصف دية شبه
 المتعمد مر قال زى نعم ان أوجب جرح العمد قوداً وجب فلو قطع اليد فعليه قودها أو الأامع
 فكذلك معز بقتل العمد على الآخر أى الذى قطع يده خطأ لانها باقية نصف الدية اللازمة له
 وقد استوفى مشراً بقطع الأصبع اهـ (قوله) أو تأخر الخ أى فسرت الشبهة من الخطف الى المتعمد فلا
 كالزهر الخطأ والعمد من شخص واحد كفى زى (قوله) فيه متعلق بالشريك قال حل أى فى كل
 من الخطأ وشبه العمد لأن أى فى المقتول أى من جهة قتله ونظر فى كلام حل أى لانه ليس شريكاً
 فى الخطأ وشبه العمد بل فى القتل والاولى الرجوع العمد بفعل القاتل كقوله شيخنا العز بى (قوله)
 ولا يشترط العمد أى لا يشترط في قتل شريك من استمتع قوداً الخ (قوله) بجرح عمو وغيره لعل
 الواجب حينئذ نصف دية عمو أو نصف غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية
 ولا يشترط العمد (القاتل غيره بجرح عمو وغيره) من خطأ أو شبه عمد (أو) بجرح عمو (مضمون وغيره) كمن جرح عمو أو مرميها
 ثم لم يجرحه بانها ماتت بها

(قاتل نفساً أو بمالاً يقتل غالباً أو) بما يقتل غالباً (وجعل الله فيه عمداً) فلا قود على جرحه في الثلاث وأما عليه ضمان جرحه والتصرع بالتأنيب من زيادى (فان عسفه) أى عسفه حاله (فجرحه) (شريك جرح نفسه) فعليه القود

درس

(ويقتل جمع الواحد) كان ألقوه من حال أوفى بجراؤهم جرحه جراحات مجتمعة أو متفرقة وان تفاوتت عدداً أو شفاً لما روى الشافعى وغيره أن عمر قتل تسرا خمسة أسبعة رجل قتله غيلة وقال لو لم تأل عليه أهل صنعا لقتلهم بهجماً ولم ينكر عليه ضاراً جاعاً والعلة أن ينفذ ويقتل بموضع إرادته أحد (ولو لم يعمودن بعضهم بمحبة من الدية باعتبار عدمه) في جراح ونحوه يقرينة ما يأتي وعن جمعهم بالدية فتوزع على عددهم فعل الواحد من العشرة عشره وان تفاوتت جراحاتهم عدداً أو شفاً (ولو ضر بوجهه) أو صمى خفيفة فتقتلوه (وشرب كل منهم) لا يقتل قتلاً وان تواطوا) أى

اه سم (قوله فلا قود عليه) بل عليه في الثانية منفردة لأن جرحه حال الجرح والدية (قوله تغليب لسطم القود) وهو غير المعدوا الجرح والدية فان قلت غلب السطم فيها إذا شارك مسلم حرى قاتل مسلم ويسقط القود عن المسلم يجب بأن القليل هناك صدر من شخصين وهما من شخص واحد وقوله تغليب الخيم كون القليل صدر من واحد كذا كره حج فلا مرد ذكر (قوله قاتل نفسه) سواء عذر ذلك أم لا حل (فرج) كل طبيب ماهر بشهادة أهل مستهله بذلك فعل لغلى من يرض فهاك أن كان بدواء الطبيب نفسه فالضمان على عاقلة وإن كان من عندل يرض فلا ضمان عليه وان كان غيماهر فالضمان عليه شيخنا سجنى (قوله ما يقتل غالباً) أى وهو غير مذنب كفى شرح الرض لغارى الاول (قوله ويجعل الله) أى من غلبة القتل وعندهما حل (قوله فيه عمداً) أى فالجرح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وأما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الرض (قوله فلا قود على جرحه) وفي شرح شيخنا كابن حجر أن عليه في الثانية والثالثة ضمان مع الجرح منفردة عمداً لينظر ما وجه ذلك حل ولعل وجهه أنه شريك في إهلاك النفس اه ح (قوله والتصرع بالتأنيب) أى من صورتي شبه العمد وهي قوله أو بما يقتل غالباً حل (قوله جرحه جرحاً) لما إذا كان جرح أحدهم يقتل غالباً وجرح الآخر لا يقتل غالباً فظاهره أنهما يقتلان حيثن ويثاقه ماض من أن شريك شبه العمد لا يقتل إلا أن يصور كلامه بمآذنا وتواتر الجراحات في أن كلا يقتل غالباً أو لا يقتل غالباً وان تفاوتت خشافاً لحرر وعبارة حل وهر قوله وان تفاوتت الخ إلى أن فعل كل لوانفر دقتل فلا يشك بمسأتي أنهم لو قطعاً بده كل واحد من جانب لا قود عليها لأن كلا غير قاطع باليد وكتباً يضاهرها وان كان جرح كل لوانفر دقتل غالباً لأن كلا دخل في قتل النفس فهو قاتل لما وعبارة الجلال إلى في شرح الأصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها اه وهو يفيد أنه لا يشترط في الجراحات أن تكون كل واحدة تقتل غالباً لو انقرضت بل الشرط أن يكون لها دخل في الزهوق (قوله أهل صنعا) إنما خصهم لأن القائلين كانوا منهم (قوله باعتبار عددهم) عبارة مر باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكلياتها اه مر (قوله ونحوه) أى من كل ما يقصد به الإهلاك أى ما من شأنه ذلك كالضرب بالسحرات العظام هو كأن القود من مكان أو في البحر (قوله يقر بتمأباني) سئل التقييد بقوله في جراح ونحوه أى وانما يقيد بهذا القيد لقرينة ما يأتي في الضرب بأن التوزع على عليه لا على الرؤس لانها ليس شأنها أن يقصد بها الإهلاك اه وقوله فعل الواحد الخ يقر على قول المتن بمحبة من الدية وعلى قول الشارح وعن جمعهم بالدية فهو راجع للسنتين تأمل (قوله اتفاقاً) أى ولم يعلم الثاني بضرب الأول والأفعلي القود قياساً على ما إذا منعه من الطعام مدة لا يعوت مثله فمع ما عليه بسق جوعه (قوله بالدية) أى دية عمده اه بدر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتفاوت الضربات الجراحات بأن تلك تلاقي ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه شرح مر فان جعل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات شيخنا وعبارة عشي على مر قوله باعتبار عدد الضربات أى حيث اتفقوا على ذلك أى فان اتفقوا على أصله واختلوا في عدده أخذ من كل المتنين

بواقعها ضرب به (والا) بأن وقع اتفاقاً (بالدية) يجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتد

ووقف

التواطؤ في الجراحات

لا الامام (والا) أى وان لم يوجب الجرح القود (في الواجب الاقل من أرشه ودية) لنفسه لانه لا يتعين فلو كان الجرح قطع بدوجب نصف الدية أو بدبر وجليه وجبت دية ويكون الواجب (فيا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتعييرى بورائه أولى من تبعه بقرى به السلم وقولى فيا من زياتى (فان أسلم) المراد (في اسرانية فدية) كلمة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصة فلا قود وان قصرت الردة

(١٤٢)

لا الامام وهذا الرد على القائل بأنه للامام اذ لا وارث للرند كان مر (قوله للمتن) أى يحصل الشفاء عما أصابه من القطع كما يفهم من المتن حيث قال ونشئ من يغبطه (قوله وهو لا الامام) فلو عفا الوارث عن القود على ما صلح وكان فيا حل ومعلوم أن الامام يستوفيه عند فقد الوارث مر (قوله وان لم يوجب الجرح القود) بان كان خطأ أو شبه عمد أو لم توجد الكفاية (قوله لانه لا يتعين) أى لان الاقل اتفق السببان على إيجابه اذا موجب الاكثر يوجب الاقل في ضمنه يختلف ما زاد فان السبب الموجب له عارضة السبب الآخر فناء فلم يشقق إيجابه بالاتفاق عليه فليما لم شو برى (قوله وجبت دية) لانها أقل من أرش الجرح لان أرش الجرح ديتان والمصنف قال الواجب الاقل (قوله فيا) ولا يجوز الصنوعة لانه لكافة المسلمين عمرة سم (قوله أولى من تبعه بقرى به السلم) لانه يشمل غير الوارث ولا يشمل المتق وأوجب عن الأصل بأنه غير باق بكون المرند لا وارث له اه (قوله فدية) أى دية عمد لانه كان مصروما عليه بخلاف ما قسم في دية الخطأ لانه كان غير مصوم حل (قوله كاملة) أى خلا فلان قال يجب نصفها توزع على العصة والا هدار شرح مر (قوله وان قصرت الردة) للرند على من قال بوجوب القود اذ اقتصر من الردة بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه كجلى شرح مر (قوله سوت ارتفعت) أخذنا الشارح من قول المتن فزادت فأشار به الى انه مقابل لهذا المقدر وقال عش قوله سوت أى ان سوت فهو تعميم خرج مخرج التقييد (قوله ولا يتعين حقه فيها) نظرا لكونها امرأى فيها الفدية بدليل ان الزيادة على الفدية للورثة (قوله فلا يذاد لورثته) ويتعين حقه في الأبل شو برى ولا يجبرون على قبول الدرهم في مقابلتها عش (قوله فلا يذاد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا وجب غيرها أو أرش الجرح فلاحق للسيد في غيره والزائد للورثة شرح مر (قوله من الدية) أى دية النفس (قوله ولو انتمل القطع) راجع لقوله أى أرش الدية لانه لا يقال هناك أرش لليدم وجود السراية شيئا (قوله لان السراية لم تحصل) انظر هذا التعليق مع المسئلة السابقة وهي قوله ولو جرح عدا فمقتى ومات سراية مع أن السراية لم تحصل في الرق أيضا حل ومقاله مسلول لكن تلك في جرح ليس له أرش مقدرة فثبتت فيها القول بوجوب الاقل من الدية والارش اذا لارث بخلاف هذه كما هو سيق كلامهم فتأمل اه شيئا حث (قوله قاعدة الخ) المناسب ان يذ كر هذه القاعدة في أول الفصل كما صنع مر حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبنى عليها كالمسائل الآتية أن كل جرح الخ ثم قال اذا قدر ذلك علم منه انه اذا جرح الخ (قوله أزه غير مضمون) كان جرح الحرق إذا أسر بعده (قوله لا ينقلب مضمونا) هو الشاربه بقوله أو أوال جرح عده أو حرقا الخ عش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارث جرح وموت الخ فزاد في القاعدة وكل جرح وقع مضمونا لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء اه ريشي وصرح به الرافعي حيث قال وكل جرح أره مضمون ثم هدر المضمون لم يتعاقبه الا اذا كان الجرح كان جرح مسلما فارتد الجرح (قوله وان كان مضمونا في الحالين) كادى إذا أسر المتقدم في قوله كالجرح مسلم دنيا الخ (قوله وفي القود المسكاة الخ) أى فلا قود فيها اذ ارى عبده أو حرقا أو مرمدا فمقتى أو

في الرق حتى تمتد في حق السيد (قاعدة) كل جرح أهله مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال والانتهاء وان كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود المسكاة في الضمان الى الانتهاء

درس **(فصل) في اعتبار في قود الأطراف والجراحات واللعالي مع ما يأتي •** (كالنفس فياسر) مما يعتبر لجوب القود ومن أي قاده من جمع واحد غير ذلك (غيرها) من طرف وغيره تغييرى بذلك أعم مما عر به (فيقطع) بالشروط السابقة (جمع) أي أيديهم (ييد) بماء اعليها) دفعة بمعد (فأبناؤها) فإن لم يتعمدا أو بأن يتعرفل بضمهم عن بعض كان قطع واحدا من جانب وأخر من جانب حتى التفت الحيد بتان فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة نالق (١٤٣)

صم قبل الإصابة لعدم المكافأة أول الفعل كالتقدم وقوله إلى الانتهاء أي انتهاء الفعل وقول المتن فلو رماه إلى قوله فدية خطأ أي لا قود تفرع من حيث مفهومه على قوله هنا في القود الخ درس
(فصل) في اعتبار في قود الأطراف الخ • (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص في كسر العظام وحكم ماله قطع أصحافاً كل غيرهما ع ش **(قوله) مما يعتبر لجوب القود** أي من كون الجناية عمداً أو ناسئاً وقوله (دفعه) بضم الدال وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالفهم الدفعة من المطار وما نصب من سقاء أو زائماً ربه وبه عجمة كل من الفتح والضم هنا اه شرح مر وقوله وبه عجمة كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فإنه ليس هنا يصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصوب يسمي بالدفعه الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصوب من سقاء أو نحو اه ع ش عليه **(قوله) فأبناؤها** ولو بالفتح شرح مر كأن صارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ماله لو شتركوا في سرقة نصاب لقطع على واحد لأن العمل للمساهلة لأنه قول الله تعالى ولهذا لوسرق لصابداً فعين لم يقطع ولو أبان اليد بفعتين قطع اه شرح للروض **(قوله) فلا قود على واحد الخ** وفارق قطع بعض الأذن والمراء لانهما أي في القدمين المروق والاعصاب ما يتفرع منه الشاوي في البعض وقوله من المروق بيان لما قسم عليه **(قوله) تلتق بجنايته** أي أن عرفته والافتيحناط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظم لاحدهما ولا تقص لمجموع الحكومتين عن دية اليد فإن لم يظهر للقاضي شيء فينبئ أن يسوي بينهما في الحكومة ع ش على مر **(قوله) وبحت الشيخان الخ** معتد **(قوله) حارصة** سميت حارصة من حرص القصار الثوب إذا شقه باليد قاله الجوهري عجرة سم ع ش على مر **(قوله) وتسمى حومة** بفتح الحاء وكسر الراء **(قوله) ومتلاحة** قال الشيخ عجرة قال الأزهري الأوجه أن يقال الراجعة أي القاطعة للحم اه سم و محاب بما ذكره مر من أنها سميت بما تؤول إليه من التلاحم تناؤلاً **(قوله) وكذا كل جلدة رقيقة** أي تسمى مسحاها **(قوله) وموخته** ولو بفزارة مر **(قوله) تهشم** أي العظم والى يظهر العظم للأعين بل يكفي أن يفرع برود حل **(قوله) أضحم من فتحها** ولعل المعنى على الفتح متغلباً بها بالتدبير بخلاف الجار وأصل الضمير ع ش **(قوله) ولو في باقي البدن** وإن لم يكن في إبطه ع ش مقدر كأن اليد للشلل فيها القصاص وإن لم يكن فيها إرض مقدر اه سم وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من التقييد بقوله في الوجه والراس إلا أن يقال إنه جرى في هذا التسمي على قول من يقول التشجاج ليست خاصة بالوجه والراس أو أنه جرد التشجاج عن بعض مدلولها فتمسكها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصرف ويؤيد الأول ما قاله قل من أن الأساء العشرة غير خاصة بالراس والوجه وإنما الخاص اسم الشجعة فقط والتعميم هنا في الموخته وهي تطلق حقيقة على الجرح أي في موضع كان من البدن بالباطن المذكور وعلى هذا فتبيد الشارح فيما تقدم بالراس

(ودامة) بكسر التاء المشددة أضحم من فتحها (تنقه) من محل إلى آخره وان لم توخته وتهشمه (ودامة) وتسمى أمة (فصل) خرقة الساع) المحيطة به وهي أم الراس (ودامة) بفتح ميمية (تخرقها) أي خرقة الساع وتصل إليه وهي مدققة عند بضمهم (ولا قود) في التشجاج (الاق) وموخته (ولو) كانت (في باقي البدن) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في قطع) بعض (أعور ملان) كأذن وشفة ولسان وحشفة

(دان لمين) لذلك ويقدر لقطع الجيزة كالتل والاربع بالاساحة والمارن مالان من الاندوتيمري بما ذكر اولي معاير به (وقطع من منفصل) بفتح الميم وكسر (١٤٤) الماد لا تضاهيه (حتى في أصل غن) وهو ما فوق الورك (ونكتب)

والوجه بالنظر للإطلاق للثغرى ولورثك التبيد لكان أقيد لكن هذا يقتضي ان واجب الشجاق غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما حكومة كما يأتي في النقص الذي عقب البيت ويقتضي أيضا ان المأمومة والمامة ؟ وان في غير الوجه والرأس مع أنها ما كان الرأس كما قيل من تعريهما أمل (قوله وان لمين) أي لم ينقص وهذه الغاية الرد على من قال ان الذين لم يجب فيه قد كالأجب فيه أرض مقدار م ر فلوالصقة فالتصق بجمرة البسم هل ينقطع القود أو الدية أولاد كالمؤلف في شرح البيضة ثم لكن في الاذن أي لكن ذكر سقوطه في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم يبقه وجب القود فلوالصقة فالتصق سقط الواجب ورجع الاسر الى الحكومة على الاصح زى وحل (قوله لذلك) أي لتيسر ضبطها (قوله ويقدر لقطع الخ) عبارة شرح م ر بقدر ما سوى الموصفة بالجيزة كشور مع لان القود وجب فيها بالمائة بالجهة فانتفتت المساحة فيها للاروى الى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموصفة فقد قدرت بالمساحة اه وقوله الجاني الخ أي لأنه قد يكون مارن الجاني متلاقر بعض مارن الجاني عليه (قوله بالجيزة) فاذنا قطع الجاني تلك المارن قطع منه مثله وقوله بالاساحة بأن يقاس مثله طولاً وعرضاً من مارن الجاني ويقطع بنحو موسى (قوله من منفصل) وهو موضع اتصال عضو بضو على منقطع عظيم برباطات واسلة بينهما مع تبادل كرفق وركبة أو تواصل كاتمة وككوع شرح م ر (قوله بفتح الميم الخ) أما بتكس ذلك فاللسان كاتي المصباح ركست الميم تشبيهه باسم الآله ع ش على م ر (قوله وهو) أي القنخما فوق الورك الاول ما تحت الورك وهو أي الورك المتصل بمحل القود من الاذن وهو محذور اتصال الجوف الاعظم شرح حج وعبارة القاموس القنخما بين الساق والورك (قوله بلا جافة) ثم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حصلت الجافة شرح م ر (قوله ينقطع جلدها) الباء بمعنى مع ما يأتي من ان سل الخمينين وحدها لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع الجلدين فقط واستمرت البشانة لم يجب الدية وانما يجب حكومة ع ش على م ر (قوله بين الظهر والخص) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى على كلامه في الاتعاء في الصلاة من اتحاد الالة والورك وعبارة هناك بأن يجلس على وركبه أي أصل نغذبه وهو الالبان اه واعترض عليه حج بقوله كذا قال شيخنا يلزمه اتحاد الالة والورك وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ الالة العجيزة (قوله فلو كرسنه) قال في المصباح العضمان المرفق والكف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع) فلو قطع من اليد أنه يقطع من المرفق اذ لا يصل به الى تمام حقه أخذاً ما بعده (قوله لجزءه) أي شراً لان الكسر غير مضى (قوله وساحت) ببعض حقه في الثانية) فبقاها هو ساحتها أيضاً ببعض حقه في الاولى وهو بعض العنه وبجواب أنه لما لم يكن من قطع العضد كونه غير مضى لم يستحق لكن قول المصنف الخ يخفى أنه يجوز له قطع محل الكسر لأن قال الجواز المأخوذ من المتن بالنظر لانتقال من الفصل الثري بين الكسر الى منفصل آخر كالانتقال هنامن المرفق الى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الانسان ما بين المرفق والكف وهو مذكر مسمى ساعداً لانه يساعد الكف في بطنها وعملها اه مصباح ع ش على م ر (قوله أوضح الجني عليه) أي نبته ذلك والاقصباتي انه لا يباشر بل يجب التوكيل

وهو يجمع ما بين العضد والكف (ان لمين) القود فيهما ؟ بلا جافة) بخلاف ما اذا لم يكن الا بالجافة لان الجسوات لا تنقطع (د) يجب في فقه عين أي تعريها يعين مهملة (وقطع اذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان ذكروا اثنين) أي يفتن قطع جلدهما (والين) بفتح الهمزة العسسان الثاتين بين الظهر والفخذ (وشرفين) بضم الشين حرق الفرج لانه نهايت مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم التوق بالمائة فيه (الاسنا وأمكن) بأن نشر عشار يقول أهل الحيرة في كسرهما القود على النعس ويحرم به المارودي وغيره الاستثناء من زيادتي (وله) أي للجي عليه (قطع منفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض حقه (فلا) كسر عضده وأبانه أي للكسر من اليد (قطع من المرفق أو من الكوع) ويسمى الكوع لجزءه عن محل الجافية فيهما وساحتها ببعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو

من العضد في الاولى والقطع منه مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عضده وساعته (درس) ولو أضحح لقطع وهشم أو نقل أضحح الجني عليه لا مكان القود في الموصفة (وأخذ أشر الباقي) أي الهامة والمثلة وهو حقة أجرة لهما

وعشرة للغة لتعبر القودى الحمم والتفيل المشتعل على الحمم غالى لو اوضح وأم اوضح وأخذنا بين الوصف والمؤمة وهو غمائية
وعشرون بغير واو لان فى المؤمة تلك الية كسبأى (ولو قطع من كوعا يقطع شيئا من أصابعه) ولأنه لا يقدره على عمل الجنبات
فيسرى بذلك أولى من قوله فليس له التقاط أصابعه (فان قطع (١٤٥) عزز) لها ولعن حقه ولا عزم عليه

في قوله الاطراف وكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سأتى اه خلق (قوله وعشرة للخلق) أي ان كان معنا حتم اثنان كلامه بعد (قوله المشتمل على العلم غالباً) أشار به الى دفع ما ردد على قوله وعشرة للخلق من أن أرض النملة خسة أبخرة فقط ● وحاصل الجواب أن أرض النملة إنما كان عشرة لانها علم على علم غير علم كفه أن هذا لا يتبع في عبارة المتن مع الشارح إذ منفي عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح العلم المأمور أو التنزيل وحينئذ لا يصح قول الشارح وعشرة للخلق ذلك لانها لا يجب فيها العشرة الا اذا كانت مصحوبة بالعلم اه وفي قول علي الحلبي قوله المشتمل على العلم أي بالفعل وقول بعضهم غالباً غير مستقيم ما ردد به ذلك اه ولو لم يشتمل عليه بالفعل لزمه أن أبخرة فقط أرض التنزيل وهذا ما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير مستبعد (قوله

وأخذ ما بين الموصلة والمأمورة) أي ما بين أرض الموصلة وأرض المأمورة لأن أرض الموصلة داخل في المأمورة فإذا أرادهم فسكانه أخذتهم أرض الموصلة فيقطع من أرض المأمورة وهو ثلث البية فيبقى ما ذكره ولقال أرواح وأخذ الباقى من أرض المأمورة لسكان وأصحابه لم يظهر كون الخانية وعشرين ثلث بين أرض الموصلة وأرض المأمورة لا يقتدر مصاف قبل ما وجبها وأقامه على الثبوت أى وأخذ قدر الثبوت الذى بين الموصلة وأرض من هذا كعبارة شرح الروض وأرواح وأقامه أن يؤرخ بعد وأخذ تمام ثلث البية (قوله لأنهم مستحقون) أي مع وصوله إلى تمامه فمأخذ من كلامه بعد (قوله لأنهم) أى لبقاقتهم بالسعد لأخذهم فإخذهم مقابله أى قبله لا يقتضى التصود شرح الر (قوله لأنهم) أى لأنهم لم يأخذوا هذا التعليل لا ينتج المسمى (قوله السراية) كونهما بالانجرار بالسراية لأنها غير محسوسة حق (قوله بطش) لم يذكر كروامه اللسان الغالب زواله لأن الغالب زواله لا يفرض زواله مع بقا البطش لم يجب فيه سوى حكومة لا وفود شرح حر (قوله أولطمه) أى ضربه على وجهه بالبراحته زى (قوله وحل ذلك) أى قول أولادهم بأخف ممكن مع قوله فعلى كفهله (قوله أن يقول أهل الحجرة) أى أثنان منهم لا شاهادة فلا يكتفى فيها بأهل من ذلك عرض على حر (قوله فوجب الأرض) أى نصف البية رشيدى (قوله وحكمه) أى عمل كونه بفعل بكفهله في اللمعة الخ مقضى هذا أنه لا يصح أن يلتفت إلى ذلك فيوضح وإن قال أهل الحجرة يذهب ضوء عبده جيماء أو لمعنا أضاء وقد يوجبها فاضطراب الإيضاح بخلاف اللمعة وسوى بينهما حج ومثله في شرح شيخنا اه حر (قوله لأنهم) أى يقول أهل الحجرة عرض (قوله فلا يلطم) أى بالاضرب (قوله فلا نوق لما ذكر) أى فيما يخصهم من يدية كإيجال بعد قوله بعد يجب على الجاني (قوله فيقصد بحمل السراية) إضاح هذا أن المسمى لا يؤخذ مستقلا بل ياتى بتعلقه فلا يقصد الجاني عليه إلا المعجماء وأجروا فكانت الجانية عليه بعد امتناع صفاتها فتحقق المصدية بها للأجرام تؤخذ مستقلة في فهم الجانية عليها غيرها ولم يعد تصد التوفيق في نظر للسراية فيعلمه تحقيق المصدية حيث حسم حر (قوله نشه) أى نفس البصر (قوله لم تقع السراية قصاصا) بل هى هدر لانها نشأت من فعل

(١٩ - بحيرى - رابع)
 موعيدية والخاتمة للحجى عليها يدبهم بالمعالجة فان تعذرت الاراش (وارقطع اصبعات كل ايمنهم) والاولا يلطم خصران اذهاب
 المائكن) وارق اذهاب البصر ونحوه من المائى بان ذلك لا يابشر بالجانبة بخلاف الاصبع ونحوه من الاجام فيبعد بمحل البصر
 ملائف ولا يقصد الاصبع مثلهما فاولا فقص عن الاصبع فسر لغيره انتم السراية قصاصا بل يح على الحائى للاصبع الاربعة

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوى مع ما يأتي)

(لا تؤخذ) هو لملوه للماني أعمن قوله لا تقطع (يسار بين ولا شقة سفلى يسار وشقة عليا سفلى ولا أنفة) ينتح الهزة وضم الميم في الأصح (بأخرى) ولا أصح بأخرى (ولاحداث) بعد الجنابة (موجود) فلو قلع سنا ليس له مثله فلا قود وإن ثبت له مثله بعد (ولا زائد) زائد أو أصلى (دونه) كأن تكون زائدة للجاني ثلاثة مفاصل وزائدة المجني عليه أو أصليته مفصلان (أو) يزائد أو أصلى (محل آخر) كزائد بجنب خصر يزائد بجنب إبهام أو يصر أصلى ولا يد مستوى الأصابع والكف يد أقصر من أختها وذلك لاتقاء المساواة فيما ذكر القصود في القود ولو ترأسيا بأخذ ذلك لم يقع قودا ويؤخذ زائد يزائد وأصلى إيسا دونه أن تحدا عللا وقول ولأحداث الخ ما عدا حكم الزائد بالزائد محل آخر من زيادتي (ولا يصر) في القود

مأذون فيه (قوله) أربعة أخماس الدية) أي دية اليد حلة لأنها سرابة جنابة عماوان جعلت خطا في سقوط في القصاص عرش على مر

(باب كيفية القود بالخ)

المراء بالكيفية ما يشمل الماتلة في الطرفين والاتحاد في المثل للأغوين بطريق المفهوم من قوله لا تؤخذ يسار بين الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الآتية في قوله من قتل بين قتل به أو بسيف الخ فاندفع ما يقال أنه لم يذكر كيفية القود (قوله) والاختلاف فيه) ذكر في الفصل الآتي بقوله وقد خصنا الخ وفيه هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود إلا أن يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في المسبب وفيه نظر لأن القود لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية إلا أن يقال ثبت القود إذا أقام الولي بينة أن المقتول كان حيا قبل القتل (قوله) مع ما يأتي) وهو قوله والنشل بطلان العمل وقوله في قلع سن قود وغرضه بهذا أن المصنف ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا يحذور فيه (قوله) لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي عرش (قوله) ينتح الهزة وضم الميم في الأصح) أي من تسع لغات تثليث أوله مع تثليث الميم في كل تز يد عشرة وهي أمثلة شو يرى وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصم في بيت فقال

وهز أمثلة ثلث وثلاثة • والقبح فاصح واختم بأصوب

اه منار على آداب الكل لابن العماد ونظمها بعضهم أيضا في قوله

بالصبع ثلث مع ميم أمثلة • وثلث الهزة أيضا واروا أصوبعا

(قوله) ولا أصح بأخرى) أي كأنهم بالولي زى (قوله) ولأحداث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كإحدى أو صفة كالوحي يام على بدنه لا تم شل فاتها لا تقطع مر بالمعنى عرش (قوله) ولا بد الخ) انظر هذا مع قوله بعد ولا يصر تفاوت كبر وصغر وطول وقصر إلا أن يقال التفاوت المذكور بين عضوا الجاني وعضو المجني عليه وهذا لا يضره وإنما يد المجني عليه أقصر من أختها وإن كانت مماثلة ليد الجاني ويد الجاني مستوى الأصابع والكف بالنسبة لا اختار وحيد في قوله لاتقاء المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله) مستوى الأصابع والكف) أي بالنظر لا اختار (قوله) يد أقصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لم يلزوني القصير فتؤخذها قال مر نعم لو قطع مستوى اليد يد أقصر من أختها لم تقطع يد ناقصة بالنسبة لا اختار وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت فيها دية ناقصة كقومة اه • ومحل ذلك عند تفاوتها بجنابة كان كان ختة أو باقة فتجب ديتها كاملة قل على الحلال قال في شرحه وعدم إيجاب القصاص هو ما قاله الأصل عن البغوي قال الأزرعي وهو فيما إذا كانت نامة للقتل شكل وإن كانت أختها تم منها بل قضية كلام الشافعي والأصحاب أنها إن كانت نامة للأنامل والبش يجب فيها القصاص فكلام البغوي محمول على غير ذلك اه سم (قوله) لم يقع قودا) ففي الأخوذ بدلا من يسطع القود في الأول لا تمن الرضا المقوع شرح مر • ويستحق دية عضوه إفساد العض لا لم يلغف جانا بل في عوض فسد فيجب بدل القود لفساد العض كالوعا في القود على تخر عرش على مر وهو محمول على ما إذا قال لقطع قود بدلا من حقه كما يؤخذ من كلام الشارع بعد (قوله) لا يؤخذ بالخ) مفهوم قوله لا زائد زائدا وأصلى الخ فالنائب ذكره عقبه (قوله) أن تحدا عللا) بصور اتحاد المثل في الزائد والاصلية بأن قطع بصره مثلا ونبت موضعه زائد فيقطع صاحبها بصره أصليا فتؤخذ ذلك الزائد قصاصا لاختلافه المحل شيئا غير عبارة سم انظر صورته في الأصل وهل هي أن يثبت لمن قطع خصره مثلا زائد بمحل فيقطع بالخصر الأصل اه • وقدره في الروضة كأصلها بما إذا كان له أربع أصابع ونخاسة زائدة ونقطع

بمد مذكر (تفاوت كبر) ومغر (وطول) وقصر (وقوة) ومغنى عضو أصل أوزان كافي النفس لان المائلة في ذلك لا تملك تنق (والمبرقى) قود (موضحة بمحاجة) فيقاس مثلاً طولاً وعرضاً من رأس الشاح ويخط عليه بنحو سواد أو حرة ووضح بنحو موسى وأعمال معتبر ذلك بالجزي لان الرأسين مثلاً في مختلفان صفراً أو كرافاً فيكون جزءاً أحدهما مقتر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لان القسود وجب فيها بالمائلة بالجهة فلو اعتبرناها بالمساحة (١٤٧) أدى الى أخذ عضو بعض آخر وهو

بد من أصابعه أصلية فيجوز للجنى عليه أن يقطع يده ويرضى بالزائدة عن الاعلية (قوله بعدم ذكر) أي بموجود مفهوم مذكر من مساواة الضوئين في الاسم والمحل (قوله ومغر) أشار به وبما بعده الى أن قلامه اكشفه (قوله بنحو موسى) لا يضر به بسيف أو حجر وأن أوضح به ويرى الأسهل على الجاني من شجدة أو ثمر بجازي (قوله وأعمال معتبر ذلك بالجزي) كالتك والاربع لان الرأسين الخ لانه لو اعتبر بالزعم عليه في بعض الصور أخذ القليل الكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيراً وقصر رأس الجنى عليه كيرافاً أخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس الجنى عليه للزم عليه أخذ القليل الكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كاتفل عن سم أي ويلزم أيضاً أخذ الكثير عن القليل في عكس ذلك في الأول يقع الحيف بالجنى على وفي الثاني يقع الحيف الجاني (قوله فلو اعتبرناها الخ) سيأتي انه لو كان رأس الشاح صغيراً أو رأس المشجوع كبيراً بحث أن موضحة بعض رأسه تنفرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت من عليه إصباح جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقع لانه قد أوضح مقدار ثلثه وليس هنا أخذ عضو ببعض آخر بحجة سم أي لان الإيضاح حفة للعضو فمغمويه استيعاب عضو بعض آخر خاصة الفرق بين الصفوات ذات كانه عليه قل على المحلى وقال بعضهم قوله الى أخذ عضو بعض آخر ليقال بالعرضة فان المساحة فيها تؤدي الى إصباح رأس بعض آخر لا تأقول هذا لارد بدقول الشارح الى أخذ عضو بعض آخر أدليس في الموضحة أخذ عضو بعض آخر بل إصباح عضو ببعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الميم (قوله أدى الى أخذ عضو الخ) هذا المحذور لا يلزم الا اذا كان عضو الجنى عليه أكبر من عضو الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل جزءاً أكبر منه مثلاً اذا كان عضو الجنى عليه قدر شبرين وعضو الجاني قدر شبرين وقد قطع من عضو الجنى عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا المساحة لأخذنا من عضو الجاني نصف شبر وأتيت الى عضوم به فلم أخضر مع عضو في نصف عضو والظاهر أن هذا محذور أيضاً تأمل (قوله على فادخل) فليأخذ بموضحة من ذي شعر بأقرع بخلاف عكسه زى (قوله والتوجيه) أي التليل بشر بأنها أي الأزالة (قوله أوضح رأساً) أي مجملها وقوله أي استوعب أي الجنى عليه (قوله والمحيرة في محله للجاني) معتمد أي اذا أوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضها فيعين الجانب الذي أوضحه اه حل (قوله لان جميع رأساً) وإضا فهو حق عليه فله أداؤه من أي محل شاء كادين اه شرح هر (قوله كل عليها) أي ونفيت الناصية للإيضاح كافي من الرأس والروض وشرح بن حجر للناج وعبارة سم قوله كل عليها يقتضى أنه ليس للجاني أن يدفع عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها من ذلك قلت كونها عنوا خصوصاً عما زاد اسم خاص فلي تأمل اه (قوله من أي محل كان) والخبرة في محله للجاني أيضاً سم (قوله ولوزاد القلتص الخ) استشكل تصوير زيادة القلتص على حقه بأن الأصح كجاسي

أرأس (أكبر أخذ) منه (فترحقه) فقط لحصول المائلة (والخبرة في محله للجاني) لان جميع رأس على الجانب وقيل للجنى عليه ومو به الذي هو غيره قالوا هو الذي أوردوا العرافيون (أو) أوضح (ناصية) ناصية (أفغر) عليها (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لان الرأس كعضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولوزاد) القلتص (في موضحة) على حقه (عبدالزموه) أي انزاله لئلا ينقص من عددها مال موضحة (فان زوج مال) بأن حصل منه عدداً يخطا بغير اضطراب الجاني أو عني بمال (فأرض كامل) يجب مخالفة تسكته من الأصل فان كان الخطا باضطراب الجاني فهو قول القلتص وتلفت باضطرابك فأذكر في المصدق منها وبه ان قال البقعي الأرجح

منع (ولا يضر تفاوت غلط لم وجدل) في قودها ولو كان رأس الشاح شعر دون المشجوع في الروضة وأصلها عن نص الام انه لا قود ما يقع من اتلاف شعر لم يملك الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى للمارودي وحمل ابن الرضة الأول على فساد منبت المشجوع والثاني على ما لسلق قال الأدرسي وفيه نص الام أن الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيعاب وبعد عن اللفظ قال والتوجيه يشعر بأنها لا يجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأساً ورأسه) أي الشاح (أصغر استوعب) ايضاً (ورؤخه) لبقا (من ارض موضحة) لوزع على جميعه فان كان البقي قدر الثلث فلتسم به ثلث أرضها فلا يسكل الايضاح من غير الرأس كالجانب والفتلانه غير محل الجانب (أو)

عندئذ تصديق القصاص منه ونسبى بما ذكر أول معاخر به (ولو أوضحه جع) بأن يحملوا على آلة وجروها معا (أوضح من كل) منهم (مثلا) أى مثل موضحة لاقطه منها فقط اذ من ان يترك الاكل منهم جان عليه فاشبه ما اذا اشتركوا في قطع عضو فلو اكل الاصل قلبه وجب على كل واحد قسطه كقطع به بغوى والمأوردى لادبة موضحة كاملة خلافا لما روي في الرضعة عن والاذل للامام والثاني بغوى وهو خلاف ما رافى

أودونه) مثلا وهما من القصاص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف واجب بحمل ذلك على ماذا رضى الجاني بالانستفاء أو كل المستحق شخصاً مستوفى زائد اعمدا فان قال أعطاني الزاد صدق بيته اه زى ومثله شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكيله الخ انظر قصاص الزادة حيث ذكر على من يكون اه والذى يفهمه كلام عى عليه أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق القصاص) لانه الاصل عدم الاضطراب اه زى فلو كان باضطرابهما فالادوية عليهما فيقدر النصف المقابل لفضل القصاص منه شرح مر (قوله فلو اكل الاصل الخ) عبارة شرح مر فلو اكل الاصل فوجب على كل أرض كامل كارجحه الامام وجوبه في الاثر وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الولد لصدق اسم الموصحة على فضل كل منهم بخلاف ما لو اشتركوا في قتل وآكل الاصل الى الدنيا فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ مثل بشل) الباء داخله على الضو الجنى عليه والمرقوع هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله منه أودونه أى العوض الجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلل وأودونه في الشلل وإذا كان دوني الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ القصاص بالزائد لا كسكها ذكر في صورة العكس بقوله لا يؤخذ مثل بشل فوقه أى فوقه شللان كان عضو الجاني عليه أكثر شللان من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسفل فلا يؤخذ بالنقص (قوله يقول أهل الجعر) فان تردوا أو فقدوا فلا قطع والترضى الجاني حذرا من استيفاء نفس طرف وتجب ذبها الصحيحة شرح مر وقول مر أو فقدوا بأن لم يوجدوا بمسافة التصبر (قوله ويقنع) لواتى بالمضى عطف على أن كل أولى ويكون قياد الاخيرين (قوله وسراية) وصورتان قطع صحيح البعده شاذ فيفسرى القطع الى النفس تنقطع يد الجاني الصحيحة ليسرى قطعها الى موته (قوله وان رضى الجاني) أى يجعله قودا كان قال خذ قودا كما باتى في قوله فان قال خذ قودا الخ فان المصنف فيه أنه لا يقع قصاصا وانما عليه البية فلا يناق ما باتى من انه لو اذن له اذنا مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الاصل من ذلك) فتؤخذ أن صحيحة بياضة وأنف صحيح بياض بغير جناية فأى بيس بجناية كان فيه حكومة اه حلى ويؤخذ منه أن شلل الانسان لا اذن يسهما لا بطلان عملهما اذا عمل لمما يقول المصنف بعد الشلل بطلان العمل أى فيه عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أى الصحيح والاقل مثلا (قوله وكفى الموت بجائته) كأنها أجافه ومرت الجائفة قال موته وان وليه يجفبه لفسرى الى النفس من أن الجائفة حدها لا قود فيها (قوله فان قال الخ) مقابل لقوله ان اطلق الاذن (قوله وقيل عليه ذبته الخ) المراد بها ما يشمل الحكومة لبشمل الصورة الاولى لان القطوع فيها أشل (قوله وان لم يزل الخ) لرد (قوله والا شل متقبض الخ) أى لا حر كنه كذا أصلا اه سم وليس المراد باتقاضه عدم القدرة على الجاع به بل المراد باتقاضه نحو بيس فيه وانكماش بحيث لا يسرسل وبأنساعه عدم إمكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سبكه

أودونه) مثلا وهما من القصاص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف واجب بحمل ذلك على ماذا رضى الجاني بالانستفاء أو كل المستحق شخصاً مستوفى زائد اعمدا فان قال أعطاني الزاد صدق بيته اه زى ومثله شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكيله الخ انظر قصاص الزادة حيث ذكر على من يكون اه والذى يفهمه كلام عى عليه أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق القصاص) لانه الاصل عدم الاضطراب اه زى فلو كان باضطرابهما فالادوية عليهما فيقدر النصف المقابل لفضل القصاص منه شرح مر (قوله فلو اكل الاصل الخ) عبارة شرح مر فلو اكل الاصل فوجب على كل أرض كامل كارجحه الامام وجوبه في الاثر وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الولد لصدق اسم الموصحة على فضل كل منهم بخلاف ما لو اشتركوا في قتل وآكل الاصل الى الدنيا فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ مثل بشل) الباء داخله على الضو الجنى عليه والمرقوع هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله منه أودونه أى العوض الجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلل وأودونه في الشلل وإذا كان دوني الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ القصاص بالزائد لا كسكها ذكر في صورة العكس بقوله لا يؤخذ مثل بشل فوقه أى فوقه شللان كان عضو الجاني عليه أكثر شللان من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسفل فلا يؤخذ بالنقص (قوله يقول أهل الجعر) فان تردوا أو فقدوا فلا قطع والترضى الجاني حذرا من استيفاء نفس طرف وتجب ذبها الصحيحة شرح مر وقول مر أو فقدوا بأن لم يوجدوا بمسافة التصبر (قوله ويقنع) لواتى بالمضى عطف على أن كل أولى ويكون قياد الاخيرين (قوله وسراية) وصورتان قطع صحيح البعده شاذ فيفسرى القطع الى النفس تنقطع يد الجاني الصحيحة ليسرى قطعها الى موته (قوله وان رضى الجاني) أى يجعله قودا كان قال خذ قودا كما باتى في قوله فان قال خذ قودا الخ فان المصنف فيه أنه لا يقع قصاصا وانما عليه البية فلا يناق ما باتى من انه لو اذن له اذنا مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الاصل من ذلك) فتؤخذ أن صحيحة بياضة وأنف صحيح بياض بغير جناية فأى بيس بجناية كان فيه حكومة اه حلى ويؤخذ منه أن شلل الانسان لا اذن يسهما لا بطلان عملهما اذا عمل لمما يقول المصنف بعد الشلل بطلان العمل أى فيه عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أى الصحيح والاقل مثلا (قوله وكفى الموت بجائته) كأنها أجافه ومرت الجائفة قال موته وان وليه يجفبه لفسرى الى النفس من أن الجائفة حدها لا قود فيها (قوله فان قال الخ) مقابل لقوله ان اطلق الاذن (قوله وقيل عليه ذبته الخ) المراد بها ما يشمل الحكومة لبشمل الصورة الاولى لان القطوع فيها أشل (قوله وان لم يزل الخ) لرد (قوله والا شل متقبض الخ) أى لا حر كنه كذا أصلا اه سم وليس المراد باتقاضه عدم القدرة على الجاع به بل المراد باتقاضه نحو بيس فيه وانكماش بحيث لا يسرسل وبأنساعه عدم إمكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سبكه

والصورتى فى الاولين وكفى الموت بجائته فى الثالث (فلو فعل) أى اذ خذ ذلك بما ذكر قبضته بقوله (بل اذ ان) من الجاني (فله ذبته) وله حكومة الاشلا فليامع فاعمل قودا لانه غير مستحق (فلو سرى فى حمله) (قود النفس) لتتو بها ظلمانا ما أخته بذان الجاني ملاقود فى النفس ولادية الطرف ان اطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا فضل قطع لاشى على وهو مستوفى بذلك حقه وقيل عليه ذبته وله حكومة وقطع به بغوى كذا فى الروضة كما علمها (والاشل ملان العسل) وان اهل الجرح والحر كنه هو شامل لشلل الذكر وغيره بخلاف قول الاصل والاشل متقبض لا ينسب او كنه فانه وان لزمه الاول لكنه قاصر على ذكر

من

ولا أثر لانتشار الذكر وعدمه فيؤخذ من كل بذكر شعبي وهنن اذ لا خلل في الضوونه اذ لا انتشار لضعف في القلب أو الدماغ
(ويؤخذ سلم بأسم وأعرج) لذلك والعسم بمهملتين مفتوحتين تنتج في الرفق أو قصر في الساعد أو الضد قاله الرضة
كأصلها وقال ابن الصباغ هو ميل أو عوج في الرسغ وقال (١٤٩) الشيخ أبو حامد الاصم الأعسر وهو
من يبطه يساره أكثر

(و) يؤخذ طرف (فائد)
أظفار بلسيها) لانه دونه
(لاكمه) أى لا يؤخذ
طرف سليم أظفارا فيها
لايقود (ولا أثر لغيرها)
أى الاظفار بنحو سواد
أو خضرة وعليها اقتصر
الاصل فيؤخذ بطرفها
الطرف السليم اظفاره منه
لان ذلك علة ومرض في
العضو وذلك لا يؤرق
وجوب القود (و) يؤخذ
(أف شام بأختم) أى
غير شام ككمه للمفهوم
بالأولى ولان الشم ليس
في جرم الاذن (و) أذن
سبع (بأسم) ككمه
المفهوم بالأولى لان السبع
لا يحل جرم الاذن (لاعين
محيطة بعينا) ولوع
قيام صورتها (ولسان
ناطق بأخرى) لان كلا
منهما أكثر من حقه ولان
البصر والظن في العين
واللسان بخلاف السبع
والشم كاس (وقى قلع
سن) لم يبطل نقصها
ولم يكن بها نقص نقص
به ارضها (قود) وان
نبتت من مشغور لقوله

من انه يقطع الفحل البين ع ش على هر وشلل الذكر بان لا يبيول ولا يجماع لان ٤٤
الاستاء والبول والجماع كقرره شيخنا العزيز في كان لا يجماع ولا يبيول فهو أشل وان وجد
انتشار وعليه ضحك قوله لا أثر لانتشار الذكر الخ فان وجدوا حد من الثلاثة بأن أملى مثله هو ليس
بأشل (قوله خل) وهو ما عدا العصى والعين والخصى من قطع أو شل عيناه (قوله بأسم وأعرج)
أى خلقه أو باقترش هر أما الاسم والأعرج بجناية فلا يؤخذ فيهما السليم ع ش على هر
(قوله كلك) أى لعدم الخلل في العضو (قوله تنتج في الرفق الخ) أى يس فيه وهذه المعاني كلها
مرادها هر (قوله أو قصر في الساعد) أى والصورة أنها ليست أقصر من الأخرى والا فقد مر
أنها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع هار شيدى (قوله وأعرجاج) تفسير (قوله الأسم الأعسر)
أى الصورة أن الجاني قطع من الجني عليه يمينه التي هي قليلة الطش اه رشيدى وغرضه بهذا
الاحتراز عن التخالف بين التيسار (قوله بلسيها) الباء فيه وفيها بعده داخل على الجني عليه
قال هر ولا يجنى عليه حكومتا الاظفار اه (قوله أى لا يؤخذ طرف سليم الخ) قال في الروض وشرحه
ولكن نكمل دينها أى فاقد الاظفار وفرق بأن القصاص متغير في المائة بخلاف الدية سم على قول
ع ش على هر (قوله أذن سبع بأسم) ليس الصم من الشلل فلا يقال هذا مكررا مع ما سبق في قول
في غير أذن هل (و) وكذا قوله بأختم ليس الخضم من الشلل فلا يكون مكررا (قوله بأخرى)
وهو من بلغ أن التطق ولم ينطق شرح هر (قوله لم يبطل نعمها) بخلاف ما اذا بطل نعمها بان
مفرت جدا بحيث يتغير المنع عليها أوكانت شديدة الاضطراب فلو كانت سن الجاني شديدة
الاضطراب وصغيرة جدا أخذت لوجود المائة حل (قوله قود) أى حال في الثغور وعند فساد الميت
في غيره كما بآنى (قوله وان نبتت) أى بعد الجنابة عليها فمودها لا يسقط القود (قوله تفصيل نعم)
وهو أنه ان أمكن كان نثر نثار بقول أهل الخبرة وجب القود والا فلا ويجب الأرض ع ش
(قوله في) أى كسرهما (قوله التي من شأنها السقوط) أى كانت المقالعة منها أم لو كانت من غيرها
فيتمس في الحال ولا ينظر لان غيرها لا يسقط شرح هر وغش وعبرة الانوار والرواض أربع
استان تحت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه قله الرشيدى وأقره موثله حل وقى
قل على أن الحمل ماضى المراجع استأنه والرواض حقيقة الأربع التي نبتت أو لامن أعلى وأسفل لذلك
بالتأني ونسبة غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله لاها تعود غالبا) لم ينظروا في الموضوعة الى ذلك
فأوجبوا القصاص وان غلب الالتحام حل لثلاثي النبان في غالب الموضحات سم ولو عادت
القاعدة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان من الارش أو مسودة أو معوجة أو عارضة عن سمت
الإنسان أو كان فيها نبت بعد عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعادت) الأولى وعادت لان جمع
الكثرة لغير العاقل يختار فيه صلت دون فعلن حل أى يختار فيه الأفراد بمجاوب ما به لو أقرد لترهم
عود الضمير على المقالعة تدير (قوله أهل الخبرة) أى عدلان منهم ولا يكتفى بعود البوائى دونها حل
ثم ظاهر كلامه اشتراط الأمرين ولا يكتفى قول أهل الخبرة فقط ولا يجنى ما به وعبرة صحيح ظاهر أنهم

نألو السالين وعوده نعمته بعد يتقوى القود بكسرهما تفصيل تقدم والاصل المخلق أنه لا قود فيه درس (ولو قل) شخص
ولو غير مشغور (سن غير مشغور) ولو بالغا والذي لم تسقط استأنه الواضع التي من شأنها السقوط (انتظر له) فلا قود ولادية في الحال
لها تعود غالب (فان كان فاسد منها) بأن سقطت البوائى وعدن دونها وقال أهل الخبرة فسد منها

(وجوب قود لا يقتضيه في صفره) بل يؤخر حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه اقتص وارثه المال وأخذ الارش وإذا اقتص من غير مشغور له لا قدس من سنة فان (١٥٠) لم تعد من الجاني فذاك والا قلعت ثيابا بلوغه بالتم ينشر من بالغ مشغور

خير الجاني عليه بين الارش والقود كما قلته الشيخان عن ابن كعب وزعم به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتص وعادتسن الجاني لم تقطع ثانيا وارتقت ما قبلها بأن الجاني عليه قد رضى بدون حقه فلا عوده ولم اقتص لبس دنت الجاني كما قدس من قودتين عدم فساد فكلان العود (ولو مقتص منه أصعبا فقطع) بدا (كاملة قطع وعليه ارض أصبح) لانه قطعها ولم يستوف قودها وللقطوع أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فلم يقطع مع حكومة خسر الكف دية أصابعه) الأربع (أو لقطعا وحكومة منابها) ولا حكومة لها في الحال الأولى لانها من جنس الدية فلا يبعد دخولها فيها بخلاف القود فانه ليس من جنسها وانما وجبت حكومة خسر الكف لانه لم يستوف في مقابلته شيء بتخيل الدرناج فيه (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قود عليه إلا أن يكون كفه مثلها) فعليه قودها لما أثروا عكس بأن قطع فاقده الاصابع كاملها قطع كفه وأخذ دية الاصابع كما

عن عامر بن الربيع قال قطع ناقص اليد أصابعها كاملة (ولو شئت) بفتح الشين (أصابعها فقطع كاملة لقط) الاصابع (الثلاث) اليد (واحدة) مع حكومة منابها الملوحة عامر (دية سبعين) وهو ظاهر (أو قطع يد موقوع بها) لا تلوم الشلل جميع اليد قطع قودها

(فصل)
عن عامر بن الربيع قال قطع ناقص اليد أصابعها كاملة (ولو شئت) بفتح الشين (أصابعها فقطع كاملة لقط) الاصابع (الثلاث) اليد (واحدة) مع حكومة منابها الملوحة عامر (دية سبعين) وهو ظاهر (أو قطع يد موقوع بها) لا تلوم الشلل جميع اليد قطع قودها

في شلل البعض أول (فصل) في اختلاف مستحق السلم والجاني • لو (قد) مثلا (شخصا وزعمونه) والولى حياته (أو قطع يديه ورجله فمات وزعم سراية والولى انعدامها أوسبيا) آخر لوت بقيد زنه بقول (عنه) وأمكن انعدام خلف الولى) لان الأصل بقا لجانيه في الأولى وعدم السراية في الثانية فيجب فيها ديتان (١٥١)

بالشهو تخرج الممكن غيره
لنصر زنه كيرمو يومين
فيصدق الجاني في قوله بلا
بين (كالوقوع به فمات
وزعم سبيا) لوت غير
القطع ولم يمكن الاندمال
(والولى سراية) فمات للى
يخلف سواء أعيين الجاني
السب أو بهجه لان الأصل
عدم وجود سبب
آخر واستشكل ذلك
بالصورة السابقة مع أن
الأصل فيها أيضا عدم
وجود سبب آخر وأُضيف
بأنه انما صدق الولى ثم
مع ما ذكر لان الجاني قد
اشتغلت ذمته ظاهرا
بدينين ولم يحقق وجود
المسقط لاحدهما وهو
السراية بإمكان الخلط على
السبب الذى ادعاه الولى
فدعواه قد اعتقدت
بالاصل وهو شغل ذمة
الجاني (ولو أزال طرفا
ظاهرا) كيد أو لسان
(وزعم نقصه خلقه)
كشل أو فقد أصبع
(حلف) بخلاف ما لو أزال
طرفا باطنا كذكر أو اثنين
أو ظاهرا وزعم حدوث
سبب غيره

(فصل في اختلاف مستحق السلم والجاني) (قوله لوت) أى قطع اذ القد الشق طولاً والقط الشق عرضاً والقطع بمهما وليس خصوص واحد منهما مادامه اهل قتل على الجاني (قوله شخصاً) أى موقوفاً (قوله وزعمونه) أى قبل القصد (قوله وزعم سراية) أى حتى تزعم ذنبه واحدة (قوله حلف) أى أى بينا واحدة خلافاً للقتل القاتل بانها تخون بينا لأنه انما يخلف على الحياة لا للقتل زى ملخصاً لكن البتة نظر للزعم لأنه يلزم من الحياة كون القاد قتلته خلفه متضمن للقتل (قوله لان الأصل بقاء الحياة) أفهم هذا أن محل حرجه عهدت له حياة والأب أن كان مسقطاً تعهده حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله وفي الأولى ذمة لا قود) محله ما لم يقم الولى بينة تشهد بالجاني فان أقام واجب على الجاني التودى شرح مر وعش عليه (قوله ولو لم يكن الاندمال) بخلاف ما إذا أمكن وقال الجاني ما بعد الاندمال فانه يصدق لنقص السراية مع إمكان الاندمال زى (قوله لان الأصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الأصل براءة الذمة فمضى من تعارض الأصلين في قدم الأول وأُجب بأن أصل عدم وجود السبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية كما يفهمه كلامه الآتي لكن قال الشيخ عمرة لك ان قول هنا أصل آخر وهو عدم السراية في قدم أصل على أصليين اه شو برى وأُجب بأنه انما قدم لا تنقوى بعدم إمكان الاندمال لظهور رمونه بالسراية حيث قد (قوله واستشكل ذلك) أى التنبيل • وإيضاح الاشكال انكم في هذه المسئلة صدقتم الولى ولم تصدقوا الجاني للدعي للسبب وقام الأصل عدمه فباين صدق الولى المدعى للسبب ولم تقولوا الأصل عدمه فلا يصدق • وحاصل الجواب أن الولى سبق صدق الولى لاعتقاد استناده للسبب بيني آخر وهما يعتنذ السبب بيني آخر واستشكل أيضاً بوجه آخر لا يقع فيه جواب الشرح وهو أن يقال هنا صدقتم الولى المدعى للسراية وقد علمتم فباين بين الأصل وعدمه فكان مقتضاه أنه لا يصدق الولى هنا لأنه قد تمسك هنا بما الأصل عدمه من غير عارض تأمل (قوله مع ماذكر) وهو أن الأصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال انما تشغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا يجوز المطالبة بالارش فيه لانا نقول لانعدام شرط الاستمرار للوجوب ولهذا يجوز الانقضاض قبل الاندمال سم (قوله ولم يحقق الخ) عبارة شرح مر لان إيجاب قطع الاربع للدين يحقق شك في مسقطه فيسقط اه (قوله بإمكان) الباء سببية متعلقة بالنفي (قوله طرفاً) أى أوسع زى (قوله حلف) أى فتجب الذمة لا انقصاص عش (قوله بل يخلف الجاني عليه) ويستحق ذمة كاملة ولاقصاص على المعتد كما جزم به الجلال الجلى في شرح المهاج زى (قوله عسراقة البينة) أى من الجاني عليه فلما صدقناه في الباطن دون الظاهر لسهولة إقامة البينة عليه شيخنا وإذا أقامها فيكتفى قولها كان سلباً وان لم تعرض لوقت الجناية ولا يشك عليه. وقوله لا تكتفى الشهادة بنحوكم سابق كان يقول كان ملكه أس الا ان قالوا لا تصدق من بلان لا الفرض هنا انه أنكره سلامة من أصلها فقولها كان سلباً مبطل لانكاره مبرحاً ولا كذلك ثم شرح مر (قوله والأصل الخ) مسطوف على علة مأخوذة من الفرق كأنه قال لا يصر إقامة البينة في الباطن ولان الأصل فيهم توقيف قوله أو ظاهراً وزعم الخ اه (قوله ورفع الجاني بينهما) أى وأبعد الكل عمداً

نفسه لا يخلف بل يخلف الجاني عليه والفرق عسراقة البينة في الباطن دون الظاهر والأصل عدم حدوث تقفه والمراد بالبائن ما يعتاد منه مبررة والظاهر غيره (أوضح موضعين ورفع الجاني) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الإيضاح ليقترن على أرض واحد

أوبغيره لمساكني أنها تعتمد باختلاف الحكم والحل والفاعل **زى (قوله حلف)** ولا يخالف هذا ما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي لانهما انتفاها على وقوع رفع الحايض الصالح لدفع الارشين وانما اختلفا في وقت فظنوا للظاهر فيه صدقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين وأما في ظرف انتفاعي وقوعه شيء بل تنازع على وقوع السراية ووقوع الاندمال فظنوا لقوة جانب الولي في اتفاقهما على وقوعه موجب الدينين وعدم انتفاهما على الارتفاع وقوله والا حلف الجريح وانما حلف مع امكان الاندمال وليس صدق بلايين لان المارد بالانكاس الانكاس القريب عادة بدليل قولهم المار لتقص الزمن وطوله ومعالم أن الموضحة قد بتقني ختمها ظاهرا ونقني نكباتها لهما لكنه قرب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب التحمين لذلك ويشهد فلا ينافي ما مر من أنه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلايين لما قربناه من أن ذلك مفقود في انفسال حالته العادة في ذلك بدليل تقييدهم بآداء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلا تجب بين وأما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدر تانسه ثم بعد نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحايض فتأولها بلا ندمل في ذلك الزمن بعد عادة وليس يستحيل فاعنيج حين الجرح حيث لا يمكن اذ كان عزم الاندمال وان بدشرح مر ملخصا **(قوله وان قصر زمن)** كنهه اه حل وفيه شيء **(قوله بان)** طال الزمن كعشرين في وقلام حج كعشرين سنة حل **(قوله فلا يوجب زيادة)** أي لربنا ثالثا وحل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه بأن حلف ان رفع الحايض قبل الاندمال والا حلف الجني عليه وبنته الثالث أي فماذا جرح الجني عليه وادعى ذلك الارض لأن حلفه وان لم يبد شغل فتمته بالارض الثالث لا ينافي أن له أي الجني عليه أن يدمي به حل يتصرف

(فصل في مستحق القود ومستوفيه) أي وما يذ كرمهما من قوله وأجره جلد الى آخر الفصل **(قوله القود يثبت للورثة)** أي لجميعهم لأن كل واحد يثبت له كل القود فزاد المصل الكل الجموي لا الجسي للقتضي لثبوت كل القصاص لكل وارث شوري وقال مر وبأن في قاطع الطريق أن قتله يتعلق بالامام حيث تحت قتله فهو مستحق ما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بفقوهم اه وثبوته للورثة بالتاني عن الجني عليه لا ابتداء وهو المتعد عند مر ويدل عليه قوله بحسابهم فلو كان للجني عليه دين وعنى الورثة على مالى فان الدين يوق منه وقيل يثبت للورثة ابتداء فلا يوق الدين من المال الذي على عليه على هذا واه قال **زى (قوله أم بسبب)** أي بسبب آخر غير السبب والا فالتسبب أيضا لا لا قال مر في شرعه وقيل أنه للوارث بالسبب دون السبب لانه للثنى والنسب ينقطع بالموت **(قوله والمقت)** أي والامام فمن لا وارث له خاص ونوى الارحام من ورثته اه شرح مر **(قوله وحبس جان)** ولو بلا طلب أي وجوب بالحبس له الحال كمؤنة حبسه عليه ان كان موسرا والاقتى بتم المال والاقتى ميا سبب المسلمين عى على مر وعادة حل قوله وحبس جان أي وجوباً ولو بلا طلب الا ذات الحل فانه سيأتى أنها لا تحبس الا يطلب اذ ذلك أي كونها لا تحبس الا بطلب مخصوص غير الصبي والمجنون أما اذا كان المستحق أحدهما فحبس من غير طلب وهذا الثاني رأيته متقلا عن التصحيح اه وانما توقف حبسه على طلب الساعته فإعادةه للعلم بالبيع في غيرهما شرح مر وهو مخالف لما سيأتى عن زى وعن حل نقلا عن مر أنها لا تحبس الا بعد طلب وليهما **(قوله الى كمال حبسهم)** ولو استوفاه الصبي حال صبا باعتده عى على مر نعم يثنى من تحت قتله في قطع الطريق فلا يثبت له كمال بالورثة لان العقول لا يفيد اه سم **(قوله ومجنونهم بالقتل)** فان أيس منها يقول الأطباء قام عليه مقامه في أحداثنا بلين والثاني تعدد القصاص حل **(قوله لان القود**

(حلف ان قصر زمن) بين الإيصاح والرفع لان الظاهر معه وذكر التحليف فيها عداسنة القدمين زبادى (والا) بان طال الزمن (حلف الجرح) انه بعد الاندمال (ويثبت) له (أرشان) أن ثلاثة باعتبار الموضوعين ورفع الحايض بعد الاندمال الثابت بحلفه وذلك لان حلفه دافع للنقص عن ارشيين فلا يوجب زيادة

(فصل في مستحق القود ومستوفيه)

(القود) يثبت للورثة العصبه ونوى الفروض بحسب ارثهم المال سواء كان الارث بنسب أم بسبب كالزويين والمعتق (ومحبس جان) هو أعم من قوله القاتل ضبطا لحق المستحق (الى كمال حبسهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (وحضور غائهم) أو أدنه لان القود للثنى ولا يحصل باستيفاء غيرهم

من روى أرواحكم و بقتهم فان كان السبب والجنون قبيحين محتاجين للنفقة جازولوى (١٥٣) الممنون غير الوصى العفو على الذية

(لم) علة الملعول عن علة أي قوله يجب جاني الـ كالـ مسميـ الخ أوعلة لقوله ثبت للورثة (قوله) من (ولي
 أرحام) فلو تدعى أحدهما وقد فعل قيل يجب عليه القصاص وألبية ويكون هذا الاستيفاء شبهة فيه نظر
 والقراب الأول أذ خاف من قولهم ان القود لا تنفي فلا يحصل الخ عـش على مر (قوله) تعقير بين محتاجين
 هل ما قيدان معتبران أو محتاجين بيان لما قبله محذور شرعي فان أردنا بالقديرين لئلا له ولا
 كب يكون قوله محتاجين قيداً لا بد منه لاخراج من له منق (قوله) جازي للمجنون (لم) أي ولو صلبا
 فبقي التعبير بالجواز عدم وجوبه عليه وان تعين طر بالقنفقة ولو قيل بوجوبه فيبذل كرم بعد وقد
 قال هو مازد بعد منع فيصنع للوجوب عـش على مر (قوله) غير الوصي) ولقوله مثله أهـ مر (قوله)
 (لا) أي للصاحب المهور من العبي (قوله) بخلاف الجنان فلا بد ان تكون باقية في زمن معين ولو باختيار
 الاطباء بذلك انتظر قل شرح عطف بخلافه فلا تنتظر مطلقا حل (قوله) وهو يقول الخ
 اضرار عن عمد كرم هذا الحكم في المثلث من الـ اصل ذكره (قوله) بعد طلب أهـ من باب طلب
 غلظ (قوله) بغير منهم أي ان كان المستوفى من غير الورثة وقوله أو من قديرهم أي ان كان نكاح (قوله)
 أو بقرعة أي يجب على الحاكم فعلها بينهم فن حرجه له المستوفى باذن من بي أهـ مر وقوله يجب على
 الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان راضوا على القرعة بانفسهم وحرجت الوالد
 فمزاها وبذلها المطع الطلبين القاضي عـش عليه (قوله) مع اذن) وفائدة الاذن بعد القرعة
 تعيين المستوفى ومع قول كل من الباقي ان استوفى شرح مر وبعبارة سـل قوله مع اذن فان قلت اذا
 اعتبر الاذن بعد القرعة فافادتها قلت فادتها تعين المستوفى ومع قول كل من الباقي ان استوفى
 وانما جاز القدر في النكاح فعليه من غير توقف على اذن لان ما هنا بناء على الدرر ما يمكن وذلك
 بناء على التعجيل ومن ثم لم يوضع لواب القاضي عنهم ومثله حجج وفائدة الاذن بانضراء عنوا عدم
 (قوله) من الباقي) ولومن عاجزهم لان حقه لا يسقط بالقرعة حل بديل أنه لو أُرْسِنَ أي من القود
 غلظوا ايضا فانقص من بي على الدرر ومر بما قبل أحدهم فينفو أهـ سم (قوله) كأي أصل الروضة
 منه (قوله) فلو بشر أي أسرع وبالدرة في بدر أهـ زي (قوله) أحدهم فقتله) ولوبادر أجبت
 فقتله في القود لورثته لا لستحق سـل (قوله) بعد دفع) أي أو مع حل (قوله) وان لم يعلم بالمعفو
 فيبذل عليه ما يأتي أن الوكيل لوقت بعد الدل أو بعد المعفو جلاله لم يقتل ويجب بتصميمه هذا
 ببادر بخلاف الوكيل سـل ومنه يؤخذ أنهم لو أؤذنه لم عفوا لم يعلم بالمعفو يقتل كوكيل بل أولى
 لانه لا ينفى القود أهـ سـط طب (قوله) قسط ديمقن تركه جان) • والحاصل ان حصة غير المبادر في
 تركه الجاني ملقود وكذا حصة المبادر بعد المعفو أم قبل المعفو فقد استوفى حقه وأما تركه الجاني فلم
 على البادر مازد أي غير حصة من قبل القود ولم كامل دية موهوم على المبادر بعد المعفو اذا علمه
 وقلة عاقلة ان جهل هذا ان لم يقتضوا بالطلاق لا بغير الوقوع النقص في النكاح كقسط حل ومثله
 لم وقوله وعلى عاقلة ان جهل ومثله لا يقتل من الجهل فكيف يجب الدية على عاقلة (قوله)
 كالاجني) أي أو الاجني اذا قتله يكون الحكم نكاح البية تركه الجاني لا الاجني سم (قوله) ولوارث
 الجاني) هذا في المسئلة الثانية فقط وقوله أو قبله كما يؤخذ من سـل فلا يجوز في الاولى إذا اتفق من
 البادر وعياله سم وإذا اتفق من في الاولى استحق ورثته من قسطه من تركه الجاني واذا غاور تركه الجاني
 على أهـ اخذوا منه سوى ما قبضه من دية موهوم ووقع النكاح فيأبى عنه منتهى القول بوقوع

القصاص في غير القتل أو إذا عادت الأبل ووجد القتل بعد ما كان في شرح حر (قوله ما زاد على قهره من الدية) وثما قدره فقد استوفاه في الثانية وقاص به في الأولى إن عفاته فأنقص من فلاته على وارث الجاني بل له قهره من دية الجاني عليه تركه الجاني (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي أن الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظر مع قوله الآتي وبأن لا هل في نفس لا غيرها ويشق هذا الصنيع حر ويمكن قهر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبر والاولى أن يجب بأن معنى إذنه في الاستيفاء في غير النفس ذاته في الاستثناء في الاستيفاء، وقوله بعد لا غيرها أي لا يأذنه في الاستيفاء بنفسه فلا يذنه في التوكيل في الاستيفاء حر (قوله وقد لا يعتبر الاذن الخ) انظر استثناء هذه الماتل مع وجود العلة وهي الاقتيات على الامام سم • أقول قد يجب بأنهم لم يفتوا للغة بما أشاروا له من الضرورة في غير السيد وأما فيه فلا أن الحق له للامام فلا اقتيات عليه أصلا ع ش على حر (قوله كافي السيد) بأن استحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلا حل بزيادة (قوله في الحرابة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق فاستحق القود عليه أن يقتله بغير إذن الامام وقوله والمستحق المضطرب لا كل أي أراد قتله ليس له وقد قتل أبيه مثلا (قوله بحيث لا يرى) سواء مجز عن اثبات القود أم لا بعد عن الامام أم قل على الجلال وانظر وجهه مع قدرته على الآيات وقهره من الامام وله خوف الحرب لكن في ما شئت على التحرير القيد بالمجزع عن الآيات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي وقت الاستيفاء ولو تركه أن يتأذن الامام له بقهره عليه بذلك (قوله كما يحتمل ابن عبد السلام) أي في المنفذ حل (قوله فان استعمل المستحق) أما غيره ولو أضاف على ع ش على حر (قوله عزز) إلا أن جهل تحريم ذلك فلا يعز وظاهر كلامهم بقول دعوا ذلك إن ادعاء من لا يفتي عليه ذلك عادة حل ويزن من تقريره أن الاستقلال حرام وهو كذلك خلافا لمن قال بالكراعة (قوله وبأن الامام لأهل) أي رضى به الباقون كما علم عا سم حر • والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستقون باستيفائه بغير إذن الامام فطر بهم أنهم يتفقون أو لا على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يتأذنون الامام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه اه ع ش على حر قال ابن عبد السلام لا يكون دوا للجان للامام به حر وأن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم (قوله لا يستيفه) الامام للتعدي للقتل (قوله من مستحق) حل من أهل أو صفته وهو ليس بقيد بل مثله الاجنبى كباقي (قوله من طرف) وعلى قصدا حله وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله بقوله) متعلق بعدا (قوله إلا أن كان مahr) حل وإن تكررت ذلك منه أو تركه وضرره عن كونه مahr حل (قوله فلا يذنه) أشار به إلى أن قوله ولم يعزله حل (قوله وأجرة جلد) و يستبرئ قدرها ما يليق بفعل الجلاحة كأن أوقلا أو طفا ويختلف باختلاف الفعل ع ش على حر وقوله وأجرة جلد وبل في المتن في القصاص وإن كان الكلام فيه إشارة إلى عدم اختصاص هذا الحكم بهذا الباب اه سم (قوله موسر) أي تركه القطر كافي قل على الجلال ومثل في البرماوى فلا يقال أنقص من نفسى ولأن دفع الأجر واجب لأن الثاني لا يحصل بفعله فان أجب إلى ذلك أعتد بالقصاصه من نفسه على التعمد لمحول القصد بذلك ولو كانت الاجرة في مال المصالح وقال أنا أنقص من نفسى وأخذت الاجرة وأوجب ذلك

بأغلب أوصافه (وله) أى السحق (قوده فوراً) إن أمكن لأن موجب القود (١٥٥) الاتلاف فحبل كقيم للتلقات (وى)

سوم) وإن التبا إليه
كقتل الحيوان القرب (و)
فى (سوم) ومرض
بغلاف يحرق قطع السرة عما
هو من محروق لله تعالى
لبناء حتى الآدى على
المناقضة وحتى الله على
المساحة (لا) فى (مسجد)
ولوى غير سوم بل يخرج
منه ويقتص منه حياته له
وكذا الولد إلى ملك
شخص أو مقبرة وذكر
حكم المسجد من زيادى
(درس)

(وتحس ذات حمل ولو
بصدقيها) فيه (فى قود)
فى نفس أو غيرها (حتى)
ترضه البأوى يستغنى عنها)
بأسراً آخرى أو بهيمة يحل
لبنها أو قطعه بشرطه وحل
تصدقها إذا أمكن ذلك
والأكان كانت آية فلا
تصدق (ومن قتل بئس)
من بعدد أو غيره كغرق
وحرق (قتله) رعاية
للمائة (أو سيف) لانه
أسهل وأسرع وترجيح
الاصل تعين السيف فيقول
قوله بنحو جافئة أو كسر
عنه سبق قلم إذ التخيير
هو المنقول عن النص
والجمهور رصوه بجماعة ثم
لوقال اصل به كفه فأن لم
يتم إكفاه بل أعفوه علم
يمكن لما فيه من التذنب

كأله الأجرة حل قال م ر وحسب فان كان مصراً فعلى بيت المال ثم إن لم يكن بيت مال أولم
يكن مظلوماً فاعل أغنيا المسلمين اه فان لم يكن ثم غنى فى محل الجناية بحيث ينسب الأغنياء فينبى
أن يقال السحق ذات الأجرة لتصل إلى محله أو تخر الاستيفاء إلى أن تيسر الأجرة اما
من بيت المال أو من غيره ع ش على م ر (قوله بأغلب أوصافه) وهو الجلد وسى بذلك
لوزعه على ظاهر الجلد (قوله إن أمكن) بخلاف ما إذا كان فى الورثة موى أو يحسب فانه يحسب
كأهم وكذا تجهل ذات الحمل الآتية شيخنا (قوله كقتل الحية) بجماع أن قتل كل غيره مضمون (قوله
وفى حرام) أى ولوى طرفوان كان الحافى انما قطع فى وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف نحو
قطع السرة) راجع للتلافة الأخيرة (قوله بل يضرع منه) أى وجوباً بان خاف نلوه به والافتداه حل
(قوله وكذا الولد إلى ملك شخص) حرمة استعماله ملك الغير بغير إذنه حل (قوله وتحبس
ذات حمل) أى وجوباً بطلب الجنى عليه إن تأهل أو كانت الجناية على الطرف والأبوان لم تأهل أو كانت
الجناية على النفس فاعتبر طليقاً وإن أوليه قال حل والكلام فى حق الآدى لاقى فى الله تعالى إذ
فى حق الله تعالى تخرى إلى تمام الرضاة وجود كافة له بعدها اه (قوله ذات حمل) ولومن زلوان
حدث بدماء متحقاق قتلها وحيداً فينبى مع حيلها من وطئها لاحتمال الملو ح ل وبعبارة م ر
ويغنى الزوج من وطئها والاحتمال الجمل قائم فيقود القود على ما قاله القسبرى لكن المشج كائى
الهماء عدم منعه من ذلك وإن كان يؤدى إلى منع القصاص اه وقوله وإن كان يؤدى إلى منع
القصاص أى بأن تفسد منه الولد وطال الزمن ولم يقتص منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة
الزمان ويجوز أن تحبس من ذلك الولد الثانى فيؤخر القصاص إلى الولادة وهكذا اه (قوله ولو
بصدقيها) أى من غير عين إن كان هناك محلة أى علامة على الحمل والافلايد من عين إلى أن يظهر
غالب الحمل أى مظهره وعلامته لأر بعين كقوله الامام حل وقوله إلى أن يظهر غاية للصبر كما يؤخذ
من عبارة شرح م ر وبعبارة وعلى السحق عند تصديقها الصبر إلى وقت ظهور الحمل لا إلى انقضاء
أربع سنين اه لأن التأخير إلى أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بجمعة أو
غيرها اقتص منها زى (قوله فى قود) فى سببه (قوله حتى رضه البأوى) بالهز والقصر فلا بد
وفها قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من إرضاعه البأوى ولو بأجرة ضمنته بالدية حل
والفدية لاضمان لان سبه ترك وبعبارة زى فلو أقبح عليها القصاص فى النفس أو الطرف فالت
جنباتى فالقوة على عقالة الامام ان ع هو المباشرو جهلاً أو جهل المباشرة وعلم الامام بخلاف ما إذا
جهل الامام وعلم المباشرة فالقوة على عقالته لانفراد بالعلم والمباشرة اه (قوله بشرطه) وهو أن يكون
بالحالين أن أضره النفس عنهما كائى م ر أو قبلهما أن تراضى الزوجان ولم يحصل للولد ضرر
كأقيم (قوله ومن قتل) هو مثال لأغير القتل مثله أن أكننت الماتة فيه لا كقطع طرف يقتل أو
إيضاح به أو سيف لم يأت فيه الزيادة بل يعين نحو المولى اه زى (قوله بما يحرم فعله) أى فى كل
حل لا يضل بشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك لاناقول نحو
التجويع والتفريق باسماء لانه يؤدى إلى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمنع بخلاف
نحو التجرع والقواض فانه يحرم وإن من الاتلاف به فلذا امتنع هناك اسم على حج ع ش على م ر
(قوله بمن قتل) استراك على قوله لا بنحو سحر لانه يؤهم ان هذا منه (قوله بمسوم) مالم يكن

(لا) ان قتل (بنحو سحر) بما يحرم فعله كطوا وإجباراً أو بول (لا) لا يقتل وإن كانت الماتة به بل (سيف) فقط ثم يقتل بمسوم
لأنه قتل به كاشه المستثنى منه وتعيبرى بنحو سحر أعمن من تعبيره بالسحر والتجرع والواط (ولو فصل به كفه من نحو إلفاقه)

فنجوع وكسر عند (فزع قتل سيف) لما في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يذ في وجه الأصل في التجميع (ولو قطع فسر) القطار الى (١٥٦) النفس (سزاولي) رفته نهية على (أو قطع) لفظة (تم) للسراية

(أو انتظر) بعد القطار
(السراية) لتكمل المائدة
(ولو اقتص مقطوع يد
فقت سراية وتسار ياديه
سزاولي) رفته القطار
(أو عفا) عن حزمها
(نصف دية) واليد
المستوفاة مقابلة بالنصف
(ولو كان القطوع بدین
وعفا) الولي عن الحز (فلا
شيء) له لانه استوفى
ما يقابل الدية وخرج
بزيادتي وتسار ياديه ما
لم يتساوى فيها كان نقصت
دية القاطع كسرة قطعت
يد رجل فاقصص مات
سراية فالصنو بثلاثة
أرباع الدية لانه استحق
دية رجل سقط منها
ما المستوفاه وهو يد امرأة
ربيع دية رجل صححه في
الروضة وأصلها في باب الغفو
(ولو مات جان) سراية
(بقود يد) مثلا (فهدر)
لانه قطع حتى (وان مات)
أي الجاني بالقتل والجاني
عليه بالجناية (سراية معا
أوسبق الجاني عليه)
الجاني موتوا (فقد
اقتص) بالقطع والسراية
في مقابلتها (والا) بان
تأخر موت الجاني عليه
(نصف دية) تجب في تركه الجاني أن تساو ياديه لان القود لا يسبق الجناية لان ذلك يكون كالسرم فهو
ممتنع ولو كان ذلك في قطع يد فلا تشبه (ولو قال استحق) قود (يمين) للجاني الحر الماقل (أخرجهما فأخرج يار) سواء كان عليا

اليمين
كأن كان عليا

(فهدرة) أي لا قود فيها

ولادية وان لم يتلفظ بالانثى

• في القطع سواء أعمل القاطع

انها البسار أم لا يزور في

الم (أو) قصد (جعلها

عنها) أي عن العين (عانا

أجزاءها) عنها (أو أجزائها

دهشت وظناها العين أو)

ظن (القاطع الأجزاء فهدرة)

تجب (لها) أي للبسار لانه

لم يزلها عانا فلا قود لها

لتسليط خرجها بجعلها

عوضا في الأولى وللهشة

القرية في مثل ذلك في

الثانية بقسمها وانها بمن

زبادى (و يبق قود العين)

في المسائل الثلاث لانه لم

يستوفى لافعا عنه لكنه

يؤخر حتى تندمل ياره

(الاف في ظن القاطع)

الاجزاء فلا قود لها

بل تجب لها دية وهذا

من زبادى فان قال القاطع

وقد هشت المخرج في الآخرة

ظنفت أنه أباحها وجب

القود في البسار وكذا لو قال

علت أنها البسار وأنها

لا يحزى عن العين أو

دهشت

(درس)

(فصل في موجب الممد

والعفو •

(موجب الممد) في نفس

وغيرها بنسخ الجيب (قود)

بفتح الواو أى قصاص

(والدية) عند سقوطه بفوق

عنه عليها أو بغير عفو

(بدل) عنه على ما قاله الدارمي وزعمه الشيخان والإوجه ما اقتضاه كلام

العين فأخرج البسار مع علمه بأنها لا يحزى ولم يقصد العوضية اه شورى (قوله فهدرة) لانه بدلها
 بما راقده وجعله الأجزاء مقروبا للتي فكان كالنطق حتى لو مات سرابا فانه يهدر نس لو قال القاطع
 ظنفت أجزاها أو أخذتها عوضا وجبت عنها اه شرح مر (قوله عانا أجزاها) سواء ظن القاطع
 أباحها أو ظنها العين أو علم أنها البسار وانها لا يحزى عن العين وظن أنها يحزى عنها زى (قوله
 لانه لم يزلها عانا) ولو اخلفا فقال المخرج قصدت الأجزاء عن العين وقال القاطع بل الإباحة فالصديق
 المخرج حينئذ زى (قوله في الأولى) أي من مسائل الدية وهي ما إذا ظن أجزاها عن العين
 وفوق الثانية وهي ما إذا ظن كل من القاطع والمخرج أنها العين أو علم القاطع أنها البسار وظن أجزاها
 حل (قوله وللهشة القرية) هذا لا ينتج نفي القود بل وجوب الدية فينبى أن يزداد في التعليل مع
 ظن القاطع أنها العين أو أنها يحزى فيكون شبهة مسقطا للقود (قوله) و يبق قود العين) وحاصل مسألة
 ههنا أن يقال البسار مسمومة مطلقا لا إذا قصد المخرج الإباحة ولا يجب فيها قصاص الا إذا قال
 المخرج دهشت وقال القاطع علقت أنها البسار وانها لا يحزى أو ظنفت أنه أباحها أو دهشت أيضا و يبق
 قصاص العين في الجميع الا إذا أخذها عوضا ولو أباحها المخرج اه زى (قوله في المسائل الثلاث) وهي
 مسألة الإباحة ومسألة ما إذا جعلها عوضا عنها ظانا أجزاها ومسألة الدهشة بقسمها حل و يزداد عليها
 المسائل الثلاثة الآتية التي فيها قود البسار (قوله الا في ظن القاطع الأجزاء) أى إذا علم القاطع أنها
 البسار وظن أجزاها وهي القسم الثاني من قسمي مسألة الدهشة حل لكن في شرح الروض
 ما يؤخذ عنه أن قوله الا في ظن القاطع الأجزاء راجع لجميع الصور التي فيها اهدار البسار والتي فيها ديتها
 ولو عثر على مر قتل عن سم قوله الا في ظن القاطع الأجزاء مثله ما لو قال علقت أنها لا يحزى
 شرار لكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه سم (قوله فلا قود لها) أى للعين
 وفي البسار التفصيل المتقدم وقديت قاصان تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب
 فيها قود البسار وهي عثرز الثانية التي في المتن فبسمها فالأولى مفهوم قوله وظن القاطع الأجزاء
 والثانية مفهوم قوله وظناها العين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما إذا قصد جعلها عوضا الى آخر المسائل
 الثلاثة و يبق قود العين في المسائل الأولى من مسائل الدية للبسار دون الثالثة وهي ما إذا ظن
 القاطع الأجزاء وفي مسألة الاهدار فسد أنه يجب القود في البسار في مسائل ثلاثة وتجب ديتها في ثلاثة
 وظهر في واحدة و يبق قصاص العين في ثلاث حل حاصل ما في المتن والشرح إحدى عشرة صورة
 ثلاثة يبق فيها قود العين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود البسار وثلاثة يجب فيها ديتها
 واحدة نهى كذلك قيل وهو غير ظاهر لان صور العين لا تنفرد عن صور البسار فالحق أن الصور سبعة
 يبق قود العين في ستة وديتها في واحدة وحكم البسار فيها أى السبع وجوب الدية في ثلاثة والقود في
 ثلاثة والاهدار في واحدة تأمل

(فصل في موجب الممد والعفو) (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية أو غيرها
 قبل انقضاء سنه أو نهى لبعشه ولا يتصور العفو لغيره أيضا بل إن توجد كفاية كقتل الوالد له فان
 أوجب فيه الدية ابتداء والقصاص كان سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر وفي عثر على مر
 ما يقتضى أن المراد بالعفو ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته
 بالكتابة وبإبارة حل قوله أو بغير عفو كأن مات الجاني وقد تجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده
 وبغيره القصاص فقط كقتل المرتد للردة اه وقد لا يجب الاتمير والكفارة كجاني قتل السيد
 فتشعر مر (قوله والأوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوى لكن كلامي في شرح الروض

الشاق والاصحاب وصرح الماوردي في قود النفس أنها بدل ما بين عليه والاراء المأثقة الرجل دية امرأ تولى كذا (فلو هنا) المستحق ولو عجزوا فعلى أوصفه (عن جمانا وعلقا) بأن لا يتعرض للدية (فلا ترض) لان المجهور عليه لا يكف الا كتاب العفو اسقاط ثابت لا يثبت (١٥٨) معدوم (أو) عفا (عن الدية) لانه عفو عما ليس مستحقا فوئها لقو

كالمعدوم (فان اختارها) أي الدية عقب عفو مطلقا أو عفا عليها بعد عفو عنها (وجبت) فاختارها في الأولى من زيادتي كلفو عليها ولما كان العفو عنها لقوا في الثانية مع العفو عليها وإن تراضى عنه (وإن لم يرض جان) بنى من اختيار الدية أو العفو عليها فانها تجب لانه محكوم عليه فلا يضره ما لمحال عليه والمضنون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسه) أي الدية (أو) على (أو أكثر منها) ثبت العفو عليه وسط القود (إن قبل جان) ذلك (والفلا) ثبت (ولا يسقط القود) لان ذلك اعتياض فوقف على الاختيار وهذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل شخص آخر مالك أمره) ولو سكرنا أو سفها (بانه فهدر) أي لا قود فيه ولادة لادن فيه وخرج بمالك أمره العبد والعلى والمجنون فتعبرى به إلى من تعيره بالرشيد (ولو قطع) بضم أوله أي عذره وإن سرى القطع (فمعاذ قود مورث) بلفظ وصية أو إرث أو نحوه كاسقاط (صح) المفوع عن قود ذلك المضنوا بالسراية عن أرض الضواين خرج من تلك أو أجاز الوارث والاسقاط منه قدر الثلث (لا عن أرض السراية) إلى نفس وأعضاء

بأن تأكل بالقطع فلا يصح الصفو عنه (وإن قال) مع عفو عن ذلك ولو بغير لفظ الوصية

يقضى انه لفظي وعبارته وما ذكرته تبعا للأصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي إجماعا على نفس الجاني عليه بدليل أن المرأ قتل رجل من مهادية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لزمه دية امرأة وذلك لانها بدل عن القصاص بدل عن نفس الجاني عليه لان القصاص بدل عن نفس الجاني عليه وبدل البدل بدل اه وصرح مر في شرعه أضيان الخلاف لفظي لانها تقسم على أن الواجب دية القاتل فربما في ذلك الخلاف كبير فأدعى قال حل وفي نظر ظاهره لا يقدم فصل أركان القود أن في موضعين انتهى (قوله) ولو عجزوا فعلى أوصفه (لرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو جمانا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أوضح الشارح الرد بقوله لان المجهور الخ (قوله) لان المجهور عليه) ولو بغير مر وهو علة لقوله جمانا حل (قوله) لا يكف الا كتاب) فثبت أنه لو عصى بالاعتداء انكسر العفو على الدية لتكليفه حينئذ لا كتاب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو جمانا اغتابة الامر أنه ارتكب عروما هو لا يؤثر في صحة العفو لثبوته في ماليس صالحا شرح مر (قوله) والعفو الخ) علة لقوله أو مطلقا حل (قوله) اسقاط ثابت) وهو القود لا ثابت معدوم وهو الدية (قوله) عقب عفو) بأن لا يزاد على سكتة النفس والى بغير عذر وأن لا يأتي بكلمة أجنبية والا كان مترجيا حل أي فلا تجب الدية به لانه لفوحيش فلا يصح العفو المطلق وترجى الاختيار عنه وقوله مطلقا أي عفو مطلقا (قوله) ان قبل جان) أي لفظا لانه يصلح فلا بد منه من صيغة اه قل على الجلال (قوله) مالك أمره) بأن يكون حرا بالاعاقا لا خذا من كلامه بعد (قوله) فهدر) ما لزمه قربة على استهزائه فان قلت قربة على ذلك وقته قتل به عرش على مر (قوله) أي لا قود فيه) وتجب الكفارة في القتل حل أي والتعزير شورى (قوله) العبد) لانه اذن وان أسقط القود لا يسقط القيمة اذا قتل عبدا حل ومر (قوله) والصبي والمجنون) واذنهما لا يسقطان شورى ومر (قوله) أولى من تعيره بالرشيد) وذلك لشموله السفه عرش (قوله) فمعاذ قود مورث) وصورة المسئلة أن يفوعن القود على مال ثم يفوعن المال هكذا افهم به عليه شيئا الطندانى اه زى فاندفع ما يقال كيف يصح العفو عن الارش مع أنه يجب لان الواجب القود (قوله) أو نحوه كاسقاط) وذلك كان قال بعد ذلك أي بعد قود عفو عن القصاص على الارش وأوصيته به وأبرأته منه وأسقطته عن حل • وحاصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قود الضنوا وأرثه وقود السراية فبذله الثلاثة يصح فيها العفو مطلقا والأولان مباشرة وذلك تبعا وأما الرابع وهو أرض السراية فثبت تفصيل وهو ان كان العفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضا والأفلا (قوله) عن قود الضنوا والسراية) أي السراية للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشمل السراية إلى عتواتر كقائه حل لان السراية إلى عتواتر لا قود فيها كذا كروا لئن بقوله سابقا ولو قطع أسما فكل غير هاتين فادنى لكل ما وكان الحلوى اعتمد فاقاله على قول الشارح لادن أرض السراية إلى نفس أو عتواتر وهو لا يصح أن يكون مستقدا لانه مفروض في الارش والكلام هنا في القود تأمل (قوله) وان قال) الغاية لرد قود له عن ذلك أي عن قود الضنوا والسراية الخ (قوله) ولو بغير الخ) هذا تصحيح لثبات قوله

الآتي

(د) عفوت (عربى) من الجنابة لانه انما عفان موجب جنابة موجودة فلا يتناول الوضوء وما يحدث باطل لانه ابراء
عربى (الان عفان أى عربى يحدث (بلفظ وصية) كوصية (١٥٩) لبراء هذه الجنابة وبراء ما يحدث

الآن ان عفان الخ حذر هذا المجل فان فيه خفاء حل وقوله لئلا يأتى قوله الخ أى لان الاستئذان لا يكون
الان عام كان الانسان يقول الشارح ولو بلفظ وصية اذ هو المتوهم بدليل الصحة اذا كان الغفوة
فوقه يعمى بالغو وقوله لانه انما عفان الخ تعليل للعلو تحت الغاية وهو انما يخل وعربى يحدث وقوله
والغو وعربى يحدث باطل تعليل للغاية وأورد عليه حجة الغفوة عن قود السراية مع انها تحدث واجب بانه
انما يصح لوجود سبب وهو الجنابة على الغفوة فكانه موجودا كإشارة حل و يرد عليه أن سبب الغفوة
قد وجد انما هو قطع الغفوة وتناول وعبرة سم وقول الشارح والسراية أى لان السراية تولدت
من عفوة عنه فانها ثبتت شبهة البراءة القصاص بذلك يندفع ما قد يقال لمصح الغفوة عن قود السراية دون
أرضها ذلك لان أرضها لا يسقط بالشبهة اهـ (قوله بالسراية السابق) وهو ان خرج من التلث الخ
(قوله بالسراية) خرج السراية بالباشرة كما لو قطع يده ثم قتله بالقصاص مستحق فيها أصالة فلو عفا
عن النفس لم يسقط قصاص الطرف وبالعكس صل (قوله ففعا عنها) أى السراية أو النفس
(قوله لا قطع) الا اذا كان المستحق للنفس غير مستحق الطرف كان قطع يده يردى ثم عفا عن النفس
مراية قصاص النفس لورثة العتيق وقصاص اليد لا يشك حيث أن عفا أحدهما لا يسقط حق
الأخر صل (قوله ان لا قطع) ضعيف (قوله فله سزالرقة) وليس هذا عفا عن بعض القود
خى يسقط بل عن طريق غصوصه وشورى (قوله ولو قطعه المستحق) أى لقطع طرف مرمى
الى النفس كان قطع ز يديد محرور ومرى الى النفس ثم ان وارث محرور قطع ز يد وعفا عن النفس
وعبرة شرح حر فى الدخول على هذا ولما كان من له قصاص للنفس بسراية لطرف تارة يعفو
وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر ان فى فقال ولو قطعه الخ (قوله لان السبب) وهو قطع
الطرف وقوله قبله أى الغفوة وقوله مقتضاه وهو الموت (قوله لا قطع الخ) عبارة شرح حر لانه
حال قطعه كان مستحقا لجلته فاقب عفوه لغيره (قوله فعليه دية) أى مغلفته وانما كانت عليه
دون عاقلة لتقصيره بعدم تثبت حر (قوله نعم) أى من قوله فعليه دية وغرضه الاعتذار عن عدم
ذكر هذين الحكمين فى المتن مع ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) مالى يقصر فى اعلام الوكيل
بنوه ولا يرجع عليه كاحتماله الزكشى ونقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقا حل وعبرة شرح
حر ولا يرجع بها على عاف وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للابتنى لانه عمن بالغفوة مع كون
الوكيل بنابه التلطيف تنفيرا عن الكافة فى القود لئانه على السر ما أمكن اهـ بحرقه (قوله يرجع
بنفأ أرض) وقوله فى يرجع بنصف مهر المثل لانه بدل البعث شرح حر

(كتاب الديات)

جميعا باعتبار النفس والاطراف والمال حل (قوله وهى المال) أى شرعيا لا تقدم عن القاموس
أنها لعل الواجب فى النفس فقط عرش على حر (قوله وأفادونها) أى عماله أرض مقدر فلا
يشمل مالا مقصودا بحافيه حكومة (قوله وهى) أى الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم
أخذ الثمن من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث
ظاهرا من تعريف الدوى المأخوذه منة اذا لاشك ان المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه
على غير ولا دية على عاقلة (ولا يرجع بها) على عاف لا حسن بالغفوة (ولوا بها) أى امرأة (تودفكها به مستحق جاز) لانه
عوض مقصود (مسقط) القود للملكة تودفكها (فان فارة) بها (قبل وطء) يرجع بنصف أرض تلك الجنابة لانه بدل ما وقع الضحية
دوس (كتاب الديات) جع دية وهى المال الواجب بالجنابة على الحر فى نفس أو فسادها وهما عاض من فساد الكعبة وهى

مأخوذة من الودي وهو
دفع البية يقال ودبت
القتيل أبوه ودو • والاصل
فيه قيل الإيجاف قوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ
فخبر ربه مؤمنة ودية
وغير التزمى وغيره الآتي
(دية حرم) مصوم (مات)
بصير) نعم ان قتله رقيق
فالواجب أقل الامرين من
قيمة القتال والدية كما يعلم
مما يأتي (مثلثة في عمد
وشبه ثلاثون حقة
وللاثون جذعة وأربعون
خلفة) بنحى لخطا للمجبة
وكر اللام وبالفاء أى
حامل (يقول خبرين)
عديلين وان لم تبلغ جس
ستين لغير التزمى في العمد
وخبر أبى داود في شبه
بذلك سواء أوجب العمد
قودا نفعا على البية أم لم
يوجب كقتل الولد وله
(ونحى في خطامن نبات
مخاض وبنات لبون بنى
لبون وحقق وجذعات)
من كل نبات دية المسلم
عشرون لغير التزمى
وغيره بذلك (الا) ان وقع
الخطا (في حرمه) سواء
أكان القتال والمقتول به
أم أحدهما (أو) في (أشهر
حرم) ذى القعدة وذى الحجة
والحرم هودج (أو حرم
رسم) بالإضافة كأم
وأنت (فثلثة)

وقد قبل معرفة متوقفة على معرفة المأخوذة حيث جعله جزأ من تعريفه فتأمل اه رشيدى
ويجب بأن توقف البية على الودي من جهة الاخذ وتوقف الودي على البية من جهة التصور فلا يقال
يلزم أخذ الثمن من نفسه وأوجب أصابان البية اسم لال الواجب بالجنابة والودي اسم لدفع البية كقوله
الشارح (قوله الآتي) أى الجاني في قوله لغير التزمى وغيره بذلك (قوله مصوم) أى غير جنين
حل وأما الهدى كزان محسن وتارك صلاة بعد أمر الامام بها فلا دية فيها وان وجب النقصان فيها
لو كان القاتل مثلها كفى القاتل المرتد مثلها ومثلها قاطع الطريق والصائل فلا دية فيها يراهاى وقول
على المحل وهو ظاهر الاطلاق مر لكن قيد الرشيدى عدم وجوب البية في قتل الزاني المحسن وتارك
الصلاة وقاطع الطريق بما اذا لم يكن القاتل مثلهم اه (قوله ان قتله رقيق) أى لغير القاتل لان
السب لا يجبه له قته شئ رى فان كان بمقتضى مصلحة الحرية القدر الذى يتناسبه لمفد أولت
مثلا لجهة الرقى أقل الامرين من باقى البية والحصة من القيمة مر لى (قوله خلفة) في المصباح
الخلفة بكسر اللام اسم فاعل يقال خلفت خلفا من باب تخب اذا خلفت ففى خلفة مثل تبة وربما
جعت على لفظها قليل خلفات وبحذف الهاء أيضا يقال خلف والصحيح أن خلف جنس جفى يفرق
بينه وبين واحده بالياء ككلم وكلمة اه (قوله وان لم تبلغ) المراد على من قال ان البية تجزى الا ان
بلغت خمس سنين نظرا للقال عرش على مر (قوله لغير التزمى) لفظه من قتل محمدا ربيع الى
أولياء المقتول ان شاءوا فاقوا وان شاءوا أخذوا البية وهى ثلاثون حقة وللاثون جذعة وأربعون خلفة
اه سم (قوله وحقق) أى اثبات شورى وفي نسخة حقات بالياء وهى ظاهرة (قوله أم أحدهما) أى
أبنته أم كانا مافى الخل وسر السهم في الحرم كاهو قسبة الخلق ذلك بجواز الصيد واعتمده شيخنا مر
حل (قوله أوفى أشهر حرم) أى محفى في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكس وان مات خارجها
وفي كلام حج اعتبار الجرح فيها وان وقع الموت خارجا بخلاف عكسه وهو متجه حل (قوله
ذى القعدة) يجوز في القاف الفتح والكسر والفتح أصح وذى الحجة يجوز في الهاء الوجهان والكسر
أصح اه شيخنا وقلنا ذلك منهم فقال

وقفع قاف أعدة قد مسحوا • وكسرها بحجة قد رجحوا

وفي المصباح وذو القعدة بنحى القاف والكسر لفتا سم شهر والمج ذوات القعدة وذوات القعدان والتنبية
ذوات القعدة وذوات القعدتين فتوا الاسمين وجعوهما وهو عز لان الكسيتين بمنزلة كلمة واحدة
ولا يتوالى على كلمة علامتا تنبيه اه أى في غير هذا الوجه وهو علة قوله عز رسيما يملك لقعودهم
عن القتال في الاول ولوقوع المصالح في الثاني والحرم لتحريم القتال فيه انتهى رى وانما خص بالحرم
مع تحريم القتال جميعها لانه أصلها والتحريم فيه أغلظ وقيل لان الله تعالى سم فيه الجعلة الجلس
اه قال في شرح مسلم الاخبار تطافرت بعد ما على هذا الترتيب فهو السواب فتكون من متين خلافا
لما بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وقاعدة ذلك ما لو نذر صوم الأشهر الحرم مرتبة فبدأ من
القعدة على الاول ومن الحرم على الثانى كافى مر واختص الحرم بالترتيب لكونه أول السنة
فتكأنهم قافوا هذا الذى يكون أول العام دائما قبل والحكمة في جعله أول العام ان يحصل ابتداء شهر
حرم والحرم بشهر حرم وتوسط السنة بشهر حرم وهو رجب وانما التالى بشران في الآخر لارادة
تفضيل الحتام والاعمال بالخواتيم اه شورى (قوله أو حرم رسم) أى عمره بها ناشئة عن
الرجية أى القرابة فهو من إضافة المذهب للسبب حل وقد ورد ان الله تعالى قال أنا الرحمن وهذه
الرحم شقت لها اسمان اسمي فخن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اه سم (قوله كام وأنت)

لحم حوتة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا الحرم رضاع ومما حرم ولا يقرب غير حرم كوله
عم والاوّل قسمين كان قرىبا كنت هم هي أمّ من الرضاع أو أم زوجة وورد على قول الاصل أو محرماً ذارحم (ودية عند علي بن
مجة) كما في ابدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان كتلت (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لغير الصبيحين عن ابي
هريرة أن اسرايين قتلتا غداة فماتهما الاخرى بحجر فقتلها (١٦١) وماتى عليها فقضى رسول الله ﷺ

ان دية جنبها غيرة عبد أو
أمة وقضى بدية المرأة على
عاقلتها أي عاقلة وقتلها
شبه دية ثبوت ذلك في
الخطا أولى والمعي فيه أن
القبائل في الجاهلية كانوا
يقومون بنصرة الجاني
منهم يمتعون أولياء الدم
أخذ منهم فاقبل الشرع
تلك النصرة بذي المال
وخص بحملهم بالخطا وشبه
العبدان بما يكفر لاسيا
في متعاطي الاسلحة تخففت
اعانت لئلا يتضرر بما هو
معذور فيه وأجلت الدية
عليهم رقاً بهم (ولا يقبل)
في ابل الدية (معي) بما
يثبت الرد في البيع وان
كانت ابل الجاني معيبة
(الابرا) به من المستحق
لان حقه السالم من الصب
في القصة (ومن لزمت)
الدية من جان أو عاقلته
(فمن ابله) تؤخذ (ه) ان لم
يكن له ابل أخفّت من
(غالب) ابل (عمله) من
بلد أو غيره (ه) ان لم يكن
في عمله ابل أخفّت من غالب
ابل (أقرب عمل) الى عمل
الدافع فيلزمه قتلها وبذلك علم ما مر به الاصل أنه
لا يسل الى نوع أو قسمة الا بترضى لكن قال البيان كذا اطلقوه وليكن سبياعى جواز الصلح عن ابل الدية أي الاصح منه لجهالة
منها وقتت أن مسنها لو علت مع الصلح وبصرح الفزالي في بسطه وعليه جرى ان الرقعة فيصع المدول جيتن ما مقرر من انها
انما تؤخذ من غالب ابل عمله عند عدم ابله هو ماقى الاصل والمذهب والبيان وغيرها والذي في الروضة وقوله أصلها عن
التهذيب

(٢١١ - (بجيري) - راجع)

لا يسل الى نوع أو قسمة الا بترضى لكن قال البيان كذا اطلقوه وليكن سبياعى جواز الصلح عن ابل الدية أي الاصح منه لجهالة
منها وقتت أن مسنها لو علت مع الصلح وبصرح الفزالي في بسطه وعليه جرى ان الرقعة فيصع المدول جيتن ما مقرر من انها
انما تؤخذ من غالب ابل عمله عند عدم ابله هو ماقى الاصل والمذهب والبيان وغيرها والذي في الروضة وقوله أصلها عن
التهذيب

التخيير بينهما وظاهر ما قرأ أن أباه لو كانت معينة أخذت العمة من غالب أهل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع أبيه
سلبا كإصطحاب المأوردى ونحوه
(٦٦٢) عليه في الآدم (وماعلم) منها خلا أو بصاحبا أو شرعا بان عدمت

بجهول الصفات اه إسماعيل زى وبعبارة حل لو علمت أى بقدرها سبنا وصفتها لا يتبينها لان ما في
الصفة لا يتبين فيها عين والمراد يتبينها التى غير به بعضهم وصفها بصفات السلم اه وكعب مر بهماش
شرح الروض المراد صلها ما اذا ضبطت بصفات السلم الترميز مع ما يعي الموصوف ومحل منع الصلح عليها
ما اذا علمها سبنا وعددها وجهها وصفها اه فتحصل من ذلك أن علمها بعلم صفات ما تؤخذ عنه وهو أبوه
أو غالب أهل محله أو غالب أهل أقرب محل إليه فإذا علم ما تؤخذ عنه بصفاته التى هو عليها وذكر لعلى المقدر
صح الصلح والا فلا لانه فى المعنى بيع وموصوفى القصة كما يؤخذ على قوله حل مر (قوله) التخيير
بينهما) أى بين أباه وأهل غالب محله وهو المتمد (قوله) من غالب أهل محله) أى وان لم يكن فيه نوع أباه وهو
المتمد (قوله) بل يتعين نوع أباه سلبا) وان لم يكن فى أهل محله بل يجب تحصيله من خارج عن محل هذا هو
الفرق بين القولين (قوله) الذى يجب الحل) وهو دون مسافة القصر من محل الدافع (قوله) أو وجدت) هو
وما بعده مثالا لان لعدم الشرعى (قوله) أو بعثت الحل) ضبط الامام عظمه بأن يزبد مجموع الأمرين من
مؤنة أحوالها وما بدفعه فى تخيير الحل الاحتمال على قيمتها كما فى شرح مر وعش عليه
(قوله) من غالب تعدد محل العلم) فان غلب تعدد ان تخير الجاني زى قال سم يبنى أن أراد عمل
العدم بلد الجاني أو وجد فيها أهل قبل ذلك استحباته وأقرب بلد الجاني ان لم يكن وجب فيها أهل قبل
ذلك ووجد بالأقرب ولكنه عدم فان لم يكن وجد شئ لا يبلده ولا بالأقرب فيبنى اعتبار بلد لها
الاحول وانما يبدل الى غيره عند الوجود فيه لكن أى أهل تعتبر حيث يقع فيه محل العلم اذ لم يكن وجد
به أهل قبل ذلك فان أنواع الأهل لا تنشط ويبنى اعتبار النوع الغالب وجوده مع الناس وقا لم راه
(قوله) ودية كتاني الحل) قال أبو حنيفة يجب دية فيه مسلم وقال مالك نصفها وقال أحدان قتل عدما
فدية فيه مسلم أو خطأ فصفها حل (قوله) عمار) أى فى قوله وفى القتل عمة (قوله) حل ما كنه)
قال للصف سابقا وشرطه فى امرأته أن لا يمل دخول أول آبائها فى ذلك المدين بعد دية نفسه وفى
غيرها أن يعلم ذلك قبلها (قوله) حل ما كنه) هذا يفيدك أن غالب أهل القصة الآن انما يمتنون
بدية الجوى لان شرط حل المناكحة فى غير اسرائيل لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله) ونهى) أى
عابد الوثن وهو الصنم من حجر أو غيره وقيل من غيره فقط شرح حج (قوله) من له عمة) عبارة
مر عن له أمان من الحدود خوله رسولا (قوله) كما قال به عمر الحل) أى ولان الذى بالنسبة للجوى حسن
فضائل كتابه ودين كان حقا وحل ذبيحته وسنا كنه وتقر به بأجرة وليس للجوى أن أثرها فكان
فيه حسن دية اه حج (قوله) وبها الحثي) لم يقل ذبها الحثي فيها أى النفس وما دونها لان
الحثي قد يخالف فيادونها كالغلة منها فيما بالدية ومنه فيها الحكومة لله دره اه شوى برى (قوله) يعلم
يبدل) بان تمسك بالكتاب الذى جاء به موسى أو عيسى ولم تمسك بما بدله منه وقوله أو بجوى ظاهره
أن الجوى لم يكتب تمسكوا به مع أن المشهور أن لهم شبهة كتاب يزعمونه أنه لهم كنه كتاب أنزل على
نبيهم فلما تناوله رفع الآن يقال لهم كتاب فى زعمهم تمسكوا به (قوله) فألقى بالؤمن من أهل دينة) أى لا
يشترط فيه أمان مثاله رشيدى على مر (قوله) فإن جهل الحل) لعل المراد علم عصمه وجهل دينة
الذى تمسك به تأمل سم وبعبارة زى بان عدم تمسكه بدين حق ولم تمنع عنه (قوله) دية أهله)
أى كتابه كآخيه به مر قال الرشيدى لعل المراد مطلق كتاب الشامل لكل صحف إبراهيم وذو رواد

فى أهل الذى يجب تحصيلها
منه أو وجدت فيه باكثر
من ثمن المثل أو بعثت
وعلمت المؤنة والمنسقة
(قيمتها) وقت وجوب
الصلح فترم (من غالب تعدد
محل العلم) وقول غالب من
زادى (ودية كتاني) بصوم
كامل عمار (ثلاث دية
مس) نفسا غيرهما ومنه
فى ذلك حل ما كنه والا
فدية كدية بجوى (و) كدية
(جوى) ومكونى) كدية
شمن قرؤ زبد بن وغيرهم
من له عمة كامل عمار
(ثلاث خب) أى للمل أى
دية ك قال به عمر وعثمان
وابن مسعود رضى الله عنهم
وهذه أخس الديات ونحو
من زبادى (و) دية (أنى
وختي) حزين (صف) دية
(س) نفسا ودونها روى
السبق خبره لمرأة نصف
ديتها لرجل وألقى بنفسها ما
دونها بها الحثي لان زبادى
عليها تمسكوك فيها (ومن
لم يبلغه اسلام) أى دعوة
نبيها ~~و~~ وقل (ان تمسك
بما يبدل) من دين (فدية)
أهل (دينه) دية فان كان
كتانيا فدية كتاني أو
جوى فدية جوى لانه
بذلك ثبت له نوع عمة
فألقى بالؤمن من أهل دينة

فان جهل قدره يتأهل دينة قال ابن الرضا يجب أخس الديات لانه
المتيقن (والا) بان تمسك بما بدله من دين أو لم تمسك بنى

أى لم نصل هل تمسك بالكتاب الذى يجعل دية تلك دية السلم وهو خصوص التوراة والاعجيل كاعلم
بما سأروا بكتاب غيرهما فتكون دية بغير الجوسى والا ففى علم تمسك بأحد الكتابين فهو يودى أو
نصرانى أو يجهلنا عين الكتاب كما هو واضح **(قوله بان لم تلبه الخ)** انظر وجه هذا المحصر وهما
كلن ثلما اذا لم تقم دعوة نى الان لم تمسك بدية اه رشيدى **(قوله با كثر هادبة)** ولا تلبه
ما فى الخفى من الحاقه بالاثى اذ هو المتيقن لانه لا موجب فى قيتها بوجه بلحقه بالرجل وهادبة
موجب بقيا بلحقه بالاشرف ولا تلبه ما فيه مما يلحقه بالأشرف لان الأول أقوى لكون الولد يلحق
أشرف أبوه غالبا شرح هر والتولدين من نجب فيه البية ومن لا نجب كأن تولد بين آدمى وغيره
وقضى قولهم • الذى اشد فى جزاء وديه • أنه نجب فيه دية الآدى اه عى **(قوله والتلفيط)**
السابق بالتثليث أى بسبب كون القتل عمدا أو شبهه أو كونه خطأ فى الحرم أو فى الأشهر الحرم أو
كون القتل محرم حرى من كلامه كثناء أى والتخفيف السابق بالتخمين أى يضاف دية الكافر
لدل على اذ هو قلة وفى قتله خطأ الخ وبعبارة شرح هر والتلفيط والتخفيف أى فى الذكر والاثنى
وللهما الجوسى والجرأحات بحسبهاو الأظراف والمعاى بخلاف نفس النفس **(قوله فى قتل كنى الخ)**
وقد لا اذا نسبنا الاربعين الواجبة فى دية الكامل لما تمكون حين فكذلك اذا نسبنا ثلاثا لعشر
وتلك الى دية الكتابى تكون حسيها فالواجب على كل دية مغلطة من الحوامل حساها **(قوله وعن التولى)**
الخ مستعمل ذلك لانه ممنوع من دخوله أى حرم مكة مطلقا
درس
(فصل فى موجب مادون النفس الخ) **(قوله ونحو)** الأولى حذفه لان جميع ما ذكره فى هذا
الفصل من أحكام المرح وبيان موجب ما ذكره عى تمثيلا للنحو بقوله كأن وسع موضحة غيره
فيه نظران توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها أرش مستقل بالكلام على توسيع موضحة الغير
من جملة الكلام على موجب المرح ومثله بعضهم بالتفيل تأمل **(قوله فى موضحة رأس أو وجه)**
التفيد بالوجه والرأس لابد منه أى فى الماشية والمنقلة لا يجب فى كل منهما نصف العشر الا اذا كان
فى الرأس أو الوجه كاحصر هذا التعيدى شرح البهجة الكبير اه شيخنا وقدم أن الشجاع عشرة
وزاد عليها الحاققة فالجثة اذ عشره • وحاصل ما ذكره فيها أنه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب فى كل منها
نصف عشر البية وهى الموضحة والمباشية والمنقلة وثلاثة يجب فى كل منها ثلث البية وهى المأمومة
والمانعة والجائنة وخمس ليس فيها أرش مقدر ذكرها بقوله وفى الشجاع الخ **(قوله المقلب)** وهو
ما يقع بالمقابلة الذى تحت ما على الصدر فهو من الوجه مادون الوضوء ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء
أن الفاء هنا على الخطأ أو الشرأ اذا الرأس والوجه أشرف ساقى البدن وما جاور الخطأ والشرى مثله
وتم على الرأس وعلى ما يقع به المواجهة وليس مجاورها كذلك اه مر وعبارة البرماوى قوله الثانى
نصف الاذن انما أخذها ما غاية لانه ربما يتوهم أن للراد بالوجه والرأس ما يجب غسله فى الوضوء
فإنه ليس مرادا اه والفرق ما ذكره مر **(قوله أو صغرت والتحت)** فارق ذلك سن
غيره فتور كان القالب على للموضحة الالتحام مثلا يلزم اهدار الموضحات دائما بخلاف السن
فان الجسنى عليه ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم **(قوله نصف عشر الخ)** أى ان لم
توجب فردا أو عى على مال وقوله المسلم أى الذكر المصوم اه عى **(قوله غير الجنبين)** أما
هولاء جنى عليه بوجوه فتور تفصل ميتا فالقياس وجوب الفرة فقط فاذا زاد جيا نصف عشر دية هذا
ناقلنى للدرس غرر فى أن لم أرها تقلاص مر بها اه عن وعبارة عى أما الجنبين فاننا وهم
الجانب ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فبعض نصف عشر قبيحة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فقيه غرة

بأن لم تلبه دعوة نى أصلا
(فصل جوسى) دية
والتولد بين مختلفى البية
باعتبار كثر هادبة وسواء
أكان أباً أم أمأ والتلفيط
السابق بالتثليث أى فى
دية الكافر فى قتل كنى
عمدا أو شبهه عشر حقائق
وعشر جذعات وثلاث عشرة
خلفه وثلث وفى قتله خطأ
سنة وثلثان من كل من
بنات عفاض وبنات لبون
وبنى لبون حقائق وجذعات
وفى قتل جوسى عمدا أو شبهه
حقان وجذعتان وثلثان
وثلثان وفى قتله خطأ بعير
وثلث من كل سن كاسر
آفناوعن التولى وغيره
استثناء الكافر المقتول فى
حرم مكة من التثليث
درس
(فصل فى موجب)
مادون النفس من المرح
ونحو
يجب **(فى موضحة رأس أو وجه)**
وجوبه وفى العظم الثانى
خلف الاذن أو فية تحت
المقبيل من اللحيين أو
صغرت والتحت نصف
عشر دية صاحبها فيها
الكامل وهو الحال لم غير
الجنبين

خنة أجرة طير في الموصحة خمس من الأبل رواء الترمذ وحسنه وإنما تقطع بالالتحام لها في مقار الجزء الشاهد والالم الحاصل أما موصحة الرأس والوجه فيها حكومة (د) في (هاشية) تقتات أو (موصحة) ولو برأيه (أو أوجت له) أي بالإصلاح بشق لإخراج عظم أو تقويه (عشر) من ديبصاها (١٦٤) فيها الكامل عشرة أجرة لما ورد عن زيد بن ثابت أنه **عجب**

أوجب في الهاشمة عشرة
من الأبل ورواه الدارقطني
والبیهقي موقوفا على زيد
(د) في هاشمة (بدونه)
أي بدون ماذكر (نصفه)
أي نصف عشر دية صاحبها
أخذها عما هي وقول أو
أصوبت له من زيداني
(د) في (نصفه) بأصباح
وحنم (هـ) أي عشر
ونصف فيها لكامل خنة
عشر بعيرا طير عمرو بن
سرم بذلك رواء أبو داود
(د) في (أصوبت) ثلث
دية من دية صاحبها
(كافه) خبر حمرو
بذلك أيضا وقيس بالأمومة
الدامغة (وهي) أي
الخالقة (جرح ينفسد
الجوف) يتدين زدهما
يقول (باطن محبيل)
لغذاء أو البواء (أو طريق
هـ) أي لمحبل (كبلن
وصدور وفرة تحرو جبين)
أي كدخالها فان خرت
الاعضاء فيها مع ذلك
حكومة وخرج بالباطن
للمذكور غيره كالقلم والألف
والعين وعمر البول وداخل
الفخذ (ولو أوضح) واحد
(وحنم) من عمل الإصباح
(آخر نقل) فيه (الثلاث) فيه (رابع فعلى كل) منهم (نصف عشر الأربعة فقام الثلث) وهو
عشر ونصفه وثلثه عليه وتبعه في المذكور بما ذكره أولى من اقتصاره على أرشها في الكامل وقولهم أولى من قوله فحنم (د)
الشجاع قبل (موصحة) من حارصه وغيرها المقدم بيانه (ان عرفت نسبتها) منها أي من الموصحة كباضة قيسبت بموصحة

ال
عشر ونصفه وثلثه عليه وتبعه في المذكور بما ذكره أولى من اقتصاره على أرشها في الكامل وقولهم أولى من قوله فحنم (د)
الشجاع قبل (موصحة) من حارصه وغيرها المقدم بيانه (ان عرفت نسبتها) منها أي من الموصحة كباضة قيسبت بموصحة

فكان ناقص منها ثلثاً أو نصفاً من الحقن (الأكثر من حكومة وقسط من الموصحة) وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب والاصل اقتصر على وجوب قسط أرض الموصحة (والأى وإن لم يعرف نسبها منها) (الحكومة) لاتبلغ أرض موصحة كجرح سائر المدن (ولو أضح موضعين بينهما لم يجلد أو أقتسمت موصحة عمداً وبغيره) من خطأ وشبهه فهو أعظم من قوله خطأ (أو شملت) كسر الم أضح من فتحها (رأى) ووجهاً أو وسع موصحة (١٦٥) غيره فوختان الاختلاف الصورة في

الأولى والحكم في الثانية والمحل في التثنية والفاعل في الرابعة أذقل الشخص لا يثنى على فصل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موصحة واحدة كالأى بها ابتداء كذلك ولوعاد الجاني في الأولى فرفع الجاني بينهما قبل الاندخال لزمه أرض واحد وكذلك تأكمل الجاني بينهما بالاصل بسرية فعلمه منسوب إليه وخرج بينهما لم يجلد ما لم يبق أحدهما فوصحة واحدة لان الجانية أتت على الموضع كله كالتمتبه بالانحاف (والجائفة كوضحة) في التعمد وعلمه صورة وحكما وعلا فاعلا في غير ذلك كعمد سقوط الأرض بالاتهام وبذلك علم تعددها ولعلمه بمن رؤاها والجاني بينهما سلم (فلو نفقت) أى الجائفة (من جانب الآخر جاققتان) لانه جرحه

أى زى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على ماذا كان أكثر من حكومة زى (قوله بجرح سائر المدن) التثنية في ثبوت حكومة لا يتعد كونها لاتبلغ أرض موصحة بل أى من أن الواجب في حكومة مالا قدر له كمن خذنا لا تبلغ نفس وان بلغت أرضا مقدرا أه عرش ملخصا (قوله ولو أضح موضعين الخ) أشار به الى أن الموصحة تمتد بحسب الصورة والحكم والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله أو شملت أو وسعها) أمالوشملت وجهها وجهة أو رأسا وقفا فوختها واحدة لكن مع حكومة في الأخيرة شرح در (قوله بخلاف ما لو وسعها الجاني) أى قبل الاندخال (قوله فهي موصحة واحدة) أى ان اتحد امدا أو غيره أما اذا كانت الموصحة عمدا والتوسيع خطأ ولكن فوختان كما يفهم من قوله أو اقتسمت الخ عن (قوله لزمه أرض واحد) أى حيث كانت الجانية من نوع الأولى كان كانت الموصحة عمدا والرفع عمدا أو كالأى خطأ والافتلاؤه أرض عرش (قوله بالعدد) كان يكون بين الجائفتين لم يجلد (قوله وحكما) أى عمدا وبغيره وقوله وحلا كالمحل والجانب وشال تعدد الجائفة خلا لا صورة كان يخرق صدره يزل بالآلة إلى أن يصل بطنه فهذه جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفى غير ذلك) ثم لا تحجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره إلا ان كان من الظاهر والباطن والاحكومة شرح در (قوله فلو نفقت الخ) اعناه على هذا الثلاثية ثم ان الجائفة مخفية بما دخل فإذا نفقت إلى الظاهر ونفقت لا يقال ان هذه جائفة بما دخل بل بما خرج سول (قوله جاققتان) ويرجع أيضا كحكومة يخرق الامعاء أخذ من قوله السابق فان خرقت الامعاء ففيها مع ذلك حكومة أه سم على حجج شرح على در

(فصل في موجب إباحة الأطراف) المراد بها الاجزاء فتشمل السن وبعض العضو (قوله ولو بإيأس) بان تسحقا والغاية للرد (قوله تلج عمروين حزم) وكان جلد النبي ﷺ أه شيخنا (قوله ولأنه) لتليل للغاية وقوله منقعة دفع المولم الاضاعة بيانية وقوله بالاحساس الباء سببية منقعة يدفع (قوله إباحة) أى في غير محلها من الرأس والوجه (قوله السبع) لكن يجب في قطع أن السبع ديتان ذية للذنين وذية السبع لانه ليس حلا في جرم الاذن كإسبا في ذية المعاني (قوله ويقدر) أى ذلك البعض بالمساحة أى وبالجزئية أيضا بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للباقي ويؤخذ بذلك النسبة من ديتها فإذا كان المقطوع نصفها كان القريب نصف ديتها فالمسحتان توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما يفرق في قوله الموصحة فاتها توصل الى مقدار المرح من كونه قريبا مثلا أو قريبا طين ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ أه رشيدى وعبارته الشيخ يعنى ع شى قوله ويقدر بالمساحة فيه فعمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فإذا كان المقطوع ربع الاذن وجب ثمن الدية فعمل هذا هو

يرجع ناظرين الى الجوف درس (فصل في موجب إباحة الأطراف) والترجمة من زيادى (ق) الجائفة على (الاذنين) ولو (إيأس) لما (ذية) تلج عمروين حزم وفى الاذن خسون رواه الفار قطنى والبيهقى ولأنه أبطل منهما منقعة دفع المولم بالاحساس فلو حصل الجائفة إباحة جميع الدية أرض موصحة وسواء في ذلك السبع والاصم والمراد بالدية هنا وفيما يأتى من نظار مدية من جنى عليه (و) فى (بعض) منها (قسطه) منها لان ماوجب فيه الدية وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها النصف ويصالح بقدر المساحة

(وَأَيُّ بَابَةٍ (يَأْتِيَنَّ حَكُومَهُ) كَمَا بَدَّلَا وَجَعْنِ وَاعْتَصَفْتُمْ سَحَابًا) (وَأَيُّ كَيْفِيَّةٍ نَفَسَ) أَيْ تَلَوَّجَ بَعْرُهُ بِذَلِكَ رَوَا
الْمَلِكُ (وَلَوْ) كَانَتِ الْعَيْنُ (عَيْنَ أَهْوَالٍ) وَهِيَ عَيْنُ تَلَوُّدٍ وَهِيَ (وَأَعْوَرُ) يَوْهَانًا بِصَرَادَى الْعَيْنِ (وَأَعْمَرُ) وَهِيَ عَيْنُ بَسِيلٍ
مَعَ غَالِبٍ مَضَعٍ بِصَرَةٍ (أَوْ هِيَ) بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ ضَوَاءً لِأَنَّ التَّلَوُّعَ يُقَابِلُهُمْ وَلَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهَا فَصَوَّرَ مَثَلَهُ الْأَعْوَرُ وَقَوَّعَ الْحَابَةَ
الضُّوْءَ (قَطْعًا) فَنَهَا (أَنْ) تَنْقُطَ وَالْحَكُومَةُ) فِيهِ وَفَرْقٌ بَيْنَ عَيْنِ
(١٦٦)

المراد بالمساحة اذلا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا فرق ما معنى المساحة أن يعتبر قطر القوس
وينسب إلى الاذن بكالموا يؤخذ من الارض يمثل تلك النسبة ونسى قدر ذلك زمان يكون رها
أونصفا وغيرهما وهذا هو عين الجزئية اه حرج **(قوله** وفي امانة يا يستين حكومة) وقد تقدم أخذ
الاذن الصحيحة بالثناء لان القصص - بناعلى الحالة فلا ينفى وجوب الحكومة - قطع التذام
رى ورماده الجواب عن قول الزركشى ان جريان القصص في اليا يستين عدم تكميل الدين بينهما
يلحق وحاصل الجواب أنه لا تلازم بين القصص والدية فان الرضا اذا قتل مرتدا عليه القصص ولا
يجب الا ان كان لانه في **(قوله** ولعين أسول) هذه الغاية للتعميم الا ان كان فيها الرضى على
القطر وجوب الدين على الكفاية عين الاصول لان سلبه تحت عين غيره كما مرح **(قوله** وأنها
ياض) سواء كان البياض في بياضها أوسودا أو أظنارها رى **(قوله** لا ينقص) بفتح اليا
ضم القاف أو بضم اليا وكسر القاف المشددة وأما ضم اليا . واسكان التون وكسر القاف المفتحة
فلحن شيخنا وماضيه بتخفيف القاف وتشديدها **(قوله** صورة) تفرع على الة **(قوله** فان
قصه) أى كان عارضان تولد من آفة وجانية فان كان خلقا كلفت فيه الية حل **(قوله** منه) أى
من النصف **(قوله** هل عينه السليمة) فعين الأعور للبصرة كميرها لا يجب فيها الا نصف البصيرة
هناك وأحدث قالها بنية كلمة رى **(قوله** منه) أى من الفرق **(قوله** وفي كل جفن) أى
طعنا أو بياضا اه مر **(قوله** وفي كل من طرفي مارن) حاجز) أى قطعاً أو أشلا وكذا قوله وفي كل
المنصف على تعويج الحكومتين كنعويج القرية ونعويج بيدالوجي كما مر **(قوله** اليا وفي كل
البصية والى الشدق جانب الحكومة والفتح والكسر وجع المتوجع شروق مثل نفس والفتق) وعل
كسور أشدقك مثل حل وأحاج عى على مر **(قوله** في الشفتين الدية) فوافق شفتي
أذهب اليا والم قال الماطخرى يجب بعد دنها رى الحرفين ابن الوكيل لا يجب غير دنها
الواقع لانه فذهب كلامه في شرح الروض ان الواجبه الاول رى **(قوله** فان كانت مشقوة)
ماهره ولو خلقا عى **(قوله** وفي لسان) وفى قطع بضم مع فانه نطقه حكومة لاسم من الية
داني **(قوله** ولو ناطق) أى بالفعل أو بالقوة كاطفل **(قوله** ولو لاكن) ومومن في لسانه لكن
أى يحصى منافع اللسان ثلاثة الكلام والذوق والاعتداع عليه في أكل الطعام وادارته في الهوى
فكسمل طعته بالاضراس رى **(قوله** أتره) أى النطق والاتحرك **(قوله** فيه) أى في فقه
بمكة **(قوله** والافندية) ولا حكومة ان قلنا الوقت في جرم اللسان والا حكومة اضافة بالهرج
لشده فلو لم أسم فى يحسن الكلام لالة بلسان بل لعدم ما عفى في وجوب الية بقطع بلسان
لشده وجوب حكومة رى **(قوله** لتمد) وكذا قال الجرم الا لان من غير المتصور منع الجمل
الافاض دل **(قوله** وان كسرنا الخ) اشتمل كلامه على أربع معاني الاولى والثالثة للتعميم والثانية

(و) في لسان (الآخرس حكومة) خلقا كان الخرس أو أعراسا كما في قطع بشيء هذا أن يذهب بقطعة التدوق والافنية ولو اخشعت دية اللسان فبئس تسعدوا غارق عود الماني كإسباني بأن ذهابها كان مغنونا وقطع اللسان بحق فلما ذاع خبره ونعمته جديده (و) في (كل من) أصليه تأمن مشغورة (نصف عشر) فني سر سلسه أضره خلع عمره بذلك رواه بوداد وغيره (و) أن كسر اللسان

الشيخ) بكسر الهمزة وسكون النون وهما الحاء وهو أصله المستتر بالهم (وأعدت أو قلت حركتها أو قصت منعفتها) ففيها نصف
الشر لبقاء الجلال والمنفعة فيها والموعدة جديدة فإن قلعه هو أو غيره الشيخ بعد الكسر لزمه حكمه وتعبيرى بنصف الشر
أولى من اقتضاه له خسة بترسل الكامل (فإن بطلت منعفتها لحكومة) كرائدة وهي الخارجة عن سمت الإنسان ففيها حكومة
(ولو قلت الإنسان) كما هو في ثنتان وثلاثون (فجسابه) وإن زادت (١٦٧) على دية ففيها مائة وستون بغير وإن
اعمال الجاني لظاهر خبر عمرو

فرد على من قال أذاعت لأجبي فيها الأرض لان العائدة قائمة مقام المقموعة والرابعة لرد على من قال أنها
انقضت منعفتها بجب فيها حكومة كما يميز من كلام أصلهم شرح حر (قوله أو قلت حركتها) أي أو أن
كانت قليلة الحركة قبل القطع أو كانت ناقصة المنفعة قبل القطع أيضا (قوله) فإن بطلت منعفتها) أي قبل
قلتها حل (قوله) وهي ثنتان وثلاثون) أي في كتمان الأشخاص منها ثنايا أربع اثنتان من الفوق
وإثنتان من التحت وهي في مقدم التيم أول ما يثبت من الإنسان فريضه ورابعيات وهي أربع خلف
الثنائين الجانبيين كذلك وأثنيان وهي أربع خلف الرباعيات كذلك وضواحك وهي أربع خلف
الآثياب كذلك وطواحين وهي ثنتا عشرة خلف الضواحك ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في
التحت كذلك وتواجذه وهي أربع خلف الطواحين اه مرعشي ونسي ضرر الحظ وفي الغالب
الآثياب السد بالغ من الناس فن لا يخرج له شيء منها وهو الخصى فتكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم
من يخرج له اثنتان منها فتكون أسنانه ثلاثين وهو الجرد اه عميرة وفي قول تقدم الضواحك على
الآثياب (قوله) وهو الفوق) معتمد (قوله) فإن تعدد وقت العود) فإن عادت لم يجب شيء مالم يبق شيء
شرح حر فإن بقي شيء ففيه حكومة عش (قوله) وبان الح) أي بقول خير بن شرح حر (قوله
ولدت قبل بيان الحال) بأن مات قبل العلم بالفساد وقبل تمام ثباتها كما عبر بذلك في الروض اه سم
وعبرة زى فلو ثبت البعض أي بعض السن المقموعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بغيره في الأولى
اه وظاهر قوله فلا شيء له أنه لا يجلب حكومة فكلامة أولى من كلامة سم المدخل لهذه الصورة في
كلام الشارع لأنه يفهم أنها يجب فيها حكومة تدبر (قوله) ثم تجلب الحكومة) للآثياب الجنبية عليها
مدرا مع احتمال عدم العود لوعاش عش على حر (قوله) وفي الجين) وهما العظامان اللذان ثبتت عليهما
الأسنان السفلى أما الملبأ بجنبها عظم الرأس اه زى ويتصور أفراد اللحيين عن الأسنان في صغرها
كبر فقلت أسنانه يهرم أو غيره ولو فكهما أو ضرهما فيستا لزم دهنهما فإن تعطل بذلك منفعة
الإنسان لا يجلب شيء لآثيها بل على اللحيين نص عليه في الأم من قال سم وقد بطل هووان
يجب عليهما لكن حصل ذلك بمرأية جنبانه اه (قوله) وله بدل مقدر) بخلاف الكف مع الأصابع
وأما اللحيان بكل خلفهما قبل الإنسان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف مع الأصابع
عمية (قوله) بخلاف الكف مع الأصابع) أي إن أعيد التقاطع والقطع فإن اختلف القطع كان قطع
الأصابع أو لأم عاد وقطع الكف وجبت له حكومة كأي شورى (قوله) وأثمة غيرها) شامل لخضر
الرجل لان ثلاث أتايل وإن لم تحس قل على الجلال (قوله) ولزادت الأصابع) أي وكان الزائد
أصلا رائتة بالأصلى كان كان في اليد عشرة أصابع وكلها صلية أو أشبهه الأصل بالزائد بخلاف الزائد
فيها ففيه حكومة فلا يخالف في شرح الروض تأمل وحرر (قوله) قسط الواجب عليها) أي على
الأصل لان الحكم هانوط بالجلبة بخلاف في الإنسان فإنه منوط بالأفراد فوجب لما دارش كامل تأمل
(أيضا) لأنه ليس بتابع

بخلاف الكف مع الأصابع وفي اليد والرجل الثلاثين حكومة (و) في (كل أصبع عشر دية) من دية صاحبها في أصبع الكامل
عشر نأيرة خبيرة عمرو بظلمة رواد أو داود وغيره (و) في (أثمة إلهام نصفه) أو (غيره أثمة) علامت بقطب واجب الأصبع ولزادت
الأصابع أو الأتايل على السعد الغالب مع الشاوى وأقصت قسط الواجب عليها وتعبيرى بما ذكر أعز من اقتضاه له دية صاحب
السكر أو أتايلها

(د) في (حلتها) أي المرأة (دينها) ففي كل واحد قوهي رأس الذي نصفه لان منفعة الإصابع بها كمنفعة اليد بالإصابع ولإزاد قطع الذي معاشها وتدخل حكومتها في دينها (و) في (حلتها غيرها) من رجل وحتى (حكومة) لانه الإصابع جال فقط وذ كرسك الحش من زيادتي (و) في (كل من) (١٦٨) اثنين يقطع جلدتهما (والذين) وما عمل العقود (وشفرين) وهما سوا فرج المرأة (وذكر ولو لصغير وعين وسلخ جلدان) لم ينبت بعدهما (في) في (حيات مستقرة ثم مات بسبب من غير أنسلخ) كهم أومنه واختلفت الجناتان عدلوا غيره (دية) لم يعمر وبذلك في الذكر والاثنين رواء أبوداد وغيره وقاما عليهما في الباقي فان مات بسبب من السلخ لم تختلف الجناتان عدا وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكر الاصل حكومة وقولي ثمات الخ أعم من قوله وخزير السلخ رقبته (وحشة كذكر) فيها ديتان منظم منافع الذكر وهو دية المباشرة تتعلق بهما عداها منه تابع لما كال كلف مع الإصابع (وفي بعضا قطه منها) لامن الذكر لان الدية تكمل بقطعها فقصت على أمانها فان اختل بقطعها مجرى البول فلا كثر من قسط الدية وحكومة فساد الجري ذكره في الروضة كاملا (كيفض مارن وحقة) فيه قطه منها لامن الألف والذين

شوري قال حرف والتقسيم المذكور صحيح في الأنامل بخلاف الإصابع لان المضمندان الأصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا وبعبارة شرح الرض فان قيل لم يقسموا دية الإصابع عليها أضافت أو نقصت كما في الأنامل بل أوجبوا في الأصبع الزائدة حكومة فتنال الفرقان الزائد من الإصابع متميزة ومن الأنامل غير متميزة اه وبعبارة قيل على الحق فان زادت الأنامل على الثلاثة ونقصت عنها زرع عليها وأجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل للأصبع وجب في كل أغلة ربع العشرة الا ان علمت زيادتها فيها حكومة بخلاف ما لو زادت الإصابع فانها تجب دية كاملة للأصبع الزائدت حيث تميز زيادتها بقصر فحش أو انحراف مثلا والأفها حكومة كما مر فلو كان لسة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو انتهت وجب فيها ستون بعيرا وما في المنهج مرجوح أو مؤول يعود الصغير فيه على الأنامل دون الإصابع فراجع اه (قوله وفي حلتها) أي قطعاً وإشلالاً (قوله من اثنين) ولومن عشرين ومجربو حل والمراد بالاثنتين البيستان وأما الخيستان فالجدندان اللتان فيهما البيستان اه زى وبعبارة سم يشترط في وجوب الدية في الاثنين سقوط البيستان فجرد قطع الجلدتين من غير سقوط البيستان لإيجاب الدية اه (قوله بقطع) الباء بمعنى مع وإتخاذ بذلك لاجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع الجلدتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله والذين) هوم خيستان مستثنيان من قاعدة ان كل مؤثباتا حكمه عدم حلف التاء منه ذاتي كسرتان وضاربان لانها لو حذف التيس بتثنية المذكور وجبه استثنائهما أنهم لم يقولوا في المفرد أي وحشي حتى يوهم انها تنبتا من كرشه برى ملخصا (قوله وشفرين) ولومن رقاء وقرناء حل (قوله ثمات الخ) أي أول بيت أصلاً بأن عاش من غير جلد ففيه دية الجلد فلو لم يسبق (قوله ولم تختلف الجناتان) فان اختلفت وجب ديتان دية النفس ودية الجلد عش (قوله وفي بعضا قطه) أي البعض أي قطه من الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبراً بها (قوله بقطعها) أي يقطع بعضها وبعبارة مر فان اختل بقطع بعضها الخ (درس)

(فصل في موجب إزالة المنافع) ذكر منها أربعة عشر وهي عقول وسبع وبسرهم ونطق وصوت وذوق ومضغ وإسناد وإحبال وجاع وإفضاء وبلش ومشي زى وفي عدا الإفضاء من المنافع نظر ظاهر لانه من الأجرام وان ذلك قال مر في شرحه وهي أي المنافع ثلاث عشرة (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لانه أشرف المعاني اه سم والأصح ان يحذف القلب لانه لم يقرب لا يقفون بها كما في سبع وله اتصال بالدماع وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالإنس والجن والملائكة وهو كمي مشكك لا متواطيئ لتفاوتها في أفرادها في البرمادي (قوله في مدة) أي بحيث لا تستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أي في المدة المذكورة (قوله وجبت الدية) وقارن سن غير المتصور اذا مات قبل عودها بأن من شأنها العود (قوله كيمروسع) تنطبق وجوب الدية اذا مات الجنى عليه قبل عودها وانظر لمخص هذه الثلاث أي العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر حكمها لو مات الجنى عليه قبل عود البصير واللسان والذوق وأغيرها في مدة قهرها

(درس) (فصل في موجب إزالة المنافع) (تجديدية) إزالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب أهل عليه التكليف غير البقي بذلك ثم إن من عودها يقول أهل الخبرة في مدة بطن انه يعيش اليها انتظار فان مات قبل العود دبت دية كبر وسعوى في بعضه

ان عرف قدره قطه والا
 لحكومة وأما العقل
 المكتسب وهو ما به حسن
 التصرف فيه حكومة
 ولا زاد شي على دية العقل
 ان زال بما لا أرش له كأن
 ضرب رأسه أو قطعه (فان
 زال بماله أرش) مقداراً
 غير مقرر (وجب جمع
 دية) وان كان أحدهما
 أكثر لهما جناية أبطلت
 منفعة لبست في عمل
 الجناية فكانت كالأرض
 فذهب سمعه أو بصره فلو
 قطع عليه وجب عليه فزال
 عقله وجب ثلاث ديات أو
 أرضه في صدره فزال
 عقله فدية وحكومة (فان
 ادعى) ولي الجاني عليه
 (زواله) للجناية وأتكر
 الجاني (اختبر) في غفلة
 فان لم ينتظم قوله وفعله
 أعطى الدية بلا حلف
 لان حلفه يثبت جنونه
 والمجنون لا يحلف فان
 اختلفا في جنون متقطع
 حلف زمن افاته (والا)
 بأن انتظم (حلف جان)
 فيصدق لاختلاف مصدر
 المنتظم اتفاقاً أو جراً على
 العادة والتصرع بهذا
 من زيادتي والاختيار
 بأن يكرر ذلك الى أن
 يفل على الظن صدقه
 أو كذبه ولو أخفت دية
 العقل أو غيره من بينة
 للماني ثم عاد استردت (و)
 يجب دية (في) إزالة (مع)

أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كإسب كره في السمع بقوله ويحیی عنه في
 توقع السر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها تحت الكاف في قوله كبر (قوله ان
 عرف قدره) قال الشيخ عمدة هذابا على تجزیه وقدمته للوردی قال وانما يتقص زمانه بان
 بين يوما ويقل يوما اه وبعبارة الروض شرحه وفي إزالة بعضه بعض الدية بالقسط ان اضبط
 زمان كل كان بجن يوما وفيق يوما أو غيره بان يقابل صواب قوله وفعله بالمثل من هاتمت النسبة
 بينهما الخ وبعبارة شرح در ان عرف قدره أي يلزم أن يعقابه المنتظم بغيره (قوله أو غيره بقدر)
 وهو الحكومة حل وقوله وجب أي الارش (قوله وان كان أحدهما) أي الارش والدية ولو كان
 ذلك الارش غير مقدور ظاهره أن ارش غير القدر أي حكومته تكون دية النفس فيبقى
 ما سأل في المثل في زمان قوله ولا يبلغ حكومة مالا مقدور لدية نفس أي ضلوع كونها تبلغ أكثر منها
 لهم لان يصور بما ادعى على عملات لكل عمل حكومة جمعت الحكومات فبلغ واجبها أكثر
 من دية النفس وما سأل في خاص حكومة واحدة شيخنا (قوله كما لو اوضحه الخ) حيث يجمع مع الدية
 أرش موضحة حل (قوله فان ادعى ولي الجاني عليه) عبارة مر فان ادعى بینه للفعول الا
 نصح الدعوى من الجانيون وانما تسمع الدعوى من وليه أو للفاعل وحذف العاربه اذ من المعلوم أن
 الجاني لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعين الأول وخرج زواله قصه في حلف مدعيه اذ لا
 يعلم الا انه اه وهذا أولى من قول الناصر فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلة) ان
 يكذب الحسن فان كذب لم تسمع دعواه كان كانت تلك الجناية لازله عادة فيحصل على موافقة قدر
 كونه بقدر خفي فشرح مر (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله زوال (قوله بهذا) أي بذكر
 الانتظام أو عدمه منه (قوله صدقه) أي صدق وليه لانه الدعوى (قوله من بينة المعاني) بخلاف
 سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا من غير المتغور وسلخ الجلد اذا ثبت والافضاء اذا التحم مر
 سم على حج وقياس ماسر في من غير المتغور من وجوب حكومة اذا بقي شين بعد عودها أنه اذا
 بقي شين بعد عود الجلد وجبت حكومة سل (قوله واستردت) علل ذلك بأن ذهابها كان منظونا أي
 بعودها بان خلف الظن وفرضته انه لو أخبر بذهابها معصوم لم تسترد لان عودها جازئة نعمة جديدة
 فليرجع عشي على مر (قوله وتجب دية في إزالة السمع) وحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد
 شيران ببقائه مقرر ولكن ارتقى أي انسد ظاهر الاذن والاحكومة لادية ان لم يرجع زوال ذلك
 والافلاحي شرح مر والسمع أشرف من البصر عن سدا كثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات وفي
 الضوء والظلمة ولا يدرك بالسمع الا من جهة للغة وبواسطة من شيه أو شعاع وتقديم ذكر السمع في
 الآيات والحديث يقتضي أنه أفضل وهو المعتمد مر وقال أكثر المتكلمين بتفصيل البصر عليه لان
 السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والمجالات فلما كان تعلقاؤه أكثر
 كان أصل سل ورده مر في شرحه بأن كثرة هذه المتعلقةات فوائد دينية لا يقول عليها إلا ترى
 فمن يالس أسهم فكأنما صاحب جوارماتي وان تمنع أي الاصح في نفسه بتعلقات بصره وأما الاعي
 في غاية السكال الهي والذوق وان تمنع منته الذنوي اه وقوله لا يقول عليها هذا مجموع فانه
 يترتب على ادراكها التكرر في مصنوعات الله تعالى البديعة الحبيبة المتفاوتة وقد يكون نفس
 ادراكها كالمشاهدة نحو الكعبة والمصحف فنشاهد اباصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة
 أولى الدنيا أيضا كما وقع له في ليله المراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اه مم على حج
 اه أول ويرد بان ذلك كله انما يستدبه ويكون نافعا بعد معرفة الرسول ﷺ ومعرفة الادور

تلك البقية بذلك ولائهم من المذمومة المقصودة في سماع كل من أدنيه نصفية (د) في إزائه (مع أدنيه ديتان) لان السمع ليس في الازنين
كاسر (ولاديه) الخبي عليه (زواله) وأسكر الجاني (فازرع السباح) مثلا (في غفلة) كنوم (حلفان) ان سمعه باق لاحتالان
يكون ازواجه اتفاقا وذكر التحليف من ز يادى (والا) أى وان لم يزرع (فدفع) يحلف لاحتال بجلده (و يأخذ دية) ولابد
امتحانهم من سكر ذلك إلى أن
(١٧٠)

الغيرة انتظر وشرط الامام
أن لا يظن استرقاها العمر
وأقره الشيطان ويحى مثله
في توقع عود البصر وغيره
(وان نقص) السم من
الاذنين أو أدهما (فقطه)
أى النقص من الجبهة (ان
عرف) قدره بأن عرف في
الاولى انه كان يسمع من
موضع كذلك فصار يسمع
من دونه وبان يحس في
الثانية العليق فيضطمتى
سابع الاخرى ثم يعكس فان
كان التفاوت ضعا وجب
الاولى نصف البقية الثانية
ر بعا (والا) أى وان لم
يعرف قدره بالنسبة
(حكومة) فيه (بانهاد
قاض) لا باعتبار سمر قرنه
فلو قال أنا أعلم قدر مذهب
من سمى قال الماوردى
صقبيته لانه لا يعرف الا
من جهته (كشم) فيه دية
وفي شتم كل من شتم دية
ولاديه زواله فان سيطر للطيب
وعبس للخبث حلفان
والافقع و يأخذ دية وان
نقص وعرف قدر الزائل
فقطه والا حكومة
وذكر حكم دعوى الزوال
والنقص فيه من ز يادى (وضوء) فهو كالسمع أيضا في (د) اكن
(لوقا عبيد ليرد) على الدية بغير شئ بخلاف ان الله الذي يسمع لاسم (وان ادعى زواله) أى الضوء وأسكر الجاني (مثل أهل خبة)
فالم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرايون فيه الا لظرف
لم الى معرفته

السرعة المتقائمة وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش على مر حال الرشيدى ولا يتنى انما ذكره
سم لا يتوجه منعاهي الشارح كحج لانها انما ادعى أن أكثر متعلقات البصر دينوية وهذا
لخلافه ولابد ان جميعا دينوى حتى يتوجه عليها النقص بالجزئيات المذكورة (قوله في
سم كل من أدنيه الخ) أى لانه تعدد السمع فانه واحدا مما لا تعدد في منفذ بخلاف ضوء البصر الذي
الطيف متعدد ومحلها الحدقة بل لان وسط تصانها بالمد أقرب منه بغيره اه شرح الرض اه
سم (قوله دفع عطف) قال الماوردى ولابد في بينه من التعرض لذهاب سمه بجناية الجاني لظهور
ذهابه بغير جنات سرل وهر (قوله قدرها أهل الخبرة) أى اثنان من مر فان مات قبل فراغها
أخذت الدية ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أى المائل له في السن وأما كسرهما فالكسف
أى في الشجاعة مثلا حل وزى (قوله كنشم) وضوء فانهما مثل السمع فيما ذكره من
الاحكام الاربعة المذكورة فيه فتجب الدية في كل منهما ولو أزل كل منهما مع محله وجبت ديتان
ولاديه يزال كل واحد من كل واحد من كل منهما وجب القسط وهذه الاربعة مسافة في الشم وان كان
الشارح ليرد الثاني منها وهو انه انزال مع الالف وجب ديتان وغير مسافة بمجملها في الضوء
لان الثاني لا يجى فيه وهو وجوب ديتين زواله مع محله ولذلك استدرك عليه فقال ولكن لو قاض
عبيد الخ (قوله منخر) بوزن مجلس فبالالف وقد نكر الم انباء لكسر الخاء كالأول
متن وهما نادران لان مفعلا ليس من المشهور انتهى مختار وفي القاموس انه يجوز فتحهما وضما
ومنخور كمصفور ع ش على مر (قوله وعبس) بالتخفيف والقشد مختار ع ش (قوله
وذكر حكم الخ) أى ذكره في ضمن التشبيه لانه كما تقدم بقيد أمور اربعة وهذا انان منها
(تنبيه) لو أعشاه بأن جنى عليه فصار يصعبره ارقط لزمه لصف دية توز يعا على ايساره ليلانها
وان أخفت بأن صار يبصر لياقظ لزمته حكومة على ماني الرض وأقره شارحه وهو مشكل بما قبله
الآن يفرق بأن علم الاصار ليلابد على نقص حقيق في الضوء اذا معارضه حيث لا يخلف عده
نهارا فانه لا يابدل على ذلك بل على ضعف ضوءه عن أن يعارض ضوء النهار فوجب فيه الحكمة شرح
حج وع ش على مر (قوله ليرد) لكن لو قلع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة شيخنا سم
ولعل المراد منه انه قلع اللحمة التي تنطبق عليها الاجفان ع ش (قوله دية أخرى) أى بل يزداد حكومة
(قوله لاسم) أى من أن السمع ليس في الازنين ع ش (قوله ولاديه زواله الخ) معطوف على
الاستدرك فهو استدرك أيضا على ما اقتضاه التشبيه من أن أهل الخبرة لا يشلون في زواله كما
لا يشلون في الشم والسمع (قوله مثل أهل خبرة) أى اثنان منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) وبالله
الشم في أنهم لا يرايون فيه كما في شرح مر (قوله اذا لظرف لم الى معرفته) ولا يتنى ذلك ماس
من التعويل على أخبارهم بقاء السمع في مقرة وفي تقديرهم مدة العود لانه لا يظن من أن لم طريقا

كذبته من عينه (بغت) ونظر

أبرزع أم لا فان ابرزع
حلف الجاني والا فاجنى
عليه ونفيده الامتحان
بعدم ظهور شيء لم هو ما
حل عليه البقيتي مافي الروضة
وأصلها اذ فيها نقل السؤال
عن نص الام وسجاعة
والامتحان عن جاعثه
الامرالي خبره فالحاكم بينهما
عن التولي والاصل جرى
على قول التولي وطريق
معركة قدر النص فيا لو
نقص ضرورة عين أن تعصب
ويوقف شخص في موضع
يراه يؤمر بأن يقاعد حتى
يقول لأرأه تعترف المسافة
ثم تعصب الصحيح فطلق
الليالة ويؤمر الشخص
بأن يقرب راجعاً إلى أن يراه
فيضط ما بين الساتين
ويجب قسط من العدة

درس

(د) يجب دية (د) إزالة
(كلام) قال أهل الخبر لا
يعود (وان لم يحسن) صاحبه
(بعض حروف) لانه من
التامع المقصودة (لا) إن
كان عدم احسانه لذلك
(بحاجة) فلا دية في كلا
يتضاعف الغرم في القدر
الذي أزاله الجاني الاّول
(وتوزع) لدية (على ثمانية
وعشرين حروفاً ينفق)
إزالة (بعضها فقط) ينفق في

أى قامة المال عليه نوع من الادراك أو هو دية مدونه المال عليه الامتحان أن لم يبق إلى الزواله
بالسكة اذ علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤاله شرح حر (قوله) ان لم يوجد أصل
خبره) أى بان تقدر وانظر لما يما في القدر من البلد فقط أو من مسافة القصر والعوى أو كيف
الحال في نظر والاّ قرب الثاني فليراجع عرش على حر (قوله) مافي الروضة وأصلها) الذي فيها كما
ذكر بعد ثلاثة نقول جمع نقل والذي يعمل على التيقيد المذكور انما هو ثانياً وهو نقل الامتحان أى
فيبدأ اذ لم يبقين لاهل الخبره شيء والاّ تقدم سؤاله عليه أى على الامتحان وأما النقل الاّول
والثالث فليصح تقيدهما بما ذكر كما هو ظاهر حل وينظر ما وقع قوله اذ فيها من نقل السؤال الخ
فالظاهر أن يقتصر على الثاني فيقول اذ فيها من نقل الامتحان عن سجاعة وأما الاّول والثالث
زيادة فائدة وتوصلا للتبيين على ما جرى عليه الاّصل وهو النقل الثالث تأمل (قوله) فيضط الخ) فهو
أبصر الصبيحة من ماتي ذراع وبالعليقة ومات ذراع فوجهه نصف كافي أصل الروضة زى (قوله)
ونجدة في إزالة الكلام) وفي احداث علة أو نحو غتمه حكومة وهو من اللسان كاليلش من اليد فلا
يجب زيادة لقطع اللسان وتكون مقطوعة قد يتكلم بأدراجها فلا يهل عليه ويأتي هنا في الامتحان
وانتظار الموت ما مر شرح حر وقول حر وهو أى الكلام وقوله من اللسان من فيه وفيما بعده معنى
الدم (قوله) وان لم يحسن الخ) كان يحزن عن بعض مخالقة أو بأفة سبوية كافي المنهاج ويدل عليه
ما بعد (قوله) لا يتضاعف الغرم الخ) قضيته أنه لا أثر لجناية الحر في لانه كالآفة السبوية والاّوجه
عدم الفرق شرح حر أى عدم الفرق بين الحر في وغيره أى في تأنيب الجانية والتعليل المذكور جرى
على القلب اه ويؤخذ منه بالاولى أن جناية السيد على عبده كالحر في كتب أيضاً قوله والاّوجه
الخ لم يبين علة الاّوجه وقياس نظائر من أن الجناية للغير المأمونة كالآفة اعتناء الاّول كما هو مقتضى
التعليل وبعبارة أخرى حجر وقضيته أى التعليل بما ذكره الشارع أنه لا أثر لجناية الحر في وهو متجه وان
قال الاّدرعى لأحسبه كذلك عرش على حر (قوله) على ثمانية وعشرين حرفاً) هذا ان أحسبنا
كلها والأبان أحسن البعض دون البعض فالوزع عليه ما أحسنه دون غيره اه سل وأسقطوا
لأنه كمن الالف واللام واعتبار المادى لها والتخالف والهمزة فمردود أما الاّول فمما ذكر
وأما الثاني فلأن الالف تطلق على أعين من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سبويه فاستفوا
الهمزة عن الالف لا ندراجها فيها شرح حر (قوله) عريضة) احتذر بالعريضة عن غيرها فلو كانت
لغيرها وزع على حروف لته وان كانت أكثر ولو تكلم بلفظين وزع على أكثرهما حر ولو أذهب
حرفاً فاعاد حروف لم يكن يحسبنا وجب المذهب قطع من الحروف التي يحسبنا قبل الجناية ولو قطع
فصله فذهب نصف كلامه فاقص من الجاني فليرد الباقي الاّربع كلامه فلم يجزى عليه ربع الدية
لأنه قد غدا اقتص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزم شيء لان سرية اقتصاص ماهرة سل (قوله)
ربع سبها) لانه اذا نسب الحرف للثانية والعشرين حرفاً كان ربع سبها وربع سبها ربع الدية ثلاثة
أجزاء وأربعة أسباع فبعضها كامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كافي حل (قوله) لان الكلام الخ) علة
لنوعه وقوله هذا أى وجوب القسط (قوله) ولو قطع نصف لسانه الخ) قال الباقى الملاقح هاهنا ربع
الكلام ونصف مجاز والمراد ذهب ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذى هو اللفظ
اليد فائدة يحسن السكوت عليها لا توزع ربع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف

لأنه نصفها نصف الدية وكل حرف ربع سبها لان الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقي الباقي كلام مفهوم والاّوجه كالأية
لان نصفه الكلام فقامت (ولو قطع نصف لسانه فالربع كلامه أو عكس) أى قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه (نصف دية)

اعتباراً أكثر الامرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فمعدية وهو غاير (و) تجب دية (ق) لزاله (سوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكن من القطع والترديد بغير يدين أسلم بذلك رواه البيهقي (فان زال لسانه حوكة لسان) كان مجزى عن التتقطع والترديد (فدينان) (١٧٢) لانهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) تجب دية (ق)

كغيره في هذه العبارة الشافعي والاصحاب ونهت عن ذلك للانبيغ منها غير المقصود شوي (قوله) اعتباراً أكثر الامرين انوا فتردد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح مر (قوله) المضمون كل منهما بالدية ظاهر هذا التعليل أن لسان الاخر في دية والراجح ان فيه حكومة لان النطق هو المتغير بدل عليه انه لو قطع بعض لسانه ولذهب عن كل كلامه انه لا يجب قطعه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح للانه لا يذهب الجنبية ههنا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمه دية كاملة اعتباراً بالنطق وانما وجب النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب به الكلام لان الجنبية على النصف الجري قد تحققت وقاعدة الاجرام ذات المنافع أن يقطع على نسبتها فربما لهذا الاصل سئل وشوي وفي قول على الجلال ما نصه قوله للمضمون كل منهما بالدية أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن لسان الاخر حكومة والمثل والشو فذهب نصف كلامه بحياة في اللسان بالقطع ثم قطعه أكثر وجبت عليه دية كاملة (قوله) فمعدية مقتضى كون اللسان وحده في الدية والكلام وحده في الدية انه يجب دية كاملة فيلنظر وجه ذلك وتدريبه بأن اللسان لا يجب الدية الا اذا كان لائق ولو بالقوة كما مر ويلزمه وجود الكلام في لسان الاخر حكومة فالكلام هو المتغير تأمل (قوله) تلغز يد وهو تأمر به وقد اشترى فصار إجماعاً كونها (قوله) عن التتقطع وهو استخراج كل حرف من مخزجه والترديد تكرير الحروف وبعبارة عش على هر لعل المراد بالتتقطع تميز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بأن ينطق به ثانية كما نطق به أولاً اه (قوله) وفي إزالة النذوق بأن لا يفرق بين حاله وحالهم ومما وعذب مر والنزق عند الحكماء قوة منبته في الصب المفروغ على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة لعاب الفم بالطعوم ووصوله للصعب وعند أهل السنان الادراك المذكور بمثابة ذوق زى (قوله) وفيها أي الانسان العلة أي لالسانان لادبة النفس فلا اعتراض وقوله كالبرصم العينين أي أن المنفعة الطمى العينين هو البصر وليس المراد أن العينين فيهما الدية لاسم أن يعنى الا عي ليس فيهما دية شوي فادفع اعتراض زى بقوله هذا التعليل انما يتجه على المرجوح في واجب اللسان وحكومة النفس بلزائها كلها لاعل الراجح وهو أن الواجب في كل نصف عشرية الجنبية عليه وانها بهذا الاعتبار زبدية مجموعها علة النفس (قوله) وقوة (جبل) أي التي (قوله) وقوة (احبال) صرح في البسيط بأن قوة الاحبال هي قوة الاسماء وظن الرافعي تغايرهما فذهب بكل منهما فالمراد من ابطال قوة الاسماء ابطال قوة فاعل خارج مع وجوده في محله كاصحبه صاحب التهذيب اه سئل والمراد بابطال قوة الاحبال أن يفعل به فلا يفقه منه بحيث لا يحبل كما قاله عن وإن كان يخرج منه إلى وفرا ابطال قوة الاسماء بما تقدم فيكون متغايرين (قوله) وفي افشاءها واقصاها المصنف على الدية يعر بأنها لو كانت بكراً أدخل أرش بكراً ما وهو كذلك في الاصح زى (قوله) وعلى الاول الخ) هو من كلام الماوردي فليس مكرراً قال هر ولو اتهم وعاد كما كان كلابية بل حكومة وفارق النحام الحائفة بأن المداخرة على الاسم والنحو على فوات

إزالة (نوق) كثيرة من الحواس (وتترك بمعاونة) وحكومة وصارعة وملاحة وعذوبة وتورج عفة (عليه) فان زال ادراك واحدة منهن وببخص الدية (فان نقص) الادراك عن اكال الطعوم (فكسجم) في قصه فان عرف قدره فقصه من الدية لا الحكومة وذكر كسجم عند معرفة قدره من زبادي (ج) يجب دية (ق) إزالة (منغ) لانه المنفعة الطمى للاسنان وفيما الدية فتكنا منفعتها بالبرصم العينين وان قص حكيمه كاسم (د) في إزالة (جاء) بكسر ملب (و) مع بقاء البني وسلامة الذكر (وقوة) (مادو) قوة (جبل) وقوة احبال لانها من النافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال الدية الجاع صدق الجنب عليه مجبته لانه لا يعرف لانه (د) في (افشاءها) أي المرأة فزوج أو غيره يوطئه أو غيره (وهو دفع ما بين قبل يودبر) فان لم يستكمل الفاظ حكومة مع الدية وقبل هو دفع ما بين مدخل ذكر

ومخرج بول وهو ما يزعمه في الروضة كأصلها في باب خيار النكاح فان لم يستكمل البول لحكومة مع الدية فعلى التسفير الاول في الثاني حكومة وعلى الثاني كالسك وقال الماوردي وعلى الثاني يجب الدية في الاول من باب أولى وعلى الاول يجب في الثاني حكومة ومصحح المتن أن كل منهما افشاء وجب للدية لانه لا يتغير بخل بكل منهما لان كل منهما يجمع اسما الخارج من أحد السبلين

المقصود

نؤا زال الحاج بن زمنة ديتان وخرج افاضاها افناء الخثي فيه حكومة لاديه (فان لم يكن وطء الابيه) أي بالافناء (فليس زوج)
 واما لافئاضا الى الافناء الحرم ولا يلزمها تمسكه (ولو ازال) (١٧٣) (بكرها) ولو بلا ذكر (فلا تبيح)
 عليه لانه متحقق لازالها

وان أخضا في طريق
 الاستيفاء غنبة أو نحوها
 (أو) أزالها (غيره) بغير
 ذكر حكومت (نعم ان
 ازالها بغير وجوب القود
 (أو به) أي بذكر
 (وعذرت) بشبهة منها أو
 نحوها كإكراه وجنون
 (فهر مثل نيا رسكوت)
 فان كان برئا بمطاعها
 وهي حرة فهدر (د) تجب
 دية (في) إزالة (بطل)
 وإزالة (مضى) بأن ضرب
 يديه فزال بطلته أو صلبه
 فزال منه لانهما من اللانفع
 المقصودة (وقص كل)
 منها (ك) نقص (سم)
 فيها مرفقه وفي تعبيره بما
 ذكر زيادة على قوله وفي
 قصها حكومة كإكراه
 (ولو كسر صلبه فزال
 مشبه وجعله أو) منه
 (ومنه فديتان) لان كلا
 منهما مضمون دية عند
 الانفرد فكذا عند
 الاجتماع (فرع) في
 اجتماع جنايات على أطراف
 ولطائف في شخص
 واحد (فل ما يوجب
 ديات) من إزالة أطراف
 ولطائف (فان منه)
 سريه (أو حرمه الجاني

القصود للمعول بغير اه (قوله) فلأزال الحاج بن (ن) فرع على كلام المتولي والمعمد وجوب دية
 بحكومة عيش والمراد بالحاج بن في كلامه ما بين القبل والبر وما بين مخرج البول ومدخل الذكر
 كانه قال فلو فعل الاضماين وجبت ديتان (قوله) فان لم يكن وطء الابيه) لتيق منفذها أو كبر آله
 زى فذا وطئا حسنت فانت فذا كان ذكره يقتل مثلها غالبا فله القود والافئاضة عمد كما في شرح
 الرض (قوله) ولا يلزمها تمسكه) بل يحرم عليها شو برى (قوله) فلا تبيح (عليه) أي وإن طلقها قبل
 دخول أوفئض العتق منها أو يدها فلا يجب شي في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا أرض
 بكثرة لو ادعى انه أنزالها بغيره (وإدعت انه أنزالها بذكره صدق بيمينه كما في شرح البهجة) عيش
 على در (قوله) وان أخضا (الخ) قد يشتر بتحريم ذلك شو برى وقال بعضهم إذا كان في ازالها بغير
 م شقة عليها أكثر منها بالذكر حرم والا فلا عيش على در (قوله) أو غيره بغير ذكر حكومت)
 أي إن اذن الزوج وظاهره وان يحجز عن اقتضاها وأذن وهي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه
 لو كثرها أو قال بعضهم وبنيت أن تكون الرشيدة كغيرها لان اذنها في إتلاف ما يستحقه غيرها
 فلو تألم منه ما يقع ان الشخص يحجز عن إزالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلاً في إزالة بكرتها
 فيم للمرأة المأذون لها الأرض أي الحكومة لان إذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا بقال هو
 متحقق لإزالة فيزيل فعل المرأة منزله فعله لا تقول هو متحقق لما ينصفه لافئاضا انتهى ع على
 در (قوله) وحكومت) ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة
 فمما يحتاجان مختلفان لكن قد يشكك عليه دخول أرض البكارة في دية الافناء إذا كان المضي
 غير الزوج وقد يجاب بأن الحد الجبة وهو إزالة المانع اذ كل منهما من جلته شو برى (قوله) وهي حرة
 فان كانت عليه أرض بكرتها حل لانه لقوات جزء من بدنها وهو للسيد ولا مهر لافئاضا انتهى
 سر (قوله) وإزالة (مضى) ويمتنع من ادعى ذهاب مشبهه بان يفجأ بمهلك كيف فان مضى علما
 كذبه والاحلف وأخذ الدية سر (قوله) فرع) ترجم كصله بالفرع لانه مبنى على أصل سبق وهو
 وجوب البية في إزالة الأطراف وإزالة اللانفع سم ويجمع في الانسان سم وعشرون دية بل أكثر
 كامل عامر شرح در (قوله) فانت) أي من جميعه أي جميع ما يوجب الديات وعدارة شرح در
 أن لا يفرق بين ذين وبين رجلين ولطائف كقتل وسم وشتم سريه من جميعه كما ياصله وأما
 البعلاء فلا تعارض عليه فدية وحجز جميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس اه
 وقال رشدي قوله من جميعها يعني قبل اندمال شي منها وإن كان الموت انما ينسب لبعضها بديل
 للقول الآتي وصرح بهذا والله في حواشي شرح الرض اه بالحرف (قوله) قبل اندمال) انظر
 ما في الاندمال في اللطائف وكذا السرية في رشدي أقول معنى السرية فيها بقا المهر معنى اندمالها
 البر من لها وهو حجاز فيها (قوله) فدية لنفس (الخ) لو صدر مثل ذلك في حيوان غير آدمي مات
 سريه أو قتله قبل اندمال وجبت قيمته يوم الموت ولا يسقط شي من أرض أعضائه لان الغالب على
 جنايات آدمي التمتع الذي لا يعلق معناه قوله الشيخ عز الدين في القواعد اه سم وقال على الجلال
 (قوله) وبذل فيها) أي في النفس كابدل عليه تمليبه بقوله لانه صار نفا أي لان الجناية على ذلك
 عارضية على النفس (قوله) لانه) أي ما عداها (قوله) وجبت قبل استقرار (الخ) لانه إنما استقر

في اندمال من فعله (واحد الخزو الموجب عهد أو غيره) من خطأ وشبه عهد (فدية) للنفس وبذل فيها ما عداها من الموجبات لانه
 على تعاريفه النفس في صورة الخزو وجبت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسرية وتقول من أوله من قوله سريه

لأنه أنه لو مات من بعده بعد الدمال البعض الآخر لادخل موجب في الدية وخرج بمباهمه والموالؤه غير الجاني أرضه الجاني لكن بعد الاندمال أو قبله واختلف
 (١٧٤) حكم الحز والموجب بأن سؤمهما وكان الموجب غنا أو شبهه عمد أو سؤمهما

بالاندمال وقوله كالسرايم أي كأن السرايم يدخل فيها بدل ما دعاه (قوله بمباهمه) أي بعد قولته وهو قوله أو سؤمها (قوله والموجب) أي للدية من إزالة الأطراف والمعاق (قوله والحكم في الثالثة) قسم تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف الحذف الذي هو اختلاف ولو سؤمها احتساج إلى ذكره تأمل

درس

(فصل في الجناية) أي في واجب الجناية التي لا تقدر لأرضها والجناية على الرقيق (قوله يجب حكومة) يجب حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو الحكم بشرطه أم هو كونه مجتهدا أو قديرا وقاضيا ضرورة عرض على من قال قل سؤمها وقت بجناحه غيرهما تعتبر كقولهم يومه نظر لأنه بعد أن يقال يعلم وقوعه الموقوع فدفعها الجاني أو أخذها المجني عليه من بلا حاكم على أن يرى دخوله فيها نظرا لأن المعتبر فيها النسبة التي مرجعها إلى أهل الخبرة لا إلى الحاكم ثم هو وقت سؤمها لا نسبته على الحاكم كسابق في نحو أمثلة لها طرفان أو إذا لم يوجد تنص أم قال عرض على من قوله على حكم الحاكم أي وذلك لأنها تنقضي إلى فرض الحر رقبا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بنسبة من الدية وهذا لما يستقر بعد معرفة القيمة من الموقوفين أم (قوله فيها يوجب مالا) احتزبه عما يوجب ثم يزا كاللثة شعر لاجل به كايه أوعاة أو به جمل ولم يفسد منه كاحية فإن أسد فالأرض لا يقل إزالة الحية المرأة جالها فيقتضي أن لا تسكوها فيها فلا تقول لحية المرأة تكون جلالا عبد يترن بها جلوس الحية فيه جلال فاعتبر في حية المرأة بخلاف شعر الألب ونحوه فلا يكون جلالا أصلا بل الجاني أزاله لكل أحد سر ملخصا وإعالم أنه لا يجب في التورق لعدم انضمامها في (قوله وهي جزء) أي من الدية (قوله نسبة ما نقص) منصوب على نزع الحذف أي كنسبة ما نقص ويجوز رفعه على تقدير الكفا أيضا قال زى ويستثنى من اعتبار النسبة ما قطع أو قطع لظواهرها فيها دية أغلته وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم ما يؤدى إليه اجتنبه أم وبعبارة شرح مر وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أغلته لظرف زائد فنجب دية أغلته وحكومة للأزاد بجناحه الحاكم واحتمل تعتبر النسبة لعدم امكانها وقوله إليها أي إلى قيمته سلبا قبل الجرح وقوله بعد البره لم يذكره في المباح وهو ظرف لقيمتها كإدخاله عليه عبارة مر ويحتمل تعلقه بنقص كإدخاله عليه قول المصنف فإن لم يبق بعد البره نقص وبعبارة شرح مر وانما يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الاندمال إذ الجناية قبله قد تسرى إلى النفس أم (قوله بفرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاته حال من المضاف بفرضه أي بفرض حال كونه مصحوبا بصفاته (قوله وتقدر عليه امرأة) فالأخوذ إنما هو في مقابلة فساد للثب لا في مقابلة إزالة الشعر لأنه لو أزال لحية رجل ولم يفسد للثب لا يجب نزع الا التعزير لأن التعزير لم يقدر والمأ شئ مثل الجراحات وأيضا تقدم أن لو قلح من غير مغفور ولم يفسد منه لا يجب فيها شئ فهذا أولى شيخنا عز زى (قوله فإن لم يبق بعد البره نقص) يفيد ما لو نقص الجاني دون القيمة لا يعتبر أقرب نقص فانظر ماذا يعتبر ولم له كافي قوله فإن لم ينقص أصلا سم (قوله اعتبر أقرب نقص الخ) فإذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقبها سبعة ثم صارت ثمانية ثم نسعت قبل البره صارت عشرة بعد البره فالعشر نسعت لأنها أقرب إلى البره من غيرها (قوله واعتبر الخ) تنصير لاعتبار (قوله) وقبل يفرض القاضي معتمد (قوله بطوله) قيد بطوله لأنه لو لم يكن كذلك كان كافي في القواحدة

أوسؤمها وكان الموجب شبه عمدا وعكسه فلا يدخل ماعد النفس فيها لاختلف الفاعل في الأولى والحكم في الثالثة واستقرار بدل ماعد النفس قبل وجوب ديتها في الثانية درس (فصل في الجناية التي لا تقدر لأرضها والجناية على الرقيق) • يجب حكومة فيها • يوجب مالا عملا (لا يعرفه) من الدية ولا تصرف نسبت من مقدر فان عرفت نسبت من مقدر بأن كان بقره موهبة أو جافته وجب الأكثر من قسط وسكومة كامر (وهي) جرت نسبة نفس نسبة ما نقص • بالجناية • من قيمته إليها (بعد البره) بفرضه رقبا بصفاته التي هو عليها إلخ لا قيمة له ولو كانت قيمته لاجنائة عشرة وبها تسعة فالتسع العشر فيجب عشر الدية وتقدر لحية امرأة أو زنت فقد منها لحية عكيد يترن بها (فإن لم يبق) بعد البره (نقص) لا يفولاني قيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (إلى البره) فإن لم ينقص الحال سيلان الدم ارتقت إلى

واعتبرنا القيمة والجرامة مائة فإن لم ينقص أصلا فقل بعز فقط الخا للجرح بالعلم والضرب للضرورة حكومة وقيل يفرض القاضي شئاً بجناحه وجهه البقيش (ولا تبلغ حكومة ماله) أرض (مقدر) كيدور رجل (مقدر) ثلاثون الجناية على الصنوع فثانته مضبوطة بما يمنعه الضو فتقتصر حكومة لا تجرحها أو قطع ظفرها عن دينها وسكومة جرح الأصبع بطوله

عن دية (ولا) تبلغ حكومة (مالمقدرة) كفتحا وعنده (دية نفس)

(١٧٥)

وان بلغت أرض عضومقد

الحكومة وشملها ان تنقص عن دية الاملة ع ش على هر **(قوله)** اودية متبوعه) أى ولا تبلغ حكومة مالمقدرة دية متبوعه واؤقتنوع للتخيرة وقد علم من ذلك أن قولهم المذكور أى قول القن مالمقدرة دية نفس يدفع ترحماته بشرط فيها أيضا أن لا تبلغ أرض عضومقد قياسا على الجناية عليه مع ثاقه والا فلا تصور لوجود دية نفس والجنى عليه حى متفعة قائمة بمقابلة بشرى تاشرح م ش شورى وانظر وجه ذلك وعبارة مع قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة جز من جهة نبت مثل نسبة مانقص من القيمة الى القيمة فمن لازم ذلك نقصان الدية فأى حاجة لقولها تبلغ حكومة الخ والجواب أن غرضهم من هذا الكلام الإشارة الى أنه لا يشترط نقصان أرض عضو مقد بل يجوز ان تبلغه ويزيد عليه واليه أشار بقوله كغيره ولا تبلغ حكومة مالمقدرة الخ فكأنهم قالوا حكومة مالمقدرة لا يشترط نقصان المقدركا حكومة المقدرة فتأمل فانه دقيق مبالغ **(قوله)** فان بلغت شيئا من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدرا ومن المعلوم أن حكومة مالمقدرة فيه كخمسواضع لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئا من الثلاث الخ أنها تبلغها تأمل م ش وأبى بان الكلام بالنظر لاجتماع **(قوله)** نقص) أى وجوبا **(قوله)** للتلازم المحذور السابق) فإنه لا يظهر بالنسبة قوله كأن قطع كفا بلا ماع وبلاى قوله ولا تبلغ حكومة مالمقدرة دية نفس فلا يظهر الا انى كاعطاهما سابقا **(قوله)** فالالامام) هـ متد **(قوله)** والجرح المقدر) مثله مالمقدرة هـ ولكن عرفت نسبه من مقدار كخمسواضع بينهما موخفة عرفت نسبتهما منها فينبع الارش الواجب فيها الشين حوالها م ش **(قوله)** ولا يغرد بحكومة الخ) أى ان تعديل الحل والاكوخفة رأس تعدى شينها الى التقا فلا ينعى ويفرد بحكومة على المعتمد قل على الجلال **(قوله)** صحح منها البارزى) معتمد **(قوله)** جينه) وهو ما اتصل بالفارسية الحاجب فهو شق الجبهة **(قوله)** وحكومة الشين) أى والحكومة الكنة لمجموع الشين والزالة الحاجب فيقابل بينها وبين أرض الموخفة فقول الشارح فأزال حاجبه أى وحل شين فالواجب كفى الاكثرين شيخنا خلافا اقول حيث جعل للشين حكومة ولازالة الحاجب بحكومة فبطل الواجب الاكثرم من أمور ثلاثة اه وجوب الاكثرم اهدار غيره مشكل ولا زجبت الحكومة مع أرض الموخفة كفاى شين التقا فليحذر **(قوله)** أماما لا يتقدر الخ) وقضية من الفارسيين بحكومة غير حكومة الجرح أنه بقدر سلبها الكية ثم يجر بحادون الشين ويجب ما بينهما من التفاوت فنه حكومة الشين وقائمة لا يجب حكومتين أنه لو عني عن احداهما بقيت الاخرى وأنه يجوز بلوغ مجموع ما دية النفس لان الذى يجب نفسه عنها كل منهما على اتفاده اه حج زى **(قوله)** لضعف الحكومة) أى موجبها هو الجرح غير المقدار شه **(قوله)** تفسير الشين) أى وهو الارش المستكروه **(قوله)** فى الارش نفس رقيق) أى معصوم كالمرد فلا ضل فيه زى وجعله أثر بحث الحكومة لانها كهما فى التقدير ولذا قال الأئمة القرن أصل الحرق فى الحكومة والحرق أصل القن فباعتقده من شرح م ش وحج **(قوله)** من الاطراف والاطراف) فيه أن الاطراف والاطراف مقدرة فى الحرق فلا يحسن قوله ان يتقدر لأن يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كأن يرح بعض الاطراف بغير حاجته فقدر الحرق وأزال بعض العاقى ولم يجر قدر ما زال **(قوله)** ان كان) أى مانقص وذلك كأن قطع كفا بلا ماع وكان مانقص من قيمته بسبب قطعها اكثرم من نصف قيمته أو ثلثها **(قوله)** لربح كنه

ورق) ولو سرقوا ما كانوا دية **(قوله)** (جينه) وان زادت على دية الحركا كالأموال المتلفة (و) ان لا تبلغ (فيها) أى غير نفسه من الاطراف والعات (مانقص) من قيمته سلبا (ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى) نعم ان كان اكثرم من أرض متبوعه أو ثلثه لربح كنه بل يوجب

أوزادت عليه (أو) دية (متبوعه) كأن قطع كفا بلا ماع فلا تبلغ حكومتها دية الاصابع (فان بلغت) شيئا من الثلاث للمذكورات (نقص قاض شيئا) منه (باعتجاهه) للتلازم المحذور السابق وذكر هذا فى الثانية مع ذكر الثالث من زياتى قال الامام لا يافى نقص أقل متول وكلام المورد يقتضى اعتبار التسلولان قل (و) الجرح (المقدر) أرض (كوخفة) بنهه الشين حوالها ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جميع موضعه بالاضاح لم يلزمه الارش موخفة نعم ان تعدى شينها للتقا مثلا فى استنباعه وجهان صحح منها البارزى عدم استنباعه فهو مستثنى من الاستنباع كما استثنى من مالو أوضح جينه فأزال حاجبه فان عليه الاكثره من أرض موخفة وحكومة الشين وازالة الحاجب قاله التسلول بآؤه الشينان أماما لا يتقدر أرضه يفرد الشين حواله بحكومة لضعف الحكومة عن الاستنباع بخلاف الدية وتقدم فى التيم تفسير الشين (وقى) ان لا تبلغ (نفس) أى غير نفسه من الاطراف

القاضي حكومتجاهده لئلا يلزم الهزول السابق في الحرقة البقيت عن التثوى وقال هو تفصيل لادمنه واطلاق من المطلق يحمل عليه (والا) أي وان تغدر في الحرقة (فتنبه) أي فيجب مثل نسبته من الدية (من قبته) أي قطع يد نصف قبته كاجب فيها من الحر لمصدق (فصل ذكره ١٧٦) وأشبهه قيمته كاجب فيها من الحر دية انه لو جنى عليه اثنان ففعل كل منهما ايدا

مثلما جناية الثاني قبل انفصال الاول ولو لم يمت منها لمسه نصف ما وجب على الاول ولو كانت قيمته اقل فصار بالاول ثمانية ازم الثاني مائة وخمسون لآزم بمساة لان الجناية الاولى لم تسترق وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الاول انتقص نصفها

(درس)

(باب موجبات الدية)

غير مأمورها في البابين قبله (والعاقلة وجناية الرقيق والفرقة والكفارة) للقتل بصف الاربعة على موجبات زيادة للتوسطين منها في الترجمة • لو (صاح) أو سلم سلاحا كان على غير قوى تمييز • لسيا أو جنون أو نوم أو ضعف عقل كان (طرف) مكان (عال) كسلح (توقع) بذلك بأن ارتدبه (فأت) منه (قبة عمد) فيضمن ماثل بذلك (والا) بأن يمت منه أو كان ذلك على قوى تمييز أو غيره ولم يكن بطرفه كان عال بان كان بأرض مستوية أو قرب

ضعيف (قوله واطلاق الخ) قال في النعمة وفي نظر ظاهر لان النظر في القرن اصابة الى نقص القيمة حتى في القدر على قول فمن نظر رواية غيره لتبعية ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذي في الحر تأمل شو يرى وشله هر (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدراك بيان أن محل ما سبق أن تتعد الجناية أو تتعد بعد انفصال الاول حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسئلة وهي قوله والاقتبس الخ لا من خصوص قطع اليد كروا لاثنين فكان الاول تقديمه عليه اه رشدي (قوله لصف ما وجب) الذي وجب على الاول خدما في مثاله فيجب على الثاني نصفها (قوله مائة وخمسون) لانها نصف قيمته حالة الجناية منه حل أي باعتبار أن الاول كانه انتقص خدما من الاثنى مقابل جناية شيخنا (قوله) ولأن الجناية الاولى لم تسترق أي فهي قابلة الزيادة بالنقص عن المائتين الى مبلغ انتقص خدما فكان انتقص خدما له ابتداء وكان قيمته وفتجناية الثاني خدما ولكن فيه ان الجناية الاولى كما أنها قابلة لان تصل بالنقص الى خدما في قابلة لان تصل به لا كثر منها وأقل فيلزم ما وجه اعتبارهم لنقصا بخدما فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال لصف القيمة الذي هو خدما تبسبب قطع اليد فكان القيمة صارت حيثما خدما فيلزم الثاني نصفها شيخنا

(باب موجبات الدية)

(قوله غير مأمور) أي بما وجب الدية ابتداء كقتل والد الولد وهو كقتل الخطأ وشبه العمد زى (قوله) في البابين أي باب كيفية القود وكتاب الديات فيه تغليب للباب على الكتاب شيخنا (قوله) بعطف الاربعة أي عطفها متعينا في العاقلة وجزاء في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وإن كان ما قبله هو الاحسن والتوسطين من الاربعة ما جناية الرقيق والفرقة شو يرى (قوله ولو صاح) أي بنفسه أو بالتمتع هر (قوله) على غير قوى تمييز أي ولو كان في ملك الصانع ومثله الدية (قوله) كسلح أو على شقة بئر أو نهر هر (قوله بذلك) أي بما ذكر من الصياح والال (قوله) بأن يرتد منه أي ومات من غيره بدليل كلام الشارع الآتي في التعليل زى أي وليستقيم قوله به فهدر (قوله) وفي عداها أي وموت غير قوى التمييز فباعداها والمراد بما عداها خصوص الأخيرة لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعد بقوله وعدم تماسك الخ (قوله) موقعة قدر غرض الرد على الضعيف وبعبارة شرح هر والثاني كل من منها أي المميز وغيره الدية لانه حصل به في السي الموت وفي البالغ عدم التماسك المقتضى اليه ودفع بأن موت الصي الخ ما قاله الشارع (قوله) بالحكم فيها ذكر أي الضمان وعنده (قوله) بل مفهوم كلامه في المميز أي غير المراهق متدافع لان قوله لا يميز أخرج المميز وقوله مراهق أخرج المميز غير المراهق وبعبارة صاح على صي لا يميز على طرف مسلح توقع فأت فدية متلفة على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على طرف مسلح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصباح ومراهق متيقظ كالعالم قال هر وعلم قوله متيقظ أن الدار على قوة التمييز لا المراهقة كاستفاد ذلك من كلام الشارع رد على من زعم تدافع مفهوم عبارة الصف

في منها توقع بذلك فأت (فهدر) لان موت غير قوى التمييز في الاولى غير منسوب للفاعل ولما عداها بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوى التمييز بذلك خلاف الغالب من حاله فكيف كون متهم ما توقعه قدر الحكم فبأمر كرموت بالتيز القوي وعنده لا لا يبلغ أو المراهقة وعندها كما وقع في الاصل بل مفهوم كلامه في المميز متدافع وتعبير بغير قوى تمييز والام من تعبيرة بجي لا يميز وسطح

(كأول موضع حوا) ولو غير ميز (بمعنى) أى موضع السباع (فأكله) فانه هدر (وان يجوز عن تخليه) منه لان ذلك ليس بهلاك
 ويوجد ما يلحق السبع إليه بل الغالب من حال السبع الفرار من الانسان (١٧٧)

في الميز اه وبعبارة حل في الميز أى غير المراتق وحينئذ يراد بقول الاصل لا يميز أى يميز اقوا يا فلا
 يخلف ما هنا انتهت (قوله كأول موضع حوا) قال الماوردى وغيره ولو لم يبدى شخص وجلبه أو ألقاه في
 سبعة شبه محمولاً بآتي هذا قوله سواء أكان منتقلاً أم لا لأنه مفروض في عدم أحداث صنع فيه زى
 (قوله بمعية) بفتح الميم وسكون السين الأرض الكثيرة السباع وبضم الميم وكسر اليا، ذات السباع
 قال المحمدي ففى على الاول اسم مكان على مفصلة وعلى الثاني اسم فاعل من أسبعت الأرض واتعسر
 التنازع على الاول لأنه الاصل هو يرى (قوله وان يجوز) أى الحر الموضع أى لصفر وأهرم والغلبة للارد
 على من قال بالضمان حينئذ وبعبارة حر وقيل ان لم يمكنه انتقال عن المهلك في محله ضمن لأنه اهلك له
 عرفاه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجها ووضع فيها فكوضعه في السبعة يشرح حر (قوله أو أتى
 السبع) بخلاف الخبيث فالوقوع اقلها على أى بالعكس فينته فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أسكبها أو أنشأها
 أو بطن من ثوبى (قوله على حيد) ليس بقيد بل مثله الأذى عى (قوله بان ارتعد) ليس الارتعاد
 شرط بل الدار على ما يعل على الظن كون السقوط بالصباح وقوله فأت القور أى التى أشرعت بها الماء
 فيترط ان يلقى إلى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أو يماثلو زال به عقله وجبت الدية
 بل (قوله نحو سلطان) أى من مناجى البلدان والعربان والمشد عى على حر (قوله ضمن) أى
 ضمنها عاقلة شرح حر أى عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذباً على السلطان عى
 أو كان ماذقاً وكان يعلم المرسل بالرسالة وبعبارة سم واعتمد حر فبالوطبها الرسل كذباً بالضمان
 على الرسل وقال أوطبها رسل السلطان بأسرهم مع علمهم بظلمه ضمنوا الآن يكرهم فكأن الجلاذ كجواهر
 ظاهر اه (قوله خلافاً لجمهورهم كلام الخ) لا يهاهم فى كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق الأولى
 لأنه ضمن جنبها مذكراً بها بسوء عنده فمع عدم ذكرها بطريق الأولى لاستحقاق طلبها أى فى
 الأول من الثاني اه حر وقوله فمع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها عند ذكرها عنده بسوء كتر من
 خوفها عندهم ذلك فلا يلزم من الضمان فى الحالة الأولى الضمان فى الحالة الثانية ولو طلب رجلاً ذكر
 عنده بسوء وعده فأت فلا ضمان عليه اه زى (قوله هارباً) أى يميز أماناً غير الميز فيضمنه تابعه
 عمده خطأ سول وعى على حر (قوله أو انخسف) أى وكان سبب الانخساف ضعف السقف
 وارتفع به المطلوب أو أوتى نفسه على السقف من علوا وانخسف به ثقله لم يضمنه التابع مطلقاً سول
 (قوله كأول موضع الخ) هذه صورة وقوله وأخر بترادفها أى ما نفي عما نورد ذكر اثنين بقوله كأن
 خبرها كذا نعماً ومشتكراً وذكر بترادفها أو بطريق الخ وذكر اثنين بقوله ولا يضرها وقوله
 أو هل يضر الخ صورة واحدة تصور المنطق عشرة ثم عمل أو لاها بقوله تعديه بأعمال الصبي وعلم منته
 بقوله بل يخرى فى ذلك الغير والمشتك والطرىق وبالسجد على الوجه المذكور وعلى اثنين وهما قوله
 أو لا يضرها ولم يأت فيه ما لم الخ لأنه شامل لما إذا كانت بطريق أو بمسجد بقوله بالانقياد وعلى
 الاية بقوله وبالتصريح (قوله صبي) بخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فليس تحت خطا لنفسه ولا يستر
 قول السباح المهم إلا أن يأخذ على يدهم يدخل به محل مفرق ثم يرفع يدهم تحتها فانه يضمنه زى لكن
 انصهر يرفع يدهم فراقب القصاص فان قدما اختيار معرفته أو لم يقصد شيئاً فلا قصاص وعليه بدى لكن
 بل (قوله فترقى) من باب طرب عذار (قوله أو وشترك) أى فى (قوله يضر حفرها فيه المرة)

(٢٣ - بحيرى - رابع) (ضمنه) لاجل ما تلى الحرب المفضى الى الهلاك وذلك شبه حمد (كأول موضع) ولى أو
 غير صلب اليوم فترقى أو نحو بترادفها (كان حفرها بلك غيراً) أو وشترك بلاذن فيها أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه المرة

وإن أذن فيه الامام أو لا يصحرا ولم يَأْذِنْ فيه لِمَامٍ والحفر لغير مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو) حفرها (بدليله) بكة - رللال (وسقط فيها من دعائها لاجلها) انجوزلة أو (١٧٨) نغنية لها فهلك فانه يضمن لعديه باهمال الصبي والحفرو بالانقياب على

والامام والتفريق واذن الامام فيما يضر كلا اذنين وذلك شبه عمد ثم ان تقطع التعدى كأن رضى المالك بقاء البئر أو ملكها التصدي فلا ضمان أما حفرها بغير اذن كأن حفرها عتوا أو بملكه على العادة أو ملك غيره أو مشترك بآذن أو بطريق أو مسجد لا يضر المارة واذن الامام وان حفرت لمصلحة نفسه أو لم يَأْذِنْ ولم ينسأه أو حفرت لمصلحة عامة أو حفرت لأكثر من الاستواء أو بجمع ماء المطر أو حفرت بدليله وسقط فيها من لم يعدم أو من دعوا كأن عالما بها فلا ضمان لجواره مع عدم التفريق والمصالح العامة يقتصر لاجلها للضرر الخاصة نعم بحث الزكشى الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه ولو بآذن الامام قولى جامعها بها من زباني (وضمن مائت بقسمات) بضم القاف أى كنسات (وقصور نحو يطبخ طرحت بطريق) الآن يعلمها انسان ويبنى عليها فاضاها كاهو معلوم (أو) تلف (بجناح أو مزاب) خارج (الى شارع) لأن الاعتناق بالطرى والشارع مشروط بسلامة العاقبة (وإن جاز اخواجه) أى الجناح

قوله

وليس بما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه اليه كونه من المصالح العامة ع ش على هر (قوله) أو حفرها بدليله) أو كان فيه بئر لم يعد حافره وخرج بالبئر وكوب عقور بدليله فلا يضمن من دعائه فانه لا ان افتراضه عن اختيار ولا كسنا اجتنابه بظهوره شرح هر والمتمند أنه اذا دعوا ولم يعلم به فانه يضمن ما أنلفه كاصرح به هر فانه تلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله) لتدعيه باهمال الصبي) أى مع كون الماء من شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع في سبعة لأنها ليست من شأنها الاهلاك شرح هر (قوله) واذن الامام) هوراجع لقافية (قوله) وذلك شبه عمد) أى علم الصبي وما يبدع ع ش (قوله) أو حفرها) شروع في مسائل المفهومى ثلثا عشرة وقوله بغير اذن كراى بغير اذن وبغير دليله على الوجه المذكور فذكر أى بعمه بقوله ككان حفرها عتوا أو بكة بقوله أو بطريق الخ وثلثين بقوله أو لم يَأْذِنْ ولم ينسأه الخ وثلثين بقوله أو حفرت بدليله الخ وقوله لجواره أى فى الكل وقوله مع عدم التفريق راجع للاخيرين واحتراز به عن صورة المنطوق السابقة وقوله المصالح العامة راجع لقوله أو لم يَأْذِنْ ولم ينسأه الخ (قوله) بجات) أى تملكها وأرنا فى (قوله) على العادة) فان تعدى لكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى (فرع) لا يضمن المتولى من زبانه وقضى ملكه أو على سطحه الا إذا أوقد عتوا كتمرعى خلاف العادة تأويله من حيث يد لان اشتغالهم بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه الحفاظ فليقبل كآلو بنى جداره مستوياهمال وأمكنه اصلاحه ولم يعلم حتى وقع على شئ فأنلفه فلا ضمان وكذلك مستحق المنفعة س ل (قوله) واذن الامام) أو أقره بعد الفعل س ل (قوله) لجواره) أى الحفر وهوراجع لجميع المسائل والمادة على تعليل المسئلة لاخير من صور المنطوق فان الحفر فيها جازم وجود الضمان أى قوله مع عدم التفريق أى فى الاخيرين وأما ملك فيها بالترى فلهذا ضمن (قوله) والمصالح العامة الخ) جواب عن سؤال المقدر تقديره كيف يبنى الضمان مع حصول الضرر (قوله) بحث الزكشى) معتمد (قوله) مسجد) أى بخلاف الطريق فلا ضمان وهو راجع لقافية التي ذكرها بقوله وان حفرت لمصلحة نفسه بالنسبة للمسجد تأمل (قوله) وضمن مائت بقسمات) فلو مات بها انسان فهل فيه دية خطا أو شبهه عمد الظاهر الاول (قوله) طرحت بطريق) قال الرافى ولكأن تقول قد يوجد بين الممارات مواضع معدة لذلك تسمى البساطات والمزاب وتعد من المرافق المشتركة فيشبه بان تقطع فيها بنى الضمان اذا كان الالتقاء فيها فانه استبقاء منفعة مستحقة وبخلاف الخلاف بغيرها قال الباقى تلك المزاب لان كانت من منعطف خارج غير داخل فى حكم الشارع فلا حاجة لذكرها لان الكلام فى الشارع والا فليس لهم فصل ذلك فيما ينسأه استحقاق منفعة مستحقة قال الشرف المتأوى فرد به لم فعله بحث لاضرر فى ذلك وكلام الرافى مفروض فى هذه المسئلة ولا ضمان خلا للشارع فى غيره هذا السرح حيث قال بالضمان مع جواره واحتراز بطرحه عن وقوعه بانفسه ما يرجع ونحوه بطر عن طرحها فى ملكه وموت فاضاها فيما اه زى (قوله) أو أنلف بجناح) وكذا يضمن مائت بتكرير طبط شارع ضيق وكذا مائت من مشى أعلى بلا فاذن أو من مجن طين فيه وقبجوز العادة أو من وضع مناعه على باب حائونه على العادة شرح هر (قوله) لو كان جاز اخواجه) بأن يضر المارة لهر در فى شرحه ولو تلم على طرف مسطحه فاقطب الى الطريق على مازال الماردى ان كان سقوطه بانهايا الحائط من تحت لم يضمن فان كان لقلب فى نومه ضمن لان سقط بفعله

الخارج منها (فالمضان) به (أو) به (وبالداخل فضعفه) لأن التقلب الداخل غيره، ومن فوزع على وعلى الخارج من غير نظر إلى وزن
أوساحة (يُجدد بتمامه لا لال شارح) أوله غيره، فغير إذاً فإن ما تنصب مضمون (كلجناح) (درس)

ولا يبدأ ناصب الجناح

والميزاب وبالي الجدار من

الضمان يبيع الدار لغيره في

صورة الشارع ولغير

الملك في صورة ملك

غيره حتى لو تلف بها

إنسان ضمت عاقلة البائع

كما نقله الشيخان عن

البيهقي وأقره أن كانت

عاقلة يوم التلف غيرها

يوم التسب أو البناء

فالمضان عليه مخرج به

البيهقي فقلته أماليه بناء

ستوي فمال على شارع

أوله غيره أو بناء مالا

إلى ملكه وسقط وتلف

به شيء حال سقوطه أو بعده

فلا ضمان وإن أمكنه

إصلاحه لأن الميل في

الأولى لم يحصل بفعله وفي

الثانية أن يبنى في ملكه

كيف شاء (ولو تعاقب سببا

هلاكا كان مخر) وأحد

(بئر) فراعدها (ووضع

آخر حجر) وضعا (عدوانا

فصر به (إنسان وقع بها)

فهلك (فصل الأزل) من

السبين بحال الهلاك وهو

في هذا المثال الوضع لأن

الثور بما وضع هو الذي

أُلجأ إلى الوقوع فيها

المهلك فوضع الحجر سبب

أول الهلاك وحفر البئر

لرؤس غيره (أو وضع حق)

كان وضعه في ملكه (فالحافر)

هو الضمان لأنه المتعدى وللرافعي فيه

بمجرد ذكره مع جوابه في شرح

(قوله بالخارج) كان سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة) أي بين الداخل والخارج أي

لا ينظر للمخرج نصب بالنسبة للداخل أو أقل أو أكثر فالمضمون النصف على كل حال ولم يقل إذا كان

الخارج قد رالت بالنسبة للداخل يكون المضمون الثلث مثلا ويغفر بذلك فيقال

أي يجب الفقه قد بحث سائلا • مریدا اعتداء للذليل توصلا

فما آله أن أنف اللئى بعضها • حكمتم بكل الغرم حقا مغللا

وأن أنف الكئى الجع فطره • فضتم به فالحكم قصار مشكلا

جوابك مـيزاب فثلف مـ • حكمتم بفرم النصف حقا مؤصلا

وخارجـه أن أنف اللئى قلتم • بفرم الجع الحكم صار مفصلا

(قوله ناصب الجناح) المراد بالنصب إلى الأمر المالك لا الصانع ولما انزل من الميزاب حكمه

حكمه بالتلف بالميزاب زى (قوله إن لم يكن) نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة لغيره بإجارة مثلا ضمن

كما اعتد الأذى لأنه استعمل المهر المستحق للغير لكن في حواشي الروض ضف ما قاله الأذرى

سـل (قوله فالمضان وإن أمكنه إصلاحه) كالصريح في عدم الضمان إذا بناءه مستويا مـ مال إلى ملك

غيره وأمكنه إصلاحه وطالبه الغير بهدسه وبصره في شرح الروض قال إذا لصق له في الميل بخلاف

مخول الميزاب أهـ سبط صاحب الملك طالته بنقضه وأصلاحه كإعسان شجرة انتشرت إلى الهواء

ملكه فطلب إزالتها لكن لضمان في تلف بها شرع مـ وقوله مطالبة فلو لم يفعل فلصاحب الملك

تقصير لا يرجع له بما يفرمه على التقصير ثم رأيت الهدرى مخرج بذلك أهـ عـش (قوله سببا

ملك) المراد بالسبب ماله مدخل الأذى شرط عـش (قوله فمخر) هو مثل الماء والفتح أشهر

ومنه مخرعه وهو يرى فمومن باب نصر أو علم أو كرم (قوله فعل الأزل) ويشترط أن يكون أهـلا

فصان شو يرى فخرج الحر في فالمضان على أحد سـل (قوله بحال) أي يسند (قوله سبب أزل)

الراديه لئلا في ثلثه أو لا لا المفعول أو لا لأن المفعول الذي أوقفه فكأن واضعه أخذه ورداه فيها

شرح مـ ويضمن الرأس برش الماء في الطريق لإصلحه نفسه وإن تجاوز العادة كأي زى إلا أن عدل

بالدار وتعد الشيء عليه فلا يضمن الرأس إذا ذكره الشارح في القمامات ما لمصلحة الملهين كدفع

القبور فالمضان وإن لم تجاوز العادة أن الامام أولا فإن تجاوز العادة ضمن الرأس وإن كان بأمر غيره

بأن أهـلا أكثر الرأس لانه المباشر أهـ برأوى ويفرق بين الرأس وناصب الجناح والميزاب حيث

لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرأس منوط بالرأس كتمرة وقلة بخلاف الجناح والميزاب فإن مادته ماعلى

الأمر قال الشيخان لورى تخامة بطريق ضمن من زنى بها أن ألقاها على الممر ومثله كإقال الرافعي

ما لو ألقاها في الحمام وهو المقتصد خلاف قول الفزاري أن ضمانه في اليوم الثاني على الجاني لأن التنظيف

عليه بحسب العادة شو يرى وشمل النخامة والوالقي به صابونا أو سدرافزاني به إنسان (قوله وللرافعي

نـم) أي ضامن الحافر وقوله بحث الخ قتال يبنى أن لا يضمن الحافر أيضا كالمكان الواسع للحجر

سـلا وسماوسر بياض العاشر بهدر أهـ حل وكلام الشارع وهو المقتصد مـ وفارق حصول

الطير على طرفها بنحو سبع أو سري أو سبل بأن الوضع هنا لعل لضمان في الجملة فإذا سقط عنه لانتفاء

تعيين ضمان شرهه بخلاف السبل ونحوه فإنه غير أهـل لضمان أصلا فسقط الضمان بالسكينة أهـ

سـبب كـله (فإن وضعه بحق) كان وضعه في ملكه (فالحافر) هو الضمان لأنه المتعدى وللرافعي فيه

بمجرد ذكره مع جوابه في شرح

لرؤس غيره (أو وضع) واحد (حجر) في طريق (وآخران حجر) بجنبه

فقد سها آخر الفئان له (اللائل) بعدد الواضحين (أوضح حجرا) في طريق (فقره غير مقدس به فقره آخر) فذلك (شبه المدرج) لان الجرح انما حصل ثم فعله (١٨٠) (ولو غير) ماش (بقاعد وانام) ووافق بطريق السع وما تأوأحدها

وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فقرهما) أي معا بخلاف الوعتر في الجرح الأول ثم عثر الثاني كان الضمان على الثاني حل (قوله فالضمان له لائل) أي يكون لائلان فان تفاوت فعملهم نظر إلى الرضهم كما لو اختلف الجرحان في شرح م ر وفي نسخة ثلاث (قوله أوأوافق بطريق) أو تأثم بمسجد غير معتكف فيه فقه تصيل الطريق ومنه القاعد فيلزم عنه كسفة بخلاف القاعد فيه لما يترده عنه كسفة كاف وتعل علة مضمون طلقا فان كان معتكفا ضمن وهدر عثر وظاهر كلامهم سواء كان واسعا أو ضيقا حل وعبارة شرح م ر ولو عثر يجالس بمسجد لا يترده عنه ضمنه العام وهو كالجالس بملكه فقره بمن دخله بفراذه وتأثم به معتكفا كجالس وجالس لما يترده عنه وتأثم به غير معتكف كنائم بطريق فيفضل فيه بين واسع وضيق وعبارة زي قوله أوأوافق بطريق احتز بالطريق عن عمد في ملكه فدخل ماش تديا وعثر به فهدر الماشي دون القاعد ومن عمد أوأثم أو وقتي ملكه غيره فعدا فقره الملك فهدر اه (قوله اتسع) بأن لم تنضر المارة بنحو التوهم في شرح م ر (قوله هدر قاعد وتأثم) قال الرافعي وبني أن يكون موضع إهدار القاعد هو التائم فها إذا كان مائن الطريق ونحوه أما لو كان يتعطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعذر لتقصير فلا وهذا لا بد منه م ر (قوله وضمن واقف) يعلم منه أن قوله ان اتسع الطريق قيد في القاعد والتائم فقط فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله ان اعترف الواقف الخ) بخلاف ما لو اعترف عن الماشي فأصابه في انحراف أو اعترف إليه فأصابه بعد تمام اعترافه فالضمان على الماشي فقط م ر (درس) (فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كر معه) أي كسكم اشراف السفينة عن الفرق والجنين (قوله أورا كيان) شمل كلاما لو لم يقدر إلا كعب على ضبطها وما لو قدر وغلبت وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا للركوبها ولو لم يجازيها لهما وألغى غيرها فانقطع وسقط ما ناضل عاقلة كل منها نصف دية الآخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فأنفذت ثلثها على عاقلة واحدة وأحداهما باخر إذا لم يجز لجل نصف دية على عاقلة وان كان الجبل لاحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية الجبل ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره شوبه ليقعدت مرق بفعلهما لزمه نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ماش فانقطع بفعلهما اه شرح م ر وعبارة عرش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ماش لو اختلفا في أنه بفعلهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان البليع فيعمل تصديق الماشي لان الأصل براءة ذمته مما ادعى الصفاه (قوله ولو صبين) أي كبا بنفسهما وأزكهما شخص بلا تعديلهما ما يأتي (قوله وأحليلين) عبارة تأمله مع شرح م ر وأواسطهم حاملان وأسقطوا ما تأله به كآجر من أن على عاقلة كل نصف دية الأخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنيها والآخر بان لنفس الأخرى وجنيها لاشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف غر في جنيتهما لان الحمل إذا جنت على نفسها فاجتبت لزم عاقلة المارة كالجاء جنت على أخرى وانما لم يهدر من الفرقة لأن الجنين أجنبي عنهما انتهت (قوله وأمدبرين) بأن كانا مشيين القهقري وشيدي (قوله دية مغلطة) أي من جهة التثليث (قوله لان كلامهما) أي من قاعدي الاصطدام في الأولى وقاعد في الثانية وليس الشمبر راجعا لاصطدامين مطلقا بل دليل قوله ماش به عدلان ضمان غير القاعد ضمان خطأ ولو حذف قوله ضمان به وعد آخر التليل بعد الثاني لكان تليله لائل (قوله

هدر عثر) لئلا ينسب إلى تقصير بخلاف المتور به لا يهدر وهذا في الرضة كالتسريح ووقوف الأصل أنه يهدر فله طريق بينا ما فان ضاق الطريق (هدر قاعد وتأثم) نصيرها لاعتارهما لعدم تقصيره (وضمن واقف) لان الوقوف من مرافق الطريق لا عثر به لتقصيره لم ان اعترف الواقف إلى الماشي فأصابه في انحرافه وما نفاكاشين اصطما وسكبه يأتي على الآخر (فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كر معه) لو (اصطدم حران) ماشيان أورا كيان ولوصيين أو مجنونين أو حليلين مقبلين كأنهما ومدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوقما وما نفاكاشهما (فصل عاقلة من قصد الاصطدام منها أو من أحدهما (صفدية مغلطة) لوارث الآخر لان كلا ضمانات بفعله وفصل الآخر فصله هدر حتى نفع مضمون في حق الآخر ضمان شبه هدر لاعدلان الغالب ان الاصطدام لا يفضي إلى الموت (ر) على عاقلة (غيره) وهو من لم يتصد الاصطدام منها ومن أحدهما لمسى أو غفل أو غلطة (نصفها

(أرى تركته) أن مات (هف قيمة إياه الآخر) وإن لم تكن مملوكه لا شراً كما في الاتفاق مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهر ما يأتي في السفينة أنه لو كان على الدابتين مالا أجنبي لزم كلاهما نصف الضمان أيضاً لو كانت حركة إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لماع فتكون حركة الأخرى يلتحق بها حكم كغيرها في جلد العقب مع (١٨١) الجراحات العظيمة تقهله الشبان عن الامام وأقراء وحزم وبابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي في المشتارين كما قاله ابن الرقة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تضر بواولولي) كأن أركبهما أجنبي بغير إذن الولي وأركبها الولي دابتين شريتين أو جوحيتين (منهما ودابتهما) والضمان الأول على عاقله والثاني عليه إن امتنعوا الاصطدام في الوسط بحمل المالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان

أرى تركته أن مات) وعلى كل إضافتي تركته كفارتان كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله) لاتنرا كهما في الاتفاق) وقد يقع التقاص سول (قوله) يلتحق بها حكم أي الضمان كله على ركب الهابة القوية (قوله) ولو ولي) الولي هنا سول ولاية التأديب على الراجح شوري وحل واعتمده زى لكن في شرح هر وسج انه من له ولاية المال هو الابل فالجد فالوصى فالقاضي (قوله) كأن أركبهما أجنبي) ولو لصحة العمى كان غرضه تمل الغروسة بخلاف الولي إذا أركبته لك وكان من يستسك على الهابة فلا ضمان عليه سول (قوله) وأركبها الولي) أي ولو لمصلحتهما (قوله) شريتين) أي قويين (أرأس الجوح هي التي يمسر سو قها وودها عبارة المختار بقال رجل شرس أي سي الخاق وبابه طرب وطر وقوله) أوجوحتين فيه أيضا جمع الفرس أمجز فارسه وغلبوه بابه خضع وعليه فالجوح والشرسة متساويان أو متقاربان عر على هر (قوله) واستحسنه الشيخان) المتضمن أن الضمان على عاقله للركب هر (قوله) فان لم يتعدا المركب) بأن أركبها الولي لمصلحتهما وكانا يسيطان المركوب فلا ضمان على الولي الا بتقصير منه وأركبها الأجنبي باذن الولي (قوله) نصف قيمة في رقية الحي) وإن أثر فعل البت في الحي تقصا تعلق غريمه بنصف قيمة العبد المتعلق برقية الحي ويقع التقاص في ذلك الفسر شوري (قوله) نعم لو امتنع بهما الخ) استدراك على قوله وإن مات أحدهما الخ فصل هذا كان الأول أن يقول لزم بهما الجاهة الأقل من قيمتهما والارض وقال حل وهو استدراك على قوله تهدرأى فاذا لطمتم سئودتان فانتافلا سهدران بل ولم يسهل كل الأقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل الأقل مع فوات محل الجناية بعونهما فالجواب أن المتولدتين لما امتنع بهما لم يفت محل الجناية بالموت لانهما ماتا كالخريفين في أن كل منهما لم يفت محل الجناية عليه بالموت وبدل الكلام حل قول الشارع لزم سيد كل الخ تأمل وسور (قوله) من قيمته) أي قيمة كل أي نصف قيمة حل فاذا كانت قيمة أحدهما مائتين والأخرى مائة فالأقل من نصف قيمة الأولى وأرض جنايته على الأخرى خسون وكذلك الأقل من نصف قيمة الأخرى وأرض جنايته على الأولى خسون وحينئذ لم يظهر الاستدراك فائدة لمحو التقاص نظر أن الرقية كل تمامها كما هو ظاهر عبارة الشارع وصريح شرح الروض ظهر فائدة إذ لصاحب النسيبة على صاحب الحبيبة مائة ولصاحب الحبيبة على صاحب النسيبة خسون فبقي التقاص بخمسين ويرجع صاحب النسيبة بخمسين كما صرح به في شرح الروض ومثله بهذا التاليف في قول حل الجلال أن النظر للقيمة جميعها لم يرضه شيخنا فراجعه والمناسب للقواعد من أن العبد الماني يقدّم بهما قبل الأحرار من قيمته وأرض جنايته هو النظر للقيمة كلها ومحل وجوب الأقل إن كان هناك أقل كان قيمة الحبيبة مائة وخمسين فإن لم يكن هناك أقل كان في التاليف المذكور فالواجب أحدهما (قوله) وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر حل (قوله) الأقل) أي لغالب الآخر وهو يدفع أقصى القيمة لمسيد المصوب سول (قوله) وللإلحان) وقع السؤال في الروض عما لو أمردت السفينة أتر بغيرها فسر ما ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير

الغالب الأقل أيضاً تعبير بالزريق أعظم من تعبيره بالعبد (أو) اصطدم (سقيتان) للاحين أولاً أجنبي (فكبداهين) في حكمهما السابق فإن كانتا الثانية لاثنتين فكل منهما معير بين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه فهو يرجع نصفها على ملاح الآخر وبين أن يأخذ نصفها من سفينته ملاح الآخر (والإلحان) فيها

البحر يان لها (مراكيب) لها إيهامي حكمهما السابق لم ين تصد الاصطدام عايد منها هلاك غالبا وجب تصديده كل منها في تركه الآخر لاعلى عاقلة فان لم يوتا (١٨٢) وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتض منها لواحد بالقرعة

والباقيين الدية (فان كان فيها مال أجنبي لم يكن كلا) منها (صف الضهان) تصديهما وظاهر أن الاجبي يتخير بين أخذ جيع بدل ماله من أحد الملاحين فهو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان للملاحين رقيقين تلقى الضهان يرقيتها هذا كله اذا كان الاصطدام بغضهما أو بتقصيرهما كان قصرا في الضبط مع امكانه أو سيرا فدرج شديدة لتأثير في مثلها الضن أول كملا عتسها ما اذا لم يكن شيء منها كان حصل الاصطدام بغلبة الريح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين الزاكيين لان الضبط يمكن بالبحام (ولو أشرقت سفينة) فيها شتا وراكب (على غرق) وخيف غرقها بتاتها (جاز طرس متاعها) كبح في البحر لرجاء سلامتها أو بصفة لرجاء سلامة الباقي وقيد البلقيسي الجواز بأن المالك قد بدمت الكلام عليه في شرح الروض

وان كان جاهلا بذلك لانه لما يشرفه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني للملكة كونه ما يمكن أن يحجب مقتضى طاعة أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على هر وانغسيه الملاح سلاما لمالجنه الماء للملح بأجواء السفينة فيه قال الجوهري ويؤيده قوله البحر يان لها ره رشيدى وقيل مأخوذ من الملاحه لاصلاح شأن السفينة وقيل انه وصف للرجح ورسى به المير لها لما يست له قل على الجلال (قوله البحر يان لها) أى من له دخل في الاجزاء وان لم يكن الرئيس حل (قوله على حكمهما السابق) أى في ان الدابتين على العاقلة والقيم في تركتها (قوله اقتض منها) أى من كل واحد منهما فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعا ما وجب لخال جيب مال كل ممل بهد قتلها لواحد من عشرين بالقرعة نبع ديات ونصف شرح الروض وقوله بالقرعة أى اذا لم يكن الاسبق والاقتض له بالقرعة سم ع ش (قوله) قلت سفينة بنسعة أجال فاني فيها انسان عاشر اعزوا ما أغرقها لم يضمن السكل لان الفرق حصل بالجيع لانه قطع وانما يضمن العشر على الرجح ولا يشك بضمها السكل فيالوجوع به جوع سابق علمه لانه فعل كل فبا نحن فيه تميزه ولا كذلك التجوع اه شورى وقرره ح ف (قوله فلا ضمان) والقول قولها عند التنازع لان الاصل براءة ذمتها من حل (قوله بتاتها) أى دون الراكب حل وانما قال ذلك لاجل قوله جاز طرس متاعها لان الطرح لاجل سلامة اللال جاز ولجل سلامة الراكب واجب كما يعلم من كلامه (قوله جاز طرس متاعها) أى عند نوحه النجاة بأن اشتد الامر وقوى اليأس ولم يبق الاقاء الاعلى بدور وعند غلبة ظن النجاة بأن لم يخن من عدم الطرح الانوع خوف غير قوى وقوله وجب لرجاء نجاة كل أى ظنا مع قوة الخوف لولم يطرح ولو كان س هونا لم تجبور عليه بغاس أولسكاب أولعيد مأذون له عليه مديون لميجز القاؤه الابتناع الفرما أو الزاهن والمرتهن أو السيد والمكاتب والسيد والمأذون اه شرح هر والظاهر كما قال الاذرى انه لو كان هناك أسرى من كفار فظهر للإمير للصلحة في قتلهم فيبدأ بالقائمه قبل الامتة وقبل الحيوان المحترم وينبئ كما قال أيضا أن يراعى في الاقاء الاخس فالأخس قيمة من الحيوان والمنازع ان أمكن حفظ المال ما أمكن اه خط هذا اذا كان الملقى غير صاحب المتاع فان صاحبه جاز له تقديم غير الخسيس عليه لان غرضه قد يتعلق بالخسيس كما قاله هر ولا يجوز القا، الاقراء لسلامة الاحرار بل حكمهما واحد من حل أو لا كافر لسلر ولا جامل لعالم بتفسير ان افرد ولا غير شريف لشرى ولا غير ملكه لاه ولو كان عادلا لاشتراك الجميع في أن كاد أدى عظم اه ع ش على هر (قوله متاعها) ولومصفا وكتب علم ع ش (قوله وقيد البلقيسي) معتم ع ش (قوله وقد بدمت الكلام) ومن جلته أولو كان لمجبور عليه لميجز القاؤه حل أى عند جواز الطرح ووجب عند الوجوب من حل (قوله ووجب) أى على كل من يمكن بخلاف غيره كالرض ع ش ودنى أمكن شخصيا الطرح ولم يبعد حتى غرقت السفينة أمر لاضمان كما لو يطعم مالك الطعام المضطر حتى مات خط من حل (قوله محتمر) أى ولو كلبا ع ش أى فتاق الاموال للتخلص الكلاب المحترمة اه هر (قوله ووجب) الاولى التفرع (قوله فان طرحت مال غيره) أى ولو في حالة الوجوب شرح هر (قوله كما لو قال الخ) ولابد أن يشير الى ما يليقه أو يكون معمولة له ولا يضمن الا لما يليقه

والهجة (ووجب) طرحت كذا أو بضوان لم ياذن مالكه (لرجاء نجاة ركاب) بمحضرة

محترمة اذا قيد مالا كذا وجب القاء الماروح فيه لتخليص ذى روح والقاء الدواب لادمين واذا ادفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرحت مال غيره بلاذن) منه (ضمنه) كالأكل المضطر طعام غيره) بغير اذنه (كما لو قال) لأخر في سفينة (أنت متاعك)

في البحر (وعلى ضئله أن يحويه) كقولہ على أني ضائنه أو على أني أضنه فألقاه فيه (وعاف القائل) له (غرقا ولم يخص نفع الالتقاء بالتي) بأن اخص الملتصق أو بهو الملقى أو بأجنبي أو بهو بأحدهما أو عوم الثلاثة فانه يضمه وإن لم يكن له فبهاشئ ولم يحصل النجاة لانه إنما يتلاف لغيره صحيح بموضع فصار كقوله أعنتق عبدك على كذا فان لم يغت غرقا أو اخص نفع النعم بالملقى كأن قال من ضائنه فألقاه أو اقتصصر على قوله

(١٨٣)

ألقى متاعك بضئنه لانه في

بحضرة ويشترط استمراره فالوجه عنه قبل الالتقاء بلزومه شئ شرح مر أي بماتقاء بعد الرجوع ولا يختلف الرجوع أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملتصق ع ش (قوله في البحر) فلفظه البحر فهو مالكو وإن تنص ضمن الملتصق نفسه س ل ملخصا (قوله أو بهو بأحدهما) في صورتان وقوله أو عوم الثلاثة فالصورية (قوله فانه يضمه) وهذا وإن كان ضيان مالم يجب لكه روي في أنه اقتداء فليس ضيانا حقيقيا ومن لم يشترط العلم بقدر الملقى والضيان فيه بالقيمة في النعم والمثل في الملقى حل وقيل يضمن المتقوم للمثل الصوري كافي القرض واعتد زى في درسه أتيه مطلقا لانها إنما تؤخذ للحيلولة والحيلولة لا يجب فيها الا لقيمة مطلقا بدليل أنه لو لفظه البحر يجبر بالبدل والمعتبر فيما يقابل به قبل هيجان البحر إذا لم يقابل به بعده ولا تجعل قيمته في البحر كتمت في البر شرح مر (قوله أو اخص الخ) أي أو عاف غرقا واخص الخ وانظر ماصورته ويمكن أن يصور بما إذا عاف غرقا على غيره لا نفسه (قوله أو اقتصصر على قوله) أي والقرض إن التاثر بالكب السيفنة (قوله وفي الثالثة) وإنما أتى بالثالثة وإن كان فيهم من الثانية عدم الضمان فيها الأولى ثم طعنوا لقوله وفارق الخ وفارق الخ وهذه سكتة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الأول (قوله فيهم) أي الملتصق (قوله متجنبت) يذكر ويؤنس وهو فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية شرح مر وهو آلة يرى بها الحجر زى (قوله في الأشهر) مقابله كسر الخ ط ع ش (قوله أحذر مائة) وهو من مداح الجبال ويرى بالحجر أمام من أسك خشبة المتجنبت أن تصبح إلى ذلك أو وضع الحجر في الكفة ولم يعد الجبال فليس منهم لانه سبب المباشر غيره قاله الماوردي والزلي وغيرهما خط س ل وعبارة شرح مر دون واضحه أي الحجر وماسك الخشبة إذا دخل لهم في الرأى صلا ويؤخذ منه أنه لو لم يدخل فيه ضمنوا أيضا اه (قوله فمدان غلبت الاصابة) أي بجبال قصاص والدية للغة على أموالهم سم وهذا مستثنى من قولهم إن الغلبة تعتبر في الآلة من حيث كونها ثابته فيها الملاك أو لا أي لا في المتجنبت فالعتبر إنما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البني من أن اعتبار الغلبة في الاصابة بخلافه لاصل الشافعي من أنها مستبعدة في الآلة شوي روى (قوله

درس

يرجع به عليه

بان آذاه الدين ينفعه قطعا والالقاء قد لا ينفعه (ولو قتل بخر متجنبت) يفتح المهور الجيم في الأشهر (أحد رمانه) كأن عاد عليه (هذر قسطه) على عاقلة الباقيين (الباقى) من دية لانه مات بفعله وفعاله خطأ فان كان واحدا من عشرة سقط عشر دية ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل غيرهم بلا قصد من الرماة (خطأ) قتله لعدم قصد له (أو بهو) أي قصد منهم (فمدان غلبت الاصابة) منهم بحذفهم لقصد هدم به معناه

درس

(أصل في العاقلة) أي في يائها وتبينها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما محله (قوله لانه) أي القول وأدبه الكامل وأن شأنه ذلك (قوله عصيته) أي وقت الجنابة وعليه فلورى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غيرهما يوم السراية فالدية على عاقلة يوم الجنابة ع ش على مر (قوله في خبر الصحيحين السابق) وهوان امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وماتى بطنها قضى رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها واسم المرأة الضاربة أم طيف وقيل أم طيف واسم الضاربة ملكة وقوله خذفت بالحاء المجهمة كان ضبطه شيخنا بإظهاره بالهمزة غلب عليها أو استوى الأمر إن فيه عمد (فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما محله) وسومنا على لعقلهم لا يغناء ولا يستحق ويقال لحملهم على الجنابة العقل أي الدية ويقال لمنعه عن العقل المنع ومنه س العقل عقلا لمن من القواش (عاقلة جان عصيته) الجمع على أنهم من النسب لماتى رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب العين

وأن العقل على عصبتها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من العدة أنتر الـ كاساني (فان في شيء) منه (فان يلبس) أي الأقرب يوزع إلى علي وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان تزاولوا الاعمام ثم بنوهم كارت (و) قدم (محل باورين) على مدلول باب كالأثر فان عدم عصبة (١٨٤) النسب أوليف ما عليهم بالواجب في الجانية (فتحق فصيته) من النسب

الاسلام في شرح الاعلام أي رتبها بحجر صغير رشدي (قوله وان العقل الخ) بدل من ما أو عطف بيان عليه بين به الرواية الأخرى أي غير السابقة فلا حاجة لقول حل انه ذكر الحديث الأول بمعناه نذر (قوله فأقرب) لأحاجة البسمع قوله فان في شيء الخ اه حل (قوله الواجب من العدة) وهو ثلثها بان يؤخذ نصف دينار من الفتي ور به من المتوسط ثم يشترى بالجمع ثلث العدة ان توفي فان لم يوف وزع الباقي على من يلبه وهكذا أي أن يحصل ما يشترى به الثلث شيئاً (قوله وقدم مدلول باورين) أي على الجديد والقديم التسوية لان الأثوية لا تدخل لمعاني التحمل ودينهم ذلك بدليل انهم اسحق في ولاية النكاح مع أمها لا تدخل لمعانيه شرح مر (قوله فتحق الخ) مطوف على عصبة لا حول العدة على عصبة النسب حيث لا يتناول عصبة الولاء ولا يتناول المال فلذا عطفهم وقالة فتحق الخ (قوله نصبت من النسب) أي فان لم يكن معق أو لم يفسد عليه نصبت الخ عرش على مر قال مر في شرحه فدل انه يضرب على عصبة في حياته ولا يختص بأقربهم يمدونه وان نقل الامان ان لا يؤمن قيدا والضرب على عصبة يوتيه وقال انه لا يتجهر به اذ لاحق لمعني الولاء في حياته فهم كالاجاب اه (قوله ولا يعقل المولى من جهة الام) كأن تزوج بعد بتيق فان الولاء على أولاده لمولى الام فحق على بعض أولاده فالبينة على موالى أمه فاذنعت الاب انحر اولاد من موالى الام الى موالى ابائهم فحق على الرضع وشرحه أنه ينقل الى الجاني ولا تمقل موالى الاب لتقدم سببه أي العقل على الانحرار ولا يتناول المال لوجود جهة الولاء بكل حال فراجع وسببه الجانية (قوله وذو الارحام) الادلى التعبير بالقاء لانهم بعد الاخوة للام كما يفسر من كلامه بعد ولا يعمل منهم الا الذكر اذ لم يدل بأصل ولا فرع شرح مر فخرج انما له مدلول باصل وهو الاخر رشدي (قوله ان ورثاهم) بان لم يتنظم في المال وكان الادلى تأخيرهم عنه كأي الارث فآه سم وابن حجر خلافاً لما في حل (قوله من أصل) بتأمله وجه نسبة الاصل ايضا ولعلها نسبة اصطلاحية (قوله ورأى الولد) عبارة مر ورأى الولد فلهما روايتان وهو بدل من ما أو عطف بيان (قوله ولو كان الخ) وبعبارة شرح مر قبل يعقل ابن هوان ابن عمها أرمعتها كأي نكاحها ورد بان البينة ثمانية عنهما اتقروا به وبها للمانع لا أثر لوجود القفني معاً اه (قوله وثم غير مقتنية) لان الملحق تم دفع العار وهي لا تقتنيه ولا تمنه فاذ اوجد مقتضى آخر اه ابن حجر (قوله ومعتون الخ) فان اعتقه ثلاثة مثلا فحملوا عنه حمل شخص واحد بقدر ما لكل منهم من الولاء عصبة الفتي منهم ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبة كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المقت فيكون على كل واحد من عصبة المورث ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربعه أي ان كانوا بصفته والاعمال كل منهم حصته بمحبه الله وان كان المقت واحداً كان عليه كل ستة نصف دينار ور به وعلى كل واحد من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة زى اذ علمت ان قول الشارح من نصف دينار ور به قاصر على صورة الافتراض فلا يذكرك لسكان لا يدل تأمل (قوله وكل من عصبة الخ) عبارة شرح مر وكل شخص من عصبة كل معق يتحمل ما كان يحمله ذلك المعق فان انحدر ضرب على كل من عصبة ر بع أو نصف وان تعدد نظر لحسنه من الرمح

(فتحق نصبت) كذلك وهكذا (فتحق أي الجاني نصبت) كذلك (فتحق نصبت) كذلك وتعبى بالقاء آخر أولى من تبينه فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معق معق الاب وعصبته معق الجد الى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المتعقن بقدر ملكهم الا بعدد رؤسهم يعقل المولى من جهة الام اذ لم يوجد عتق من جهة الآباء فيعمل أيضا بعد من ذكر الاخوة للام وذو الارحام ان ورثاهم كأي الارواح ونقله في الثانية التبخان عن التولى وأقروا بالظاهر ان محمل الاخوة للام قبل ذوى الارحام للاجتماع على توريثهم (ولايصل بعض جانو) بعض (معق) من أصل ووقع لمعاني رواية أبي داود في خبر الصعيصين السابق وأما كتاب البليات ورأى الولد أي من العقل وقيس به غيرهم من الابعاض وبعض الجاني بعض للمقت ولو كان فرع الجانية (ابن الجاني) فلا يعقل

عنوان كان يلبس نكاحها لان البينة ثمانية وثم غير مقتنية لاما انه قال لو جسدتمش زوج به وذلك حكم بعض المقت من زباني (وعتيقها) أي المرأة (بعقلها عقلياً) دونها لما يأتي من أن المرأة لا تمقل (ومعتون وكل من عصبة كل معق كمتق) فناء ليه كل ستة من نصف دينار ور به لان الولاء في الاولى لجميع المتعقن لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبة فلا يوزع عليهم فوزعه على التمسكها لانه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق) ولا عصبة من معق

لا تشاركه فان عدم من ذكر اوله في ماعليه يجرس (في بيت مال) يعقل (عن مسلم) السكك والباقي لان بره مختلف الكافور فله فيه
والواجب في ماله ان كان له امان واستثنى من ذلك التقيط فلا يعقل عن قاتله بيت المال اذ لا فائدة في اخذها عنه لتعادليه (هـ) ان عدم ذلك اوله
فيما ذكره السكك والباقي (على جان) بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم تبعه العاقلة وتيمري بذلك اعلم من قوله فسكاه
على جان (نؤجل) ولومن غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (١٨٥)

وحيوة وذكورة (ثلاث
سنتين في) آخر كل سنة
ثلاث من الدية وتأجيلها
في الثلاثين من قضاء
عمر وعلى رضى الله عنهما
وعزاه الشافعي الى قضاء النبي
ﷺ والظاهر تساوي
الثلاث في القسمة وان كل
ثلاث آتت وتوأجلت الثلاث
السكنى لا لانها بدل نفس
وتأجيلها عليه من زيادتي
(و) تؤجل دية (كافر
معصوم) وتؤجل ديون ابن عبد
الاصح بالبدن (و) لا تقدر
ثلاث دية مسلم أو قتل (و)
تؤجل دية (امرأة وخنتي)
مسلمين (سنتين في) آخر
(الاولى) منها (ثلاث) من
دية نفس كاملة وذكر حكم
الحنتي من زيادتي (وتحمل
عاقلة قريبا) أي الجناية عليه
بقسمة لانها بدل نفس كافر
فاذا كانت قيمته قسرا كافر
ديتين (ففي) آخر (كل سنة)
يؤخذ منها (قدر ثالث) من
دية نفس كاملة (ك) الواجب
(غير نفس) من الاطراف
وغيرها فانه يؤجل في كل
سنة قدر ثلث الدية بناء على

أول الف وضرب على كل واحد من عبته قدرها والفرق أن الولد يتوزع على الشركاء ولا العسة
لأنهم لا يرون به بل يرون به فكل منهم انتقل الولد كاملا فيلزم كل واحد أصله ويعلم أن النظر في أربع
والصنف الى غنى المشروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله من حيث الجسلة لا بالنظر لعين ربح
أرضت فلذلك للعتق متوسطا وعبته أغنيا يضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مملوك
وعكس ذلك كما هو ظاهر اهـ (قوله في بيت مال) أي يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكاه
أولاني من حرج سم (قوله عن مسلم) أي اذا قل غير تقيط أخذنا من كلامه بعد (قوله فله فيه) (هـ)
للتساوي يقول لا يقلل عنه بيت المال والواجب في ماله ان كان له مال والباقي في ماله ان كان له مال والواجب
في ماله لا يظهر بدمجها وأجيب عن الشارح بان قوله فله فيه أي بعد موتها أي فلا يرثه بيت المال
وإذا كان لآلها فلا يقلل عنه فالقابلة حاصلة بالآل والمشارع أي بقوله فله فيه نظرا لكونه مقابلا
لقربانه في تأمل (قوله فان عدم ذلك) بان لم يوجد فيه شيء أوله ينتظم أمره بحيلولة الظلمة مدونه زى
فكان ثم بمصرف أمرهم (قوله فالكسك والباقي على جان) حال حج فنيه هل يعود التحمل لغيره
يود صاحبه لا لان المانع خوف فقر مثلا وقد زال أولا لان الجاني هو الاصل فني خوطبه استقر عليه
والمقتضى ان لا تقاطع النظر لانيابة غيره عنه حينئذ كل حمل والثاني اقرب فلو عدم ما في بيت المال
فأخذ من الجاني ثم استثنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فأخذت من الجاني ثم
اعترفوا بربح عليهم لانهم حاله الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال س (قوله أي على
الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فاذا مات أثناء الحول سقط الاجل وأخذ من تركته
لانه واجب عليه ماله وأعماله تؤخذ من تركته من ماله من العاقلة لانها ماله واسا شرح مر ويؤخذ
من الجاني آخر كل سنة ثلاث الدية كاملا لان نصف دينار فقط فقد خالف العاقلة في هذين الامرين سم
(قوله لا لانها بدل نفس) ولا لأجل دية الكافر والباقي ثلاث سنين (قوله في بيت مال) الماء زائدة فهو
بدل ماله بدل اشغال وعبرة شرح مر وتحمل العاقلة البدن قيمته اهـ فالاولى حذف قول
الشارح الجناية عليه لانه لا معنى لتحمل الجناية عليه التحمل بدلها وهو القيمة (قوله فاذا كانت
قيمة الخ) فلو اختلف العاقلة والبدن في قيمته صدقوا بأيمانهم لكونهم غارين س (قوله قدر
ثلاث) زائد على الثلاث أو هضمت وان وجد دون ثلاث أخذت سنة قطعا شرح مر فان كان الواجب
نصف دية في الاولى ثلاث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها في الاولى ثلاث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة
نصف دية أو ربع دية في سنة قطعا أو ديتين في سنتين شرح حج بمصرف ومثله مر (قوله
ولو قلنا الجاني الخ) ولو قلنا ثلاثة واحد افضل عاقلة كل واحد ثلث دية يؤجل عليهم ثلاث سنين نظرا
لانهم السحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب الخ) فلو مضت سنة ولم يتدمل سقط واجبا ولو

(٢٤ - بحيرى) - رابع

فذلك أهم من تعيير الاطراف (ولو قلنا) رجلين (مسلمين) هو اولى من قول رجلين (ففي ثلاث) لاسن من السنين تؤخذ فيهما كل
متنكس ثلث دية (وأجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها يزحق أو بسراية جرح لانه مال يحمل بانتضاء الاجل فكان ابتداء
الجهنم في وجوبه كسائر الدين المؤجلة (و) أجل واجب (غيرها من) وقت (جناية) لان الوجوب لتعلق بها وان كان لا يطالب ببدنها
الامتناع لانها لم لو سرت جناية من أصعب

الى كشف مثلا فأجل ارش الاصع من قطعها والكف من سقوطها كاختاره الامام والمزالي وغيرها وجزية الحماوى الصغير والاوزل
ورحمه البلقينى (ومن مات) (١٨٦) من العاقلة (فى اثامنة فلائى) عليه من واجبا بخلاف من مات بعدها

(و يعقل كافرو دومان عن مثله) ان زولت مدته على مدة الاجل لا شرا كعقارى الكفر المقلع وتعبيرى بذلك أولى من قوله يعقل يهودى عن نصراني وعكسه (لا فقير) ولو كسوبا فاعقل لان العقل وسادة الفقير ليس من أهلها (ورقيق) لان غير المكاتب من الارقال لا يكسب ولو المكاتب ليس من أهل المواساة (وصي) ويجنون وامرأة (وخنى) وهما من زبادى وذلك لان منبى العقل على النصرة ولاصرة بهم (وسلم عن كافرو وعكسه) فلا مولاة بينهما فلا نصرة (وعلى غنى) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة) فاضلا عن حاجته عشرين دينارا) أى قدرها (نصف دينار) على (متوسط) وهو من حاجته (دونها) أى العشرين دينارا (وقور ربه) أى الدينار عتقهما (به) معنى مقدارها لا عتقها لان الابلى الواجبة وما يؤخذ بصرفها (ولتستحق أن لا يأخذ غيرها وانما شرط كون المليون الفاضل عن حاجته فوق الاربعة للتأخير بدفعه فقيرا وبما ذكره علم أن من أسعرتهم لم يجبه عتقها وان كان موسرا قبل أو لم يسعها من أسعس بعد أن كان موسرا أو لم يسقط عنه شئ من واجبه ومن كان ولها قيقا وصبا أو مجزأ أو كافرا صار قيقا أو بصفة الكسب لا بدخل في النوزع في

منسقة أشهر قبل الاندمال يتبعها حل قول المتن وغيرها من جنابة أى ان حصل الاندمال فى أثناء السنة وان حصل بعدها لطلب بواجب تلك السنة ويتضمنه السنة الأولى كما صرح به سم وقال البرماوى وقد على الحق يسقط واجبه عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال أو الجاني ان لم ينظم وكلام سم أظهر اه (قوله ومن مات) أى وهو موسر (قوله ويعقل كافر) شروع فى منة العاقلة وهى عس التكليف وعدم الفقر والحرية والكورة وانفاق الدين شورى (قوله ان زاد مدته) أى مدة الامان بأن تكون أكثر من ستان كالمتقو ذبأ أو مسافيا وخذته الثلث حل وبشارة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل نفع ماذا تفت وهو ظاهر وما أذا سارته تقديرا لئان على المقتضى اه (قوله لان العقل موااة) بخلاف الجزية فانها على النساء ولاقراره فى دار الاسلام فصارت عوضا فلذا زمت الفقير شرح مر ملخصا (قوله وخنى) فلو ان ذكر الاربعة خلافا لما فى شرح الروض حل وصحة البلقينى قال لواء التحمل على المولاة والمناصرة الظاهرة وقد كان هذا فى ستر التوب كالنائى فلا نصرة به واستوجه الخطيب بالفهم لان النصرة موجودة فيه بالقوة ولا نهافه تكون بالقول والى كافى الحرمة وبشارة شرح مر نعم ان تين ذكورة الخنى غرم للعتق حصته التى أداما غيره ولوقبل رجوع ذلك الفاعل على المتعق فبأظهر اه بأن كان الخنى ابن عم الجاني فنقص المأخوذ من العصب عن الواجب نصف دينار مثلا فأخذ من المقتى ثم بان ذكورة الخنى فربيع المقتى على المتعق بما أخذ منه وبأخذ من الخنى (قوله وهو من ملك الخ) فتنى العاقلة لا يكون الا بالمال فالغنى بالكسب فقير فى باب العاقلة ولذا قال السارح لا فقير ولو كسوبا (قوله فاضلا) حال من عشرين وذكر باعتبار كونها معدودا (قوله حاجته) أى العمر الغالب من مسكن وعادى وكل ما لا يكفى به فى الكفارة حل (قوله نصف دينار) والدينار يساوى الآن بالصفة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر متى زاد سعرا أو نقص اعتبر حاله وقت الأخذ منه وان صار يساوى مائتي نصف فأكثر اه عرش على مر تأله فانه لم يتحرر فقيره وقال البرماوى والمراد به مثقال الزكاة وهوان ثمان وسبعون حبة أى شربة معتدلة قطع من طرفها ماق وطال (قوله مقدارها) أى النصف دينار ور به (قوله للتأخير الخ) حاصلها أنهم اشترطوا أن يبقى معنى تزايد عن حاجته بعد دفع الاربعة حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا ولا أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا ملك ر بما زاد عن حاجته والمتوسط من ملك ذلك ولا يجوز أن يقره بعد الدفع فقيرا وانما المحذور أن يؤخذ من فقير ولم يوجد هناعم أن القائل ان يقول وقطعوا فمروا منه لان المتوسط على كمالهم صادق بين ملكه زيادة على حاجته فملك دينار مثلا كما هو مقتضى اقتضى المذكور ولا خفا. فى أن من ملك ذلك اذا دفعه بما عاد فقيرا لاه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك تارادعا من حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا وجب أن يكون فقيرا اذا لم يرد الفقير وغيره ماهو للمعنى المطلع عليه هنا فتأمل سم (قوله وبما ذكر) أى قوله آخر السنة (قوله ومن كان أو لها الخ) فعلم انه يعتبر الكسب والتكليف والاسلام والحرة فى التحمل من العقل الى معنى أجل كل سنة شرح مر (قوله لا بدخل فى النوزع) يؤخذ منه لو جاز أورد فى الاتنا يسقط عنه كفاه شيئا كنج وظاهره وان عادفورا حل

(صل) أن من أسعرتهم لم يجبه عتقها شئ وان كان موسرا قبل أو لم يسعها من أسعس بعد أن كان موسرا أو لم يسقط عنه شئ من واجبه ومن كان ولها قيقا وصبا أو مجزأ أو كافرا صار قيقا أو بصفة الكسب لا بدخل فى النوزع في

هذه السنة ولا في بعده
لأنه ليس من أهل النصرة
في الابتداء بخلاف القبر
وذكر ضابط الفسخ
والمترسب من زيادتي

(فصل في جنابة الرقيق)
(مال جنابة رقيق) ولو
بعدد أو فداء من جنابة
أخرى (يتعلق برقبته)
إذا لم يمكن الزامه لسيده لأنه
أضرار به مع ربه وإن
يقال في ذمته إلى عتقه لأن
تقويت للفتن أو تأخير
إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر
بخلاف معاملة غيره لرضاه
بذمته فالتعلق برقبته طريق
وسط في رعاية الجانيين
(فقط) أي لا يذمته ولا
يكسبه ولا يهما ولا بكل
منهما أو بهما مع رقبته
وإن أذن له سيده في الجنابة
والإمالة فالتعلق برقبته كديون
المعاملات حتى لو شئ
لا يتبع به بعد عتقه ثم
إن أقر الرقيق بالجنابة ولم
يصدق سيده ولا يئنه تعلق
وأجبه بذهم كسرى الأقارب
وأطلع سيده على لقطه في
يده وأقرها عند أول أهله
أو أخرجها عنه فألغنها

(فصل في جنابة الرقيق) (قوله جنابة رقيق) مصدر صاف لفاعله (قوله ولو بعدد أو فداء) أي جنابة رقيق
على رقبته عمدا وعين على مال ولا يقال هو جنيته ثبت رضاه مستحقه فيتعلق بذمته كالقسم في المعاملات
لأن أصل الجنابة بغير رضاه (قوله يتعلق برقبته) أي بجميعها وإن كان الواجب جهة وقبته الفاسد
به وإنما يتعلق برقبته لأنه من جنس العقاب لجنابته معاقبة إليه وبذلك فارق البيعة ذكره قل على
الحمل ومحل لقطه بالرقبة من صح به أخذها من قوله بعد كأم ولد (قوله إذا لم يمكن الزامه لسيده)
وإعاضن مالك البيعة وأوقعته بأن موته إنسانا لأنه لا اختيار لها فصار كأنه الجاني من (قوله
ولأن يقال في ذمته الخ) هذا عين قوله لا يذمته ولو لم أفرد معنا لتلليل الذي ذكره (قوله لأنه
نفوت للفتن) أي إذا مات ولم يمتق وقوله أو تأخير إلى مجهول أي أن عتق حل (قوله
الجانيين) أي السيد والجاني عليه (قوله أي لا يذمته الخ) في كلامه ست صور الثلاثة الأولى محترز
قوله برقبته والثلاثة الأخيرة محترز قوله فقط لكن منبع الشرح يرويه أن السنة مفهوم قوله فقط
فكان المناسب أن يذكر الثلاثة الأولى بعد قول المتن برقبته والثلاثة الأخيرة بعد قوله فقط تأمل
قوله لا يذمته أي فقط وقوله ولا يكسبه أي فقط (قوله ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته) ولا يرد عليه
ما لو أقر السيد بأن الذي جن عليه قيمته ألف وقال القن الجاني قيمته ألفان فإنه وإن تعلق أذه
برقبته وألف بالذمة كجاء إلا لم يمكن اختلاف جهة التعلق شرح هر (قوله وإن أذن له سيده) هذه
الفتن أربعة تعلق (قوله والى) أي لو اعتبرنا أذن السيد للماتعلق برقبته بل بذمته كديون المعاملات
رقبة فلا بد أن ينضم إلى أذن السيد في المعاملات رضا المستحق حتى يتعلق بذمته حل وبعبارة
عنى قوله والى الخ إلى أخته اعتبرنا أذن السيد أه أي لو اعتبرنا ماله من التعلق بالرقبة أي لم يكن
منطقا جاعل الأذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي ويمكن أن يجاب بأن التالي
مؤول بأن يقال الماتعلق أي لم يصح القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها لم يصح القول بالفروض
معنى المتن واللام باطل فكذا المزوم وقوله كديون المعاملات يستند لهذه اللازمة أي لأن ديون
المعاملات لا اعتبر فيها أذن السيد مانع من التعلق بالرقبة بل يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئا وبعبارة
التورى قوله والى الماتعلق برقبته قال الشيخ لا يتلو عن حارزة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة إذ
يصر التقدير لا يتعلق بذمته وورقتمو والى الماتعلق برقبته كديون المعاملات وحيث شذنت منع مشابهه
لديون العامة ويمكن أن يجاب بأن التقدير لم يعلق بالرقبة مع الذمة لم يعدم التعلق بالرقبة لأن التعلق
بالذمة يمتنع أه وفهم بعضهم أن معنى قوله والى أخته اعتبرنا أذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا يظهر ريمته
قال شيخنا مفتي الأمام انتهت فؤد من كلامه أن قول الناصر والى أي بأن تعلق بذمته وكسبه الخ
(قوله أي أذن السيد الخ) رد على الضيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا وأذن السيد أولا
وحصل الرد أن الناصر يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة والرقبة معا قصر التعلق على الذمة وإطلاق
قولكم الرقبته يعني أنه متى أثبت التعلق بالذمة لم يزد أن يكون التعلق بها وحدها لإجماع الرقبه كقالتهم
ومن هذا ديون المعاملات فأما يتعلق بالذمة لا قال يقول بتعلقها بالرقبة أيضا وبعبارة الأصل مع شرح
الحمل ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الأظهر والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بمات الذمة أي فإن لم
يؤاخذ من بطول السيد الباقي بعد العتق أه (قوله حتى لو يئ الخ) تفرع على قول المتن يتعلق
برقبته فقط وكذا قوله ثم الخ استمر اك عليه (قوله لا يتبع به بعد عتقه) أي بل ينع على الجاني عليه
وبعبارة هر فاني عن الرقبه ينع على الجاني عليه أه (قوله وأطلع سيده الخ) استمر اك على

فوله فقط قفله و سائر أموال السيد هو محل الاستدراك وفيه أن الكلام في جنابته الآن يقال هناك
حكم الجنابة بمعنى تعلقه بسائر أموال السيد أنه يلزم إعطائه منها مثلاً لأنه يتعلق بها كالتعلق بمال
الفسخ عس على حر (قوله) وأتلفت عنده هو با إذا أقره بنيت حله على التفسير الذي ذكره
الشارح في باب القنعة بقوله ولو أقره في يده سيداً واستحفظه عليها لم يفاهو أمين عاقلان لم يكن
أسيافهم منه بالأقرار فكأنه أخذها منه وردها إليه اه فينبى حله ما عا على ما إذا لم يكن أميناً فان
كان أميناً فلا ضمان بالأقرار في يده وفاق في هذا الجمل المال إليه شيئا الطباوى اه ابن قاسم (قوله)
ولو بالغ) بأن كان أحمياً يعقده وجوب خاتمة أمره وعطف حر الاجمعي على غير المميز قال زى
والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حر يتوفاه من الرق يتعلق به في واجب الجنابة فيغديه
السيد بقل الأسرين من حسي وأجها والقيمة اه (قوله على الأمر) أي فيغديه بارش الجنابة بالغاً
ما بلغ خلاف أمر السيد وغيره للميزان لا يمنع التعلق بقرته لانه الماشركه كقولهم بأمره أحد فينقل
برقته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار بخلاف البيعة أفاده حر (قوله) بآذن المسجون أي
والأفلاصيح البيع كالرهون اه قل على المحلل (قوله) فداؤه يقال فداءه إذا دفع ما لا يؤخذ رجلاً
وأقدي إذا دفع رجلاً أو غنماً لأفادى إذا دفع رجلاً وأخر رجلاً شوى برى (قوله) قلت فوق فداءه المصنف
اعتبار قيمته وقت الجنابة مطلقاً زى وحل (قوله) بدليل ما لو مات الرقيق أي قاله لا يلزم سيده شيئ
(قوله) ولو جنى ثانياً الخ قال ابن القطان لو كانت الجنابة الثانية قتلاً عمداً لم يفت بالأولى خطايين
الخطأ وحده ثم يقتل كالوجي خطأ ثم لو قال المعلق على ابن القطان فلم يجسم يشتره لوجود القود
فصدى أن القود يقطع لانا نقول لصاحبه الخطأ قد سقط فلوقد ماتك لا بطلان حقه فأعبد الأمور ان
تتركه لا لا دليل إليه لا يترك القود المفقود اه زى (قوله) أفداه أي لم يمنعه بيعه مختاراً فداءه
والإفداء فداء كل منهما أي من جنابته بالأقل من أرشهما وقيمة شرح حر (قوله) والباع مختار
الفداء) أي باعه بعد اختياره فداءه فان تفرغ لم يحصل الفداء وأتأخر لفسه برأغبته وأصبه على الحبس
ففتح البيع ويع فيها حر أقول انظر من الفاسخ شوى برى أيضاً وانظر حكم العتق حيث شذ قال البرماوى
القياس أنه كالبيع (قوله) كأمر ولد محل وجوب فداها على السيد إذا امتنع بيعها كالمعنى التعليل فلو
كانت تباع لكونه استولدها وهى موهونة وهو معسر فانه يقدم على الجنى عليه على حق الرهن وتباع
سول (قوله) فذلك أي لا تمتنع بيعها فاسم الإشارة تراجع لمنع البيع بدون إضافة لمنع إلى التفسير فلا
يقال إن منع البيع سابق على جنابته بل حر (قوله) كواحدة أي فيستردك ثانياً من الأول إذا كانت
الجنابة على الثاني بعد الدفع للأول كاصرح به حر (قوله) فيغديه) بفتح أوله من فدى قال تعالى
وفديناه بذبح عظيم اه شيئا (قوله) فقتل الأرواح أي أجهبا وقوله فيها الألقية متعلق
بقتل الأرواح وكذا ما بعده ووجه ذلك بان الاستيلاء مثل بئزلة الألف وليس في الألف سوى قيمة
واحدة وقوله كأن تكون أى الأرواح (قوله) بالخاصة أي وان ترتب أوسق فداء بعضها فلو كانت
قيمتها ألقا وحقت جنايتين من بئز أرواح كل منهما ألف فلكل خمسة فالت كان الأول قبض الثالث
رجع عليه الثاني نصفه وان كان أرض الثانية خمسة رجع ثلثه وان كان أرض الأولى خمسة والثانية
ألقا قبض الأول الخمسة رجع عليه الثاني ثلثها وعلى السيد خمسة تمام القيمة فيكمل ثلث الألف
ويع الأول ثلثه اه قل على المحلل وشرح الروض (قوله) الموقوف والمنذور اعتاقاً أى منع الواقف

يعه

الجنابة والأرواح (وجنايتها كواحدة) فيغديه بالأقل من قيمتها والأرواح فقتل الأرواح
الراشع على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفاً وكأم الولد الموقوف (ولوهرب) الجنابة

يه فان كان يتناول تركه في الجريبات ان الفداء على الوارث اه زى فان لم تكن تركه في
 كه أوعى يستمال ان لم يكن كسب ح ل وفي الزام الواقف فداء للوقوف مع كونه محسنا
 وقه بدم من ثم نقل عن مر أنه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقره عش كقوله البرماوى
 لكن يلزم عليه اهدار الجناية والظاهر ان بدل الجناية على كلام م م يكون في كسبه ويقدم الجنى
 عليه على الوقوف عليه فان لم يكن له كسب في بيت المال **(قوله)** فله رجوع عنه أى ادام العبد باقيا
 عليه والا كان أبى أوهر بقص قيمته عن وقت الاختيار ولم تبق الارش ولم يغرم السيد قدر
 النص ولزم ضرر للجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذلك باعه باذن المستحق بشرط الفداء
 له دل على الجنى **(قوله)** ان لم تنقص قيمته أى عن قدر الواجب الذى اختاره قبل والا فليس له
 الرجوع ح ل

(فصل في الفرة) (قوله) وتقدم دليلها أى دليل وجوبها في الجنين والفره لغة اسم للخيار من الشئ
 كما وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمي غرا أو مطلق
 بياض وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد بياض ولا الامة بياض خلافا لبعضهم أخذوا من معناه
 القوي كاسي وانما سمي الرقيق غرة لانه خيار ملكه الانسان أو لاعتبار سلامته هنا اه دل على
 الجلال بعض تصرف **(قوله)** في كل جنين ولومن زنا شوري قال القاضي حين الحكمة فيها ان
 الجن شخص يرجع له كمال المال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل المال بالحياة اه
(قوله) حرائنصل الخ ذكر المصنف ست قيود أخذنا شرح مفهوم أو بعة وذكر المصنف مفهوم
 ذين ومحاسن ويتأخذ كل مفهوم الثاني بقوله وان انفصل حيا الخ وذكر مفهوم الاول بقوله بعدوى
 جنين رقيق الخ **(قوله)** يخرج راسه أو يده أو رجله وماتت أمه فلولم تمت بقية وجب نصف
 غرة ولولاقت مع أبى وجب غرة فقط ولا حكومة أى لما زاد خلافا للشارح ح ل ولولاقت بدا
 أرجل أو رأس أو امتد من ذلك وان كثر ولولم ينفصل الجنين وماتت الام فرة واحدة للعلم بوجود
 الجنين والظاهر ان نحو البدن انفصل بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدد فقدم جدرأسان ليدن واحد
 أما لانا فاشتد ولم تلتق جنيانا فلا يجب في بدأو رجل سوى نصف غرة كأن يدالحي لا يجب فيها سوى
 نصف بدنه ولا ضمن باقية لعدم تحقق تلفه بالجناية شرح مر **(قوله)** خفية أى ولولم يضر ح ل
 والرخيعة في غير القوايل كايمن من قوله يقول قوايل **(قوله)** يقول قوايل أى راع وهو متعلق
 بمشورتى أى وعلم ان فيه صورة خفية بقول الخ وقوله بجناية متعلق بانفصل أو ظهر **(قوله)** على أمه
 وأما من سبق بها الام الى أن تلقى ح ل **(قوله)** الحية ولوانفصل بدمه ومات شوري **(قوله)** غرة أهذا
 بسا وقوله في كل جنين خبر مقدم لا يقال بتقدير الشرح قوله يجب بعين أن يكون قوله غرة فاعلا
 وإن كان خاما لانها قرينة عليه فليأتها اه شوري **(قوله)** ولومن حاملين اصطمدا
 اصطمت هندسوز يرب مثلا وعقب على عاقلة ز يرب نصف غرة لجنين هند وعقل عاقلة هند نصفها
 ويكون ذلك لورثته وكذلك على عاقلة هند نصف غرة لجنين هند وعقل عاقلة هند نصفها لان
 الزنا حصل بفعل الام وفعل الاخرى فان كانتا متولدتين ففعل كل كفعل سيدها والنصف حقه
 لأبى عليه ولا عليها نصف غرة لجنينها لانه حقه فان كان لغيره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان
 لجنين بدنه الخ ويجب على سيدها الاخرى نصف الفرة تماقا لسم وإيضاح ذلك ان الاتفاق كل من
 الجنين حصل بفعل أمه وفعل الاخرى فما يتعلق بفعل الاخرى وهو النصف مضمون على سيدها وما

(أومات برى سيده) من
 علقت (الا أن طلب) منه
 (فنه) فيصير مختارا لفدائه
 فالشتى من صادق بأن
 لم يطلب منه أو طلب ولم ينع
 له ولو اختاره فداء فله
 رجوع عنه (و بيع) له
 ان لم تنقص قيمته وليس
 الوطه اختيارا

(فصل في الفرة) • وتقدم
 دليلها في خبر أبي هريرة
 أوائل كتاب الديات يجب
(في كل جنين) ح
(انفصل أو ظهر) يخرج
 رأسه مثلا (يتا) في الحالين
 (ولو لحافيه صورة خفية
 بقول قوايل) بجناية على
 أمه الحية (وهو مصوم)
 عند الجناية وان لم تكن
 أمه مصومة عند الغرة
 في جنين غرثان وهكذا
 ولومن حاملين اصطمدا
 لكنهما ان كانتا متولدتين
 والجنينان من سيدهما

سقط من كل منهما نصفه فحينئذ مستوفى لانه حقه الا اذا كان للجنين جدة لام فلها الدس فلا يسقط عنه الا ربع والدس فان لم ينقل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر لم لا صورة فيه أركاناً أمه ميتة أركاناً هو غير مصوم عند الجنابة كغيره من شيء من حرى وإن أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الأولين وظهور موته بموته في الثالثة وعدم الاستمرار في الرابعة والتصرح باعتباره وقوع الجنابة على الحية مع قيد (١٩٠) بصفة جنينها من زباني وبذلك علم أن تقبيلها بها أولى من

تقبيل من قتلها به لا إيهام
 ذلك أنه لو شئ على حرية
 جنينها مصوم حينئذ لا شيء
 فيه وليس كذلك (وان
 انفصل حيا فان مات
 عقبه) أي عقب انفصاله
 (أودم أنه ومات فدية)
 لا نيتاً حياته وقد مات
 بالجنابة (والإيمان في زنا
 ولا إيهامات فلاضمان)
 فيه لا نية تحقق موته
 بالجنابة (والفرقة رقيق)
 ولوامة (عيز بلا عيب
 مبيع) لان الفرقة الخيار
 وغيب المبيع والمبيع ليس
 من الخيار واعتبر عدم
 عيب المبيع كابل للنية لانه
 حتى أدى لحظ فيه مقابلة
 ما فات من حقه فقبل فيه
 شائبة المالية فأثر فيها كل
 ما يؤثر في المال وبذلك
 فارق الكفارة والأجنحة
 (و) بلا (هرم) فلا يجزى
 رقيق هرم لعدم استتلاله
 بخلاف الكفارة لأن
 الوارد فيها لفظ الرقبة
 (يلغ) أي الرقيق أي
 قيمته (عشره الدار) في
 الحر الممل رقيق تبلغ قيمته خمسة أبرة كجروى من عمر وعلى
 وزيد بن ثابت ولا يخلف لهم (وتفرض) أي الام (كأبدينا ان فضله فيه) ففي جنين بين كتابية ومسلم تفرض الام سلمة (١) ان نقلته
 الرقيق حيا أو شرعاً وجب (العشر) من دية الام (٢) ان قتل العشر بشقد الا بل وجب (قيمت) كأبى ابل الدية وهذا مع ذكر الفرض
 من زباني والفرقة

يتعلق بفعله أنه وهو النصف الآخر ممنوع على سيد أمه لكنه يستحقه فيسقط عنه لانه لا يجنبه على نفسه شيء فإذا كان للجنين جدة كان لها الدس الفرقة نصف ذلك الدس على سيد الآخر لحصول نفعه بجنابة أمه ونصفه الآخر على سيد الأم لحصول نفعه بجنابة الأم فيلزم سيد الأم للجدة نصف الدس ويسقط عنه ما بقى بعد نصف الدس من نصف الفرقة المتعلقة بجنابة أمه وذلك الباقي هو ربع الدس لانه اذا سقط من النصف نصف الدس بقي الربع والدس وبذلك علم أن تقبيلها بها أولى من تقبيل الدس وهو انما عشر نصفاته وإذا خرج منه نصف مدسها وهو واحد في حقة وهو ربع مدسها اه عرش (قوله) سقط عن كل منهما) أي من السيدين وفي التعبير بالسقوط مسامحة لانه يهرم بوجوبه عليه لأن يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها الدس) وهو انسان من اثني عشر اثني عشر نصف الاربعة والعشرين وقوله الا ربع الدس أي بالنسبة للاربعة والعشرين وقدرها عشرة وهي الباقية من النصف بعد مدس الجدة منه فان كان من غير السيدين وهما رقيقان فعلى كل مبيع نصف قيمة الاخرى نصف عشر قيمتها نصف جنينها أو حران فليغ من نصف قيمتها فارة نصف جنين مستوفى ونصفها الجنين الاخرى وبهذا علم حكم ما لو كان أحدهما من سيد الآخر من جنين أو كان أحدهما حر والآخر رقيقاً حل (قوله) فان ينقل وبذلك علم) أي وان زالت حركة الجنين وكبرها اه شرح حر (قوله) جنينها مصوم) بان كان أبوه مسلماً (قوله) حيا) أي حياة مستمرة أو حركته حركة مذبوح حر وزى (قوله) فدية) أي دية شبه عبد مراموى (قوله) فلاضمان وكذلك لو زال ثم الجنابة عن الام قبل القائه ميتاً حر (قوله) ولوامة) والخبر في ذلك لغاير لما للحنن ولا يجزى الخ لانه لان الجنونة عيب كافي للبيع شورى (قوله) عيز) وان لم يبلغ سبع سنين على القصد حر وزى (قوله) بلا عيب مبيع) ومن عيب المبيع كون الامتة حاملاً أو كون العبد كافراً على نقل فيه الرغبة في الكفار اه حل (قوله) لانه) أي الرقيق حتى أدى وهو وارث كافراً على نقل فيه الرغبة في الكفار اه حل (قوله) لانه) أي الرقيق حتى أدى وهو وارث الجنين وقوله ما فات من حقه أي لانه كان يتبع الوارث لو عاش وقوله فأثر فيها المناسب أن يقول فأثر فيه لتكون الضمان على ذرية واحدة اه (قوله) وبذلك) أي يكونه حتى أدى فيه وقوله فارق الكفارة والأجنحة أي لانهما حتى الله فانه يجزى في الكفارة صغيراً كبيراً وفي الأجنحة عيب لا ينقص عيب اللحم (قوله) بخلاف الكفارة) هذا بخلاف لما تقدم من الكفارة من عدم أجزاء الحرم الا أن يجعل على هرم لانهما حتى الكسب شورى أي فانه يجزى في الكفارة ويقتنع هنا مطلقاً حل وبعبارة عرش الواب أن يقول كالكفارة (قوله) الممل) أي وحصل اسلامه حال خروجه كأن أسلم أحد أبويه حينئذ حل (قوله) خمسة أبرة) فالو غلط كان الواحده ونصفاً واذن نصفها وخلفين حل ودر (قوله) فان قصد الرقيق الخ) لم يبين الشارح المحل المفقود منه هل هو مسافة القصر أو غيرها وقياس مامر في قتل ابل الدية أهنا مسافة القصر عرش على م (قوله) وجب قيمته

أورثه جنيين) لانهادية نفس وما تقرر على أن تعبرى بما ذكر أع من انقصاره على غرة السلم والكثاني (وفي جنيين رقيقاً
نفساً قيمته من جنابة الالم) أما وجوب العشر فمسألة (١٩١) وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أهـ

هل تعبر قيمته وقت الفقد شورى (قوله لورثة جنيين) أى بتقدير انفصاله حيا من موته لانها
فداء نفسه فلو تيسبت الام لاجهاض نفسها كأن صامت أو شرب دواء لم تترث منه شيئاً لانها قاتلة تشرح
به والجار والمجرور متعلق بكل من الثلاثة أى الغرة وعشر البقية والعشر قول الشارح والغرة
لورثة جنيين فيه ضرورة يقال مثل ذلك في قوله الآتى والواجب على عاقلة (قوله وبما تقرر) من قوله
والغرة الخ لانه عام (قوله وفي جنيين رقيق) وفي بعض التوزيع ففي نصفه الحر نصف غرة وفي
نصفه الرقيق نصف عشر بقيمة الام حل (قوله المساوى الخ) أى الذى عبره الاصل وغرضه من
هذان مؤداهما واحد لكن تعبر المصنف أولى ليشمل ولما رآنا (قوله فعل وزان القصب) مالم
ينفل حيا من موت من أثر الجنابة والافيه قيمته يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر قيمة أهـ
وقوله على اعتبار عشر القيمة هو محمول على ماذا كان هو الأكثر من حل (قوله ليه) نعم ان كانت
في الجنابة على نفسها ليجب فيه شيء اذ لا شيء للبيد على قتله زى (قوله على عاقلة) النظر هل هي حلة
أو بوجبة ما كيفة تأجيلها بقياس ما تقدم أنها تؤجل ستة أشهر أقل من ثلث دية الكامل تأمل (قوله
ولانه لا عهد الخ) غرضه بهذا الرد على من قال اذا تعدد الجنابة بان قصدها بما يجبهض غالباً لغرض عابه
لا على عاقلة بناء على تصور المعد فيه والاصح عدم صورته لوقفه على علم وجوده وحياه أهـ شرح
به (قوله حتى يتعبد) وتعبد الجنابة على أه لا يستلزم تعدد الجنابة عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا
جده حتى يفسد زى وحل (قوله نصف غرتى جنيينها) لم يقل لزوم عاقلة كل منهما غرة كاملة
من مجموع الصديق غرة كاملة لا اختلاف مستحق الصديق وهو دون نصف كل من الجنيين وأما تعدد
بغير واجب كل منهما اذا اقتضت الغرة فقل لغير الابل واختلف نوع اهل كل من العاقلين
(صلى كفرة القتل) هي مأخوذة من الكفر وهو السر لا تتر الكذب أهـ عمرة أهـ سم
والقد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو الخطا الذى لائم فيه ترك التبت مع خطر النفس أهـ
شرح به (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال الماوردى قدم في قتل المسلم الكفرة على الدية وفي
الكفر الدية لان المسلم يرى تقديم حق الله على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى
شورى وانظر لترك الشارح ما بين هذين الدليلين وهو قوله وان كان من قوم عدول وهو مؤمن
الآية مع أن فيه ذكر التحريم أيضاً أهـ (قوله يجب كنفارة) أى فوراً غير الخطا انتهى شورى
والجب الكفارة على عائ وان كانت العين حقاً لانها لا تعدمهلكا على ان التأثير عندها لا بها حتى
النظر للظاهر وكذا لا يجب قودولاً دية ومثل المائى الولى اذا قتل بحاله أى فلا شيء عليه كما صرح بذلك
به فى شرح وعرض عليه (قوله على غير سوى) لآمانه) بأن لا يكون حريباً أصلاً وسر بالآ
أمانه فالغرة الثانية تفهم من دخول النبي على القديرو قوله لآمانه) بالواقع صفة للحرى لان نفي
النفي البات أهـ (قوله ولو صلبوا مجنوناً) تعميق في القاتل الغير الحر أى ولو كان غير الحر فى صلبا
وغيره وقال زى وانما لم يلزمها كفارة وقاع رمضان لانها من بطة بالكيف وليس من أهله وهنا
لازهاق لمحية (قوله ومعاهد) غايته الغيرة وقوله بسدر ومعاهد غاية في المصوم فلا تكرر (قوله
أورثه) كالآدم أو ما غير الميت والشهادة زورا حل (قوله أو شرط) كالخمر عدواناً وان

بطلان الدية لان الجنيين أجني عنهما (صل) في كفارة القتل والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقيقه مؤتمنه وقوله
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله ونحوه برقيقه مؤتمنه (يجب على غير سوى) لآمانه) ولو صلبوا مجنوناً
ورثوا ما ساءلوا بشرى كما) دى (مى كفرة بقتله) ولو خطأ أو بنسب أو شرط

(موصوما عليه ولومعا هادوجينا) ومريدا (وعصومونقه) وان لم يضمنهما لانها انما تحبس لحق الله تعالى الحق الاذى وخرج بغير الحرف في التذكور الحرفي التي لا ايمان (١٩٢) له فلا تزعم الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بأمر الانام علما وهو جاهل بلطف لانه سيف الانام

حل التردى بصوت الحافر حل (قوله نصوصا عليه) شغل بحوزان وبارك ملازمه ومرتد وقاطع طريق بالنسبة لانه مصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغيرتهم لاحد لهم اه زى ثم قاطع الطريق لا يقيسه من اذن الانام الواجب كالبدي شوري (قوله ونقه) أى المصوم شوري أى فتخرج من تركه فلو كان زانيا محسنا لم يعجب شي وان لم يقتل نفسه زى فاعتمد عدم وجوب الكفارة عن نفسه مع كونه مصوما على نفسه حل وجه (قوله وآلة سياته) عطف تفسير (قوله في القتال) متعلق بالشقين شوري (قوله ومريدا) أى قتله غير مرتد حل ولا يخاف اقسام (قوله في ماله) فان فقد فصارها بمسيران أجزأها وكذا من ماله ان كان أباً أوجدوا كانه ملكها لمهام باب عنهما في الاعتاق وكذا وصيهم وقد قبلهما الفاضل الفتيك كاني الروضة وأصلها عن البغوى اه زى (قوله وما يقرر) أى من قوله في الملق وشريكا لانه صدق على كل في هاتين الصورتين أنه شريك قتل نفسه وفي قتل غيره ميتة

درس

(باب دعوى السلم والقسامة)

التعير بالباب يقتضى اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه بعد ولذا يراد بالاصل كتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا تشابه على شروط الدعوى وبيان الايمان المعترة وما يتعلق بها شيه بالدعوى والبيات فليس من الجنابة اه وأجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كاقبل المناهج كانه لتعلقه بالجنابة فكانه فردمها ولما كانت القسامة تجب الدية كانت منسجة في كتاب الديات ولما كان الغالب من أحوال القاتل انكار القتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى لما بين وما شهادة اه عميرة اه سم والدعوى بالألف والدعوة بالهاء الدعوى تالي الطعام وادعى عليه كذا والاسم الدعوى بالدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله بقر ينما يأتى) أى في قوله وانما ثبت القسامة بقتل فانه يفيد ان الدعى القتل لاسم (قوله عنه) أى القتل به أى بالدم قوله لزومه أى الدم له أى للقتل (قوله أى الايمان) مثله المختار فقد فسرها بالجمع وعليه فالظاهر أنها اسم جمع مفردة من معناه لامن لفظه وهو بين والترجة يهين في انتمل الفصل الآتى فيزاد فيها وما يذكر معها ولذا اعتذر من عر قصوره فقال ولاستيعاب الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة (قوله سنة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله لكل دعوى شروط سنة جعت • تنصيها مع الزام وتعيين أن لا يناقضها دعوى تعارضها • تكليف كل ونفي الحرب للدين (قوله غالباً) ومن غير الغالب أى يدعى على وارث ميت بان موته أوصى له بشئ حيث تسع دعواه وان لم يعين ذلك الذى الموصى به وأن يدعى على آخر بانه أقره بشئ وان لم يعين ذلك الذى المقر به حل ومثله النعمة والنفقة والحسنة والرضخ ع ش على م (قوله ان يفصل للمدى ما يدعى) قال المارودى يستثنى من وجوب التفصيل السحر فلوا دعى على سائرته قتل أباه بسحره لم يفصل في الدعوى بل بقتل الساحر بعمل يقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب اطلاق غيره فخالقه خط س رل (قوله قتله عمدا الخ) ولا بد أن يجد الصمد أو غيره بمحده المقرر عند الفتيا فلا يكتفى أن

بلفظ لانه سيف الانام وآلة سياته وبقتل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه لوروده النص بها في القتل دون غيره كما يقرر وليس غيره في معناه والمصوم عليه غيره كباغ قتله عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتص منه مرتد وشوري لا ايمان له ولو امرأة أو صبياً أو مجنوناً فلا كفارة في قتله وانما حرم قتل هذه المرأة أو الصبى لان عمره لم يس حرمتهم بل لصحة المسلمين لثلاث نفوسهم الاتفاق بينهم وتقدم أن غير المذبذ لو قتل بأمر غيره ضمن أمره فالكفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون في ماله ما يمتنع الولي عنها من ماله ما لم يذكره بالصوم بما يقرر عمره أن لو اسلمه بغير ضمان فلا زام كلاهما مكالهاتان واحدة للقتل نفسه وواحدة للقتل الآخر ولو اسلمت طمأنان فانتا وانتا جنين لم كلاهما أربع كفارات لا اشتراكهما في إهلاك أربعة أنفس نفسها وجنيتها

(باب دعوى السلم)

(والقسامة) ينفع القاتل أى الايمان الآتى بياها ما يؤخذ من القسم وهو اليمين (شروط لكل دعوى) بدم وأغيره كغصب وسرقة والافق سنة شروط أحدها (أن تكون معلومة) غالباً بالان يفصل للمدى ما يدعى (كقوله قتله عمداً وشبهه أو خطأ أفراداً أو شركاً) لان

يقول

الاحكام تختلف باختلاف هذه الاحوال ويدكر عدد الشركاء ان اوجب القتل الدية نعم ان قال اهل انهم لا يزبدون على عشرة ثلاثست
نحوه وطالب بجمعة المدعى عليه فان كان واحدا لماله بعشر الدية وقولي اوشبهه من زبادي ما يدعي كقولته هذا قل في
(من القاضى استعماله) عما ذكر تصح بتميله دعواه وتعيير بذلك (١٩٣) أولى من قوله استعماله القاضى لانه

بهم وجوب الاستعمال

يقول قلة عمدات لا يقدن مالم يسجد بمعدمها الا ان يكون عارفا بذلك فيكنى اخلاقه اه زى
(قوله ان اوجب القتل الدية) فان اوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشركة والانفراد
لا يختلف حج بالى وم لا يقال من فوائده ذكر الشركة انه يقتدر بها قد يكون الشرك
مقتضا بيسطة به العمد لان يقول صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم يمكن للمدعى عليه من
ذكر ذلك وانثاته ليكون دافعا لقتل مدعى عى على هر (قوله وطالب بجمعة المدعى عليه) بأن
عين احد منهم وادعى عليه بانه قتل مورثه مع تسعة (قوله من القاضى استعماله) فيقول له القاضى
اقتدعما اوعظا اوشبه محمد فان عين واحد منها استغنى عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعريفه
فان يوصفه قال كان وحده اومع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال ذكره
وحيث يدعى المدعى عليه بالجواب اه زى (قوله ويلزم البائع او المقتل تسليم الخ) ائى لان
الواحد قد يبرع قبل القبض والبائع قد يكون له حتى الحبس والدين المقربه قد يكون موجب والمدين
قد يكون معسرا سم بصرف (قوله اسمع) ائى ان لم يكن هناك لوث والاسمعت للتحليف حل
وزى ائى لتحليف المدعى عليهم فان نكل واحد منهم عن التعيين فذلك لوث فحقه قتلوى ان يقسم
عليه سول (قوله وصي ومجنون) ائى بل يدعى لها الولى اوبوف الى كمالها اه اناور عى
على هر (قوله ولا دعوى عليهم) ائى ان لم يكن هناك بينه والاسمعت زى وشرح هر ائى على
الصي والمجنون (قوله بغيره) ائى الاحكام وقوله لاخر اجمعه ائى لانها ليسا ملتزمين جميع الاحكام
بديل انهما لا يقطعان بالسرقة حل و اباي عنه هر بأن المراد ملتزم الكل والبعض فيدخل
هناك في ان اخرج الحر على العبارتين مشكل لانه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الاحوال
كالدعوى بدين العامة كباقي في قوله ولو كان حر على مثله دين معاوضة فمضم أحدهما لم يقطع
والجواب ان المفهوم فيه تفصيل ائى فلا يعترض به اه شرح هر (قوله ولا يمكن من الموالي الاولى)
رايع قول المتن لتسمع الثانية وقول الشارح ونسج الدعوى عليه وبعبارة عى على هر قوله
ولا يمكن من العود الى الاولى ائى لا مع تصديق الثانى ولا مع تكذيبه اه وقال سول ائى ولا يمكن
من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم بها فان كان بعده ممكن من المواليها الا ان يصح بأنه ائى
القول ليس بمانى اه وقوله يمكن من المواليها ائى عمل باقتضاء بأنه أخذ الدية من المدعى عليه أولا
وأخذه ائى ضمان الثانى المصدق اه ثم رأيت قول على الخ لانه قال نعم ان صدقة الثانى وكان
قبل الحكم بالولى سمعت الثانية للاقرار و بطلت الاولى اه ومفهومه انه ان كان تصديق الثانى
بمدى الحكم بالولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان التصديق أقوى من الحكم ومثل قول
في التقيد المذكور البرمولى سور (قوله لانه لا يدين الخ) قضيت ان الفقيه الذى لا يتصور خفا
فذلك عليه بطل ذلك لانه لتناقض لكن علوا ايضا به قد يكذب في الوصف يصدق في الاصل وعليه
لا فرق بين سول (قوله يستند الى دعواه القتل) وظاهره عدم الاحتياج الى تجديد الدعوى

(٢٥ - عيبري - رابع) (انفراده بقتل ثم ادعى على آخر) شركة أو انفرادا (إسمع) الدعوى
الثانية لان الاولى تكذيبها نعم ان صدقة الآخر فهو مؤاخذة باقراره وتسع الدعوى عليه على الاصح في اهل الروضة ولا يمكن من
العود الى الاولى لان الثانية تكذيبها (اه) ادعى (عمدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بنفسه) فيلزم دعوى العمد لدعوى القتل لانه
فعل من مالم يصح عمدا فيعتد بنفسه سندا الى دعواه القتل وتعيير بمذاكر أولى من قوله لم يطل أصل الدعوى لاجبانه

لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه زى **(قوله)** وإيماناً بـ (قوله) لما فرغ من شروط الدعوى شرع في الترتب عليها وحى القسامة منعرضاً لها فقال وإيماناً بـ زى **(قوله)** (بجنته) لكنها خسون بيننا في قطع الطرف والجرح لانهما يمين دم فتضمن لذلك فان كثيراً من الطلبة يشوم منها يمين واحدة اه زى **(قوله)** (محل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته يصو بل الجين لجانب الدمي أو الضعف لان الإيمان حجة ضعيفة والتصريح بالحل هنا ليس المراد به حقيقة لان الوارث قد لا يرتبط بالحل كالشهادة الآتية فالتصريح به إبطالاً لأثره أو مجازاً بما يحل اللوث من الاحوال التي توجد فيها فظاهر ان القرائن المؤكدة شرح مر و الظاهر ان الاضافة فيه بيانية والياء بمعنى مع ومن اللوث الشيوع على السنة العام والخاص بأن فلا قتل قل على الجلال ليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت مطخة بالم ع ش على مر **(قوله)** (فرسنة) ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكتفي فيها علم القاضي حج مر **(قوله)** (صدق الدمي) ولا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالحقن وعصر البيضة ونحوها فاذا ظهر أثره فامقام الدم فلو لم يوجد أثر أصلاً فلا قسامة على الصحيح في الروضة وأصلها مر وعبارة شرح مر ولا بد من وجود أثر قتل وان قتل والا فلا قسامة خلافاً للإسنوي اه **(قوله)** (صنعة) خرج الكبيرة فلا لوث وإن وجد فيها قاتل اذا اراد بها من أهلها غير محصورين وعند انقضاء حصرهم لا تتحقق العدواة بينهم فتنتفى القرينة شرح مر **(قوله)** (لأعدائه) يقتضى اعتبار عدوهم للقتيل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلة مر وهو قيد في المحلة إذا كانت كالقائمة البرأوى ولو وجد بعض في محلة وبعض في أخرى فلا لوث إن يعين ويقسم اه زى **(قوله)** (والمخالطهم) ليس بشرط بل الشرط أن لا يباكنهم غيرهم كما استنده مر اه سل فالخاتمة غير سكنى لاتمنع اللوث **(قوله)** (وأهله) أى الذين إيسوا أعداءه والا فلا لوث موجود مر **(قوله)** (جمع محصورون) ولا يشترط كونهم أعداءه مر والمراد بالمحصورين من يسهل عقدهم والاطاعة بهم اذا وقوفاً معيذوا عدم مجرد النظر وبغير المحصورين من يسرعدهم كذلك ع ش على مر **(قوله)** (أخبر بقتله عدل) أى مقيداً بعدم أو غيره أخذاً من قوله الآتى ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا قسامة **(قوله)** (هو أولى من قوله شهد) لان الشهادة ما تعلق بين يدى حاكم أو محكم بعد تقدم دعوى بلفظ أشهد بقتله عمداً أو غيره زى **(قوله)** (أو عيذان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة كاتى الحارث وهذا هو المعنى خلافاً لى لروضة زى وقد مضى مر في شرحه على ما في الروضة اه **(قوله)** (أو صبية) تعبيره بالجمع فيه وفيما بعده يقتضى عدم الاكتفاء ب اثنين منهم كاتى ع وب قال ابن عبدالحق بكتنى ب اثنين اه ع ش **(قوله)** (وان كانوا مجتمعين) أى فاجتماعهم لا يفيد الدالين حتى يوجب القود وأشار الشارح بهذا الى أن الدالين مائة خلوة تجوز رابع ولو اجمعت هؤلاء الاستئناف وأخبروه وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة شرح مر وقيل يشترط نفرهم لاحتال التواطئ ورد بأن احتاله كاحتال الكذب في أخبار العدل اه لكن هذا الضعيف مفروض في العبد والنساء كما هو في شرح مر وظاهر الشرع رجوعه للجميع فليحذر **(قوله)** (ولان اتفاق كل الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه لا يعتبر قولهم في الشرع كاتى شرح مر فلا يحصل باخبارهم لو اث وأما قول القاتل فلان قتلى فلا عبرة به عندنا خلافاً لما لك قال لان كل هذا الحال لا يكذب فيها وأجاب الأصحاب بأنه قد يكذب بسبب العدواة ونحوها قال القاضي ويرد عليهم مثل هذا في صورة الآثار للوارث اه أقول قد يفرق بخطر السماء فضيقت فيها أو أيضاً فهو هنا مع فلا يقبل قوله اه سم **(قوله)**

كما احتال

الاعراب عن التنى يكون غالباً عن حقيقة واحتال التواطئ فيها

ما احتال الكاذب في اخبار العدل وتعمير بعضين وامرأتين هو ما في الروضة كأصلها وعليه يعمل تمييز الاصل بعينه ولما (ولو تقاتل)
 بالثأل القوية قبل اللام (صفان) بأن التحم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (واكتشفان قتيل) من أودهما
 (فأثرت في حق) الصف (الآخر) لان الثالب أن صفه لا يقتله درس (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقتل أعد ابنيه)
 مثلاً (فقتله يذو كذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (بطل) أي اللوث فلا يحلف المستحق
 (١٩٥)

كأحتال الكاذب (الح) أي فلا ينظر لهذا الاحتمال (قوله) بالثأل القوية احتراز من الباء الموحدة (قوله)
 ولو ظهر لوث (الح) شروع في روافع اللوث فيها تكاذب الورثة وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ ومنها
 انكار الدعي عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو انكر الخ زى (قوله) حلف كل منهما
 أي خسين يميناً هر فان قال كل منهما بعد أن أقدم المجهول من عينه أخى أقدم وأخذ الباقي اه
 روض قال في شرحه أي أقدم كل منهما على من عينه الآخر وأخذ به البية اه وهذه المسئلة دخيلة
 في موانع اللوث (قوله) على رأسه متعلق برؤى (قوله) حلف أي خسين يميناً زى وقال الشورى
 في موانع اللوث (قوله) عث على هر فاللان يمينه ليس على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور
 يميناً واحدة واستقر به عث على هر فاللان يمينه ليس على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور
 مثلاً ان استلزم سقوط الدم وتقرى البر من زى أنها خسون فليراجع وليحجر اه وقال
 بعضهم يحلف يميناً واحدة نفي اللوث وخسين يميناً للقتل وهو جع بين كلام الشورى وزى وهو
 قيس قول سم فان نكل عن الحلف حلف الدعي يميناً لاثبات اللوث وخسين لاثبات القتل (قوله)
 (وهي) أي الصلاة بالمعي المصدري وتقدم الملاحقة على الايمان وهو المعنى الحاصل بالمعسر (قوله) حلف
 مستحق) أي ابتداء يخرج العين المردودة من الدعي عليه على الدعي فلتأسي قسامة كافله زى
 ثم ان حلف المستحق هو الغالب وقد يحلف غير المستحق حاله الجواب وقد اشار الشارح اليه بقوله
 وهذا بما جرى الخ (قوله) نكوه أي نكلوا المكاتب عن الحلف (قوله) أومرئدا) وصوره المسئلة
 أن يتدعى موت المخرج والا فلا قسامة زى أي لعدم إمرئه وإذا حلف حال الردة قبض الحاكم البية
 لفادعته كافأه عث (قوله) لا يولد اه وظاهر أن ذكر المسئلة مثال وأنه لو أوصى لآخر بذلك
 أقدم الوارث أيضاً وأخذ الموصى لهوصية شرح هر (قوله) ثم مات) أي الموصى وقتل الرقيق (قوله)
 حلف الوارث) أي لأنه مستحق والمرأة إذا ماتت انتفاء عنه حل وفيه شئ لانها انتفاء عن الموصى (قوله)
 بعددواها) أي دعواها قتل العبد أي أودعواهم ان شاءوا انهم خلفته شرح هر (قوله) خسين
 يميناً) ولو قتل نحو امرأة أودى أربعين وبين في كل عين مناهضة القتل بما وى ويشترط في حلفه عليه
 عند حضوره فيقول والله هذا قتل أي مثلاً عمداً أو شبهه عمد أو خطأ سفراً أو مع غيره ويرفع نسه عند
 غيبه زى ولعل حكمه الخسين أن البية تقوم بألف دينار غالباً ولما أوجبها القديم والقصد من تعدد
 الايمان التخليط وهو ما يكون في عشرين ديناراً فاقضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين
 يمين منفردة عما يقتضيه التخليط شرح هر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف
 من ذلك وأن دية الكافر على الثلث أو أقل الا ان يقال الحكمة بالنسبة لدية السكالم ولا يلزم
 لمطروها تأمل (قوله) ولو متفرقة) ولو بلا عثر بخلاف اللعان لانه يحتاج له أكثر مما يترتب
 عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتك العرض حج سبل (قوله)

القتل ولا العاقلة (وهي) أي القسامة (حلف) مستحق بدل الدم ولو مكاتباً) بقتر رقيقه فان عجز قبل نكوه حلف السيد (أومرئدا) لان
 الحبل يخلط نوحاً كتنسب للال فلتأمن منه الردة كالاختطاب (وأخيره ليس لأولى) لانه لا يتورع في حال ردته عن العين السكاذبة ومن
 أولى لأم ولله بقية عبده ان قتل ثم مات حلف الوارث بعدد دعواها وهذا وبما صرح به حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحلف قد
 كمن غير مدع (خسين يميناً ولو متفرقة) بخنون أو غيره غير الصحيحين بذلك المنصص خبر البيهقي البينة على الدعي والعين على الدعي
 علم وجوز

نفر بها نظرا الى انها حجة كالشهادة يجوز نفر بها (ولومات) قبل تمامها (لم يمين وارثه) الا لا يستحق أحد شأنا يمين غيره بخلاف ما اذا أقيم شاهدان ثم اتى بالورثة أن يقيم شهادتهما أو لا تنزل كإشهاده مستقلة (ووزع) المحسوس (على ورثته) اثنين فأكد (بحسب الارث) غالبا قياسا لما على ما يثبت بها (ويجوز) (كسر) ان لم نذهب بحجة لان اليمين الواحدة لا تدمع فلو كانا ثلاثة

الذلا يستحق (الح) يرد على هذه المسئلة أم الولد للتقدمة فانها استتحت القيمة بحسب الوارث (قوله غالب) والافقد توزع لأعجب الارث كإياها في البنت والزوجة وبغرض الحث بالنسبة لحقه ذكرنا وحلف غيره ما جرى وبالنسبة للاخذ أي أيضا فإذا كان مع ابن حلف خسا وعشرين وأخذ الثلث وحلف الابن أو بعا وثلاثين لأنها تملك الحلفين مع جبر الكسر وأخذ النصف وبوقف الباقي وهو السدس الى الصلح أو الباقين حل (قوله على ما يثبت بها) وهو الذي فيها تقسم بين الورثة بحسب الارث (قوله بحسب الإيمان بينهما أخا) أي لان المسئلة من ثمانية خرج الثمن بزوجته الثمن واحد ولبنت النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبنت المال لكنه لا يحلف فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على خمسة الأثمان ومن هنا تم أن صورة المسئلة اذا انتظم أمر بيت المال وعبارة شرح مدر ولابنت حتى بيت المال هنا يمين من معه بل ينسب مدعى عليه أي على من ينسب إليه القتل ويغفل ما يأتي قبيل الفصل اه وهو أن ابن حلف المدعى عليه سقط عنه الباقي الذي كان لبنت المال وان أقر أخضعت فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط وتقسيم الإيمان حينئذ على حصة الزوجة وهي الثمن وحصة البنت وهي الباقي فيخص الزوجة ثمن الإيمان سبعة بجبر الكسر إذ ثمن الجنتين ستة وربع وبخص البنت أربعين أو بعشرين كذلك اذا الباقي وهو سبعة أو ثمان للجنتين ثلاثة وأربعون وثلاثة أو أربعين فيتم كل أفاده شيخنا بط شوبري ولو كان ثم عمل اعتبر في زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لأم أصلها من ستة وتمول عشرة فتوزع المحسوس على العشرة فيخص كل سهم خمسة فيحلف الزوج خمسة عشر وهكذا كما في شرح مدر (قوله وبين مردودة) ولو نكل المدعى من عين القسامة أو الجنتين مع شاهد من نكل المدعى عليه رد على المدعى وان نكل أولا لان عين الرد غير بين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث والشاهد شرح مدر وليس لثابته رد زوالها (قوله من مدعى) أي ان كان هناك لوث أو مدعى عليه ان لم يكن لوث فان اليمين حينئذ عليه (قوله مدعى شاهد بخون) انظر بماذا يفضل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويجب بانه ان وجد شرط الشهادة كان أي لفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى بغير لفظ الشهادة أو قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على مدر (قوله حلف كل خنين ولا توزع الح) ولورد الحمد للمدعى عليهم حلف المدعى خنين واستحق ما ينص للمدعى عليه من البنية اذا زعم عليهم اه ع ش على مدر (قوله والواجب بالقسامة) خرج بها الميئس المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لانها كالآثر أو كالبينة وكل يوجب القصاص وكان سبق الشارح أن يفيه على هذا زى (قوله أمخلفون وتستحقون الح) وسببه أن بعض الأنصار قتل بجبر بعد الصلح وليس بها غير اليهود وبعض أولياء القتل فقال **عليه السلام** لا ولياء أمخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف يحلف ولم نشهد ولم نر قال فبئركم بهود خير تغيب بينا اه أي تبرا من دم صاحبكم يحلفها لكم خمسين بينا أمها لم تقفه فقالوا كيف تأخذ بأيمان قوم كفار فمقه على الله عليه

حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدكم) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخليلين (الأخر وأخذ حقه) لان الخليلين هي البنت (وله) في الثاني (مير الغائب) حتى يحضر فيحلف معهما بخمس ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كإقرار كان حاضرا ولو لا الحاضر لا أحلف الا قدر حتى لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حقه ولو كان الوارث غير حاض حلف خنين في زوجة وبنت تحلف الزوجين عشر اربا البنت أو بعين يجعل الاغان بينهما أخا سالن ساهما حصة والزوجة منها واحد وبين مدعى عليه باللوثة) بين (مردودة) من مدعى ومدعى عليه (د) بين (مع شاهد محسوس) لأنها بين دم حتى لو تعدل للمدعى عليه حلف كل خنين ولا توزع عليهم فافرق نظير على المدعى بان كلا منهم ينفى عن نفسه القتل كما ينفى المنفرد وكل من للمدعى لا يثبت لنفسه ما يثبت للمنفرد (والواجب بالقسامة) على المدعى عليه في قتل محمد على عاتقته قتل خطأ

أوجب مدعى كاعلى عمر فلابج بها قتل لوقه **عليه السلام** في خبر البخاري ما أن يدعى صاحبكم أو يؤذنه يهرب من الله ولم يتعرض للوقد ولا ان القسامة بين شقيقة فلا توجب القود احتياطا لاسم النساء كالشاهد واليمين وأجيب عن قوله في الخبر أمخلفون وتستحقون دم صاحبكم بان التقدير بدل دم صاحبكم

جاءين البديلين (ولادعي) قتل (عمدا) مثلا (يلوث على ثلاثة حضرا ادهم) وانكر (حلف) المستحق (خمين واخذ) منه (ثلث)
 بهان حضرا آخر كذا) أي فوجله خمين كالاولو يأخذ ثلثه (ان لم يكن ذكره في الإيمان والا كفي بها) بناء على صحة
 ثمانية غيبة المدعي عليه وهو الاصح كافة البينة (والثالث) (١٩٧) فياسر في وهذامن يادني
 (ولا قسامة فيمن لا وارث

له) خاصا لان تحليف عامة
 المسلمين غير ممكن لكن
 ينسب القاضى من بدعي
 على من ينسب اليه القتل
 وحلفه درس
 (فصل) فيما ثبت به

موجب القود وموجب
 المال بسبب الجناية من
 اقرار وشهادة (وإنما)
 يثبت قتل بسحر باقرار
 به حقيقة أو حكا لا يثبت
 لان الشاهد لا يعلم قصد
 الساحر ولا يشاهد تأثير
 السحر من ان قال قلته بكذا
 فشهد عدلان بأنه يقتل
 غالبا أو نادر اذ يشهدا
 بهوا اقرار أن يقول قلته
 بسحرى وإن قال وسحرى
 يقتل غالبا فأقرار بالعمد
 ففيه القود أو يقتل نادرا
 فأقرار بشبه العمد أو قال
 أخطأت من اسم غير مالى
 اسمه فأقرار بالخطأ ففيها
 الدية على الساحر لا العاقلة
 إلا ان يصدقوه (و) إنما
 يثبت (موجب قود) بكسر
 الجيم من قتل بغير سحر أو
 جرح أو ازالة (ه) أي باقرار
 به حقيقة أو حكا (أو)
 (ب) شهادة (عدلين) به
 (و) إنما يثبت موجب

والمس عندها للثقة اه رشدي ملخصا وهذا هو خبر الصحيحين الذى تقدم في كلام الشارح
 حيث قال خبر الصحيحين به بقول المشتكى خمين (قوله بين الدليلين) أي هذا خبر البخارى
 (قوله حلف المستحق) انظر هل هذا ينطبق قوله سابقا ولو أنكر مدعى عليه الاوث حلفه حلف
 هذا المستحق وهناك المدعى عليه وأجيب بان ما تقدم في الحلف على نفي اللوث وهذا في الحلف على
 القتل (قوله وحلفه) أي يحلف من ينسب اليه القتل ولو نكحل لا يقضى عليه بل يحبس ليقروا
 بحلف شورى وإن طال الحبس عش درس
 (فصل فيما يثبت به موجب القود الخ) (قوله بسبب الجناية) متعلق بموجب المال شورى أى
 لأن موجب القود لا يكون إلا بسبب الجناية فهو قد يوجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب
 الجناية كالبيع مثلا لكنه يدخل المال الواجب للجناية على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان ينبغي
 زجده على البدن أو نحو ذلك رشدي (قوله من قرار) متعلق بقوله فيما يثبت شورى أى
 نقضه أو ياله بيان ما (قوله اسجر) وأما القتل بالخال أو بالعين فلا قود فيه ولادية حل
 أي لو كفره كمال قتل على الجلال (قوله أو حكا) كالمين المردودة (قوله تأثير السحر)
 وهو تصرف الشئ عن وجهه يقال مسحر كمن كذا أي ماصرفك عنه واسطلاحا كما في حاشية
 الكتاف وغيرهما رواية الفوس الحبيطة لافمال وأقول يترتب عليها أمور غارقة للعادة زى
 لا يظهر الا على فاسق اجاب (قوله فشهد عدلان) أي بان كان ساحر ونابا ليقال ان تعلم
 لم يفسد فكيف تقبل شهادة بينهما شيئا (قوله وانما يثبت موجب مال) يراد على حصص
 القسامة على اللوث فان المال يثبت باليمين فقط مرل ويرد على الحصصين معا على القاضى فانه يثبت
 به بقضائه بكل من القود والمال لان هاتين المستتين بما يقضى فيه القاضى يعلم وقد أشار الشارح
 الى الجواب عن هذا بقوله في باب القضاء الخ فهو مراد أيضا لكن لم يذكره هنا لانه سيأتى عبارة شرح
 مر وانما يثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين أو بعم الحاكم أو بشكول المدعى عليه مع حلف
 الذى كايه لمان ماستنذكره عن أن الاخير كالقرار وما قبله كالينة (قوله أو جرح) معطوف
 على قتل وهو ينتج الجيم المصدر وأما الضم فهو الاثر الحاصل عش على مر (قوله أو ازالة) أى
 ازالة للنفق كالشمع والبصر (قوله وبين) أى خمين بميتالنا بين يمين لا بين واحدة كما قد يشوه
 مرل و مر فلراد جنس اليمين (قوله وهذه المسائل) جواب عما يقال لاى شئ ذكرت هذه
 المسائل منها من أنها تنافي (قوله ولو عفا المستحق الخ) صورة هذه المسئلة أن شخصا ادعى على آخر
 أنه قتل أو لم يكن معه ما يثبت القود ابتداء وانما معه رجل وامرأتان أو رجل ويمين فأراد أن يعفو
 قبل الموعود على مال وبدعى بالمال الذى يعفوه لاجل قبول ما معه من البينة التى يشهد بها على المال
 فلو قيل منه ذلك لانه لم يثبت الاصل الذى هو القود عش بان بدعى أنه يستحق عليه مائة من الابل
 فلو لم يذكر قودا وعارضا شرح الروض لوقال المدعى في الجناية الموجبة للقصاص عفوت عنه على مال
 فاقبلوا رجل وامرأتان لم يقبل بان بدعى عليه مالا بسبب الجناية و يقيم من ذكر (قوله لم يثبت)

(بان من قتل بغير سحر أو جرح أو ازالة (بذلك) أى باقرار به أو شهادة عدلين به (أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين) وهذه المسائل
 من جهة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعا للشافعى رضى الله عنه وبأن ثم الكلام في صفات الشهود المشهودة مستوفى حق باب
 القضاء بيان ان القاضى يعلم (ولو عفا) المستحق (من قود) لم يثبت على مال

(إيشل لال الأخيران) أي رجل وامرأتان ورجل وبين لان العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بين ذمكو (كمها لابقلان) الارض منهم بعد ائناح لان الاصحاق فيه موجب القود لا يثبت بهما من ان كان ذلك من جانبين أو من واحد من اثنين بنشأرض الحشم بذلك وهو واضح والصريح في حاتين بالرجل واليمين من ز يادى (وليصرح) وجوبا (النسب للاختاق) أي باضافة التلق للقل فلا يكتفى في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فات سنى قول) فئات (منه أوقفله) لاختلاف موته ان لم يقل

منه القود وقوله على مال متعلق بهما سم (قوله إيشل لال الأخيران) وكذا الرجلان أخداناً تعليه قوله الأخيران ليس بقيد فلو أقامهما على القود بعد العفو على مال قبل و ثبت القود لكون العفو بالمال كما استظهره ع ش على حر (قوله لان العفو) أي على مال (قوله لار ش منهم) أي وكان من جان واحد في زمان واحد كابدل عليه الاستدراك الآتى مكان يدهم فلانا أو محمه و يقيم رجلان أو اثنين أو يقول أحلف مع الشاهد فلن قبلها القاضي فيترك الدعوى بالموحمة و يدعى بأرض الحاشية انى تسبب عناهو يقيم البيعة للذكورة عليها فاقبل لان السب لم يثبت بهذه البيعة فكذا السب بعنه السب بعنه عزيزى (قوله ذلك) أي الحشم بعد الاصحاق (قوله ثبت أرض الحشم بذلك) وذلك لان كل واحدة من الجانبين منفصلة عن الاخرى فالشهادة بالهاشية شهادة بالمال وحده ع ش على حر (قوله أو فأسأل دمه) فيه انه اذا أسأل دمه تكون دامة لادامية فلعل مراده بالذامية ما يشغل الدامة لانها تنشأ عنها (قوله وهذا مانص علىه الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي التووى وهو ضعيف (قوله من الاصحاق) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بظهور ما شرع فيه فقه خصص به فانه نظر للحنى القوى وذلك نظر للحنى الشرعى شيخنا (قوله محلا) أي من الرأس والوجه أو غيرها وهذا محله غير فقيه علم القاضى فقهه والا كنى بإطلاق الموحمة قطعا ح ل (قوله لانها لا تختلف الخ) وصورة المسئلة أن يقولوا أو محمضى رأسه أو وجهه ولم يبينوا محلا من الرأس لثلاحل هو المقدم أو الملوخ بخلاف ما قالوا أو محمضى يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لاتعصم لحدتها بغير الرأس والوجهم أن الواجب فيه الحكومة هكذا افهم نه على شيخنا انما اه ذرى (قوله ظاهر اعند القضاء) متعلقان بوارث وقيد بالظاهر لانه عند الموت قد لا يكون وارثا كان حديثه مانع من ردة مثلا أو ولده ولد فانه يحجب الاخوة والاعمام شيخنا (قوله عند القضاء) أي الحكم (قوله لورثه) والعبرة بكونه مورثا أي فباذا أشهد قبل الاندمال حال الشهادة فان كان عندها عجبو با ثم زال المانع فان كان قبل الحكم الشهادة بطلت أو بعدها فان شرح حر (قوله غلظنا قبل الاندمال) أي وان كان عليه دين مستغرق انتهت حر أي وان لم يكن من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم وحل وقيد حر بكونه يمكن اضافته للهلاك (قوله كان الارش له) صورته اذا اذبح الجروح بالقتاص أو بأرضه ان لم يقتص منان قلنا يجوز طلب الارش قبل الاندمال أما اذا اقتنا لا يجوز طلب أرشه قبل الاندمال فالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لعدم سماع الدعوى فغن الوارث اولى حل (قوله فكانه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدين لانه لا يمنع الارث وقد يدعى المائ أو يصلح كونه لمن لا يتسوق رابراه كزكاة نادوا بثلث اليه حر (قوله اليه) أي الوارث (قوله بخلاف ما اذا شهد بالجرح) فانه ينتفع بأرضه حال وجوبه به لانه لا يجب الا بعد موت الجرح فكيف لو ارث كافي شرح حر وفيه ان يجب الارش بالاندمال أيضا فنى المحصرين وبعبارة حل قوله

ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية ب) قوله ضربه فأنما أو فأسأل دمه) لا يقوله فأسأل دمه لاختلاف بيانه بغير الضرب (و) ثبت (موحمة) بقوله أو صرح بأرضه لان المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة الى التصرح به وهذا مانص علىه الامم المختصر ورجحه البقنى وغيره ورجم به في الروضة كما صلاها ثم ذكر عدمه الا كفا به الذى صححه الاصل عن حكاية الامام والفزائى ووجه بأن الموحمة من الاصحاق وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب القود) أي لوجوبه في الموحمة (بيانيها) عللا وسامعة وان كان رأسه موحمة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسمها غير الجاني وخرج بالقود البيعة لانها لا تختلف باختلاف محل الموحمة وساحتها (وتقبل شهادة) أي الوارث ظاهرا عند القضاء (لورثه) أخرا ولم وفرعه كما يعلم من بابها (يجرح اندمل

و (بمال) ولو (في مرض) لا تغاها لانه متعلقا قبل الاندمال جرحه لاطولان مورثه كان الارش له فكانه شهد لنفسه وفارق قبولها مال في المرض بأن الجرح سبب الموت الناقل للحنى اليه بخلاف الملوثة اذا شهد له لمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح (الشهادة عاقلة بنفى بينة جانية) قتل وغيره (بصلواته) بأن تكون سخطا أو شبهه عند بكونوا أهلا لتعلمها وقت الشهادة

تختلف

ولقراء فلا تقبل لانهم متهون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بنية اقرار بذلك أو بنية عموذ قارق عدم قبولهم ان الفقراء
 نوبها من الابعاد وفي لاقربين وفاة بالواجب بأن المال غادر راعى فالتى غير مستبعد فنحصل التهمة وموت القريب كالمتصدق في
 الاعتقاد فلا يتحقق فيه تهمة وتعبير بالجناية أعم من تعبيرة بالقتل (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله شهداه) أى بقتله (على
 الاولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الاولين) أى (١٩٩) استمرعى تصديقهما (نقط حكمهما)

وسقطت شهادة الآخرين

لثمة لان الولي كتبهما

(والا) بأن صدق الآخرين

أول الجميع أو كذب الجميع

(بطنا) أى الشهادتان

وهو ظاهر في الثالث ووجهه

في الاول ان فيه تكذيب

الاولين وعداوة الآخرين

لها وفي الثاني أن في

تصديق كل فريق تكذيب

الآخر (ولو أقر بعضه بقرعة

بعضهم منهم) من

القدور وعينه أو بعينه

(سقط التور) لان لا يفيض

والاقرار سقط حقه منه

فقط حق الباقي

وللجميع الدية سواء عين

العاني أم لا نعم انطلق

العاني العفو أو عفا عما تلا

حق له فيها (ولو اختلف

شاهدان في زمان معل)

كقتل (أو كمنه أو آت أو

هبة) كان قال أحدهما

قتله بكرة والآخر عشية أو

قتله في البيت والآخر في

السوق أو قتله بسيف

والآخر بريح أو قتلته

بلخر والآخر بالقد (لغت)

بخلاف ما اذا شهد به الجرحى فان النفع حال الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبسبب جملته اه
 لحل الأرض على الدية (قوله) ولقراء) لان العبرة بالقراءة عند الاداء (قوله) بخلاف بنية
 اقرار) مفهوم جناية وقوله أو بنية عدم مفهوم يحملونها (قوله) غادر راعى) أى يأتي في الصدقة
 والراعى (راجع في المسألة) بخلاف قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر (قوله) فلا يتحقق فيه
 أى موت القريب (قوله) ولو شهد اثنان الخ) وقد اعترض في أصل الرواية تصوير المسئلة بأن
 الشهادة انما تجمع بعد تقديم دعوى على معين وأجب بأن صورته كما قال الجمهور أن يدعى الولي
 القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيأمر الشهود عليهما ويشهدان على الشاهدين بأنهما القاتلان
 وهذا يورث رتبة للحاكم فيراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أثار الشارح لذلك بقوله مبادرة في
 مجلس اه زى قال حل أى من غير سبق دعوى عليهما فهدى ليست شهادة حقيقية لان شرط
 الشهادة تقديم دعوى على معين ولم يوجد ذلك وإنما روعيت تلك الشهادة لانها تورث رتبة للحاكم
 فيراجع الولي ويسأله احتياطا كما قد أثار الشارح لذلك بقوله مبادرة في المجلس (قوله) في المجلس
 قال القاضي وإنما اعتبر لانهم لو ادعى المجلس آخر فشهدوا بالقتل على الشاهدين فالتفتى لايصن
 في قولهما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لانه في فصل خصوصته ما يحصل له رتبة (قوله) فان صدق
 الخ) الشرط عدم تكذيبه لاتصديقهما بخلاف ما يورثهم من المتن سر (قوله) بطنا) وبقي حقه في
 الدعوى وقول الجمهور يسقط حقه أى من الشهادة حل وقال ع ش جزم هر بطلان حقه
 من الدعوى ويصرح بما قرره الشارح قول المصنف السابق وان لانتاضها الخ اه وقد يقال
 ليس هناك دعوى بانه الآن قال لمصدق الآخرين كأنه ادعى على الاولين لكن التصديق ليس
 موجودا في الثالثة (قوله) وعداوة الآخرين) في أن الشهادة ليست عدواة قد نبهت فاعلمة الصحيحة
 التهمة حل وبعبارة سر انما حصلت العدواة لهما بسبب مبادرتهم بها لان حيث الشهادة
 بشرطها انحصر لهما لايثبت العدواة بين الشاهد والشهود عليه (قوله) سواء عين العاني أم لا) لا يقال
 لاجابة اليه لا يقتضي قوله وعينه أو بعينه لاننا قلنا ذلك بالنسبة للقدور وبالنسبة للدية واجب أيضا
 بأنكره وان علم نطقا ما بعده وهو قوله نعم الخ (قوله) لغت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين
 بكتمان قطع المسافة البعيدة في زمن يسير والمقرر وليا أيضا ويوجه بأن الامور الخاطرة للعداة لا يعول
 عليها في الشرع ع ش عر وبعبارة على الشارح قوله لغت شهادتهما وقد يقال لم لا يحلف مع من
 واقفه منهما وباخذ البطل كقطره من السرة لأنى بيانهما آخر الباب وقد يجاب بان باب القسامة أمر
 عظيم ولهذا غلظ فيه بتكرير الإيمان اه زى

(كتاب البغاة)

شهادتهما (لأول) للتناقض فيها ويخرج بز يأتى فعل الاقرار فلو اختلفا في زمنه أو غيره مما ذكر كان شهد أحدهما أنه أقر
 بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر بيوم الاحد لم تلغ الشهادة لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفة بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز انه
 أقروا بهما من غير تناقض في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهد أحدهما بأنه أقر
 بالقتل بمكبرهم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما درس (كتاب البغاة)

ذكر المخرج على الامام
صريحاً لكنها تنسب
لسموها أو تفتيه لانه اذا
طلب القتال إلى طائفة من
طائفة فطلب على الامام
أولى (هم) مسلمون
(عائلاً ولاماً) ولو جازوا
بأن يخرجوا عن طائفة
بعدم اقتيادهم له أو منع
حق توجيه عليهم كركاة
(بتأويل) لم في ذلك
(بطلاناً وشكاً لهم)
وهي لا تحصل الإطاعة وإن
لم يكن الامام (و يجب
قيامه) لاجاب الضميمة
عليه وهذا مع قول
بطلاناً من زائد في بولسوا
فئة لانهم إنما خالفوا
بتأويل جاز باعتقادهم
لكنهم يحفلون فيه كانوا يل
الخارجين على علي رضي
الله عنه بأنه يعرف فئة
فكان رضي الله عنه ويقرر
عليهم ولا يفتن منهم
لما طأته ايامهم وتأويل
بعض ما في الزكاة من أن
بكر رضي الله عنه بانهم لا
يدفعون الزكاة إلا بل صلته
سكن لم وهو النبي
ﷺ فن قدس فيه
الشروط المذكورة بأن
خرجوا بلا تأويل كان حق
الشرع كركاة عناداً أو
بتأويل يقطع بطلانه
كتأويل للبردين ولم يكن
لم شكوك بأن كانوا أفراداً
حرفهم فيرتب على اعطائهم مقتضاه على تفصيل في ذي الشوكة بل ما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكة وألفوا شيئاً منهم مطلقاً كقطع

أي وما يذكر منهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام بيان طرق اسعاد الامانة
(قوله جمع باغ) من التي وهو لغة مجازة والحد ومن سميت الزانية بنية سم (قوله لجوازهم الحد)
أهم ما سمع الله تعالى وشريعته من الاسكام تحريمهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه)
أي في كتاب البغاة أي في الاسكام الآتية في معنى في الجملة والا فلا ثابت لكل الاسكام الا يقال عس
ولعل المحكمة في جعله عقب ما تقدم أنه كالاتثناء من كون القتل ضماناً (قوله وان طائفتان اجم)
ومعنى فأصلحو ايتهما الاول لبدء الوعظ والنصيحة والبدء لحكم الله تعالى كما قاله البيهقي والثاني
الفصل بينهما بالفضاء المدل فيا كان بينهما عمدة سم (قوله اقتنا) لم يقل اقتنا بل جمع مراعاة
لافراد الطائفتين (قوله أو تفتيه) أي تستلزم ومتأشداً لترديد الخلاف في عموم العسكرية
سابق الشرط فان قلنا تم شملت الآية وان قلنا لا تم استلزمه بطريق القياس الاول وشمول الآية
للإمام بالنظر مع حيث وقيل ان الطائفة تطلق على الواحد (قوله ولو جازوا) في شرح مسلم يحرم
الخروج على الامام الجائر اجماعاً ويجب عن خروج الحسين عن يزيد بن معاوية ومحمود بن سعيد
ابن العاصي على عبد الملك ونحوهما بأن المراد اجماع الطائفة المتأثرة عن التابعين فن بعدم حج زى
وحل (قوله وشكوكهم) بقوة كثرة وبحث استولوا بسبب على نافية وكانت قوتهم بحيث يمكن
سها مقاومة الامام و يحتاج إلى كلغة من بدل مال واعداد رجال ونصب قتال ليردهم إلى الطائفة زى
(قوله وهي لا تحصل اجماع) أي قد كرها يعني عن ذكر الذي سلكه الاصل قال الشوري أي الشوكة
التي لا يتحقق البني بدورها لا بدلهما من مطاع وأما أصل الشوكة فلا يتوقف على مطاع وهذا يجمع بين ما
اقتضاه كلام الروضة والنهاج (قوله وان لم يكن اجماع) غاية الرد (قوله وجب قيامه) نعم لو منعوا الزكاة
وقالوا نفرها في أهل السهمان من الجب قيامه وانما يباح شرح حر (قوله وليسوا فقة) وان كانوا
عصاة لا يلازم من الصيان النسق وأما الحديث الواردة بهمهم فسقمهم فقهه قوله على من لا تأويل له
أوقع فساداً وتأويله حل (قوله لما طأته ايامهم) عبارة شرح حر لما طأته ايامهم على ما قيل والوجه أخذ
من سيرهم في ذلك أي في التأويل أن ربه بالمواظاة المنوعة لم يصدر عن معتد به من الخارجين لأنه يرى
من ذلك اه أي فلا يكون مستندهم للمواظاة لأن هذا تأويل باطل قطعاً والصنف قال بتأويل باطل غنا
أي عندنا والافهم صحيح عندهم وقد جاء عن ان بنى أمية يزعمون أن قتلت عثمان والله الذي لا اله الا
هو ما قتلت ولا اله الا قد انتهت تصوف اه حل (قوله سكن لهم) أي سكن لها فتوسمهم وطعن
بهاقولهم اه يضاوى (قوله فن فقدت اجم) لعل الانب تقديم ذلك على قول المتن ويجب قيامه
(قوله) كتأويل للبردين أي تأويلهم بأمر يوقع لهم الرد في اعتقادهم بأن يقولوا المؤمن بالان
التي حياته وأما بصمته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع بطلانه اه وفيه قال سم وبتأويل
الفتيل المذكور نظراً لأنه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنساً وإذا لم يشمله الجنس فلا يصح الاحتراز
عنه بفصول التعريف عمدة جواب البرماوى عنه بأن قوله ما بقا مسلمون أي لو فيها معنى فدخل من
ارتد بعد اسلامه شبهة (قوله فيرتب على اعطائهم مقتضاه) فلا ندس حكمهم ولا يعتد بغير استوفاه
ويستنون ما تلقوه مطلقاً أي في حال الحرب ولا كقطاع الطريق زى (قوله على تفصيل اجم) وهو
انه ان كان مسلماً هدرماً لقله ان كان لضرورة حوباً أمره بقتل مطلقاً على طر بقتله (قوله ما
يأتى) أي في قوله كذى شوكة مسلم بلا تأويل (قوله مطلقاً) أي وفي الحرب وأغيره عس (قوله

وما سهل الظفر بهم وأولس فيهم مطاع فليسوا بامانة لا تنافا
حرفهم فيرتب على اعطائهم مقتضاه على تفصيل في ذي الشوكة بل ما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكة وألفوا شيئاً منهم مطلقاً كقطع

طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون من تكبيرة ويتركون الجاعات فلا يقاتلون) ولا يسقون (مالم يقاتلوا) فيبذلدهم
 غولي (وهم في قبضتنا) نعم ان نضربنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا (فقاتلوا ولا يجب
 قتل القاتل منهم) وان كانوا كقطع الطريق في شرب الراح لا لهم لم يقتصدوا اخافة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور
 وفيها عن البغوي أن حكمهم حكم قطع الطريق وبه جزم الأصل (٢٠١) فان قيد بما اذا قصدوا اخافة الطريق في فلا خلاف

(وتقبل شهادة بغاة)

تأويلهم قال الشافعي رضي

الله عنه الآن يكونوا بمن

يشهدون لأقوامهم بتصديقهم

كأخطائية ولا يخفى هذا

بالغاة كما يعلم مع زيادة من

كتاب الشهادات (و)

يقبل (قضاؤهم فيما قبل)

فيه (قضاؤنا) لذلك (ان)

علمنا أنهم لا يستحلون

دماء وأموال) والا فلا

تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم

لا تتفاء العدالة المشتركة في

الشاهد والقاضي وتقييد

القبول بما عدا كرمع قولي

وأموالنا من زيادتي وخرج

بما قبل فيه قضاؤنا غيره

كان حكموا بما يخالف

النص أو الاجاع أو القياس

الجلي فلا يقبل (ولو كسوا)

بحكم أو بسبع بينة فلنا

تنفيذ أي الحكم لانه

حكم أمضى والحكم بمن

أهل (و) لنا (الحكم بها)

أي يبيتهم لتعلمه برأيانا

نعم يندب لنا عدم التنفيذ

والحكم استخفاف بهم

(ويعتد بما استوفوه من

عقوبة حد أو لم يروا حراج

وأما الخوارج (وهم صنف من البشعة قاتلون بأن من أتى كبيرة كفر حيا عمله وخلقي النار وأن
 دار الإسلام بطهورا لكبارها تصير دار كفر وأباحه زى (قوله) ويتركون الجاعات) أي لا يسلون
 جاعة عن زى وقيل المراد جاعة المسلمين وعبارة شرح حر ويتركون الجاعات لان الأئمة لما أقروا
 على المعاصي كفروا برعهم فلم يصلوا خلفهم (قوله) فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجاعات يوجب القتال
 كما تقرر في صلاة الجاعات قلت يجب بان ما هنا محمول على ما أظهره الشارع بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من
 حيث الخروج وان قولوا من حيث ترك الجاعات اه زى وخضر (قوله) ولا يسقون) بدليل قبول
 شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد كونهم كلاب أهل النار الحكم فسقمهم لانهم لم
 يتظاهروا ما في اعتقادهم وان أسخطوا وأثموا ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقمهم
 ويعيدهم الشديد وقلة أكثر أنهم أي بآلاتهم بالدين لان ذلك بالنسبة لآحوال الآخرة لا الدنيا لانهم
 لم يتظاهروا معتادهم اه شرح حر باختصار (قوله) مالم يقاتلوا أي فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه
 أنهم لانبئة لم يقاتلوا ويتذرعوا في باطلة قطعا عى على حر (قوله) وهم في قبضتنا) قال
 الأئمة أي كانوا إيانا أو أمتنا موضع عا لكونهم لم يخرجوا عن طاعة زى وهو قيدان في
 قوله لا يقاتلون فالقولي تنقيح على ما قبله ففي القتال مفيد بقيد (قوله) تعرضنا لهم) ولو القاتل
 (قوله) أولم يكونوا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا القتال الشورى وهذا يفيدان قوله وهم في قبضتنا
 في ذلك قوله فلا يقاتلون (قوله) ولا يجب قتل القاتل منهم) أي من الغاة كيدل عليه قوله وان كانوا الخ
 لكن ساء بدل على رجوع الضمير للخوارج (قوله) وبه جزم الأصل) ضعيف (قوله) فلا خلاف
 أي فوجب قتله عى (قوله) بتصديقهم) الباء سببية والمصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف
 أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه (قوله) لذلك) أي لتأويلهم
 (قوله) ولا خلاف) أي وان لم نزل ذلك ولو على احتمال بأن لم ندر أنهم من يستحل أولا اه تحفة شوى
 أولمنا أنهم يستحلونها اه قال حر ومحل ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذ استحلوه بالباطل عدوانا
 لم يسلوا إلى ارافقة دمائنا وتلاف أموالنا ويؤخذ من العلة ان المراد استحلال خارج الحرب والا
 فكل البغاة يستحلونها في حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل المهور
 من أهل الأهواء والقاضي كالتشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل لا يحتمل وما هنا على خلاف (قوله)
 لا تتفاء العدالة) كلامه يقتضى أنهم لا يكفرون باستحلال دمائنا وأموالنا حيث قال لا تتفاء العدالة
 وأمر لا تتفاء الإسلام وهو كذلك كما قاله حل لنا تأويلهم (قوله) ولنا الحكم بها) أي جوازنا لكنه
 خلاف الأولى الا اذا كان لواحد من أهل العدل على واحد من أهل البغي فيجب الحكم عليه حينئذ
 كقوله قل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها راجع لقوله أو بسبع بينة (قوله) نعم يندب لنا عدم التنفيذ
 ما يترتب على ذلك ضرر للغير أو ضياع حق له زى (قوله) ويعتد بما استوفوه) أي اذا كان المستوفى

(٢٦ - (بجري) - راجع) وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتداده من الاضرار بالرعية (و) يعتد (بما فرقه

منهم للزعة في جندهم) لانهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص ندبا انهم كاسرى الزكاة وجوبوا بان
 عهد التزوي في تصحيحها (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لانه أمين في أمور الدين (لا في) دعوى دفع (خوارج) فلا يصدق
 له ما عدا (أو) دفع (جزية) لان الذي غير مؤمن فيبايعه علينا العدواة الظاهرة

(وحلف) وجوبا فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (الان ثبت موجبها بينة ولا أثر لها بينة) فلا يصدق فيها لان الأصل عدم افتقارها لقرينة تدفع فمأثره يصدق فيما أثره بدنه للقرينة وفي غيره ان ثبت موجبها باقرار الاله قبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع وتصيري بالعقوبة في الموضوعين أهم لمغيره بالحدود كالتحليف فيها من زيادتي (وما أنفوه علينا أو نكس) أي أنفائهم عليهم في جواب أو غيرها (٢٠٢) (الضرورة حوب هنر) اقتداء بالسلف وتورغيا في الطاعة ولأنما يرون

بالحرب فلا يضمن ما يترتب
منها وهم أعمالاً بغير انذار بل
بخلاف ذلك في غير الحرب
أو فيها للضرورة فانهم استؤمن
على الأصل في الاتفاقات
وتصيري بما ذكرنا في عما
عبر به (كذي شوكة)
مسلم (بلا تأويل) فيدر
ما نفع للضرورة حوب لان
سقوط الضمان عن البايعين
لقطع التفتوا اجتماع الكلمة
وهذا موجودها بخلاف
ما يتصلها تأويل لا شوكة به
صرح الأصل لانه كقاطع
الطريق وبخلاف ما تنفع
طاعة ائمتهم ولم شوكة
وان تأويلها وأسلموا لجنابيتهم
على الاسلام درس
(ولا يقاتلهم الا امام حتى
يبيح اليهم) أي أيتها فطنا
نأصا يا سلم ما يقيمون
أي يكرهون (فان ذكرنا
مطلقة) كسر كلامه ونصها
(أو شبهة أزالها) عنهم
لان عليا بن ابي عباس
رضي الله عنهم اهل اهل
النهر وان فرج بسنهم الى

ذلك من ولاية أمورهم لان الآحاد زى (قوله وفي عقوبة) في إعادة كلمة في اشارة الى انه معطوف على
الثبت وهو قوله في دفع زكاة لا في الشيء أي قوله لاني خراج فدفع ليهام بذلك ذكر في تأمل (قوله
لا يقبل رجوعه) قضية هذا التحليل التصديق من غير بين ومعموم ما قبله بخلافه مع انه عني
(قوله أو غيرها) ويصور الاتفاق في غير الحرب للضرورة الحرب بماذا اتسروا شيئ فيجوز اتلافه
الحرب (قوله للضرورة حوب) قال الشيخ عز الدين ولا يصف اتلافهم بأمانة ولا يحرم لانه خطأ معفو
عنه بخلاف ما يتصله الكفار حال الحرب فانه حرام غير مضمون زى وشو برى (قوله اقتداء بالسلف)
على قوله وما أنفوه ونكسهم وتورغيا في الطاعة رابع للآول فقط وقوله ولأنما مورون الخ رابع
اليها جميعا على التوزيع فأمثل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده بالموارد ما اذا فصل
العدل الشيء والانتقام لاسعافهم وحرز بينهم و به يعلم جواز عقود ما بهم اذا كانوا عليها لانه اذا جاز
اتلاف أموالهم خارج الحرب لاضاعتهم فهذا أولى شرح مر (قوله كذي شوكة مسلم) ظاهر منطوقه
في المكان لا يضمن ما نفعه ولا ضمن ما نفعناه عليه وقد قصره في الترخ عني في ضاهه هو والظاهر
عدم ضماننا أيضا بالآول تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لئيب
ما يغفرون عليه بل هم قطع طريق عني على مر (قوله فيها ما أنفوه للضرورة حوب) وأما في
تنفيذها قضيتهم واستيفائهم سقا أوجدا فلا ياتي عكس زى أي فالتشبيه في شيء خاص وهو ما ذكره
التارخ (قوله وبخلاف ما تنفع طاعة ائمتهم) أفني الشهاب في مر من يدين لهم شوكة ان الاصح انهم
كالبغاة لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام رل أي وتضمنهم ينفرهم عن ذلك فالتشبيه عدم
الضمان كافي مر (قوله ولا يقاتلهم الا امام) أشار الى أن قتال البغاة بخاتم قتال الكافرين من وجوه زى
أي لا يجوز قتالهم حتى يبيح لانه جوار بعد امتناع كأفاده قل (قوله حتى يبيح) أي
وجوبا وقوله أمينا الخ أي عدلا أي ندبا مالم يكن للناظره والادب زى وحل (قوله فطنا) أي عارفا
بالعلوم والحروب كافي شرح مر وبعبارة زى قوله أمينا فطنا أي ندبا ان ثبت لجد السؤال فان كان
الناظره وازالة الشبهة فلا بد من تأمله لذلك (قوله ما يقيمون) بكسر القافين باب ضرب قال تعالى وما
نتقمنا (قوله كسر كلامه) وفتحها) أي ان كان مدبرا ميا فاما كان اسما لا يظن به فالكسر فقط زى
(قوله النهروان) قريبة قريبة من بغداد خرجت على علي كرم الله وجهه عن (قوله أعلمهم) أي وجوبا
شورى (قوله ثم ان أنصروا) بأن استموا من المناظرة أو اتفقوا كافي شرح مر (قوله أعلمهم)
أي وجوبا (قوله عند) أي جماعة يستعينون بهم على قتالنا (قوله لهم عليهم) وان بدلوا لا يدرهم
ذراهم اه زى ونجس صارة واحدا لثنتين كالفار شرح م (قوله ولا يبيع مدبرهم) لان
التصديقهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عدي كافي عن علي مر (قوله لشبهه أبي حنيفة)

الطاعة (فان أنصروا) بعد الإزالة (وعظمهم) وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة
(ثم) ان لم يتخطوا (أعلمهم) بانظره) ومذان زيادتي (ثم) ان أنصروا أعلمهم (بالتقاتل) لانه سبحانه وتعالى أمر بالإصلاح ثم القتال
(فان استمهلوا) فيه (فعل) باجتهاد (مبارة مصلحة) من الامهال وعلمه فان ظهر له ان استمهلهم للتأمل في إزالة الشبهة أعلمهم أو
لاستلحاق مدبرهم (ولا يبيع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير مشرف لقتال أو متحيزا الى فئة قرينة (ولا يبيع مشخيم)
فتبع الحاد من أنفخت الحراة أضمت (وأسيرهم) لغير الحاكم واليهي بذلك فالقتل واحدمتهم فلا قود لشبهه أبي حنيفة ولو لولا

يجمعين تحت راية زعيمهم أنبعا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (سبيا أو امرأة) أو عدا (حتى تنقضي الحرب) ويتفرق جمعهم
ولا يتوقع عودهم (الآن يطبع) أي الأسير (بانتباره) فبطاق قبل ذلك وهذا في الرسل المروك في النسي والمرأة والعبدان كانوا
مقاتلين والألقوا بمجرد انتصاف الحرب (ويرد لهم بعد أن غانتم) أي شرهم يعودهم إلى الطاعة ونفرهم وعدم توقع عودهم
(بأنه) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره اللازمة كأن لم يجد ما يدفع بهما إلا صلحهم أو ما ركه عند الهزيمة
الأنجليهم (ولا يقاتلون بماليب كمن ومنجنيق) وهو آلة ربي الحجارة (٢٠٣) اللازمة بأن قاتلوا به فاحتج إلى
المقاتلة بل قد دعا أو أحاطوا

فأمر قتل مديهم وأسيرهم وشتمهم (قوله وهذا في الرجل الحر) أي ما ذكر من المستثنى من عبارة
شرح هر ولا يطلق أسيرهم إن كان فيه متعوان كان سبيا أو امرأة أو قناحي ونقضي الحرب ويتفرق
جمعهم نفاقا يتوقع جمعهم بعد هذا في الرجل الحر ثم قال الآن يطبع الرجال الكامل الامام بناته له
بانتباره فبطاق في بيت الحرب لامن ضرورة (قوله) (اللا ضرورة) أي ونجيب أجرة مثل تلك المنفعة
كأنهم للضرورة قيمة طعام غير هذا أو كله وهذا ما جزم به ابن القري في تحشيت وهو العتد هر زى وهل
الاجرة لانه لا تستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لصلحة المسلمين فيه نظروا الاقرب
الاول اخذ من قوله كايوم للضرورة الخ انتهى عرش على هر (قوله بأن قاتلوا به) ليس بقيد عرش
(قوله بحرهم سلبط الخ) ولهذا بحرهم جعله جلا يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله والامام الخ)
جدا بحالة (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء للحياة عليهم أو معنى ابقاء شفقة أو يجعل على معنى اللام وهو
ظاهر (قوله بالمد) انتصر على لانه اشهر قال تعالى وأنهم من خوف والاقتصر على التشديد جائزا لانه
قبل عرش لكن سكن ابن سكن من اللحن القصر والتشديد بوقله عن عهده لكن قولهم تأمينا
مطلبا يدل على جواره فراجعه (قوله لاعينا) فلمه معنا حكم الحربين وحيدنا فلناغم أموالهم
واسرقناهم وقتل أسيرهم وقتلهم مديريهم ومعهم حكم المؤمنين فيمنعون من غنم أموالهم زى (قوله)
بلغناهم المأمون الخ) عبارة شيخنا بلغناهم المأمون وأجر بنا عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم أحكام
القاتل هو هذا من عبر بقوله وقالناهم كالغاية فليس قوله وقالناهم كالغاية من تباعى تبليغهم المأمون
لانه قبله فاعلارة بقوله هو يردها أمثال به في التحفة فراجعه هو يرى زيادة عبارة التحفة بدقوله
بلغناهم المأمون وقالناهم كالغاية وفيه يجوز والافى الجمع بين تبليغ المأمون ومقاتلتهم كغاية نفاق لان
قائم كغاية كان بعد تبليغ المأمون فغير صحيح لانهم بعد بلوغ المأمون حييون فيقاتلون كالخربيين
وقبل بلوغه لا يقاتلون كالخربيين بل لوجه أنهم بعد ذلك بلوغ المأمون وبدء يقاتلون كالخربيين انتهى
وقته زى وحل وأقر وقال سم وقالناهم قبل تبليغهم المأمون في حال اختلاطهم بالغاية كقتال
الغاية في ظفر بها منهم بقله المأمون فيكون في كلام الشارح تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيز
وقالناهم كالغاية التشبيه في أصل الامتناع لان كل وجه (قوله) انتقض عهدهم) حتى حق أهل البقي
سول (قوله) فلا يتنقض عهدهم) وان لم يسموا بونه بالأكامة كقتلهم المطلق الجمهور لكن شرط
لزنى والبدنيحي انهاها زى (قوله) وخرج بالدينين) قضية كلام هر في شرحه التسوية
بين الدينين والمهادين في عدم الانتقاض حيث أبدوا عنذر وأبهرته ولو أعانهم أهل الذمة أو معاهدون
أو مؤمنون مختارين عاين بشرحهم قتلنا انتقض عهدهم اه محروفة قال ومكرهين ولو بقولهم

على كفار أو سكن صدقهم بلغناهم المأمون وقالناهم كالغاية (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعم من قوله لانه قد علون بخرم
قال المختارون) فيه (انتقض عهدهم) كالوا نغرد والباقي قتال (قال قاضيون) كمنكرين أو (فتنا) جواز القتال اعانة أو نكنا
(الهم محفون) فبما عهدهم بتقديره يقول (وأن لنا عانة الحق) وأمكن صدقهم (فلا) يلتزم عهدهم لموافقهم طائفة مسلمة
مع غيرهم (ويقاتلون كغاية) لا تضامهم اليهم مع الامان فلا يقع مديهم ولا يقتل مشتمين ولا أسيرهم وخرج بالدينين للماهدون
واللذين

فَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ وَلَا يُقْبَلُ عَنْهُمْ الْإِنْفِ (٢٠٤) الْإِكْرَاهُ بِيَشَّةٍ وَبِثَلَامِ الصَّبَانِ فَلَوْ انْقَلَبُوا عَلَيْنَا نَفْسًا أُرْمَا لَمْ نَضْمُوهُ

بِالنَّبَةِ أَهْلُ النَّسَبِ بَيْنَهُمَا فَالْبَسَةُ لِقَبْرِهِمْ فَلَا يَنْقُضُ عَنْهُمْ لَشِبَّةُ الْإِكْرَاهِ اه عَش (قَوْلُهُ) فَيَنْتَقِضُ عَنْهُمْ (قَوْلُهُ) لَانِ الْإِمَامَ لَا يَنْقُضُ عَنْهُ الْقِتَالُ فَيَحْتَقِقُ أَوَّلِيَّ خِلَافِ الْقَسْبِينَ مِنْ سِرِّ (قَوْلُهُ) وَبِثَلَامِ أَيْ الْخَائِضِ مِنْ مَقَاتِلِهِمْ إِذْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنْ لَمْ يَكُنَّا كَالْمَا قَاتَلْنَا كَمَا كُنَّا قَاتَلْنَا (قَوْلُهُ) ضَمْنُهُمْ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَصَاصُ أَوْ لَا لِمَعْنَى جَوَابِهِ حَل

(فَصَلَّ فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْحُ) عَقِبَ الْبَغَاةِ بِهَذَا الَّذِي خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ النَّبِيِّ فِي حِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَاةِ الدِّيَارِ شَرَحَ مِنْ (قَوْلِهِ) انْقَادُ الْإِمَامَةِ هِيَ خِلَافَةُ الرِّسُولِ فِي أَقَامَةِ الدِّينِ (قَوْلُهُ) أَهْلُ الْقِتَالِ أَهْلُ الْقِتَالِ فِي مَجْهُولِ الْأَنْ يَدْعَى أَنْ شُرُوطُ الْقِتَالِ مَشْهُورَةٌ وَأَنْ يَصْلَحَ لِلْإِمَامَةِ الْأَوَّلُ وَحْدًا لَمْ يَطْلُبُوا لَهُمْ طَلِبَاتُهَا فَتَسْتَعِينُ عَلَيْهِمْ أَجْبَرُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ اه شَيْخُنَا (قَوْلُهُ) مَكْفَى لَأَنْ غَيْرَهُ فِي وَلَا يَفْعَلُهُ وَهَجْرُهُ فَكَيْفَ يَلِ أَمْرَ الْأَمْتِ وَرَوَى أَحَدُهُمْ لَعَنُوا ذَلِكَ مِنْ أَمَارَةِ الصَّبَانِ شَرَحَ حُجَّ (قَوْلُهُ) حُرَا وَمَا رَدَّ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ قَالَ اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَيْدَ حَيْثُ يَجْمَعُ الْأَطْرَافُ يَجْمَعُونَ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامَةِ الْعُظْمَى اه زَي أَوْجَعُوا عَلَى الْحَقِّ فِي ذَلِكَ الْطَلْفَةِ لِلْإِمَامِ قَوْلُ أَوْجَعُوا عَلَى التَّغْلِبِ الْآتِي (قَوْلُهُ) ذَكَرَا حَدِيثَ لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ دَوَّلُوا أَمْرَهُمْ أَمْرًا شَيْخُنَا حَفَّ (قَوْلُهُ) تَجَهَّدُوا شَمَلُ قَوْلِهِمْ تَجَهَّدُوا الْمَجْتَهِدَ الْمَطْلُوقَ وَتَجَهَّدُوا الْقَضْبَ وَتَجَهَّدُوا الْقَتْلَ مِنْ شَوْرَى (قَوْلُهُ) بَصَرٍ وَضَفَّ الْبَصَرُ الْمَنْعُ مِنَ مَعْرِفَةِ الْأَشْخَاصِ مَانِعٌ مِنَ الْإِمَامَةِ وَاسْتَدْلَاهَا وَمَا ذَكَرَهُ الْمَنْعُ مِنَ الشُّرُوطِ كَأَنْتَبِهَ إِسْتِدْمَاةً مُتَعَدِّدًا مَا الْإِلْفَقُ وَالْجُنُونُ لِلْمَنْعِ طَرَانِ كَأَنْ يَمْنَعَ الْإِفَاقَةَ كَأَنَّ الْأَقْطَعُ أَحَدِي الدِّينِ وَالرَّجُلَيْنِ فَلَا يُؤْثَرُ دَوَامًا وَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ هَاشِمِيًّا وَالْجَهْرُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ وَاجِبَةٌ شَرْعًا وَعَقْلًا زَي بِإِخْتِصَارِ (قَوْلُهُ) تَمَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ شَمَلُ ذَلِكَ جَمِيعُ الْعَرَبِ بَعْدَ كُنْزَةِ نَهْمٍ مِنْ رِبَّةٍ وَاحِدَةٍ عَشْ عَلَى مِنْ (قَوْلُهُ) أَوْجَرَهُمْ مَنْسُوبَ لِحَرَمِ قَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ زَوْجَ نَهْمٍ سَيَدَا إِسْمَاعِيلَ ابْنَ سَيَدَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَيُتَنَبَّهُ عَلَى تَقْدِيمِهِمْ عَلَى الْبُحْثِ شَيْخُنَا عَزَى زَي عَلَى مَنْ مَنَعَهُ لَمْ يَبِينِ أَجْرَاجَ مِنْهُمَا وَيُنَبِّئُ أَنَّ يَكُونُ الرَّاجِحُ الثَّانِي لَأَنَّهُمْ مِنَ الْعَرَبِ فِي الْجَمْعَةِ اه (قَوْلُهُ) تَمَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْحَقَ فِيمَا نَهْمُ أَيْ بَنِي إِسْحَقَ عَجْمًا سَمِعَ التَّرْتِيبَ يَنْبَغِي بَيْنَهُمَا بِقَابِلِهِ (قَوْلُهُ) شَجَاعًا بِتَغْلِبِ الْبَنِي فَاوَسَّ عَشْ (قَوْلُهُ) الْبَيْتَةِ أَيْ جَاعَةِ الْإِسْلَامِ وَسَمِيَتْ بَيْتَةً لِأَنَّهُ يَقَابِلُهَا غُلَّتُوهَا بِجَاعَةِ الْكُفَرِ شَيْخُنَا عَزَى زَي (قَوْلُهُ) كَادَ خَلَى فِي الشَّجَاعَةِ فِي دُخُولِهِ فِيهَا وَقَفْتُمْ مِنْ جَمْعِهِ الشَّيْخُ حُجَّ زَائِدًا عَلَيْهَا اه رَشِيدِي (قَوْلُهُ) بَيْعَتُهُمْ أَلْهَلَّ وَالْعَقْدَ أَيْ بِمَعَادَتِهِمْ وَمَوَاقِفِهِمْ كَأَنَّهُمْ يَقُولُوا يَا بَيْعَتُكَ أَلْهَلَّ خِلَافَةُ فَيَقْبَلُ الْبَاءَ وَالنَّصُورَ بِشَيْخَانَا الْأَقْرَبَ عِلْمَ الشَّرَاطِ الْقَبُولِ بَلِ الشَّرْطِ عِلْمُ الرِّفَاقِ مَنَعَ بِعِجْرِهِ الْأَنْ يَصْلَحَ غَيْرُهُ شَرَحَ مِنْ وَجْهَةِ شَرْحِ الرُّضْ قَوْلُهُ بَيْعَةُ أَهْلِ الْخَلِّ وَالْعَقْدُ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَنْتَقِضُ بِهِمْ وَبَيْنَهُمْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْخَلِّ وَالْعَقْدُ سَأَلَ الْبِلَادَ وَالتَّوَابِعَ بَلِ الْأَوَّلُ لِيُخْبِرَ إِلَى أَهْلِ الْبِلَادِ الْبَعْدَةَ لِزَهْمِهِمْ لِلْوَاقِفَةِ الْمُنَاسِبَةِ اه (قَوْلُهُ) وَجُودُ النَّاسِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ فَإِنْ وَجَّهَ النَّاسَ عَظْمَاؤُهُمْ بِأَمْرَةٍ أَوْ عِلْمٍ وَغَيْرِهَا فِي الْخِتَارِ وَجَّهَ الرِّجْلَ صَارَ جَوَابًا إِذْ جَاءَهُ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَشْ عَلَى مِنْ (قَوْلُهُ) فِيهِ أَيْ الْمُبَايَعِ (قَوْلُهُ) عَلَى ضَعْفٍ وَهُوَ اشْتِرَاطُ وَجُودِ الْمَدْعَى أَوْ كُنْتُمْ يَوَاحِدَ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ تَجَهَّدًا وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْمَدْعَى وَلَا الْإِجْتِهَادَ حَلَّ وَقَبْلَ الْمَرَادِ الضَّعْفُ الْمَرْغُوعُ عَلَيْهِ اشْتَرَطَ الْإِجْتِهَادَ وَبِعَارَةٍ سَمَّ قَوْلُهُ مَرْغُوعٌ عَلَى ضَعْفٍ وَهُوَ اِجْتِهَادُ الْمَدْعَى فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ هَذَا مَعَ الْقَوْلِ بِكَفَايَةِ وَاحِدَتِ الْمَعْنَى أَنَّ مَنْ كُنْتُمْ فِي الْمَدْعَى يَوَاحِدَ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ تَجَهَّدًا وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْمَدْعَى

(فَصَلَّ فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فِي بَيَانِ طَرِيقِ انْقَادِ الْإِمَامَةِ وَهُوَ فَرْضُ كَفَايَةِ الْقِتَالِ وَشُرُوطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ أَهْلًا لِقِتَالِهِ بِأَنْ يَكُونَ مَسْلَمًا مَكْفَى سَوَاءً عَلَا ذَكَرًا تَجَهَّدًا ذَا رَأَى وَصَدِّقَ وَبَصَرًا وَطَقَ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْقِتَالِ وَفِي عِبَارَتِي زِيَادَةِ الْعُدْلِ (قَرِشًا) خَلِيبُ النَّسَبِ الْأَتَمُّ مِنْ قَرِشٍ نَافَقٌ فَكُنَّا فِي مَرْجُلٍ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ تَمَّ عَجْمِي عَلَى مَالِي الْهَيْبِ أَوْجَرَهُمْ عَلَى مَالِي التَّمَةِ تَمَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْحَقَ (شَجَاعًا) لِيَزَ وَنَفْسَهُ وَيَعَالِ الْجِيوشَ وَيَقْوَى عَلَى قِتَالِ الْبِلَادِ وَجَمْعِي الْبَيْتَةِ وَتَضَرُّعَاتِهِ مِنْ قِتَالِ بَعْضِ اسْتِغْنَاءِ الْحَرَكَةِ وَسُرْعَةِ الْهَوَسِ كَادَ خَلَى فِي الشَّجَاعَةِ (وَنَقَدَ) الْإِمَامَةَ بِشَلَّةِ سُرْقِ أَحَدِهَا (بَيْعَتُهُمْ أَهْلُ الْخَلِّ وَالْعَقْدُ) وَجُودُ النَّاسِ لِلْمُتَبَرِّجَةِ أَجْعَالِهِمْ فَلَا يَشْتَرِطُ بَيْعَتَهُمْ بَلْ وَتَعَلَّقَ الْخَلِّ وَالْعَقْدَ بِوَاحِدٍ مَطَاعٌ كَفَتْ يَبْتَغِي بِحَضْرَةِ شَاهِدِينَ وَلَا تَكُنِّي يَبْتَغِي الْعَامَّةَ وَيَشْتَرِطُ أَصَافَ الْمُبَايَعِ (بَيْعَةُ الشُّهُودِ) مَنْ صَدَّقُوا غَيْرَهُمَا لَا يَشْتَرِطُ وَفِي الرُّضَةِ كَأَسْهَلِ مَا أَنَّهُ يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ تَجَهَّدًا إِنْ اتَّعَدَّ وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ

فَلَا مَهْدِيَانِ تَعْتَدُّ مَرْغُوعًا عَلَى ضَعْفٍ

حيث لم يكن خليفة بعد موته ويعبره

بمعه اليه كاجتهاد ابو بكر الى

عمر رضى الله عنهما بشرط

القبول في حياته (كعله

الامر) في الخلافة (شورى)

أى تشاورا (بين جمع

فانه لا استخلاف لكن

لواحد منهم من جمع

فيعتقون بعد موته أوفى

حياته باذنه أحكم كاجل

عمر رضى الله عنه الامر

شورى بين ستة على والزي

وعثمان وعبد الرحمن بن

عوف وسعد بن أبى وقاص

وطلبه فاتفقوا على عثمان

رضى الله عنه (و) ثالثا

(ب) باستيلاء شخص

(متقلب) على الامامة (ولو

غير أهل) لما كسى وامرأة

بأن قهر الناس بشوكة

وجند وذلك ليتم شمل

السعود وهذا أعم من

تعبيره بالفاسق والجاهل

(كتاب الرد)

(هـ) لغة الرجوع عن

الشيء الى غيره وشروطا (قطع

من يصح طلاق الاسلام

بكفر عزم) ولو قابل (أو

قولا وفلا استنزاه) كان

ذلك (أو اعتادا أو اعتقادا)

بغلاف المواقف بما

يخرجه عن الرد كاجتهاد

أوسى لسان أو كناية أو

خوف وكذا قول الوليف

حال غيبة أمنا الله لكن

كفى الصانع) للأخوذ من قوله

لا يشترط الاجتهاد ولو كان العاقد واحدا هذان بين في فهم هذا الموضع عميرة انتهت (قوله) باستخلاف الامام ولا يشترط حضور أهل الحل والمقد زى (قوله) بعده أى بوصيته اليه بان يختلف بعده (قوله) كاجتهاد أى أوصى ابو بكر الى عمر الخ الذى كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذان عاهد ابو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدين وأول عهده بالآخرة في الحجة الى يوم فيها الكافرو يثقي فيها الفاجر اني استعنت عليكم عمر بن الخطاب فان روعد ذلك على رؤى في فيه وان جاور بدل لافلام بالنيب والخبر اردت ولكل امرئ ما كتب وسيعلم الذين ظفروا أى منقلب يقتلون اه عى على مر (قوله) يشترط القبول أى عدم الرد وليس لعزله بعد ذلك لا يفسل ثانيا عنه حل (قوله) أى تشاورا) اشارة الى أن شورى مصدر بمعنى التشاور زى (قوله) فيعتقون الخ) طيس لهم العدول الى غيرهم وليس المراد منهم يجب عليهم الاختيار لما يأتى أنهم لم يتفقوا من الاختيار فيعبروا عى على مر (قوله) بين ستة) لعله إنما خصهم لعله بانتقاله لغيرهم بكبرى عى على مر (قوله) على عثمان) لانه كان حليبا (قوله) شخص) أى غير كافر بأهوا فلا تنفذ امامته حل (قوله) شمل المسلمين) في المختار شملهم الامر شمولهم جميع الله شمله أى ما شئت من أمره أو شمل بفتح حين لفتى الشمل

(درس)

(كتاب الرد)

أى رايك كرمها من قوله ولو قال أحد ابن مسعود الخ وإنما ذكرها بعد ما قبلها لانها جانية على الدين وانهم جانية على النفس وأخرها مع كونها أهم لكمرة وقوع ما قبلها عى ملخصا (قوله) من يصح طلاق) أن يكون بكلام اعتقاد أو فعل المراد أنه يصح طلاقها بنها يتوقفه اليها أو طلاقا غيرها أو كائنا (قوله) الاسلام) أى ذمها وقوله بكفره متعلق بقطع (قوله) ولو قابل) فيردحلا مر لان استدامة الاسلام بشرط فلا عزم على الكفر كغيره لا (قوله) استنزاه) كان ذلك) أى كل من الثلاثة فهم ثلاثة مضرو بقر مثلها وشل مر للاستهزاء بما ذاقيل له قمر أغفارك فانه متفق قال لأفعله وإن كان سنة أو ولو جازى به التي ما قبلته ما لم يرد بالمعفة في تباعد نفسا ويطلق فان للتباخر منه التباعد كما أتى به الوالد اه (قوله) أو اعتادا) بأن عرف الحق بالخطا وقال بخلافه (قوله) أو اعتقادا) أى لم يكن ناشئا عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله) بخلاف الخ) مقابل استنزاه الخ لانه لا يشتر بالقصد (قوله) كاجتهاد) أى فيما يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدم العالم مع انه بالاجتهاد اه رشيدى والاجتهاد مثل الجهوية والمجسة على القول بعدم كفرهم اه بابى (قوله) حال غيبة) أى خروجه عن التكليف اه حل (قوله) يبرز) فيه نظر لانه قال وهو مكلف فهو كافر ولعائلة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة لما منتهى التكليف كاهو الفرض فاهى وجه للتميز زى الا أن يقال محض شك كائى حاله كائى حل وقال شيخنا العز زى وس ل لابد في تعزيره وان قاله محال للنية لانه لا يصور متعصبة الا زى أن الهى اذا أتى بصورة معصية يميز وفيه ان الهى له نوع تميز فيميز بالتميز في خلاف الولوى في حال النية فاهى فاهى تعزيره مع غيبته تأمل (قوله) كفى الصانع) وكذا في صفة من صفاته سى الالمج علبا (قوله) المأخوذ الخ) على عى مذهب الفزالى الذى يكفى بوجود المأخوذ استدله أيضا بخبرنا انه صانع كل صانع وصنته ولا دليل فيه لان الشرط أن لا يكون الولاد على وجه القاطبة نحن أنتم تزعمونه أم نحن الزارعون نعم في حديث الطبراني والحاكم قلاب بعد السلامه بغيره فلا يتقيد الاستنزاه وما عطف عليه القول بان أوهمه كلام الاصل وذلك (كفى الصانع) للأخوذ من قوله تعالى منعه الله

انقوالله فان الله تعالى لم يكرمنا وهو دليل واضح للفقهاء هنا ادلاق بين المسكر والعرف اه
شرح در (قوله اوتى نبي) أى نبوتهم الماردى من الانبياء التى يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الجنة
والعشرون المذكورون فى القرآن وتعلمهم منهم فى قوله

ستم على كل ذى التكليف معرفة • لا نبيا على التفصيل قد دعوا
فى تلك مجتبا منهم ثمانية • من يصدعوا يبقى بقومهم
ادريس وهوشب صالح وكذا • ذوالكفل آدم بالخلاف قد شتموا

(قوله اوتى نبي) خرج الكذب عليه فليس بكفر وان كان حواجا ع (قوله يجمع عليه) أى
وكذا مشهور منصوص عليه كما فى جمع الجوامع فى فائحة الاجماع واعتمده شيخنا ط ب اه سم
كذب لور (قوله اوتى نبي) تميز محمول عن المضاف أى جمع عن ابيه اوتى بقوله كرمته مثل
لازل وقوله كلمة سادسة مثال لثاني (قوله لا يعرف الا الخواص) قال ط ب الآن يعلمه
ويجده بعد علمه من غير علمه اه وبعبارة شط بخلاف محمد يجمع عليه لا يعرف الا الخواص
بل يعرف الصواب لا يتعمده وظاهره أنه لو كان يعرفه بكفر اذا جحد ومطهر كلامه بغيره أى فلا
يكفر بانكاره وان كان يعرفه كما اعتمده حواشى در (قوله اوتى نبي) مصحف معطوف على نبي
الصانع لا على كفره او عطف عليه لاقتضى أن التردد فى الاقامة كفر وفيه نظر صرح به الشهاب
فى سائنته على الرض اقول وبني عدم الكفر لكن قضية قوله اوتى نبي كفر أنه يكفر به لان الله
المصحف كمر ع ش على در قال در فى شرحه والا فاما ليس بقيدى المدا على مائة بقدر
ولو ظاهرا (قوله مصحف) اوتى نبي من القرآن بل اوتى نبي مصحف اوتى نبي الحديث قال الربانى
اوتى نبي علم شرعى در والحديث فى كلامه شامل للضعيف دون الموضوع كفى ع ش على در (قوله

بماذورة) اوتى نبي ظاهر كخطا وباقى منى لان فيه استخفافا بالدين وفى هذا الاطلاق وقفة فلو نزل
تعتبر بقى بدلالة على الاستهزاء لم يعد شرح در وعليه فاجرت به العادة من البصاق على اللوح كذا
ما فيه ليس بكفر بل بنبي عدم حرمه اوتى نبي ع ش على در ومثله ما جرت به العادة اوتى نبي من منغ
ما عليه قرآن اوتى نبي للترك اوتى نبياته عن النجاشى بنى ما وقع السائل عنه وهو أن النقيض من ضرب
الاولاد الذين يتعلمون منه بالواجب هل يكون ذلك كفرا أم لا وان رماهم بالاواح من بد فى نظر
المجواب عنه بأن الظاهر ان لا فى الظاهر من حاله لا يريد الاستخفاف بالقرآن ثم بنى حرمه
لاشعاره بعدم التعظيم كما قالوا فى الورع على صكره اه ع ش على در (قوله اوتى نبي)
سجود) خرج الرجوع لوقوع صورته لخلق عادة ولا كذلك السجود نعم ينتج ان محل ذلك عند
الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فلا فرق بينهما فى الكفر شرح در قال
ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أى فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما بل كاشم
به قوله لوقوع صورة لخلق عادة لكن عبارة حج على التمثال فى باب تواضعه عليه السلام
قول المصنف وكانوا اذ لم يؤدوا له ما يعظمون من كراهته لذلك نهوا بفرق بينه وبين القيام للاكرام
لا لراى بالاعظام حيث كان مكروها بين سومة الركوع اعظاما بان صورة نحو الركوع تعبد الا
لعادة لله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهى صريحة فى أن الايمان بصورة نحو الركوع لخلق
سوامر بانهم تعبد لخلق وهى منافية لقول الشارح لوقوع صورته لخلق عادة اما ما جرت به العادة من
خضف الرأس والاختنا الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولو اجمعا أيضا لكن بنى كراهته
اه (قوله تصحى در سكران) مفرغ على قوله من يصح طلاقه وفيه ان الردة فى محبة لا توصف

(اوتى نبي) اوتى نبي
اوتى نبي (قوله اوتى نبي) اوتى نبي
تقيا يقيدان زدهما بقوله
(معلم من الدين ضرورة
بلا عذر) كرمته من
السلوات الحسن وكسادة
سادسة بخلاف محمد يجمع
عليه لا يعرف الا الخواص
ولو كان فيه نص كاستحقاق
بنت الابن السدس مع
البيت وبخلاف المعذور
كن قرب عهده بالاسلام
(اوتى نبي) كمر اوتى نبي
مصحف بماذورة اوتى نبي
مخلوق) كمر شمس
تصحيى بمخلوق اعم من
قوله لشمس اوتى نبي
(تصحى در سكران

(قوله وفى هذا الاطلاق
وقف) حذف من در ما
أشار اليه بهذا وقصة
اتبائه بالكاف فى الاقامة
أن الاقامة غير شرط وان
مشتا من ذلك بقدر
كفر اوتى نبي هذا الاطلاق
الح اه فالتأثر اليه الماسة
للمذكورة تأمل (قوله قال
ع ش عليه الخ) فيه ان
القيام لاهل الفضل
مندوب وانما كرهه التى
لنفس تواضعا فلتعذر
عبارة حج فى هذه
العبارة مما لا يجسقى على
للتأمل تأمل قال شيخنا
قد قال انها ليست بحجة
لبعض الكاسرة اه

بما لا يخالف الصي والمجنون والمكره (ولو ارتكب من أجل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لأنه قد يغفل ويعدو إلى الإسلام فان قتل فيه
 مدونه مرته لكن يعزقانه لتقوية الاستنباط الواجبة (٢٠٧)

صحة ولا يعدمها وأجيب بأن المراد بالصححة هنا التحقق والثبوت لا معناه الأصولي (قوله كلاًهما)
 فنية الاعتدال بسلامة في السر أن لا يحتاج إلى تجديد بعد الاقامة وليس مراداً تقدح في الصباغ
 عن النص إذا أطلق عرضاً عليه الإسلام فان وصفه كان مسلماً حين وصف الإسلام وان وصف
 الكفر كان كافراً من الآن للإسلام صح فان لم ينف قتل اه خط من والافضل تأخير استنائه
 لاقائه يأتي بسلام يجمع على صحت وتأخير الاستنباط الواجب مثل هذا التقديم قصيدة الكفر غالباً غير
 مبدي شرح مر (قوله والمكره) فان رضى بقلبه فغرد من قال تعالى الا من أكره بقلبه مطعون بالايمن
 وكذا ان أطلق ان يجرد قلبه عن الإيمان والكفر فبما يشبهه ترجيحه لا إطلاق قوله المكره لا تلزمه
 التورية شرح مر وحج وقوله وكذا ان أطلق أي كالمطعن قلبه بالإيمان في أنه لا يكفر لان استحصال
 الايمان لا يجب دائماً كالكاتب والعاقل (قوله الج) أشار بالتعبير باناء الى تعقيب الجنون للردة لا احتراز
 عما إذا ارتد واستنبط في بيب من فانه يجوز قتله حال جنونه مر (قوله أمهل) أي وجوباً وبإيقيل ندبا
 شرح مر (قوله وجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذ كرموجبها وان لم يقل عالماً مختاراً اختلافاً لم يوجبه
 كلام الرافعي اه شرح مر فانه قد مال الحلي هنا وعبارته قوله لانه لم يكذب بالشهود وهذا واضح بناء على
 أنه لا يجب التفصيل في الشهادة بالردة وهو المعتمد وأما على أنه لا بد من التفصيل فيه نظر لان من جلة
 التفصيل كونه مختاراً فدعوى الاكراه كالتكذيب للشهود اشتهت (قوله لا يقدم الشاهد) قال في المختار
 قسم من فخره بالكسر قدوماً وقدمياً أيضاً وقدم بقسم كنعصر ينصرف ما يوزن قتل أي تقسم وقسم
 التي انقسم قسمها يوزن عتب وقدوم على الامر (قوله الاعلى بصيرة) يؤخذ منه أن الكلام
 قيل فيه يعرف المكفر من غيره اه ع ش على مر (قوله حلف) فان قتل قبل الإيمان فهل يضمن
 لان الردة ثبتت أولاً لان لفظة الردة وجد والاصل الاختيار وجهان أوجهها الثاني خط مر (قوله
 والحزم) أي الرأي السديد ع ش (قوله أو شهدت) معطوف على وجوب (قوله برده) أي ولم
 تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول مر (قوله فلا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه
 فربما على الاكراه أو لا يظهر أنه يصدق من غير عين حيث قال فهاهنا حلف وقال في هذا فلا تقبل
 فادع ما يقال المناسب في المقابل أن يقول فلا يحلف ووجه الدفم أنه مفقود باللام ويؤبدان الشهادة
 بالمعنى طرقت لعدم التفصيل بجانب مدعي الاكراه أقوى فكأنه لم يشهد عليه أحد أصلاً تأمل
 (قوله لاسر) أي لا اختلاف للناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة بالردة كما يدل عليه قوله وعلى
 ما لا اصل وهو مقابل لمخوف تقديره وهذا أي نفي قبولها مطلقاً عني على ما ذكرناه من اشتراط
 التفصيل وعلى ما لا اصل من عدم اشتراط قبل وقوله ولا يصدق معطوف على تقبل فهو من جملة المبني
 على ما لا اصل (قوله ولا يصدق) وحيفاً على حكم بينونة زوجانه غير المدخول بهن ويطلب بالانطق
 بالشهادتين مر (قوله مدعي الاكراه بالقرينة) أي في صورة ما لا تشهد واردة اجاباً كما هو
 فرض المسألة فلا خلاف قوله قبل فيصدق ولو بالقرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي والظاهر أن
 هذه اليمين مستحبة واعتدله خط مر (قوله فان ذكر الخ) فان أصر ولم يبين شيئاً فالوجه عدم
 حسنه من أره وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور الفرق بينهما شرح

لحم (نصب في) ليشكك (والا) بأن أطلق (استنصل) فان ذكر ما هو ردته كان كافياً أو غيرها كما قوله كان يشترط الخ صرف إليه
 ودخلوا الظرف في أصل الروضة وعلى الأصل من أن الاظهر أنه في أيضاً ضعيف

لحم (نصب في) ليشكك (والا) بأن أطلق (استنصل) فان ذكر ما هو ردته كان كافياً أو غيرها كما قوله كان يشترط الخ صرف إليه
 ودخلوا الظرف في أصل الروضة وعلى الأصل من أن الاظهر أنه في أيضاً ضعيف

(ونجبا استباة مرنه) ذكرنا أوغيره لانه كان معتزلا بالاسلام وبر ما عرضته شبه فتزال والاستباة تكون (حالا) لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخذ كسائر الحدود من ان كان سكران من التأخير الى الصبح (فان أصرقتل) لغير البخاري من يدل دينه فافتاده (وأسلم) صح إسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو نكسر ذلك الآية قل الدين كفروا وخير طائفة اقوامهم وأموالهم ابعث الاسلام والذين من بعثي الكفر وبظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأى صفة الاثمة والفرق الاثمة أو من لا يتحل دينها كما قاله في العنان وصوبه المهمات (٢٠٨) ثم (وفرعه) أي المرتد (ان انعد قتلها) أي الردة (وأولها) أحد أصوله مسلم قبل تبعا

هر وفي شرح الرض ما يخالفه وبعبارة فان لم يرد كسريا وقب الامر كما نحن عليه الناصي (قوله) ونجبا استباة مرنه) شروع في أحكام الردة بعد وقوعها زى قوله أحد قبل الاستباة عرضة ولا شيء عليه لاهداره ع ش على هر (قوله حالا) وقيل يعمل ثلاثة أيام شرح هر (قوله ترك) أي من غير قتل وأتي بمع عند نوطه لما بعده وقوله ولو كان زنديقا للرد على من قال لا يقبل إسلامه ان اردنا الى كفر حتى كافي هر (قوله أو نكسر ذلك) ويعزى الى المرة الثانية وما بعدها الاولى سول (قوله عصموامني) ظاهره وان قامت قرينة على انه انما يفعل ذلك وقايمن القتل (قوله أو من لا يتحل دينها) أي لا يتنصب الدين معين في المختار فلان يتحل منه كذا اذا انتسب اليه اه (قوله ان انعد) يتأمل ما المراد بالانعد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم يعرف ذلك بالقرآن كما وطهارة وأنت بوله لتأشهر من الوطه فينظر هل الردة قبل الوطه قد انعد بعد ما أو بعده فقد انعد قبلها وبقى الكلام فيما اذا حصل وطه قبل الردة فوطه بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم اه سم على حج (قوله وأحد أصوله) وان بعد شرح هر أي حيث يفسد ما به على ع ش (قوله) ويستأب أي بالنطق بالشهادتين (قوله) واختف الخ) مقابا لحنف صرح به هر فقال هذا كنه في أحكام الدنيا أماني الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار والاصلين أو المرتدين فهو الجنة على الاصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الاصليين أو المرتدين سول والمراد كفار هذه الامة كاتله الشورى وصرح به النوازي (قوله في الجنة) أي مستقلون على المعتد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين الجنة والنار ع ش والذي ارتضاه الجلالان الاعراف سور الجنة أي حاطها المحيط بها وهو المناسب للكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يخل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله) ولمسك موقوف) والاصح انه لا يصير عجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه بأنه يكون كحجر الفلن لاجل حق أهل النبي شرح هر (قوله قيسا) بجامع ان كلا غير مالك (قوله) وبمانه عموه أي مودة الاستباة شرح هر قال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه يعمل ثلاثة أيام ما على الراجم من وجوب الاستباة حالا فلا يظهر لانه لا يعمل حتى يمان عموه وبجانب بما اذا أخر لعذر من القاض أو المرتد كنجون عرض عقب الردة اه زيادة (قوله تبينا) أي تبين لنا نفوذ من حبه لا نحن لان الاسلام من ان كان ذلك بعد الجرح عليه لم ينه مطلقا كذا في شرح البيهقي قد توهم الشارح انه قيد الحكم وليس كذلك بل هو قيد الخلاف فلا فرق في الحكم بين سحر الحاكم وعدمه هر زى

أعم ما عير به (وتصرفه ان يحتمل الوقت) بأن لم يقبل التعليق كيبوكة وهره وكتابة (باطل) لعدم احبائه الوقت (والا) أي وان احتمل أنه قبل التعلق كمتى وتذير ووصية (فوقوف ان أسلم نفذ) بمجته تبينا والافلا (ويعمل ما له عند عدل وأنه عند نحو عرم) كسراة تنقأ احتياطا تعمير بذلك أهم من تعميره بأمر الله (ويؤجره) عتقارا كان أو غيره صياغته من الصباغ (و يؤذي كتابه النجوم قاض) حفظا لما يعتق بذلك وانما بقيتها المرتد لان قبضه غير معتبر

أى بيان حقيقته ومكتموماً بثبوتهم هو أكبر الكبار بعد القتل ومن ثم أجمع أهل الملل على تحريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب وهو من جملة الكليات الجنس وهي حفظ النفس والبرن والنسب والعقل والمال ولما شرعت هذه الحدود حفظ هذه الامور فشرع القصاص حفظ النفس فاذا علم القاتل انه اذا قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظ الدين فاذا علم شخص انه اذا زنى جاداً ورجم انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظ العقل فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظ المال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة تأمل

زى وشرع حد القذف حفظ الامرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف عدماً متع من القذف **(قوله لافعة نبيمة)** الاولى افصح وبها جاء التزويل **(قوله وهو ما ذكر الخ)** أى يقال قتل تعرفه شرعاً هو ابلاج حشفة وقد عرفنا فرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة كما فصل الاصل وقد اشتمل كلامه على ثمانية قيود ذكر المصنف مفهوم بعضها بقوله لا يغير ابلاج الخ **(قوله يجب الحد)** معناه لعل القتل لمنه الفاحشة قال ع ش وان تكررت ما التزمه ثلاث كان من الجنس فيسكني حد واحد اه **(قوله ولو حكا)** لرد على البقيتي القائل انه لا حد على القتل الكافر المملوك لكافر لانه لم يلزم الاحكام بالنسبة فهو كالمهاد لا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما فى المرأة النسيئة لانه تابع لسيدته فهو ملزم للاحكام كما زى وبعبارة حل وقوله ولو حكا لا يدخل الكافر القتل المملوك لكافر ولا يدخل النساء النسيين

أما اه **(قوله حشفة)** ولومن ذكر أشل ولو بحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل حل **(قوله من فاقدها)** خرج ما لو نى ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لانه كادخال بعض أصابع **(قوله بفرج)** ولو فرج نفسه بأن أدخل ذكره في دبره أو ماله فدخل ذكره في ذكركه لانه غير بفرج ع ش على حر **(قوله قبل أودبر)** من ذكر أو نبي ولو جنبه حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة الأدمية لان الطبع لا ينفرضها الفرس السكى حيث تحقق لها من الجن وانما أنثى ع ش وقال مع لا حد بوطها اذا كانت على غير صورة الأدمية لان النفس تنفر منها حيثنواً أيضاً فهي غير مشتهية طبعاً كالهيبة وكلامه وجيه وفيه ان التمر يبالى بتمل زنا المرأة لأن يراد بالابلاج الاغمى من كونه مصدراً لجنبها للفاعل أو مصدراً لجنبها للمفعول حل **(قوله أو أنثى)** أى ولو صغيرة وإن لم ينقض لها الوضوء بهذا إجماع ان معنى الشهوة طبعاً غير مبرم اه شورى لان المراد منها مشتهى ولو باعتبار نية لا بدخال الصغيرة لاني لا تشتهى وهناك كون للموس مشتهى باعتبار شخصه أى بأن يكون شخصه مشتهى أى نفسه **(قوله مشتهى طبعاً)** راجع كادى قبله لكل من الحشفة والفرج وان أوهه ضيعه خلافه شرح حر والمراد أنه مشتهى ولو باعتبار نومه فدخل الصغير والصغيرة **(قوله بلا شبهة)** شامل لبس النخل والفاعل والمرتبط وقد استوفاهما المصنف فتشبهه الحل كوطه دبر حلته وأتمه المزر وجوه شبهة الفاعل كوطه المسكر **(قوله ولو مكترأة)** وعن أبى حنيفة انه لا حد حينئذ لان الاجارة شبهة وعرض بأهلها كانت شبهة لثبوت النسب ولا يشترط اتفاقاً فان قيل لم يبرأ عداً خلفها كما فى فسخ بائناً أجاب بضع مفر كنهها حل **(قوله أو وسية)** رد على عطاه أى حيث قال يباح الزنا بالابلاجة وقال التبريد لانه مكتوب عنه فالنابة لتبسم لا لرد **(قوله وان كان تزوجها)** أى المحرم أى عقد عليها فليس القدر شبهة قال سى فيرد على أبى حنيفة فانه قال لا حد عليه لان صورة الدقة شبهة ووجه لردائه لا عبرة بالقصد القاصد وقال الامام أحمد واسحق يقتل ويؤخذ ماله لحديث فيه صححه يحيى بن معين اه

كتاب الزنا

بالقصر لفة حجازية وبالبد لفة نبيمة وهو ما ذكر فى قولى (يجب الحد على ملتزم) ولو حكا للاحكام (عالم يتحرر به بايلاج حشفة) متصلة من حى (أو قدسرها) من فاقدها (بفرج) قبل أودبر من ذكر أو أنثى (محرم) لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكترأة (لزنا أو وسية) اللوطه (ومحرماً) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان) كان (تزوجها)

وليس ما ذكره كشيبة دلفر للحد (لا غير ابلج) خلفه فخرج كما خذ قبحو هامن مقدسات الوطه (و) لا (بوطه) حبلته في نحو حوض
(وصوم) كنفاس واسرام لان التحريم لمرض (د) وطشاً (في دير و) ووطه (أمتة الزوجة أوله لشدة المحرم) ينسب أو رضاع كأخته
منها وأمه من الرضاع أو مساهرة كوطه وأبيه أو ابنه لشبهة الملك للأخوة من غير ادراك الحدود بالمشبهات رواه الترمذي
وصحح وقته والحاكم وصحح
الحمد لکن قلان للقرى

(٢١٠)

خط (قوله وليس ما ذكر) راجع لا كثرة ولا باحة الزوج (قوله في نحو حوض) مفهوم قوله لعنه
(قوله في دير الج) مفهوم قوله بلا شبهة (قوله من الرضاع) قيده لانها اذا كانت من نسب تنقض عليه فلا
يقالها أمتة وقد تصور أن أمه من النسب أمتة ولا تنقض عليه بأن كان مكاباً أو مبساً وعلى هذا
قوله من الرضاع ليس بقيد فهو راجع الغالب شيخنا (قوله لشبهة الملك) أي ملك الانتفاع في الزوجة
وملك الرقبة في الأمة (قوله لا يوجب الحد) هو المتمدد لان المملوك كمثل الخنزير في الجلفه فانتقض شبهة
در الحد وبحرم مطلقاً ويعزى به في غير المرأة الأولى وليس كبيرة في تلك المرة اهـ برأوى وقوله مطلقاً
أي في در حيلته وأحرمه المملوك (قوله البحر المحيط) هو شرح الوسيط لابن يونس انضمرته
القول في كتبه المسمى ببحر المحيط اهـ برأوى (قوله قلنا) هو من كلام ابن المقرئ
بديل قوله الآتي اهـ أي كلام ابن المقرئ شيخنا (قوله شبهة الملك) هي من شبهة الج (قوله وهو)
أي الملك وقوله في الجلة معمول قوله لم يبع أي الملك دبرا في صورة من الصور (قوله الوطه) أي
الخنزير وقوله فانتقض أي كن سائر جدها بما لا يوجب الحد (قوله والرقبة) أي الوثنية المملوك في أن يبعده
بوطشاً في الدر على كلامه وهو ضعيف (قوله ولا يمترض) أي على القول بأن أمتة الحرم بمعد بوطشاً
دبرها وقوله بالزوجة أي بامته الأجنبية المزوجة حيث لا يبعد الوطه في دبرها فأجاب بقوله لان غيرهما
الح والجامع بينهما أن كلاهما على وطوها وكلامه على هذا ضعيف والمتعمد لا يبعد جدها (قوله)
ووطه باكره) هذه شبهة فاعل ولا يثبت النسب وينبئ أن من الاكرام المسقط للحد مالوا اضطررت
امراً فلم يمتلاكوا كان ذلك عنده من لم يسمع لها به الا حيث مكنت من نفسها فكتلتها دفع الهلاك عن
نفسها فلا حد عليها وان لم يعجز لها ذلك لانه كراه وهو لا يبيع ذلك وانما يسقط الحد عنها لشبهة اهـ
عش على مـ وقوله أو بتحلل عالم هذه شبهة طريق وان لم يقدّم الفاعل شرح مـ (قوله بالوطه)
وكذا بالوطه ولا يهود وهو مذهب داود وهذا الكتاب خلافاً للشارح حل وسـ (قوله كاذب)
مالك) هو عند العقد ونشترط الشهود قبل الدخول عنده وعبارة شرح مـ والمعروف من مذهبه
اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اهـ (قوله فلا يحتاج الج) وكذا لو مكنت المرأة فرداً
أزواجه لانه ما عاينها عن غيرة الطبع زى وينفر بالسكر والضم مختار (قوله والابراء) صبي أو مجنون
لكن يؤدبهما ولهما ما يبرزهما عنه سـ (قوله حكمه في الفسل) أي انما يوجب عليه الفسل بأن
أولج وأولج فيه وجب عليه الحد والا فلا (قوله أولى من قوله الج) لان تعميره يشمل غير المتمم الاحكام وهو
الحر في لانه مكلف مع له لاحد عليه زى (قوله لمحسن) والاحسان لغة التعلق وورد في الشرع لمعان
الاسلام والعقل والبالغ وفسر بكل منها قوله تعالى فاذا أحسن فان تأين فانتقض بالوطه في كافي قوله
تعالى فعليه نصف ماعلى المحسنات من العذاب والنزوح كافي قوله تعالى والمحسنات من النساء واللفظ
عن الزنا كافي قوله تعالى والذين يرمون المحسنات والاصابة في السكاح كافي قوله تعالى محسنين غير

انه يوجب كافتة ابن الرضة
عن البحر المحيط وسكت
عليه قال الدر في وقتنا
فيه قلت الظاهر ما نقله ابن
الرضة لان الضلة في سقوط
الحد بالوطه في قبلها شبهة
الملك في المبيع في الجلفه وهو
في الجلفه لم يبع درافق وأما
الزوجة للمملوك الأجنبية
فتأخر جسدتها صباح
للوطه فانتقض شبهة في
الدبر والوثنية كالمهر ولا
يعترض بالزوجة فان
تحرر بها لعارض كالخض
انتفى (ووطه باكره) أو
بتحلل عام) كمنكاح بلا
ولي كمنه في خيفة أو
بلا شهود كذهب مالك
لشبهة الاكرام والخلاف
(أو) ووطه (لمشأن أو)
بهيئة) لان فرجهما غير
مشتمل طبعاً بل ينفر عنه
الطبع فلا يحتاج الى الزجر
عنه ولا يوطه صبي أو مجنون
أوصى ولو معاهداً لانه غير
ماتزم للاحكام ولا يوطه
جاهل بالتحريم لقرب
عبد لا سائر أو بعد عن

ما سبق

العلاء لجهلهم حكم الخلق حكمه في الفسل وتعميره بلزوم أولى من

قوله وشرطه التكليف الا السكران وقول طبعاً وفي دير من زبادي وتعبيره بمخضفة وقدرها أولى من تعبيره بالسكر وقول في نحو
حيض وصوم أعصم من قول في حيض وصوم وحرام (والحد لمحسن) رجلاً أو امرأة (رجيم) حتى يموت لاسمه ^{في} بنى أخباره
وتغيره نعم أدرجم

على الملوحة في دبره بل حده كذا البكر وأن أحسن اذ لا يتصور الايلاج في دبره على وجه صياح حتى يصير به حصنا والرمح (عذر) أي
 فين يستحجر (وحجارة معتدلة) لا بصمات خفيفة لا يطول تمذيبه ولا يصخرات لا يذفقه فيؤت الذنكيل القعود قال الماوردي
 والاختيار أن يكون ما يرى به ملء الكف وان يشوق الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرمح (في مرض حور وبردم فطرين) لأن
 الفس مسوقاته (ومن خرافا امرأة) عند رجها الى صدرها ان (لم يثبت) (٢١١) زناها باثرائ) بان ثبت بينه أو لعلان

سالمين وهو المراهنا شرح هر (قوله على الملوحة في دبره) رجلا أو امرأة اه زى (قوله وان
 ينشوق الوجه) كلامه كشيخنا يقتضى أنه مستحب والمعتد وجوب ذلك حل وقال عرش على هر
 المندوب وعبار شرح هر فلا يؤم أنه لا يبعد عنه أى المرحوم فيخطئه ولا يدنو منه فيؤله أى ابلا
 يؤدى الى سرعة التدفيع وان يشوق الوجه اذ جع البدن محل للارجم وتعرض عليه التوبة لانه خاتمة
 أمره ومع ذلك اذا تاب لا يسقط عنه الحد اه (قوله ولا يقيد) ويجاب ان طلب شرابا لا سلا ولا يجوز
 فيه الجحيف لان القصد به التكنيل بالارجم زى (قوله ولو في مرض) ثم توضع الخلل أو اللطام
 كالمه في الجرح من فلا يؤم علم الحد حرم واعتبه ولا شيء في الحل لانه لم يتحقق حياته وهو انما
 ضمن بالرة اذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها اذا مات لعدم من يرثه فينبى ضمانه لانه يموت أمه
 أثبت ما هو غدا له أخذها بما قاله الفلوه في ثاة فأت ولدها عرش على هر (قوله لا يحفره) ظاهر
 كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرح مسلم على التخيير شرح هر (قوله القامدية) بالعين
 اللينة نسبة الى قبيلة يقال لها بنو غامد اه برماوى قال خط اسمها سبيعة وقيل أمة (قوله مكف)
 أى ان طرائف تكفيه أثناء الملوحة فاستدما ومعنى اشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في
 مطلق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا لتيسره حصنا فبين بذكره أنه
 شرط فيما شرح هر (قوله بقيل) متعاق بالعاملين قبله والباء مستعملة في التعدية بالنسبة للاول
 وفي الظرفية بالنسبة للثاني شيخنا وهذا غير ظاهر لان الشارح قد المتعاق لما بقوله بذكر والباء فيه
 للتعدية فالاولى أن تكون الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أى وطئ في قبل أو وطئت في
 قبل ويكون محترز للظرفية بالنسبة للعاملين ما لو وطئ أو وطئت في دبر تأمل (قوله ناقص) الباء
 الظرفية بالنظر لقوله وطئ وللاالة بالنظر لقوله وطئت (قوله لان به) أى لو وطئ وهذا التعليل باقى في وطئ
 أمه الاجنبية مع أنه لا يصير به حصنا وأجب بأن المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله وبما تقرر)
 هذا لا يخرج عما ذكره كالبوطه بل انك الخ (قوله والحد البكر الخ) وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر
 ولا يجزى قطع ألة الزنا كالسرق قطع يده لانه يؤدى الى قطع النسل ولا قطع ألة السرقة بم الذك
 والذى قطع الذكر يخص الرجل ولا الذكر لان الذكر لا ينفك عن الرجل على (فرع) لو زنى بكرو ولم يحد
 نزل وهو محرم عن حد عمره بربهم أو بربهم فقط الراجح أنه يحد بربهم ويسقط عنه التغريم شرح
 الروض (قوله مائة جلدة) والعبرة في قدر الجلد وقت الوجوب حتى لو زنى وهو حرم فحق خدمات جلدة
 وكذا لو زنى وهو رقيق ثم غنى حديثين لاماته زى وسيأتى لشارح التنبية على هذا في حد القذف
 حيث قال هناك والنظر في الحر به والرق الى حالة القذف الخ فلوز كرهنا وأحال على ما أتى كان فوجد
 رضى الجلد لجدلا لوصوله للجلد شرح هر (قوله وتغريم عام) عبر بالغريم ليندبه اعتبار فصل
 الخالين وان تحلف ما قص بذكر ورق فاعبرة بالحد الخالين وبما تقرر علم أنه لا احسان بوطه في مائة بين ولا بوطه شبهة أو نكاح
 فعد كذا التحليل وأنه لا احسان لصي ويحتمون ومن يهرق لانه مقة كمال فلا يحلل الا من كامل وأنه لا يعتبر الوطئ في حل صمته حتى لو وطئ
 دوس في ثم زنى بعد ان عقدت لذة وهو رقيق أو وطئت من ز يادى (د) الحد (لبكره) من مكف ولو ميا وشهته السكان ان رجلا
 كان أو امرأة (مائة جلدة وتغريم عام)

لثلاثين كشف بخلاف ما اذا
 ثبت بالاقرار ليكنها الحرب
 ان رجست بخلاف الرجل
 لا يحفره وان ثبت زناه
 بالينة وأما أثبت الحفر في
 قصة القامدية مع أنها كانت
 مقررة فبيان للجواز وذكر
 حكم اللعان من زيادى
 (والحصن مكف) ومثله
 السكان (حرو ولو كافرا
 وطئ أو وطئت) بذكر
 أصله (لا يقبل في نكاح
 صحيح ولو) في عدة شبهة
 أو حيض أو نحوه أو
 (بناقص) كأن وطئ
 كامل نكح حور بناقصة
 وعكس فالكمال حصن
 نظرا الى حاله وانما اعتبر
 الوطئ في نكاح صحيح لان
 به قضى الواطئ أو الملوحة
 شهوته خفه أن يتمتع عن
 الحراد واعتبر وقوعه حال
 الكمال لانه محض باكل
 الجهات وهو النكاح
 الصحيح فاعتبر حصوله
 من كامل حتى لا يربح من
 وطئ وناقص ثم زنى وهو
 كامل ويربح من كان كاملا

ولا دابة الزانية والزاني دم خمار الحادي عشر وغيرها المزدفيها التفرغيب على الآية (المسافة قصر) لان القصد إبعاشه بالبعد عن
الام والوطن (فأكثر) ان رآه الامام لان عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلياً إلى البصرة فلا يكتفي بغيره بل إلى ادون مسافة
للقصر اذا لم يبعث المسكور به لان الاخبار تتواصل حينئذ ولا ترتيب بينه وبين الجاد لكن تأخيره عن الجاد أولى (ويجب تأخير
الجد لخروجه مفرطين) ان اعتدال الوقت (مرض ان ربح برؤه والاجاد بعشكال) بكسر العين أشهر من فتحها وثلثه أى
عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) (٢٢٢) كأطواف نياح (مرتفان كان عليه خون) غصنا (فترين) بجلده (مع

من الاغصان له أوكاس) الحاقه بالغرب نفسه لم يعتد به لاتقاء التشكيل وابتداء العام من أول السفر وصدق بجمعه في معنى
عام عليه حيث لا يئنه ويحلف بعد ان أنهم لبناء حقه تعالى على المسافة وتقرّب للفتنة شرح مر
والوجه أن أجبر العين ولو اشرى ان تعذر عمله في القرية كالاجس لغيره بماذا تعذر عمله في الجبس
بل أولى حج لان ذلك أى الجبس حتى أدى وهذا أى التفرغيب حتى قلته تعالى سول فاذا سقط
حق الأدي سقط حتى قلته تعالى الأولى (قوله عام) أى سنة هلالية شرح مر ويشترط كون الطريق
والمقصود أنما كاقضاء اطلأهم في نظائره وأن لا يكون بالبد طاعون طرفة دخوله شرح مر وشتر
الدخول الخروج حيث كان واقفاً نوعه عرش (قوله ولاه) راجع إلى كل من قوله ما تاجله وتقرّب
عام (قوله المسافة قصر) ويلزمه الإقامة فياغرب إليه ليكون له كالجبس ولما استجاب ما ينسرى بها
دون أهله وعشرته الأمن غشي ضياعه منهم وقضية كلامه ما عدم تمكينه من حل ما زاد على نفقته وهو
متج خلاقاً لا وردي ولا يقيد الا ان خيف من رجوعه ولم تفديه المراقبة أومن تعرضه لافساد النساء
مثلاً أو الفلسان وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لافساد النساء أو الفلسان أى ولم يتزجر
الاجبة يحبس وهي مسألة نفيسة اه شرح مر وقال زى له أخذ زوجته فهي مستدامة من الأهل له أخذ
مال يتجرب فيه انتهى (قوله لخروجه) واستثنى الماوردي والرويان من يلد لا ينفك حرمه أو يرد فلا
يؤخر ولا ينقل لمعدته لتأخير الحدو المشقة اه مر (قوله بعشكال) ولا يطلق الاعلى شارع النخل
مادام مرطاً فاذا يبس فهو عرجون كفى شرح الروض تفسير الشارح بالرجوع فيه مسافة أو تفسير
بجاري لأنه يؤل إلى كونه عرجونا (قوله أشهر من فتحها) ويقال له عشكال بضم العين (قوله وفارق
اليمان الخ) عبارة هناك متنا أو شرعاً أو ليضر بنماته سوط أو خشبة فضره بضره بضمه بضره
من البساط في الأولى أو من الخشب الثانية أو ضره بضره في الثانية بعشكال عليه مائة غصن وروان
شك في اصابة الكل عملاً بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حدازنا لان التعريفه الايام
بالكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجد اه (قوله أجزاء القرب به) وفارق معصوباً حج عنه ثم
شقي بان الحدو مبنية على البره وقياسه انه لو برى في أثناء ذلك كل حدالاصحاء واعتدا بما شقي شرح
مر (قوله والختان قصر بالاجتهاد) أى فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمنه ويضمن النصف بالبيع
على الاصح كذا في شرح البهجة للشارح أى أن أصل الختان واجب والملاك حصل من مستحق
ومن غيره وهو وقوعه والحر أو البرد سول (قوله وتعين الجبهة للامام) الأولى ذكره عقب قوله
وتقرّب عام لافقة قصر فأصنع كقصر كصنع الأصل (قوله جدد) ولا يمتنع التفرغيب للبدى الغرب إليه

أنتمسة وبعزق الوجه (وعين الجبهة للامام) فلو عين له جهنم يعدل إلى غيره الا انه لا يفرج سول
غرب من بلذتاء للبداهة والادون للمسافة منه) أى من بداهة (و) يغرب (مسافر لغير مقصده) ويؤخر تقرّب غير المتوطن حتى
يشوطن وقولوه بالادونه إلى آخره من زيادى (فان عاد) للغرب (لجدة) الأصل الأولى والغرب منه (أولادون المسافة منه) جدد الترتيب
معاملة له يتقصد وقول اولادون المسافة منه من زيادى (فرع) زنى فياغرب إليه غرب إلى غيره قال ابن كعب والماوردي
وغيرهما ويدخل فيه بقية العام الاول

(ولا تهرأ امرأة إلا بنحو محرم) كزوج ومسوح وامرأة وبأمن (ولو باجرة) لأنها عامية بها الواجب كجارة الجلود ولاها من مؤن
 سترها فان لم يكن لها مال فعلى مال (فان امتنع) من الزوج بها باجرة (بغير) كأي الحج ولان في اجباره تعذيب من
 لا يذب وقول في بنحو محرم أعمر قوله مع زوج أو محرم (أو) الحد (لغيره) ولو مضاهوا أعمر من تعبيره باليد (نصف) حد (أو)
 في الحد بدين ويغرب نصف عام لقوله تعالى فمابين نصفهما على المحسنات من العذاب ولا يابى بضر السيد في عقوبات
 نعم قال البلقيني لاحد على الرقيق الكافر
 الجرام دليل أنه يقتل برده ويحد بقتله وان تضرر السيد (٢١٣)

عليه فهو كالعاقد والمعاقد
 لا يحرمه الزكوى وهو
 مردود تقول الأصحاب
 للكافر أن يحد عبده
 الكافر ولان الرقيق تابع
 لسيده حكمه حكمه
 بخلاف المعاهد ولأنه لا يلزم
 من عدم التزامه الجزية
 عدم الحد كأي المرأة القدية
 وظاهر أن ما مر من
 اعتبار ماسة القصر
 وتأخير الجلد لما مر مع
 ما ذكر معه يأتي هنا
 (ويثبت) الزنا (بإقرار)
 حقيقي (ولو مرة) لأنه يثبت
 رجم ما عزا والقاسمية
 بإقرارهما أو مسلم وروى
 هو البخاري خبر واغد
 يأتين إلى امرأة هذا
 فان اعترفت فارجه على
 الرجم على مجرد الاعتراف
 وانما كره على ما عر في
 خبره لأنه شك في عقله ولهذا
 قالوا بك جنون ويستبركون
 الاقرار

سر (قوله امرأة) ولأمة ومثلا الأمر الحسن الذي يخشى عايه القنة سر (قوله كزوج) بان
 كانت أمة أو حر وكان قبل الدخول أو طرأ التزوج بعد الزنا فلا يقال إن من لها زوج عصمة رشيدي
 (قوله وبأمن) أي في الطريق والقصد سر وهو مطوف على بنحو محرم والياء فيها معنى مع
 (قوله كجارة الجلود) يتألف ما مر منها من بيت المال أو لأن من مال المجلود لم يرق قياسه هنا كذلك
 وينتج في القنة أنها من بيت المال سواء أعرس السيد أم لا كجارة المعصرة سر وكلام الشارع هنا
 يقتضي أنها عليها أولا وهر كالشارح (قوله ولغيره سر) ويشهد الحد بعد إيقاع كل مرة بخلاف
 ما إذا لم يقع إلا بدلالة الأخيرة فانه يتداخل في حدوده عن زنا متعدد برواي (قوله بدليل
 أنه يقتل الخ) فيه أن قتله بالردة وحده القذف في جلة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعله ماديلا
 لما فيه من المصادرة بل يذكر مر قوله في عقوبات الجرائم الآن يقال استدلل بمالاتفاق عليها
 (قوله ماسة القصر) أي بجأها فلا تنصف كالحده (قوله الماسر) أي للحر والبرود والمرض أو قوله
 مع ما ذكر وهو المجلد في حال المرض بشكل الخ (قوله يأتي هنا) أي في جلد غيره الحر (قوله
 حقيق) فلا يثبت بغيرين المردودة سر كل طلب القاذف أن يحلف المقتوف أنه ما زنى فرد عليه
 بغير خفافه يقطع عند القذف ولا يثبت الزنا فلا يحلف المقتوف سم وشورى (قوله ولو مرة)
 أن يثبت الخ لا خلاف في حقيقه وأحد حيث اشترط أن يكون الاقرار أو بالعالم حديث ما عر
 كل مرة فاقسم مقام شاهد أو جابأثبتنا بأنه يثبت (قوله) انما كره على ما عر في خبره لأنه شك في عقله
 ولهذا قال أبو جنون ولم يكرره في خبر القاسمية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على
 الاكتفاء في الاقرار مرة (قوله وانما كره) أي الاعتراف أي سببه هو قوله لذلك لم يست لذلك
 ثبت لأن هذا سبب للاعتراف لأنه كان يقول في كل مرة زنت فقد وجدته ثلاث غير الأولى اه
 (قوله مفسلا) كان يقول أدخلت حشفي فرج فلانة على سبيل الزنا لا بد أن يذكر الاحسان
 أو معه كأي ع ب حل (قوله أو ببينة) وبينة شرح مر ويثبت الزنا ببينة فصلت بذكر
 الزنا وبينة الإدخال ومكانه وزمانه كأنه قد أدخل حشفته أو قدرها في فرج فلانة يجعل كذا
 وقت كذا على سبيل الزنا والأوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو لم يعلم موافق خلافا للزكوى حيث
 اكتفى بزنا وجوب الحد لأنه قدرى الما كره من اجمال بعض الشروط أو بعض كفيته وقد
 ينسب منها (قوله رجع) أي قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت
 أو فحنت فظننت زنا وان شهد حاله بكذبه بان يظهر شرح مر وعلى قائله بعد رجوعه الدية لا القود
 لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يثبت رجوعه إلا بقاط مهر من قال زنت بها مكره لأنه
 من أدى زى (قوله مشتبه) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوبا زى (قوله في قصة ما عر)

دس
 فضلا كشهادة (أو ببينة) لأنه لا يثبت بالبينة الفاحشة من نساء كره كذا بلعان الزوج في حق المرأة أن تلعن كاسر فلا يثبت بعم
 القضي فلا يتوفيه بعمه أما السيد فيستوفيه من رقيقه بعمه لصحة تأديبه (ولو أقر) بإزنا (مرجع) عن ذلك (حفظ) الحد لأنه
 يثبت عرض لما عر بالرجوع بقوله لذلك قبلت لذلك لمست أبو جنون (لان حرب أو قال لا حدوني) فلا يثبت لوجود مثبت مع
 علم ضرعه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجعت فذاك والاحسان لم يكف عنه فأتى فلا ضمان لأنه لا يثبت لم يوجب عليهم
 في ضمانه شيئا أما الحد الثالث بالينة فلا يثبت بالرجوع كلا يقطع هو والاثبات بالافراق بالثوبة

(ولو شهد أربعة) من الرجال (بزناها أو ربح) من القسوة أو رجلا أو رجلا أو امرأة (بأنها عذراء) بمحنة أي بكر سميت عذراء لتعذروها وطهاصومته (فلاحد) عليها للشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها لقيام البينة بزناها لا احتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك المبالغ في الاقتصاص ولا على الشهود لقوله تعالى ولا يستأجر كاتب للشهادة وقولي فاحذر أعم من قوله ثم تحدد ولا قاذفها وظاهر (٢١٤) أنها إن كانت غورا بحيث يمكن تعذيب الحشفة مع بقاء

البكارة حدث كما قاله البلقيني (ويستوفى أي الحد (الامام) ولو بنائه (من ح) لما صر (مكتاب) كالمستقل (أو بعض) لجزمه الخراف (لولاية السيد عليه والعبد الموقوف كسبه أو بضمه) وعبد بيت المال (ومن) حذوره أي الامام ولو بنائه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالافراق أم بالينة ولا يجب لأنه ^{في} أمر برجم ما عر والفايدة ولم يحصره (كالشهود) فيمن حصورهم قالوا وحضور جمع أقفهم أربعة والظاهر أن محله إذا ثبت زناه بالاقرار أو بالينة ولم يحصر (وبعد الرقيق) غير (المكتاب (الامام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لأنه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا ورقيقه كافرا (أو مكاتب) لخبر أبي داود وغيره أقفوا الحدود على ما ملكت أيمانكم ثم المحجور عليه بنحوه يقوم عليه ولو وصار قياتمه (فان تنازعا) فيمن يحده (فالامام) أولى لما صر (ولسيدة تعز برة) الأصل خلق الله تعالى وخلق غيره كما يؤيد على نفسه (وسماع بينه بقوية) أي بموجبها يقيم زنه بقولي (إن كان أهلا) لسماعها بأن كان رجلا عدلا لصفات الشهود وأحكام العقوبة (كتاب حد القذف) تقدم بيان القذف في باب (شرطه) أي لحد (في القاذف ما صر في الزاني) من كونه ملتزما للأحكام علما بالتحريم وهذا أولى عما عبر به (واختيار وعدم اذن) من المقدوف وهذا من زنايف

لأنه قال ردوي للشيء في ردوه وهرب حقه وحتى مات وفيه المدعى لا يحدو ويحب بأنه يلزم من الرد التي عدم الحد فكأنه قال لا يحدو (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من مقتضات الاقرار شرع في مسقط البينة بحريمه وقوله من الرجال الخ كون الشهود في الأول والرجالي في الثاني القسوة من اثبات الثاني الأول وحذفها في الثاني على القاعدة العنوية زى وفيه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة إذا كان المحدث مذكورا أما إذا كان مخفوا فكانها فيجوز الأمران ويحب بأن الأصح منهما أنه كالذكر فيكون جارا على الأصح (قوله عذراء) أو ارتفاعا أو قرنا زى (قوله) وصومته) تفسير (قوله ولا على قاذفها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح مر (قوله لا احتمال أن العذرة) علة للعلة أي وانما كان قيام البينة بزناها علة لنفي الحد عن قاذفها مع معارضة بينة العذرة لما لا احتمال أن العذرة الخ (قوله أعم من قوله الخ) لأنه لا يشمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حد القاذف والشهود ويبنى عدمه حل (قوله ويستوفى الامام) لأن استيفاء الحد من وطئت قول الشيخ عز الدين وانما يفتؤ لولاية المرفق بها كالتقصاص لانهم قد يتكبرون ذلك فلو كان العار ولو جلده واحسن الأحكام ومن الحربية تعتبر وقت الوجوب مهم (قوله أيضا) من قوله نغدا أي ليس الخ (قوله ومكتاب) أي كتابة بمحنة أو غير نفسه حل (قوله ومن حصوره) قد يقال يلزم من استيفائه له حضوره فلا حاجة إليه الآن يقال معنى قوله يستوفيه أنه يأمر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو يمكن مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أتى به وان على توطئة للدليل (قوله قاذف) بزناها لأن السر مطلب لما ورد ان الله شرب يحب من عباده السكيرين وأيضا خصه الشارع بقوله والظاهر الخ (قوله وبحد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطع في السرقة والحاربة عمرة (قوله غير المكاتب) أي لان الامام يستوفيه منه كما تقدم (قوله والسيد) ولو امرأة (قوله ولو فاسقا) ولو كان أصله أوفره بأن كان السيد مكاتبيا حل (قوله ومكتاب) تعميم في السيد (قوله نعم المحجور) أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد بحث ابن عبد السلام أن يكون بين السيد وقته عداوة ظاهرة بقسمه عليه يؤيده ما مران الجبر لا يزوج حينئذ مع عظم نفقته فالسيد أولى اه مر (قوله) بأن كان رجلا عدلا على الخ هذا التفسير يسهل على أن افات الحدود من باب الولاية والصحيح أنه من باب الإصلاح فالمراد بالاهلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فمكتاب والكافر والفاسق والمرأة سماع البينة واقامة الحد إذا اتصفوا بما تقدم ذكرى وقوله رجلا ليس بقيد (كتاب حد القذف)

(قوله تقدم بيان القذف) وهو لفة الزى وشرا الرى بالزنا في معرض التعبير (قوله واختيار) هذا وان علم ما سبق في الزاني الألف ذكره شرط بل ذكر ما يعط منه وهو أنه خال عن الشبهة والا كراهية حل وقد يقال حيث كان الاكراه شبهة علم متعانا للاختيار شرط فلا حاجة لذلك ومن من حذره

(د) عدم (إسالة) فلا حد على من قذف غيره وهو حر أو مومن أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالاسلام أو بعدن العلماء
أوكره أو بآذنه أو أصل كالإقتبال (د) لكن (يعزير من ص) (٢١٥) ومجنون له ما نوع يميز للزجر والتأديب
(و أصل) لا إبداء والتصریح

بهذا من زباني (وحد حر
ثمانون) جلدة لآية والذين
يرمون المحصنات فنها في
الحرق قوله في أو لا يتقبلوا لهم
شهادته إذا أذغره لا تقبل
شهادته وإن لم يقذف
ولا جاع الصحابة على
ذلك (د) (وحد) (غيره) من
به رق ولومعنا فهو أهم
من قوله والرقيق (أر بعون)
على النصف من الحر لاجتماع
الصحابة عليه والنظر
في الحرية والرق إلى حالة
القذف لانهما في الوجوب
فلا تصير بالاتساق من
أحدهما إلى الآخر فلو قذف
وهو حر ثم استرق حد
ثمانين أو وهو رقيق ثم
عتق حدار بعين ولو قذف
غيره في خلوة لم يسمع الا
الله والحفظة فليس بكبيرة
موجبة للحد خلوه عن
معدة الإبداء ولا يعاقب
في الآخرة الاعقاب من
كذب كذا بالضرر في قوله
ابن عبد السلام (و)
شرطه (في) المقتضوف
إحسان وتقسيم (في) كتاب
اللعان) بقولي والمحصن
مكلف حر مسلم عفيف عن
زنا ووطء محرم مخلوكة ودير
حليلة وتقدم شرحه (و)

الاصل (قوله) فلا حد على من قذف غيره وهو الرافع للقذف حر في لم يقبل فلا حد على حر في الخ مع أنه
أصل لاجل بيان مرجع الضمير الآتي في قوله أو بآذنه أو أصل له الخ فانه راجع للغير ولأنه يومئذ في الحد
عن الحر في وان قذف في حال ذمته وعن المجنون وان قذف في حال فاقتنه مع أنه لا يثبت عن مالان البعرة
عامة القذف فاذا دخل الحر في دارنا بآمان أو أسرناه وقذف استوفينا منه (قوله) أو كرهه (رفع القلم عنه
مع عدم التعدي به فارق قوله لا تقتل لاقتل لوجود الجناية منه حقيقة وكذا كرهه لاحد عليه أيضا وفارق
بكره القاتل بأنه آت له أذنيته أخذ به يقتل بهادون لسانه فيقذف به شرح حر وتقبل دعواه
الاكره ان دلت عليه قربته حر (قوله) أو بآذنه) ظاهر كلام الشارع أنه لا يعزير المأذون له في
القذف حيث ذكر التعزير في مسألة المميز والاصل وسكت عن تعزير المأذون له فاقتضى أنه لا يعزير
والقي اعتمده زى أنه يعزير لان العرض لا يباح بالإباحة وارتضاء حر (قوله) أو أصل له) ولا
عند الأصل يقذف بمرتبة الفرع اه حل (قوله) كالإقتبال) ظاهر رجوعه لجمع ما تقدم من قوله
وهو حر في الخ وهو مسلم في غير المسكر أما هو فتقدم أنه يقتص منه كالسكره بكسر الراء كذا قيل
والظاهر رجوعه للإختصاص (قوله) ولكن يعزير الخ) فلو لم يعزير حتى يبلغ المميز وأفاق المجنون سقط
تعزيرهما حل وزى (قوله) ولو قذف غيره في خلوة الخ) هو تنقيح لقول المتن وحده حر الخ أى ما لم
يكن القاذف في خلوة الخ فلا حد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرافع في الزنا في معرض التعبير وهذا
لا يتبرير إلا أن يقال هذا قذف صوري (قوله) فليس بكبيرة الخ) أى بل هو صغيرة لان القذف إنما
يكون كبيرة إذا كان على وجه التمييز كأن كان محضرة الناس بخيئة يكون النفي للقيود والمفيد معا
وبدل ذلك قول الشارع ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب الخ شيخنا (قوله) الاعقاب من كذب) قضته
أنه لو كان صادقا في قذفه لا يعاقب في الآخرة أصلا وهو ظاهر عرش على حر (قوله) وتقدم) أى
تقدم تعريفه في ضمن تعريف المحسن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحسن بما ذكر ان الاحسان
هو الاضاف بالتكافؤ والحرية والاسلام والصفة عماد ذكر (قوله) والمحصن مكلف الخ) ثم
لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المقتضوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان تغليظا
عليه لصحابه بالقذف لان البحث عنه يؤدي إلى اظهار الفاحشة للمأمور يسترها بخلاف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لانتفاء المعين فيه كذا نقله الرافعي عن الاصحاب
وهو المتمدن حر وقول حر بل يقيم الحد على القاذف أى حتى لو ثبت عدم احسان المقتضوف
بعد حد القاذف لاشئ على المقتضوف وان كان سببا في الحد بل ظاهره أنه لو مات القاذف بالحد
لا شئ على المقتضوف ولا على القاتل فليراجع لان الاحكام مبنية على الظاهر عرش على حر (و)
لانتفاء المعين وجهه بالنسبة للمقتضوف لان القاذف بالصفة للشاهد اذا طلب تركه ليس أمورا
يسترها بل مأمور بتركها وأيضا قد يؤدي البحث إلى اظهار الفاحشة (قوله) دون أو أربعة) بعبارة
ظاهره أنه فاعل شاهد وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من أن دون ظرف يتصرف أمامه
منسب بسببه وبالبريين من أنه لا يتصرف فاعل مقدم معلوم من المقام ودون صفته له تقديره
رجل دون أو أربعة وهذا المقدور كره حر (و) (فرع) قال في شرح الروض أشهد أن ربنا
لا يحد واحدا من رعاياه أو عدوا له أو يحد قاذفاه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص

شهادتهم (أو أربعة) من الرجال (أو) شهيد (أو) نسأه أو عيبا أو أهل ذمة) هو أولى من تعبيره بكفرة (حدوا) لانهم في غير الأولى ليسوا
من أهل الشهادة وحقنا الأولى من النوع في أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة لاقرار به فلا حد لانه لا يسمى

الصفة لا اختلاف القاذف والقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالباً (ولو استقل مذقوب باتبينه) لحد (لم يكف) ولو باذن لان اقامة الحد من منصب القاذف له الاستيفاء منه وكذا القذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاحتياط بنفسه من غير مجاوزة حد كقوله الموردي واعلم أن حد القذف ينفذ باقية البيئة بزنا القذوف وبقرار موطنه وبالجمان في حق الزوجة (خاتمة) اذا شخص آخر ظفر آخر أن يسه بقدر ماله به ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإغتابه بمائيس كذا ولا فظا نحو يا حق يا ظالم اذ لا يكاد أحد ينكح عن ذلك اذا انتصر بسبه فقد استوفى غلاته وبرئ الاول من حقه وبقى عليه اثم الابتداء والاثم لمن لله تعالى

(كتاب السرقة)

فتح السنين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسر الاء واللام قطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والشارق والارقة فاقطعوا ايدهما وغيره مما يأتي (أركانها) (درس) وبالتالي (فلا يرفع)

عقد أو صفة مطلوبين المقتوف أنه مازى حلف فان حلف حدوا ولا الاصل وان زكوا وحدوا (قوله) لان التقاص إنما يكون (الح) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قبل وأحسن منه قول الحليسي إنما يثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لأنه لا يكاد يتحقق في الاعراض وذلك لأنه اذا قيل له يا زني فقد نال من عرضه شيئاً لان السامعين قد يرون أنه علمه شيئاً فاذا قال له مثله المقتوف يقع مؤتمراً لوجهه عجز المجازاة فزيتل من عرضه مثل مال الاول عميرة سم (قوله) في الصفة) لم يقبل في الجنس والصفة كقوله أولاً لان الجنس هنا واحد وأما قوله أولاً لان التقاص إنما يكون (الح) فلما به من حيث هو (قوله) لا اختلاف القاذف (الح) عبارة شرح هر لاختلاف تأخير الحد من باختلاف البدن غالباً اه لا اختلاف انما هو في التأثير بالاثم الناشئ عن الحد وان كان ضرب النصف كضرب القوى (قوله) لم يكف) فان ما به قتل المقتوف مالم يكن باذن القاذف وان لم يمت لم يجلس في يده من الاول شرح هر وقوله قتل المقتوف (الح) ظاهره وان أذن الامام وبعبارة التصحيح فان كان باذن فلا قصاص وكذا لاديه في الاظهر اه عميرة سم (قوله) ولو باذن) أي من الامام أو القاذف هر وسرل (قوله) لان اقامة الحد (الح) بهذا فرق القود في النفس وأيضاً النفس في القود مستوفاة بمثل ما قيل أو بسبب فليس فيه زيادة ايلام بخلاف الحد في بئزاد القذوف اذا استوفاه (قوله) أي السيد مره غيره كاقدم عن عميرة (قوله) عن السلطان) أي أومن يقوم مقامه من يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الري فان لم يكن له ولاية القضاء عس على م (قوله) وبعونه) أي ولعل مال غيره أنه لا يثبت المال على القاذف شرح هر (قوله) بقدر ماله به) لعل المراد قدره بعد الاثام ما يأتي به الساب لقوله وانما يسه (الح) حل (قوله) بمائيس كذا ولا فظا) وان كان مائيس في الاول كذا ولا فظا وقد يقال في هذا لاي يسه بقدر ماله به حل ويدفع بان المراد قدره عدد الاصفه كاذكره (قوله) يا حق) قال هر والا حق من يفعل الشيء في غير موضع علمه بقبحه اه وفي المصباح الحق فساد في العقل وحق يحق فهو حق من باب تعب وحق بالضم فهو حق والاثم حقا (قوله) واذا انتصر (الح) فاتم السب سقط بمحاصل من سب الآخر له في مقابله فليس عليه الاثم واحد وهو اثم الابتداء (قوله) ويرى الاول من حقه) أي الثاني ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قد فاقه نظراً لظهور لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا أن يقال سوع في هذا السكره وقوعه حل وقال بينهم لاي من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظره فله كاقدم قبل الاولى عدم السقوط بمجرد التهاق المذكور اه أي فيكون المراد بالحق على هذا اثم السب لا الحد (قوله) والاثم) أي الذي كورأى فاللهم الله كرى

(كتاب السرقة)

أي بيان حكمها وهو القطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربع دينار او مرقمها وأثرها عن القذف لا يهاذونه اذا الاعتناء بحفظ العرض أشد من الاعتناء بحفظ المال (قوله) والشارق والارقة) قسم السارق على السارقة عس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا بفعل بالشهوة والمرأة أشدهوة (قوله) الموجبة (الح) أشار به الى دفع التهاق لان المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي للوجبة للقطع

والثانية (درس) وبالتالي (فلا يرفع)

ياخذان المال عيانا ويستم
الأول الحرب والثاني القوة
والفدية يدفعان بالسلطان
وغیره بخلاف السارق
زجوا (وشرط في السارق
ما) من (في القاذف) من
كونه ملتزما للأحكام علما
بالتحريم بخاريا بغير إذن
وإصافه لعدا أولى لماعير به
(فلا يقطع حرى ولومعاها
ولا) (وصي وجنون ويكره)
وأمؤنه وأصل (وجاهل)
بالتحريم قرب عهده
بالسلام وأبعدن العلماء
ويقطع مسلم وذى مال مسلم
وذى (و) شرط (في المروق
كونه ربع دينار خالصا أو
قيمة) أى مقو بما مع وزنه
ان كان ذهابى مسلم خبر
لا يقطع بد السارق الا فى ربع
دينار فصاعدا والبخارى
خبر يقطع البذرى ربع دينار
فصاعدا وخبر قطع النى
يبلغ فى محن ثلثه درهم
وكانت مساوية ربع دينار
والدينار المتقال تعتبر قيمة
ما يساو به حال السرقة سواء
أ كان دراهم أم لا وخبر
بالخالص وبعده مفسوش
لم تبلغ قيمته ربع دينار
خالصا فلا يقطع به والتقوم
يعتبر بالمضروب (فلا قطع
بر ربع سيكة أو حليا لا يساوى
ر بما مضروب) وان ساءه غير مضروب نظرا الى القيمة فيما

وبالتاب القوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حوز مشله أو لا كما في شرح
در فلهزم عليه كون النى ركن لنفسه لكن نزع قوله فالسرقة الخ لا يناسبه لانه تعريف للمعنى
الشرعى كما فاده ع ش فلو عر فالسرقة أو لا ثم أى باركتها كان أولى وبردعها أيضا مال السكام
على شرط أحد الأركان وهو السرقة القوية وعادته انه اذا تسكلم على شرط الأركان تسكلم على السك
الهم الآن قال ايس مراده تعريف للمعنى الشرعى بل مراده بيان شروط المعنى القوية الذى هو الركن
تكماله قال وشرط في السرقة القوية بالمأخوذة ركن للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الاخذ من
حوزته تأمل (قوله مجلس) أى يختصف وهو المنتهب خارجا بقوله خفية وقوله واجاهد خارج
بقوله من حوز مشله لانه ما جدها كأنه أخذها من غير حوز ملها بالنسبة له (قوله والثاني القوة
والفدية) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به برد بان لقاطع
شروطا يميز بها كما سيأتى فربشه الاطلاق شرح در وقوله شروطا وهي كونه خفيا للطريق بقاوم
من يزهو له الى آخر ما يأتى (قوله بخلاف السارق) أى لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية
فهو تعلق لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله علما بالتحريم) فلو علم بالتحريم وبجمل القطع كما في
نظيرين غير انظر سم (قوله وأصله) كان الأولى أن يقول وبصفة يشمل الفرع فإنه لا يقطع بمال
نفسه كما يرمى بما يأتى ولكأن تقول هذا تفسير لقوله ماسى ولم يمر أن الفرع لا يجد فكان ينبغي زيادته أو
بأن عبارة عامة ويفسرها بما يشمل الفرع سول (قوله ولومعاها) لانه لم يلزم أحكامنا أى
كأنه لو كان حرى في شرح در وقوله كالحرى أى غير المعاهد قال سول وان شرط قطعه بذلك (قوله
ويكره) ولا يقطع أيضا كره بكره لانه من عدم قطع المنسوب ومن لم لو كان المكره بالفتح غير
يز وأجمعا يعتمد الطاعة كان آله لكهه يقطع فقط كالأمره بلا كراهه شرح در (قوله ربع
دينار) أى مال الاخراج مع كون السارق واحدا أخذ ما يأتى وشد من قطع باقلمنه وخبر ان الله
السارق يسرق البيعة والجبل يقطع بيدها ما أن يراد البيعة فيه بيعة الحديد والجبل ما يساوى ر بما
كبل البيعة أو الجنس أو من شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من القليل للكثير اه (قوله
أوقية) قال ع ش على ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين فضة (قوله أى
مقوله) أى يقبنا بان يقطع المقومون بان قيمته ذلك والا فلا قطع وتعتبر مساوئنه لار ربع عند
الاخراج من الحرز فلا يقطع ناقص عند الاخراج وان زاد بعد بخلاف عكه اه زى (قوله مع
وزنه) الحاصل انه يستقرى الذهب المضروب الوزن فقط وغير المضروب الوزن وبلغو القيمة
مذكر ولا يكتفى ببلغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه زى ويستقرى الفضة القيمة مطلقا حل
لأن العاير ربع دينار وهولا يكون الا ذبا فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة (قوله والبخارى
خبر الخ) ذكره بعد الاول م كونه أنص في المقصود توفية لرؤية الشيخين ع ش لان البخارى
أعلن سندوا فى الخبر الثالث ليل لاقوله وأوقية (قوله فى محن) أى ترس وألدرقة ع ش (قوله مفسوش
أبلغ الخ) حل للراذقية مفسوش مع غشه أوقية الحاصل من فقط حل وعبارة الروض أو
مفسوش خالصه أناب اه وعلها شرح در وحج وظاهره أن المنظور اليه الخالص وحده وعلى هذا
يشكل عدم اعتبار النش منه من جهة مال المروق منه لكن قال قل على الجلال فان كان
النش مقبولا ثم الى الخالص والنصاب والا فلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوى ر بما)

الذي لا بد منه في الذهب وقولي أو حلياً من ز يادى (ولا يماضى قبل أخراجه) من الحرز (من نصاب) بأكل أو غيره كسارق لا تنه
 كون الحرز قد نال (ولا يماضون) (٢١٨) ضاين مشتركاً أى اثنان (في التواضع) لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً ولا

بغير مال ككعب وخنزير
 وخراذ لا قيمة له بل يقطع
 (بشورت) بشك (في جيبه)
 تمام لهاب وان (جمله)
 السارق لانه أخرجه نصاباً من
 حوزة بصد السرقة والجهل
 بحسنه لا يؤزر كاهل من صفت
 (وخضر بلغ اثاؤه نصاباً
 وبألفه) كظنهور (بلغ
 كسرهما ذلك) لانه سرق
 نصاباً من حوزة ولا نظر الى
 أن مالى الاء وما بعده
 مستحق الازالة نعم ان قصد
 باخراج ذلك افشاده فلا قطع
 (و نصاب ظنه فلو ما
 لاساويه لذلك ولا يرتفع
 (أو) نصاب (النصب من
 عام ببقية له) وان نصب
 شيئاً لذلك (أو) نصاب
 (أخرجه دفعتين) بأن تم
 في الثانية تلك (فان تحلل)
 بينهما (علم المالك وإعادة
 الحرز فالثانية سرقة شري)
 فلا قطع فيها ان كان الحرز
 فيها من نصاب بخلاف ما اذا
 لم يتحل علم المالك ولا
 إعادة الحرز أو تحلل أحدهما
 فقط سواء اشتركت الحرز
 أم لا فيقطع ابتداء لحرز
 بالنصب للأخذ لان فعل
 الشخص يبنى على قصد
 لكن اعتمد البقنى فيها
 اذا تعلق أحدهما فقط بعدم القطع (وكونه) أى المسروق ملكاً
 (لغيره) أى السارق (فلا قطع بسرقة ماله) من بدغيره (ولو) من بدغيره (أو) ملكه قبل أخراجه من الحرز بارث أو غيره وأقبل الرغ
 الى الغاضى (ولا يماضى ادعى ملكه)

شرح

من الحرز بارث أو غيره وأقبل الرغ الى الغاضى (ولا يماضى ادعى ملكه)

لاختلاف ما ادعاه فيكون
شبهة (ولا يملك فيه
شركة) وإن قل نصيبه
منه لأن له في كل جزء
حقا وذلك شبه لا يقطع
بما اتهم ولو قبل قبضه
لشبهة اختلاف الملك (ولو
سرقا) أي اثنان (وادمي
أحدهما أنه) أي السارق
(له ولما فكذبه الآخر)
(أقر بأنه سرقه) (قطع الآخر
دونه) عملا بقا رهما فان
صدقه أو سك أو قال
لأدري لم يقطع كالمدعي
لقيام الشبهة (وكونه
لاشبهة فيه) خبر ادروا
الحديث بالشبهات (فيقطع
بأن ولد سرقها معذورة)
بأن كانت مكرهة أو غير
مكرهة كائنه أو مجنونة أو
أحمجة تمتنع بوجود طاعة
الآمر لا سيما لو كانت مضمونة
بالتجسس وقولي معذورة
أعم من قوله نائمة أو مجنونة
(و بمال زوجة) المهرزعة
ذكرنا كان أو أنشئ لعموم
الادلة (و بنحو باب مسجد)
كجذعه وسار به لأنه بعد
لخصيصه وعمارة لا لاتفاقا
منه وتعيير بذلك أعم
به تغييره باب مسجد
وجذعه (لا يحصره

شرح مر كالتبني بامارة فادعى انها حليته زى (قوله لاختلاف ما ادعاه) وهذا مدعى الشيخ
أبو حامد من الحبل المهرمة وعده دعوى الزوجية من الحبل الباحة سم أقول لعل الفرق بينهما أن
دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبت الملك فيلزم توقف أصله على
بينه بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعداوتهم وعداة الولي فكان ثبوته
أبعد من ثبوت الملك مع شدة العداء للاتفاق لعداه بل ولا يختص المار به بل يندى منه إلى المزني بها وإلى
أهلها فترد دعوى الزوجية فيه فوصول اسقاط الحد وإلى دفع الضرر للأحق لغير الزاني اه عني
على مر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الوالد لعل كابدل عليه مصنع مر حيث لم يأت بالغاية لأنه
لا يصور بعد قبض فيه سرقة وبرئ إليه قوله لشبهة الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ذلك الواهب
مشكل لأن شرط القطع موجود وهو كونه مسلما للغير لأن قبل الشرط كونه مسلما للغير اتفاقا وهذا
فيه قول بأن الواهب بذلك القبول وإن لم يقبض كما اشار إلى ذلك الشارح بقوله لشبهة اختلاف الخ ولو
فرع على قوله ولاشبهة فيه لكان أظهر كما يشير إليه تعليل الشارح قال زى وحل وهذا يختلف
لوصي به لئلا يسرق بعد الموت وقبل الموت فانه يقطع لأن مقصر بعدم القبول بخلاف مسئلة المهرمة
التي تصرحت فيها (قوله لشبهة اختلاف الملك) لأنه قيل أن الواهب بذلك وإن لم يقبض (قوله فيقطع
بالموالم) هو فرع على مطلق الشرط وكذا المسئلان بسده دفع بتنصيصه على ذلك ما عساه
بتوهم أنه لا يقطع فيها لاستحقاق أم الوالد المتق فاشتهت الحرمة الأولى أن يقال فيها وفي اللذين بعدها
خص الثالثة ذكر كاختلاف فيها وعبارة أصله مع شرح مر والأصح قطعه بولم يسرقها نائمة أو
مجنونة كالأموال والثاني قول لا تصنع الملك فيها الأصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
لعموم الالة والثاني المنع للشبهة فانها تستحق التفتق عليه وهو بذلك آخر عليها لا يظهر قطعه باب
مسجد اه وقوله لا يحصره آخر مسائل التي تفرع عن مفهومه تأمل (قوله أيضا فيقطع بام ولد)
الأولى تفرع هذا على قوله وكونه مسلما لغيره لأنه بتوهم من تعلق الحرية بها أنها غير مملوكة وبدل على
هذا قول الشارح لانها مملوكة ولم يفرع المنهاج ما ذكر بل جعله مسئلة مستقلة وقوله معذورة بخلاف
ما إذا أخذها مختارة بالغة فلا يقطع لغيرتها على الامتناع فيكون غير سارق والتفصيل الذي فيها يجري
في الرقيق (قوله المهرزعة) بأن يكون في بيت آخر غير الذي هو فيه أمال لو كان في بيت واحد فلا يقطع ولو
كان المال في صندوق مقفل مثلا سل وفي عني على مر أنه لو كان في صندوق مقفل يكون
محزوا وان كان الموضع واحدا اه (قوله) و بنحو باب مسجد) ويلحق به سرق الكعبة فيقطع سارقه
على الذبح إن خيط عليها لأنه حينئذ محزور وبنشئ أن يكون ستر الملبس كذلك إن خيط عليه ولا يقطع
بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد وغير قارئ لشبهة الانتفاع بالاستعانة للقارئ فيه
كفناديل الاسراج سل وشرح مر (قوله كجذعه) نحو الاختباء التي يسبق عليها عني
(قوله لأنه يعدل الخصمين) يؤخذ منه ومن قوله الآتي لأنه ينتفع به بأن كل ماعد لتحصينه أو عمارته
يقطع به وبشبهه كان لا يترتب على كل ما ينتفع به لا يقطع فيه وبعبارة مر قوله لأنه يعدل الخصمين بخلاف
اللبز وقد ذكرنا مؤذن وكسب الواظ فلا يقطع ما وان كان السارق لم يغرب بطيب ولا مؤذنا ولا راعظا اه
وقوله بخلاف المتبرج لان هذه المذ كورات ليست لتحصين المسجد ولا لربنته بل لاتفاق الناس
بإسما الخطيب والمؤذن والواظ عليها لانهم ينتفعون به حينئذ ما لا ينتفعون به لو خطب وأذن أو وعظ
على الأرض اه ورشيدى وقوله لأنه يعدل الخصمين راجع للباب بقوله لعمارته راجع لجذعه وسواربه
والرابع للجنح بامثال السقف اه (قوله لا يحصره) أي المدة لاتعمال أمحصر الزنة فيقطع

وقناديل تسرج فيه وهو مسلم لأنه يتقدمها كاتفاعه بيت المال بخلاف الذي وبخلاف القناديل التي لا تسرج فهي كآب المسجد
(د) لا مال بيت المال وهو مسلم وان (٢٢٠) كان غنيا لا فيه مباحا لأن ذلك قد يصر في عمارة المسجد

والرطلات والقناطر فيقتصر بها التي والفقير من المسلمين لأن ذلك يخص بهم بخلاف الذي فيقطع بذلك ولا نظر إلى اتفاق الآراء عليه عند الحاجة لأنه إنما ينفي عليه للضرورة وبشرط الضمان كما في الاتفاق على المظطر وانقاعه بالقناطر والرباطات للبيعة من حيث أنه قاطن ببلاد الإسلام لا اختصاصه بحق فيها وقول وهو مسلم من زيادتي وهو قيد في المثلثين كما تقرر (د) لا مال صدقة لا موقوف وهو مستحق فيها ككونه في الأولى قفرا أو غارما ذات الدين أو غاريا وفي الثانية أحد الموقوف عليهم فبها بخلاف ما إذا لم يكن مستحقا فيها وعليه يحمل كلام الأصل في الثانية وتيسرى بمسح أعم من تميمه بقدر (د) لا مال بيتهم من أصل أوفرع (أوسيد) أو أصل سيمه أوفرع نسبة استحقاق فنتت عليهم (وكونه محرزا لمباحا) له بكسر اللام (دائم أو

بها سول ومثل الحصر المدة لا تستعمل البلاط والزجاج بسطة المدة للفرش والدكة والمذبر وكذا بكرة التبر على المعتد مد و زي (فرع) قال شيخنا ويجري ذلك في نحو فوط الحمام واسانه فلا يقطع بها مطلقا أي ولودخل بقدر سرقها لأنها غير محرزة لجواز دخوله اه قل على الحمل (قوله) وقناديل جمع قنديل بكسر الكاف القاموس وصرح بالشو برى وظاهر كلامه أنه لا يقطع بها وإن زادت على العادة كما يؤخذ من التعليق (قوله) وهو مسلم أي من الموقوف عليهم فإن كان من غيرهم بأن خص بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول غيره أمّا هو بطريق البيعة سول (قوله) بخلاف الذي وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها إن اخضعت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليق زي (قوله) ولا مال بيت المال ظاهره وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كافي المال المشترك سم وبعبارة زي ولا مال بيت المال أي الذي لم يفرز لغيره من له سهم مقدّر كذوي القرى فيقطع به أي بالفرز له سهم مقدرون للفرز لتحويله لغيره أو بالبيعة اه وبعبارة شرح مد ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم أن أفرز لطائفة ليس هو منهم يقطع انتفاع البيعة والا بأن يفرز فالأصح أن كان له حق في الموقوف كالمصلح ولو غنيا فلا اه (قوله) لأن ذلك علة للعلم (قوله) أحد الموقوف عليهم أوسرق منه أي الموقوف عليه وأبوه وقوله بخلاف الجاهل ظاهر كلامهم قطع البطن الثانية في وقت الترتيب لأنهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق وبحسب خلافه نسبة فصح صدق أنهم من الموقوف عليهم حج سول (قوله) وكونه أي الموقوف وقوله بلحاظ مصدر لاحظه أي نظرا ليه زي والمراد به الملاحظ من المطلق المصدر على اسم الماعل أي ملاحظ لاحظه ويراعيه لأن الملاحظ والملاحظة كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك

● لفاعل الفعل والمفعول ● وبعبارة مد وانما يستحق الاحراز بملاحظة الموقوف من قوى منقطع الخ (قوله) بكسر اللام أبا فتحتها فهو مؤخر العين من جانب الازن بخلاف الذي من جانب الانف فيسمى الموق زي (قوله) دائم أي عرفا وقوله أوصانة أي قوة للوضع عرفا فتقول للمتن عرفا راجع للثلاث (قوله) أوصانة ولا رد على ذلك التوب لولم عليه فهو محرر مع انتفاهاه لأن الزوم عليه المانع من أخذه غالبا نزل منزلة لملاحظته شرح مد وجعله عش من قبيل الحصانة لأنه كآباب المانع (قوله) في بعض من أفرادها أي الاعيان المسروقة فعلها نقد تسمى الحصانة وحدها وقد تسمى الملاحظة وحدها كقوله ولودر منضلة عن الممارحوز بملاحظة قوى يقفان بها سم على حج وقد يجتمعان عش على مد وقد يشمل لأفراد الحصانة بالراصد على المتاع كقوله عش وبالقاب للمصلحة المارة فاتها حرز فكيف كآبني (قوله) كالقبض أي قبض للمبعض (قوله) ولا يندسج الأولى التفرع لأنه فهم من قوله عرفا (قوله) الفترات أي الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم لملاحظة من المالك أو لا ينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع عش على مد (قوله) فعرصة دار الخ العرصة الصحن والصفة المسطبة والغرض من هذا بيان أجزاء الدار في الحرز بالنسبة لأنواع الحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة وعدم اعتبارها (قوله)

حصانة) لومضه (مع لحاظ) له (في بعض) من أفرادها كما يعلم عاياتي (عرفا) لأن الحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات ولم يجد السارق ولا التفرع يرجع فيه إلى العرف كالقبض والايام ولا يندسج في دوام الملاحظ الفترات العارضة عادة فعرصة دار وصفها

حزب من آيتونياب) أمانيه ما خرز به دور والخانات والأسواق النبعة (ومحزن حرز حلى وتقد) ونحوها والتصريح
 به زمان زيادى (نوم بنحو سحره) بمسجد وشارع (على متاع) (٢٢١) أوتوسده حزرله) ويحله في توسده فبانيه
 التوسد حزرله والاكنان

توسد كسافيه تقدأوجوه
 فـ لا يكون حزرله كما
 ذكره الماوردي والرواني
 فتعيرى بنحو سحره أعم
 من تعيره بسحره أو
 مسجد (لان وضعه بقره
 بلا ملاحظ قوى) بحيث
 يمنع السارق بقوة أو استغاثه
 (أو اقلب عنه) ولو
 بقلب السارق فليس حوزا
 له بخلاف ما اذا كان في
 الاولى ملاحظ قوى ولا
 زجه أكثر الملاحظون
 وذكر حكم الوضع بقره
 في غير الصحراء من
 زيادى (ودار منفصلة عن
 العمارة حوز بمسلاط
 قوى يقظانها ولومع
 فتح الباب أو تأتم مع اغلاقه)
 على الأقوى في الروضة
 والأقرب في الشرح
 الصغير وهو من زيادى
 وان اقضى كلام الأصل
 خلافه فان لم يكن بها أحد
 أو كان بها ضعيف وهى
 بعيدة عن القوت ولومع
 اغلاق الباب أو بانها مع
 فتحه فليست حرز أو ألحق
 بغلقه ما لو كان مردودا
 وبم خلفه بحيث لوقته
 لأصابه أو بانه أو أمامه بحيث
 لوقته لانه بصريه وما
 (أوع غيبته زمن أمن نهارة)

حزب من آيتونياب) هذا بالنسبة لغير السكان شرح هر (قوله ومحزن) بفتح الزاى كما قاله
 النورى وهو القياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراهبه المكان الذى يحزن فيه داخل محل
 آت (قوله حرز حلى وتقد) متفناه أن بيوت الدور والخانات لا تكون حرز لان التقد والحق وبفسه
 نظر حل وقوله ونحوها كماؤ (قوله ونوم بنحو سحره) وكذا يقطع بأخذ عمارة النائم من
 على أنه ومدا منه رجله وبكيس دراهم وكان بحيث لو أخذت من أخته حل وقيد حج الكيس
 يكونه مشدودا في وسطه أى تحت ثيابه وكذا يقطع بخاتمه الذى فى أصبعه و بسوار المرأة وخلقها ان
 غير اخراجه منها بحيث يوقظ النائم غالباً أخذها من كروه فى الخاتم فى الأصبع شرح هر ملخصا
 (قوله كسجد وشارع) أى ومكان غير مقصوب شرح هر ومنه قوله انه لو نام فى مكان مقصوب
 لا يكون مامعه محرز بهو بوجه بان المدسوق منه متعدد بدخول السكان المذكور فلا يكون المسكان
 حرز لاسيما فى التصريح بنى كلام للصفى فى الفصل الآتى ع ش (قوله فيه تقد) ظاهره وان لم يكن
 لوقع حل (قوله لان وضعه بقره الخ) عبارة شرح هر فان وضعه بحيث لا يبالى به السارق
 ويدخله عن القوت فلا حرازه (قوله ولو بقلب السارق) هلا جعل قلب السارق كفتح الباب
 الفتح يقطع وأجاب هر فى شرحه بقوله لزوال الحرز قبل أخذه وأما قول الجوينى وابن القطنان
 وجد جلاصا بنام عليه فالقائه عنه وهوناً قطع ممدود فقد صرح البغوى بعلمه لانه قد رفع الحرز
 وأبهمه وكنته هذه الدار اه وقصر علم كلامهم الفرق بين الحرز ووضعه من أصله اه ويؤخذ
 منة لولوا كره فتاب فأخذ مامعه لم يقطع لانه لا حرز حينئذ اه شرح هر وقياس ذلك أنه لو كان
 قبل النوم بحيث لا ينبه بالفتح بك الشدي بنحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه اه ع ش عليه (قوله
 ودار منفصلة الخ) ولو فتح داره وأحاطت به لبيع متاع له فدخل شخص وسرق منه فان دخل بغير إذنه
 أو به ليسرق قطع أول بشرى فلا ولأذن فى دخول نحو داره لشره قطع من دخل سارقا لا مشترى بان لم
 بأذن قطع كل داخل شرح هر قال ع ش عليه ولا فرق فى الاذن بين كونه صر بيا أو حكا كن
 فتح داره وجلس لبيع فيها ولم يمنع من دخل لشره منه ومنه الحمام فى دخله فصل ومرق منه لم يقطع
 حين لم يكن بملاحظ ويختلف فى اكتشاف فيه بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزجة وقتها ومنه
 أيضا جرت به العادة فى الأسمعة التى تعمل فى الأفراس ونحوها اذا دخلها من أذن له فان كان بقصد
 السرقة قطع والا فلا ما غير المأذون له فى قطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعرف الا منة ولو
 أدى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله حرز) أى مع ملاحظة ما تقدم من كون عرصتها
 أو منها حوز الخسيس الثياب والألينة وكون الحزن حرز حلى أو تقة لا مطلقا كما يشوم من العبارة
 شيخنا جري (قوله يقظان) بسكون الفاف ككران غنار (قوله متصلة بالعمارة) أى بدور
 مسكون وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه الملاحظة هو يفرق بينه وبين ما يأتى فى المشايبة بان
 القالب فى دور البلدان كثيرة طرورها وملاحظتها ولا كذلك أبنية المشايبة شرح هر (قوله نهارة)
 أى بالوضع متفانها يشق قرب منها حينئذ لانه مضى ما فيها وليحق بالنهار ما به المغرب الى
 انقطاع غاب الطارقين زى (قوله ونومه ليلا) ومن الليل بعد الفجر الى الأسفار هر (قوله ولا
 مع غير زمن خوف الخ) أى أو كان بابها فى منقطع لا يعرفه الجيران وأما فى نفسها وأبوابها المغلقة
 لأنهم بدور مفتوح (و) دار (متصلة) بالعمارة (حوز باغلاقه) أى الباب (مع ملاحظه وانما) أوصيفها (أوع غيبته زمن أمن نهارة)

والباب مفتوح فليت حرا ووجهه في البقطان الذي تفسله السارق تقصيره في المراقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قوله هنا بإغلاقه وفيها بلا حلال دائم (وخية وما فيها بصحراء لم تشد أطنابها ولم ترع أنيأطبا كتاب) موضوع (بقربة) فيشرط في كون ذلك حرا بلا حلال قوي (والا) بأن تشد أطنابها وأرغيت أنيأطبا (فحزران) بذلك (مع حافظ قوي ولونا بما يقربها) وقولي يحرها أول من قولها بالوشد أطنابها لم ترع أنيأطبا (٢٢٢) فهي حمزة دون ما فيها (وامنية) من ابل وشيلو وبالوجير وغيرها

وصحراء حمزة بحافظ وحلقها المثبتة ونحو رغامها وسقفها حمزة مطلقا شرح مر وكادور فيما ذكر المساجد فسوقها وجدراتها حمزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرة ثمن منها على ملاحظ عرض على مر (قوله) أووالباب) أي أوها وأالباب مفتوح وكان الأنسب ذكر هذا في قوله لا مع فتحه الجلبان حمزات الإغلاق لا من حمزة النبية اه (قوله الذي تفسله السارق) أي وكان التغفل زائدا على العادة فلا في ما تقدم من أنه لا تقدر الفترات العارضة عادة (قوله وخية) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة بلادنا المتخذة من الشعر عرض على مر (قوله ولونا بما يقربها) واكتفى هنا بالإلم بقرب الخيمة كما في الروضة بخلاف الدار والعلة لأن الخيمة أحب والنفوس منها أربح فراجع قل على الجلال (قوله فهي حمزة دون ما فيها) أي بشرط حافظ رها دون ما فيها والإين راعا الحافظ وما فيها فهي وما فيها حمزان كذا تحرر مع طب ودر ويدل عليه بل يصرح به قوله وخية وما فيها فتأله وأقول المنجحة له بالنسبة لها يعني حافظ تأم على بعض أطنابها بل أو يحرها ليتأمل ما سم (قوله) ومن ابل) ولها ونحو سوقها ومناح عليها حكمها في الأحرار وعدمه كما في الروضة فالعرض وحده ليس حرا لأن (قوله بصحراء) وألحقها بالحل التمسع بين العمران ونحوه لا بل بالمرح حمز حيث كانت مقفولة وتم لم يحر عندنا أذل عقابا بوقظه فان لم تغفل اشتد فيه كونه متقطعا أو جردا بوقظه عندنا خذها من جرس أو كلب أو نحوهما شرح مر (قوله بمارة) أي وكانت العدة محيطة بها ولو اتصلت بها وأحدجوا بها على البرية فينبى أن يلتحق ذلك الجواب بالبرية شرح مر (قوله حمزة بها ولو بلا حلال) أي نهارا ومن أن لا مطلقا كما هو ظاهر كلامه اه مر (قوله ولونا بما) أي إذا كان هناك من يوقظه لوسرقت ككتاب ينسج أو جرس ينحرك حل (قوله اشتد بوقظه) ثم يعني نومه بالباب أخذنا مما شرح مر (قوله بخلاف التقود والياب) نعم ما كتبه وضعه فيه من نحو صطل وآلات دواب كدرج ولجامو برذعة ورجل وروا يوثوباب يكون حمزا كما قاله البقيني وغيره وعلمه أن المراد السرج واللجم الخدية بخلاف المنضفة من ذلك فلا تكون حمزة فيه كما قاله الأدرمي لأن العرف جار بإسراها بجان مفردا شرح مر (قوله والياب) أي القبة لتلي لا يعتد موضع منها في الأصل عرض على مر (قوله وان لم تكن مقفورة) التمسع انطراف القطر في كل من السدوق والقود كما في شرح مر (قوله مع ظرا بل) قيد في القائد فقط فلا ينيأ أولا وان لم تكن مقفورة لأنه في السابق فقط بناء على طريقته (قوله فإن الصلاح الخ) عبارة شرح مر ونازع ابن الصلاح من أن الصواب سبعة بتقدم السين وان الأول تحرير مر ود كما قاله الأدرمي بأن ذاك هو المنقول لكن التمسع ما استحسنه الزاقي ومحمده النصف في الروضة أنه لا يتقيد في الصحراء بعدد في العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة اه والغاية داخله عرض والمراد العرف الخاص بأن يرجع في كل مكان إلى عرفه كما قاله الشاعر وذكره مر آخر (قوله تصحيف) أي تحرير بن سبعة إلى تسعة (قوله)

(صحراء حمزة بحافظ برها) قال أبو بر بضمها فهي غير حمزة ولو تشاغل عنها بنوم أو غشيه ولم تكن مقيمة أو مقفولة فغير حمزة (د) مائية (بائية مغلقة) أبوابها متصلة (بعمارة حمزة) جهالو بلا حلال فان كانت بائية مفتوحة اشترط حافظ متيقظ (د) مائية بائية مغلقة (برية) حمزة بحافظ ولو تأمل فان كانت بائية مفتوحة اشترط بوقظه وشملت الابنية الاصطبل فهو حمز للشيء بخلاف التقود والياب والفرق أن الخراج الصواب مما يظهر ويعد الاجتراء عليه بخلاف القود ونحوها فانها مما يفتنى ويسهل اخراجها (و) مائية (سائرة) حمزة بسائق (براه) وان لم تكن مقفورة وفي معناه الرابطة آخرها (أوة) قد لها في معناه اكب لأطبا (أكثر الالتفات لها) بحيث يراها (مع قنطر ابل وبقال ولمز قنطر)

منها (في حرمان على سبعة) لقاعدة الغالبية وورق في الأصل وغيره نسخة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فان مر بعضها فهو غير حمز كثير المقفورة فانها مع القائد غير حمزة لانها لا تيرعد غير مقفورة غالبا وان زاد على ما ذكره الأدرمي في الصحراء لا المران عملا بالعادة هذا وقد قال البقيني التقييد بالفتح أو بالفتح ليس بمعتمد وذكر الأدرمي والركنى نحو قالوا لا يشاء الرجوع في كل مكان إلى عرفه به صرح صاحب الوافي ويقوم مقام الالتفات

سائرة قطارها وذ كرك حرك
غير ابل في الصحراء وفي
السائرة مع قولي بسائي
براهها وفي عمران من
زيادتي (وكنت مشرع
في قبر بيت حصين أو
بقبرة بصرمان) ولو بطرفة
(محرمز) بالقبر للعادة
ولعموم الامر يقطع السارق
وفي خبر البيهقي من
نبتش قطعناه سواء اكان
الكفن من مال الميت أم
من غيره ولومن يتل مال
بمخلاف ماذا كان القبر
بمخية فالكفن غير محرمز
اذلاطر ولا انتهاز فرصة
في أخذه وبمخلاف الكفن
غير المشروع كالزاد على
خنة فالزاد لم يحرمه غير
محرمز في الثانية محرمز في
الاولى وقولي مشرع في
زيادتي ولو وضع ميت على
وجه الارض ونصب عليه
حجارة كان كالقبر يقطع
سارق كخنة ثقله الرافعي
عن البغوي قال النووي
يبنى أن لا يقطع الا اذا
تفعر الحفر لانه ليس بدفن
وبما يحتمل صرح الماوردي
ولو سرق الكفن حافظ
البيت الذي فيه القبر فقتضى
كلام الروضة وأصلها
ترجيح عدم قطعه
درس

مرور الناس في الاسواق ظاهر وان جرت العادة بان الناس لا يهون السارق لنحو خوف منه ويمكن
نوبه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم ولخوف منهم فاكفى بذلك عش على مر
(قوله مشروح) أي بان كان خسة أو أقل حتى حق الذكر أخذ من كاد المشرح بعد (قوله) أو
بقبرة بصرمان ومنه تره بالاز بكية وتره الزيلة فيقطع السارق منها وان اتسعت طرفاتها ويبني
أن هذا كمال ما يقع السرعة في وقت يحد شعور الناس فيه بالسارق والا فلا قطع حيث عش على مر
وفي خلع الكفن قبل قسمة الفركة وجبايدله ما فان قسما لم يكن تركه فلي اغنياء المسلمين اه
حل (قوله محرمز بالقبر) أي لا يلا ونهار ولو سرق متاعا من حمام وهناك حارس قطع بشرط ثلاثة
الاول استحقاق الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على العادة فسرقت لم يقطع
الثالث أن يخرج السارق المتاع من الحمام كافي الروضة عن فتاوى الذوالى اه سم اه زى (قوله) من
ينبتش أي القبر وأخذ الكفن (قوله) ولومن يتل المال والمخام فيه حيث لا الامام مر (قوله)
بمخية بكسر الصادو يسكنونهم فتح الاء مر أي محل الضياع (قوله) ولا انتهاز فرصة فسر بعضهم
الانتهاز بالاعتناء بالفرصة بالغة وقال شيخنا العزري قوله اذلاطر ولا انتهاز فرصة الحطاهو
لتركها بالمخاف ولا انتهاز الفرصة هو تحصيل المطلوب بسرعة بحيث لو تولى لم يدرك المطلوب وفسر
بعدم الانتهاز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه (قوله) فالزاد لم يحرمه
كالفرش والمخدة (قوله) غير محرمز في الثانية) فعلم أن قول المصنف مشروح قيد في الثانية دون الاولى فكأن
يبنى تأخير الثانية وإطلاق الاولى حل ويجب بان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله)
في الاولى) وهما البيت الحصين والثانية المقبرة (قوله) ونصب الخ) أي مع بنائها عليه بحيث يمنع الرائحة
والسبع (قوله) الا اذا تعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلاية الارض ككون البناء على جبل
وبنينا بلحن بذلك ما لو كانت الارض خوارة سريعة الانهيار أو يحصل بهما لقهر هامن البحر
ولو لم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان في وصول الماء اليه هناك
طرفة الميت وقد يكون الماء سبيلهم القبر عش على مر (قوله) حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام اذا
سرق لانه لا يملكها غير محرمز عش على مر (قوله) عدم قطعه معتمد
درس
(فصل في الامتناع من القطع الخ) والذي لا يمنع القطع كالاجارة والاعارة والقي يمتنع كغصب المال والحرمز
وقولوا ما يكون الخ كالو غصب منه شيأ ووضع مع ماله في حوزة فان حرمز مال الغاصب يكون حرمز الغير
الغصب منه وغير حرمزه (قوله) يقطع مؤجر حرمز) أي اجارة بمخية أما الفاسدة فلا قطع فيها حل
وعش لا يقلل الاجارة الفاسدة تضمن الاذن في الانتفاع فالقياس أن المؤجر كالمالك لا يتناول لمافسدت
الاجارة فسد الاذن الذي تضمنته ومن يحرم على المستأجر اجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث
علم بالفساد عش على مر (قوله) ومعه) أي وان دخل بنية الرجول لانه لا يرد الرجوع لمسترجوعا
وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير حل (قوله) المستحق) يفتح الحاصفة لقوله مال (قوله) لانها
مستحقان لما فيه يؤخذ من أن الحكم قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في المارة أما بعدهما
لا قطع حل لكن عبارة شرح مر يقطع مؤجرو سواء سرق في مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما
يسر به تشبيه ابن الروضة له بقطع الميرور وتأخير الاذرى فيه يعمل على ما لو علم المستأجر بانقضاءها
واستعمله تمديدا اه (قوله) ومنها الاحواز) فهم من التعليل أن محل ذلك فلا يشترط اسرارها والا

(فصل في ما لا يمنع القطع وما يمنع وما يكون حرمز الشخص دون آخر (يقطع مؤجر حرمز ومعه) بسرقتها منه مال المكتري
والشعب المستحق وضع فيه لانها مستحقان لما فيه ومنها الاحواز بخلاف من أكثرى أو استارحاضة الزراعة فأي فيها مباحة مثلا

فلا قطع بذلك (لأن سرق مضوبا) لأن المالكة لم يرض باجزائه يجرز الغاصب (أو) سرق (من حرز مضوب) ولو غصب مالك
لانه ليس حرزا للغاصب (أو) سرق (٢٢٤) (مال من غصب منه شيئا ووضعه معه) أي ماله (في حرز)

كان استعماله فيها يثبت عنه أو في أثر مما استأجره لم يقطع شرح حر وقده أشار الشارع لذلك
بقوله بخلاف من أكره الخ (قوله فلا قطع بذلك) أي بسرق المأجور والمير المأجورة لأنه لا يستحق
وضعا فيها (قوله شيئا) وإن قل أو كان اختصا حر (قوله لأن للشارق دخوله الخ) قضية التعليل
لو سرق مال غير الغاصب لا يقطع لانه ليس حرزا بالنسبة له وظاهر المتن بخلافه تأمل حر والمتمد
ما اقتضاه التعليل فقول المصنف مال الغاصب ليس بقدر (قوله وإنما قطع الخ) عبارة شرح حر
وفارق إخراج نصاب من حرز دفتين بأنه ثم يتم الأخذ له الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ
الثاني تابعا فليقطع عنه متبوعه الا قطع قوي وهو العلو وإعادة السابق دون أحدهما ودون مجرد
الظهور لانه قد يؤخذ كالحكم الواقع فلا يصلح قاطعا له أي لانه سبب في أخذه والقرار على
بالطرف الظرف قال حر ويجب على الأول ضمان المأخوذ اه أي لانه سبب في أخذه والقرار على
الآخذ لأن تلف عنده (قوله لأن الأول لم يسرق الخ) نعم إن أرى ما أخرجه بالنصب من آلات
المجدار نصابا قطع الناقب كأنص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجندار حرز لآلة البناء ومعنى
قوله لم يسرق أي شيئا من داخل الحرز أو كان بأزاء النقب ملاحظ بيقظان فتعطل المخرج قطع أيضا
حجج حر سول وبعبارة زى قوله والثاني أخذ الخ هذا حديث لم يكن في الدار أحد كما يؤخذ من التعليل
فإن كان بها من يلاحظ المال قرر بها من النقب ويجب القطع على الأخذ دون الناقب اه (قوله قطع)
لانه آلت وكذا لو أمر من يمتد وجوب طاعته بخلاف تخو قد رعله لأن العادة جارية بان الإنسان
يستعين بنوعه في أغراضه بخلاف غير نوعه وبعبارة زى لأن الحيوان اختيارا له فإن قيل لو عرقد القتل
وأمر به فقتل قيل ذلك الآمر قلنا القصاص يجب بالسبب كالباشرة بخلاف القطع لا يجب الباشرة
أوامني حكمها كذا فرق بعضهم حر ولو عزم على غفرت فخرج نصابا فلا قطع كالأكره بالغفرا
على الإخراج فانه لا قطع على واحد منهما حر سول (قوله مالوقبا) ليس بقيد بل ولو قب أحدهما ووضعه
أو ناوله كان الحكم كذلك حر سول (قوله خارج النقب) راجع للامرين (قوله بغير النقب) أي
من داخل (قوله ولو لى حرز آخر) أي لغير المالك حر سول فإن كان الحرز للمالك لم يقطع إن لم يكن بينهما
مضيعة والقطع قل (قوله وحرركه) فالحرركه غيره حتى خرج من القطع على الحرركه حر سول (قوله
أودابة سائرة) أي ليخرج من الحرز أموالو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر منها ثم عرض
لها الخروج ببذلك فخرجت فالذي يظهر كقائه الأذرى أنه لا قطع حر سول (قوله قطع) وإن أخذه
غشيه (قوله بخلاف ما إذا عرض الخ) لخروجه بسبب حادث حر سول (قوله ولو لا يضمن حر) مثله
المسكاتب والبعض كإباني (قوله يده) أي يوضع بدعيه كالواجب إلى الصبي لأخذه فرب من عنده فلا
يضمن ومثله الزوجة الصغيرة أذهر بت من عنده زوجها فلا يطالب بها الزوج شيئا (قوله ولو كان
صغيرا الخ) وماورد من قطعه يقطع سارق الصبيان ضعيف أو مجول عمل الإرفاء حر وسورة
مثله الصغيرة أن يخرج من الحرز وماله مع ثم يترعه منه خارج الحرز فلو تزعه منه قبل إخراجها
من الحرز قطع كما اعتمد طب سم ومتنناه أنه لا يقطع بترعه منه خارج الحرز ومتنفي قوله
والمال والبعر في يد الحرركه به أنه يقطع لانه أخذه من حرزه وهو الحار على هذا وصرح به زى

لأن للشارق دخوله لأخذ
ماله (ولو قب) وأخذ
للسرق في آخرى قطع
كالنقب في أول البسورق
في آخرها (الأن ظهر
النقب) للشارق في أول مالك
فلا قطع لانه لا حرز صار
كما لو سرق غيره وإنما
قطع في نظيره عما لو أخرج
النصاب دفتين كما مر لانه
ثم السرقه وهنا ابتدأها
(ولو قب) واحد (دأترج
غيره فلا قطع على واحد
منها لأن الأول لم يسرق
والثاني أخذ من غير حرز
ثم إن أمر الأول غير مبرز
بالإخراج قطع (كأمره)
أحدهما (في النقب)
أو ناوله لآخر فيه (فأخذه
الآخر) فلا قطع على واحد
منهما وإن تعاون في النقب
أو بلغ المال نصابين لأن
الداخل لم يخرج من تمام
الحرز والخارج لم يأخذ
منه بخلاف مالوقبا
ووضعه أو ناوله للخارج
أخرج النقب فأخذه
الآخر فيقطع للداخل ولو
قبيا وأخرجه أحدهما أو
وضعه بقرب النقب
فأخرجه الآخر قطع المخرج
فقط لانه المخرج له من

الحرز (ولو رما إلى خارج الحرز) ولو لى حرز آخر (أو أخرجه بماء جار) أو را كدوسر كقائمهم الأول وعبرة
(أو ربح هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسبعها كقائمهم الأول حتى خرجت به (قطع) لانه أخرجه من الحرز بمافله بخلاف ما إذا عرض
جويان الماء وهو يبالج ولم يحرك الماء راكد ولم يرب الدابة الواقعة (ولا يضمن حر بييد ولا يقطع سارق ولو) كان (مغنيا)

وعبارة قول على الجلال فم من كلامه أى الجلال ان حرز القلادة تنس الصي فقول بعضهم انه
لوزعها قبل استراجها من الحرز قطع والاغبر مستقيم وعبارة شرح در والاوجه ما قاله الشيخ انه
لوزعها منه خفية أو بجاهرة ولم يمتنع منه الزرع قطع والاغبر اه **(قوله أركان)** تأملا على بصير
سواء أكان يمرز أم بالغا أم غيرهما شرح در **(قوله محرز به)** لم يقل محرز ان بولمه حذف من
أحدهما أو على أن ويل كل شويى قال زى قوله محرز ومن لم يوزعه منه قطع كما اقتضا كلام
الشيخين وان وزعناه لاخرجه من حوزة اه **(قوله من حوز المال)** أى من مكان يكون حرز المال
(قوله قطع حزره من القافة) أى أن أخرجه عن القافة الى مضية أمال أخرجه الى قافة أو بلد فلا
قطع كذا الملقوم وهو محمول على قافة أو بلد متصلة بالاولى بخلاف مال كان بينهما مضية فانه باخرجه
اليها أخرجه من تمام حوزة فلا يفيده احراره بعد شرح در **(قوله سارق الرقيق)** وحزوه فاه الدار
ونحوه حيث لم يكن الفناء مطروقا سواء حله السارق أم عاده فأجابه در **(قوله في غير ذلك)** أى في غير
نومه على البعير **(قوله ان كان غير محرز)** انظر وجه هذا التقييد مع انه ان كان يمرزا وأخذه من دار سيده
يقال انه أخذه من حوزة كالمعبر وعبارة شرح در فان جعل عبيدا يمرزا فباعى الاستناع تأملا أو
سكران فى القطع تردد والاصح منه من لانه كلما كرهه ولا قطع بحمله متيقظا اه أى لانه محرز بقوته
وهى مع شرح الروض **(قوله أو كرها)** عبارة در ولو أكره للمعبر فخرج من الحرز قطع اه كما
لما فى الهيمه بالضرب لان قوله التالى الحرز قد زالت بالاكره **(قوله نم الخ)** استدراك على قوله
فان كان رقيقا قطع ولو الشارح وكذا انقطع الخ **(قوله كالوقل الخ)** حاصلة تسع صور لان باب البيت
لما فى الوقل أو مفتوح بقله أو مغل وغيره وباب الدار مثلا كذلك وقال شيخنا الحاصل ان باب البيت
ونحو الخان اما مغلقتان أو مفتوحان أو الاول مغلقت والثاني مفتوح لا يفعله أو بالعكس فلهذا أورع
موسى شطرنج في صورة منها وهو التى قالها الضيف وهو الثالث **(قوله الى صحن دار)** هلا أدخلها في نحو
الخان ثم أرى حتى حج ان الدار خاصة بغير ما تعددسا كنونها بخلاف الخان فان ساكنيه متعددون
ومنه شرح در **(قوله لا يفعله)** بخلاف مال الكان هو الفاعل لانه كالملق في حقه فلم يخرج من تمام
الحرز حج **(قوله مثلا)** أى أو نحو الخان **(قوله أو كاتا مغلقتين ففتحهما)** مفهوم قوله بابها مفتوح
لا يفعله وفان الضمير في بابها مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله أو كاتا مغلقتين لباب
البيت وباب الدار مفهوم غير مطابق للفتح يلزم عليه السكوت عن الخان الا أن يقال انه داخل في قوله
مثلا لأن **(قوله أو مفتوحين)** أى ولا ملاحظ حج والانبس تقديم على الثانية لانه من مفهوم قوله
مغلقتان مفهومه يصدق بست صور لانه اذا كان مفتوحا ما يفعله أو مغل غير وعلى كل امان أن يكون
باب الخان مغلقتا أو مفتوحا يفعله أو يفعل غيره وله انما أخرجه لاشتراكه الاولين في علة واحدة واختصاصه
هو بة ولوقال خلاف مال الكان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقتا أو مفتوحا وكاتا مغلقتين أو كاتا
البيت مغلقتا وباب الدار مفتوحا يفعله كان أنسب بالمفهوم وأخصر تأمل **(قوله فلا قطع)** لعل لهذا
اذا كان صحن الدار حرز للثلث فخرج تأمل ان شويى برى **(قوله لانه في الاولين)** مذكور في الاولين
قد غلبت قوله السابق ولولى حرز آخر فينبى أن يكون هذا خصصا بذلك وأن يفرض ذلك فما اذا لم
يكن الحرز للخرج منه داخل في الحرز الآخر فليست أم وبوجه ذلك بأن دخول أحد الحريزين في الآخر
يعملها كالجز الواحد سم **(قوله من تمام الحرز)** لان ما فى الصحن محرز بالنسبة لتبصر السكان
ويشملهم من تمام الحرز يعلم أن ما هنا لا يخالف ما من ان الصحن ليس حوزا لنحوه وقد وحى اه
سج أى لان الكلام في غيرهما شيخنا وعبارة قول على المحل قوله من تمام الحرز به يعلم أن

لأن كان السرقة في صورة غشك البائين أحد السكان المنفرد كل منهم بيت قطع لأن باقي الصحن ليس محرزاً عنه وماذا كفي نحو الخان هو ما رجح الأهل والشرع الصغير وحكمنا أصل الروضة عن قطع البغوي والغزالي وغيرها وانقطع قطعاً عن صاحب الملهام وغيرها لأن الصحن ليس حرز صاحب البيت (٢٢٦) بل هو مشترك ككفة فسدت أو حكاه البقعي عن نص الامم والمختصر وعن الشيخ

السكمان في مال يكون من الدار حرزاً له والاطع بلا خلاف اهـ (قوله) ان كان السارق أي الناقل (قوله) ليس محرزاً عنه أي فصدق عليه أنه أحرم من تمام حرز ما نسبته تأمل (قوله) وماذا كراخ أي من التصيل وهو المتمد (قوله) مطلقاً أي في جميع الصور سواء كان الباب مفتوحاً أو مغلقاً فتحموه أولاً (قوله) لصاحب البيت أي كماله (قوله) وظاهر أن الدار الخ يمكن دخولها في نحو الخان فلا حاجة إلى التصرح بها

درس

(فصل) فيما ثبتت به السرقة الخ (قوله) وما يقطع أي والعصا التي يقطع بها (قوله) وما يذكر معها أي مع كل منها فالتأنيذ كرم مع الأول قوله وقبل الرجوع مقرراً لقوله وعلى السارق مداسيرم والتي يذكر مع الثاني قوله ومن غش محل قطع الخ (قوله) بين رد نص عليها مع أنه يمكن دخولها في الإقرار بأن براديه حقيقة أو حكماً لا لا اختلاف فيها فافرضه إلى رد الخائف صريحاً (قوله) كالنبت أي فتقبل دعواه مسطاً للحق وقوله أو كإقرار أي فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله) وكل منهما ثبتت السرقة أي لا ولا قطعاً بدليل قوله فيما يأتي ويثبت برجل وامرأتين المال فقط فيكون جازياً على ضعيف في بين الرد (قوله) وقال الأذري وغيره أنه الذهب اعتمد به قال طب لا يمين للرودة وإن كانت كالأقرار إلا أن استمراره على الإنكار بمنزلة رجوعه عن الإقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حوسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لا تكون اليمين الرودة هنا كالبينة ولا كالأقرار اهـ شرح مدر (قوله) وبرجلين فلو ثبت واحدة ثبت القطع بعد طلب البينة المالوان كان لا يثبت المال إلا بعد دعوى واقعة الشهود ثانياً لانه حتى أدعى لا تنكس فيه بعد التأنيب كأي نرى (قوله) غير لثنا أي وما خلق به من اللواط وإتيان البهائم سر (قوله) والأقرار ولا يقطع إلا إن كان إقراره بعد الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كأيهم من كلامه الآتي وصرح به مدر وزى وعبارتهما قوله بإقرار أي بعد الدعوى عليه أما الإقرار قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدهي المالك ويثبت المال اهـ وقولها ويثبت المال عطف على قوله ولا يقطع وصرح بذلك لئلا ينوهم من نفي القطع عدم ثبوت المال وليس معطوفاً على يدهي ويكون ثبت بضم الباء وكسر الاء لانه ثابت بالأقرار فلامعني لانيته (قوله) بتفصيل ولومن قفيه موافق سر لان كاشراً من مسائل الشبهة والخز وقع فيه خلاف بين أهله المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة للقطع لا بالنسبة للآي لا يؤخذ من تعذيب (قوله) بين السرقة أي الاغشقية (قوله) والمسرقة منه أي هل هو ذبي أو غير ذبي والمراذل الخز ولاه ذكر بعد زى (قوله) وقدر السرقة أي وإن لم يذكر أنه نصاب زى لان الظرفية وفي قيمة للحاكم شرح مدر (قوله) وقبل الرجوع أي ولو في أثناء القطع سر (قوله) لقطع أي بالنسبة لقطع كاذكره حج فهو معمول لمخوف (قوله) هل تعال أمأحق الأدنى فلا يحل التعرض بالرجوع عنه وإن لم يند الرجوع فيه شيئاً ووجهه أن فيه جلا على محرم فهو كعاطي العقد الفاسد شرح مدر وعبارة قل ومن أقر بقوله بقة تعال الخ خرج بالأقرار البينة والعقوبة المال وبقوله الأدنى فلا يحل التعرض في ثبث منها انتهت (قوله)

أي حمله وأتباعه وحكام الأذري والزركني عن الصرايين وبعض الخراسانيين قالوا وهو المختار وظاهر أن المال المشترك كنعوه الخافق اختلاف المذكور ونحوهم زيادتي

(فصل) فيما ثبتت به السرقة (قوله) وما يقطع بها وما يذكر معها • (ثبت السرقة بين رد) من المدعي عليه على المدعي لأنها كالنبت أو كإقرار المدعي عليه وكل منهما ثبتت به السرقة وقضيت أنه يقطع بها وهو ما رجح الشيخان هنا اكتمها جزءاً في الدعوى من الروضة وأصلها بأنه لا يقطع بها لانه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها واعتمد البقعي واحتج له بنص الشافعي وقال الأذري وغيره أنه الذهب الذي أورده الصرايين وبعض الخراسانيين (وبرجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (وبالقرا من سرقة) مؤاخذه له بقوله (بتفصيل) فيما أتى في

الشهادة والأقرار بأن بين السرقة المسروق منه وقدر السرقة والخز بعبه ووصفه بخلاف ما ذاب بين ذلك لانه قد ثبت غير السرقة الموجبة لقطع سرقة وجبته لود كفي التفصيل في الأقرار من زيادتي (وقيل) رجوع مفرق بغيره بقولي (قطع) كان بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه إلا حق آدمي (ومن أقرب) موجب (عقوبته) تعال

الأناسي

(الفاضي تعرض رجوع)

عن الاقرار فلا يصح به
 كان يقول له ارجع عنه قوله
 لما عز الميراثنا
 لك قات أو غزرت أو
 نظرت رواء البخاري ولن
 أقرعده بالسرقة ما لا خالك
 سرقته رواء ما بوداد وغيره
 وله التعريض بالانكار
 أيضا اذا لم تكن بينة (ولا
 قطع لا يطلب) من مالك
 وهذا من يادى (فلو أقر
 بسرقة لغائب) أو صبي أو
 مجنون أو سفيف فبما يظهر
 (لم يقطع حالا) لاحتمال
 أن يقر أنه كان له (أو) أقر
 (زنا بأمته) أى الغائب
 سواء أقال أنه أكرهها
 عليه أم لا (احتمالا) لأن
 حذر الزنا لا يتوقف على
 الطلب فتعبري بذلك أعم
 من قوله أو أنه أكره أمة
 غائب على زنا (وبينت
 برجل وامرأتين) أو به مع
 بين (المال فقط) أى دون
 القطع كما بينت بذلك الصب
 للمنفق على طلاق أو عتق
 دولهما (وعلى السارق رد
 ماسرق) أى بق (أو بدله)
 ان لم يبين خبر على اليد
 ما أخسنت حتى تزديه
 (وقطع) بعد الطلب (يده)
 (الحي) قال تعالى فاطعوا
 أيديهم وأقرى شأذا فاطعوا
 أيديهم والقراءة الشاذة
 تكبر الواحد على الاحتجاج بها

الفاضي تعرض: أى يجوز له ذلك ولا يندب على المتمدن زى وقضية تخصيص الجواز بالقاضى
 حرمته على غيره والأرجح جوازه شرح مر وللقاضى أن يعرض للشهود بالتوقف فحدا الله ان
 رأى الصلحة فى السر والافتلا صل (قوله تعرض رجوع) أى وان كان عالما بأنه يجوز له
 الرجوع زى فيقول له لك قلت لك فآخذت من غير حوز غصبت انتهت لم تعلم أن
 ما نرت سكر شرح مر (قوله ما نالك) بكسر الهزة على الأصح وفتحها على القياس حل
 أى ما نالك قال الزركشى وصرح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد
 نفي نفس السرقة وثبوت الأخذ بغيرها كمنصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حوز أو نحو ذلك قل
 يتصرف (قوله بالانكار) أى قبل الاقرار أو بعده صل وقوله أو بعده ليس بظاهر والمراد
 بالتعرض بالانكار التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف بالمال بأن يقول لك أخذته
 عارية أو ودعة أو غصبا أو من غير حوز مثله (قوله بينة) أى بالسرقة (قوله لا يطلب) أى للمال وظاهر
 كلامه ان ذلك بعد ثبوت السرقة وهو مشكل مع قولهم يقطع ولو أقر المالك من المال المسروق
 أو وهبه والمهمل من كلام غيره ان طلبه لئلا يثبت سرقة أى مع لينة أو الاقرار واذا ثبتت سرقة
 لا يسقط القطع وان فرض أنه أبراه من المال على هذا الاشكال حل ومم قوله وهو مشكل
 ليس ظاهر الانكار أبراه منه بعد ثبوت اه أى فللدار على ثبوت السرقة والمال وان أبرأ منه فليس
 المراد بالطلب خصوص الانباء كقوله سم أى بل المراد به دعوى المالك المال مع البينة أو الاقرار
 كاتقدم (قوله من مالك) أو وكيله وعلوا واشترط الطلب بأن يقره بالمال أو بالاباحة فيسقط
 القطع سم (قوله أولسيفي) أعاد العامل معه ولم يبق أولسيفي لانه على محته بقوله فبما يظهر ولو أسقط
 العامل لم يسمع لما قبله أيضا هو يرى (قوله لم يقطع حالا) لكن يحسب الى حضور الغائب وكاغيره كفى
 برامدى وانظر حكم المال هل يبق عنه أو يأخذ به والعصى والمجنون والسفيف ووكيل الغائب الظاهر
 الاول كما يؤخذ من تعليل الشارح (قوله أى الغائب) ومثله الصبي والمجنون كفى الذى قبله
 (قوله رواء) أقال أى المقر (قوله) ويثبت برجل وامرأتين) محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى
 المالك أو وكيله فلو شهدوا بسبب لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبه الى المال وشهادة
 الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة صل (قوله المعلق عليه الخ) كان قال ان غصب زيد دابتي
 فزوجى طالق أو فبعدى حرم ثبت الغصب برجل وامرأتين أو برجل وبين (قوله دولهما) أى
 الطلاق والعتق (قوله بردماسرق) أى وأجر مودة وضع يده مر (قوله أو بدله ان لم يبين) وقال أبو
 حنيفة إن قطع لغيره فم غرم يقطع وقام مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا أى والقطع ثابت على كل
 حال اه ولو أقر المالك المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقطان وعن
 مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قبل بالعكس امكن مذهبنا بغيره الحدود بالشبهات صل
 (قوله بعد الطلب) فلو قطعها الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الأصح
 مر شوى (قوله يده الجنى) محل قطعها ان لم تكن غلا والارويع أهل الخبرة فان قالوا ينقطع
 الكهونند أقوله العروق قطعت واكتفى بها والام ينقطع لانه يؤدى الى قوات الروح ويكون السارق
 كفايتها فيعدل الى ما يصبها صل وهذا بخلاف ما ساقى آتوا الباب أنها لو شلت بعد السرقة
 ولم يؤمن زنى الله فان القطع يسقط لانه بالسرقة تلقى بعينها فاذا تمزق قطعها سقط بخلاف هنا فان
 الشلل موجود ابتداء فاذا تمزق قطعها لم يمتنع القطع بها بل بما بعدها سم على حجج على
 مر ولو كان على عهده معصم كغفان ولم تقب الاصلية من الزائدة قطعا كحكا الامام عن الاصحاب وعن

كأمره بكنى بالقطع (دو) كانت (معينة) كفاقة الاصابع أو زائدتها لعموم الآية ولأن الفرض التنكيل بخلاف القود فانه متى على
المائة كاسر (أوسرق سرارا) قبل قطعها لاتحاد السب كالو زى أو شرب سرارا يكفى عدا واحد وكأله الجنى في ذلك غيرها كأموها
(فان عاد) بعد قطع بمائة السرقة (٢٢٨) ثانيا (فرجه اليسرى) تقطع (ة) ان عاد ثانيا تقطعت (يده اليسرى) ان عاد

رما قطعت (درجه اليمنى)

البغوى تقطع احدىهما واستحسنه الرافعي وقال النووي انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق
وصوبه في المجموع وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحينئذ قد هذه الصورة على قوله فان عاد
فرجه اليسرى وقد يقال لآزالان كلامه متى على الحلقة المتأدة سم زى فلو لم يكن خلع احدىهما
دون الاخرى لم يقطعا ويعدل ما بعد ذلك وكأنه فاقدهما اه حل وعبرة سلطان وقوله يده اليمنى
أى ان وجبت والا تنقل ما بعد هاهو هكذا (قوله كاسر) أى الفرائض (قوله كفاقة الاصابع
أوزائدتها) أى على المعتد فيسما وقيل يعدل الى الرجل فهما شرح هر (قوله لاتحاد السب)
بخلاف كفاقة الاصابع فالويلس سرارا أو تطبق في مجالس مع اتحاد السب لان قطعها مطلقا لا يدى لآنها
تصرف اليه فترتد داخل بخلاف الحد سول وهو في شرح الروض أيضا (قوله بمحواحد) أى حيث
تأخر عن الجميع عرش (قوله فان عاد) ولولم يسرق أولا زى (قوله فرجه اليسرى) أى ان برئت
يده اليمنى والا أنزرت للبر سول فلو لى ينسما فأت المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان عرش على
هر (قوله جنس المنفعة) أى من جهة واحدة شيئا (قوله من كوع) والمعنى فيه ان البطش في
الكف وما زاد من الترواع تابع له ولهذا يجب في قطع الكف يدية وفجر اذ حكومة (قوله بمحو) كزنا
وهو محسن هر (قوله وذ كر سن ذلك من زبادى) فيه نظر لان قول الاصل وبفس محل قطع
يزيت بمحتمل الوجوب والتدب فكان المناسب أن يقول والتصرح بالناس من زبادى كأموها على
الاصح النسخ من أنه ان كان يعلم من كلام الاصل يقول والتصرح وبالم يكن معلوما يقول وذ كر
من زبادى زى (قوله وخسه الماوردى) ضعه عرش على هر (قوله وبالتار) الواو بمعنى والى
للتنوع على كلام الماوردى (قوله لانه لاجد) أى كاقبل به فيازم الامام فله على هذا وان كانت
المؤنة على المقطوع على كل حال كافي شرح هر (قوله امله) أى ما لم يؤدى الى اهلا كه فلو امله لم يضمن
وعبرة زى ثم ان أدى تركه لاهلاك كان أغنى عليه وليس له من يقوم بماله وجب على كل من علم به كما
هو ظاهر اه (قوله فسقطت بمناء) افهم أنها لو فقدت قبل السرقة تعاق الحق باليسرى فمقطع عرش
على هر (مثلا) أى أو شئت وخشى من قطعها نزع الدم شرح هر (خاتمة) يحرم على الشخص
سرقة مال غيره على وجه الزنا لان فيه تزويج بالقلب حل وفي الجامع الصغير من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يؤمن مسلما رواء الطبراني عن سليمان بن صرد قال انما يؤمن بالله ويؤمن بالله وسأنا الحديث
حسن اه

روى الشافعي خبر السارق
ان سرق فاقطعوا يده ثم ان
سرق فاقطعوا رجليه ثم ان
سرق فاقطعوا يده ثم ان
سرق فاقطعوا رجليه وانما
قطع من خلاف ثلاثون
جنس المنفعة فتنصف
سركه كات قطع الطريق
(من كوع) في فاليه للاسر
به في خبر سارق رداء
صفوان (وكسب) في الرجل
لفعل عمر رضى الله عنه كما
رواه ابن المنذر وغيره (م)
ان عادنا سرق (عزير) كالو
سقطت أطرافه أولا ولا
يقتل وما روى من أنه
على قطع كسبه منسوخ أو
مؤول بقوله لاستحلال
ومحوه بل ضعه المارضى
وغیره (رسن عرس محل
قطعه بدهن مقل) يضم
الم تئد أقوله العروق
ونذكر سن ذلك من
زبادى وخسه الماوردى
بالخضرى قال وأما البدوى
فيصم بالنار لانه قد اذمه
وقال في قطع الطريق واذ
قطع جسم بآيت الفسلى
وبالنار بحسب الصرف

(باب قاطع الطريق)

درس

سمى بذلك لاستئاع الناس من سلوك الطريق زى خوفانه زى أى باب مانع سلوك الطريق للناس
خوفانه قال عرش ولعل الحكمة في تعقيب لما قبله مشاركتة فى أخذ مال الغير وجوب القطع
في بعض أحواله اه ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب أيضا والا فلا يظهر التبرير
بالكتاب لعدم اندراجها تحت كتاب السرقة (قوله يحار بون الله ورسوله) أى وليا بهامهم المؤمنين

فهيأ ذلك (لمصلحة) لانه
كأجرة الجلال لان يصب الامام
بقيم الماوردى ويزنه من مال
الصالح كاسرى فضل القود للورثة
(ولسرق) فسقطت
بمناء مثلاً فة أوجناية وان
أهم كلام الاصل التقيد بالآفة
(سقط القطع) لانه تعاقب
بينها وقضات بخلاف ما لو سقطت
بسراره لا يقطع
بمناء بل قاتلها درس (باب
قاطع الطريق) الاصل نيابة
أما جزاء الذين يحار بون الله
ورسوله وقطع الطريق في
هوا لبر وز لا ضمان

وأما

فهو بذلك (لمصلحة) لانه

كأجرة الجلال لان يصب الامام بقيم الماوردى ويزنه من مال الصالح كاسرى فضل القود للورثة (ولسرق) فسقطت
بمناء مثلاً فة أوجناية وان أهم كلام الاصل التقيد بالآفة (سقط القطع) لانه تعاقب بينها وقضات بخلاف ما لو سقطت
بسراره لا يقطع بمناء بل قاتلها درس (باب قاطع الطريق) الاصل نيابة أما جزاء الذين يحار بون الله ورسوله وقطع الطريق في
هوا لبر وز لا ضمان

أو تقتل أو أرباب مكارة
 اعتادا على القوة مع البعد
 عن الفوت كما يعلم مما يأتي
 وببت برجلين لا يرسل
 وأمر اثنين (هو) أي قاطع
 الطريق (ملتمن) للاحكام
 ولو سكران وأذيانا خلفه
 كلام الأصل والروضة وأصلها
 (عشار) من زبادي (عنف)
 للطريق (يقاوم من يزد)
 هو (أن يساويه) أو يغلبه
 (يعيد معه) غوث
 لبعيد (بعدة) وأضعف في
 أهلها وان كان البارز واحدا
 أو اثنين أو بسلح وخروج
 بالقول للذكورة تضادها
 فليس المصنف بها أو بشئ
 منها من حري ولو معاددا
 وصي ومجنون ومكره
 ومخلس ومنتهب قاطع طريق
 ولو دخل جمع بالليل دارا
 ومنعوا أهلها من الاستئانة
 مع قوة العطار وحضوره
 قطعاً وقيل تخلسون (فن)
 أغان القاطع أو أخاف
 الطريق بالأخذ نصاب ولا
 قتل عزز) بحبس وغيره
 لارتكابه مصيبة لا حد فيها
 ولا كفارة وحسه في غير
 بلده أولى حتى تظهر توبته
 وزمه رد المال أو بلده في
 صورة أخذه وتعيير
 بنصاب أولى من تعييره بال
 (أو اخذ نصاب) أي نصاب
 سرقة بقتيد زنتها يقول
 (بلاشبهة من حوز) بماصر
 بيانه في السرقة (قطعت)

وأما خصوص القول في جميع الاحكام الآتية انما تكون فيها فلابتياق أن المدين متلهم وإن كان بعض
 الاحكام الآتية لا يخبري فيها كما اذا قتل المسلم ذميا فلا يقتله وإنما كانت هذه الآية في القاطعين لأن
 الخبر بين لأجل التوريع والآتي وقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدموا عليهم لأن توبه لمخر في اسلامه
 وهو يتنعم وإن كان بعد القدرة (قوله مكارة) أي مجاهرة ونصبه على الحال (قوله مع البعد عن
 الفوت) ولو حكا كالرد خاوادار ومنعوا أهلها من الاستئانة ع ش على مر (قوله كما يعلم مما يأتي) وهو
 تعريف القاطع لانه يعلم من تعريفه تعريف القطع (قوله وببت) أي قطع الطريق (قوله ملتمن
 للاحكام) لم يقل هنا ولو حكا كما تقدمه في باب الزنا زيادة ذلك لادخال عبد الذي ونسائه ولهله كفتي
 بما سبق وجه لما ذكر من الفودوخة (قوله وأذيانا) أي حيث قلنا لا يتنقض عهده بمحار بتفي دارنا
 وانما فيه السبيل وهو الراجع حيث لا يشترط عليهم تركه وأنه لا يتنقض عهدهم بذلك بخلاف للمعادفة
 ينتقض عهدهم بذلك كما سيذكره الشارح اه حل (قوله وإن خالفه كلام الأصل والروضة) أي في
 الذي يقتضيه ما بالاسلم وأوجب عنهما بياناً للمعهم فيه تفصيل وهو أن غير المسلم إن كان ذميا فكذلك والا
 فلا يكون قاطع طريق (قوله للطريق) أي لارفيها زى أي قاطع الطريق (قوله بحيث) متعلق
 بيزر أي يمكن وقوله معه أي مع ذلك المكان أي عنده فالضمير راجع لحث باعتبار المكان (قوله
 ومخلس) خرج بقوله يقدم مع قوله مخلف (قوله ومنتهب) أي مع قرب الفوت والقاطع طريق
 عن فهو خارج بقول بحيث يبعد الخ (قوله ومنعوا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة
 السوء بالسرقة زماناً نفهم قطع طريق قال في الصباح والمشرق لغتان مثل مسجد ويقود خيل
 من الماتة الى الماتين اه ع ش على مر (قوله مع قوة السلطان وحضوره) ليس بتقيد بذلك
 قوله بالليل ليس بتقيد وبعبارة شرح مر ولو كان السلطان موجوداً قويا (قوله قطعاً) لسوهم
 في قوله بحيث يبعدهم غوث لأن البعد اما حسي أو معنوي شيخنا تترى بل تمنعهم من الفوت منزلة البعد
 عنه وقيل حل قوله قطعاً لانه بمثابة ضعف أهلها وبعبارة شرح مر وقصد الفوت يكون للبعد
 عن العمران أو السلطان أو ضعف بأجل العمران أو السلطان أو بغيرهما كأن دخل جمع دارا الخ
 (قوله فن أغان القاطع) ولو بدفع سلاح أو مكره قتل وانظر وجه تعريفه على ما قبله الآن
 يقال له مخيف حكما (قوله ولا تقتل) أي ولا تقطع طرف مصوم اه حل أي لانه يقطع به
 (قوله عزز) والامر في جنس هذا التزير لإمام سول (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس
 وغيره وهو كذلك ولتركه ان رآه مصلحة ولا يقدر الحبس بمدة بل يستدام حتى تظهر توبته سول
 وأشر بقوله يستدام قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم الواو بمعنى أو
 (قوله وحسه في غير بلده أولى) لقوله تعالى أو ينفوا من الأرض لانه كناية عن التعزير فالمرتبة
 الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعيير بنصاب الخ) أي لانه صادق بما اذا لم
 يأخذ مالا أصلاً وأخذ أقل من نصاب بخلاف تعبير الأصل بالمال (قوله بلاشبهة) وتعني قيمة المأخوذ
 في موضع الاختشاع كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذاً وإلم بالهقر
 والخلية وإن لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع الوجود فيه مع ذلك وشراؤه قاله الماوردي
 مر اه شوري وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول لقوله وتعتبر أي قيمته حال الأمن
 لآل المنوف (قوله من حوز) كان يكون معه أو بغيره ملاحظ بشرطه للمار من قوته أو قدرته
 على الاستئانة قاله الماوردي لا يقتل القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لممارسته حيث لحقه غوث لو

بطلب من المالك (بدء الجني ورجله اليسرى فان عاد) بعد قطعها ثانياً (فمكس) أي وقطع بدء اليسرى بوجه الجني للآية السابقة وانما قطع من خلاف لسمي بالسرقة وقطعت البدل الجني لال كالسرقة وقيل للحاربه والرجل قبل لال والحاربه تنزير لانه سرقة فترافقه وقيل للحاربه قال المهراني وهو (٢٣٠) أشبه (أو بقتل) لمصور مكات عمدا كما يرمي عباي (قتل حنا) الآية

استغاث لم يكونا قطعاً لانا منع ذلك اذا قلنا أو بالقدرة بالنسبة للحزب غيرهما بالنسبة لقطع الطرقي لانه لا يدعيه من خصوص الشوكه ونحوها كما عرئ خلاف الحزب يكفي فيه بجلاء السارق به عرفاً وان لم يقام السارق من غير شبهة مع بقية شروطها المارة اه شرح حر (قوله بطلب) أي لال (قوله بدء الجني الخ) ولوقعت احداهما ولو قبل أخذ المال ولو قبلها وعدم أمن زحف اليهما كني بالآخرى ولعكس ذلك بان قطع الامام بدء الجني ورجله اليسرى فقد تعدى وزم وقدر وجهه ان تعدد والاقتناء ولو لا يسقط قطع وجه اليسرى ووقف بدء اليسرى ورجله اليسرى فقد أساء ولا يضمن وبإزاء والفرق ان قطعهما من خلاف نص توجب مخالفة الضمان وتقدم الجني على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفة الضمان شرح حر (قوله لا آية السابقة) فيه ان الآية مجعلة لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السنة بينها بما ذكر (قوله لاصم) وهوان لا يثبت عليه جنس المتعنة حر (قوله لال) ولهذا اعتبر في القطع النصاب (قوله وقيل للحاربه) الخ أي أنها لال مع ملاحظة لال فلا آية لوان قبيل القرعة عليه سقط قطعها ولو كان لال فقط لم يسقط حر (قوله وهو أشبه) وانما كان أشبه لان المال قطع في مقابلته البدل الجني فلو كانت الرجل لال أي شازم ان قطع الضمون لال بخلاف ما قيل ان قطع الرجل للحاربه اه عرش (قوله فلا يسقط) أي يفوسم حتى القود وبسقوط الامام لانه من الله فشرح حر (قوله اذا قتل لاخذ المال) أي ويعرف ذلك بقرينة تدل عليه وكتاباً ما قوله اذا قتل لاخذ المال أي ولما أخذه لما يأتي من أنه اذا قتل وأخذ المصلب مع القتل عرش على حر وفي الشوري ماضيه وبني ان يكون قصدا لاخذ لال كافي في تحريمه وان لم يأخذه اه (قوله ثم صلب) أي معترضاً نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقهقهى حر تعذيب الحيوان حر و ص ل (قوله حنفاً نفع) أي بلا سلب والعرب تضيف الموت الى الاتع لانهم يقولون ان الروح تخرج منه والمعدم انها تخرج من حيث دخلت وهو اليا فوخ اه عن وفي الصباح ان الحنف هو الموت قال حنف بحنف حنفاً من باب ضرب ادلت أي بلا سلب فيكون حنفاً نفعاً مغعلاً مطلقاً (قوله فسة طابه) مثله مالومات بغير هذه الجهة كقود في غير الحاربه شرح حر (قوله) وبما تقر (أي من المراتب الاربعه) (قوله لعل) كذا وعلى التنوع) هذا من ابن عباس ما توفيق وهو الاقرب وألفه وكل منهما من مثله حنفاً لانه ترجان الفرقان والان الله تعالى بدأ به بالاغت فكان من ريباً ككفارة الظهار وألوا رد بالتخيير ليدل على كفاية ككفارة العنين شرح حر ويتأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا يذكر هذا التعليق في التحفة ولا في شرح الرض وبؤخذ منه قاعدة وهوانه اذ بدئ في المعصيات بأو باغلظها كانت للتنوع وان بدئ بأخفها كانت للتخيير (قوله كافي قوله) أي كاحل كذا وعلى التنوع في قوله تعالى وقالوا الخ (قوله فان خيف تعبر) قال الاذرى وكان المراد بالتفسير هنا الانفجار ونحوه كقوت بعض الاعضاء والاخي حديث فيحة الت ثلاثا من التنوع والتعبر غالي بالشرح حر (قوله ويقام الخ) أي ندبا حر (قوله معنى القود) الاضافة بيانية (قوله تغليب حق الآدي) قد يشكك هذا بما مر من تقديم الكافة على دين الآدي فقد بما لم

ولانه ضم الى جنائنه اخافة السبل المتعينة زيادة العقوب بزيادة حال الاحتم القتل فلا يسقط لالتعديني وعمل تحته اذا قتل لاخذ المال والا فلاحتم (أو) بغنله عمداً (وأخذ نصاب) بلا شبهة من حر (قتل مصلب) بعد غنله وكيفية الصلاة عليه (ثلاثة) من الأيام (حنا) زيادة في التنكيل زيادة الحر بقتل ماضيه سقط لاخذ فمن الشافعي أنه لا يجب اذا بالوت سقط الفل فسقط نابه وبما تقر فسر ابن عباس الآية فقال للمعان يتناولان قتلوا أو صلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصر على أخذ المال أو بنفوا من الارض ان أربعوا ولم يأخذوا المال لعل كذا وعلى التنوع لا التخيير كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا ونصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وتقيدي بالنصاب مع قول حنا من زبادي (ثم) بعد الثلاثة (بقتل) من عمل الصلب (فان خيف

تعبر قبلها أنزل) حيث قد زاد في ويقام عليه الحد بمحل محاربه انشاها من ينزير به فان كان بغضه تنفي أقرب محل الباهذا الشرط (والغلب في قوله معنى القود) لال الحد لان الاصل في اجتماعه في حق لفة تعالى وحتى أدى تغليب حق الآدي لنا معنى التيقين ولانه

وقتل بالبحار بة ثبت الله القود ككيف يحبط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغير كفء) كوله (ولومات) بغير قتل (فدية) بحجب تركته في الرماق الرقيق فتجب قيمته بمطابقا (يقتل بواحد من قتلهم ولا ياقين ديات) (٢٣١) فان قتله من بابا قتل الاول (ولو عفا

الله تعالى على حق الادبوي يمكن ان يجاب بان في الزكاة حتى أدى أيضا فانها بحجب الاصناف فعمل تقديمها ليس بمتحصن بل لا يجتمع الحقين قدمت على ما به حتى واحد عس على مر (قوله) (قوله) أي هذا الشخص الذي قتله فاطم الطريق (قوله) ثبت له أي لورثته وقوله حقه أي حق ورثته وألحق المتعلق به (قوله) فلا يقتل الحر مفرغ على قوله معنى القود وقد فرع عليه نجس نزع (قوله) أي القتل الحر (قوله) مطلقا (قوله) أسوأ مات القاتل الحر يقتل أو غيره أولم يت حل بزيادة (قوله) وقاتل احدا لا يظهر فروع هذا على قوله المطلب في قتله معنى القود ولهذا عاله بقوله نعم قتله فهو متأنسأ به بدفعا لتوهم أنه لا يقتل أصلا (قوله) فأنه لم يدرى فان سرى الى النفس تحم القتل سول (قوله) كالكفارة أي كفارة القتل فانها مخصة بقتل النفس دون القطع (قوله) قبل القدرة المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الامام أو قبل الرابها أن يأخذ الامام في أسباها كارسال الجيوش لاسما كهم (قوله) لا بعدها والفرق انه قبلها غيرهم بخلافه بعدا لانها لم يدفع الحدود لو ادعى بعد القدر به سبق توبته وظهرت احدا صفة فوجها وأوجهها علم تصديقه لانها لم تقم بها بينة شرح مر (قوله) من قطع يداه فأن قطع اليد لا يخصه لان الرقة تشاركه ورد بان الذي يخصه بمجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد تبعا لسقوط الرجل لقوله من قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل قطع ان قطعها عقوبة واحدة فأنه سقط بعضها وهو قطع الرجل للحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (قوله) ونعم قتل واصل أي لان ما ذكره حتى الله تعالى بخلاف حق الأدي من الاموال والقتل غير المحتم فهو حق فلولي القتل بعد توبته القاتل ان يعفو على الدية أو يقتل فأتقدم قوله ولو عفا عليه بحال وجب الخ مفروض فها قبل التوبة شيئا عز يرى (قوله) ولا ياق الحدود قال في شرح الروض ولا ياق الحدود الاقتل نارك الصلاة فانه يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه الى الحاكم لان موجبها الاصرار على الترك لا الترك الماضي سم (قوله) لان العمومات الواردة) كآية الزانية والزاني فاجلدوا الآية والشارق والشارقة فاقطعوا زى (قوله) بخلاف فاطم الطريق أي فوقع في آيته التفصيل فها قبل الاصرار عليه أو الاقدام على وجبه ان لم يتب شرح مر ومعنوه انه اذا لم يحقق الدنيا يعاقب في الآخرة بل على الآخرة فقيه هذا المفهوم بما اذا لم يتب والا فلا يعاقب لان التوبة الصحيحة تسقط أثر المعصية اه شرح الروض

(فضل في اجتناب عقوبات على واحد) وهي اما ان تكون كلها لأدى أو لله أو لهما وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله) الثلاثة فكانت لواحد لرجب الترتيب شرعا بل برادته (قوله) وان تأخر أي التذوق (قوله) ثم أمهل ثم كان به مرض مخوف يخشى منه الزموق ان لم يبادر بالقطع بوجبه على الاوجه حج زى (قوله) يحلوا القطع أي عقب الجلد بلا امهال (قوله) فان تأخر مفهوم قوله وطالبوه وعذارة شرح مر وخرج طالبوه ما لطلبه بعضهم فله أحوال خيفة اذا أخر مستحق النفس سقته وطالب الآخرون جلد فلذا يرى قطع ولا يوالى بينهما خوفا من فوات حق مستحق القذف وان تأخر (ثم أمهل) وجوابه بخرى وان قال مستحق القتل يحلوا القطع وأنا أبدر بعده بالقتل لاجل ملك بالاولاء فيفوت القتل (ثم قطع ثم قتل بلا) وجود (مهلة) بينهما لان النفس مستوفاة (فان أخر مستحق الجلد) حقه (صبر الآخرون حتى يستوفى) حقوقه ان تقدم استحقاقه لثالثا فبأنه عليه حقه (أو أخر مستحق القطع) عليه حقه

(مير مستحق القتل) حتى يستوفى حقه ذلك (فان يادر وقته عزز) لتعديه وكان مستوفيا لحقه (ولمستحق القطع) حيث (دية) لقوات استغفاهم ذكر التزير من زيادتي (٢٣٢) (أو) لزمه (عقوباته) كان شرب وزني بكرا وسرق وارثه (قدم الاخ)

منها فالأخف وجوبا حفظا
 محل الحق وأنها حد
 الشرب فيقام على محل وجوب
 حتى يراهم بعد الذل نام على
 وجوبه قطع من يقتل
 وظاهر أن الشرب
 لا يستقطب وأنه بين القطع
 والقتل وأنه لو مات على الحق
 بقوبه من عقوباته كان
 اجتمع عليه قتل ورده ورجم
 فضل الامام ما رآه مصلحة
 وعليه ينزل قول القاضي
 في هذا المثال يقتل بالردة
 وقول الماوردي والرواية
 يرم (أو) لزمه عقوبات
 لله تعالى (ولآدي) كان
 شرب وزني وقذف وقطع
 وقتل (قدم حقه) ان يوفوت
 حتى الله تعالى (أو) كانا
 قتلا فيقدم حد قذف
 وقطع على حد شرب وزنا
 وقتل على حد زنا المحسن
 قديما على الآدي بخلاف
 حد زنا البكر حده الشرب
 فيقتسمان على حد القتل ثلاث
 بفوات وتبصرى بما ذكر
 أولى مما عبر به درس
 (كتاب الاثر بقوله العازري)
 والاشرب فيجوز شراب يمتلئ
 مشروب (كل شراب أسكر
 كثيره) من خمر أو غيره
 (حرم تناوله) وان قل لم
 يسكر لآية ما انحر وظاهر

النفس أو آخر مستحق طرف الخ اه (قوله صير مستحق القتل) وفيه انه يلزم عليه التأخير لآلى
 غايه وقيل يرفع الى الحاكم ويطلب منه الاستغناء أو الأبراء أو الأذن لغيره فان أتى ممكن غيره حل
 (دية) أى فى تركه القتل سم (قوله قدم الاخ) يوهن ان عقوباته لا يقدم فيها الاخ
 مع أنه يقدم فيها كما يفيد أيضا كلامه فيها فعمل الاخصر ان يقول من استعقوبات لجمع مطالبوه
 بها أو فقه تعالى قدم الاخ منها (قوله وانه بين القطع والقتل) الرجوع أنه قبل القطع أخذ من
 قولهم يقدم الاخ شورى ومهر (قوله وانه لو مات الخ) مفهوم قوله قدم الاخ فكانه قال هذا
 ان وجد فيها أخف (قوله وعليه) أى على ما يراه الامام مصلحة وعبرة شرح مر ويمكن الجمع بينهما
 بعمل كل على ما يراه الامام مصلحة فان كثيرا لم يدرين في زمنه كانت المصلحة قتله لرد زنا كثر الزنا
 المحسن في زمنه كانت المصلحة قتله للزنا (قوله يرم) أى ويدخل فيه قتل الزنا لان الزنا كثر
 نكلا وصح هذا الشهاب الرمل شورى (قوله أو) كانا يوفوت حتى الله تعالى لكن
 كانا قتلا فانه يقدم حتى الآدي وان فوّت حتى الله (قوله وقتل على حد زنا المحسن) قتله أو كانا
 قتلا (قوله بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان يوفوت حتى الله
 (كتاب الاثر بقوله العازري)
 درس
 أى بيان حكمها من حيثها واحد بها وكان شرها جازا أول الاسلام بوحي ولوالى حذير بل العقل على
 الاصح ثم تروى هذا من جهة الكليات الخمس والقصد به حفظ العقل وشرب الخمر من الكليات ورجع
 الاثرية لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متحدا ولم يعب بعد الاثرية كما فى آلى فى المتاج قطع
 السرقة لان الغرض الاعظم منها بيان القطع ومتعلقه وأما التحريم فعلموا بالضرورة والغرض هنا
 بيان التحريم لخلافه بالنسبة لكثير من المسائل شرح مر وجع العازر للشافعية أو لاختلافها
 باختلاف الاشخاص والمعايير (قوله كل شراب) أى ولو يجب الاصل فلا زنا الجزاء المعقودة كما
 سببه عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيره) قيد بالكثير لينبه على ان الدار على
 أسكر الكثير وان لم يكن القليل سكر ولو حذفه لادهم كلامه بقطع النظر عن كلام الشارع انه لا يجرم
 الا ما أسكر بالفعل فيخرج القليل الذى لا يسكر مع أنه يحرم ويحده كما لا يخفى (قوله كل مسكر الخ)
 هو قياس من الشكل الاول وأتى به بعد الاول لينبه على ان كل مسكر يسمى خروا فثبت ان النبيذ
 يقال له خمر لانه يان يقاس عليه في التسمية فيقاس المتخذ من ماء الزبيب على المتخذ من ماء العنب
 التسمية بالخر فيكون حيث ذللا صريحا في تحريم النبيذ فكيف صح ان يقاس الشارع شرب
 النبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد الا ان يقال ما حده النبيذ هو الخمر الحقيقى وكذا
 ما أمر بالجلد عليه شره لانه هو المتعارف عندهم فصح القياس عليه حيث ذللا بالنسبة للحد تأمل
 والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات الاوليان لرد
 والثالث للتعلم كما علم من أصله (قوله ولم يجد غيره) أى سواء وجد غيره أم لا فانه محرم تناوله بخلاف
 الحد فانه لا يجدون وجد غيره شيئا وعبرة حل وقوله ولم يجد غيره ما يثبت الاثر به الى الهلاك والا
 وجب وان كان لا يسكن العطش بل يشرب قال سم واذا سكر مما شر به لتادوا وأعطش أو اساغف لفته
 قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به في الارشاد لانه تعمد الشرب لمصلحة نفسه اه (قوله أسفل

بنقول ذلك لانه

كان يحد في الحرز رواه
الشيخان وصح الحاكم
خبر من شرب الخمر
فاجلده وقبس به شرب
النبيذ وانما يحرم القليل
وحده وان لم يسكر حسا
لمادة الفساد كحرم قبيل
الاجنبية والحلوة بها
لأضتها الى الوطود دخل
في التعريف السكران
وخرج بالقول للذكورة
فيه أعدادها فلا حد
على من اتصف بشئ منها
من صبي ومجنون وكافر
وسكره وموثر وجاهل
به أو بحر به ان قرب
اسلامه أو بعد عن العلاء
ومن شرب بقلعة فأساغها
به ولم يحد غيره وانما حد
الحق بنقله النبيذ وان
اعتقد حله لقوة أدلة
بحر به ولان الطبع يدعو
اليه فيحتاج الى الرجوع
وخرج بالشراب غشيرة
كبنج وحشيش مسكراته
وان حرم تناوله فلا يلزم
لا يحد به ولا رد الحرة
المعقودة ولا الحشيش
المذاب نظرا لاصلهما
ومحدما ذكر (وان جمل
الحد) به لان حقه أن يتنعم
منه (لا) تناوله لا يتناولوا
عطش فلا يحد به وان

الحد) ما لم يسكر فان استجر ولم يسكر لم يحرر أى من حيث الاسكار وان حرم من جهة النجاسة
(قوله ملتزم بحر به) لم يزل مسلم مكلف عنه أنه أخضر وأظهر لادخال السكران فانه غير مكلف عنه
(قوله ولا يحد به) قد يقال نفى عنه ملتزم بحر به لأن يقال التزام بحر به يكون في ضمن التزام جميع
الحرمان اذا سلم انه ملتزم بحر به فجميعها لا يلزم منه علمه بحرمة عين هذا الخمر شيئا (قوله وحده)
مطوف على حرم تناوله (قوله أى بنقل ذلك) أى وهو غيره من ذلك وكان تناوله على وجه معتاد
أخذ من غير ما يتناول (قوله في التعريف) أى القاطب (قوله السكران) أى اذا شرب حال
سكره بعدد ما أولاه فانه يحد بانما حاله هو أخذ ما يأتى أنه لا يحد حال سكره ع (قوله فلا حد)
لم يزل ولا حرمه لانه لو قاله ان يكون بعض أفراد من خرج لا يحرر عليه مع أن فهم من يحرر
عليه وهو الكافر من (قوله وسكره) لكن عليه أن يتقاه وجوبا من غير عبارة م ر وسكره
ولم يزل كل ما شرب سرام تقيوه ان اطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظرا لغيره وان اراد التناول لان
استدامت في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداء لزال سببه فاندفع استبعاد الاذرى ذلك
(قوله وموثر) عطف خاص على عام لانه من أفراد المسكره وفي ع (قوله) من غص بقلعة فأنزلها
جوفه بحر به واظهار أنه المجرى على تلك الصورة يمنع من قول الشارع من شرب بقلعة اذا يكون
حينئذ تكرارا (قوله ان قرب اسلامه) أى ولم يكن مخالفا للدين اه ح ل (قوله ومن شرب)
مفهوم قوله ولا ضرورة قال ع ش على مد وانما ثبت شره به في هذه الحالة ما شهد الجواز تناوله لم يزل
وجوبه بخلاف ما للشر به تعديل وغص به ومات فانه يكون عاصيا تعديه بشره به او قرر مشيئا خاسف
وبعارة شرحه من شرب شرق بقلعة أى وشى هلاكه منها ان لا ينزل جوفه ولم يتمكن من اخراجها اه قال
ع ش عليه ومفهوم قوله وشى هلاكه ان خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك (قوله ولم يحد غيره) ولو يزل
تحويله فيقدمه قبل ع ل على الجلال وعدم الوجدان للذكور ليس بقيد في الحد فلا فرق للشبهة
كأن التدارى الآتى قوله لم يحد به وان وجد غيره زى رسول وخرج بنى الحد في الحرمة الذى لم
يغرضه هناك قديمه وكأنا ما قديمه لانه في بيان محرم قوله المتن ولا ضرورة والضرورة لا تتحقق
الا اذا لم يحد غيره كما شارح ح ل وفيه أنه اذا كان ليس قديما في الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة
وكان الانسب حينئذ ان يقول ولا حرمه وقيد في نفي الحرمة فقط ويقيد الحد بعدم الحاجة
كأبو خذ من قوله لا يتناول (قوله وانما الحد) أى اذا رفع كقاض شافى لان العبرة بعقيدة
القاضى كقائه س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم بحر به (قوله وان اعتد حله) أى في القدر الذى
لا يسكر اما القدر المسكر فيحرم اجماعا كما صرح به حج وقل على الجلال (قوله لقوة أدلة بحر به)
هذا يدل على أن لحرره أدلة أخرى غير القياس (قوله ولان الطبع الخ) بهذين التعليين فارق ذلك
علم وجوب الحد لوط في نكاح بلا ولي ومع عدمه بذلك نقل شهادته لانه لم يتركب مفسقا اعتقاده
الموردية الداعية الى الحد بعقيدة الامام وفي رد الشهادة بعقيدة الشاهد لهذا الغضبامة باعتقاده
بذلكهم تين أنها المسك فتن وردت شهادته س ل (قوله مسكر) أى كل منهما (قوله لا يحد به)
لكن يحرر من (قوله ولا تزد الخمره للمعقودة) أى على مفهوم قوله كل شراب وقوله ولا الحشيش
المذاب أى على منطوقه وحله في الحشيش المذاب اذا تصرف فيه مطربة والاصار كالخمر في النجاسة
وقال حكاكنا اذا أنب وصار كدفع بل أولى والفرق بأن الحشيش حالة اسكار وبحر به بخلاف الخمر
ملا لآثره ولادليل عليه بل سابق ذلك يؤكدها قلنا وفاقا في ذلك لطلب وخلافا لمرم وفاق اه سم

في تصحيحه ومحمده الاذري وغيره لشبهة قصد الداروي وهذان من زياتي وما قبله الامام عن لا تمتع من من وجوب الحد بل كونه
الرافي في الشرع الصغير (ولا) (٢٣٤) بنقله حالة كونه (مستهلكا) غيره كعبر عن دقيقه لاستهلاكه (ولا) بنقله

على المتبع ع ش على مر (قوله لشبهة قصد الداروي) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك
اللا ياتي له طعم ولا لون ولا رايح لانه لا يفرط لعم اجتنابا يستند حل لانه لا يلزم من الحرمة الحد كذا
المكره فانه وان حرم لابعده (قوله كبر الخ) هل يتعدى بالجماد كاشا ولو كونه للنفق في شرح الروض
ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا مصادرة وبعبارة م ر لاضمحلاله وذهب شرح الروض
بمحقق (أي في الحر وان حرم وسقوط أي في الألف أي وان سكر منهما اذا دعى النفس له وبغاريق
افطار الصائم لان للمأثم على وصول عين الجوف في شرح م ر (قوله متبع الشين) قياسه التمس كالمعذور
فان المراد به مصدر (قوله أر بعون) خلافا لاثمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون زى (قوله كان
التي ضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جديهم أشكل شرهم
المر فانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شر به عرض له شبه تصورها له نفسه تقتضي جواز
قتل شره ولو لا عليها وليست هي كذلك عند من رفع له خدع على مقتضى اعتقاده وذلك شره على
مقتضى اعتقاده والمعية بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه هذا دقيق ع ش على
مر (قوله أر بعين) أي في غالب أحواله والافتد جلد ثمانين كافيا جامع عبد الرزاق ح ل (قوله
سنه) أي طريقة (قوله وهذا أبالي) هو من كلام على الراوي رضي الله عنه أي الار بعون كاف
ع ش وحل وقال الثوري أي الثمانون وهو الظاهر وبعبارة ح ل وهذا أحب الى أي الار بعون
بدليل سياق الحديث وفيه أن مافله عمر اشتر بين الصحابة فصار اجاعا فاروجه الحظافة وأجيب بأن
الاجاع على جواز الزيادة لاعتني تعيينها اه وفي زى مانف قال الزكشي الاجاب الاول لانه السنة
وقته (قوله) شارب الخ في المرة الرابعة منسوخ اه (قوله به) أي الضربات (قوله ما يزال
به) أي زمن يزول فيه قاله يعني في (قوله والا فلا) وبعبارة الاذري حرمته مطلقا يبررها المعذور
لمافيه من زيادة الفضيحة مع مخالفة للأمر وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه اذا جاز له الزيادة على
الار بعين فهي تعزير وهذا أولى اه حجج وزى (قوله) وبعد لرجل قائما) أي ندبا ع ش (قوله
ونلف) أي وجوبها وهو بضم اللام من باب رد حل واستحسن الماوردي ما أحسنه ولاء العراق من
ضربها في نحو غرارة من شعر زينة في سترها وان ذا الهيئة يضرب في الخلاء اه شرح م ر (قوله
اسراة) أي اسراة أخرى غير المحدودة وقوله أو نحوها كالجرم وقوله عليها أي على المرأة المحدودة اذا
استنكت (قوله) وكلاهما الخشني) أي في كونه بجدا (قوله) ويحتمل تعيين الجرم لانه من
النساء كرجل ومع الرجال كاسراة حج زى وهو المتمد وقوله ونحوها كالسوط (قوله) بنحو
سوط الخ) أي في حق السلم القوي ما غيره فيجسد بنحو عشكل ولا يجوز بسوط شرح م ر فلو
خالف وجده بالسوط فآلذي يظهر عدم الضمان كالجرح في حر أو رد ومات به أو جلد على المقاتل اه
سم (قوله ان رآه) أي القدر للزاد (قوله ورآه على) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله وهذا
أحب الى راجع لثانين حل لكنه رجع عنه فكان بجملتي خلافة ار بعين شرح م ر (قوله عدى)
أي نكلم بمالائيتي (قوله انترى) أي قذف س ل (قوله وحد الانترى ثمانون) يلزم عليه ترك
حد الشرط لانهما حد القذف فلا ينتج الدليل المدعى وأجيب بأن القذف غير محقق (قوله تعازر)

(بمحقق وسقوط) يفتح
السين لان الحد للزجر ولا
حاجة فيها للزجر (وحد
س أو بعون) جلة في
سلم عن أنس رضي الله
عنه كان النبي ﷺ ضرب
في الخمر بالجريد والنعل
أر بعين وعن على رضي
الله عنه جلد النبي ﷺ
أر بعين وجلد أبو بكر
أربعين وعمر ثمانين وكل
سنة وهذا أصبالي (د)
حد (غيره) ولو بعضا
(عشرون) على النصف
من الحركة ظاهره وتصيرى
بغيره أعم من تعبيره
بالرقيق (ولام) كل من
الار بعين والعشرين
بحيث يحصل بها زجر
وتنكيل فلا تفرق على
الايام والساعات لعدم
الايمان فان حصل بها
حينئذ اسلام قال الامام
فان لم يتخلل ما يزول به الايام
الاول كنى والا فلا وبعد
الرجل قائما والمرأة جالسة
ونلف اسراة أو نحوها عليها
ثيابا وكلاهما الخشني
يظهر لكن يحتمل أن
لا يختص بلف ثيابه المرأة
ونحوها ويحتمل تعيين
الجرم ونحوه ويحصل الحد

(بنحو سوط وأبد) كمنال وحسا مثقلة وأطراف ثياب بعد ثلث حتى تشتد
اي
(وللام زيادة قدره) أي اشد عليه ان رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أر بعين كافله عر عر رضي الله عنه في الحرورة على رضي الله عنه قال
لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى انتفى وحد الانترى ثمانون (ومر) أي زيادة قدر الحد عليه (عز نر) لاحوال الاما جاز كره

راضين بان وضع التمزير بالنفس عن المدفكف يساو به واجب بما شرت اليه بخار برمن أن ذلك الجنائز تولدت من الشارب
قال الرازي وليس شافيانا الجنائز لم تتحقق حتى يبرز الجنائز التي تولدت من الخمر لا تحصر فجاز يادة على الشافيين وقد منوها
قال في قصة بلخ الصحابة القرب ما بين ألقاظ مشربة بان السكك حد وعليه لحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يتحتم
قال في مقتضى بعض باجناد الامام تعبير بنحو سوط الى آخره (٢٣٥)

وبشهادة رجلين أنه شرب
(مسكر) وان لم يقل وهو
علم بعت لان الأصل عدم
الجهل والاكرام وقوله أنه
تازعه المصدان قبله فلا
يحد برح مسكر ولا بكر
ولا يقي لاحتال اللفظ أو
الاكرام والخليفة بالمشبهة
(وسوط العقوبة) من حد
وتعزير فهو أهم من قوله
وسوط الحدود (بين
قضي) أي غصن (وعصا)
غير معتدلة (وربط
وباب) بان يكون
معتدل الجرم والروطبة
للاتابع فلا يكون عصا غير
معتدلة ولا رطبة فيشتق
الجلد بشقه ولا قضيا
ولا يابس فلا يؤخذ لثقتة وفي
خير مرسل رواه مالك
الاصم بسوط بين الخلق
والجديد وقيس بالسوط
غيره (ويفرقه) أي السوط
أوغیره من حيث العدد
(على الأعضاء) فلا يجمع
على عضو واحد (ودقيق
القاتل) كقرفة نحس
وفرغ لان القصد رده

أي فيها شبه التمزير برجل أو ركبا بالحدود أو بلغها أثر بين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب
شافيانا الجنائز لم تتحقق أي لا يلزم تحققها ووجودها الآن يقال ذلك مظنة لها حل قال خط
في الألقاظ والمعتد أنها تعزيرت وانما يجوز الزيادة اقتضارا على ما ورد (قوله ألقاظ مشربة) مرة (لح)
كقولهم وحدهم عن ثمانين وقوله عليه (لح) هو أحسن الاجوب يعزير (قوله بان يتحتم بعضه (لح)
فثبتت الامام لا يضمن ثلوث ولم يقل ذلك أحد من أئمة المذهب حل واعتد عيش على مر
عدم الضمان قال هذا بخلاف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب العيال من قوله والرائد في حد يضمن
بشقه الآن يقال في الضمان معنى على كون الزائد بعد الانه زى أو الضمان معنى على أنه تعزير (قوله
بأقراره) أي الخلق زى واحتج به عن الجين المردودة ولعل صورتها أن يرى غيره يشرب الخمر
فدعى عليه بأمره بذلك و يرد تعزير يرفيط الساب الجين عن نسب اليه شرها فيمتنع ويرده
عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد الجين عيش على مر (قوله وان لم يقل) أي كل
منه ومن الشاهدين (قوله لا الاصل) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط
التفصيل فيما في الاقرار والشهادة حل وفرق سول بان مقدمات الزنا قد تسى زنا كما في خبر
البيان تزانيا فاحتج به فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط كما قاله ابن الصلاح المتخذ من جلود ناولي
وناف سى بذلك لانه بسوط اللحم بالدم أي يخلط به سم (قوله بين قضيب (لح) أي وجوبا مر
(قوله أي غصن) أي دقيق جدا كالحل مر وقوله غير معتدلة بان تكون كبيرة كابدل عليه قوله
بان يكون معتدل الجرم أي لا صغيرا ولا كبيرا (قوله بين الخلق) أي بفتح الهمزة البالي عيش على مر
(قوله قيس بالسوط) اراد هنا بالسوط المتخذ من جلد كقوله ابن الصلاح وهذا بخلاف قوله سابقا وسوط
المنوعة فانه اراد به ما هو أهم من هذا فاذا كان ابن الصلاح له تفسيره في أصل اللفظ سم (قوله ويفرقه)
أي وجوبا حل (قوله ودقيق القاتل) أي وجوبا بالثبوت لانسان لانه تولد من مأموره في الجلة وليس
مشروطا بلامة العاقبة بخلاف التمزير حل (قوله لانه مستور بالشرع غالبا) أي لا يخلف تشويه
بشره بخلاف الوجه ومقتضاه أنه لو لم يكن عليه شر لقرع رأس اجتنبه قطعها وما نقل عن أبي
بكر رضي الله عنه من أمره بالحد بشره بتعليقه بان فيه شيطانا ضعيف ومحل الخلاف حيث لم يرتب
عليه محذور ثم يقول طبيب ثقة الاحرام جزا لمدم توفى حاله عليه شرح مر (قوله ولا تنديده)
ظاهر كلامهم حرم ذلك أي نأذي به والاكرام حل (قوله عدل عنه الشارب) ظاهر كلامهم وجوب
ذلك حل (قوله ولا يجرد ثيابه) الذي يظهر أن ذلك مكرره شرح مر وينبغي حرمته ان كان على
وهو مذكر كظلم أو بدلا لاقطار من ثيابه على ما يؤذي كقميص لا يقي أو أزار فقط سم على حجج
عش على مر (قوله ولا يجرد) أي يحرم حده في حال سكروه سول وزى (قوله أجزأ) محله في

لاقتله (الوجه) خبر مسلم اذا ضرب أحدكم فليقتل الوجه لانه يجمع الحسن فيعظم أثر شربه وانما لم يترك الرأس لانه مستور بالشرع غالبا
(ولا تنديده) ولا يحد هو على الارض ليتمكن من الالتقاء يديه فلو وضعها أو أحدها على موضع عدل عنه الضارب الى آخره لا يدل على
شدائمه الضرب فيه (ولا يجرد ثيابه) فيقيد بده بقول (الخفيفة) أما القليلة كجبة محشوة وفروقة فتجوز نظر المقصود الدخ (ولا يجرد) حال
(سكر) بل بعد الاقناعة ليرتفع (ولا يمسك) خبر أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا حال أن يثقل من جراحة تحدث
(فان فعل) أي في مسكره أو في المسجد (أجزأ) أما في الاول فظاهر خبر البخاري أي النبي ﷺ بسكران

فأمر بشر بمقامن شر به يده ومتامن شر به بنده ومتامن شر به بشو به ولقد الشافى فصر به بالأبدى والنمال وأثراف الثياب وأما في الثاني فكلاهما لا يقدار. فهو يرضى به بجرم ذلك به بجرم البندى يجي سكن الذي في الروضة كاصحاب باب آداب القضاء أنه لا يحرم بل يكره. ولعل عليه في الأم وقول ولا في (فصل) في التعزير من العزير أي المانع وهو لغة

التأديب وشرعا تأديب على ذنب لأحد فيقول ككفارة غالباً كما يؤخذ عما يأتي والأصل قبل الإجماع آية والآتي تخافون تنزوه من وفعله **قوله** رواه الحاكم في صحيحه (عنه) لمصلحة لأحد ولا كفارة سواء أ كانت حقة أم لا أم لا أدى كباشرة أجنبية في غير الفرج وبس ليس بقتل وزور وبشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه أحد وبخلاف التمتع بغير نحو وفي الأحكام لا يجابه أحد (غالباً) وأشرت بزيادتي (غالباً) إلى أنه قد يشترع التعزير ولا مصيبة كمن يكتب باللهو الذي لا مصيبة معه وقد بينت مع انتفاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد على ذلك الفاعل ولا يستحق ما يأخذه عليه ويجب رد المال عنه وإن وقعت صورة الاستحجار لأن الاستحجار على ذلك الوجه فاسد **قوله** الذي لا مصيبة معه كالمه بالطار والفتا في القهاوي متلا ليس من ذلك المسمى بالمزاح عرش **قوله** من ولي لله المراد بهما من لا يعرف بالشر والولي الحقيقي العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه الموابط على الطاعات المعرض عن الانهماك في الذات والشهوات القائم بحقوق الله وحقوق العباد حل ملخصاً وبعبارة زى لوقال كخبرة صدرت عن لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله **قوله** أبقوا ذوي المآب عتراتهم وعرفهم الشافى بين ذكره وأظهر كلامهم حمة تعزيرهم وهو مستحسن **قوله** كافي، تكرر الرد واستمر عليه حل وفيه أنه إن عثر ثم قتل كان قتله لاصرا على الردة وهو مصيبة جديدة وإن أسلم عزز ولا حد فلم يجتمع ما شرح در **قوله** واليمين الدموس) بأن اعترف بقلب بلا عائد على ما رأوا ما أقيمت عليه يثبت فلا يعزى له حل **قوله** يحصل بنحو حش وضرب (باجتهاد) الباء الأولى للتعبدية والثانية للسمية **قوله** (وصلب) عبارة در يجوز ماوردى صلب حاشم غير مجازة ثلاثة أيام **قوله** (وتوبخ بكلام) ولا يمنع طعاماً ولا شراباً وتوضاً وعلى لاموسيا اه شرح در أي بل يطلق حتى يصل إلى صلب **قوله** (لا يحاق) أي لا يجوز بذلك فأنصل به حرم وحصل التعزير حل وأظهر عطفه على نحو عدم حصول التعزير كما في النورى وبعبارة من صرح هذا الكلام أن حلق اللحية لا يجزى في التعزير بل وقفه الإمام وليس كذلك كما يظهر والذي

الكران أن كان فيه نوع إحساس زى **قوله** فأمر بشر به) حصة الاستدلال به وعدم وجوب التأخير والراجع الوجوب وبجوابه يحمل أنه أي به عقب شره قبل أن يغيب وأنه شرب قهراً لا يكره س ولذا قال الشارح فظاهر شعر البخاري (فصل في التعزير) وهو يغارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو فيه بل يستحبان الثالث به مضمون خلافاً لآي حنيفة ومالك زى **قوله** وهو لغة التأديب) عبارة شرح در وهو لغة من أساء الأضداد لأنه يطلق على التذميم والتعظيم قال تعالى وتعزروهم وتوقروهم على التأديب وعلى أشد الضرب قاموس ويلزمها التحقير وهو ضد التعظيم **قوله** (وتزور) أي مشابهة خط الغير بأن يكتب خطاً مشابهاً خط غيره ليظن أنه خط الغير كما في فتح المخرج المزورة **قوله** (غالباً) رابع لقوله عز وجل قوله لمصلحة ولقوله لأحد فيها لا كفارة بدليل كلام الشارح الآتي بين عتذر التقيد بالغة في الثاني بقوله إلا أنه قد يشترع التعزير ولا مصيبة الخ وفي الأول بقوله وقد بينت مع انتفاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد على ذلك الفاعل ولا يستحق ما يأخذه عليه ويجب رد المال عنه وإن وقعت صورة الاستحجار لأن الاستحجار على ذلك الوجه فاسد **قوله** الذي لا مصيبة معه كالمه بالطار والفتا في القهاوي متلا ليس من ذلك المسمى بالمزاح عرش **قوله** من ولي لله المراد بهما من لا يعرف بالشر والولي الحقيقي العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه الموابط على الطاعات المعرض عن الانهماك في الذات والشهوات القائم بحقوق الله وحقوق العباد حل ملخصاً وبعبارة زى لوقال كخبرة صدرت عن لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله **قوله** أبقوا ذوي المآب عتراتهم وعرفهم الشافى بين ذكره وأظهر كلامهم حمة تعزيرهم وهو مستحسن **قوله** كافي، تكرر الرد واستمر عليه حل وفيه أنه إن عثر ثم قتل كان قتله لاصرا على الردة وهو مصيبة جديدة وإن أسلم عزز ولا حد فلم يجتمع ما شرح در **قوله** واليمين الدموس) بأن اعترف بقلب بلا عائد على ما رأوا ما أقيمت عليه يثبت فلا يعزى له حل **قوله** يحصل بنحو حش وضرب (باجتهاد) الباء الأولى للتعبدية والثانية للسمية **قوله** (وصلب) عبارة در يجوز ماوردى صلب حاشم غير مجازة ثلاثة أيام **قوله** (وتوبخ بكلام) ولا يمنع طعاماً ولا شراباً وتوضاً وعلى لاموسيا اه شرح در أي بل يطلق حتى يصل إلى صلب **قوله** (لا يحاق) أي لا يجوز بذلك فأنصل به حرم وحصل التعزير حل وأظهر عطفه على نحو عدم حصول التعزير كما في النورى وبعبارة من صرح هذا الكلام أن حلق اللحية لا يجزى في التعزير بل وقفه الإمام وليس كذلك كما يظهر والذي

رمان بجمع حاشيت ويحصل (بنحو حش وضرب) غير مرجح كصغرفتي وكشف أسرار ونسب بدوسه صلب ثلاثة أيام فأقول وتوبخ بكلام لا يحلق لحنه (باجتهاد امام) جنساً وقدر الأفراد وجما له في الشافى عن الله تعالى الفصان رأى المصلحة وتعييرى بذلك أعم من قوله بحسب أرضه أرضه أوصف أنو بينخ والضعف الضرب بجمع الكثرة ويصلها

(وليفته) أي الامام التميز يروجوا (عن أدي حدالمعز) فينقص في نعر برالحزب بالضرب عن أر بعين وبالحبس أو التي عن سنة وفي
 نعر من بلغ حدا في غير حد فهو من
 المعتدين رواه البيهقي وقال
 (٢٣٧)

المحفوظ إرساله وكما يجب
 نقص الحكومة عن العبة
 والرخ عن السهم
 وتعبير بماد كرم عن
 قوله وجب أن ينقص في
 عبد عن عشرين وفرو
 عن أر بعين (وله) أي
 للامام (نعر برمن غفاته
 مستحقه) أي التعزير
 لحق الله تعالى وإن كان
 الامام لا يعزره بدون عفو
 قبل مطالبة المستحق أما
 من غفاته مستحق الحد
 فلا يحده الامام ولا يعزره
 لان التعزير يتعلق أصله
 بنظر الامام بخلاف أن لا يؤثر
 فيه ساقط غيره بخلاف الحد
 (فرع) للاب وان عللا
 تعزير موليه بان تركه مالا
 يليق قال الرازي يشبه أن
 تكون الامم معصية تكفله
 كذلك والسيد تعزير
 رقيق لحقه وحق الله
 والزواج تعزير زوجته
 لحقه كشتر والعلم تعزير
 المتعلم منه
 (كتاب الصيال)
 هو الاستئطالة والوثوب
 (وضان الولاد) وضان
 (غيرهم) حكم (الخنق)
 وذكرهما في الترجمة من
 زيادي (له) أي للشخص
 (دفع صائل)

وأني في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بحلق الحبة وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء ولعله مراد الشارع
 (قوله) وليفته (الح) عمله اذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير
 لولا الخلل المالي فانه يحبس إلى ان يثبث اعساره واذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤذيه أو
 يموت لانه كاصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى أن يؤذيه وهو مستثنى من الضمان
 بالتعزير لوجود جوده أخرى مدر شوري (قوله) المحفوظ إرساله) أي والمرسل محتج به اذا تقوى بغيره
 ولبيّن الشارع كرم ما يشرع الاستئطال به ومن المسوّغات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش
 (قوله) ما لا يبق) ظاهره ولو غير معصية حل (قوله) لحقه تعالى ان لا يبطل أو ينقص شيأ من
 حقوقه كالإتيان شرح هر قوله ان لا يبطل أي حق الله وقوله من حقوقه أي الزوج كان شربت
 الزوجة خرا لفضل نفورته بسبب ذلك أو نقص شتمه بها بسبب راحة الخمر فله ضربها على ذلك ان أفاد
 والا فلا ولا يجوز لضربه على ترك الصلاة على المتمدن هر سم (قوله) وللعلم) حل المراد لحقه كالذي
 قبله وظاهره وان لم يأت في الولي وفي شرح شيخنا أنه لا بد من اذنه حل ومثله زى ومن ذلك الشيخ مع
 حقوقه فلا تاديبن من حلته ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن لا يعلم
 اذا تزوج عليه فليس له أن يخاصم الحق للشيخ ويطالب منه أن يحمله من التعلم منه فاذا طلبه
 الشيخ من غيره فليس لضربه ولا تأديبه على الاستماع من توفية الحق ع ش على هر (قوله)
 والمتمدن) شامل البالغ وفيه أنه لا يز بدعى الاب والاب لا يؤدب البالغ غير السفيه سم على حج
 وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أن يشبه المجور عليه بالسفه وهو لوله تأديبه ع ش على هر
 درس
 (كتاب الصيال)
 أنما كره عقب ما قبله لانه يناسبه في مطلق التعدي لان التعزير رسيبه التعدي على حق الله تعالى أو
 حق عباده (قوله) هو) أي لغة وقوله الوثوب أي الهجوم عطف نفي هر اه ع ش وقال عبد البر هذا
 معناه وقفا اه وقيل ان هذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو الوثوب على معصوم بغير حق برماوى
 (قوله) وضان الولاد) جمع لى كولى الصلى والمجنون اذا فصل فيهما ما يوجب الضمان ويمكن شمول
 ذلك لصاحب الدابة لانهما كان حافظا لها كان الولي عليها (قوله) وضان غيرهم) كالجليلاد والخنق
 اذا كان الخنق غير لى (قوله) دفع صائل) شمل الحامل فلدفعها ولا ضمن حملها لو أدى الدفع
 إلى قتله سم وقرق يشه وبين الخاتبة حيث يؤخر قتلها بان المصبة هناك قد انقضت وهما موجوده
 شاهده حال دفعها وهى الصيال سر لى هر (قوله) أيضا دفع صائل) أي عند غلبة ظن صياه اه
 شرح هر أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياه حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه تورمه بل ولا
 التشفيه أو غنمنا ضامنا على ما أفهمه قوله غلبه ظنه لان معناه الاظر القوى وهل يشترط للجواز
 ما يشترط للوجوب الآتى بقوله وشرط الوجوب الخ وينبى عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل
 سم على حج ع ش على هر أي بان كان الصائل مسلحا محقون الدم (قوله) ومنفعة) قد يقال
 الصائل على الطرف شامل لآلاف نفسه ولآلاف منفعة فلاجابة إلى قوله أو منفعة اه سم (قوله)
 (وضان) أي ولولا جنسية الاذليل لباحته ويتجه وجوبه أيضا على مقدمات الوفاء كشكلة اذ
 لا يباح الا بآية وتقدم ان الزنا لا يباح الا كراهه فيحرم على المرأة أن تسلم لى صال عليها ليزنى بهاملا
 وان خافت على نفسها الهلاك اه شرح هر فالمراد بالجواز المستفاد من الامم في قوله ما يشمل
 وكافر وروى في حق مكش وغيره (على معصوم) من نفس وطرف ومنفعة وبنح ومقدماته كتنيل ومعاينة (دفع صائل)
 سلم

في البعق وفي نفس غيره أن لا يخاف الدافع على نفسه (فيهر) أي الصائل ولو بهيمة فباحصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود
ولا دية ولا تيسر ولا كرامة لأنه مأثور قتاله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لا جرم ساقطة) عليه مثلا كسرهما أي لانهدر وإن كان دفعهما
واجبا وألم تندفع عنه إلا بكسرهما إلا لقسدهما ولا اختيار (٢٣٩)

بقتله مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام من زى (قوله في البعق) أي يضع القبر
لقول من يجرم على المرأة أن تسلم إن سال عنها أن يرضى بها مثلا وإن خافت على نفسها لأنه لا يباح
بالأزاه (قوله فينا حصل) في سبية متعلقة بيهيهر والباقي في قوله الدفع بسبية أيضا وقوله من قتل وغيره
بيان لما (قوله فلا يضمن) يستثنى من عدم الضمان المصطراذ اقتله صاحب الطعام دفعا فان عليه القود
قاله الربى سل (قوله مأثور بقتاله) أي مأذون به لقول المصنف له دفع سائل (قوله وفي ذلك
مع ضمانه منافاة) أي مع أن له اختيارا فلا ترد الجرة فأنها وإن كان دفعها واجبا مع أنها مضمونة لكن
لا اختيار لها تدبر (قوله لا جرة) معطوف على الضمير في يهدر بدون فاصل وهو ضيف كقوله ابن
مالك وبلاسل- ليرد (قوله لا تيسر) أي أن كانت موضوعة يعمل لا يضمن به أخذها يأتي في
الاستدراك وقوله لا اقتصد لها ولا اختيار أي مع عدم تقصير الواضع فلا يقال إن هذا التحليل يأتي في
الاستدراك لأنه لا يفي تقصيرا (قوله كأن وضعت الخ) هو على الف والشر المرب وقوله بروش المراد به
غير المتدخل بدليل المقابلة كذا قيل والناهر أن المراد مأثورا مع من المتدخل وغيره ويكون المراد
الروشن الخارج لأنه حينئذ ضمن متلفه فكذلك ما وضع عليه ويكون قوله أو معتصم مراد ما منغير
الروشن فتضمن حينئذ المقابلة (قوله هدرت) أي ويضمن وأضعها ما تلف بهالتقصير بوضعها على
ذلك الوجه واختلفا في التصدير وعدمه صدق الغارم لأن الأصل براءة التهمة عى على مر (قوله
وليدفع السائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه شرح مر (قوله فاستغاثه) قضيت
أنه لا يجوز الاستغاثه مع إمكان الدفع بالزور وليس يصحح بل هو مخير بينما لم يترتب على الاستغاثه
الحاق ضرره أقوى من الزور سل وزى (قوله قطع) ويجوز هنا العوض ويظهر أنه بعد الضرب
وقبل طلع العضو سل ومر (قوله فائدة الترتيب الخ) فان اختلفا في إمكان التخلص بدون ما وقع
به صدق الدافع حينئذ ليسرأ فائدة البينة على ذلك ولكن الحكم كذلك في مسألة العوض سل وعرض
على مر (قوله وإن اندفع بدونه) العوض وجوب الترتيب في الفاقشة ولو محضنا زى ومر وقال
محج محل وجوب الترتيب في غير المحسن أمأهوقبعا فياقتل لاهداره والقائل بوجوب الترتيب
فيه أجاب بأن قتله لا إمام بالرحم (قوله لا يستدرك بالآفة) أي لا يدرك منه من الوقوع بالآفة أي
لا يعمل نعمته بذلك واللين والتأخر زائدان والضمر راجع للواقع على حذف متصاف وهو متع
قوله ناسم الآفة وزن قاتل الثاني والزائري والظاهر أنه اسم مصدر تأتي (قوله الاسكيا) أي ويقدم
أولا الضرب يظهرها فان لم يندفع فيجدها اه (قوله يضربه) أي أتم كافي مر (قوله فيسلها
منه) فقوة عينة قطع لجنته فعرض ضيخته فيمع بطه شرح مر فالمراتب حينئذ تسبعة (قوله
والعضوض مصوم وأوسى) أي إذا كان المعضوض غير من ذكر بأن كان زائيا محضنا أوتار كة صلاة
وبالاسمها أو أقطم طريق فيضمن لأنه لا يثبت لثل هذا أن يفعل بالمض ذلك زى (قوله وبعج
بطه) أي شقها أو مختارها بقطع اه (قوله وهو كذلك) أي أن عمل أنه لا يفيد (قوله كأن رعى)
أي هو أوحشته بالنظر والبالا بخلاف الاجنبى لا يجوز له ريمه فالمرامضه وانما حرم الرى على الاجنبى

وضعت بروش أو على متدخل
لكنها ما لتهدرت (وليدفع)
الصائل (بالأخف) فلا يفت
ان أسكن كهر فزور
فلا استغاثه فضرر بيد
فيسوط بعضا فقطع فقتل
لان ذلك جوز للضرورة ولا
ضرورتي الاقتل مع إمكان
تحصيل المقصود بالأخف لم
لوالحم القتال بينهما واشتد
الامر عن الضبط سقط
مراتبه الترتيب وفائدة
الترتيب المذكورة هي
خالف وعدل الربيته مع إمكان
الاكتفاء بما دونها ضمن
ومحل رعاية ذلك في غير
الفاشة فلورأ قدأولج في
أجنبية فله أن يبدأ بالقتل
وان اندفع بدونه فانه في كل
لحظة موانع لا يستدرك
بالآفة ومحله اضافي المصوم
أما غير مكر في ومرتد فله
قتله لعدم حرمة ثأناذ الركن
الدفع بالأخف كأن لم يجد الا
سكينه فيدفع بها (ولو وضعت
بده) مثلا (خلصها بك فم
ه) ان يجزعن فكه خلصها
(ضربه فيسلها) أي اليد
منه (فان سقطت أسنانه)
والعضوض مصوم وأوسى

(هدرت) كنفسه وان كان العاض مظلوما لان العوض لا يجوز حاله ان في عصره من الإذالم يمكن التخلص الابيه فان لم يمكنه
التخلص إلا بالإفلاض عوضا كقوة عينه وبعج بطه فله ذلك كأعلم عامرو بما تقرر على أنه لا يجب تقديم الأنداز بالقول وهو كذلك (كأن
رى عين ناظر)

معناه من قبيل دفع السائل وهو لا يختص بالوصول عليه لأن منعه من النظر لا ينحصر في خصوص
 رعيه ولكن الزرع أباحه لصاحب الحرم وإن أمكن منه بهرب المرأة ونحوه لا بد أن يكون الرعي
 حال النظر فلا يراه بعد أن ولت منه شرح مر وعش (قوله ممنوع من النظر) بأن لا يكون له
 شبهة في النظر فإن نظر لحظة أو لشراً ما منحت بإباحة النظر بجزءه وكذا لو كان الناظر أحد أصوله
 كالإجدد بقذفه مر فتكون القيود حينئذ أحد عشر (قوله أو مراعاة) فإن قبل المراهق
 غير مكلف ولا يستوفى منه الحد فكيف يجوز ربه أجبب بأن الرعي ليس بالتكليف بل دفع مفسدة
 النظر سل (قوله حوت) أي زوجته وإمانه وعماره و يلدن بذلك ولله الأمر الجليل ولو
 غير متجرد شرح مر ومثل ولله هو نفسه لو كان أمرد حنا ورشدي (قوله وإن كانت
 مستورة) غلب الرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وإن كان الناظر
 للسبر شرح مر وهو متعلق بنظر والخدمة في الصحراء كالبيت في البنيان زى (قوله وليس
 للنظر الخ) بأن لا يكون له حرماً أصلاً أو له حرماً مجردة كإنيده دخول التي على القيد لأن في
 التي إثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة ما بين السرة والركبة فهي عورة الحرم (قوله
 فأما) مطوف على رعي (قوله أو أصاب رعيه) أي عما يخطئ منه الغالب ولا يقصد الرعي
 إلى ذلك المأكل أو العبارة مر وقضية كلام المصنف التخيير بين رعي العين وقرها لكن المنقول كما
 قاله الأندلسي وغيره أنه لا يقصد غير العين حيث أمكنه إصابتها (قوله ولو لم يفره) محله إذا كان لا يقيد
 بالذلة أما إذا كان يقيد كان يعلم أنه يذهب لنحو خوف فلا يرميه ويضمن حينئذ وهو مرادهم
 بدليل ما ذكره في دفع السائل من تعيين الاختفالاختف مر (قوله كاسر) وأعاد نوبته لما
 بعده (قوله وخرج بين الناظر) ظاهره أنها قيد واحد مع أنها قيدان وخرج بالنظر غيره فلا
 يجوز ربه وبعبارة عش على مر قوله كاذن المستمع وكعين الإيعى وإن جهل الرعي عما وكين
 البصر في ظلمة الليل لأنه لم يطلع على المورات بنظره اه (قوله اتفاقاً أو خطأ) أي ولا يجوز ربه
 أن علم الرأي ذلك ثم صدق الرأي في أنه تعمد وأن لم يشقق مر (قوله وبما قبله) وهو قوله إليه
 وقوله وبعده وهو قوله أولى حوته عش (قوله وغير حوت) ظاهره أن كانت أجنبية مجردة وانظر
 ما الفرق بينها وبين حرمة الناظر المجردة الآن ينص القبر بغير الاجنبية المذكورة أي بأن كانت
 الأجنبية مستورة فليحرم (قوله الباب المفتوح) أي لتصبر صاحب المأكل ويؤخذ مناهه لو كان
 الفتح الباب هو الناظر ولم يتمكن رب المأكل من اغلاقه جاز ربه وهو ظاهر سل فإن تمكن من
 اغلاقه لم يجر ربه ويضمن الثرى وبعبارة حجج ونحو القبر الباب المفتوح ولو فعل الناظر أن
 تمكن رب المأكل من اغلاقه اه (قوله والكوة الواحدة والشباك الواسع) أي إذا كان في جدار
 الرأي بخلاف ما إذا كان في جدار الناظر ونظرها فانه يجوز ربه حينئذ لشدة نحو القبر لأن
 للرد بنحو ما لا بعد فيه الرأي مقصراً وهو حينئذ ليس مقصراً ولا بعد مقصراً إلا إذا كان في جداره
 ولا ينافيه قوله لم يملك فتح طافات وإن أشرفت على ملك غيره لأنه لا يلزم من جواز الفتح جواز النظر
 منه إلى حوت جار مثلاً (قوله ما لو كان الناظر لم يحرّم غير مجردة) أي فلا يرميه وإن نظر طرفه
 صاحب المأكل أيضاً لأن نظره إلى حرمه مانع من الرعي ونظره طرفه المذكورة مقتضى الرعي فينبغي
 للناظر تدبر (قوله بعيدا عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه ثم لم يمكن قصد ما لا يراقب منها ولا يندفع

ممنوع من النظر ولو امرأة أو مستورة (في داره) ولو
 مكثراً أو مستعارة من نحو (قوله) بما لا بعد فيه الرأي
 مقصراً كسلح ومناظره (يخفف كسواً وليس الناظر
 ثم حرّم غير مجردة أو حيلة أو متاعاً فأما أو أصاب رعيه
 عينه) بفرحه (فات) فهو (ولو لم يفره) قبل رعيه
 الصحيحين أو أطلع أحد في بيتك ولم تأنه له خفته
 بصحة فتفقت عينه ما كان عليك من جناح وفي رواية
 صحيحها ابن جابر والبيهقي فلا قدود ولادية والمخ في المانع
 من النظر وإن كانت مستورة كامراً أو في منطوق
 لعموم الأخبار لأنه يريد سترها عن الأعين وإن كانت
 مستورة ولأنه لا يدري متى تتر ونكتف فيصم باب
 النظر وخرج بين الناظر غيرها كاذن المستمع
 وبالمعنى اتفاقاً أو خطأ وبالجزء دستور الموروث بما
 قبله بعده الناظر إلى غيره وغير حوت ويدر المأكل
 والشام ونحوهما ونحو القبر الباب المفتوح والكوة
 الواحدة والشباك الواسع الميون وبالحديث أي إذا
 وجدته القليل كحجر وسهم وبما بعده ما لو كان الناظر
 ثم حرّم غير مجردة أو حيلة أو متاعاً وبقر عينه ما لو أصاب متاعاً بعيداً عما لا يدري في الجبع لتقصيره في الرعي
 حينئذ وقول إليه مجردة عن قولي غير مجردة متاع من زائد وتعبيري

يغو تيب أهم من قوله كودة أو تيب وبجلبلة أهم من قوله زوجة وانما قيد بفيرا مجردة حرمة نظره الى ما بين سره وركبته محرمة لجازميه
 اذا كانت مجردة (والنظر برعن يله) أي التزير كولي اوليه والبالغ (٢٤١) رفيع البزواج زوجته ومعل تلم

(مضمون) على العاقلة
 إذا حصل به هلاك لانه
 مشروط بسلامة العاقلة
 اذا قصود التأديب لالهلاك
 فالحاصل الهلاك تبين
 أنه جازر الحد المشروط
 وظاهر أنه لا ضابط على
 معز رقيق ولا رقيق
 غيرهما لأنه ولا على من طلب
 يقتضيه ولا على مكثر
 ضرب دابة بكثرة الضرب
 المعتاد لانها لا تتأديب إلا
 بالضرب (الاحمد) من
 الامام ولو في حر ورد
 فسرطين ومرض يرمى
 برؤه فليس مضمونا إلى
 الحد قوله (والزائد) حد
 من حد شرب وغيره
 كالأثر في حد الشرب على
 الاربعين في الحر وعلى
 العشرين في غيره (يعني
 بقسطه) بالعدو فلو جلد في
 الشرب ثمانين فاشترمه
 نصف البية أوفى القذف
 إحدى وثمانين زمة جزء
 من أحد وثمانين جزأ من
 البية وتعبري بما ذكر
 أولى من اقتصاره على حد
 الشرب والقذف درس
 (ولستقل) بأمر نفسه بأن
 كان حرا غير صبي ومجنون

جازرى عضو آخر في وجه الوجهين ولو لم يدفع بالحليف استأثرت عليه فان تقدمت سن له أن يشده
 بانه فأنى دفعه ولو بالسلاح وان قلده شرح هر (قوله والنظر برعن يله) لما فرغ من الصيال
 شرع في ضمان الولاة فقال والنظر برعن يله أي وثقت النظر لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون
 ما يشاعنه (قوله ودال من رفيع اليه) أي لم يعاند أمامه بأن توجه عليه حتى وامتنع من أدله
 مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لسلامة الاعتقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ماله السبي والمخال
 فيه هر سول (قوله مضمون) أي ضمان شبه العمد سم (قوله ولاق رقيق غيره) نظر فيه الامام
 بأن الأذن بالضرب ليس هو كقتل وقال ابن الصباغ عندى أنه أن اذن في تأديبه أو تضمنه أدته
 انخرطت السلامة بخلاف ماذا عين له نوعا أو قدرا ولم يشعوا جازر فانه لا تقصير بوجهه حينئذ سول فقله
 لأنه أي مع بيان القدر والنوع والاضن كما أفاده حل وهر (قوله ولا على من طلب الخ) شامل
 لما إذا كان المطلوب منه بعض الأجزاء كالأحد في كلام شيخنا كجج تقييد ذلك بالقاضى حل (قوله ولا على
 مكثر الخ) هذا يشبه التزير (قوله لانها لا تتأديب الا بالضرب) وبهذا فارتت العصى فانه يتأديب
 بالكلام (قوله لا الحد) معطوف على الضمير في قوله مضمون (قوله لان الحق) أي القدر فلا
 يراد التزير لانه غير مقدر (قوله بضمن بسطه) بحث البقيتي ان محل ذلك ان ضربه الزائد وبقي
 أم لا يزال الامن ديه قطعا سول (قوله لانه جزأ الخ) وهو يعبر وتسعا يعبر وتسع يعبر لانه
 تأخذ من المائة احد عشر وثمانين بقي تسعة عشر خذمتها ثمانية عشر واجعلها أنسا تعبر ما تتواثين
 وستين تسعا أو كما قال على الواحد والثمانين شخص كل واحد تسعا وانسب الواحد القاضى ل الى الواحد
 والثمانين تجده تسع تسع لان تسعا تسع لانه اذا نسبت الواحد الى الثمانين على الثمانين الى الواحد
 تجد تسع تسعا فيخص من البية وهي المائة يعبر تسع تسعا وهو يعبر وتسع تسع يعبر لان
 المائة تسعا أحد عشر ومجتمعة تسع تسع تسعا ما ذكر وبسبب جزأ مما ذكر (قوله ولستقل قطع
 غدة) بحث البقيتي وجوهها اذا قال الأطباء ان عدمه يؤدي الى الهلاك قال الاذهرى ويقولو الاكتفاء
 بواحد أى عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فبأنى أى وعمل صاحب السلة ان كان فيها أهلية فذلك حجج
 (قوله بأن كان سول) أى وموكتبا أو موسى باعتاقه بعدموت الموصى وقبل اعتاقه كافى هر قال سم
 بخلاف البعض لو كان بينهما ما أو كان في نوبة نفسه لان المالك البعض حقا في البدن أيضا فلا
 يستقل هو بذلك (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل بكلامه أنه أخسر ليشمل السكران اذ هو في
 حكم المالك لا كصنف (قوله قطع غدة) هي من الحصة إلى البيضة زى والحصة بكسر الحاء
 وتندب اليه لكتنها مكسورة عند البصر بين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش على هر ومثلها في
 جميع ما بأن الضو المتاكل ويوزر السكر قطع العروق والحاجة وبسن تركه سول (قوله أخطر
 أى أخوف (قوله بأن لم يكن خطر) يرجع في ذلك لاهل الحديث ولو واحد فبا يظهر سم والمزاد
 به عدل الرواية شرح هر (قوله أو كان الترك أخطر) أو جهل حال الترك فبا يظهر حج سول
 وقال ع ش لا يقطع حينئذ (قوله ولأب) وألحق به السيد في قنة ولألم اذا كانت قيمة سول
 (قوله وان زاد خطر ترك) ومن باب أولى إذا اختص الخطر به وبقي الجواز أيضا إذا اتفق الخطر

(٣١ - (بحررى) - راجع (ولوسفها (قطع غدة) منه ولو بنابه الى القلتين مهاوى ما يخرج بين الجنس والعم هذا (ان
 لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها بأن لم يكن خطرا أو كان الترك أخطر والخطر فيه فقط أو سارى الخطر ان بخلاف ما اذا كان القطع
 أخطر فغنم بالولى أنه لا قطع فيها اذا كان الخطر في القطع فقط (ولاب وان علاظهم امن صغير ومجنون) مع خطريه (وان زاد خطر ترك)

بغلاف غير ملصق فراقه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع مع عدم الشفقة أولقتها وبخلاف ما لو اتى اخطار ان اوزاد خطر التصنع او كان الخطر فيه فقط (ولو لم يكن) ولو سلطانا او وصيا (علاج لا خطر فيه) وان لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها فقصده وحجم اذنه ولا يمسها وصية تمنع التصنيع فحياته بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتعمري بوليهما أولى من اقتصاره على الأب والجدة والسلطان (فالوصية) أي الصغير المجنون (بجوار) من هذه المذكورات (فلا تخاف) لاننا نمتنع من ذلك فيقتصر ان (ولو فعل)

(٢٤٢)

أي الولي (بهما ماضع)

منعنا به (بعدة معاقلة في

ماله) لتعديه ولا تقود

وتعمري بما ذكرنا من

اقتصاره على السلطان

والصبي (وما يجب بخطأ

الام) ولو حكم اؤد كان

ضرب في حصد الشرب

ثمانين فأت (فعل عاقلة)

لا في بيت المال كغيره من

الناس (ولو صدق) شخصا

(بشاهدين لبا أملا)

لشهادة ككافرين أو

عبدین أو مراهقين أو

امرائين أو فاسقين فأت

قصيري بذلك أعظم من قوله

ولو حده بشاهدين فأتا

عبدین أو ذميين أو

مراهقين (فان قصر)

في البحث عن حلهما

(فالضمان بالقرود والبلال

عليه) لان الهجوم على

القتل ممنوع منه بالإجماع

(والألف الضمان بالبلال على

عاقلة) كالخطأ في غيرهما

(ولا رجوع) لها عليها

لاهما يزعمان أنها

صادقان (لا على مجاهرين

فهما كما يؤخذ من قوله الآتي ولو لم يكن علاج لا خطره وانما يقيدنا بقوله ان زاد خطر الترك مع ان اللاب القطع ولو اتى الخطر بالسكينة كاسياني في قوله وان لم يكن في تركه خطر وذلك لان كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما ما سيأتي فهو في الأب وغيره من باقي الأولياء سم وحيدته لله القطع في ثلاث صور ويمنع في ثلاث أيضا (قوله مع عدم الشفقة) أي في الابن أي أولقتها في القريب غير الاب (قوله ما لو اتى الخطر) وفارق المستقل بأنه يقتصر للانسان فيما يتعلق بنفسه مالا يقتصر له فيما يتعلق بغيره حج سول (قوله أولى من اقتصار مال) لانه يومه أن الوصي ليس له ذلك (قوله فلا تخاف) أي لا بدية ولا كفارة سول (قوله ولو فعل) بهما ماضع منه) لولا ان الولي في هذه الحالة لمن فعل بهما ذلك الفصل المنوع فلا يجد أن كان ذلك المأذون علما بالخال وبسبب المنع فليس الضمان وان كان جاهلا بذلك فالضمان على الولي الا ان يكرهه على الفعل فلهما كما في نظيره من الجلاء مع الامام فليحرر ثم ذكر ذلك للامامة في فوائده عليه سم (قوله ولا قود) لشبهة الاصلاح والبيضة في الأب والجدة وحده اذا لم يكن الخطر في القطع فقط لم يكن في القطع أكثر وعاقا لما ورد في الأفيضين بالقود كما في شرح هر وحيدته في جعل كلام المتن على ما إذا اتى الخطر (قوله ولو في حكم) عبارة هر في حصد وتزوير أو حكم في نفس أو نحوها اه والخطأ في الحكم كان حكم بالقود في شبه المصدقاته عمدا (قوله كان ضرب في حصد الشرب ثمانين) فيضمن الحر نصف الدية والرقيق بثلاثة أرباع القيمة لان الضمون هو قسط الزائد على المقدر عري (قوله فعل عاقلة) الا الكفارة ففي ماله على الأصح زى وعبارة سول قوله فعل عاقلة أي بالنسبة للقطع والقتل أما بالنسبة للأموال ففي ماله على المرجح وقيل في بيت المال (قوله فان قصر في البحث) أي بان تركه جلة كما قاله الامام زى وسول (قوله فالضمان بالقود) أي ان كان مكافئا له وقوله أو بان ان لم يكن مكافئا أو في مال شيخنا عزى (قوله لان الهجوم الخ) أي فتقصيره بترك البحث في ذلك صار متعمدا لا غشطا (قوله فالضمان بالمال على عاقلة) فديتال هو داخل في قوله وما يجب بخطأ امام الخ الا ان يحمل الاقل على ما إذا كان الخطأ باجتهاد في حكم اؤد أو تركا قاله هر وما هنا في سبب الحكم وهو اليهود (قوله لانهما يزعمان الخ) فديتال زعمهما الصدق مع عدم أهلتهما لشهادة التعليل وعدم تصدده التعليل أي بدعيه المتجاهران بالصدق لعدم موجود فيما الآن أراد في أنهما ضمن وتحمله العاقلة كائن عليه الشافي في الخائن قال ابن النذر وأجوبوا على أن الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الحذق في صنعتة قال حج ويظهر أنه الذي اتفق أهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطأ وفيه فادر اجدا واقتا ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه أن يعين للمريض الدواء والا يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف يجعل على غير الخائق سول (قوله وان علم خطؤه

بسبق) فترجع عليه لان الحكم بشهادتهما يشتر بدليل منهما تفرير والاستثناء من يأتى وبه الخ
ضريح في الرضوخ وأصلها (ومن علاج) بنحو قصد أو غير من قوله ومن حجم أو قصد (بذن) ممن يعتبر اذنه فأدى الى التلف (فيضمن)
والإبرار فلهما أحد (وقيل جلاد) من قتل أوله (بأمر امام كمنه) أي الامام فالضمان قودا أو لا عليه دون الجلاء لانه أكل ولا يمت
في السيادة فلو ضامن لم يتولى الجلاء أحد (و) لكن (ان علم خطؤه فالضمان على الجلائد لم يكرهه ولا) بأن كرهه

(فعلها) يجب ختن مكلف) ومثله السكران (مطلق) له (رجل شطع) جبيع (تلفط) بالفم وهي ما يسطى حشفته (واسارة) قطع
الفرج لقوله تعالى ثم أوجبتا اليك (٢٤٣)
(بزين) بنظرها) بفتح الموحدة واسكان للمجته وهو لغة بأعلى

(الح) يلحق بهما الخاطا ما لو أمره بغيره مقدمه كما راجع في شافعي بقتل مسلم بذى اه شورى ومثمن
الروض لان حقه الانتاع حينئذ اه (قوله فعلها) مالم يعتقد وجوب طاعته في المعصية والافعل
الامام قطع من روى (قوله) يجب ختن مكلف) تعبيرة بالختن أولى من تعبيرة بأصله بالختان لانه
المصدرو هو التعلل وأما الختان فوضع القطع من روى من له ذكران علملان يختنان فان تميز الأصل
فهو نطق فان شك فاختار من روى وم قال في الروض وهل يعرف أى العمل بالجائع أو البول
وهذان قال في شرحه جزم كراهة في باب الفسل بالثاني ورجحه في التحقيق اه و بسن اظهار ختان
الذكور واخفاه ختان الاناث من (قوله) يقطع قلنته الباء للتصريقال من روى ولو نقلت حتى
انكشفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما يجب قطعه في الختان مفادون غيرها وجب ولم ينظروا
فذلك التقلص لانه قد يزول فيستر الحشفة والاسقط الوجوب كالرول مخترنا اه (قوله) وهي ما يسطى
حشفته) ويبنى انها اذا عادت بهذا لك لا يجب ازالها لحصول الفرض بما فعل أو لا عى على من
(قوله) يقطع بزين بنظرها) وتعليقه أفضل وقوله بأعلى الفرج أى فوق ثنية البول تشبه عرف الديك
شرح من روى (قوله) ثم أوجبتا اليك) روى أن نبينا ﷺ ولد مخنونا كثلثة عشر نبيا وان
جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن عبد المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء قاله جع من
الخاطا ولم ينظروا لقول الحاكم ان الذى توارث به الرواية انه ولد مخنونا وعن أطال فردة القهبي
والاصحح الضياء حديث ولادته مخنونا لانه ثبت عندهم ضعفه ويكنه الجمع بأنه محتمل انه كان هناك
نوع قلص في الحشفة فنظر بعض الرواة للصورة فسيما ختانوا بعضهم للحقيقة فسيما غير ختان وقد
قال بعض المحققين من الخاطا الاشبه انه لم يولد مخنونا شرح من روى واعتمد المدابني وحسب الاول
لانه لو ولد بدون ختان لزم عليه كشف عورته للختان (قوله) ان اتبع ملة ابراهيم) يعنى أن الذى لم
يرح اليك في شيء وكان في ملة ابراهيم فاتبه وحينئذ يكون اتباعه فيه يوحى من عند الله لانه تأم
فيه بلا حى (قوله) وكان من ملة الختن) أى وجوبه كفى شرح المذهب فدل على المدعى وان دفع
ما خال لم يزل أنا الختن عنده واجب أو مستحب والامر بالاتباع يشملهما ومن أمى الشارع بقوله ولانه
قطع جزء لا يختلف الخ لانه صريح في الوجوب (قوله) انه اختن) وكان ابن ثمانين سنة وصح مائة
وعشرين والاول أصح وقد يعمل الاول على حسابه من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدم
وهو اسم موضع وقيل اسم آلة للتجار شرح من روى ابنه اسحق لسبعة أيام وابنه اسمعيل لسبع
عشرة سنة شرح المذهب شورى (قوله) كقطع اليد) أى في سرقته مثلا (قوله) لسابع) أى في سابع
كأخيه في النهاج يكره قبل السابع فان أضرعت في الاربعين والافني السنة السابعة لانها وقت أمره
بالسلاية شرح من (قوله) لما يأتى سم ومراهه بما يأتى قوله لكن المصنف الاول الخ (قوله) والفرق الخ
وسبب يشكك الاستدلال سم ومراهه بما يأتى قوله لكن المصنف الاول الخ (قوله) والفرق الخ
وذلك لان المراد هنا قوة الولد على الختن فناسب عدم حساب يوم الولادة بخلاف القعية لان المقصود
منها تعجيل الخمر فناسب حساب يوم الولادة زى (قوله) ومن ختن) بالياء للجھول وقوله من روى
أى ختنوا قوما من روى وقوله مطبقا قال ويلزم على بنائه للفاعل عدم العاقد ولا يبنى عنه لى خاص

في شرح مسلم حسابه منه وهو وإن وافق عبارة الأصل وظاهر الحديث المذكور لكن المصنف الاول لما رآه المتصوص ولقوله في الروضة
والجميع ان المستطهرى تقه عن الأكثرين والفرق بينه وبين الحقيقة ظاهر (ومن ختن) من روى وغيره

يضمنه (ولي) ولوصيا أو قبا
الحاقا للختن حيث
بالصلاح ولأنه لابد منه
والقدوم أسهل من
التأخير لأنه من الصلحة
وخرج بالولي غيره فيضمن
لتعديبه بالهلك أنما غير
المطيق فيضمن من ختنه
بالقود أو بالمال بشرطه
لتعديبه (ودونه) أي
الختن من أعظم من قوله
وأجرته (في مال ختنون)
لأنه لصاحبه فإن لم يكن له
مال فعلى من عليه مؤنته
(درس)

(فصل في تأتلف الدواب)
من (محب دابة) ولو
مستأجر أو مستجير أو
غاصبا (ضمن ما تأتلفه)
نفسا وما لا يلزمه إرساءه
أكان سابقا أم راكبا
أم قائدها إنفاق بدو عليه
تعهدا وحفظا وأثرت
يزاد في (غالب) إلى أنه
قد لا يضمن كان أركبها
أجنبي يفسر إذن الولي
صيا أو محتوا لا يضمنها
مثلهما أو تخضها إنسان
بغير إذن من محبها أو غلبته
فاستقبلها إنسان فردها
فأنتفت شيئا في انصرافها
فالضمان على الأجنبي
والناقص والراد ولو سقطت
ميتة أو أركبها ميتا فقتله
شيء لم يضمن ولو محبها سائق
وقائده استوفى بالي الضمان

ومن عام (قوله مطابق) فإن ظن اطاقته بقوله أهل الخبر ففئات فلا تخص ويجب ديشبه العمد كاحت
الركبتي نعم أن ظن الجواز وعند يجهله فلا بد من (قوله) يضمنه (ولي) عبارة ع لم يضمن
أن كان وليا أو مأذونه اه بقول الشارع وخرج بالولي غيره وهو الأجنبي الغير المأذون به سم (قوله
غيره) ومنه ما يقع كثيرا عن يريده ختان بمحوله فيختن معا يتأما فاقصدا بذلك اصلاح شأنهم وإرادة
التوايو يفتي أن الضمان على المزين لأنه المباشر ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضي قبل
الختن وحيت ضمنتاه فيضمن أي يضمن بديه شبه العمد والخاص للشيء عني على هر (قوله
فيضمن) أي بالدية لأنه بقصد ما هلاكه (قوله) فيضمنه من ختنه) بمثل تعديبه فيها إذا كان الذي
ختمه مأذون الولي بما إذا علم أنه لا يطبق وإن جهل ذلك واحتدل فلا يعده إن الضمان عليه بل على الولي
كأن الجلاء مع الإمام وعلى هذا فهل القول بقوله في دعواه جهله بذلك لا يبعد أن القول بقوله عند الاحتال
اه سم (قوله بشرطه) شرط القود المكافاة وشرط المال أن يكون موصوما والجاني ملزم الاحكام
(فصل في تأتلف الدواب) (قوله من محب) أي ولو غير مكاتب هر والمراد المصاحبة العرفية
ليشمل بالورعي البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيئا ومن ذلك ما إذا أكرهه
من وليه إنسان ليسوق دابته أو يقودها أو يرعاها واقتضت الصلحة إيجاره لذلك فتعديبه ذلك
أن الضمان على الصي كاركابه لصلحته فإن استعمله صاحب الدابة في سوقيها أو قودها أو رعيها بغير
إذن وليه فيضمن أن يكون كالأركب فيه أجنبي شرح هر سم (قوله دابة) أي في الطريق
فيخرج ما إذا محبها في سكنه فدخل فيه إنسان فرفضته أو رفضت فلا ضمان إن دخل بغير إذنه أو
أعلم هر ومنها السكاب المعقور شرح هر ثم قال بخلاف الخارج من ضمان عن الدار ولو جابها
بأهلا لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أحمي وخرج به أيضا
ربطها بموت أو ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجرد دارا لا يضمنها فدخل دابته فيه
وزكره مفتوحا فخرجت وأتلفت مالا للسكرى لم يضمنه اه (قوله ولو مستأجر) ولو قاتا إذن له
سيده أم لا لا يتلق متلفها برفضه هر وشرح هر (قوله) نصا ومالا ضمان النفس على عاقلة
وضمان المال عليه زى (قوله) كأن أركبها أجنبي) وكلاهما مع الدواب راع فهايت ربح وأظلم
الهار فتفرقت الدواب ووقعت في زرع وأفسدت فلا ضمان على الراعي في الظاهر للقلية كالتدبير بهر أو
أغلقت دابته من يدو أو أفسدت شيئا هر وهذا خارج بقوله من محبها ولو جابها عن بده حيث
أغلقت خط وهو (قوله) بهر إذن الولي قال في ع ب أن أركبها الولي الصي لمحتنه وكمن
يضيها ضمن الصي والاضمن الولي سم (قوله لا يضيها) ليس يبيد فالضمان على الأجنبي مطلقا
عش (قوله فردها) أي بغير إذن من محبها فلو أخرج قوله بغير إذن من محبها عن المستثنى لكان أولى
زى فلو كان كل من النخس والردبان من محبها فالضمان عليه (قوله) والناسخ) أي ولو صهرا بمزرا
كان أو غيرهم لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين الميزر وغيره عش على هر
(قوله) والراد) انظر إلى متى يستمر ضمانه وله ما دام سيرها منو بالذلك الراد فليراجع رشدي (قوله)
لو سقطت ميتة) أي بخلاف ما إذا سقطت لرض أو ربح لأن لا حي فعلا بخلاف الميت كقائه حل وهذا
أيضا خارج بقوله غالب (قوله) لم يضمن) بخلاف الطفل إذا سقط على شيء وألغته فانه يضمن لانه فعلا
بخلاف الميت زى وحل (قوله) ولو محبها سائق الخ) الأولى تعديبه على قوله غالب إلا أن يقال ذكر
نوطته لقوله أو أركب الخ لأن هذا يخرج بقوله غالب أيضا لأن الضمان حيث على بعض من محبها لاعلى
كل من محبها وتضمنهم فراكب شامل لما إذا كان لزما بمبالقائه فليحرر وقيد بعضهم ضمان الراكب

أوراكب معهما أو مع أحدهما من الرأكب فقط (أو ما) تلف بولها أوروبا أو ركبتها ولومعتاد (بطريق) لان الاتفاق بالطريق
 مشروط بإقامة العاقبة كأي الجناح والروشن وهذا ما جزم (٢٤٥)

الاحرام وهو المنقول عن
 نص الاموالصحاب وبزم
 به في المجموع وفيه احتمال
 للامام بعدم الضمان لان
 الطريق لا يخلو منه والتع
 من لا يسلب اليه وعلى هذا
 الاحتمال جرى الاصل
 كالروضة وأصلها هنا (كن
 حل طيبا) ولو على دابة
 (حك) بناء فقط أو تلف
 به أي بالحبس (شئ في
 زمام) مطلقا (أقوى غيره
 والتالف مدبر أو أعمى أو)
 شئ (معهما ولم بينهما)
 ولم يكن من غير الحامل
 جذب فانه يضمنه لتقصيره
 بخلاف ما لو كان مقبلا بصيرا
 أو مدبرا أو أعمى ونهيهما
 فان كان من غير الحامل
 جذب لم يضمن الحامل
 لما غير النصف وشله ما لو
 كان من غير الحامل جذب
 في الزام وفي معنى عدم
 تنبيههما ما لو كانا صبيين وفي
 معنى الاعمى مصوب العين
 لمدار ونحوه وتعبيري بمذاكر
 اعمن ثم يره بمذاكره وان
 كانت وحدها ولو بصحراء
 فأثقت شيئا كزرع ليلأو
 نارا (ضمنه ذو يد) ان
 (فرط) في زرعها وأصلها

يكون الزام يسموه الظاهر ولو ركبا انما فعل القدم دون الرديف كما في به والله لان فعلها
 منسوب اليه شرح مر قال ع ش ويؤخذ من هذه العلة ان تقدموا لم يكن له دخل في سيرها
 كركب وشغير اختص الضمان بالرديف اه بحريره ولو كان بجانبها خشنا فلا كان معهما واحد على
 القتب الضمان عليهم أثلا كما قاله طب وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه وقوله عليهم أثلا
 قال حل هو واضح ان كانت مظهره والافاضان على الرأكب على ظهرها اه (قوله أوراكب معهما) هذا
 أيضا خرج بقوله غالب بالنسبة لثبوتها السابق (قوله ضمن الرأكب فقط) أي لان استيلاءه عليها أقوى وان لم
 يكن زمامها بيده ولو أعمى كان زمامها بيد غيره حل وخالفه ع ش في الاعمى قال ع ش على مر رسم
 وبذلك يعلم ان الضمان على الرأكة الآن مع المكسرى اه قال وهذا هو المتدبر بقياس ما نقله ابن
 يونس ان الضمان في مسنة الاعمى على قائد الدابة ان كان زمامها بيده وهو المعتمد اه (قوله أوراكب معهما) بولها
 (الح) ضيف والمعتد معانيها أنة لا ضمان بالبول والورث مطلقا ولا بالركض اذا كان معتادا كما قاله مر
 في شرحه (قوله والروشن) عطف تفسيره تقدم في باب الصلح تفسيره به شوبرى (قوله بعدم الضمان)
 هو امتداد لكن الركن مقيد بالمعتد فأوركتها الركن المعتد فطارت حصة لعين انسان لم يضمن بخلاف
 غير المعتد كركض شديف وحل سل (قوله حك بناء فقط الخ) نعم لو كان مستحق المدوم لم يلف
 من الألة شئ لا ضمان كان بني بناء مثلا لا في شارع أو ملك غيره لان كان مستويا ثم اهلك خلاقا للبقية
 في الأخيرة شرح مر (قوله في زمام) أي اذا لم يعرض الزام والا كان كغيره ع (قوله ولم
 بينهما) ولو اختلفا في التذنب وعدمه فالظاهر تصديق صاحب التوب لانه وجد ما حصل به التلف
 لتنتفي الضمان والاصل عدم التذنب ع ش على مر (قوله مقبلا بصيرا) قيد الامام والغزالي
 وغيرهما البصر المقبل بما اذا وجد منحرفا أي علام منحرفا عن الطريق ينحرف اليه كعطلة وقتية
 أنه اذا وجدته لعين وعدم عطلة أي قرية فلا يكف العود اليه غيره هاته يضمنه لانه في معنى الزام نه
 على الزركشي وهو ظاهر شرح مر (قوله وان كانت وحدها) هذا قسم قوله من محب الخوق
 أفان عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان الطلع طبعها وعرفه صاحبها أي وقدر أساءه أو
 ضفر في بطها والصلاد في غير ما يده الاضمن طلقا سل ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن
 ما تلفت كالوا بطل الحرز فأخذ المال وكذا لو سقطت دابة في هذه فغرم من سقطتها بغير وتلف كاصرح
 به الاصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان زرعها في الواسع بأمر الامام لم يضمن كقولنا في
 براء لحدية نفسه قاله القاضي والبدوي سل ولو نفر شخص دابة مسبية عن زرع فوقع قدر الحافة
 ضنها أي دخلت في ضناه فيبني اذا نفرها ان لا يبلغ في ابعاء هابل يقتصر على قدر الحافة وهو التدر
 الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرع وان أخرجهما من زرع الى زرع غيره فألفت ضمنه اذا ليس له ان
 يفي ماله بغيره فان لم يكن الاذالك بان كانت محفوفة بمزارع اللس ولم يكن اخراجها الا باذنها
 مزرعة غيره تركها في زرع وغرم صاحبها ما تلفت اه من شرح الروض (قوله بوسط مزارع)
 أي لم يخرج العادة بأرسلها سل (قوله لم يتوسطها) أي لم يتوسط المزارع المزارع فالصغير المستر
 كان بطها بطريق ولو واسعا أو أرسلها ولو نهار المرحى بوسطها ع أو تلفتها فان لم يفرط كان أرسلها المرحى لم يتوسطها لم يضمن وتعبيري
 بمذاكر أو ضبط ما يجير به وقول ذو يادلى من تعبيره بصاحب الدابة لإيهام تخصيص ذلك بمالكها وليس مراد اذ المستعير والمستأجر
 والزمن وعامل الفراض والغاصب كالكاتب (لان تصرفا له) أي التي التي انانته الدابة في هذه تلك

وتركه مفتوحاً هذه الحالة فلا ضمان لتربط مالكه واستثنى من القلوب الطيور كصغار أسلحته مالكه فكسر شي أو التقطها لان العادة جرت بإرسالها ذكره في الروضة كأنه عن ابن الصبان (واللاف) حيوان (عاد) كهره عهد انقضاء (ممن) لذي اليد ليلاً ونهاراً أن قصر في ربطه لان هذا ينبغي أن يربط ويكسر شره بخلاف ما إذا لم يكن عادياً وتعبيراً بذلك أنهم من قوله وهرة تنلف طيراً أو طعمان عهد ذلك منها ضمن مالكها (درس)

كتاب الجهاد

المتاح فضيلة من سير النبي ﷺ في غزواته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وأفتوا المشركين كافة وأخبار تكبير الصحن أمريت أن أقاتل الناس حتى يتقوا لاله الألة (وهو بعد المعركة) ولوفي عهد ﷺ (والكافة) ببلادهم كل عام ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين ولا تمتل المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل المجاهدين على القاعدتين ووعدهما الحسنى والعاصي لا يرحمهما

وقال فلا ترض من كل فريق منهم طائفة ليتفخروا

في

يعود للرعي والبارز وهو الهاء يعود للزراع (قوله) كان عرض الخ أفتى القتل بان، ثم ما هو انسان بمجر الحطاب يريد التقدم عليه فزق نو به فلا ضمان على ساقته انقصه بمجروره عليه قاذوا أو وضع حطب بطريق واسع فربه أترق فترق نوبه شر مر (قوله) أو وضعه في الطريق أي ولو واسعاً وإن أذن له لادام كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر ومنه ما جرت به العادة لأن من أحدث ما سلب أمان الحوائث بالشوارع ووضع أصحابها عليها يضاعف للجب كالاخضر بمثل فلا ضمان على من أنشئت حائنه شيئاً منها بأك أو غيره لتقصير صاحب المضاعة ع ش مر (قوله) الطيور) شملت النحل وقد أفتى البلقيني في نحل لاسان قتل جلا آخر بعدم الضمان لانه لا يمكن ضبطه سول (قوله) واللاف حيوان عاد) دخل فيه الطير والنحل فقوله لاضمان بإرسال الطير والنحل مجول على غير العادى الذى عهد انقضاء سم وقد قل على الجلال انه لاضمان مطلقاً كما قاله شيخنا زى وسخط وخالفهما شيخنا مر (قوله) عاد) أي مجاز للحد أو للعادة (قوله) عهد انقضاء) أي مرتين أو ثلاثاً على الخلاف الآتي في نحل الجارحة فيما يظهر حج سول ومثله خطأ ما إذا لم يعد ذلك منها فلا ضمان في الاصح لان العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتلها في عهد ذلك منها إلا حلة تعدبها فقط حيث تمين قتلها طريقاً لفظها والادفها كالمصائل وشمل ذلك ما ورثت أن يتباعن عاداً للفظ وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملان فدفع كاصالته وحامل وسل البلقيني ع ما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتألف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوافق بل ضمن مالك المحل متلفها فاجب بعده حيث لم تكن في يد أحد والاضمن صاحب اليد اه شرح مر وقال البرماوى ويدفع الحيوان بالاضغفال لا بخسب وجوب أن أدى إلى قتله كالمصائل قال بعضهم ولو كان يندفع بالزبر لكنه يعود بنفسه مدافع عن منع التعاقل عند تكرر ذلك منه جاز قتل ولو في غير حال صياله لانه لا يكتفى شره الا بالقتل فراجع (قوله) لذي اليد) أي من يؤذيها مادام مؤذيها أى اقصد ابراءها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر حج سول وقوله من يؤذيها أى بحيث لو غابت فقتل عليها ع ش على مر (قوله) ان قصر في ربطه) هذا إذا جرت العادة بانه يربط والام يضمن مطلقاً كالمرة أو السكب غير المقهوره حل (قوله) بخلاف ما إذا لم يكن عادياً) أى فانه ان كان عاملاً يستأجر بطله كالمرة لم يضمن مطلقاً والاضمن نهاراً لا ليلاً كما فهم بالأولى وإن اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عجم

كتاب الجهاد

(قوله) فضيلة) أي الجهاد وقوله من سير النبي أي أحواله كما وقع ﷺ في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البيض شيخنا عز زى (قوله) غزواته) وهى سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمطلق والخندق وقر يفتو وخيبر وحنين والطائف حج وفي شرح المواهب قال ابن عجيبة لا يضمن قاتل في غزوة إلا أحد ولم يقتل أحد الا في غزوة خندق فيها اه قول حج قاتل بنفسه الحرف به نظر لأن إرادان أصحابه قاتلوا بخضرة فقتل إليه القتال لحضوره فيها بخلاف غيرهما في بيع فيه قتال منه ولانهم (قوله) حتى يقولوا لاله الألة) فيعان الكفارة يقولونها وأوجب بان لاله الألة صار على عمل الشهادتين كما قاله زى وغيره (قوله) ولوفي عهد) أى بعد الاسره مطلقاً لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هدامه أنه كان ساموراً أو لا يقتل من قاتله فقط لا في كل عام وأيضاً كان ممنوعاً من القتال في الأشهر الحرم (قوله) لا فرض عين) أى في توطئه ما يسببه ولارد مر بجعل من يقول أنه فرض عين (قوله) وقد قال تعالى) عبارة مر وقوله تعالى (قوله) ليتفخروا

في الدين وأمانه فرض
في كل عام مرة أي أقل
فرضه ذلك فكيف
الكعبة ولقوله **﴿﴾**
له كل عام وتحصل الكعبة
بأن يشحن الامام الثور
بمكافئين للكفار مع
أحكام المحون واخذاق
وتقليد الامراء ذلك أو
بأن يدخل الامام أوثانيه
دار الكفر بالجيوش لقتالهم
وخرج زياد في بداهجرة
مات بها فكان الجهاد ممنوعا
منهم بعدها أمر بقتال من
قاله ثم أبيع الإبتداء به في
غير الاشهر الحرم ثم أمر به
مطلقا وشمول التقييد
بكون الكفار ببلادهم
لهذه **﴿﴾** مع قولي
كل عام من زيادتي وشأن
فرض الكفاية أنه (إذا
فعله من فيه كفاية سقط)
عنه وعن الباقر وفروضا
كبيرة (كقيام بحجج
الدين) وهي البراهين
على اثبات الصانع تعالى
وما يجب له من الصفات
وتمتع منه على إثبات
النسب وأمور به الشرع
من المعاد والمحاب وغير

في الدين وأمانه فرض

في كل عام مرة أي أقل

فرضه ذلك فكيف

الكعبة ولقوله **﴿﴾**

له كل عام وتحصل الكعبة

بأن يشحن الامام الثور

بمكافئين للكفار مع

أحكام المحون واخذاق

وتقليد الامراء ذلك أو

بأن يدخل الامام أوثانيه

دار الكفر بالجيوش لقتالهم

وخرج زياد في بداهجرة

مات بها فكان الجهاد ممنوعا

منهم بعدها أمر بقتال من

قاله ثم أبيع الإبتداء به في

غير الاشهر الحرم ثم أمر به

مطلقا وشمول التقييد

بكون الكفار ببلادهم

لهذه **﴿﴾** مع قولي

كل عام من زيادتي وشأن

فرض الكفاية أنه (إذا

فعله من فيه كفاية سقط)

عنه وعن الباقر وفروضا

كبيرة (كقيام بحجج

الدين) وهي البراهين

على اثبات الصانع تعالى

وما يجب له من الصفات

وتمتع منه على إثبات

النسب وأمور به الشرع

من المعاد والمحاب وغير

في الدين) عبارة الجلال فلا خلاف من كل فرقة أي قبيلة منهم طائفة ومكت السابق ليتفقوا أي
لما كثرت في الدين وليندروا قلوبهم أذارجعوا اليهم من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الأحكام لمعلم
يعبرون عقاب الله بامثال أمره ونبيه اه فأشار إلى أن ليتفقوا على خلق محذوف وجه الدلالة من
هذه الآية ذكر من التبعية في حال الخائن وسب نزول هذه الآية أن النبي **﴿﴾** لما بلغ
الكشف عن عيوب المنافقين وفضحهم في تخلفهم عن غزوة تبوك قال المسامون والله لا تتخلف
عن رسول الله **﴿﴾** ولأن سرية بها فلما قدم المدينة وبعث السرايا نفر المسامون جعا
إلى الغزو وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم وحده فتركت هذه الآية فالتق مائيتي ولا يجوز
للمؤمن أن ينزفوا جميعا ويتركوا النبي **﴿﴾** بل يجب أن ينقسموا قسمين طائفة تكون مع
رسول الله **﴿﴾** وطائفة تنفرد في الجهاد لأن أحكام الشريعة كانت تتجدد شيئا بعد شيء ولما كثرت
مع النبي صلى الله عليه وسلم يحفظون ما يجدوا فاقدم الغزاة علومهم ما يجدوا في غيبتهم **(قوله كل**
عام) يعني أنه لا تخلف عنه وإن كان قديق في العلم مرتين فأكثر كما يعلم من السير لأن غزوة
أحد بر السرى ثم بنى الضريح في الثالثة والخديبية وبنى المصطفى في السادسة فليس المراد أنه يفعله
في العام مرة واحدة فقط كما في شرح الرض **(قوله)** بأن يشحن الامام الثور لأنها إذا شحنت بما
ذكر كان فيه الجهاد لشكوتهم وإظهار لقرهم لجزمهم عن الظفر بشئ من الثور هي محال الخوف
التي في بلادهم شرح هر وفي الصباح شحنت البيت وغيره شحنا من باب تنفع ملاء به **(قوله)** وتقليد
الامراء أي الزامهم بذلك أن يرتب في كل ناحية أميرا كافيا بقلده أمور المسلمين من الجهاد وغيره
شرح الرض **(قوله)** أو بأن يدخل الامام الحج ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين أما ما شحنا
الثور وأما بدخول الامام أوثانيه قال هر وهو المذهب لكن شيخنا البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف
أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جع كثير من أهل عصره من شاخه
وغيره فوافقوا على ذلك سم **(قوله)** فكان الجهاد ممنوعا عنه لأن النبي أمر به أول الأمر هو التبليغ
والإنذار والصبر على أذى الكفار فأفاهم زكريا عبارة سل قوله ممنوعا عنه أي بقوله تبليون في أموالكم
وأفسك الآية وقوله ثم أبيع أي في قوله فإذا انسلك الاشهر الحرم الحج وقوله ثم أمر به مطلقا أي بقوله
واقتلهم حيث تقتضونهم اه وقال هر ثم أمر به أي في السنة الثامنة بعد الفتح بقوله اقتلهم واغفوا
وتتلا وقالوا المشركين كانه **(قوله)** ثم بعدها أمر الحج أي بقوله وقالوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم
(قوله) في غير الاشهر الحرم) فلما رآه المروقة الآن لنا لكتهم أبدلوا رجبا بشؤل كانوا اتعاهدوا على
عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيهقي حيث قال فسحوا في الأرض أربعة أشهر شؤلا إذا العدة
وذا الحج والحرم عني مع حذف **(قوله)** مطلقا) أي من غير تقييد بشرط ولزامنا شرح الرض فعمل
بذلك أنه بداهجرة ثلاثة أحوال **(قوله)** من فيه كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد
وهو كذلك فلو قام به مرهون سقط الحج عن أهل الفرض قال في الرضة وسقط فرض الكفاية
مع الصغر والجنون والأوثنة فان تركه الجميع اتم كل من لا عنده من الاعذار الآ في بيانها خط سل
(قوله) سقط عنه) أي أن كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم أن قوله سقط عنه يقتضي أن فاعله
لا بد أن يكون من أهل الفرض واهم قوله سقط أن المخاطب به الكل وهو الأصح وكتب أيضا قوله إذا
فعله من فيه كفاية أي وأن غوطبه على جهة فرض العين كن توجهه عليه بحجة الاسلام وألحق في ذلك
السنة بنزوحه فانه حصل فرض الكفاية اذ التبعين لا يتأني اه شورى ملخصا **(قوله)** وهي
البراهين) أي التفصيل وأما البراهين الاجالية فنرض عين **(قوله)** من المعاد) أي الجاهلي بضم الجيم

وبالثلاثة نسبة الى الجائنة واليهودية بكسر الجيم وبالسنة الى الجسيم وكلامه سبغة غريبة اه
 شوى **(قوله)** ويحل مشكته يظهر أن الشكل الاسرائىلى يحق ادراكه لذاته والشيبة الاسرائىلى
 الذى يشبهه بالحق ولا يخفى أن المراد بالحق غير حل المشكلات وقديس على الاول من لا يقدر على
 الثانى سم **(قوله)** وما يتعلق بها كأصول فقه ونحو ومصرف ولغة رى **(قوله)** بحيث يصلح للتعلم
 ويجب أن يكون بين كل قاضيين دون مسافة العدوى بين كل مفتيين دون مسافة القصر كما يشرح
 جر وعش لان الحاجة للقاضى أكثر **(قوله)** والافتاء فان قدر على الترجيح دون الاستنباط فهو
 مجتهد الفتوى وان قدر على الاستنباط من قواعد إمامه فهو مجتهد الذهب أو على الاستنباط من
 الكتاب والسنة فهو المطلق اه على الحل **(قوله)** على نفسه أى وعرضه **(قوله)** أوامره وان
 قل مر أو على غيره ويعبر مع الخوف على الغير **(قوله)** ولا ينسخر **(قوله)** عبارة مر ولا ينسخر العالم
 مختلفاته حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريمه له حال ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد القائل بحله وأنه جاهل
 بحرمته أما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح فلا يحل الانكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بان
 الحقى يجد بشرط التيقن أى بمجده القاضى الشافى اذ ارفق اليه مع أن الانكار بالفعل أبلغ منه بالقول
 أوجب بأن أدله حل التيقن اهية سى لان العبرة بعد ارفع بعقيدة المرفوع اليه فقط شرح **(قوله)**
 واحياء الكعبة أى من جمع يحصل بهم الشارح **(قوله)** كل عام **(قوله)** فائدة الحج فكل عام
 سبعون ألفا فان نقصوا كالأمر للملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع على دلل الحلال **(قوله)** ودفع
 ضرر معصوم هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يندلج أم الكفاية قولان أحدهما تأنيهما
 فى الكسوة وما يستكمل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيفو يليق بالطعام والكسوة
 ما فى معناها كاجرة طبيب وعن دواء وخادم منقطع كاهو واضح ولا يتأى ما تقرر قوله لا يفر من الملك
 بذل طعامه لمضطر لا يبدله حل ذلك على غيرة نلزمه الواساة شرح م **(قوله)** اذ لم يدفع **(الح)**
 يؤخذ منه أنه لو شل قادر بدفع الضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادراً سترى للثابؤى الى
 التواكل بخلاف المفتى له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على حبة العلم وافادته
 فان تواكل فيه بعيد جداً بخلاف المال شرح **(قوله)** فى حق الانغياء أى من ذلك بادة على
 كفاية سنة له ولمونه كالحى الروضة سى ل وحل وشرح م **(قوله)** ورد سلام أى مطلوب وصيته
 ابتداء السلام عليكم أو سلامى عليكم ويجزى مع الصكامة عليكم السلام ويجب فيه الرد
 وكما عليكم السلام عليكم سلام و سلام عليكم أما لو قال عليكم السلام فلا يكون سلاماً ولا يعبرده
 وتندت صيغة الجمع لاجل الملائكة فى الواحد ويكنى الا فراديه بخلافه فى الجمع والاشارة ببدأ مجموعها
 من غير لفظ خالف الاولى والجمع ينهوا بين اللفظ أفضل وصيته رداً عليكم السلام أو عليك السلام
 للواحد ويجوز مع ترك الواو فان عكس بأن قال السلام عليكم جزاه م و يعبر من يبدئه ذمياً السلام
 بان بعد السلام عليه انه ذى قال استرجعت سلامى أو رددت على سلامى تحقيره وإعاشة أى لاجل
 أن يوحى وبظهوره أنه ليس بينهما الله وظاهر عبارة ابن المقرى وجوب ذلك خلافاً لمالفة الرافى
 من الاستحباب وان تبعه النوى فى الاذاكر ويستثنى وجوباً ولو قبله أن كان مع مسلم ولا يدنو
 بتحية أخرى كنهك الله أو صبحك الله بالخبر الامتز و سى ان دخل محلا ما أن يقول السلام علينا
 ودل عباد الله الصالحين اه حج مع توضيح لكلامه اه رى وأما لو الذى على سلم وجب عليه
 الرد بان يقول له عليك أو عليك غير الصالحين اذ اسلم عليكم أهل الكتاب يقولوا عليكم و روى
 البخارى خبراً ناسلم عليكم اليهود فأتا يقول أحدهم السلام عليكم فقروا عليكم وقال الخطاى كان

ذلك **(ويحل مشكته)**
 ودفع الشبه **(و يعلم)**
 الشرع من تفسيره وحديث
 وقدر زائد على ما لا يد منه
 وما يتعلق بها **(بحيث يصلح)**
 للضاد والافتاء الحاجة
 اليها **(و بأمر معروف)**
 ونهى عن منكر أى
 الامر بواجبات الشرع
 والنهى عن حرمة اذالم
 يحق على نفسه وأما على
 غيره مفيدة أعظم من
 مفيدة المنكر الواقع ولا
 ينكر الامارى الفاعل
 تحريمه **(واحياء الكعبة)**
 يحج وعمره كل عام فلا
 يكتى احياؤها بأحداه ولا
 بالاعتكاف والصلاة
 ونحوها اذ التقصود الا اعظم
 بيناء الكعبة للحج والعمره
 فكان بهما احياؤها
 وتعبى حج وعمره
 أوسع من تعبيرة بالزيارة
(ودفع ضرر معصوم) من
 مسلم وغيره ككسوة
 عار والطعام جاع اذ لم
 يدفع ضررها بنحو
 وصية ونذر وقصو زكاة
 ويت مال من سهم المالح
 وهذا فى حق الانغياء
 وتعبيرة بالمصوم أى من
 تعبيرة بالمسلمين **(وما يتر به)**
 المعانى الذى به يقوم الدين
 والدينا كحج وشراء وسواه
(ورد سلام)

المسلم أو المسلم عليه أنقى
مشتاة والآ خر رجلا ولا
حرمة بينهما أو نحوها فلا
يجب الرد ثم إن سلم حرم
عليها الرد أو سلت هي
كره له الرد وظاهر أن
الفتي مع المرأة كالرجل
معها ومع الرجل كالمرأة
معه ولا يجب الرد على
فاسق ونحوه إذا كان في
تركه زجر لها أو لغيرها
ويشترط أن يصل الرد
بالسلام اتصال القبول
بلايجاب (وابتداءه) أي
السلام على مسلم ليس
بفاسق ولا متبدع (سنة)
على الكفاية إن كان من
جاعة ولافتنعين لغير
أقرباد أو بساند حسن إن
أولى الناس بالله من بداهم
بالسلام (لا على حقوقا في
حاجة وأكل) كنهتم
ومجامع ومن مجامع ينتظف
فلا ينسب السلام عليه إن
حاله لا يناسبه وتعتبر
بذلك أهم من قوله لا على
قاضي حاجة وأكل وفي
حجام واستنى من الأكل
ما بعد الاتباع وقبل الوضع
فيسن السلام عليه ويؤخذ
عما قدمته في الرد مع
اختلاف الجنس حكم
الإبداء (ولارعله)
لأقربى به لعينه بل يكره
لقاضي الحاجة والمجامع
(واعتايج الجهاد)

فخبر برؤي عليكم عذف الواو وهو الصواب لانه إذا دخلها صار قوله مردودا عليه وإذا ذكرها وقع
الافتراء فيه والدخول بها قال الزركشي وفيه نظر إذ المعنى ونحن ندعو عليكم بمادة صوم به علينا
على أن إذا نسرت السلام بالوت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الروض (قوله من سلم) ولو
صايرها مرد وهو متعلق بسلام وكذا قوله على جاعة وشملت الجاعة جاعة النسوة وإن كان المسلم رجلا
ليؤازر اختلافه بين فيجب الرد على أحداهن بدليل الاستثناء لانه يفتن إلا الأثني الواحدة فيكون
المشتكى منه شالاهذه الصورة وصرح بها مر أيضا والحاصل أن عدم وجوب الرد عند اختلاف
الجنس مشروط بأنه أمر كافى شرح الروض كون الأثني وحدها أو كونها مشتاة وكون الرجل وحده
وانتفاء الحرمة نحوها كالزوجية فإذا سلم جاعة من الرجال على امرأة وجب عليها الرد إن لم تخفنته كما
في شرح مر (قوله فيكفي من أحدهم) أي إن سمع فأن ردوا لهم ولو مرتباً أنبيوا ثواب الفرض
كالمسلمين على الجزاء وردت امرأة عن رجل أي بدلا عنه بأن كان السلام عليها أبوا أن شرع
السلام عليها والأفلا ولا يكتفى بالرد من المميز بخلاف صلاة الجزاء لأن القصد ثم الفعل وهو أنه أقرب إلى
الاجابة وهما التان وهو ليس من أهله شرح مر (قوله حرم عليها الرد) أي والابتداء مثله وقوله كره
له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله الأثني ويؤخذ عما قدمت الخ فكان الأولى تقديمه هنا فالخاصل
أنه إن سلم كره له الابتداء وحرم عليها الرد وإن سلت حرم عليها الابتداء وكره له الرد فيكره له الابتداء والرد
ويشترط أن يصل الرد بالسلام الخ الإقبال أو أرسل سلاما مع آخر ثم لابد في وجوب الرد فيه من صيغة
من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان سلم عليك فلا يجب بركه كفى الشورى بل يشترط لوجوب
الرد أن يقول السلام عليك من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكتفى سلم لي على فلان ولا
بصرف الرد طول الفصل كان نسي ثم تذكر لانه أمانة اه ع ش ومخلصا يذب أن يقول في الجواب
عليك وعليه السلام هو يكون مستثنى من ضرر طول الفصل شيخنا (قوله وابتداءه) أي عند إقباله
واضراعه مر (قوله سنة) وقارقر الدبان الإباحش والأخافة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء
لكن ابتداءه أفضل من رده كما المرءة فانه أفضل من إظهاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به
بعد تكلمه بعبده نعم تمتل في تكلمه سهر أوجهلا وعرف به أنه لا يفتن الابتداء به فيجب جوابه ولو
سلم كل من اثنين على الآخر ما لم يرد أو مرتباً كفى الثاني سلاما مردا نعم إن قصد به الابتداء صرفه
عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سلم أو لا فإن سلم عليه
جاعة فصدقه أو سلم عليه بطول الفصل بين سلام الأول والجواب كفاء وعليه السلام بقصدهم وكذا إن
أطلق لنا يظهر وساراً كعب على ماش وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقليل على كثير حالة
التلاقي فإن عسى لم يكره فلا يلاق قليل ماش وكثيرا كعبا تعارضا شرح مر وقوله سنة أي وإن ظن
عدم الرد بأن كان من عادته أن لا يرد لانه قد يترك تلك العادة ولا نظر لكونه يوقعه في محذور لانه غير
شأن حل (قوله بالله) أي برحمته أو بدخول جنسه اه مناوى (قوله ومن مجامع ينتظف)
تأليه بشر بصور المسئلة يشخص في داخله لاقى سلمه فلا يكره الرد بل يجب رد (قوله
واستنى) يعني عن الاستثناء حل الأكل على حقيقته أي المتلبس بالأكل أي فلا ينتدب السلام حال
التلبس بالأكل فخرج هذه الصورة تأمل (قوله بل يكره لقاضي الحاجة) ويندب للأكل ومن

فهاذا ذكر (على سبيل ذكر مستطوع) له (غير صريح) ومجنون ولو) سكران أو (خاف طريقا) فلا جاهد على صبي ومجنون لعدم أهليتهما له ولا على كافران غير مطالبين بكافي الصلاة ولا على أنثى أو خشيعة لمنعهم عن القتال غالبا ولا على من يدرك وإن أمره به سيده كافي الحج لعدم أهليته ولا (٢٥٠) على غير مستطوع كاطلع وأعمى وفاقده مطاع ما به ومن عرج

بالحام كالى هر (قوله فهاذا ذكر) أى بعد الهجرة والكفار بلادهم (قوله غير مطالبين) أى أنا (قوله بين) خرج البصر الذى لا يمنع العدو شرح هر (قوله تعظم مقتله) بأن يحصل لشقة لا تعطل عادة وإن لم تنسج التيسم شرح هر (قوله مؤنة) أى لفسه ومونه نهابا وبالجملة والافاقه شرح هر (قوله) ومركوبى فى سفر قصر عبارة شرح هر وكذا مركوب ان كان القصد طوبى أو قهرا ولا يطبق المسمى كاسرى الحج (قوله فاضل ذلك) أى ما ذكر من السلاح والمؤنة والمركوب فهو نعم لسكن من الثلاثة المنفعة فالتى فى قوله وكعادمة أمة الحج صادق بأن بعد شيا من الثلاثة أو بأن يجده غير فاضل عن مؤنة من تزمه مؤنة (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أى ان أمكنت مقاومتهم كما يحسنه الاذرى حج (قوله وسوم سافر) قال حج ومركوبى وجود مسمى السفر وهو يسيل أو نحو ذلك فليقتبه لذلك فان التماسه يقع به كثيرا وفرق بينه وبين ما تقدم من النقل فى السفر على الدابة حيث اعترف به على الرجوع أن يكون مقصده الى محل لا يسمع فيه ندا الجبهة بان يجوز ذلك الحاجة وهي تستدعى اشتراط المذكرة وها الغرض من القبر وهو لا يتبدى تلك المسافة حل أو شار المصنف بذلك الى أن من أسباب عدم الاستطاعة عدم إذن رب الدين وعدم إذن الاصل لفرعه فكل من الدين والفرع غير مستطوع عند عدم الاذن من الصان والاصل (قوله بلا اذن رب دين) أى ولا ظن رضاه حج زى أى وللراى اذن من يجوز اذنه أو ما غيره كولى المحجور عليه فلا بد أن يدين المحجور فى السفر س ولشد الدين كثيره وقوله كمنس وشمل كلامه أيضا ما لو سافر معه أو كان فى مقصده لاحتمال الرجوعه كفى عى قال س ولحيث جاهد بالاذن لا يتعرض للشهادة لا يقتضى أحد الصوف بل يقف فى وسطها وحواشيها ليحفظ الدين يحفظ نفسه (قوله فلا تحريم) أى اذا ثبت الوكالة وعدم الدائن بالوكيل حج سم (قوله لا سفر تعلم فرض) أى ان كان السفر أمنا أو قل خطره والاكتوف أسقط وجوب الحج استحج لاذنه فباظهار لفسوط الفرض عنه بالخوف ولوجه بلده من يصلح لكمال ما به أورجا بفرته زيادة فراغ أو ارشاد أستاذ شرح هر (قوله تعلم فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقت مقتلا لكن يشجع منهما لمن خرج لخدمة الاسلام قبل خروج فاقلة أهل بلده أى وقت عادة لو أرادوه لعدم مخالفتهم بالوجوب الى الآن شرح هر (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر للمباح كالتجارة وحكمه أنه ان كان قصيرا فلا يمنع من الجاه فان كان طويلا فان غلب الخوف فكالجهاد والاجاز على الصحيح بلا استئذان هذان الى الرخصة والاطلاق فيها يقتضى انه لا فرق بين الطويل والقصير فى التفصيل س (قوله ويعتبر رشفه) فى فرض الكفاية عبارة شرح هر ويشترط خروجه لفرض الكفاية أن يكون رشدا اه ما غيره فلا يجوز له السفر ويبنى ان محله ما لم يكن معه من يتبعه فى السفر والاجاز الخروج وعلى وجه أن يأذن لمن يتبعه حيث لم تكن له ولاية عليه عى عليه (قوله ثم يرجع) وكالرجوع عن الاذن ما لو أسلف الاصل الكافر به خروجه ولم يأذن وعلم الفرع الحال س (قوله حرم انصرافه) لكن لا يقتضى وقت الشهادة بل فى آخر

بين وان ركب أو مرض تعظم مقتله وكعادمة قتال من سلاح ومؤنة ومركوبى فى سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تزمه مؤنة كفى الحج وكعذو بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لوصى مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان منبأ على ركوب الخوف والتقييد بالمسلمين كحكم الحشى والمبعض والاعمى وفائدة معظم أصابع يده من زيادى (وحرر مفر موسر) لجهاد أو غيره (بلاذن رب دين حال) مسلما كان أو كافرا قد عدا لفرض العين على غيره فان أتى من يؤدبه عنه من ماله الحاضر فلا تحريم ومخرج بز يادى موسر المصر والبلد المؤجل وان قصر الاذن لعدم توجه المطالبة به قبل حله (د) حرر جهادوله بلاذن أهله (المسل) وان علا أو كان رقيقا لا نه فرض كفاية برأيه فرض عين بخلاف أهله الكافر فلا يجب استئذانه وتعيين

بأسه أهم من تعيينه بأبويه (لا سفر تعلم فرض) ولو كفاية كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أهله ويعتبر رشفه فى فرض الكفاية (فان أذن) أى أهله أو رب الدين فى الجاه (ثم يرجع) بعد خروجه وعلم الرجوع (ويعبر رجوعه ان لم يحضر المص والوا) بأن حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى اذا قضيت فانيروا وقوله اذا قضيت الدين كفروا

بحفاظة لؤلؤهم الادبار ولان الانصراف يشوش أمر القتالو يشترط لوجوب الرجوع أيضاً أن لا يخرج بحمل من السلطان كما نقله ابن الرقبة
عن الماوردي وعزى لصل الام وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين ولا فلا يجب الرجوع فان أمكنه عند الخوف أن
يقم في قرية بالقرى إلى أن يرجع الجيش فيرجع معهم زسه (وان دخلاو)

(٢٥١)

(تعين الجهاد على أهلها)

سواء أمكن تأهيلهم لقتال

أول يمكن لكن على كل من

قصد ان أخذ قتل أوليهم يعلم

أنه ان امتنع من الاستسلام

قتل أوليهم تأمن المرأة فاشنة

و يصح تعلقه أيضا بده لادخال القرية أو يصح تعلقه بقوله لادخال بلاد المسلمين تأمل (قوله تأهيلهم)

أي استاء مادم لقتال زى بان لم يهجموا فتنه شرح حر (قوله لكن الخ) هو قيد في قوله أم

لم يمكن كما يؤخذ من شرح حر ومن كلامه الآتي (قوله على) أي ظن كل من قصد الخ لامتناع الاستسلام

للكافر وقوله أوليهم الخ لانه يستندل ديني من غير خوف على النفس زى وأخذ الشارح هذا التقيد

من قوله به وجوز أسرا وقتل لانه منقوض وقوله أوليهم الخ أي أوليهم يعلم ان أخذ قتل لكن لم يعلم ان

امتنع الخ وأخذ هذا من قوله بعد ان علم ان امتنع قتل لانه منقوض وقوله أوليهم الخ أي أعلم ان

امتنع قتل لكن تأمن المرأة فاشنة وأخذ هذا من قوله بعد وأمنت المرأة فاشنة اذ هو منقوض فكان

الآتي تأخير جيج ذلك عما يأتي وهذه الثلاثة هي المرادة بقوله بعد والاعتين يجعل الراجعة القصر

وجوز أسرا وقتل لانه منقوض وقوله أوليهم الخ أي أعلم ان امتنع قتل لانه منقوض وقوله أوليهم الخ أي أعلم ان

امتنع قتل لكن تأمن المرأة فاشنة وأي لان الفاشنة لا تباح لحرق القتل زى (قوله وفرض كفاية

في حق من بعد) يبنى ألبس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد أنه يجب قيام طاعة منهم مطلقا

بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية

والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذلم يمكن تأهب الخ) هذا كالاتثناء من قوله تعين على أهلها الخ

وكانه قال تعين على أهلها بكل حال الا في هذه الصورة بقيدوا فاله الثلاثة فانه لا يتعين بل يجوز الاستسلام

والتعيم المذكور أو لا في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام) يفيق ان

يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع المائل إذا كان كافرا لكن قال حر الجمع بين هذا وما

سبق في الصيال من انه يجب دفع المائل الكافر ويتنع الاستسلام به بان هذا محمول على الاستسلام في

العدو ذلك في غير الموضع والفرقاء في الصلب يقال الشهادة العظمى خاز استسلامه ولا كذلك في غير

الصف اه حمية والمراد بالصف وحكما فانهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع للمسلم وان لم يكن

صف سم (قوله ان علم) أي ظن أنه إذا امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تجهيل للقتل زى

وهذا لاني قوله وجوز أسرا وقتل لان التجوز بلذ كور قبل الامتناع والقتال وهو لاني انه قد يعلم

انه قد يتقبل على فرض ان يقتل ويتنع من الاستسلام تأمل (قوله وأمنت المرأة فاشنة) أي حالا

أرما لا (قوله لا بعد الاسر) أي فرأتها بان كانت لا تقصد بهي الخال وانما تظن ذلك بعد السبي (قوله

احتمل جوز استسلامه الخ) نقل الركني ترجيحه وعن البسيط أن الظاهر المنع زى (قوله ثم يدفع

الخ) أي ولو قتل لان من أكره على الزنا لا يحل المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله زمتا) أي

على سبيل فرض العين شرح حر (قوله تركناه) وينتد عند الجوز عن خلاصه افتداؤه بمال فن

منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلما) وان لم يدخلوا دارا (زمتا نهوض خلاصه ان رجعي) بأن يكونوا

قريبين منها كما يلزم في دخولهم دارا دفعهم لان حومة للمسلم أعظم من حومة الدار فان تغلوا في بلادهم ولم يمكن القصارع

اليهم تركناه لضرورة

درس

قال لكافر أطلق هذا الأسير وعلى كذا فألقطرمه ولا يرجع له على الأسير ما يذله أو إفادته
 فيرجع عليه وإن لم يشترط له الرجوع كما علم من أكثر باب الضمان شرح هر
 (فصل فيما يكره من الغزو الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله وسن أن يؤسر على ربة الخ ومن قوله وحرم
 انصراف إلى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للسلطنة وأما المرتزة فيحرم بغيران الإمام شرح هر
 وزي لانهم مردسون لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم الإمام فيها بغية غزاة الأجراء شرح الروض
 وسواء في الحرمة عطل الإمام الغز وأما لا يخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغيرانه فيقتضى بغزاة
 للسلطنة به ع ش على هر وهو مبطل المرتزة كغيرهم (قوله أن عطل الغزو الخ) وبني
 الوجوب في هذه أه طب سم (قوله لفظة الطلب) وشرعا الخروج لقتال الكفار حل (قوله لان
 الغازي) أي وسمى المقاتل مغازيا لأن الخ ع ش فهو علة لهذوف أو تديره وسمى الطلب غزوا لان
 الغازي الخ (قوله وسن له ان يؤسر) وبني وفاقا لطلب الوجوب إذا أدى كراهة التفرير الظاهري
 المؤدى إلى الضرر الذي يخل بالحر سم قال هر في شرحه وبين التأخير ليعلم قصد اسفر ولو قصرا
 وتجب طاعة الأمير بما يتعلق بحماهم فيقال ع ش أي بان يؤمروا واحدا منهم عليهم (قوله طائفة من
 الجيش) سميت بذلك لانها تسرى بالليل زى فهي فعية بمعنى فاعلة بقلأ تسرى وسرى وانذهب لافقه
 التروى (قوله يبلغ أضافها) ومبداؤهامة بابل وقال حج ه من مائة إلى خمسة أفازاذا منسرا إلى
 نغما تاتو قوله إلى نغما تاتو هذا في اصطلاح الفقهاء فلا ينافي ما تقدم من المصالح أنه من المائة إلى المائتين
 لان ذلك اصطلاح لغوي أه فازاد جيش إلى أربعة آلاف فازاد بجفل وأما الجيش فهو الجيش العظيم
 وسمى خيالا له سميتو بسيرة وقلبا وأما وخلفا وقوله إلى خمسة الفات في كلام حج خارصة فلا
 ينافي كلام الشارع (قوله وأن يأخذ البيعة) فتح الباء أي الحلف ببلته فيحلفهم الإمام على أنهم يشتركون
 على الجهاد وعدم الفرار وعلى أنهم يطيعون الأمير ع ش (قوله بشروطه الآية) أي أن أمثام وقومنا
 الفريقين فأطلق الجمع على مافوق الواحد فقول المتن أن أمثام الخ راجع لكل من الاكثروا
 الاستعانة وبصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشرط ذكر شرط آخر وهو قوله عند
 الحاجة فيكون الجمع على حقيقته (قوله لانه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم محالون للغزو وأجاب
 سم بأن الفرع المختصين بها غير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بالسلام وبعبارة هر للضرورة
 اذ يحتمل في معاهدة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله اكثراهم) أي غير الامام من الأذان من المصالح
 العامة (قوله المسنون) ولوصياتا وعبيدا ونساء وخناق ومرضى وتعليم ذلك بأنه يتعين عليهم
 الجهاد محضوا نصف في نظر لاف فيه قصورا لان من لا يلزمه الجهاد لا يحرم عليه الانصراف كإسباني
 حل (قوله الاستعانة) أي في القتال وغيره كسك الدواب بإجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على
 الخاص وهل لنا أن نمكنهم من ركوب الخيل عند الاستعانة بهم للقتال وشرح الروض نمكنهم من
 ركوبها للضرورة كما استظهره الأذرى (قوله عند الحاجة إليها) أي إلى الاستعانة قال جوز أن أي من
 حيث كثرة العدد لان من حيث المقاومة وعصمها أه وبعبارة شرح هر وبشروط جوز إلى الاستعانة
 احتياجا لهم ولوجو خدمة أو قتال لقتلنا ولا ينافي هذا اشتراط مقاومتنا للفريقين قال الصنف لان
 المراد بشرط المقاومة للفريقين قتال لقتلنا بهم حتى لا تظهر كثرة المدقق بهم وأقويوا معهم وأجاب
 البلقيني بأن العدو إذا كان مائتين وعشرون ففينا قتلة بالنسبة لاسواء العددين أي عدد
 المسلمين والكفار فإذا استجاب تحسين فقد استوى العددين ولو انحاز الحسون إليهم أمكننا مقاومتهم

بأن يخالو معتقد العدو ويحسن رأيهم فينا (وقاونا الفريقين) ويغلب بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش
أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بينا (و) له استعانة (ببيدومراقين أو ياباذن مالك أمرهما) من السادة والإولياء ثم إن كان العبيد
موسى يمتنعهم لبيت المال أو مكاتبين كتابة صحيفة لم يمتنع إلى أذن السادة وفي معنى العبيد الذين ياباذن الفريقين والوليدان الأصل
وولعي المراهقين النساء الأقوياء ياباذن مالك أمرهن (ولسكل) (٢٥٣) من الامام وغيره (بذلأهبة) من سلاح
وغيره من ماله أو من غير

لعدم زيادتهم على الضعف (قوله بأن يخالوا إلخ) ليس بقيد بعبارة شرحه ولا يشترط أن يخالوا
معتقد العدو كالمهوى مع النصارى كإلحاق الفريقين ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره (قوله وقاونا
الفريقين) كأن كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فإذا استعان المسلمون بمخمسين من
الكفار جاز لأن الخمسين لو انضموا إلى الكفار قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وحيث
يبدف ما يغلب كيف يتجمع الحاجة مع المقاومة حل أى لانهم إذا قلوا حتى احتاجوا المعاونة إحدى
الفريقين وهي الحسن فكيف يقفرون على مقاومتها لو انضموا وحاصل الدفع ان احتياجنا إلى
الخصم لاجل استواء المدينين للأجل للمقاومة وأجيب أيضا بأن الشرح يعتبر الحاجة من غير ذكر القوة
والحاجة فذلكون للخدمة فلا يفتنى في الشرطان كاذكره العراق رى ملخصا (قوله ويغلب)
أى وجوباً على (قوله لم يمتنع إلخ) المتعمد أنه لا بد من انهم رى لان رقابهم بمملوكة لهم
ولمالكها غرض في إبقائها وله الانتفاع بها بنحو الثواب بعقبتها وفي الاستعانة بها في هذا الأمر
الخطر تعرض لتلفها (قوله وفي معنى العبيد إلخ) في هذا الصنيع غاية اللطف والحسن حيث جعل
الدين والولع الفريقين والوالد معنى العبد مع سيده وجعل الزوجة مع زوجها في معنى المراهق مع
وليهِ (قوله والوالد) أى البالغ ثلاثين كسر مع قوله ومراهقين (قوله ياباذن مالك أمرهن)
وهم الأزواج كآنى شرحه و قال ع وشو الزوج والولى (قوله من الامام وغيره) قال في شرح
الروض ومحل في الغير إن كان مسلماً أمالكه فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه إلى رأى الامام لاحتياجه إلى
الاجتهاد لان الكافر قد يخون على حج ع ش على م وانظر معنى خيانتهم مع انه غير
مقاتل وقد يتصور بان يأمر المبدول به بالتخذييل أو الفرار ويسور أيضاً ما اذا كان البذل لكافر
(قوله بذلأهبة) نعم ان بذل ليعكون الغزو والبذل لم يجزى لى وقوله لم يجزى أى الشرط (قوله فقد غزا)
أى كتب له مثل ثواب غزاه شرحه م (قوله إلا أن يسب الله أونبيه) أو الاسلام أو المسلمين أخذنا
بأن شرح صحيح والمراد بما دوا لم يسمون على قياس قتل الصبيان اذا قاتلوا كإفاله العجماء وان توقف
فيه سم وقوله أونبيه وان اختلف في نبوته كقلمان الحكيم ومريم بنت عمران ع ش على م (قوله)
يلزى كره أى الاحد (قوله فلا يكره قتله) بل يكون مباحاً ع ش أى قتل قريبه له مباح وان كان
قتله واجباً على غيره (قوله أعم من قوله) أى لان السباع ليس بشرط (قوله وجاز قتل صبي)
الظاهر أنه سواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب لان قتله من قتله من قتله واجب وكذا يقال في قوله وجاز
قتل غيره (قوله قاتلوا) أى داموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا قتلى لى (قوله وعلى هذا)
أى عدم قتله (قوله وقاتل السب) أى من المرأة والخنى دون الصبي والمجنون كإيدل عليه كلامه
في شرح الروض حل فالمراد من يعتصره وقوله للاسلام وأنه أورد له بالولى (قوله ولوراهبا)
للرد والراهب هو العابد من النصارى م (قوله فلا يجوز قتله) أى حيث اقتصر راعى مجرد تبايع
حرمه قتله وقاتل السب للاسلام أو المسلمين وذ كرم من رق من زيادى (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراهبا وأجيرا وشيخا
وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولأرى لمعوم قوله تعالى اقاتلوا المشركين الآية (لا لارسل) فلا يجوز قتلهم طرر بان السنة
بذلك وهذا من زيادى (و) جاز (حسار كفار) في بلاد وقلاع وغيرها (وقتلهم بما يمل لا يحرم مكة) كارسال ماء عليهم ودمهم
بلا ومنعجنى

(وينبغي في غفلة) أي الاغارة عليهم لئلا (وان كان فيهم مسلم) أودرارهم قال الله تعالى وغنهم وأحمرهم وهم وأحمرهم
 هل العاقل رواد الشيطان وصب (٢٥٤) عليهم المتجنين رواد البيهقي وقيل به ما في معناه مما يحرم الاهلاك به

المعرفان حل منهم تجسس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتلهم ع ش على م ر (قوله) وينبغي
 أي ولو في حرم مكة كما يقتضيه صيغته (قوله) وان كان فيهم مسلم) وان عارفه بذلك لكن يجب توقيفه
 ما تمكن ويكره ذلك حيث يضطر اليه بخبر من اينما المسلم ومثله في ذلك الذي ولا ضامن في قتل ان
 الفرض انه لم يجر عنه س ل وهو أي قوله وان كان الخ تميم في كل من المسائل الثلاثة أي قوله وجاز
 حصار الخ كما صرح به م في شرحه ولا فرق بين أن يدعى الى الحصار والقتل بايهم والتبيت ضرورة
 أولا كما صرح به م أيضا وهذا التعميم مع قوله وان كان فيهم مسلم أودرارهم لا يختلف قوله الآتي
 ان دعت اليه ضرورة لان ما هم افروض فما اذا لم يتروا بالسل وبالبشرى فله يتحقق اصابتهم
 ولا اصابتهم وما سأل في مفروض فما اذا تروا سألهم أو به فاصابته مظنونة فاضطر أن يكون هناك ضرورة
 تأمل (قوله) ونصب عليهم المتجنين) أي ودمارهم به حج وبه يتم الدليل على اللدعي (قوله) فلا يجوز
 حصارهم الخ) ما لم يضطر لذلك أي والاجاز شرح م ر (قوله) وكذا بخناهم) يفيد أن الخنا
 أي الباطن ليسوا من الفرارى أي كالمبيد وبواقعة قوله الآتي ترق ذراري كفار وخناهم وعبيدهم
 حل (قوله) أو بآدمي محترم) ويضمن بالدية والكفارة ان علم وأمكن توقيفه شرح م ر (قوله) ان
 دعت الخ) قيد بالنسبة للآدمي فقط وليس بقيد بالنسبة للفرارى على المعتد كآسياني (قوله) عن
 يعة الاسلام) أي جاعته وسما بذلك لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة الكليات عطف تفسير
 شيخنا عزري ومراده بالكليات الدين ومراعاة حفظه وأطلق على الدين كلياتها لا يتعلق بجميع
 المسلمين كما قاله ع ش (قوله) وتنصدد أي وجوبا ع ش هي (قوله) على الاول) وقوله بذريهم
 والثانية قوله أو بآدمي محترم (قوله) جواز ربهيم) أي مع الكراهة شرح م ر (قوله) حرمة الدين
 أي في المسلم وقوله والعهدي الذي (قوله) وانصرف الخ) أي بعده لاقائه وان غلب على ظنه
 قتله لو ثبت فيجوز لاهل بلدة قتلهم الكفار التحصين منهم لان الأثم منوط بمن يرتكب ما يقتل
 شرح م ر والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدي الحسينين لما أقتل فقتل
 الحقنة أو بسل فيفوز بالاجر والفتنة والكفار يقاتل على الفوز بالدين زي ومم ولوهب سلاحه
 وأمكنه الرمي بالحجر لم يحزله الانصراف وكذا من مات فرسه وأمكنه القتال واجلازهم بضعهم بهما انا
 غلب ظن اهلاك بالثبات من غير نكابة لهم وجب القرائز س ل (قوله) من لزمه جهاد) أي انما فلا بد
 ما لو خلا بلدة لاحتجبت بجمع على من بها ولو عبدا أو امرأة حل أي مع جواز الانصراف ان حلت
 الكفاية بغيرهما (قوله) عن مائتين) أي فيحرم انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمحدود وكذا
 يقال فيما يأتي (قوله) وواحد) مثل الواحد اثنتان والثلاثة الالا كثر على المعتد قل على الجلال قال
 م ر انما ارادى المعتد عند تقارب الاوصاف من ثم لم يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا ركب
 وما ش بل الضابط كما قاله الزركشي كاليتني أن يكون في المسلمين من القوة ما يوجب على القتل أنهم
 بقاومون الزائد على عليهم ويرجون الظفر بهم أو من النصف ما لا يقاومونهم ما يجره (قوله) والآية
 الخ) الظاهر أنه علم لما قبله والآية دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولوزادوا على ثلثين دليل الغاية
 قوله مع النظر لخص وهو المقاومة المأخوذة من قوله صابرة (قوله) بمعنى الاصم) والازم الحلف في خبر

وتخرج يزداني لاجرم
 مكة ما لو كانوا به فلا يجوز
 حصارهم ولا قتلهم بايهم
 (و) جاز (ري) كفار
 منترمين) في قتال
 (بفرارهم) به بتبديد
 الياء وتخفيفها أي انهم
 وصيائهم ومجانينهم وكذا
 بخناهم وعبيدهم (أو)
 بآدمي محترم) كسل وذئ
 ان دعت اليه (بهم) فيما
 (ضرورة) بأن كانوا بحيث
 لو تروا غلبوا كما يجوز
 نصب المتجنين على القلعة
 وان كان يصيهم وللأ
 يتخذون ذلك ذريعة الى
 تعطيل الجهاد أو حيلة
 على استنقاذ القلاع م
 وفي ذلك فساد عظيم ولان
 مفسدة الاعراض أكثر
 من مفسدة الاقدام ولا
 يبعد احتمال قتل طائفة
 للدفع عن يعة الاسلام
 ومراعاة الكليات وتقصد
 قتل للشركين وتنويع
 المحترمين بحسب الامكان
 فان لم ينعلم اليه فيهما ضرورة
 لم يجز ربهيم لانه يؤدي
 الى قتلهم بالضرورة وقد
 نهينا عن قتلهم ورجع
 في الرخصة في الاولى جواز
 ربهيم وعليه يفرق بينها
 وبين الثانية بأن الآدمي

المحترم محقون الدم حرمة الدين والمهدون بغير ربهيم بالضرورة والفرارى حقنوا لخلق الناجين جاز ربهيم
 بالضرورة وتعييرهم بما ذكرهم من تعييرهم بالفساد والديبان والمسلمين (وجزم انصرافهم من لزمه جهاد عن صفان قايصاتهم وان زادوا
 على ثلثين) كما توفوا به عن مائتين وواحد ضعفا الآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر لخص في خبر

الامر اى لصبر مقاتلين وعليها يحمل تعالى اذالتهم ففة فائتو او خرج يادى من لزمه جهاد من لم يلزمه كرىض وامرأة والصفا
 بالوقت مسلم مشترك فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبها ولم يطلبها وما بعده ما اذا لم يتاوهم وان لم يردوا على مثلثا يجوز الانصراف
 كان شفاء عن مائتين الارباح اوقيا فتمبيرى بالمقاومة وعندها اولى من تعبيره بزيادتهم على مثلثا وعندها (الاستحرفا للقتال)
 كن ينصرف لى كمن فى موضع ويجهز وينصرف من مضيق لى تبعه العدو الى متسع سهل للقتال (او متحيزا فى الفتة يستجديها ولو
 بعيدة) قليلة او كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الاستحرفا الى آخره (٢٥٥) (وشاركا)

(ما لم يبعد الجيش فيها غم
 بعدمفارقة) كما يشاركه
 فيأمنه فيها بجمع قاء
 نصرتهما ومجدهما
 كسيرة قريبة تشارك
 الجيش فيها غم بخلافهما
 اذا بعد القوات الصرة
 ومنهم من أطلق ان
 المتحرف يشارك وحل
 على من لم يبعد ولم يغب
 والجائوس اذا بته الامام
 لينظر عهده المشتركين
 وينقل اخبارهم يشارك
 الجيش فباغم فى غيبته
 لانه كان فى مصلحتنا وانما
 بنفأ أكثر من الثبات
 فى الصف وذكر مشاركة
 المتحرف فيها ذكر من
 زيادته واطلاق النص
 عدم المشاركة بحول على من
 بعد أوقاب (ويجوز بلا
 كره) ونقد (لقوى)
 بأن عرف قوتهم من نفسه
 (اذن له الامام) ولو
 بنائيه (ملزمة) لكافر
 لم يطلبها لاقراره

تعالى مر (قوله وعليها) اى على هذه الآية اى على ما دلت عليه من وجوب صبر مقاتلين لا لازم
 من وجوب صبر واحد لاثنين لقوله فائتو اى ان كانوا متمسكين (قوله فانه يجوز انصرافه عنهما) لان
 فرض الثبات انما هو فى الجباة فتعريف ذلك انه لو فى مسلمان ار بعجاز لها القرار لانها غير جماعة
 ويحتل ان يراد بالجماعة ماسرى صلاتها فيدخل فى ذلك المسلمان شرح مر وقوله جائز لها هو المتعذر
 (قوله الاستحرفا للقتال) اى متفلا عن محله لا رفع منه واصوب شرح مر وقوله ليكن اى يختفى
 وبه دخل قالى التحار يقال اخترف عنه وتحرف عدل ومال فيه أيضا اعجاز عنه انزل وانحاز القوم
 ترك امرهم الى آخره (قوله ويجهز) باه دخل أيضا اه مختار (قوله او متحيزا) اى اهلها
 الى فتة ولا يلزمه العدو وليقلع من القتال عزمه على العودة لئلا ترخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد
 والجبال يجب قتله شرح الرضى اى فيلزمه العزم على القتال ولا يلزمه ان يعود اليه بعد ذلك وليس
 لتعباده بجم العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع وب الكلام فمن تحرف أو عجز بقصد ذلك
 ثم طراه عدم العود ما جعله وسيلة لذلك فتشديد الائم اذا لم تكن مخادعة الله تعالى فى العزم اه مر
 (قوله لانه) اى من المسلمين شرح مر (قوله يستجديها) اى يستصيرها الى العدو (قوله)
 ولو بعيدة) والا وجه ضبط البعيدة بان تكون فى حد القرب المار فى التيمم اخذا من ضبط القرية
 بعد القوت ولو حصل تحيزه كسر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط خله ان يستعرج بها بحوجه الى
 الاستجداد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرفعة شرح مر (قوله ما لم يبعدا) المراد بالبعد
 ان يكون بحيث لا يدركهما الفتى عند الاستغاثة وبالقرب ان يكونا بحيث يدركهما الفتى كما يؤخذ من
 زى وصدق يمينه فى قصد التحرف او التحيز وان لم يعد الا بعد انقضاء القتال شرح مر (قوله مفارقة)
 مصدر متناف لفعوله (قوله عدم المشاركة) اى مشاركة المتحرف (قوله بلا كره ونقد) اى فهو
 جواز مستوى الطرفين يتنعم على ملين وفرع مأذون لها فى الجهاد من غير تصريح بالاذن فى
 البرزة وقت لم ياذن له فى خصوصها مر وفي سم الكرافة ومثله زى (قوله فان طلبها الخ)
 والحاصل ان الكافر اما ان يطلبها أولا والمسلس اما قواى أولا والامام اما ان يأذن أولا فالصور ثمانية
 حاصل من ضرب اثنين فى اربعة نتائج فى صورة وتسدب فى صورة وتسدب فى ستة كما يعلم من كلامه
 (قوله وان اذن له الامام) اى اذن له الامام أولا وقوله وكان الخ فيه صورتان ففتح الاست صور
 (قوله وان ظن الخ) اى فيجوز مع الكرافة اذ كان قوله الا فى ظن الخ (قوله ما يفتلهم) هذا
 الدليل مع الآية فيقيد باندالات الابسة والآية دليل للعامل مع علته (قوله لا يؤطون موطا) اى ولا

عليها وهى ظهور اثنين من الصديقين القتال من الجوز وهو الظهور (فان طلبها كافر ستمله) اى لقوى المأذون له لاسرهما فى خبرا بنى
 داود ولان فى تركها حينئذ اضما فانا وتقرى لهم (والا) بأن لم يطلبها او طلبها وكان المبارز متاضعا فيها ما وان اذن له الامام او كان
 قويا فيها ولم ياذن له الامام (كرهت) اما فى الاولين فلان الضيف قد يحصل لثابه ضعف وامانى الآخر من فلان للامام نظراى تعيين
 الاطال ذو كرافة من زيادته (وجاز) لنا (انلاف لصبر حيوان من أوالمهم) كبناء وشجر وان ظن حصوله لنا مفاظة
 لهم لقوله تعالى لا يؤطون موطا فيفيض الكفار الآية ولقوله بخربون يومهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ويطر الصديقين أنه
 قطع نخل بن الشير وحرق عليهم يومهم فانزل الله عليه ما قطعتم

من لينة الآية (فان ظن حصوله لنا كره) انلاعه أولى من تعيره بشدب تركه حفاظا لقوانين ولا يحرم لاسر (وكرم) اتلاف
(حيوان محترم) حرمة ولتولى (٢٥٦) عن دفع الحيوان لميربأ كاه (الالحاجة) تكيل يتناول عليها ويجوز

يفعلون ضل (قوله من لينة) أى تحلة عش (قوله فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم
يتمكنوا الاغتناب فان فتحناها قهرا أو صلحنا على أن نأخذنا أو لم يصرح بذلك أى زى (قوله أولى من تعيره
الح) لان كلام الاصل يقتضى أن الاتلاف خلاف الأولى (قوله لاسر) وهو قوله ما ينظلم (قوله لاسر
ما كاه) مصدر يسي بمعنى اكل عش (قوله وخفا رجوعه اليهم وضره) أما اذا خفا رجوعه
فقط لا يجوز انلاعه بل يدفع لكل (قوله مطلقا) أى سواء حصل منه ضرر أو لا عش
دروس
(فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب) أى وما يذكمه من قوله للقوانين تبسط وقول
حكم الاسر أى فى حكم ما يثبت للاسير بعد الاسر عش أو المراد بالاسر الاسرى فلو قال فيها فعل
بالاسرى لكان أولى برماوى (قوله ترك ذرارى كفار) ولو كانت النساء حلمات بمثل شرح هر
(قوله وخناهم) أى بالقول أو بالافعال خالون فى الذم (قوله ولو مسلمين) بأن أسلموا فى
يدهم عش وهذا غاية فى العيب (قوله باسر) وما يبطه ما يملكه بالعبد كمنطيد باليد أو إلجائهم بيت
واغراق الباب عليهم بالضية وكذا يرقون بإبطال المنع أى القوة شيخنا عزى (قوله بالقهر) أى مع
قصد القتل أى لأن الدار دارا لا يثبت كسب أيضا قوله بالقهر أى بان كان القاهر عبد المظهور فبغير تنع
عن القاهر أو كان القاهر بعض المظهور فيمنع عليه به لعق عليه كذا فى الرضى وغيره يرد فى
عرب ويشبهه أنه لا يملكه لقارئة سبب العتق أى للعتق بخلاف الشراء أى سم (قوله والمراد) هذا
علم من قوله أولاً أى يسير ونافع فوعبر بالغاء كان أولى وقد يقال أثر الواو للاتباع على أنه لا يترجم
سبب ورجم أرفقا نادوام الرق لما قيل من أنه يزول عنهم الرق الذى كان بهم ويحلته رقت أسرتنا
عش (قوله فيما ذكر) أى استمرار الرق (قوله المبعوضون) كذا الملقون ومجمله كما هو واضح
بالقبة لبعضه لئن أمابعنه الحرف فيجته فيه التحير بين الرق والفساد والممنوع عش (قوله زوجة
المسلم والذى الحرية) بأن تزويجه كل بدار الحرب أو بدارنا والتحقق بدار الحرب (قوله والمراد
بزوجة القى الح) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم فى أن الحرفى اذا
بذل الجزية عصم نفسه وزوجه من الاسترقاق وقد يجمع بينهما أيضا بأن المراد من الزوجة الموجودة
حين العقد فيقتارها العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد زى ومجمله أن
عقد الجزية بقوله إنما يصم زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا حين عقد
ولا يصمها ريشدى (قوله لم يدخل الح) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حين عقد لكنها خارجة عن
طاعتنا حج (قوله مع تصحيح الح) فكان الشارع يقول للاصل لا فرق بين زوجة المسلم وزوجة
من أسلم وهو ضعيف والمتصلى الى الاصل لان بينهما قاروه وأن زوجة من أسلم تنسب لتصغير بخلفها
عنه بخلاف زوجة المسلم شيخنا العزيزى وهبارة سل وفرق بأن الاسلام الاصل أقوى من
الطارى (قوله ويضلل الامام) أى وجوب (قوله ولو عتق ذى) أى عتقا كافرا فانه الغاية للرد على
التألفى بعض الخصال لا بعد الآية وهو ضرب الرق ومجمله أنه يقول لا يجوز ضرب عبد عتق
الذى لا يملك حقه من الولاء شرح هر فكان على الشارع تأخير هذه الغاية ومنها لقوله ولا
لوثى وأورد فى يقول أى عتق ذى لأنها أيضا للرد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثى كما لا يشر

اتلافها لمفسدهم أو لتألم
بهم كما يجوز قتل الرقارى
عند التمس بهم بل أولى
وكفى غنصناه وخفنا
رجوعه اليهم وضره لنا
فيجوز الاتلاف فذا لفسره
أما غير المظنم كالخزير
فيجوز بل يرسن الاتلاف مطلقا
(درس)

(فصل فى حكم الاسر
وما يؤخذ من أهل الحرب •
ترك ذرارى كفار)
وخناهم (وعبيدهم)
ولو مسلمين (باسر) كما
يرقى فى مظهر لحرى
بالقهر أى مبيرون
بالاسر أرفقا ولا يكونون
كأثر أموال الغنيمة
الحس لا هلا ولا يلقى للقوانين
لانه ^{بعض} كان يقسم
السبي كما يقسم للال
والمراد برق العبيد آثاره
لا يحمدهم وشلمهم فيما
ذكر المبزون تخليا
لحقن المم ودخل فى
القرارى زوجة المسلم
والذى الحرية والعتق
الصغير والجنون الذى
فبترى بالاسر كما في زوجة
من أسلم والمراد زوجة
الذى زوجته التى لم تدخل
تحت قهر تاحين عقد

بالجزية

المتسلمين كونه فى زوجة المسلم هو مفتضى ما فى الروضة وأما روايتها واعتدله بالبلىنى وغيره
وخالف الاصل فصح جواز أمرها مع تصحيحه جواز فى زوجة من أسلم (ويضلل الامام) أسير (كامل) يلوغ عقل
وذكورة وسرى (ولو عتق ذى

پاسری) منا وکنا

من أهل الذمة فيما يظهر

فإن اقتصر على قوله منا

جری علی الغالب (أو بمال

وارقاق) ولولونئی او عربی

أو بعض شخص للاتباع

و یكون مال الفداء و رقابهم

إذا رقبوا كاثراً أموال

الغنية، يجوز فداء مشرك

علاؤ اکثر و مشہد کن

عسا (فان خف) عليه

بسم (ماں حسی) جب
الاعظ ف. الحال (حسہ

۱۔ مظلوم کا الاحظ و فہم

حتى يظهر له الاخطا في نفسه

(واحلام ۶ فر بعد اسره)

يعصم دمه) من القتل

خبر الصحیحین امرت

أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا

عصموا مني دماءهم

وأموالهم الابعثها

(والخيار) باق (في الباقي)

کمان من عجز عن الاعتاق

في كفارة العيمين يبق خياره

في الباقي فان كان اسلامه

بعد اختيار الامام خلة

غير القتل تعبت (لكن)

انما یفدی من یراه فی قومه

(عز) ولو عشرة (سل)

(ه) دنا ونفسا وهذا من:

ز بادق، (وقله) أء،

ریدی (وجه) ای
اسلامیوں: اُسے (بوسہ)

وَأَسَدُهُ جَبَلُ أَسْرَه (بِقِصَمِ
دَمِهِ دَمَالَهُ) الْخُذُ الْبَاتِ

(مؤلفه) الحبيب المصطفى

(المؤمنين) أخر الصغير

بأجزءه ويؤاخذ على العري في حبرية كافي شرح هو أيضا **(قوله)** لا حظ للإسلام والمسلمين) حظ المسلمين ما يؤدونه من الغنائم وحفظ مذهبهم في الاسترقاق والفداء حظ للمسلمين وفي المن حظ للإسلام شوري وعبرة عني برده أنه لابد من نظر الأمرين ولك أن تقول أحدهما ينفي عن الآخر وفيه نظر أي أنه لا يمتنع بغيره أن يقع له **(قوله)** أنه لما فدى المشركين في غزوة بدر عوتب لأنه كان لا حظ للإسلام قتلهم لأنه كان أول الإسلام فكان يتقوى بقتلهم لا حظ للمسلمين فذاؤهم أنه يحصل به اعانة للمسلمين شيخنا وقديقال القتل أي ضافه حظ للمسلمين لأنه يحصل لهم به هيئة **(قوله)** بضر البرية) أي للبرية من خوفهم في كافي شرح هو وعش **(قوله)** يتخيل سبيها) أي يتخيل سبيها **(قوله)** لا يهاب (أو يورع) كما في ذي الحوزة وغيرهم من قبائل العرب التي للصلق زى **(قوله)** أوفى شخص) هذا أصح الوجهين فاضرب الرق على يمينه فزكك **(قوله)** البغوى وهذه صورة يبرى بها الرق ولا نظير لها زى وشورى **(قوله)** حبه) الظل فنتحه مدة الحبس هل هي بيت المال أو النعمة ويبحث بعضهم به التوقف أتهم النعمة **(قوله)** حتى يظهر له الاضطرار) أي بإمارات تبين له ما فيه الصلحة ولو بالوسائل من التبرع عني على حر **(قوله)** يعصم دمه) أي بتركه هاتما لأنه لا يصح إذا اختار الأمان أو رجمه إذا اختار غير الرق ولا يصح أن أولاده للعلم بسلامتهم تبع له ولو كانوا بدار الحرب أو أرقاء وأما قوله **(قوله)** فإذا قالوا عصمو مني دماءهم وأموالهم فحجول على ما قبل الأسر بدليل قوة الإجماع وحقها أن مال المقتدر عليه بعد الأسر غنمه شرح مر قال الشيرازي قوله إذا اختار الأمانه فغنيمة هذا قيلته أنه إذا اختار غير الرق يعصم دمه وانظر مع قوله الآتي من ضمنه أن مال المقتدر عليه بعد الأسر غنمه **(قوله)** إذا اختار غير كلامه وكلام النجعة أو **(قوله)** يشهدوا أن الله الله) أي مع محمد رسول الله وأن الله الله عاملا على الشهادات **(قوله)** زى) **(قوله)** وأموالهم) فيه أن الأموال لا تصب بسلامه بعد الأسر فحل الاستدلال بقوله دماءهم وكان الأولى ذكر هذا الخبر بعد قول الماتن يعصم دمواله **(قوله)** الإجماع) أي وحقها الأحكام الناشئة عنها شيخنا وعبرة عني على مر قوله الإجماع أي بحق السماء والأموال الذي يقتضي جواز قتلهم وأخذ أموالهم **(قوله)** تبين) ظاهره ولو كانت الخصلة أرقا أو بصر حج وعبرة أو بعد اختيار من الألفاء والرق تبين لكن عبارة من نزل أن كان اختار قبل أسلمه للموت أو الفداء تبين فأمثل **(قوله)** ما يغني) ظاهر كلامه تخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وإن لم يكن له عز ثم رأيت عني قال ينفى أنه المن الأولى مع إرادة الأقامة بدار الحرب **(قوله)** من لعن) أي أو الكلام فيمن غرضه القاتلة في دار الحرب كما هو ظاهر مر **(قوله)** يعصم دمه) أي نفسه عن كل ما مر من الخصال أو من فليس اختار القتل فقط وحسنه فطارد بالعلم هنا غير التقدم فيمن أسلم بعد الأسر نأمل طلب أي في بدل فيه القتل والرق بدو عليه أنه يقل هنا والخيار في بين **(قوله)** وماله) أي جسد بدارنا وبدارهم وبتوجه مع دخول ما في دار الحرب كالماتن كأي بأن الأسير أقوى من الأمان وفاعلم الآن بوجود قتل بخلافه سم عني على مر **(قوله)** وفرعه الحر الصغير) أي وإن أسفل وكان الأقرب جاكافرا شرح مر وذكره هنادون ماذا أسلم بعد أسره يقتضي أنه لا يعصمها مع أنه يعصم أيضا بالإسلام تبعا لأبيه كما قلتم في شرحه **(قوله)** لا تزوجه) والرق بين عصمة زوجته وفيها بطل الحزبة وعدمها في الأول أن ما يستقبل به الإنسان كالإسلام لا يجعل فيه

بـخلاف عتيقه الولاد الزمن النكاح لانه لا يقبل الرق بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سيبت ولو بعد الدخول (انقطع نكاحه)
حالا لاستناع اسمك الامة
فانها رقت بنفس السي كما
مر (كسي زوجة مخررة أو
زوج مخرور) بسببه أو
بارقاكـه فانه ينقطع به
النكاح لخروج الرق
وبذلك علم أن نكاحها
ينقطع في الوسيات كالنكاحين
وفيها لو كان أحدهما حرا
والآخر قتيقا ورق الزوج
بجاسم سواء أسيا أم
أندهما حران المسي حرا
وان أومهم كلام الأصل
خلافه وانه لا ينقطع بفيل
كالنكاحين سواء أسيا أم
أحدهما اذل لم يحدث رق
وانما انتقل الملك من
شخص الى آخر وذلك
لا ينقطع النكاح كالبيع
والهبسة والتقييد بالرق
الحاصل بارتقاء الزوج
الكامل من زيادتي (ولا
يرق عتيق مسلم) كافي
عتيق من أسلم وتعييرى
يرق أولى من انتصراه
على الارقاق (واذا رقت)
الحري (وعليه دين لغير
حري) كسمل وذى (لم
يسقط) اذ لم يوجد
يقضى اسقاطه (فيقضى
من ماله ان غنم بصدقة)
وانزال المسك عنه بالرق
قياسا لرق على الموت فان
غنم قبل رقه أومهم بقتن
منطمان لم يكن له مال ولم يقض منه في ذمته الى أن يقتن قطابا به وخروج بزادتي لغير حر في الحر في كدين
حر على منطه ورق من عليه الدين بل أوروبا الدين فيسقط

تابعا بخلاف ما لا يستقل به كعتد الجزية سل وسيند يقال امرأة في الدار الحرب يجوز سبها دون
حليا سم (قوله بخلاف عتيقه) ولو صغيرا أخذ من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ (قوله) وبعد
الدخول (هذه الغاية لرد قال هر في شرحه وقيل ان كان أسرها بعد دخول انتظر العدة فلعلها
تعتق فيها فيقوم النكاح كارد تورد بأن الرق نقص ذاتي بناتي النكاح فأنبه الرضاع (قوله كسي
زوجة) أى لغير من أسلم كلاً يتكرر مع ما قبله وسواء أسى هو أو لا وقوله أزوج أى سواء أسيت
هى أم لا لكن انقطاع النكاح في سبها وحدها ظاهر للمنفذ كزورة وأما سبها معاً أو هو وحده فلا
يظهر لوجه لا ينقطع النكاح بمجرد حدوث الرق فيها أوفيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله ورق بسببه)
بأن كان صغيرا أو مجنوناً أو قوله أو باقاة أى بأن كان بالغاً عاقلاً فان من عليه أوفدى استمر نكاحه كما
قاله زى (قوله حدث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح لان الرقيق يجوز له كسرة الحرة أعاده
الشيخ خضر والشورى وبعبارة قيل على الجلال وقوله حدث الرق ويحدثه ككولت كسروا
بهو بذلك فارق جواز نكاح وقيل رقية أو الحرة ابتداء (قوله بذلك) أى التعليل أو بقوله كسي
زوج الخ أى بالنظر لعمومه لان قوله كسي زوجة أى سواء سى الزوج أم لا وقوله أزوج أى سواء
سببت الزوجة أم لا فإماتة خلوا وقال بعضهم قوله بذلك أى بالعبودية وأولى منع المخلو ويجوز الجمع
وهذا أولى من رجوع اسم الإشارة للتعليل لأن قصد الشارع بيان أنه لم يغل بشئ من كلام الأصل
(قوله ورق الزوج) في التقييد به نظر لان رق الزوجة بأن كانت حرة وسببت وحدها أومعه كذك
شورى وسم وقد يقال احتز به عمال وفدى ع ش (قوله بجاسم) أى بسببه أو بارتقاء (قوله سواء)
أسيا الخ) راجع لقوله وفيها لو كان أحدهما الخ (قوله وانه لا ينقطع الخ) هذا علم من مفهوم المتن
ومن التعليل أيضا كابدل عليه قول الشارع اذا لم يحدث رق (قوله ولا يرق) أى لا فيمن قطع
الولاء عليه وخروج بالرق غيره من بقية الحاصل فلا منع منه فليحجر (قوله عتيق مسلم) بأن
كان مسلماً حالاً أسراً عتيقاً ولو كان كافراً قبل ذلك هر وعمومه شامل لما كان كافراً حال الاعتاق
ثم أسلم قبل الاسراءى أسراً عتيقاً وبه صرح سم وعصمه أن المسلم في كلام المتن شامل للسراة ومن
تجد اسلامه الذى يعتبر عنه بن أسلم لكن هذا بعد دمع قول الشارع كفى عتيق من أسلم فقتضيان
المسلم في المتن هو الاصل تأمل اه (قوله عتيق من أسلم) أى قبل الاسر (قوله أولى من انتصراه
على الارقاق) وجه الاولى شموله للغير بغيره ونحوه لان الارقاق معناه ضرب وهو خاص بالبالغ
العاقل فيفهم من كلام الاصل ان الصغير لا يرق بالاسر وليس كذلك تأمل (قوله واذا رقت الخ) سور
للقامسة لانه اذا رقت من عليه الدين اما أن يكون دينه مسل أودى أوسرى واذا رقت من له الدين اما ان
يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً أوسرى وذكر المتن صورتين بالنظر وأر بسة بالمفهوم أشار
الشارح الى تنتين منها بقوله وخروج بزادتي الى قوله فيسقط والى تنتين بقوله وورق رب الله الخ
قيل على الجلال فالحاصل أنه لا يسقط الدين حري على منطه بارتقاء أحدهما أم محروقة (قوله وانزال
ملكه) أى والحال انه زال الخ (قوله أومعه) أى لان الفاني من مسكوه أو تعلق حقه بينه فكان
أقوى اه تحفة (أو لم يقض منه) بأن غنم قبل الرق أومعه وكذا بعد مضمع الامام التوفيق من على
ما مثله ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط) ظاهره ولو دين معاوضة حل وهذا لا ينطبق قوله بعد

ولو

منطمان لم يكن له مال ولم يقض منه في ذمته الى أن يقتن قطابا به وخروج بزادتي لغير حر في الحر في كدين
حر على منطه ورق من عليه الدين بل أوروبا الدين فيسقط

ولورقوب الدين وهو على غير حر في لبيسط (ولو كان الحر في مثل هذه معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم أحدهما) بسلام وأمان مع الآخر أودونه (لبيسط) لا التزامه بمقدور وخرج بالمعاوضة دين الائلاف ونحوه كالغصب فيسقط لعدم الدين ليس عقدا يستلزم لا يتقيد بمسئلة التفتت والرد وضة كصلها به إبيان على الخلاف وكالحر في مع مثله اذ عصم أحدهما الحر في مع المصوم إذا اقترض حر من حر في الحر إلى (٢٥٩) عصم الحر في حكمي المعاوضة والائلاف ونميرى بما ذكر أولى من قوله ولو

من أهل الحرب (بلاز) من عقار أو غيره بسرعة أو غيرها (غنيمة) تحته إلا لا أخذ نزل بلا دخوله دارهم وتفريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالاختار العقار المملوك إذا لوث لا يملكونه فكيف بمكة عليهم صرح به الجرجاني والاطلاق لما ذكر في من تقيده بأخذ من دار الحرب (وكذا ما وجد كقطعة) بما عظم أنهم فهو غنيمة فملك (فإن أمكن كونه لسل) بأن كان ثم سل (وجب تعريفه) للموم الامر بتعريف القطعة ويعرفه الآن يكون حقيرا كائن القطعات وبعد تعمر بغير غنيمة (درس) (ولغاين) ولو أغنياء أو غير أن الامام (الان) لحقهم بعد أي بعد اخذ الحرب (نسط) على سبيل الاية الا التحليك (في غنيمة) قبل اختار

ولو كان الحر في الخ لا ن ذلك فيما اذ عصم أحدهما وهذا فيما اذ ارق (قوله ولورقوب الدين الخ) والوجه ان الامام يطالب به كودانه لانه غنيمة شرح حر وفي قوله لانه غنيمة نظر لعدم الطابق حد الغنيمة عليه وعبارة التفتت والذي يتجه في أعيان ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه كفته لا يستلزم ملكه بل القياس أنها ملك لبيت المال كالمال العام رشيدى (قوله على غير حر) أما الحر في فتدكم حكمه في قوله بل أو رب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه ظاهر وكذا في قوله أودونه ان كان الذي عصم هو من له الدين أما إذا كان الذي عصم هو من عليه الدين فعلم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه أن يذمه للسيد أو الذي تكون مشغولة بدين الحرب وعلوم أن الدين يجب قضاءه فيقتضى أنه يجب على المسلم أو الذي دفع الدين للحرب مع أن ما يدين من الاموال يجوز لسكن من المسلم أو الذي أخذها في تأمل (قوله لبيسط) أي فيبقى بذمته (قوله ولا يتقيد) أي سقوط دين الائلاف ونحوه وقوله بمسئلة التفتت أي يكون الذي عصم هو التفتت بل يشمل إذا كان الذي عصم هو التفتت منه كما يشمله قول المصنف ثم عصم أحدهما (قوله به) أي بمسئلة التفتت وذكر الصير لا كشماله التذكر من المضاف اليه (قوله في حكمي المعاوضة والائلاف) فيسقط في الثاني دون الاول (قوله وما أخذ منهم) أي أخذ منهم أما ما أخذ الذي فانه ملكه بحكمه لا يدخله تخمس كافي حر سواء كان معناه أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وفي شرح حر مانه قوله وما أخذ منهم أي ولم يكن لسل ما كان له لم يزل ملكه عنه باخذهم له قهرانه فعلى من وصل اليه ولو بشره رده اليه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم (قوله نزل بلا دخل) به تمل أن عمله في غير من دخلها بأمان منهم محرمة سم (قوله فكيف بمكة عليهم) أي عنهم والاستغفار إنكارى لان ملكه عليهم فرع ملكهم له (قوله أولى من تقيده الخ) لان أخذ ما لهم من دار لا أمان لهم كذلك شوري بنفسه منزلة القتال كاسم (قوله أي بعد انقضاء الحرب) ولوقيل الحيازة حر (قوله لا التحليك) فلا يجوز لهم التصرف بغير الاكل وبما قبل على أنه على سبيل الاية اما اذ قبل عنه شيء بعد وصولهم للسران وجب عليهم رده كسائى وله أن يصف منه من الفاتحين حل قال زوى و يجوز التبسط للذي أيضا اذا كان مستحق الرضخ على العتد وقال سول المراد بالفاتحين من له سهم أو رضح ليشمل الصبي والذي اذا استعان به الامام اه وأما الاجبر فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بدر حرب) الباء بمعنى في دليل قوله وفي عمران (قوله وان لم يضر) بأن وجد في دارهم ورق أو سكن الشرا منته بدرهم سم (قوله ما يأتى) وهو ما يأتى سم عموما الخ (قوله فلنا التبسط) بأن نقولوا معهم ما يعتادوا كماله وقوله عموما أي على المصوم فهو مشوب بنزع الخافض (قوله وعلف) بفتح اللام وسكونها فمثل الاول يكون

تلكها (بدر حرب) وان لم يضر بما يأتى (د) في (العود) منها (الى عمران وغيره) كدار تاودا ر أهل الذمة فتصيرى بما ذكر أولى من نصيره بدرهم أي الكسافر وبسران الاسلام فان كان الجهاد في دارنا وعزقها بما يأتى قال القاضي فلنا التبسط منه أيضا (بما يعتادوا كماله) لا أدى (عروما) كقوت وأدومها كية (علف) للموا بالتي لا يقتضى عنها في الحرب (شعير ونحوه) كبيع وقول غير أي ما دوا والمحاكم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله بن أبي أوفى قال أبا بصير رسول الله ﷺ في غير طعاما فكان كل واحد منا يأخذ من قدر كافيه

وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا صبى في مغاز بنا السدل والعنف فأسكه ولا نرضه والمضى فيعزته بدار الحرب غالب الأحرار أهلها عنا
 فجعله الشارع صابا ولا نة قد صدق (٢٦٠) وقد يتعدر نقله وقد ترمي بدمونة نقله عليه وإن كان مع طعام يكفيه لمعوم

شعبرا لآلحمته وعلى الثاني يكون معمولا له كما في هر والظاهر أنه على الأول يكون بدلا لأن
 يحى الحال من السكره فليس هذا أن ثبت أن شعبرا بالجر وقرأ أو نحوه بأولواو فان ثبت أنه
 بالتب تبصين ما قاله هر وضبطه الخلى يسكن اللام وهو الالب معنى لان التبسط بتقدم
 الملوغ بالسوابله وكونه بفتح اللام بعيدا لا أن يقال التبسط بالملوغ من جهة أكل الملوغ
 له لامن حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعبرا حيث شذ حاله كونه جامدا والمطوف عليه
 معرفة على ما فيه تدبر (قوله الفصل) الظاهر أن المراد به غسل التحلل له متى أطلق انصرف
 اليه والمانذ أن لا هو غسل السكر كقيل فلان ساقاة وانظر ما الفرق بينهما حيث جاز التمسك بالأول دون
 الثاني وقد يقال الفرق مجموع الحاجة للأول لسكرته عندهم دون الثاني (قوله ولا نرضه) أى الغنيمة
 (قوله والمضى فيه) أى والحكمة في التبسط (قوله غالب) فلان يقال قوله قبل وان لم يعزفها ما يأتي (قوله)
 وإن كان مع الحى هذا لا ينفى عنه قوله ولو غنيا اذ لا يلزم من كونهم أغنياء أن يكون مع طعامهم بتقدم
 خلافا لما في حل نعم بناي قول المتن بقدر حاجة الأثر براد وإن كان معهم طعام من غير منس
 ما يتسبون به تأمل وقال حل إن قوله وإن كان مع ما يكفيه مضروب على ما في لسخة المؤلف عليه
 فلان ساقاة (قوله ولو لجلده) أى ولو كان ذبحه بقصد أكل جلده عى (قوله لا خذ جلده)
 عبارة شرح هر أما ذبحه لا خذ جلده الذى لا يؤكل معه فلا يجوز وإن احتاج لحوى خفى ومدا
 اه وقول هر فلا يجوز أى الذبح لجائز شيئا ونقل عن حج قال عى
 وتضمن قيمة للذبح حيا اه (قوله وسع له سقاء) عبارة الروض شرحه فان اخذته شرا كأر
 سقاء أو نحوه فكالمصوب فيأثم بذلك ويلزم رده صنعته ولا تجزئها بل إن نقص لزمه الارش وإن
 استعمله فعليه الاجرة اه قضية كونه كالمصوب أنه يلزمه الاجرة وإن لم يستعمله إلا أن قال سوح
 هنا لاستحقاقه التبسط في الجملة وبما إلى هذا هر سم (قوله كركوب) وواضطر شخص منهم إلى
 سلاح يقال به أو فرس يقال عليه أخذه بالاجرة ثم رده سى وقال سم بلاجرة وهو الذى في
 شرح هر وإذا تلف ضمنه على الأقرب فيحبب عليه من سهمه أخذ ما ذكره بعد في السكر
 والغايد وقد يقال بل الأقرب عدم الضمان وبقرب بينه وبين نحو السكر بأن أخذه من لصحة القتال
 ونحو السكر لصحة نفسه وجوز له أخذه بالعوض فبده عليه بدضاى ولا كذلك هذا عى هر
 (قوله أو بحسه) بابه نصر (قوله ولو قيل حيازة الغنيمة) معتمد وقوف في الاصل والروضة اعتبار
 بعدي حيازة الغنيمة أى أنه ينفى فهم أن من لحق بعدا تضاف الحرب وقبل الحيازة بتبسط وهو بخلاف
 ما في الاصل والروضة (قوله الى الغنيمة) محل الدال الى الغنيمة ما لم تقسم فإن قسمت رد الى الامام ثم إن
 كثر قسمه والاجمله في سهم المصالح سى ومثله شرح هر (قوله ولانهم) المراد بالغانم الجنس
 فبشمل كل الغائبين لان الصحيح أنه يجوز اعراض الجميع عن الغنيمة وبصرفها الى الامام بمصرف الجنس
 كائى هر (قوله أو مكاتب) أى إن لم تحط به البيرون فان أساطنته فلا يصح اعراضه إلا أن أدله
 السيد ويجزى مثل هذا التفصيل في البعد المأذون له في التجارة من شرح هر قوله فيأبى
 وخرج بزىادى التقييد بالهر أو المكاتب الرقيق الخ بقيد بقية المأذون له في التجارة أما هو في التصل

الذى

به (الى الغنيمة) لزوال الحاجة والمراد بالمرمان ما يجد فيه حاجة مما ذكر
 بلاجرة كما هو الغالب والأفلا تأمر له منع التبسط (ولانهم حراً ومكاتب غريبى ومجنون ولو) سكران

أو (محجوراً) عليه بفلس أو سفه (أعراض عن حق) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) لأن القصد الاعتناء من الجهاد اعلاء كفايته تعالى والقب عن الملة والغنائم بآية فمن عرض عنها فقد جرد قصد العرض الاعظم واتعاض أعراض المحجور عليه لان الأعراض بمحض جهاد ملائحة فلا يتعنه وما اتعاض كلام الأصل من عدم صحة أعراض محجور السفه وقته في الرخصة كأصلها عن فقهاء الامام انما هو على الامام على القول بان الغنائم تلك بمجرد الاعتناء كاصح به الغزالي في بسطه والتعدي خلافاً لكياشي وعن محمد صحة أعراضه

يزيد في التقييد بالحر أو المالك

الاسني والذهري وغيرهما ورد بعضهم بما لا يجدي وخرج

(٢٦١)

الرفيع غدير المالك

الانوى والاذرى' وغيرهما وردہ بعضہم بما لا یجدی وخرج

الانسي والادري وغيرهما ورد بههم
الذي علمت **(قوله)** أو يحجر عليه نفس) وانما عرض اعراضه لان هذا من باب الالفاظ والكتاب وهو لا يبرزه فان معنى بسب الدين حرم الاعراض لان بكلف الالفاظ جندت لتوقف التوبة من العينة على الوفاء. ومن ذلك فيصم اعراضه من الحرة كأي عرض ولوأعرض الشخص ثم يرجع فيحتمل الصحة قبل ثلاثة الفاعلين فيجعل تلك التبرئة التقيض في الهبة كالوا عرض عن كسرة ثم يرجع اليها ابر بر سم واستوجه. ثم في شرحه عدم عودته بالرجوع مطلقا **(قوله اعراض)** بان يقول أنشطت حق من الغنية. ثم فان قال وهبت نصبي فيها للفاعلين وفسد الاطلاق فكذلك أو نلتكم فلا نة مجهول. **(قوله ولو بعد افراده)** غاية القدر **(قوله من عدم الخ)** هو المعتد **(قوله انما افرعه لام الخ)** التبرع غير مسموع وأما الحكم فلم عبارة. **(قوله بان شبهة)** ويمكن أن يقال لا يصح اعراضه وان قلنا تلك الابتناء تلك لانه تبته اختيارك حق مالي ولا يجوز السلب الاعراض عن الحق للمالكة الجدلدية والسرجين انته **(قوله بما لا يجدي)** أي لا ينفع **(قوله التبيد بلخر والمكاتب)** الاخصر حذف التقييد بان يقول وخروج زيادتي أو أوكسبا **(قوله وما يعدها)** أي الزيادة وفي نسخة وما يعدها أي الخمر والمكاتب **(قوله الصلي والجنون)** فان بلغ الصلي أو أفاق الجنون قبل اختيار التمسك بعرضه **(قوله باختيار الخ)** بان يقول كنهم اخترت كذا نصيب **(قوله)** ولو بدون قسمة عرض **(قوله منحة)** أي عطية مبتدأة **(قوله والمرض عن قسم كعدم)** يؤخذ من التقييد أنه لا يعود حقل الرجوع عن الاعراض مطلقا أي سواء رجع قبل القسمة أو بعدها وهو ظاهر كوصي له فله الرجوع بالصيغة بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كالمو أمانا مع بعض الشراح من عودته بمرجع قبل القسمة لا بعدها. ثم لا اعراض من الزالة والقسمة مترافضة وإكراه عرض مالك كسرة عنه له العود لاخذها فبيد وقياسه غير مسلم اذا اعراض عنها ليس به ولا منزلتها لان المرض عنه هنا حق تلك لالعين ومن ثم جاز من نحو مجلس ولان الاعراض عن الكسرة يصيرها باحة للمالك ولا مستحقة لتغير جهاز العرض أخذها والاعراض هنا يتناول الحق لتغير به جزؤه الرجوع فيه شرح **(قوله بان الباقين وأصل الخ)** على مشاركة أصل الحق في نصيب من عرضها اذ كان الاعراض ناقصا لافراز ختمه أمال العرض بعد افراده فلا يشاركون في نصيب من عرض **(قوله والوا)** أي وان لم تكن قسمتها بعد اذ بان كانت الكلاب عشرة مثلا والفاونو أكثرها بالعكس **(قوله أفرع بينهم)** قطعا للتراز وبنو جهان خرجت قرعة جمنا **(قوله فيمكن أن يقال الخ)** ضعيف قال حج وقدر حق حق للشاركين من الزنة أو بنية للمو لم أكد من حق بنية الفاعلين هنا فوسعها بآلم شرا به ثم زى ومثلني

فلو ارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولو
من الغائبين أو أهل الخس كإثبات الروضة
ممتاعدا (والأقرع) بينهم فيها أمام
ند من يرى لها قيمة وينظر إلى منافعه

المجودى وسى بذلك
 لحصره بالاشجار والزرع
 لان الحضره تظهر من البعد
 سواد (الفتح) أى ضده عمر
 رضى الله عنه (عنه) يفتح
 العين أى قهر (وقسم) بين
 الفايين وأهل الخس (م)
 بعد قسمه واختيار الثلث
 (بذره) بمجمة أى أعطوه
 لسم (ووقت) دون أبنية
 لما يأتى فيها أى وقف عمر
 رضى الله تعالى عنه (علينا)
 وأجره لأهل اجاره مؤبده
 للمصلحة الكلية فيفتح
 لكونه وقفا يبع ورثه
 وهدموا طهران البذل إنما
 يكون عن بسنه كالفايين
 وذوى القرى ان انحصروا
 بخلاف بقية أهل الخس فلا
 يحتاج الا إلى وقفهم
 الى بذل لانه أن يصل في
 مثل ذلك ما فيه مصلحة لأهل
 (وخرجه) أجرة منجمة
 تؤدى كل سنة ثلاثا سائنا
 فيقيم الأهم فالأهم (وهو
 من أول) (عبادان) موحدة
 مشددة (الى) آخر (حديث
 الموصل) بنوح الحاء وأبى
 (طولا ومن) ولأل القادسية
 (الى) آخر (حواجن) بضم
 الحاء (عرضا) لكن ليس
 للبصرة) يفتح الباء أشهر
 من ضهاو وكسرها وتسمى
 بقية الاسلام وخرانة العرب

شرح مر وبعبارة سم يمكن أن يفرق بأن تعلق لورثة بالتركة أقوى من تعلق الفايين بالغنمية بدليل
 أنهم على كون التركة مطلقا مجرد للموت والفايون لا يمكنون بمجرد الاغتنام فوسع هنا عالم يسامح
 به هناك اه (قوله وسواد) أى أرض العراق (قوله من امانة الجنس الخ) فيه نظر لان السواد
 لا يصق على كل جزء من أجزائه فلا يكون جنسا لانه يعتبر في الجنس صدقة على كل واحد من أفراد
 فكان الأولى أن يقول من امانة الكل أى بعض عش ويحاج بان مراده بالجنس الكل بقرينة
 قوله الى بسنه ولم يقل الى فردة (قوله خمسة وثلاثين فرسخا) لان مسافة العراق ما توشح وعشرون
 فرسخا في عرض ثمانين والسواد ما توشح في ذلك العرض وجلة سواد العراق بالكثير عشرة آلاف
 فرسخ شرح مر وقوله وجلة سواد العراق صوابه حذف اللفظة سواد لان العرض آلاف وجلة العراق
 بالضرب أما جلة سواد العراق فهي اثناعشر ألفا ونما ثمانية عليه حج رشدى (قوله تظهر من
 البعد سوادا) لان بين اللونين تقاربا فيطلق أحدهما على الآخر شرح الرض وبسى عراقا لاستواء
 أرضه وخلوها من الجبال والادوية اذ أصل العراق الاستواء اه شرح مر (قوله عنه) لما صح
 عنه أنه قسمه في جلة الغنائم ولو كان صلاحا يقسمه شرح مر (قوله وقسم بين الفايين) هذا وجه
 مناسب ذكر سواد العراق هنا (قوله بذله) أى لكونه استراضهم فيه بعض أو غيره شرح الرض
 (قوله وقت) والبالغة على وقفه خوف اشتغال الناس بفلاحته عن الجهاد شرح مر (قوله لما
 يأتى) وهو أن وقفها يؤدى الى خرابها (قوله وأجره لأهلها) أى يخرج معلوما مقرر أى كل سنة فحرب
 المبرد رهمان والبرأ بعة وجرب الشجر وقسم الكرسنة وجرب النخل ثمانية والغلب مشربة
 ولز بنون اثناعشر وجلة مساحة الحرب ثلاثة آلاف وستة أذراع شرح مر والجرب هو
 المعروف الآن بالعدان وهو عشر فصب كل قصب ستة أذرع بالمناشبية كل ذراع ست قبضات كل
 قبضة أربعة أصابع فالجرب مساحة مائة من الأرض بين كل جانبين منها ستون ذراعا بالمناشبية
 رشدى (قوله فيفتح) أى على أهل السواد ولم اجارته مدة معلومة لما مؤبده كإثر الاجارات
 وإنما خولف اجارة عمر المصلحة الكلية ولا يجوز لغير ما كنيته از عاجبه منه ويقول أنا أنفذه وأعطى
 انقراج لانهم ملكوا بالارث النفعة بقصد بعض آبائهم مع عمر والاجارة لازمة لانتفخ بالموت مول
 (قوله إنما يكون الخ) قوله بذله أى الفايون وذو القرى في كآله مر (قوله بل ذلك) أى
 الوقف (قوله عبادان) هى حصن صغير على شاطئ البحر عميرة سم (قوله الى آخر حديثه الموصل)
 على ذلك ان القاية داخلية في الحد وكذا قوله الى آخر حواجن قال الميمرى وحديث الموصل قيدت بذلك
 لاخراج حديث آخرى عند بغداد وصيت الموصل لان نوحا ومن معنى السفينة لما نزلوا على الجودى
 أرادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبقى على الأرض فأخذوا حبالا وجعلوا فيه حجرا ثم نزلوه الى الماء فمزاول
 كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل (قوله القادسية) سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعا
 لها بالتفديس (قوله ليس للبصرة) بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف
 مسجد وعشرة آلاف نهر يسمى باسم قل على الجبال (قوله وتسمى بقية الاسلام) أى
 لعدم عبادة الاصنام بها أصلا (قوله وخرانة العرب) لان أهلها عرب (قوله حكمه أى حكم سواد
 العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر لم يبدلها في ذلك الوقف لكونها كانت
 أرضا مسبوغة وان شملها الفتح رشدى (قوله كان موانا) غير ملك لهم حتى يفتح فرب حرقه (قوله

(يجوز يها) اذ لم ينكر ما حُد

ولان وقفها بنفى الى

خزبان (وقعت مكة صلحا)

الآية ولوقالتكم الدين

كفروا يعني أهل مكة

وقوله تعالى وهو الذي كف

أبليس عنكم وأيديكم

عنهم بطنكم ومخبركم

من دخل المسجد فهو

آمن ومن دخل دار أبي

سفيان فهو آمن ومن أغلق

سلاحه فهو آمن ومن أغلق

بابه فهو آمن (وساكنها

وأرضها الحياة ملك

بصرف فيه كالأموال

كأعليه السلم والخلفون

الأخبار الصحيحة ما يدل

لذلك وأما حركة لبيع

رباعها ولا يؤثر دورها

ضعيف وان رواه للحاكم

وفتح مصر عنوة على

الصحيح والشام فتح

مدنها صلحا وأرضها عنوة

كذلكه الراقي في كتاب

الجزية عن الروابي

ورجع السبي أن دمشق

فتحت عنوة

درس

(فصل في الامان مع

الكنار • العقود التي

تفيدهم الامن ثلاثة امان

وجز يهودية لانها تعلق

بمحصور فالامان أو بغير

محصور فان كان العاقبة

أحدم للمشاركين استشارك

أخبار المسلمون بعدوهم من بني زياتي (وأبنته) أي أسود العراق
 أعيان المسلمون وهم سعد بن أبي وقاص وعنب بن غزوان ومن معهم في ستة سبع عشرة في زمن
 عمر قل على الجلال (قوله بعد) أي بعد الفتح (قوله ونسبتم) أي نسمة الشرق بالفرات
 والفر في نهر الصراة (قوله يجوز يها) أي لا وقفها لعمان كانت ألبان من أجزاء الأرض الموقوفة لم
 يجوز بيعها كما قاله الأذري نفقا من في سم ولواخذ من ملين الأرض لبناء بني به فهو وقف
 (قوله وان وقفها) على حكمه بخلاف قوله كانه قال يجوز بيعها ولا يصح وقفها فيكون التعليان
 على السلب للشر المرب وقوله بنفى الى خزبان لعل وجهه وان كان وقفا أصل الابنة غير معتمد أن
 أبنته استقرها جداب حيث يكاد نثوت الحصر بصرتها فيقول أمرها للخزبان لعم السعد
 لها تأمل (قوله وفتح مكة صلحا) ومن قال انها فتحت عنوة معناه أنه دخل مستعدا
 للقتل لوقول الله تعالى وقتل خالد بن الوليد وقتل خالد بن الوليد وقتل خالد بن الوليد
 احتلت اه ابن حجر اه سم وقال بعضهم فتح أعلاها صلحا وأسفلها عنوة من خالد بن الوليد
 (قوله الآية ولوقالتكم) أي لانها تقتضي انه لم يقع قتال فدل على انها فتحت صلحا (قوله بطنكم)
 وقوله تعالى للذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف الديار إليهم وهي مقتضية لذلك اه
 شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف الدار اليه والأضافة تقتضي الملك
 فيدل على أنها فتحت صلحا شيخنا عزري وخض بأسفان بالذكر لان العباس قال للنبي ﷺ
 أبو سفيان يجب أن تفتح صلحا شيخنا عزري وخض بأسفان بالذكر لان العباس قال للنبي ﷺ
 واستثنى أفراد أمر بقتلهم فيدل على عموم الامان للباقي ولرب ﷺ أحمد ولم يقسم عقارا
 ولان قولها وافتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها ﷺ متأها للقتال خوفا
 من غدرهم وتفتهم الصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان قبل دخولها شرح م ر أي فلا بد
 هذا على أنها فتحت عنوة كآزمع بعضهم (قوله وساكنها) الاولى أن يأتي بالغاء للتفريع (قوله
 رباعها) أي بيوها ع ش (قوله وفتح مصر عنوة) أي وقرها ونحوها بما في أقليمها وقيل فتحت
 صلحا سم فقلع من شيخ الاسلام في فتاويه ع ش على م ر ومثله الشوري والمراد بها مصر
 العتيقة والى اعتمده شيخنا ح ف امصر وقرها فتحت عنوة بدليل الحلاق الشارح هنا
 وتفصيله في الشام فعل هذا كون أرضها غير ملوكة لاهلها فلذا أخذ عليها الخراج وعلى كونها فتحت
 صلحا لاجاز عليها لكونها ملكا لاهلها وقوله لانها غير ملوكة لاهلها أي لانها ملك الغائبين لأن قال
 يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق أو أنهم ورثة الغائبين وأياها كان فغضب الخراج
 لابنائهم الملك كما اذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم يؤدون خراجهم كإسياني في آخر الجزية بعد قول
 المتن لا يملك فتحناه صلحا (قوله ورجع السبي) ضعيف

(درس)

(فصل في الامان مع الكفار) أي وما يدكرهم من قوله وسن لمسلم بدار كفر الخ (قوله ان تعلق
 بمحصور فالامان الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الامان اذا غير محصورين لا يجوز ولا يسمى امانا
 وان عقد لا يجوز في محصورين وليس مراد حل وزى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة
 ويقال للواحد منهم معاهد (قوله تدمر المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وسرهم وأمانهم في قولهم ثبت
 المال في ذمتهم ويرتد عندهم فإدراجها بالذات والنفس اللتان هما محلها نسبة للعقل باسم الحال زى
 فالهدنة والأجازية وهما مختصتان بالامان بخلاف الامان وسنتم أحكام الثلاثة والاصل في الامان آية وان أحدم للمشاركين استشارك
 فأجره وشهر الصحيحين ذمة المسلمين واحدة

يسى بها أذناهم فمن أخف سرهم أى نقض عهده فلبى لعتاقه وللانكحة والناس أجمعين (لم يحتار غريمي ومجنون أسير) ولوامرأة وعيدوا فسقا وسفها (أمان حرق محصور غير أسير ونحو جاسوس) واحدا كان أزا كثر كامل قرية صغيرة فلا يصح الأمان من كافلانه منهم ولأمن مكره أوصيف (٢٦٤) أوجنون كاسر عقودهم ولأمن أسير أى مقيد أو محبوس لأنه مفقور

(قوله - يسى بها أذناهم) أى يتحملهاو يعقدها مع الكفار فلا يتوقف عقد الأمان على كون العائد من الإشراف قل حل وأذناهم هو الرقبة المسلة لكافر **(قوله فمن أسفر)** بالخلاصة المجردة، التاء كافي المختار والحزمة فيه للزالة أى من أزال خفارتة أى قطع ذمته أو رشده فيكون تفسير الشارح له بالازم وفي الصباح خفر بالمهد بغيره من باب ضرب بوق لفة من باب قتل أذاقني به وخفرت الرجل حبيته وأجرته من طالبه فأناخير والأسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثناة الخاء جعل الخير اه **(قوله أى نقض عهده)** بأن ينفذه مسل آتو **(قوله غريمي ومجنون)** لم يقل مكلف مع أنه أخسر ليشمل كلامه الكرام كإسبنيه عليه **(قوله أمان حرق)** وإن يظهر فيه مصلحة ثم قيد ذلك البقي غير الأمان أما هو فلا بد فيه من المصلحة شرح م **(قوله ونحو جاسوس)** الجاسوس صاحب السر والناموس صاحب سراخيل زى **(قوله أوصيف)** أعادته لاني بعض المظبوطات دون بعض نظرا للاتحاد في العلة واختلافها ولم يقل أوصي رعاية للأن نظر للغاية في قوله ولوامرأة شوري وفيه شيء لأن التمسع على منطوق المتن والكلام هنا في مفهومه تأمل **(قوله كاهل ناحية بلد)** أى بالنسبة للأحد لا للأمان زى وعبارة عب وللأحد أمان محصورين كقعدة وقرية صغيرة لأغبر محصورين كقلم وجهه وبلد بحيث يند الجهاد اه قال م ر وحيث أدى الأمان الى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الأمان والآحاد والاياز لها سم **(قوله لا يند الجهاد)** أى في تلك الناحية وتلك البلد سم وعلم من التعليق أنه لو أدى أمان الآحاد لمحور الى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك فعاه بالنايط شيخنا شوري وقدرنا الشارح لهذا قول قال الأمان الخ فراده تعيد قول المتن محصور أى محل جواز عقد الأمان للحر في المحصور والماليزم عليه سداب الجهاد والامتنع بلر بما يقال أنه حينئذ من غير المحصور لما قرره هنامن أن المراد بالمحصور هناما يلزم عليه سداب الجهادو بغير المحصور لما يلزم عليه سده كاتقله سم عن شرح الارشادو يؤخذ من كلام م **(قوله ولأمن)** بلد على الأوضح ويجوز قصره مع التشديد وعبارة ع ش على م ر هو بلد والتخفيف أصله آمن بهمين أبدلت الثانية ألفا كافي المختار **(قوله فينبى)** معتمد **(قوله أنه)** أى قوله ان آمنهم دفعة واحدة **(قوله مراد الأمان)** أى بقوله راد الجيع حل **(قوله ولا أمان أسير)** معترض للقول بحدس الفاعل زى **(قوله وقيد)** أى الغير وقوله فيؤثمه أى لا يجرؤه مقدر من كان بالاعتقال **(قوله كطليعة لكفار)** هى ما تقدم على الجيش لتسلط على أسوار محصورهم تخبرهم قل **(قوله لا ضرر ولا ضرار)** أى لا يضر نفسه ولا يضر غيره مشيئا فلتنى لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرر لغيركم ع ش على م ر أى وأمان نحو الجاسوس ضرركا **(قوله أهم من تعبيرة)** يكافئ فديعاب عن الأصل بأن مراده المكلف ولو سكا بمضى من تجرى عليه أحكام المكلفين شوري **(قوله أهم من قوله الخ)** لأنه شامل لمن هو معهم ولغيرهم بخلاف قوله لن هو معهم فإنه يقتضى جواز تأميه لغيرهم وهو معهم وليس كذلك زى أى فالتناسب للشارح أن يعبى بولى بدل أمان **(قوله أربعة أشهر)** معمول لقوله أمان **(قوله فكيف في الهدنة)** أى فيجوز الى عشرين الأولى أن

بأيدهم لا يرف وجهه للصلصة ولأن الأمان يقتضى أن يكون المؤمن استأذنه ليس بأمن أما أسير الفار وهو المطلق ببلادهم المستوع من اقترع منها فيصح أمانه قال المارودي وإنما يكون مؤمنه آتانا بدارهم لا غير لأن يصرح بالأمان في غيرها ولأن الأمان حرق في غير محصور كأهل ناحية وبلد لا يند الجهاد قال الأمان ولو أمن مائة ألف مائة مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن الا واحد لكن اذا ظهر الانسداد راد الجيع حل الرافى وهو ظاهر ان آمنهم دفعة فان وقع مرتبا فينبى حمة الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره النووي قال المراد الأمان ولا أمان أسير أى وأنه غير الأمان لأنه بالسر تبت فيه حق لنقيه المارودي بغير من أسره أمان أسره فيؤثمه ان كان باقيا يده لم يقبضه الأمان ولا أمان نحو جاسوس كطليعة للكفار لا ضرر ولا ضرار قال الأمان وينبى

أن لا يقتضى تلبيح الأمان وتبيري بغيري ومجنون لشموله الكرامن أمن من تعبيرة يكلف ومنهمو قولى غير أسير أو لا أمن من قوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغيره الكرامن من يادى (أربعة أشهر فأقل) فلو أطلق الأمان حل عليه أو بلغ بعدها الأمان ولو قعد عن أر بذنها ولا ضيف باطل في الزائد فقط بقا للصفة وأما الزائد لضعفت المنوط بنظر الأمان فكيف في الهدنة

ومحل ذلك في الرجال أمال النساء ومنهلهن الخنايا فلا يتفقن بمدة لان الرجال انما يعوسان سنة ثلاث ترك الجهاد والمرأة والخنى ليسا من أهله وانما يصح الامان (بما يفيد مقصوده ولورسالة) وان كان (٢٦٥) الرسول كافرا (واشارة) مفهومة ولو

يقول هو هذه لانه حينئذ هدأت عن عقد بلفظ الامان اعتبارا بجماعته بيننا (قوله من سنة) المناسب لقوله اربعة أشهر ان يقول انما يعوسان الى اربعة أشهر وقديقال انما يقيد السنة لان الجهاد واجب كل سنة وليناسب قوله ثلاث ترك الجهاد بخلاف الى اربعة أشهر ودون السنة لا يأتي فيه ما ذكره عندنا ونحذ من عثر (قوله بما يفيد مقصوده) اشتراط هذا في غير الرسول أمأرسولهم الذي دخل دارنا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقدا ماله كإسائتي في أول كتاب الجزية (قوله ولورسالة) بأن أرسل للحر في انه في أمائه أي بلفظ صريح بأن يقول قل أنت في أمان فلان أو كتابة مع السنة وقوله وان كان الرسول كافرا أي وصيما مونا فغيره فيها يظهر شرحه (قوله ولو من ناطق) لانه يتبادر اشارة للناطق في ثلاث في الامان والاقتداء والاجازة ونظما بهم بقوله

اشارة شاطعت تميز في الاذن والافتاء ما نذكره

وهي منه كتابة مطلقا فترد على النطق بخلاف الآخر وفيها تفصيل سل (قوله لبناء الباب) تعليل للتعميم للكونه كما يفهم من شرحه (قوله كما يفيد اللفظ) لاجابة هذا مع قوله ولورسالة لانه مطوى تحت الغاية وأوجب بأنه آتي به للقياس عليه كأنه قال فهذه نفيذ الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو أجزتك) بالقرص ومثله لا يس عليك وألخوف عليك أو لا تخف زى (قوله ان علم) قبيق قوله ليسبح التمتع في قول الشارح وانما يصح الامان ولا يظهر كونه قيد في قول المتن أمان سوى لانه يصير التقدير لاسم أمان سوى الى علم الكافر الامان فيقتضى أن علم الكافر شرط لجواز أمان مع انه يجوز بالرسول علمه وعبارته شرحه (قوله فلو بدر مسلم) ويشترط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو بدر مسلم) منوع على قوله والا فلا عبارة شرح الوضوح يجوز قبل ذلك أي قبل علمه وقبوله قتله (قوله واشترطه) معتمد (قوله فينبذه) من باب ضرب اه عتار (قوله والمؤمن) بكسر الميم أما المؤمن فتشعره انه بذمتي شاء وحيث بطل أمائه وجب تبليغه المأمون شو يرى (قوله ويدخل الخ) لهذه المسئلة أحوال وهي اما أن يكون المؤمن الامام أو غير المؤمن اما أن يكون يدار سوب أو يدارنا فالخامس اربعة ثمة ماله اما أن يكون المؤمن الامام أو غير المؤمن اما أن يكون يدار سوب أو يدارنا الذي مع ماله اما أن يكون محتاجا لطلبه أو لا فاضرب اثنين في ثمانية ستة عشر ثم كل من الامام وغيره اما أن يقع بشرط أو لا فلهذه اربعة أي بالنظر للامام وغيره تضرب في ستة عشر بأربع بعشرين ثم الذي استخرج من فكري خط على النواج (قوله يدارنا) حال من الحر في أوفت له أي الكائن يدارنا (قوله ولو زوجت) العتمة انها لا تدخل الا بالتصحيح عليها اه زى يختلف عقد الجزية فانها تدخل وان لم ينص عليها ولو قربان عقد الجزية يتفقون تأمل (قوله يدارنا) حال من ماله وأهله وتقدر الشارح الشرط حاصل معنى (قوله دولهما) أي ماله وأهله (قوله من ماله الخ) أما ما يحتاجه كتابته وصحكو به أو لة استعماله ونفقته مقدمة أمائه الضروريات فيدخل من غير شرط كما في شرحه (قوله ان شرطه) أي والفرض أن الكافر نفسه كائن يدارنا كما اشار له الشارح بقوله أي في الامان للحر في يدارنا والتفصيل انما هو ماله وأهله (قوله أما اذا كان الامان) مفهوم قوله يدارنا في قوله ويدخل

من ناطق وكتابة وتعاقبا بفرز كقوله انما يصح الامان بفرزك لبناء الباب على التوسعة لظن المسلم كما يفيد الصريح من محاذ وكتابة والصريح كما أنتسك أو أجزتك أو أت في أمائي والكتابة كانت على ما تحب أو كني كيف شئت والاطلاق الاشارة لشموها

الاجاب والقبول أولى من تقييده لما بالقبول (ان علم الكافر الامان) بأن يفهمه ولم يرد والا فلا بد من شرط فتنه جاز ولو كان هو الذي آمنه لا يشترط فيه القبول واشترطه بحث للامان جرى عليه الشيطان الكافرا (وليس لان يفهمه) أي الامان (بلاشعة) لانه لازم من جانبنا أما بالثمة فينبذه الامام والمؤمن فتعبري بلنا أولى من تعبيرة بالامام (يدخل فيه) أي في الامان للحر في يدارنا (ماله وأهله) من ولده الصغير والأجنبيون وزوجته ان كانا (يدارنا) وكذا ما ماله من مال غيره ولو بالشرط دخولها (ان آمنه امام) من زياتي فان آمنه غيره لم يدخل أهل ولا

(٣٤ - بحري - راجع)

يدخلان في بيان كان (يدارهم ان شرطه) أي الدخول (امام) لا غيره والتقييد بالامام من زياتي أما اذا كان الامان للحر في يدارهم فقباسي اذا كان يقلان كان ماله وأهله يدارهم دخلا ولو بالشرط ان آمنه الامام وان آمنه غيره لم يدخل أهل ولا ما لا يحتاجه من ماله

الابا الشرطون كان بدار كذا خان شرطه الامم لا غرهم (وسن لسم بدار كفا مكة: اظهر دينه) لكونه مطاعا قومه اولة عشرة بمحمد ولم
يخفف فتنة دينه فيبذره

(٢٦٦)

يقول (وارج ظهور اسلام) ثم يقامه هجرة الى الدارنا لكلايكه واله نم

فيالح وقوله بقياس الخ يجمع ان السك في مكان واحد (قوله وسن الخ) ينظم في هذا المقام
انتنا ولا نون صورة لانه امان ان يمكنه اظهر دينه ولا وعلى كل امان رجوع ظهور الاسلام بمقامه ولا
وعلى كل امان يمكن الاعتزال هناك أولا وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل امان ارجو
نصرة المسلمين أولا فلهذه تعميمات ختة يحصل منها التقدير المذكور (قوله امكنه اظهر دينه) سواء
رجا نصرة المسلمين أولا وسواء امكنه الاعتزال هناك أم لا فالسورار بعة خرج منها واحدة بقوله نعم الخ
(قوله لا يكيدوا له) أي بفعلوا له أمرا يكيد به فلام زائدة (قوله والاعتزال) المراد به التحيز
عنه في مكان من دارهم وقوله بعد فيخرج ان يصير باعتزال أي بهجرته وانتقاله من دار الكفر
فالاعتزال الثاني غير الاول خلافا لانه عباره (قوله بها) أي بالهجرة قالها سببية (قوله حوت)
وفارق بقبله وهو من تسن له هجرة بأن ذلك قادر على الاعتزال والانتناع والفرور بما خلقوه بخلاف
هذا فانه قادر على الاعتزال والانتناع بنفسه حل وفيه ان تعليل الشارح يعجز عن قوله وبجواب
بأنه يضم لتعطيل قواعده أنه قادر على الانتناع بنفسه فيكون أقوى من الاول لان امتناعه بشيرة
(قوله دار حوب) أي صورة لاحتكاما حاكم بأنه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا كما بسطه
في التحقيقش برى (قوله ووجب ان لم يكنه الخ) مفهوم التقيد الاول للسن وقوله ذلك أي
الظهار لدينه أي والقسم أنه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وسبب تصديق العبارة صور تخفية لانه والحالة
هذه امان يقصر على الاعتزال أولا وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل امان ارجو نصرة
المسلمين أولا وقول الشارح أوف فتنه أي امكنه اظهر دينه والمقسم أنه لم يرج ظهور اسلام بمقامه
فيصدق بصور أربعة لانه امان يقصر على الاعتزال أولا وعلى كل امان ارجو نصرة المسلمين أولا
فلنخص ان صور الوجوب فتاعشرة (قوله طالي أنفسهم) أي في حال طاعتهم انفسهم بترك الهجرة
وموافقة الكفرة فانها زلت في ناس من مكة أسلموا ولها جوارح كن كانت الهجرة واجبة اه يضار
(قوله ما اذا رجا الخ) مفهوم التيداك والشوق له وقوله فالفضل الخ فنكون الهجرة خلاف الاولى فالفضل
ان قوله ما اذا الخ صدق بشت عشرة صورة لانه امان يمكنه اظهر دينه أولا وعلى كل امان يخاف فتنة
أولا وعلى كل امان يقدر على الاعتزال أولا وعلى كل امان ارجو نصرة المسلمين أولا فنكون صور
خلاف الاولى بشت عشرة وصور الوجوب اثنا عشرة وصور الحرمة واحدة وصور الندب ثلاثة تأمل
(قوله كهر أسير) يمكن رجوعه لاحتكام الاربعون فنصرة الشارح على الوجوب (قوله لم يكن
الخ) لمتدوجب الحرب على الاسير مطلقا سواء تفرع على اظهر دينه أولا أو بخلاف غير الاسير
والفرق ان الاسير دل مر سم (قوله هو قتل الغيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مرادها فليس
المراد حقيقة الغيلة كافي التحفة (قوله أو عكس) بالرغم فاعل فعل محذوف أي أو حمل عكس عش
على مر ويصح جزم عطفا على المجرور يعلى (قوله لان امان الشخص الخ) هذا التعليل ظاهر في
الاولى لاني الثانية وبعبارة شرح الروض لان الامان لا يخص بطرف بل بعم المؤمن والمؤمن (قوله
ولامان لنا عليك) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آتورها أولا بل المراد بقوله ولأمان لنا عليك
لاطلب منك امانا لا يتنافى شاعنه بخلافه فانت في امان منا لا يحتاجك اليه زى أي انه جئت
اغتيالهم اه حل والاولى أن يقول ولأمان لك علينا وبعبارة مر والمضى ولأمان بجعلنا لك

ان قدر على الانتناع
والاعتزال ثم لم يرج نصرة
المسلمين بها حوت لان
معه دار اسلام فيخرج أن
يصير باعتزال عن دار حوب
(ووجب) عليه (ان لم
يكنه) ذلك أوف فتنه
في دينه (وطاها) أي
المجبرة الآية ان الدين
نوعاهم الملائكة طالي
انفسهم فان لم يطبقوا فغفور
الى أن يطبقها ما اذا رجا
ذكر فالفضل ان يقيم
(كهر اسير) فانه يجب
عليه ان اطاقه ولم يكنه
اظهار دينه لخلوصه به من
قهر الاسر وتقييد بعدم
الامكان هو ما جزم به
القسمي وغيره وقال
لتركتش ان يقاس مام
في الهجرة لكنه قال قبله
سواء امكنه اظهر دينه أم
لا وقته عن صحيح الامم
ولو اطلقوه لا شرط له
اغتيالهم قتلوا سبيوا واخذوا
للال اذ لا امان وقيل
الغيلة أن يضده فيذهب
به الى موضع فيقتله فيه
كاس (أو) اطلقوه
على انفسهم في امانه أو
عكس أي اذانه في امانهم
(حرم) عليه اغتيالهم لان
امان الشخص لغيره

وهي

ويجب أن يكون الغير آمنا من صورته العكس من زيادي واستثنى منها الامم قالوا اننا
ولأمان لنا عليك

فان تباعد فاصل فيدهم بالاخف فالتفاح (أو الملقوه) على أن لا يخرج من دارهم) فيبدونه بقوله (ولم يكنه ماسر) أي اظهاره
 دينه (حرم قوله) بالشرط لان في ذلك ترك اقامة دينه فان أمكنه اظهاره جاز له الوفاء لان الهجرة حكمة إذ من دونه أوجازته لأوجبة
 (ولام) ولو بنائبه (معاقدة كافر) هو أعم من قوله علجا (٢٦٧) وهو الكافر العليظ (يدل على قلعة
 كذا) بأسكان اللام وقصها

وهي ظاهرة (قوله فان تبعه) راجع السلتين (قوله فيدهم بالاخف) أي حيث لم يقصدوا نحو قتله
 والا لا يلزم رعاية السندرج لاتنقض أمانيهم ع ش على (قوله جاز) هذا بابا، على ما مرله
 من أن الاسراء أمكنه اظهار دينه لا يوجب الحرب وعلى ما مر من الركني من أنه يجب مطلقا وهو
 للعقد فكذلك هنا ع (قوله من دونه) أي أن لم يرج ظهور اسلام وقوله أوجازته أي ان رجاء
 (قوله وهو الكافر العليظ) سمي بذلك لدهم عن نفسه بقرته ومنه العلاج لدهم الداء اه زى وقال
 حل مأخوذ من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقها أو على أسهل
 وأرق طرقها أي وكان عليه في تلك الدلالة تعب اذا تصح الجملة الأعلى ما يتب فيها الملقوه هنا محمول
 على ما في الجملة من التقييد بالتعب شرح مر وزى (قوله الحاجة الى ذلك) لتعليل محذوف وبعبارة
 في شرح الروض وصح ذلك مع إيجابها وعدم ملكها والقدره على تسليمها للحاجة اليه (قوله وأجرة)
 وأطلق عليها اسم الأمانة باعتبار جازم الأول (قوله لا تهازق بالسر) جواب عما يقال ان الحرة لا يصح
 جعلها عوضا (قوله والبيعة بعينها الامام) ويجبر الكافر على القبول لان الشرط جارية وهذه جارية
 كما أن السلم اليه ان يمين ما شاء بالصفة للشرط وهو يجبر المستحق على القبول شرح الروض (قوله من
 عاقده) وهو الامام أو نائبه وضيم له الكافر (قوله ولم تسلم قبله) فالقيود سبعة كما يعلم من كلامه
 بدلا (قوله وأسلمت قبله) وبدل العقد سواء كانت حرة أو رقيقة وان قيد بعض الشرايح بالحره وقوله
 فيعطى قيمتها راجع للذين أي أن اسلامها قبله من عرفها واستيلاء عليها كافى هر وقوله من عرفها
 أي الحرة وقوله بالاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقة فالتمليل على التوزيع ع ش وكتب: أضافوه
 فيعطى قيمتها أي من أصل الغنيمة كما هو أوجه احتيايل فان لم تكن غنيمة يتجوز جواب القيمة في بيت
 المال شرح مر لانها في صورة الموت من ضمان الامام حرف (قوله والأبأن الخ) حاصله أن تحت
 الاستصواب إذ عرفها مفهوم عنه لأنه مذكور به أما اذا فتحت صلحا الخ (قوله بأن لم يفتح)
 محل عدم استحقيقه شيئا في هذه ان كان الجعل المشروط منها فان كان من غيرها استحققه بمجرد الدلالة
 سواء فتحت أو لا شرح مر (قوله وقدمات قبل الظفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو
 اسبابا مات بعد الظفر بها أعطى قيمتها ان مات قبل الظفر بها فلا شيء له وكذا في مفهوم قوله ولم تسلم
 قبله تفصيل وهو أنها ان أسلمت قبله وبعد العقد أعطى قيمتها وان أسلمت قبله وقبل العقد فلا شيء له
 وقوله فلا شيء له أي ان علم بذلك وبأنها فاقته لأنه عمل متبرعا شرح الروض اه سم (قوله الفتح)
 بالجر بدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب الفاعل وكان الظاهر أن يقول لعدم وجود الفتح المعلق
 عليه وأما قرأته بالرفق نائب فاعل فيرد عليه أن الأمانة لم يعلق عليها الفتح بل هي معلقة على الفتح الناشئ
 عن الدلالة الا أن يراد التعليل في المعنى لان المعنى ان جعلت لأمانة فتحت القلعة بدلاتي وفيه أن
 الموجود في المتن الدلالة لا الفتح الآن يقال لما كان القصد من الدلالة الفتح جعل الفتح معلقا تأمل
 (قوله فكذا) أي في قوله وأسلمت قبله وبعد العقد الخ فكذا المناسب ذكره عقبه (قوله ويجوز
 أن يقال الخ) هو المقتصد قال مر في شرحه فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يبينه له لو كن أحياء

كأنه علمها الجمهور ونص عليه في الإقرار يجب أجرة المثل وصحبه الاصل تبعا لامام قال الشيخان وعلى الخلاف إذا كانت معينة فان
 كانت مشبهة ومات كل من فيها وأوجبنا البذل فيجوز أن يقال يربع بأجرة المثل قلعا تعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم القيمة من
 تسلم اليه قبل الموت

(قوله) أما إذا اقتضت الخ لم يدخل هذه الصورة تحت الاتفاقية حكمها للمصير المستباحة تحتها فلذا أفردها بـ يضافي مفهوم قوله عنوة الذي هو من كلام الشارع فلو تنهت دخولها تحت قول المصنف ولا تدير (قوله) فان لم يرضوا أي أهل القلعة المفتوحة صلحا (قوله) وبقوا الأمان بان يرد القلعة ويقانوا كافي شرح الروض (قوله) بدلها بان يأخذوا بدلها (قوله) من حيث يكون الرضخ أي من الأجاس الاربعه تامل من أصل القضية كإرضه الوالي العراقي زى (قوله) وان أسلحت اذا تأملت كلامه وبجستكم معاقدة السلم كحكم معاقدة الكافر ولخالفه بينهما لا باعتبار الغاية بل المقدرة (قوله) فلو ماتت هذا يجري في الكافر أيضا كما تقدم (قوله) وتعين القلعة) أي لانه قال على قلعة كذا والتعين المذكور ليس قيذا وعبارة شرح مر سواء كانت القلعة معينة أو مبهمه من قلاع محصورة فيها يظهر والله أعلم

(كتاب الجزية)

عقبها بالقتال لانه مغياها في الآية مر وهي مفاة ينزل سيدنا عيسى عليه السلام لانه لا يبق لهم حيلة شبهه بوجهه في قبيل منهم الا الاسلام والسيف وهذا من شرعنا لانه اختيارا لا كما به متلقيا لانه يترك من القرآن والسنة والاجماع وعن اجتهدا مستمد من هذه الثلاثة والظاهر ان المذاهب في زمنه لا يعمل بها الا ما يوافق ما رآه اذ اذ اجماع لا اجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد لا نص لانه لا يحط به شرح مر في رزي قال لا يشدي قوله لا يحط به أي فهو كالنص أي لا يجوز الاجتهاد معه وجعلها جزى كفرة وقرى بالقاء شو برى وهي لغة اسم غراج يجعل على أهل الدمة سميت بذلك لانها جزى أي كفت عن القتال وشرعا مال يلزمه الكافر بعقد مخصوص زى (قوله) تطلق أي شرعا عش (قوله) من الجزاء لانها جزاء بعصيتهم ما وسكانها في دارنا فهي اذلال لم تحملهم على الاسلام لاسيما اذا غلبوا أهلهم وعرفوا بحاجته لاق مقابلة نقرهم على كفرهم لان الله أعز الاسلام وأهلهم عن ذلك شرح مر (قوله) بمعنى القضاء لعله بمعنى الاغناء أو الحكم الثابت وقال الشوري وحل قوله بمعنى القضاء تقول جزيت الدين أي قضيت (قوله) أي لا تنقض أي لا تنفي من قال عش وعليه فالمن أن الجزية أغنتهم عن محاربتهم لكن هذا في المعنى قريب مما قبله (قوله) سنوا أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طرقتهم عش (قوله) ومن أهل بخران وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وفيهم أول الله صدر سورة آل عمران حل (قوله) في ذلك أي في شروعية الجزية (قوله) والصار بالترام أسكانا وذلك لان الشخص اذا مكف بما لا يعتدده سمى ذلك صفرا عرفا سم وعبارة شرح الروض قلوا وأشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتدده وينظر الى احتجائه اه وقصة ذلك أنهم لا يعتدقون تلك الاحكام التي يلزمونها فانظر هذا مع قوله الآتي حكمنا الذي يعتدقون نحر به ولعل هذا وجه تعديده بقالوا سم (قوله) عاقده وهو الامام ونايه (قوله) وعدم عصمتها) في ان عدم الصحة ليس شرطيا بل الشرط عدم التائب والتعلق وعدم الصحة متفرع عليه واجوب بتقدير معصية أي ملزم بعدم عصمتها واجيب أيضا بان عدم الراجع مبتدأ والخبر محذوف أي علمهم بحسب أو ثواب فاعل المحذوف أي يعلم بحسب عدم عصمتها الخ (قوله) مؤتة أو مسلمة) فلا يصح أن كفر كما شاء الله وأما قوله لا يفركم ما فركم الله فان كان يصح ما عساه الله بالوصى وكذا ما شئت أو شأ فلان بخلاف ما شئت لزوما من جنتها

نذ الصلح وبقوا الأمان وان رضوا بقتليهم بدلها أعطوا بدلها من حيث يكون الرضخ وخرج بالكافر المسلم منه وان صحت معاقدة كما نقله في الروضة كاصلها عن العراقيين واقتضى كلامه في باب القضية صحيحه يعطاه ان وجدت حية وان أسلحت فلو مات بعد النظر بها فله فيها وتعين القلعة مع تقيد التبع بين عاقده واسلم الامة بالقبض والبلدية المذكورتين من زباني درس (كتاب الجزية) تطلق على العقد وعلى المال المترتبة وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم وقبيل من الجزاء بمعنى القضاء قال الله تعالى واقتروا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تنقض والاصل فيها قبل الاجماع آية قلنا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقد أخذها النبي ﷺ من محروس هجر وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل بخران كما رواه ابو داود والمغني في ذلك ان يأخذها موهنة لتأوها لهم ويرى بما يعلمهم

ذلك في الاسلام فصرنا اعطاء الجزية في الآية بالترام والصار بالترام أسكانا (أركانها) خست عاقده ومقوده ومكان ومال وصيغة وشرط فيها) أي في الصيغة (ما) مر في شرطها (في البيع) من نحو اتصال القول بالاجاب وعدم عصمتها مؤتة أو مسلمة

وأيضا الجزية وقدرها كالفن في البيع قعبري بذلك أفيد أعبر به (وهي) أي الصيغة لاجبا (كأفوزكم وأذنت في اقتنكم بدرا) مثلا (على أن نلتزموا كذا) جزء (وتقاروا الحكما) الذي يتفقون نحوه كذا وسردقون غيره كسرب مسكر ونسكاح محوس عامر وذلك لأن الجزية والافتكاد كالنوص عن التقرير فيجب (٢٦٩) ذكرهما كالفن في البيع (و) قبولا

وجوازهم من جهنم شرح در قوله معاندته بالوسى أى وقدم الله أن أراد أقرارهم بالى غاية عى
قوله وذ كراجه بل والمراد بالجزة هنالمال لانها تطلق عليه كاسر وبدل على ذلك قوله
 وقد هاول المراد بها جنس المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها وأأنه عطف تفسير **قوله** بدارنا مثلا
 بر بدأنه لا يشترط الاقامة بدارنا بل لوروا بالجزة وهم مقبضون بدار الحرب تحت المرد بدارنا غير
 الجاز لما بى شوبرى **قوله** الذى تعقدون تحريمه ظاهره ان الهاء عائدة للحكم وهو مشكل
 بجوابه بانها عائدة للحكم بمعنى المحكوم عليه كقائه سم بدليل قوله كرانا أى خرج بقوله تعقدون
 تحريمه بالوجبات كسلامة والصوم وقراءة كراوسرة أى كرتكمها كفى الرشيدى **قوله** وذلك أى
 وهكذا أى مقوله على أن نلزموا الخ وجبارة وبها تجاب التعرض لهذا أى قوله وتناقدا لحكما
 مع أن من التعديتات عقدها لانه مع الجزى عوض عن تقريره فاقبسه انبى والباع والجزرة فى
 الجارة **قوله** عن التقرير أى فى دارنا مثلا **قوله** وقولا أى من كل من الخاطئين كفى بدر وقالى
 شرح الروض ولا بد من لفظ دالى القبول أى من الناطق **قوله** وعل الخ غرضه الجواب عما يقال
 ان الاصل ذكر أنه لا يشترط ذكر كشف لسانهم عن السب وان لم يذكره **قوله** أنه لا يشترط الخ ولا
 ينافى ذلك لما بى أنهم لو سوا الله تعالى أرسوله فان شرطوا انتقاض المهادنة انتقض والا فلان
 المحصل ان كفهم عن ذلك بيلزمهم وان لم يصح باشرطه وأما تناقض عهدهم بذلك فلا يكتفى فيه
 بلزم ذلك لم بل ولا بالتصرع فى العقد باشرطه كفهم بل لا بد من التصريح فى العقد باشرط
 الانتقاض بسم **قوله** لان ذى كرا الانفاذ غيبته فى أنه ما عيانا بقادون لحكما فبا يعتقدون
 تحريمه بان كراويرا تحريم كرا أى سب الله ورسوله وذ ينه فواض والنفية نظر حل **قوله** ما مشتم
 بخلاف ما مشتم وأرواه لأن ما مشتم أى فاصح جزا زى وصل **قوله** من كونه بى بيان للوضع
 وقوله الى ما لى لفظ وقوله تأنيده أى عقدها **قوله** ما مشتم كرا أى سب الله كرهه المصدق الا بان
قوله دخلت لسباع كلامه ويمكن فى هذ من الاقامة وحضور مجالس العلم كرا تقتضى السب فى الالة
 الشبهة لى لى زاد على أى بعثا شرح در **قوله** أرسولا أى أودخلت رسولا سواء كان مبه
 كتاب أولا صل **قوله** وأمان مسلم أى وان عين المسلم وكذبه سم أى لاخلال نيانه عى **قوله**
 لان تصدك يؤنه رابع للاذيان وقوله والغالب الخ رابع للاخير **قوله** نعم ادعى الخ كان
 هجوموا بدلا وأسرنا منهم اضافة على ذلك **قوله** فلياصح عقدها من غيره لكن لا شى على العقود
 عليه وان أقامه سفا كتمان العقود لاه روض سم شرح در **قوله** لانهم ان الامور الكسبة
 أى بالنظر للوضوح لى يصره فى مالحنا **قوله** ومكيدتهم عطف تفسير أو خاص على عام لان
 المكيدة هى الامور الخفى لى الاطلاع ناعليه **قوله** لمكيدتهم هل المراد بحجب اجابتهم أو بحجب يبنى
 الثانى عند نظر الضرر لمكيد بلوى سم **قوله** وذلك أى فى قوله وعليه اجابتهم **قوله** أولا أى
 الاسلام **قوله** ما قبلهم وهو حال الدليل **قوله** فلياصح تحريمه بل تحريم الاجابة حيث يأمر
 طلبوا من أن يحفظ غائتهم ومكيدتهم فان نافذ ذلك كان يكون الطالب جاسا يخاف شره لمكيدهم والاصل فى ذلك خبر سم عن
 بر بد كرا رسول الله **قوله** أى أثر امير على جيش أوسرة وأوصاله لى ان قال فانهم لم يؤمنوا منهم وكف
 عنهم يستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يصح تقريرها

وقولهم وأمن اولى من قوله الاجناسا يخافه (د) شرط (في المأخوذة كونه متساكنا كتاب) كنزورة والجيل ومعه ابراهيم وشيث وزرور وادوسوا. كان المتسك كتابيا (٢٧٠) ولومن أحد أبو به بأن اختار له مجموعا (الجد) (أعلى لم نعلم) نحن

ثانته ويحرم قتله اذ اطلب الجزية ويجوز ارفاقه وغرمه سم على حج عرش على مر (قوله) وقولهم (وأمن) أي مفهوم قولي أمن الخ وهي أولية عموم (قوله) متساكنا كتاب (ولومن) كابل بدل الجوس (قوله) ومعه ابراهيم الخ أي لا يهتدي كتابا فندرجت قوله القرن اوتوا الكتاب وشيث ابن آدم عليهما السلام لصلبه شرح مر (قوله) سواء كان للمتسك أي يواحد من هذه الكتب أو غيرها فيتمل كتاب الجوس الذي رفعهم وان تمسكوا بكتبه لا يكتنه لا يسكن كذا: يا الامن تمسك بالترؤف والاعجيل خاصة حل (قوله) ولومن أحد أبو به) والولام اختار الكتابي أولم غرضيا وفارق كون شرط حل نكاحها اختارها الكتابي بان ما تنا أوسع وماؤه شرح المنهج من أن اختيار ذلك قيد هنا أيضا غير مردوا بما الراد أنه قد لنسبته كتابا لا لقرير به بالجزية ه والحاصل انه ثلاث حالات اما ان يختار دين الكتابي أو لولمي أو لم غرضيا فيقر في الحالة الاولى والثالثة والثانية هذا محصل ما اعتمدته حج ومر على ما في بعض نسخه الصحيحة (قوله) الجد صفة الكتاب أي كأن الجد يوجه نسبة الكتاب للجدد أنه ينسب لآبي المنزل هو عليه السلام اشهر تمسكه به وقوله أعلى لعل المراد به هنا مارق الوصية وهو الذي يشتر انساب الشخص اليه ويعد قبيلة تامل (قوله) لم نعلم تمسكه به عند نسخه قال لولي العراقي ريدع للنساج والتقية والحارثي اذا نودوا الاصل أو تنصر قبل النسخ لكن انتقلت فر بنه عن دين اهل الكتاب بعد نزول القرآن أوله فلا تفر بالجزية كائن عليه اه ويقبل قولهم انهم عن يعقلم الجزية لانه لا يعرف غالبا انهم زى وأجيب عن اليراد بان عدم اقرار القرية بالجزية لا يرتادها وقوله ويقبل قولهم أي الكفار لا الجزية (قوله) وان لم يحتجب المبدل أي تغلب الحق للدم وبه فارق عدم حل منا تكهم وذيبتهم مع أن الاصل في الابعاع والمينات التحريم شرح مر (قوله) وذلك أي وجبه اشتراط التمسك بالكتاب وقوله فلاية وهي قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ (قوله) كن تهود أي أو تنصر بعد بعث نبينا حل (قوله) كهوى النكاح أي فتقدم لهم أن يكفروهم اليهود والنصارى ولم يخالفهم في أصل دينهم شورى وبعبارة غيرهم فان كفرتهم أهل منهم لم تقدمهم والا عقدت لهم وهذا هو المناسب لقوله سابقا ونعم سامرية الخ وبعبارة عرش أي خيث واقفوه في الاصول أفروا وان خالفوهم في الفروع لكن قيل انهم لو كفرتهم اليهود والنصارى بالترويع إلى خالفوهم فيها لانحل منا تكهم وقباصه هتاهم لا يقرن الآن بفرق بأن سبى الانبياء والاشياخ ولا كذلك هنا (قوله) الآن أن يشكل أمرهم أي شك هل تكفروهم اليهود والنصارى أم لا ع (قوله) لا الجزية كاجرة الدار أي والاجرة تعجب على المستأجر ولوقتره وهما وغيرهما مذكور في التلصيم وقوله ولاها الخ على لاشترط كونهما الخ (قوله) والآية السابقة الذكر أي الباقين من العاقين الا حوزا أخذ من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ولم يستدل به على ذلك كونها ليست نافية (قوله) فهي هـ أي لانهم الاباقيص شرح الرض سم وقال شيخنا الذي يرى فهي هـ أي بالمتن التامل هـ هـ فلاحتمج قبول (قوله) المقفولة) اذ انما لا بد أن يكون مقفولا له بان عقد على الاضاف فاندفع ما يقال كيف يعقلم الجزية مع انها لا تجب عليه حال خلوته فان لم تعقد فلا شيء عليه كثرى لم نعلم به إلا بعد مدة لانه لم يترجمها شيخيها (قوله) طاب له بجزية المد الماشية) طاهره أن لا يؤخذ منه وبنار انكل

(تمسكه بعد نسخه) بأن عدنا تمسكه بقبل نسخه أو معاً وشيث كتابا وقت ولو كان تمسكه به بعد التبدل فيؤمن أن لم يحتجب المبدل منه وذلك فلا يتوخي البخل بالدارى السابقون وتغلب الحق للدم أمّا اذا علمنا تمسك الجدي به بدفعه كن تهود بعد بعث عيسى عليه السلام فلا تعقد الجزية لفرعه لشكك بدين سقطت حرمته ولان لا كتابه ولا شبهة كتابا كهية الاوان والشمس والملائكة وحكم السراة والصالحات هنا كهو في النكاح الآن بشكل أمرهم فيقرن بالجزية ويعبرى بماد ذكر أعمر أو لى من تعبيرة بماد كره (حوا) ذكرنا غير صبي ومجنون ولو سكران وزنا وهما وأعمى وإهباراً جبراً وقتراً لان الجزية كاجرة الدار ولا تها تأخذ لحقن فلا جزية على من يرق وأخي وخنى وصي ومجنون لان كلامهم يحقون الدم والآية السابقة الذكر وقد كتب محرمضى الله تعالى على أنى أمره الاجتنان لأننا اخذوا الجزية من النصارى واليهان واداه البقي باسناد صحيح فلو طلب لغشى والمراد بتقدم الجزية أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهم ان رجا فبطل ما فهم به ولو بان الحقن المقفولة ذكرها بالانجز في المد الماشية

علاما بالنفس الامر (وتلقى القاعة جنون) أى ازمتها ان (كثير الجنون) وأمكن تلافيتها فان بلغت سنة وجبت الجزية باعتبارها
للازمة المتفرقة بالجمعة وخرج بآثر مالوق من الجنون كساعة من شهر فلان (ولوكل) بيلوغ أو اوقافه أوعتق (عقله ان الزم
جزية) فلا يكتفى بعد تسوية (والا) أى وان لم يلزمها (بلغ الأمان) لانه كان فى أمان تسوية وتعييرى بكملاً عم من تعبيره ببلغ (و) شرط
فى المكان بقوله) للتقرير (يمنع كافر) ولونديا (قاعة بالحجاز وهو (٢٧١) مكة والمدينة والحيطة وطريقها) أى
التيارة (وقراها) كالطائف

لمكة وغير المدينة روى
البقي عن أبي عبيدة بن
الجراح أتر ما تكلم به
رسول الله ﷺ أخرجه
اليهود من الحجاز روى
الشيخان خبر أخرجه
المشركين من جزيرة العرب
وسلم خبر أخرجه اليهود
والنصارى من جزيرة العرب
والقصد منها الحجاز المشتملة
عليه وتعييرى بالقاعة أتم
من تعبيره بالاسيطان
فقد دخله بلا إذن امام
أخرجه منه لعصم
اذنه له (وعزز علما
بالتحريم) لدخوله
لجرائه بخلاف ما أذجه
ولا يأتى له فى دخوله الحجاز
غير حرم مكة (الصلصة
لنا كرسى التجار فيها كبير
حاجة والا) بأن لم يكن فيها
كبير حاجته (فلا يأتى له الا
بشرط أخشنى منها) أى
من متاعها كالغنىر أو
نصفه بحسب ابتداء الامام
ولا يؤخذ فى كل سنة

سنة سل قال عى على مر وهل يطالب به وان كان بدفع فى كل سنة ما قد عليه على وجه الحق
أرجل ذلك ان يدفع الذى يظهر الثانى لان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر وقد بين أنه من أهل
الجزية وما يدفعه بقية جزية هكذا قال بعضهم والذى اعتمده شيخنا زى الاولوالا اقرب ما قاله زى
قال لانه اذا كان يعطى هذه لاعا الدين (قوله) وأمكن تلافيتها) أى أخذته فهو و فى قبل على
الجلال قوله وأمكن وأما اذا لم يكن انسحب عليه حكم الجنون فلا جزية (قوله) ما لوقل زمن الجنون
بأن تكون أوقات الجنون فى السنة لوافقت لتقابل بأجرة غالباً سرل وشرح مر وقوله لتقابل
أبجزاهم بالنسبة لمجموع الدناوات استأجرها ان تسامح فى بحوال اليوم بالنظر لمجموع المادة والا فاليوم يحرم
يقابل بأجرة فى مدته ان رشيدى (قوله عقله) أى اذا كان قد قد على الاشخاص فلو كان على
الادوات دخلوا (قوله) والابلغ الأمان) وأدامت عليه مدة ديارنا بلا عقد فالتجته أنه نلزمه أجرة مثل
من استكاه بدارنا اذ للقلب بها معنى الاجرة ويظهر أنها من أقول الجزية فى شرح مر وقد بين شكل هذا
بما سر فى جزى دخل دارنا ولعلم به الا بعدد سنة حيث قبل بعدم وجوب بشرى عليه لان الغلب فيها
القبول الا ان قال ان هذا لما كان فى الأصل تابعاً لالمان نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعد فاسد من
الامام عى على مر (قوله) قاعة بالحجاز) ولو بلا اسيطان وسمى بذلك لانه حجز بين حدودها
شرح مر (قوله) والجماعة) وهو مدينة تقرب على العين أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف
زى (قوله) كالطائف) أى وجدت والبيع مر وهو تحتل لقرى الثلاثة لكن أورد عليه أن الجماعة
ليس لها قرى وأجيب بأن المراقب للمجموع اه عى (قوله) أتر ما تكلم) أى فى شأن اليهود
والافتدص أنه كان يقول عند منة اللهم الرفيق الاعلى أى أرى بالرفيق الاعلى قال حج قبل هو
أعلى المنازل فغناه أسألك بالله أن تكتنى أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أرى بدلقاك بأنه الرفيق من
أسأله تعالى للحديث الصحيح عى على مر (قوله) والقصد صالح) عبارة مر وليس المراد جميعها بل الحجاز
منها لان عمر أخرجه من مكة وأقرهم باليمن مع أنه منها اذهابى جزيرة العرب طولاً من عدن الى ريف
العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسميت جزيرة العرب
لاطحة بحر الجندية وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله) المشتملة) أى جزيرة العرب فكان عليه
ايراد التعدير (قوله) لدخوله) بالتحريم واللام المتعقبة (قوله) من متاعها) أى أومن ثمنه مر (قوله)
الامر) أى من كل نوع دخل به فى كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو
الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع ثمنه فاشترى به شيئاً آخر ولمن نوع الاول ودخل بذلك
مرة أخرى أخذت مختلف ما لم يرجع ما دخل به وأخذت من رجوع به ثم عاده ودخل مرة أخرى بعينه
لاؤخذت فيه هذه المرة لظ وصم عليه اه مم وعى (قوله) لان لا كثر منها) وهوار بعة

الامة واحدة كالجزية (ولا يقسم) فيه بعد ما لا ين له فى دخوله (الاثانة) من الايام غير يومى الدول والخروج لان الاكثر منها
مدة الإقامة وهو متوع منها ثم المراقب موضع واحد فلو أقام موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخرى وبينه مسافة القصر وهكذا
منع (فان مرض فيه وشق نقله) منه (أو شق منته) موته أو زيادة مرضه وذكر الخوف من زباني (ترك) سماعاً لا عظم الضررين
والاقل رعاية لحرمة الدار وتبديد الترك فى المربى عشقة قلبه تبعته فى الأصل والحوارى وغيرهما هو قه حسن وان خالف ما فى الروضة
وأصلها والامى فيه ما عن الامام أنه ينقل عظمت المشقة أو لا وعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقاً وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مات) فيه

(وشق قوله) منه قطعته أو بعد المسافة عن غير الجواز وبذلك (دفن ثم) للضرورة لم الحرب لا يجب دفنه ونرى الكلاب عليه فإن تأذى الناس براحتهم وورى أما إذا لم يشق قوله بأن سهل قبل تغيره فينقل فإن دفن ترك (ولا بد من حرم مكة) ولو لمصلحة قوله تعالى فلا يقر بوا المسجد الحرام والمراد جبع (٢٧٢) الحرم قوله تعالى وإن خفتم عيلة أي قراهم من الحرم واتقوا ما

كان لكم بقومهم من المكاتب فوف بغيركم الله من فضله ومعلوم أن الجلب إنما يجلب إلى البلد لآلئ المسجد وقد والى في ذلك أنهم أخرجوا النبي ﷺ منه فموصوا بالتح من دخوله بكل حال (فإن كان رسولاً خرج له إمام) بنفسه أو نائبه (يسمى فإن مرض أومات فيه قتل) منه وإن ضيق موته أو دفن وأذن له الإمام تصديه وإن الحمل غرقا بل لتلك بالذن فلا يؤثر فيه إلا أن لم ينهرى بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كرم مكة فإذا كره فيه اختصامه بالنسك وفي غير الشيخين لا يجب بعد العلم بمشرك وأما غير الجواز فلكل كافر دخوله بائنا (و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه ديناراً فأكبر كل سنة) عن كل واحد قوله ﷺ لمعاد ما ينشئ إلى اليمن خضعن كل حال أي عجز دينار رواه أبو داود وغيره وصحة ابن حبان وإماما (السكن) لا نقد لسفينة

أبهم حل (قوله أن الجلب) بتحقيق أي الجلب لتجارة وقوله إلى البلد المناسب إلى الحرم لكن لما كان الجلب للحرم مجلوباً للبدعي بها (قوله بكل حال) أي وإن دعت ضرورة لذلك كإتي الام وبه رد قول ابن كج يجوز للضرورة كليب احتاج إليه وحل بعضهم له على ما دامت الحاجة إليه ولم يمكن إخراج المريض له غير ظاهر شرح حر (قوله فإن مرض) بأن تمدي بدخوله عني (قوله) وإن خيف موته) راجع لقوله مرض وقوله أومات (قوله) وليس حرم المدينة (الح) ويندب الحاجة به لأفضلية وتجزه بما لا يشارك فيه كإتي شرح حر (قوله لا يجب) أي لا يزور لأن الشرك لا يصح حجه (قوله) عند قوتنا) أما عند ضيقنا فيجوز بأقل منه أن اقتضت مصلحة ظاهرة والأفلا شرح حر (قوله كونه ديناراً) أي خالصاً مضروباً فلا يجوز القدالة به وإن كان له أخذ قيمته وقت الأخذ كإتي حر وبعبارة شرح الروض فلا يجوز عقدها بغيره ولو ضاع فتلون جاز الاعتراض عنه بعد القيمة أو غيرها أو ما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد نقصت عنه كونه أمانة (قوله خدم كل حال ديناراً) زاد في شرح حر أو عدله أي سارى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرهما وتقوم عمر للدينار بآتي عشر درهما لأنها كانت قيمته آنذاك ولا بدلاً كثرها وجب بالعقد تستقر باقتضاء الزمن بشرط ذبنا عنهم في جبهه حيث وجب فلو مات أول يذهب عنه الأتي أثناء السنة وجب بالسط كإتي أمانتي فلا يطالبه بالقطب أثناء السنة وكان قياس القول بأنها أجزء متطابقة بلو ما ملأ من من مر يد الفرق بهم تألفا لم على الاسلام شرح حر (قوله لكن لا تمتد الخ) فيه أن تصرف الغنية في الاموال وما يقضى اليها منوع ولعل هدامتني لمصلحة راجحة وهي حقن الدماء شيخنا غريزي فاذعقها كثر هل يحصل تفريق الصفقة أو يبطل العقد حل الظاهر الاول (قوله) وسن مما كره غير فقير (الحاصل أنه بما كس عند العقد سئلوا عند عقدة الاشخاص أو الأوصاف وعند الاختصاص أن عقد على الأوصاف ثم اعلم أن المدا كنة عند العقد معناها الشاحنة في قدر الجزية أي طلب الزيادة على الدينار وعندنا اختمناها المنازعة في الانصاف بالغايات كالقصر والنوسط فان ادعى شخص منهم الفرقا له لا نغنى فادفع أربعة دنانير اذا علمت هذا علمت أن قول الشارع أي شاحته في قدر الجزية فاصرف لعل فيه اكتفاء يدل عليه كلامه الآتي شيخنا ثم انظر التوفيق بين قوله وسن مما كره غير فقير وقوله بل اذا أمكنه أن يعقدا كثر الخ ثم رأيت في سم ماضيه قوله بل اذا أمكنه أن يعقدا هذا لا ينشئ الحكم بالسبية لانه يستعصبه ذلك عند الجهل بعالم في الاجابة فاذا أجابوا بالاكتر حرم عليه التعدي بونه وأذا غلب على ظنه الاجابة وجب طلب ذلك ثم محل ذلك في الابتداء وأما بعد صدور العقد فلا كما اذا عصى على الأشخاص (قوله بل اذا أمكنه الخ) بأن علم أولاً اجابته لذلك شرح حر (قوله لم يحجز) أي بحرمة وبني محبة التعدي باعتقده لان المقصود الفرق بهم تأليفهم في الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن ع ش على م ر (قوله) في عقد توسط بدنيارين) أي وجوب فلا ينقص عن الدينار بل ولا عن أر بعق الفتي عند الامكان وهذا لا ينشئ قوله وسن ان يغاوت لان للفاوت تصدق بأن يجعل على النوسط ثلاثا الفتي خسة والقول قول مدهي النوسط والفرق بين

باكثر) من دينار احتياطاً له سواء أعده هو أم ولي وهذا من زيادتي (وسن) للامام (مما كره غير فقير) أي شاحته في قدر الجزية سواء أعده بنفسه أم بوكيله حتى يزعم على دينار بل اذا أمكنه أن يعقدا كثر ثم يحجز ثم يعقده بونه إلا أنه لا يفتقر وسن أن يغاوت بينهم (في عقد النوسط بدنيارين

الآن هم بفتح خاء و بعد له مال وكذا من غاب وأسلم حشره قال أسلمت من وقت كذا أي
 فصدق بفتح نون على التاني رضي الله تعالى عنه في الأم س (قوله ولاني بار بة) أي فاكثرا هـ مر
 والمراد بالفتي هاتفي المأذنة على المتمدعند مـ في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد كفاية
 العمر الغالب عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو من يفضل عنده عن كفاية العمر الغالب دون عشرين
 دينارا وهو فوق دينارين في شرح مـ وحج أنه غنى النفقة تقرير شيخنا العز برز وعبار شرح مـ والوجه
 ضبط الفتى والمتوسط بأنه هاتفي الضيقة كالنفقة بـ يز بدخله على غيره جامع أنه في مقابلة منفعة يعود
 إليه بالإدانة أو لاسوائتها ولا يعرف لاختلاف باختلاف الأبواب (قوله الخروج الخ) يقتضي أن
 الاستحباب مقابلاخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الفتى الذي هو ظاهر المتن فلا بد من عدة أخرى
 لاستحباب الزيادة هـ رشدي (قوله الا كذلك) أي بأربعة الفتى وبدنارين في المتوسط عـ ش على
 مـ (قوله وان وجد بصفت آخرها) قال شيخنا هذا عمله اذا عقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب
 ما عنده بطلان مـ برى (قوله ان العدة الخ) عبارة مـ بولما كـ تكون عند العقدان عقد على الاشخاص
 حيث عقد على شيء امتنع اخذوا ثم على ويجوز عند الاخذان عقد على الاوصاف كعدة الفتى والمتوسط اهـ
 أي كمنعت لكل على أن على الفتى أربعة والمتوسط دينارين والفقر ديناراً مثلاً عند الاستيفاء اذا
 ادعى أنه فقير أو متوسط فيقول بل أنت غني مثلاً فيك أربعة هكذا قلته سم عن الشارح وحاصله أن
 المراد بالما كـ هنا منازعة الفتى وصدية وليس المراد لما كـ المارة ثم اطلاقه يقتضي استحباب
 منازعة من يجوز الفتى وان علم فقره وفيه ما فيه رشدي (قوله فاقض للعهد) فيبلغ المأمّن فاذا عاد
 طلب العقد بدنارين وجبت اجابته عـ ب وسم (قوله تقدم على الوصايا) أي فبا اذامات (قوله
 الزكاة) بالرغم فاعل بدليل ما بعد ماى فأرقت الجزية والدين وقوله عليهما اعترض بان
 الكافر لزكاة عليه وأجيب بأنه يتصور ذلك زكاة القطر اذا وجبت عليه من أبوه الفقيرين
 اذا أسلما بعد بولعه وعن عبيد المملعين (قوله وأوسفه) هذا مشكل لانه إن أراد بالقسط فيه القسط
 من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول من المسمى أي بما يمكن لاخذ القسط مـ أو أخذ القسط من
 دينار الباقي فيه نظر لانها انتم بالمقدار أكثر منه وهو رشيد لم يسمع اسقاط الاكثر نظير الاجرة
 كما سألنا ولا يخرج على الخلاف في عقدها لفسيفيه بأكثر من دينار خلافاً لمن قال به للفرق الواضح بين
 من هو عند عقدها رشيد وبين من هو عند عقدها سفيفيه فالخاص أن أخذ القسط بالمعنى الاخير ما عا
 ينسحق على التخرج المذكور وقدمت ما فيه حج زى وقد يجاب بحمل كلامه على ما وقعت
 على الارصاف وأن المحجور عليه قبل حجره غنياً أو متوسطاً فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل
 الحجر أو القطر بعدد المحجور عليه قبل حجره غنياً أو متوسطاً فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل
 جميع المسمى لاقطه اهـ فالصواب حذف قوله وأوسفه لانه اذا كان يصح عقدها لفسيفيه ابتداء كما تقدم
 في قوله لكن لا تعد لفسيفيه بأكثر من دينار فاذا طرأ السفه في الاثناء لا يبطلها بل يشتر عقدها
 ويجب للمسمى في العقد آخر الحول اهـ وعبارة مـ في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه وأوسفه
 ليس في عمله وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لان المحجور عليه بفلس يصح عقد الجز بـ لانه ابتداء لانه لم
 يذكر من شروط العقود عدم الحجر فطره لا يبطلها وحسنه لوجه لوجوب القسط لا يقتضي أنه
 ينسحق الباقي مع أنه لا يسقط كما في شرح مـ (قوله فقط) أي يؤخذ وهو في المماس محمول على ما اذا
 قسم ماله والاخر لى تمام السنأى وتؤخذ بنامهاو ينساب الامام الواجب في الصورتين وهذا جامع

خاصة متفرقا والافاله أو
 الباقي بعد قسط الجزية
 في، فنسقط الجزية في الأول
 والباقي بعد القسط في الثاني
 وذكر مسألة الجنون والجبر
 من زياد (و قد أخذ الجزية)
 من (رفق) كثر اليهود
 ويكنى في الصغار المذكورين
 أي أن يجزى عليه الحكم
 بما لا يعتقد له كما فسره
 الأصحاب بذلك وتقدمت
 الإشارة إلى تفسيره بأن
 المجلس أخذوا يقوم الكافر
 ويطلق رأسه ويحسب
 ظهره ويضع الجزية في
 الميزان ويقبض الأختية
 ويضرب لزمته وما
 مجتمع اللحم بين الماضغ
 والاذن من الجانبين
 مردود بأن هذه الحية
 بائسة ودعوى سنّها أو
 وجوبها أشد بطلانا ولم
 يقل أن النبي ﷺ
 ولا أحدا من خلفاء
 الراشدين فعل شيئا بها
 (وسن لام أن يشترط)
 بنفسه أو نائبه (على غير
 قبض) من غنى أو متوسط
 (شبهة من يجر به منا)
 بخلاف الفقير لأنها تنكر
 فلا تبسره (زائدة على)
 أقل (جزية) لأنها سبغة
 على الإباسة والجزية على
 التليك (ثلاثة أيام فأقل)
 والاطلاق مذاكر

بين الكلابين زوى وبعبارة مر ولو جرح عليه بفلس في خلافها شارب الإمام مع الفراء حالان قسم به
 (قوله) أو لا بان لم يخلف وارثا أصلا أو خلف وارثا غير متفرق قوله فقال له أي
 الأولى أو الباقي في الثانية وهذا ظاهر أن لم يقل بالرد والاختلاف بين المتفرق وغيره لأن الباقي بالرد
 يشمل الكافر كما قاله شيخ الإسلام في شرح الفصول وقوله ببدأ مع قسط الجزية من نصيب الوارث فيعد
 بجنى مع تدبر (قوله) بعد القسط عبارة حج وهر فإن كان أي الوارث غير متفرق أخذ الإمام من نصيبه
 بقسطه وسقط الباقي اه وبهذا تعلق ما قلناه من أن الشارع الآن يقول الباقي أي يسقط الباقي من الجزية بعد
 القسط المأخوذ من نصيب الوارث سل كأن مات عن بنت وخلفه بنتان متلافتات لما تلاون
 فيوزع نصف البنتار على نصيبها وعلى الباقي فيخصها به دينار يؤخذ من نصيبها ويسقط الراب الذي
 يخص الباقي لأنه كافي فلا معنى لأخذ الجزية منه شيئا قال سم عبارة شيخنا في شرح الإرشاد ثم لم
 يكن لبيت الوارث فتركتها فاه فلامع في أخذ الجزية منها كان له وارث غير متفرق أخذ من نصيب
 ما يتعلق به منها وسقط حصته من المال (قوله) ويكنى في الصغار المذكورين هذا بلام قوله أول الباب
 ونقدوا والحكمة التي تعتقدون بحرمه كونه لو سرق قد دون غيره كسرب مسكوكه بجوسي محرم اللهم
 الآن يقال المراد بكونه لا يعتقد أنه لا يعتقد من حيث كونه مستقدا للدين الإسلامي ولحمد عليه السلام
 والحاصل أن إجراء الحكم من حيث استناده إلى ناذل عليه وصغار له لأنه لا يعتقد ديننا فإن رآه باعتباره
 لا يعتقد وإن وافق اعتقاده لأن الأصل ليس باعتباره اعتقاده اه سم والحاصل أن قول الشارع لا يعتقد له
 مشكل من وجهين الأول أنه يشمل اعتقاده التجرم وعدم الاعتقاد أصلا مع الذي تقدم اعتقاده
 التجرم وجوابه أن كلامه مقصور على الصورة الأولى بقربه قوله كما ثبتت الإشارة إلى أي قوله تعتقدون
 بحرمه غير فراه بالإشارة المذكورة صريح والثاني أن الحكم أن كانوا يعتقدون بحرمه لا يكون
 إقبادهم باليد لا لو افقتا اعتقادهم وجوابه أنه دل باعتبار استناده إلى ديننا (قوله) ويضرب أي بكفه
 مفتوح حنظله بكسر اللام والزاي أي كلاً ضربة واحدة مدقو بحث الرأى إلى كفاية ضربة واحدة
 لاحدهما شرح مر (قوله) ودعوى سنّها قال ابن النقيب ولم أر من تعرض لها معلى حوام أو مكرورة
 ونسبة كونها كثر الديون التحريم سل ويؤزم شيخنا العزيز بالتحريم للإبادة ونقل
 الشري عن عبيد بن جهم أنها حرام أن نأذي بها والافتكروة (قوله) أشد بطلانا أي من دعوى أصل
 جوازها رشيدى (قوله) وسن لام الخ) قال في المطلب الحق أن ذلك كالقصر الزائد على الدينار في
 أمكنه وجوب واختاره طبع حيث كانت المصلحة فيه اه عميرة سم (قوله) من يجر به) قال في عتب فلم
 يجر بهم أصل بل يجر بهم شيء اه وبعبارة مر ولا يطالبهم بوض أن لم يجر بهم شيء (قوله) أي وإن كان
 المارغنيا غير مجاهد ويتجه عدم دخول المارغنيا بغيره لانتفاء كونه من أهل الرخص مر (قوله)
 على أقل جزية) لاسمى لقوله أن ذلك الفاترة زائدة على الجزية بقتل أو كسرت ويقال إن الشارع ضرب
 على قوله أقل سل والذى يفهم من صنيع مر وحج أن ذكر الأقل متعين وبعبارة مع اللق
 زائد على أقل الجزية فلا يجوز جعلها من الأقل لأن القصد من الجزية في التليك ومن الشبهة الإباسة
 وقيل يجوز منها أي الجزية التي هي أقل لأنه ليس عليهم سواها ورد بأن هذا كالكسرة وعلى هذا
 يكون تنبيه الشارع بأقل الرد على المخالف وهو لا يظهر إلا إذا اعتقد للتلي وسقط به دينار لجواز كفاية
 مر لأن الفقير لا زيادة على حتى تكون زائدة على الأقل (قوله) لأنه أيام والزيادة عليها خلاف المنسحب
 حل وبعبارة شرح مر فإن شرط وقوعها مع رضاهما جزو يشترط تزويد الضيف كفاية بوجهولة فلو امتنع

أعمن تقيده بيلدهم (وبذكر عدد ضيفان رجلا وخيلا) لأنه أنى للفرر والقطع للزراع بان يشترط ذلك على كل منهم وعلى المجموع مكان
يقولون تضيغوا لكل سنة أنفسهم وهم ينشرون في أيديهم أو يتحمل بعضهم عن بعض (د) يذكر (منزلهم ككنيسة وفاضل سكن
وجنس طعام وأدم) من غير وزن وزيت ونحوها (وقدرها) (٢٧٥) لكل مائة) ويقاوت بينهم في القدر

لا في الصفة بحسب تفاوت
الجزية وبذكر قدر أيام
الضيافة في المحول كآلة يوم
فيه (د) يذكر (الملك)
الدواب (الجنسه د) لا
(قدره) أي لا يشترط ذكرها
فيكني بالطلاق ويحمل
على بنين وحشيش وقت
بحسب العادة (الاشعر) ان
ذكره (يفقره) ولو كان
لواحد دواب ولم يكن عندها
منها لم يعلقه الا واحدة على
الصق وقول لا جنسه الى
آخر من زيادته والاصل
في ذلك ما روي البيهقي أنه
عليه السلام صالح أهل آيلة على
ثلاثة دينار وكانوا ثلاثة
رجل وعلى ضيافة من يمر
بهم من المسلمين وروي
الشيخان خبر الضيافة ثلاثة
أيام وليكن المنزل بحيث
يدفع له جوف البرد (وله اجابة
أداء جزية) لا بأس به بل
(باسم كاذن آراء) مصلحة
ويقطع عنه اسم الجزية
(د) له (تضيغها) أي الزكاة
(عليه) كما فعل عمر رضي
الله عنه ولم يخالفه أحد من
الصحابة وله أيضا ترعيها

قليل منهن الضيافة أجبروا أولئكهم أو أكثرهم فناقضون (قوله) أعمن تقيده بيلدهم عبارة
للبيان يشترط عليهم اذاموا بيلدهم (قوله) وبذكر أي يشترط ذلك حل (قوله) رجلا) يفتح
الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله) كأن يقول مثال الثاني ومثل الأول أقرنكم على أن على
التي أر بعد ما يربها فأكثروا على ضيافة عشرة أنفس مثلاً من الرجال كذا والركبان كذا زي (قوله)
من خير) عبارة شرح هر من رزائتي وهي أوضح لأن الخبز ليس جنسا محصوما (قوله)
في القدر) كد أو مدين أو طل أو ثلاثة وقوله لا في الصفة أي الفالصة في حقهم مشددة
لأنه لو شرط على التي ألتمة فالتزمه بالضيافة شرح الروض ويتنوع على الضيفان تسكينهم
نحوهم دجاجهم أو مالا بطلب شرح هر قال حج ويدخل في الطعام الفاكهة والمحلول
عند غلبتها (قوله) كآلة يوم) لا ينافي قوله السابق ثلاثة أيام فاقول لأنه يشترط عليهم مائة يوم
مثلا ويشترط أي أنه اذا وقعت الضيافة يمتك عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين وتسكون
الثلاثة مثلا محسوبة من المدة التي شرطها تأمل (قوله) الاشعر) مثله القول ونحوه فالانقصار
على الشمر للتبديل طب سم (قوله) صالح أهل آيلة) المراد بآيلة القرية التي تنسب اليها القبيلة
وهي التي ذكرها الله تعالى في قوله وأسألم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآيات وأما البلاء
فبنت المقدس اه بآيل (قوله) وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح هر
(قوله) وله اجابة الخ) وقد تبين عليه ذلك اذا امتنعوا الابره ورأى المصلحة فيه كما يحتمل الزركشي وهو
ظاهر سم (قوله) من طلب منه الخ) أي تكبرهم عن اعطائه الجزية لان اعطائه الجزية انما هو
لصاغر من المخفرين وهم عرب شجعان فزادهم التسه للمسلمين في عدم العقارة شيخنا عز يزي
(قوله) ولو أجمعي) انما أخذ غلبة لانه ربما نوههم أن جوازها انما هو بالنسبة للعرب فقط لان أصل
الطلب منهم (قوله) بل باسم كاذن) قال في شرح الروض وقد عرفها حكما وشرطا سم (قوله) كأنه
عمر) أي بصاري العرب قالوا العمر نحن عرب لانؤدى ما تؤديه العجم فغفنا ما يأخذ به بفسم من
بعض بعنوان الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على المسلمين فقالوا انخذنا ما شئت
بهذا الاسم فراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زي (قوله) ترعيها وتضميها) كأن يأخذ من الخس
البرار مع شديده أوحشا (قوله) لا الجبران) معطوف على الضمير في تضمينها بدون إعادة الخافض
ودوزن من مالك (قوله) ولأنه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ من القيمة (قوله)
ففي خصة أميرة الخ) قال البلقيني أراد أن تضعف الزكاة مطلقا وردت كآلة قطر ولم أر من ذكرها
أو طلق المال الزكوي اقتضى عدم الاخذ من الملوقة وهو بعيد لآراء اه والذي يشبهه تضعفها
التي ذكره القطر لا يجب على كافرا ابتداء والا في الملوقة لانها ليست زكوة بالآن ولا عبرة بالجنس
والواجب في أدون الصواب الآتي حج وهو (قوله) خشيها) أي ان سقت بلامونة أو عثرها ان
سقت بمؤنة زي (قوله) مع كل واحدة الخ) وليس فيه تضعيف الجبران لان كلا جبران عن كل

وتضميها ونحوها بحسب المصلحة (الجبران) ثلاثة أجزأ التضمين ولأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد الص في خصة أميرة
شأنان وفي خصة عشر بن بنتا محض وفي العشرات خشيها أو عثرها وفي الركاز خشان ولو ملك ستا ثلاثين بغير اليس فيها بنتا لليون أنخرج
بني محض من اعطاء الجبران أو سقتين مع أخذها فيعطى في الزول مع كل واحدة شتانين أو عشر بن درهم أو يأخذ في الصود مع كل واحد من كل
ذلك لكن الحيرة

واحدة من بنى الخاض والمتع تصفيف الجبران عن شئ واحد وهو هنا من متعدد كافي قل
(قوله هنا) أى الجزية بخلاف الزكاة فإن الجزية فيه للدافع مال كما كان أوساء. **عش (قوله)** ذلك
 ذلك أى الجبران أى دفعه أو أخذه رشيدي **(قوله)** ولا يأخذ قسط بعض نصاب ولا يترى على ذلك
 القول ببقاء موسر منهم من غير جزية لأنه لا نظر للأشخاص هنا بل لمجموع الحاصل بل يترى رؤسهم
 أو لأى كابدل عليه قوله ويراد على النصف الخ وهل يعتبر النصاب لكل الول أو آخره وجهان أحدهما
 أولهما أن مال التجارة ونحوه شرح هر **(قوله من عشرين)** هذا أن لم يخطأ غيره فان خطئ
 عشرين بعشرين لغيره أخذت شاة من ضمننا سر **(قوله ثم المأخوذ جزية)** فان قيل اذا كان
 فيهم من لا زكاة عليه فكيف يترى بالجزية فأجاب الاكثرون بأن المأخوذ من أهل الأموال يؤخذ
 عنهم وعن غيرهم وليسهم أن يلتزم عن نفسه وعن غيره زى ويجب أن يضأن دفع الجزية كدفع
 الدين ويجوز للشخص دفع دين غيره بغير إذنه **(قوله فيصرف مصرفها)** أى مصرف الجزية لا لزكاة
 لأن الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها والكفار لن يظهر بما يؤخذ من عمرة سم
(قوله أو بالاسم) أى اسم الجزية **(قوله ويراد الخ)** كأنه لو زاد جاز القصد عنه أن يلوغ ذلك قال
 هر في شرحه ولوزاد المجموع على أقلها فطلبوا إسقاط الزيادة وإعادة اسم الجزية أجنبناهم انتهى
 والاجابة واجبة عش على هر
(فصل في أحكام الجزية) **(قوله غير ماسر)** أى من الضيقة والمقاومة فيها وعدم اقرارهم ببلاذ الجاز
 وجلة الاسكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو التلاين وانظر هل هي مخصة بعد الجزية كما هو المتبادر
 من السياق أو ترتب على عقد الامان والمدينة وسيشترى النارج الى عدم اختصاص بعض بالجزية في
 قوله ومن انتقص أمانه الخ وتعرض الشورى لعدم اختصاص بعض آخر منها وهو قول المتن وأمرهم
 بغيرا فيلنظر حكم الباقي **(قوله بما يأتى)** وهو قوله ان كانوا يدارنا أو يدار حوب بهاسلم **(قوله)**
 أو انتقص أى احتقره بضررب أو شتم هو ما بعده تفصيل ويان لبعض أفراد الظلم فهو من عطف
 الخاص على العام وان كان بأوكأقاله **عش (قوله فانا نجيجه)** أى خصمه تخلفه شر يعنى بعدم عمله
 بالمحكم الذي أزمته من عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر والنحو ف فلا دالة فيه على
 تشريف القدي أو يقال انما كان نجيجا تشريفا للسل مونا له عن غصامة الكفار اياه قل وشيخنا
 والأول أنسب بالزجر قال عش على هر وسبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا
 لشرية **عليه السلام** وإذا فعل معه ما يقتضى الاخذ من حسات المسلم أخذ منها ما يكفي جنايته على
 الذي وليس ذلك تعظيما للذي ولا عفو عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم أخذت من يوم القبلة
 فيخفف عنه بذلك عذاب غير الكفر وكذا لو لم يبق للمسلم حسات فيؤخذ من سيئات الكافر
 ما تخفف به عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنايته على الكافر بما يقابلها في العقوبة لمخالفته
 للرسول **عليه السلام** في أمره بعدم التعرض للذي لا تعظيظه اه وقال قل على الجلال لا يقال
 لحاصته عن الكافر ان لم تكن باذنه فهو فضولى أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منها
 لا يناسب مقامه الشريف لانا نقول ان ذلك من الخيال الفاسد لان الحاكم نائب عن العائين في
 حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولى لان في خصامته المذكورة وضع دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراهم
 أمته في أخذ حق عذرهم منهم ولو يبرؤله ولا في تنبيه الكافر على أنه لا ينبغي أن يتحاشى عن
 طلب حقه خشية أنه **عليه السلام** يراى أمته في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في كونه على الله

هنا في ذلك للامام لا لئلا لك
 كالحس عليه الشافى (ولا
 يأخذ قسط بعض نصاب)
 كسنة من عشرين شاة
 ونصف شاة من عشرة لان
 الاثر اعمارد في تصنيفها
 يلزم المسلم (ثم المأخوذ) منه
 مصفقا وغيره نصف (جزية)
 فيصرف مصرفها ولهذا قال
 عمر هؤلاء قوم حتى أبرا
 الاسم وروىوا بالنسب ولا
 يؤخذ من مال من لا لزومه
 الجزية كل أو العلى ويزاد
 على النصف ان لم يغبديتار
 عن كل والى الى أن يفي
(فصل في أحكام الجزية)
 غير ماسر (زنا) بعقدها
 للكافر (الكف) عنهم
 (مطلق) عن التشديد بما يأتى
 بان لا تعرض لهم نفسا ومالا
 وسائر ما يقررون عليه كحرم
 وحزير لم يظهر وهما لاهم
 انما يبلوا الجزية لصمتها
 وروى أبو داود وغيره أن من
 ظلم معاهدا أو انتقصه أو
 كلفه فوق طاقته أو أخذت
 شيا بغير طيب نفس فانا
 نجيجه يوم القيامة (والدفع)
 أى دفع السر وغيره فهو ماع
 من قوله ودفع أهل الحرب
 (نهم) ان كانوا يدارنا

بخلاف دارنا (لان شرط)

الدفع عنهم (أو انفردوا

بجوارنا) فيلزمنا ذلك

لاننا زمانا في الأولى ولحاقا

لم في الثانية بنا في العصة

وقولي لا بدار الى الا ان

شرط مع تقيدها ما بعده

بقولي بجوارنا من زبادي

(و) لزنا (ضمانا متلفه

عليهم نفسا ومالا) أي

يضمن المثلث لخصمهم

بخلاف الخرم ونحوها (و)

لزنا (منهم احدث

كسبة ونحوها) كيصة

وصصة للتعديهما (و)

لزنا (هدهما) بيلد

أحدثاه كيفدا والقاهرة

أؤاسل أهله عليه كامين

والدنية أو فتحاه عنوة

ككسر وأصهان أو صلحا

مطلقا أو بشرط كونه لنا

لم نطرق احدثاهما في

مستقلن ولا إيقاهما في

مسئلة المحم لانه ملك لنا

(لا بيلد فتحاه صلحا

وبشرط) كونه (لنا) مع

إحداثاهما في الأولى (أو

إيقاهما في الثانية (أو)

شرط كونه (لم) ويؤدون

خوجه فلا نعتهم احدثاهما

ولا نهدهما لان ملكهم

فيا اذا شرط لهم وكأهم

استثنوا إحداهما أو

إيقاهما فيا اذا شرط لنا

نعم لو وجدنا بيلد لم نعلم

بما قول ونحوها من زبادي وكذا

مسئلة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احدثاهما كوهو ما قلناه الشيعيان

عليه وسلم عن الكافر يوم تمص في مقامه كآء عاصم قائل وأهم **(قوله)** أو بدارحوب فيهما (ل) ان كانوا (بدارحوب خلت عن مسلم) فلا ان أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم وأنه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم فمقرب أو دفع الحر بين عنهم بنصهم فبعد جدنا والظاهر أنه غير مراد ع ش وسول ومثله شرح مر **(قوله)** الى الا ان شرط الخ الغاية داخله فهي أيمانهم بإذنه الذي لا صلح هنا هو قوله أو انفردوا فقط **(قوله)** بخلاف الخرم (لكن من غصبا يجب عليهم دفعه عليهم ودونته لدعى الغاصب وبعضه بخلافها الا ان أظهرها الخرم **(قوله)** ونحوها) كذكر ع ش **(قوله)** لتعدي فيهما) ولومع غيره على المعتد أما الكسبة التي لئول للمار فقال المارودي يجوز ان كانت لموم الناس فان قصرها على أهل دينهم فوجهان والعتد الجواز أيضا زى **(قوله)** وزنا هدهما) أي ان خالفوا واحدنا أو وجدناهما فبأذ كر ولعجل أنهما كانا برية ثم اتصلت بهما عمارتنا عن **(قوله)** بيلد أحدثاه) بيان لمعاد الموم الذي قبل الاستثناء وفيه أيضا بيان مفاهيم القيود الاربعة التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يبلد الخ بقوله أحدثاه أو أسل أهله عليه مفهوم الأول وقوله أو فتحاه عنوة مفهوم الثاني وقوله أو صلحا مطلقا مفهوم الثالث وهو قوله بشرط لنا أو لم وقوله أو شرط الخ مفهوم الرابع وهو قوله مع احدثاهما أو إيقاهما تأمل وفيه أيضا بيان أن قول المصنف لا يبلد معطوف على مقدر وهو قوله بيلد أحدثاه **(قوله)** والقاهرة) اسم لصران ع ش **(قوله)** أو أسل أهله عليه) أي حال كونه مستعين ومتفليح عليه ان كان من غير تعلق ولا صلح أو حج ويجوز جعل على لصاحبه أي أو أسل أهله معه أي صاحب له وكاتب فيه أو يعني في أي كاتب فيه اه سم على حج **(قوله)** والمدينة) فيه نظر لانها من الحجاز وهم لا يمتكون من سكانها مطلقا كاسم سول وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثالا أسل أهله عليه يقطع النظر عن كونه قابلا لاقامة الكافر فيه فلا ينافي أن للدين من الحجاز وهم لا يمتكون من الاقامة فيه **(قوله)** ككسر) أي القديمة ع ش **(قوله)** مطلقا) أي لا بشرط كونه لنا ولهم لان الاطلاق يقتضي ملك الارض لالح **(قوله)** لانه لك) لتعليل للصورة التي في قوله يبلد الخ **(قوله)** أو إيقاهما) واذا شرط الاقامة لهم التزم ولو بالكلية ولم يثبتها من داخل وخارج فلا يمتنع من ذلك وان كان لا يجوز فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخالفون للبرع ومن أجل كونه مصبة حتى في حقهم أثنى السبكي بأنه لا يجوز حاكم الاذن لهم فيه والاسلام اعانهم عليه ولا يجوز نفسه سول **(قوله)** ثم الخ) استدراك على قوله وزنا هدهما **(قوله)** احدثاهما) أي الكسبة ونحوها **(قوله)** أو فتحه) أي أو بعد فتحه فهو باهر وقوله ولا وجودهما بالصلب أي ولم نطرق وجودهما وقوله عندها أي عند المالك كورات وهما الاحداث والاسلام عليه وفتحاه أي عند احدثاهما **(قوله)** لم نهدهما) هذا الاستثناء خصه الجلال رحمة الله تعالى بالبلد الذي أحدثاه وفتحته عدم تأنيبه في الآخرين وهو ظاهر خصوصا في الاخيرة فانما اذا فتحنا بلدا عنوة صار عمارها وموانها أرض اسلام وان كان الموت لا يملك الاباحياء فكيف يثرون على ع ش في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتلال وهو ان ذلك كان في برية واتصلت بها عمارتنا أيس لك البرية حكم بالاد الاسلام من حيث عموم الفتح والاستيلاء لذلك نعم ان شككتنا في عموم الفتح لتلك البقعة اتجه ذلك اه هجرة وسم **(قوله)** وكذا مسألة الفتح) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة في كلامه وعدها من زبادي لانها كورة في كلامه ضمنا لانها مفهوم كلامه وقوله أو بشرط كون البلدنا هذه هي الأولى مما بعد الاستثناء **(قوله)** وهو) أي عدم منع احدثاهما

احدثاهما بعد احدثاهم الاسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما بها عندها لم نهدهما باحتلال أنها كانتا في قرية أو برية فاصلت عمارتنا بما قول ونحوها من زبادي وكذا مسألة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احدثاهما كوهو ما قلناه الشيعيان

فإذا شرط كون البلدنا مع شرط أحداث ما ذكر **(قوله في الأخيرة)** أي من كلام الشارح خلافا لما في عش من أنها في المتن **(قوله بالفتح)** أي منع أحداثها وهو منصف وقوله وحل الزركشي المجتتمعة هر في شرحه فيكون كلام المتن مقيدا بما ذكر وقوله عنده أي عن عدم أحداثها الذي جرى عليه المصنف اه **(قوله مساواة)** أي أحداث المساواة نزع مال الملك ذي دارعالية من مسلم فلا يكفهم هذا بل يمنع هو وأولاده من الأشراف على المسلمين ومن موصو سطعها بلا تحجير كما قاله المارودي وغيره أي بناء ما يمنع الرؤية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلقه بنا لانه لما كان لصلحتنا لم ينظر فيه لذلك وبقي روضتها كافتضاء اخلاقهم وإن كان حق الاسلام قد زال لانه يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء وله استجارها أيضا وسكانها ولوانهت هذه الدارقة اعادتها ولكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بني دارعالية أو مساوية ثم بها المسلم لم يسقط الممن كان بعد حكم الحاكم أو لا يسقط بخلاف ما أو أسلم بعد البناء فانه بني ترغيبا في الاسلام اه زى **(قوله لبناء جارسل)** محل الملح اذا كان بناء المسلم بما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لاعتاد فيها بالمال لم ينشأ أو لانه هذه هي أن صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى التي عظمه المسلم بشاره أو فصل عليه بأعارة اه خط ولو لاقت دار التي دارسل من أحد جوانبها لاعتد على ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك بقية الجوانب لانه لا جوارها من سول وشرح هر **(قوله ورفعه)** وإن شافوا من سراق يقصدونهم هر **(قوله أهل محله)** وكذا الملاصق من أهل المحلة الأخرى والمحل بفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الابل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم اه مصباح **(قوله وركو بالجيل)** والأوجه كما قال الأذني منعه من الركوب مسلطا في المواطن زحمتا لما فيه من الأمانة و يمتنع من حمل السلاح والتختم ولو بفضة واستخدام ملوك فاه أي ملبس حسن كترك شرح هر **(قوله لأن فيه عزا)** محل العمل منه ومما بعده اذا كانوا في دار الاسلام فان كانوا في دارهم أو انقروا بقرية في غير دارنا فقال الزركشي يشبه ترجيح الجواز كافي نظيره من البناء ذكره زى **(قوله واستثنى الجوى)** ضعيف **(قوله ولو تقيته)** أي لانه أخبى في ذاتها وقال شيخنا عش يمتنع من ركوب البغال النفيسة لانهما رت الآن مركوب العلماء والقضاء اه برماوى وحف **(قوله و يسرج)** برده عليه أن كل من سرج والركب يكون للجيل وقد علمت أنهم يمتنع من ركوبها فلا فائدة لقوله و يسرج الخ تأمل و يجب بان المراد منهم من السرج والركب فما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذن فانه نوع منها وكذا يمتنع من وضعها على البغال في حال ركوبها تدبر **(قوله أو ركب)** بضم الراء والكاف جمع ركاب **(قوله كرمص)** بفتح الراء عش **(قوله عرضا)** أي مطلقا على الاعتماد شيخنا والمراد بالعرض أن يجعل رجله في جانب ظهره في جانب زى ومثله في عش على مر راداه عليه في تقيده بقرق المساة **(قوله بين المساة البعيدة)** أي فيركب على الاستواء وقوله والقرية أي فيركب عرضا من سول **(قوله وهذا)** أي منع ركوبهم الخيل و يسرج وركب نحو حديث شيخنا **(قوله في الد كور الخ)** خرج النساء والصبيان والمجانين اذا صار عليهم وفارق أمرهم بنحو الغيار والزائر بأنه حصول التمييز به بخلاف هذا وبحسب ابن الصلاح منهم من خدمة الملوك والأمراء كركوب الخيل اه حج مس وشرح هر قال عش عليه أي خدمة تؤدي الى تعظيمهم بتردد الناس اليهم وعمل الانتفاع مالم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال **(قوله وزنا الجاؤهم الخ)** قال المارودي

الزركشي عنده على ما اذا دعت اليه ضرورة ومسئلة اطمع بلدا أحد تاه أو أسلم أهلهم عليمن ز يادى (د) زنا (منهم مساواة) بناء لبناء جارسل) ورفعه عليه المفهوم بالزلى وإن رضى لحق الاسلام ونلبر الاسلام يعلو ولا يعل عليه وثلا يطعموا على عورتنا وللتبزي بين البناءن بخلاف ما إذا لم يكن لهم جبار مسلم كان انقروا بقرية أو يمسوا عن بناء المسلم عرفا لذة المراد بالجوار أهل محله نذ جميع اليه كما ذكره الجرجاني واستظهره الزركشي (و) منهم (ركو بالجيل) لان فيه عزا واستثنى الجوى البراذن الخبية وخرج بالجيل غيرها كالجبر والبغال ولو تقيته (و) ركو (يسرج) أو ركو نحو حديث كرمص تميزا لهم من بخلاف برده وركب خبث أو نحوهم يؤمرون بالركوب عرضا وقيل لهم الاستواء واستحسن الشبان الفرق بين المساة الجيدة والقرية قال ابن كج وهذا في الذكور البالغين أي التقاد ونحو من ز يادى (د) زنا (الجاؤهم) يقيمونه بقول (زنا لى أشتق بل طر) بحث لا يقومون فوهدة

ولا يصدهم جدار روى الشيخان خبرنا يئسوا اليهود والنصارى بالسلام والذين آمنوا منهم فاضطروا الى اضيقه فان حلت
 والذين آمنوا منهم فاضطروا الى اضيقه فان حلت (تصديهم بمجلس) بقيد زنته بقول
 (بهم) أهانهم (و) زنا (عدم توقيهم و) عدم (٢٧٩)

(أمرهم) أغنى الباقين
 العقلاء منهم (بغير)
 بكسر المجهة وهو تقييد
 اللباس بأن يغط فوق
 الثياب بموضع لا يعتاد
 الحياطة عليه كالكتف
 وبالحذاء لونه لونه
 والأولى باليهودى الأصفر
 والنصراني الأزرق أو
 الأكعب ويقال له الرمادى
 والجوسى الآخر والأود
 ويكتفى عن الحياطة الصماء
 كما عليه العمل الآن قال
 الروضة كاسلها وبالقاع
 منديل ونحوه واستفد
 ابن الرقة (أوزار) بشم
 الزاى وهو خيط غليظ فيه
 ألوان يندق الوسط (فوق)
 الثياب) يجمع الغيار مع
 الزنار تأكد ومبالغة في
 الشهر والفتير وهو المنقول
 عن عمر رضى الله عنه
 فتعبرى بأولى من
 تعبيرة الواب والمرأة تجعل
 زيارتها تحت الزنار مع
 ظهور شئ منه ومنها الخشبي
 فيأظهر (د) زنا أمرهم
 (تغييرهم بنحو خاتم
 حديد) كخاتم رصاص
 ويدخل حديد أودصاص
 في أعناقهم أوزيها (ان)

ولا يعضون الأفرادى متفرقين شرح مر (قوله ولا يصدهم جدار) في المختار صدهم ضرب به مجده
 وبه ضرب (قوله) وزنا عدم توقيهم) وتحرم مودتهم وهي الميل اليهم بالقلب وان كان سببها ما يصل
 اليه من الاحسان أو دفع مضرة عنه وينبئ تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالنسبة لأسباب
 الخفية الى حصولها قبله والافعال الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصولها على
 دفعها ما أمكن فان لم يكن دفعها محال لم يؤاخذ بها ع ش على مر (قوله وعدم تصديهم) أى
 ابتداء ودوافعها كان يصدر مكان مجابهة بعدة مسلمون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال
 الجلال البلقيني استفتيت في جواز سكنى نصراني فرع فيه مسلمون فرق مسلمين فأقنيت بلنع
 وأقنع بالتصديق في المجلس وقد جرى عليه مر رشيدى (قوله أغنى الباقين) أى ولوأنا كما يدل
 عليه حذف الله كونهما وصرح به فيما بعد (قوله الباقين العقلاء) أى اذا كانوا في دار الاسلام
 أمالاً لم يكونوا في دار الاسلام فلم ترك الغيار زى وبعبارة شرح مر وأمرهم بغيرا رأى عند
 اختلاطهم بانوان دخلوا بالتجارة أو رسالة وان قصرت مدة اختلاطهم كإقتضاء اطلاقهم وتحرم
 مودتهم وهو الميل القلبي لا من حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك كانت لأصل
 أو فرع أو غيرهما تركه مخالفة ظاهر اولو يهاداة فيأظهر مالم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان بينهما
 بحرمه أو جوار (قوله) منهم) أى من أهل الذمة وشتمهم المعاهدون والمؤمنون شو برى (قوله)
 كاسى واللائكة يوم بدر وكأهم انما تروهم به لقلعة الصخرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد
 قلوبهم ولوأردا التغير بغير المعتاد منعوا خشية اللباس ونؤمر النسبة خرجت بتخالصون خفيها
 وشملها الخشبي شرح مر أى بان يكونا يلبسين كل منهما بلون رشيدى وانظر وجه أولوية ما ذكر بكل
 شوى قال في شرح الروض قال البلقيني وما ذكر من أولوية ما ذكر لادليل عليه (قوله بالصماء)
 ويحرم من المسلم لبس معصمات وان جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلاً ان هذه
 العلامة لا يهتدى بها المسلم من غيره حيث كانت العلامة للذكورة من زى الكفار خاصة وينبئ
 أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودى مثلاً على سبيل السخرية فيعز
 فاعل ذلك ع ش عن مر (قوله) كاسية العمل الآن) فقد كان في عصر الشارح النصارى لهم العمام
 الزرق والبصودهم العمام الصفراء وقد ذكرنا ذلك والآل اليهود لهم الطرطور الغرندى والآخر
 والنصارى لهم البريطة السوداء ل (قوله يجمع الغيار) أى في عبارة الأصل وفي فعل الكافر
 ع ش وهذا تنوع على التعبير بأواى فاذا علمت ان أحدهما كاسية يجمع الخ (قوله) اظهار
 منكر) فلواتنى الاظهار فلا تمنع ومنى اظهار واخرة أربقت ويتف ناقوس اظهاره وصرائط
 الاظهار في النص شرح مر وهو بان نطلع عليه من غير نحو تجسس قال الامام وأن يسم الآلة من
 ليس في دارهم أى عقيمهم (قوله واعتقادهم) بالنسبة الى ع ز وروى المسيح أى اهما إبان الله قال تعالى
 وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالايعاد المتعدله هو الذى يسم
 (قوله عزير) عن ابن عباس انه كان عبدا صالحا حكيما ه خط (قوله واپار آخر) أى شرب خمر

تجربوا عن نبيهم (بكان) كسما (به مسلم) وتقييدى بالمسلمين غير الحام من زى يادى (د) زنا (منهم) اظهار منكر بيننا) كاسية
 المانقوله الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والمسيح صلى الله عليه وسلم واپار آخر وعزير بن ناقوس وعبد الله من اظهار شاعر
 الكفر بخلاف ما اذا اظهروها فإيا بينهم كان انفرادوا في قرية وناقوس ما تضرب به النصارى لآوقات الصلوات (فان قالوا) بأن اظهروا

شيء آخر (عزروا) وإن لم يشرط في المقدود هذان من يادتي (ولم ينقض عهدهم) وإن شرط انتقاضه به لانهم يتدينون به (ولو قالوا بنا) ولا شبهة من كاسم في البغاة (أو أبو جزيه) بأن امتنعوا من بذل ما عقده أو بعضه ولو زاد على دينار (أو أجراء) حكمنا عليهم انتقض عهدهم بذلك لغاثة موضوع (٢٨٠) المقدر (ولو زنى ذمي بمسلمة ولو بشكاح) أي باسمه (أو أد أهل

عرب على عورة) أي خلل (لنا) كمنع (أو دعا) مسلما لكفر أو سب الله تعالى أو نبيا له (عقده) هو أعم من قوله رسول الله (أو الاستسلام أو التبرأ) بما لا يدنبون به (أو فعل نحوها) قتل مسلم عمدا وقتله (انتقض عهدهم) به (إن شرط انتقاضه به) والأفلا وهذا ما في الشرح الصغير وهو للقول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض به مطلقا لأنه لا يجزئ بمقتضى القصد وسواء انتقض عهده أم لا قيام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير أو ما لا يدنبون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وقولهم الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا كما ثبت الإشارة إليه وقولنا لا يدنبون به مع أو نحوها من زنا يادتي وكذا التصريح بنبأه تعالى (ومن) انتقض عهده بقتال تولى ولا يبلغ المأثم لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولا جرح لا يلاغه مأثم مع

وإن كان لا يعده ومثله أكل الخنزير (قوله بما ذكر) أي مما امتنعوا منه شرعا وقضيته لا تميز رجل اظهره قبل المنع ولو ما علم منهم منعوا عن منعه شرعا شوري وظاهره انما يرجع إلى ما قبله وإن كان مقيدا بالظهور بان خالفوا فيه على وجه اظهره (قوله) وإن شرط انتقاضه فيكون قائمة الشرط التخويل والارباب سمع عرض (قوله لانهم يتدينون به) في كونهم يتدينون بظاهر شرع الظاهر وأكل الخنزير نظرا لأن يكون المراد بالتدين اعتقاد الخلل حال (قوله) ولا شبهة لهم) أما إذا كان لهم شبهة كما أن أفعالنا طائفة من أهل البني وإدعوا الجهل أو صال عليهم طائفة من متلصعي المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك سول (قوله كما سول في البغاة) عبارة شرح الرض بخلاف ما إذا قالوا شبهة كما سول في البغاة فيكون قوله كما سول متعلقا بمحذوف (قوله أو أبو جزيه) هذا بالنسبة للقادر أما العاجز إذا استعمل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورس قهرا ولا ينتقض وبخص النص الانتقاض بالتغلب للقاتل سول وأفهم تعبيره بابوا أن الواحد إذا أدى من أداء الجزية مع التزامه لا ينتقض عهده هو وكذلك كافي الروضة وأصلها عن الماوردي أنه سمع بالعمى والقلى قاله الماوردي ضيف لافراق بين الواحد والجامعة مراه زى (قوله أو أجراء حكمنا) قال الامام وانما يؤثر عدم الانقياد لا كسنا إذا كان يتعلق بقوة ونصب القتال أو ما المنتقض هار فلا ينتقض وبجزيه في الحادى خط سول (قوله) انتقض عهدهم) أي عهدهم امتنع منهم مراه زى (قوله ولو زنى ذمي) أولا بل سول شوري وبسول الزنا مقدماته قاله الناشري مراه زى (قوله ولو بشكاح) بان عقد عليا حال اسلامها بخلاف ما إذا عقد عليها حال كفرها ثم أسلمت ووطئها في المدة لا ينتقض عهدهم فقد يسلم فيستمر نكاحه حال (قوله أو سب الله تعالى) أي جرحا عاب شوري (قوله عقده) جلة دعائه للبي من حيث هو عرض (قوله) كقتل مسلم) مقتضى التقيد بالمسلم أنه لو قتل ذميا أو قطع عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الواجب شوري (قوله انتقض عهدهم) أي يقرب عليه أحكام الحر حتى يوقع وتيرة المسلم الذي قتله عمدا قتل للحرية ويجوز إغراء السكاب على جيفته عرض علم مراه زى (قوله إن شرط انتقاضه به) ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو زناه حال كونه محصنا بمسلمة صار له فيا كاله المهر القبري لأنه حر من مقتول تحت يدنا لا يمكن صرفه لاقار به المسلمين لعين التوارث ولا للحر بين لنا إذا فارقنا على ما لم أخذناه فيا أو غنمية وشرط الغنمية هنا ليس موجودا خط سول (قوله كقولهم القرآن الخ) لانهم لو قالوا القرآن من عند الله صاروا لا دين لهم لأنه ناسخ لما هم يتدينون به من التوراة والانجيل شيئا عز زى (قوله مطلقا) أي شرط انتقاضه ولا (قوله كما سول في البغاة) أي في قوله بان خالفوا عزروا ولم ينتقض عهدهم وإن شرط انتقاضه به عن (قوله قتل) أي وجوب كالعنفه قتل على الجلال وقال مراه زى شرعه قتل أي جاز قتله وإن أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويتجسد منه على كامل في غيره يدفع بالأخلاق إذا ادفع به كان فيا للمسلمين في عدم المبادرة إلى قتله مسلحة لهم فلا تفتون عليهم (قوله وإدعوا) الواو في هذا وما بعده بمعنى أو وشوري (قوله بما ذكر) المراد به أقرب ما قرب الحرب

نصبه لقتال (أو بغيره) بغير زنه بقول (ولم يسأل) بتجديد عهد فلام الحيرة فيه) من قتل من وراقق ومن وفده ولا يلزم أن يلصقه بمأثمه لأنه كافر لا مأثم له كالظفر في وفارق من أمته حيث يلصقه بمأثمه من ظن صفة أمته بأن ذلك يقتضيه لنفسه أما ما ذهبنا إليه فاختاره ماوجب الانتقاض أموالا بتجديد عهده فتجب اجابته (فان أسلم قبلها) أي الحيرة (فتين

من) فينتقم القتل والارفاق والنداء لانه لم يحصل في بدالام بالفرح وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن انتقض أماله) الحاصل بحرية
أو غيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) اذ لم يوجد منهم ناقض وتعيير بذراريه أعم من تعييره النساء والصبيان (ومن ينذره) أي الامان
خروجه بأمان كدخوله ولانه لم يوجد
(واختار دار الحرب لبعثه) وهي أمانته ليكون مع نذره الجائز (٢٨١)

منه خيانة ولا يوجب نقض
عهده

(كتاب الهدنة)

من الهدنة أي الكون
وهي لغة الصلحة وشرعا
مصالحة أهل الحرب على
ترك القتال مدة معينة

بعوض أو غيره ونسعى
مواد عود مهادة ومعاودة
وسلطة والاصل فيها قبول
الاجماع قوله تعالى براءة
وان جنحو السلم فاجتمع لها
ومهادته ^{في} قريشا
عام الحديبية كما رواه
الشيخان وهي جائزة لا واجبة
(انما يعقدها البعض كغفار
اقليم واليه أو امام) ولو
بنائبه (ولغيره) من الكفار
كلهم أو كغفار اقليم كالمند
الردم (امام) ولو بنائبه
لانها من الامور النظام لما
فيها من ترك الجهاد مطلقا أو
في جهة لانه لا بد فيها من
رعاية مصلحتنا فاللائق
تفويضها للامام مطلقا أو
من فوض اليه الامام مصلحة
الاقليم فيما ذكر وما ذكر
فيه هو مافي الاصل وغيره
وقصده أن ولي الاقليم

درس

(كتاب الهدنة)

(قوله أي الكون) عبارة عن من الهدنة وهو الكون لكونه القفنة بها ذهي لغة المصالحة وقال زى
لان مال الكفار يمكن الصلح معهم به قال هذنت الرجل وأهدته اذا أكلته وهذا هو كونه
مصالحة أهل الحرب) أي صيغة كما بعد من قوله بعد انما يعقدها فلا بد من الإيجاب والقبول على ماسرى
الامان بحرية سم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة للجلالين براءة من الله ورسوله واصلة الى الذين
عاهدوا من المشركين فسبحوا سير وأتينا أيها المشركون في الارض أر بعاه شهر (قوله فاجتمع
على) أي لا بد مني المسألة ولانه ضد الحرب والحرب يذكر ويؤث قال تعالى حتى تضع الحرب
أزوارها (قوله ومهادته ^{في} قريشا) وكانت سببا لفتح مكة لان أهلها لما خافوا المسلمين
وسموا القرآن أسلم منهم خلق كثيرا كثر من أسلم قبل شرح مر وكان الحامل على المهادنة ضعف
المسلمين مع ذلك أراد الله تعالى نقض ذلك العهد وقبح مكة بعدما بسيرة عرش على مر (قوله
عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوري (قوله لا واجبة) أي أصالة والاقبال واجبو بها اذا
ترتب على تركها لحوق ضرر بالائمين تداركه كما يعلم عما يأتي شرح مر (قوله أو امام) ومثله مطاع
باقليم لانه لا بد له حكم الامام كاهو القياس في نظاره شرح مر قال الرشيدى قوله قوله من له مطاع أى أنه يعقد
لاهل اقليمه (قوله ولو بنائبه) أي في عقد الهدنة لاجل أن يحصل المفاخرة بينه وبين والى الاقليم
كالباشا لانه نائب في الحكمين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيخنا (قوله مطلقا) أي سواء كانت
لبعض الاقليم أو لكامله (قوله أو من فوض) وهو والى الاقليم قال الشورى وهذا التعبير يقتضى
انه فعله بغير اذن الامام (قوله فياذكر) أي في بعض كغفار اقليم وهو متعلق بنفو بعض مقدر
والقتدر أو بنفو من ينهاه اذ كل من فوض اليه الامام (قوله وما ذكره) أي فيمن فوض اليه الامام
والذى ذكر فيه هو أن يعقدها البعض كغفار اقليم لا لكلهم (قوله بأن له ذلك) أي فالبعض ليس بيه
وهو المسمى اذ حيث كانت المصلحة فيه كإقاله مر وط ب له سم (قوله وتدعو الى السلم) أي يدعون
مصلحة لطابق للمسلمين (قوله كمنعنا) في القتل للمصلحة بضعفتا سمح شوري وأجب بان المراد
ما يترب عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول للرجاء وبذلك
شرح عبارة الرض شوري (قوله الى أر بعاه شهر) ولا بد مع ذلك من المصلحة شوري (قوله
آية فسبحوا) عبارة شرح الرض لانه تعالى أمر بقتل المشركين مطلقا وأذن في الهدنة أر بعاه شهر

(٣٦ - (بحري) - رابع)

لا يهادن جميع أهلوه به صرح الفوارى لكن صرح العمري بأن لهذا
وتعيير البعض أولى من تعيير الاصل ببلدته وانما تعقد (المصلحة) فلا يمكن انتفاء المقدسة قال تعالى فلانها وتدعو الى السلم وأتم الاعلون
والمصلحة (كمنعنا) بقلعه ودوا ورجاء اسلام أو بدل جزية ولو بالضعف فيهما (فان لم يكن) نا (ضعف جازت) ولو بالضعف (الى
أر بعاه شهر) الآية بحوائف الارض أر بعاه شهر ولاه ^{في} هادن صفوان بن أمية أر بعاه شهر عام الفتح

ولا يملكونه وقول كنع الخ أول من قوله بأن شرط منع فك أسرا الخ (وتصح) الهدنة (على أن ينفضها المأمور معين عدل ذوراً متى شاء) فإذا نقضها انتقض وليس له أن يشاء أكثر من مرة أشهر عند قوتها ولا أكثر من عشرين سنة عند ضعفها (وسى فسد بلغناهم ما منهم) أي ما يأتون في مناوئهم أهل عهدنا وأندرتناهم لم يكونوا يدايرهم لنا قاطلهم أو كانوا يدايرهم فلنا قاطلهم بلا اندراهم هذه من ثمة المؤمنين من زيادي (أو هتارنا الكف عنهم) أي كف أذا نأوا ذى أهل العهد (حتى تنقضي) منها (أو تنقض) قال تعالى فأما إليهم هم إلى الهدنة وقالوا فاستقاموا السلم فاستقاموا السلم فلا يبرأ من ذى الحرب عنهم ولا ذى منهم عن بعض لأن مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا لافظ بذلك على أنها لا تنفسح عت الامام ولا يبرأ من نقضها يكون (بصرح) منهم أو ما ينظر به (أو نحو) أي التصريح (كفتنا) أو ما كان به حرب بمودة لنا أو نقض (٢٨٣) بعضهم بلانكارناهم) قولوا ففلا أو قتل مسلم أو ذى بدارنا

معتد وامتنكها الاسرى بأنه مخالفنا في السير من نذب فك الاسرى وأوجب بحمل ما هناك على عدم تعذيب الاسرى أو شوف اصطلاحهم زى (قوله ولا يملكونه) والعقد باطل ويحل بذلك المال لك الاسرى لا تعذيب أيضا حل وينبئ على عدم ملكه أنهم لو عصوا بايمان وأمان أخذناه منهم (قوله على أن ينفضها المأمور) قال الحل يقوم هذا القيد مقام تعيين المدة في الصحة من غير العهر والحر ويجوز أن لا تؤثر الهدنة بشرط الامام نقضها متى شاء ريشدي (قوله ذوراً) أي في الحرب بحيث يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها حر (قوله وسى فسد الخ) الانب تقديري على قوله واضح الخ وانظر هل هذا شامل لما إذا انتقض ما من فوض إليه نقضها من المدين (قوله أهل العهد) أي أهل التمسح يرى أي لا يبرأ من ذى نقضها من بعضهم عن بعض كإياي (قوله فاستقاموا السلم) الآية دليل على الثاني بفهمها (قوله لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر) أي عن ذى المسلمين وأهل السنة وعبرة ابن حجر ان القصد كفس من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم (قوله بذلك) أي بقوله سى تنقض أو نقض (قوله يبرأ به) وهو ظهور أمانة الحياة زى (قوله كفتنا) أي ان كان محمدا محضادنا أو شوبه عدلا خطأ ودعا لمانا وأقطع وكتب أيضا كفتنا أي لامع الباعة اعانه لم كجب في أهل التمسح يرى (قوله قولوا ففلا) راجع للنقض والولو معنى أو (قوله بدارنا) قيد في الشيء فقط عى (قوله عيون الكفار) أي جواسيسهم (قوله نصف الهدنة) ولان عقد الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضا والباقيون يكون السكوت رضا بذلك فوجب أن يكون النقض مثله شورى (قوله واصف اسلام) أي باطن بالشهادتين ذكر اكان وأتقى ولم يقل مسلم ليشمل الصبي (قوله عليه) أي على قوله أو طلبة غيرها (قوله وأقلت الآخر) أي انفلت أو منعاه هرب قال في النهاية التفت والافت والافتات التخلص من الشيء فانه من غير كنه اه وفي الصحاح أقلت الشيء وتقلت وانفلت بمعنى وأقلت غيره اه شورى (قوله لنعنهم) راجع للجميع وجه ضعف الرقيق عدم عشرة له وضعف من لم تطلبه عشرة عدم طله الله بال على عدم اعتناها به فكانه لاعتيرة له (قوله مطلقا) أي وجدت فيه التوبة الله كورة أولا (قوله زوجة) أي التي بدار الحرب فانها لا تدخل الا ان شرط الامام دخولها

وعقد معاوضة ولو بلغهم بعد استيفاء ما عليهم (ما منهم) أي ما يأتون فيه من مر (ولو شرط رد من جاءنا) (منهم أو أطلق) بأن لم بشرط رد ولا عدمه (لم يردوا صف اسلام) وان ارتد (الا ان كان في الاولى ذكر اسرار عيسى ومجنون طلبه عشرة) اليها لانا تذب عنه ونحبهم مع قوتهم نفس (أو) طلبة فيها (غيرها) أي غير عشرة (وقدر على قهره) ولو هرب وعليه حذر الذي عليه أبويه لما جاني طلبة رجلان فقتل أحدهما في الطريق وأقلت الآخر رواه البخاري فلا رد أي الا لا يؤمن أن يظاها زوجها أو تزوجها كذا لو فسد قال تعالى فلا ترجعوا إلى الكفار ولا حتى احتياطا ولا رقيق وصي ومجنون ولا من لم تطلبه عشرة ولا غيرها أو طلبة غيرها ومجنون قهره لضعفهم بلغ الصبي أو أفاق المجنون ووصف الكفر ذخر بالتقييد بالاولى وهو من زيادي مسألة الاطلاق فلا يجب الرد مطلقا والتصرح بوصف الاسلام غير المرأة من زيادي (ولم يجب) بارتفاع نكاح امرأته باسلافها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الزوج) لان المان البضع بل يحال فلا يسلمه الامان كالا يشمل زوجة وأما قوله تعالى أو توهي أي الزوج ما نفقوا أي من المهور فهو ان

عندهم في ذلك (والرد له)
يصل (بتخليل) بينه
وبين طالبه كافي لوديته
(ولا يلزم رجوع) اليه (وله)
قتل طالبه دفعاً عن
تسوديته ولذلك لم يسكن
النبي ﷺ على أي صير
امتناعاً وقته طالبه (ولنا)
نهر يضرب له) أي يقتله
لما روى أحد في مسنده
أن عمر قال لابي جندل
حين رده النبي ﷺ
إلى أبيه سبيل بن عمرو إن
مد الكافر عند عتقه كدم
الكب يعرض له يقتل أبيه
وتخرج بالتعرض
الصرح فينتع (ولو)
شرط عليهم الهدنة (رد
مرتد) جاهد منا (لزمهم)
الوفاء) به عملاً بالشرط سواء
أكان رجلاً أم امرأة سوا
أو رقياً (فإن أربوا
فناضون) العهد لمخالفتهم
الشرط (وجاز شرط علم
رده) أي من سببهم منا
ولو امرأة وريقاً فلا
يلزمهم رده لانه ﷺ
شرطتك في مهادة فريش
و يفرمون مهر المرأة وقيمة
الريق فان عاد اليها ردتنا
لم قيمة الرقيق دون مهر
المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته
بمير ملكهم والمرأة لا تصير
زوجة كذا في الروضة
كأصلها (فرغ) قال
الماوردي يجوز شراء أولاد
العاهدين منهم لا يسيهم

حل (قوله محتمل لندبه) وجزم ابن حجر بالندب تطبيقاً لظاهرهم عبارة البخاري وأتوهم ما نفقوا
أي ما دفعوا البين من المهور وذلك لأن صلح الحديبية جرى على أن جاء منهم ردها فلما تمزق عليه
ردهن ولوردته انتهى عنتم مرة مهورهن اه وهو منسوخ (قوله الصادق بعدم الوجوب) في نظر
لأن الندب خاص وعدم الوجوب عام والاختصاص لا يسدق بالأعم بخلاف العكس ومن ثم قال المحقق
الحلي الصادق بعدم الوجوب فليتمل مشوري وفي نسخة الصادق بعدم الوجوب وهي ظاهرة
(قوله الموافق) أي الوجوب للأصل لأن الأصل في صفة أفضل الوجوب حل فهو صفة للوجوب
وتل صفة لعدم (قوله ورجموه) أي الندب (قوله لما قام عندهم في ذلك) وهو أن الأصل برأء
القيمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما تنفق الزوج حل وقال الشوري قوله لما قام عندهم أي
من اعزاز الإسلام واذلال الكفر طب قال ابن حجر وأما قوله تعالى وآتوهم ما نفقوا فلا يدل على
وجوب خصوص مهر الثلث ويوجه بأنه لا يمكن الاخذ بظاهره منسوخه جميع ما تنفق الزوج من المهر
وبغيره اذ لا يتم قال لا بوجوب السكك ولا حمله على المسمى لانه غير بدل البيع الواجب بالقرعة في ذلك
ولما لمثل لأن المقابل للأظهر لم يقل به فتعين أن الأصل للندب تطبيقاً لظاهر الزوج بأي شيء كان اه
زي (قوله والرد له) أي لمن جاءنا منهم (قوله دفعاً عن نفسه) جعله حر علة الثاني وعلى الاصل
بقوله لانه لا يجوز اجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار
الحرب اه وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من المترفين في زماننا من أن إذا خرج فلاح من قرية وأراد
استيطان غيرها أجبر ومعنى العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه وأصوله في تلك القرية
عش على حر (قوله إلى أبيه سبيل) وأسلم بعد ذلك عش (قوله ويبرمون مهر المرأة) قال
البلخي وهو عجيب لأن الردة تنقض انقضاء النكاح قبل الدخول وتوقع على انقضاء العدة بعده
فأزله مهر المهر مع انقضاء النكاح أو أشرافه على الانقضاء لوجه لشرح الرض سموي حاشيته
فإن قيل لم يفرموا مهرها ولم نفرم نحن مهر المسنة أجيب بأنهم فوّتوا عليها الاستجابة الواجبة عليها وأيضاً
المانع جاء من جهتها والزوج غير متمكن منها بخلاف المسنة الزوج متمكن منها بالإسلام اه (قوله)
دون مهر المرأة انظر وجهه مع أن سبب الفرم زال بعود المرأة إليها (قوله لأن الرقيق الخ) هذا بيان
على صحة بيع العبد المرتد من الكافر والمعتد بخلافه كإسرى شوري وقال سول لا يغال بها إنما
بأنى على القول بصحة بيع المرتد للكافر والاصح خلافه لا تقول ما عدا سبيل يما حاشيته فتعرف ذلك
لأجل الصلحة فليس مفرغاً على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم)
عبارة قل على الحلي يجوز شراء أولاد المعاهدين معاهد آخر غير أبيه لانه ملك بالقرع لامن أبيه لأن
أباه إذا ظهر موأراد بيعه دخل في ملكه فيمنع عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز
الشراء الخ

(كتاب الصيد)

درس

وجه مناسب بعد الجهاد أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين وطلب الخلال
فرض عين فأنسب ضم فرض العين إلى فرض العين زي وقال هم ذكر هذا الكتاب هنا بياناً
لاكثر الأصحاب وكأن المناسبة من حيث أنه يذكر فيه من تحمل ذبعت ومن لا تحمل فكان من اللام
اتباعه لأحكام الكفار السابقة وقال قل على الحلي ذكر الصيد هنا عقب الجهاد لما فيه من
الاكساب بالأصطاد للشباب لا لكسب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في افتراءه عن (قوله)

والذبح

(كتاب الصيد) أصله مصدر ثم أطلق على الصيد

والنبايح) جمها لها تكون بالسكين والسهم والجوارح شرح مر (قوله جمع ذبيحة)
 التامة للوحدة (قوله فاصطادوا) الاسر بالاصطياد ينقض حل الصيد وقوله الاماذ كيت مستثنى من
 الحرمات فينبغي حل المذكيات غير ورقه وقوله مستثنى من الحرمات أى من بعضها وهو ما كل السبع
 لان ما قبله لا يثنى فيه مذكية وقال البيهاري الاماذ كيت أى الاماذ كرتن ذكاته وفيه حياة مستقرة
 من ذلك أى من قوله والمختصة بالذكاة الشهاب وقيل الاستثناء محض بما كل السبع أى
 الجلالة للرسلة (قوله بالمضى الحاصل بالهدر) وهو الانذاج أى كون البهيمة مذبوحة عرض
 وقصر الشارح بهذا لغير الذبح الذى هو أحد الاركان والاركان اتحاد الشكل والجزء رشيدى (قوله)
 أربعة المراد بكونها أركاناً لأنه لا بد لتحقيق منها لانه يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة والافليس
 واحدتها جزأ منه عرض على مر (قوله بياقنى) أى عقده بأى محل كان وهو متعلق بقتل (قوله قطع)
 حلقوم) أى كنه وسرج يقطع ما واختلف رأس عصفور أو غيره بيده أو بندقة فانه ميتة ويقصور عليه
 غيره وبقوله الحلقوم ما لو قطع البعض وانتهى الى حركة مذبوح ثم قطع الباقي فلا يصلح شرح مر
 وقوله ثم اشارة الى أنه قطع البعض الاول ثم تراعى قطعه للثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين وأعاده
 فورا أو سقطت من يده فأخذها وتم الذبح فانه محل كاصرح به صحيح وقولنا وأعادها فورا ومن ذلك قلب
 السكين لقطع الباقي الحلقوم والمريء وأرتكها وأخذ غيره فافورا اعدم حديثها فلا يضر عرض على مر
 وقول زى وقطع الحلقوم والمريء دفعة واحدة غير ظاهر الا أن يراد بها عدم التراجع فى القطع (قوله)
 ومريء) بفتح الميم والدش شوى برى والزيادة على الحلقوم والمريء والودجين قيل يحرمها لانهما زيادة
 فى التعذيب والارباح للجوارح مع الكراهة ولو شك بعد وقوع القتل منه هل هو محرر أو محل هل يحل
 ذلك أولا فيه ونظر الاقرب الاول لأن الاصل وقوعه على الصفة المجزئة عرض على مر وسئل مر
 عن نزع ذبيحة فآل اربها هل محل أولا فأجاب بانها تصل للباغية فى الذبح ولا حرمه فى ذلك اهـ سم (قوله)
 وقتل) مطوف على قطع والعبرة في كونه مقدورا عليه أولا بما لا فائدة بالآلة فلا نظر لما قبلها فلا يرى
 غير مقدور عليه فأصابه وهو موقوف عليه لم يحل أو عكسه حل سـ ملخصا (قوله والكلام فى
 فى الذبح استقلال) الاصول والكلام فى الذكاة الخ رشيدى وقوله لان ذبحه الاول لان ذكاته وعبرة
 التحقق لان الشارع جعل ذبح أمه ذكاته وعبرة سـ مل قوله لان ذبحه الخ أى وان أخرج رأسه وبه
 حياة مستقرة وتم انفصاله وهويت لان انفصال بعض الولد لا أثر له غالبا (قوله فلا يراد بالجنين) أى
 على نزع يفسد الذبح والراجع ان الحيوان الذى لم ينفخ فيه الروح والمنفعة والعلقة لا يجعل أسكها وهذاهو
 المتمد من خلاف طولى بن شى قال العلامة الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب موته الى
 ذكاته أمه أو لواحيا لأن موته بذكيتها أو يبق عيشه بعد الذكاة عيش مذبوح ثم موت أو يشك
 هل موته بالذكاة أو غيرها فيحل لانهما سبب فى حله والاصل علم المانع نزع ما لمحققا موته قبل
 ذكيتها وما لو أخرج رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت وما لمحققا عيشه بعد الذكاة كنهات كالم
 اضطرب فى بطنها بعد ذكيتها ما ياطو ولا يتحرك فى بطنها تحركا عديدا ثم سكن ثم ذكيت (قوله)
 ذكاة الجنين الخ) وهم أحبابنا رواية النصب وقالوا المحنوط رواية الرفيع ويكون ذكاة الاول خيرا
 مقدورا ذكاة الثاني مبتدأ مؤخر أى ذكاة أم الجنين ذكاة له لاحتياج مع ذكيتها الى ذكاته اذالم تذكر
 حياته شوى برى وهذا أى كون ذكاة خبره مقدما جار على مذهب الشافعى فأما الحنفية فالقول بوجوب
 ذكاة الجنين فيصرون معافا أى مثل ذكاته أمه ومجملان كان فيه حياة مستقرة والافهوه عند هدميته
 لان ذكاته ميتة لا تحيى وفى حالة النصب يقدر ان الكاف أى كذا ذكاة والشافعية يقدر ان الباء

(والنبايح) جمع ذبيحة بمعنى
 مذبوحة والاصل فيها قوله
 تعالى وإذا حلقت فاصطادوا
 وقوله الاماذ كيت (أركان
 الذبح) بالمضى الحاصل بالمصر
 أربعة (نزع ونبايح وذبيح
 وآلة والذبح) الشامل التحريم
 وقتل غير المقدور عليه بما
 يأتى (قطع حلقوم) وهو
 مجرى النفس (ومريء)
 وهو مجرى الطعام (من)
 حيوان (مقدور) عليه
 (وقتل غيره) أى غير المقدور
 عليه (بأى محل) كان منه
 والكلام فى الذبح استقلال
 فلا يراد بالجنين لان ذبحه يذبح
 أمه نجا لخبر ذكاة الجنين
 ذكاة أمه

(ولوذج معشورا) عليه (من قهأو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومريه وبه حياة مستقرة وأول القطع حل والأفلا كايصل عياني وسواء أقطع الحلق أو فوق الحلقوم والمري أم لا وتغيير بأذنه أعم من تغييره بآن أكل (وشرط في البيع قصد) أي قصد العين أو الجنس بالفعل والتصرع بهذان زباني (فلو سقطت يدية على مئذنة أو احتكت بها فأنذعت أو استرقت جرحه بنسبة اقتلت (٢٨٦) وأرسل سهما للصيد) كذا أرسله إلى غرض أو اختار لقوته (قتل صيدا

سوم) وإن أغرى الجارحة صاحبها بعد استرطاف في الثالثة وزاد عدوها لعدم القصد المختبر (لجرحه) أرسلها (غابت عنه عصى الصيد أو جرحته) وأبنته بالجرح إلى حركة تدبوح (وغابم وجديتا) فيها ما يحرم لا خيال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصححه الأصل واعتمده الباقين لكن اختار النووي في صحيحه الحل وقال الروضة أنه أصح دليلا وقال في المجموع أنه الصحيح أو الصواب (لأن رماه ظانه حجرا) أو حيوانا لا يؤكل (أو) رمى (سرب) كسر أله أي قطع (ظناه فأصاب واحدة) منه (أو قصد واحدة) منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم لصحته ولا اعتبار بظنه المذكور (وسن نحرا بل) في لبو أي أسفل العنق لأنه أهل الخروج روحها بطول عنقه (فأفتم معقولة زينة) بقيد زنه بقولي (يسرى) ونحو نحو (ير) كمنه وخيل في حلق وهو على النقيض الاتباع ورواه الشيخان وغيرهما يجوز عكسه بلا كراهة إذ لم يرد فيه شيء (منه جانب أيسر) لأنه أسهل على الفاعل في أخذه السكين باليمين وأما كراهة اليسار (مشدودا فهو غير جلي) لا يضطر حاله للبيع فيزال الفاعل بخلاف رجله اليمنى فتترك بلا شك ليسير شحركها وتغييره بنحو قرأه من تغييره باليسر والتم (أو سن (أن يقطع) الفاعل (الودجين) بفتح الواو

أي يذك كانه أي حاصلة بذكاته (قوله ولوذج الخ) أشار به إلى أنه لا يشترط كون الشيء في الفعل المتأخر لارتباط بمقابله وقوله ثم إن قطع حلقومه أي شرع فيه وقوله أول القطع أي أول قطع الحلقوم والمري وهذا شرط بطله ولوذج مقدورا عليه فكأنه قال بشرط حلله أن يصل إلى أول قطع الحلقوم وبه حياة مستقرة ولا يشترط وجودها بعد التصريح كإي شرح الروض (قوله وبه حياة مستقرة) ولا يشترط العلم بوجود الحياة للشفقة عند البيع بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة أو اقبحا رالم ومحل ذلك عند تقم ما يحل عليه الملاك س (قوله في البيع) أي بالشيء التام ليس (قوله قصد العين) وإن أخطأ في ظنه أو الجنس وإن أخطأ في الإصا به حل والمراد بقصد العين أو الجنس بالفعل أي قصد ابتاع الفعل على العين أو على واحد من الجنس وإن لم يقصد البيع بدليل قوله لا أن رماء ظانه حجرا الخ (قوله لقوته) أي المرسل (قوله وإن أغرى) غاية لرد (قوله مع الصيد) أي قبل جرحه شوري (قوله وبصح الأصل) معتمد (قوله لأن رماه الخ) معطوف على قوله فلو سقطت يدية الخ لكن المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المنطوق تأمل (قوله ظانه حجرا الخ) اعلم أن الصور ثلاثة لأنه إما أن يخطئ في الظن كأن أخطأ في الإصا به فقط أو فيها فان أخطأ في الظن فقط أو في الإصا به فقط وهو محال وقد ذكرنا أن

بقوله لا أن رماء ظانه حجرا أو الثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا أخطأ فيما كان ظنا للحرام فلا يعمل وإن كان ظنا للحلال فيحل فالخطأ فيها فيه صورتان وقد ذكرها الشيخ س وعبارته ولو قصد وأخطأ في الظن والإصا بهما كمن رمى صيدا أي في الواقع ظنه حجرا أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره س لأنه قصد حراما لا يستفيد من الحل لا عكس بان رمى حجرا أو خنزيرا فانه صيدا فأصاب صيدا بطل لأنه قصد صابعا ومثله في شرح الروض (قوله فأصاب غيرها) ولو بعد إصابته المقصودة ومنع ما لا القاضي يورى إلى صيد فرق منه لا آخر حلوان جهل الثاني فله الزكوى س وشرح مر وعبارته حل قوله فأصاب غيرها ولومن غيرها ولومن سرب آخر لأن القصد وقع في الجملة بخلاف ما لو قصد صيدا ورى إليه فاعتز به ففأصابه اللهم فانه لا يعمل لأنه لم يقصد البتة وفيه نظر حل ومثله في شرح مدركن من غير تنظير (قوله وسن نحرا بل) ونحوها من كمال الخطأ عن قصد المبيد كالزوال والعلل المراد بالنحر غزاة الآفة للبه أو لولا بقطع عرضا حل وعبارته زى النحر الطعن على حدائق المنحر وهو وعدة في أعلى الصدر وأصل العنق اه قال مر في شرحه ولا بد من النحر من قطع كل من الحلقوم والمري ومثله في شرح الروض (قوله فأفتم معقولة) حاصل ما ذكره من الدين انما عتد في الأبل ثلاثة وفي نحو البقر أربعة وذكره تنم القليلين بقوله وأن يقطع الودجين الخ (قوله ويجز عكسه) أي ذبح الأبل ونحو غيرها بلا كراهة لكنه خلاف الأولى والخيل كالنحر وكذلك البقر والوحش وبقره شرح مر (قوله باليمين) فإن كان الفاعل أعسر ندب أن يسبغ يديه وبه حياة مستقرة على يمينها

كما

في حلق وهو على النقيض الاتباع ورواه الشيخان وغيرهما يجوز عكسه بلا كراهة إذ لم يرد فيه شيء (منه جانب أيسر) لأنه أسهل على الفاعل في أخذه السكين باليمين وأما كراهة اليسار (مشدودا فهو غير جلي) لا يضطر حاله للبيع فيزال الفاعل بخلاف رجله اليمنى فتترك بلا شك ليسير شحركها وتغييره بنحو قرأه من تغييره باليسر والتم (أو سن (أن يقطع) الفاعل (الودجين) بفتح الواو

والحال ثنية دوج وهما رقاصحتى عتق عبطان به يسميان بالوردين (و) أن (بعد) بضم الياء (مدنية) طبرستان وليحاذكم
 شتره هي بفتح الشين السكن العظيم والمراد السكن مطلقاً (و) أن (يوجه ذبيحة) أى مذبحها (قابلة) ويوجه هوها (أشار) أن
 (بسم الله وحده) عند الفعل من ذبح أو إرسالهم أو جازعته (٢٨٧) فيقول بسم الله للتباعد فيما رواه الشيخان
 في الدج للأضحية بالصان

كان مقطوع العين لا يشتر في الصلاة بسببته اليسرى شورى (قوله) وأن (بعد) فان ذبح بكين كالة
 حل بشرطين أن لا يجتاع القطع إلى قوة الساج وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائى حركة مذبح
 سول (قوله) مدنية) وينبذ إسرائيلها برقى ويحامل يسير ذهاباً وإياباً ويكره أن يحدها قبايتها وأن
 يذبح واحدة والآخرى تنظر لها ويكره له إبانة رأسها لا لزيادة القطع وكسر العنق وقطع عضونها
 ويحرم بكهاز قبلها حتى تخرج روحها والاولى سوقها إلى المذبح برقى وعرض الماء عليها قبل ذبحها فشرح
 م (قوله) شتره) من شتر المال ذهب لانها بها للحياة سر بما حيج (قوله) بفتح الشين) ونظم
 أيضاً شورى (قوله) السكن) تذكر وتؤنث والمغالب تذكرها كما في الشارح سميت بذلك لانها
 تكن حارة الحياة ومدنية بنيت أولها لقطع طعام الحياة شورى (قوله) أى مذبحها) ولا تغل
 يبنى أن يكره له حاله استرجاج حجة كالولول وضوح الفرق بأن هذه صلاة عبادة ويتقرب إلى الله تعالى
 بها ومن سن فيها ذكراً تعالى غلاف تلك شورى وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرب بها كالأضحية
 (قوله) عند الفعل) وكذا عند الإصالة ويجعل أصل السنة بكل ول بالتسمية بينهما شورى فلترك
 التسمية ولعند الحل لأن الله تعالى أياح ذابغ أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
 وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما أيد كرم الله عليه فالرادمز كرم الله عليه غير اسم الله تعالى
 ما ذبح للاستهام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وساق الآية دال عليه فانه قالوا له نفس والحالة التي يكون
 فيها نفعي الاعلان لغير الله تعالى أو نفعاً أهل لغير الله به بشرح مرقا أبو حنيفة تركها عمداً
 يحرم الذبيحة (قوله) فلا يجوز) أى يحرم ولا تحرم الذبيحة حينئذ فان قصد التشريك حرمت الذبيحة
 حل وبعبارة سم فلا يجوز أى هذا القول والأفصح أكل الذبيحة (قوله) بشرطه السابق
 (النكاح) عبارة هناك ويشترط في إسرائيل أن لا يدخل أول آبائهم في ذلك الدين بعد بعبته تنسخه
 وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه ان يحجبوا الحرف اه وقوله في إسرائيل أى المنسوب
 لإسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد إسرائيل بيمينها فان شك في كونها إسرائيل أم لا فشرطها
 شرط غير الإسرائيلية وهوان يعلم دخوله فيه قبلها ففعل هذا ليعلم ذبيحته الآن كما في شرح مرقا للشك
 في كون الذابغ إسرائيلاً لا مع انتهاء العلم بدخول أول آبائه في ذلك الدين قبل بعبته تنسخه خلافاً
 للسكن (قوله) وانما حل ذبيحة الامة) لأحاطة هذا الاعتدال مع الشرط الذى ذكره إذ يدخلها صريحاً
 وهي انما تدعى من غير محن نكاحه وبجواب بأن غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والنكاح (قوله)
 بخلاف ما عبر به) لانه قال حل نكاحها (قوله) في غير مقدور عليه) والاعتبار بضم القدرة عليه حال
 الإصالة فلوروى نأذاضراً مقدوراً عليه قبلها لم يحل إلا أن أصاب مذبحه أو مقدوراً عليه فصار داخل
 وان لم يصب مذبحه شرح مرقا قال ع ش عليه فرع وقع السؤال عما لو حال عليه حيوان مأكول
 وضربه بسيف فقطع رأسه لم يحل ولا في نظرو الظاهر الأول لان قصد الذابغ لا يشترط وانما الشرط
 قصد الفعل وقود جديل وينبى أن مثل قطع الرأس مالم أصاب غير عتقه كذبه مثلاً فحده وما نولم
 يمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله) بصيراً) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيدوضربه

معتبر من أول الفعل إلى آخره فلو فخلل بينهما ردة أو اسلام نحو موسى لم يحل ذبيحة ودخل فيها عبرت به ذبيحة أنزواج التي
 يمدونه ففحل بخلاف ما عبر به (وكونه في غير مقدور) عليه من صيد وغيره (بصيراً) فلا يحل مذبح الاعبي بإرساله آلة الذبح أدليس
 له في ذلك تصحيح والشرح به فمذبح شمله لغير الصيد من زبادى

حل بالاجماع وكان وجهه أن هذا مبصر بالقوة فلا يصدر فارميه عينا بخلاف الإجماع وإن أخبر ورسل
 البصير في كلامه الحاض والخش والقلق فتصل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كذابي أنه ذك هذه الشاة
 قبلناه لأنه من أهل النكاح اه شرح حر (قوله) وكره ذبح أحمى أى ولوله صبر على الذبح لكن
 مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ بالذبح في الجلة عى حر (قوله) وكبر
 (يمز) أى التميز التام أى كره ذبح غير ميمى مذبحه والاهم لا يخطئ بكراهة ولا غيرها (قوله) وكبر
 التعليل قد يقتضى أن المراد كراهة الفعل لا أن يقال المراد من التعليل أنه بكراهة مذبح المذكورين
 لأنه محتمل أنهم قد أخذوا بالذبح تأمل رشيدى بعض تغيير (قوله) كهي أى الحاق الذبح فإن لم
 يخطئ لم يصل بل الميزان الذي حكمه كذلك ونقل عن نص الام سرل وقوله بل الميزان الخ مثلثي شرح
 حر قال عى والمراد أنه يطبق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله) كهي وعنون وسكران أى لهم نوع
 تميز والام يصح ذبحهم كما يرشد إليه تعليل الشارح بقوله لأن لهم قصدا لاداء في الجلو عبارة سم قوله
 أو يحنون قال ط ب بنفى أن عمله مالم يصلح لى كالحشة لاصح ولا يدرك والا فكنائهم اه وقال
 مثله في السكران قال لافرق في القسمين بين التمدى وغيره وكذا يقال في التعللى على (قوله) ن
 للريض الخ استدرك على قوله والا فلا وأشار بهذا الى تنقيح المثلث كأنه قال هذا محل الشرط في غير
 للريضة بغير صب بعال عليه الهلاك (قوله) حل وان لم يلد م ولم يوجد حركة عنيفة زى (قوله)
 ان لم يوجد فعل الخ فان كان هناك سبب بعال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل
 والا فلا ومن ذلك البهيمة التى تأكل نباتا مضرا ويجعل لها قنير في البطن وهو المسمى بالفتح ثم
 تدعى فلها محل ان يوجد عند قطع الحلقوم والمرى حركة عنيفة أو انفجار المسمى (قوله) أو نحوه) كان
 أكل نباتا يؤدى الى الهلاك أو أنهم عليه سفقا وأوجه سبع أوجه فعمل أن النبات المؤدى لمجرد
 المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى الى الهلاك غالبا فبايظهر اذا جعل عليه الاحتذ من وعبرة
 شرح م ر ولواتهم سقف على شاة أو جرحها سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن
 موتها بعد يوم أو يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل اه وقوله بعد يومين ليس بقيد
 والاولى أن يقول وان تيقن موتها بعد لحظة (قوله) وسياقى أى فى الاطعمة وغرض هذا
 الاعتذار عن ترك المصلحة مع ذكر الاصل له هنا (قوله) ولو بلا استئانة فى بعض النسخ ولو
 باستئانة والنسخة الاولى أى لأن الغاية فيها على بابها من حيث ان ما قبلها أولى بالحكم بما بعدها اذ
 التقدير وتقدر حقوقه باستئانة فبالا قدر عليها أو بنفسه فبالا بعد من يستعين به فيحل في الحالتين
 ولكن الحل في الاولى أولى وعلى النسخة الثانية لا يتأتى ذلك وفاق عليه شيخنا التبشبرى (قوله)
 بتغيير) لو شك بعدموته هل تصرف في ذبحه أم لا حل لان الاصل عدم التغيير سرل (قوله) بأن يدرك
 الخ) صور المثلث ثلاث صور لان الذى اذا دخل على مقيد وقيد يصدق بنى القيد والقيد ما هو
 الصورة اعنى قوله أو أدركها وذبحه لان ترك الذبح يشقق بالذبح ويصدق بنى القيد فقط وهو
 التغيير ونحو صورته لان المعنى ولم يوجد التغيير في ترك الذبح فيكون الترك حصل والتغيير
 اتقى وانما كان هذا المعنى يصدق بصورتين لان الترك المذكور سبب اعادم قابلية الذبح المستقر
 لعدم ادراك الحياة المستقرة فيه وإما وجود عنصر منع من الذبح مع وجود الحياة المستقرة في ذكر
 الاولى بقوله بأن يدرك الخ والثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تغيير الخ التى هى الثالثة في كلامه فاما
 علت هذا جعلت انه كان على الشارح أن يقدم الثالثة على الثانية ويذكر هاتين الاولى لانهما
 مقصور عليه) كهي وبغير تذ وتفسر لحوقه ولو بلا استئانة (بخرته ولم يترك ذبحه بتغيير) بأن لم يدرك

عليه وذبح الآخرين مطلقا
 لان لم قصدا وإرادة في
 الجقومته يؤخذ عدم حل
 ذبح التام وقدس الله امرى
 فيه وجهين وذكر حل ذبح
 الصى والمقنون والسكران
 في غير المقصور عليه من
 غير الصيد مع ذكر كراهة
 ذبح غير المميز والسكران
 من يذبح (وسم بشارك
 فيه من حل ذبحه غيره)
 كأن أمته مسلم ومجوسى
 مدية على خلق شاة أو قتلا
 منهم أو بذرته تغليا
 للحر موتيمى بمذاكر
 أعم مما يهر به (لاما سبق
 اليه) من آتتها المثلثين
 البه) آله الاول فتشقه أو
 أنهت الى حركة مذبح
 فلا يصح كولو ذبح مسلم
 شاة فتقتل بمجوسى خلاف
 ما لو انكس ذلك وأجرحه
 مما أو جهل ذلك وأجرحه
 مر بها ولم يذبح أحدهما
 فذبحهما تغليا للحرم كما
 علم بمسار (و) شرط في
 الذبح كونه) حيوانا
 (ما كولا ليعامة مستقرة)
 أولى ذبحه والا فلا فعل لانه
 حيثئذ ميتة ثم المرض
 لو ذبح آخر ثم حل اذ لم
 يوجد فعل بعال عليه
 الهلاك من جرح أو نحوه
 وسياقى حل ميتة السمك
 ولجرحا ودود طعام لم يفرود
 عنه (ولو أرسل آله على غير
 مقصور عليه) كهي وبغير تذ

فيه حياة مستقرة كان رماء فقد نصفين أو اثنان منه عضوا بجرح مذهب أو بغير مذهب ولم يثبت به ثم جرحه فانها حلالا أو أدر كها
 وذبحه ولو بعد ان اثنان منه عضوا بجرح غير مذهب أو ترك ذبحه بلا تقصير كان اشغل بتوجيه القبلة أو وصل السكين فبات قبل
 الاسكان (حل) اجابا في الصيد وتغير الشيخين في البعر بالسهم

حيث اتفهما فدانان بقليل حتى على القيد فقط والثانية مفادة بجهة أخرى وهي تساهل على القيد
 والقيد ومثل الشارح للاولى باسطة ثلاثة تأمل **(قوله)** حياة مستقرة اعلم ان الحياة المستقرة والمستمرة
 وعيش اللدعي عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج للفرق بينها فالحياة المستقرة فهي الباقية أي
 انتفاء الدليل اما موت أو قتل المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد وبمعناها الحركة
 الاختيارية دون الاضطراب كالشاة اذا أخرج الدبيب حشوتها وأبناها وأما حياة عيش المذبح
 فهي التي لا يبق معها إصرار ولا قلق ولا حكة اختيارية اه مر شوري قال مر في شرحه ومن
 أمارات الحياة المستقرة انفجار الدم بعد قطع الحلقوم المرئ، والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أي
 وان لم يتفجر دم فالبعض بينهما ليس بشرط عيش فان شك في حصولها ولم يتجرع من لحم اه **(قوله)**
 لم يثبت أي لم يجزئه **(قوله)** بالسهم أي المقتول بالسهم **(قوله)** وقيس بمخافه غيره لاجابة لقياس
 مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الاول تأخير هذا القياس عن الخبر الآتي ويقول وقيس بما
 فيها غيره فقياس بمخافه غير البعير وغير السهم ويقاس بمخافه غير القوس تأمل **(قوله)** الا
 عضوا استثناء من الضمير في حل أي حل جميع أجزائه الاعضوا الخ أي فانه لا يحل **(قوله)** وما ذكرته
 الخ هولاء **(قوله)** ما لترك ذبح الخ هذا مفهوم قوله ولم يترك ذبحه بتقصير وثله باربعة
 أمثلة لكن المثال الرابع وان كان من أمثلة مفهوم التي أي قوله ولم يترك الخ هو أيضا مفهوم القيد الذي
 ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يثبت به تأمل **(قوله)**
 أو غصبت أي قبل الرمي مر ويؤخذ من الاستدراك الآتي **(قوله)** وأثبت به ثم جرحه الخ أي
 لانه اذا أثبت أنه يجزئه صار قادرا عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة بتقصير **(قوله)** بعد الرمي
 والمعية ملحقه بالبعدي مر ع **(قوله)** لعارض أي بعد الرمي حج **(قوله)** وما تعذر ذبحه أي
 بان لم يمكنه قطع حلقومه اما اذا أمكنه ذلك بان كان موضع الذبح ظاهرا فلا تصح ذكره الا في حلق أو لونه
 مر **(قوله)** لو وقع في نحو بشر ولوردي بغير فوق بغير ففرز ربحاني الاول حتى تقدمه الى الثاني حلا
 وان لم يلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل نقل الاعلى لم يحل ولو دخلت الطمئة عليه وشك هل مات بها
 أو بالنقل لم يحل خط مر **(قوله)** مع القدرة أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه
 لا يستباح بها الا مع العجز زى **(قوله)** وشرط في آله شروع في آله التبع والصيد زى **(قوله)**
 وذبح وضئ أي وخبر وان كان حراما من جهة تنجيسه بالسهم زى وحل وقوله وخبر أي اذا كان
 عدوا كاهم القرض ويبني ان من المحدث ما لو ذبح بغيره على حلق نحو الصغور وقطعه
 كسائر السكين فيه فيحل المذبح به ويبني الاكتفاء بالشارع المعروف اه ع **(قوله)** على مر
(قوله) الاعظم منه يبيح عن الذكاة بالظلمة والصيد ومال اليه ابن عبد السلام وإمالان
 العظم ينحس بالسهم وقدمه عن تنجيسه بالاستنجاب به لانه زاد مؤمنين الجفن سم وزى **(قوله)**
 وظفر مقتضاه ان الظفر من العظم مع أنه قبل فانه من العصب **(قوله)** ما أنهر اللحم أي أسأله **(قوله)**

(٣٧ - (بجريح - رابع) - بهم) لانه حينئذ في معنى البعير الناد (الإيجازية) أي بارسلها فلا يحل (درس)
 الشدة أي ذات مد بجرح كسفيد) أي كحد حديد (وتقصير حجر) ورصاص وذبح وضئ (الاعظم) كمن وظفر خبير الشيخين
 ما أنهر اللحم ذكر اسم الله

عليه فكلوا ليس السن والظفر وألحق بهما بقى العظام ومعلمهما بأن ما قتلت الجارحة بظفرها أو نابها حلال فلا حاجة لاستثناءه (فوقه بقل غير جارحة) من متقل (كبنقة) وسوط وأصوله خنفته وهي ما عمل من الجبال للاستيحاء (و) من محمد مثل (مدية كالة أو) قل (بمقل) بفتح اقفاف المشددة (ومعد كبنقة وسهم) وكهم جرح سيدا فوق بجبل أو نحو ثم سقط من ومات (حرم) فيما نقلنا للحرى الثانية وقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة أي المتوقوفة بالى الأولى بتوابعها أمال تقول بقل الجارحة فكالتقول بجرحها كما علم بما يأتى أيضا (لان) (٢٩٠) جرحه سهم في هواه وأثر فيه فسقط بأرض ومات أو قتل باعانة رجم السهم

فلا يحرم لان السقوط على الأرض وحبوب الرجم لا يمكن التحرز منها وخرج بجرحه وأثر ماله أصابه السهم في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه فيحرم فيصيرى بجرحه أولى من تغييره بإصابه وقول وأثر من زباني (أو كونه) أى الآلة (في غير مفقود) عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد صرغمعة) قال تعالى أكل لحم الطيبات وما علمت من الجوارح أى سيده وتعلمها (بان) فزجر يزجر (في ابتداء الامر) بعده (وتسترل برسال) أى تهيج بأغراء (وتكسك) ما أرسلت عليه بان لا تخليه بذهب يأتى خنده المرسل (ولأن كل منه) أى من لحمه أو نحوه بكلمة وحشونه قبل قتله أو عقبيه وما ذكر من اشتراط جميع هذه الأمور في جراحة الطير وجارحة السباع

(عليه) أى على مذبحه أو المنبر لما يؤخذ من أنه بديل قوله فكلوه أى للثبر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أى ليس للثبر المفهوم من أنه لان الاستثناء من فاعل أنهر للترقية وإنهيار الأسالة فتنبيه سيلان الدم بجري الماء في الثبر كفى عى قال مر أمالسن فظفم وأما الظفر فدى الجنبه اه (قوله فى العظام) وهل منها الحمار اه حل قال عى عى مر وظاهر كلامه دخول الصدق في العظام وهو الحمار المعروف ويبنى الاكتفاء به لانه لا يبنى عظما (قوله كبنقة) وأقضى ابن عبد السلام بجرحة الرى بالندق وبصره فى الذنائر ولكن أفى التنوير بجوارحه وقده بعضهم بماذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالوزن مات كالصغير فيحرم فلأوصائه البندقة فذبحته وقتها أو قطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المتعبد زى قال العلامة الشيخ سى فلان احتل واحتمل فينبى أن يحرم والكلام فى البندق المنوع من الطين ومثله الرصاص من غير نار أما ما صنع من الحديد ويرى بالنار غرام مطلقا اه أى ما لم يكن الراميه حادقا وقصد جراحته لزامنه وأصابه (قوله وأصوله) بفتح الحزنة شورى (قوله كالة) عبارة الزركشى اذا بعت النحل الحلاج عن النعناد لم يحل لان القطع حصل بقوة لا بها شورى (قوله ثم سقط) أى وفيه حياة مستقرة فان أنه السهم الى حركة مذبح حل وان سقط الى الأرض ولا أثر لصدمة الجبل مثلا واحتزر بقوله ثم سقط عما اذا تحول من جنب الى جنب فانه يحل بخلاف خط سى (قوله والمنخنقة) دليل لقوله وأصوله وقوله والموقوذة دليل لبندقة الوسوط (قوله كما يعلم بما يأتى) أى من عموم ما يأتى وهو قوله وكونه جارحة الخ وعبارة النهاج ولو تحاملت عليه فقتله بقتله حل فى الظاهر (قوله فسقط بأرض) خروج بأرض سقوطه بماه وبه تفصيل فان كان غير طير الماء بان وقع فى بر فيها ما فانه لا يحل فان لم يكن فيها ما حل ان لم يصدم جدرانها وان كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل سواء كان الرى فى الماء أو البر سم اذا لماله الأرض أى حيث لم يفسد السهم فى الماء أو ينفسس بقتله أى بقتل حتى تلت شرح الروض هنا والأمر يحل ولو كان خارجا ثم وقع فيه فوجهان بل ترجيح للشيخين أوهما التحريم ولو كان فى هواه البحر فى التهذيب ان كان الرى فى سفينة أو فى الماء حل أو فى البر فلا وانظر الفرق وجب ذلك اذا لم يمت الى حركة مذبح والاقتدحت كالة ولا تأمر بأرض بعده انتهى صحيح زى ونقل سم عن مر ان المراد بطير الماء ما يكون فيه أو فى هواه حلة الرى يجعل الاضاعة على سى (قوله أى تهيج بأغراء) لقوله تعالى تكلمين أى مؤثرين بالامر من الهى ومن لازم هذا ان ينطلق بانطلاقه حج (قوله وحشونه) بالضم والكسر أمارة بحاج (قوله ترك الأكل قط) أى وكوبا تسترل برسال وهذا هو المتعبد زى و مر (قوله ثم كالت من صيد) أى وقد أرسلها سلمه فلا

هو مانع عليه الشافى كانه البلى كغيره ثم قال ولم يخالف أحد من الأصحاب استرسل وكلام الأصل كالروضة أصليا بخالف ذلك حيث خضعها بجارحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الأكل فقط (نكر عى) ذلك (بظن به تأديها) ومرجعها لآخرية الجوارح وعلم عا ذكر أنه لا يضر تناوله لماله لان تناول ما هو مقصود المرسل (ولو لم يمت من صيد) أى من لحمه أو نحوه أو عقبه فقول من صيد أولى من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله في غير الشيخين من عدى حاتم فان أكل فلا تأكل وأما قوله فى خبر أبى داود عن أبى ثعلبة كل وإن أكل منه فاجيب عنه بأن رجمه من تكلم به

يستطع التحريم عليه
 (استوفت تعليمها) قال
 في المجموع لقصد التعليم
 الا من حينه لا من اصله
 (فضل) فبذلك به الصيد
 وما يذكر منه * (بذلك
 صيد) غير محرم وليس
 به أثر فكذب وقص
 جناح وصاذه غير محرم
 (باطل منفعه) حاصو حكا
 (قصدا كسب يد) وان
 لم يقصد تملك حتى لو اخذته
 ليظهر الى ملكه (وتذيق)
 أي اسراع للقتل (وازمان)
 يرى أو نحوه (ووقعه) فبا
 نصب له (كسبه) نصبا
 له (والجائله الحقيق) بان
 يدخله نحو بيت (يحث
 لا يفتل منها) وذكر
 الضابط المزج مع جعل
 المذكورات بعده أمثلة
 له أولى من قوله بملك الصيد
 بضبطه يده إلى آخره اذ
 ملكه لا ينحصر فيها ادعا
 بملك به ما لو عتق الطائر
 في بناءه وقصد ببناءه تربيته
 وما لو ازل جارا حتى يده
 فأبنته بخلاف ما لو انفلت
 منها وخرج بقصد ما لو وقع
 اتفاقا في ملكه وقدر عليه
 بتوحيلا أو غيره ولم يقصد به
 فلا يملكه ولا ما حصل منه
 كبعض وفرسخ وتقيدي
 ما نصب بقوله له وبالحيثية
 المذكورة من زبادي وليس خلقه فوقف انما لم يملكه حتى يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بافلاحة) كما لو أتى العبد ثم انفلت بقطعه
 ما نصبه لملكه عنه (و) (لا) (بارسالة) له

استرسلت بنفسها وأكلت لم يفسد ذلك في تعليمها انما سئل وشرح هر (قوله) فلا يحافظ
 التحريم عليه) لان تغير صفة المأكله كان ارتدادا لا يحرم ما صاده قبل فكذا تغير صفة الجارحة عرض
 (فضل فبذلك به الصيد وما يذكر منه) أي من قوله ولو تحول حاصوا حل (قوله) بملك صيد) ولو كان
 غيرا كزولوا كان من أوزار العراق المعروف فانه يحصل اصطيدوا وكله لا عبرة بما اشترى على الاثنية
 من أن له ما لا يحرمه من لا عبرة بذلك وتقدر به فيجوز أن ذلك الاوز من اللباس الذي
 لا يملكه فان وجد به علامة تدل على الملك كخشب وأص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كغيره مما يوجد
 في ذلك عرض على هر (قوله) وليس به أثر ملك) والا كان لقطعة حل وبعبارة سئل أما ما به
 كقوله ابن الرفعة عن الماوردي والافندي لقطعة فاذا حكم بأن له لم ينقل عنه بيع السمكة جاهلها اه
 واصله هر (قوله) وما صاده غير محرم) أي ولو كان غير مذبذبه لنعوم تميز كافي رى ثم ان لم يأمر بأحد
 فصيد به ان كان حرا وليس له ان كان قواوان أمره غيره فان كان غيره غير مذبذبه لئلا سئل وان كان غيرا
 فان قصد المأمور الأمر للصيد له أي للأسم والافهولأما من شرح هر وعرض عليه (قوله) غير
 محرم) أي وغير مذبذبه أما هو فملكه موقوف ان عادلا سلام تبيين أنه ملكه من وقت الاخذ والافهول
 باق على ابنته سئل (قوله) منته) أي قوته (قوله) كسب يد) مثال للحكمي ومثله الجائله والضيق
 والارمان مثال للحسي كافي سم (قوله) فبأنصبه) خرج نصب ما لو وقت منه الشبكة فقتل بها
 صيد وخرج به ما نصب لانه بملك ما وقع فيه شرح هر كان نصبا لنوع فوقع غيره فيها فلا يملك
 وبني عليه أيا إذا أخذ غير الملك بملكه لكنه يحتاج الى فرق بينه وبين ما لو رعى صيدا فأصاب
 غيره حيث يحل ويترجم الحل ملكه للرأي اه (قوله) كسبه) وان لم يصح يده على الصيد سواء
 كان حاضرا أو غائبا رى (قوله) ما لو عتق الطائر الخ) أي واعتيد البناء للتعشيش هر سم وقصبة
 صنعه دخول هذاني الضابط ولعل وجه ما به يعد مستويا عليه والاستيلاء في حكم إبطال المنفعة وأنه
 يسهل عادتا أخذ من عنه فهو في حكم إبطال المنفعة ثم المملوك بهذا الطريق انما هو البيض والفرارخ كما
 صرح به في الجواهر وبعبارة ع وبمن بني بناء لعش فيه الطير فعتش فيه ملك يبعه وفرخه
 لاهوتها وهو ظاهر لانه لم يزل منفعه الطائر لاحتسا ولا حكا بمجرد التعشيش سم ومثله في شرح
 هر وقصبة الحاري ملك الطائر أيضا وأخذ به القنوني وهو ظاهر الروض واعتد به وكذا هر
 بشرط أن يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتد بالبناء للتعشيش أخذ من توحيل الارض فانه انما يملك
 ما يقع فيها اذا قصد التوحيلا حصول الصيد واعتيد ذلك (قوله) بتوحيلا) أي بدبب توحيل الصيد وقوله
 ولم يقصد أي التملك به أي التوحيلا أو غيره وما التوحيلا هو الوقوع في الوحل لكن المراد سبه وهو صنعه
 الوحل وحصله لانه الذي هو فعل الشخص فان قصد التملك صنع الوحل ملكه ما وقع فيه (قوله) فلا
 يملكه) لكن يصير أحق به من غيره فيملكه الغير بأخذه مع الاتم ومنه ما لو وقع صمك في سفينة
 استأجره المالحش فيصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله) زال الملك عنه) لتبين أن منعه
 لم ينطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقيا على امتاعه بان يمدد ويمنع معها فهو لمن
 أخذها إلا بان كان نقلها يبطل امتاعه بحيث ينسرأ أخذها فهو لصاحبها (قوله) ولا يارساله) بخلاف
 ما لو أخرج عن نحو كسره وسابل الحاددين وبرد أو الحاددين فيملكها أخذها وينفذ تصرفه فيها

وإن قصدته التقرب إلى الله تعالى كالسبب بجهة ومن أخذته لمزده ردوه وقال مطلق التصرف عند إرساله لا يحتمل أن يأخذ له الأصل كله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حله
 لبرج غيره لمزده) أي الغير (في كين) منه وهو مراد الأصل بقوله

(٢٩٢)

وعمل جواز أخذها ما لم يدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كأن وكل من يملكه فهو له بغير إذن مال
 المحجور لا يملكه منه شيء بذلك لعدم تصور اعراضه شرح هر ملخصا (قوله) وإن قصدته التقرب) ثم
 إن غافل على ولده من الموت ولو سبه وجب الإرسال بآية الروح ولو صادف الولد وكان مأمورا كولا لا يتصحين
 إرساله بل يذبحه كافي شرح هر (قوله) أنه) لأطعام غيره على المعتد زى وبني أن مشل
 الآخذ عليه لهم الأكل منه فإن كان غير مأمور كقول فينبني أن إن أخذته الانتفاع به من الوجه الذي
 جرت العادة به من عيش وشبهه شرح هر (قوله) وهو مراد الأصل) عبارة هر ومراده باره
 اعلام المالك به وتمكنه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لا ردده حقيقة انتهى (قوله) فهو نوع
 للآتي) فلو تنازع فيه فقال صاحب البرج هو بيض أناني وقال من تحول الحام من رجه هو بيض أناني
 صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول إليه وإن مضت مدة بعد الاختلاف يقتضى العادة في مثلهما
 بيض الحام المتحول لا يحتل أنه لم يبيض أو باض في غير هذا المحل ع ش على هر (قوله) فإن عسر
 الخ) فلو شك في كون المظالم حيا ملكا لغيره أو مباحا جاز له التصرف فيه لأن الأصل الإباحة ولو
 اختلطت حيا ملكا لغيره بملكه لم يملكه إلا كل بالاجتهاد الواحدة كولو اختلطت نخرة غيره بخره من شرح هر
 (قوله) لأنه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليل يقتضى تصوير المسئلة بما إذا وقع التخليك ثالث في مقدار
 معين بال شخص وأوضح من هذا التعليل في اقتضاء ما ذكره تعليل الزركشي بقوله لشك في الملك فانه
 كما يحتمل كون ذلك البيع ملكا له يحتمل أن يكون ملكا لآخر اه وتصورهما يما ذكرهما ملكا
 للبيعي أمالو وقع التخليك ثالث في مقدار معين بالجزئية كصف ما يملكه كأي جيع ما يملكه لا يقال
 أنه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال البيهقي في ذلك بالصفة سم (قوله) العين بالجزئية
 كشك ور به (قوله) بكذا صامح) فيكون الثمن معلوما ويحتمل الجهل في البيع للضرورة شرح هر
 ويكون هذا مستثنى من عدم صحة بيع المجهول بوضعية قوله قال كل عدم الاختلاف باع أحدهما دون
 الآخر وهو مشكل لأن البيع إذا صدر من أحدهما أي في قول الشارع لوقال كل بعتك الخ فان شرط
 فيه بيع صاحبه لم يصح لاستثاله على الشرط والافتدحكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة
 الآخر فتكون الصورة المتقدمة التي هي فضية قوله كل صحيحة الآن تصور المسئلة بمالوقال ما معتك
 وقبل المشتري منهما بصفة واحدة نحو قبلت ذلك ع ش على هر وتصور ع ش بقوله بعتك
 بعيد من قول الشارع بعتك الخ فالأولى أن يصور بمالوقال كل مع الآخر في زمن واحد بعتك الخ (قوله)
 ولو جرح صيدا الخ) أصل صور المقام التي اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية المحققة والترتيب مع علم الجاني
 والترتيب مع جهله في المعية صوراً أربعة ذكر في المتن صوتين وذكر في الشرح تبيين بقوله فان جرح
 كون لا بطلان الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أر بقه أيضا أن بطلان المنفعة إما بتدنيف أو بزمان
 وعلى كل إمامان الأول أو من الثاني وكلاهما قد ادبرت في قول المتن أو أحدهما فله ثم في ضرب واحد منها
 تفصيلاً حاصله يرجع ثلاث صور بقوله ثم بعد بطلان الأول زمان الخ وقد اشتمل هذا القول على فحين
 أحدهما قوله بعد بطلان الأول الآخر قوله بزمان وذكر الشارع مفهومهما قبلهما لأن قوله أن بطلان
 الثاني فلا تقي على الأول مفهوم أو لهما وتحت صورتان وقوله وأبطل الأول بتدنيف الخ مفهوم تأنيها

لزمه ردوه وإن حصل بينهما
 بيضا وفرخ فهو نوع للآتي
 فيكون المالك هذا إن
 اختلط ولم يصرف فيه) فان
 عسر غيره لم يصح تملك
 أحدهما شيئا من ثالث
 لأنه لا يتحقق الملك فيه
 وخرج بآل مالو ملك
 ذلك صاحبه فصح للضرورة
 (فان علم) لها (العدد
 واستوت القيمة وباعه)
 ثالث (صح) البيع ووزع
 الثمن على العددين فان كان
 لاحدهما مائة والآخر
 مائتان كان الثمن اثلاثا وكذا
 يصح لو باعاه بعضه المدين
 بالجزئية فان جهلا العددين
 مع استواء القيمة أو علماه
 ولم تستوت القيمة لم يصح
 للجبل حصه كل منهما من
 الثمن نعم لو قال كل بعتك
 الحام الذي لي فيه بكذا
 صح (ولو جرح صيدا معا
 وأبطلت) بأن دفعا أو
 أرضا أو ذنب أحدهما
 وأرزن الآخر ولا غير من
 زيادتي (فلهما) الصيد
 لا شتر كما في سبب
 الملك (أو) أبطلها (أحدهما)
 قطع (فله) الصيد لا لفراده
 بسبب الملك ولا شتر على
 الآخر جرحه لأنه لم يجرح

ملك غيره ومعلوم أن التدنيف في المستثنى حلال سواء كان التدنيف في المدح أم في غيره
 فان احتمل كون الإبطال منهما أو من أحدهما فهو له وأعي تأنيها أحدهما وشك في الآخر سلم النصفان أثر برجه ووقف النصف الآخر
 بينهما فان تبين الحال أو أصلها على شيء فذاك

والاقدم بينهما صفين ويبلغ
 أن يستحل كل من الآخر
 محل له القصة (أو جراه
 من تبا أو بطلها أحدهما)
 فقط (فه) الصيدان أو بطلها
 الثاني فلا شيء على الأول
 بحره لأنه كان مباحا حينئذ
 أو بطلها الأول بغير قيد فعل
 الثاني أو ش من نقص من لحمه
 وجلده أن كان لا يمسى على
 ملك غيره (ثم بعد إبطال
 الأول بزمان أن ذنب الثاني
 في ذبح حل وعلبه للأول
 أرش) لما نقص بالذبح
 عن قيمته من زمان (أو) ذنب
 (في غيره) أى فى غير ذبح
 (أو) بغير صوم بالبحرين
 (حرم) تقبيل الحرم (وضمن
 للأول) قيمة زمنا في
 التقبيل وكذا في البحرين
 أن يمكن الأول من ذبحه
 كإقتضاه كلامهم لكن
 استدرك صاحب الترتيب
 فقال أن كانت قيمة سلبا
 عشر قمر من مائة ومذبوها
 ثمانية زمة ثمانية ونصف
 لحصول الزهوق بفعلها
 فيوزع الدرهم الفاتحها
 عليها وصحة التضامن
 تمكن الأول من ذبحه ولم
 يذبحه فله بقدر ما قوته الثاني
 لاجبة قيمة زمنا لأن
 نفر بطا الأول صيرفله افسادا
 في المثال السابق يجمع
 قيمة سلبا وقيمة زمنا

وأما صورة الترتيب مع جعل السابق فهي الآتية في قوله ولذنب أحدهما به الخ (قوله قسم) أى
 الصف الموقوف على وجه الاستحباب كإى زى (قوله أن يستحل) أى أن يطلب منه المساعدة
 عن (قوله زمنا) والعبرة بالإصابة قال مر في شرحه والاعتبار في الترتيب والمعية بالإصابة لا ابتداء
 الرى (قوله أن كان) أى أن وجد نقص (قوله أن ذنب الثاني في ذبح) بأن قطع حلقومه وصرته زى
 (قوله لما نقص بالذبح) فإن كانت قيمته من مائة وتسعة ومذبوها ثمانية زمة الثاني درهم (قوله حرم) أى
 لا بما إلا زمان صار مقنونا عليه فلا يعمل إلا بالتذفيف في المذبح سم (قوله لكن استدرك الخ) استدرك
 على قوله ويضمن للأول قيمة زمنا بالقصة لقوله وكذا في البحرين (قوله ومذبوها ثمانية) يحتمل
 أن المراد بالقصة مائة بالبحرين الأول فالمراد بالذبح أنه كيتشرعا لأنه لو لم يوجد الجرح الأول ومات منه
 كان حلالا لا يفرض عدم التمكن من ذبحه وقد تقرر أن جرح الصيد سم مائة عند عدم التحكمن من
 ذبحه أنه كيتله ويحتمل أن المراد بالذبح فرضا كما قاله في ع ب فينظر إلى قيمة لوديع والافهوية
 ووافق طب على الاحتمالين سم (قوله لزمة ثمانية ونصف) وعلى الأول يلزم تسعة (قوله)
 لحصول الزهوق بفعلها أى مع عذر الأول ونحوه الثاني عليه حل بحره ضمن قيمة مذبوها
 وهذا فارق ما بعده وبعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ يرد عليه أنه حيث كان كذلك كان مقتضاها
 أن يضمن الثاني مثل ما يضمن في المسئلة الآتية وهي قوله وإن تمكن الأول الخ ويمكن أن يجاب كما يؤخذ
 من الاسد لابن أى شريف على الرشد بأن الأول لما كان غير مقصر كان فله غير افساد فاقطع أثره
 ولم يستحب حكمه وحيث ذللت قوته الثاني وانفرد به جهة الحل والذى يترتب على فواتها ثمانية
 فيضمانها لها والذى اشتركا فيه هو مطلق الزهوق الذى يجامع الحل والحكمة والترتب على هذا إنما
 هو درهم فيقسم بينهما فقول الشارح لحصول الزهوق أى من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا
 للحل فلا يحصل بفعلها وإنما انفرد به الثاني لأن نوبت الحل من جهة مع كون فعل الأول قد انقطع
 أثره لمصره فصح حينئذ نزع قوله فيوزع الدرهم الخ اه وبعبارة شرح مر لأن فعل الأول
 وإن لم يكن افسادا لكنه مؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأت بفعلها فيه در نصفه ويضمن نصفه
 (قوله بربا) أى بفعلها (قوله وصحة التضامن) معتمد (قوله وإن تمكن) مفهوم قوله أن لم
 يتمكن قوله وليرد ذبحه فالذبح فعل الثاني أرش جرحه وقوله فله بقدر ما قوته الثاني أى من مجموع
 القيتين (قوله لأن نزع الأول) أى بعدم ذبحه مع التحكمن منه صيرفله افسادا وهو الزمان
 الحاصل منه أولا وأذا افساد افساد افساد أه وسكبه بحيث ينسب الزهوق ونفوي التسعة
 إلى الضمين معا بخلاف ما قدم في عدم التحكمن فلا يستحب أثر فعله لعدم نفعه فتنسب الزهوق
 لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله صيرفله) أى فعل نفسه افسادا أى لقيت سلبا إلى هي عشرة
 فكانه استقل بفوقه بلى لعدم ذبحه مع تمكنه منه كأن الثاني كأنه استقل بفوقه التسعة فقوله في
 المثال الخ نزع فيحتاج لضميمة تعدبها وقد فوت الأول عشرة كإفوت الثاني التسعة وقوله يجمع
 قيمة الخ أى لتعرف ما يحس كلامهما من الغرم وقوله قيمة سلبا أى التي فوق الأول وقوله وقيمته
 زمنا أى التي فوقها الثاني وقوله فيقسم عليها ما فواته وهو عشرة أى بعد سلبها من جنس المقسوم
 عليه وكان عليه أن يقول وتسعة أى بأن ينسب كل من القيتين منفردا لمجموعهما ليعرف بذلك
 التضياع لكل واحد من الغرم إلا أن يقال مراده ما فواته نفس الامر ولم يفت فيه إلا العشرة وإن
 كان في ضمها التسعة وأما اعتباره أو لا يقتضين حصل من مجموعهما تسعة عشر فنظروا فيه للظاهر وكتب

فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليها ما فواته وهو عشرة فحصة الأول

لو كان ضامنا عشرة أجزاء
من تسعة عشر جزءا من عشرة
وحدة الثاني تسعة أجزاء من
ذلك فهي الأربعة (ولو)
ذبح أحد هاهنا في أي غير
للذبح (وأرسل الأخر وجهه
السابق) منها (م) الصديق
احتمال تقدم الزمان فلا
يجل بعده الإلتفات في
للذبح ولو يوجد وقول في
من زيادتي

(كتاب الأضحية)

بضم الهزرة وكسرهما مع
تخفيف الباء وتشديد الهمزة
وقال ضحية بفتح الصاد
وكسرهما وأضحة بفتح
الهمزة وكسرهما هو ما يذبح
من التمر تقربا إلى الله تعالى
من يوم عيد النحر إلى آخر
أيام التشريق كسائر وهي
ما يؤخذ من الضحوة سميت
بأول زمان فعلها وهو الضحية
والأصل فيها قبل الإجماع قوله
تعالى فذبحوا بكرا نحرأ

صل صلاة العيد وأحرم
النسك وخبر مسلم عن أنس
رضي الله عنه قال ضحى النبي
ﷺ بكبشين أملحين
أقرنين ذبحهما بيده وسمى
وكبر ووضع رجله على
مفاصلهما والألمح قيل
الأيض الخالص وقيل الذي
يأشأ أكثر من سواده
وقيل غير ذلك (التضحية
سنة) مؤكدة في حقنا على
الكفاية

أضافه وهو عشرة فيه مساحتان الذي فواته تسعة واستقل الأول بتو واحد فتضمنه الثاني
بضم نصف التسعة فانظر لمضم الزائد على النصف وأجيب بان الأول لما كانت جانيته عليه وهو
يساوي عشرة كانت كلها من ضلله لو انفرد والثاني لما كانت جانيته عليه وهو يساوي تسعة كانت
كلها من ضلله لو انفرد فحين اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار حال جانيته كل واحد عليهما لو انفرد
كما يؤخذ من آخر عبارة قول الآية (قوله لو كان ضامنا) والأفوه لمكة (قوله عشرة أجزاء) أي
التي آخر جانيته النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد من عشرة تأنيث من كل واحد في الثانية
ابتدائية والأولى تبعية وقوله وحدة الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشرة إذا لم يكن كون الأول
خمس عشرة أن يخص الثاني تسعة إذا فرض أن الضمان منحصر فيهما ومعنى قسمة العشرة على
التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء متساوية بقدر التسعة عشر فكل جزء تكون العشرة
مائة وتسعين جزءا لأن قسمة القليل على الكثير تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر
للقسوم عليه قال قل على الجلال وحاصله أنك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته عليها
وقيمتها من مائة وثمانين وتسعين وتقسيم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر
فيحصل لكل واحد منها التسعة عشر أجزاء فأبض الأول وهو مائة الحاصلة من ضرب عشرة في
عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمس أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد
الكامل يلزم لو كان ضامنا وأبض الثاني وهو تسعون الحاصلة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على
تسعة عشر فيخرج أربعة كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له لا تتجاوز
الأول على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم يقل أنه فوت واحد فقط
لأن الزهوق حصل بفعلها ولم يجعل عليها سواء اعتبارا بالقيمة حال جرح كل منها (قوله من
عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيخصه مائة جزء فيكون مجموع ذلك خمسة ضامنا وخمس أجزاء
من تسعة عشر جزءا من الواحد تأمل (قوله وحدة الثاني الخ) فمجموع ذلك أربعة ضامنا وأربعة
عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في غير الذبح) أمافيه فهو حلال قال في المطلب ويكون
بينهما سم

(كتاب الأضحية)

ذكرها عقب الصلاة لأنها كاهمة في توفيق الحلال على التبع في الجلة وأول طلبها كان في السنة الثانية
من الهجرة كالعديد من كتاب المال قل على الجلال وأما قال في الجلة للإيراد عليه السك والجراد
(قوله) ويقال ضحية بفتح الصاد الخ جمع الأول أضاحي بتخفيف الباء وتشديد الهمزة والثاني أضاحيا
والثالث أضحي بالتون كرامة وأرطى وإلى هذا الجمع الأخير ينسب الحديث قيل عبد الأضحية
شورى وحاصل ما ذكره الشارح ثمان فتمت الهزرة وكسرهما مع تشديد الباء وتخفيف الهمزة
وبمع حذف الهمزة لفتان فتح الضاد وكسرهما وأضحة بفتح الهزرة وكسرهما زى (قوله من يوم عيد
النحر) يعنى مجازع قبل معنى قدر كمتين وخطبتين بدفع الفاعل الشمس وليس مرادا كابدل عليه
ما يأتي فهو مقيد به من المراد بيوم العيد اليوم الذي يبعد الناس فيه ولوالد أي حتى ولو قفوا
العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمد به خلافا لما في (قوله من يذبح)
أي بما اشترى من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها تسعة وقوله بعد وشروطها أي التضحية بمعنى
العين ففعلها استخدام (قوله سنة مؤكدة) وأما من لمسلم قادر جرحه أو بضعه ولوالد القادر من ذلك

ان تعدا أهل البيت والافسة عن خبر صحيح في الموطأ وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي ﷺ (وتجب بموتهم) كجمل هذه الشاة
أشبهية كائثر القرب (وكره لمريدها) غير محرم (ازالة نحو شعر) كطفر وبلدة لا تضر أزلها ولا حاجة فيها (في عشر)
ذي (الجمعة و) أيام (تشرى حتى يضحى) للهي عنها في خبر (٢٩٥) مسلم والمعن فيه شمول العتق من
النار جيع ذلك وذكر

أما لما احتج به يوم العيد وليك وأيام التشريق ما جعل به الأصحية خلافا لنار فيه وقال فلا ضامن
يرى مولك ولا بد أن يكون رشيدا أيضا من عن وقول من زادنا حال من ما قسم عليها (قوله) ان
تعدا أهل البيت) فإذا فعلها واحد منهم ولو غير من نلزمه الثقة كفي عنهم وإن سئلت لكل منهم فإذا
تركها كلها كره وظاهر أن الثواب لا يضحى خاصة كالقائم بفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من نلزمه
نفت شرعا زه وعبارة عش على من وقوله ان تعدا أهل البيت أي بأن كانت نفقتهم لازمة لشخص
واحد ولو تعدت البيوت اه قال من في شرحه ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها سن لكل منهم
سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كملالة الجنابة ثم ذكر المصنف في شرح مسلم
المواشرك غيرة في ثوابها اه (قوله) كجمل هذه الأصحية) وحديث غايغ في السنة المواقم كثيرا
من شرها ما يريدون التصحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون تلك أصحية مع
بهاهم بما يرتب على ذلك من الاكسام نصير به أصحية واجبة مجتمع عليها سكه منها ولا يقل وقوله أردت
أن أقدم بها خلافا للبعض المشهور شرح من وقال قل على الحلى بفتنة ولم عند الذبح اللهم
ان هذه أصحية أي لا تجب به لان قصدهم التبرك (قوله) كائثر القرب) أي في كونها تجب بالنسبة
(قوله) نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئا من النمل إلى البيت سن له ما ينسب لمريده التصحية سم (قوله)
وجده) استثنى من ذلك ما كانت رائحته واجبة ككثان البالغ وقطع يد السارق أو مستحبة ككثان
الهي سم (قوله) في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة عش (قوله) حتى يضحى) ولو أراد التصحية
بعد زلات الكراهة بأهل كجزء من بعضهم والمعتد وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والأظفار
والعانة والشارب وغيرها وتستمر الكراهة لمريدها إلى انقضاء زمن الأصحية ان لم يصح شرح من
(قوله) والمعنى فيه شمول العتاق) أنظر أي فائدة لشمول العتق لهما مع انها لا تعود معين البعث وأجاب
الاجهوري بأنها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحققها كعدم غسلها من الجنابة توييها حيث
أزاهما قبل ذلك فقياس هنا عودها توييها بعدم شمول العتق لها (قوله) ان أحسن الذبح) أي
على الوجه الأكثر نخرج الاصحية فالتصحية حق التوكيل كقوله عش قال القفال الشافعي ويبنى أن
يستحضر علم ثم الله تعالى وما سخره من الانعام ويجدد السكر على ذلك شوبري (قوله) لانه
ﷺ هي بنفسه) فقدحي عانة بدنة تحرمها بيده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليها رضى الله
عنه فحرمها المائة وفي ذلك اشارة إلى مدة حياته ﷺ اه قل على الجلال (قوله) الاثنى
والعش) ملها من ضف من الرجال عن الذبح والاهي اذكروه ذبيحته من (قوله) وشرطها
ثم أي كونها (قوله) وأبداه) أي سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة العتاد وهو بعد سنة
أشهر لان ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالنكاح في سنة العتاد وهو بعد سنة
ستين وكذا التزويج بين ضأن ومن اذ التولد يجرى هتافا في الحقيقة والهدى وجزاء الصيد من سنين
ويشتر بأعلامها سنا (قوله) التي من سنين) وهي ما بلغت خمس سنين والثانية من البقر والمز
هي التي بلغت ستين (قوله) فان عجزت إلى) يتأمل هذا التأويل فانه يقتضي ان الثانية من المز تقسم

ان نمر عليه السلام كاذبوا جندة من الضأن قال العلماء السنة هي الثانية من الاول والبقر والغنم فاقوها وضأن جندة الضأن لا تجزى
الاذا عجز عن السنو الجهور على خلافه وجلا الخبر على التدب وتقديره يسلك ان لا يذبحوا الا سنة فان عجزت جندة ضأن وقول
أو أبداه من زيادى

على جذعة الضأن مع أنها مؤخرة عنها وعبارة حج وفي التأويل نظر ظاهر فقولهم الآتي ثمأن ثم
معزاه فالأولى حل السنة في الحديث على المسنة من الضأن فالتى لها سنة بسن تقدمها على التى
أجذعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من اللحم التى لها ستان مقدمة على التى أجذعت من
الضأن قبل تمام السنة لأنها أكثر جوارحاً تقدم الضأن على اللحم عند استوائهما وعلى هذا لا إشكال
فليحرم وتفسير العلماء بما ذكره تفسير لموى كقوله قل ولذا تأمرته أن يكون غير مرادها **(قوله)**
وشرطها (تقديم) أى حيث لم يترمزها ناقصة وتعتبر سلا متوافقة للصح حيث يتقدمها في الجوارح ولا
فوق خروجها عن ملكه أموال الزمها ناقصة كان نذر الاضحية بمجبة أو صرفة أو قال عليها أضحية
فانه يلزم دفعها ولا تجزئ **(أصحح)** وان اخضع دفعها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وبما
شرح علم انه لو نذر الاضحية بهذا وهو مسلم ثم حدث به عيب محت به ونبت له أحكام الاضحية اه
شرح جر **(قوله)** ونبت له أحكام الاضحية فضنه إيجازها في الاضحية وعليه فيفترق بين نذرها
سليمة ثم تتيب وبين نذر التضحية بالناقصة بأنما الزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر
حكمها **(أصحح)** وهي سليمة بخلاف السليمة فان النذر لم يتعلق بها إلا الناقصة فلم يثبت لها صفة الكمال
بحال اه عرش على جر **(قوله)** في الاضحية) الحاجة اليه لان الكلام في الاضحية **(قوله)** تجزئ
فاقطة قرن) وكذا فاقد قرن لانه لا يؤكل وهو ظاهر اه عرش على جر **(قوله)** ومشقوقة (الذنن)
أى اذا لم يسقط شئ بالثنى سل **(قوله)** ومخروقها) أى مشقوبها **(قوله)** وفاقدة بعض الاسنان)
الان أن تصاق بالاعتلاف اه زى ولا تجزئ فاقدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا ستان جر
وكان الفرق أن قد جدجها بعد وجودها يؤخر في اللحم بخلاف فقد جامع خلقه فيلحرم سم **(قوله)**
للمخلوقة بلا ذنن) وفارقت المخلوقة بلا ذنن لأن الذنن لا يلزم لاهل الجوارح غالباً والذكر
لا ضرر له ولا للزألية له زى ويرد عليه الذنب فانه لازم غالباً **(قوله)** فتهزل) على وزن الفسح
للفعل وان كان المراد به الفاعل أى يقوم به المزال شيخنا وعبارة الرشيدى تهزل بفتح التاء وكسر
الزى من باب فعل بفتح العين بفعل بكسرهما مبنياً للفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف
ما شتهر أن هزل لم يسم الا مبنياً للجهول فتنبه **(قوله)** وهي ذاهبة للخ) ويقال له التى بكسر التون
وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن العظام يشمل غير الرأس اه قل على المخى ولى سم قوله
والهيفاء تمة الحديث التى لا تنى أى لا تنى لها وهو مخ العظام **(قوله)** ولا ذات جرب) ولو غير بين لانه
أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين فاقضى إطلاقه أنه لا فرق بين البين وغيره كاتفر اه زى **(قوله)** أو
عور) ظاهره أن لفظ بين مسلط عليه قال العلامة خط على أى شجاع فاقيل لاجابة تقديم
للعور بالبين لأن اللاداء في عدم أجزاء العوراء على ذهاب البصر من العينين أوجب بأن الشئ
قال أصل العور بياض يغطي الماظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيراً فلا يضر فلا بد من تقيده
بالبين كما في حديث الترمذى الآتى اه أو قال لانه في الحديث صفة كاشفة وأقرب المصنف لكافة
(قوله) أو عرج) أى بحيث تتخلف بسببه عن المشاية في المرمى شرح م **(قوله)** منع التضحية
بالخامل) هو للمشتد لان الخلى نقص لها وانما عموها كاملة في الزكاة لان التقصيد بالسنل دون
طيب اللحم والخلى الزركشى بالخامل قريبة العهد بالولادة نقص لهما ورده حج ويفرق بأن الخلى
يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كاصروسا به وبالولادة زال هذا المحذور سل **(قوله)** أو قبله عند
تعيين) خلافاً للرافى في جملة التعيين بنى عن النية لان النية هي قصد البيع قرباً إلى الله وذلك غير
حاصل بالتعيين سم ملخصاً **(قوله)** أو أوجاباً) وفارقت المنذورة الآتية بأن صفة الخمل لجريان

وكسورته كسر لم ينقص
لأنه كولو مشقوقة الاذن
ومخروقها وفاقدة بعض
الاسنان ومخلوقة بلا ذنن
أو ضرع أو ذنب لا لمخلوقة
بلا ذنن ولا مضغوعتها ولو
بعضها ولا ذنن وهي التى
تستدر المرمى ولا ترمى
الا قليلاً تهزل ولا يهفأ
وهى ذاهبة المخ من شدة
هزائها ولا ذات جرب ولا
يتنضم ضاً أو عوراً وعرج
وان حصل عند اضجاعها
للتضحية بانسطارها
والاصل في ذلك خبر لا تجزئ
في الاضحية العوراء البين
عورها والمر بضة البين
مرضها والعرجاء البين
عرجها والهيفاء رواء أبو
داود وغيره وصحح ابن
حبان وغيره وفى المجموع
عن الاصحاب منع التضحية
بالخامل وصحح ابن الرقة
الاجزاء ولا يضر قطع فلقه
يسيراً من عوصى كيرفخذ
وقول مأكولاً أهم
من قوله لما (و) شرطها
(نية) لها (عند ذبح أو)
قبله عند (تعيين) لاضحية
به كالتى في الزكاة سواء
أكان نطوقاً أم وإسبا
بوجودها ناقصة أو تعيينه
له عن نذر في ذمته (لا يبا)
(عين) لها (بشر) فلا
يشترطه نية (وان وكل
بذبح كفت نية) فلا حاجة
لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضغ لم يضر (و) وقيل لا غيره

فلا يصح نقول فيها لكافر ولا غير يجنون أو نحوه وقولنا أو تبين مع قولنا وله إلى آخر من زيادتي وتصيرى بما ذكر بينهما أولى من
تعبيره بما ذكره (و يجزى) ويعاير وبقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم التحلل للأحمار لخبر مسلم عن جابر عن نافع رسول الله ﷺ
المدينة البنية عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم (٢٩٧)

الخلاف في أصل الزوم بها أحط من النذر فاحتاج لتقريبها بالنسبة عند الذبح نعم لو اقترنت بالجلع
كفت عنها عند الذبح مر (قوله) ويجزى بغير الخ) والمؤلفين يدل وغنم وأبقر وغنم ويجزى عن
واحد فقط مر (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأصحية والآخر اللحم أم لا ولم قسمة اللحم
الذى افترجوا خرج بسبعة ماله ذبحها ثمانية ظنوا أنهم سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح مر
(قوله غير مسلم) دليل القياس أى المقبس عليه المذكور ويرشد لتقديم الشارع له عليه فلاحاجة
قوله وظاهر الخ وإن لم يذكره مر ورجوعه لأن بعده تأخير عن القياس (قوله سبع شياء)
أى واحد بدليل قوله ضأن فعز (قوله ثم الغنم) وهى التى يابضها غير صاف عش (قوله ثم
الضأن السوداء) قال فى المختار والى سواد يابض وكذا البقرة بالضم والظاهر أن المراد هنا ما هو
أعم من ذلك فيشمل ما فيه يابض وحره بل يبنى تقديمه على ما فيه يابض وسواد لقر به من اليباض
بالنسبة للسواد يبنى تقديم الآخر الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكل ما كان
أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره عش على مر (قوله ثم السوداء) وما جع ذكورة وسنار يابض
أفضل مطلقا ما جع ثنتين منها يظهر عند تعارضها تقديم السنن فالدكورة حج والذكر أفضل من
الأنثى والخش لا حة أطيب نعم التى تلد أفضل من كثير الزوان لأنها أطيب وأرطب زى وعبارة
شرح مر نعم يقدم السنن على اللون عند تعارضها وعلى الذكورة أيضا كما جع ما قدمه من أن
الأنثى تلد أفضل من الذكر الذى كثر زوانه وأما قول شيخنا زى عن حج ويظهر عند
تعارضها تقديم السنن فالدكورة فعنه أن كلا من السنن والدكورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم
الذكر الأسود على الأنثى البيضاء عش (قوله قبل ذلك) أى الوقت المذكور وقوله أو بعده بان كان
بعد أيام التشريق ويكره الذبح لئلا الحاجة كاشتغالها نهارا بما يتعمم من التضحية أو مصلحة كبسر
القراء لئلا أوسهولة حضورهم اه شرح مر وعش عليه (فاضة) ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن
إبن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلق الخج سم (قوله ولومعية) بل وإن لم يبلغ سن الأصحية شرعا بان تعطى
حكمها لكن بشرط كون المعينة من النعم كفى قول على الجلال في فعل الشروط المتقدمة في غير
الضرورة المعينة ابتداء قال عش على مر ولا يجزى غيرها ولوسلبي (قوله ثم عين) ويلزم تعيين
سبعة قال حنبل أو يزيل ملكه عنها بمجرد التعيين لانه التزام أضحية في السنة وهى مؤقتة فتعين
بأختلاف أشخاصها فلو كان فى التعيين غرض أى غرض وهذا فارق ما قال عنبه هذه الدراهم
عمالى ذمتى من زكاة أو نذر فإنها لا تتعين أى لانه لا غرض في تعيينها اه (قوله لزمه ذبح فيه) وإن
تعييت بلا تشريق قبل التمكن من ذبحها أجزأ ذبحها وقتها فإن ذبحها قبله تصدق وجوب بالبحر وبقيتها
درامهم ولا يلزم أن يشترى بها أضحية أنتمل المعينة لا يجزى أضحية وإن حصل التعب بعد التمكن لم
يجزى وعليه ذبحها والتصدق بلحما وذبحه بطل ساجية هذا في المعينة ابتداء وأما المعينة عمالى الذمة
فولست بها عيب ولو اختلف الذبح بطل تعيينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الاصل في ذمته كفى شرح
الروض (قوله أى فى الوقت المذكور) وهو أول ما يلحقها وقتها بعد نذره لانه التزام أضحية تعيين

(٣٨ - يجزى) - راجع) المختلف الركعتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها إلى معنى ذلك من ارتفاعه) أى شمس يوم
النحر (روح) خروج من الخلاف (ومن نذر) تضحية (مبينة) ولو مبيعة كته على أن تضحي بهذه الشاة وفى معنا جعلها تضحية (أو)
نذر تضحية (لذمته) كته على أضحية (ثم عين) النذور (لزمه ذبح فيه) أى فى الوقت المذكور واه يقتضى ما التزمه ما علم أنه لو خرج

وقت النذور لزمه بذبحه ضاوتة الروابي (٢٩٨) عن الأصحاب (فان نالت أي العينة في الثانية) ولو بآتقه بر (في الأصل) عليه

لأن ما التزمه بنت في ذمته
 والمعين وان زال ملكه
 عنه فهو مضمون عليه
 إلى حصول الوفاء كالأ
 اشترى من مدينة سلع
 يدينه ثم نفلت قبل تسليها
 فانه ينسخ البيع ويود
 الدين كذلك يطل
 التبيين هنا ويودمان
 الفقه كان (أو) نفلت
 (في الأولى) قيد زده
 بقوله (بالتصريح فلا شيء)
 عليه لأن ملكه زال عنها
 بالنذور صارت ودية عنه
 وإطلاق التلخيص للصورتين
 أولى من قيده له بقبل
 الوقت (أو) نفلت فيها (به)
 أي بتصريحها أو من قوله
 ألتفها (زده) لا أكثر من مثله
 يوم الحصر (وقبها) يوم
 التلف (يشترى بها كرى
 أو مثلي) (التلف) (فاكثر)
 فان فضل شيء شارك به
 في أخرى وهذا في الروضة
 كإصلاها بقول الأصل زده
 أن يشترى قبضتها مثله
 محمول على ما إذا سوت
 قبضتها من مثله فان ألتفها
 أجنبي لزمه دفع قبضتها
 للنذور يشترى بها مثله فان
 لم يجد فدونها
 (درس)
 (وسن) (لا) كل من انجبة
 فلو قوع ضحي بها عن
 نفسه للخبر الآتي وقياسا
 بهدى الطلوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الواجب بخلاف ما لو ضحي بها عن غيره كيت بشرطه الآتي
 وذكر سن الأكل من زباني (وله) (الطعام أغنياء) مسامين قوله تعالى وأطعموا السائلين والسائلين أي المتعرضين للسؤال (لا تأكلهم)

وتها لذبحها وتشارك النذور والكافرات حيث لم يحجب النذور بها أصالة بها سارفة في الذمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير قابلة للتأخير كالانقبيل التأجيل شرح مر (قوله وقت النذور) لكن ان كان تأخيره بالبيع عن الوقت باختياره يصيرضا ما هنا ان نفلت شرح مر (قوله كذلك) ناكيدنا أفاده وله كالأشترى الخ (قوله ونفلت في الأولى) أي أوسرت وأوسلت وأوطرأ فيها عيب يمنع أجزاءها فلو ضلت من غير تصدير لم يكتف بحصيلها ثم ان لم يمنع في ذلك المدة فلهما فلو قرعها فالتجبه لإزامه بذلك شرح مر وانما أخرها في الأولى لطول الكلام عليها وفي ما لو أشرقت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لحماها لأضحية وألا فيه نظروا وقد عذ عاص من أنه لو عصى بذبح العينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فبها ذكر والتصديق بلحمها ولا يضمن بذلك عدم تقصيره وعليه فلو تمسك من ذبحها لم يلزمها ذبحها فيبقى ضاها لها عش على مر (قوله أي يتصير) ومن ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى نفلت وان كان التأخير لاشتغالها بسلامة العبدان التأخير وان جاز شرط بسلامة العاقبة عش على مر (قوله من مثله) أي قيمة مثله كافي حل وعبر به في الرض لا لأنه المناسب لقوله يوم الضر الدليل لاختلاف مماثلة في يوم الضر وغيره (قوله ليشتري الخ) ثم ان اشترى بين القيمة أو في الفسلك لكن بنية الأضحية صار أضحية بنس الشراء والأقل منه بعد الشراء أضحية شرح البيهقي الكبير زى (قوله بها) المناسب به أي لا أكثر إلا أن يقال أنت نظرا للمعنى لأن أكثر المثل يصدق عليه أنه قيمة (قوله وأنتاها) للثقة أي جنسا ونوعا وسائرها مر (قوله شارك به في أخرى) فان لم يكن شراء شخص به لقلته اشترى بها لما أوتعتدق به درهم ولا يؤخره الوجوده فبما يظهر شرح مر (قوله فان ألتفها أجنبي الخ) انما يلزمه الأكثر كالأكثر لأنه لا يلزمه شي بخلافه فغلط عليه بزعم الأكثر لذلك أكافاده سم وأما فهو مقصر بترك البيع بخلاف الأجنبي (قوله فان لم يجد) يرجع للثمن والشرع أي فان لم يجد الكربة أو لائل فان تعذر الدون فشخص أضحية بذبحه مع الشريك فان تعذر الشخص فهل يشترى بها لما ويتصدق به ويتصدق بها درهم وجهان وعلى الثاني تصرف مصرف الأصل سم (قوله بهدى الطلوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجب) أي فانه يمنع عليه الأكل منها كما في شرح مر وان فهم كلام المصنف أنه لا يلزمه الأكل لأنه يمنع (قوله كيت بشرطه) وهوان يوصى بها عش أي فلا يسن للوصي له الأكل منها كما هو ظاهر كلامه لكن قال حج يمنع عليه الأكل منها لاتحاد القابض والقبض وقوله حل عن الثقال (قوله وله الطعام أغنياء) لم يبين المراد بالثمن هنا وجوز مر أنه من محرم عليه الزكاة الفعير هنا من تحله الزكاة وجوز لم أن الذي من يقدر على الأضحية وهو من ذلك أنها فاضلا عما يتر فضل الفطرة عنه فليحرم سم والمراد من الطعام الأغنياء إصالة لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من مر ولما كان ظاهر كلام المثل يفيد أنه مسنون أيضا لعطفه على كل عس أنه ليس كذلك فدره الشارح خبرا وجعله جلة متأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة أنه لا يلزم في القانع والمتر فشمحل كل الخفي وغيره عش (قوله القانع) من قنع بفتح الفتح فيها أذا ما أطاق بالكسر بفتح الفتح فبمعنى رضى ومن لم قيل • البدر سوان قنع • بالكسر • والخريد ان قنع • بالفتح أي سأل فاقنع بالفتح أي أرض ولا تقنع أي لأسأل • فاشترى شين سوى الطمع • حل (قوله أي السائل) أي بالفضل (قوله لا تأكلهم) أي ليصرفوا فيه بنحو بيع بل بالأكل

فهو المآية بخلاف النقره يجوز عليهم منها ليصرفوا فيه بالبيع وغيره (٢٩٩) (ويجب تصديق بلحم منها) وهو ما

والصدق والقبضه لعنى أوقعتهم فالرد من جواز الاهداء اليهم منها على كرم لياه ليصرفوا فيه بالاكل
 والبيع ونحوه اذ رى أى فهو ملك مقبذ **(قوله)** فهو المآية لان الاقتصاد على الاطعام بهم نفى
 التخليك قال سم للأن تقول حيث كان الاقتصاد على الاطعام بهم نفى التخليك فكيف استدلوا على
 التصديق مع أنه يقتضى التخليك بقوله تعالى وأطعموا الياس الفقير اليهم الا أن يقل الاستدلال على
 ذلك بمعونة القياس على الكسفات ونحوها أو يقل الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن
 كونه تخليكا والتخليك القياس على نحو الكسفات تأمل **(قوله)** ويجب تصديق ويتنقلها عن بلد
 الاضحية كالزكاة شرح م ر سواء التدبيرة والواجبة والمراد من حرمة نقل التدبيرة حرمة نقل
 ما يجب التصديق منها ع **(قوله)** بلحم فان لم تصدق بذلك ضمنه وبشرى بقيته لحوا تصدق
 به حل **(قوله)** لظاهر عبر بظاهره لانه يحتمل أن الامر للندب وان كان الظاهر منه الوجوب
(قوله) ولا يكون نياً أى وجوباً ع **(قوله)** أولى من قوله بيضها لانه يصدق بالكبد والطحال
 والكرش مع أنه لا يجزى واحداً منها حل **(قوله)** والافضل التصديق بكلاً **(قوله)** خروجاً خلاف
 من أوجب **(قوله)** كأن ياكل من كبدنا نحتج استشكل جواز أكله منها فانها واجبة عليه
 والواجب يتنقل الاكل منه وأكبره بان الاكل بمزاد على الواجب رى أى من أوجبته أخرى **(قوله)**
 من كبدنا نحتج وسكتة التغاؤل بدخول الجنة فانهم أول ما ينظرون فيها بزيادة كبد الحوت الذى
 عليه قرار الارض اشارة الى البقاء الابدى والراس من العود الى الدنيا وكدها ليعابشو برى **(قوله)**
 ومن انجع الخ واذا أكل البعض وتصدق البعض هل ياب على الجميع أو ما تصدق به وجهان
 كلاهما يمين فبين نوى صوم الطلوع فحصة هل ياب على جميع الهار أو بعضه قال الراعى يبنى أن
 يحل له نوب التضحية بالجميع والتصدق ببعض وصوّبه فى الروضة والجميع شرح الهجة رى
(قوله) ويصدق بجلدها أى وجوباً ع **(قوله)** دون بيعة أى ودون اعطائه للجزائر شرح
 الرض سم **(قوله)** بلا نذر بان كان يجعله أضحية أو هذبة أضحية رى **(قوله)** أو عن
 نذر فى الذمة بان حلت به بعد التعيين وضعت قبل الذبح لانه ليس له تعيين الحامل اذ هي معينة لان
 الحار عيب كاس **(قوله)** فى وجوب الذبح معتمد وقوله والفرقة ضعيف والمتمد جوازاً كنه اذ لم تحت
 أنه بخلاف ما اذ ماتت فانه يجب نقر يقه كقائه م ر **(قوله)** وسواء كانت الخ ظاهر هذا
 التعميم مع قوله للمعينة ابتداء بلا نذر أو به أو عن نذر فى الذمة أن له تعيين الحامل عما فى الذمة
 وليس كذلك لانه لا يصح تعيين المعينة عنه اه ع ن أى فيخص التعميم بغيرها **(قوله)**
 وليس فيه أى فى قول المتن وولد الواجبة كهي تضحية بحامل أى ليست العبارة مقتضية لصحة
 التضحية بالحامل ونشأ هذا الإراد الذى استشره وأشار الى الجواب عنه توهم أن لفظ الولد يشمل
 الحمل فكأنه قال وحل الواجبة كهي فيفيد أن الحامل يضحي بها فيخالف ما تقدم من انها لا تصح
 التضحية بها وأجاب عن هذا بقوله فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً وحاصلها أن المذكور فى المتن لفظ
 الولد والحمل لا يسمى ولداً لكن هذا الإراد بنسبته امتار ردعى الواجبة بالنذر المعينة عمافى الذمة اذ هي
 لا يصح أن تكون حاملاً والمعينة ابتداء فقد تقدم اجزاؤها بقوله ولومعينة والحمل من جهة اليب كـ
 تقدم **(قوله)** ولغيرها بأن نوى التضحية بها لا لا وحلت وضعت قبل الذبح **(قوله)** وله بكره الخ
 والذمة التصديق به كجلى شرح م ر وقوله وسقيه أى وله بكره وسقيه ولديه أخرى فهو معطوف على

قبل انفصاله لا يسمى ولداً كذا كره الشيخان فى كتاب الوقف وله أكل وله غيرها كاللبن فلا يجب التصديق بئس منه ولا يكتفى
 عن التصديق بئس منها (و) له بكره

(شرب فاضل لبنها) عن ولدها (٣٠٠) ان لبنك لمهما سقيه غيره بلا عوض لانه يستخلف بخلاف الولد له ركوب

شرب القيد بالكراهة تأمل **(قوله شرب فاضل لبنها)** أي بحث ليحصل لولدها ضرر واستنكسك
جوز له شرب لبن المعينة ابتداءً وبمجاناً لأنه بأنه يزول ملكه عنها فكيف ساقه شرب ما حدث على
ملك الغير بها ان كانوا حاضرين بمحل القيد وجوابه ان الاضحية ضيافة الله تعالى والذبح من جهة
الاضحية لجازله شرب ذلك شرب **(قوله ان لبنك لمهما)** أي يشترطه ولازم وان كان يغني لمهما
فيكون متعديا لكن في الصباح يمكنه ان يهكم باب نفع هرك ونهكت الشئ بمكالمته فيه اه
وقد ثبت انه لا يستعمل لازماً **(قوله بخلاف الولد)** أي فلا يجوز لكل ولد الواجب على كلامه لانه
لا يستخلف أي عن قرب **(قوله بالأجرة)** أي لا يجوز اجارتها بأجرتها ما تبع للثمن فانه لا يجوزها بسلها
لأنه ضمن المؤجر الثمن وعلى المستأجر أجرة المثل فان على ضمن كل منهما القيمة والأجرة والقرار
على المستأجر ونصرف الأجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بهما تقدم **س ل (قوله فان تلت)**
أي بعد دخول الوقت والتكمن من القيد أم قبله فلا ضمان ان يدمع به بدأته فكذلك ذكره
الرافعي وغيره **س ل (قوله ضمنها للمستبدونه)** أي قرار الضمان على المستبدونه فلا ضمان ان المبرر
طريق في الضمان لتقصيره **س ل (قوله على ضعيف)** وهو حمل الاكل من الامح ل والمتمدني
الاحل لان الولد كالابن فيحمل أسكه ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق بينه وبين الامح ان الامح
الزمنها بالذبح فلا يجوز أن يشئ منها يحمل جوازاً كانه ان لم تمتأه فان مات وجب تربيته كأي شرح
بر ووافي عش عليه **(قوله وصورته في الملبت أن يوصى بها)** ويجب على مضم عن مبت بانه
التصدق بجميعها لانه نأبه في التفرقة لاعتن نفسه وعموه لا اتحاد القابض والمقبض سواء كان المصحى
وارثاً أو غيره ويجوز للموصي اطعام الوارث منها حج **(قوله معينة بالذبح)** أي ابتداءً بخلاف المعينة
بالجعل أو بالذبح على التمس فلا تجزى لوجوب البنية ووقع في شرح الرض ما خلف ذلك فكتبه اه
شورى ولكن يفهم من تعليل الشارح بقوله لان ذبحها الح أنها لو كانت معينة بالجعل أو بمجاناً التمس
ونوى المالك عند التعيين ٣ محبة ذبح الاجنبي لها حيث لا يذبح لانها لا تجب في هذه الحالة وقت الذبح
استثناء عنها بالنسبة الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند ذبح أو تعيين **(قوله فمصح على)**
المشهور ومع ذلك يلزم الذبح للتفاوت بين القيمتين أي قيمتها وقيمتها بذبحه لان ارادة الم
قرب مقصودة وقد فوتها اه متن التحرير وشرحه شارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الذبح بملك
به سلك النجاشي يشترى به شاه اه شرح التفتيح وهذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة جميعها فان لم يرب
القدر المذكور بشاة فيشترى به شقص منها فان لم يفسر فاشترى به لحم ويتصدق به **(قوله وتضحية)**
الولى مطوف على ذبح اجنبي **(قوله عن محابيه)** وكأنه ملكه مذهبهم عنهم فيقع ثواب التضحية
لهمي مثلاً ولا بثواب الهبة عش على **س ل (قوله وتضحية الامام الخ)** ولا يسقط بقوله الطابع عن
الاجنباء وحيثما قصد من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل التضحية من الامام
عن المسلمين التضحية بمباشرة التضحية به الواقف من غلة وقفه اه بصرى بشرط صرفه لهم ولا
تسقط به التضحية عنهم وبأكلون منه ولواغنياً وليس وضعية من الواقف بل هو صدقة مجردة
كقبة غلة الوقف عش على **س ل (قوله وقت لسيدته)** بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه
السيد بالنسبة زى **(قوله أما البيض الخ)** مقابل لقيد مقدار قدره ولا لريق كله

(فصل في العقيقة) من عقى يبق بكسر العين وضما هو يرى وذكرها عقب الاضحية لما شاركها لهم

(شرب فاضل لبنها) عن ولدها
الواجبة واركانها بالأجرة
فان تلت أو نقصت بذلك
ضمنها لكن ان حصل
ذلك في يد المستعير ضمنها
المستعير ودونه والتصيل في
الاكل يولد على الواجبة
وغيرها مع التصريح بحمل
شرب فاضل لبن غيرها من
زيادتي ويجزم الأصل بحمل
أكل ولد الواجبة مبنى على
ضعيف (ولا تضحية لاحد
عن آخر غير اذنه ولو كان
ميتاً) كسائر العبادات
بخلاف ما إذا أذن له كازكاة
وصورة في الميت أن يوصى
بها واستسكى من اعتبار
الاذن ذبح اجنبي معينة
بالشعر بغير اذن النذر
فمصح على المشهور فيفرق
صاحبها لهما لان ذبحها
لا يفتقر الى نية كاسر
وتضحية الولي من ماله من
محابيه فمصح كما يفهم
قديمهم التمس بمالهم
وتضحية الامام عن المسلمين
من ميت المال فمصح كاتله
الشيخان عن المالورى
وأقراه (ولا تضحية
الريق) ولو مكاتباً أو أم
ولدانه لا يملك شيئاً أو ملكه
ضعيف (فان أذن له
سيده) فهاوضحى فان
كان غير مكاتب (وقت
سيده) لان يده كيده أو
مكاتباً وقت لملكها لا يجرى
ملكه بحريته ولا يحتاج الى اذن
سيده كالتصدق به

ف
مكاتباً وقت لملكها لا يجرى
ملكه بحريته ولا يحتاج الى اذن
سيده كالتصدق به **(فصل في العقيقة)** قال ابن أبي الدم قال أحبابنا يستحب تسميتها نسكاً أو

ذبيحة ويكره تسميتها
عقيقة كما يكره تسمية
العشاء عتمة وهي لغة
الشعر الذي على رأس
الولد حين ولادته وشرا
ما يذبح عند خلق شعره
لان مذهبه يبقى أي يشق
ويقطع ولان الشعر يحلق
اذا كان الاصل فيها اخبار
كثير العلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع
ويحلق رأسه ويسمى رواء
الترمدى وقال حسن صحيح
والمنى فيه اظهار البشر
والنعمة ونشر النسب
وهي سنة مؤكدة وانما
تجب كالأضحية بجماع أن
كان منها المراقدة بغدير
جانية وتغدير أي داود من
أحب أن ينسك عن ولده
فليعمل ومعنى مرتين
بعقيقته قيل لا يجوز عتمة
حتى يقع عنه قال الخطابي
وأجود ما يقع فيه مذهب
إليه أحد حين حبل أنه اذا لم
يقع عنه لم يشفع في ولده
يوم القيامة (سن لمن تزومه
نفقة فقرة) بتقدير فقرة
(أن يقع عنه) ولا يقع
عنه من ماله ويعتبر يساره
قبل مضى مدة الناس
وذ كرم يقع من زيادتي
(وهي) أي العقيقة
(كضحية) في جميع
أحكامها من جنبها وسنها
وسلاها ونيتها والافضل
والاكل منها والتصدق وحصول السنة بشاقول عن ذكر وغيرها

في أحكام كثيرة كإساقى ويدخل وتها باقصال جميع الولد **(قوله)** ويكره تسميتها عقيقة أي لما
فيها من التغافل بالعقوق والمتمتع عدم الكرامة سأل لانه **(قوله)** سهاها عقيقة **(قوله)**
على رأس الولد من الناس واليهام كافي الفخار **(قوله)** وشرا ما يذبح الخ أي من اللحم **(قوله)** وأقول وهو غير
جامع لان من العقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون هناك خلق شعر مطلقا فان
الذبح عند خلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة
تأمل سم **(قوله)** لان مذهبه علة تقدير أي وانما يحسم ما يذبح بذلك لان مذهبه الخ والنسب في مذهبه
راجع لما عني قال الرازي في النظر لهذا التعليل ولا نظيره ملازمة بما قبله ولا يصح جماعها بين المنى
القوى الذي ذكره هو المنى الشرعي وانما يظهر على المنى الذي ذكره ابن عبد البر أن عاقلة معناه
قطع فلعلم هذا المعنى اقتضته الكتب من الشرح بعد اثباته فيه مع المنى المذكور فيكون لها في اللغة
معنيان إقطع والشعر الذي على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل
من العتين فأشار إلى مناسبة المعنى قطع بقوله لان مذهبه الخ ولما نسبته إلى الشعر بقوله ولان الشعر الخ
اه بالحرف **(قوله)** يحلق اذا ذلك أي والشعر لغة يسمى عقيقة كما تقدم ع ش **(قوله)** تكبر العلام
مرتين لعل التعبير بان خلق الولد ينهأ أكثر قصد الشارع ختم على فعل العقيقة ولا فالألتى
كذلك ع ش على مر **(قوله)** مرتين أي مرهون وقوله تذبح حال من العقيقة وقوله ويحلق
رأسه مطوف على الخمر وهو مرتين من الاخبار بالجهة بعد الاخبار بالمقدار وكذا قوله ويسمى
مطوف على الخمر أي يضاهي بقدر فيها يوم السابع بدليل ذكره فيا قبلهما **(قوله)** والمعنى فيه أي
والحكمة فيها ذكر من الآراء الثلاثة التي أجمع واليه اظهار البشر والنعمة راجع للآيتين منها وعطف
النعمة بتفسير كافي ع ش على مر وقوله ونشر النسب راجع للثالث **(قوله)** كالأضحية أي قياسا عليها
حل فهو جواب السؤال **(قوله)** ونسب راجع إلى داود انظر لمقدم القياس عليه اه **(قوله)** أن ينسك
يقال نسك ينسك نكافتح السين وضما في الماضي ويضما في المضارع وبأسكانها في الجذر شوري
فهو من باب قتل أو عظم **(قوله)** ومعنى مرتين بعقيقته الأولى تذكيره عقب الحديث **(قوله)** لم يشفع
في ولده أي لم يؤذن في الشفاعة وان كان أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل العلاج ع ش
وقيل لم يشفع في ولده مع السابقين وانظر اذ اعان عن نفسه هل يشفع في أبوه أولا شوري **(قوله)**
سن لمن تزومه نفقة) تشمل الأم في ولد الزنا فندب لها اللق عنه ولا يلزم من ذلك اظهار المفضى
لظهور الطار كافي شرح مر **(قوله)** بتقدير فقرة) انما احتاج لهذا لانها تطلب من الأصل وان كان
الفرع موسرا لبارئ وغيره مع أن في هذه الحالة لا يلزم الأصل نفقة فاحتاج لقوله بتقدير فقرة لادخال
هذه الصورة **(قوله)** من ماله أي الفرع **(قوله)** ويعتبر يسار الخ أي يسار النظر مر فان أيسر
بعد فلا يندب بقا ع ش قال في الإيباب وهو كتبهم بلا يؤمر بهما صرح في أن الأصل المورس
بعد السنين أي أكثر مدة النفاس لوقوعها قبل البلوغ أن تقع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا آسر لولتها
محمول على ما إذا كان الأصل موسرا في مدة النفاس وهو فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان الأصل
لما غلبت بها كان هو كذلك أو تحصل بقوله مطلقا لانه مستقل فلا يفتي في الثواب في حقه بانفاذ
في حق أصله كحتمل وظاهر الحال فهم لا في أن من بلغ ولم يقع أحد عنه يسر له أن يقع عن نفسه يشهد
لثاني شوري **(قوله)** مدة النفاس أي أكثرها **(قوله)** وحصول السنة بشاة أي فلا تحصل بغير
ذلك من غير النعم والطاهر انه يجوز لكل من البرقة والناقة عن سبعة كما في الأضحية شرح مر **(قوله)**

عما يتأتى في الحقيقة لكن لا يجب التصديق بلهم منها بما كماله عما يأتي فتعبري بذلك أعين قولهم وأسلامتها والاكل والتصدق
 كالأخوية (وسنذكر شأننا وغيره) من أتى وخشي (شاة) أن أر بد العن بالشيا لم يصدق بذلك في غير الحاشي يومه الزمذي وقال حسن
 صحيح وقيل بالإتي الحاشي وإنما (٣٠٢) كانا على النصف من الذكر لان الرض من الحقيقة استباقه النفس فأشبهت

النية لان كلامهما فساد
 للنفس وذكر الحاشي من
 زيادى (و) (س) (طبخها)
 كثر الولد الأرجلها
 فتعطي نية القالبه لغير
 الحاكم الآتى (و) سن
 طبخها (بحلو) من زيادى
 فتأولا بحلوه أخلاق الولد
 ولانه **قوله** كان يجب
 الحلوى والعسل وإذا
 أهدى للثنى شئ منها
 ملكه بخلافه في الاضحية
 كاسر لان الاضحية ضايفة
 عامة من الله تعالى للمؤمنين
 بخلاف الحقيقة (وأن)
 لا يكسر عظمه فتأولا
 بسلامة أعضاء الولد فان
 كسر غلاف الاول (وأن)
 تدعى صاب ولادته أى الولد
 وبها يدخل وقت الذبح
 ولا نفوت بالتأخير عن
 السابع وإذا بلغ بلاق
 سقط سن الف عن غيره
 (و) أن (يسى فيه) ولو
 سقط لاسر أول الفصل
 ولا بأس بتدبى قبله بل
 قال النورى في أذكاره
 تسن تدبى يوم السابع
 أو يوم الولادة واستدل
 لكل منهما بأخبار صحيحة

عما يتأتى في الحقيقة خرج به وقت الأضحية فإنه لا يتأتى هناك أول وقتها من انفصال جميع الولد
 ولا آخره وفي نسخة عما يتأتى في الحقيقة وهي غير ظاهرة لان مراده التشبيه بالاضحية في أحكامها
 المتقدمة وأيضا فلا حاجة إلى قوله في الحقيقة لان الكلام فيها **قوله** لكن لا يجب التصديق (الح) أى
 ولو كانت مندورة مـ أى بل هو غير بين الصدق بالى والطوبخ **قوله** وسنذكر) أى ذلك
 وهو أدنى السكال والافتقار واحد فى قوط الطلب عرش والافضل سبع شياه فبئذ فقرة كاسر
 وكالتابن سبعان من نحو بدنة ونحو زشاركسة ما قل بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيقة
 أو بعضهم عن أضحية أو لا كما قاله قل **قوله** (وختي) المعتد ان الحاشي ملحق بالذكر في هذه
 احتياطها مـ **قوله** (شاة) ولونوى بها الحقيقة والضحية حصل عند شيخنا خلافا لحج حيث قال
 لا يحصلان لان كلامهما ماسة مقصودة وهو وجه ومقتضى قوله في جميع أحكامها العلوق هذه عقيقة
 وجب ذبحها وبه صرح حج اه حل وشو يرى أى فيجب التصديق بجميعها على الفقراء شورى
 ويشير بين أن تصديق جميعها نيا وبين أن تصديق البعض نيا والبعض مطبوعا ولا يصح أن يتصدق
 بالجمع مطبوعا وأما الاضحية المنفردة فيجب التصديق بجميعها نيا كما تقدم كفى شرعى مـ وحج
قوله (أن أر بد العن بالشيا) لم يوجد هذا القيد في شرح مـ ولا في شرح حج ولا شرح الروض
 فيظهر مفهومه وهو ما ذاع عن غير الشيا كالبدنة فهل يندب تخصيص الله كـ بشئ من الاثني أو بدنة
 أول الجرد **قوله** استباقه النفس لعل المراد استباقها لتسبعا تاما وهو بمها تاما كما ذكره
 الحكمة **قوله** (الأرجلها) أى إلى أصل الفخذ والافضل أن تكون اليدين شرح مـ **قوله**
 فتعطي نية فتأولا بأن الولد يعيش ويعنى زى **قوله** (نفولا بحلوه أخلاق الولد) ولا يقال بئله
 فيولية العرس فتأولا بأخلاق الروس لانها طبع فاستطرطها وهو لا غير شورى **قوله** كان يجب
 الحلوى هى مادخلته النار وكان مركبا من حلو وغيره كما قاله المتأوى فعلى هذا يكون عطف العمل
 عطف مغاير **قوله** (عن غيره) وهو غير فى الفنى عن نفسه زى وبعبارة غيره وبقي السن في حقه
قوله (وأن يسى فيه) وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتكره الاسماء القبيحة كحبر وبسة
 وما يتطير بنفبه كسنانم وبركة ورحم ونحوست الناس وسيد الناس أو العلماء أشد كراهة لانهم أنفج
 الكذب وتحرم تلك الأسماء وشاهدنا شاه ومعناه ملك الملوك وحام الحكم والفضة والمعتد
 الكراهة في فاضى القضاء زى وكذا عبد الله بن يعمر التكنى بأبى القاسم مطبقا مـ أى سواء كان
 اسمه محمدا أو لا عـ ويندب لولد الشخص وقته وتليذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان
 يقول العبد يا سيدى والولد يا ولدى والتليذه بأستاذنا أو بأبيخنا مـ **قوله** (ولو سقط) أى إذا بلغ من
 نفخ الروح فيه كفى زى وظاهره وإن لم تنفخ فيه لكن عبارة مـ بل يندب تسمية سقطت في
 الروح اه وفيه أى مـ أنه إذا لم تعلم له كورة ولا تؤتمسعى بما يصلح لها معطو ملتحه وهذه **قوله**
 وصل البخارى (الح) هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين سم **قوله** (وأن يحلق في رأسه)

وحل البخارى أخبار يوم الولادة على من لم يرد العن وأخبار يوم السابع على من أراده (و) أن (يحلق)
 فيه (رأسه) لاسر (بعدها) كما في الحاج (و) أن (يتصدق بزنته) أى شعر رأسه (ذحبا) فان لم يرد (نفقة) لانه **قوله**
 أمه فاطمة فقال زنى شرع الحسن وتصدق بزنته نفقة وأعطى الفاتمة رجل الحقيقة ولها الحكم ومعه وقيل بالنفقة الذهب والله كذا غيره
 وذكر الترتيب بين الذهب والفضة من زيادى وهو ما لم يجمع وغيره

خالجين بولد) فيهما

الاولى فلان من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن رواه ابن السني ولانه **ع** أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة رواه الترمذي وقال حسن صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وأما الثانية وهي تحكيه بجر ثياب مخمض وبذلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى الجوف فشيئ منه فلانه **ع** أي بآب في طاحته حين ولد وتغرت فلا كهن ثم ففرغاه من محبة فبذل يتلطف فقال **ع** حب الانصار الترمذي رواه عبد الله بن وهاب وسلم وقيل بالجر الخلو وقول الجني ويقام في اليسرى مع ذكر الخلو وتقييد التحنيك بحين الولادة من زياتني

(كتاب الاطعمة)

أي بيان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها أنه لا يأكل إلا ما أذن الله تعالى وحرمه وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) تحلل (لم ينفرد) عنه لعسر تميزه بخلافه انفرد عنه فلا جعل أسكله ولو معه فتعبري بذلك الى ما عاير (حال) حياة (وموت) في الثلاثة

أي ولو أتى زى (قوله) وعبارة الاصل ذهباً أوفضة) أو في عبارة الاصل للتويع للخبير لانه اذا بدأ بالأكل تكون للتويع كأي قوله تعالى انما حرام الذي يحار بون الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالخشع فانها للخبير كأي قوله فكفارته اطعام عشرين سكين الخ لان الاطعام أخف زى (قوله) وأن يؤذن) ولومن امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكر للترك ع ش علي هر قال في شرحه والحكمة في ذلك أن الشيطان ينخس حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدير عند سماعهما (قوله) رواه ابن السني) أي روى قوله من فعل به ذلك الخ لانه حديث بالغي وعبارة شرح هر دروي البقي خبرين ولله مولود فاذن في أذنه الجني وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان (قوله) حنكه في المختار الحنك ماتت الذن من الانسان وغيره اه فلذا استاج الشارح لقوله داخل الفم (قوله) فلا كهن في المصباح لانه اللغة يلو كاهن باب قال منعهوا لانه الفرس الجامع عرض عليه (قوله) ففرغاه أي فتحة ع ش (قوله) لجلل أي أخذ يتلطف قال في المختار نظ من باب نصرو تلمظ اذ انتعج بلسانه بقية الطعام فيه أو اسرج لانه ففسح به شفتيه (قوله) حب الانصار بكسر الحاء أي محبوبهم

(كتاب الاطعمة)

استعمل القطة في جمع الكثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الأول لان المذكور في الكتاب قاله حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعم أي وما ينبت ذلك كطعام المضارع ع ش واعتمد كره بعد الصبيان فيه بيان ما يحل وما لا يحل كانه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى اه قل على الجلال (قوله) أي بيان ما يحل منها وما يحرم) ومعرضهما من كده همت الذين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على أكل الحرام بقوله **ع** أي لم نبت من حرام قالنا أولى به اه من شرح هر (قوله) والاصل فيها) أي الاطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله) ويحل أي التي التي هو محمد **ع** وقوله لم أي لانه اه جلال (قوله) حل دود طعام) ولوقته من موضع لا تحرم في الاصح كما قاله البقعي س ل قال سم واعتمد هر ما قاله البقعي قال وكذا الذي لو تنجي نفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه فبما يظهر (قوله) دود طعام) يفيد أن غير التولد لا يحل وهو كذلك ومنه النمل في العمل قال في الاحياء الا اذا وقعت غلة أو ذبابة ونهرت أبرز أوتاه مما يجوز أكلها معه لانها لا تنجس اه ولا فرق في الجواز بين الذي يميزه بعسر أو يسهل ولا بين الكثير والقليل يقول الشارح لعسر تميزه أي من شأنه ان يسر تميزه زى قال هر ولا فرق أيضا بين الحل والميت ومشي طب على الحل فيالواقتل البود ثم عاد بنفسه ولويتا وكذا لو عاد بفعل حيوان عسر تميزه ونوقف اذا ذاهل وأما لو عاد بفعل يتافاه ان قل لا ينجس والابنيس (قوله) حل) ولو حصل في اللحم دود فظاهره الحاقه بالفاكهة ويقاس به الخمر المسوس والقول اذا طبخا فبات فيهما ولو فرق بين الخمر والقول لان الخمر يشق عادة وبزال ما فيه بخلاف القول لكان متجها قال في الاغاب وهو متجه شورى وس (قوله) لم ينفرد أي لم يخرج عنه ع ش (قوله) وجواد وسك) قال في التناج ولو صامها بمجوس قال الحل في الاعتبار بفعله (قوله) وبلهها أي ويغني عساني بلهها لقلته س ل وعبارة سم قره و بلهها شامل لكثير السمك وصغيره وخالف الزركشي فقال ولو بلغ سمكة

(و) (حل) جراد وسك) أي أكلها ولو بلهها ما وان لم يشبه الثاني السمك المشهور ككلب وشترير وفرس (في) حال) حياة (وموت) في الثلاثة ولو بقتل مجوس أما الأول

فلمس فيه وأما الاخيران فان قوله تعالى أصل لكم عبد البحر وطعامه متاعا لكم وقيلارة وغيرا حلت لتاسيتان وليس في أكاهما حين
أكثر من قتلها وهو جائز بل يعمل فيها حين (وكذا قطعها) حين كافي أصل الروضة وعليه جعل قول الامس في باب العبد والبيع
ولا يقطع بضع مسكوك بكرة ذبحها الاسكة كبيرة بطول بقاؤها فيس ذبحها وذكر كل الجراد حيا وكراهة

(٣٠٤)

قطعه من زيادي (درس)
(وحرم ما يعيش في برو بحر)
كمنقطع (بكر أوله)
وفتحه وضيم مع كسر كة
وفتحه في الأول وكسره في
الثاني وفتحه في الثالث
(وسرطان) وسمى عرق
للهاء (وجبة) ونسب
ونحاج وسلفه بضم السين
وفتح اللام ثلث لها
ولهي عن قتل الضفدع
رواه أبو داود والحاكم
ومحمه (وحل من حيوان
رجلين) ظهر فيه صورة
الحيوان (مات بذكاته)
(وتم) أي ابل وبقر وغنم
لقوله تعالى أحلت لكم ميتة
الانعام وروى أبو داود وغيره
خبراً عن سعيد الخدري قلنا
يا رسول الله اننا نحرر الابل
ونذبح البقر والشاة فنجد في
بطها الجنين أي الميت فنتقيه
أم نأكله فقال كلوه ان شئتم
فان ذكاته ذكاته أي
ذكاتها التي أحلتها الله ميتة
لها (وخيل) لأنه نهي
يوم خير عن لحوم الجمر
الاهلية وأذن في لحوم
الخيل واد الشبان (وبقر
وحش وجار) لأنه عليه السلام
قال في الثاني كلوا من لحمة
وأكل من رواد الشبان ونهي به الأول (ونهي) بالاجماع
(وضع) بضم الباء أكثر من إسكانها لأنه عليه السلام قال بل أكله رواد التمدى وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذكر من ذكوان
واللاتي فرجان

في
قال بل أكله رواد التمدى وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذكر من ذكوان

لأنه أكل على مائدته **عنه** رواء الشيخان (وأرب) لأنه بعث يوركا إليه فقبله رواء الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان
 يشبه العنق قصب البدين طوبى للرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وعن) بثلة أوله ويسمى أبا الحسين
 (دربوع) وهو حيوان قصير الدين جلداه بل الرجلين لونه كونه الفزال (وفك) بفتح الفاء، والنون وهودوبية يؤخذ من جلدها
 القرو ليلتها وخشيتها (وسور) بفتح السين وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السور لأن العرب تستعمل الأربعة والمراد في كل
 مما سمر وما يأتى الفكر والاشق (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون حجر الغنار والرجلين
 والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والحل فيه هو متشقق ككلام الرافعي وصرح به جمع منهم الروابي وعمله بأنه
 يأكل الزرع لكن صحح في أصل الروضة تحريمه وخرج غراب الزرع غيره (٣٠٥)

في سواد وبياض والعنق
 وهو ذو لونين أبيض
 وأسد طوبى للذنب قصير
 الجناح صوته الحقة
 والغداف الكبير ويسمى
 الغراب الجبلي لأنه لا يمكن
 الاقبال (ونامة وركي
 وأوز) بكسر أوله وفتح
 ثانيه وهو شاملل لبط
 (ودجاج) بفتح أوله أنصح
 من ضيه وكسره وحرم
 وهو ماعى على أرجام
 الماء بلا صم وزاد الأصل
 كغيره وهدر أى صوت
 ولا حاجة إليه لأنه لازم لعب
 ومن ثم اقتصر في الروضة
 في جزء الصيد على عب
 وقال مع هدر متلازمان
 ولهذا اقتصر الشافعي على
 عب (وما على شكل
 عصفور) بضم أوله أنصح
 من فتحه (بأنواعه

في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط لهن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة **(قوله أكل على مائدته)**
 وأما سئل منه **عنه** لأنه يصفه لكونه ليس بأرض قومه أى ليس مشهورا بالأكل عندهم شيئا
 عزيزي **(قوله عكس الزرافة)** بفتح الزاي وضما ع ش وقرر شيئا للمدايحي في قرأته للبخاري
 أن الزرافة حيوان يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والفز بلون جلده وتكبر إلى أن تصير
 علو النخلة واعتمد مر حرمها لتولدها من مأكول وغيره اه **(قوله وهو حيوان قصير الدين)**
 قال في شرح الروض وهو ذو بريققة تعادى الفأر تدخل بحجره وتخرجه س **(قوله وسور)** ويحل
 أيضا السجاب وهو حيوان على حد البايوع يتخذ من جلده الفراء والحوصل أيضا وهو طائر كبير
 لموصولة عظيمة يتخذ من جلده الفراء ويكثر و يعرف بمصر بالبعج والقاقم بضم القاف الثانية
 وهودوبية تشبه السجاب وجلده أبيض سم زى **(قوله يشبه السور)** حيوان يشبه النقط شيئا
(قوله والحل فيه) معتمد قال ع ش ولوشك في شئ هل هو مباح أو لا من غيره فينبى الحرمة
 احتياجا اه **(قوله لذونين)** أى نوع أبيض ونوع أسود فهو مباح لما قبله وقول المناطقة أن السواد
 ملازم للغراب هو باعتبار غالب أنواعه حل بزيادة **(قوله لبط)** وهو الأوز الذي لا يطير س
(قوله عصفور) سمي بذلك لأنه عصى نبي المسلمين عليه السلام وفرقته وكنيته أبو يعقوب والاشق
 عصفورة **(قوله وصعوة)** وهى صغار الصافر الحمراء الرأس زى والمهدد حرام لثبته كذا
 قبل حل **(قوله وزرزور)** سمي بذلك لزرزوره أى صوته زى **(قوله لاجار أهلى)** وكنيته
 أبو زياد وكنية الاشق أم محمود وأما الزرافة في المصوم أنها حرم جزأ وقال المتولى محل وبه أتى
 الغوى زى **(قوله وقرد)** أى ودب وفيل ونفس وابن مقرض شرح مر وابن مقرض بضم الميم
 وكسر الراء وبكسر اللهم وفتح الراء وهو الدلف بفتح اللام ريشدى **(قوله ولابن آوى)** سمي بذلك
 لأنه أبوى إلى أبناء جنسه ولا يهوى إلا الألبلا إذا استوحش ويتى وحده وصياحه يشبه صياح الديكان
 س **(قوله أولى من تنقيده لها بالوحشية)** فبقيل تنقيده الأصل أولى لأنه يعلم منه تحريم الأهلية
 بطريق الأولى بخلاف إطلاق الشيخ ليس لى ناسى تحريم النوعين لقبوله التخصيص وإن كان متشقق

(٣٩ - (بحيرى - رابع)

موحدة بعد التنحية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزرزور) بضم أوله لأنها كلها من الطيات وقال تعالى أحل
 لكم الطيات (لأجار أهلى) انتهى عشر وأما الشيخان (ولاذناب) من سباع وهو ما بعد على الحيوان ويتقوى بابه (و) (ذو) (عجب)
 بكسر الميم أى ظفر من غير لحمى على الأذن في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم فذوالناب (أكسود قرد) وهو معروف (و) ذو
 القالب (كسفر) بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرها (ولابن آوى) بالمدالان العرب تستخيه وهو
 حيوان كرمال عيشه من الذئب والعلب وهو فوقه ودون السكب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنها تعدو تابها فطابقها أولى من
 تنقيدها بالوحشية (ورخه) وهى طائر أبيض (وبغاة) بثلاث الموحدة وبالجمجمة والثلثة طائر أبيض وبغاة غير دوين الرخه بطيء
 الطيران ثلث غلظتهما (و) (بغا) بفتح الواو وحدين وتشديد الثانية وبالجمجمة والقصر

الطاير الاخضر وفيلسفة فيهم المهمة (وطاوس وذباب) فيهم آوله (وحشرت) يفتح آوله صفار دواب الارض (تكفساء) يضم آوله مع فتح ثالثه اشهر من ضمّه و بالذ وسكى ضم ثالثه مع القصير غلبت لهم الجوع واستثنى من الحشرات التنفذ والوبر والغضب والبر بوع وهذا ان قسم تقسيمها آتفا وتقسيم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالا حوام (ولما لم يبقه آوهمي عنه) أي عين قتله لان الامر بقتل شيء أو الشيء عنه يقتضي سوءاً كله فالأمر بقتله (مقربوبية وحدّة) بوزن عنه (وفارة) وسع ضارب (والخفيف) أي عاودى الشيخان خص يقتلن في الحل والحرم (٣٠٦) الغراب والحداة والفأرة والعقرب والسكاب والعقور وفي رواية بل

الاطلاق التعميم فليأتل اه شوري (قوله الطائر الاخضر) لقوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين زي (قوله وطاوس) وهو طائر في طبيعة العفة وحب الزهو بنفسه والحيلاء والاخبار يرث زي (قوله وذباب) وهو أجهل الخلق لانه باقى نفسه في المهلكة زي (قوله القنفذ) بالذال الميمه وبضم القاف وفتحها كجلى المختار وفي الصباح ضم القاف وفتحها لتخفيف عرش على مر (قوله والوبر) قال في شرح الروض يسكون الباء دوبيئة أصغر من الهر كلاء العين لاذنب لها عمرة وهذا هو الذي تقدمه في باب ما حرم بالا حوام (قوله بمصفور الجنة) لانه زهد في الاوقات زي وقال س ل لانه زهد ما في أيدي الناس من الاوقات ومن عجب امره أن عينه تقلع وتعود ولا يفرخ في عرش عتيق حتى يطيه طين جديد اه وتعود عينه بحجر ينقله من المهند وهو حجر البراق وإذا أراد شخص إنائه بالخمر فانه يصنع أولاده بالزعران أو يحجوهم بالخمر في العشب فيشرب أولاده إذا لم يجد هذه الحالة فواعلهم من المرض المذكور وينفعه من العصية بان يبل وينقع ثوبه أو يلبس شيئا ومن عجب امره أنه يحفظ الفاتحة بجمهاه ويحفظ آخرة الحشر اه قال (قوله وتغل) في الرضة كاصلها أنه يجرم قتل الخمل لصحة النبي عن قتله وحل على الخمل السباعي وهو الكبير لا تغل. أذله بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذي بل وحره ان تعين طريقه بقائه كقتل أي بان يئن عثم الصبر على أذاه قبل قتله وتعذر قتله ان شرح مر وعش عليه (قوله وما لانس في الخ) يبنى ولاي نظيره ليخرج بقرا الوحش الملحق بحماره المتوصو أو يرد بالصب فيه ما يمشل النص في نظيره اه شوري (قوله ان اسطابته عرب) ويرجع في كل زمن إلى العربية بما لم يبق فيه كلام بل فهم زي (قوله ذوو بيار) جمه على غير قياس لانه ليس بعل ولا صفة وان كان مؤنثا لها (قوله حال رقاب) المراد بها حال الاختيار أخذنا من مفهومه لا يقال يعني عنه قوله ذوو بيار لانها اذا كان المختارون لم يعتبروا فأهل الضرورة بالاولى لاننا نقول حال الضرورة قد تنجم البسار كالمساكين البعد من ماله (قوله ماذب أي عان ودرج أي مات عرش (قوله قطب العرب) أي أصل العرب يرجع إليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور عليه الامر (قوله وفيهم الفتوة) أي مكارم الاخلاق (قوله صورة الخ) ظاهره التخيير وبعبارة مر ولتجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني السكينة في النفس فالعلم بالصورة (قوله وأوطيا) أي من ميلة أو عود اه زي (قوله وما يجهل اسمه) أي الموضوع له ان لم يعلم وضع له اسم حيوان يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وايض المراد بالاسم الصفة أو محل أو صفة مثلا لا يكره عر قوله قبل وما لانس فيه (قوله أي تناوله) قدره لان الاسكامل انما يتعلق بالافعال لا بالانوات تحركت عليكم الميتة شوري (قوله ما ما كانا) جامدا) أما الاستصحاب فلهذه من العشب فيحل كجيب آخر

الغراب الا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لا يداود والتمذي ذكر السبع العادي مع الخس (و) المنهى عن قتله (كطاف) بضم الخاء الميمية وتشديد الطاء يسمى الآن بصفور الجنة (وتغل) وتعيير بما تسمى مع التثنية بعماد كقول في قوله لا تخلف وتغل وتغل (ولا) ما توهم من ما كقول غيره كقوله بين كلب وشاة أو بين فرس ورجل أو غل غلغلا للتحريم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحليل أو بما يدل على أحدهما كالامر بالقتل والنهي عنه (ان) اسطابته عرب ذوو بيار وطباع سليمة حال رقابية حل أو استخيشوه فلا يعمل لان العرب أولى الامم لانهم الخاطبون أولا ولان الذين عربى وخرج بذور بيار المختارون وبسائط جالف البوادي الذين يأكلون ماذب ودرج من غير تيقن فلاحدة

بهم بحال رقابية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته (فلا كثر) منهم يتبع (٥) ان استنوا اتبع (قرش) لانهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قرش وقش ولا يرجع (أولا) تحكيم شي) بأن عشت أولم يوجد العرب أولم يكن. فاسم عندهم (اعتبر الاشبه) به من الحيوانات ضرورة أو طبعها أو وضعه للمكان استوى الشبان أولم يجد ما يشبهه فخلال لآية قل لأجدنبا أوحى إلى عرما وقول فان اختلفوا إلى آخره ما عدا ما لومعده اسم عنده من زياتي (وما جعل اسمه محل بتسميته) أي العربية ما هو حلال وحرام (وحرم) تحريم (أي تناوله ما كانا جامدا) فلهذا الفأرة

صلاة

السابق باب النجاسة (وكره جلاله) وهي التي تأكل الجلة بفتح الجيم من ثم وغیره كدجاج أى كره تناول شئ منها سكبنا وبضعها
ولها وكذا روى بها لاحتال تغييرى بها عمن تعبیرها بعدها (٣٠٧) هذا إن (تغيرلها) أى طعمه أولونه أو ربحه
وبقي الكراهة (الى أن

ملا الحرف زى (قوله وكره جلاله) ويكره أيضا الطعام لما كونه نجسا شرح مر والمتبادر من النجس
نفس الدين وتغييره أنه لا يكره اطعمه ما النجس عى عى مر (قوله وهي التي تأكل الجلة) أى أصالة
والمراد منها مأكل النجاسات قبل وفى المختار الجلة النجاسة ومثله حج وفى القاموس أنها متعة
الجيم فقول الشارح فتفتح الجيم لعل اقصاره عليه لكونه أفصح اه بخلاف الزرع الذى سقى أو رى
ينجس فلا يكره إن لم يحصل فيه رائحة النجاسة كما فى شرح مر (قوله سكبنا) أى وشعرها وولدها أى
إذا ذكبت ومات بذاته وعرة شرح الأروى قال الزركشى والظاهر الحلق ولدها بها إذا ذكبت
ووجدت بطها ميتا أو وجدت فيه الرائحة وهو يقتضى أنه إذا وجد في بطها ميتا كره مطلقا وإنه إذا خرج
حيات ذكبت فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه عى وبعبارة شرح مر ووجدت بالواو وهي ظاهرة
(قوله وكذا روى بها) فضله لاجل تقييده بها لاحتال قال عى وظاهره وإن لم يترك وفى المختار من
كره ما لاحتال رائحة تناولها لا يكره بها (قوله إن تغيرلها) أى ولو تغيرا كأن ارتفعت سخلة بل كان
بأن يتحول كان بدل اللين الذى شربته فى تلك المدة عذرة مثلا ظهور فيه التغير نظير ما ساقى فى كلام
البغوى والأقالين لا يظهر منه تغير كالتحلى فليراجع رشيدى (قوله أر بعين ليلة) هو جرى على الغالب
قبل وبعبارة شرح مر ولا تغتفر بحد الملعق وتغيرها فيه بأر بعين يومنا البعير وتلاين فى الغالب
ورسب فى الشاة وتلاين فى الدجاجة للغالب ولو عذبت شاة بمعامدة طوبى لم يحرم كإفاله الغزالى
وإن عبد السلام أذ هو حلال فى ذاته والحرمه إنما هى لحق البعير اه (قوله وركو بها) هو بالجر عطف
على كل أى نهى عن أكل الجلاله وركو بها (قوله تناولها كسب) وكذا التصديق كعبته الأثرى
والزركشى مر (قوله بمخامرة نجس) أى غلطته ومباشرته وقوله أر نحوه كالتدبير لأن الغالب تفسخ
أبدي الدبايح والجزايرين شيخنا (قوله وباضحه) أى بعينه الذى يستق عليه مر (قوله قالوا الخ)
وجه التبرى أنه ليس هنا مخامرة نجاسة لأن فضله (قوله طاهرة) وأيضا لا يلزم من الاعطاء
التناول لجواز أن يكون الذى أعطاه ليطعمه رقيقه أو ناضحه فلا لزوم فى قوله ولو كان حراما لم يعطه
منه ولو أن يكون الحجام لم يتناول لنفسه كإفاله سم الآن يقال فلو كان حراما لينة تأمل شيخنا وقال
الرشيدى هذا الدليل إنما يأتى على القول بنجاسة فضله (قوله فلو كان حراما لم يعطه)
لأنه ثبت حرم الاخذ من الاعطاء كما ثبت النجاسة بالضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوف ما
فيه من الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام حيث فؤ زل على حصولهما الخبيثة منه تنفقون شرح
مر وتأويله بأن المراد بالخبث الأذى (قوله وعلى مضطر) لما فرغ عما يؤكل حالة اختيار شرع فيها
بأن كل حالة الضرورة فقال وعلى مضطر الخ عن (قوله بأن خاف الخ) أى أو ظن ذلك وكان مصوبا غير
عاص بغير موافقة مشرف على الموت أخذها بما أتى (قوله ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحو ذلك من
كل عذرة يبيح التيسير شرح مر والمخوف مرض شال نحو بقاء البره وفى لزوم الأكل خوفا فظهر بل
فدعنى فى اللزوم بخوف الشين الفاضل فى عضو ظاهر أيضا اه سم (قوله وانقطاع عن رقة) أى أن
حصل له ضرر لا نحو وحشة كاهو واضح وكذلك خاف الهجر عن نحو الشئ وكذلك أجهدها لمعوم وعى
أى تغديره وغلبة الظن فى ذلك كافي بل لو جواز السلامة والتلف على السواء حل تناوله الحرم كاحكام

ملا الحرف زى (قوله وكره جلاله) ويكره أيضا الطعام لما كونه نجسا شرح مر والمتبادر من النجس
نفس الدين وتغييره أنه لا يكره اطعمه ما النجس عى عى مر (قوله وهي التي تأكل الجلة) أى أصالة
والمراد منها مأكل النجاسات قبل وفى المختار الجلة النجاسة ومثله حج وفى القاموس أنها متعة
الجيم فقول الشارح فتفتح الجيم لعل اقصاره عليه لكونه أفصح اه بخلاف الزرع الذى سقى أو رى
ينجس فلا يكره إن لم يحصل فيه رائحة النجاسة كما فى شرح مر (قوله سكبنا) أى وشعرها وولدها أى
إذا ذكبت ومات بذاته وعرة شرح الأروى قال الزركشى والظاهر الحلق ولدها بها إذا ذكبت
ووجدت بطها ميتا أو وجدت فيه الرائحة وهو يقتضى أنه إذا وجد في بطها ميتا كره مطلقا وإنه إذا خرج
حيات ذكبت فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه عى وبعبارة شرح مر ووجدت بالواو وهي ظاهرة
(قوله وكذا روى بها) فضله لاجل تقييده بها لاحتال قال عى وظاهره وإن لم يترك وفى المختار من
كره ما لاحتال رائحة تناولها لا يكره بها (قوله إن تغيرلها) أى ولو تغيرا كأن ارتفعت سخلة بل كان
بأن يتحول كان بدل اللين الذى شربته فى تلك المدة عذرة مثلا ظهور فيه التغير نظير ما ساقى فى كلام
البغوى والأقالين لا يظهر منه تغير كالتحلى فليراجع رشيدى (قوله أر بعين ليلة) هو جرى على الغالب
قبل وبعبارة شرح مر ولا تغتفر بحد الملعق وتغيرها فيه بأر بعين يومنا البعير وتلاين فى الغالب
ورسب فى الشاة وتلاين فى الدجاجة للغالب ولو عذبت شاة بمعامدة طوبى لم يحرم كإفاله الغزالى
وإن عبد السلام أذ هو حلال فى ذاته والحرمه إنما هى لحق البعير اه (قوله وركو بها) هو بالجر عطف
على كل أى نهى عن أكل الجلاله وركو بها (قوله تناولها كسب) وكذا التصديق كعبته الأثرى
والزركشى مر (قوله بمخامرة نجس) أى غلطته ومباشرته وقوله أر نحوه كالتدبير لأن الغالب تفسخ
أبدي الدبايح والجزايرين شيخنا (قوله وباضحه) أى بعينه الذى يستق عليه مر (قوله قالوا الخ)
وجه التبرى أنه ليس هنا مخامرة نجاسة لأن فضله (قوله طاهرة) وأيضا لا يلزم من الاعطاء
التناول لجواز أن يكون الذى أعطاه ليطعمه رقيقه أو ناضحه فلا لزوم فى قوله ولو كان حراما لم يعطه
منه ولو أن يكون الحجام لم يتناول لنفسه كإفاله سم الآن يقال فلو كان حراما لينة تأمل شيخنا وقال
الرشيدى هذا الدليل إنما يأتى على القول بنجاسة فضله (قوله فلو كان حراما لم يعطه)
لأنه ثبت حرم الاخذ من الاعطاء كما ثبت النجاسة بالضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوف ما
فيه من الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام حيث فؤ زل على حصولهما الخبيثة منه تنفقون شرح
مر وتأويله بأن المراد بالخبث الأذى (قوله وعلى مضطر) لما فرغ عما يؤكل حالة اختيار شرع فيها
بأن كل حالة الضرورة فقال وعلى مضطر الخ عن (قوله بأن خاف الخ) أى أو ظن ذلك وكان مصوبا غير
عاص بغير موافقة مشرف على الموت أخذها بما أتى (قوله ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحو ذلك من
كل عذرة يبيح التيسير شرح مر والمخوف مرض شال نحو بقاء البره وفى لزوم الأكل خوفا فظهر بل
فدعنى فى اللزوم بخوف الشين الفاضل فى عضو ظاهر أيضا اه سم (قوله وانقطاع عن رقة) أى أن
حصل له ضرر لا نحو وحشة كاهو واضح وكذلك خاف الهجر عن نحو الشئ وكذلك أجهدها لمعوم وعى
أى تغديره وغلبة الظن فى ذلك كافي بل لو جواز السلامة والتلف على السواء حل تناوله الحرم كاحكام

وقس بما فيه غيره والفرق من جهة الملقى شرف الحر ودناءة غيره قالوا صرف النهى عن الحرمة غير الخبيثين عن ابن عباس احتج
رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجرته فلو كان حراما لم يعطه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه عذورا كوت ومرض مخوف وز يادته
وطول شدة وانقطاع عن رقة من عدم تناول

(سدرمه) أي يفتروحه (من محرم) غير مسكر كادى ميت (وجده فقط) أي دون حلال (وليس نيبا) فلا يبيع وإن لم يتوقع حلالا
قربا لا يدفع الضرورة بذلك (الآن يخاف محنورا) إن انقصر عليه (فيبيع) وجوباً بآناً كل حتى يسرورة تالوجع لآبان لا
يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعا ما لا يبيح التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلما والمضطر كافرا وليس المضطر أشرف على
اللوثة كل من المحرم لانه

(٣٠٨)

مراقب الم تركه وسرى
ولو وجد ميتة آدمي وغيره
فقتل ميتة غيره وميتة
الآدمي المحرم لا يجوز طبخها
ولا شها لما فيه من هتك
سوته وقول قط وليس
نيامن زى يادى وتعبيرى
بالمضطر والمجنون أعم من
تعبيره عاذ كره (وله) أي
للمضطر (قتل غير آدمي
موصوم) ولو بالنسبة اليه
مكن له عليه فود ومرد
وسرى ولو ميبا وامرأة
(أكله) لعدم عصمة
واتما انتع قتل الصبي
والمرأة المحرم في غيره
حال الضرورة حتى الغائبين
لا لعصمتها ولهذا لا يجب
الكفارة على قاتلها أما
الآدمي الموصوم فلا يجوز
قتله ولو ذميا ومستأنا
وتعبيرى بما ذكر أع من
قولها لو قتل مرد وسرى
(ولو وجد طعام غائب
أكل) منه وجوبا وغرم
قيمة ما أكله كان مقنوما
ومثله أن كان مثليا لا مقادر
على أكل طاهر بموس

منه سواء أقدر على العوض أم لا لأن الدم تقوم مقام الأعيان (أو) طعام حاضر مضطر له (له) بزمه
بذله بمجمعة نعم إن كان نيبا وجب بذله وإن لم يطله (فإن آثر) في هذه الحالة مضطرا (مسلم) معصوما (جاز) بل ندب وإن كان
أولى به كذا كفى الرخصة كصلها لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمثل الكافر
ولوذنيا واليهيمة فلا يجوز إظهارها لئلا يشرف المسلم على غيره والآدمي على اليهيمة (أو) طعام حاضر (غير مضطر لزمه) أي بذله (للمسلم)
بخلاف غير الموصوم وتعبيرى بموصوم أعم

وأولى من قوله سلم وأولى وأغلبه ذلك (فمن مثل مقبوض ان حضرة والاقي ذمته) لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلأين مثل وقول ذمته أعظم تعبيرة بليغة (ولا نحن ان لم يدرك) حلال على المساعدة المتأدق العلم لا سباق حق الضرر (فان منع) غير المضطر بذلك ان يضطر (فله) أى للضرر (فهره) وأخذ العلم (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه ما يجتمع ان فى الدواغتر به بضمهم لمخرجه (أروجد) (٣٠٩) مضطر (ميت وطعام غيره) فيغير ذمته بقول (أربيلة أو) ميتة (وصيدا)

سرحا حرم أو حرم تعينت
أى الميت فيها لعدم ضمانها
واحترامها وتحقق الأولى
بان اباحة الميت للضرر
منصوص عليها واما كل
مال غيره فلا فقه ثابتة
بالاجتناد الثانية بان الحرم
منع من ذم الصدمع
ان مذبحه منعية كاسر
في الحج والثاقه وحى من
زبادى بان صيد الحرم
منع من قتله أما اذا قبله
لغيره بجنا أو نحن مثله أو
زيادة بتغاي بمثلها ومع
الضرر نته أورشى بذمته
فلا تلحق له الميتة ولو لم يجد
الضرر الحرم الا صيد حرم ذمحه
غير الحرم الا صيد حرم ذمحه
وأكله واقتدى (وحل)
قطع جزءه أى جزء نفسه
كحكمة من فقهه (لا سكه)
بلفظ المصدر لانه اتلاف
جزء لا سبقتك السكل
كقطع البلالا سكه هذا
(ان قد تحصى) محاسن
كركب وحوى (وكان
خوفه) أى خوف قطعه

وأولى (الح) أى لان المصوم يشمل المعاهد والمؤمن والمسلم يصدق بغير المصوم كالزادى المحسن وتارك الصلاة بعد ما أسلم الامام (قوله) فمن مثل (الح) عله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له أصلا فيلزمه ذلك لا بد له لا يجب على غني المدين اطعمه كاسر وتقدم عن مر أنه يجب اطعمه على كل من قصده منهم لا يتواكلوا (قوله) والاقي ذمته) ضعيف والمعتد ما عبر به الاصل فيجب أن يبيع له نسبتة عن أى نسبة تمتد لزمن وصوله له ودعى أنه يبيعه بحال ولا يطلب له الاعتد يساره مردودة لانه قد يطالبه قبل وصوله له مع مجزى عن اثبات اعساره فيجب شرح مر (قوله) لان الضرر (الح) الانسب تأخيره عن قوله فلا يلزمه بلأين مثل (قوله) أعظم من تعبيرة بليغة (لان الذى فى الفقة) يصدق بالحال (قوله) ولا نحن (الح) ولو اختلفا فى التزام العوض صدق المالك جينه لانه اعرف بكيفية بذله سر (قوله) وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منة وما جوعا لم يضمنه الممتنع اذ لم يحدث منه فعل مهلك لكنه يأتى سر (قوله) وان قتله) الظاهر أنه يأخذه منه بالاغتفال لا كاسر فى الصيال فليحرم (قوله) والمضطر كافر معصوم) فيبدآن للضرر الذى قهر المسلم المانع وان قتله والمعتد خلافه شوبرى فليس الذى قهره ومقاتلته اذ لن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه مر سم وجاب بان الاستثناء راجع للجميع أى القهر والقتل كافاه قول على الحلال وان كان يبعده قول الشارح فيضمنه قدير أى قول لا بعد لانه يلزم من ضمانه عدم جواز قهره و قتله (قوله) فيضمنه) أى بالبدية عن لا بالقول للشبهة بش (قوله) واغتر به) أى بالبحث بعضهم هو الجلال الحلى فى شرح الاصل أى فكان ينبغي له أن ينبه على أنه بحث ولا يجوز به لان جزءه بذلك يبره أنه منتقول فى كلام الاصحاب عن ومع ذلك فهو المعتد (قوله) أى الميتة) أى ميتة غير الأذى (قوله) لعدم ضمانها واحترامها) فيبدأ نهائية غير الأذى المحترم كما قديمه مر وأما هى طعام الغير أولى منها مثله الصيد فى الثانية ذكره فى الروضة وأصلها ه عبد البر (قوله) والثالثة) وهو قوله أوحرم (قوله) ممنوع من قتله) لكن بذمحه لا بصير ميتة حل والمعتد أنه بصير ميتة كافاه قول على الحلى وغيره (قوله) ذمحه) تردد سم فى ميتة الأول وخرج من بأنه حيث ذمته وتوقف فى الذبح هل هو على سبيل الوجوب أو الندب (قوله) بلفظ المصدر) اخترع عن اسم الفاعل أى لا كالمبال (قوله) أركان الخوف فى القطع فقط) فبان موضوع المسئلة أنه مضطر بخوف الترك حاصل ولا بد (قوله) وأمثل الخوف (الح) فان قيل قد تقدم فى قطع السلعة الجواز عند نأوى الخطر ين أوجب بأن السلعة لحم زائد على البدن وفى قطعها ازالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب الدواوة بخلاف ما هنا فان فيه افسادا وتغييرا للينة وليس من باب الدواوة عن أى فكان أضيق ومن ثم لو كان ما راد قطعه نحو سلعة أو يد متا كتباز هنا حيث يجوز قطعها فى حال الاختيار بالأولى شرح مر (قوله) الا أن يكون المضطر نبيا) أى فيعمل بل

يجب حل

(أقل) من الخوف فى ترك الأكل أو كان الخوف فى ترك الأكل فقط كافهم بالأولى بخلاف ما اذا وجد ميتة أو كان الخوف فى القطع فقط أو مثل الخوف فى ترك الأكل أو أشد فانه يحرم القطع وخرج مجزى قطع جزءه غير المصوم لا كله قطع جزءه لا كل غيره فلا يجزى ان يكون المضطر نبيا فيسما اذا قطع جزءه غير المصوم لا كله لجلال اخذ من قولى فيما يره قتل غير آدمى معصوم

الاصل فقامر المسابقة
والمناظرة قال الزهرى
الضالقي الرمي والرهان في
الجبل والبقا فيهما
(هي) للرجال المسلمين
بقصد الجهاد (مستة)
للجاء ولاية واعتزلهم
ما استطعتم من قوة وفسر
التي يتلوه القوة فيها
بأمرى كما رواه مسلم وتلوه
لا يبق الا خف أو حافر
أو فصل رواه الشافعي
وغيره وصححه ابن حبان
والباقين فتح الباب للموض
وبروى بالسكون مصرا
(ولو بوض) لان فيه
شاعلى الاستعداد للجهاد
(ولا زنة في حق ملتزم)
أى العوض ولو غير
السايقين كالاجارة
(فليس لفسخها ولا ترك
عمل) قبل الشروع ولا
بعد ان كان مديوقا أو
سابقا وأمكن أن يتركه
الأخر وبقه والأفله
تركه لأنه ترك حتى نفسه
(ولا زادة) لا (تقص)
في أى العمل (ولا في)
عوض) وتغيير العوض
أول من تغييره بالمال وقول
في حق ملتزم من زبادى
وخرج به غيره ففى جائز
في حقه (وشروطها) أى
المسابقة بين اثنين مثلا
(كون المفقود عليه
عديتقال) لان المقصود منها التأهيل ولهذا قال الميرى لا يجوز للمسابقة من النساء

(كتاب المسابقة)

(درس)

لم يسبق أحدهم المصنفين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب
ذكره قبل الجهاد لانه كالوسيلة لتفهمه فيه الا أن يقال آخره للاشارة الى عدم توفيق الجهاد عليه وذكره
عقب الاطمعة لوجود الاكتساب فيه للموض وقدمه على الأيمان لعدم الاحتياج اليها فيه قل على
الجلال باختصار وهي مأخوذة من سبق بالسكون وهو التقدم شورى ولم يذكر التلويح معناها ولا
أركانها فانظر وجه ذلك في شرح هر أنه لا بد فيها من إيجاب وقبول (قوله على الجبل والسهم)
كله على الفاعل على الجبل على بابها والفاعل على السهم على الباب (قوله والرهان) أى على نحو ائيل
هر (قوله وإن انتفى كلام الاصل) أى حيث قال كتاب السابقة والمناظرة اه وبجواب عن الاصل
بأن عطف المناظرة من عطف الخاص على العام (قوله قال الزهرى الخ) دليل لقوله ثم المناظرة
والرهان يقال تأملت المناظرة أى غالبته مغالبة (قوله هي) أى بنوعها المناظرة والرهان وعمل جواز
الزى اذا كان لفريجه الزامى أما لو كل الى صاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذى كثيراً لو من ماجر به
العادة في زماننا من الرى بالجرب بدلى خياله فيحرم نعم لو كان عندهما حديق بحيث يغلب على ظنهما
سلامتهما منه لم يحرم حيث لا مال شرح هر (قوله للرجال) أى غير ذوى الاعذار عن (قوله)
بقصد الجهاد) فان قصد غيره فهو مباح لان الاعمال بالنيات وان قصد حرماً قطع الطريق حرمت
مول (قوله ستة) يبنى أن يكون السابق فرض كفاية كما يحتمل الزكشى لا وسيلة للجهاد وهو
فرض كفاية وبجواب عن بحثه بان الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرى) أى يتنعم ولو بأجزاء
عش فاطلق المسب على السب تدبر (قوله ولغير الخ) انظر وجه دلالة على السب سم (قوله)
الاق خف) أى ذى خف (قوله لان فيه) أى في العوض أى دفعه عن (قوله ولا زنة) مطوف
على ستة وبعبارة أصله مع شرح هر والاطهر ان عقدها المشتمل على الإيجاب وقبول بوض منهما أو
من أحدهما أو من غيرهما لازم كالاجارة لكن من جهة باذل العوض فقط (قوله كالاجارة) أى
بجامع اشتراط العلم بالمفقود عليه من الجانبين ووجه الحاقها بالمجالة النظر الى أن العوض مبدول في
مقابلة المايوتق به فكان كرد الآتي زى وقد تخالف الاجارة في الانساج بموت العاقد بخلاف
الاجارة وفي الباءة بالمع قبل تسليم العوض بخلاف الاجارة لخطر العمل شامعية سم (قوله فليس
له) أى للملزمه فسخها لكن ان بان بالموض المعلن عيب قبل الشروع في العمل ثبت حق الفسخ
عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المتضول من اتمام العمل بسب على ذلك وعزر وكذا التنازل
ان توقع صاحبه الادراك عن (قوله أولى من تعيره بالمال) أى لصديق المال بفقر المتضول مع أنه
لا يصح جعله عوضاً حل وقد يقال وجه الاولوية أيضاً أن التعبير بالمال يومه أنه لا يجوز
المسابقة على غيره وبني خلفاً وأنه لو كان عليه قصاص فعاقده على أن من عليه القصاص ان سبق
سقط عنه القصاص وان سبق فلا شيء له ولا عليه بمجتمع ذلك عش (قوله غيره) يدخل فيه السابقان
اذا كان الملتزم غيرهما عن رسم (قوله أى السابقة) بنوعها المناظرة والرهان فهذه الشروط
مشتركة وجعلتها عشرة وسبباً للمناظرة شروط خاصة بها وجعلتها خمسة (قوله لا يجوز المسابقة من النساء)
أى بوض عش أى لا مطلقاً فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة سأبت التي
عش عن وقول عش لا يجوز للنساء الخ أى ففى حرام فان لم يكن عوض ففى مكروه
وسابقة التي عش لعائشة رضي الله تعالى عنها انما هي لبين الجواز كافى قل على الجلال (قوله)

لاهن الخ) علة لاعلام، علمه **(قوله)** وسلات) هل هي التي يغاط بها الفرو أو اسم نوع من المراح وبعضهم عطف على السلات الإبرحل والظاهر أنه يتحد كل منها أو أنها توضع في القوس كالنشاب شيخنا **(قوله)** إجمار الباغية للابن في يدلا لة تقوله ويجيت عطف على باجمار من عطف الخاص على العام من حيث كون المصينق آلة لمرى الإجمار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فإن عطف على بيدكان مغايرا **بذر (قوله)** أمقلاع) بكسر الميم كان الخنثار **(قوله)** غلاف إشانها) أى فصرم عش **(قوله)** وصراع) بكسر الصاد وسبق قلب ابن الرقة فضبطه بضمه وهو المسمى عند العوام بالخاطبة قال عن وال أكثر على صوت مبال ولا يجوز على الكلاب ولا مهادنة الديكة ومناطعة الكباش بخلاف لا يعض ولا يغيره لأن فعل ذلك منه ومن فعل قوم لوط **(قوله)** وكرة محجن) الكرة الكورة والمحجن عصا مضمضة الرأس يضرب بها الصبيان الكورة اه شيخنا وإضافة الكرة للمحجن لأنها تضرب بها الهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كروك في المصاح وقول على الحلال **(قوله)** وبنق) أى ما كؤل يرى به إلى حفر وهو ما يبيع به الصبيان أيام العيد بخلاف بنق الرصاص والطين فإن المسابقة عليه محمية حل لأنه نكاح في الحرب أشد من السهام **مر (قوله)** ووعوم) وهو على لا ينسى وأما الفطن في الماء فان جرت العادة بالاشتغالة به في الحرب فكأنهم لا عوض ولا يجوز مطلقا تأمل عن **(قوله)** وخنثام) أى بان يأخذنا على بعضى كفه ويخطه ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى أن يصل إلى الطرف أصعب من أصابعه في يده في رأى ذلك أصبح كاهو دأب أهل الشطارة **(قوله)** بهوض) متعلق بمحضف تقديره فلا يجوز المسابقة على هذه المذكوات أى قوله لا كليليا بهوض **(قوله)** لأنها لا تنفع في الحرب) أى تضاعف الوقع بقصد في شرح **مر (قوله)** ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف **(قوله)** بدليل أنه الخ) في الاستدلال به شيء لجواز أنه رداه احسانا وتأليفنا في الخصائص في أكثر الروايات أنه رداه إليه قبل اسلامه تأمل عن والمخى كالشارح في أنه رداه إليه بعد اسلامه قال شيخنا ح فليجر اه ومصارعه **عطف** كانت ثلاث مرات كل مرة بناء على طلب النبي **عطف** لأنه قال له هل لك أن صارعى فقال على ماذا فقال على شاة من اللحم فصارعه فأخذته شاة ثم قال له هل لك في الثانية قال نعم فصارعه وأخذته شاة وكذا في الثالثة فكان الخصائص **(قوله)** وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجرى في المناضلة والرهان فلا يجوز على سهام ورماح كقوله الشورى **(قوله)** لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك أنه يشترط أن يكون أحد أبوى الغل حمارا **مر** وجع وهذا يفيد أن الغل قد لا يكون أحد أبويه حمارا وهو مختلف المعروف من أن الغل اما تولى دين أتى من الخيل وحمار أو عكسه لكن أخرنى بعض من أتى به أن أحد أبوى الغل قد يكون بقرة بأن يترى عليها حصان اه عش **عل** **مر (قوله)** والتصرع بهذا الشرط) أى لان هذا علم من قول الأصل وإمكان سبق كل واحد لان الامكان إنما يكون عند اتحاد الجنس كإني عليه الزركشى فلذا قال والتصرع الخ عن **(قوله)** أو المأبنة) أى المشاهدة لا يخفى أن المشاهدة لا تحتاج إلى زيادة اشتراط علم المبدأ والغاية ففعل قول المصنف وعلم سيدنا غاية في ذلك الرفع خاصة على ما فيه اه رشيدى **(قوله)** وكذا الرايين) ذكر كذا ليفيد أن قوله ان ذكرت خاص بالرايين خلافا ليهن من المتن من رجوعه للجميع الآن يقال أداة اللام تمنع ذلك الألفاظ وقصته ان الرايين يشترط فيها علم الغاية ذكرت أولم تذكر وفيه أنها اذا تذكرت كيف يعلمها وبجاء عما قد ورد على المصنف من الإلهام بأنه لما كان لا يد من ذكر

رايين (و) علم (غاية) يشتهن اليها (لا كين و) كذا (رايين ان ذكرت) أى الغاية فلا أهمل الثالثة أو بعضها وشرط العوض لمن سبق

أوقالا انفق السبق دون الغاية لو احدثنا الموضع لم يصح للجعل هذا كله اذا لم يقبل عرف والا فلا يشترط شي من ذلك بل يحمل المطلق عليه مودكر اشتراط العلم بالسابقة المركوب مع ذكر اشتراط العلم بالبداء والغاية والى من يزاد في ايرادنا لم تذكر الغاية في الرايين فلا يأتى اشتراط العلم بها فلو تنازعنا على أن يكون السبق لأبعدهما وبالغاية مع العقد وذلك عارضا له لا بآتي حيثما اشتراط العلم بالسابقة أصناع ذلك بشرط استواء القوسين في الشدة واللين والسهلين في الخفة والزمانة (وتأمل) منها (فيهما) فلو شرط تقديمهما أحدهما أو غايته (٣١٢) لم يجوز لان المقصود معرفة حق الرابك أو الرأى وجوده سير المركوب

وذلك لا يعرف مع ثغوت المسافة وتعيين المركوبين ولو بالوصف والرايين والرايين بالعين لان المقصود مامر آتفا ولا يصرف الا بالعينين (ويعتبرون أى للمركوبين والراكبان والرايين بها) أى العين لا بالوصف على ما تقرر فلا يجوز ابدال واحد منهما (وامكان سبق كل من الرايين أو الرايين (و) مكان قطعه المسافة بالاندور) فيها قد كان أحدهما متعينا يقطع بتخلفه أو ظاهرا يقطع بتقدمه أو كان سبقه ممكنا على ظهور أو لا يمكنه قطع المسافة الاعلى لنور لم يجر وذكر تعيين الرايين والرايين وتعيينهما وامكان سبق كل من الرايين وامكان قطع المسافة ولا يندور مع التصريح بقسولي بها من زائد وتعيينها هنا وفيها يأتى بالمركوب أهم من تعيينه بالفرس (وعر عروضا) عينا

الغاية في الرايين لم يقيد العلم بذكرها وأما في الرايين فيشرط العلم بها ان ذكرت كما أشار إليه الشارح في مفهوم المتن (قوله أو قالا ان اتفق السبق) مفهوم قوله يتعينان اليها وقوله دون الغاية أى قبلها وقوله للجعل أى يجعل السبق (قوله اذا لم يقبل عرف) أى على المسافة وما بعدها عرض (قوله مع ذكر اشتراط العلم) لا يقال يلزم من العلم بالبداء والغاية العلم بالسابقة لا ناقول ذلك منصوص فانه يمكن علم ما يندور منه وما يتعينان اليه من غير معارضة ما بينهما أو ذرعه تأمل عن (قوله على أن يكون السبق) فتعاليه أى المال المشروط (قوله وبذلك) أى يقوله صح العقد سم وهذا يوجب صعوبة في المتن فتأمل اه لان مقتضى المتن ان علم المسافة شرط مطلقا سواء ذكرت الغاية أو لا (قوله اشتراط العلم بالسابقة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أى على قوله والغاية قال سم وفيه اشعار بعدم اشتراط استواءهما فيها ذكر اذا ذكرت الغاية فليجوز ايراد (قوله والسهلين) أى اللذين يوضعان في القوسين (قوله والزمانة) هي ضد الخفة (قوله بهما) أى البداء والغاية عن (قوله والرايين) محل اشتراط تعيينهما اذا كان الموضع من غيرهما والا فمعنى اشتراط تعيينهما لتعيينهما بالعقد (قوله مامر آتفا) أى معرفة حق الرابك الخ (قوله ويعتبرون بها) فان وقع موت اتسخت العقود وقوله لا بالوصف أى فلا يفسخ العقد بموت الفرس عن (قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أى اذ اعين المركوب بالعين وأما اذا عينا بالوصف فيجوز ابدال واحد (قوله أو ظاهرا) واحد جيد لا يجرى جوى عرض (قوله وتعيينها) أى على قوله ويعتبرون بها فالتعيين أثر التعيين (قوله مع التصريح الخ) لان الاصل قال وتعيين الفرسين وتعيينان فقوله وتعيينان يحمل أن يكون العين وان يكون بالوصف فالنصرح بالعين هو الذى زاده (قوله وعرض) لانه عقد تردد بين الاجزاء والمجاورة ولا بد فيها من علم الموضع سم (قوله لم يصح العقد) أى تجب أجرة الثل في هذه كغيرها من صور المسابقة الفاسدة بر عرض (قوله محلل) لانه حلل الموضع منهما بعد ان كان حرما (قوله كنه) هو بثلاث أوله هر وأبرز الضمير لطف ما بعده على الضمير الممكن (قوله) يفهم ولا يفهم أى لابد من شرط ذلك في صلب العقد حل (قوله فان سبقهما الخ) قال الزركلى والصور الممكنة في المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحجب معا أو مرابطا أو يسبقهما ويحجب معا أو مرابطا أو يسبقهما أو يكون مع أولهما أو ثانياهما أو يجزئ الثلاثة معا ولا ينجى الحكم فيها • أقول حكم الأولين يأخذ محل الجميع والثالثه لاشئ والرابطة لا دلل والخامسة كذلك والسادسة لا دلل والحل والبعث لا دلل والاشئ عجيبة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم المالح قاله البلقنى رل (قوله بخلاف ما كان الخ) أعاده معناه منطوق المتن لاجل

كان أريدنا كالاجرة فلو شرط عروضا مجهولا كثوب غير موصوف بالصح والعقد (يعتبر) لصحتها عند شرطها العليل منها محلل كنه هو) لهما في الركوب وغيره (ر) كنه (مركوبه للعين لمركوب يهنا يفهم) ان سبق (ولا يفهم) ان لم يسبق (فان سبقهما أخذ الموضعين) جاءهما أو أحدهما قبل الآخر (أو سبقهما) وجاءهما (أو لم يسبق أحد فلاشئ لاحدا وجاءهما) مع أحدهما وتأخر الآخر (فموضع هذانه) عروضا المتأخر للعلل ومن معه لا نهاسبقاه (والا) بان توسطهما أو سبقا وما جازين أو سبقه أحدهما وجاء مع التأخر (فموضع للتأخر للسابق) لسبقه لهما ما اذا كان الشرط من غيرهما لما كان أو غير كقوله من سبق متكا فله من بيت الدل أو على كذا أو من احدهما كقوله ان سبقني فلك على كذا وان سبقنا فلاشئ لى عليك فيصم فيه محلل بخلاف ما اذا كان الثريا

منه لان كلامهما متردد بين أن ينضم وأن يفهم وهو صورة القمار الحرم وانما صرح شرطه من غيرها لمافية من التحريض على تعلم
 الفرنسية وغيرها بدل عوض في طاعة واشترط كفاية الحبل لها وضمنه وعدم غرمه مع قول أول سبق أحد من يادى وتعبيرى بقوله
 والاعم ما يعبر به (ولو تباين جمع) ثلاثة فاكثر (وشرط للثاني مثل الاول) (٣١٣) أودونه صح لان كل واحد

التحليل الذى بعده (قوله وهو صورة القمار الحرم) بكسر القاف وهو المسمى عندهم بالمراحة كقوله
 البهوى وهو كل شئ ترت عليه غنم أو غرم يقال قاسمه قاروا وقاسره اه (قوله وغيرها) كالخلق
 والحقة (قوله) وبدل عوض) مطوف على التحريض (قوله وشرط للثاني) أى اذاسبق الثالث
 عا ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كقوله سم أمالك ففيه تفصيل كاسبق فى قوله أو
 الاخير أقل من الاول صح (قوله) هوما صححه فى الروضة) متمم (قوله لا يجتهد) أى
 بالنسبة لصاحبه فلابتناء أنه يجتهد بالنسبة للثالث وهذا وجه تصحيحها (قوله لم يصح) أى بالنسبة للثاني
 كإى شرح الروض معنى أن عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكان القدر جرى بين
 الاول والثالث (قوله لذلك) أى لان كلالج (قوله) أول لا خير أقل الخ) ظاهره وان كان مثل الثاني أو
 أكثر سم لكن فى شرح الروض والتحريض بأنه لا بد أن يكون أقل من الثاني (قوله) عند اطلاق
 العقد) مفهومه أنها اذا شرط أن يكون السبق بفعل الكتمان مع وليس كذلك بل يبطل العقد سم
 وبإشارة الشورى قوله بكتدف لشرط خلاف ذلك بطل العقد فليس المراد الجمل عليه عند اطلاق
 فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما اه بحرفه وبإشارة من قوله عند اطلاق العقد
 اذا يطلقه بل بشرط السبق أقداما معلومة فان السبق لا يحصل بدونها اه ومثله شرح م ر فيؤخذ
 من هذه العبارات أن مفهوم قوله عند اطلاق تفصيلا وهوانها ان شرطا السبق أقداما معلومة
 صح واتبع والا كمتوفى بما ذكر بطل (قوله وهو مجموع الكنتين) ويسمى الكاهل أيضا م (قوله)
 والاصل عبر بكتنف) أثره لشهرته وظهوره والمصنف تبع النص والجمهور وان لزم من السبق
 بأدمها السبق بالآخر لان الكتد عاذا لكشف ومن ثم لم يقل وتعبيرى بكتد أولى الخ (قوله) عند
 الغاية) متعلق بسبق فلا عبرة بسبقه قبلها لانه قديمه فى الآخر وهذا الطرف راجع إلى كل من ذى
 الخصم وذى الحافز (قوله منه) أى من ذى الخلف (قوله) والابل الخ) فنية الفرق أن الخليل لو كانت
 رتبتها اعزها من الكتد وقدرت به فى التصحيح زى وأن الأبل لو كانت بعدها فهى كالخيل على المعتد
 اه قل على الجلال (قوله) وان زاد الخ) فتقديره قول المصنف وذى حافر يعنى بمعاذ البرد
 أحد المتعقبن على الآخر وبإشارة شرح م ر ولواختلف طول عقبتها فسبق الأطول بتقدمه بأكثر من
 ثلثها لثا لم تأسب الا قصر فظهره الا كفاة بمجاوزة عقفه بعض زيادة الأطول لاسيما انتهت
 (قوله على ماس) أى من الشروط المشتركة بينهما بين الرهان وتقدم انها عشرة والخاص بالمناضلة
 المذكورة هنا خ (قوله) حذران اشتباه الخ) علة له (قوله) وعددا صابة) يقتضى انها لو اختلفت
 زى عشرة فن أصابا أكثر من صاحبه فاضل لا يكتفى به بجزم الاذرى خط (قوله فيها) أى
 المناضلة (قوله) تكسمة من عشرين) أشار به إلى ان الاصابة لا بد أن تكون عكسة غالبا فان
 ندرت كسمة من عشرة لم تصح على الاصح وأمنت كسمة متوالية لم تصح جزما زى (قوله) من نحو
 خشب) هذيانا جنبه وقوله طول الخ بيان لقدره الذى ذكره المصنف وأصل المصنف بالجنس

(٤٠ - (بجورى - راجع) سابق وان زاد اول أحد المتعقبن فالسبق يتقدمه بأكثر من قدر الزائد
 وتعبيرى بذى خلف طارعا من قوله ابل وخيل (وشرط للمناضلة) زى زيادة على ماس (بيان يادى) منه لابل لا لاشترط الترتيب بينهما
 فيه حذران اشتباه الصب بالخط لوربما عا (و) بيان (ع-ددرى) وهو من يادى (و) عند (اصابة) فيها تكسمة من عشرين
 (و بيان قدر عرض) بفتح العين المهجمة والراء أى ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طول أو عرضا

وسمكا (د) يان (الرفاعه) من الارض (ان) ذكر الفرض و (لم يغلّب عرف) فيها فان غلب فلا يشترط بيان شيء منها بل يحمل
 المطلق عليه وقولي وارفعاه (٣١٤) من ياتي (لا) بيان (مدارة بأن يدير) بضم اللام أي يسبق (أحدهما بإصابة)

فالاول أن يقول و بيان جسده و قدره (قوله) وسمكا أي تخذوا ليس المراد به الارتفاع للائح كرم
 مابعده (قوله) و بيان ارتفاعه من الارض) كان يكون بينه و بين الارض ذراع مثلا و يكون معلقا
 على شيء (قوله) ان ذكر الفرض) فيه ان ذكر الفرض لا بد منه في المناطة فلا يصح جعله قياتي
 شرط المناطة لانه لا يتقدم بانه راعاه الا ان يقل محل التقييد قوله و لم يغلّب عرف أي ان ذكر الفرض في
 هذه الحلة لا أي ان لم يغلّب عرف عند ذكر الفرض تأمل و عبارة ع ن قوله ان ذكر الفرض خروج
 ما لا يذكر كاعتداء على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك اه و عبارة الهاج و قدر الفرض خروج
 و عرفا الا ان يقدم موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق على بيان غرض عليه اه (قوله) فيما
 أي في الشريطين الاخيرين (قوله) فلا يشترط بيان شيء منها) بل يقع العرف فلا كان هناك عادة
 معروفة ولكن المتناظران مجهلان فلا بد من البيان قاله الاذهي و تبعه غيره ع (قوله) بان يدير
 بان يقول تناضلت معك على أن يرى كل مناعشرين و من أصاب منافي خسة قبل الآخر مع الاستواء
 في عدد المرى أو مع اليأس من التسوية في الإصابة فهو الناضل (قوله) سم استوائهما) متفق بيدير
 فلا يحمل المبادرة الاذرا بعد السبق مع الاستواء أو اليأس (قوله) بل في عدد المرى) أي الذي رماه
 صاحبه لا العدد للشرط و ميه دليل قوله الآتي أو عشرة سم (قوله) أي من استوائهما (الخ) أشار
 بذلك إلى أن الضمير راجع للقيددون قيده قوله و فيما يتعلق بضمير المصدر الذي هو الهاء. فيته وهو
 الاستواء فاقصده أنه أطلق عن التقيد الاول الذي هو عدد المرى و قد سبق ما هو الإصابة تأمل (قوله)
 فلا شرط (الخ) هذه صورة المبادرة (قوله) و أصاب أحدهما خسة) وان أمكن الآخر إصابة
 الخسة لوربما العشرة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر لان المدار على سبعة بالعدد للشرط
 أصابه (قوله) فالاول ناضل) أي غالب و يؤخذ منه أنهم لو شرطوا المبادرة انعتب و بدل عليه قوله يدير
 و جعل المطلق على المبادرة و قياسه اشتراط المحاطة و عدد نوب المرى الا ان شرطوا المحاطة (قوله)
 وان أصاب كل منهما خسة) أي و لم يسبق أحدهما الآخر (قوله) و كذلك لأصاب أحدهما خسة) لعل
 الخامة من الإصابات إنما حصلت عند تمام العشرين و الا فلا وصلت قبل فهاضل لانه صدق عليه أنه
 يدير بالإصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرى رشيدي على م ر (قوله) لجواز أن يصيب
 في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة و قولنا سم استوائهما (الخ) احتراز عن هذه لان الاول
 يدير لكن لم يستويا بعد أي الآن سم (قوله) سم الاستواء) متفق بيأسه أي مع الاستواء فدي
 عشرين لو كل العشرين أول المعنى ليأسه من الاستواء من معاون كان الاستواء الثاني لم يعمل تأمل
 (قوله) و لا يان محاطة) كأن يقول تناضلت معك على أن كلاما يري عشرين من ومن زادت أصابه على
 الآخر فيها بكذا فهو الناضل أوله كذا شيخنا و سميت محاطة لان فيها قط القدر المشترك بينهما أي
 طرحه و النظر إنما هو للزائد اه (قوله) بان يزيد أصابه) ظاهره وان لم يكن عددا الإصابة معلوما
 فينتفي قوله سابقا و عدد الإصابة و يمكن أن يجاب بان الله يان يزيد أصابه أي العلوم عندها علم
 (قوله) كواحد) عبارة للمعنى الخمس و كتب شيخنا بخطه قوله تكس لأصاب أحدهما الخمس الله كورة
 ولم يصح آخر شيئا فالظاهر أن الاول ناضل لكن يلزم على ذلك نقص حد المحاطة اه برسلى (قوله)
 و جعل المطلق (الخ) كان يقول تناضلت معك على أن يرى كل مناعشرين من و من أصاب خسة منها

العدد (المشروط) أصابه
 يتقود زدها بقولي (من)
 عدد معلوم) كعشرين من
 كل منهما (مع استوائهما
 في) عدد (المرى أو اليأس
 منه) أي من استوائهما
 (فيها) أي في الإصابة
 فلا شرط أن من سبق
 إلى خسة من عشرين
 فله كذا يرى كل عشرين
 أو عشرة و أصاب أحدهما
 خسة و الآخر دونها فالاول
 ناضل و ان أصاب كل منهما
 خسة فلا تضل وكذا
 لأصاب أحدهما خسة
 من عشرين و الآخر أربعة
 من تسعة عشر بل يتم
 العشرين لجواز أن
 يصيب الباقي وان أصاب
 الآخر من التسعة عشر
 ثلاثة لم يتم العشرين و صار
 منضولاً ليأسه من الاستواء
 في الإصابة مع التسوية في
 ربي عشرين (و) لا يان
 (محاطة) بنسبة الطاء (بان)
 تزيد أصابه على إصابة
 الآخر (بكذا) كواحد (منه)
 أي من عدد معلوم
 كعشرين من كل منهما
 وقولي نعمتين زياتي (و)
 لا يان عدد (نوب) للمرى
 كهم سهم و اثنين اثنين
 (و) يجعل المطلق عن
 التقيد بمبادرة و محاطة و بعد (نوب المرى (على المبادرة و) على (أقل نوبه) و هو سهم سهم لغيرهما

و ما ذكر من عدم اشتراط بيان الثلاثة هو الأصح في أصل الروضة و التشرح الصغير في الأوليين و مقتضى كلامهما في الأخيرة و الأصل

بأن شرط بيان الثلاث (ولا) بيان (فوس وسهم) لأن العدة على الراي (فان عين) شئ منهما (فانجاز ابداله بمله) من نوعه ولو بلا
 عيب بخلاف المركب كإسره بخلاف ما لو عينا نوعا كقسي فارسية أو رية فلا يدل بنوع آخر ألا بتراض منهما (وشرط منعه)
 أي منع إبداله (منسد) للعقد لفساده لأن الراي قد تعرض له أحوال خفية تنحصر إلى الإبدال وفي منعه تنطبق فاشبه تعيين المكيل
 في السلم (وسن بيان صفة أصابة الفرض) هوأولى من تعيينه بصفة الراي (من فرغ) يسكون الراي (ودو مجردا) أي مجرد أصابة
 الفرض أي يكتفي بذلك لأن ما بعده بشرط وكذا فإني (أوخرق) بمجدة زاي (بان يتقوى بسقط أوخرق) بمجدة ثم مبهمة (بان)
 يتبين بان سقط) بعد ذلك (أوصرق) بإراء (بان ينفذ) منه أوخرم (٣١٥)
 بإراء بان عيب طرف الفرض
 فيخرمه أو الحواشي بالهامة

فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لأن يكون معناها من أصاب في خصة قبل الآخر أو زادة على
 الآخر فتحمل على المبادرة (قوله) لفساده أي الشرط (قوله) لأن الراي) علة للعزل مع علته
 (قوله) من فرغ) بانه أي بأب فلهذا منع (قوله) أي يكتفي بذلك) أي فلا تمنع هذه الصفات
 بالشرط بل كل صفة يفتي عنها ما بعدها فالقرع يفتي عنه الخرق وما بعده والخرق يفتي عنه الخسق وما
 بعده وهكذا زى (قوله) أوخرق) من باب ضرب (قوله) أوخرق) من باب ضرب وقعد (قوله) بان
 يتبين) أي قبل بان يتبين و يثبت لأنه لو وقع في ثبة قديمة ثبت كفي وكذا لو كان هناك صلابة
 ولو لا ما ثبت كما سيأتي في المتن سم (قوله) أوصرق) بانه نقصد (قوله) أوخرم) من باب ضرب
 والخرم بالضم وضع الثقب كأي المصاح (قوله) فيخرمه) أي يكسره وبانه ضرب عرض (قوله) بان
 يقع السهم الخ) ولما صورته أخرى بان يأخذ السهم الفرض القريب ويذهب به إلى الفرض البعيد
 ويريب شيئا حرف (قوله) من حيا الصي) يكتب بالالف المصورة لانه وأوى قال في الصباح حيا
 الصغير يجوب حيا أذا درج على طيه (قوله) أي كيران من جمع) ويشترط كونهما أحقق الجماعة
 والبعض ينصب القوم لهما أو ضامهم عن (قوله) ثم ان ضم الخ) كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم
 عشرة أيضا وتضم كل خصة من غير الحذاق إلى خصة من الحذاق في كل جانب ويقرع (قوله) فبان
 خلافه) بان يجمع الراي أصلا ما أذا بان ضعيف الراي أو قليل الإصابة فلا فسح قال الزركشي عن
 (قوله) وفي مقابلة من الحزب الآخر) وهو ما اختاره زعيمه في مقابله لما مر ان كل زعيم يختار واحدا
 ثم الآخر في مقابله واحدا والآخر هذا مع قوله الآتي وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابله لانه اذا كان
 يبطل العقد في مقابله لامتنع للزراع تأمل ثم رأيت الأشكال في مر وأجاب عنه عرض بقوله يمكن
 تصور رجل الزراع بمالوضم حاذق إلى غيره من كل جانب وأقرع اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم
 عشرو يضم كل خصة من غير الحذاق إلى خصة من الحذاق في كل جانب ويقرع ثم بعد ذلك تبين عدم
 معرفة شخص بالري فتنازعوا فيمن يسقط في مقابله ويسورق وله بطل في وفي مقابله بما اذا كان كل
 زعيم آخر واحدا والآخر في مقابله واحدا وهكذا تأمل (قوله) وتنازعوا الخ) النزاع لابتأني الآتي
 الصورة التي ذكرها بقوله ثم ناخ لكان لا يشملها المتن لقول الشارح بان عين الآن يقال الباء بمعنى
 الكاف فيشملها (قوله) فانه يوزع الخ) أي لأنهم يتوزعون في القرع لو تنازعوا فيستويون في القسم اذا

الغير من كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الامام و بعد تراخي بين وتساويهم ما عدا يشوكل كل زعيم من حزب في العقد ويقدران (فان)
 عين من غلبه وأياها خلف) أي فان خلافه (بطل) العقد (في وفي مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التنازع كما اذا خرج أحد العبدین
 البعین مستحقا فانه يبطل في البيع ويسقط من المتن ما يقابله (لا في الباقي) عملا بتفريق الصفة (ولهم) جيا (الفسخ) للتعويض
 (فانما جاز وتنازعوا في) تعيين من يجعل في مقابله (فسخ) العقد لتعارضه ثم الحزبان كالمتحسين في جمع ما فرمهما (واذا نزل
 حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كالشخص وكذا اذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعد الإصالة (الان)
 شرط) القسم بعد هدفان يقسم بعدها فلا يشرط وهذا ما صححه في الروضة كأصلها وهو الصحيح أصلا أنه يقسم بينهم بحسب الإصابة مطلقا لان
 الاشتقاق بها (وتعبر) أي الإصابة للشرطة

(بمنزل) بمجملاته المفهوم منها (فولتوب) ولومع خروج السهم من القوس (وتر) بالاطماع (أوقوس) بالانكسار (أوعرس) ما انفرد
 به السهم كجيت (أصاب) في
 (والا) أي وأن لم يصبه (لم
 يحسب عليه) بقدر زونه
 بقولي (أن لم يقصر) لعنوه
 فبعد رمية فان قصر
 حسب عليه (ولو نقلت)
 رمية القوس فأصاب محله
 حسب له عن الإصابة
 المشروطة لأنه لو كان فيه
 لأصابه (والا) أي وأن
 لم يصبه (حسب عليه)
 وأن أصاب الفرس في
 الحبل المنقول إليه وهذا ما
 في الروضة أكملها وفي
 أكثر نسخ المحرر ما يوافق
 قول الأصل والأصل لا يحسب
 عليه قال الأزهري أنه
 سبق قبله وله تبع بعض
 نسخ المحرر (ولو شرط
 خنق فلقى صلابه فقط)
 ولومن غير ثقب (حسب)
 له لعدم تقصيره ويسن أن
 يكون عند الفرس شاهدان
 يشهدا على ما وقع من
 أصابه أو خنقا وليس لمنا
 عندا للمصيب ولأن بذما
 الخطي لأن ذلك يحل النشاط
 (كتاب الأيمان)
 جمع بينه والأصل فينا قبل
 الإجماع آيات كناية
 لا يؤخذكم لله بالأعوفى
 أي بآمنكم وأخبار تكبر
 البخاري أنه

نقلوا عن (قوله بمنزل) أي بالعبدة التي في رأس السهم فلا يعتبر بمرض السهم ولا بالطرف الآخر
 شيخنا (قوله من القوس) وهو خشبة متعينة متقوفة في الوسط والوتر خيط يجعل في طرفيها (قوله
 سبق فلم) هذا مني على اتحاد تصور مسئلة المهاج وأرونته ليس كذلك بل كلام المهاج معذور بما إذا
 طرأت ألع بعد المحو نقلت الفرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيها إذا كانت ألع
 موجودة في الابتداء فيحسب عليه لغير بطله فاستلثان شرح هر ببعض تصرف (قوله فاني
 صلابه) أي في الفرض (قوله وليس لمنا) أي لا يجوز عرض
 (كتاب الأيمان)
 (قوله جمع بين) وأصلها في اللغة الدال على أنهم كانوا إذا ضلوا وضع أحدهم بينه وبين صاحبه
 شرح هر (قوله لا منقلب القلوب) لانافية ومنفيتها معنوف بدل عليه السباق كما لو قيل هل كان
 كذا يقال في جوابه لا أي لم يكن عرض (قوله الجبين تحقيق أمر محتمل) في أن الجبين الشرعية
 هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه ينسب عنه إلا أن يقال إنه اصطلاح زاد غيره باسم
 مخصوص ولا بد منه إلا فهو منقوض بأمر كثيرة ولوجعل قوله في بما يخص يتعلق بتحقيق لأد
 هذا لكنه يغفل بمقد كسائي عميرة • أقول لأحاجة هذه الآية لأن مقصوده مطلق الجبين
 ومن زادها أراد حقيقة الجبين الشرعية لا مطلقا فليأت بالخطي أنه ليس المراد بتحقيقه جملة محققا
 حاصل لأن ذلك غير لازم الجبين فعمل المراد بتحقيقه التزام وإجابه على نفسه والتصميم على تحقيقه
 وأثبت لأنه لا بد منه فليأتل مم ولأنه لا مقصوده مطلق الجبين بعد أن عاينه تبين المعنى الشرعي
 وعلى كلامه فيكون الضمير في قوله تتمتع رجعا للمعنى الشرعي فيكون فيه استخدام لخطي أن مراده
 المعنى الشرعي بدليل قوله بما يخص الله به لتعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح وتتمتع داخل معنى
 لأهل أعراب (قوله محتمل) أي محتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قبل وكان الأولى أن يقول بدله
 غير ثابت ليشمل والله لأصعدن السماء وقد يقال المراد المحتمل وعلقا حل أي فهو شامل لمحالان
 المصمود محتمل عقلا وقال هر في شرحه ولا تزدعه على التعريف لهما معناه بالاولي اذ المحتمل له فيه
 شائبة عند احتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فإنه عند حلقه هاتك حرمة الاسم له بمصلحة التزنية
 اه فكان التعريف شاملا لها وقوله أي هر لفهما معناه الأولى فيه شيء لأن الأولى له لا تعبر في
 التعريف قطعا كما صرح به الفري كعبه (قوله هذا) أي تعريف الجبين من بابي (قوله إيمان) سن
 لانه) وصديق مدعي عدم قصده حيث لا يرتكبه والألم صدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في
 الطلاق والعناق والايلاء مطلقا تعلق حق الغير به حج سم (قوله أو صلة كلام) أي زياده
 (قوله لا والله تآروى بى والله) فلو جمع بينهما لم تنفد أيضا زى خلافا لما وردى الفائق بأن الأولى لو
 والثانية منقذة لأنها استتراك مقصود منه (قوله) وبالمحتمل غيره وهو الواجب العادي والمستحيل
 العادي أي فيفصل فيه بأن يقال لا تنقضى الواجب إثباتا ونفيا وتنفذ في المستحيل في الإثبات والنفي
 وقسنت لأولول بقوله لا مومن أولا معد الساء ولثاني بقوله والله لأصعدن السماء كذا لا مومن فاطصال
 أن في مفهوم المحتمل تفصيلا منقطع مالم هنا (قوله فليس جبين) أي وأن كان الحالف بقدر على صعود

كان يحلف لا منقلب القلوب والجبين الحلف والايلاء القسم واللفظ مترادفة (الجبين تحقيق)
 أمر (محتمل) هذا من زيادتي وخارج التحقيق لغو الجبين بأن سبق لانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها كقولها في حال غيبه أو صلة كلام
 لا والله تآروى بى والله أخرى وبالمحتمل غيره كقولها والله لا مومن أولا معد الساء فليس جبين

السبب حل فلو صدق بالفعل هل بحث وتلزمه الكفارة أم لا الظاهر أنه بحث وتلزمه الكفارة كقوله شيخنا العزري ومقتضى لزوم الكفارة أن يكون بينا ومن ثم ضعف بعضهم كلام الشارح **(قوله)** لا تنع الخ الحث فيه بذاته أي لم يحصل إخلال بتعظيم اسم الله عز وجل وقوله بذاته أي بالنظر لذاته وإن كان يمكن الحث فيه بالصعود نحو القادة **(قوله)** فانه بين أي فيكون واردا على التعريف وبعبارة حل فانه بين أي في حكم العيين **(قوله)** تلزمه الكفارة حالا لم تنكسرمة الاسم باستحالة البر فيه عادة حل فلو صدق بالفعل هل تنسف الكفارة انظره حل نظرت فوجدت انها تسقط كأي عرش فتلخص من كلامه أن المحلوف عليه إن كان يمكن الحث عادة أو واجب الحث عادة فهو بين وبين وإن كان واجب البر أو استحصيل الحث فليس بين شيخنا **(قوله)** بما اختص الله تعالى به الخ ويكره الحلف بمخلوق وإن كان الدليل ظاهر في التحريم زي **(قوله)** ولو مشتقا كرب العالين **(قوله)** أو من غير أسماؤه الحسنى تكفى الخلق **(قوله)** ورب العالين لوقال ورب العالم وقال أردت ما لعالم كذا من المال وبر به ما لك قبل لأن ما قاله يحمل عرش عز عز **(قوله)** لأن كل مخلوق علة لمخلوف تقديره وإنما سمي المخلوف بالعالين لأن الخ وعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقل وهو ما عليه البرماوي كثيرين ودفع ابن مالك إلى اختصاصه بالعقل **(قوله)** وخالف الخلق انظر وجه إتيان الشارح بهذا المثال في خلال أمثلة المان وهما آخر مع الأمثلة التي زادها وقد يقال لما كان مناسباً للعالين في كونه مشتقا ذكره عقبه وقيل عن بشار أن قوله وخالف الخلق تفسيراً لرب العالمين وهو منى على أن رب منة فعله العالمين اسم جمع والأول منى على أن العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى أن تأمل **(قوله)** لأن بر يده أي بما اختص الله به وقوله غير العيين كأن جعله منزهاً وأضره خبراً ثم اعلم أن الصور ثلاثة إرادة العيين وإرادة غيره والاطلاق فتعني بالاول والثالث في هذه والذين بعدهما أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره لا تنعقد في الثاني في جميع الصور إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأنسب للمصنف تأخير قوله لأن بر يده غير العيين عن الأنواع الثلاثة لأنه يجري في الكل وأوجب بأنه يفهم من جزوياته في هذه جزوياته في الذين بعده بالاول ويحصل التفسير بين منزهة بعدها في صور ثلاثة آخر غير الثلاثة السابقه بإرادة الله وإرادة غيره والاطلاق فتعني العيين في القسم الاول في الثلاثة وفي الثاني في اثنين وفي الثالث واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل **(قوله)** ولا يقبل من ذلك في الطلاق أي فبالقول أن حلفت بكه فانت طالق أو أنت حر أو لا أملاً زوجتي فوق أو بعثت شهر فاقى بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به العيين فانه لا يقبل منه ذلك فإرادة غير العيين بذلك تارة تقبل وتارة لا تقبل حل سكن في الروض ماهو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثائق مثلاً أو يقول لصدقت أن تحرقن ثم يقول لم أرد به العيين بل أردت أن تحرقن في الخصال الجديدة مثلاً أو في من زوجته وقال لم أرد به الإيلاء فانه لا يقبل منه ذلك وبعبارة الروض ولو ألقى بصيغة طلاق أو عتق أو إيلاء وقال لم أرد بها الطلاق والعتق والإيلاء لم يقبل ذلك شيخنا والظاهر أنه يصح كل من التصورين **(قوله)** لتعلق حتى غيره به فيه أن العيين أيضاً قد تعلق بها حتى للغير فحمل المشتكى منه وهو كونه بينا حل وفي الحقيقة المشتكى من مخلوف تقديره فهو بين على كل حال **(قوله)** يقول الأصل الخ لما كان كلام الأصل مخافاً لقول المصنف لأن بر يده غير العيين أدله بما ذكره وقد يقال لا مخالفة لأن قول الأصل لم أرد به العيين صادق بالاطلاق وهو لا يقبل فيه بل يقع به العيين كما اقتضاه الملتزم لأنه فرق بين عدم إرادة العيين وإرادة غير العيين التي عبر بها المصنف في حمل كلام الأصل على صورة الإطلاق فليست لا تنافي بين العبارتين تأمل **(قوله)** مؤول بذلك أي إرادة غير الله وقوله أو سبق قل أي أن أيقن أنه على ظاهره حل **(قوله)**

لا تنع الخ الحث فيه بذاته بخلاف والله لا يصدق السبب فانه بين تلزمه به الكفارة حالا وتنعقد بأربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقا أو من غير أسماؤه الحسنى (كقوله) بتثليث آتروا وتكسبه إذا للحن لا يمنع الانتقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالف الخلق (والحي) الذي لا يموت ومن نفس بيده أي بقدرته بصرفها كيف يشاء والذي أعبدوا وأسجد له (لأن بر يده غير العيين) فليس بين فيقبل منه ذلك كافي في الروضة كاصلاً ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والإيلاء ظاهر التعلق حتى غيره به فحمل المشتكى منه والوارد به غيره تعالى فلا يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهراً ولا باطناً لأن العيين بذلك لا يحمل غيره فقول الأصل لا يقبل قوله لم أرد به العيين مؤول بذلك أو

وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق أغلب هذا التركيب فيقدان ما سبى من الامة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق أى عدم التقييد بإضافة وقوله الآتى لانها تستعمل في غير مقيدا الخ فيبدأ بها لاستعمال في غيره الا بقيد الاضافة خصل التناقض في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش على مر مائة قوله لانها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب ولينظر بالآتي احترازه بقوله أغلب ولعلها مذكرة بعد بقوله وفيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك فيتنه اه أى لان الصنف ذكرنا العين تنعقد فيه لاصح أن يكون محترزا وأوجب بأنه لما فيه بقوله ان أراد وكان الاول شاملا للاطلاق صرح أن يكون محترزا اه **(قوله والرب)** أى معرفا واستشكل بأنه لا يستعمل الله تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب وأوجب بأن أصل معناه وهو غير المعروف بأل يستعمل في غيره تعالى فصح تصغيره به مع أن لا أن ال قرينة ضيقة كذا قيل حل **(قوله)** أو بما هو فيه أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بلواو **(قوله)** وبصفته الذاتية بخلاف الفعية تحلقة ورزقه فانها ليست بين وظاهره لاصريح ولا كتابة رابع شرح الروض حل وخرج السببية ككونه تعالى ليس بحجم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزكرشى الانقاد بهذه لانها قديمة مشتملة به تعالى رشيدى على مر وعبرة الشورى والظاهر أن مثل القاتبة السلبية اه **(قوله)** كملتته هى صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قيل على المحلى قال سول وما يرم به من أن عطمة الله صفه هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شئ لعلظته قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبدها الله تعالى ومنع الزكرشى ذلك وقال الصحيح أن مجموع من الذات والصفات كالعبود مجموعهما اه وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته الى الله تعالى لان الشكل لا يضاف لغيره لوجود تعارض الصفات والضاف اليه وأيضا المعبود الذات المتصفة بالصفات لان الذات مع الصفات اه قيل على الجلال لكن قال مر فان أر بده هذا صحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبنوا حكم الاطلاق والاوجه أنه لا تمنع منه اه قيل عرش وبني للحناف أن لا يناسحل في الحلف بالتي **(قوله)** لكونه غير موجب للكفارة سبها اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجبر الى الكفر لعدم تعظيم رسوله والاستخفاف به **(فروع)** نقل عن مر بالدرس انعقاد الجين بقول العوام والاسم الاعظم اه **(قوله)** وحقه قال الماوردي معناه حقيقة الله لان الحق مالا يمكن بحجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى ان الحق اليقين هذا ان جبر الحق فان رفعه أو نفيه فكتابة تردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون بينا الابائية سول **(قوله)** وبالذين قبله انظر وجه قطعهما عن الآثار ولاحل علمهما منها شوى **(قوله)** وبالتي ظهورا تارها فآثار النطق والكبرياء كهلاك الجبارين وآثار البركة كالخير عن ايسال مكرهه تعالى وأثر الكلام كالحروف والاصوات وعبارة سم قوله ظهورا تارها وذلك لانه قد يقال عاين عظمته وبراد الذي صفه الله تعالى وكذا عاين كبريائه وما شبه ذلك **(قوله)** وكتاب الله أو توراة أو الانجيل أو آية منسوخة النافذة ودون الحكم والشيخ والشيخ حل **(قوله)** الخطبة لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلوة لقوله وقرآن الفجر عن أى صلته والواو في قوله والصلوة بمعنى أو اه **(قوله)** الورق والجلد أى وبالكلام الحروف والاصوات شرح البهية وهذا يدل على عدم انعقاد الجين بالقرآن اذا أراد به الاقتطاع أو التوثيق وبه صرح مر في الشرح **(قوله)** المشهورة وغير المشهورة كالآلاف للمدودة وهاء التنبيه شوى **(قوله)** بالله ووالله فلا يقال به بتشديد اللام وحذف الالف كان بينا ان نواها على الراجح خلافا لجمع دعوا الى آتيا لواء اه شرح مر وبني ما قاله والله يحذف الالف بمس اللام فهو بقوله الانعقاد على نيتها ولا يظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره

مخلاف

سبق قل (و بما هو فيه تعالى عند الاطلاق أغلب هذا التركيب فيقدان ما سبى من الامة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق أى عدم التقييد بإضافة وقوله الآتى لانها تستعمل في غير مقيدا الخ فيبدأ بها لاستعمال في غيره الا بقيد الاضافة خصل التناقض في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش على مر مائة قوله لانها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب ولينظر بالآتي احترازه بقوله أغلب ولعلها مذكرة بعد بقوله وفيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك فيتنه اه أى لان الصنف ذكرنا العين تنعقد فيه لاصح أن يكون محترزا وأوجب بأنه لما فيه بقوله ان أراد وكان الاول شاملا للاطلاق صرح أن يكون محترزا اه **(قوله والرب)** أى معرفا واستشكل بأنه لا يستعمل الله تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب وأوجب بأن أصل معناه وهو غير المعروف بأل يستعمل في غيره تعالى فصح تصغيره به مع أن لا أن ال قرينة ضيقة كذا قيل حل **(قوله)** أو بما هو فيه أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بلواو **(قوله)** وبصفته الذاتية بخلاف الفعية تحلقة ورزقه فانها ليست بين وظاهره لاصريح ولا كتابة رابع شرح الروض حل وخرج السببية ككونه تعالى ليس بحجم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزكرشى الانقاد بهذه لانها قديمة مشتملة به تعالى رشيدى على مر وعبرة الشورى والظاهر أن مثل القاتبة السلبية اه **(قوله)** كملتته هى صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قيل على المحلى قال سول وما يرم به من أن عطمة الله صفه هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شئ لعلظته قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبدها الله تعالى ومنع الزكرشى ذلك وقال الصحيح أن مجموع من الذات والصفات كالعبود مجموعهما اه وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته الى الله تعالى لان الشكل لا يضاف لغيره لوجود تعارض الصفات والضاف اليه وأيضا المعبود الذات المتصفة بالصفات لان الذات مع الصفات اه قيل على الجلال لكن قال مر فان أر بده هذا صحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبنوا حكم الاطلاق والاوجه أنه لا تمنع منه اه قيل عرش وبني للحناف أن لا يناسحل في الحلف بالتي **(قوله)** لكونه غير موجب للكفارة سبها اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجبر الى الكفر لعدم تعظيم رسوله والاستخفاف به **(فروع)** نقل عن مر بالدرس انعقاد الجين بقول العوام والاسم الاعظم اه **(قوله)** وحقه قال الماوردي معناه حقيقة الله لان الحق مالا يمكن بحجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى ان الحق اليقين هذا ان جبر الحق فان رفعه أو نفيه فكتابة تردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون بينا الابائية سول **(قوله)** وبالذين قبله انظر وجه قطعهما عن الآثار ولاحل علمهما منها شوى **(قوله)** وبالتي ظهورا تارها فآثار النطق والكبرياء كهلاك الجبارين وآثار البركة كالخير عن ايسال مكرهه تعالى وأثر الكلام كالحروف والاصوات وعبارة سم قوله ظهورا تارها وذلك لانه قد يقال عاين عظمته وبراد الذي صفه الله تعالى وكذا عاين كبريائه وما شبه ذلك **(قوله)** وكتاب الله أو توراة أو الانجيل أو آية منسوخة النافذة ودون الحكم والشيخ والشيخ حل **(قوله)** الخطبة لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلوة لقوله وقرآن الفجر عن أى صلته والواو في قوله والصلوة بمعنى أو اه **(قوله)** الورق والجلد أى وبالكلام الحروف والاصوات شرح البهية وهذا يدل على عدم انعقاد الجين بالقرآن اذا أراد به الاقتطاع أو التوثيق وبه صرح مر في الشرح **(قوله)** المشهورة وغير المشهورة كالآلاف للمدودة وهاء التنبيه شوى **(قوله)** بالله ووالله فلا يقال به بتشديد اللام وحذف الالف كان بينا ان نواها على الراجح خلافا لجمع دعوا الى آتيا لواء اه شرح مر وبني ما قاله والله يحذف الالف بمس اللام فهو بقوله الانعقاد على نيتها ولا يظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره

أى لفظه

(الباء) الفوقية والمظهر مطلقا والواو وسعم اذا تراب الكعبة وتارحن وتدخل الموحدة عليه وعلى الغدرة في الاصل وبها الواو التاء (ولوا قال الله) مثلا: تَقْبِلْتُكُمْ وَأَتَكَبْتُمْ لَا أَعْلَنُ كَذَا (فكناية) كقولهم (٣٩)

بخلاف بلفها مشتركة بين الحلف بالله وبلف الرطوبة اه ع ش **(قوله)** الباء داخلة على المقصور **(قوله)** والمظهر مطلقا (الواو) الباء داخلة على المقصور **(قوله)** وتارحن في شرح شيخنا أن تارحن كتابة وقبسه أي تراب الكعبة كذلك حل **(قوله)** في الاصل على ذلك بان التاء الفوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة كما ذكره الزمخشري عن قال النحاة أي بدلوا من الباء واوا لقرب التاج من الواو ان قرب المخرج كما ذكرنا فان أصله وراث وانما اخضت التاء بلفظ الله لانها بدل من بدل ضائق الصنف فيها قال ابن النحاشب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الاسماء وأجلها اه برسى اه سم وعبارة غيره جبروها باختصاصها بالله تعالى **(قوله)** أو لمعراة المراد من البقاء والحياة واتمام يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند النحاة فلمعراة صريح في القسم **(قوله)** عهد الله المراد بعهد الله اذا نوى به العيين استحقاقه لا يجب ما أوجب عينا وتبديدها واذا نوى به غيرها فالرأى به العبادات التي أمرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيها بعده لأنها بمعنى العهد **(قوله)** كاسر أي قوله اذ اللحن لا يمنع الانقضاء **(قوله)** بحضرة وابقاء عمله وهو جائز في القسم كما قاله سيبويه سم **(قوله)** لا فعلن كذا راجع للجمع فلتركة لا يكون صريحا ولا كناية وشمل بالله ماني معناه زى **(قوله)** وأقسم بالله أي أحلفوا وسعى الحلف قسما لانه يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهاد عايمهم أي غاية اجتراحهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بآبائهم وآلهم فاذا كان الامر عظيما أقسموا بالله تعالى والجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة واتصّب جهدا على المصدرية قاله أبو حيان لا يقال لادلالة الآية على التعبير بلفظ القسم لصديقها بالتعريض بنحو واقع لا ناقول تصدق أيضا بلفظ القسم سم **(قوله)** الا ان نوى شيئا أي فهو عين عند الاطلاق شورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضا بان ذلك ليس عين مطلقا قال الامام جعلتم قوله بالله لأفعلن بينما صريحا وفيه انصار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر والجواب أن التصريح به يزيل الصراحة لانحال الماضي والمستقبل فكمن مضمر يقدره النحوى واللفظ بدونه أوقع في النفس ألا ترى أن معنى السجود في ما أحسن زيدا يزول اذا قلت شيئا حسن زيدا مع أنه مقدر به سم **(قوله)** أقسم عليك أنما بدونك عليك فبين لا يجري فيها التفصيل رماوى **(قوله)** أو أسألك بالله وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا سم غبذ كرا المتعلق ع ش **(قوله)** ان أراد عين نفسه بان أراد تحقيق هذا الامر المتحمل فاذا حلف شخص على آخره أنه يأكل فلا يأكل أمر محتمل فاذا أراد تحقيقه وأنه لا يبدن من الاكل كان بينما وان أراد أن تتعمد عندك بالله أنك تأكل أو أراد عين المخاطب كأن قصد جعله حالفا بالله فلا يكون بينما لانه لم يحلف هو ولا المخاطب شيخنا **(قوله)** بخلاف ما لا يردها بان أراد عين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى **(قوله)** ويجعل أي عند الاطلاق ع ش **(قوله)** على الشفاعة فالخى جعلت الله شفعا عندك في فعل كذا **(قوله)** ولا يكفر بالجم ويجرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق كما هو صريح شرح الروض شورى **(قوله)** وبقل أي ندا كما صرح به النوى في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ولو مات مثلا ولم يعرف قصده حكم بكفره حيث لا قرينة تجعله على غيره على ما عتده الاسنوى لان اللفظ بوضع يفتنه وقضية كلام الاذكار خلافه وهو الصواب زى **(قوله)** لا اله الا الله

نبيد نفسه عن الضل أو خلق كافتاده كلام الاذكار وبقل لا اله الا الله محذور ولست يغفره وان قصد الارضا بذلك اذا ضل فهو كافر في الحال وقول أو نحو ما عمن قوله أو يرى من الاسلام (وضح) أي العيين (على ماض وغيره) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا

أولاً ضله (وتكره) أي الميعن قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (الاقطاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حراماً ومكروه فطاعة (د) في (مدعى) عندما كم (د) في (حاجة) كنوكيد كلام كقولهم يترفع فوالله لا بعل الله حتى نقول أو تظلم أمر كقولهم والله لا نطمعن ما أعل لمحكم قليل بل يكتم (٣٢٠) كثير فلا تكره فبما هو من ز يادني (فان حلق على) ارتكاب (معصية)

أي أشهد أن لا اله الا الله لان الممار على الشهادة (قوله) أي الميعن قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما حلف بآفة قط لا سادفا ولا كاذبا شرح حر (قوله) أي ليست مكروهة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نعت قل على الحلف (قوله لا بعل الله الخ) أي لا يترك نوا بكتم حتى تتركوا العمل عش (قوله ما أعلم) أي من أمور الآخرة أي أهواها وعذبتها (قوله فلا تكره فبها) أي في الدعوى عند الحاكم والحاجة (قوله حلف الخ) هذا إشارة الى استثناء رابع فكانت هذه التكره إلا ان حلف على ارتكاب معصية فتحرم وقوله ولزم حلف الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كافي هذه الصورة وتارة يكون خلاف الأولى كما ذكره بقوله أو على سباح الخ وتارة يندب كذا كره بقوله أو على ترك مندوب الخ وتارة يكره كذا كره بقوله أو مكسهما الخ وتارة يحرم كاسد كره بقوله ولو كان حراما كالحنث بترك واجب فتحصل من كلامه أن الحنث تقتربه بالاحكام الخمسة ولا تقتربه بالإباحة لانه في صورة المباح يكون خلاف الأولى كما علمت ومنه ما قيل فيه يقال في البر خيث وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث نذب الحنث كره البر وحيث كره الحنث نذب البر تأمل (قوله ولو عرضا) كماله تجازة تعين عليه سرل وقال عش كأن نذر التصديق (قوله ولزمه حنث كفاية) أنظر حتى يتحقق حنث في فعل الحرام هل هو بالوأت أو بعزمه على أن لا يفعل فيه نظر والاقرب الأول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والتسليم على الحلف فيخلص بذلك من الائمه وانما يجب الكفاية به. بالموت ويبقى ان يجعلها بعد الحلف مسارعة للخير ما أمكن عش على حر (قوله عني) أي على متعلق بين فرأى غيرها أي غ. برمتلقها وهذا أولى من جعل على زائدة شيئا وقيل المراد بآمين التي الحلف عليه من اطلاق السبب وإرادة السبب لان الحلف عليه سبب في الحلف (قوله بان يعطيها من صدقاتها الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته سم فالأولى أن يشمل ذلك بنفقة القريب لانها نقط بمضى الزمن (قوله نعم ان تلقى) عبارة ع وب وحلف لا ينتم بلباس أو غيره بنية الزهد وله صبر وتفرغ للعبادة فهو طاعة ولا تفكره سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء إذا كلام المتن حكم الحنث والاستدراك في حكم الميعن وقد يقال هما متلازمان (قوله أن لا يأكل طيبا الخ) أي وأراد الاقتداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله قتل بين مكروهة) وسبب ذلك ان الحنث وهذا هو الاستدراك فالكرهية محمولة على من لم يصبر ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الاوصوب) مستند (قوله وله تقديم كفاية) الأولى ذكره في الفصل الآتي في التقديم بوصف من أوصافها بما لا يخفى قال سم وأقهم قوله وله أن الأولى له التأخير وهو كذلك خروجاً من خلاف أي حنيفة اه برلى (قوله على أحد سببها) السببان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفاية الجماع لم يحز تقديمها عليه اه (قوله تقدم على الحنث) ولوقدما ولم يثبت استرجعها كاذة أي ان شرطه أو علم القاض انها مجهولة والأفلا وأقضى من مات مثلاً قبل حنث وتم (ترك مندوب) كاستظهر

(أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة (من حنث) (وعليه) بالحنث (كفاية) للخبر السابق (أو) على (عكسها) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حنث وعليه بالحنث كفاية وهذا من ز يادني (وله تقديم كفاية بلا صوم على أحد سببها) لانها من مالى تلقى بسبب بخار تقديمها على أحد ما كان كاذة تقدم على الحنث

ظاهر ثم كثرتم راجع على موت في قتل بدرج أما الصوم فلا يقدم لانه عبادة بدنية فلا تقدم على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وخرج بغير حاجة الجمع بين الصلواتين بتقديم والتيسير بغير الصوم فيها عند الخفت من زيادتي (كشذور مالي) فانه يجوز تقديمه على وقته للمتزيم لما رسواه أقدمه على الملق عليه كالشفاة أولا كقوله ان شئني الله مرضي فتعقل ان أعتق عبدا أو ان شئني الله مرضي فتعقل ان أعتق عبدا فانه يجوز اعتاقه قبل الشفاء وقبل يوم الجمعة الذي عقب الشفاء فانه يجوز اعتاقه قبل الشفاء وقبل يوم الجمعة الذي عقب الشفاء

(فصل في صفة كفارة العيّن)

هو عينة ابتداء مربية انتهى كما يسلم مما يأتي (خير) المكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة عيّن بين اعتناق كفالها) أي كاعتناق عن كفارة وهو اعتناق برقة مؤمنة بلا عبث بخل بالعمل والكسب كما مر في محله (وتعليق عشرة مساكين كل منهم إماما) مدلس من جنس فطرة كما مر في كتاب الكفارة وان عبر الاصل هنا

فلما كان كالهوى لتعذر الاسترجاع فيه مر عن (قوله ولو كان حراما) الغاية للرد (قوله) لكانت برك واجب بان حلف على فعله (قوله) كان ظاهرا من رجعية) أشار به الى تصوير المشتد اذا لو اعتنى في غير ما ذكر عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لانه لا يشك في اشتد البتة عود عن (قوله) بعد جرح ما لم يحسب أول فلذا قيد بكونها بعده والموت سبب ثان (قوله) فبعدا (الحث) وهو العود والموت (قوله) كشدور مالي) فالنظر سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله) على وقت المتزيم هذا قاصر على ما إذا كان مؤثقا وبعبارة أخرى أنه تقدم منصوص على ثبوت بركية (قوله) لما مر) أي لانه حتى ملك الخ

(فصل في صفة كفارة العيّن) أي كفيته وبيان خصالها وتعدد الكفارة بتعدد أيمان القسامة وتعدد أيمان اللعان بالاعتقوى العيّن الغموس وهو ما إذا حلف ان له على فلان كذا وكرر الايمان كذا وفيها إذا قال والله كاسمرت عليك لاسمن عليك عني لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكررها في نحو لا أدخل الدار وان فاصلت ما لم يتخللها تكفير زرى وبعبارة قول على الجلال لوكرر العيّن على عني واحد فان قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المحل تعددت الكفارة والا فلا وهذا يناقض ما قلناه عني ويمكن الجمع بينهما بعمل كلام قول على غير المسائل التي أطلق فيها عني اعتناق فتعقد مطلقة لتعلقا على الحالف فليحجر (قوله) وهي عينة أي فيها فإذا أتى الحر بجميع خصالها أثبت على أعلاها ثواب الواجب لانه لا ينقص عليه ولا يثب عليه وضم غيره له لانه ينقصه عن ذلك وان تركها كلها عوقب على أدائها وان أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ واحدا منها على المعتد بكافة الشوائب على الزهريه وان كان يحرم عليه اعتقاده خلافا للشعبي خالف في شرح الزهريه القائل بعدم اجزاء واحدا منها (قوله) الحر أي كله لان البعض مخير بين الحاصلتين الاخيرتين فقط كما سيأتي وأخذ الحر الرشيد من قوله تجليكه لان الرقيق لا يملك والسفيه وان ملك لا يملك أي لا يصح تجليكه ويشترط أيضا أن يكون غير محجور عليه بفلس (قوله) بين اعتناق ليقبل عتق لا للموتور من يمتنع عليه ففواء عن الكفارة لم يجز فليحجر شورى وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبما بين عبد السلام الاطعام في زمن الغلاء أفضل زرى وشرح مر (قوله) وتعليق عشرة مساكين) فلا يجوز لهون العشرة ولا للعشرة كل واحد دون مد كما لا يجوز أن يملك شخصه كل واحد منها والخمسة الأخرى كل واحد كسوة حل (قوله) كل بالجر بدل من عشرة ومدا مفقود لقوله تجليكه (قوله) وان عبر الاصل هنا بمذهب لان الحلب ليس بقيد وهلا قال هنا بتعديري بحسن فطرة الأولى وأعم على عادته شورى وقوله من غالب قوت بلده بقية عبارة الاصل والاولى للشارح ان لا بد له لان ذلك يومه انه من محل المناقشة مع ان ليس كذلك (قوله) من غالب أي في غالب السنة زرى (قوله) بلده أي الحالف أي محل الحث وان كان المكفر غيره وهو غير بلده قياسا على الفطرة لان العبرة ببداية المؤدى عنه ولا يتعين صرفها لفقره تلك البلد حل (قوله) كعرقه أي ما يجبل تحت البرذعة أو السراج مر وحل أي بخلاف عرقية الرأس فانها لا تنكفي وانظر ما لفرق بينهما بين التمديل مع انها تسمى كسوة رأس شيخنا على انه قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم أي لا كسوة دواهم تأمل (قوله) ومنديل أي منديل القهوه وهو الشاة الذي يوضع على كتفه أو يجمع على اليد كالشفة الكبيرة ولواضعها ثم باو احدا واقتسموه لم يجز حل بخلاف اعطائهم عشرة امداد وقسموها بالسوية فانها تنفي (قوله) ولو ملبوسا) ولا بد أن يكون غير متخرق من

لمذهب قوته ولم يصلح للدقوله كقديس صغير ومحمدنا وزاره وسراويله الكبير) وسور رجب (المحفوظ) عما لا يسمى كسوة
 كمنع من حديثه ولم يحو وقفاً بن (٣٢٢) وهما ما بعد المدن والدين وعشيان بطن كاسرى الحج ومنطقه وهى مانند

فى الوسط فلا يجزى وقولى
 نحو خف أعصم بماد كرم
 فان لم يكن المكفر شيدا
 أو مجز عن كلام من الثلاثة
 هو اول من قوله عن
 الثلاثة (بغير غيبة ماله)
 برق أو غيره (لزم موصوم)
 ثلاثة من الأيام (ولومفرقة)
 لأية لا يؤخذ كمال الله بالوفو
 فى إيمانكم والرفيق
 لا يملك أو يملك ملكا
 ضعيفا لو كفر عنه سيده
 بغير موصوم لم يجز ويجزى بعد
 مونه بالأطعام والكسوة
 لأنه لا فرق بعد الموت ولهى
 المكاتب أن يكفر عنه بهما
 بآذنه وللمكاتب أن يكفرهما
 بآذنه أما العالجز بغيره
 ماله فكفره العالجز لأنه واحد
 فيستظر حضوره بخلاف
 فاقدم المذموم غيبته ماله فانه
 يقيم لتيقن وقت الصلاة
 وخلاف التمتع المصر
 بمكة المورس ببلده فانه
 يصوم لأن مكان الدم بمكة
 فاعتبر يساره وعلمه بها
 ومكان الكفارة مطلق
 فاعتبرا مطلقا فان كان له
 هنا رقيق غائب تعلم حياته
 فله اعتاقه فى الحال (فان
 كان) المأجر (ممة تحمل)
 ليس بها (لن تصم إلا بآذن) متعاون لم يضرها الصوم فى خدمة السيد لغيره (كفبرها) من أمة لا تحمل
 لهوميد (بغيره) أى غيرها فى الخدمة (وقد حث بآذن) من السيد فانه لا يصوم إلا بآذن وأن أذن له الحلف لغيره
 فان أذن له الحلف صام بآذنه وإن لم يآذن له فى الحلف فالعبرة بالصوم بآذنه إذا أذن

بمحل
 (قوله كقديس صغير ومحمدنا وزاره وسراويله الكبير) وسور رجب (المحفوظ) عما لا يسمى كسوة
 كمنع من حديثه ولم يحو وقفاً بن (٣٢٢) وهما ما بعد المدن والدين وعشيان بطن كاسرى الحج ومنطقه وهى مانند

والاول هو الاصح في الروضة

كالشرحين لان الحلف

مانع من الحث فلا يكون

الاذن فيه اذاني التزام

التكفارة فان بضره الصوم

في الخدمة لم يوجب الحث الى اذن

فيه والتصریح بحكم الامه

من زيادتي (وبعض كثر

في غير اعتاق) فان كان له

مال كفر تجليك مامر

لا اعتاق لعدم اهلية للولا

والايصوم وهذا أولى مما

غير به الأصل

(فصل في الحلف على**الكنى والمسا كتغيرها****بما يأتي • لو****حلف****لا يسكن بهذه العام (أولا****يقسمها) وهو فيها (فكث****فيها بلا عذر حث وان****بث مناعه) وأهل كمال****لم يعينها لانه حلف على****سكن نفسه فلا حث ان****خرج الابنية التحول****وان تركها ولا ان مكث****بمنزله كجع مناع****واخراج أهل وليس ثوب****واغلاق باب ومنع من****خروج وخوف على نفسه****وماله كالحلف لا يسكنه****وما فيها فحسنا لبناء****حائل) ينهض فيحث****لوجود المساكنة الى تعلم****البنا بالضرورة وهذا****ما نقله في الروضة كأصلها**

يحل بالتمتع المستاجر ما نطق فهل الصوم باذن المستاجر دون اذن السيد فيه نظر والاقر أنه ليس
 له منه هنا ولم يفرقوا في المسئلة بين كون الحث واجبا أو غيره ولا بين أن تكون الكفارة على
 الفور أو التراخي والرجوع في المسئلة الأولى وفيها الحلف في المكث شخص وحث في ذلك آخر الأول أن
 اذن له فيصير أوفى الحث لم يكن الثاني منعه من الصوم وإن ضره والا فله نعمته من ضره شرح
(قوله في أحدهما) أي الحلف والحث (قوله والاقر هو الاصح) معتد (قوله لان الحلف مانع الخ)
 به فارق مامر أن الاذن في الضمان دون الأداء يقتضي الرجوع بخلاف حكمه حل **(قوله كثر**
جعليك) ظاهره ولو في نوبة السيد وقوله والا يصوم طاعره وان ضره الصوم وهو في نوبة سيده فلا
يتوقف على اذنه حل فليجبره وقال بعضه قوله والا يصوم أي في نوبة اذا كانت معها أي وأما اذا كان
 في نوبة سيده أو كان لها ما يفعل التفصيل المأمور من كون الصوم بضره وقد حثت بلا اذن أم لا

(فصل في الحلف على الكنى والمسا كتغيرها) الكنى مشتق من السكون وأريد به الحلول
 لاضطرار كذا في الروضة وأصلها عن القاضي أنه لو أقامها كان مترددا فيه حث زي قال من
 والاصل في هذا وما بعده أن اللفاظ تحمل على حقائقها إلا أن يكون المجاز متعارفا ويريد دخوله
 فيدخل أيضا كقولهم والله لا تأكل من هذه الشجرة فإنه يبحث بكل مجزاه لانه مجاز متعارف في
 التجسس ومقتضى الحث لا يفتى أمر حلف لا يبي دار وأطلق اللفظ ولا من حلف لا يباح رأسه
 خلق غيره بأمره اه واعتمد عني عليه الحث نظر العرف **(قوله وهو فيها) فان كان خارجها**
 حث بدخوله مع إقامة حلفه يحصل بها الاعتكاف بغير عذر حل **(قوله فكث) وان قل حل**
 وم **(قوله على كنى نفسه) هلالا على أن لا يقيم لانه جعل ذلك كالكنى وفي توقف عدم الإقامة**
 على الخروج بنية التحول نظر بل كان ينبغي الاكتفاء بمجرد الخروج وشيخنا جعل نية التحول
 راجعة للكنى والإقامة لخروج بغير نية التحول حث لانه يقال له حينئذ ساكن ومقيم في ذلك حل
(قوله ان خرج حالا) ولا يكلف في خروجه عدوا ولأن يخرج من بابها القريب حل (قوله بنية
 التحول) حل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلفه فلو دخل لنحو تفرج حلف لا يسكنه لم يوجب
 لنية التحول قطعاً شرح من **(قوله كجع مناع) أي لم يجد من يسكنه بذلك بأجرة للثل وهو قادر**
 عليها حل وبارة من حل قوله كجع مناع قال حج وقيد المصنف ذلك بما إذا لم يمكنه الاستئابة
 والاحتقال سم ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان الاستئابة في نقل أمتعة يجب اخذها عن غيره ويشق
 عليه الحلاصه عليها اه **(قوله وخوف على نفسه) أركان من يضارون زمانا لا يقدر على الخروج ولم**
 يجدوا بأجرة للثل من غير ما أوصى وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد
 إليها لزيارة أو عيادة لم يوجب ما دام يسمى عرقا زائرا أو عادنا والاحت زي وصل **(قوله فيحث)**
 وان حلف لا يسكنه ونوى ولو في البلد حث بما كتبه ولو فيها وان لم ينو موضعاً حث بالمساكنة في
 أي موضع كان الا اذا كان البنيان من خان ولو صفيرا فلا يحث وان اتحد في المرق وتلاصق البيتان
 ولأن كان من دار كريمة بشرط أن يكون لكل بيت غلق باب ومرق ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة
 منفردة المرافق كالمرق والطبخ والمستحم وبها في الدار لم يثبت زي وقوله أي زي الا اذا كان
 البنيان من خان أي لان الختان كالدر وبهونة كالدور شرح الروض **(قوله ويصح الأصل) ضعيف**
(قوله أو حلف لا بدخلها) وهو فيها) مسطوف على قوله لان خروج الحثاكنة في الحكم وهو عدم

عن الجمهور ومحمي الشرح الصغير ومصحح الأصل تبعاً للبغوي أنه لا يحث لاختفاله برفع المساكنة (لان خرج أحدهما بالابنية التحول والحلف لا بدخلها وهو فيها ولا يخرج وهو خارج

فلا يبحث لعدم وجود الحلف عليه وهو في الأولى ظاهر إذ لا سكة وأما في قاعدة هافلان استدامة الأحوال المذكورة ليست كاشفاتها إلا يصح أن يقال دخلت شهرا وكذا البقية بصورة حلف المصل أن يحلف ناسيا أو جهلا بالاشارة في بحث استدامة نحو ليس مما يتقرر بمدة كركوب وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشاركة فلان إذا حلف لا يفعله فيحث باستدامتها لصحة اسمها بذلك اذ يصح أن يقال ليست شهر أو ركبت ليلة وكذا البقية وإذا حثت باستدامة شيء ثم حلف أن لا يفعله فاستداه لزومه كفارة أخرى لإخلال العين الأولى بالاستدامة الأولى وتبصر في فهمه والتي قبلها بما ذكره أعظم عماد كره (ومن حلف لا يدخل) هذه (البارحة) بدخوله داخل (بها) حتى يدخلها (ولو يبرجه) مستداه عليها فقط) لأنه بعد دخلا بخلاف ما لم يدعه وقد خارجا أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وان أطلق الأصل أنه لا يحث بدخوله بها بخلاف ما لو أدخل رأسا وبدخل طاعة مقنود أقام الباب

الحث ولو سكن في البراءة مسافة من حيث أن المعلوم عليه مستثنى من الساكنة والمعلوم ليس منها وأجيب بأنه استثناء منقطع (قوله) ونحو ذلك) معمول لقدر تقديره أو حلف نحو ذلك كما يدل على الشارح عليه (قوله) كراهة وصوم) فيهما يتقرران بمدة إذ يصح أن يقال ملئت ليلة واحدة وصمت شهرا وأجيب بأن المراد بهما بينهما لانهما لا يتقدنان إلا بها فقط كراهة وصوم أي كنه صلاة ونية وصوم شيئا ومثله في سول لكن هذا لا يجري في التطيب وما بعده إلا أن يراد بالتطيب وضع الطيب على البدن وهو لا يتقرر بمدة المراد بالتطهر الفعل أو النية وبغيرهما لا يتقرران بمدة وبعبارة سم ولا يخلو بعض ذلك عن اشكال اذ قد يقال صحت شهر أو صليت ليلة قال في شرح الرضوي يجب بأنما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية إذا اعتبر بها بدونها والنية لا يتقرر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير باعتبار نيتها اه وهذا لو حلف لأبلى حث بها بوجه الصلاة وإن بطلت بخلاف ما لو قال لأبلى صلاة فانه لا يحث الإجماعا شرح الرضوي (قوله) وعصب) ولزاد عليه قوله غصبه شهرا لأن مناه غصبه وأقام عنده شهرا سول ويرد عليه أن الغضب الاستيلاء وهو موجود مادام تحت بدنه والحشى ناظر لأول الاستيلاء (قوله) في الأولى) وهي قوله لأن خرج حالا (قوله) ليست كاشفاتها) لأن حقيقة الدخول الانتمال من خارج كدخول الخروج عكسه ولزوم حسدا في الاستدامة شرح حر (قوله) اذ لا يصح الخ) ولو صح ذلك لكانت الاستدامة كالاستدانة لا حيث تكون استدامة الدخول دخول كذا الباقي وكتب أيضا قوله اذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا انظر الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى أنه يصح أن يقال ركبت شهرا مع انما انظر للصدره فلا يتقرر بمدة فيهما ولا ترى الكون راكبا والسكون داخلها فهو يتقرر وكذا يقال في بقية الاشياء مع بقية الاشياء الآتية اه شيئا قال حر والقاعدة في ذلك أن ما لا يتقرر بمدة أو يحتاج لنية لا يحث باستدامته وما يتقرر بمدة أولا يحتاج لنية يحث باستدامته (قوله) وكذا البقية) لأن الزوج قبول الشكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل متزوجا بفلانة فاما براد به استمراره على عصمة نكاحه زى (قوله) أن يحلف ناسيا) أي للصلاة أو طاعة الكلام فيها وهو معذور عن (قوله) ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أخاه في حصة الدار وهي ملك أيها فأت الوالد وانتقل الارث لها وصار اشريكين فهل يحث الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤزأ لم الجواب أن مجرد دخوله في ملكه لا يثبت به وأما الاستدامة فتقتضى قواعد الاصحاب أنه يحث بها حر وطريقه أن يسفها حالا فتعزف الفور بقلعه وجود قاسم متلاصقا مادام الحال كذلك سم (قوله) فيحث باستدامتها) محل الحث بها في المشاركة إذا لم يرد العقد والأفلا كما نقله سم عن الشارح وأتبعه به حر (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق جئعهما المدينة لأحت فيها بظهر لهما يجمع قوما يتقذف آخرون ويقتلن شيئا زى ما يرافقه اه عى (قوله) والاستدامة الأولى) وقبته أن عرفا لكما ليست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرار الاستدامة فخطب ثلاثا يفتى ثلاث لحظات وهي لابة وما قيل لكما قرينة صارفة للإبتداء مردود بمنع ذلك سول وشبهه شرح حر (قوله) ولو يبرجه) أي ولو دخل من الحائط فانه يحث أيضا خلافا لما يقتضيه بعض الجملة فيحث شيئا (قوله) مستداه عليها) بحيث لو فرغ الخروج لا يسطح حل ولو تعلق بمجل أو جذع في هواها وأحاط به بنيتا حث وان لم يعتمد على رجله ولا سدا له لا بعد دخلا فان ارتفع بعض بدنه عن بنيتها لم يحث سول (قوله) وأدخل طاعة الخ) نعم ان جعل عليه بأب حث بدخوله ولو غير مسقف سول (قوله)

لا يعود سطح من خارج الدار (ولو عوطلما يسقط) لأنه لا يعد دخلا بخلاف ما إذا سقط مكانه أو بسبب البهايان كان يصعد إليه منها كما هو الغالب لأنه حينئذ كطيف منها وقولنا يسقط من زبدي (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجدا (فدخول لم يحث) وزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو بقي اسمها كأن يترسوم جدرها أو أوعيت بها (أو) حلف (لأيدخل) داره يد خت (بدخول) ما) أي دار (يلكها أي) دار (تعرف به) كدار (٣٢٥)

لا يعود سطح) ولا يشكل على ما تقرر من الاعتكاف على سطح المسجد مطلقة لأنه منه شرعا وحكما لانبية وهو الماشية من لاهنا سر. وهذا لا يرد أصلا لأن المحلوف عليه هنا عدم الدخول وهذا لا يعد دخلا وإن كان فيها تأمل (قوله أو بعنه) وإن لم يدخل تحت السقف على العمدة زى (قوله) رسوم جدرها) هذا نص في أن من حلف لأيدخل هذه الدار فهدم بعضها لم يدخل تحت وقياسه المركب إذا حلف لأيركها ثم أزال منها لواتم تركها بخلاف الثوب إذا تزع منه جزأ ما بقي بدنه ولعل الدابة كلرك فأملم سم (قوله أو أوعيت) ولو رسوم جدرها فسطح سر ظاهره وإن لم ترتفع قدر ذراع حل (قوله يملكها) أي وقت الدخول على العمدة زى وإن طرأ له ذلك بعد الحلف وافرقت للتجسد هنا لأكمل ولم فلان فانه يعمل على الموجود دون التجسد لأن الجمين تنزل على ما لحال قدرته على تحصيله والمراد يملكها فإن كان يملك بعضها فلا يحث وإن كثر نصيب منها كما أطين عليه الأصحاب قاله الأذهي سر قال ع ش فاذا حلف على رجل لأيدخل داره وكانت مشتركة فدخلها لم يحث وكذا لا يحث بالوقوف والملاوة للغيران (تعرف به) (قوله تعرف به) وإن لم يملكها (قوله كدار المدلل) أي يفقد أو كدار القاضى بمصر (قوله وأما الحنفية) أي فيها إذا كانت تعرف به (قوله فيحث به) محل قبول إرادته مسكنه إذا كان الحلف بانه فان كان بطلاق أو اعتاق لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خصم فيه ذكره العراقيون منهم الماوردى وابن الصباغ والجرجاني وهو العمدة م سر وزى وقوله لم يقبل ذلك بمعنى أنه إذا دخل دارا يملكها أو تعرف به ولم تكن مسكنه يقع الطلاق ولا عبرة بإرادته وإن كان يقع عليه أيضا بدخول المسكن الذي أرادته عملا بإرادته لتضمنه الإقرار به تأمل (قوله أو بعض الأولين) يعلم منه أنه لا يحث بدخول الدار المشتركة بين زيد وغيره زى (قوله بالرفع) أى على أنه اسم دار وأخبر محذوف تقديره بابقا والنصب على أنه خبر دام عن وأسمها ضمير يرجع لما ذكر (قوله لتعليلا للإشارة) وانما بطل البيع بعتك هذه الشاة فاذا هي بقره لأن العقود باعى فيها لفظ ما سكن سر (قوله فان أراد الخ) ويأتى في قول هذا في الحلف بطلاق وأعتق ماس سر (قوله يلزم العقدمن قوله) بخلاف ما إذا كان الخيار باع أو لمحال (قوله بالطلاق الرجعي) أى لأن الرجعية كالزوجة شرح م قال ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لو حلف لابقى زوجته على عصمته أو على نكته فقلقتها طلاقا رجعيا لم يبرح فيحث باقائها مع الطلاق الرجعي اه فالحاصل أنه الخلع (قوله) وظاهره أنه لا يحث الخ) غرضه تنبيه آخر للسنتي وهو قوله لأن بشرى أى فحل الخت بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فإذا أشار إلى بيتي الاسم فزوالا يحث بالكلام بالدخول بعد زوالا فلتخص أن السنتي مقيد ببيتين تأمل (قوله من ذا الباب) احتز به محالها لادخلها من بابها فانه يحث بالباب الثاني في الأصح لأن بابها سر (قوله لا يغيره) وإن سدا الأول سر (قوله أو حلف لأيدخل بيتا) قال م سر في شرحه وعلم مما تقرر أن البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لأيدخل بيت فلان فدخل

من قوله فاعصا وأطلقها وظاهره أنه لا يحث ولو لمع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد يتقنه واسم الدار جعلها مسجدا فقولهم فقلها للإشارة أى مع قضاء الاسم كما يعلم مما يأتى أو أسوأ الفصل الآتى (أو) حلف (لأيدخل) دارا من ذا الباب حث (لنفسه) المشار إليه لا يغيره وإن نقل البيت من الأول لأن الباب حقيقة في نفسه مجاز في الخشب فان أراد الثاني على علم (أو) حلف (لأيدخل) بيتا (فيحث به) (بمسماه) أى بما يسمى بيتا ولو خشبا

غصباً وبموها لان الاضاعة الى من ملك تقتضى ثبوت الملك حقيقة أوما الخفى بها (فان أراد) بها (مسكنه) فيحث (به) أى يمكنه وإن لم يملكه ولم يعرف به ولا يحث بغير مسكنه وإن كان ملكه أو عرف به وقول أو تعرف به من زبدي (أو) حلف (لأيدخل) داره) أى زيد (أو لا يملك عبده أو زوجته) فرال ملكه) عن الثلاثة أو بعض الأولين (فدخل) الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لمحث) زوال الملك (الا أن بشرى) اليوم بأن يقول داره هذه وأوعده هذا أو زوجته هذه (لمرد) مادام ملكه بالرفع والنصب فيحث تعليلا للإشارة فان أراد مادام ملكك لم يحث ولومع الإشارة كما دخل في المسكني منه عملا بإرادته وزوالا لم يحث بغير الزوجة يلزم العقدم من قوله وفيها بإبائه لها لا بطلاقه الرجعي فتصبرى بما ذكر أولى

اسم على الجميع بخلاف
مالا يسمى يتا كسجد
وحام وتغر بيل وكيسة
وبصة لانها لا يقع عليها
اسم البيت الابتييد أو
تجوز فان أراد شيئا حل
عليه (أو) حلف (لا يدخل
على زيد فدخل على قوم
هوفهم) على المبالغة (حت)
وان استثناء بلفظه أو ثمة
لوجود الفحول عليه
(وقى نظيره من السلام)
ولو في الصلاة (يحت أن لم
يسئتم) لظهور اللفظ في
الجميع فان استثناء اللفظ
أو بالنسبة لم يحت وفاق
ما قبله بان الفحول
لا يتبعض بخلاف السلام
(فصل في الحلف على
أكل أو شرب مع بيان
ما يتناول به من الأكلات
لو (حلف لا يأكل رزسا
وأطلق حنت رؤس نم)
لأنها المتعارفة لاعتباريها
مفردة (لا) برؤس (حبر
وصيد) يرى أو بحري (لا
أن كان) الحالف (من بلد
تابع فيه مفردة) وان
حلف خارجة فيحت
بأكلها فيه قطعا وفي غيره
على الأقوى في الروضة
وأصلها قال وهو الأقرب
إلى الظاهر النص لكن صحح
الترويض فيصحبه مقابلة
قال في الروضة كأشهرها هو

داره دون بيته لم يحت أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حنت اه قال الرشيدى قوله علم ما تقرر ان
البيت غير الدار وانظر الى أن عرف كثير من الناس الملاقى البيت على الدار ووجهه أن العرب
العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الأذرى فالملاقى مثل الملاقى الذي في النسخ
وقال انه الأصح عقبه بقوله وعن القاضي في الطيب الميسل الى الحنت أى فيها لو حلف لا يدخل البيت
فدخل دهليز الدار أو صحتها لان جميع الدار بيت بمعنى الإيواء ثم قلنا أى الأذرى وهو عرف
كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعل من كلامه أن الأصح أنه لا ينظر الى ذلك
وبهذا علم رد بحث سم أن محل هذا في غير نحو صروا لا فهم يطلقون البيت على الدار ثم رأيت في
عش على مر في الفصل الآتى ما نصه قوله لأعبره بالعرف الطارى منه يؤخذ عدم الحنت فى لو حلف
لا يدخل بيت فلان فدخل دهليزه فان عرف مصراطلاق البيت على جميع ذلك سيادت القرن
عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلافه لا يفهم عرفا من ذلك الاما جرت به العادة بدخوله
لاحل البيوتة بخصوصه فتنبهه (قوله) أوشية أى اذا اتخذت مسكنا ما يتخذها المسافر والمجاز
لدفع الأذى فلا تسمى بيتا وهذا عند الإطلاق فان نوى تواعتها انصرف اليه س (قوله) أو حلف
لا يدخل على زيد بلغ) وعبارة أصله مع شرح مر أو حلف لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيزيد
وغيره حنت لوجود صورة الفحول حيث كان على هذا كالحال مختارا وخزج بيتا دخوله عليه في
نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفا ومثل ذلك ما لو جتمعا وليمة فلا حنت لان موضع التولية لا يختص
بأحدهما فاشبه نحو الحمام بصورة المصلحة في المسجد ونحوه عند الإطلاق فلو صدق أنه لا يدخل مكانا
زيد أصلا حنت لتفليظه على نفسه • ووقع السؤال عن شخص سلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان
في محل ثم ادخل محلادجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمعا في المحل لم يحت لانه متعلق
انه اجتمع مع في المحل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحنت لانه انما حلف على فعل فسلم بوجده
عش (قوله) أو في نظيره من السلام) أى وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه بالفعل وكان به جنون شرط
أن يكون بحيث يعلم الكلام شرح مر (قوله) ولو في الصلاة) بان سأل على المؤمن وفيهم زيد حل
ومحل الحنت اذا قصد السلام عليهم أما اذا قصد التحلل أو الحلق فلا يحت (قوله) بان الدخول
لا يتبعض بدليل أنك لا تقول دخلت عليكم الا زيدا بحجرة سم
(فصل في الحلف على أكل أو شرب) أى وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم دار الصبي عش (قوله)
برؤس نم) أى ثلاث لأنها أقل الجمع بخلاف ما اذا حلف لا يأكل الروس فانها الجنس فيحت بواحدة
لا ببعضها فطر الجنس ونظيره هضم المسلمة لو حلف بالله لا يتزوج النساء فيحت بواحدة بخلاف نساء
فلا تحت الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يتزوج نساء أو النساء فهو الجمع فيهما فلا تحت
الا بالثلاث لان الصصة محققة وقد شكتنا في زوالها بالجنس فلا تزول الا بيقين وبأى هذا التفصيل
الرؤس فان حلف بالله ففرق بين الجمع والجنس وإن حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فاحت بالثلاث
فيهما زى (قوله) لا اعتياد ببعضها مفردة) أى في كل ناحية هكذا بدل كلامهم وفي حنته برؤس الاثلاث
بمصر نظرا لأنها لا يتعارف ببعضها حل (قوله) الا ان كان الحالف من بلد الخ) المشددة لا يتبعض
بذلك بل لو كان من غيرها كان كذلك ففى بيت في محل حنت الحالف مطلقا كرؤس النم حل
ونقله سم عن الروضة (قوله) مفردة) أى عن أيدانها زى (قوله) على الأقوى في الروضة) معناه
(قوله) بيتا) هو اسم جنس جى ليس مدلوله الماهية من حيث بل الأفراد وأقلها ثلاثة حل ول

مارجعه الشيخ أبو حامد الروائى ومال اليه البلقينى بل صححه في كلام الأصل بفهمه (أو لا يأكل كل بيضا

حلف

(ف) بحث (بخارا قاضی) ای ماسن شانہ ان بخارہ (حیا) و یوکل بیضہ منفردا (کداح و نعام) وان بارہ بعد موتہ بخلاف شیخہ
لا یوکل منفردا (او) حلف
(۳۲۷)
کض۔ سکہ و هو بخارہ شانہ ان بخارہ بیتا بشی بخارہ کبیش۔ مراد لائے

(يلمع ما كول) كنتم
وتبيل وطبر ووحش
ما كولين فيحشبالا كل
من مذكاة (ولو لحرأس
ولسان لا) لحم (سكك
وجراد) لأنه لايقهم من
الاطلاق اللحم عرفافصله
لا يتناول غير اللحم
ككشر وكه وخلاص
وقلب وركه (ويتناول)
أى اللحم (شحم ظهر
وجنب) لانهم سمين
ولمذا يعمر عندالجزال
(لا) شحم (بطن وعين)
لأنه يتغاف اللحم فى الاسم
والعفة (والشحم تنكبه)
لا يتناول شحم ظهر وجنب
ويتناول شحم بطن وعين
وذكر الجراد مع عليم
تناول اللحم شحم العين
والشحم الشحم الجنب
ومع تناول الشحم شحم
البطن والعين من ز يادق
(والأية والسام) بفتح
أؤها (لبا) أى كل
منهما (شحما ولاخا)
لتخافتة لكل منهما فى
الاسم والصفة (ولا) يتناول
(أحدهما الآخر) لذلك
فلا بحث من حلف بالاسم
أحدهما بالآخر (والاسم
هو الدوك (شماولسا)

أى الآلية والسنام (و) يفتالو (شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودها) ما كولا فيحت بأكل أدهما من حلف لاياً كل دسا
وقولى نحو ظهر أعمن قوله ظهرو بطن (و) يفتالو (لحم بقر جاموسا

في شرحه (قوله) وبقروش) وهذا بخلاف ما لو حلف لربك جارا فربك جارا أو حلفا لا يتناول
المعهود ركوب الجار إلا على خلاف الأصل واستوجه حجج وبر أن الشأن لا يتناول المعز ولا عكسه
وان اتحاد جنسهما لأن اسم أحدهما لا يطلق على الآخر لغة ولا عرفاً وإن شملهما اسم القسم المتعنى
اتحاد جنسهما سر (قوله) فيحث بأكل أحدهما (الحج) وهذا بخلاف ما لو حلف لأبى كل علم
الجاموس لا يحث بأكل لحم البقر حل وأما الذر في عرف العوام فيشمل كل علم ودهن حيوان
وبيض ولومن سمك فيحث حمله على ذلك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جراد أو لادم كيدوا لا لحالا
شرح حر (قوله) كل خبز) وإن لم يؤكل اختياراً عش ويتناول الكسنة والسنبوسك والخبز
والقلاوة لأنها خبز أولاً حر بخلاف ما إذا قلنا أنها لا تأكل إلا بالخبز يتناول كل ما خبز وإن
قلى بعد وحدث له اسم بخم دون ما قلى أولاً فلا يتناول الملقى كالزبابة والقطاقت سر و قول على
الجلال (قوله) وباقلا) قال في المختار الباقلا إذا شددت قصرت وادخفت مدت عش على حر
(قوله) عن وادوايا) لأن أصله ذرو أودى (قوله) وحص) ويشمل البسماط والرقاق دون
البسبوس وهو أن يلت نحو دقيق أوسوي بنحو صمن حر وحج (قوله) وإن زده) نعم لو صار في المزة
كالحبوب ففتح الحاء وتشديد الواو فتحه أى شر به لم يحث كالزبد الخبز اليابس وسفله استحدث
اسم آخر فرباً كل خبز شرح حر والروض والمراد أنه اختلط أجزاءه بعضها ببعض صار كالسبي
بالصبي أو نحوها مما يتناول الأصابع أو اللقمة بخلاف ما إذا بقيت صورته فالتفت لقمتهما ببعضها
بعض في تناول عش على حر (قوله) أولم يكن معهوداً ببلده) بحث سم عدم الحث إذا أكل
شياً من ذلك على ظن أن الخبز لا يتناولها أكلها مسمى في الطلاق رشيدى (قوله) ظهور (الغفيرة) فيبان
الإيمان مبنية على العرف ثم رأيت حر في شرحه قال وكان يجب عدم نظهرهم هنا بخلافه في
نحو الرزق والبيض أنه هنام يطرد لاختلافه باختلاف البلاد حكمت فيه اللغة بخلاف ذلك (قوله)
سواء ابتلع (الحج) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا يحث إلا بالبلغ المبسوق بالمتعان
الطلاق محمول على اللغة أى فيحمل اللفظ فيه على حقيقة فلو حلف بالطلاق لأبى كل الحشيش وبلغه
لا يحث والأيمان محمول على العرف فيحمل اللفظ فيها على اقتضاء المعارف ولو الجازى حل والعرف
بعد الباع أكلا ولهذا يقال فلان بأكل الحشيش والبرش مع أنه يبلعهما ابتداء زى (قوله) تشمل
الادم) يبنى أن يكون المراد به ما يتأدى به من الفا كمة لا مطلق الادم حل (قوله) والحلوى) هى
كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلولى في جنسه حلوى كدبس وفايد لا يحب وإباح وريمان أما
السكر والصل أى كل منهما على انفراد فليس بجاولان الحلوى خاصة بالمعول من حلوا كى شرح حر
وسر وقوله خاصة بالمعول من حلوا على الوجه الذى تسمى به حلوى بأن عقدت على التراما الشا
المطبوخ بالصل فلا يسمى عرفاً حلوى فينبى أن لا يحث به من حلف لأبى كسها بل ولا بالصل وسعداً إذا
طبخ على النار لأنه لا يلقى بالحلوا من تركبها من جنسين فأكثر عش على حر (قوله) مع الفرق بين
البابين) وهو ضيق باب الراب والأيمان مبنية على العرف والبسبوس مبنية على اللغة (قوله) وريمان)
يرد عليه قوله تعالى فيسما كمة ونخل وريمان لاقتناء العطف المأبرة وأجيب بأن العطف الآية
من عطف الخاص على العام (قوله) ويقال فيه (الحج) أى دفعه ثلاث (قوله) ولحم) أى غير مملع
وكذا تناول الفا كمة كبادا وبارنج غير مملع أيضاً كلى حر (قوله) أما ماحلا) أى ولو أدى حلاوة

أ كمن فتحها بمثلته مع الد (وخياراً بإذبحنا) بكسر الهمزة (ويزرا) بفتح الجيم وكسر هاء فيست
من الفا كمة وكذا البلع والمصرم كذا كرم التولى لكن محلى في البلع في غير الآية حلا أما ماحلا فنظر أنه من الفا كمة (د) يتناول

(الثمر) بثلاثة (بابا) لا (البطيخ والغر) بشتا (الجوز هنديا) والهندي من البطيخ الاخضر واستشكل (و) لا (الرب نمر) (وسرا) وبلحا (و) لا (العنب بيباو حصرا وعكوسها) لاختلافها سببا وصفه فلا بحث بأكل الثمر من حلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا الباقى ولحلف لا يأكل العنب والزمان لم بحث بشرب عصير ولا بد بسل ولا امتصاصه وري تفهله لانه لا يسمى أسلا (قائنة) أول الثمر طلع ثم خلال يفتح المذمة ثم يسر ثم طبع ثم نمر (ولقال) في حلف شمير الجبر (لا) أكل (٢٢٩) ذا البرحتن بحث على هيتوولو مطبوخا لاعلى غيرهما (كطبخ وسوتيه وحنينه ونخيز ولوال السد) (أو) قال فيه شميرا لا أكل (ذا) (في بحث) (البطيخ) عملا بالاشارة (أو) قال حنشيا للرب لا أكل (ذا) الرب فأكبه نمر (أو) الصي أوعيد (لا) أسكهم ذا الصي وذا العبد فكلمه كلاما بالبوغ أو الحربة (لم بحث) زوال الاسم وذكر حكم العبد من زيادتي وتعبيري للكامل في الصي أولى من تعبيرة بالشيخ (أو) قال شميرا لبقرة أو شجرة (لا) أكل من ذى البقرة أو من ذى الشجرة حنت بما يؤكل منهما) من لحم وغيره في الأولى ومن نمر وجار في الثانية (لا) برل (ولن) في الأولى (ونحو ورق) كلرف غصن في الثانية عملا بالعرف وتعبيري بما يؤكل أهم من تعبيرة بلحم ونمر (أو) قال قاتى حلفه (لا) أكل سوتافسه أو تناوله (له) هو أهم من قوله بأصبع (أو) لا أكل (مانها) أو لينها (فا) كاهه بنجر حنت) لان ذلك بعد

حل (قوله) والهندي من البطيخ الاخضر) أى فلا بحث الا بالاصفر والمعتد عند شينخا خلافا للشارح كحج أنه لا بحث الا بالاصفر دون الاصفر لان العرف الطارى يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق حل أى فكلام الشارح مبنى على العرف القديم وهو أن البطيخ خاص بالاصفر والعرف الطارى اختصاصا بالاصفر وهو الموقوف عليه (قوله من البطيخ) وأما الهندي من الثمر فهو الغر الهندي المشهور والجوز الهندي وهو الجوز الكبير الذى يؤكل للدواء وغيره وهو الجوز الذى يؤكل في نحو العيد (قوله واستشكل) أى عدم تناول البطيخ للاخضر وعدم الحنت في الديار المصرية والثابتة فان اطلاق البطيخ عندهم على الاخضر أكثر وأشهر فينبى الحنت به كجبرى عليه البقنى والاذرى وغيرهما سل وزى (قوله ولا بامتصاصه) وكذا الولف لا يأكل القصب لا بحث بمه وري ثم له حل وزى وهو يضم اثناء الثلاثة (قوله لانه لا يسمى أكل) لعدم تقسم الخلع حل (قوله فائدة أول الثمر) فائدة هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب فى المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل أحدها لم يثبت بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من أكامه والخلع بعد رؤيته منها والبلق في حال خضرته والبرسا ذكر أن أجرا أو أصفر إذا حلف لا يأكل شيئا من هذه الاشياء لا بحث بأكل الباقى (قوله لا أكل ذا البر) أو أضرام الاشارة فهو كالأقصر على الاشارة سل أى فيبحث بالجميع (قائنة) وقع السؤال عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل من هذه الزرة شميرا الى غيط قمح من القمح معلوم واستمع من الاكل منها ثم انه تقي أرضه في عام آخر من قمح تلك الزرة القمح الكورة وأكل منها فهل يثبت أو لا والجواب عنه أن الظاهر عدم الحنث زوال الاسم بالصورة اه عش على جر (قوله أولا أسكهم ذا الصي الخ) هذا زائد على الترجمة ولا يبد معيا (قوله من ذى البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور وكذا اذا حلف لا يأكل دجاجة يثبت بأكل الديك بعمل التاء للوحدة كقائه عش (قوله ونحو ورق) أى اذا لم يكن مأكولا والا كورق العنب فيبحث بأكله كافى زى (قوله سويفا) يطلق السويق على دقيق الشعير الملقى وعلى دقيق الحنطة المقلية عن (قوله أولها) عبارة أوله مع شرح مر أو حلف لا يأكل لبننا حنت بجميع أنواعه من مأكول ووصيدته نحو الخبز بدون طهره في نحو جبن ومصل اه وقوله من مأكول أى من لبن مأكول أى لبن يحل أى كشميشمل لبن الظاء والارب وبن عرس ولبن الآدييات لان الجميع مأكول وهذا العمل قوله مأكول صفة تليق المقدور فان جعله لالحياض خرج لبن الآدييات ودخل لبن منعهما من جميع المأكولات والا قربه هو الأول لان الصورة النادرة تدخل عند الاطلاق ولا نظر لكون المتعارف عندهم أن قال الباقى المأكول قوله ولبن الا نعام كما تقدم من أن الخبز يشمل كل مخبوز وان لم يشارفوا منه الا نحو خبز البر فان قال أولها لبن ما يشمل السمن والجبن حنت بهما لانه أصلهما اه عش على جر ملخصا (قوله ظاهرة) أى بالبرص شروى

درس

(٤٢ - عبرى) - رابع (أكل) (لا) ان شربه) أى السويق في ماله أو أوله ماله أو (لا) ان شربه) أى السويق (المالكس) أى يثبت في الثانية بتدوين الأولى بهما (أو) قال (لا) أكل مستأفقا (له) ولودانيا (بغير أن يؤخذ عصيدة ويعين مظهارة حنت) لا تمتد في الحس وقد أكل الحلو عليه وزيادته بخلاف ما اذا شربها بيا كاع ومما اذا لم تظهر عنه لاشهلا كه

(فصل في مسائل منثورة)
 لو (فصل لا يكل ذي الفرة)
 فاختلطت بغيره أكله البعض
 ثمرة لم يحن لجواز أن
 تكون هي المحلوف عليها
 وله بعض من زيادتي
 (أولاً) كنهها فاختلطت (أو)
 ليأكل (ذو الرمانة) لم يبر
 الإباحية (لاحتيال) أن يكون
 للتروك هو المحلوف عليه أو
 بعضه الأولى وتعلق العين
 بالجميع في الثانية (أو لا يلبس
 ذين لم يحن بأحدهما) لأن
 الحلف عليهما (أو لا يلبس
 ذا ولا ذا حته) أي
 بأحدهما لأنه يمينان
 (أولاً) أي (ذا) الطعام (غدا)
 قتل (نفسه أو بئلاف
 (أولاً) الخالف (في غد
 بعد تمكن) من أكله (أو)
 أنه قتل (أي قبل تمكن
 (حن) من الغد بمعنى
 زمن يتمكن لانه يتمكن من
 البر في الأولين وفوت البر
 باختيار في الثالث بخلاف ما
 لو تلف أولات هو أو تلفه
 غيره لم يتمكن فلا يحن
 كالسكر واعتبار في
 الاتلاف قبلية التمكن أعم
 من اعتباره في قبلية الغد
 (أولاً) يحن عنه عندئذ
 (المال) أو معة أو أول الشهر
 (فليحن عند غروب)
 شمسه (آخر الشهر) فإن
 خالف

(فصل في مسائل منثورة)
 سميت منثورة لأنها لم يجمع في باب واحد في كلام غيره وجلة أصولها
 المذكورة في هذا الفصل أحد عشر **(قوله لجواز أن تكون الحلف)** ولأن الأصل براءه فذهب من الكفاية
 والورع أن يكفر بأن أكل الكل حنث أسكن من آخر جزاءه فذهب حلف بطلاق من حيث لا
 المتيقن شرح حر **(قوله أولاً كنه ذي الرمانة)** (فائدة) نقل عن ابن عباس أن في كل رمانة حسنة
 من رمان الحنة وتقل الديمري أنها أذاعت الشرقات التي على حلق الرمانة فإن كانت زوجاً فعد حنث
 الرمانة زوج وعد رمان الشجر زوج وأورداهما فرد قل على الجلال **(قوله لم يبر الإباحية)** فإن
 أسألت العادة أكله فحنث والبر وبني أن يقال إن حلف على ما لا يباح العادة كان أن نصب الكفر في غير
 وحلف ليس من ما أنصب من الكفر في البحر حنث حالاً لأنه حلف على مستحيل وإن طرأ تحذره كان
 حلفاً ليس من ما في هذا الكفر فأنصب بعد حلفه أو كان يفعل أو يفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه
 حنث حالاً لتفوت به البر باختياره وإن أنصب بغير فعله ولم يقصر فإن تمكن من شره قبل ولم يفعل حنث
 أيضاً والأفلا عنه اه ع ش على حر **(قوله لا احتيال الحلف)** علة لحنث قدره فلا يبر إذا ترك واحدة
 أو بعضها **(قوله هو المحلوف عليه)** أي كان للتروك ثمرة وقوله أو بعضاً أي كان للتروك بعض ثمرة
(قوله أو لا يلبس ذين لم يحن بأحدهما) أو لا يلبس هذا الثوب فسل من خطا لم يحن كما في هر أي من
 منسوجه لأن خيالات قال ع ش عليه أي خيط قدر اصبع مثلاً ولا لا عرضاً مثله لا يندى بهذا
 الثوب أو لا أعظم منه العمامة أو ألأف هذا الشاش اه وفارق ما ذكرنا لاسأكتك في هذه الدار
 فانهم بعضها وما كنه في الباقي بأن المداير هنا على صدق المسألة ولو في جزء من الدار ونم على ليس
 الجميع ولم يوجد وحلف لا يركب هذا الحار أو السيفه قطع منه جزء وقطع منها وليس مثل ترك كبرك
 حنث شرح حر ومنه لأنهم لا يجلس على هذه الطراحة فسل منها خيطاً ونام وأجلس
 صدق عليه أنه نام أو جالس عليها بعدسل الخيط منها وكذا لو فرض عليها ملادة ونام عليها لم يبر
 العرف بذلك كما في ع ش **(قوله لانه يمينان)** عبارة شرح حر لانها يمينان حتى لو حنث في
 أحدهما بقيت العين منقذة على الآخر فإن وجد وجبت كفارة أخرى لأن المطمئع تكرار لا يقتضي
 ذلك فإن أسقط لا كان قال لا أكل هذا وهذا أولاً كنه هذا وهذا أولاً والجمع والربط تعلق الحنث الأولى
 والبر في الثانية بهما اه **(قوله بعد تمكن)** راجع للسنتين **(قوله أو تلفه غيره)** أي أو تلفه غيره وتمكن
 من دفعه ولم يدفعه حر سم **(قوله أي قبل تمكن)** أي وهو مختار إذا كرر يمينين سأل **(قوله حنث من)**
 الغد بمعنى زمن تمكن هذا القيد يحتاج إليه في المسائل الثلاث في الأولين لو كان التمكن في الغد
 حصل أولاً النهار والموت حصل آخره فلا يقلل بحكم الحنث من وقت التلف أو الموت بل يحكم
 من أول النهار بمعنى زمن التمكن في الثالث لو كان الاتلاف قبل الغد فالحكم بالحنث وقت التلف
 بل يؤخر الحكم به إلى أن يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وإن كان الاتلاف من الغد قبل
 التمكن فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بمعنى زمن يتمكن فيه من الفعل وحصل اه **(قوله أو)**
 تلفه غيره أي ولم يقصر في دفعه عن شوري **(قوله أعم من اعتبار فيه)** أي لم يعم بماله
 في الغد قبل التمكن وكلام الأصل لا يصدق بهذا **(قوله عندئذ أسأل الملال)** أي أوله فلو حلف لفظ
 رأس يزيد فعله قبل مضي ثلاث ليال من الشهر الجديد ع ش على حر **(قوله فليحن عند غروب)**
 أي عقب الغروب المذكور ولو شك في الملال فأخر القضاء عن الليلة الأولى وإن كونهما من الشهر
 يحن كالسكر وأحلت العينين سأل قال ع ش على حر ولو وجد الفريم سافراً أو آخر الشهر كلف
 الفريم حيث قدر على ذلك بلا مشقة كما نقل بالدرس عن فتاوى الشارح اه وحلف لا لفتك

حسب ساعة جبي لكذا فاعه مع غيبة رب الدين حث وان أرسله اليه حالاته يتدبره باختياره ليعلم ذلك مع غيبة المستحق شرح مر (فرع) رجل له على آخودين فقال ان لم آخذهم منك اليوم فأمرني طاني وقال صاحب ان أعطيتك اليوم فأمرني طاني قال طاني اني أن يأخذهم من صاحب الحق جبراً فلا يحسن قاله صاحب الكفاي اه مر اه شوري (قوله بأن قدم الخ) أي ان لم يكن نوى بالنسبة للدين وأما بالنسبة للطلاق والعناق فلا قبل منه ظاهر اولئك بندين سم (قوله أو أخر) عبارة مر ر أومض بعد الغروب قدر ان كانه العادي ولم يقض حث لتوفيه البر باختياره (قوله فينبى) أي وجوباً بان يعد المال بضم أوله من الاعداد أي يحصوه ويحسوه وعبارة سم قوله فينبى أن يعد المال أي الاولى ذلك كقوله طب وبذلك قوله لان شرع الخ حتى لو لم يشرع في شيء من احتراز المال ومقدمات القضاء الاعتناء بالغروب لم يحث (قوله وحمل ميزان) أي استناره اه (قوله فلا يحث) لانه أخذ في القضاء عند ميقاته أي وقته والاوجه كما حثه الاذمعي اعتبار تواصل نحو الكيل فيحث بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر من لوجه حقه اليه من الغروب ولم يصله مثله الا بدليله لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال شرح مر (قوله بما لا يبطل الصلاة) فلا يحث بحرف يغمضهم سم قال مر في شرعه بخلاف غيره ان أسمع نفسه أو كان يحث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظاره اه وبحيث أفاض على المصلحة بقصد الفتح فقط أو أطلق ولا يحث اذا قصد الثلاثة فقط أو مع الفتح سم (قوله لا خطاب فيها) أي لغير الله ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أي ولو كان جنباً مر (قوله وشئ من التوراة والانجيل) المعتد بأن قراءة شئ منهما يبطل الصلاة لانها منسوخة بالحكم والتلاوة خلافاً للشارح عش أي وان كان لا يحث بذلك فالضيف بالنسبة لجعله مثلاً لما لا يبطل الصلاة وان كان الحكم وهو عدم الحث مسلماً فالكلاد في مقامين قاله عش على مر وخرج شئ ما لو أقرها كلها فيحث لتحقق أنه أنى بما هو وبدل قال حج بل لوقيل ان أكثرهما ككلمها لم يعد اه وقال الزركشي لو قرأ شيئاً من التوراة الآن لم يحث لاننا شك في أن الذي قرأه مبدل أو غير مبدل قل سم وأقره (قوله ولومن صلاة) أي ان قصده قال مر فلا حث بسلامه منها اذا قصده بأن قصد التحلل أو أطلق فان قصده بسلامه حث اه (قوله حث) أي ان أسمع أو كان يحث يسمع لكن منع منه عارض ويشترط فهمه لمامسه ولو بوجه اه شرح مر ملخصاً (قوله ونواها) ظاهرها وحدها أومع الاعلام وبه صرح زى قلا عن حج ودر عش (قوله على حقيقته) أي الشرعية وهي لا تتناول ما ذكر والا حقيقته اللغوية تتناول ما ذكر (قوله لانه كلمه) أي لقصده الأهم وحده وكذلك أطلق زى أي لان القرآن مع وجود الصارف لا يكون قرأناً الا بالقصد عش (قوله بكل مال) ولو تباين به على العهد اه ح ل (قوله وان قل) أي اذا كان متولاً مر عش وفي مال غائب وضال ومضروب وانقطع خبره وجهان أحدهما حثه بذلك لثبوته في الذمة ولا نظر لعدم تحكته من أخذه وبه جزم في الانوار ومثل ذلك الموقوف اه مر والتعليل فاسر على المضروب لان الأصل بقاء الاولين (قوله ولو مؤجلاً) ولو على ممر جاهد بلاينة قال للثبتي الان ما تالاه صار في حكم العلم وهذا ضعف في حثه وان مات ولاركة له لا احتمال أن يظهره مال ولثبوته في الذمة زى (قوله لا يكاتب) أي كتابة صحيحة عش (قوله ولا بالدين الذي عليه

وان حل حتى يقره) ويستولاه (ودينه ولو مؤجلاً) لصدق اسمه بذلك (لا يكاتب) لانه كالخارج عن ملكه ولا يدين

شرع في مقبلة القضاء كوزن وكيل وعدو وحمل ميزان (حينئذ تأخرو) القضاء لكتبتها فلا يحث للعد وتعيير بمقبلة القضاء أعسم من تعبيره بالكيل (أولا يتسكلم لم يحث بما لا يبطل الصلاة) كدعاء غير محرم لا خطاب فيها وقراءة قرآن وشئ من التوراة أو الانجيل لان اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف الى كلام الآيين في محاوراتهم وتعيير بما ذكر كرامع من تعبيره بالتبصيح وقراءة القرآن (أولا يكلمه فلم عليه) ولومن صلاة (حث) لان السلام عليه نوع من الكلام (لان كاتبه أو راسله أو اشار اليه) يد أو غيرها (أولاً فهم قراءة آية مراده ونواها) فلا يحث به اقتصاراً بالكلام على حقيقته وقال تعالى فلن أكلم اليوم أنيسياً فأشارت اليه فان لم ينفق في الاخيرة قراءة حث لانه كمدخل في الإشارة وأشاره الاخرى فلا يحث بها وانما نزلت اشارته مثله النطق في السجود والقسوخ للضرورة (أو) حلف الامال له حث بكل مال

لئلا يعلم بان الله يحب فيه الزكاة ولا زكاة في هذا الدين لسقوطه بالتجيز ولا يك منفعة لان المفهوم من اطلاق المال الاعيان (أوليفر بنه بريماسي ضربا ولولطما) أي ضربا لوجه باطن الراحة (ووكرا) أي دفعا ويقال ضربا باليد مطقة لان كلالهنا ضرب بخلاف ما لا يسي ضربا كمن وخنى بكسر النون وقرص ووضع سوط عليه وتفشمر (ولا يشرط) فيه (اللام) لانه يقال ضربه فزولؤه ويخالف الحدو التميز (٣٣٢) لان المقصود منهما الزجر (الأن يصفه) أي الضرب (شحو شدد)

كبح فيشترط فيه ايلام ونحو من زيادتي (أو) ليضربنه مائة سوط أو خشية فضره ضربة عيانة مشعوبة من البياض في الاولى أومن الخشب في الثانية (أو) ضربه ضربة (في الثانية) بشكل عليه مائة غصن وروان شك في اصابة الكل عملا للظاهر وهو اصابة الشكل ونخالف نظيره في حد الزنا لان المعتبر فيه الايلام بالكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجسوفيا لوحت لينعلن كذا اليوم الا ان يشاء زد فيه فضعه ومات زيد ولم تعلم مشيت حيث بحث لان الضرب سبب ظاهري الانكياس والنشبة لا أشارة عليها والاصل صدها وانك ناسمتمل في حقيقة وهو استواء الطرفين فلوترجع عدم اصابة الكل فقتضى كلام الاصحاب كافي للمهايت عدم البعوت يقيده الشكل باتانية من زيادتي فخرج به الاولى فلا يبره فيها

(السيد) يعني مال الكتابة بدليل ما بعده والمتمدد أن مال الكتابة مال فيبحث به كافي مر (قوله) أي دفعا) وبغير اليد كيدل عليه كلام اللغويين سرل ومنه قوله تعالى فوكزه موسى فقتل عليه وعبارته المختار وكزه ضربه ودفعه وقبله ضربه بجمع يده على ذنبه وباه ودع عن عني مر (قوله) وخنى) في المختار الخنى بكسر النون مصدر خنقه يخنقه بالضم خنقا بالكسر وقد بسكن النون كافي المباح وقوله مصرأى ساعى والقياس سكوتها لانه من باب قتل (قوله) ولا يشترط فيه ايلام) أي بالفعل أما بالقوة فلا بد منه زى فلا ينافي ما في الطلاق من اشتراط الايلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح مر قال الرشيدى الظاهر أن المراد بالقوة أن يكون شديدا في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذا الضرب الخفيف لا يقال أنه مؤلم بالفعل ولا بالقوة (قوله) (الأن يصفه الخ) أي أو ينو ذلك شرح مر (قوله) فيشترط فيه ايلام) ولوحده ليضربنه علقه فهل العبرة بحال الحالف والمخوف عليه أو العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف عني مر (قوله) أو خشية) من الخشب الاقلام ونحوها من أعواد الخشب والجريد واطلاق الخشب عليها أولى من اطلاقه على الشارح عني مر (قوله) بشكل) وهو الصف في الآية أي في قوله تعالى وخذنيك ضمتا أي عرجونا (قوله) وان شك) المراد به مطلق التردد عني فشمعل ظن عدم اصابة الكل فيعبر عن الحد كافي مر خلافا للشارح فبأي (قوله) ونخالف نظيره في حد الزنا أي حيث لا يكتفى بما ذكره الشارح اصابة الشكل (قوله) لان المعتبر فيه الايلام) عبارة هناك وفارق الأيمان حيث لا يشترط فيها الايلام بأنها مبنية على العرف والضرب غير المألوف يسي ضربا واحد ومدينة على الزجر وهو لا يحصل الا بالايام (قوله) وفيها لوحت) عبارة مر وفارق ما لو مات الملق بمشيت وشك في صدورهما فانه كتحقق العدم بان الضرب سبب الخ (قوله) لان الضرب سبب ظاهر) فان قلت كيف علمت ظهوره مع أن فرض الشبهة في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يتمثل ظهوره على أنه باعتبار ما من شأنه فلاتناف خلافا لمن ظنه حج زى (قوله) في الانكياس) أي والانكياس أمانة على اصابة الشكل ولو بواسطة فاندفع ما يقال ان الكلام في اصابة لاني الانكياس (قوله) عدم البر) المعنى أنه لا فرق لان الاصل براءة الذمة من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر زى (قوله) ولا من جنسها) أي والشكل المذكور من جنس الخشب (قوله) حتى يتسوق حقه منه) زاد الشارح منه فلا يبر الا بقتض من يلدونها يصح من الوكيل ومن الاجنبى اذا أدى عنه برلى مم (قوله) ففارقة) أي بما يقطع خيار المجلس من (قوله) ولو بوقوف) ولو تعرض عنه أو ضمنه له ضامن ففارقة لثمة ذلك انجبه عدم حته لا يهايل شرح م (أو أبرأه) ويبحث بمجرد البراء وان لم يفارقه فهو معطوف على فارقه (قوله) أو أقال به الخ) أو حلف ليحطيه دينه يوم كذا ثم أقال به أو عوذه عنم نحن لان الحق العليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان أشبهت نم ان نوى عدم مفارقتها وذمت مشغولة بمحقه لم يثبت كالأولى بالاعطاء والأقلاء

صححه في الروضة كالشرحين له ليس بباطل ولا من جنسها وما اقتضاه كلام الاصل من أنه يبره فيها براءة ضعيف وان زعم الاسوى انه الصواب (أو) ليضربنه مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المائة المشعوبة أومن الشكل لان لم يضر به الاصل (أو) لا يفارقه حتى يتسوق حقه منه (ففارقة) مختارا ذكر البيهين (ولو بوقوف) بان كمالا مشين وقتئذ أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفس) بأن فارقة بسبب ظهوره الآن بوسر (أو أبرأه) من الحق (أو أقال به) على غير به وهذه من زيادتي (أو استأصل)

(२२२)

[illegible]

(فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا) (قوله الألفا لو حلف لا ينكح الخ) هذا الاستثناء راجع للشقين على سبيل ألفا والفشر المشوش بقوله فيحث بقبول وكيله راجع للشق الثاني وقوله لا بقبوله

فيبحث بقبول وكيله لا يقوله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بد له من نسبة الموكل وخرج به نولي وأطلق ما رواه الأدي
الأولى أن لا يقوله هو ولا غيره وفي الثانية أنه لا ينكح نفسه ولا غيره فيبحث عملاً بدينه وقولي وأطلق من يادي فيها (ولا بحث فاسد) من
بيع أو غيره لأن ذلك غالباً على الحلف منزل على الصحيح (الابنك) فيبحث به وان كان فاسداً لأنه معتدب في البيع وهو هذا من يادي
وتعيرى في الثاني منه بما ذكر أعظم (٣٣٤) من تعيريه بما قاله (أولاً يبحث بجليك) منه (تطوع في حياته)

هو لغيره راجع للثقل الأول وقوله لأن الوكيل الخ لتعليل لثقل الاستثناء كافيده شرح حر وقوله لا بد له
تعليق لقوله محض (قوله فيبحث بقبول وكيله) وكذا لو حلف لأبراهيم مطلقته فوكل من راجعها فانه
يبحث خلافاً للثقل حيث قال بعدم البحث وهو مبني على رأيه أنه لا يبحث بتزويج الوكيل من حلف
لا يتزوج والفرق بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء لنكاح ليس بشئ شرح حر وزي (قوله
لأن الوكيل الخ) يؤخذ منه أن من حلف لا يتزوج موثقة من ز يد فوكل ز يد من قبله أن الولي يثبت ولو
حلفت المرأة لا يتزوج فاذن ثلوثها في زوجها تحت سواء كان مجبراً أم لا ما إذا زوجها واليها المغير بغيرها
فانها لا تبحث شرح حر (قوله في الأولى) مرادها بالثقل من لكن التبعيد انما يظهر فاذن في نفسه
الثاني أيضاً هو قوله لا يقوله هو لغيره (قوله فيبحث) أي يفعل الوكيل في الأولى وبفعله هو لغيره في الثانية
(قوله ولا يبحث فاسد) إلا أن حلف لا يبيع بيعاً فاسداً في بصرته فانه يبحث على المعتد ز ويثله
حر (قوله منزل) أي في العرف على الصحيح يعني أنه وإن سمي بيعاً لكون الاسماء الشرعية تم
الحقائق الماسدة والصحيحة الآن مبنى الإيمان على العرف وذلك مبحث لقولي ولما يقال صوم يوم
العيد فاسد فسمى صوماً مع أنه فاسد شيخنا عز ز (قوله وان كان فاسداً) ابتداءً بأن أسم بصرته
أفصحها ثم أدخل عليها الخ لانه كصححة لا يابطل شرح حر أي لا يبحث بابطله (قوله بجليك)
أي تام أخذاً من كلامه بعد فالتقود أربعة (قوله ما يقابل الصدقة) لأنه لو أرابطه بابطله لم يملك
المنع حلف لا يتصدق لم يبحث بالصدقة وهذا لا يعقل وكان لا يحتاج لعطف الهدية عليها (قوله بغيره)
استشكل النووي في نكت التنبيه الفرق بينه وبين مسألة الأثرة إذا حلف لا يأكلها فاختلطت بغير
فأكله الأثرة فانه لا يبحث سل (قوله لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري) بل المدار على
ما يحصل بل أن أنه أكل بما ذكر وهذا واضح فإذا اختلط قدح مثله حر سل (قوله بخلاف ما إذا
أكل كثيراً) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلف لا يأكل ثمرة فاختلطت بغير فأكله الواحدة لم يبحث
لانتفاء ثيقته أو ظنه عادة ما يقت ثمره ولا كذلك ما هنا شرح حر وبه يجب عن أشكال النووي
وفيه تأمل (قوله بشفقة) أي شفقة فإز بخلاف شفقة التعديل والارد (قوله أن كل جزء من ثمره)
عبارة حر لأن كل جزء منه لم يخص بشرائه واليمين بمجمله على ما إذا دار منها من اختصاص زيد
بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يبحث بدخول داره مشتركه بينه وبين غيره انتهت (قوله بصد
حكم الحنفى) ويتصور على مذهب الشافعى بأن يكون شريكه ببيع حسنة لا خرفاً عنها بالشفقة ثم أع
حسن الأصلية لا خرفاً عن ذلك الآخر لمصلحة لأن فأخذها بالشفقة نقلاً خذها لراجعها بالشفقة لكن
في مبحثين

كهدية وعمرى ورفى
ومصدق غير واجبة لأن كلا
منها بحث فلا تبحث بأجرة
وضيقة وقصو بهية بلا
قبض ولا كونه وكفارة
وهذا ثواب ووصية اذ
لا تخليك في الثلاثة الأولى ولا
تخليك في الرابعة ولا
تطوع في الأربعة بعدها ولا
تخليك في الحياة في الأخيرة
وتعيرى بما ذكر أولي عما
عبر به (أولاً يتصدق لم يبحث
بهدية ولا هدية لا يملكها
صدقة كاسر وهذا احتلنا
للى بطلان دون الصدقة
ويبحث بالصدقة الواجبة
والندوبة وبما تقرر علم
أن مرادهم بالهدية في هذه
ما يقابل الصدقة والهدية وفي
التي قبلها الهدية الملققة (أولاً
بأكل طعاماً أو من طعام
اشتراه زيد حنث بما
اشتراه زيد وحده (ولو
سلماً) أو تولى أو راجع
لأنها أنواع من الشراء (لأن
اختلط) ما اشتراه وحده
بغيره ولم يظن أكله منه
بأن يأكل قليلاً كعشر

(درس)

(كتاب النذر)

حيات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير
المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيراً كعشر خرج بمأثراه وحده ما لو اشتراه وكيله أو شركه أو ملكه بقسمة فلا يبحث ووجهه فيما اشتراه شركة
لأن كل جزء منه مشترك وتعيرى بالظن أولى من تعيريه باليقين (أولاً يدخل داراً اشتراها زيد لم يبحث بدار أخذهما بشرائه كعشر) كان
أخذها بشفقة الجوار بمسكن الحنفى لها وأخذ بعضها بشفقة وأبقاها بشرائه لأن ذلك لا يسمى شراء عرفاً وقولي بل بالي أكرم أعين قوله بشفقة
(كتاب النذر)

عقب

بجمعة هولفة الوعد بشرط
أو التزام ما ليس يلزم أو

الوعد بخبر أو شرعاً
الزام قرينة لم تمنع كإجماع
عما يأتي **هـ** والاحل فيه آيات
كقوله تعالى وليوفوا
نذورهم وأخبر كنج
البحاري من نذران يطع
النفق لطلعه ومن نذران
يعصى الله فلا يصح
(إركانه) ثلاثة (صيغة
ومنذور ونذر وشرط
فيه) أي في الناذر
(إسلام واختيار ونفوذ
تصرف فيها نذره) بكسر
الذال وضمها فيصح النذر
من السكان ولا يصح من
كافر لعدم أهليته للقرينة
ولأن مكره نذره رفع عن
أمر الخطأ ولا يمكن لا ينفذ
تصرفه فيما ينذر به كحجور
سنه أو قل في القرب
إنا إليه العينية وصي
ومجنون (د) شرط في
الصيغة لفظ بشر بالزام
وفي معناه ما مر في الضمان
وهذا لما قبله من زيادتي
(كعه على) كذا (أو على
كذا) كمتى وصوم وصلاة
فلا يصح بالنية كإثر
السقود (د) شرط في
النذور كونه قرينة لم
تتمتع فلا كانت أو
فرض كقائه لم تمنع
والثاني من زيادتي (كمتى
وعادة) وسلام وتبنيع
وجانزة (فراة) سورة معينة وطول قراءة

عقب الإيمان به لأن واجب أحد قسميه وهو نذر الحاج كغفارة عين على مذهب الراي أو التخيير
بينهما وبين ما التزمه على مذهب النووي الذي هو الأرجح اه شرح هر بزيادة الأصح أن نذر الحاج
مكره ومو عليه يعمل خبر إنما يستخرج به من البخيل ونذر التبرع مندوب سهل اذ هو وسيلة الطاعة
والوسائل أعطى حكم القاصد انتهى (قوله الوعد) أي الأعم من الالتزام حل (قوله بشرط) أي الملحق
على شرط حل كان جائزاً بذاته كرمك وقوله أو التزام ما ليس يلزم كان قال على كركام (قوله أو
الوعد بخبر أو شرعاً) أي ملحقاً وبخبر أو أعم من الأول حل (قوله من نذر الخ) تحتمل نذر من
باب المشاكلة لأن نذر المعصية ليس بنذر شرعاً وفيه أن الحق في الشرعية فنقول القاصد نذر المعصية
يسى نذراً وإن كان باسداً (قوله ونفوذ تصرف) وشرط أيضاً إمكان فعله للنذور فلا يصح نذر
الشخص صوماً لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكانه الوصول إليها في هذه السنة كما في هذه
السنة لا يشترط في معرفة ما ينذره فلونذر الصدق بالفتح وعين ألفاء ما يريد اه شرح هر
(قوله بكسر الذال وضمها) أي فتح الياء فيها بما فيه ضرب ونصرف في النذر (قوله ولا يصح من
كافر) أي نذر التبرع دون نذر الحاج فإنه يصح منه وكان محققاً للبرهنة أيضاً لأنه لما كان فيه
مناجاة تعالى أشبه العبادات ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الحاج خلافاً للشارح حيث روى بينهما
في عدم الإبطال كما تقدم حل (قوله لعدم أهليته للقرينة) برده عليه محققه وصدقه ويجاب عنه بما
أشاره حل بقوله كان الخ فلا ينافي محققه عنقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله في القرب
المالية) متعلق بالاصح القدر (قوله العينية) خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور فيها كما عتده
هر ومم ظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلوس والسفينة من أنظر بعد الصحة من أين يؤدي السفيه هل هو
بشرده أو يؤدي إلى من مال السفيه ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفيه يؤدي به رده
فلو لم يؤدي يؤدي آخر من تركه قياساً على تنفيذ وصيته عث على هر لكن قال زي خرج بالمالية
الدين في العينية المتعلقة بالذمة أي فيها تفصيل فيصح من الفلوس دون السفيه لأن السفيه لا ذمة له حل
وبحسبهم أن نذر العبد مالا في ذمة كضمانه وسبق في كتاب الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده
هنا هو المعتقد اه ومثله شرح هر قال عث عليه ويصح بإذنه يؤدي به من كسبه الحاصل بعد النذر
اه (قوله بشر بالزام) فصرح ما صدقه ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لا فعلن كذلك لكن
لنوي به العين كان بمننا ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لنوي الإقرار لم به حل (قوله وما قبله)
أي من قوله إركانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أي من غير لفظ أي حتى يلزم الوفاء به أو الإتيان
كفي الأتيان بما لو أمثل النذر غيره من سائر القرب فتأكد نية عث على هر (قوله والثاني)
أي فرض المشاكلة من زيادتي أي أضنا (قوله معينة) ليس بقيد بل مثله ما لا نذر قراءة سورة
بسمه وبين ما شاء كما يؤخذ من هر إذ لا يشترط تعيين المنذور ويؤخذ أيضاً من قول الشارع بعينه
على نذره بالضرورة وبقره والتعيين إليه أي مفعول إليه فأنفذ توقف بعضهم بقوله انظر لولم يعين سورة هل
يصح النذر ويعين ما شاء أو يطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط أن لا يندب
فيها ترك التطويل اه برلى سم بأن كان منفرداً أو أمام محصورين راضين بالتطويل قال هر
والوجه ضبط التطويل بالزام هنا بأدنى زيادة على ما يندب لأمام غير محصورين الاقتصاد عليهم
(قوله صلاة جامعة) ونخرج من هذه ذلك بالافتاء في جز من صلته عند إحرامه وإن كان الإمام
فأثر صلته لا تسحب حكم الجماعة على جميعها عث على هر في آخر الفصل الآتي (قوله وكصلاة

معين من خصال الواجب المتفرع بها يظهر ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الاخيرة في المتن بين كونها فرض أم لا فالقول بأن بعضها مقيد
بكونها الفرض أخذ من
نذر غيرها) أى غير القرية

(٣٣٦)

معينة) أى إذا كانت على سبيل وعبرة رزى والمتعمد أنه إن عين أملاها صح نذر أو أداها فلا حرج
ما بقي به شيخنا هر رحمه الله تعالى وأعلها الصلح وإنما أعاد الشارع الكفارة ولم يجعله مندوباً
في المتن لأنه من تقفه شورى إليه بشر قوله فيما يظهر **(قوله)** في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسألة
الجامعة تقييد النفل بما شرع فيه الجامعة سم **(قوله)** فلونذر غيرها لم يصح ولم نلزمه كفاً قال
الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل علم لزوم الكفارة بذلك إذ هو الميم كإقتضاء كلامه الركني أو
فإن نوى به الميم زمت الكفارة بالبحث كذا في شرح الروض وظاهره أنه يأتي مثله في نذر غير المعصية
كالإباحات فليأمل سم **(قائده)** قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً لقرضه
كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه بذمت فذهب بعضهم لعدم محته لأنه على هذا الوجه الخاص غير بة
بل يوصل به إلى بالندبة وذهب بعضهم وأقن به إلى المال محته لأنه في مقابلة نعمة ربح المقرض أو
اندفاع نعمة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لا رفاق ونحوه ولأنه يسر للمقرض رد أو إيداع المقرض
فإذا ألزمها ابتداء بالنذر لمته فهو كفاً أحسان لا ولة للرب بإذ هو لا يكون العقد كبيع ومن ثم
لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليمين وغيره ولا وجه له
اقتصر على قوله مادام مبلغ القرض بذمتهم دفع منه شيئاً بحال حكم النذر لا تنفذ القوم مشعر قال
ع وحمل الصحة حيث نذر لمن يتقدم نذره بخلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا ينقضه
الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومضى أنه لو نذر شيئاً لبدع أودى جازمه فليس له أن
سعى وعليه فلو اقترض من ذي يندر شيئاً مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه عنه بغيره من
المسلمين فتعطل له فاته دقيق اه وقال سول لو دفع الناذر مديته ادعى أن الذي دفعه من أصل
المال المقرض صدق بيمينه في النذر في ذمته اه **(قوله)** أو إباحة) المباح مالم يرد فيه ورغب ولا
ترغب واستوى فعله وتركه شرعاً رزى **(قوله)** حتى المباح) أى إن خلاصه الحث والتمنع
وتحقيق الخبر أى وعن الإضافة لله تعالى والإلزام به كفاً بين كافي شرح هر وهو مني العقد
نذره في عبارة رزى أى أنه في حكمه والا تعريف النذر لا يشمله إذ لا قرينة في التزامه **(قوله)**
لا نذر) أى منعقد في معصية **(قوله)** ضعيف) لأن آخره يناق أوله لأن مقتضى عدم انعقاد نذره أنه
لا كفارة فيه **(قوله)** وخالف الأصل الخ) ضعيف وجع بينهما بأن كلام الأصل مجول على نذر اللجاج
لأنه يمين أو على نذر التبرر إذا أضيفته ونوى به الميم كقوله على أكل كذا وما هنا على نذر اللجاج
خلاصه الإضافة لله تعالى وعن نية الميم لأنه لم توجد صيغة يمين ولا شققة سم وقد يقال في كونه
نذراً لاجتماع نظر لأنه غير قرينة لأن براد أنه في حكمه وحمل التحجير في نذر اللجاج حيث حقيقاً
وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن فعلت كذا فعلى قيام مثلاً وهذا ليس بقرينة **(قوله)** وبس
نذر اللجاج والغضب) أى مركب من هذين الشيئين حل والافراض أنه نذر اللجاج **(قوله)** ونذر
العلق وبين العلق) أى فكها أفاظ مترادفة وفي المختار العلق بفتح تين ما يعلق به الباب اه
فكان الناذر نذر اللجاج أغلق الباب وسد على خصمه أو على نفسه قال هر وحاصل الفرق بين نذر
اللجاج والتبرر أن الأول فيه تعليق بمرغوب عنه في الجملة أى بالنسبة للتمنع فقط والثاني بمرغوب به
ومن مضط بأن يعلق بما يقصد حصوله اه **(قوله)** أو بحث عليه) من باب نذر غناراً بحث نفسه أو

نذر غيرها) أى غير القرية
الذكورة من واجب عيني
كصلاة الظهر أو غير كذا
أو معصية كشر خمر
وصلاة يحدث أو كونه
كصوم الدهر لمن خاف به
ضراً أو فوت حق أو إباح
كقيام أو قعود أو نذر
فعله أو تركه (أي لم يندره)
أما الواجب المذكور فلا
لزم عينا بل إزام الشرع قبل
التفريق فلامعنى التزامه
وأما المعصية فلغير مسلم
لا نذر في معصية الله ولا
فلا لا يملكه ابن آدم
وأما المكروه وهو من
زيادتي والمباح فلاهما
لا يتقرب بهما وتعتبر أي
داود لا نذراً لأفعال بني
وجه الله تعالى (ولو نذرهم)
بمخالفته (كفارة) حتى
في المباح لعدم انعقاد نذره
وأما خبر لا فرق في معصية
الله وكفارة كفارة بين
ضعيف بإتفاق المحدثين على
علم زومها في المباح هو ما
رجح في الروضة كالرعيين
ومسوبة في المجموع
وخالف الأصل فرجع
لروما نظراً إلى أنه نذر في
غير معصية وكلام الروضة
كأكلها يقتضيه في موضع

(والنذر شرى) أحد ما نذر (لجاج) بفتح اللام وهو النجاء في الخصومة ويسمى نذر اللجاج
والغضب بين اللجاج والغضب ونذر العلق بين العلق بفتح العين للجمعة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيره ما من شيء (أو بحث) علب

غيرها

(أو يحق خيرا غضا بالترامة قرية) وهذا الصابط من زيادتي كان كلفه أو لم يكن الأمر كالقته (فعل كلفا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند موجودا صفة (بالترامة) عملا بالترامة (أو كفارة) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تنفي في نذر النذر بالاتفاق فتعين جله على نذر اللجاج (ولو قال) ان كلفه (فعل كفارة) (٣٣٧) بين أو) كفارة (نذر لزم) أي

الكفارة عند وجود الصفة تنفي لحكم العين في الأولى وتجب مسلم السابق في الثانية ولو قال فعل بين فلفو أو فلفي نذر صح وتجب بين قربة وكفارة عين ونص الوطى يقتضي أنه لا يصح ولا يلزم شيء فلو كان ذلك في نذر التبر كان قال ان شئ الله صريفي فلفي نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قرب من القرب والتعين إليه ذكره البلقيني وبهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قرره فاحذره (و) أنهما (نذر) تبر بأن يلزم قربة بلا تعليق كلفا) وكقول من شئ من مره الله على كذا أنا الله على من شغاني من مرضي (أو) بتعليق بحسب نعمة أو ذهاب نعمة كان شئ الله مرضي فعل كذا يلزمه ذلك) أي بالترامة (حالا) ان لم يلزمه (أو وعد) وجود الصفة ان علقه لا يكتفئ المذكور بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام من

غيره أو قوله أو يحق خيرا أي قاله أو غيره فالاقسام ستة وان مثل ثلاثة فقط (قوله غصبا) راجع للجميع أي شأنه ذلك فليس قيدا وانما يقيد به لأنه الغالب زي و يرمو وحل (قوله فعل كلفا) يقع من كثيرين في حلة الغضب العتق يلزم أي وعتق عبدي فلان يلزمي لأفعل كذا أو لأفعلن كذا وهو لتوجيه لم ينو به التعليق لان العتق لا يلعب به الاعلى وجه التعليق أو الالتزام كان فعلت كذا فعل عتق أو فمدي سرحيقت فهو عند قصد الحث والتمنع أو تحقيق الخبر نذر لجاج أما الحلف بنحو العتق أو الطلاق بالجر وغيره فللوالن ذلك غير بين كما علمنا شرح الارشاد الكبير زي ومثله شرح مدر (قوله هو لا تنفي في نذر التبر) أي بل يشين عليه بالترامة كما سيذكره (قوله تنفي لحكم العين) أي على حكم النذر (قوله فلفو) لأنه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف والعين لا تنذر في الذمة شرح مدر ومثله على بين أيمان المسلمين نذر أي ان فعلت كذا اذا أطلق تكون لفوا لا يلزم شيء بفعله كما في به بر الكبير وقيل ان كتابة في الطلاق والعتق (قوله ويتخير) معتمد (قوله بين قربة) كسبج صلاة ركعتين وصوم يوم عرش (قوله والتعين إليه) أي موكول إليه (قوله وبهم قرر كلام الأصل) يمرض بالركشي وعبارة الأصل ولو قال ان دخلت فعل كفارة بين أو نذر لزمته فقل الزكشي قوله نذر بالرفع عطفا على كفارة فيقيد أنه اذا قال ان كلفه فعل نذر أنه يلزمه كفارة عينا وهو ضعيف لما علمت أن العتد أنه يحجر بينه وبين غيره • وحاصل تقرير الشارع أنه جعله بالجر عطفا على بين حيث قدره المضاف بقوله أو كفارة نذر فيقتضي ان الصيغة التي قالها التاذر فقه على كفارة نذر وهو اذا قال ذلك لزمه كفارة العين عينا سم بتصرف (قوله نذر تبر) سمى به لان التاذر يطلب البر والتقرب إلى الله تعالى زي (قوله بحسب نعمة) أي تقتضي سجود الشكر كما يروى إليه فيمرهم بحسب نعمة ومثله ذهاب النعمة هذا فالامام عن والده لكن رجح قول القاضي اهسا لا يتقيدان بذلك سم ومثله شرح مدر ومعنى تقتضي سجود الشكر بان كان لها وقع عرش على مدر وقوله كما يروى إليه انظر وجه الامام عن أن الحديث صادق بغير الهجوم (قوله كان شئ الله مرضي) ويظهر أن المراد بالشافع والاعلم من أصلها وأنه لا بد فيمن قول عدلين اه طب أخذنا بماس في المرض شرفا وأمره في المرض ولو بالتجربة فإنه لا يضر بقاؤه من ضعف الحركة ونحوه سم (قوله حالا) عبارة شرح مدر فيلزمه ذلك حالا وجوب بالموسعا ولا يلزمه ذلك فوراً الا ان كان لعين وطالبه اه (قوله حيث لا نذر) خرج ما لو كان مسافرا يلحقه مشقة شديدة بالصوم فالأولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت للنذر فإنه يسبق بجمعها عليه كان على التراخي والأوجب ذكره البلقيني (قوله أجزاءها خسة) انظر الحلة الباقية هل تبطل من العالم وتنقلب فلا مطلقا من غيره سم وعبارة حل وصوم الخسة الأخرى صاهيا بنية النذر عمدا علما بوجوب التفرق لفت نيته والا كان فلا مطلقا اذا تيقن أنه لم ينو في الثالث لا يقوم الرابع مقامه لان نيته عن النذر غير معتد بها (قوله خلا فالرافعي فيها) أي في الإيام الواقعة في حلة الحيض والنفاس حيث قال بوجوب قضاءها

(٤٣ - (بحر) - راجع) نكحله حيث لا نذر مسارة لراءة ذمت (فان يذبح في أمواله وجب) ذلك عملا بالترامة والافلا حصول الوفاء بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصاهما متوالية أجزاءها خسة (أو) نذر صوم (سنة) معينة لم يذبح في نذرهما (عبود تنسرين) وحسب نفاس ورمضان) أي أيامه لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم أصلا فلا بد من نذرهما (فلا تضام) لما عن نذر لما ذكره خلا فالرافعي فيها وقع في الحيض والنفاس

(ولايجب بما أفطره من غيرها استئناف) بل لأن يقتصر على قضاءه لأن التتابع إنما كان لوقت كما في رمضان لأنه مقصود (الأن شرط تناهها) فيجب استئنافها عملاً بالشرط لأن التتابع صار بمقصود (أو) نذر صوم سنة (ملاحظة) يجب تناهها (أن شرطه) في نذره الألفاظ (ولا يقطع مالا) (٣٣٨) نذر (معينة) من صوم رمضان عن وفطر أيام العبد والتفريق

والحيض والنفس لاستئنافه شرعاً وان لم يذكر الأصل النفس (ويقضيه غيره) زمن حيض ونفس وتعلل بأثره (لأنه ينفرد بها) زمن الحيض والنفس فلا يلزمه قضاءه والأشبهه عند ابن الرضا لزومه كجاء رمضان بسل أولى وفرضه في الحيض قال الرزكشي ومثله النفس (أو نذر) صوم أيام الأنائين لم يقضها ن وقت فيصوم عملاً بدخل في نذر صوم سنة معينة وقع في الأصل ترجيح قضائها ان وقت في حيض أو نفاس ولم يل التودي لم يتعقب في الأصل الرافعي في ذلك كاعتقبه فيه في السنة المعينة قبل العلم به من ذلك (أو) وقت (في شهرين) زمة صومهما تبعاً لكثرة مثلاً (وسبقاً) أي موجبهما نذر الأنائين فلا يلزمه قضاؤها لتقسيم وجوبهما على النذر بخلاف ما إذا لم يسبقا وتعمير بذلك أعم من تعيينه الشهرين بالكثرة (أو) نذر صوم (يوم بعينه من جمعة معين) فلا يصوم عنه قبله واليوم عنه بعد قضاء كالوتعين بالشرع ابتداء (فان نيب الواجب صام يومها) أي يوم الجمعة فان كان هو وقع أداء والاقتضاء وهذا بناء على أن أول الأسبوع السبت أم على القول بأن أوله الأحد وعزى لا كثيرين يوجبون عليه التزوي في غيره فيصوم يوم السبت والجمعة الأول (ومن نذر تمام نفل) من صوم غيره فهو أهم من قوله ومن شرع في صوم نفل فنذر تمامه (زومه) لأنه عبادة فصحت التزامه بالنذر

له خطا في السنة عنه (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرها) أي العبد وما عطف عليه وبعبارة المنهاج وإن أفطرها يوماً بلا نذر وجب قضاؤه ولا يجب استئنافه قال مر وخرج بقوله بلا نذر ولو أفطره بمذركون وأغما فلا يجب قضاؤه من أن أفطره لغير نذره القضاء أومرض فلا يقتضيه كلام المصنف في الرضوه والمعتد اه (قوله) إنما كان لوقت كما في رمضان) ومن ثم لم يوافرها كلها لم يجب الوفاء بقضائها والمتجوز به من حيث أن مانعاً يطره يجب قضاؤه فوراً شرح مر أي لأن حيث الأجزاء طبلأوى (قوله) لأنه مقصود) لكن التتابع أفضل من التفريق كما في شرح مر لما فيه من المسارة للخير وبراءة الدمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لما فيه من زجر النفس ولحديث أفضل الصيام أي داود (قوله) إلا أن شرط تناهها) أي ولو في نية كما قاله المالوي وأيضاً الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الاستتابة لأننا قول من صور المعينة كما في شرح مر أن قوله تعالى أن صوم سنة وأطعم الفأول وأطعم من شهر كذا وهي بهذا الاعتبار تصدق بالتتابع وغيرها بدر (قوله) والألفاظ) وحينئذ يصوم ثلثاً أو سبعمائة يوماً كيف شاء وأما عشرتها بالليل وان انكسر شهر كل ثلاثين يوماً ويقضى أيام العيد والتشريق ورمضان زى وحل (قوله) من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه ما لم يصره نذر أو قضاء أو طوعاً فإنه لا يصح صومه وينقطع بالتتابع قطعاً شرح مر (قوله) ويقضيه غيره من حيض ونفاس) ويختلف ماذا كانت السنة معينة لأن المعين في العقد لا يبدل بغيره والمطلق إذا عني قد يبدل كافي للمبيع المعين إذا خرج معينا لا يبدل والمسل فيه إذا خرج معينا يبدل ولأن اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداه إلى أيام غيرها بخلاف في المطلقة فثبت الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الرضوي (قوله) والأشبهه عند ابن الرضا (الح) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان لا يتكرر في السنة فلا شقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر فألوجبنا القضاء لإيهاه الشق عليها ذلك ومثله النفس لأن النادر يلحق بالعام الأغلب زى ومن ثم كان كلام ابن الرضا ضعيفاً (قوله) بل أولى) لعل وجه الأول به تغليظاً على نفسها بشرط التتابع (قوله) لم يتعقب في الأصل (الح) أي لم يقل هنا قلت لأظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وبعبارة هناك وإن أفطرت لحض ونفاس وجب القضاء في أظهر قلت لأظهر لا يجب به قطع الجهور (قوله) في ذلك) أي في ترجيح قضائها (قوله) لا لم به من ذلك) مع أنه يمكن أن يكون التزوي ليس تأبها للرافعي هال الفرق بين المثلثين لأن زمن الحيض يمكن أن يتخلو عن الأنائين اه حل (قوله) فان كان هو (الح) وهذا صريح في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يتعقد التسفر فيكرهه مع كراهة أفراد يوم الجمعة يصوم لأن محل ذلك إذا صامه فلا فان نذره لم يكن مكروهه وقد أتى بذلك الرواة ويوجه أيضاً بأن المكروه أفرادها بالصوم لا نفاس صومه ومن فارق حسمه معتد بصوم الدهر إذا ذكره شرح مر (قوله) وللمعتد الأول) المتمد أنه يصوم يوم الجمعة وإن قلنا أول الأسبوع يوم الأحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله) زومه) وهل يناب على الجميع ثواب

الواجب (فان نيب الواجب صام يومها) أي يوم الجمعة فان كان هو وقع أداء والاقتضاء وهذا بناء على أن أول الأسبوع السبت أم على القول بأن أوله الأحد وعزى لا كثيرين يوجبون عليه التزوي في غيره فيصوم يوم السبت والجمعة الأول (ومن نذر تمام نفل) من صوم غيره فهو أهم من قوله ومن شرع في صوم نفل فنذر تمامه (زومه) لأنه عبادة فصحت التزامه بالنذر

(أو) نذر (صوم) يوم لم ينقد) نذره لأنه غير مهود شرعا وكذا لو نذر سحبة أو ركوعا أو بعض ركعة كإتمام (أو) صوم (أو) نذر (صوم) يوم لم ينقد) لا يمكن الوفاء به بأن يعلم قدمه غدا فيبني التوبة (يوم قدوم زيد انقد) (٣٣٩) (فان صامه) فذاك (والا) فان قدما يلا أو يوم صام

بما لا يدخل في نذر صوم ستة معية وهذا أهم قوله أو يوم صيد أو رمضان (نقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بأن قدما نهارا وهو صائم فلا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر غير ماس (زومه) القضاء وإتمامه يتكتم صوم النفل بعد قدمه فيه لان لزوم صومه ليس من وقت القدم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي يوم قدوم زيد (و) صوم أول خيس بعد قدوم عمرو) كان قال ان قسم زيد فعلى صوم اليوم التالي يوم قدومه وان قدما عمرو فعلى صوم أول خيس بعد قدومه (قنما في الاربعاء صام المجلس عن أولها) أي التبرين (وقضى الآخر) لتعذر الاتيان به في وقت وصح عكه وان تمه قال في المجموع ولو قال ان قدما زيد فعلى أن أصوم أسس يوم قدومه لم يصل نذره على المذهب وما نقل عن من أنه قال صح نذره

الواجب أولا قال شيخنا ينبغي ان يثبت من حيث النذر ثواب الواجب من (قوله) أو نذر صوم بعض يوم لم ينقد) في قول على الجلال وكذا بعض كل عبادة كعصا ركعة ونحو ذلك اه (قوله) لأنه غير مهود شرعا) وظاهره أن نوى التعبير بالبعض عن الكل لانه اه شوي (قوله) أسجدت) أي من غير سب من أسجدت للتلاوة والشكر فيص (قوله) بأن يعلم قدمه غدا) أي يسأل إلى أدونه والظاهر أنه لا يلزم البحث عن ذلك وان سهل عليه بل اتفق بلوغ الخبر له وجب والإفلاح عث على من (قوله) وإتمامه يتكتم الخ) وقيل يكفيه عن نذره بناء على أنه لا يجب عليه الا من وقت القدم والاصح أنه بقدمه يثبت وجوبه من أول النهار لتعذر تبعضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب أنه لا يلزمه الا من حين القدم ولا يلزم قضاء ما مضى منه أي لا يمكن تبعضه لأنه يجب غير بتيوم قدومه شرح من (قوله) التالي له) المراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل شرح من (قوله) قدما) أي معاً أمرنا (قوله) في الاربعاء) بثبوت الباء والمد شرح من (قوله) أسس يوم قدومه) أي اليوم الذي قبل قدومه فهو بالإضافة لما بعده فيكون معربا لان شرط بناء أسس أن لا يناف (قوله) ليصبح نذره على المذهب) فيه أنه يمكن الوفاء به بأن يعلم يوم قدوم زيد فيقوم اليوم الذي قبله كصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد الا أن يقال أسس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لأنه لا يجهل متعلقا بجزء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد حينئذ يكون قوله أسس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد سور حل

(فصل في نذر الاتيان إلى الحرم) (قوله) أو بنسك) أي أو الاتيان بنسك فهو معطوف على قوله إلى الحرم وقوله وغيره معطوف على الاتيان (قوله) عباي) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله) كاليت) الاشالة المذكورة كلها أو شيء منهن لان مراده باليت المسجد وهو بعض من الحرم (قوله) بنسك ذلك) أي بنسبة الاتيان إلى البيت الحرام فالمدار على التصريح بالحرام وبنسبة كباي عن أما إذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك فإنه يلو نذره لان المساجد كلها بيوت الله شرح من ومن نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لم يلزمه شيء كاحضه البقني وله احتمال باللزوم وهو المتجه لان ذكر بيت الله الحرام أوجب من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمره ومن الحرم يصح نذره لما قبله من أحدهما وان نذر ذلك وهو في السكعة والمسجد حولها زى و من (قوله) مسجد الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك لاختلاط الناس فيه اذ منهم الجيد والردى شيخنا ح (قوله) زومه نسك) قال في الكفاية لان مطلق كلام الناذر يجعل على ما ثبت له أصل في الشرع كن نذر ان يصلي على الصلاة الشريعة لا الدعاء والمهود في الشرع قصد السكعة صحيح وبصرة فيجعل النذر على سم (قوله) من حج أو عمره) وان نفي ذلك نذره شرح من مر بان قال بلا مع ولا عمره كالتي شرع للروض وبلغوا التي قال عث قوله وان نفي ذلك في نذره من نذر الحج بخلاف من نذر التضحية بناء معية عن أن لا يفرق لها فان النذر باغو و يفرق بينهما بان النذر والشرط هنا تضادا في شيء واحد من كل وجه لا قضاء الاول خروجها عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءها على ملكه بعد النذر بخلافهما فانهما لا يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم ينافه فيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تيبه وزومه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفاه حج (قوله)

على المذهب هو (درس) (فصل في نذر الاتيان إلى الحرم أو بنسك أو غيره عباي) لو (نذر اتيان الحرم أو شيء من) كالبيت الحرام أو بيت الله فينقل ذلك والصفا ومسجد الخيف ودلوا في جعل (زومه نسك) من حج أو عمره

لأن القرية انما هي بآتيه بشك والنظر محمول على واجب الشرع وذكر حكم آياتان الحرم من زبادى وقول أو شئ من أهم من تعبيرة آياتان
 بيت الله مع أنه غير كاف لحدقه بما جدد الحرم بل لابد من وصفه بالحرم (أو) نذر (الشيء) من سكته من سكته
 لأن ذلك ملول لفظ وهذا هنا
 عدايت الله من زبادى (أو نذر أن ينجح أو يضر ما شيا)
 (٣٤٠)

أو عكس (زبه) مع ذلك
 (مضى) لأنه مقصود

(من حيث أكرم) من

المقات أوقبه أو بعده لأنه

الزمن الذى فى الفك

وابتداؤه من احرام فان

صرحه من سكته وجب

متوقوف من حيث أكرم

من زبادى بالنظر للضرورة

(فان ركب) ولو بلا عنر

(أجزاء) لأنه أفضل عند

التوجه ولا ماعى بأصل

الفك ولم يتركه إلا هبة

(فكان كذلك) الاحرام

من المقات وأوليت بمعنى

(وزنه دم) أى شاة وان

ركب لغرض تركه الواجب

ولتفرغه بتركه ويمتد

وجوب الذى حتى يفرغ

من نكس أو ينفذ وفراغه

من حجه بفراغه من

التحلين قال الشيخان

والقاسم أنه اذا كان

يتعدى خلال أعمال

الفك لغرض تجارة

أو غيرها فله الركوب ولم

يذكره ومن نذر الحج

متلازا كالحج ما شيا لزمه

دم والحج ما لزمه الحج

دون الحفا (أو) نذر

لأن القرية (الم) فيه تصرح بان مجرد الآياتان إلى الحرم من غير إيقاع عبادة قربتها فمأخذ عن (قوله)
 والنظر (الم) جواب عما يقال الفك شامل لمطلق العبادة وهي شاملة للعباد وهو من ثقة التعليل عن
 (قوله) مع أنه غير كاف حيث كان كذلك فكان الأولى أن يقول أعم وأولى لأنه يؤهم أن بيت الله
 يكتفى (قوله) لأنه ذلك أى الذى من سكته والاحرام للفك يكون من المقات خلافا لما هو
 هذه العبارة عن (قوله) أو عكس أى يمشى حيا أو مشترا (قوله) أو ابتداءه أى الفك وقوله به
 أى بالشيء من سكته فالجاء بالمرور متعلق بالضمير وقوله وجب أى مع الاحرام (قوله) فان ركب
 راجع للامر من بالنظر لكلام المتن والثلاثة بالنظر لكلام الشرع في زيادة صورة العكس قال حل
 قوله فان ركب أى لم يمش ولو كان في سفينة لأنه وإن لم يقله راكب فهو غير ماش وهو مراده بالركوب
 فكانه قال فان لم يمش اه فلو عبر به لكان أولى (قوله) لأنه أفضل قال حل ومع كونه أفضل
 لا يجزى عن الذى كلفه لانها جفان متعارفان كذب عن ضيق عكس ويفرق بين هذا ونظر
 الصلاة قاعدة حيث أجزاء القيام بأن القيام والقعود من أجزاء الصلاة المترتبة لأجزاء الأعلى عن الأدنى
 والشيء والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان له متبايران مقصودان فلهن أعمدهما فقام الآخر
 وأما أجزاء بدنة شاة نذرها لأن الشارع جعل بعض البدنة محرمة عن الشاة حتى في البدن الواجب
 فجزاء كلها أولى اه وانظر قوله لا يجزى عن الذى مع قول المتن فان ركب أجزاء الآن يقال له
 لا يجزى أجزاء كاملا أى من غير وجوب دم تأمل (قوله) ولزمه دم ويشكر بشكر الركوب قياما
 على اللبس بأن يتخلل بين الركوبين مشى عى على م (قوله) وإن ركب بشرى عمل لزمه دم
 ان عرض الهجر بعد النذر والا كان نذره وهو عاجز فانه وإن صح نذره لكن لا يلزمه لشيء ولا لله
 اذا ركب حل وقايد انعقاد نذرها احتمال أن يشر على الذى بعد ذلك (قوله) ولتفرغه أى نذر
 اذا ركب بلا عنر (قوله) أو ينفذ (قوله) وفراغه من حجه (الم) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الأركان حل (قوله)
 وشرح الروض (قوله) وفراغه من حجه (الم) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الأركان حل (قوله)
 بفراغه من التحلين أى وان بقي عليه رى بعدها حل ويحصل ذلك برى حجة العقب والحق
 والطواف مع السى ان لم يكن سى بعد طواف القدوم عى على م (قوله) والتباس أى على
 ما اذا كان قبل الفك بأهل وهذا كالاتسار على قوله ويمتد وجوب المشى (الم) (قوله) ودون الحفا
 محله في غير الأماكن التى يمشى فيها الذى جافيا كالطواف والسى أمه فيلزمه المشى لأنه حينئذ
 قربا ما غيرها فله الركوب والذى هذا ما حرم حل (قوله) وعقب أى بعد نذره فلو نذر المنسوب
 الحج بنفس لم ينفذ نذره أو أن ينجح من ماله أو أطلق انفسد حل (قوله) ومن تعبده أى الحج
 المنذور لا ينفذ كونه من المنسوب عى على م (قوله) ومن تعبده أى الحج المنسوب عى على م
 كافى حل (قوله) مبادر إلى إراءة النعمة) ويخرج عن نذر الحج بالأفراد والتمتع والقران كافى
 الروض والجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولادم من حيث النذر حج حل (قوله) وتمكن من فعله

(نكس) من حج أو عمره (وعقب آيات) كفى حجة الاسلام وعمرته (ومن تعبده) (ولم) (تمك)

مبادر إلى إراءة النعمة (فان مات بعد) أى بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شئ عليه كحجة الاسلام وعمرته

(أو) نذر (أن ينفذ) أى الفك من حج أو عمره فهو أعم من قوله وإن نذر الحج (عامامينا) هو أعم من قوله عامه (ويمكن) من

فعله (لزمه) فيه

او عين وتيسر من فله فيه
ان لم يمتنع من يسعه لم يمتنع
نذره او وسعه وحصل له
قبل احواله غير كرض
فلا قضاء لان النذور نكاح
في ذلك العام ولم يقدر عليه
(فان فاته بلا عذر مرض
انقطاع للطرقي او الوقت
(اوسيان) لاحدها
اولئك (بعد احواله

بان كان عن مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله) ان لم يكن عليه نكاح اسلام) يقتضى
انه لو كان عليه نكاح لا يلزمه فله فيه وليس كذلك بل يلزمه فله وبسقط عنه حجة الاسلام والندرية
اصل الفعل عن حجة الاسلام والتجديد عن النذر زى وعبارة النذور زى قوله ان لم يكن عليه نكاح
اسلام يفيدانه اذ انزل الحج عامه وعليه نكاح الاسلام انعقد نذرهم عن نكاح غير الاسلام ووجب قضاؤه
فليحرجوا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يصح أن يصح هذه السنن يخرج عن
فرضه ونذرته اذ ليس فيه الا تهجيل ما كان له تأخيرها فيقيم أصل الفعل عن فرضه وتجهيله عن نذرته
وعبارة ابن الوردي

وأجزأت فريضة الاسلام • عن نحر حج واعتبار العام

هذا ان لم يمتنع من حال نذرته حجة في عامه عن نذرته والافصح نذرهم يقع ما فعله عن حجة الاسلام وبقضى
أخرى عن نذرته كما يقتضيه شيخنا اه ويمكن جعل كلام الشارح على ذلك فلا إشكال تأمل (قوله)
فان لم يفعله فيه وجب قضاؤه هذا يقتضى عنه قول المتن الآتي فان فاته الحج (قوله) بعد احواله متعلق بفاته
ومفهومه هو ما قدمه بقوله احدث له قبل احواله عتروا ان كان الضمير هناك أعم فذلك قال كاسر
• والحاصل ان التعديل الاحرام شامل للثلاثة ولمنع المدعو بعده خاص بها تأمل (قوله) فانه يقتضى
ما أنظره للمتعداه لاقضاءه أنظر للرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس والمقيس عليه حل وقوله
وتاليه ما اخطأ والنسيان اى حيث يقتضى اذافات بسببها كاسر (قوله) وعلم بما تقرر اى من قوله
بلا فاعل الخ اى من اقتضائه على الاربعة المذكورة (قوله) فلا يجب قضاؤه اى به وان علم نوطنا بعده
(قوله) سى الامكان) يكون الياء الخفيفة من سى وأصله سنين حذفت النون للاضافة شورى
(قوله) لا يجب قضاؤه ذكر ايضا اى لا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع عن الحج فيها ووجه
الاسلام باقية في حذفت فان وجدت شروطها وجبت والا فلا عش على هر (قوله) وفارق) اى
منع عود المدعو للرض وتاليه وقوله باختصاصه اى المنع وقوله بخلاف المذكور اى المرض وتاليه
(قوله) لانه الحج) الظاهر انه راجع للصلاة والصوم كما يدل عليه قول هر نم لو عين لها وقتا مكررها
لم يمتنع اه (قوله) ومنع نحو عودى) كاسر يخاف ان لم يأكل كل قتل وكان يكرهه على التلبس بماني
الجمع جوعتها كعدم الطهارة ويقول كاسر يخاف الخ يدفع ما استشكله الزركشى من تصور
المنع من الصوم بأنه لا قدرة له على المنع من نيته والاكل بالاكرام غير مفطر ويقولوا كان يكرهه يعلم
الجواب من قوله انه يصل كفى ما يمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادى كفى الواجب
بالشرع شرح هر لكن الاشكال اقوى لان الان الحاخاخ بما ذكره كرمه حيث نذر المكره لا يضر
والتلبس بالماني لان يصل ضرورة الوقت ويعيد (قوله) قضى) انظره مع ما تقدم فبالو
نفسه مينة فأنظر للرض فان المتعد عدم وجوب القضاء سم على حج (قوله) وفارق) اى
وجوب القضاء في الصلاة والصوم منع عود المدعو والصوم نكاح (قوله) وقد يجب الصلاة
والصوم مع الجز) انظروجه تعينه بقدر النسبة للصلاة مع أنها لا تقط أصلا مع الجز الا ان يقال
انها للتحقيق بالنسبة للصلاة وللخيل بالنسبة للصوم وعبارة شرح هر بعد قوله قضى لوجوبهما مع الجز
وصحى وجوب الصوم مع قيام الجز لإزام ذمته به بمعنى انه اذا زال الجز عنه قضاء (قوله) أنه يصل
كفى أمكن) ولو بالاجماع وهذا هو المتعذر عش (قوله) ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع نحو المدعو

لأنه كما لو اجاب بالشرع وقد يجب الصلاة والصوم مع الجز فكذلك بالزمان بالندر والنكاح لا يجب الاعتدال استطاعة فكذلك التفرقة
البغوى وغيره قال الزركشى وما ذكره في الصلاة خلاف القياس بل القياس أنه يصل كفى ما يمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء

كما يؤخذ من تعمله دون المرض لأن المرض إذا سلم بالأجاء مثلا لا بعد فعل كلام الزكي خاص
 بالمتع حر **(قوله كافي الواجب الشرع)** فإنه إذا عجز عن فعله أول وقت فانه يعلى كذا يمكن ومع
 ذلك بعد ع **(قوله أو غيرها)** مما يصح التصديق لا كدهن نجس فتى في كالم المصنف كناية
 عن المنورى ما يأتي به الناذر في صفة حر **(قوله أو بعده)** وبه الملافة كان قائم على
 أن أهدى بيرا أو شاة ثم عين كان قال هذا أو هذله في هذه أن عين مالا يجزى في الاضحية كاتى
 قبلها وإذا ذبح لا يذبح إلا يجزى كاتيه عليه ح ل قال مر في شرحه وقول الشيخ في شرح
 منهجه أو بعده على نظر لأن التعيين بعد النذر كما يكون في المطلق وسبأ أن المطلق ينصرف لما
 يجزى أضحية فلا يصح تعيين غيره اه ومثله حج قال مر وفيها قاله نظر إذا الكلام هنا
 في إهداء شئ مخصوص أى من حيث الجنس كان نذر إهداء بيرا أو شاة ولا شك أنه شامل للمالا يجزى
 أضحية وأما قاله فهو فيها لو أطلق كقول الله على أن أهدى شاة أى لم يبين ما يهدى فيلزم ما يجزى
 في الأضحية انتهى **(قوله كان قال)** مثال للعين في النذر ولم يثل للعين بعده **(قوله لزومه حاله)**
 أى أن كان ما يحتمل ولم يكن يحمله أر بقيمة كاتى في شرح مر وعليه الطاعة وموئنه إلى أن
 لم يكن له ما يبيع بصفة لذلك حج مر **(قوله لزومه صرفه لما كينه)** ولا يجوز له أن الكلت
 ولأن نذره نفقته قياسا على الكفارة ع ش على مر **(قوله بعدد ما يذبح)** أى وقت التضحية
(قوله لما كينه) أى للقيم والمستوفين شرح مر وقوله للقيم أى أامة تقطع الشرفوه
 أر بة أيام محام كما يصح به مقابلة بالمستوفين فنحرم بالحرم لا يجزى أن يهدى للحجاج الذين
 لم يقيموا قبل عرفة أر بة أيام مكة لما مر أنه لا ينقطع ترخصه إلا بعد عودهم إلى مكة بنية الأقامة
 ع ش على مر **(قوله وغرم ما قص بذبحه)** ويدفعه من الدراهم لأن اللحم ع ش **(قوله أما إذا)**
 لم يسهل بأن لم يكن أصلا أو عسر ولذا مثل بتالين قال مر وظاهر أن التلوى لجمع ذلك والتأثر
 وأنه ليس لقاضى مكة نزهة منه وهو ظاهر وبظهر ترجيح أنه ليس له اسما ك قيمته لأنه منهم في
 عابه لنفسه ولا تعاد القاضى والمقبض انتهى **(قوله في لزوم حله)** أى الشئ بدليل قوله وأضاف كان
 الانب تقديم قوله ويشترط في لزوم حله على ما ذكره في مفهوم المتن **(قوله حيث وجب التعيم)**
 بأن كانوا محصورين يسهل عدهم على الأحاد بمجرد النظر فإن لم يكونوا محصورين جاز الاقتصار على
 ثلاثة منهم شرح م ر وعن **(قوله أول من تعيره بالهدى)** لانه في حالة الاطلاق يلزم ما يجزى
 أضحية مر وأوجب بأن مراد الأصل بالهدى ما يهدى لا للتبادر منه وهو إهداء شئ من النعم
 من إيهام غير الزاد لشموله الاغنياء مر **(قوله أو نذر تصدقا بشئ)** ويستثنى من التصديق ما
 نوى الناذر اختصاص الكعبة بالنذور فإن كان شعرا أشعله فيها أو دنا أو قدس مما يصاحبه أو ليا
 فيبها به زى **(قوله لزومه صرفه)** وقياس ما رسم تعيم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلثة منهم
 غير المحصورين شرح مر **(قوله من المسلمين)** عبارة شرح الأثر لا بد شرطهم الإسلام فلا يجوز
 صرف النذر لغيره كما صرح به جمع مقدمون وقضيت أنه لو كان جميع أهل البلد كفارا فلا النذر
 على حج وبه صرح مر لكن يتألف ما صرح ع ش أن النذر لا يذبح ويقعد ويجوز صرفه لمن
 إلا يفرق بين الذي الواحد وبين جميع أهل البلد لأن قصد المسلمية في الثاني أظهر فاحرم **(قوله)**
 سواء الحرم وغيره ولا نظرا زيادة نوبة أى الصوم في الحرم اه شرح مر وقوله ولا نظرا زيادة
 نوبة أى الصوم يؤخذ منه أن الصوم بذنوبه في مكة على نوبة في غيره وهل يضاعف الثواب فيه قدر

كان قائم على أن أهدى
 هذا الثوب أو هذا البير
 إلى الحرم أولى مكة (لزمه)
 حله إلى أى الحرم نفسه
 أن يبين شاة منه أولى
 ما عين منه أن عين (أن)
 سهل) عملها التزمه (د)
 لزمه (صرفه) بعدد ما
 ما يذبح منه (ما كينه)
 الشاملين لغفرانه والذي
 يذبح منه ما يجزى في
 الأضحية فإن لم يجزى
 فيها كلنى وصغير ومعيب
 تصدق به حيا فلو ذبح
 تصدق بلحمه وغرم
 ما قص بذبحه أما إذا لم
 يسهل حله كقعر ورعى
 فيلزمه حل شاة إلى الحرم
 ويشترط في لزوم حله أيضا
 إمكان التعيم به حيث
 وجب التعيم فإن لم يكن
 التعيم به كقولهم كانت
 قبته في الحرم وعمل النذر
 سواء تخير بين حله وبيعه
 بالحرم وبين حل غنم أوفى
 أحدهما أكثر تعين وقول
 أن سهل من زيادى
 وتعيرى البائى والحرم
 وبما كين أولى من تعيره
 بالهدى وبما بين بهالان
 الحكم لا يختص بها مع
 ما في قوله من بها من إيهام
 غير المراد (أو) نذر
 (تصدقا) بشئ (على أهل
 بلد معين) لزومه (صرفه)

وتفرقة اللحم على ساكنه أو بفيرة يلزمه شئ (أو) نذر (صوماً بكان لم يمتنع) الصوم فيه له الصوم في غيره سواء الحرم وغيره بكان
الصوم إلى هو وبدوا بوجبات الاحرام لا يمين في الحرم (أو) نذر (٣٤٣) (صلاة) أي بكان (فكانت كلف) أي
فكسزده فلا تمتنع فيه لانها

لا تختلف الصلاة أو لا يلزم فيه جرمز يادة لا تصل لحد مضاعفة الصلاة فيه نظر ومرقى كلام الشارح في
الاكتشاف ان المتابعة خاصة بالصلاة اه عش لكن التحق في كتاب الحج ان
المتابعة الواردة في الصلاة تأتي في سائر العبادات البدنية وغيرها تأمل فان قلت نذر الصوم بالحرم تضمن
لانيته ومرارته نذرانيته صحيح فاذا لم يلزمه ما ذكر في لانيته انيانه بنسك قلت لازم الشئ لا يبطي حكمه
كالتوقيف لازم المذهب الخ شوري (قوله) أو بفيرة منه ما نذر تحرفة بل يدعي احد ادوى
فلا يلزمه لان التحول يلزم الا في بلد يطلب التحرف فيه شيخنا عز بزي (قوله) لم يلزمه شئ) أي لا في ذلك
المحل ولا في غيره عش قال حل ان لم ينو تفرقة المذبح على قراء ذلك المكان والازمه النجس
والفرقة فيه (قوله) الصلاة الحرم المذهب أنه خاص بالسكبة والمسجد وحدها وان وسع عما
كان عليه قاله حج اه شوري وصح ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة بل استقيت من الاخبار
كاية في حاشية مناتك المصنف أنها فيه بمائة ألف صلاة في غيره مسجد المدينة والاقصى
وه بنسج الفرق بينها وبين الصوم شرح حج (قوله) أو بفيرة بنحو دهر) كأن قال نذر على أن
أموه دهره فيجعل قوله دهره على طلق الزمن بخلاف الدهر المعروف فانه يحمل على جميع الايام وبلزمه
صوماً بحيث لا يكره له ذلك كاقال حل وغيره (قوله) أو بأيا فلاتنة) قابي الاعياب ومثل ذلك
أولاً يلزمه ثلاثة فقط فبما يظهر ترجيعه من تردد طوبى للادعي وبأى نظير ما ذكر في صوم شهر أو
الشهور فيلزمه في الاول شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا غير فبما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا نظر
لكونه مع كثره أو قل أحد عشر من ذلك من دقائق العربية فلاتنزل عليها الالفاظ العربية اه شوري
(قوله) بان فعلها قائماً) وبفرق بين هذا وما تقدم من عدم اجزاء الشئ عن الركوب وتكسده ان القيام
فقد زيادة كاحر واجه فوجد المنذور وان زادة ولا كذلك في الر كوب والمشى سل ه و اقول وجه
ذلك ان التعمد هو انتصاب ما فوق الفخذين وهو حاصل بالقيام لان فيه انتصاب ما فوق الفخذين وز يادة
وهي انتصاب الفخذين والساقين عش على مر (قوله) أو نذر عتاق) الاولى الاعتقال ب بعضهم
أنكر الاول وان قال النوري ان انكاره سهل لكنه حسن لأن بوجاب بان في ارتكاب الحسن الرد هي
للكسر فكان أهم من ارتكاب الاحسن شوري (قوله) ولو نازعة) ولتشوف الشارع للتعق مع كونه
غرامة سوجه وفيه وحش عن قاعدة يسلك بالنذر ملك واجب الشرع سل (قوله) تعين) فلو نذر عتق
رقبة معينة ثم تمت أو أتته قبل الاعتقال يلزمه ابدالها لان العتق حق الرقبة وان أتته اجنبياً لم يقيمها
لما كهلها يلزمه أن يشتري جهادها بخلاف الهدى فان الحق فيه الفقراء وهم موجودون قاله
البيان سم

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوباً أو مكروهاً أو حراماً وقد استوفاهما
اللفظ وما يتعلق به من شرط القاضي وثلاث الاحكام الخمسة ظاهرة في القبول وتأتي في الإيجاب أيضاً
ماعدا كونه فرض كفاية ولا يتأني في قول الشارع أمثولة الامام لاحدهم ففرض عين لان هذا
على العموم حق الصالحين فلا يتأني أنه قد يكون مندوباً أو مكروهاً أو حراماً أو صاف توجد في بعض
أفراد التولي توجب ذلك فسكاً أوجب تلك الاوصاف صوة قبوله أو كراهته مثلاً أوجب كراهة
(كتاب القضاء)

لا بد من الزمته (أو) نذر (عقار فقه) يجوز ولو نازعة ككافة تلو قوع الاسم عليها (أو) نذر (عتق كافر أو ميمية) أجزاء رقبة كلفة
لانيته لا فضل (فان عين) رقبة (ناقصة) كته على عتق هذا العبد الكافر والجب (تعين) لتعلق النذر بالعين (كتاب القضاء)
بالأمر الحكم بين الناس • والاصل فيه قبل الاجاع آيات كقوله تعالى

الإيجاب أو حرمته لانه وسيله وأصله قضاي لانه من قضيت قلت الياء حمزة تعلقها في إرتاف زائدة
برسلى وجهه أفنية كقواء وأفنية وهو لغة أحكام الشيء وامضاه لان القاضي يحكم الشيء ويحسب
وشرعا للولاية الآتية أو الحكم المترتب عليها أو الزام منه الزام يحكم الشرع نفرا الافتاء شرح
هر (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل لا ينافي الكثير ولجوازاته أعمال ولا
بالاجورين فأخبر بما ثم بالعشرة فأخبر بها وأن الاجورين يساوون العشرة فان قلت العشرة صرح
ان يحصل أجرا أو اثنين فما به جعلها عشرة قلت يجوز ان تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها
هذا القدر فينبذ كرهذا العدد على ذلك نقله الشورى من شرح الوراق لسم قال في شرح سلم
أجمع للمحسون على ان هذا في حكم عادل مجتهد ما غيره فيأثم بجميع أحكامه وان وافق الصواب وأحكامه
كسما مردودة لان صابته اتفاقية وروى الاربعة والحاكم والبيهقي خبر القضاة ثلاثة قاض في الجنة
وقاضيان في النار وفسر الاول بمن عرف الحق وقضى به والاخيران بمن عرف وجار ومن قضى على
جهل هر وقوله وأحكامه مردودة أى ان لم يوله دوشوكة كما أشار له ابن الرفعة اه رشيدى ونظم
بضمهم الاربعة بقوله

أعنى أبا داود ثم الترمذى • والشافعى وابن ماجه فاحتذى

(قوله كقولهم من جعل قاضيا) عبارة هر وكما ظهر الحسن من روى القضاء قد دهم بغير سكين (قوله)
أوعلى من يكرمه) فيه ان الكرامة لا توجب هذا الوعيد الشديد (قوله تولى) أى فبولى وبجاء
القضاء الى مول ومول ومولى فيه كالتسكية والهداء ومحل وصيغة وسماها بعضهم أركاناً (قوله أما تولى)
الامام) ومن صراح التولية وليك ذلك وقد أوفقت اليك القضاء ومن كتابها ما عاوت واعتمد
عليك فيه ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كأقضى به الاله نهر يرد اراد

شرح هر (قوله ففرض عين عليه) أى فوراً قضاء الاقليم ويتعين فعل ذلك على قاضى الاقليم
فما يجز عنه كإبائى ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاضى وخليفة له لان الاحرار من فوقه لم ينش
وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مقيمين أما ليقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على
الامام أو نائبه ويعتد عليه الدفع أى دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهما إذا قضى لتعجيل أو طول
نزاع شرح هر (قوله فمن تعين الخ) بان لم يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره شرح الشروط والمراد
بناحية بلدة ودون مسافة العدوى عن بناء على أنه يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض سر
(قوله لزمه طلبة) وان علم عدم الاجابة (قوله ولو ببذل مال) أى زائد على ما يكفي يومه وليته فبأظهر
حل ومرد قال عرض على هر كفى المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التى صرحوا
فيها ب سقوط الوجوب حيث طلب منهم مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة فليس موجب
بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله فان امتنع أجبر) استشكل تولية المتعبد بان
امتناعه مع تعيينه منسق وأجاب النورى بعدم فسقه لان امتناعه غالباً يكون بتأويل فلا يصح
بذلك جزاؤه وان أخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام قاضياً وأرسله الى
ماتوق مسافة العدوى لزمه الامتناع والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين أحد الصالحين للمسلمين تعين
ويتبين حله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبوء اليه أو بقر به ويستند بجمع الكلامان
سر (قوله كالجهاد الخ) أى فان لم يأت له فليس فيها ترك الوطن بالكية (قوله سا وقوله بمكرها)
الى قال ينافى ذلك قوله سابقاً تولى به فرض كفاية في حق الصالحين له لا تناقض كونه فرض كفاية في
حقهم على الجملة لا ينافى كونه قدس وقد يكره خصوص من اتصف بالوصف المتفقى لسن والكره

وان احكم بينهم على نزل الله
وقوله فاحكم بينهم بالقسط
وأخبار تكثير المصحين
اذا اجتمع الحاكم فأخطأ فله
أجروا ان أصاب فله أجران في
رواية صحيح الحاكم استنادها
فله عشرة أجور وما جاء في
التحذير من القضاء كقولهم
من جعل قاضياً ذبح بغير
سكين محمول على عظم الخطر
فيما وعى من يكرمه القضاء
أو يحرم عليه على ما يأتى

(تولى) أى القضاء (فرض)
كفاية) في حق الصالحين في حق
التامة لما تولى به الامام
لاحكم ففرض عين عليه
درس

(فمن تعين له في ناحية لزمه
طلبه) ولو ببذل مال أو خاف
من نفسه الليل (و) لزمه
(قوله) اذا لوله الحاجة اليه
فيها فان امتنع أجبره وانما
يلزمه الطلب والقبول (فيها)
أى في ناحية فلا يلزمه في
غيرها لان ذلك تعذيب لها
فيمن ترك الوطن بالكية
لان عمل القضاء لا غاية له
بغلافه فافرض الكفاية
الموجبة الى السفر كالجهاد
وتعلم التولى (أو) لم يتعين فيها
لكنه (كان أفضل) من
غيره (سنا) أى الطلب
والقبول (له) فيها

اذن في نفسه وقول وقوله أي آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولاً ولم ينتع الافضل) من القبول (كرهه) أي للمفضول لما في خبر
 الصحاحين من قوله **عليه** لعبد الرحمن بن سمره لآسال الامارة (٣٤٥)

القبول فكالصدم
 واستثنى الماوردى من
 الكراهة ما اذا كان
 المفضول أطوع وأقرب الى
 القبول والقبلي ما اذا
 كان أقوى في القيام بالحق
 وذكر كراهة القبول من
 زيادتي (أو) كان (ساوية)
 لغيره (فكذا) أي فيكرهان
 له (ان اشهر) بالاتفاق
 بعلمه (وذكر) بغير بيت
 المال ما فيه من الحظر بلا
 حاجة وعلى هذا حال استناع
 الفسوق (والا) بأن لم يشتر
 أولئك بما ذكر (مثاله)
 ليعتبع بعلمه أولئك من
 بيت المال ويعرم طلبه
 بعزل صالح له ولو مفضولاً
 وبطل عدالة الطالب
 والنصرح بسن القبول
 من زيادتي (وشرط القاضي
 كونه أهلاً للشهادات) بأن
 يكون مسلماً مكلفاً حراً
 ذكراً عادلاً سميماً بصيراً
 ناطقاً (كافية) لاسرار القضاء
 فلا يولد كافر وصفي
 ومجنون ومن يبرق وأتقى
 وخشع وفاسق ومن لم يسمع
 وأعمى وأخرس وان فهمت
 إشارة ومغفل ومختل النظر
 بكبر أو مرض لنقصهم
 (مجهداً وهو العارف

تأمل **قوله** اذ لوقتي بنفسه) فان خالف في نفسه لزمه الاستناع كافي الذناز ورجمه الزركشي شرح
 وهو المتعمد خلافاً ليقنته صليح شارح الروض من أنه يجوز اذا خاف عليها اذ ظاهره في هذه الحالة
 جواز الاندفاع عن **قوله** أطوع أي يطاوعه الناس ويمثلون حكمه أكثر من العاقل اه
قوله وأقرب تفسير وقوله القبول أي قبول الناس لحكمه أي فلا يكرهان حينئذ بل يجوز ان
 كراهة من فعلهما تنصيرهما الاحكام الحجة **قوله** ما اذا كان أقوى في القيام بالحق) أي يقول
 حكمه بأن يطاع وأزيمه مجلس الحكم عن **قوله** ليعتبع بعلمه الخ) التعليل على اللب والنشر
 الرب **قوله** أولئك في الخ) هذا بشرح يجوز أخذ الزرق على القضاء وهو كذلك ففي التذنب يجوز
 للامام والقاضي للمعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لاتباعه به أما
 أخذ الأجرة على القضاء ففي الروضة عن المروزي أنه أخذها ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن له
 رزق من بيت المال زى **قوله** ويعرم طلبه الخ) فان فعل ذلك وولى نفذ للضرورة وغير الصالح
 يجب عزله ويستحب بذلك المال لعزله من وعبارة الروض وشرحه وحرم على الصالح القضاء طلبه
 له وبذلك لم يعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطل بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على
 قتاله حيث لا ضرورة لان العزل بالشرع حرام وتولية المرتضى للرأي حرام اه بحروقه **قوله**
 كونه أهلاً للشهادات) فيه احالة على مجهول الا أن يقال انكسر في ذلك على شهرته **قوله**
 سيما) ولو الصالح **قوله** (قوله) بصيرا) ولو الباطل فقط أوفى اللبيل فقط على الأوجه أو بصره
 ضعف لانعين من أن يفرق بين الصور القريبة منه زى وقوله أوفى اللبيل فقط بخلاف لما في شرح
 وعبارته فلو كان يصير لاف فقط قال الاذرى يبنى منه **قوله** كافي الامر القضاء) أي ناهضاً القيام
 بأمره بأن يكون ذا فطنة نامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظر كبير أو مريض شرح
 بر **قوله** فلا يولد كافر) وما عتيد من نصب حكم للذميين منهم فهو تقليد بإسالة حكم فهو كالحكم
 لا الحاكم زى ومن لم يلزمهم حكمه الا ان رضوا به شرح بر **قوله** وهو للعارف) ولا يشترط
 نهاية في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام
 الشرعي وإن جاز ذلك على أعمامه شرط لا يجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه اما مقدلاً بعدد أو
 لا يجوز نصب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما راعيه المطلق في قوانين
 الشرع فانه مع المجتهد كالجانب مع نصوص الشرع ومن لم يجزله العدل عن نص امامه شرح بر
قوله العام والخاص) العام فقط يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطأوا أعمالكم
 والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شام صام وان شاء أفطر **قوله**
 والجبل) وهو ما لم تنته دلالة مثل قوله تعالى وأتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لا لم يعط منها قدر
 الواجب والمبين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار **قوله** والنص) وهو ما دلل دلالة قطعية والظاهر
 ما دلل لانه قطعية وقوله والناسخ والمنسوخ كأي عدة وفاة **قوله** والمتمصل) أي باتصال رواه الى
 الصحابي فقط ويسمى الموقوف أولى النبي ويسمى المرفوع شرح بر **قوله** الأولى) وهو ما قطع
 فيه نبي الفارق والمساوي وهو ما يبعده انتفاء الفارق والادون ما لا يبعده في ذلك بر قال ع

(٤٤ - عجمي) - راجع
 العام والخاص والمبين والمطلق والمقيد والنسخ والظاهر والنسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والتصل وغيره ومن
 أنواع القياس الأولى والمساوي والادون كقياس الضرب للوالدين على التام فلهما وقياس اوراق مال النجم على كله في الترحيم

فيما لو قاس التنازع على الر في باب الر با جماع العلم (وحال الراة) قوة وضعفا فيقدم عند التعارض الخاص على العام والادعى المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المشابه والناسخ والمنسحل والقوى على مقابلهما (ولسان العرب) لغة وتحو وصرفوا بلاغة (وأقول الصلوات) اجماعا واختلافا فيزجها لهم في اجتهاده (فان قدما الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (قولي سلطان ذو شوكة مسلحا غير أهل) كمنافق ومقلد وصي وامرأة (تفد) بجمعة (فتأخذ للضرورة) لثلاث متعل صلح الناس وتعتبري بمسأ غير أهل أعمن من قوله طاعة أو مقلدوهو (٣٤٦) الاوفق لتبليهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح به ابن

عبد السلام في الصي والمرأة قوله لا يعدم فيه انتفاء الفارق الصواب حذف انتفاء وابداله بوجود اه (قوله والمقتضى على المطلق) المطلق مادل على الماهية بلا قيد والمقيد مادل عليها بقيد كقوله تعالى فحشر برقية مؤمنة في آية الفتن والمطلق فحشر برقية في آية الظاهر (قوله والمحكم) كقوله تعالى ليس كثرة في هذه نص في أنه لا يماثل شي في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمقتضى مثل قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بذاته فوق أيديهم ويبقى وجه ربك (قوله والتوى) أي من الرواة (قوله ولسان العرب) لان العربية وردت بلسان العرب فتوقف معرفة أحكامها عليه زى (قوله ولا تخالفهم في اجتهاده) أي يعرف أصول الاجتهاد أو لم يملكه حاله من الأدلة الشرعية وإن لم يعرفها بطريق التكليف ومسانعهم لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا ينظرون فيها وهم أهل الأمانة نظرا واجتهادا ولا ينزوا حفظه للقرآن ولا يفرقون للخط زى (قوله فان فقد الشرط) المراد به الجنس قال زى والنقد ليس بقيد فحشر ولا ذو شوكة تفد كهم اه أي سواء وجد الأهل أم لا (قوله سلطان) خرج السلطان غيره كقاضى العسكرية لا يصح توليته غير الأهل ولا ينفذ قضاء ماله سول (قوله ذو شوكة) عبارة هر أدنو شوكة اه فتولية السلطان مطلقة صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا عبارة أصله مع شرعي هر وحج قولي سلطان أو من له شوكة غيره بأن يكون نابعة انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا إليه وبظاهر كلامه عدم استلزام السلطة للشوكة (قوله للضرورة) أي لضرورة الناس أي اضطرارهم إلى القاضى وشدة احتياجهم إليه لتمتعل مصالحهم بدونه شوري وقوله لا تمتثل الخ علة لعلية أو لعل مع علته قال البقعي يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولد يموت أو يحرم انزل لزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئا من بيت المال على لاية القضاء أو جوامك في نظر الأوقاف استدرته لان قضاء انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله وهو) أي يعبري بمسأ وقوله الاوفق لتبليهم وهو قوله لا تمتثل الخ (قوله وصرح به) أي بغير الأهل بأن قال غير أهل كصى وامرأة (قوله ولو بعضه) أي أباه أو ابنه حيث ثبتت عدالتها عند غيره حل أما إذا فوض الامام لشخص اختيار قاض فلا يختار ولد ولا ولد كالا يختار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فبا يجزعه وغيره والعمدة لا يختلف الاعند الكبر هر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة هر لان اجتهادها مختلف غالبا فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكم اثنين أهلا) تحكمهم بمسأ معاف لقاءه وأهلا لمفعوله قال القاضى في شرح الحاوى يشترط العلم بذلك المسألة فقط ويجوز التحكم في ثبوت هلال رمضان كما ثبت الزكشى وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره هر ع ن (قوله ولومع وجود قاض) أي اذا كان المحكم محكما أم اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضى ضروري هر ع ش

عبد السلام في الصي والمرأة وان خالفه بعضهم فنقها ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضى في الاختلاف) اعانته (فان أطلق التولية) بأن لم يأذن له في الاختلاف ولم ينه عنه (المتخلف) ولو بعضه (فبا يجزعه) لحاجة إليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الأذن) بأن لم يصم لفي الأذن في الاختلاف ولم يخص (ه) يستخلف (مطلقا) وهذه من زباني وكأطلاق الأذن تعميمه كما فهم منه إلى والى ولى خصمه بشئ لم يتعمده أو نهاه عن الاختلاف لم يستخلف ويقصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه (وشروطه) أي المتخلف بفتح اللام (كالقاضى) أي كشرطه السابق (الأن يستخلف في أم) (خاص)

كساع مئة فيكتفى علمه بما يتقضى به وبحكم اجتهاده ان كان مجتهدا (أو اجتهاد مقده) بفتح اللام ان كان مقدا بكسر هالائه انما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه خلافه) أي خلاف الحكم اجتهاده أو اجتهاد مقده لأنه لا يفتقده (وجاز نسب أكثر من قاض يجعل) كبلون لم يخص كلامهم بكان أو زمان أو نوع كالاموال والأولاد والأولاد والبيع هذا (ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم) ولا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان علم الجواز على غير المسائل للفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاض أعمن من قوله قاضين وقيد الماوردى بقوله بكم يماز وافر المطلب يجوز ان يناه بغير الحاجة (و) جاز (حكيم اثنين) فأكثر (أهلا للقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عتبه لله تعالى) ولومع وجود قاض

فيتمتع

أولى قود أو نكاح وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه أى مع وجود الأهل والاجاز حتى في عقد نكاح امرأة أولى لها خاص وبغير
عقوبة الله تعالى عقوبته من حدودهم يرفل يجوز التحكيم فيها اذا ليس لمطالب معين يؤخذ من هذا التعديل أن حتى الله تعالى للمال
الذى لا خلاف له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتبرير بما
(٣٤٧)

ذكره وقضية كلامهم أن
الحكم أن يحكم بعلمه وهو
ظاهر وانهم بعض
التأخيرين أن الرجوع
خلافه وقبول الادعى
لم أرفيه شيأ أى صريحاً
ولا ينفكسكه الارضاها
بل (قوله) لان رضاهما هو
الثبت للولاية فلا بد من
تقدمه بقيد زده بقول
(ان لم يكن أحدهما
قاضياً) والا فلا يشترط
رضاهما بناء على أن ذلك
تولية منه فلو حكا التين
لم ينفكسك أحدهما حتى
يتمتعاً بخلاف تولية
قاضيين ليجتمعا على
الحكم لظهور الفرق قاله
في الطلب أماراضاً بالحكم
بعد فليس بشرط حكم
الحاكم (ولا يكتفى برضائهم)
هو أهم من قوله رضائهم
بحكم في ضرب دية على
عاقلة بل لابد من رضاهم
أشابهوا كانوا أفساراً
لهم لا يؤخذون باقراره
فكيف يؤخذون برضاء
(ولو رجع أحدهما قبله)
أى قبل الحكم ولو بعد

فيتمتع التحكيم الآن لوجود القضاء ولو قضاه ضرورة كان له زى عن مر إلا اذا كان القاضى
ياخذ بالاهل موقع فيجوز التحكيم حيث كان قاله حل (قوله أولى قود) أى لو كان التحكيم في قود
الحل فهو مطوف على الغاية (قوله والاجاز) المسمى له لا يجوز تحكيمه غير الأهل مع وجود القاضى
ولا قضى ضرورة حل (قوله من حده) كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف لانه حق آدمى (قوله)
الذى لا مطالب له معين) كإزالة عرش أى حيث كان المستحقون بخلاف حد القذف لانه حق آدمى (قوله)
المسمى له لا يجوز له ولا قضى ضرورة الحكم بعلمهما حل (قوله الارضاها) أى لفظاً فلائز
للكوت شرح مر (قوله بناء على أن الخ) رد في الكفاية هذا البناء بأن ابن الصباغ وغيره قالوا
ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض شرح
الجهة (قوله فلو حكا التين الخ) ليس المقام للتفرع بل كالإثني فكان الأولى التبرير بالواو ومقتضى
قوله بخلاف تولية قاضيين الخ أن يقول ولو حكا التين ليجتمعا على الحكم صح التحكيم وأما قوله لم ينفذ
حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا يقتضيه المقابلة بل لابد من كماله كالأثني (قوله بخلاف تولية قاضيين الخ) أى
حيث لا يجوز أن تقدم قوله لظهور الفرق وهو أن القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف
المحكمين وبأن المحكمين قد يكونان مجتهدين إلا أن يقال هذا نادر (قوله ولا يكتفى برضائهم) بأن
أدعى شخص على آخر أنه يستحق عليه دما فاعتزاني اثباته حكم شخصاً بحكم حكمه بأن القتل خطأ
فلا ينفكسكه الارضاها لعل الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا العاقلة في
هذه الصورة فظهر أن بناءه بما قبله (قوله ولو بعد اقامته المدعى شاهدين) بأن قال المدعى عليه بالحكم
عزائكم فليس لأن يحكم زى (قوله بخبر) من باب ضرب (قوله أبية الولاء) أى غرهم وشرفهم
وعظمتهم قال في المختار أبية العظمة والكبروى يضم الهمزة وتشد البداءة الموحدة
(فصل فيما يقتضى انزال القاضى الخ) الأنسب تأخير هذا الفصل عما بعده لان العزل بعد
ثبوت التولية كالصنع في الرضخ (قوله انزال القاضى) أى من غير عزل وقوله أو عزله أى
يعزل الامام مثلاً وقوله وما يذكره معاً من قوله وينعزل بانزاله نائبة (قوله بنحو جنون وانغماء)
كان الأولى الاقتصار على الانغماء فيقول بنحو انغماء وظاهر صنيعة أن الغفلة وإن لم تغل بالضبط
تقتضى العزل حل (قوله وانغماء) وإن قل الزمن مر ولو لحظة خلافاً للشرح وإنما استثنى
في نحو الشر يك مقدار ما بين الصلوتين كاسم لانه محتاج هنا لا محتاج ثم وينعزل بمرض لا يرجى
زواله وقد يخرج معه عن الحكم حل (قوله كغفلة) قال في التحفة بحث اذا نبه لا يتنبه (قوله)
وصمم) أى عمى كإبدل عليه قوله نعم الخ وبعبارة حل قوله وصمم أى بحيث لا يسمع برفع الصوت
فلا ينادى في منادى من سماعه بالصياح كقوى (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه
زاده فثبت بأن كان بحيث لو عرض على من ولاه أرضى به ولاه لم ينزل ولا انزل مر زى (قوله)

الطاع للمدعى شاهدين (انتم) الحكم وليس للحكم أن يحبس بل غايته الاتيان والحكم واذا حكم بسبب من العقوبات كالقود وحد
القذف بسببه لأن ذلك يجرم أبية الولاء (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله وما يذكره لو (زالت أهليته) أى أهلية
القاضى (بنحو جنون وانغماء) كغفلة وصمم ونسيان تغل بالضبط وفسق (انزل) لوجود الثاني ولأن القضاء عقد جائز لم يوجب بد
بأن البيت تعدل به لاولم ينتج

لأشارة فنفسكم في تلك الواقعة وتعييرى بمآذى أعمع ما عبر به (قوله دات) أهلية (لعمرو لاية) كمالا ولا غيرهما العقود (وله عزل نفسه) كمالا ولا غيرهما من زبادى (والامام عزله بخل) ظهر من بكنى فيه غلبة الظن وعمل هذا وما قبله اذا وجد ثم صالح غيره للقضاء (وواصل منه (وصحله) (٣٤٨) كسكتين فتتساوى عزله بماله أو بدونه وذكر حكم دونه من زبادى (والا) بأن لم يكن شيء من ذلك (موم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للامام بقيد زنده بقول (ان يوجد) ثم صلح (غيره) للقضاء والا فلا ينفذ أما القاضى فله عزل خليفته بلاموجب بناء على انزاله بوجوه (ولا ينزل قبل بلوغه عزله لعظم الضرر بنقض الاحكام وفساد التصرفات فم لو عزل الخصى أنه معزول لم ينفذ حكمه لعله أنه غير حاكم بل نادى ذكره المارودى (فان علقه) أى عزله (بقراءة كتابا بالنزل بها وقراءة) من غيره (عليه) لان الضرر اعلامه بصورة الحال لاقراءته بنفسه وصوب الاسوى عدم انزاله بقراءة غيره عليه كافى مسألة الطلاق والقائل بالاول فرق بين المرحى ثم النظر الى الصفات وهنالك الاعلام وكما ينزل بقرائه الكتاب ينزل بمعرفته ما فيه تأمله وان يكن قراءة حقيقة (و ينزل بالنزله) بموت أو غيره (ثانية) لانه فرعه (لا يتم)

لأشارة أى بين الخصمين بأن كان معروف الاسم والنسب عرض (قوله دات أهلية) ظاهره ولو كان الزائل عي وصما وتقل عن شيخنا أن الاعي اذا عاد صبرا عادت ولا يتوب يبنى أن يكون مثله الصمم حل فقوله لم تعد ولايته أى في غير زوال العي والصمم ونقل سم عن مر اعتاده في العي وعليه فيكون مانعا لاسايا كما هو ظاهر بعبارة طب فلو عي ثم أبصر فان تحقق حصول العي حقيقة احتج الى تولية جديدة والا فلا عزل هذا الثاني يحمل قول البلقينى أنه لو أبصر بعد العي لم يحتج لتولية جديدة (قوله) وغيرهما من العقود ويستثنى من الغير الشروط له النظر اذا زالت أهليته ثم عادت فانها تعود ولايته وفيه أن المذكور في كلام المنصف في آداب الوقت أنه لا ينزل ولا غاية الامر أن العارض مانع من تصرفه وكذا استثنى الحاشنة والاب والجد أه حل (قوله بخل) أى لا يقتضى انزاله كثرة النكاحى منه وأظن أنه ضعف أزوات حيتته في القلوب وذلك ما فيمن الاحتياط ما ظهر ما يقتضيه فلا يحتج بجمعه الى عزل لانزاله به زى ومهر (قوله) وأفضل منه رعاية مصلحة المسلمين وهذا في الامر العام أما الخاص كإمامة وتدرى من وأدان وتصوب ونظر وعوها فلا تنزل أر بابها بالعزل من غير سب كالأقنى به جمع كثير من المتأخرين هو للمصنف مدرج ومرة حل وخبر القاضى الامام الخ وحى أو لان السكلام القاضى فلا يحسن تنقيده بمآذى (قوله) وذكر حكم دونه) أى الشامل له قوله وبمصلحة عرض (قوله) والارحم) أى بخلاف القاضى فاله عزل نوابه من غير سبب شرح مر فقول الشارح فله عزل خليفته أى نوابه (قوله) بناء على انزاله بموته) لان كل من انزل بموت شخص فله عزله في حياته كالوكيل والشريك (قوله) بلوغه عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله) لعظم الضرر) أى من شأنه ذلك حتى لوولى في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل ولوولى أمر عام فانه ينزل قبل بلوغه خبر عزله لان من شأنه عدم عظم الضرر في نقض التصرفات زى ويثبت عزله بعبد شهادة أو استفاضة لا بأخبار واحد ولا بكنى كتاب مجرد وان حقه قرائن تبدد تزوير مثله عن (قوله) حكمه) أماسكه عليه فينفذ سم (قوله) لعله أه الخ) الاوجه خلافه لان علم الحصم بعزل القاضى لا يخرج عن كونه قاضيا شرح مر وزى وعبارة الشورى لانسب أنه غير حاكم بلينا لانه اذا بلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بعلم الحصم أن الامام عزله أه (قوله) فان علقه الخ) ولو كتب إليه عزلك أ رأيت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأته الكتاب كقوله البعوى وغيره بوجاهة بعض الكتاب وانحى موضع تعليق على العزل لا ينزل ولا الانزال كما يحسن بعضهم زى (قوله) انزل بها) ويكنى قراءة محل العزل فقط مر (قوله) كافى مسألة الطلاق) أى اذا كانت غير أمية وقرأ عليها غيرهما حل (قوله) وينزل بالنزله (ثانية) الراعي أن ثابته لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الاصل فينزل حينئذ النائب لا الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب خلا للبلقينى سم (قوله) لا يتم يتم ووقف) المراد بقم الوقت ناظره كما يفهم من عبارة أصله لم لو كان القاضى نظر وقت بشرط الوقت فأقام شخصا عليه انزل لانه في الحقيقة ثابته سم (قوله) فلا تشكك الثانية) كان قال الموكل

يقيم ووقف) فلا ينزل بذلك لانه لا تشكك أبواب المصالح (ولامن استخلفه بقول الامام استخلف عني) للوكيل لانه خليفة الامام الاول سفير في التولية بخلاف الوكيل استخلف عن نفسه أو أطلق فينزل بذلك لظهوره غرض المعاونة فلا تشكك الثانية بنظرهما من الوكالة لا يذيل الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل

الحل الاخلاق على ارادته (ولا ينزل فاض ووال) والتصریح به من زيادی (بانزال الامام) بموت وغيره لشدة الضرر في تعطيل
الحوادث وتعبير بانزال هنا في القيم اعم من تعبیه بالموت (ولا يقبل قول) (٣٤٩) متول في غير محل ولا يتولا

قول (مزعول حکمت
بكذا) لانها لا يمكن
الحكم حينئذ فلا يقبل
اقرارهما به (ولا شهادة
كل) منها (بحكمه) لانه
يشهد على فعله (الا
أن يشهد بحكمه كم لم يعلم
القاضي أنه حكمه) فتقبل
شهادته كما تقبل شهادة
المرضة كذلك فان علم
القاضي أنه حكمه لم تقبل
شهادته به كما لو صرح به
وقول لم يعلم الحاشية من
زيادی (ولو ادعى على
متول جور في حكم لم
يسمع ذلك الابينة)
فلا يثبت لانه نائب الشرع
والدعوى على النائب
دعوى على النائب ولانه
لو فتح باب التحليف
لتعطل القضاء قال الزركشي
هذا ان كان متولاً به ولا
حلف (أو) ادعى عليه
(ما) أي شيء (لا يعلق
بحكمه وعلى معزول شيء)
كما غفل بالرشوة أو بشهادة
من لا تقبل شهادته
(تكفيرهما) فتتصل
المقصود باقرار أول حلف
أقامة بينة وقيد السكوت
الاولى من هاتين قتال
هذا ان ادعى عليه بما
لا يقبل ولا يغفل عنه

لوكيل وكل وأطلق أي يقبل عني ولا عنك فانه يعمل على انموكيل عن الموكل (قوله غسل الاخلاق
على ارادته) أي الموكل ونقل عن شيخنا أن عمل هذا كراهة لان الامام المأذون في استخلافه فان
عنه بأن قال استخلف فلانا فاعطيت الامام مطلقاً حل (قوله ولا ينزل فاض) ولو قاضى ضرورة
اذا لم يوجد معهما صالح أو لم يوجد فاض فانه يرجع توليه انزل والا فلا فائدة في انزاله عن (قوله ووال)
كلاهما والمقتضب انظر الجيني وكذا قبل الجيني وما أشبه ذلك شرح در (قوله والتصریح به)
لانه عن كلام الاصل انه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولي القضاء نيابة
عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لقائه فالحسن نفسه شرح در (قوله ولا يقبل) أي الابينة لانه
حينئذ لم يدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته زى
(قوله ولا قول معزول حکمت بكذا) أي الاقرار بالحكم كما يقبل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج
بالمعزول ما قال قبل عزله كنت حکمت بكذا فانه قبل وان لم تكن بينتني لوال حکمت على أهل
هذا البلد بطلاق نائمهم وعنتي صيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما بحثه الاذرى عمل به كما
في الروضة وأصلها زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما شهد ان فلانا أقر في مجلس
حكمه وكذا يقبل كإجراءه في أصلها والمراد يجعل ولايته نفس بلد قضاءه المحفوظ بالسور أو البناء
المتصل بها سم لا بالسببين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي حصلت الدعوى عنده (قوله
كأقبل شهادة المرضة كذلك) بأن تقول أشهد أن بينهما رضاعاً محرماً أو أراضتهما رضاعاً محرماً
حيث لم يطلب أجرة في ذلك ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضة حيث لم يطلب أجرة
وكذا يشاهد منه أنه لا يقبل قول المرضة أراضتهما رضاعاً محرماً أنه يقبل قولها فكان الاول
اسقاط قوله كذلك حل وبعبارة سل قوله كأقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفسها حيث
لم يطلب أجرة بخلاف القاضي اذا شهدت على فعل نفسه والفرق احتياط لأمم الحكم اه وبعبارة شرح
در وبما قرأ المرضة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف
الحكم فيها اه (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولايته بدليل قوله فيما يأتي وليس لاحد
أن يدعى على متول في محل ولايته حل أي لئلا كذا في قوله أنه حكمه بكذا شامل للجور وفي
شموله لعقل ومن ثم قال بعضهم أن قول الشارح الآتي وليس لاحد الخ غرضه ببيان حكم هذه الصورة
التي هي خارجة عن قول المتن ولو ادعى على متول جوارحه ومن قوله وما لا يعلق الخ اذا ادعى عليه
بالحكم بكذا وليس منها بل يدعى نفس حكمه تأمل (قوله دعوى على النائب) وهو الشرع
حل (قوله ما لا يعلق بحكمه) ككذب أو بيع أو دين سل (قوله كأخذ مال برشوة) أي على
سبيل الرشوة كما يباله وهو مثله الزارة وبعبارة المصنف معناه لان مرادهم بالرشوة لازماً أي باطل
فانه مع القول بان عبارة الاصل أولى لاهم عبارة الكتاب أن الرشوة سبب مغاير للاخذ وليس
كذلك شرح در (قوله ولا يعلق بنصبه) فنصب (قوله والا) أن كان ادعى عليه انه استأجره لكانت
بما أوزع شراب وقوله لا تسمع أي لأجل التحليف والافهني تسمع لبينة كأي (قوله كذلك)
أي لا تسمع الدعوى الابينة حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة ع وبان ادعى على القاضي أو
الشاهد أن حكمه أو شهدته وأنكر لم يرفع لقاض آخر ولم يحلفه (قوله أن يدعى) ولومع وجود البينة

والا فاعلم بان الدعوى لا تسمع ولا يحلف ولا يقرق بل يدعى حينئذ الابينة ثم قال بل يدعى أن يكون الحكم كذلك وان ادعى عليه بما
لا يثبت فيه بل يظهر للحاكم صحة الدعوى سيما انه عن ابذاله بالدعوى والتحليف انتهى وليس لاحد أن يدعى على متول في محل

ولا يشعده قاض أمسك بكذا فان كان في غير محلها أو معز ولا سمعت البيعة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها فاذ كرمته في الموزول عنه في غير ما ذكرناه فيه (فصل في آداب القضاء وغيرها تثبت التولية) للقضاء (بشاهدين)

(٣٥٠)

مرسل وحل كابدل عليه قوله بعد سمعت البيعة (قوله انه حكم بكذا) فطر يقذف يده على الحسم ويقسم البيعة بان القاضي حكم له بكذا عرش (قوله سمعت البيعة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى لكنه عبر باللازم (قوله ولا يحلف) أي عند عدم البيعة (قوله فاذ كرمته في الموزول) وهو قوله أو على معزول بشئ فكثير ما هو معزول عن قوله ولا يحلف وحاصله دفع التناقض بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زى قوله فاذ كرمته في الموزول أي من أنه كثره فتشتمل المحسومة لقرار أو حلف أو إقامة بيعة وما ذكرناه فيه فيما يتعلق بالحكم فتسمع البيعة أي ولا يحلف اه وعبارة سم فاذ كرمته في الموزول أي من أنه كثره المقيدة به يحلف محله في غير ما ذكرناه فيه فيستثنى بالنسبة للتخفيف ما إذا ادعى عليه أمسك بكذا أو كان وجهه أن فائدة التخفيف أنه قد يقر عن عمر بن الخطاب عليه أو بشكل فيحلف المدعي العين المردودة التي هي كالقرار أو اقرار الموزول ومن في غير محل ولا يشعده أمسك بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة للتخفيف فلا تسمع الدعوى لاجله اه (قوله في غير ما ذكرناه) لان ما ذكرناه يتعلق بالحكم زى

(فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله تثبت التولية (قوله غير ان أهله) أي فليس المراد الشهادة المعتبرة بل مجرد الأخبار والاجابة لا لبيان بلفظ الشهادة حل أي أن لا يمكن في البلد قاض والا دعيا عنده أو ثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح مر (قوله أو باستفاضة) أي في محل ولا يشعده (قوله بكتاب) أي من غير استفاضة ولا شهادة حل (قوله لا مكان محرمه) وهذا ما أخذنا التافيت في أن الحجج لا تثبت بها حكم والشهادة وانما هي للذكر فقط فلا تثبت حقا ولا تمنع شيخنا عز زى (قوله) ومن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لا من وقت التولية صرح به المالوري مرسل (قوله فهو أعلم وأولى من قوله يكتب الامام) وجه العموم ظاهر ووجه الاول به أن الام لا تقتضي الوجوب (قوله) وبما يحتاج اليه أي عما يتعلق بصالح المحل التي يتولاه لا الاسكاف فانه كان مجتهدا يحكم باجتهاده والا فيمذهب مقلده وأما كونه يعلمون حرم فلا ان القاضي انما كان يحكم بما أمر به الرسول وأعلمه عنه عرش (قوله) وعليه عمارة سوداء) فبشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغيرها بخلاف السواد عرش على مر (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك زى (قوله) صبيحته) كان الاولى وصبيحته ليفيد ما هنسة أخرى كما أفاده حل (قوله في يوم السبت) لا تأمل الاسوع وأول كل شئ بكونه وقال عليه الصلاة والسلام بورك لنامتي بكونها (قوله) وان ينزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والازل حيث يتيسر وهذا ان لم يكن له في موضع يعتقد القضاء الفزول فيشرح الروض (قوله ليسأوى أهله في القرب) كأن المراد بالتساوى تساوى كل من نظيره فأهل الاطراف يسأون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لان الساكن بالقرب من وسط البلد يسأوا بالمكانة في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله) وان ينظر أوى أي ندبا بعد ان ينادى في البلد متكررا ان القاضي يريد النظر في المحسوسين يوم كذا فن له محسوس فليحضر شرح مر (قوله والا نودى عليه) أي بأن أدى وأثبت اعساره وفائدة التنداء

زيداني وتقليد الروضة عن الاصحاب (و) ان (ينزل وسط البلد) يفتح السين على الاشهر ليسأوى أهله في القرب (و) أن (ينظر أوى أهل المحسوس) لانه عذاب (فن أقر) منهم (محق فعل) به (مقتضاه) فان كان الحق حدا أقامه عليه وأقلته أو نزع برأ وراى اطلاقه فعلى (والا امر باداه) فان لم يؤد ولم يثبت اعساره أدام حبه والا نودى عليه لاحتال خصم آخر فان لم يحضر أحد

بعد

المعلق وتعبيره بما ذكر أوله مما مر به (ومن قال طلعت) المجلس (فعل خصمه حجة) فإن لم يقمها صدق المحيوس. **جيم** (فان كان خصمه غائبا كتب إليه لحضر) هو أن وكيله ناجلا فان لم يفعل حلف وأطاع لكن **عحسن** أن يؤخذ منه كميل (ثم) بعد فراغه من المحيوسين ينظر (في الأوصاف) بأن يحضرهم إليه فن ادعى وصاية بحث عنها هل ثبتت بينه أولا وعن حاله ونصرته فيها (فن وجدته عدلا قويا) فيها عدلا (ضعيفا لكثرة المال) (أقرأ وأطفاها) أو شاك في عدالة ولم يعد له الحكم الأول (أخذ المال متأو) (٣٥١)

أول سبب آخر (عنده معين) يتقوى به ثم ينظر في أمناه القاضي المصوبين هي المجابر ونقرة القوميات في الوقت العام والمال الغال والقطعة (ثم يتخذ كتابا) للحاجة إلى ولان القاضي لا يفرغ من الكتابة غالبا (عدلا) في الشهادة لتؤمن خاتمة (ذكر اسرار) محامان يادني (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكيمية ليعلم محمدا يكتبه من سافده (شرطا) فيها المحضر يفتح إليه ما يكتب فيه ما جرى للتحاكي في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تفتينه سعى سجلا وقد يطلع على ما يكتب (فتبها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لللا يؤتى من قبل المجله (عقفا) عن الطمع لئلا يتألم به وهو من زيادتي (وافر عقل) للتأخيم (جيد خط) لئلا يقع الخط والاشتباه حاسب ضيحا (ندبا) فيها (و أن يتخذ مترجمن) للحاجة إليها

بعد ثبوت الاعصار احتال أن يظهر غريم أعرف بحاله فيقيم بينه يساره سول أي فالداء ظاهري الثانية دون الأولى **(قوله)** فعل خصمه حجة قيل هذا شكل لأن وضعه في المجلس حكم من القاضي الأول يحسمه فكتب بكتب الخصم حجة سم **(قوله)** كشيال أي أوالى القاضي بلده ليأمره بالمحضر وهو أولى من ذلك حل **(قوله)** فان لم يفعل أي لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيله **(قوله)** حلف أي وجوبا عس **(قوله)** وأطاع لتصير الغائب في حشد مر **(قوله)** لكن يحسن أي يندب عس **(قوله)** أو شاك في عدالته المعتبر في العدالة لبقاء المال بيده لأن الأصل بقاء عدالته مر عس **(قوله)** العام وكذا الخاص زى **(قوله)** ثم يتخذ كتابا أي ندبا كتابا في قوله وعمل من ماذكر من اتخاذ كاتب الخ عس وقد كان له **(قوله)** كتاب فوق الاربعين منهم زى يدين ثابت وعلى معاوية رضى الله تعالى عنهم برماوى **(قوله)** بكتابة محاضر وسجلات) وثمن ورق المحاضر والسجلات ونحوها من بيت المال فان لم يكن فيه مئتي فعلى من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر برماوى **(قوله)** وكتب حكيمية) وهي ما يكتبه بعض القضاة لبعض إلى سكتت بكذا فنذره حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالخط أي أو وان لم يكن فيها حكم ولا دعوى كحجج البيع والشراء والقرض **(قوله)** شرطها أي في الكتابة أي صاحبها أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا في كتابة المحاضر والسجلات هكذا فيهم فتأمل شوري وقيل هو معمول محذوف أي شرط ذلك شرطا **(قوله)** أو تفتينه هو أن يكتب الحكم إلى قاض آخر لينفذه وتنفيذ الحكم ليس يحكم من التنفيذ الآن وجددت فيه شروط الحكم عندنا أو كان انبأنا الحكم الأول فقط سول **(قوله)** سعى سجلا وهو ما يتخذ القاضي ويؤخذ صورته وقديمه ذلك بكتاب الحكم حل فليكون قوله وكتب حكيمية عطف تفسير للسجلات **(قوله)** لللا يؤتى الخ أي لللا يدخل عليه المجله من قبل المجله عس على مر **(قوله)** ندبا فيها أي في هذه الأمور أي هذه الأمور مندوبة حل **(قوله)** وان يتخذ مترجمن استشكل اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنحصر وبعده حفظ شخص لكتبا وبعده أن يتخذ القاضي كل لغة مترجما للشفقة الأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله مع أن فيه عسرا أيضا زى **(قوله)** أصم أي صملا لا يبطل سمع شرح مر والألم يصح كونه قاضيا كما تنقسم **(قوله)** سمعين ولا يعتبر كون السمعين غير المترجمين بل أن حصل الفرضان باثنين بل عرفا لغات القاضي والخصم ككتابي الفرضين والأفلا بد لكل غرض من يقوم به سم **(قوله)** أمال اسباع الخصم الأوضح أن يقول أمال سمع الخ لأن التعدد في السمع لأن الاسباع **(قوله)** في شرطه تفرع على المضاف إليه لأنه يؤخذ منه أمهات معايدن والذي بعده تفرع على مجموع المضاف والمضاف إليه اه **(قوله)** حقاها أي لو اللان كان ولده مترجا أو سمعا واللو اللان كان ولده كذلك فالضمير راجع للولد والوالد لا يقيد

لن تر يكلام من لا يعرف القاضي لفته من خصم أو شاهد ما ترفع كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لفته فلا يشترط فيه الصدق لأنه ما جابر محض (و) أن يتخذ قاض (أمم سمعين) للحاجة إليها أمال اسباع الخصم لأهم ما يقوله القاضي والخصم فقال التقال لا يشترط فيه العدد لاسر وشرط كل من المترجمين والسمعين أن يكونا (أهل شهادة) فيشترط انبئانها بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط اتقاء التهمة حتى لا يثبت ذلك من الوالد والولد إن تضمن حقا لهما ويجزى من المترجم والسمعين في المال

أو حقره وجل وأمر أن يغيره وجلان وتغييره بمذاكر أولى من تغييره للتقريب بالعدالة والحرية والعدوق المسع بالعدو ولا يفرها
 (المص) لأن الترتيب لا يساهج
 (٣٥٢) تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج إلى معانية بخلاف الشهادة وهذا من زيادتي في

كونهما ترجيحاً أو سميعة اه قال الماوردي ولا يقبل ترجمة الوافد الوفاق وهو ظاهر أن تستنت
 حقاويله أو الله دون ماذا تستنت حقاويله سم (قوله أوصقه) تكبير المجلس والشرط والفسخ
 والأجارة برماوى (قوله وجل وأمر أن) وقيل بذلك أربع نصوص فيها يثبت من سول لقولهم
 مات قبل فيه شهادة للمرأة نقبل فيه ترجيحاً عن (قوله وفي غيره) ولورنا أورمسان سول أى لاها
 غير ميتين لكن قد يقال إذا كان ثبوت صوم رمضان لا يثبت فيه التصدق بالقرنم والمسمع بالاولى
 (قوله مزكين) ليس المراد بهما المزكين بأنفسهما بل المراد بهما اللذان ينتقلان تركيبة الشهود
 جبراهما مثلاً للقاضي شيخنا عز بى (قوله لاسم) أى الحاجة اليهما (قوله إذا لم يطلب الخ) والإم
 يندب للثلاث والواقي الاجرة شرح مر وانظر إذا لم يعرف لغة القوم ماذا يسع من جهة الترجان (قوله
 وسجنا) وأجرة السجن على المسجون لأنها أجرة المكان الذى شغل وأجرة السجان على صاحب الحق
 إذا لم يصر فذلك من بيت المال سول (قوله) كاتخذها عمر رضى الله تعالى عنه قال الشعبي ودرة
 عمر كانت أهيمن سيفاً لها حج اه ويقال أنها كانت من نعله ^{عنه} ويقال لم يضرب بها أحداً
 على ذنبه عافعله زى (قوله وكان مجلس) أى معتمداً على مجلسه شرح مر (قوله على من منع وفراش) أى
 أى ليكون أهيمن وإن كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرعية والولاية ومن ثم كرجلوه
 على غير هذه الهيئة شرح مر (قوله أى اتخذاه) لأنه لا معنى لكراهة المسجد إذا لم يمتثل
 بالأعمال (قوله صول الخ) ولأنه قد يحتاج إلى إحضار المجانين والصغار والحيض والكفار وإقامة الحد
 فيه أشد كراهة شرح مر (قوله ولوانتقت الخ) الانسب للتفريع الغلاء لأنه مفهوم قوله اتخذاه (قوله
 أو غيرها) كطرح حج فان جلس فيه مع الكراهة أو عدمها كان لعذر منع الخصوم من المحرض
 فيه المشائنة ونحوها أو يقدعون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين وألحق بالمسجد
 كراهة اتخاذ بيته وهو محمول على ما لو كان بحيث تحتمل الناس دخوله أما إذا أعده القضاء وأخذه من نحو
 عياله وصار بحيث لا يحتاجه أحد من الدخول عليه فلا يكره حيثئذ مر (قوله وكراهة عند تقير
 خلقه) لمحة الهي عن في القصب وقيل به الباقي واختلال فهمه وفكره بذلك ومع ذلك ينفعكم
 وقضية ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار إليه في المطلب وبزعمه ابن عبد السلام وقد
 ينظر فيه بعدم أى التقصير في عقوبات الحكم سم كعدالة الشهود تركيبة (قوله وكراهة الخ) من
 خصائصه ^{عنه} أنه لا يكره له القضاء في حال التنب لأنه لا قول في القصب إلا كما يقوله في الرضا
 لعصت حل (قوله بنحو غضب) نعم تلقى الكراهة إذا دعت الحاجة للحكم في الحال شرح مر
 (قوله لعدم عسها) ضيف والراجح من حيث المعنى الكراهة لأن المحذور نشو يش الفكر وهو
 لا يختلف بذلك اه مر سم (قوله هذا أعم) يؤهم أن الأصل غير بالكراهة وليس كذلك لأن عدم
 البيع والشراء بنفسه بمن لأنه يكره والأصل غير بما يفيد ذلك وعبارته ويندب أن يشاور الفقهاء
 وأن لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أى من مفهومه (قوله بنفسه) فالواقع صح لكان كان
 هناك عناية في قدرها ما يأتى في الهدية سم (قوله للاجباني) بحث سم أن عناية في حكم الهدية
 وأخذ من ذلك أنه لو بيعه شيء بدون الثل حرم عليه قبوله قال وهو سجع وان كان قولهم للاجباني

المسموعين (أو) أن يتخذ
 القاضي مزكين (لمس
 وسألت شرطتها أن يلب
 وعلم من ماذا كمن اتخذ
 كاتبون بعده إذا لم يطلب
 أجرة أو زرق من بيت المال
 (و) أن يتخذ (درة) بكسر
 الهمزة (تأدب وسجنا) لآد
 حق ولعوبة (هو أعم من
 قوله والتمزج كاتخذها
 عمر رضى الله عنه (وجلسا
 رفقا) هو غيره وإن يكون
 ولما ثلاثاً يأتى ضيقه
 الحاضرون ظاهراً يعرفه
 كل من رآه لا تتبادل كان
 مجلس في التوافق كقوى
 الصديق قضاء وكان مجلس
 على من منع وفراش وتوضع
 له وسادة (ذكره مسجد)
 أى اتخذاه مجلس الحكم هو
 له عن ارتفاع الأصوات
 واللفظ الواقعين بمجلس
 القضاء عذر ولو انتقت قضية
 أو ضايق وقت حضوره فيه
 لعلنا أو غيرها فلا بأس
 فضلاً (د) كراهة عند
 تفسيره بنحو غضب
 كجوع وشبع مفرطين
 ومرض مؤلم وخوف
 مزعج وفرح شديد نعم إن
 أن غضب لله في الكراهة
 وجهان قال الباقى للمتمد

عصها (وأن يعامل) هذا أعم من قوله
 وأن لا يشتري ويبيع (بنفسه) إلا أن قدس بوكه (أو وكيل) له (معروف) للاجباني وذكر كراهة المسجد والمعاملة من زيادتي
 (وسن) عند اختلاف وجوه النظر

وتعارض الآراء في حكم (إن يشاور الفقهاء) الامانة لقوله تعالى لنبيه ﷺ وشاورهم في الامر (وحرم قبول هدية من عادته) بها (قبل ولايته أو) له عاقبتها و (زاد عليها) قدرا (٣٥٣)

تعليل للكرامه فقد يقتضى حل قبول الخايه سول (قوله) وتعارض الآراء عطف مسبا ولازم (قوله) الفقهاء الامانة) ولودونه (قوله) وحرم قبوله) وسائر العمال منه في نحو الهدية كشاح البلدان لكنه أغلظ هر وعش (قوله) هدية) والضيافة والدية كالمهدي وكذا الصدقة على الوجة زى ولا يجوز لتبر القاضى من مقصدياته الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه ما جرت به العادة من احسان طعام لشاد البلد ونحوه من التكرم والاكساب ع ش على هر ملخصا (قوله) وازاد عليها) فان تميزت الزيادة قدما فقط وحرم عليه قبولها سول والارد الجيع (قوله) أى ولايته) ولوأهدى بعد الحكم حرم عليه القبول ايضا ان كان مجازاة والا فلا كذا أطلقه شارح وتعين حله على مذهب متاد أهدى اليه بعد الحكم حج سول (قوله) ولو في غير محل) هذا هو المتمد زى (قوله) من له خصومة) أو غلب على ظنه أنه سيخاضه ولو به صالة فيما يظهر لئلا يتجسس من الحكم عليه شرح هر خلافا لادعوى لانه استثنى هدية باضه اذا لا يتفحص حكمه ونقله عنه زى وأقره • وحاصل ما في الهدية أن القاضى والمهدي امانا يكونا في محل الولاية أو خارجها أو القاضى داخل الهدى خارجا أو بالعكس فهذه أر هر صوري على كل امانا يكون له عادة أو لا اذا كان له عادة فاما إن ير يدعيا ولا على كل من الثلاثة امانا يكون له خصومة ولا فهذه تستر بغير فيها الاربعة للتقدمة يكون المجموع أربعة وعشرين وكلها حرام الا اذا كان القاضى في غير محل ولايته ولم يزدهدى على عاقبه ولم يكن له خصومة فيها شيئا غير زى فقد صرح سول بأن الزيادة في غير محل ولايته لا يحرم وقال انه مقتضى قولنا اننى أزداد على ما في محلهام قوله والابان كان الخاتمل (قوله) بأن كان في غير محل ولايته) وان زاد على العادة سم أى ان كان المهدي من أهل عمله سول (قوله) من ليس الخ) من فاعل أرسل (قوله) وجهان) للتمتع الحرمة هر وفيما ن هذه المورد داخل تحت قوله وحرم الخ في كلامه تدافع ويمكن أن يجاب بان مناسب لمحل على ما اذا دخل صاحبها معها وما هنا على ما اذا يدخل واليه أشار الشارح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد لمحل الخلاف لانه اذا دخل معهما في محل ولايته كما هو القرض حرم باتفاق لانه صار من أهل عمله كما قاله هر وبعبارة شرح هر وسواء أ كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعل اليه فلو يهوها لعم رسول ولا خصومة له فيه وجهان أوجههما الحرمة (قوله) لم يملكها) فيدها لما كانا وجدا والفتيل للمال زى (قوله) بخلاف عمله) أى ظنه الموكدة كالوشهدت بينه برى أركنا أولئك من يسر شيه أو يبنونتها أو عمد ملكه لانه قاطع بطلان الحكم حيث نوال الحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصور بعلمه لما رثته للينة مع عدالتها ظاهرا شرح هر • والخاص انه اذا أقيمت البينة بخلاف عمله لا يقضى بها لعلمه بخلافها ولا بعلمه لاجل قيام البينة فيرض عن القضية سم (قوله) ولا منه في عتق بة الله تعالى) نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب عزرا عزره وان كان قضا بالعلم وقد يحكم بعلمه في عدالة تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من كنهته أسلم ثم أظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب عدول يرمع تمت فيقضى فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كان شرب خرا في مجلس الحكم يشرح هر (قوله) أوقات) عنده بينه بخلافه) كان عل أن الله أى أرى الله على معاداة وأقامه بينه أرى الله أى الله فله وقا تبه بينته فلا يقضى بالبينة بهذا كر زى أى ولا بعلمه لما رقبوله لى خبنا (قوله) وما عدا ما ذكر) مثله الا أنه بأن يدعى عليه بمال وقد رآه أقرض قبل

في محلهما) أى ولايته (د) قبوله ولو في غير محل هدية (من له خصومة) عنده من اعتادها قبل ولايته لا ينافى الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي غيرها سبيل العمل ظاهرا وخبرها ليعال غلول وروى سحت رواء حسن (والا) بأن كان في غير محل ولايته أو يزداد المهدي على عاقبه ولا خصومة فيها (جاز) قبولها ولوأرسل بها اليه من ليس من أهل عمله لم يدخل معها ولا حكومة له في جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردى وحيث حرم لم يملكها (وسن) لفيما يجوز قبولها (ان يشب عليها أو يردّها) لما كها (أو ضمها بيت المال) وهذا الاختيار من زياتى (ولا يقتضى) أى القاضى (بخلاف عمله) وان قامت به بينة واللكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالباطل محرم (ولاية) أى بعلمه (في عتق بة) تعالى من حدّوا تهر بر لندب السر في أسبابها (أو) في غيرها (قامت) عنده (بينة) بخلافه) وهد من زياتى وتعبيرى بالعتق بة أعمن من تعبيرة بالحدود وما عدا ما ذكر

يحكم فيه بطله لانه اذا قضى شاهدان أو شاهد واحد من ذلك انما يفيد الظن فبالعلم وان شمل الظن أولى بشرط الحكم به أن يصرح بمسندة
 فيقول علمت أنه عليك ادعاء وحكمت عليك بعلي قاله الماردى والرواى (ولا) يقضى مطلقا (نصف) و بعض من أصله وفرعه
 (وروي كل) منهم ولو سكتا (وشريك في المشترك) لا ينفى ذلك (و يقضى لكل) منهم (غيره) أى غير القاضى من امام قاض ولو تأتى
 عنه دفعا لم يتوذر ك رقيق البعض بشر غير القاضى عن ذكر من ز يادى (ولو اقردى عليه) بالحق (أو حلف المدعى) بين الرأى
 غيرها (أو أقام) به (بينوسأل) (٣٥٤) المدعى (القاضى أن يشهد بذلك) أى باقراره أو بينه أو ما قامت به اليه

والاخرى من ز يادى (أو) أوسمه أقر به مع احتمال الإبراء سأل (قوله يحكم فيه بطله) أى اذا كان جبهتها أماما ضرورية
 فيستنع عليه القضاء به حتى لو قال نصبت بحجة شرعية أوجب الحكم بذلك وطلب منه بان يستند به
 ذلك فان امتنع وردناه ولم نعمل به كما فنى به الولد رجالة تعالى تباعد البعض المتأخرين شرح مر
 (قوله وان شمل الظن) أى القوى فادفع ما يقال ان البيئة تفيد الظن أيضا فلا تطهر الاووية (قوله)
 ولا يقضى مطلقا) أى لا يعلمه ولا يدبره أو ما جاز له تمرير من أساء أدبه علينا حكمه كحكمه على
 بالجور لا يستغنى يستهان به فلا يسمع حكمه شرح مر (قوله نصف) أماعليه يجوز وهل هو
 اقرار أو حكم وجهان المعتمد أنه اقرار خلافا لبعض المتأخرين زى (قوله وبضه) بخلاف سائر
 الاقارب وله أن يحكم لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء وان تضمن حكمه استلاء على المال
 المحكوم به وتصره فيه كذا باثبات وقف بشرط نظره افاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده
 عليه وبإثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منو مجتمع لدرسة أو مدرسا ووقف نظره قبل الولاية
 لانه الحكم إلا أن يكون متبرعا فكالوصى على ما قاله الاذرى سأل ومثله شرح مر (قوله وشريكه)
 أى شريك كل واحد من المذكورات (قوله وأغيرها) بأن كانت العين في جهة من نحو حولت أو أقام شاهدا
 وحلف معه سأل وممر (قوله وسأل المدعى القاضى) خرج قوله سأل اذا لم يسهل لانتفاع الحكم للمدعى
 قبل أن يسأل فيه كالتنازع قبل دعوى صححة الادعاء قبل فيه شهادة الحسبة سأل وفي التورى أن
 الحكم حينئذ لا يجب لانه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه يمانسى) رابع لقوله فلا
 يمكن القاضى من الحكم عليه وقوله أو عزل رابع لقوله ولا يقبل الحق فهو لوصف من شرطه كما قاله ع
 (قوله وسأل القاضى ذلك) أى الحكم والاشهاد به (قوله وسواء) فى ذلك أى فى لزوم الحكم والاشهاد وس
 الاجابة (قوله) أى لكل منهما أو عليه أو الضمير رابع للاحد (قوله) وجب التسجيل أى وان لم
 يسأل فى ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندى) والفرق بين التثبت والحكم يظهر في صورتيها
 رجوع الحاكم أو الشهود بعده هل يفرمون ان قلنا التثبت حكم غموا أو أفلا زى (قوله وس
 نسخان) أى وان لم يطلب الحكم ذلك مر (قوله محتومة) بأن تسمع أى يجعل على الورقة قطعة
 شمع بعد طياتهم يتم على الشعة وليس المراد بالخم ما هو معروف الآن قرءه الخافى (قوله أو خلاف
 نص) المراد بالنص هنا ما يشمل المظاهر على ما فى الطلب عن النص لامتناع الحقيق وهو ما يحتج
 غيره شرح حج (قوله بنى تأثير الفارق) هذا هو القياس الاول وقوله أو بعد تأثيره هو السارى
 (قوله بأن لا حكم) فبطلته لا يحتاج الى قضى والمعتمد أنه لا يسمه سأل وعلى المصدق كان
 الاولى نتيحة الاصل على ما هو عليه وقال مر نقضه أى أظهر بطلانه فقول سأل والمصدق ليس

بالمر
 على ما نقل عن الزبلى وشرح والرواى وكلاهما فى سن الاجابة المدعى عليه كالمى الروضة كالمى الروضة
 الحكم نحو حكمك أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو أزلت الحسم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أوصح لانه ليس بالزام والحكم الازم
 (و) سن (نسخان) بما وقع بين ذى الحق وخضه (إسماها) تعلى (له) غير محتومة (والاخرى) محتظ (بديوان الحكم) محتومة
 مكتوب على رأسها اسم الخصم (وان حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (عن لائقين شاهدين) كمدعي (أو خلاف نص) من
 كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو أجمع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره (بأن لا حكم)

على ما نقل عن الزبلى وشرح والرواى وكلاهما فى سن الاجابة المدعى عليه كالمى الروضة كالمى الروضة
 الحكم نحو حكمك أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو أزلت الحسم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أوصح لانه ليس بالزام والحكم الازم
 (و) سن (نسخان) بما وقع بين ذى الحق وخضه (إسماها) تعلى (له) غير محتومة (والاخرى) محتظ (بديوان الحكم) محتومة
 مكتوب على رأسها اسم الخصم (وان حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (عن لائقين شاهدين) كمدعي (أو خلاف نص) من
 كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو أجمع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره (بأن لا حكم)

وهو المراد بقوله نفعه هو غيره أي من الحكم ليقين المتطابقه ولما تافته القاطع أو الظن الحكم بخلاف التباس الخفي وهو ما لا يبعد فيه تأخير الفرق فلا ينقض الحكم المتعاقب لان الظنون المتعاقبة لو تنقض بعضها بعض لما استمر حكمه وانقضى الامر على الناس والحق كقياس الضرب على التأنيف بالاولين في قوله تعالى فلا تنقلهما أف بجامع الإيذاء والخفي كقياس الذرة على البرق بالرابح بجامع العلم وتعيين مجاز كراهم مما عبر به المذكور بعض في الشهادات (٣٥٥) (وقضاء) يقبضه بقوله (رب على أصل كاذب) بأن كان باطن الامر فيه خلاف ظاهره (ينقض ظاهرا) لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة تور ظاهره المدالة بالحل يحل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرها أما الرب على أصل صادق فينقض القضاء فيه باطنا أيضا قطعا ان كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الاصح عند البغوي وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان الحكم لمن لا يعتمد تنقض الكسبة ويتم الاتعاق فلو قضى حتى لنافي شفعة الجوار أو بالأثر بالرحم حله الاخذ به وليس للقاضي منعه من الاخذ بذلك ولامن الدعوى به اذا أرادها اعتبارا بيقينة الحكم ولان ذلك مجهد فيه والاجتهاد الى القاضي لا الى غيره ولهذا جاز للشافي أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه وان

بظاهر **(قوله)** أو الظن الحكم أي الواضح الدلالة سم **(قوله)** وهو ما لا يبعد على البرهان الفارق بينهما وجوده وكثرة الاقتيات في البرودن الذرة ولا يبعد تأخير في الحكم أي بنفي الربو به عن الذرة فإذا صح صحة بيع الذرة بطله متفاضلا لا ينقض حكمه لمخالفة لقياس الخفي الذي أنه يرى المستتر عدم صحة بيعه بطله متفاضلا **(قوله)** المتعاقب أي النسابة **(قوله)** كقياس الضرب على التأنيف فالقارن بينهما هو أن الضرب بإذاء بالفعل والتأنيف بإذاء بالقول مثلا مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حصة الضرب أي لا ينفيها فلو حكم بعدم نزع رمن ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه **(قوله)** والخفي كقياس الذرة الخ الأولى الخفي لقياس التفاح على البرن قياس لفرقة على البرن المسأى وأجيب بأن غشيه بالنظر لما كان قبل من نذرة أكل الذرة **(قوله)** على أصل كاذب المراد به حشاشة الزور **(قوله)** بظاهره المدالة يدل من شهادة أو الباء بمعنى من وعبرة من فالحكم لشهادة كاذبين ظاهرهما المدالة لا ينفذ الحل باطنا **(قوله)** في محل اتفاق المجتهدين هو وجوب صوم رمضان شاهدين والذي في محل اختلافهم مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار كإثباتي **(قوله)** لا تنقض الكسبة علة لنبذ **(قوله)** شفعة الجوار بكسر الجيم وضمة **(قوله)** أو بالأثر بالرحم أي عند انتظام بيت المال لان الشافي لا يوزنهم حيث **(قوله)** وليس للقاضي أي الخفي أو الشافي **(قوله)** بيقينة الحاكم وهو الخفي **(قوله)** والاجتهاد الى القاضي انظر رأ فائدة تذكرها **(قوله)** ولهذا جاز للشافي أن يشهد بذلك أي باستحقاق الارث والشفعة عند من يرى جوازه وظاهره وان لم يقل للقاضي عندكم أو لم يقل في الأثر بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليتنامل حل وفي شرح الروض كان يشهد أنه يستحق الشفعة وأنه يستحقها بالجوار اهـ **(قوله)** لم يعمل به أي بما ذكر من رؤية الورقة وشهادة الشاهدين وأشعر كلامه بجواز العمل به لغيره وهو كذلك فلو شهدا عند غيره بأن فلانا حكم بكذا لم تنفيذه الا ان قامت بينة بان الاول أنكر حكمه وكذبهما زى وكلام زى قاصر على ما إذا شهد بالحكم **(قوله)** حتى يدكر أي تذكر الواقعة مفصلة شورى ولا يكفي تذكره أن هذا خطه فقط لاحتياح التورير شرح مر قال تعالى ولا تقبل ما ليس لك به علم وقال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون برمادى **(قوله)** وله حلف يشمل العين المرودة والعين التي معها شاهد **(قوله)** الذي مات مكتوبا انظر مفهومه ولم يذكر م ر في شرحه هذا القيد **(قوله)** انه لا بيان للخط **(قوله)** ان وقت بامانه بان منه عدم القهال في شيء من حقوق الناس اعتقادا بالقرينة وضابط ذلك انه لو وجد عنده بان زائد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه شرح مر **(قوله)** لا اعتضاده أي الخالف وقوله بالقرينة هي خط محموره **(قوله)** والحكم والشهادة بغيره فاستبط لغيره فرقاً أصابان خطرهما عظم وعام بخلاف الحلف فإنه يتعلق بنفس الخالف ويباح بغالب

كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاض أو شاهد (ورقة في حاكمه أو شهدانه) على شخص بشي (أو شهدا هذان أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به) واحد منهما في امضاء حكم أو لأداء شهادة (حتى يدكر) ما حكم أو شهد به لا مكان التورير وشبهة الخط (وله) أي للشخص (حلف على ما له يتعلق) كاستحقاق حقه على غيره وأدائه لغيره (اعتقاداً على خط محموره) كنفه ومكتبه الذي مات مكتوبا أنه على فلان كذا أراداه ماله عليه (النوتى بامانه) لا اعتضاده بالقرينة ولفرق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يدكر كما بان العين تتعلق به والحكم والشهادة بغيره ولا تلحق أخبار عدل كآلهم من الاولى وتحمون ز يادى

(وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنده وعند من سبق به وإن لم يذكر قراءة ولا سماع ولا جازع على ذلك عمل العلماء سلفاً وخلفاً فأقرت الشهادة بأنها أوسع منها لأن الفرع يروى مع حضور الأصل ولا يشهد (فصل) في النسوبة بين الحسين وما بينهما * (تجب نسوبة) على القاضي (بين الحسين) (٣٥٦) وجوه (الأكرام) وإن اختلفا شرفاً (كقيام) لهما ونظر اليهما (ودخول)

الطن ولا يؤدى إلى ضرر عام شرح الروض (قوله) وله رواية الحديث بخط محفوظ (عنده) كأن مجردة مكتوباً به بخطه أنه قرأ البخاري متل على الشيخ الفلاني وأنه سمعه منه أو أنه سماعاً به فانه يجوز إرفاقه بروى عنه وإن لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجابة وليس المراد أن الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كسبى إلى بعض الأوهام شيخنا عبارة شرح مدر ولورأى خط شيخه بالذنن في الرواية وعرفه جازعاً عنه (قوله) وإن لم يذكر قراءة) بشدبند الفال والكتاب كابدل عليه قولهم روان لم تذكر قراءة الخ

(فصل في النسوبة بين الحسين) الحصان ثنية خصم يطلق على الواحد والجمع ممن العرب من شئبه ويجمعه ومثى عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم والخصم مفتاح الماخ وكسر الصاد الشدبند المضمومة زى (قوله) وما بينهما) كقوله وإذا حضراه سكت الخ (قوله) بين (الحسين) ومثلهما وكلاهما في المضمومة وما جرت به العادة من التوكيل للتخلص من ورطة النسوبة بينه وبين خصمه جهل قبيح هر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به أياً بدليل تحليفه اذا وجبت بين حكاية ابن الرفعة عن ابي زبيلى وأقره اه (قوله) كقيام لهما) لو قام لأحدهما ولم يعلم أنه في خصومة يثبت أن يقوم لأخر أو يعتد به أنه لم يعلم أنه جاني خصومة ويحتل أن يكون هذا أى الاعتذار واجبا اذا كان أحدهما وضما لم يجز العادة بالقيام لله والآخر رفيعا مقام له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الالتحاق بالرفع سم ومثله في زى (قوله) وجواب سلام) ولا يخص أحدهما بثنى من ذلك وإن اختص بفضيلة ثلاثين كسرقب الآخر زى (قوله) فلا بأس أن يقول الخ) واغفرها نكتة التكلم باجنى ولم يكن قاطعا للرلد ضرورة النسوبة كاتى شرح مدر (قوله) أو يصير الخ) قال بعضهم إن ما ذكرهنا بخالف ما سبق في السير من ابتداء السلامة كفاية من جمع فاذا حصر جمع وسلم أحدهم كنى عن الباقي زى (قوله) حتى يسلم) فلا يسلم ترك جواب الاول محافظة على النسوبة زى وفيه أنه يلزم عليه ترك واجب التحصيل واجبا للمرجع الأول بقال المرجع الاحتياط لمحافظة على النسوبة (قوله) تجب بشرع) وهو ما يابى كان نائبا عن على رضى الله تعالى عنه كقائه مدر ولما ادعى اليهودى على على قال على أدبت النعى فقال شرع هل يشاهد أى أشير المؤمنين فلما سمع اليهودى ذلك أسل وقال والله إن هذا هو الدين الحق بايلى (قوله) مع يهودى) أى في دفع مدر أى في تمنع دفع اشتراء على من اليهودى كما يؤخذ من كلام البايلى لكن في شرح خط على أني شجاع أن النزاع في نفس السرع حيث ادعاء على اه (قوله) وقالوا كان الخ) لعل نكتة قوله ذلك اظهار شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لاسلام الذى وقد كان كذلك عى على مدر (قوله) وبه صرح سليم الخ) للمتمدن وجوب رفع المسلم على الكافر في سائر وجوه الاكرام زى فياذن لى لم أو لاقى الدخول عليه (قوله) ان ما كان الخ) لان من أمارات الوجوب كون الفضل عنوانه لو لم يجب كالتحان والحدلان كلاتهما عقوبة شوىرى (قوله) بان القاعدة أكثرية) قد يقال كونها

عليه فلا يذن لأحدهما دون الآخر (واستماع) لكلاهما (وملافة) وجه) لهما (وجواب) سلام) منهما إن سلفا ما فلا يسلم أحدهما فلا بأس أن يقول لأخر يسلم أو يصير حتى يسلم فيجبهما جميعا قال الشيخان وقد يتوقف في هذا اذا طال الفصل وكأنهم احتلوه محافظة على النسوبة (وجلس) بأن يجلسهما إن كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما بين يمينه والآخر عن ياره وقولى في الاكرام مع جعل مابعد أمته له أولى من اقتصاره على الاشلة والصريح بوجوب النسوبة من زيادى (وله) رفع مسلم) على كافر فى المجلس أو غيره من أنواع الاكرام كان يجلس المسلم أقرب اليه كاجلس على رضى الله عنه تجب بشرع في خصومة له مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت النبي ﷺ

يقول لتساوؤهم في المجلس رواء اليه يوقد كرفع المسلم في غير المجلس من زيادى وهو ما يجته الشيخان وصرح به الفوراني وزدته تبعا لحاوى الصغير وغيره لأنه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازى وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزكى مع مقلد ذلك عن سلم الظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التقييز وهو قياس القاعدة أن ما كان عنوانه اذاجا لوجوب كتلم البدي السرة اه ويجب بان القاعدة أكثرية لا كية بدليل سجودى السهو والتارة في الصلاة (واذا حضراه) أى الحصان هنا

أكثرية

فيه من إزالة هيئة القدم
قال الشيخان أو يقول
للمدي إذا عرفه تكلم وفيه
كلام ذكره في شرح
الروض (فاذا ادعى)
أحدهما (المطالب) القاضي
جوزا (نصه بالمجواب)
وان لم يشأه للمدي لان
المقصود فصل الخصومة
وبذلك تنفصل (فان أقر)
بالحق حقيقة سكتا (فذلك)
ظاهر في ثبوت (أو أنكر)
سكت أو قال لمدعي أنك
سكت (نم ان علمه بأن
له اقبنتها فالكسوت أولى أو
شك فاقول أولى أو علم
جهله بذلك وجب اعلامه به
(فان قال) فيها (لي حجة)
وأردف حلفه (مكن) لانه قد
لا يحلف ويقر فيستغنى
للمدي عن اقامة الحجة وان
حلف أقامها وأظهر كذبه
فله في طلب حلفه غرض
(أو) قال (لا) حجة لي أو
زاد عليه لاختراة ولغاثة
أو كل حجة أقيها فهي
كاذبة أو زور (فأقها) ولو
بعد الحلف (قلت) لانه
ربما يعرفه حجة أولى
ثم عرف وتعيى بالحجة أع
من تعيره بالبيئة لشمله
الشاهد مع البين (وإذا)
ازدحم مدعون هو أولى
من قوه خصوم (قديم)
فيهم من أحدهم (عمدة) أن لم يعرف سبق بأن جهل أوجاؤه ما عاقد (بقرة) والتقديم فيها (بمعوى واحدة) لثلا بطول الزمن
فيغير باليقون (و) لكن (رس)

أكثرية لا يمنع الاحتجاج بها فان أكثرها تقتضى رجحان العمل بها الأدليل ولم يوجد هنا فتأمل
سم شوري وعبارة هر ولا ينافيه تعبير من غير بالجواز لانه بعد منع فصدق بالواجب كقاعدة
الاكثرية اه (قوله أي بين بديه) راجع لقوله وإذا حضراه (قوله مثلا) أي أو كان أحدهما من
بينه والآخر عن يتره (قوله سكت) وهو أولى لثلا بتوهم بيه للمدي هر (قوله وفيه كلام الخ)
وهو أنه لا يقول ذلك لما فيه من الميل اليه (قوله طالب القاضي جوزا) أي قبل طلب خصمه ووجوب
ان فلا قبل على الحق وعاديل عن ان الواو في قوله وان لم يشأه للحال تدبر (قوله وبذلك) أي
بالمجواب تنفصل وهذا ظاهر ان أقر ان أنكر فلا يظهر الاتصال لان قال كان انصافا قريبا
صارت كأنها منفصلة (قوله أو سكتا) بأن رد العين على المدي وحلف حل وفيه نظر لأن العين المردودة
لا تكون الابدال انكارا وحيت فلا يصح جعل هذا قسبا لقوله أو أنكر فالتصور بالرجحان أن يقول
للمدي على القاضي ان المدي قد ادعى على سابقا وطلب مني العين فرددتها عليه خلف فان هذا متضمن
لثبوت الحق اللازم للاقرار بسخننا ح ف أو يقال المراد بقوله أنكر استمر على انكاره والاول
تصور قوله حكما بما إذا ادعى الاداء أو الأبراء فانه متضمن للاقرار فيكون اقرارا سكتا بلا انكار
سكت (قوله في ثبوت) أي ولا يحتاج الى حكم (قوله سكت) أي القاضي (قوله أو قال للمدي لك حجة)
أي ان كانت الدعوى مما لا بين فيها على المدي والا كالتو أي كدعوى القتل عند اللوث قاله
اتخلف حين يمتنا زى (قوله ان اعلم) أي القاضي (قوله فيما) أي في حال السكوت وقول القاضي
أنك حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) عبارة شرح هر نم لو كان متصرفا عن غيره أو عن
نفسه وهو مجبور عليه بنوعه أو فليس تعينت اقامة البيئة كإعائه البلقيني لثلا يحتاج الامر الى
الدعوى بين يدي من لا يرى اليه بعد الحلف فيحصل الضرر ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدي
يرفع غرضه الا ان يسمع البيئة بعد الحلف بتقدير أن لا يتصل أمره عند الأول انتهت (قوله أو زور)
مما بين ع ش (قوله ثم عرف) راجع للامرين والمراد بالمعرفة ما يشمل التذكر فيشمل النسيان
وقال حل ولو قال عندنا تصدى لقامة الشهادة لست بشاهدني كذا ثم شهد به لم تقبل شهادته وان قال
ذلك قبل التصدي ولو يوم قلت اه ومثله زى (قوله هو أولى من قوله خصوم) لان الخصم
يسبق للمدي عليه والعبارة انما هي يسبق المدي حل أي فاذا سبق قدمه والمدي عليه وان تأخر
وتخلل بينهما مدعون بخلاف ما إذا سبق للمدي عليه وآتى بعده للمدي وتخلل مدعون بينهما فانا
لا قدمها لاسم اه (قوله قدمه جوابا) أي اذا تعين عليه فصل الخصومة والاقدم من شاء شرح
هر (قوله بسبق) أي حيث حضر من يدعى عليه فلا ضرورة بحضور المدي مع عدم وجود مدعى عليه
فلو سبق للمدي وتخلل للمدي عليه ثم جاء وقد سبقه مدعى آخر ومدعى عليه قبل أن يدعى ذلك للمدي
قدم للمدي الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع في دعواه حل قال هر وبعت البلقيني
أنلوا مدعوه حده ثم مع خصمه ثم حضر خصم الأول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم
الأول ان حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها فتقدم الثاني هنا ليس
الا لان تقدم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حتى الأول اه واستثنى البلقيني من تقدم
الاسبق ما إذا كان قاترا فلا يقدم على المسبقين قال وهذا مما لا توقف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله
بأن جهل) أو علم ونسى ع ش (قوله بدعوى واحدة) تردد الاذرى في أن المراد بالدعوى فصلها

تقدم مسافرين مستوفزين) شوا الرجال ليخرجوا مع فقهم على مقبين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من القبين لمذاشرهن
وان تأخر المسافرون والنسوة (٣٥٨) في الجمي الى القاضي (ان قلوا) وبنى كافي الروضة كاملا ان لا يفرق

بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتصرح بسن التقبيل من زباني فان كثر أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقدم بالسبق أو القرعة كما مر أو نسوة ومسافرين قدموا عليهم والازدحام على الفتى والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والا فاختبره الى الفتى والمدرس (ورم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيمن التفتيح على الناس (بل من شهد عنده و علم حاله من عدالة أو فسق عمل بعلمه) فيه فيقبل الاول ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم ورد الثاني ولا يحتاج الى بحث نم لا يعمل بشهادة الاول ان كان أصله أوفره على الاربع عند البقيتين من وجهين في الروضة كاملا بلا ترجيح تقر بها على تصحيح الروضة انه لا يقبل تركيتها (والا) أي وان لم يفي ذلك (استزكاه) أي طلب تركته وجوبا وان لم يطعن فيه الخصم لان الحكم بشهادته فيجب الصحت عن شرطها (كان) هو أول من قوله بأن (يكتب ما يميز الشاهد للشهود) (عليه) من الاسماء والكنى والحرف وغيرها فقد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كعضية أو عداوة (و) الشهود (به) من دين أو غيرهما كمنح

أو مجرد سماعه مع جواب الخصم واستقر بأنه اذا كان يلزم على فعلها تأخير بأن توقف على احضار بينة أو نحو ذلك أنه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البيت اه رشیدی على در والاول لم تقدم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنع واقدمه القاضي ان كان مطلوبا لانه مجبور شرح مر (قوله) تقدم مسافرين) ولو سفر زهة عن و يقدم المسافرون بجميع دعواهم ما لم يضر غيرهم ضررا ينافي لا يحتمل عادة والافيدعوى واحدة مر (قوله على مقبين) وعلى مقبات لان الضرورة في السفر أقوى حل (قوله من المقبين) اما المسافرون فيقدمون على النسوة كما يأتي عى (قوله ان قلوا) غلبت جمع الذكور المسافرين على النسوة ودخل في النسوة الجائز خلافا لمن المهن بل رجال (قوله) أن لا يفرق (الح) هو أعين الموضوع لان موضوع المسئلة ازدهام مدعين (قوله فان كثر أو لم يبينوا حد الكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقبين وأكثر كالطبيخ بمكة وبغداد بعضهم فهم اعتبار المحسوم بينهم بعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كهم قاله ابن قاضي شهاب ولعله أولى واعتمده مر عن (قوله قدموا عليهم) لان الضرر فيهم أقوى مر (قوله كالازدحام على القاضي) فيقسم بسبق فقرعة ويقدم السابق والقارع بدرس واحد وفتوى واحدة وظاهره ان أمسا في المسافرين والنسوة يأتي هنا عن (قوله فرضا) أي فرض عين أو فرض كفاية مر وعش مثل ذلك ارباب الصانع كالحداد والخطاط والتجار والخباز اه كذا نقل عن شيخنا زى وهو ظاهر ان يمكن غيرهم وتعين عليه البيع مثلا لا اضطرار للمترى والافتين أن الأخيرة لان البيع من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بيع بعض الشترين وبيع بعضا ويحرم ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة في المزدحم على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين بالربغ التي ألح أهلها الطحن بها لمن أراد فهذا في غير المال كين لها امام فيقدمون على غيرهم لأن غايته أن غيرهم مستبرهن فيقدم عليهم المالكون واذا اجتمعوا وتنازعوا فيمن يقدم منهم فيقبلي أن يقرع بينهم وان جازا فمترتين لا شترا كهم في المنفعة اه عى على مر (قوله والا) أي وان لم يبين في كالفروض بناء على أنه ليس بفرض كفاية عى أى بل سنة (قوله حرم اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم يبرعوا ولم يرزقوا من بيت المال للتلاؤدى الى تعطيل الحقوق بالمغالاة في الاجرة كما يشرح مر (قوله عمل بعلمه) أي ان لم يكن قاضى ضرورة والا توقف الامر على الاستزكاه زى (قوله فيقبل الاول) أي من علم عدلك و برد الثاني أى من علم فسقه (قوله انه لا يقبل تركيتها) أي ينسب فلا بد من تركين غيره وهو المتمد (قوله استزكاه) والتركية لا يقبل فيها الا كره قال الزركشى وقتبه أن الامر كذلك ولو كان الشاهد امرأة وهو ظاهر لان التركية ليست بمال ولا لاول اليه سم (قوله وان لم يطعن فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل كما يأتي عى على مر وطعن من باب نفع وقيل كافي الصالح (قوله بشهادته) هو خير أى يثبت بشهادته وان لم تقع بالفعل الا بشهادة الزكى كما يأتي في قوله لأن الحكم انما يقع بشهادته بلا منافاة (قوله هو أول من قوله بان) لأنه يبرهن أن الكتابة شرط من شرطها لظاهره بذلك من غير كتابة (قوله فقد يكون بينهما) عى عى والظاهر ان الشاهد راجع للشهود له والشهود عليه وقوله كعضية أى للشهود له وقوله عداوة أى للشهود عليه وبل على كون الظاهر ما ذكر قول الشارح بعد وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته تأمل (قوله

قد

فقد يلب على الظن الخ) هذا لا يختص بنوع بيان الشاهد الآن يقال هم أدري بذلك من غيرهم بل رفعتهم بأحواله **(قوله وقدر الدين)** بالرغم لأن عبارة الاصل وكذا قدر الدين **(قوله)** وبيعته أي وجوبه وقوله سرا أي ندبا حل **(قوله)** صاحي مسئلة أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وسببا بذلك لانهما يأتان المذكر عن حال الشاهدين كما قاله الاذري وسأولان أو لاعتان أسوال الشهود فان وجدهم مجروحين لم يسألا عن غيره وان عدلوا سألا عن شهادته فان ذكروا مانعا من الشهادة لم يسألا عن غيره وإن ذكروا الجواز سألا عن الشهود عليه فان ذكروا مانعا من شهادتهم عليه لم يسألا عما عداه وان ذكروا الجواز ذكر واجبت قدر الشهود به عمرة سم **(قوله)** لكل مترك فيبعت كلاما من صاحبي مسئلة لكل مترك الشاهدين وانظر هل الزك في ضابط من جهة العدد فيكتفي بإثنين لكل شاهدا ولا بد من تزكية جميع جيران وأصحاب كأيدي عليه قوله لكل مترك سور ثم ظهر أنه يكتفي بتزكين للشاهدين أفاده بعض مناخنا قوله لكل مترك ليس بشرط **(قوله)** في نفسه أي يقطع النظر عن الشهود له وعليه **(قوله)** ثم ينافيه أي القاضي حل **(قوله)** المبعوث وهو صاحبا المسئلة حل لأن المبعوثين يسبان صاحبي مسئلة لانها يثبتان ويسألان كما قاله مبر **(قوله)** ويكتفي أشهد على شهادته أي المترك وقبضه أنه لا بد من لفظ الشهادة في المبعوث والمبعوث اليه هو كذلك وبعبارة شرح مبر مع الاصل والصح اشتراط لفظ شهادة من المترك كقبة الشهادات اه قوله من المترك يشمل للمبعوث والمبعوث اليه **(قوله)** انه عدل متعلق بالمصدر لا بالفعل والمراد أشهد على شهادة المترك بأنه عدل وليس المراد أن الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المترك بها **(قوله)** وان لم يقل لي وعلى الفرد قال القفال مع قول الشافعي عدل على أولى أي ليس عدولا بل تقبل شهادته على وليس بإبن لي بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو الصحيح زى قال البقعي قد يكون يننو بين العدل عدواة تمنع من قبول شهادته عليه فلا يثبت أن يزن بالعدل أي المترك بأن يقول على لوجود العدواة المانعة من قبول شهادته عليه عن **(قوله)** عن كونه شهادة على شهادة أي شهادة أصحاب المسائل على شهادة المتركين وقوله مع حضور الاصل أي المتركين حل **(قوله)** لا يكتفون بالحضور الخ) فصار عندنا في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المتركين عن **(قوله)** وشرط المترك وهو الشاهد بالعدالة زى فيمثل صاحب المسئلة الذي يشهده القاضي كما قاله مبر أي شرطه كشرط المتركين غير خيرة الباطن كما في قول **(قوله)** أي كشرطه من اسلام وتكليف حرة وذكرورة وعدالة وعدم عدواة من جرح وعدم بنوة وأبوة في تعديل زى **(قوله)** من بعده فهم أهلا لا يشترط في الجراح خيرة الباطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا مقصرا قاله حج ومبر **(قوله)** وأما قوله فقد شهد عند عمر انان فقال له ما لا عرفك ولا يعرفك ولا يعرفك انبائن يعرفك لا يابرجل فقال عمر كيف تعرف ما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا فلما عرف صاحبها وسماها ومرد خلفها وعمرهما قال لا قال هل علمت ما بالبراهم والناير التي تعرف بها أمانات الرجال قال لا قال هل صاحبها في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما شرح مبر **(قوله)** سب جرح قد أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسب ولا اشكال لان الجرح هو النسق وأورد الشهادة وسببه نحو الزنا سم على حج **(قوله)** بخلاف سب التعديل أقول لك ان تقول يزن الاختلاف في سب الجرح الاختلاف في سب التعديل بل يترك

ذكر سب جرح) كزنا وسرقه وان كان فيها للاختلاف فيه بخلاف سب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا قاذفا وان انفرده لانه مسئول فهو حق

أي بما كتبه صاحبي مسئلة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مترك) ليعت عن حال من ذكر في قول الشاهد في نفسه وهل يثبت بين الشهود له أو عليه مانع من شهادته ثم ينافيه المبعوث بما عساه به لفظ شهادة لان الحكم انما يقع بشهادة وتعديري بما ذكر أولى مما عساه به (ويكتفي) أشهد على شهادته (انه عدل) وان لم يقل لي وعلى لانه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وزيادة لي وعلى تأكيد واعتذر ابن الصبان عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان المتركين لا يكتفون بالحضور الى القاضي (وشرط المترك) كقوله أي كشرطه (مع) كقوله أي كشرطه (مع) معرفته بجرح وتعديله أي بأبوابها (وخيرة الباطن من بعده صحة أو جوار) بكسر الجيم أنصح من ضمه (وأما قوله) ليكون على صبرة مما يهديه من التعديل إلى الجرح (ويجب

فرض كفاية أربعين بخلاف هذو الذي اذا اتصوا من الاربعه فانهم قد قدله لانهم مندوبون الى السقرتهم مصرون (ويستند فيه) أي في الجرح (معانته) كان رأى زنى (أو ساءه) كان سمعه بقتف وهذا من زيادتي (أو استغاضه) أو توارا أو شهاده من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي (٣٦٠)

ذلك بان تأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم ينفرد أو فرض عين ان انفرد (قوله لحصول العلم) أي في الاولين والاربع وقوله أو الظن أي في الثالث والخامس (قوله والثاني أوجه) معتمد (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن بالمرسل وبحوها عش وهو مقابل قولوه يستند المذرك أو لمخوفون تقديره وما تقدم من معرفته يجرح وتعديل الجرح في المذرك أما أصحاب المسائل الخ (قوله لا يستندون المذركين) أي فلا يشترط فهم خبره بالظن حل وأما شروط الشاهد فلا بد فيها منهم كما تقدم من مر (قوله ليس مفسرا) أي من الجرح فهو بفتح السين عش (قوله ثابت) فيه أنه لا يكفي بمجرد التوبة إذ لا يلزم منه قبول شهادته لا بشرط متى مدة الاستبراء بعدها كإياقي فلا بد من ذكر مضي تلك المدة ان لم يسل تاريخ الجرح واللمحج الى ذلك كافي مر (قوله قدم قوله على قول الجراح) أي لان بين الجرح شهادته بالمر والظن وبينه التعديل بالمر ظاهر فكانت أقوى لأنها علت ما خفي على الاخرى ومن جرح ببلد ثم انتقل لاخر فصله اثنان قدم التعديل ان تخلط مدة الاستبراء اه ارى (قوله وقد غلط في شهادته على) ليس هذا بشرط وانما هو لبيان ان كان مع اعترافه بعدلته مستلزم نسبة للغلط وان لم يصرح به فان قال عدل فيها شهده على كان اقرارا منه اه اشرح مر (قوله من شة تعالى) أي فلا يسقط باعتراف المدعى عليه بدالة الشاهد

(باب القضاء على الغائب)

وان كان الغائب في غير علمه مر وقد خالف في هذا الباب الائمة الثلاثة لم يقولوا به قبل على الجلال (قوله عن البلد) أي فوق مسافة المدعى كإياقي في أول الفصل الثاني (قوله ونواري) أي خوف (قوله وتعزز) أي امتنع (قوله ما يذكر معه) من الفصل الآتي وقوله ومن كتاب (قوله لعدم الأدلة) كقولهم تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب (قوله قال جمع) تبرأ منه لما يأتي أن أسفيان المقتضى عليه لم يكن متواريا ولا متوزنا ولا غائبا عن البلد مع أن شرط القضاء على الغائب أن يكون المدعى عليه واحدا من الثلاثة (قوله من ادخل) قاله ذلك لما شكك له من شح زوجها مر وكانت بمكة أي بعد فتحها لما حضرت للبيعة وذكر في فيها قوله تعالى ولا يسرقن فنكت هنذ ذلك (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ) واعترضه غيره بأنه يلحقها أي ومن شرط القضاء على الغائب تحليف خصمه بين الاستظهار كإياقي ولم يقدر الحكم به لما لم يجرع ردوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صرح عن عمر وعثمان رضي الله عنهما بالقضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة واتفاقهم على سماع البيعة عليه فالحكم مثلها والقياس على من يتصور معرهما أنها أعز عن الدفع من الغائب شرح مر (قوله ولم يكن متواريا ولا متوزنا) فالحق حيث أنه من باب الفتوى والملازمة في قول الجعول كان فتوى لقال لك أن تأخذ الخ ممنوعة إذ يجوز أن يكون فتوى ويقول خذني كما أفاده حل (قوله من حد) كحد شرب خروضا اعترف بها القاضي الكتاب أو قامت بيعة عليه ثم عر ب زى (قوله ان كان للمدعى حجة) شاملة للشاهد واليمين فيقتضى بهما على الغائب

وتأنيها وهو الاقرب لا ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعمدون المذركين واعلم ان الجرح الذي ليس مفسرا وان لم يقبل بعيد التوقض عن القبول الى أن يبحث عن ذلك كما ذكره في الرواية وظاهر أنه لا يسقط بينها وبين الشهادة في ذلك (ويقدم الجرح أي يشتهر على) بيعة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم فان قال المعدل تاب من سب) أي الجرح (قسم) قوله على قول الجراح لان معصيته زيادة علم (ولا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل) وقد غلط في شهادته على وان كان البحث لحقه وقدا عترف بعدلته لان الاستزكان في ثمة تعالى (باب القضاء على الغائب) عن البلد أو حسن المجلس ونواري أو تعزز ما يذكر معه (هو جائز في غير عقوبة لله تعالى) ولو في قود أو حد قدف لمصوم

كال حاضر

الادلة قال جرح وقوله لا يندخذني ما يفيك وولدك بالعرف وهو قضاء منه على زوجها أبي سفيان وهو غائب لو كان فتوى لقال لك أن تأخذني أو لا بأس عليك أو نحو ذلك لم يقل خذني لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان القصة كانت بمكة وأبو سفيان فيها ولم يكن متواريا ولا متوزنا وخرج بما ذكر عقوبة لله تعالى من حد أو تعزز لان حقه تعالى مني على الساحة بخلاف حق الأدي فيقتضى فيه على الغائب (ان كان للمدعى حجة

والقول هو (أي الغائب
(مقر) بالغنى بأن قال
هو جاحده وهو ظاهر أو
أطلق لأنه قد لا يعلم بحجوده
ولا قراره والوجه قبل على
السكت فلتجمل غيبته
ككونه فأن قال هو مقر
وأأنتم اجته استظهار لم
تسمع حجة لتصرحه
بأنها لسبعاذا لأفائدة
فيها من الاقرار نعم لو كان
للغائب مال حاضر وأقام
الجهة على دينه لا يكتب
القاضي به إلى حاكم بلد
الغائب بل ليؤديه دينه
فانه يسمعها وان قال هو مقر
كما في الروضة كاطلها
كان فتاوى القفال وكذا لو
قال هو مقر لكنه محتتم أو
قال وله بينة بأقراره أفر
فإن يكسدا ولي به بينة
(والقاضي نصب مسخر)
بفتح الحاء المجتهد للشددة
(ينكر) عن الغائب لتكون
الجهة على انكار منسك
(ويجب بحليفه) أي المدعي
بين الاستظهار ان لم يكن
الغائب متواريا ولا متمززا
(بعد) إقامة (حجة) أن
الحق ثابت (عليه) يلزمه
أداؤه (و بعد تبديله) كافي
الروضة كاطلها احتياط
للغائب لأنه لو حضر ربما
ادعى ما يبرئ منه (كلوا دعي
على محض) من محضون
وبتوه من زباني فانه
يحلف لما مر من أن كان
للغائب نائب حاضر

كل حاضر ولم يكن بين أو يشترط بينان أحدهما لتكميل الجهة والثاني للاستظهار الأصح الثاني
دمري ومثله الدعوى على العبي والجنون والميت ع ش على مر دجزم س ل الأول وهو ضعيف
والجهد الثاني وهل يجب بين الاستظهار في القسامة أيضا لها دون البينة أو لا وكذا من جنس بين
الاستظهار فلا حاجة لبين أخرى والظاهر أنه على وجوب البين يكتفي بين واحدة ولا يجب خسون حل
(قوله) ولم يقل هو مقر قال الزكي نقله عن الماوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند
الدعوى جعل كائنًا كل فيحلف خصمه أن قال لا يثبت سم باختصار (قوله) فأن قال هو مقر (الح) أي
وهو مقر بالاققرار فأن كان لا يقبل اقراره لسفه أو نحوه سمعت حل (قوله) استظهار أي مخافة أن
ينكر أو يكتب القاضي إلى قاضي بلد الغائب (قوله) لتصرحه بالثاني عبارة شرح مر وذلك لأنها
لانتقام على مقر - وهي أظهر لان الاقرار ليس منافيا للجهة (قوله) إذا لأفائدة هذا الابتج للنافاة
(قوله) وان قال هو مقر لا حاجة إليه لان فرض المسئلة أن مقر فتكون الوجود للحال (قوله) وكذا لو قال
هو مقر (الح) ضعيف (قوله) لكنه محتتم غرضه من سماع البينة أن يكتب القاضي بلد الغائب أن يؤديه
حقه خوفا من محجوده (قوله) ولي به أي بأقراره والوالو الحال (قوله) وللغائب أي يستحب له ذلك كافي
مر (قوله) مسخر وأخرجه بيني أن تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله) ينكر أي يقول
عليه لك عليه ما تدعي لان الأصل برأءة الدسم عبارة قسم قوله ينكر على الغائب وان كان كذبا لمصلحة
والكذب قد يجوز لمصلحة مر (قوله) عن الغائب أي ومن في معناه بما يأتي شرح مر (قوله)
ان لم يكن الغائب (الح) المعتد أنه يجب تحليفه وان كان متواريا أو متمززا زى وع وقال حج
أما التورى والتمتر زيفضى عليها بلا بين لتصرمها (قوله) ان الحق أي بالغنى بانه تنازع بحليفه
واقامة حجة وبدل عليه تأخير قوله وبدتمه بلحاظاته والافكان للناسب بتقديمه عقب قوله حجة قال
س ل نقل عن البقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحلف على ما يليق بها وكذا نحو الاراء
كسأني اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمه ع ش وخرج بقوله ان الحق ثابت
عليه ما لم يكن كذلك كدعوى قتي عتقا أو امرأ مطلقا على غائب وشهدت البينة بحسبه على اقراره
فلا يحتاج لبين إذا لاحظ جهة الحسبة شرح مر (تنبيه) مسائل البين مع الشاهد عشرة ذكر
الشارح منها أربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه يحلف مع الشاهدين أنه فسخ البيع حالة
الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعار وقدره له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل
الجهة يتلف ماله ويحلف مع الشاهدين أنه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابقة إذا ادعت المرأة
أن زوجها عيب وكانت بكرا وادعى أنه وطئها وشهد أربعة نسوة أنها بكرة فتحلف مع شهادتين أنه
وطئها لا احتلال أن يكون وطئها وطأ فغايفوا عادت البكارة الثالثة إذا قال زوجه أنت طالق أسسم
ادعى أنه طلقها في نكاح غيرها أو كانت مطلق من غيره فيقيم شاهدين على نكاح الغير أو نكاحه الأول
ويحلف أنه أراد الاعراب بذلك الثالثة إذا اختلفا في أصل الجناية فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفا في
سلطة الدعوى المحض عليه وكان من الاعضاء الباطنة فيحلف المحض عليه على سلطته العاشرة إذا ادعى
للزوج أنه سافر للخوف ثم هلك بالغرق فانه يقيم البينة للخوف والظاهر ويحلف بأنها هلكت بالغرق
ولو كان له شاهد واحد في هذه المسائل كلها يحلف بينين بينا لتكميل الشهادة وبينا للاستظهار اه
ابن أبي شريف (قوله) على محض (وصورة) للثلاث أن يكون للمدعي بينة بما ادعى بخلاف ما إذا لم
نمكن هناك بينة فانه لا تسمع وعلى هذا الحالة يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الضم ونحوه زى
(قوله) لاسر أي احتياط (قوله) ان كان للغائب نائب استشكل في التوقيع بأنه ان كان له وكيل

أو لیسوا وأنجون نائب خاص أولیت وارث خاص اعتبری وجوب التحلیف سؤاله ولادعی فیم لمولیه بیا وأقامه بدنة علی فیم شخص آخر فقتضی كلام الشیخین أنه یجب انتظار کمال المدعی لیلحلف ثم یحکم له وأخالفهما السیکی فقال الولد أنه یحکم له ولا یبذل کاله لانه قد یرتفع علی الانتظار بیاض

(٣٦٢)

الحق وسبقه الیه ابن عبد السلام وهو المعتدلان یعین هنا

تابعة للبنة وتعیمر فیا مر بالمعقوبة وفیه فیا یأتی بالجنة أعم من تعیرہ بالحدو البنة وقول یلمه بأدوم من زیادی ولا یضی عنه ماقبله لان الحق قد یكون علیه ولا یزعم أدلوه لتأخیر ونحوه (ولادعی وکیل علی غائب لم یحلف) لان الوکیل لیلحلف بین الاستظهار بحال (ولو حضر الغائب (وقال) للوکیل (أبرأنی موکلتک أمر بالتسلیم) للوکیل ولا یؤخر الحق الی أن یحضر الموکلت ولا لا یخیر الا امری أن یستعذر استیفاء الحقوق بالوکالة (و یکن نیوت البراء من بعد أن کانت له حجة (وله تحلیفه) أی الوکیل (أنه لا یمکن ذلك) أی ان موکله أبرأه ان ادعی علیه علم به لان تحلیفه إنما جاء من جهة دعوی صحیحة یقتضی اعترافه بما یسقط مطالبته بخروجه باعتزافه بها من الوکالة والخصومة بخلاف بین الاستظهار فان حاصلها أن المال ثابت فی ذمة

حاضر لم یکن قضاء علی غائب ولیمح بین جزأ مال حج ونظر لان العرفی الخصومات فی نحو الیمین بالموکل لا الوکیل فهو قضاء علی غائب بالنسبة للیمین ثم قال فالحال ان المدعی ان سمعت علی الوکیل توجه الحکم علیه دون موکله الا بالنسبة للطلب الیمین احتیاطا للحال الموکل وان لم تستمع علیه فیمح حله علی الغائب من کل وجه الیمین وغیرها من الراجح أن المدعی علی وکیل الغائب تستمع کما قاله البلقینی وغیره واذ حکم علی الغائب ثم تبین أنه فی مسافة عدوی تفس حکمه کما اعتدیه من وان أخی والده بعد النقض اه سم ملخصا (قوله) نائب خاص) الاول ولی ولعله عبر بالنائب لمشاکنه ماقبله (قوله) اعتبر فی وجوب التحلیف سؤاله) أی طلبه الیمین فان لم یسأل حکم ولا یؤخر الیمین لسؤاله لعدم وجوب التحلیف عند عدم سؤاله رى أی ما یمکن سکونه لیلحلف والا فیمرغه الحاکم من (قوله) علی فیم شخص) لکن الشخص أنف دایة الیمین مثلا (قوله) قد یرتفع علی الانتظار بیاض الحق) ویردان الحق لایضیع بأخذ رهن بان يأخذ القیم ما فی البدیة بکافی مدر (قوله) وهو المعتد) ضعیف (قوله) تابعة لتبینه) أی قسقت عن أی وان لم یسقط التبیه وهو البينة لانهم توسعوا فی التابع (قوله) وبالبينة) لعدم شمولها للشاهد الیمین لکن قال مدر من بینه وشاهداه ویمینا فیا یقتضی فیه بهما (قوله) ونحوه) کاعسار (قوله) ولادعی وکیل) أی وکیل غائب کما یؤخذ من قول الشارح الآتی ولا یؤخر الحق الخ وبعبارة الرشیدی علی مدر قول الحق ولادعی وکیل الخ أی وکیل غائب علی أنه كذلك فی الحق الذی شرح علیه العلامة حج (قوله) لیلحلف بین الاستظهار) وانما یدعی وکیل الغائب اذا کان الموکل غائبا الی مسافة بحوزة فیهما القضاء علی الغائب بان کان فوق مسافة العدوی أوفی غیر ولاية الحکم وان قرب شو بری (قوله) ولو حضر الغائب الخ) قال العراقي وهی مسئلة مستقلة لیست من تمام ماقبله ولا هی الحقیقة من فرع وهذا الباب قال وهل المراد بینه الموکل البينة المعتبرة فی القضاء علیه أو مطلق البينة عن البلد رجیع البلقینی الثانی کذا یخطأ البرلی وأقول قول الشارح ولو حضر الغائب یقتضی أن هذا من تحمة الاولی حیث جعل الحاضر هو الغائب فقامل لکن عبارة للنجاح ولو حضر المدعی علیه وهی تشمل الحاضر ابتداء سم (قوله) ولا یؤخر الحق الان یحضر الموکل) أی من المکل الذی لا یجب علیه الحضور منه اذا استعدی علیه والا فلا بد من حضوره وتحلیفه بین الاستظهار حل وقوله تحلیفه فان لم یحلف أمضته الحق ولارده هذه الیمین اه حل (قوله) دعوی صحیحة) أی دعوی الغائب البراء (قوله) ونحوه) أی کمالی والبنة (قوله) وهذا) أی کون المال ثابتا فی ذمة الغائب ونحوه (قوله) ولما لم) أی عن اودین ثابت علی حاضر فی عمله ولا ینافی معهم المدعی بالدين علی غیره لم یحسمول علی ما اذا کان المکرر من حاضر أو غایبا ولم یکن ذمته ثابتا علی غیره فلیس له المدعی لقیم شاهداه ولیمح معهم من مدر (قوله) قضاء منه) أی بعد طلب المدعی لان المال حکم بقدم مقامه شرح مدر (قوله) أنهاه) أی یجوز لو کان المکتوب الیه قاضی ضروره مسارة قبله اه ذمته غیره وهو صوله الی حقه شرح مدر (قوله) أو یساع حجة

الغائب ونحوه وهذا یتأتی من الوکیل وهذه من زیادی (واذا حکم) الحاکم علی الغائب (بمال ولما لم) بقید أی ذمته بقولی (فی عمله قضاء منه) لتبینه وقولی حکم اولى من قوله ثبت لانه انما یطعی من المال الغائب اذا حکمه بالقاضی لا بمجرد التیوث فیه لیس حکما (والا) بان یحکم اولا یمکن للمال یمکل عمله (فان سأل المدعی انهاه الحال) فی ذلك (الی قاضی بلد الغائب أنهاه) الیه (بشاهد عدلین) یؤدیون عند القاضی الآخر اما (حکم) ان حکم لیسوفی الحق (أو یساع حجة) لیحکمها ثم یستوفی الحق (وسیما)

أى الحجة (إن لم يعلموا والا فلا ترك تسبيتها) كالمأذاهم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذاك أو شاهد واحد بينما
أو بينما مردود فوجب بينهما فقد لا يكون ذلك حجة عند انتهى إليه (وسن) مع الأشهاد (كتاب به يد كرف ما بين الحصين) الغائب
وذا الحق وذكر الكفى من زبادى ويكتب فى إماما الحكم قامت عندى حجة على فلان فلان بكذا وسكت له به فاستوف حقه وقضى
علم نفسه (د) سن (ختمه) بعد قرأته على الشاهدين بحضرة (٣٦٣) ويقول أشهد كائى كتبت فى فلان

بما مشوا يضعان خطهما
فيما لا يكتفى أن يقول أشهد كما
أن هذا خطى أو أن ما فيه
حسنى ويدفع الشاهدين
نسخة أخرى بلا تخم
ليطالهاها ويتذكرها عند
الحاجة (ويشهدان) عند
القاضى الآخر على القاضى
الكتاب (بما جرى) عنده
من ثبوت أو حكم (إن أنكر
الحصم) المحضر أن المال
المذكور فيه (فان قال
لبس المكتوب أسسى
حلف) فيصدق بغير زونه
يقول (إن لم يعرفه) لانه
أخبر بنفسه والاصل براءة
الذمة فان عرف به لم يصدق
بل يحكم عليه (أو) قال
(لست المحصور) قد ثبت
بقرار أو بحجة (أنه اسمه
حكم عليه) أن يكن ممن
يشرك فيه أى فى الاسم طلة
كونه (معاصر للمدى) بأن
لم يكن ممن يشرك فيه
وعليه اقتصر الأصل وأكان
ولم يعاصر للمدى لان الظاهر
أنه للمحكوم عليه (والأ) بأن
كان ممن يشرك فيه وعاصر
للمدى (فان مات) هومن

أى وإلما كم فوق مسافة العدوى والأوجب احضار البينة وساع كلامها كما يحصر به المصنف بعد
حل (قوله) أو بينما مردود (وصورتها أن يدعى عليه حال حضوره فينكر ويحجز المدعى
على البينة ويرد للمدعى عليه المدين فيحلها أى المدعى فى غيبته أى المدعى عليه عن
عبارة حل قوله أو بينما مردود الفرض أن المسئلة فى القضاء على الغائب ولا يتصور فيه بين
مردودة وقد يتصور بما إذا ادعى عليه على حاضر فأنكر ورد المدين ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد
تحليف خصمه اه (قوله) وسن مع الأشهاد كتابه) أى بما جرى عنده من ثبوت أو نفي ويعتبر
في رجلان ولو فى مال أو له لرمضان شرح مر (قوله) ما بين الحصين) أى من اسم ونسب وصفة
وحلية شرح مر (قوله) وقد نفي علم نفسه) أى إذا كان يقضى بعلمه بأن كان مجتهدا عرض
ويستدعي بحكمه المكتوب إلى حل أى وقد لا ينسب علم نفسه كأن كان المنسب إليه لا يرى الحكم
بالمر ولا يراها بالمر إن يقول علم أن له عليه كذا وسكت بذلك وظاهر أن المنسب إليه يحكم ككتاه
بأخبار ذلك القاضى عن علمه ولا يحتاج إلى شاهد آخر بل يزل أخبارة عن علمه منزلة إنهاء البينة إليه
وهو ظاهر عبارة مر حيث قال وتخرج بالبينة علمه فلا يكتب له به لانه شاهد لا قاض كذكره فى
المعدل لكن ذهب السرخسى الى مخالفة واعتمده البلقنى إذ علمه كقيام البينة اه (قوله) وسن
ختمه) وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه وبختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرمه
المكتوب اليه حيث ذم الكتاب فمن حيث هو متعة حرج (قوله) ولا يكتفى أن يقول) أى
من غير قراءة حل (قوله) يشهدان) أى بعد حضور الحصم على العمد بالى ونحط عليه كلام
مر فى التشرح ويدل عليه قول الشارح إن أنكر الحصم المحضر فأذانه لا بد من احضاره وإن
كان فى الأول حكم احتياجا خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف إثبات الكتاب الحسنى عن حضور
الحصم كما قاله عن (قوله) بل يحكم عليه) أى حيث لا مشاركة له فى ذلك كما يدل عليه كلامه
حل والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما إذا كان المنسب الحكم (قوله) وبينهما ثانيا) ولابد
من حكم بينهما كما كتبه كإحدى البقضى لكن بلا دعوى ولا حلف شرح مر واعتمده الباقى قال
سج وفيه وقفة لان هذا من نية الحكم الأول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر اه قال سم واعتمد مر
أنه لابد من استئناف الحكم مطلقا (قوله) مع المعاصرة لساكن المعاملة) له أو لورثه أو لانه قاله حل
فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعى عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته تدبر (قوله) ولو شافه الحاكم
قاضيا) المراد به القاضى بالمضى القوى وهو كل من يحصل منه إلزام فيشمل الشاهدان المحصر الاسرى
الانتهاء إليه كفى شرح مر وحج وعش فكان الأولى أن يعبر بها كما يدل القاضى ليشمل كل
السبابة لانه للناسب المراد (قوله) ولو غير المكتوب إليه) الاظهر أن يقول ولو غير مكتوب إليه لا
عبارة توهم أن هناك كتابة لشفاه أو غيره وليس كذلك (قوله) إن ائتمروا على ما قال الزركشى فى

زادنى (أو أنكر) الحق (بش) المكتوب إليه (للكاتب ليطالب من الشهود بآية تميز) للشهود عليه (ويكتب) وينبها ثانيا للقاضى
بلد الغائب فان لم يجدز بآية تميز وقب الاصح حتى يتكشف فان اعترف المشار بالحق طولبه به واعتبر بأضام المعاصرة اشكال الحكم
كأصر به البندنجى والجرجاني وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو (فى جملة بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه بان ائتمروا على ما قاله
من زادنى

أوحضر القاضي الى بلد الحاكم وشافه بذلك أنواده وكل من منى طرف عمله (أسماء) أي فقهه اذا كان (في عمله) لانه أبغ من الشهادة والكتاب (وهو) حيثك قضاء بعلمه بخلاف ما لو شافه به في غيره عمله وما لو شافه بسباع الحقة فقط فلا يقضى بذلك وظاهر أن حملق الثانية حيث تبسرت شهادة الحقة (والانتهاء) ولو بلا كتاب فهو أعم من قوله والكتاب (بحكمه مطلقا) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (د) الانتهاء (بسباع) (٣٦٤) حجة قبل فباوقه مسافة عدوى) لأفادته وفاق الانتهاء بالحكمه بان

هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما للآخر أي سمكت بكذا أمضا وان كتب اليه في تطبيق القاضي أن كانت ولاية كل أحدهما جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم فله بسباع بينة فلا سم (قوله) وأحضر القاضي أي قضى بدلعائنه (قوله) لانه أبغ الأولي أن يقول لانه أي المشافهة ويوجب بالضمير لذكور (قوله) قضاء بعلمه أي في معناه (قوله) لا يقضى بذلك قال في شرح الروض في الثانية بناء على أن ساعها نقلها كنفل الفرع شهادة الأصل ففى لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخرفه ناله لو غاب الشهود عن بلد القاضي أي بعد أداء الشهادة فله ساق يجوز فيها الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر وهذا لما أخذ مشى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله) حيث تبسرت) والابان غابت أو مرضت فيقضى بها سم (قوله) ما يرجع الخ) أي هي التي تخرج منها بكره لبلد الحاكم لرجع اليها يومه بعد فراغ من الخاصة المتعلقة من دعوى وجواب واقامة بينة خاطرة وتصلها والعبارة صير الاقلال لانه منبسط سول (قوله) مبكر) أي خارج عقب طلوع الفجر أذا نما من في الحقة ان التبرك فيها بدخل وقته من طلوع الفجر ومحتل الفرق وأن المراد المبكر عرفا وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج سول (قوله) من تعليمهم السابق) وهو قوله اذ يسهل احضارها الخ (فصل في الدعوى بعين غائبة) أي وما يذكر معهما من قوله ولو غصب غيره عيناً التي أتت الفصل قال در في الدعوى بعين غائبة أعم من أن يكون المدعي عليه حاضرا أو غائبا بهذا الاعتبار ناسب ذكرها الفصل في باب القضاء على الغائب اه (قوله) غائبة عن البلد) أي وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتي في كلامه قال سول عن البلد ولو في غير محل ولا يته اه (قوله) أو بمحدوده) أي الاربعة ولا يجوز الاقتصار على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثير من يكنى ثلاثة عملان يميز بها بل قال ابن الرفعة ان يميز بحذيكفي ويشترط ذكر بلد موطنه فيها كما تقر عر قال مر ويشترط أيضا بان يلده وسكنه وعمله منها اه (قوله) وسكنه) المراد بها الحارة سول (قوله) وغيرها) أي من سائر المقولات أما العقار فلا يكون الاماؤون الاشتباه اإما بالاشهرة وإما بالتحديد كما مر رشدي (قوله) بالغ في وصف مثل) أي بحث بزد على أوصاف المسلم فيه والفرق أن الزيادة هنا زبد ايضاها وفي المسلم فيه تؤدي إلى عزة الوجود وقوله ما أنكته أي ما يمكنه الاستقصاء به واشترط المبالغة هنا دون السلم لانها تؤدي إلى عزة الوجود الناقصة لصحة (قوله) وذ كريمة متقوم) ظاهرها أنه لا يجب وصفه وقوله وتدابان يبلغ يقضى ان يجب وصف المتقوم لانه يفيضان أصل الوصف واجب فليحذر واجب بأن ذ كريمة يصدق عليه أنه ذكر صفته صفات المتقوم والظاهر أنه لا بد من ذلك من ذكر كونه (قوله) وهما) أي قوله وذ كريمة متقوم مع قوله وأن يبلغ الخ (قوله) مثلية كانت أو متقومه) أي غالفها من المتقومه فلذا أجاب عنه بقوله

الحكم قدم وبنى إلى الاستيفاء بخلاف سباع الحقة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبارة في المسافة بما بين القاضين لا بما بين القاضي للمشي والغير (وهو) أي مسافة العدوى (ما يرجع منها) مبكر إلى محله يومه المتصل وهو مراد الأصل بقوله إلى محله لانه لا يوصف بذلك لان القاضي يبدى أي يبين من طلب خصماها على احضاره و يؤخذ من تعليمهم السابق أنه لو عسر احضار الحقة مع القرب بنحو مرض قبل الانتهاء كما ذكره في الطلب

(فصل في الدعوى بعين غائبة) لو ادعى غائبة عن البلد يؤمن اشتباها بغيرها (كحيوان وعقار عرفا) بأن عرف الاول بشهرتواك فيها أو بمحدوده وسكنه (سم) القاضي (حجة) وحكم بها (وكتب) بذلك الى قاضي بلد ليس لها للمدعي) كافي نظره من الدعوى على غائب العين

(ويعتمد المدعي في دعوى عقار) بقيد زده بقول (لم) يشترط محدوده) لتمييزه لا يجب ذكر القيمة لحصول التميز بدونه (ولا يؤمن) اشتباها كثيرا للعرف من العبيد والذواب وغيرها (بالغ) للمدعي (في وصف مثل) ما أنكته (وذ كريمة متقوم) وجوبها فيها وتدابان يذ كريمة مثل وأن يبلغ في وصف متقوم وهما في الروضة وأصلها ما عليه يعمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون بقائها مثلية كانت أو متقومه هو

في عين حاضرة البلد. يمكن احضارها لمجلس الحكم بذلك المدفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى (وسمع الحجة) في
العين اعتبارا على صفاتها (فقها) أي دون الحكم بها لخطر الاشتباه (٣٦٥) (وكتب إلى القاضي ببلد العين بما قامت

هو في عين حاضرة أو سواها أن الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت متعومة قال سم وكان وجه
ذلك أن الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وإن كانت البلد لا تسمع الأعلى عينه
إذا لم يكن معروفاً أي فلا يخالف قوله الآتي أو عن المجلس فقط كلف احضار ما يسهل احضاره لتقوم
الحجة بعينه لأن الكلام هنا في سماع الدعوى وما يأتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بعينه
(قوله حاضرة البلد) أي وما هنا في عين غائبة عن البلد زى وحل ومثل الحاضرة ما لو كانت في مسافة
عدوى أو دونها فإن حكمها حكم الحاضرة كما سيذكره الشرح (قوله في العين) سواء كانت متعومة
كالعراق أو مثلية كتشبه أو لا لأن ادعى عليه اختصاصا بصدقه أه شيخنا عزى (قوله اعتبارا على
صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا وأن فيه اكسفاء فلا يقال لا يشمل المتعوم لأن الواجب فيه
ذكر القيمة تدبر (قوله غلط) أي خوف الاشتباه وأخذ منه أنها لو لم تنتهب حكم مطلقا سواء كانت في
البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو فيها أه شيخنا بهذا التعليل فارقت ما قبلها حيث يحكم لعدم
خوف الاشتباه لأن القرض أو يؤمن اشتباها (قوله فيضيا) أي العين وانظر لو كانت مما يصيرت
أو يورث قلص ضررا كالتيقيل والتبثت أو يتعذر بشه كالعراق الغير المعروف وسألت الطلابة
عن ذلك فقال لا يجزى فيما ذكره أه سم وقال مر يدعيان عند القاضي ببلد العين فليحضر (قوله
بكتيل) بكتول بدينه وشبه اعتبارا كونه ثقة مليا يطبق السراخاروه يصدق في طلبه شو برى
وشرح مر ونازع سم في اشتراط الملاءة لأن الكفيل لا يفرم إلا أن يرادها القدرة على أهبة الفر
(قوله احتياطاً) علة لثبوته بكتيله (قوله إذا لم تكن) أنه نعم خلوة بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة
لا يحرم خلوة بها بأن تكون محرماً أو مسمى امرأة ثقة حل وقوله نعم خلوة بها أي بتقدير نعم لمسكه
لها (قوله في عين أمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى نحو محرماً أو امرأة ثقة تمتع الخلوة ولو قيل به لم يبعد إلا أن
يقال إن اعتبار ذلك ينشئ فوج في مراعاة الفصل الخصومة شرح مر و يفرق بينه وبين المدعى
حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقتان للدمى من الطمع فيها ليس لغيره فالثمة فيه أقوى سم على حجج
(قوله لتقوم الحجة بعينها) أي فائدة لا لاقامة الأولى نقل العين المذكورة رلى سم (قوله نعم) استدراك
على قوله فيضيا للكتاب (قوله فكما في المحكوم عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة
تخير لعين المدعى فان لم يجد الشهود زيادة تميز ووقف الأمر حتى يتبين الحال كاسر (قوله نعم لازم)
أي لا يمكن زواله كنية فلا يكتفى بحجته مجرد ونحوه شيخنا (قوله رقيقاً) ليس بقيد وعبارة شرح
مر فان كان حيواناً (قوله لتيسر ذلك) علة للملح مع علة (قوله لعدم الحاجة) نعم إن شهدت بينة
بالقرار المدعى عليه باستلزامه على كذا ووصفه الشهود سم ل (قوله أو عرفها القاضي) عبارة
شرح مر وأما ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس إضافة إلى الحكم به من غير احضار وإن اختص به
القاضي فان حكم بعلمه كان مجتهداً نقداً وبالبدنة فلا لانا لا تسمع بالصفة (قوله أو يورث الخ)
كتبه موضوع في جدار وهو مطوف على قوله تقييل بدليل قوله بعدو يصف ما يصير أي بقسميه
(قوله وتشهد الحجة) فان قالوا الشهود ادنا نعرف عنه فقط تعين حضور القاضي أو نائبه لتتم الشهادة
على عينه مر سم (قوله بتلك الحدود) أي في المقاروفه والصفات أي فيما يسيرا وشهدت الحجة

القاضي لم يحتاج إلى احضارها إذا لم يسهل احضارها بأن لم يكن كفاراً أو يعسر كشيء تقييل أو يورث قلص ضرراً فلا يؤمر بإحضاره بل
بعدم المدعى المقاروف يصف ما يصير وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات أو يحضر القاضي أو يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان القائم
مشهور بالبلد لم يحتاج لتعديده

فيما ذكره مثله يأتي في وصف ما يعرضه وأما أن العين الغائبة عن البلد بمسألة المدعى كافي في البلد لا شراً كما في إيجاب
الأخبار نبي على ذلك في المذهب (ولو أنكر المدعي عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لأن الأصل عدمها (ثم) بعد حلفه (المدعي
دعوى بدله) من مثل أو
(٣٦٦) قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة (فإن نكل) عن العين (حلف المدعي) وأقام

بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضروا أو نائبه كما في شرح الروض (قوله فيما ذكر) أي في
الدعوى به والشهادة وقوله مثله أي مثل هذا التقليد (قوله ولو أنكر العين الخ) راجع لغائبة عن
البلد وعن المجلس وغير التماس عن هذا بقوله وإذا وجب احتضار فقال ليس يدي عن عهده الصفة
صدق بينه وقال عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالخاصة أو الغائبة أه ولا ينافي
قوله كلف الاحتضار لوهم أنه مخصوص بالغائبة عن المجلس لأن المدعي بالحلف بين الأداة وأقام الحلف غائبا
على المدعي عليه بنكينة الاحتضار (قوله فإن نكل) مقابل لقوله حلف (قوله وأقام حجة) وبني
أن تشهد بان العين الموصوفة كانت بيده أو نائبه لأنهم أتوا على المدعي شرح مر ورسل وعن
(قوله لتشهد بالحبس) هو ظاهر في الثاني أي نوله أو أقام حجة (قوله عليه) أي على الاحتضار أي
لأجل فعل التعليل ولا يطلق الاحتضار العين أو بأداء تلفها مع الحلف كافي شرح مر (قوله حلف)
بحث الأدرعي أنه لو أضاف التلق إلى جهة ظاهرة طلب بينه بها ثم يحلف على التلق كما يودع عن
ورسل (قوله وان نكس نفسه) أي أن دعواه التلق تنافي إنكاره أولا بش (قوله أو تزعمه إن جاءه)
قال البقعي قد يكون بغير ما عرفت الخ أو التوسيع بدنه تلفا لا يقتضي تضمينه وقد يكون بأمر لم يسم
ولا يقضي الخن والدعوى المذكورة ليست جامعة لتلك والقاضي أغما يسمع الدعوى المرددة حيث
اختصت الإلزام فيه قال ولم أر من تعرض لذلك مر الآن يقال بمجدها صار غاصبا فيضنها ونها
وان لم يقصر (قوله فيقبل بحلف المدعي) أي يحلف بينا مردودة وهو للمعتمد ويثبت أن دفع له
العين فذلك أو غيرها قبله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان ممنا أو بدلا لأنه غلام رسل
(قوله ومؤنة الرد عليه) ونفتها إلى أن تثبت بيت المال ثم باقراض ثم على المدعي مر عن (قوله)
لأعن المجلس) لأنه في الغالب لا يقابل بأجرة عن قال مم وظاهر كلام الشيخين أنه لا أجرة
للمحضرة من اللسان أن سمعت البلدا أنه يحب للمحضرة من خارجها وإن قربت المسافة وإن خاف
بعض المتأخرين والكلام فيها كمثل أجرة أمال لم يرض زمن لشلها أجرة فلا أجرة وإن حضر من خارج
البلد أه مر

(فصل في بيان من يحكم عليه في غيبة) الأولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لأنه من تعلقات القضاء
على الغائب (قوله وما يذكره) أي من قوله ولو سمع حجة إلى آخر الفصل (قوله من فوق مسافة
عسرى) أي أوى فيها أو دونها وكان غير محل عمله كما يأتي قال مر وقضية كلامه أن يحكم على
غائب فيان كونه حائذا بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى أن المتبادر من كلامهم
الصحة ممنوعة ويحرم ذلك في صي أو محذور أو سفيهان كالمه ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بينة كنت
بعت أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم أه (قوله للحاجة إلى ذلك) فيه أن
الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه أن يذكرها عند قوله لتعذر الوصول إلى يأتي برأى الطرف
وتكون الأولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من توارى) أي هرب عن (قوله ويجز القاضي عن

احتضاره

(فتثبت المدعى مؤنة الاحتضار على خصمه ولا) أي وإن لم تثبت له (فهو) أي مؤنة الاحتضار
(ومؤنة الرد) للمعين إلى عمله (عليه) أي على المدعي لتعديبه وعليه أجرة مثلهما أيضا لدفع الحيلولة إن كانت غائبة عن البلد لأعن المجلس كما
في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكره • (الغائب الذي تسمع الخلف عليه) ويحكم عليه (من فوق) مسافة (مدوى)
وقد صرح بها فيقبل الفصل السابق للحاجة إلى ذلك (أو من) (توارى أو تهز) ويجز القاضي عن

أحضاره لتعذر الوصول إليه والاحتجاج بالناس ذكر رتبة إلى إبطال الحقوق أو ما غير هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم عليه بالبحضوره نعم إن كان الغائب في غير محل الحكم فله أن يحكم ويكتب قاله الماوردي وغيره (ولسمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم بعد أي لم يجب إعادتها بل بخبره) بالخال (ويمكنه من جرح) لما أماء بالحكم بقى على حجة (٣٦٧) بالاداء والاراء والجرح يوم إقامة الحجة أو قبله ولم تخضع مدة الاستبراء

(ولو سمعها فأنزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (قولي) ولم يحكم بقولها كأيديه به البقيني (أعيدت) وجوباً بالعلان السماع الاول بالانزاع بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد أو حكم بقبول الحجة فاله الحكم بالسماع الاول (ولو استعدي) بالياء للفعول (على حاضر) بالبدل أي طلب من القاضي إحضاره ولم يعمل القاضي كذب (أحضره) وجوباً إن لم يكن مكترى العين وضوره يعمل حتى المكثري كقائه السبكي (يدفع ختم) أي محتوم من طين رطب أو غيره لا دمي يعرضه على الخصم ويكون نقش الختم أجب القاضي فلان (فإن امتنع بلاعذر فيسرب لذلك) من الاعوان يباب القاضي يحضره وما ذكره من الترتيب بين الامرين هو مافي الروضة وأصلها وكلام الاصل يقتضي التخيير بينهما فليمة مؤنة الرب على الطالب إن لم يبرز

إحضاره أي بنفسه وأعاون السلطان عن (قوله نعم إن كان الخ) صورة المسئلة إذا لم يكن الغائب فوق مسافة العدوى وهذا هو المعتد لم حاجة إلى الحكم عليه كالتائب فوق مسافة العدوى شورى (قوله) بل بخبره بالخال أي وجوباً بغير توقف الحكم على إخباره كأي المطلوب (قوله) وأما بعد الحكم الخ القابلة غير ظاهرة لأنه على حجة المذكورة مطلقاً أو قبل الحكم أو بعده عبارة الأصل وإذا سمع حجة على غائب تقدم وبقول الحكم لم يستعدها قال مر بعده لكنه يلقى على حجة من إبداء قاض أو أرفع (قوله) فهو على حجة أي معتمد على حجة بالاداء الخ أي التي تشهد بإدائه المال أو بالأبراء أو بأن الشهود الذين أقامهم للمدعى فحقة يوم شهادتهم أو قبله ولم تخضع سنة أي إذا كان معه حجة بالاداء أو الإبراء أو بالجرح فيقيمها أي يمكنه القاضي من إقامتها (قوله) مدة الاستبراء وهي سنة (قوله) هو أعم من قوله الخ لأن قوله أنزل يشمل انزاله بنفسه بنحو جنون أو فسق وعزله بمنزله بزل مواليه وكلام الأصل قاصر على الثانية (قوله) ولم يحكم بقولها معطوف على قوله سمعها فكان الاولى بتقديمه حجة (قوله) أو حكم الخ مفهوم قوله ولم يحكم بقولها (قوله) ولو استعدي قال زى ثم استعذر فكري بالخصص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار يقال استعديت الامير على فلان فأعذاني أي استعذ به عليه فأعذني عليه والاسم منه العدوى وهو المعونة (قوله) كذب أي الطالب (قوله) أحضره وجوباً وبخبر المدعي غير يوم الجمعة وفيها إذا لم يعد الخطيب على التبر زى (قوله) يعمل حتى المكثري بأن يضي زمان يقابل بأجرة وإن قلت والوجه أمره بالتوكيل شرح مر (قوله) يدفع ختم الإباء مسببة (قوله) أو غيره أي بما يعتاد (قوله) ويكون نقش الختم الخ قال مر وقد كان ذلك متاداً ثم هجر واعتبرت الكتابة في الورق وهو أولى اه قال ع ش وجه الاولوية مافي الطين من الاستعداد ثم هجر ذلك واعتاد الطالب بإرسال الرسل (قوله) بلاعذر أي من أعذر الجماعة شرح مر وشمل نحو كل ذي ربح كربة والظاهر أنه غير مراد بعبارة الرائي والعنر كالرض وجيب الظالم والخوف منه وقيد غيره المرض الذي يعذ به بأن يكون بحيث تسوغ بمثله شهادة الفرع رشدي (قوله) فيسرب قال مر وهو المسمى الآن بالرسول (قوله) يقتضي التخيير) يعمل على أن أوفى كلامه لا تتوهم أي بحسب ما راء القاضي فلا تخالف مر وزى وسل (قوله) فعليه أي على التخيير مؤنة أي المار بأرباب الخال قل على الخلق قوله ومؤنة أي المرب على الطالب حيث ذهبه ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فإن ذهب بعد امتناعه فؤنة على المطلوب ابتدعه باشتاعه سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب وحينئذ فلا يفرق بين التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام إن المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى المنتع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل اه (قوله) والمؤنة أي أجرة المعين كما عبر بها مر فإن اخذني تودي على يابه أنه إن لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر به وختم عليه فإن لم يحضر سمر وختم عليه يطلب المدعي أن ثبت أنها داره وإن عرف موضع بعث القاضي نسوة وخصياناً بهجمون عليه فإن امتنع بعد علمه بالطلب أشهد عليه الخصم شاهدين باشتاعه ولذا ثبت ذلك عند القاضي بعث إلى صاحب الشرطة ليحضره اه زى ومحل ذلك كله إذا لم يكن مع

من يشتمل وعلى الاول مؤنة على المنتع فبما يظهر (ف) أن انتع كذلك (بأعاون السلطان) يحضره عليه وإن امتنع لضره كرض وخوف ظالم وكل من يخافه عنه أو بعث إلى القاضي نائبه فإن وجب تحليفه في الاولى بعث القاضي إليه من بحاله (أو) على (غائب) في غير عمله أو فيه

وله ثم تأتيه أوفيه مصلح (بين الناس) لعدم ولايته عليه في الأولى ولما في احضاره من المشتق مع وجود الحاكم ومحوه في الثانية وقول أوفيه مصلح من ز يادى (بل يسمع حجة) عليه (وبكتب) بذلك إلى القاضي بلدة في الأولى كان والى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا إذا كان المكتوب إليه فوق مسافة العدوى وقول بل يسمع حجة ويكتب من ز يادى في الأولى (والأ) بأن كان في عمله ولم يكن ثم تأتيه ولا مصلح (أنفسه) (٣٦٨) بعد تحرير الصوى ومحنة سابعها (من) مسافة (عدوى) وهذا

صححه الأصل وهو الموافق

لأول الفصل وقيل بحضرة

وان بسدت المسافة وهو

مقتضى كلام الروضة

وأصلها وعليه العراقيون

لأن عمر رضى الله عنه

استدعى المغيرة بن شعبة

في حجة من البصرة إلى

الكوفة وثلاثين بخذ

السفر طريقا لا يطل

المحقوق (والأخصر) البناء

للمعمل (مختصرة) أى

لا تكلف حضور مجلس

الحكم للصوى عليها بل

ولا المحذور للتحليف إلا

لتقليط بين مكان (وهي

من لا تكفر زوجها للحاجات)

كشراه خبز وطن وبيع

غزل ونحوها وذلك بأن

لم يخرج أصلا للضرورة

أو يخرج قليلا لحاجة

كغزاة في زيارة وحمام

● (باب القسمة) ●

هي تمييز الحصص بعضها

من بعض والأصل فيها قبل

الاجتماع آيات كآية وإذا

حضر القسمة وأخبار تكبر

الصحيحين كان رسول

الله ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها للحاجة داعية اليها فقد

ينجم الترمك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (فقد قسم) المشترك أوحاكم ولم ينصو بهما وشرط منصوبه

أى الحاكم (أهلته) لشهادته فبشرط كونه مكلفا كراحماسا لعدم لاشا بطاسميا بصيرا فأطلقا لمص نسب غيره لأنه لاشه ذلك

ولاية وهذا ليس من أهلها فتعيرى بذلك أولى من قوله ذكر سعد (وهله بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لأنها

آلاتان ويعتبر كونه

المضى بينه بذلك ولا فقد تقدم أن القاضي بحث على التواريخ والمتنوع بعدد البينة تأمل (قوله) (وله) أى للقاضي ثم تأتيه وشبهه الباشا إذ طلب منه احضار شخص من أهل ولايته حيث كان يحمل فيه من فصل الخصومة بين المتداعين لما في احضاره من المشتقة ما لم يشرف بخاص الحق في حضوره والأوجب عليه احضاره ع ش على مر (قوله) أوفيه مصلح بين الناس) وإن لم يصلح للقاء كالشاهد وشائج الرعيان والبلدان ع ش على مر (قوله) لم يحضره أى لم يجز له احضاره من (قوله) وله ظاهر الخ) راجع للشبهة الثانية لأنه تقدم أن الكتاب يساهل الحجة أنما يقبل فوق مسافة عدوى بخلاف الحكم فانه يقبل مطلقا وقد تقدم أن الغائب في غير محل الحاكم للحاكم أن يحكم ويكتب وأن قرب المسافة زى (قوله) إن محل هذا) أى سابع الحجة والاكتفاء بها محل (قوله) إلى الكوفة) فى كلامه غير إحاطة المدينة وهو واضح محل أى أن عمر رضى الله عنه لم يدخل الكوفة خوف (قوله) ولا يحضر مختصرة) أهم كلامه أن كونهما في عدة واعتكاف لا يكون مانعا من حضورهما مجلس الحكم وبصره الصيمرى في الإيضاح مر ع (قوله) أى لا تكلف حضوراً الخ) أى لا يزيها المحذور بل ما أن توكّل ولو اختلفا في كونها مختصرة فإن كانت من قوم الغالب على ناسهم التخدير صدقت بينهما والاصد هو قاله الماوردى والرويانى ولو كانت برزعة ثم لامت الجدل وكفا لفساد آدابها فيعتبر مفسدة شرح مر (قوله) ولا المحذور للتحليف) بل يجب على القاضي أن يرسل اليه من يحلفها في محلها يشرح مر

﴿ باب القسمة ﴾

درس

وجه ذكرها عقب القضاء احتياج القاضي بها لأن القاسم للقاضي على ما ساقى م ر ع (قوله) (هي) أى لغة وشرعا عبارة حل يجوز أن يكون هذا معناها لغة واصطلاحاً ويجوز أن يكون معناها الاصطلاحى وأما الفتوى فطلق التمييز وكلام المصالح يفيد أنها التفریق (قوله) وإذا حضر القسمة) أى قسمة الموارث (قوله) يترجم) أى ينصرف (قوله) الاستبداد) أى الاستقلال (قوله) قد قسم) فالتحقق بالنظر للشركاء والتقليط بالنظر للحاكم قال مر فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسمة فلما علموا أنهم متهملون من حين التقرير قال ع ش فلو وقع منه تصرف فيها بعده قبل التقرير كان باطلا (قوله) الشركاء) أى الكاملون ما غير الكامل فلا يقسمه ولذا لا أن لا يقسمه قبل ع ن وشرح مر قال الرشيدى محله أن لم يطل بالشركاء القسمة والأوصيت وان لم يكن فيها غيبة لغير الكاملين كإثني الشهادات) أى لكل شهادة ثلاثاً للمرأة فلا يقسم الأصل لفرعه وعكس (قوله) أولى من قوله ذكر الخ) لأنه يقتضى أنه يصح أن يكون أعمى أو أصم مثلا (قوله) والعلم بها الخ) جواب عما يراد عليه من عدم التعوض لعم المساحة والحساب مع ذكر الأصل لهما وحاصل الجواب أنه تعرض لما في ضمن تعرضه لعم القسمة (قوله) العلم بالمساحة) بأن يعلم طرق استعمال الجيولوجيا

العددية

العلمية يقسم الغنائم بين أربابها للحاجة داعية اليها فقد ينجم الترمك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (فقد قسم) المشترك أوحاكم ولم ينصو بهما وشرط منصوبه أى الحاكم (أهلته) لشهادته فبشرط كونه مكلفا كراحماسا لعدم لاشا بطاسميا بصيرا فأطلقا لمص نسب غيره لأنه لاشه ذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعيرى بذلك أولى من قوله ذكر سعد (وهله بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لأنها آلاتان ويعتبر كونه

عفيًا عن الطمع ومعرفة بالقيمة على أحد وجهين ربح منهما الاستوى ندمًا لئلا يلزم جماعة به فإن لم يعرفها سأل عدلين ورده
 البتة وقال الاعتماد على ما في التعديل والرد ما منسوب للشركاء فلا يشترط (٣٦٩)
 في الإلا التكليف لأنه وكل منهم الآن

بكون فيه محجور عليه
 فتعتبر فيه العدالة وحكمهم
 كنسوب الحكم (كذا)
 بشرط ما (تعدد لتقويم)
 في القسمة لأنه شهادة
 بالقيمة فإن لم يكن فيها تقويم
 كفي قاسم لأن قيمته تخرج
 بنفس قوله فاشبه الحكم
 ولا يحتاج القاسم إلى لفظ
 الشهادة وإن وجب تعدده
 لأنها تستند إلى عمل
 محسوس (أو جعله) بأن
 يجعله الحكم كما (كافيه)
 أي في التقويم فيقسم وحده
 ويعمل بعدلين ويعلم
 وإن أفهم كلام الأصل أنه
 لا يعمل به (أو جرحه من
 يتلألأ) من سهم المصالح
 لأن ذلك من المصالح
 العامة (٤) فإن تعذر بيت
 المال فأجرحه (على الشركاء)
 سواء أطلب القسمة كلهم
 أو بعضهم لأن العمل لهم
 (فإن استأجروا قاسمًا
 وعين كل) منهم (قدرا
 زعم) ولو فوق أجرة التل
 سواء أعتقدوا معا أم
 مرتبين (والأ) بأن
 أطلقوا المسمى (فالأجرة)
 موزعة (على قاصر)
 مساحته (الحصص المأخوذة)
 لأنهم من مؤن الملك كالنقمة

العديلة العارضة لا تقدر كطريق معرفة القلتين بخلاف العديلة فقط فإن عليها يكون بالجرح والمقالة
 (قوله) والمساحة تكسر للمبطل بقاسم الأرض أي ذرعتها بالمقدارها وقوله والحساب من عطف
 العام على الخاص لأن المساحة من الحساب حل (قوله) عفيًا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي
 حل (قوله) ربح الاستوى ندمًا) مستند وقوله ورده أي الدب (قوله) في التعديل (والرد) أي لافي
 الأقرار لأن الإقرار فيه مستوى فلا تقويم حتى يعتبر معرفة بالقيمة ومن ثم قيل أن قوله في التعديل
 والرديان الواقع لأن التقويم خاص (قوله) منسوب للشركاء) أي أو كليه (قوله) الإلا التكليف)
 دون ماعده من المذكورة وغيره ما يجوز أن يكون قنًا فاسقًا وامرأة حل أي وذميا كافي عيش
 (قوله) فتعتبر فيه العدالة) وكذا في الشروط وعبارة شرح مر فيعتبر فيه ماسر (قوله) كنسوب
 الحكم) أي في شروطه والمارة ويلزمه قبول قسمة بخلاف المنسوب حل (قوله) ما تعدده) ظاهر
 كلامه أن هذا شرط في منسوب الحكم فقط وظاهر كلام الأصل وشرعا أن هذا شرط حتى في منسوب
 الشركاء ففي كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد التقويم ولا ينفار ما وجه ذلك في منسوب الشركاء حل
 (قوله) (لأنه) أي التقويم (قوله) فاشبه الحكم) أي الحكم لا يشترط فيه التصدد (قوله) ولا يحتاج
 (قوله) وأما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ شهادة وهو واضح إذا كان عندنا حكم حل
 (قوله) (لأنه) أي قسمة (قوله) بعدلين) أي يشهدان عنده القيمة شرح مر (قوله) يعلمه) أي
 أن كان يجتهد (قوله) (أو جرحه) أي منسوب الحكم حل (قوله) فإن تعذر بيت المال) بأن لم يكن
 فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله) فأجرحه على الشركاء) ولا يشك أن أخذ الأجرة هنا
 إذا كان نائبًا عن القاضي لأنه يأخذها على أفعال يباشرها بخلاف الأمر والنهي الصادرين من القاضي
 لكن قضية هذا الفرق أن القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كسائبه وهو متجسس وسيأتي ما يؤخذ منه
 ذلك عمدة سم (قوله) سواء أطلب القسمة (الحل) أي وإن لم يذكر له الطالب شيئًا وهو مستثنى من عمل
 عملا بغير أجرة لكن في كلام حج كاطلب وشيخنا أنه لا يستحق حيث شأ حل وعبارة
 شرح مر فأجرحه على الشركاء أن استأجروه لأن عمل ساكتا فلا شيء له أموال استأجروه بعضهم
 فالتكليف عليه وإنما جرح على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقا لأن الحكم حقه تعالى والقسمة حق
 الأدي ولأن القاسم عملا يباشره الأجرة في مقابلته والحال كمقصور على الأمر والنهي (قوله) (لأنه)
 كاستأجرك لتقدم هذا بيننا بيدنا على فلان وبدينارين على فلان أو وكلاهما من عقد لم كذلك
 شرح مر (قوله) أم مرتبين) بأن عقد أحد الشركاء لأفراد زعميه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي
 حسين وغيره (قوله) في قسمة القضاء (الحل) كالأمر لأنه في الأصل النصف فصار له الثلثان فضله
 للثلاث الأجرة وعلى الآخر ثلثها زى (قوله) (لأن العمل في الكثير) أي الذي تبنى بعد التعديل فإذا كان
 بينهما أرض نصفين وبعد ثلثها لثلاثها فالصائر له الثلث يعطى من أجرة القسام الثلث والصائر له الثلثان
 يعطى الثلثين حل (قوله) (هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدر أم قوله (قوله) (مطلقا)
 أي عينوا قدرًا أم لا حل (قوله) (إن بطل نفسه) أي صار لانفع له أصلا أو لانفع له وقع لأنه كالمعدم
 وقوله بأن نقص نفسه أي بقي نفع له وقع حل (قوله) كجوهرة ونوب تقبسين) في التمثيل بها

(٤٧ - (بجبري) - رابع) وخرج بزيادة المأخوذة للحصص الأصلية في قسمة التعديل فإن الأجرة وليت
 على قدر مساحته بل على قدر مساحته المأخوذة قلة وكثرة لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الأجرة صحيحة
 والأقرار عجز تاتل على قدر الحصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمة أن بطل نفعه بالسكية كجوهرة ونوب تقبسين منهم الحكم

(منها) لأنه سق و لا يجيبهم إليه إلا أنهم الأولى (والا) أقنوا أن لا يبطل نعمه السلكية بأن نقص نعمه أو بطل نعمه المقصود (ولم يجيبهم) قالوا لا (كيف يسكر) فلا نفعهم من قسمة كآلهه وما جادوا راقه من نفعه ولا يجيبهم لما فيها من الضرر (و) الثاني (كطام طاحونه صغيرين) فلا نفعهم ولا يجيبهم لما في قطف صغير من ثلثها المذكور على المؤث في الالهام ذكر والطاوية مؤث نفعان (كان كل منهما كبريا بائنا) ممكن (٣٧٠) جعل كل منهما حاسنين أو طواحينين أجيبوا وأن استجيب إلى الأحداث بر

إعلان النعم بالكلية بحث الآن يقال الكلام في جوهرة ونوب معين أو مع كفرة الشركاء، فهما
 وفي نظر أعضائه لا خصوصية لها بذلك ومال العيلوي الذي الآن النعم الذي الواقع له كالمدم فلينأمل
 - **سـ (قوله لانه)** أي القسم **(قوله لا يتعمهم)** لا يمكن الانتفاع بمساحر البعثة على حاله أو يتأخذ
 سـ مناشلا ولا يتعمهم في ذلك لما فيه وكان مقتضى ذلك نعمة لمغيره أنه رخص لهم
 فعل ما ذكر بأنفسهم خلاصا من سوء المشاركة لمعت جمع أخذها من سـ بطلان بيع جزمهم
 نفيس أن ما هنا في حق خبص والتمتع شرح سـ **(قوله ولو كان خ)** أثره الباع
 ضرر القسمة قد يكون على أحد الطرفين فقط قال سـ هنا مقتضى قسمته ما عليه ما هنا
 وإما على أحدهما اه **(قوله عتد دار شلا)** أي أوحده أو أرض سـ **(قوله لا يصلح للكني)**
 أو لكونه حاملا أولا قصد من تلك الأرض شرح سـ **(قوله ولو بضم ما يملك)** راجع لظني
 والابتاب كصيلة عليه ما يأتي من **(قوله بطلب الآخر)** لاقتعاه وضرر صاحب العتد إنما
 نأمن بقلة كصيلة لا من مجرد الشك سـ و **جـ (قوله ولو بالضم)** أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ
 ما هو بجوار ملكه وضرر الشك على ذلك لا يفرض أن الأجزاء متساوية في الضرر على
 وبغاية من نعم ذلك أو أحياها أو لم يضره صلح أوجب اه قال عـ وإذا أوجب وكان الموت
 الملك في أحد جوانب الدون باقية فهل تبين إعطاءه ما يلي ملكه بلا قرة وتكون هذه الصورة
 مستثناة من كون القسمة إنما تكون بالقرعة أو لابد من القرعة - حتى لو خرجت حصته في غير
 جهة ملكه لآتم القسمة أو بصورت ذلك بما إذا كان الموت أو الملوكة محيطا بجميع جوانب الدار
 في نظر ولا يبعد الأول للحاجة مع عدم ضرر العتد فإن كانت الأجزاء متساوية اه وصرح
 به سـ فيباهد - **(قوله ولو بالظلم بضم راخ)** فينبأ أن ما يظلم بضمه تجزئ هذه الأقسام الثلاثة
 إذا وقت قسمته فكله الأولى جعله على أي الأقسام الثلاثة صاعطا لقسوم من حيث هو وإن
 كان فيها بطلب ضرره تفصيل آخر من - هـ أن الحاكم تارة يتعمهم وتارة لا يتعمهم ولا يوجب شيخنا **(قوله)**
 أحداهما (الأجزاء) قال سـ في شره ويجوز قسمته لوقف من الملك أو وقف آخر أن كانت أفرار
 بها سواء كان الطالب الناظر أو المالك أو الموقوف عليه ونظير ذلك في المجموع في الأضحية أنما
 اشترك جماعة في بدنة أو بقرة لم يجز القسمة أن قلنا اتباعهم على المنه وبين أن باب الوقف يمنع
 مطلقا لأن تغيير شرطه اه وقوله لا في تغيير شرطه كان معناه أن مقتضى الوقف أن كل جزء
 من مبلغ الموقوف عليهم وعتدالته بنفس الشخص الباعث والمثل حج سـ **(قوله مقتضى الأجزاء)**
 قال في شرح عـ بأن كان في جانب منها بيت وصفت في الباعث الآخر كذلك والعلمه تقسم سـ
(قوله كيلا) حال ما من **(قوله أجزا)** بالرغم كما تفسر به عبارة لرضة شرح سـ والظاهر أنه
 يجوز الجز **(قوله لم يخرج من لم يحضرها)** وذلك لبعده عن التهمة أو القصد - خرعا عن الجز

مشبهة بالأجزاء، فيجبر المنتج عليها للأضرار عـ، فيها (فيجزأ ما يقيم) كـيلاقي
المكيل وزونا، والوزون وزعاً في السدورع وعداقي العود (بعد الانصباب، انشوت) كالانثا: زيد وعمره وبكر (ويكتب)
متلاها، وانها باقياً من بقية الانواع (في كل رقة) اما (السم شريك) من الشركاء (أوزج) من الأجزاء (عيز) عن البقية بعد أوزج
(وتخرج) الزرع (في بنادي) من حول طين مجفف وأشبع (متسوية) وزنا ومشكلاً ندياً (يخرج من يد لم يحضرهما) آجرة
والأدراع، يمدل من الزمان في آجرة متا قنبري، وأشبع

أول من قوله ثم يخرج من محضرها (رقعة) أما على الجزء الأول ان كتبت الاسماء فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد مثلاً) ان كتبت الأجزاء فيعطى ذلك الجزء يفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي ان كانت ثلاثاً وتعين من يبداه من الشركاء أو الأجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت) أى الانصاف (كمنفوث وكسدس)

(في أرض أو نحوها) (جزئ)

ما يسم (على أقطابها) وهو

في المثال السدس فيكون

سنة أجزاء وأربع كاسر

(ويجب) اذا كتبت

الأجزاء (تتفرق حصة

واحد) بأن لا يبدأ بصاحب

السدس لانه اذا بدأ به

حيث ربح بمخرج له الجزء

الثاني أو الخامس فيتفرق

ملك من له النصف أو

الثالث فيدأ بمن له النصف

مثلاً فان خرج على

اسمه الجزء الأول أو

الثاني أعطيهما والثالث

ينبغي ان له الثالث فان خرج

على اسمه الجزء الرابع

أعطيه والخامس ويعين

السدس لمن له السدس

فالاول كتابة الاسماء في

ثلاث رقاع أو ست والأجزاء

وعلى الأجزاء لانه لا يحتاج

فيها الى اجتناب ما ذكر

فيها الى اجتناب ما ذكر

حتى لا يتوجه اليه التهمة ومن ثم يستحب كونه قليل الفضة لتبعد الحيلة عمن على مر (قوله) أول من قوله ثم يخرج من محضرها) أى الكتابة سرل وبعده أى الصغير مر للواقعة فعليه لأولوية (قوله) بنظر القاسم) أى لا بنظر الفرج رشيدى وقوله على أقطابها أى يخرج (قوله) فيكون) أى ما يسم (قوله) بنظر الفرج (الح) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالغروب فانه لا يضر تفرق ملك من له النصف أو الثلث لكان ضمه كاهو ظاهر (قوله) أعظم ما هو الثالث) وانظر لوجه الخامس حل والظاهر إعطاءه الرابع والسادس قياساً على ما إذا خرج له الثاني فانه يعطاهم الذى قبله والذى بعده كما هو الشارح وعبرة من الرضوخ وأخرج له الثاني وأخذ الذى قبله والذى بعده وأخرج له الثالث وأخذ مع الذين قبله أو الرابع أو الخمس الذين قبله ويعين الأول صاحب السدس والاخير ان صاحب الثلث أو الخامس أخذ مع الذين قبله ويعين السادس لصاحب السدس اه قال في شرحه قال الاستوى واعطاه ما قبله وما بعده تحكم فلم أعطى السهمان ما بعده ويعين الأول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل ينبغي نظر القاسم كما هو الظاهر في نظاره اه (قوله) أعطى (الخامس) وأشد من ذلك أن يملك ان بينهما أرض مستوية الأجزاء واحدهما أرض تليها فطلب قسمتها وان يكون نصيبه الى جهة أرض أعجب حيث لا ضرر كما قد بدل على ذلك قولهم في باب الصلح أجبر على قسمة عروة ولو طول لا يتخص كل ما يليه شرح مر (قوله) أوست) قال في شرح الرضوخ ويجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاث رقاع صاحب الثلث في اثنتين وصاحب السدس في واحدة ويخرج على ما ذكر ولا فائدة في زيادة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً لقاسى السهام فجاز ذلك بل قال الزركشى انه المختار المتوصل لان لصاحب النصف والثلث مزية بكثره الملك فكان ما يميزه بكثره الرقاع فان كتبت الأجزاء فلا بد من اثباتها في ست رقاع اه مجرور وانظر ما فائدة السرفاع أيضاً اذا كتبت الأجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذته والذين بعده فربى فائدة لكتابة الأجزاء لمن المصلحة لحصة وكذا يقال فيمن له الثلث وعبرة بعضهم في كتابة الست بحث لانه ان وضعت الرقاع على الأجزاء فربى ما تفرقت رقاع صاحب النصف مثلاً كان يخرج على الاول والثالث والخامس وان وضعت مرتباً فاذا خرجت ورقة من أوراق الثلاثة على الجزء الاول أخذته والذين بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعتين الاخيرين الاسرعة الاخراج كما شرح به في شرح الرضوخ فيحصل كلامه على الشق الثاني (قوله) لانه لا يحتاج (الح) قال سمعته أن يقول اذا كتبت الاسماء ثم بدأ بالاخراج على الأجزاء الثاني مثلاً فربى خرج اسم صاحب السدس فيلزم تفرق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداية بالاخراج على الجزء الثاني أو الخامس في قوله لانه لا يحتاج (الح) بنظر (قوله) ويجوز المتع (الح) حاصل ما ذكره النصف أنه يجوز المتع عليها في ثلاثة مواضع (قوله) ويجوز عليها) أى على قسمة لا فراراً للتعديل أخذان تمثله وبدل عليه أيضاً اشارة هناك وانه لا يضره بعد بقوله ويجوز على قسمة التعديل (قوله) في مقولات (نوع)

كسبان يصنع تلخ وبعضه عنب فاذا كانت لاثنتين تعين وقية تلها المشتعل على ما ذكره كرقية تلها الخالين عن ذلك جعل الثلث سهماً والثلثان سهماً وأقر كاسر (ويجوز) للمتع (عليها) أى على قسمة التعديل إلخاً فاقا لقاسوى في القيمة بالنسبة الى الأجزاء (فيها) أى في الأرض المذكورة ثم انما يمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لجبر عليها فيها كارضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فليجبر على التعديل كما جاز الشياخ ونحوه بجمع منهم الموروى والرواى (و) ويجوز عليها (ف) مقولات (نوع)

لمختلف متقومة كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمه كاسياني كسلانه اعيد زعيه مناسبه القليه بن ثلثه و كسلانه
 اعيد كذلك بين اثنين قسمة أحد هم قسمة الآخر بن لقة اختلاف الاغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلاف كسلانين شامة
 ومصرية او منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وثياب ابريسم وكسلان وقطن اولم نزل الشركة كعبد بن قسمة ثني أسدها
 تعدل قسمة لتتعمد الآخر فلا جبار فيها لثمة اختلاف الاغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالقسمة في الاخرة وتعتبر في منقولات نوع
 أعم من تعديره بيبه وثياب من نوع (د) يجبر على قسمة التعديل أيضا (في نحو ذلك كما في صفار متلازمة)

(٢٧٢)

اراد النوع الصف بدليل ما ذكره في المحرز لان الذي ذكره فيه أصناف (قوله لم يختلف) فاعلم بصير
 يعود على النوع وقوله متقومة بالجبر صفة لمنقولات وبدل لذلك قول الشارح فيها يأتي بخلاف
 منقولات نوع اختلاف وصرح به الاجهوز على خط و حاصل ما ذكره أربعة قيود ولم يأخذ
 الشارح مفهوم الثالث وهو قوله متقومة نفرض به التثنية وقد تقدمت في قسمة الافراز (قوله أو)
 منقولات أنواع المراد بها ما يشمل الاجناس بدليل المثال الثاني (قوله على قسمة التعديل) انظر
 لخص قسمة التعديل مع أنه يمكن قسمة الافراز فيذكره لان ذلك كين اركان متسوية القية
 فافراز وان اختلفت فيها بسبب بناء ونحوه فتعديل (قوله أعيانا) صفة لوصف بحرف أي قست
 أعيانا بان طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين محاصرين به ما لو كانت غير أعيانا بان طلبوا قسمة
 كل دكان نصفين شيئا عن زري وعلى هذا قوله أعيانا يعني عن قوله ان زالت الشركة فهو لازم له وقال
 ح ف أعيانا بأن أراد كل منهم الاستقلال بأعيان أي بافراد منها وهو بمعناه وقال حل أعيانا أي
 متسوية القية اه وأخذه من قول هر ولو اشترك في دكا كين صفار متلازمة متسوية القية
 لا يحتل أحدها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانا أجيب ان زالت الشركة بها تأمل (قوله
 بمذكر) أي بقوله متلازمة أو أعيانا (قوله فيها) والقاطع للتراز بيع الجميع وقسم ثمة
 شيئا (قوله باختلاف المحال) هذا ظاهري لذلك كين المتابعة دون المتلازمة لعدم اختلاف
 المحال التي هي فيها الآن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف بينها كما أشار اليه بقوله ولا يفتقر وقد يقال
 هذا يأتي في الصفار (قوله عامر) أي في قسمة الاجزاء من قوله ودلر متفقة الابنية الخ عن وسر
 (قوله غير أعيان) بان يقسم كل منها (قوله وتقيد بالحكم في المنقولات الخ) في أن قوله ان زالت
 الشركة من كلام الشارح فكيف يكون من زيادته وبجوابه أخذه من كلام اللقي بعد فيكون
 فيه اشارة الى أن قول المتن ان زالت الشركة راجع اليه أيضا فهي من زيادته بهذا الاعتبار (قوله كما
 صرت الاشارة اليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقسمه كاسياني (قوله لما قسم براض) بان
 كان الرضا شرطا وهو قسمة الدام ولا هو غيرها عن وسر كعبد أنواع قسمة التعديل أي فما
 اذا أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده كما ذكره الشارح في قوله انه ان أمكن قسمة الجيد الخ
 وكذا في غير ذلك البعض اذا لم يحصل امتناع بان اقتسام اختيارهما من غير اجبار (قوله من قسمة
 وغيرها) من تعديل وانرا زولا ليزمن من كونها قست براض أنه لا يدخلها اجبار سم (قوله راضا)
 أي لفظ بدل عليه لان الرضا أمر خفي فوجب أن يناط بامر ظاهر بدل عليه هر (قوله وأما)
 غيرها) وهو قسمة الافراز اذا قسمت بالتراضي حل (قوله كقولها الخ) وظهر انه لا بد أن يعلم

علا بما يحتمل كل منها القسمة
 (أعيان ان زالت الشركة)
 بها للحاجة بخلاف نحو
 الدكا كين الكبار والصغار
 غير الموصوفة بمذكر فلا
 اجبار فيها وان تلاصقت
 الكبار واستوت قيتها
 لثمة اختلاف الاغراض
 باختلاف المحال والابنية
 كالجنسين ولعلم عامر
 أنه لو طلبت قسمة
 الكبار غير أعيان أجبر
 المنتع وذكر حكم نحو
 الدكا كين الصغار من
 زيادتي بل كلام الاصل
 يقتضي أنه لا جبار فيها
 وتقيد بالحكم في المنقولات
 بزوال الشركة كما صرت
 الاشارة اليه من زيادتي
 (الثالث) القسمة (بالد)
 بان يحتاج في القسمة الى
 رد مال اجنبي (كان
 يكون باحد الجانبين) من
 الارض (نحو بئر)
 كشجرويت (لا يمكن
 قسمة) وليس في الجانب
 الآخر ما يولد الاضام شيء
 اليه من خارج (فقد
 آخذ) بالقسمة التي أخرجها القرعة (قسط قيته) أي قيمة نحو البرقان كانت اثاره الصف درهما ثمة

وتعتبري بنحو بئر أعم من تعديره بئر وشجر (ولا جبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه تمكينا لما اشتركة فيه فكان كثير الشزك
 (شرطا) أي لقسمة (قسم براض) من قسمة رد وغيرها ولو بقاسم يقسم بينها بقرعة (رضا) بها (بعد) خروج (قرعة) أمال
 قسمة الرد بالتعديل لان كلا منهما بيع الجميع لا يحصل القرعة فانقرض الى الرضا بوجوبه كقوله وأما في غيرها فقياسا عليها
 وذلك (كقوله راضا) هذه القسمة أو بهذا أو بمأخوثة القرعة فان لم يحكم القرعة كان اتفاقا على أن يأخذ

كل

أحدهما أحد الجانبيين والآخ الآخر أو أحدهما الخسيس والآخ النقيس ويرد إذا التقية فلاحاجة الى تراش لمن الى قسمة ماقسم
اجبارا فلا يعترفها الرضا قبل الرضا ولا بعدها وتسمى بما ذكر بالقرقرة قسمة غير الدار أولى بما عده فيها (و) النوع (الاول افراز)
للحق لا يبيع قبال الا انما لو كانت يدها لما دخلها الا اجبارا وما جاز لا يعتد على القرقرة وتسمى كونها افرازا أن القسمة تبين أن مخرج لكل
من الشريكين كان ملكه وقبل هو بيع فبالملكه من لم يبيع صاحبه افراز (٣٧٢)

وأنما دخلها الاجبار للحاجة
وبها جازم في الروضة
تبعه لتصح أصلها في
باني زكاة المشترا والرا
(وغیره) من النوعين
الآخرين (بيع) وان اجبر
على الاول منها كما مر قالا
لانه لما انفرد كل من
الشريكين ببعض الشترك
بينهما صار كأنهما لم يكن
له بما كان للآخر وانما
دخل الاول منهما الاجبار
للحاجة كما يبيع الحالك
مال الدين جارا (ولو ثبت
بحجة) هو أهم من قوله
بينه (غلط) فاحش أو غيره
(أوحيف) في قسمة اجبار
أو قسمة تراش بان نصبا
لهما قابلا وانقسم بينهما
ورضيا بعد القسمة (وهي
بالاجزاء) فثبت أي
القسمة بتسوية كالمواقات
حجة بجمهور القاضى أو كذب
الشهود ولان الثاني
افراز ولا افراز مع التفاوت
فان لم تكن بالاجزاء بان
كانت بالتعديل أو لزم لم

كل منهما ما صار اليه قبل رضاه عن (قوله) فلاحاجة الى تراش) و يمتنع على كل منهما ما بعد ذلك طاب
قسمة أخرى وتعين له ما اختاره شيخنا عز بى (قوله) ماقسم اجبارا) وذلك في قسمة الا افراز
والتعديل حل كالجوب ومقتضى نوع الحق (قوله) قالا (الانما) وجده التبري أن قسمة التعديل بيع
وقالوا بدخول الاجبار فيها عن وأيضاً نافذة بين البيع والاجبار بل قد يجمعه كائى اجبار الحالك
المستع من أداء الدين على البيع وتوفيق الدين عبد البر فالإلزام في كلام الشارع منوعة (قوله) كان
ملكه) فيثبت بان مخرج له لم يكن ملكه بل ملكه شأنه في الجبيع وعبارة شرح م. افراز للحق
أى يثبت به أن مخرج لكل هو الذى ملكه كالتى في القسمة لا يشتهن الا باقبض (قوله) وقيل هو بيع
الحق يبنى البيع في أميب صاحبه الذى كان لملكه قبل القسمة بتسوية الذى كان له عند صاحبه ولو
قال يبيع لتسوية الذى كان ملكه بما كان للآخر كان أوضح أخذاً ما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع
الشراء (قوله) وانما دخلها) أى على الثاني (قوله) بيع) أى فى المعنى أخذاً من قوله صار كأنهما لم يكن
فطابق الدليل المدعى (قوله) قالا (الانما) تبرأ منه لان هذا التعديل جرى فى الاول مع أنه ليس ببيعاً أيضاً
قوله كانهما لا ينتج عنه بيع (قوله) كأنهما لم يكن) ولم يقل باليتين كما قيل به فى الافراز للترقب هنا على
التقويم وهو تخمين قد يغفل عن شرح م. (قوله) أهم من قوله بينه) لتسوية الاقرار الحقيقى والحكمى
وان كان لا يثبت هنا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين سول وفى شرح الروض لا كفاة بذلك
واعتمده م. عن (قوله) بركة) أى الحق (قوله) وان لم يثبت ذلك) كان الانبب التفرع
(قوله) ولو استحق الحق) أمال بان فساد القسمة وقد اتفق أوزرع أو بنى أحدهما أو كلاهما جرى هنا
ما مر فيها اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شر بل شأناً على ما يخص
حصة من ارش نحو القلعة شرح م. وقوله ما مر أى من عدم الرجوع بالشفقة والقلم عما (قوله)
وليس سواء) أى ليس البعض المستحق مقسوماً بينهم بالسوية (قوله) وأما باب) أى أو محمها ما لكانه
في أحدهما أكثر كما عبر به م. (قوله) بلاينة) أما اذا أقاموها ولو رجلاً وامرأتين فيجبهم
واعتز به ابن سريج بان البينة انما تقام وتسع على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن ابرهرة بان
القسمة تنقسم الحكم لهم بالملك فقد يكون لهم خصم غائب قسمة مع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرقة
وفى الجواب نظر قالى الرقة كأمه قال ابن كج ولا يكتفى في شاهدة بين لان اليمين انما تنشر حيث
يكون خصم لتمد عليه لو حصل تسكول قال ابن ابرهرة يكتفى قال الاذرعى وجزم به الدارعى وهو
الاشبه اه شرح البهجة زى (قوله) لم يجبهم) أى لم يجب اجابتهم شوى رى لأنه قد يكون فى
أبيهم باجارة أو اعارة فاذا قسم بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضى وقال الماوردى لان

نقص لانها بيع ولا لثقلها والخيف في كالأثرين فيه لرضا صاحب الحق بتركه (وان لم يثبت) ذلك وبين اللهى قدما دعاه
(فله تخفيف شريكه) كظواهره ولا يخالف التام الذى انبىه الحالك كالأصحاب الحالك أنه لم يظن (ولو استحق بعض مقسوم معين وليس
سواء) بان اخص أحدهما به وأصاب منه أكثر (بطلت) أى القسمة لا تحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعدو الاشارة (والا)
بان استحق بعضه شأناً أو معينا سواء (بطلت) فيه لاني الباني تفرع بالشفقة (بأنه) لو توافوا الى قاضى قسمة ملك بلاينة لم يجبهم
وان لم يكن لهم نازع وقيل يجبهم وعليه الامام وغيره

فسمه القاضي اثبات للمكهم وايد توجب اثبات التصرف لاثبات الك عمن سمعت البينة هتاع
عدم سبق دعوى للحاجة شرح مر

(كتاب الشهادات)

درس

قدمت على الدعوى نظرا لتجديدها **(قوله بلفظ خاص)** أى على وجه خاص بان تكون عند قض
أو حكم بشرطه رشيدى **(قوله ليس لك)** أى يمتنع وقوله أو بينه أى المدعى عليه فبأنه غلط المدعى
أى ليس لاثبات حقه على المدعى عليه الا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهدين الا بينه قول
على التحريز وأورد على المحصر حكم القاضي بعلمه وأجيب بأنه ثبت القياس الاولى لان المدعى أقوى
من الحق وأول اختياره وان كان يجوز له إقامة الشاهدين بعد حلفه انهم شيئا والاولى جعلها للتبوع
(قوله ليس) أى عند ادعاء الشهادة فهذه الشروط معتبرة عند الاداء لا عند التحمل الا فى التسامح وفيها
لو وكل شخصى بيع شئ بشرط الاشهاد **(قوله ودرؤاة)** قدمها على العدالة اهتاما بشأنها عرض
(قوله) وهذا من زيادى الاول أن يقول وهذه الثلاثة من زيادى لان بقضاء من زيادته أيضا **(قوله)**
ولان عدم مرواة لان عدمها يشرع بعدم التسامك وترك المبالاة عميرة وبعبارة شرح مر ولا غير
ذى مرواة لانه لا يجاهله ومن لا يجاهله يصنع ما شاء لغير صحيح اذ لم تستح فاضع ما شئت **(قوله)**
وأخرس وان فهم اشارته كل أحدات لا تخلو عن احتمال شرح مر **(قوله)** ومجوز عليه بسفه أى
لنقصه وما اعترض به من أنه لا حاجة له كونه لانه امانا نقص عقل أو فاسق فاسى يفتى عنه رديان نقص عقله
لا يؤدى الى سمته بخلافه لانه مكلف شرح مر **(قوله)** ومنهم قوله تعالى وأذنى لا تزايا لولولرية
حاصلة من التهم شرح مر **(قوله)** من كافر ولو على مثله شرح مر **(قوله)** وفاسق ولو كان
الشاهد بعد فرق نفسه والناس تعتقد عدالة تجازله أن يشهد مر وسم **(قوله)** كبيرة) وهى باق وعيد
شديد بنص كتاب أروسته ولا يقدح فى ذلك عدمهم كأثر ليس فهذا كالمظاهر وأكل الخمر والزور وقيل
هى كل جريمة تؤذن بقلة كثرات من كتبها بالدين أى اعتنا به بالدين ورقة البينة واعترض بشموله
صغار الخسة وقيل هى ما توجب الحد واعترض بعد شموله الاصرار على صغيرة شرح مر وأجيب عن
الاخير بان الاصرار على الصغيرة فى حكم الكبيرة لانها والاولى أن يقال هى ما يوجب الحد والكلغة
ايتمل الظاهر ونحوه شرح مر راجع المحلى على جمع الجوامع **(قوله)** ولم يصح على الصغيرة الاصرار
بان يمتنع من تمكن فيه التوبة ولم يثبت شيئا عزرى وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير
توبة وقال عميرة الاصرار قبل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثر من نوع أو أنواع
قاله الرافعى لكنه فى باب الفصل قال ان الدوام على النوع الواحد كبيرة به صرح الغزالي فى الاحياء قال
الزركشى والمحلى أن الاصرار الذى تعمير به الصغيرة كبيرة ما تكرارها بالمدى وهو الذى تكلم عليه
الرائى وما تكرارها فى الحكم وهو الذى تكلم عليه قبل تكفيرها وهو الذى تكلم فيه ابن الرافعة وغيره
بالعدم فسر به الماوردى قوله تعالى ولم يصروا على ما فاهوا وانما يكون الدزم اصرارا بعد الفعل وقيل
التوبة اه وفى الاحياء أن الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كاستغفار الذنب والسرور به وعدم
المبالاة والظن من كونه سبب الشفاعة والتهاون بحكم الله والاغتراض بشهادة تعالى وصله وأن يكون
علما يقتدى به ومحمود ذلك اه **(قوله)** الا أن تغلب طاعت المصالح بان يتقابل مجموع طاعته فى عمره
بمجموع معاصيه فى عمره كافى عرض وبعبارة مر وينتج ضبط القلب بالعدد من جانبى الطاعة
والصبيحة من غير نظر لكثرة ثواب فى الاولى وعقاب فى الثانية لان ذلك أمر آخرى ولا تغلب به بمانين
فيه اه أى فتقابل حسنة بيت لا يشرى بها كمال سم ودخل فى المستثنى منه ما اذا استويا

والمدنى

(كتاب الشهادات)

جج شهادة وهى اشبار
عسن شئ بلفظ خاص
* والاصل فيها آيات كآية
ولا تنكوا الشهادة أو اخبار
تكبر الصبيحين ليس لك
الا شاهدك أو بينه
وأركانها شاهد ومشهوده
ومشهود عليه ومشهود به
وصيغة وكلها تعلم مما بانى
مع ما يتعلق بها (الشاهد
حر مكلف ذو مرواة يقظ
ناطق غير مجبور) عليه
ب(سفه) وهذا من زيادى
(و) غير (منهم عدل) فلا
تقبل من رقى أو صوابا فلا
جنون ولا من عدم مرواة
ومغفل لا يثبت وأخرس
ومجور عليه بسفه ومنهم
غير عدل من كافر وفاسق
والعدل بتحقيق (بان ليات
كبيرة) كقتل وزنا وفذف
وشهادة زور (ولم يصح
على صغيرة او) أمر عليها
واغتلب طاعة) قبل ان يكتب
كبيرة أو اصرار على صغيرة
من نوع أو أنواع نشتنى
العدالة لان تغلب طاعات
المصر على ما مصر عليه فلا
تنفى العدالة عنه وقولى أو
الى آخره من زيادى
والصغيرة

(عجب ببرد) غبار في داود من لعب بالبرد فقد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتححه مع ما به وما بهلا (ان شرط) فيه (مال) من الجانبين أو أحدهما في الأول قمار وفي الثاني مسابقة على غير آلة القتال ففعلها متبادلا لمقداد وكل منهما حرام وإن أروهم كلام الأصل انكسروا في الثاني (والا) بأن يشترط فيمال (ك) لان فيه صرف (٣٧٥)

لعبه مع معتد التحريم
حرم (كفتا) بكسر الفين
والد (بلا آلة واستماعه)
فانها مكروهان لما فيها
من الهولاء مع الآلة
فحرمان وتعيير
بالاستماع هنا وفيما يأتي
أول من تعبيره بالصراع
(لحداد) بضم الحاء
وكسرهما والند وهو ما يقال
خلف الابن من رجز وغيره
(ودف) بضم الدال المشد
من فتحها لما هو سب
لاظهار السرور كمرس
وخشان وعيد أو قدوم
غائب (ولو يجلس)
والمراد بها الضجج جمع
ضجج وهو الخلق الذي
يحمل داخل الدف والبواثر
العارض التي تؤخذ من
صفر وتوضع في خروق
دائرة الدف (استماعه)
فلا يجزم ولا يكره ثمين من
الشلافة لما في الأول من
تنشط الا بالسير وإيقاظ
النوام وفي الثاني من اظهار
السرور وورد في حلها
اخبار بل صرح النووي
بسبب الأول واليقوى بسبب
الثاني وحل استماع ما يجر
حلها والتصرع بذلك
استماع الثاني من زباني

والمتشبه منه مقدور التقدير تنقيح المدلعة على كل حال أي سواء كانت العاصي أكثر من الطاعات
أوساها في حال مر ومعلوم أن صغرة تاب منها تركبها لا تدخل في العمد لاذهاب التوبة
الصحيحة أثرها رأسا أه واليه يشير قول الشارح على ما صرح به ومثل التوبة منها وقوع كل مكفر
لها (قوله كعب ببرد) وهو الطالة المعروفة قال الرازي في كبره وأول من عمله الفرس في زمن الملك
نصير بن البرهان الأكبر ولعب به وجهه حلالا كاسب معاتها لا تنال بالكسب والحيلة وإنما تنال
بالمقاديراه وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بأن معتمده الحساب الدقيق والفكر
الصحيح ففيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد الفز الحزر والتخمين المؤدى إلى غاية من
السفاهة والحق ويقاس بهما ماني معانها من أنواع اللهو فاطالب بالكره والمنقاة كالشطرنج
وذي (قوله وبشطرنج) أعاد بالمالان القيد الذي بعده خاص بهوسل بعضهم عن الشطرنج فقال اذا
سالمال من التصان والصلان من النسيان فذلك أنس بين الاخوان قال سهل بن سلمان (قوله فار)
بكسر القاف القعب الذي فيتردين الفرم والتم (قوله معطاء لعقد فاسد) أمانع أخذ المال فكبره
وكلا الصنف في الشرط من غير أخذ مال ذي (قوله حرم) لاعتاده على محرم لا يمكن الانفراد به
وبذلك فارق عدم حرمه الكلام مع المال في وقت خطبة الجمعة قل على الحق وأول ماعمل في
زمن الملك ملب وأول من أدخله بلاد العرب عمر بن الماص خراشي في كبره (قوله بكسر الفين
والد) وهو رفع الصوت بالشعر وبجرم استماع غناء أجنبية وأمردان خيفه فتنه ولو نحو نظر محرم
ذي (قوله فحرمان) وبعبارة مر ومتى اقترن بالغناء له محرمة فالقياس كما قال الزركشي بحرم
الآلة فقط وبقا الغناء على الكراهة وبه تعلم ماني كلام الشارح من المسامحة ع قال الفزالي الغناء
ان قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة وأعلى المعصية فهو معصية أول بقصد به شئ فهو طاعة
عنه أه حل (قوله لما هو سب) أي يضرب لما هو سب (قوله داخل الدف) أي دف العرب
وقوله في خروق دائرة الدف أي دف العجم أه شرح مر (قوله ودف) وهو المسمى بالطار ع
أول من سمنه صفر جدد التي (قوله أه حل) (قوله وكستمال) معطوف على كعب
حل (قوله ويسى الصفاتين) كالنحاشتين اللتين تضرب احداهما على الأخرى يوم خروج
الحمل ويحوي عني وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالسكسات ومنه ما قطعان من صفي تضرب
احداها على الأخرى وخشيتان كذالك وأما التصفيق بالدين فكرهه كراهة نزهة حل (قوله من
صفر) أي نحاس أصغر عني (قوله يقال له الثانية) وهي المسماة الآن بالغاب أه عني على
هرق وقيل على الجلال والشبابه هي ما ليس له يروق ومنها الصفارة ونحوها (قوله دكوبة)
والفائدة أن كل طبل للال الا لكوبة للذكورة وكل من صار ماولون برسم أو قرينة الامزار
النير لجاج قال حل وكل ماحرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية وهل من الحرام لعب
البهلوان واللبس بالحيات الرابع الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك وكذا جعل اللب

(و كاستعماله في طرفة كطنبور) بضم الطاء (وعود ووضج) بفتح أوله ويسى الصفاتين وهما من صفر تضرب احداهما بالأخرى
(و زمار عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب بهم الاوتار (وبراع) وهو الزمار التي يقال لها الشباقة فكما صائر لكن صحح الرازي
حل البراع ومال اليه البقعي وغيره لعدم ثبوت دلائل معتبر بخر به (دكوبة) بضم الكاف (وهي طبل ماو بل ضني

الوسط واستأجها) أى الآلات المذكورة لانهن شعار التبر بؤهى مطربة تروى أبوداود وغيره خبران احرهم الخمر والبسرة والسكر بة
وللعنى فيه التشبيع بنى عتاد استعمالهم والهم الخشون وكذا استأج السكوبة من زبادى (الرقص) فلبس بحرام ولا تكرهه بل مباح طبر
الصحيحين انه **عليه السلام** وقف لعائشة يسترها حتى تنظر الى الحبيبة وهم يلعبون ويرفون والزفن الرقص ولانه مجرد حركة على
استقامة أو اعوجاج (الابتسار) (٣٧٦) فيحرم لانه يشبه أفعال الخشعين (والانشاء شعر والانشاء واستأجها) فكل

منها مباح أيضا لالف
ولانه **عليه السلام** كان
له شعراء يعنى اليهم
منهم حسان بن ثابت
وعبد الله بن رواحة رواه
مسلم وذكر استأجها من
زبادى (الابتسار)
كهجو لمصوم (أو تشبيع
يعنى من أمره أشرطة
غير حليلة) وهذا ذكر
صفاتها من طول وقصر
وصدغ وغيرها فيحرم لها
فيه من الإبداء بخلاف
تشبيعهم لان التشبيع
صفة وغرض الشاعر
تحسين الكلام لتحقيق
الكلام المذكور أما حليلة
من زوجته وأمة فلا يحرم
التشبيع بها نعم إن ذكرها
بماحقه الانشاء سقطت
مروءته وذكر الامرد مع
التفديد بغير الحليلة من
زبادى (والمرأة ترقى
الانسان عرقا) لانها
لا تنفصل بل تختلف
بأختلاف الأشخاص
والاحوال والاما كن
(فبسطها) أكل وشرب
وكشف رأس وإبس فقه

قباء وقلنوسة حيث) أى يمكن (الابتداء) لغاها ما كان يفعل الثلاثة الا لو غرسوا في سوق ولم يغايه عليه
في الاولين جوع أو عطش وفعل الرابع قتيق في بدلا يعتاد منه ليس ذلك فيه وقول وشرب من زبادى ونرى كيف الرأس أهم من
تيمره إلى كشف الرأس والتفديد في هذه بحيث لا يعتاد من زبادى وفى الاكل به أولى من تفديده بالسوق وكشف الرأس كنف
البدن كاههم بالولى والمراد غير العور فأما ذلك من الحرمات (وقبله حليلة) من زوجة أو أمة (بحضرة الناس) الذين يستحي منهم فذلك
لا (أو أكثر ما مضحك) بينهم (أو أكثر) لمب شرب أو غناء واستأجها ورقص) بخلاف قليل الحسنة الا قليل ثانياً في الطرب بن

بهم

و يقاس به ما في معناه (و)

يقطعها أيضا (حقة دينية)

بالمرء (كحكم كنس

ودفع عن التلقيح) هي (به)

لاشمارها بالحقه بخلافها

من تلقيح به وإن نكس

حقة كانه يقول الامل نكس

لرافق وكانت حقة أیه

اعترضه في الزوة فقال لم

يعترض الجمهور لهذا التقييد

وبني أن لا يقيد به بل بنظر

هل تلقيح به هو أم لا ولهذا

حذفه بعض مختصريها

والهمة) بضم التاء وفتح

الحاء في الشخص (جرتفع)

البدن إلى من لا تقبل الكفاية

له بشهادة (أودع ضرر) عنه

بها (فترد) شهادة (لرققه)

ولومكنا (وغيره) مات

وان تستقر تركته الديون

(أو جرح) عليه (فليس) لثمة

وروي الحاكم على شرط

مسئله لا يجوز شهادة في

الظنة ولا في الحقة والظنة

الهمة والحقة العداوة بخلاف

حجر السوء والمرض بخلاف

شهادته لغيره بالسوء وكذا

المصرق لمونه والجرح عليه

لتعلق الحق حيث بذمه

لا يبين أمواله (أو) رد شهادته

(أو) ما هو تصرفه) كان

وكل أوصي فيه لأنه يثبت

بشهادته ولا يثبت على الشهود

بمن أن شهادته بتعزله ولم

يكن خاصه قبلت وتعزله

بما ذكر أعني من قوله ما هو

وكيل فيه

بهم عدم اعتباره فباقيه والاوجه كانه الاذرى اعتبار ذلك في الكل الا في حق حليله بحضرة
 الناس في طريق فلا يمتزج تكرره واعتراض تقبيل ابن عمه الامه التي خرجت منه إلى أبيه وأجيب عنه
 بأنه محذور فلا يعرض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بكوت الياقين عليها بل في
 سقوط المروءة وسكوته لا يدخل فيه على أنه محتمل أنه ما فعله ليعين حل الختم المسببة قبل الاستبراء
 فهي واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلا اه أي لا دليل في سقوط المروءة قال سم قوله
 لا يدخل فيه فيه فظهر بل السلف لا يستنون على ما يليق من مثل ابن عم فتأمل وأجيب بأنه فيها
 ليقطع الكفار وألعدم تمالك تنف فيكون قهرا اه (قوله) ويقاس به) أي الطريق وقوله ما في
 معناه كالتهاوى (قوله) ودفع دينية) سميت بذلك لانحراف الشخص إلى التلصص وهي أعم من
 الصناعة باعتبار الآلة في الصناعة دونها اه قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بادائها وفي شرح
 شيخنا وخروج بادائها مالوكنا محسنا ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته وهي لا تزرى فلا تنخرم بها
 مروءة اه سم واعتراض قولهم الحرقة الدينية مما تحترم المروءة مع قولهم انها من فرض الكفاية
 وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره زى (قوله) بخلافها من تلقيح
 به) أي وكانت مباحة أماندوسه محرمة كصور ومنجم فلا تقبل شهادته مطلقا شرح حر (قوله)
 والهمة) أي التمسك في قوله وغيرتهم قال حر في شرحه وحدوثها قبل الحكم فضلا بعده فلو شهد
 لا ينجب بالحق وورثته قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذوه والا فلا وكذا لو شهد يقتل فلان لا ينجب
 الذي له ان ثبات وورثته فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه (قوله) بشهادة)
 متعلق بغير (قوله) أودع ضرر عنه) أي أو عمن لا تقبل شهادته كأي شرح حر ويمكن جعل الضمير
 في عنه راجعا للإحداء المأين الامرين المذكورين (قوله) فترد لرققه) أي أن يشهد له بالمال فان شهد
 أن فلا ناقة فقبلت اذ لا فائدة تعود على السيد تأمل (قوله) ولومكنا) أي لانه ملكه فله علة بماله
 بدليل منعه بل بعض التصرفات ولانه يصد العود اليه بجزر أو تجزير شرح حر اه فهو راجع
 لقوله له وكذا قوله الميت والمجروح عليه (قوله) وغيره) مات) لانه اذا أثبت للغير شيئا ثبت
 لنفسه المطالبة به شرح حر وصورها بان مات من عليه الدين وادعى عليه على آخر يدن فلا تصح
 شهادته صاحب الدين مع آخر (قوله) والظنة) بكسر الظاء وتشديد النون الهمزة قال تعالى وما هو على
 الشيب بظنن أي بينهم (قوله) والحقة) بكسر الحاء وفتح النون مخففة (قوله) بخلاف حجر السوء
 والمرض) أي فان الغرم يصح أن يشهد فيما (قوله) وبخلاف شهادته لغيره بالسوء) الظاهر أنه
 مأموم قوله حجر لا الحجر عليه إنما يكون عند عساره أي عدم قدرته على وفاء دينه (قوله) لتعلق
 الخ) لتعلق للاربعه قبله (قوله) كأن وكل الخ) بان وكل في بيع وشراء وادعى شخص أنه ملكه
 فنشهد الوكيل بأنه ملك موكله أو بأن وصى على يمين وادعى آخر ببعض مال اليتيم فنشهد الوصي بأنه
 ملك اليتيم فلا تقبل للهمة عبد البر ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترياً فادعى أجنبي
 للبيع ولم تعرف وكالته انه أن يشهد موكله بأنه عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يعرض لكونه
 وكذا وبطلان ذلك بالان لا فيه توصلا حتى يطرأ في مباح وتوف الاذرى فيه بأنه يعمل الحاكم على
 حكم يعرف حقيقته فيعلمه مردود بأنه لا أثر له لان الغرض وصول الحق لاستحقاقه بل صرح جمع
 بأنه يجب على وكيل طلاق أنكره موكله أن يشهد بحسبه بان زوجة هذا طلاقه ويؤد الجوارح ما روي
 الحرفه الظاهر فيمن لا دين يحجز عن إبانته فاقترض من آخر قدره وأحاله وشهد له به فيصدق معه ان صدق

(و) براءة مضمونة) لانه سقط بها الطابع عن نفسه (د) رد الشهادة (من غراما بحجور فلس بنسق شهود دين آخر) لثمة دفع ضرر الزحاة والتبعية بحجور من (٣٧٨) زيادى (د) رد شهادته (ليسته) من أصل أوفعه كشهاده نفسه (٧) شهادته (عليه) بشئ (درس)

في أن عليه ذلك الدين اه شرح مر وقوله نظيره بدل من ما (قوله) وبراءة مضمونة) وكذا مضمون أصله أوفعه أوفقه لانه يدفع الضرر عن لاتقبل شهادته له سول ومثله شرح مر (قوله) ضرر الزحاة) الاضافة بان يتو كذا اضافة تهمة دفع (قوله) ليسته) ولوعى بعض آخر سول بان يشهد لانه على أبيه لانه على أبيه قال زى قتلان شرح البهجة وترد شهادته ليسته ولو بتركية أورشد وهو حق حجر لكن يؤخذ بان قراره لكن لو ادعى السطاع على الميت المال فتمدحه أصله أوفعه قبل كقائه الماوردى لمصوم المدعى به اه وكان الاولى تقديم قوله وليسته على قوله وبراءة مضمونة لانه لما قبله الاولى من لاتقبل شهادته لانه لا أن يقال آخره نظرا لما يمدى (قوله) بطلاق ضرر قائم) أى وأمه تحت أبيه مر لانه للزوم قال سول وصورتها ان الضرر تدهى وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسب ما لو أقاته أمه يشهد فلا تقبل لانها شهادة لاهامه وكذا لو ادعى الاب لانتقاط نفقة ونحوه لم تقبل شهادته لثمة شرح مر وقيد قل على التحريم يقول شهادة الفرع بطلاق ضرر قائم بماذا لم يجب نفقة على الشاهد والام تقبل لانه دفع عن نفسه ضررا اه وكونه لم يجب عليه لاعاراه أو قدره لاصل عليها وكونه لم يجب عليه لاعاراه لاصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة فيه بان كانت أمه ناشرة بخلاف ما اذا وجبت نفقة أمه فلا تهمة لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزويان أصله التعددات فطلاق الضرر لا يفيد تخفيفا لانه لا يحذف استقل ما هم فهو يفرمها سواء طلقت الضرر أم لا (قوله) أوفقه) ولا نظر لكون الامر بوالى أن أباه يلاعنها وينسخ نكاحها ويهود النفع الى أمه لانه بعيد شيئا وعيارة شرح مر أوفقه أى الضرر المؤدى للمان للمضى لفرانها لضعف تهمة نفع أمه بما بذلك اذ لم يطلق أمه ما شئ منه من كون ذلك حسبية تلزمها الشهادة به وانما المنع لانها تخرج نفعها الى أمه ما وهو انفرادها بالاب اه (قوله) قذف زوجته) وكذا لاتقبل شهادته بزنا زوجته ولومع دلالة لان الشهادة عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولانه منبأ الى خيانية في حقه مر سول (قوله) لم تقبل على أحد وجبين) والفرق بين هذا وماتة عدم من أنه لو شهد لعبد بان فلانا قد قذف قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة القاذف الى خيانية في حق الزوج لانه بغير بسنية زوجته الى فساد بخلاف اليد بالنسبة لقنه اه ع ش على مر (قوله) من عدو) ومن ذلك أن يشهدا على ميت يحق قيم الوارث البينة بانهم اعدوا ن لان فلا يقبلان عليه في أرجح الوجهين لانه لخصم لاتقبل التركة للملكة خلافا لما يحسنه التاج الفزارى وأفتى به الشيخ محجبان الشهود عليه في الحقيقة الميت شرح مر (قوله) في عداوة) أى ظاهرة سم وفي بسنية متعلقة بعدو وأخذ هذا التقيد من قوله بعدو تقبل على عدو دين اه ويكتفى بما يدل عليها كالخاصة ككفاه بالمظنة ما فيه من الاحتياط لمو بالفي خصومة من يشهد عليه وعليه قبل عليه زى وقرق بين العداوة والبغضاء بان العداوة هي التي تنفض الى التمسى بالافعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب شورى على اه (قوله) والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر اه (قوله) والنفل الخ) هو محجور بيت من رجال الكامل وصدره • ومليحة شهدته لها ضررا لها • (قوله) ككسرى صفات الله) أى المعاني (قوله) وجواز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جواز الرؤية وقد دل

ولا على أبيه بطلاق ضرر) أمه أوفقه بالزوجة) ذكر أبو أمي (وأخيه وصديقه) لاتنهاء لثمة نم لو شهد الزوج أن قتلان قذف زوجته لم يقبل على أحد وجبين في النهاية وأشر كلاما بترجيحه وجهها بالبقية فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجه وحذف من الاصل هنا مسائل لتشمها في كتاب دعوى المم ولو كان يئنه وبين بعض عدوة في قبول شهادته عليه خلاف وجزم في الانوار بعدم قبوله عليه (ولو شهد من لاتقبل) شهادته (من أصل أوفعه) أو غيرها فهو أعوم من قوله شهد لفرع (وبغيره) قبل لغيره) لانه لا اختصاص المانع به (أو شهد اثنان لاثنين) بوسية من تركه فشهداها بوسية منها قبلتا) وان احتملت المواطاة لان الاصل عدوما مع أن كل شهادة منفصلة عن الاخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دنيو في نظر الحاكم السابق ولان العداوة من أقوى

الرب بخلاف شهادته لاذلتهمة • والنفل ما شهدت به الاعداء (وهو) أى عدو الشخص (من يحزن بفرجه وعكسه) أى يفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدوين ككافر) شهد عليه سلم (وميتع) شهد عليه ه سى (د) قبل (من يتدع لانكفره) ببدعته ككسر صفات الله وخلفه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم البتة

لاعتقادهم أنهم مبيون في ذلك ما قام عندهم بخلاف من نكثه بيده كمنكر حدوث العالم والبث والخسران للأجسام وعلم الله بالعدم
والبزوات لا نكثهم ماعى عجمه الرسل به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لاداعية) أى يدعو الناس إلى بدعته فلا تقبل شهادته كالتقيل
رواية بل الأولى كارجح فيها ابن الصلاح والنووى وغيرهما (ولا خطاى) فلا (٣٧٩) تقبل شهادته (الله ان لم يذكر)

فيها (ما ينقح الاحتمال) أى
احتمال اعتاده على قول
الشهود لا لاعتقاده أنه لا
يكذب فان ذكر فيها ذلك
كقوله رأيت أو سمعت أو
شهدت فخالصه قبلت لزوال
المانع وعنه والى بطلان
زيادى (ولا يبادر) بشهادته
قبل أن يشهد لانه منهم
(الانى شهادة حسنة)
فتقبل شهادته بأن يشهد
وزكاة وصوم بأن يشهد
بتركها (أو) (ف) (بما فيه حق
مؤكد كطلاق وعقود
ونسب وغشوع نكاح
وبقاء عدة وانقضاءها)
وخلع في الفرق لا في المال
بأن يشهد بذلك لجمع من
مخالفة ما يترتب عليه
وصورتها أن يقول الشهود
استدأ للقاضى تشهد على
فلان بكذا فحضره لشهود
عليه فان ابتدأ وقالوا فلان
زنى فهم قدوة وانما سمع
عند الحاجة إليها فشهد
انئان أن فلانا أعنت عبده
أو أنه أخو فلانة من الزماع
لم يكفى بقوله لانه يترقب
أو أنه يزني بكها أم أمانق
الادى كقود وحده قدف

عليها الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوبه ومنذ ناضرة إلى بها نظرة وقوله عليه الصلاة والسلام انكم
سرون ربكم في الخفة كاترون القمريلة البدر اوجب بان هذا ليس نفاى ثبوتها لان الزمخشرى قال
ان الى من قوله تعالى إلى بها إلى بها نظرة مفردة لا وهى التزم فيكون لفظه انفعولا مقسما لنظرة
والنظر نظرة إلى بها أى نعمة ربحها وأوجب عن الحديث بأنه على حذف مضاف أى سرون نعم
ربكم (قوله لا اعتقاد الخ) أى وان استحلوا دمانا وأمواتنا وسوا الصحابة شرح مر ولا
يناق هذا ما ذكر في البغاة لا مكان محل ذلك على أنه منع تنفيذها أى الشهادة بخصوص بينهم احتقاروا
لهم وردوا لهم بن عينهم حج زى لكنه تقدم ان البغاة لا تقبل شهادتهم ان علمنا انهم يستحلون
دمانا وأمواتنا والاولى الجواب بان محله اذا كان بلا تأويل ومأثرا اذا كان بتأويل كالتقيل
عن زى (قوله لاداعية) المتعمد قبول شهادة الداعية وروايت حل (قوله وخطاى) نسبة
لإى خطاب الكوفى كان يعتد بأدوية جعفر الصادق لمأثرا جعفر ادعاها لنفسه حل وهذه الطائفة
النسوية من هذا الحديث يعتقدون ان أصحابهم لا يكذبون أى يعتقدون ان كل من كان على عقيدتهم
لا يكذب فاداراه في قضية شهادته بمجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قبل الى المحلى وسبب
هذا الاعتقاد في بعضهم بعضا ان الكذب عندهم كفر مرسل (قوله ولا يبادر) أى قبل الدعوى
أو بعدد لانه (قوله) ذمه قوله شر الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد فان أعادها في المجلس
بعد طلبها منه قبلت وما يصح من قوله (قوله) خير الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد محمول
على ما قبل فيه شهادة الحسبة شرح مر برز بادة (قوله شهادة حسنة) من احتسب بكذا أجرا
عند الله أى ادخرها عنده ينوبى بها وجه الله قبل الاستنهاش شرح مر سواء كان قبل الدعوى أو
بعدد كما قاله حج وحل والبرماوى خلافا للرشيدي حيث نقل الاذمى انه لا يقال لها شهادة
حسنة بعد الدعوى له ولا تقبل شهادة الحسبة في حدود الله كقوله حل (قوله أو فباله) أى عهده فيه
حق مؤ كدوه وما لا يتر برضا الادى زى (قوله كطلاق) بان شهدوا انه طلقها فلا توافوا معاشر
لما خلق الله المنع من الزنا وحى الله في العتق المنع من استرقاق الخ (قوله ونسب) لان الله أكد
النسب ومنع قطعها على (قوله) لم يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته يفرع عن ما في الشهادة بذلك من
(قوله وبقاء عدة) لما يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته يفرع عن ما في الشهادة بذلك من
منع زواج الغير بها لى الذى يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته يفرع عن ما في الشهادة بذلك من
طلاقا رجما وأراد أن يجمعها فشهدوا بانقضاء العدة (قوله) تشهد على فلان بكذا أى تر يدان
تشهد عليه بكذا وقوله لشهده عليه أى لنشئ الشهادة عليه لحمل التنازع (قوله فهم قدوة) إلا ان
بصلوه بقولهم وشهد بذلك على الأوجه حج والمتعمد سماع الدعوى في شهادة الحسبة الا فى بعض
حدود الله تعالى مر زى (قوله المشتكى منه) أى قوله ولا يبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر في
كل شئ الا فى شهادة الخ (قوله أو يبادر) أى مبادرة بان طلبت منه ولوى المجلس وهو مصدر بادر كما قال
ابن مالك ففاعل النعال والمخاضة اه (قوله أو فسق) ولو بعد الاستبراء ع (قوله فلا تقبل للهمة)

دفع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كاشطه المشتكى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال رقى أو صبا أو كثر ظاهرا أو بدرا) لا لتفاء
الهمة لان التصف بذلك لا يتغير برشهادته (لا) بعد زوال (مبادرة أو عداوة أو فسق) أو خرم مروة فلا تقبل للهمة والتشديد بظاهر مع
قولوا أو بدار أو سيادة أو عداوة من يادى وسج بظاهر

لأن رده أظهر عوفقه الذي كان يحبه فهو منهم بسبه فيرد ذلك العار ومن لم يؤمض الحاكم لشهادته قبلت بعزم الالمع **مر (قوله الكافر للس)** أي الذي شهد حال كفره الذي يسره فرلاجه فرده يكسه العار لانه كان متظاهرا بالاسلام فغار ذلك الكافر في ظهر كفره فيغير به فاذا حسن اسلامه فشهد ثانيا فتد شهادته لانها به يدفع العار الحاصل من الرد الاول شرح **مر (قوله من الجيع)** أي في الكافر المراءى اذ حملها في حال كفره وأداهها بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسيد اذ شهد له بعد بعد عقته شهادة مبتدأة والفاق والفاق وصرت كسب خاتم المروءة اذا أدوها بعزم الالمع وكانت مبتدأة لامعادة **(قوله بعدنو به)** ظاهره أن ارتكاب خاتم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنباً وان التوبة منه كالتوبة من العصية في الشروط المذكورة فيكون أراد التوبة ما يشمل الشرعية والفقوية وهي الرجوع عما كان عليه **(قوله شرط اطلاق)** الاطلاق يتعلق بالحال والتمسك بالماضي والعزم بالمستقبل زى **(قوله وعزم)** ان قرئ هو وما بعده بالجر اقتضى ان التوبة هي التمسك بالشروط المذكورة وان قرئ بالرفع عطفا على التمسك بالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي التمسك أي معظم أركانها التمسك لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يفي عن غيره بخلاف الثلاثة الباقية وظاهر هذه الشروط معتبرة أضافاً الى توبة من خاتم المروءة **(قوله وخروج عن ظلاله)** شرح **مر** في الدخول على هذا تم صرح بما يفهمه الاطلاق لاعتنا به فلهذا ورد ظلاله ثم قال اذا دلالت عليه الغتاب اشترط استحلاله فاذا تم لم يلزمه أو تعسر لقيته الطولية استغفره ولا تزلزل وأمر وتوابعه جهل الغتاب بما حل منه أما اذا لم يبلغه فيكفي فيها التمسك والاستغفار له وكذا باقي التمسك والاطلاق عن الحد ومن ماله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هودون الوارث على الاصح **مر (قوله)** ورد المنصوب الخ في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجوداً أو انقطع خبره سلمه الى القاضي أمين فان تعذر تصديق به على القراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوي ولا يمين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التسكس لبقاء ما عليه ان عصى به تصح توبته فان مات معسرا طوب في الآخرة ان عصى بالاستئمانه والا فلا طهراته لمطالبة فيها والبراءة فانه تعويض الخصم **مر سم (قوله)** وبشرط قول انظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن سوره شوبرى وفي الزواج أنه يقوله بين يدي المستحل منه كالمشهور اه قال سم ولو اغتاب انسان انساناً فان لم يبلغه كفاه أن يستغفر له فان استغفره لم يلقه فهل يكتبه الاستغفار أم لا والوجه أنه يكتب **مر (قوله لتقبل شهادته)** أشار بهذا الى أن هذا ما بعده مشروطان في قبول الشهادة لافي حصة التوبة اذ تصح بدونهما فكان الاولى أن يقتصر للعنف لفظ بعد بان يقول وبعد قول في محذور الخ فيكون معطوفاً على توبة وصحبه يقتضى أنه معطوف على اقسام فيقتضى أنه شرط للتوبة فيبقى قوله لتقبل الخ هكذا قال بعضهم عبارة سم واشترط القول في التوبة والاستبراء في الفعليه وألحق بها ما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة في المسئلة للآثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه وهو يوافق ما قاله البعض ويكلم الرواج صريح في أن القول المذكور بشرط في حصة التوبة فليحذر **(قوله)** وبشرط استبراء وجه ذلك التحذير من أن يتخذ الفاسق مجرد التوبة ذريعة الى التراجع أو تأخير عمدة **سم (قوله سنة)** والاصح انتهاز تربية لا تحديدية فيفتقر مثل حصة أيام لامازاد عليها **(قوله)** في محذور فعل أي ما يمنع من الشهادة كأن فعل ما يحل بالمروءة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا بد لخاتم المروءة من استبراء

فتقبل من الجيع (وايضا) يقبل غيرها) أي غير العادة (من فاسق وأخارم صروء) وهو من زباني (بعدنو به وهي ندم على المحذور) بشرط (اغلاق) عنه (وعزم أن لا يود) اليه (وخرج عن ظلاله آدمي) من مال وغيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المنصوب ان بقي وبه ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وسدالتقف من الاستفاء أو يبرئه منه المستحق وما هو حقه لله تعالى كحزنا وشرب مسكر إن لم يظهر عليه أحد فله ان يظهره ويقر به ليستوفي منه وله أن يسترعى نفسه وهو الاضلل وان ظهر فقد فات السرياني الحاكم ويقر به ليستوفي منه (د) بشرط (قول في) محذور (قوله) لتقبل شهادته (كقوله) في التصديق (قوله بالمرأى تادم) عليه (ولأعوذ) اليه (د) بشرط (استبراء سنة في) محذور (فعل) وشهادة زور وقنف ابداء لان لضحية التمسك على الفصول الاربعة أثاراً ينافي تهمج النفوس لما تشبهه فاذا مضت على السلامة أشهد ذلك بحسن السيرة وعمله في الناس اذا أظهر عفته ايضا

في قذف الألباء به كشهادة

الزنا إذا وجب بها الحد

لنقص العدد ثم تاب

الشاهد وما أفهمه كلام

الام من أنه استبراء على

قاذف غير المحسن محمول

على قذف الألباء به ولا يخفى

عليك حسن ماسلكه في

بيان التوبة وشرطه على

ماسلكه الأصل

(فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال الخ)

في شهادة الرجال وتعدد

الشهود وملا يعتبر فيه

ذلك مع ما يتعلق بهما •

(لا يكفي لغيره لدرمان)

وللصوم (شاهد) واحد

أما في كفاي الصوم كما

في كتابه (وشرط لنحو

زنا) كاتين هبنة أوميتة

(أربعة من الرجال)

يشهون أنهم رأوه أدخل

حشفته أو قفروا من

فادعها في فرجها بالزنا أو

نحوه قال تعالى والذين

يرمون المحسنات الآية

وخرج بذلك وطه الشبهة

إذا قصد بالدعوى به المال

أو عهده حبة ومقدمات

الزنا كقوله ومعاينة فلا

يحتاج إلى أربعة بل الأول

بقيد الأول بثبت ما يثبت

بالمال وسأني ولا يحتاج

فيه إلى ذكر ما يعتبر في

شهادة الزنا من قول

الشهود وأنيأه أدخل

حشفته (وما تصديه مال)

أي بعد الإلزام عنه وكذا بعد هذا العداوة كما في شرح حر وشرح الرض وانظر لم فيه بالحق
مع أن القول بكيفية العلم بالعاملين كذلك وهذا حدقه ليشمل القول ويستغنى عن قوله وشهادة
زور وقذف ألباء لمعناها في المخدور لأن المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الرض ما يوافق من
المصوم (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في أن هذا قد ثبت مع أنه لم يزلنا في معرض التعبير والتعبير
غيره مقصود هاتلان القيد الشهادة الآن يقال إنه في حكم التعبير

(فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال الخ) أي في بيان قدر النصاب في الشهود المختلفة باختلاف
المشهود به ومستند الشهادة عن الأول أن يقول في بيان المواضع التي يتعرف بها شهادة الرجال وقوله
مع ما يتعلق بهما أي من قوله ويذكر في حلفه صدق شاهد أي أو الفصل (قوله ولولصوم) أي صوم
غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة الصنف والمتعمدة لا فرق بين رمضان وغيره وأنه يكفي فيها
شاهد واحد عن (قوله أما في كفاي الخ) ومثلر هاتان ذوا لحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة
للاحوال بالحق والشهر المنقور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحدا خلا للشارح زى وكذا يكفي شهادة
واحد في أشياء كدعوىات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمان وتكفي
بالنسبة للصلاة ونواهبوا للارث بثبت بواحد وكأخبار المين الثقة بامتناع الخلع المتميز فيعزى روى
الاكتفاء في القصة بواحد وفي الخرص بواحد شرح حر (قوله لنحو زنا) والأوجه عدم اشتراط
ذكر مكان الزنا زمانه حيث لم يذكره أحدهم والأوجب سؤال باقهم لاحتال وقوع تناقض يسقط
شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في محله نعم يتبدد شرح حر ويشترط أن يذكر أي أي شهود الزنا
للزنا لئلا فيها تقديرون وطه الشريعة وأما بمنزلة من الرض وشرحه (قوله كاتين هبنة أوميتة)
وفي آياتها التعزير ودخل تحت الكاف اللوات وأما الخى آياتا للهبنة بالزنا لأن الشكل جامع
وتقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الأمة (قوله أربعة) لأنه أقبح الفواحش وإن كان القتل
أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه من أمانة الله على عباده شرح حر وقيل لأن الزنا لا يتحقق إلا
من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل واعتبار الأربعة بالنظر للحد فلا يشهد بجرح الشاهد اثنان
وفسره بالزنا ثبت فسقه وليساقا فدين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلوراء واحد يزنى ثم رآه
آخر يزنى ثم آخر لم يثبت كاتنه شيخنا عن ابن القري اه وهذا بالنسبة للحد أو التعزير أما
بالنسبة لسقوط حاشته وعدالته ووقوع طلاق عتق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما بما يأتي وقد يشكل
عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بآل تناقضهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا
وقد يجاب بأن صورته أن يشهد بآل تشهد بزناه قصد سقوط أو وقوع ما ذكر قفولها بقصد الخ بئني عنها
الحد أو القس لا بتمامها بما يثبت أن يكون قصدهما الخافى العار به الذي هو موجب حد الصنف اه
شرح سج (قوله يشهدون أنهم الخ) ولوقالوا تعددنا للنظر لأمانة الشهادة زى لأن ذلك صغيرة
لا يبطئها شرح حر وكونه صغيرة بخلاف قول الشارح ويجوز تعدد النظر الخ (قوله أوعوه) أي نحو
هذا القذف بما يؤدي منناه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم
المراد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج هبنة أوميتة أو در عن (قوله بل الأول) أي وطه
الشبهة بقيد الأول وهوان بقصد بالدعوى به المال (قوله يثبت بما يثبت بالمال) ويثبت النسب تبعا
ويفتقر في الشيء ما لا يفتقر فيه مقصودا عن (قوله الباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات
الزنا يعني أن وطه الشبهة إذا أر بد الشهادة به حبة لابد أن تكون الشهادة من رجلين هذا مراده
حشفته أي آخره الباقي يثبت برجلين ونحوهنا وما يأتي من زياتي (ولم) عينا كان أو دينا أو منفعة (وما تصديه مال)

من عقداً أوفضه أوسق مالى (كبيم) ومنه الحوالة لانهما يعين (واقلة) وضمان (وخيار) واجل (رجلان أو رجل وامرأتان) لمعوم آية واستشهد به من رجالكم والخشى للمرأة وتعبير بى مقصده مال أولى بمعاينه (ولنفردك) أى ماذكر من نحو الزنالى آتوه (من) موجب (عقوبة) فله تعالى أو لآدى (وما يظهر للرجال غالباً كسجاح وطلاق ورجعة وإقرار بنحو زنا وموت وكلاهما وصاية) وشركة وقراض (٣٨٢) وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لانه تعالى نص

وليس المراد أن شهادة الحسية تثبت رجلين آتوين كآتوهم العبارة (قوله من عقداً) أى معاداً الشركة والقراض والكفالة أما فلابد من رجلين مالم يرد فى الآيتين اثبات حصة من الرجم كما يجتبه ابن الرقعة شرح حر وجع عن (قوله وضمان) بيان للحق المالى كآدى بعدة شيئاً (قوله وخيار) أى بأواعه (قوله لمعوم آية) الاماخص بدليل والتخيير صر ادمن الآفة اجادون الترتيب الذى هو ظاهرهما عن (نبيه) اذا شهد أحد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لا يكتفى بل لابد من نصر بمجمل المدعى به كالاول وهذا ما يغفل عنه كثيراً (قوله الى آتوه) هو قوله ولما لا مقصده المالى (قوله من موجب عقوبة) فله كسرب خمر ومرتقة بالنظر لقطع وقوله أو لآدى كقتل عمداً وقذف (قوله كسجاح) ويجب على شهود السجاح ضبط التاريخ بالساعات والحيضات ولا يكتفى بالضبط بيوم فلا يكتفى أن السجاح عقيدوم الجمعة مثلاً بل لابد أن يز يدوا على ذلك بعد النسيخ بلحظة أو خططين أو قبل المصراو المغرب كذلك لان السجاح يتعلق به بالحق الولد المستأجر ومطحن من حين المقدفعله ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على حج وهذا ما يغفل عنه في الشهادة بالسجاح (قوله وطلاق) ولو يعوض ان ادعته الزوجة فان ادعاها الزوج يعوض ثبت شاهد وبين ويلغز به فيقال لا تطلق بيت شاهدو عين زى • والحاصل أن أنواع الشهادة ستشاهدوا وحداً أربع رجال ورجلان ورجل وامرأتان ورجل وعين وأربع نسوة وذكر المصنف جميعاً (قوله وشركة) أى وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما عن (قوله فى المعنى المذكور) انظر ما هو للمنى المذكور فى المستثنى هل هو موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال أو أنه ليس بمال ولا يقصدت المال وقرر شيخنا العزيز الأول وهو الظاهر وبعبارة شرح حر وقيس بهامى معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه المال اه وهو يؤيد الثانى (قوله فهو كآولى) أى فلابد من رجلين (قوله وولادة) واذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والأثر تبعاً لان كلاهما لازم شرعاً للشهود به لان ذلك عنه ويؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وان لم يضرش لمانى شاهدين بولادة لتوفى الأثر عليها فلا يكتفى بثبوته قبل ثبوتها مالم لا يشهد بالولادة بل بحياة المولود لا يقبلان لان الحياة من حيثى مما يطلع عليه الرجال غالباً حج سول (قوله وحض) بأن ادعته لاجل العدة فانكر ذلك وهو مرجع فى اسكان إقامة البينة عليه وبعبارة حر وحض لسر اطلاع الرجال عليه لانهم وان شوهده يحتمل أنها استحاضة وهذا ما ادهم بقوله فى الطلاق لتعذر ذلك اذ كثيراً ما يخطئ التعذر ويراد به التعسر (قوله وعيب امرأة) كبرص (قوله تحت نوبها) هو ما يظهر غالباً شورى أى فى الحرة ومالابيدو عند المنة بالنسبة لآمة كما يؤخذ من حر وبعبارة وخرج تحت الثوب والمراد منه ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بدق ثبوته ان لم يقصده مالم من رجلين وكذا فى ما يوضع منه لآمة اذ قصده فسجح السجاح مثلاً أما اذ قصده الراد باليب فثبت رجل

على الرجلين فى الطلاق والرجعة والوصاية وتنقسم خبر لانسجاح الا بولى وشاهدى عدل روى مالك عن الزهرى منته السة بأنه لا يجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى السجاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرها عما يشاركها فى المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعضها وان كانت فى مال القصد منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرقعة احتشاهم فى الشركة والقراض قال ويبقى أن يقال ان رام مدعيهما اثبت التصرف فهو كآولى أو اثبت حصة من الرجم فيثبت رجل وامرأتان اذ القصد المال وتقرب منه دعوى المرأة بالسجاح لا يثبت لهر أى أو شرطه أو الأثر فيثبت رجل وامرأتين وان لم يثبت السجاح بهما لم يثبت هذه (ومالا) يرويه غالباً بكثرة ولادة وحض ورضاع وعيب

امرأة تحت نوبها يثبت عن (م) أى رجلين ورجل وامرأتين (أو بأربع) من النساء روى ابن أبى شيبة عن الزهرى منته السة بأنه يجوز شهادة النساء فيما يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره بما يشركه فى المعنى المذكور واذا ثبت شاهدتين فى ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقرر فى مسئلة الرضاع فثبت الغافل وغيره بما اذا كان الرضاع من السدى فان كان من انا حلب فيه البين لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادة اثنين بان هذا البين

من هذه المرأة لان الرجال لا يطعنون عليه غالباً (ولا يثبت رجل وبين الامال أو ما قصده مال) روى مسلم وغيره أنه قال قضى بشاهد بين زاده الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما قصده مال (ولا يثبت شئ بأمر آئين وبين) ولو قاضى بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقام مقام رجل في غير ذلك لوروده (و يذكر) وجواباً في حلقه صدق شاهده) واستحقاقها ادعاء فيقول واقعة ان شاعدي لصادق وانى مستحق لكذا قال الامام ولو قدم (٣٨٣)

وامرأتين ورجل وبين اذ القصدت حينئذ المال اه (قوله ولا يثبت رجل الخ) هذا كذا هذا عقب قوله ورجل وامرأتان بأن يقول هناك أو رجل وبين ويستثنى عن ذكر هذا هنا ويمكن أن يجاب بأنه آخره هنا لاجل المحصر وتوطئة قوله يذ كرى حلقه الخ (قوله الامال) فلما قامت شاهدا باقرار زوجها بالمال خول كفى حلقه فامه وبثت المهر أو أقامه هو على انفراد ما به لم يكن له الخلف معه لان قصده ثبوت المدعى الرجوع وليس بالمال شرح مر (قوله لان العيين) أى من حيث هو كمين الرجل لاجل قوله جتان والا فالعيين هنا شرطية تأمل (قوله كالجنس) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أى بلون أو بداءة شاهد أو توكول (قوله له) أى للذى ترك حلقه أى حلق نفسه (قوله لانه) أى المدعى عن وعش وقيل الضمير لخصم (قوله وبين الخصم) أى طب بينه تسقط الدعوى أى من حيث العيين فان حلق الخصم فليس للذى الحلف حينئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب بين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلما أقام شاهداً آخر سمعت حل وعبارته شرح مر فان حلق خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد قاله ابن الصباغ لان العيين قد انتقلت من جانبه إلى جانب خصمه الآن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد حينئذ فيحلف معه كما قاله الرافعي لكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى فيه مهم أن الدعوى لا تسمع بمجلس آخر اه (قوله تسقط الدعوى) أى لانه في فلما أقام شاهداً آخر بعد حلق خصمه ثبت حقه كفى حل وهو المتسقط فالى الدعوى للحضور وللعمد أى الدعوى التي فيها بين المدعى (قوله فلما حلف) أى بين الرد (قوله سقط حقه من العيين) أى والدعوى باقية فله بعد ذلك أن يقيم شهوداً في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الايلاء) بمعنى ما فيها من الملبى وأما نفي الاستيلاء المتعنى لعمتها بالمرت فاما يثبت باقراره كما اشار إليه الشارع بقوله واذا مات حكم بعقها باقراره وصرح به مر أيضاً فلما ثبت المالية ليناسب ما عليه كان أو قال الميزى قوله ثبت الايلاء أى بالانضمام لان الايلاء لازم لللك (قوله بذلك) أى بشاهد وبين ورجل وامرأتين (قوله كالا يثبت به عتيق الام) أى لان عتقها انما يثبت باقراره كما قاله (قوله فيبقى الولد الخ) قال في شرح الروض قال في المطلب ومحل ادعاءه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو أطلق ولا فلا شك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وأن الزواله الحاصلة في يده للذى ولدها وبنيها أى الزائد وهو يتبع الم في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت به الشرعية عليه سم (قوله ما سرق به) فيحصل بين أن يكون صغيراً فلا يثبت بمخاطفة على حق الزوال عليه وأن يكون بالغاً عاقلًا يصدق فيه ثبوت الاصل كما قاله زى والحلى بشرط أن لا يكذبه الحس والشرع (قوله لانه تابع) ادعاء الملك الصالحة بحجة لاثباته عن قال زى والفرقان الذى ينادى به ملكاً بحجة تسلم لاثباته والعنى يرتب عليه باقراره وهناك قامت الحجة على ملك الام

بأن جميع الحقوق فالحق لم يحلف سقط حقه من العيين كسابقاً في الدعوى (ولو قال رجل (لم يده أمة وولدها) يسترقها هذه) مستوفى بطلت بذاتى ملكى حتى وحلف مع شاهد) أو شهد رجل وامرأتان بذلك (ثبت الايلاء) لان حكم المستولدة حكم المال فتم له الواجبات حكم بعقها باقراره وقول من من زياذنى (لانسب للوروسه) فلا يثبتان بذلك كالا يثبت به عتيق المدعى فى الولد يمين هو بيده على سبيل الملك وفى ثبوت ذنبه من المدعى بالاقرار ما سرق به (أو قال لم يده غلام) يسترقه كان لا وأعتقه (وعتسمع شاهد) أو شهد رجل وامرأتان بذلك (انزعه) منه (وصاروا) باقرارهم وان تقدم استحقاق الولد لانه تابع (ولو ادعوا)

أى ورثة كلهم وأبضهم (مالا) عينا أودينا ومنفعة (لورنهم وأقاموا شاهدا وحلف) معهم (بشهم) فقط على الجميع لاعل حمت
 (قطعا) فترد عليهم فلا يشارك فيه أو شورك فيه ملك الشخص بين غيره (وبطل حتى كامل حضر) بإبله (ونشكل) حتى لو مات
 لم يكن لورثته أن يحلف (وبغيره) من موى أو يجنون أو عابث (إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه إعادة شهادة) إن لم يتغير حال
 الشاهد لأن الشهادة ثبتت في (٣٨٤) حتى البعض فتثبت في حق الجميع وإن لم يصدق الدعوى منهم بخلاف ما إذا

أوصى الشخصين خلف
 أحدهما مع شاهد الآخر
 غائب فلا بد من إعادة
 الشهادة لأن ملكه منفصل
 عن ملك الخلف بخلاف
 حقوق الورثة فانما انما
 ثبتت أو لا أحصوه هو المورث
 قال الشيخان و يبقى أن
 يكون الحاضر الذي لم يشترع
 في الخصومة أو لم يشتر
 بإلحال كالنسي ونحوه في
 بقاء حقه بخلاف ما مر
 التاكيل أما إذا تغير حال
 الشاهد فوجبهان في الورثة
 كأصلها قال الأثرى وغيره
 والأوصى مع الخلف قال
 الزركشي وينبغي أن
 يكون عمل ذلك إذا دعى
 الأول الجميع فان ادعى
 بقدر حصته فلا بد من
 إعادة الجزاء (وشرط
 لشهادة بطل كرتا) وغصب
 وولادة (إبصار) لمع فاعله
 فلا يكفي فيه السماع من الغير
 وقد يجوز الشهادة فيه بلا
 إبصار كأن يضع أعمى يده
 على ذكر رجل داخل
 فرج امرأة فيسكتها
 حتى يشهد عليها عند

ناصته أو ما لو لم يدع ملكه وإنما نقول هو حر الأصل وذلك لا يثبت بالجملة النافذة اهـ (قوله لورنهم)
 أى الذى مات قبل نكوله (قوله وحلف بشهم) فإذا حلفوا كلهم ثبت الملك كله وصارت حقت منها
 ديونهم وصاياهم شرح الرض (قوله على الجميع) أى حلف أن مورثه يستحقه (قوله انفراد بنصيبه)
 قالى شرح الرض وبقى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لالجيع وكذا كل من حلف منهم
 يحلف على الجميع وينفرد بنصيبه كما قاله البرماوى (قوله حتى كامل) أى من العيين فلا يبطل حقه من
 البيت فله إقامة شاهد ثان وضه للأول من غير تجديد شهادة كالدعوى حج وهر (قوله ونشكل)
 خرج بقوله نشكل توقفه عن العيين فلا يبطل حقه من العيين فلو مات قبل النكول حلف وارثه على
 الأوجه حج س لو مثله شرح هر (قوله إذا زال عذره) بأن بلغ أو أفاق أو حضر هر (قوله حلف)
 هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيخان) الأولى جملة مفهوم قوله ونشكل لا يزيل من
 نكوله الشرع في الخصومة (قوله أولم يشتر) أو بمعنى الواو (قوله منع الخلف) أى مع ذلك الشاهد
 ولما حلف من غيره قال هر لان الحكم لا يتصل بشهادته إلا حتى الحالف دون غيره (قوله عمل ذلك)
 أى على عمل إعادة فيها لم يتغير حال الشاهد كما صرح به هر فكان الأولى أن يقدمه على قوله أما إذا
 تغير الخ (قوله فان ادعى بقدر حصته الخ) أى على وجه لا يخفى كأن يدعى أن مورثه يستحق على هذا
 عشرة وحلف على ذلك والحال أن حتى مورثه مات والورثة عشرة أولاد ولا يستحق من العشرة إلا
 واحدا لانه لا يجوز لبعض الورثة أن يفرد قبض شيء من التركة أما إذا ادعى على وجه يخفى كأن يدعى
 انه يستحق عشرة من جهة مورثه والورثة ما ذكر فتتمتع الدعوى لادعائه بما لا يستقبل بأخذهم
 وإضافته الاستحقاق الى نفسه بخلاف الأول فالأول أضاف استحقاق العشرة الى مورثه سمعت دعواه
 واستحق ما ينضم منها سم ملخصا مع زيادة وانظر هل يأخذ بقية الورثة التسعة عيين من كل أولاد يترن
 على الثاني أخذ الشخص شيأ عيين غيره وانظر ما للفرق بين الأول وهو ما إذا ادعى قدر حصته على وجه
 لا يخفى وبين ادعاء الجميع والخلف عليه حيث يفرد بنصيبه وقد يقال انه انفراد بنصيبه من للدعى
 أيضا وهو العشرة واحدة من عشرة فلا مخالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله إبصاره مع فاعله)
 لانه يصل بالإبصار الى الحق يبين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها أى
 الشئ فاشهد هر وإنما جاز لا لدعى وطه زوجته اعتدادا على صوته للضرورة ولا يجوز شهادته
 عليها ولو حال الوطه اعتدادا على صونها كما قاله بر (قوله فرج امرأة) أودى موى زى (قوله يشهد
 عليها عند قاض) أى مع ثلاثة ولا يكفي عم القاضى في حدوداته تعالى س (قوله أى إبصاره) وسع
 أى يشترط في الشاهد إبصاره وإبصار فاعله لفظا به حتى لو طفق بهما من وراء حجاب وهو يستحقه
 بل يكف قاله لا لاقتناع وهر قالون على صوته لان ما كان أدراكه كمنكأ باحدى الحواس ينتفع بالعمل فيه
 بطله الظن (قوله إلا أن يترن الخ) الاستثناء بالنظر للأولين منقطع (قوله كاسرى) أى فى أول كتاب

القضاء
 قاض بمعرفة (فقبل) فى ذلك (أصم) لإبصاره ويجوز تمهيد النظر لفرجى الزاين لتحمل
 الشهادة لأنهما تهما تهما كرامة أنفسهما (ر) شرط الشهادة (يقول كقده) فوسف واقرار (هو) أى إبصار (وسمع فلا يقبل) فيه (أصم)
 لا يسمع شيأ (ولا) (أعمى) تحمل شهادة فى مصر لجوارا شفاء الأصوات وقد يحكى الإنسان صوت غيره فيشبهه (الأن) يترن
 يسمع كاسرى ويشهد بما يثبت بالسماع كما يعلم بما يأتى أو (يقر) شخص (فى أدنه) بنحو مطلق أو عتق أو مال لرجل

معروف الاسم والنسب (فيسكه حتى يشهد) عليه عند قاض (أو يكون عماء بعد تحمله والمشهد له) الشهود (عليه معروف الاسم والنسب) فتقبل لحصول العلم بأنه الشهود عليه (ومن سمع قول شخص

(٣٨٥)

ونسب) ولو بعد تحمله (شهد بهما أن غلب) بالمعنى السابق (أخوال القضاء على الغائب (أزواج) بان لم يفي بوليت (فبشارة) يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كأولم يعرف بهما) ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي فعل أنه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفعه ان لم يعرف بهما فلا يشهد قبره وقال الغزالي ان اشتدت الحاجة اليوم يتغير نيش (ولا يصح تحمل شهادة على متنبه) بنون ثم تاء من انتبث كما قاله الجوهري (اعتاد اعلی صوتا) فان الاصوات تنساب (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أسكتها حتى شوه عليها (جاز) التحمل عليها متنبه (وأدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا يشترى عدل أو عدلين أنها فلاة بنت فلان) أي لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ماعليه (لا أكثر) (والعلم بخلافه)

القضاء وعبارته هناك ويشخذ القاضي مترجحين وأسم مسعين أهل شهادة ولا يضرهما العلم اه (قوله معروف الاسم) خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أي أي يوجد به (قوله لحصول العلم) دليل لسان الخس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورآه حال القول وقوله ورآى فعله أي سمع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فسكانه تركه اعتدال عليه وعبارته صلة ومن سمع قول شخص ورآى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله ورآى فعله) كأن رآه أن تلقى فداء شخص مثلا (قوله بالمعنى السابق) أي بأن كان قول ساقفة العدوى عرش فان كان فيها ودونها فلا بد من حضوره وعبارته من قول قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ بحجة بأنه لا سلف له في ذلك وارضى أن الغيبة عن المجلس أي ونواري أو لم يزك كما قدم كافية واعتمده شيخنا زى ومثله عن (قوله والا فبشارة) قال شيخنا البرلسي اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه سم (قوله فلا ينيش بغيره) فان مات ولم يدفن أحضر فيشهد على عينه ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تقير شرح مر (قوله وقال الغزالي الخ) ضعيف (قوله ولا يصح تحمل شهادة على متنبه) أي للاداء عليها أما للاداء عليها كان تحملا على متنبه بوقت كذا بمجلس كذا وشهد أن ان هذه الموصوفة فلا يفت فلان جاز وبنت فلان بالبينتين فدل ان جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة لا نقد بلانزها إلى أن يشهد على عينها أو غير باسمها ونسبها من يكتفي باخبارهم في السماع ولوشهد جاعا على امرأة باسمها ونسبها فسلط الحالم أن يعرفون عينها أو ما عتمدتم صوتها لم تلوهم اسم اجابته اذا كانوا مشهورين بالبيان والضبط شرح مر ملخصا وعن (قوله اعتدال اعلی صوتا) أنهم قوله اعتدال اعلی صوتها متعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعلى بشرط أن يتكشف تقابها ليعرف القاضي صورتها قال حج ولا يعتقد نكاح متنبه الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا أو صورة شرح مر وقال حج يجوز العقد عليها مع عدم رؤيتها ومعرفتها باسمها ونسبها بأن يشهد على وقوع العقد بين الزوجين (قوله بعينها) بأن كان رآها قبل الانتخاب أو كانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كان مورد ذلك أن يستفيض عنده وهي متنبه أنها فلاة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك اه برلسي سم على حج (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف تقابها الا الحاجة اليه عن (قوله بما عمن ذلك) أي الاسم والنسب والاشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وجوبه وضبط حلها وكذا يكفيه عند الاداء شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور لكن الصحيح عند المالوردي ينظر الى ما يعرفه فافحص ببعض وجهها لم يجازه ولم يزك على مرة الا ان احتاج لتكرار زى (قوله أي لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب أن السماع لا بد منه مع بؤن توطؤ مع على الكذب نعم ان قالنا شهد أن هذه فلاة بنت فلان كان شاهدي أصل فتجوز الشهادة على شهادتهما شرح مر (قوله والعدل) أي على بعض الشهود أي ولا اعتبار به حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها والاستفاضة بين الناس أنها فلاة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو أنهم يشهدون بشرى عدل أنها فلاة بنت فلان وانما عليه ليجنب شيخنا (قوله بحجة) أي المصقات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة سم مائه

(٤٩ - (بحيرى - رابع) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق فطلب المدي التمسجل سجل)

له (القاضي) جواز (بجيلة باسم ونسب بنتا) بينة ولا يعلم ولا يكتفي فيها قول المدي والقرار من ثبت له خلق لان نسب الشخص

لا يثبت بأمر ولا بقرار المدي فان بنتا بينة أو بعلمه سجل بهما وتعيير يثبت أعمن تعبيره بمقام بينة

والشهادة تطلق على تحملها
 كشهادة بمعنى تحملت وعلى
 أدائها كشهدت عند
 القاضي بمعنى أدبت وعلى
 الشهود به وهو المراد هنا
 كتحتلت شهادة بمعنى
 مشهود به فهي مصدر بمعنى
 المفعول (تحمل الشهادة
 وكتابة المكلف) وهو الكتاب
 فرضا كفاية في كل تصرف
 مالي أو غيره كبيع ونكاح
 وطلاق وأقرار وأفضية
 التحمل في ذلك فلها حاجة
 إلى إثباته عند التنزع
 ولتوقف الاعتماد عليه في
 النكاح وغيره مما يجب فيه
 الأشهاد وأما فرضية كتابة
 المكلف والمراد في الحمل
 أنه لا يلزم القاضي أن يكتب
 للخصم ما ثبت عنده أو حكم
 به فلا هنا يستغنى عنها في
 حفظ الحق ولما ارتضاها في
 التذكر ومصوره وأولى أن
 يحضر من يتحمل فان دعي
 التحمل فلا وجوب الآن
 يكون الداعي معنوا بغير
 أو حيس أو كان امرأة
 محقرة أو أفضيا يشهد على
 أمر ثبت عنده ولا يلزم
 التاخذ بكتابة المكلف
 الأباة فله أخذها كاله
 ذلك في تحمله إن دعي له لاني
 أدائه وله يد كتأنيته حيسه
 عند الأباة (وكذا الأدلاء)
 للشهادة فرض كفاية وإن
 وقع التحمل اتفاقا (ان كانوا جميعا)

أن هذا بعد فلان فلان وأنه ملكه وأنه له وأنه ملكه (قوله والأثر) بأن شهد شاهدان بالتساع
 أن فلا وارث فلان لأثره غيره كائن عليه في البو بلى زى (قوله) وقدم بعض ذلك) كتولية
 القاضي والجرح زى
 (فصل) في تحمل الشهادة الخ (قوله وأدائها) انما قدم على كتاب المكلف الذي لم يثبت التحمل
 وقدم الكتابة على الأداء في بيان الحكم لانه يطلب بعد التحمل لتوثيقه عرض على مر (قوله)
 وعلى المشهود به) أى اطلاعا فجاز يلما يأتي من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في التحفة والمراد
 بالتحمل الاحاطة بمستطاب الشهادة منه وكذا وعن تلك الاحاطة بالتحمل إشارة إلى أن الشهادة من
 أهل الأمانات التي يحتاج حملها والدخول تحت ورطتها إلى مشقة وكلفة ففيه جازان لاستعمال التحمل
 والشهادة في غير معناها المحقق (قوله وهو المراد هنا) أى في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح
 در وسج والمراد يتحمل المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيخنا وقال سم لا مانع من إرادة الأداء
 ومعنى بحمله الزم له قال حل في كلام جبرية بل المراد الثاني أى الأداء لانه لا يصح تحمّل المشهود به إلا
 بتأويل يحمل حفظه وأدائه (قوله يحمل الشهادة) أى أصالة أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب)
 ويطلق على الضرب على تعالى فكسروها أى ضربته من باب مك يملك كزردة شيخنا وتفسير
 المك بالكتاب فيه مجاز الأول لانه يكون التقدير وكتابة الكتاب والكتاب لا يكتب لأن الورق
 لا يسمى كتابا إلا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أى في كل تصرف الخ (قوله إلى إثباته) أى إلى إثبات كل
 تصرف (قوله عليه) أى على التحمل (قوله وغيره) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه نفس
 أى إذا كان الثمن مؤجلا أو الوكيل للشروط عليه الأشهاد عرض (قوله والمراد في الجلة) انما قال
 ذلك مع أن شأن فرض الكتابة ذلك لينبه على أنها فرض كفاية على غير القاضي أى على الشهود
 لا على كل من الشهود والقاضي والقاضي ليس غاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل
 (قوله لم أره لاني لا يلزم القاضي) فالمتنى هو الوجوب عليه أو يقال المتنى هو الوجوب المعنى فلا يتناقض
 ما هنا من الوجوب على الكفاية زى وقال حل لا يلزم القاضي بل بمن مالم يكن نحوومي والا
 وجب جميعا (قوله وصورة الأولى) أى تحمل الشهادة (قوله أن يحضر) ظاهره وإن لم يطلب
 الاستماع والامضاء وقد يتوقف فيه حل (قوله الآن يكون الداعي) أى الطالب للشهادة (قوله أو
 كان امرأة محقرة) أودع الزوج أجرة إلى الشهادة بزنا زوجته مر بخلاف غير الزوج (قوله لا
 بأجرة) أى على المكتوب له (قوله إن دعي له) أى وكان عليه فيه كلفة مشى أو نحوه حل (قوله
 لا في أدائه) أى من مسافة العدوى شو برى وإن لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا
 ولانه كلام بغير لأجرة مثله وفاق التحمل بأن الاختلاف لا يورث تهمة قوم مع أن زمنه يسير لا تقوت
 فيه منفعة متوقعة بخلاف من التحمل ثم إن دعي من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة الطريق وأجرة
 الركوب وإن لم يركب وكسب عطل عنه فله أخذ قهره لاني لا يؤدى في البلد إلا ان احتاجه فله أخذه ولأنه
 يقول لاذهب بمك إلى فوق مسافة العدوى إلا بكذا وإن أكثر مر وقوله لاني يؤدى في البلد قال في
 شرح الروض أى ليس له أخذه في الأداء إلا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه أداء شفعه
 عنه الأباة ومنه أى الأداء لا يقتدر كسبه فيها (قوله إن كانوا جميعا) بأن طلب الأداء من جميعهم
 فلا يتأني أنه أن طلب الأداء من واحد منهم أو من اثنين تعين كما يأتي وقوله وكذا الأداء الخ
 يقتضى أن التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير ظاهر بل لا يكون فرض كفاية إلا ان كانوا جميعا

كانوا الشهود على اثنين فبأشدهما (فولطب من واحد) منهم وهو من زبدي (أو) من (اثنين) منهم (أو يمكن الايهام) (أو) (واحد الحق يثبت بموجبه) (عند ٣٨٨) الحاكم المطلوب اليه (يفرض عين) والافاضى اليه ترك الواجب وقال تعالى ولا يأت

الشهود اذا دعا دعوا سواء
أكان الحق في الثالثة يثبت
بشاهدين بين أم لا فلا يرى
واحد وامتنع الآخر وقال
للحق احلف معصي لان
من قامدا الاشهاد لا تورع
عن اليقين (واما يجب)
الاداء (اندمي) للمتحمل
(من مسافة عدوى) بناء
على أنه يلزمه الحضور الى
القاضي الاداء منها (ولم يجمع
على فقهه) بان أجمع على
عدمه واختلف في كسار
بيده فيلزم شار به الاداء وان
عهمم القاضي رد الشهادة
بأنه لا يفتقر اجتهاده أما
إذا أجمع على فقهه كسار
الفر فلا يجب الاداء عليه إلا
فأشبه له سواء أكان فسقا
ظاهرا أم خفيا بل يحرم
عليه ذلك (ولا غفر له من
نحو مرض) كتحدير
المرأة وغيرهما تسقط به
المجته (والظهور يشهد على
شهادته أو يثبت القاضي)
اليه (من يسميها) وإذا
اجتمعت الشروط وكان في
صلاوة أو حمام أو على طعام فله
التأخير الى أن يفرغ
(فصل) في تحمل الشهادة
على الشهادة وأدائها بتقبل
شهادته على شهادة (مقبول)

شهادته (في غير عقوبة) تعالى (واحسان) مالا كان أو غيره كقصد وفسخ وقود
وحدنق المعموم قوله تعالى وأشهودوا ندي عدل منكم قوله ما الحاجة اليها لان الأصل قد ينعمر ولان الشهادة حتى لازم الاداء يشهد عليها
كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والاحسان لان حقه تعالى

فذلك

الشرط فيه الاحسان في الجلة مبنى على المسألة وحتى الأدي على المضائق ذكر الاحسان من ز يادى وخرج بقبول الشهادة شيرة
 فلا يصح تحمل شهادة مردودها كمنافق ورفيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة وأرضاع كإمام من فصل
 لا يكتفى لغيره بالبرهان شامدا لشهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا يشهد به الأصل (وحملا بان يستريحه) الأصل أى يلتصق
 بعناية الشاهد وضبطها لأن الشهادة على الشهادة غاية اعتبارها لا الذن (٣٨٩) أو ما يقوم مقامه كإثباتي (يقول

فذلك احتاج لدخال هذا الوصف في العلة (قوله في الجلة) أى في بعض صورته وهو رجم الزاني قال
 ع ش وخرج مدبر تاليسر (قوله مبنى على المسألة) أى فلا يصح التحمل فيه مطلقا أى شرط فيه
 الاحسان أم لا شيخنا حل (قوله فلا يصح تحمل الخ) عبارة للنهاج فلا يصح التحمل على شهادة
 مردود الشهادة (قوله وكذا لا يصح) فله يكذا لأنه لا يملك ما هنا فذلك قال كإمام الخ (قوله يحمل
 التماس) لأن الرجال ولا عن النساء (قوله لا يشهد به الأصل) وشهادة الأصل مما يطالع عليه الرجال
 غالبا ولا يطالع عليه الرجال غالبا لا تقبل فيه النساء زى (قوله بان يستريحه) من الاسترخاء وهو الاحتفاظ
 زى والسبب وإنما للطالب كما أشار إليه الشارح (قوله وضبطها) تفسير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه
 الاختلاف نظر ثم لان الصورة الثانية فيها سماع الشهادة عند الحاكم والثالثة فيها بيان السبب والأولى
 ثالثة من ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جواز الشهادة في السماع فيها جواز الشهادة بالسماع في
 الأولى اللهم لأن قال الأولى فياقوة أيضا ثبت قال فيها أو شهدك على شهادتي مثلا لأنه يدل على جرمه
 بالشهادة كسماعه يشهد عند الحاكم أو بين السبب (قوله عند حاكم) أو نحو أمير قال البلقيني أى يجوز
 بالشهادة عند مر (قوله) بعد تحقيق الوجوب أى فاغناه ذلك عن إذن الأصل فيه مر (قوله)
 لاقتضاء احتمال الوجد أى من الذى عليه الدين رب الدين (قوله مع الاستدال بالسبب) أى لان استاده
 للسبب يمنع احتمال التساهل في صحيح لاذنه أيضا عن (قوله) أو عدى شهادة بكذا) وإن قال شهادة
 جائزة لا ترد فيها سر (قوله أو يشترط الخ) أو بمعنى الواو وهو جواب عن سؤال تقدره حيث أراد
 الشاهد العدة التي وعدا للشهود عليه للشهادة فلا تفي في شهادته بل فقط على الدال على الوجوب
 (قوله وقد ينسأل) أى الشاهد الذى هو الأصل وقوله بأخلاق أى إطلاق الشهادة بان لم يسند السبب
 وهو الفرض الذى أراد به هذا جواب عن سؤال مقدر تقدره اذا كان الشاهد أراد الوعد فتركه في
 شهادته (قوله صحيح) كحمله على الاعطاء أو أنه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم وقوله أو فاسد كأن
 شاهد غرض شهادة الفرع على قوله المذكور (قوله أجم) بتقديم الحاء على الجيم والعكس أى امتنع
 من الشهادة ع ش أى ادعى ما هو لا شهادة ح ف (قوله بعلمه) أى الفرع (قوله ولو حدث
 الخ) أى قبل الحكم ما حدث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر من لو كان عقوبه لم تستوف أخذها بما إلى
 الرجوع قاله البلقيني حل فلو حدثت هذه الأمور بعد الشهادة وقبل القضاء امتنع الحكم بلفظ
 فيقال عدل أى شهادتي قبلت شهادته ثم امتنع الحكم لاجل فسق شخص آخر دميري فلا بد أن يكون
 الأصل أهلا للشهادة من حين التحمل إلى الاداء والحكم حل (قوله عدالة) أى يبنو بين الشهود
 عليه اه (قوله لانه) أى احدى الخصمين اللذين المذكورين وهما العدالة والفسق (قوله لانه) في
 الصباح هجمت عليه هجوم من باب فقد دخلت بنته على غفلة ثم وهجته على القوم جعلته يهجم

بكملة على إلى أن عليه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقد ينسأل بأخلاقه لفرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أجم
 (ولبيان) وجوبا (الفرع عند الاداء جهة التحمل) فان استرخا الأصل قال أشهد أن فلان على فلان كذا وأشهدك على
 شهادته وان لم يستريحه عن انه شهد عند حاكم أو أنه أسند الشهود به إلى سببه (الا أن يثنى الحاكم بعلمه) فلا يجب البيان كقول أو شهد
 على شهادة فلان بكذا لفسور الفرض (ولو حدث بالأصل عدالة أو فسق) برودة وغيرها (لم يشهد فرع) لانها لا تنهجم غالبا دفعة
 فترشيرة في بعضى وليس لها المتأخر ضبط

فتمطع إلى حالة التحمل فلوزا هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد (ومع أداء كامل التحمل) حالة كونه (ناقصا) كفايا وعبد
 وصي تحمّل ثم أدى بعد كماله فتقبل شهادته كالأصل وتبصر بذلك أهم معاربه (ويكي فرعان لأصلين) أي لكل منهما ما لا يشترط
 لكل منهما فرعان كالشهادة على مقرين ولا يكتفي واحدا لهذا الواحد الآخر (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (موت أصل أو غيره
 بعسر جمعة) كعرض يشق به حضوره (٣٩٠) وعي وجون وخوف من غيرهم تبصر به بغير الجملة أهم معاربه بدم

عليهم بعدى ولا يتعدى عرض يعني أنها لا تظهر غالباً إلا بعد تكرارها لأن عادته جرت أنه إذا أظهر
 على شخص معصية لا بد أن تكون بقتنه من تين فأكثر خفيته وذلك لأن الله تعالى حين فيسر
 أولاً وثانياً ثم بعد ذلك يغضب فيظهر حاله ليتقن من الفاعل بسببها شيئا عن يرى (قوله فتمطع)
 الاعطاف هو الرأف من المستقبل للماضي والاستصحاب عكسه فإن كان التحمل في شهر الحرم ثم
 أن الأصل حمل بينه وبين الشهود عليه ما يؤدى إلى العداوة في ربيع فلا تقبل شهادة الفرع حيث
 لأن حصول العداوة من الأصل في ربيع يدل على أنه حصل منه عداوة سابقة وصدق ذلك بحالة التحمل
 وكذا يقال في القس شيئا عن يرى (قوله إلى التحمل جديد) أي بعد مضى مدة الاستبراء التي هي
 سنتان حتى زوالها عرض على هر (قوله كالأصل) أي إذا التحمل ناصا وأدى بعد كماله شرح هر
 ومعنى كونه أصلاً أنه ليس فرعا عن غيره (قوله أي لكل منهما) بأن يقولوا لشهادته زيدا وهو مراد
 بكذا وأشهدا على شهادتهما (قوله بعذر جمعة) لم يبره به في نظري في الفصل السابق لأن العذر
 أهم له ولله التحذير وهو ليس من أعداء الجملة كالإختصاص في شوري قال هر وهو شامل للأعداء
 الخاصة بالأصل كالعرض والعام له ولغيره كالعرض لكن قال الشيخان وكذا سائر الأعداء الخاصة
 بالأصل فإن عمت الفرع أيضا كالعرض والوحد لا تقبل لكن الأوجه كما قاله الأنسوي وغيره خلافه
 فقد يحمل الفرع المشتقة لحصوله دون الأصل أنه ملصقا قال مول ومن الأعداء في
 الجملة أراج الكره به ولم يقل أحد أنه عندها فيبني أن ينظر هارزواله لأن زمينه يسر (قوله حضرا)
 واحتراز به عن الغيبة لأن تسها عن الأعداء فيها (قوله أو غيبته الخ) يدعي أصحاب المسائل
 إذا شهدوا على المزيك كالمسألة على ما فيه عميرة سم وبعبارة شرح هر ومرفى التزكية بقوله شهادة
 أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا أنها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك
 (قوله وأن اسمه فرع) المراد تسمية تحمّل بها للمعرفة هر (قوله يفسد باب الجرح) أي لو لم يسه
 (قوله وزكأ أحدهما الآخر) أي فلا يقبل (قوله وبذلك) أي بطلوه وزكيت (قوله عن عداك)
 أي الأصل (قوله وأنه لا يلزمه الخ) الظاهر أن ذلك علم من سكوت المتن عليه

● (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويسقون ويعززون أن قالوا
 تصدنا ويعدون للظفر أن كانت زنا وإن ادعوا الغلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم قال شاهدني
 بما لا شهادتي على أم هي منقوضة أم مفسوخة وفي أبطلها أو فسختها أو ردتها وجهان
 أرجحهما أنه رجوع ولو قال للحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه إن قاله انقض قضى لعدم تحقق
 رجوعه لم أن كان عابيا وجب سؤا له من سبب توقفه شرح هر (قوله لأنه لا يدري) عبارة هر
 لزوال سببه وقوله في الثاني أي الرجوع (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم بلا سبب
 خلاف الإجماع سم وبعبارة شرح هر لم ينقض لأن كدالاً من رجوعهم في الرجوع فقط
 وشهادته لصدق أصله لأنه لا يعرف بخلاف ما إذا حلف المدعي مع شاهد

استثنى الأمام الإجماع
 حضرا فينظر لقرب زواله
 وأقره الشيخان بل جزم
 به في الشرح الصغير (أو
 غيبته فوق) مسافة
 (عدوى) يزداني فوق فلا
 تقبل في غير ذلك لأنها إنما
 قبلت للضرورة ولا ضرورة
 حيثئذ (وأن يسبه
 فرع) وإن كان الأصل
 عدلا لترف عدالة فإن
 لم يسه لم يكف لأن الحاكم
 قد يعرف جرحه لو ساءلوه
 يفسد باب الجرح على الحميم
 (وله) أي الفرع (زكيت) لأنه
 غير متمم فيها وهذا بخلاف
 ما لو شهدا تان في واقعة
 وزكأ أحدهما الآخر
 لأن زكيت الفرع لا لأصل
 من تمت شهادته ولذلك
 شرطها بعضهم وفي تلك قام
 الشاهد للزكأ بأحد
 شرطى الشهادة فلا يصح
 قيامه بثنائي بذلك علم أنه
 لا يشترط في شهادة الفرع
 زكيت الأصل كما صرح به
 الأصل بل له المداخلة
 والمحاكم يثبت عن عدالة
 وأنه لا يلزمه أن يتعرض في

حيث يتعرض لصدة لأنه يعرفه (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم ● (لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع الحكم بها وإن
 أعلموا أنه لا يدري أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يثبت ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض و) لكن (الأنسوي
 عقوبة) ولو أدى كزنا وشرب وفودود فصدقنا أنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة

خلاف المال فسوفي ان لم يكن استوفى لانه ليس هناك يسقط بالشبهة حتى يثار الرجوع (فان كانت) اى الشبهة قد (استوفيت بقطع) بسبقه او غيرها (او قبل) برده او غيرها (او بعد) بزمانا او غيرها (ومات وقالوا نعمنا) شهادة الزور وقال كل منهم تعمدت ولا اعلم حال اصحابنا (وعلمنا انه يتوقع منه) بوقتنا لمزهم (وقد ان جعل الولى تمدهم) والا فلا ودعنا فقط كما افاده (٣٩١)

كلام الاصل في الجنايات

(وهم) أى الشهود (فالقود) عليهم بالشروط لاند كورة (والدية) حال الخطأ والتعديان كل الامر اليها (منافعة) عليه نصف
وعليه نصف وشمول النافعة للتمتع من زاني (أو) رجح (ولي) لاسم (ولهم) أى مع الشهود والقاضي (فعلية) بينهم القود أو
الدية لانه الباشتر مع كالمكسع القاتل وقول ولهم اع معاجيه به (ولوعدوا ببينة) كطلاق ما بين رضاع عزم ولان
نفس بعينها واع من قوله ولو شهدوا بطلاق ما بين ارضاع أو امان (وفرّق القاضي) في الجبيع بين الزوجين (فخرجوا) عن شهادتهم

(ثم مهر مهر لل رجل ولوقبل وطه) أو بعد ابراء الزوجة زوجها عن المهر نظرا الى بدل المهر المقتضى بالشهادة اذا انظر في التلاف الى المثلث لاني اقام به على المستحق سواء دفع الزوج اليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يفرغ من قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحققت وخرج بالباقي الرجب فلا غرم فيه عليهم (٣٩٢)

بجته البلقيني من عدم الاكتفاء بالتفرق بل لا بد من القضاء بالتحريم و يترتب عليه التفرق في لانه قد يقضى به من غير حكم كالنكاح الفاسد بان تصرف الحاكم في امر رفع اليه وطلبته فصله حكم منه شرح مر (قوله لزهم مهر المثل) ان لا بد منهم الزوج لم يتقبل الرجوع لان اتفاقا للحيلولة حيث لم يكن عبد الله لا يملك حيث لا تعلق لسيده بزوجته وان كان مصفا فغرم له القسط شيئا على المباح ملخصا (قوله لا لي ما فام به) أي لا لي عوض قام المتغيبه فكان المناس الابرار ولو نظر الى ما قام به لغرموا قبل الدخول نصف المهر ولم يفرغوا شيئا اذ يرى (قوله بخلاف نظيره في الدين) كان شهيدا بان لا بد على عمر وكذا ثم رجعا فانهم لا يفرغون قبل دفع عمرو زيدا (قوله غرموا كالباقي) كان وتمكنه من الرجعة لا يسقط حكمه م لان الاستماع من نذارك ما يحضر بجناية الغير لا يسقط الفتيان كالجرح جرحه غيره فليذهب مالهما كماله السكن من حتى ماتت زى أي فان الجرح يضمن جميع قبضتها به يرد على البلقيني القائل بان الاصح أنهم لا يفرغون شيئا اذا لم يكن الزوج الرجعة فتركها باختياره واجبا وشاهدا منهم باليمنية قال حج ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء بالعدوم وتلكا وبالعلق لا يصح وجود الصفة (قوله بحجة) أي أخرى (قوله فلا غرم اذ لم يفرغوا شيئا) أي لو كان غرموا قبل اقامة البيئة الثانية رجعا وبها (فرع) لو رجع شهود الرضاع اثنان في هذه المسئلة بدل الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لانهم فو توامز الاولين ورجوعهم بدل الحكم لا يفيدها كذا غمما البرلى سم (قوله غرموا) أي بعد دفع المال للدمي (قوله بدله) أي من مثل في المثل وقيسة في المقوم كالعتمده م ر وحج وعرض قال سر ل وزى وفيه نظران للمفروم انما هو للحيلولة فالواجب القيمة مطلقا وحينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتبر لانه القوت حقيقة وقيل أسكت ما كانت من وقت الحكم الى وقت الرجوع وقيل يوم شهود الرجوع وذلك ان اتفاق فهو بمنزلة المتى (قوله عند اتحاد نوعهم) كالتة كورة والاثونة فان كانوا رجلا وامرأتين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف) لانهن وإن كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحضهن بل لا بد منهن من رجل فهن نصف الحجة في شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولاية وحيض كل امرأتين يحسبان برجل فلو شهد رجل وعشرون امرأة برضاع ثم رجعا وغرم الرجل سدس المفروم وكل امرأتين السدس ولورجع وحده أو مع واحدة الى أربع أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجة وإن رجع منهن ثمان فعليهن معه نصف المفروم أو مع سبع فلهن معه ثلاثة أرباعه شرح الرض سم (قوله ولو مع شهود زنا) بان شهدة اربعة بزناه وادعى أنه غير محرم فشهدا ثمان بانه محرم ثم رجعا بدرج شيئا (قوله أو شهود تعليق) صورته أن يشهدا ثمان أنه علق طلاق زوجته أو عتق عبده على وجود صفة وشهدا ثمان بوجودها فانهم عند الرجوع على من شهد بأصل التعليق لانه من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يفرغون) أي الهل وقيسة العبد والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله اذ لم يشهدوا الخ) قد يقال في شهادتهم الاحسان

(الان ثبت) بحجة فيها ذكر (ان لا نكاح) بينهما رضاع محرم أو نحوه فلا غرم اذ لم يفرغوا شيئا وتبصر به بذلك أنهم عما عير به (ولورجع عمود مالهما) أمرتا (غرموا) وان قالوا أخطأنا (بدله) للشهود عليه حصول الحيلولة بشهادتهم (موزعا عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد نوعهم (أو) رجوع (بعضهم وبق) منهم (ضابط فلا) غرم على الراجع قيام الحجة بمن بقي (أو) بق (دونه) أي النصاب (فقطعت) يفرغه الراجع سواء أزداد الشهود عليه كتلاته ربع منهم اثنان أم لا كائنين رجع أحدهما فيفرم الراجع فيها الشهاد لبقاء نصف الحجة (وعلى امرأتين) رجعتا (مع رجل نصف) على كل منهما ربع لانهما نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقى (وعليه) أي الرجل اذ الرجوع (مع) نساء (أو ربع نحو رضاع مما يثبت بمحضهن (ثلث)

وعليه ثلثان اذ كل اثنين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادي (و) عليه اذ الرجوع مع أربع (في مال نصف) وعليهن نصف (فان رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجة (كلا رجوع شهود احسان أو صفة) ولو مع شهود زنا أو شهود تعليق طلاق أو عتق فانهم لا يفرغون وان تأخرت بشهادتهم عن شهادة الزنا والتعلق اذ لم يشهدوا في الاحسان بما يوجب عقوبة على الزاني وانما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لا بسبب الحكم

توجب الهم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بان الرجم ليس مرتبة على شهادتهم وحدها بل مع الشهادة بالزنا وقوله وانما وصفوه بصفة كمال لان الاحسان في نفسه كمال وان ترتب عليه مع الزنا لارجح لانه حصل من تعديه بالزنا **(قوله)** انما يضاف للسب يؤخذ منه ان شهوده التعليق ينفرون برجوعهم والظاهر ان شامهم شهود الزنا **(قوله)** والمعرف **(الح)** ضعيف **(قوله)** كالزكينة يفرق بينهما بان الزنا مع قطع النظر عن الاحسان ماضى الى القاضى الى الحكم وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن الزكينة غير صالحة للجلال املا فكان المنجى هو الزكينة وبيد دفع مافاله الاستوى وغيره زى

(كتاب الدعوى والبيئات)

أورد الدعوى وجع البيئات لان الدعوى تختلف بخلاف البيئات ع وب وانظر اذ ذكر البيئات هنا مع تقديمها الآن يقال ذكرها هنا نظرا لادائها قال بعضهم ومدار الخصومة على خسة الدعوى والجواب واليمين والتسكول والبيئة وقد ذكرها المصنف كذلك قل على الجلال **(قوله)** الدعوى انما لتأنيث وجعها دعوى كفتوى وفتاوى بكسر الواو وفتحها قيل سميت دعوى لان المدعى يدعو صاحبها لجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر **(قوله)** لغة الطلب ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون **(قوله)** اخبار بحق أى يلزمه الطلب وقوله للخبر المار به ماله في الحق تعاقب فيه حمل الولي وانظر الوقت حل **(قوله)** عنهما كمل أو حكم أوسيد أوردى شوكة اذ تصدى لفصل الامور بين أهل محله مدرع **(قوله)** لان اسم ان ضمير الشأن **(قوله)** لو يعطى الناس الحق لم ينظروا بغيره يخرج الحديث على طريقته لانه اذا استثنى قبض انما نتج قبض المقدم فيكون المعنى ولكن لم يعم الناس دماء رجال وأمواهم فلم يعطوا الحق وهذا غير ظاهر لان ادعاء السماء والاموال واقع الآن يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور بلائنة كإبرش داليه قوله ولكن الحق فهو في معنى استثناء قبض التالي أو يقال أطلق السب وهو قوله لادعى ناس الحق وأراد الملب وهو الاخذ نعم بظهور فيه استثناء قبض المقدم لكنه غير مطرد الاتجاج وان أنتج هنا لمخصوص المادة فالاولى يخرج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني وانتقد برامتنع دعاهم شرعا ما ذكر لامتناع عطائهم بدعواهم بلائنة على حد قوله

ولو طرد ذو حافر قيهما * طارت ولكنه لم يطر

فقال هنا ولكن لا يعطون بدعواهم فلم يدعوا الحق بل لا بد من بيته كأشعاره بقوله ولكن البيئات الحق فهو بمعنى قبض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الحق **(قوله)** وروى البيهقي **(الح)** أتى به لان فيه زيادة **(قوله)** من خالف قوله الظاهر وهو براءة الذمة ومن ثم لم يكف منه باليمين الذي هو أضيق من البيئة حل وقيل المدعى من لو سكت على ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخطئ ولا يكفيه السكوت فاما البز يد عمرا فحق فأنكره في بد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو المدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يخفى جانبها على مدر **(قوله)** من واقعه أى وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم كثر في بيته لقوة جانب المدعى البيئة لضعف جانبه اه **(قوله)** فهو مدعى لان وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر وهذا على الشرع الذي ذكره وعلى الثاني هي مدعى لانه لو سكت ترك وهو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت تركها انفساخ التسكاح فمضى الاول بخلاف الزوجة ويرتفع التسكاح وعلى الثاني بخلاف الزوج ويثبت التسكاح وجميع المصنف في الروضة وهو الملتزم لاعتقاده بقوة جانبه بكون الاصل بقاء الصمة ام ملخصا من شرح مدر **(قوله)** وهي مدعى عاها) فتدبر أن المصدق الزوجة والمتمدد

انما يضاف السبب للشرط
قال الاستوى والمعروف
انهم ينفرون وعزاه لجمع
وقال البيهقي انه الارجح
كالزكينة

(كتاب الدعوى

والبيئات)

الدعوى لغة الطلب وشرعا
اخبار عن وجوب حق للخبر
على غيره عندنا كالمبيئة
الشهود سواها لأن بهم
يدين الحق والاصل في ذلك
أخبار تكبر الصحيحين
لو يعطى الناس بدعواهم
لادعى ناس دماء رجال
وأموالهم ولكن اليمين
على المدعى عليه وروى
البيهقي بإسناد حسن ولكن

البيئة على المدعى واليمين
على من أنكر **(المدعى من**
خالف قوله الظاهر والمدعى
عليه من واقعه فلو قال
الزوج وقد أسلم هو وزوجته
قبل وطء أسماها معا)
فالتسكاح باق **(وقالت)** بل
(مرئيا) فلا تسكاح **(فهو**
مدعى) وهي مدعى عليها

خلافه من عرش الان الاصل دوام النكاح لكون العصة محققة والاصل بقاؤها فلا ترفع الايشين
 (قوله) وتقدم شرط المدعى (الح) وهو ان يكون كل منهما مكلفا غير سري ولا فلاح الدعوى على
 الصبي والمجنون بالنسبة للجواب والتحليف فلا ينافي كونها تسمع اذا كان مع المدعى بينه كالمثاله الرشد
 على من (قوله) في ضمن شروط الدعوى وتقدم أنها تسمع وقد نظرها بعضهم في قوله
 اسكل دعوى شروط تسمع • تفصيلها مع الزام وتعين
 أن لا يتناقضها دعوى تعارضها • تكليف كل وفي الحرب الدين
 فقوله تفصيلها قد أشار له المصنف بقوله من ادعى نقدا أو ديناً (الح) وقوله مع الزام قد أشار له أيضاً بقوله لا
 تسمع دعوى يؤجل (الح) (قوله) في غير عين دين) أي في جواز استيفائه بدل ذلك قوله فلا يستقل
 الخ والمراد بغيرهما ما ليس عقوبة الله تعالى أماماهو عقوبة الله تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضاً
 لكن لا تسمع فيه الدعوى لا تنفاه حق المدعي فيه فالمر في ثباته شهادة الحسبة (قوله) ورجعة
 أي في الوالد أي بعد انقضاء العدة انه ارجعها قبل الانقضاء وانكرتها حل (قوله) عندنا كم مثله
 أمير أبو عوه عن يرحى الخ لخلص على يده والقصود عدم الاستقلال بحرية (قوله) فلا يستقل أي
 لا يجوز عرش أي فليس لها أن تضرب بمدة الایله لتفسخه أي ليس لها الاستقلال بالتفسخ من غير
 قاض بعدمضي المدة والاقتضى المدة لا يحتاج الى قاض لان مهال المدة لا يتوقف على قاض وليس بعد
 قذفها أن يستقل باعتبارها حل فان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع شرح من قول
 حل تفسخ غير ظاهر لان الایله ليس فيه فسخ بل يلزم المولى إباحته إطلاق فعل نظره انتقل من
 الایله الى العنة وقوله أن يستقل باعتبارها حل لا بد من رفع الى القاضي ليسرهما بالعلان أن اراده الزوج
 لهفع الحد عنه وهذا هو المراد بدعوى العلمان وبشبهه قول الشرح نعم لو استقل الخ وله في غير العنة
 كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز ذلك
 فيما يتو بين الله تعالى اذا كان صادقا سم على حجج (قوله) وان حرم) للافتيات على الامام وفي
 علم التحريم مما سطر اه شورى لانه تقدم عن ابن عبد السلام أن مستحق القول ولو انفرد بحيث
 لا يرى يبنى أن لا يمنع من القول لاسباب اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الباوري جواز ما ذكر
 في البادية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كان وجه ذلك المشتقة في الرفع الى السلطان فينبغي
 أن يجوز نظيره في المال بل أولى ووافق على ذلك من بأن أمكن استيفاء حقوق بادية وشق الترافع
 للحاكم كظاهر كلام ابن عبد السلام فيما سطر جواز ذلك أعني القول وفي البلد مع تسير السلطان وبني
 أن يشترط شروط الطفرحين كالأل بل أولى لخطر الدماء وعرض ذلك على طب فأقره اه سم
 ومثله شرح من (قوله) فيها) أي العين والدين (قوله) والا) أي بأن كان مما يشهد به حصة كتفق
 يترتق شخص (قوله) فلا تسمع) أي لا حاجة لسماعها لانه لا يجوز سماعها وعبرة من قوله لا تسمع فلا تسمع
 المعتد أنها تسمع في غير حدود الله ما فيها فلا وعبرة عرش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع
 الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله) ومن ذلك) أي مما يكتفي فيه شهادة الحسبة
 عرش (قوله) وأوقفه) أي ومات وأوقفه بعدموته (قوله) وقيل قاطع طريق) مصدره صاف للقاء بأن
 قتل مكافئه له شهد به حصة بعد دفعه الى السلم سل لان قتله متحتم كإسار وانما قيد بقوله بعد دفعه
 الى السلم لانه ان لم يصف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله) لانه) أي استيفاء الحق منه سل والاولى عود
 الضمير للقتل لانه المتقدم (قوله) وان استحق شخص (الح) عبارة شرح من وان استحق عينا عند
 آخر أي ملك أو أجرة أو وصفاً أو موصية بمنفعة كما عنت جمع أو لولا كان غيبت عين لوليه وفدري عند

وتقدم شرط المدعى المدعي
 عليه في ضمن شروط
 الدعوى في باب دعوى
 الم والمقامة (وشرط في
 غير عين دين) كقول
 وحد قذف ونكاح ورجعة
 وإيلاء ولعان (دعوى
 عندنا كم) ولو عكفا فلا
 يستقل صاحب باستيفائه
 نعم لو استقل المشتق
 لتقديس استيفائه وقع الموقع
 وان حرم كما علم ذلك من
 الجائيات وخرج بذلك العين
 والعين فيها تفصيل يأتي
 وحل سماع الدعوى فيها
 وفي غيرها فيما لا يشهد
 فيه حصة والا فلا تسمع
 في الدعوى بل تكتفي فيه
 بشهادة الحسبة كما مر ومن
 ذلك قتل من لاوارث له
 أو قذفه اذا خلق فيه
 للسلطين وقتل قاطع طريق
 الذي لم يبق قبل القدرة
 عليه لانه لا يتوقف على
 طلب وتعيين بما ذكر
 أولى مما عر به (وان
 استحق) شخص (هنا)
 عند آخر (فكذلك) تشترط
 الدعوى بها عندنا كم

(ان غشي بأخذها ضرراً) محمراً عنه والافله أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دوباعاً غير متع) من ادائه (طالباً به) فلا أخذت له بغير مطالع ولو أخذته بملكه لزمه ردوه بضمنه ان تلف عنده (أو) على (متع) مفرطاً كان ومكثراً (أخذ) من ماله وان كان له حجة (جنس حقه فيملكه) ان كان بصفته والافكثير (٣٩٥)

الاصل فيملكه وعلى الأول يحمل قول البيهقي والمأوردى وغسيرا بملكه بالاخذ أى فلا حاجة الى تملكه (م) ان تعدر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقبلاً التقدر على غيره (فبيعه) مستقلاً يستقل بالاخذ ولو لم يرفع الى الحاكم من المونة والمصلحة وتنبع الزمان هذا (حيث لا حجة) لولا فلا يبيع الا بإذن الحاكم والتقدير بهذا من زيادى واذا بيع فليبيع بقدر البدل وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه لم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي أمادي الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ لتعلقه على النية بخلاف دين الآدي وأما النصفة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاءها منها بنفسه ان لم يغش ضرراً وكالدين ان وردت على فتمت فان قدر على تحصيلها بأخذ شي من ماله ذلك

أخذها اه (قوله ان غشي) بأن غلب على ظنه ذلك وأستوى الامران ع (قوله ضرراً) أى مقدرة نفصى الى محرم كالأخذ لمالمع عليه شرح (قوله والافله أخذها) سواء كانت بدنه عادية أم لا كان اشتري بمصوب بأجله لانه تم انتم المالك كودع متع عليه أخذها بضمه من غير علمه لان فيه ارباباً يظن شياعها شرح (قوله ان هذا وجوب غير من انتم المالك) كالمستعير بل أولى لانه شامراً فالوجه انه كودع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة تم ان لم يكن معه بينة انجبت الضرورة حيث هو عبارة حل قوله للضرورة أى المونة ومشفة الرغف للقاضي (قوله لم يملكه) أى مالم يوجد شرط التخاص حج (قوله أو على متع) وان لم يكن امتناعه عنده كم ومثله المسمى والمجنون حل فلما كان عليه اموال ولا يسهل أخذه من ماله كما في شرح (قوله مفرطاً كان أو مكثراً) محله اذا كان الغريم مصداق أى معتقدا أنه ملكه فلا كان منكراً كونه له لم يجز له أخذه وجها واحداً صرح به الامام في الوكاية قال انه مقطوع به شرح (قوله فيملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء فله ان أخذه ليكون ردها تحت يده لم يجز له كإني شرح (قوله تكفيرا لجنس) أى فيبيعه بقدر البدل ثم يشتري به ما هو بصفته ان خالفه ثم يملكه كإني (قوله وعلى) أى على قوله والافكثير الجنس اللهم منه انه لم يكن بصفته جنسه (قوله وعلى الأول) أى ان كان بصفته ع (قوله فيبيعه) مستقلاً كان وجه صحة البيع ما بغير حضور المالك ظلمه بأشباعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن يربو (قوله حيث لا حجة) أوله أنه يشتريه واستموا وأطلبوا منه ماله لا يملكه وكان حاكم محله جائزاً لأخذكم البرشون وان قلت فبما يظهر في الصورتين الاخيرتين شرح (قوله وما ذكر) أى من قوله أخذ جنس حقه (قوله فليس له الاخذ) حتى لو مات من زوجه الزكاة لم يجز له الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصاً كان أو عاماً ع (قوله على) أى ع (قوله لتوقعه على النية) فنيته أنه لو علموه عزل قدرها ونوى جازلم أخذها والوجه خلافه ان لا يتعين ما عزال للاخراج حل وشرح (قوله بخلاف دين الآدي) حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قراض على الأصح زى (قوله ان وردت على ذمة) عبارة شرح (قوله في السنة بأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله والاوجه أخذها من شراء الجنس بالقيمة يستأجرها ويوجه لزوم اقتصاره على ما يتيقن أنه قيمة تلك المنفعة أو سؤال عدلين يعرفان العمل بقولها (قوله بشرط) وهو الانتاع ع (قوله فعل ما لا يصل للبال) أى اذا كان الدين ماله وقع فان كان اختصاماً أو شيئاً فله لم يجز له تقبل الجدار ونحوه كما يحتج الاذرى شرح (قوله ككسر باب وتقبيل جدار) ولو لوكيل بذلك أجنبياً لم يجز فان فعل ضمنه ويمنع التقبيل ونحوه في غير متعة لنحو صغر قال الاذرى وفي غائب معذور ان جاز الاخذ شرح (قوله فلا يضمن) لان من استحق شيئاً استحق الوصول اليه (قوله محله ذلك) أى فعل ما لا يصل للبال الابه (قوله) وللأخذ بمضمون يؤخذ منه أنه يتقيد بغير الجنس ان لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه كقوله سم (قوله كالمستأجر) للمستأجر مضمون يتقيد يوم التلف فالتظهير في أصل الدين فلا يثبت في أنه هنا مضمون ضمان للمصوب كاصرح به في ع زى ع وأقره في حاشيته على (قوله ولو أضر بيعه)

بشرط (قوله) أى لمن جاز له الاخذ (فعل ما لا يصل للبال الابه) ككسر باب وتقبيل جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوته بغيره بذلك أعم عما عيه وما ظاهره ان عمل ذلك اذا كان ما قبله من ذلك ملك كالدائن لم يتعلق به حتى لازم كرهن وأجارة (والأخذ بمضمون) على الاخذ (ان) لتفصيل لملكه ولو بهد البيع لانه أخذ مدفع من نفسه كالمستأجر ولو أضر بيعه لتعجز

فصحت قيمته ضمن النقص (ولأياخذ) المشتق (فوق حقان أمكن) الاقتصار عليه فان لم يكن بل ينظر الالتزام زيد فقيته على حقه أخذته ولا يضمن الزيادة لغيره وأبع منه بقدر حقان أمكن. بتجزئ الابع الشكل وأخذ من عند حق مورد الباقي بجهة ونحوها (وله أخذنا مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من بكر ماله على عمرو أن ينظر بحال الغريم وكان غريم الغريم (٣٩٦) جاعدا أو متعنا أيضا (ومنى ادعى) شخص (نقدنا أو دينا) مثليا أو متقوما

(وجب) فيه لصحة

اللعوى (ذكر جنس

ونوع وقدر وصفة نوتر

في القيمة كانت درهم فنة

ظاهرة صحاح أو مسخرة

نعم ما هو معلوم انقدر

كالدينار لا يحتاج الى

بيان قدر وزنه كالجزم به في

أصل الرضا يخرج بتأثير

الصفة ما إذا لم تؤثر فلا

يحتاج الى ذكرها لكن

استثنى منه دين السلم

فيتميز ذكره بذكر

الدين من زبائن وتعيير

بالصفة أعم من تعبيره

بالصفة والتكبير (أو)

ادعى (عينا) حاضرة

باليد يمكن احضارها

في مجلس الحكم مثلية أو

متقومة (تنضبط) بالصفات

كجوب وجوان (وصفها)

وجوا (صفة سلم)

ولا يجب ذكر قيمة فالمن

تنضبط بالصفات كالجواهر

والبسائط وجب ذكر

القيمة كالتي للكفاية

عن القاضي أبي الطيب

والبدنيحي وابن الصاغ

(فان تلفت) أي الدين

(متقومة ذكر)

وجوا (قيمة)

دون الصفات بخلافها مثلية فيكتفي فيها بالبيان بالصفات

ولا تسع المعوى بمجهول الأن أموره منها الاقرار والوصية حتى اجراء المام في أرض حددت (أو) ادعى (عقد اماليا) كبيع وهبة

(وصفة) وجوبا (وصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كالتي للكساح لأنه أخف حكما منه ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد (أو) ادعى (نكاحا فكذا)

أي وصفه بالصفة (مع) قولنا نكحتنا بولي وشاهدني عدول ورصاها ان شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكتفي فيه

هذا مفهوم الفور به التي أفادتها الفاء في قوله فيبيعه ولو قدمه على قوله أنه فعل الخ لكان أظهر وقد يقال آخره لما سبته لقوله والمأخوذ مضمون أي مضمون كنه أو بعنه (قوله) فتمت قيمته (ولو لا رخص كاسويه ع ب سم (قوله) بتجزئة) أي قيمة بأن تمكن قسمته (مع) (قوله) وله أخذ مال غريم غريمه) ولابد أن يعلم غريم غريمه بما يلقى أخذه كالمال وبعبارة س ل وبزعمه أن يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان أخذنا هو الظالم ولا يلزم اعلام غريم الغريم إلا بالذات فيه ومن ثم لو خشي أن الغريم يأخذ من أي من غريم الغريم ظمنا لزمه يظهر اهلامه ليعرف من مال الغريم بما أخذه منه أي لو أخذه اه وخرج بالمال كسرا ليل وقب الجدار فليس له فيه إلا ما لم يظلمه كالمال س ل وسم (قوله) ولعمرو على بكر مثله) هل المراد بالثاني أمل الدينية أو بالجنس والصفة أو بمقتضى التولية بحيث يجوز تلكه لو ظفر به من مال غريم الغريم وادقنا بالثاني فهل له أخذ غير الجنس من مال غريم الغريم تردد فيه الاذرى اه رشيدي والظاهر ان المراد بالثاني في مقام الدينية وان كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير جنسه (قوله) ومنى ادعى الخ) شروع في شروط الدعوى المعلومة (قوله) (تقدا) أي خالفا أو متعنا وشرا ولودنا شرح (مع) وقوله أو دينا أعم من أن يكون تقدا أولا وبضمه خص التقدير الدين أخذنا من القابلة (قوله) أو متقوما) كبعدمسلم فيه أو مقترض (قوله) ظاهرة) نسبة للسلطان الظاهر (قوله) أو ادعى عينا) أي غير تقدا أمال معين من التقدير تقدم كما هو بار بيا عن (قوله) يمكن احضارها) اما لا يمكن احضارها فقد مر قبل التسمية (قوله) وصفها الخ) عبارة تشرح (مع) ووصفها بصفة السلم وجوبا في التلويح وبديا في التقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تأني التمييز الكامل بدونها (قوله) ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله) (التي أمور) ومنها أيضا الدية والغرة والمهر (قوله) منها (الاقرار) بأن ادعى أنه أقر له بئني الوصية بأن ادعى على الورثة أن مورثهم أوصى له بئني وطلب منهم يانه عن (قوله) وحتى اجراء الماء الخ) عبارة تروضة للحكام للرؤى بأن لو ادعى حقا لا يميز مثل سبيل الماء على سطح جار من داره أو ضروره في دار غيره يختار افا ليد من يتحدد بحد احدى الدارين أن كانتا متصلتين فيدعى أن له دارا في موضع كذا ويذكر الحد الذي ينتهي الى دار خصمه ثم يقول وأنا أستحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في حدها الاول والثاني مثلا الى الطريق (قوله) (ان الدينان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين رشيدي على (مع) (قوله) (حدثت) أي طول أو عرضا (قوله) (كان في النكاح) راجع للثاني كابدل عليه تعليقه وكلامه بعد (قوله) مع قوله نكحتنا الخ) واحتج مع الصحة لذكر الشروط أيضا دون انتفاء المانع مع أن الصحة متضمنة لها احتياطا لان الأصل عدم المانع فكتفي بما يضمنه وصف الصحة والأصل عدم ذكر الشروط فاحتيط في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها زواجا صحيحا شرعا كفى عن سائر الشروط من العارفين وغيره كما يحسنه طب سم وحل ويستثنى من ذلك: أ نكحة الكفار فيكتفي في الدعوى بها أن يقول هذه زوجتي

وان
ولا تسع المعوى بمجهول الأن أموره منها الاقرار والوصية حتى اجراء المام في أرض حددت (أو) ادعى (عقد اماليا) كبيع وهبة (وصفة) وجوبا (وصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كالتي للكساح لأنه أخف حكما منه ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد (أو) ادعى (نكاحا فكذا) أي وصفه بالصفة (مع) قولنا نكحتنا بولي وشاهدني عدول ورصاها ان شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكتفي فيه

الاطلاق وتعبيري في الولي بالامدلة الأولى من تعبيرة فيه بالشد لا نه باستلزامها (ويزيد) حر وجوابي (نكاح) من هاروق مجز اعمن تصلح
لنتم وخوف زنا) واسلامه ان كان مسلما لانها شترطت في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامة زوجيتها مالكا لله ولي نكاحها
أونحوه وذكر اشتراط الوصف بالصفة في دعوى العقد والنكاح من زيادي وتعبيري من هاروق أولى من تعبيرة بالامة (ولا يمين على من
أقام بينة) بمعنى لانه كلف في الشهود (الان ادعى خصمه مسقطا) له كداهله وبراءة من شراؤه من مدعيه وعلمه بنسب شاهده (فيحلف
على نفيه) وهوانه ما نادى به لاطن ولا برأيه ولا بعله ولا يمين في شاعده لا احتياجا مدعيه ومجمله في غير الاخرية اذا ادعى حلوله
قبل قيام البينة والحكم وكذا تبينه او مضي زمن امكانه ولا فلا يثبت في قوله ويستثنى مع ما ذكره مالوقا بينة بأعصار المدين فللدان
نعيته لجواز أن يكون له مال باطن ومالوقا بينة بعين وقال الشهود (٣٩٧)
لانها باع ولا واهب فلتخصمه بتعليقه
أنها ما خرجت عن ملكه

واذا ادعى استمرار نكاحها بعد الاسناد كرم ما يقتضي تقريره حينئذ اه شرح الرضو هر (قوله)
الاطلاق في الاقصر على الصحة بل لا بد من الجمع بين الصحة والشروط حل (قوله لا يستلزامها)
بدل أن من فسق بعد شراؤه رشيد وليس يعدل حل (قوله أونحوه) وعلق على ملكها كولي
المالك كاذنا كان الملك صبي قال عن وكالحاكم في الامة للموقوفة (قوله بمعنى) أي على حق
قالا بمعنى على (قوله وعلمه) أي علم مدعيه بنسب شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مفرد
مضاف فيمثل الشاهد من (قوله ومجمله) أي محل الحلف على نفيه مع ما ذكره أي مع قوله الان ادعى
خصمه مسقطا (قوله وما لوقا بينة) بان ادعاه شخص وأقام المدعي بينة بها ملكه فادعى عليه
بأنه باعها أو وهبها (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في محل الاضمار ايضا وقوله مع يمين
الاستظهار أي الدعوى على الغائب العي والمجنون واليتيم (قوله بدافع) أي بشي يدفع الحق عنه
أي بينة دافع فهو على مذهب مخالف كابدل عليه قول الشراح ومقيم المتأخر (قوله أمهل ثلاثة)
أي وجوب الكفيل والارسم عليه ان يخبر به وذلك بعد تفسيره الدافع فان لم ينسره وجب
استفساره حيث كان علمه بالانه قد بعته ما ليس بدافع دافعنا شرح هر (فرع) لوقال في بينة
للكان الفلاني والامريز بدعي الثلاثة ففهم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد
الثلاثة أوقبلها سمعت بحيرة شو برى (قوله الى مثاليها) أي الثلاثة أيام وانظر هلا قال اليها (قوله غير
ميجنون) لم يقل مكلف لبشمل الكران ولقوله أو رقهما إلخ (قوله فصدق) أي اذا لم يسبقه
اقرار بوق حال نكاحه ولم يحكم بقره حاكم حال غره والام تسمع دعواه عن وزى ولوقا بينة
بره وبينه بحريته قدمت بينة لرق لان، مهاز يادع عمل لانها ناقلة بينة الحرية مستحبة زى (قوله)
لان الاصل الحرية) واذا ثبت حر به الاصلية بقوله مستحبة به على بالمتأخر وان أقره بالملك لانه
على ظاهر اليد شرح هر (قوله منك) أي لك (قوله يبدغيره) كقوله مع أن فرض المشتبه لانهما
ليسا بدلا لجل قوله وصدة الغريم ان قوله وليسا يده صادق بان لا يكون يدا أحد فيكون التقييد
ظاهرا (قوله والفرق) أي بين حاله العدم واللفظ والجهل (قوله اذ لا يتعلق إلخ) أي وتقدم ان من
شروط الدعوى أن تكون مأزومة في الحال (قوله به) أي بجميعة (قوله وكذا لو كان المؤجل إلخ)
منه هر لكن صفه عش فانظر وجهه

دعوى عليه البيع مرار او تداولة الأبدى وخرج زيادي في اصاله مالوقا اعتقتي أو اعتقتي من باعني منك بلا صدق بغير بينة (أو) ادعى
(رقمها) أي فرق بيني ومجنون (وليسا يده لم يصدق الا بجهة) لان الاصل عدم الملك ثم لو كانا يبدغيره وصدة الغير كني تصديقه أي مع
تخليص المدعي (أو تبيده وجهه لقطعه ما حلف) فيحكم به برقهما لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لغيره فان علم لقطعهما
لم يصدق الا بجهة على ما سرق في كتاب القبط والفرق أن القبط يحكم بحريته ظاهر بخلاف غيره وقول حلف أولى من قوله حكم له به
(وانما كراهي) أي العي والمجنون ولو بعد كلفها (لو) لانه قد حكم برقهما فلا يرفع الحكم الا بجهة وتعبيري بما ذكره أولى لمعاري به
(ولا تسمع دعوى) بدني (مؤجل) وان كان به بينة اذ لا يتعلق به الزام في الحال فلا كان بعضه مالا وبعضه مؤجلا سمحت الدعوى به
لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي وكذا لو كان المؤجل في عقد وقصد بدعواه تصحيح العقد لان المقصود منها ما استحق في الحال

(فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه) لما بين فمابقي كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب أى فى بيان الجواب وما يمكن فيه وما لا يمكن أى وما يقع ذلك من قوله وما قبله اقرار رقيق به الخ (قوله لوأصر الخ) أى استمر على سكوتة عن جواب خصمه أى الحال أنه عارفًا وبما جعله منه فلم يثبت كما فاد ذلك كله قوله أصر شرح هر (تنبيه) يقع كثيرا أن المدعى عليه يجب بقوله يثبت ما يدعى به طالب النفاذ للمدعى بالاثبات لقهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذا طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم التصريح بالاقرار أو الانكار حج زى (فرج) يقع أن المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما يثبت أنا كما عندك أوما يثبت أذى عندك والوجه أنه يجعل بذلك منكرا لا كلا فيحلف للمدعى ويستحق ط ب (قوله فكانا كل) أى صرحوا بالقول أنهما انكسول كما يأتى فى المتن لكن ليس بصريح وانما الدرر في التمسك امتناعه من الحلف وبعبارة الجلال كشكرنا كل (قوله ان حكم القاضى) أى فلا يصح بنا كلا بمجرد السكوت فقط بل لابد من الحكم بالنكول أو بقول لادى احلف شيخنا عز بزي (قوله بعد عرض اليين عليه) أى ولا يتحقق بان سكت لانه ان امتنع من اليين يكون نا كلا حقيقة كما يأتى (قوله فيحلف للمدعى) ولا يمكن الساكت من الحلف بعد حلف المدعى لو اراده ويندب له ان يكرر أوجه ثلاثا شرح هر (قوله شرح له القاضى) أى جوبأ هر بان بقوله ان لم تحلف حلف القاضى واستحق عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضى بان يقول له اذا املت السكوت حكمت بنكولك وضمت عليك (قوله ثم حكم عليه) أى بالنكول (قوله وقال لادى احلف) أى بعد عرض اليين على المدعى عليه وهو مطوف على قوله حكم (قوله وان لم يصر) مقابل لقوله أصر وهو دخول ايصاعى قوله فان ادعى اشارة الى انه مفرغ على محذوف والظاهر انه لاحاجة اليه بل كان الاولى حذفه لان قوله فان ادعى الخ لا يظهر نفيه به عليه ومن ثم لم يذكر هر (قوله حتى يقول ولا بهضها) ويرى ذلك فى الاعيان أيضا كما فى الروض وعبارة وان ادعى ذلك دابة يدينه فأذكر فلا بد ان يقول فى حلفه ليستلك ولائى منها سم (قوله فاشتربت مطابقة الانكار الخ) أى وانما يطالب بها ان نفي كل جزء منها هر (قوله فانا كل عمادونها) فى هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون نا كلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لابد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بهضها فان لم يحلف كذلك فانا كل عمادونها شيخنا عز بزي (قوله فيحلف للمدعى على استحقاقه) محل هذا اذا عرض على المدعى عليه اليين على العشرة وما دونها وامتنع من الدون والا فلا يكون نا كلا من الدون بل لابد من تجديد دعوى به وجواب عمرة وقوله والاى وان لم تعرض عليه اليين (قوله كفان فى العقبها) لان للمدعى للسكاح بقدر غير مدله بما دونه شرح هر (قوله عليه) أى على نفي العقد بها (قوله فان نكل الخ) لا يحسن ترتب عدم حلفها على البعض الا على الجميع لان العقد الجميع لا على النكول الذى ذكره فلعل الاولى أن يقول فان نكل حلفت على وقوع العقد بالييين واستحققتها وان حلف على نفي ذلك لم تحلف على البعض انتهى قال سم على حج قوله فان نكل لم تحلف على البعض بل ان حلفت بين الرقضى لها واستحققت اليين لان اليين المدونة كالانقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى عن نكول للمدعى عليه لا تثبت شيئا هذا هو الموافق للعقد وقول الشارع يعنى حج فيجب مهر المثل في نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين ال د أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالسكاح لاننا نقول لا نسلم أنه معترف لان انكاره أنه نكح خصمين شامل لانكار نفس السكاح ولو لم يجر ذلك الاعتراف بالسكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية

(درس)

(فصل فيما يتعلق بجواب

المدعى عليه) لو (أصر على

سكوتة عن جواب الدعوى

فكانا كل) ان حكم القاضى

بنكوله أو قال للمدعى احلف

بعد عرض اليين عليه كما

يأتى فى فصل النكول

فيحلف المدعى فان كان

سكوتة لنحو دهش أو

غياوة شرح له القاضى

الحال ثم حكم عليه أو قال

لادى احلف وان لم يصر

(فان ادعى عليه عشرة)

مثلا (يكتفى فى الجواب

(لاتلزم) العشرة (حتى

يقول ولا بهضها وكذا

(يحلف ان حلف لان

مدعيها مدع لكل جزء

منها فاشتربت مطابقة

الانكار والحلف دعواه

(فان حلف على نفي) أى

العشرة (فقط فانا كل عما

دونها فيحلف للمدعى على

استحقاقه) يأخذ نعم

لو كان المدعى به مستندا

الى عقد كان ادعت نكاحا

بخصمين كعقد العقبها

الحلف عليه فان نكل

مجمع مع الشيخين من هر فوافق عليه اه (قوله لم تخلف على البعض) أى الابدعوى جديدة
شرح هر قال ارشيدى هو مشكل لانه لا يخرج عن المناقضة والظاهر أن المراد بالبدى تخلف عليه
بدعوى جديدة استحقاقها للبرين غير مثلا لانه نكحها بأر بعين وعبارة الرافى أما اذا أسندت إلى
عقد كاذا قالت لتحتفى تخسين وطالبته بها ونكحها بأر بعين وعبارة الرافى أما اذا أسندت إلى
الجنين لانه يناقض مادعته لأن أسندت وادعت عليه بعض الذى جرى النكاح عليه فيأر عمت
جاز لم الحلف عليه اه (قوله بعض الذى جرى النكاح عليه صريح فإذا كونه فدل أنه ليس لها أن
تدعى بعده بأنه نكحها بأقل اه (قوله لانه يناقض مادعته) فيجب مهر للثل حج هر و نظرفيه
سم وفيه أن هذا التعليل يأتى فيأقدم وهو حلفه على ما دون العشرة و يجب أن دعواه العشرة
تضمن ادعوا مادونها فلا منافضة بخلاف دعواها النكاح بقدر فانه يأتى بدعوى النكاح بدونه تأمل
(قوله كفى في الجواب الخ) ومن ذلك لادعت عليه زوجته بنفقة وكوة كفاه في الجواب لا يستحقين
على شيأ اذ قد يكون صادقا في دعوا المسقط لما كنشوز لكن يجوز عن الاثبات كما اعتصمه زى
عبدالله (قوله لان المدعى الخ) تعليل محذوف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيأ أى كفاها لادعاء
الطلاق ولا يشترط التعرض للسبب لان المدعى الخ وعبارة شرح هر ولا يشترط التعرض لثبوت الجواب
الجهل لان المدعى الخ (قوله ما يسقط) كبراء وعدم القور بة في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولوا عترف
أى المدعى عليه من ثمة التعاليل (قوله به) أى بالمدعى به (قوله وحلف كآجاب) راجع لاصل المسئلة
(قوله بنى السبب) كالافراض بأن قال تم عرضنى شيأ (قوله فكذلك) أى بحلف عليه (قوله فان
تعرض الخ) أى فان آجاب بالاطلاق وتعرض لثبوت السبب الخ الحلف جاز (قوله مرهونا) أى نفس
الامر لم يصح بذلك في دعواه بأن قال هذا مسكس وبإقتل ادعى عليك هذا المرهون أو المرهون لانه
لوا دعى كذلك لم يكن له عليه قوله مرهونا صفة لموصوف محذوف أى شيأ مرهونا (قوله التعرض
للك) أى لنفسه بأن يقول ليس ملكك ولا ثبوتك كإيم عما يأتى (قوله أو يقول ان ادعيت ملكا
مطلقا) فعلمت أن فرض المسئلة أن المدعى ادعى لك عين هي نفس الامر مرهونة ومؤجرة عند
المدعى عليه وقوله ان ادعيت ملكا مطلقا أى ان كان دعواك ذلك العين التى ادعيتها ملكا مطلقا عن
التقدير بالهرن أو الاجارة أى أن تم تقدير المدعى به بالهرن أو الاجارة فلا يلزم تسليم لك لانه لا يلزم من
ملك شيأ استحقاق تسليمه وقوله أو مرهونا ومؤجرا أى ان قيدت المدعى به بالهرن أو الاجارة أى ان
كان مرادك التثبيد فاذا كره لأجيب عنه بأن يقول تم فرغ مدة الاجارة ولم استوف الدين الذى هو
رهن عليه شيئا العز بى قال ع وش وبغفر هذا التردد وان كان على خلاف الاصل للحاجة اليه
اه (قوله فان أقرع) أى المدعى عليه بالملك أى الذى بان قال هو ملكك (قوله وادعى رهنها) أى أقر
بأنه ملكك وادعى أنه رهنه لا وأجوبه وكذبته المدعى (قوله عدم مآداه) أى المدعى عليه من الرهن
والاجارة (قوله لان أعرف) فان أقر بعد ذلك بعين قبل وانصرف عنه الخصومة عن (قوله أو
لمجبرى) أى لبيتته والافئسم الدعوى على المجبور حيث اه حل (قوله وهو) أى المدعى
عليه ناظر على أى على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة
عما إلى الناظر اه (قوله لان ظاهر اليد) تعليل اقوله لم ينزع وقوله وامصدر عنه الخ تعليل قوله
ولا انصرف الخصومة (قوله وامصدر عنه ليس بمؤثر) هو ظاهر في المسائلين الاولين أى قوله ليست لى

كمى من لأعرفه لمجبرى أى وقى على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر عليه (لم ينزع) أى الدين منه (ولا انصرف) الخصومة
عن لان ظاهر اليد الملك وامصدر عنه ليس بمؤثر

يلزمى تسليم ثبوتى الك لان
المدعى قد يكون صادقا
وبعض ما يسقط للمدعى به
ولوا عترف به وادعى مسقطا
طوبى بالبيتة وقد يجوز عنها
فدعت الحاجة الى قبول
الجواب المطلق نعم لوادعى
عليه ودعاه كفى في الجواب
لا يلزمى التسليم اذ لا يلزمه
تسليم وانما يلزمه التخليه
فالجواب الصحيح لا تستحق
على شيأ وان ينكر الابداع
أو يقول هلكت الوديعة أو
رددتها (وحلف كآجاب
ليطابق الحلف الجواب) فان
آجاب بنى السبب حلف
عليه أو بالاطلاق فكذلك
ولا يكف التعرض لثبوت
السبب فان تعرض لنفسه
جاز (أو) ادعى المالك
(مرهونا أو مؤجرا) بيد
خصمه كفاه أى خصمه ان
يقول (لا يلزمى تسليمه)
فلا يجب التعرض للملك
(أو) يقول (ان ادعيت
ملكا مطلقا فلا يلزمى تسليمه
أو) ادعيت (مرهونا أو
مؤجرا) فاذا كره لأجيب فان
أقر بالملك وادعى رهنها أو
اجارة كلف بيتة لان الاصل
عدم مآداه (أو) ادعى
(عينا) فقل ليست لى أو
أضافه لمن بتعذر خاصته (مستعصم)

(بل بحلفه لا يلزمه تسليم) العين رجا، أن يقرأ أو ينسكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الأولى وبها أنضافه للمدعى وبينه وبين المدعى (فان غير ذلك) أو يقيم المدعى بينة)

(٤٠٠)

أولهم لا أعرفه وأما غيره فأتق على تأويل شاف وكان وجهه أنه لم يقر له يد يمكن نصب الخصومة معه بخلاف ما لو أقبله من سم (قوله بل يحلف) أي يطلب منه الحلف لأجل قوله رجا أن يقر (قوله أو ينسكل) بأنه دخل وقوله فيحلف المدعى فترجع على ينسكل وقوله وتثبت له العين فترجع على كل من الإقرار والنسكل وقوله فيها أضافه للمدعى أي بينة قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو لمحجوري أو وقت (قوله في الأولى) وهي قوله يستل (قوله وأبذل للحيولة) فيه بحث لأن العين للرطوبة مفيدة لاتزاع العين في المشتل كما هنا لأن الفرض أن الخصومة لاتنصرف عنهم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقت كاذبه اليه الفرائي وكذا في الأولى على وجه كان له التحليف لتغريم البذل فإقاله شرح المنهج هنا وهو منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة عبرة سم وبعبارة شرح الرض فيحلف المدعى وتثبت له اه وليرد وهو صريح في ثبوت العين له في جميع الأمور كما عتد به سم على حجج وقول عرض المعتدان الذي للحيولة القيمة، طلقا اه أي سواء كانت العين متوقفة أو متولية وفي قول على الحلف والتمسك بالبذل لاحتال صدق في إقراره وعدم اتزاع العين منه لاحتال أنه ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك اه (قوله في غير ذلك) أي قوله ومحجوري إلى آخره (قوله تركت العين) وتضمنت الخصومة معه إلى أن يحلف أو يقيم المدعى بينة كما صرح في كتاب الإقرار أي فيمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره (قوله انصرفت) أي بالنسبة لرقبة العين والافلاحة تحليفه رجا أن يقر في غير البذل للحيولة اه بخط شيخنا سم وسبأ في قول الشارح وإعرج (قوله قضاء على غائب) أي فيقتبذ عبائته السابقة فيه بأن يكون فوق مساهمة العدوى اه قل على الجلال (قوله فيحلف معها) أي بين الاستظهار (قوله إذا دل على تحليفه) أي بأنها اليسته (قوله لتغريم البذل) أي أن يحلف وحلف المدعى بين الراد وبإبذل القيمة لأن المفهوم للحيولة أنفاهم والقيمة سم (قوله كعقوبة) أي، وجوبها (قوله يعود عليه) أي يتعلق به (قوله فلا تسمع فيه الدعوى) أي لا يحتاج إلى سماعها والانسياح عما جاز كما صرح (قوله كالأرض يعيب الخ) كان ادعى عليه أنه جرح دابته أو أنلفها (قوله متعلقه) أي لا يقبل فيه إقراره (قوله نعم يكونان) استدراك على قوله وما لا الخ (قوله بعد اللوث) أي يحل قامت فيه قرينة على صدق المدعى (قوله لأن الولي) أي الولي وهو العاقلة يكونان على الرقيق ومحط التعاليل قوله وتعلق الدية برقبته كما اقتصر عليه هر أي وإذا كان كذلك فالدعوى والجواب عليه كذا قيل وفيه أن الترجيح الذي ذكره يجرى في دعوى أرض العيب وشان المثلث لهما فيعلقان برقبته سم إن الدعوى فيها والجواب على السيد وقد يجاب بأن قوله لأن الولي مضمّن أي والقيمة كاليست والدعوى مع البينة تكون عليه فهو العاقلة وحده وقوله ويتعلق الخ مستألف ليس من التعليل تأمل (قوله كإن نكاح العبد) كان ادعت حرة على عبد وسيد هذا زوجي حرة سيدتي (قوله أو المكاتب) بأن يدعى رجل على أوتى سيدها بها زوجته تزوجها السيدها بآذانها بغير شاهد أي عدل فلا ثبت بالإقرار هاهم السيد قال ع فوأقر أحدهما أو أنكر الآخر خلف الآخر فان نسكل وحلف المدعى حكمه بالنسكاح كإنى فتاوى القاضي

درس

أقربها لحاضر مالم يلد (ورده صارت الخصومة معه) وإن كذبه تركت العين بيده كما صرح في كتاب الإقرار (أو) أثر اه (فان انصرفت أي الخصومة عنه نظرا لظاهر الإقرار فان أقام المدعى بينة قضاء على غائب) فيحلف معها (والاقتبال لاسم إلى قدمه) أي الفأب وإعرج انصراف الخصومة فيما إذا أقر حاضر أو غائب بالنسبة للعين المدعى لاثباته لتحليفه إذ دل على تحليفه لتغريم البذل للحيولة كمن قال هذا زيد بل لعمرو (وما قيل إقرار رقيق به كعقوبة) لآدمي من قود وحده وتغريم روكدين متعلق بمال تجارة أذنه بها سيده فالدعوى والجواب عليه لأن أثر ذلك يعود عليه أما عفو بثلثة تعالى فلا تسمع فيها الدعوى كاسر (ومالا) يقبل إقراره به (كأرض) يعيب وضمان متلف (فصل السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حتى السيد يقول ما حتى رقيق نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه

عبد يحمل الموت مع أنه لا يقبل إقراره لأن

الولي يقيم وتثبت له الدية برقبته الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القصاص وقد يكونان عليها ما كإنى نكاح العبد والمكاتب فانه إنما ثبت بانقرارهما

فصل

(فصل) في كيفية حلف مضابط الحالف (سن تليظ عين) من مدعي ومدعى عليه غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإبلاء وعقود وإلاء ووصاية ووكالة وفي مال ادعى أو يحتج به بلغ نصاب زكاة نقد أو مبلغة ورأى الحاكم التليظ فيه لجرافة في الحالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب تضم وهو الأصح (لا نجس أموال) ادعى بها ويحتج بكبار وأجل (لم يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد لم يره) أي التليظ فيه (قاض) والتليظ يكون (بما) مر (في العان من زمان ٤٠١)

(وزيادة أسماء وصفات)

كان يقول والله الذي لاله
الاهوعالم الغيب والشهادة
الرحمن الرحيم الذي يعلم السر
والعلايمتوان كان الحالف
يهوديا حلفه القاضي بالله
الذي أنزل التوراة على
موسى وبجاء من الفرق أو
نصرانيا حلفه بالله الذي
أنزل الانجيل على عيسى
أو مجوسيا أو وثنيا حلفه
بالله الذي خافه وصوره فلو
اقتصرت على قوله والله كفى
ولا يجوز قاض أن يحلف
أحدًا بطلاق أو عتق
أو نذر كما قاله الماوردي
وغیره قال القاضي ومضى
بلغ الامام أن قاضيا يحلف
الناس بطلاق أو عتق عزله
وذكر سن التليظ مع
عذمة من التجس ومع
قولي نقد ولم يره قاض ومع
قولي وزيادة أسماء وصفات
من زيادتي وتقييده
ما مر في العان بالزمان
والمكان إلى من اطلاقه
له (ويحلف) الشخص
(على البت) أي القطع في
فضله وفعل ملكه اثباتا

(فصل) في كيفية الحلف ومضابط الحالف (قوله سن تليظ عين) أي بسن للقاضي أن يلفظ العين وهذا ليس من الترجمة حل أي بل هو طوعة للترجم وهو قوله ويحلف على البت أو يحتمل أن يكون من الترجمة بالنظر لقوله يزيد أسماء وصفات ويكون المراد الكيفية الواجبة أو التندوبية (قوله من مدعي) أي إذا ردت عليه أو أقام شأدها وسلف معه زى (قوله غير نجس) أخذها معا بده أو أشار به إلى أن قول المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدور لعله (قوله ومال) أي لم يبلغ نصاب زكاة نقد لم يره قاض كما سيذكره (قوله كسم) أي قتل (قوله وبلغ نصاب زكاة نقد) وهو عشرين دينارا أو مائتان درهم أو مائتين أحدهما فليس المراد أن نصاب كان حتى من الابل مثلا برماوى وبهم من كلامه أن نصاب غير التقدان بلغت قيمته نصاب التقديس التليظ والافلا (قوله لا في نجس أموال) هذا التقييد أعماهو بالنسبة للتليظ بالزمان والمكان أما بالنسبة لزيادة الأسماء والصفات فله التليظ بها مطلقا شرح مر أي في المال وغيره بلغ نصابا لا وشمل ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لاجمع الخ) عبارة مر نم التليظ بصور مجزوع أقلهم أربعة وبكثير اللفظ لأثر لهما اه (قوله ويزيد أسماء وصفات) وبن أن يقرأ عليمان الذين يشتركون بعد الله وأيمانهم ثمانية قليلا وأن يوضع المصنف في حجره شرح مر ولا يحلفه عليه لأن القعد ونحوه يحلفه محضرة المصنف ع ش عليه (قوله فلو اقتصرت) محتمزة قوله ويزيد أسماء وصفات عن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تخليفه بذلك ومثل القاضي غير من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله) أي وجوبًا إن كان شافيا وأما القاضي الحق فيلزمه الامام إذا حلف بالطلاق لأنه يرى ذلك في اعتقاده مقلده برماوى (قوله وذكر الخ) الأولى تقيده على قوله ولا يجوز الخ (قوله الأولى من اطلاقه) لأن الاطلاق يدخل تكرير الإيمان وحضور الجميع مع أنهم ليسوا مطالبين هنا (قوله ويحلف على البت الخ) هذا من جهة كيفية العين وحاصل الصور اثنتا عشرة صورة لأن المحلف عليه إما فعله أو فعل ملكه أو فعل غيره ما على كل إما أن يكون اثباتا أو نفيًا على كل إما مطلقا أو مقيدا فيحلف على البت في إحدى عشرة أشار إليها بقوله فله أو فعل ملكه فهذا ثمانية لأنه يحلف إما على الإثبات أو النفي وعلى كل إما أن يكون مطلقا أو مقيد بن قوله وفي فعل غيره اثباتا في صورتان لأنه إما مطلق أو مقيد وقوله ونفيا محصورا صورته تثنيتي واحدة أشار إليها للمصنف بقوله لا في مطلق تأمل (قوله لا يبرم حال نفسه) أي من شأنه ذلك وإن كان الفعل صدر من حال جزئيه مثلا كما ألقوه شرح حج (قوله بتقصيره) أي فهو من فعله ع ش (قوله غيرهما) أي عماله يعلق كونهن لأجنبي (قوله اثباتا) كبيع وإتلاف وغصب مر (قوله محصورا) صفة نفيًا أي نفيًا مقيدا بوقت مثلا كقوله والله ما أبرأك مورتي يوم الجمعة مثلا (قوله أبرأت مورثك) أي وأنت تعلم ذلك لأن في الوضوء أصلها أن كل ما يحلف فيه المسترعى في العلم بشرط في الدعوى عليه التعرض للعلم فيقول مورثك غصب مني كذا وأنت تعلم أنه غصبه زى (قوله ولا يجوز

(٥١) - (يجزى) - رابع)

بجس بتقصيره في حفظها لا يفعها على فعل غيرها اثباتا أو نفيًا محصورا لتيسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق لفعل لا ينسب له) كقول غيره لفي جواب دعواه دينا لمورثه أبرأت مورثك (ه) يحلف (عليه) أي على البت (أولع في العلم) لتيسر الوقوف عليه والتقييد يعلق مع قول علي بن زيادتي ويجوز

البت الحلف بطن مؤكداً كان يستدعي الحالف خطه أو خط مورثه كالحكم من كتاب القضاء (و يعتبر في الحالف (بني الحاكم المستحلف)
للخصم بعد الطلب (فلا بدفع أم العين الفائرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحاكم ذلك لتبريس العين على نية المستحلف وهو
معمل على الحاكم لأنه الذي له (٤٢) ولاية التحليف فلا حلف إنسان ابتداء أو سلفه غير الحاكم وحلفه الحاكم

البت (الح) أشار به إلى أنه لا يشترط في الحلف على البت البين وقوله كان يستدعي الحالف أشار به إلى أنه
لا ينحصر الظن المؤكدي خطه وخط مورثه فنكسول خصمه بما يحصل به الظن المؤكدي كجزءه في
الروضة أو صلها بعد بل قال هر و أن يترك على التمسد (قوله) أو خط مورثه إلى الموتى به بحث
يترجم عنه بسببه وقوم ما فيه شرح هر (قوله في الحلف) أي بالله التي المراد عند الإطلاق وبدل
عليه ما بعده وحاصل ما ذكره من القيود أربعة (قوله في الحاكم) أي قصده أو قصد نائبه أو المحكم
أو المنسوب للظاهر وغيرهم من كل من له ولاية التحليف شرح هر فالمراد بالنية معناها القوي وهو
القصص (قوله نحو تورية) والثورية قصد جهاز هجر لفظه دون حقيقته كاله عندى درهم أي قبلة
أوديتار أي رجل أوقيص أي غشاء القلب أو نوب أي رجوع وهي هنا اعتقاد خلاف ظاهر اللفظ هر
وقوله هجر لفظاً أي هجر استعماله في معناه المرادله (قوله كاستثناء) كان كان له عليه حصة قاضي
عشرة وأقام شاهداً على العشرة وحلفاً عليه عشرة وقال الأئمة سراً والمراد بالاشتاء ما يشعل
المشته كأي يؤخذ من هر حيث قال واستشكل الاستوى بأنه لا يمكن في الماضي إذ لا يقال والله أظنت
كذا إن شاء الله أجيب عنه بأن المراد رجوعه لعقد العين اه شرح هر (قوله لا يسمعه) فلو سمعه
عززه وأعاد العين شرح هر (قوله ابتداء) مفهوم قوله المستحلف (قوله بغير طلب) أي طلب
الخصم (قوله اعتبر بنية الحالف) أي حيث كان القاضي لا يرى التحليف به كالحالف في أن كانه
التحليف بغيره كالحق لم تنفعه التورية وهو ظاهر زى (قوله لم يطلب الحالف) هذا ضابط الحالف
وليس ضابط لكل حالف فإن بين الرد لا تدخل فيه ولا إيمان القسم ولا اللعان ولا العين مع الشاهد
وكانه أراد الحالف في جواب دعوى أصليته وأضافه وغير مطرد لاستثناهم منه صوراً كثيرة وأشار في
المتن لبعضها بقوله ولا يحلف قاض الح زى (قوله على ما) أي على نفي ما يثبت لو أقر بقره مرد
عليه نحو الزنا لأنه لا معنى للزومه بالقرار وأوجب بان المعنى بالنسبة إليه لزومه مقتضاه وما يترتب عليه
(قوله كطلب القاذف الح) كان يشهد شخصاً بالزنا ثم يرافقه القاذف والمقنوف أو وارثه للقاضي
ويطلب المقنوف أو وارثه حد القذف من القاضي فيحلف القاذف المقنوف أنه مازن أو وارثه على أنه
مازني مورثه فإذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد أو الاضط وهذا الضابط موجود في المقنوف لأنه لو أقر
بمازني أو زنا في داخل وارث المقنوف في هذا الضابط نظر لأنه لا يصدق عليه شيئا (قوله لا يحلف
قاض) هو ما بعده مستثنى من الضابط لأنهم لو أقروا بما حلفوا عليه عمل بغيره فيطلب المحكم (قوله
ولا مدع صيا) كأن أدهى عليه البلوغ لم يحجب نحو عقد صدمته قاضي الصيا لا يطاله بعد ادعاء خصمه
بلوغه فانه لا يحلف على نفي بلوغه وإن كان لو أقر به حين استأله عمل به (قوله كانه) عرف كذبه) كان
للتحقيق فلو قال أنه إكاذب أظهر (قوله لم يطلب دعواه) لا حثال أن يكون محققاً لدعواه والشهود
مبطلين لنهادهم بما لا يعطون به يراوى فلو أقام بينة أخرى سمعت (قوله وارتضى البقيني) أي من

بغير طلب أو يطلق أو
نحوه اعتبر بنية الحالف
وقضت التصديق بأن كان
حواشيت بطلبها حق
المستحق (ومن طلب منه
عين على ما أقر بقره) ولو
بلا دعوى كطلب القاذف
بين المقنوف أو وارثه على
أن مازن (حلف) ظهر البينة
على المدعى والعين على من
أنكروه البقيني وفي
الصحيحين خبر العين على
المدعي عليه وهذا مراد
الأصل عما عير به شرح ما
لو أقر به لزومه نائب للمالك
كل يومى والوكيل ولا يحلف
لأنه لا يصح إقراره (ولا
يحلف قاض على ترك ظلمه
في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب) في شهادته لا ارتفاع
منصبه عن ذلك (ولا مدع
صيا) ولو محتمل (بل يجهل
حتى يبلغ) فيدعى عليه وإن
كان لو أقر بالبلوغ في
وقت استأله قبل أن حلفه
يثبت صيا وبصا بطل
حلفه ففي تحليفه إبطال
تحليفه (الاكفر) صيا
(أنشور قال تجهل) أي

أبنا العامة فيحلف لسقوط القتل بناء على أن الآيات علامة للبلوغ وهذا الاستثناء من زيادى (و العين)
من الخصم (تنقطع المصومة حالا لا لاحق) فلا تبرة ذمة لأنه **مطلوب** أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كاله عرف
كذبوا له أو بواو الحاكم ومهما أسنداه (فسمع بينة للدهى بعد) أي بعد حلف الخصم كالأقر لخصم بعد حلفه وكذا لورث
العين على المدعي فكل ثم أقام بينة ولو قال بعد أقامة بينة بدعواه بينة كاذبة أو بمسألة سقطت ولم يطل دعواه واستثنى الباقى

ماذا أجاب المدعي عليه وبه بين في الاستحقاق وحلف عليه فان حلفه يفيده البراءة حتى أو أقام المدعي بينة بأية ودعه إياها لم تؤرقها لأخلافه
 ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفي) على ما دعه عند قاض
 (فليحلف أنه لم يحلفي) عليه (ممكن) من ذلك
 لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد أنه لا يؤمن أن يدعي للمدعي أنه حلف على أنه ما حلف وهكذا لأن ذلك لا يسمع عنه كذا

(٤٠٣)

ينسل الافر
 (فصل في النكول
 والترجة به من ز يادق لو
 (نكول) الخصم عن
 البين المطالب بئنه (كان
 قال) هو أول من قوله
 والنكول ان يقول (بعد
 قول القاضي) له (احلف
 لأوأنا كل) أو قال بعد
 قوله قول والآخر (أو)
 كان (نكت) لاعتقأ أو
 غبارة وأجوها (بذلك)
 أي بعد قوله له ما ذكر
 (حكم) القاضي (بنكوله
 وقال للمدعي احلف حلف
 للمدعي لتحول الحلف
 إليه (وقضى له) بذلك
 (لبنكوله) أي الخصم
 لأنه ^{مطلوب} رد البينين
 على طالب الحق رواه
 الحاكم ومصحح استاده
 وقول القاضي للمدعي
 احلف وإن لم يكن حكما
 بنكوله حقيقة لكنه نازل
 منزلة الحكم بكافى الروضة

قوله لا الحق (قوله) فانها لا تخالف لانه يمكن أنما ودعه لكن لا يستحق عليه شيأ لتلف الودبة من غير
 نصير أو رد هاه ا ه مر (قوله) ولا يرد الخ) أي على قوله ممكن وبعبارة مر ولا يجب المدعي أو قال قد
 حلفي أن لا أخلفه فليحلف على ذلك (قوله) أنه) أي المدعي عليه وقوله أنه أي المدعي ما حلفه أي
 المدعي عليه (قوله) لا تنسل (الامر) فان نكول حلف المدعي عليه بين الراد فثبت الخصومة عند هذا
 إذا قال قد حلفي عند قاض آخر فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المدعي عما
 طلبه وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفصا فامة البينة علفي لان القاضي حتى تذ كركحه أمناه والا فلا
 يستد البينة

(فصل في النكول) أي الامتناع من الحلف بمطالبة القاضي أي وما يتعلق به من قوله وبين الرد
 كقارار الخصم إلى آخر الفصل والناسب تقدم هذا الفصل على الذي قبله (قوله) والرجن) مقول قال
 وينبغي تنقيده كونه نكولا بأمر امر على ذلك بعد علمه بوجود امتثال أمر الحاك م شرح مر وبعبارة
 الرض فلو قال قول الله فقال والرجن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من تليظ المكان
 والزمان فنا كل قاتني شرحه أدليس لم تحلفه اجتهدا القاضي سم قال مر في شرحه ولو قال له قل بالله فقال
 والله والله فبغير وجهان أو رجحما انه غيرنا كل كركحه لوجود الاسم والتفاوت انما هو في مجرد الحرف
 فربز مر (قوله) ولا غبارة) أي قل فظن وقوله وأجوها كالجعل والحرس (قوله) حكم القاضي) راجع
 لقوله وسكت فقط كأبو خذ من قل على الجلال قال لانه لا حاجة فباقيه الحكم بالنكول وقال مرجع
 أن كل من قول حكم القاضي بنكوله أو قال الخ راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بقوله له
 أو أنا نا كل ومن النكول الضمني وهو السكوت المذكور بقوله أو سكت اه والذي اعطى عليه كلام
 الرشد على مر أن الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج إلى نفي النكول الصريح وان الحكم التزيلي وهو
 قوله للمدعي احلف لا بد منه في كل من النكول الصريح والضمني فتأمل اه (قوله) حلف المدعي) أي في
 الصورتين حل وهو جواب لو في قوله لو نكول (قوله) وقضى له بذلك) أي بحلفه وأشمر قوله وقضى له انه
 لا يثبت حق المدعي بحلفه بل يرتقب على حكم القاضي لكن الأرجح في أصل الروضة عدم التوقف بناء
 على أن البين المردودة لا كالأقرار فان الحق يثبت بهان غير حكم في الأصح وسبأني في كلام الشارح
 الصريح به انه لا يتوقف على حكم أيضا زى وفي الشورى وقضى له بذلك أي ثبت من غير حكم حاكم
 ومثل حل وشرح مر (قوله) لا بنكوله) خلافا في حنية وأحد فقده قوله ما ينقل مالك في موثق
 الاجماع على خلاف قوله كما نكلى شرح مر (قوله) رد البينين على طالب الحق) أي وقضى له به
 وبوجه الله لانه انه لم يكتفى بالنكول عى على مر (قوله) وقول القاضي) مبتدأ وخبره محذوف
 تقديره منزلة النكول كأيدل عليه قوله لكنه نازل الخ (قوله) وبالجملة) أي سواء قلنا حقيقة أو نازلا
 منزلة زى ولم يتقدمه تفصيل في عود الحلف للحلف حتى يقول وبالجملة (قوله) ما لم يحكم الخ) أي بعد
 سكونه وقوله أو نزل يلا أي فيها إذا قال القاضي للمدعي احلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله) وبين
 القاضي) أي وجوب مر وعش (قوله) نفذ حكمه) وإن أتم بعد تليظه عى على مر (قوله)
 نصيره) أي المدعي عليه (قوله) لا كالينة) أي من المدعي (قوله) لا يتوصل الخ) أي من غير حكم

كأسلموا بالجملة لخصم بعد نكوله الموالي الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو نزل يلا أو أدليس له العود إليه الأرض المدعي وبين القاضي
 حكم النكول للجعل به بأن يقول له إن نكلت عن البينين حلف المدعي وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره
 بترك البحث عن حكم النكول (وبين الرد) وهي بين المدعي بعد نكول خصمه (كقارار الخصم كالينة) لانه يتوصل

بالحين يحدنكوه الى الحق فانيه اقراره به فيجب الحق بفرأغ المدعى من عين الدرد من غير افتقار الى حكم كالاترار (فلا تسمع بعدها حجة بسقطا) كاداء وإبراء واعتياض لتكذيبها باقراره وتصيري بسقطا أولى من قوله باداء وإبراء (فان لم يحلف المدعى) بين الدرد ولا عنر (سقط حجة) من الحين والمطالبة (٤ - ٤) لا عراض عن الحين (و) لكن تسمع حجة كاسر (فان يحدنكوه بكافة حجة بوسائل قديمه ومراجعة

حساب هذا أولى من قوله وان نعلم باقاه بينة أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الأيام فقط فلا طول مدافعة واللائحة مدة مقطرة شرعا ولا غرق جواز تأخير الحجة أبدا بانها قد لا تسامح ولا تحضر والحين البهول هذا الامهال واجب أو مستحب وجهان (ولا يهل خصمه لذلك) أي لعذر (حين يستحلف الإبرضا المدعى) لانه معذور بطلب الإقرار أو الحين بخلاف المدعى وهذا الاستثناء من زيادتي (وان استعمل الحلف أي طلب الامهال (في ابتداء الجواب لذلك) أي لعذر (أمهل الى آخر المجلس) بقيد زمنة بقولي (ان شاء) أي للذي أو القاضي وعلى الثاني جرى جماعة وتبينهم في شرح البهجة (ومن طوب بجزية فادعى مستطاعا) كالسنة قبل تمام الحول (فان واقت دعواه الظاهر) كأن كان غائبا خضر وادعى ذلك

حاجكم دليل بصدده فلا يخل هذا التعليل بوجوده في البينة (قوله باقراره) أي المحكي (قوله سقط حقه) أي من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي لا يتوقف سقوط حق من الحين على حكم القاضي) بشكوله يرسل سم (قوله من الحين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره. سول وليس له رد على المدعى عليه لان الردود لا ترد بعد الجواب. رزي وشرح الروض (قوله والمطالبة) أي بحقه أي فليس له مطالبة الحلفم إلا أن يقيم بينة. سول (قوله كاسر) أي قبل الفصل في قوله وكذا لو ردت الحين على المدعى فنسكت ثم أقام بينة (قوله أمهل ثلاثة من الأيام) أي غير يومى الامهال والاداء. قل على الجلال (قوله جواز تأخير الحجة) أي المطالبة منه ابتداء وكان غائبا فلا ينافي قوله قبل كافة حجة (قوله والحين اليه) أي موكل اليه فان مضت الثلاثة من غير عنر سقط حق من الحين كافي حجب (قوله وجهان) الاعتماد والوجوب. هر (قوله ولا يهل خصمه ذلك) هذا قديمهم انطوطلب التأخير لبينة يقيمها بالاداء لا يهل ثلاثة أيام وفي الزركشي أنه يهل بخلاف ما لو طلب التأخير لمراجعة الحساب عميرة والجواب أن مراد الشيخ من مرجع سم عدم الاشارة العنر بشير البينة بدليل قوله حين يستحلف لان الذي يتعلل بالبينة مقر بالحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستحلف) أي يطلب منه الحلف عر ش (قوله الإبرضا المدعى) شامل لطلب اقامة البينة والى في النتائج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما اطلب اقامة البينة فانه يهل وان لم يرض الحلفم سول (قوله أمهل) أي مالم يرض الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفير. هر (قوله الى آخر المجلس) أي مجلس القاضي. سول وما زاد عليه لادبني من رضا المدعى حل وقال عر ش أي مجلس هذين الخصمين وبعبارة شرح هر والوجهان المراد بالمجلس مجلس القاضي اه (قوله أو القاضي) معتمد وليست أو للتخير كما يبادر من العبارة بل لتتويع الخلاف فانها قولان في المسئلة كما يدل عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لان مشيئة المدعى لا تقتيد بأخر المجلس رزي (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل في الروض وشرحه بقوله فصل قديمتمرد والحين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالشكول وذلك في صور كما اذا غاب ذي ثم راد ادعى الاسلام اه ولومات من لوارثه ولعين على شخص فطالبه القاضي بوجه عليه الحين فنسكت فهل يقضى عليه بالشكول أو يؤخذ منه أو يحبس ليرأى محلفا يترك أو يجمعها اه اه سم وقوله بجز يأتى كما هو قوله مسقطا أي لبعضها لان اسلامه في اثناء الحول يسقط بعضها وهو ما يقال بل الباقي من الحول كما تقدم من أن اسلامه في اثناء الحول يوجب سقطها (قوله لانها) أي الجزية (قوله ظاهرا) أي غير خفية (قوله لانها مستحبة) حتى لو خسر المستحقون وادعى دفعها اليهم أو أسكروا فلا يهل عليه اه يراوى (قوله قتاله) أي للمب أو الجنون (قوله لم يحلف الولي) مالم يرتبوت العقد الذي يباشره بيده فيحلف ويشتالحق شتمنا وله يجرى في الوصى والوكيل سم (قوله مباشرة سبه) كأن قال أنا أقرضتك لك بسبب الهيب الذي كان حصل في البلد مثلا

دوس

(وحلف) فذلك (ولا) بأن يوافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهرا ثم ادعى ذلك أو واقتونكسل (طوب لهما) (فصل) وليس ذلك قضاء بالشكول بل لانها رجت ولم يأت بدافع وهذه المسئلة من زيادتي (أو يزكافادعاء) أي للسقط كدفعها لناع آتوا ولط غارس (لم يطلب لهما) وان نكل عن الحين لانها مستحبة كاسر (ولو ادعى الولي صا) ويجوز حقه على شخص (فانكسر ونكل لم يحلف الولي) وان ادعى نيوة بمباشرة سبه بل ينتظر كاله لان اليت الحق لغير الحالف بعيد ذكر الجنون من زيادتي

(فصل في تعارض البيتين لو ادعى كل منهما) أي من الاثنين شيا (وأقام بيته) به (وهو بيدناك سقطا) لتناقض موجبهما فيحصل لكل منهما إبطال أو أثر به لاحدهما على مقتضى إقراره (٤ + ٥) (أو يدها أولاً يدها أحد فهو لها) إذا

ليس أحدهما أولى به من

الآخر والثانية من ز يادى

وظاهر عما يأتى ان مقسم

البيته أولاً في الأولى محتاج

الى اعادتها للنصف الذى

يده لتقع بعديته الخارج

(أو يدها أحدهما) ويسى

الداخل (رجحت بيته)

وان تأخر تأخيرها أو كانت

شاهداً يمتثل بيته الخارج

شاهدين أولم تبين سبب

الملك من شراء أو غيره

ترجيحاً لبيته يده هذا

(ان أقامها بعد بيته

الخارج) ولوقبل تعديلها

بخلاف ما لو أقامها قبلها

لأنها أتمتع بعد إعلان

الاصل في جانه العين فلا

يعدل عنها مادامت كافية

(ولو أزلت بعد بيته

وأستنت بيته) الملك

(الى ما قبل از الفيدم واعتد

ببيته) فانما ترجع لان

يده إنما أزلت لمصلحة

وقد ظهرت فينقض القضاء

بخلاف ما إذا لم تستد بيته

الى ذلك أولم يستمر بما

ذكر فلا ترجع لانه الآن

مسح خارج واشتراط

الاعتذار ذكره الاصل

كالروضة وأصلها قال

البقيعي وعندى أنه ليس

بموجبها إنما شرط هذا ان يظهر من صاحبه ما يخالفه

(نك نوال الخارج هو ملكى اشتريته نك) أو غصبته أو استقره أو أكثر منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملكى) أو أقالما يمتثل

(فصل في تعارض البيتين) (قوله وهو بيدناك) الحاصل انه ان يكون بيدناك أو يدها

أو يدها أحدهما أو لا يدها أحد (قوله سقطا) سواء كانتا مطلقتي الخارج أو مستغيبته أو أحدهما معلقة

والأخرى مؤثرة شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك س ل وبعبارة مر لتعارضهما

ولا مرجح فانها الدليلان اذا تعارضتا لا ترجيح (قوله عمل بمقتضى إقراره) فترجع بيته للمقره

زى (قوله بما يأتى) أى في قوله هذا ان أقامها بعديته الخارج (قوله في الأولى) أى من الاجترين

كانى زى (قوله محتاج الى اعادتها) فان لم يفعل كان الجميع لأصحاب البيته للتأخر (قوله بعديته

الخارج) أى الذى صار خارجاً بأكامة الاول البيته لانه انترعها منه بالبيته أى فاذا أقام هذا الخارج بيته

استاح الداخل ان يقيم البيته ثانياً لتكون بعديته الخارج شيخنا (قوله رجحت بيته) سواء شهدت

بذلك أو وقف على التمسك زى (قوله وان تأخر تأخرها) محله اذا لم تستد انتقال الملك عن شخص

واحد والاقتد بيته الخارج ان كانت أسبق تاريخاً كاذكره في القوت عن فتاوى البغوى

وغيرها واعتمده الشهاب م ر ه شوى وبعبارة شرح م ر محل ترجيح بيته الداخل

انما تستد تلقى الملك عن شخص معين تستد بيته الخارج نلقه عن ذلك الشخص بعينه

ويكون تاريخ بيته الخارج أسبق والرجح بيته الخارج (قوله مادامت كافية) أى وهي كافية

لما دام الخارج لم يمتد بعديته (قوله ولو أزلت يده) أى الداخل وهو غاية قوله رجحت بيته

وقوله بيته أى بسبب البيته التى أقامها الخارج أى ولو كان الخارج أخذها من الداخل بيته التى أقامها

قبل بيته الداخل وبعبارة م ر ولو أزلت أى حساباً من المال الخصمه أو حكماً بان حكم عليه به فقط

له (قوله واعتد ببيته) ليس قيماً (قوله بما ذكر) أى بغيره البيته (قوله والى العذر) تعليل لما قبله

أى اذا العذر الخ (قوله كسيلة المراجعة) كمالاً قال اشترى هذا بمائة وباعه مائة بمائة وعشرة ثم

قال غلطت من من ساع الى آخر وإنما اشترى به مائة وعشرة عن شى فقوله غلطت الخ هذا هو

العذر (قوله فاحتبط بذلك) أى الاعتذار (قوله بخلاف ما سر) متعلق بقوله وعندى انه ليس بشرط

أى بخلاف المراجعة فانه أى الاعتذار شرط فيها كذا قيل والظاهر رجوعه لما قبله أى بخلاف ما سرق

المراجعة فلا يذنب بظهور من صاحبه ما يخالفه لانه لم ينقسم الحكم بالملك (قوله لكن) استدراك على

ما قبل الغاية (قوله اشتريته) بضم التاء التكلم وقوله أو غصبته الخ فتحملها لخطأه قال م ر فى

شره ولو اختلف الزوجان فى شئمة فلولو بعد الفرقة فن أقام بيته على شئ فله والا فان كان فى يدها

حلف كل منهما لصاحبه وهو بينهما سلكه وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف واختلف

وأربها وأوردته أحدهما والأخرى كسيلة له وسواء ما يصلح الزوج كيف ومنطقة أو للزوجة كلى

وغزلاً ولها كدراهم أو يصلح لها كصحنفوها أمين وليس من المرجحات كون المال لاحدهما

فيا يظهر عن عليه وبعبارة م ر فى الشرح فى فضل الاقرار قال ابن الصلاح لو كان للزوجة

كسنة م فى الدار قبل قولها فى نصف الاعيان يمينها لان اليد لها معى جميع ما فيها صلح لاحدهما

فقط أو لكليهما وقوله فى نصف الاعيان أى التى فى الدار بخلاف ما فى يدها كخطباته ونحوه مما فى يدها

بشرط العدم انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسيلة المراجعة قال الولي العراقى بعد ذلك قال ولهذا لم يتعرض له الجوى له

ومجابهة إنما شرط هذا ان يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتبط بذلك ليسهل (نقض الحكم) بخلاف ما سرق

(نك نوال الخارج هو ملكى اشتريته نك) أو غصبته أو استقره أو أكثر منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملكى) أو أقالما يمتثل

بما لا خلاف كاعلم (رجع الخارج) لزيادة علم بيته بخلافه وعلم ما تقرر من أن بيته الداخل ترجع إذا أزيلت بيته بيته أنه دولو
 بفرد كرا انتقال بخلافه سأل بيلت باقراره فيه تفصيل ذكره كالصاحف بقوله (فلو أزيلت بيته بالقرار) حقيقة أوصحا (لا تسمع دعواه)
 (بغير كرا انتقال) لانه مؤاخذ باقراره فيستحب الى الانتقال فاذا ذكر سمعتم لوقال وجهه له ولكنه لم يكن اقرارا بل هو امانة
 لجواز اعتقاده زومها بالصدق ذكره في (٤٠٦) الرخصة كاصلا (و يرجع بشاهدين) وبشاهد وامرأين لاحدهما

فانها تختص به لا فسادا باليد وسواء كان ملبوسا بالوقت المنزلة أم لا حيث أنها تنصرف فيه
 (قوله) لزادة علم بيته أي بالانتقال (قوله) من أن بيته الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به الى أن قوله
 فلو أزيلت بيته بالقرار مقابل لهذا المقدر المعلوم من قوله ولو أزيلت بيته وبس مقابل قوله
 ولو أزيلت الخ فقط لانه في ترجيع البيته وما يأتي في عدم سماع الدعوى فلا تخفى المقابلة بينهما لكن
 لما كان يلزم من ترجيع بيته سماع دعواه حسن المقابلة (قوله) ولو بفرد كرا انتقال) أي من الخارج
 اليه بشره أو غيره (قوله) أوصحا) بان شكل ورد العيين على المدعي (قوله) بفرد كرا انتقال) أي من
 المقر الى المقر والانتقال كان بقول اشترى منه أو ورثته بعد الاقرار أو قد مضى زمن يمكن فيه ذلك
 من فلا بد من بيان السبب فلا يكفي قول البيته انتقل اليه بسبب صحيح بحجة من (قوله) ثم
 لوقال) أي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله) أي الخارج (قوله) جواز
 اعتقاد الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقالا لم يظهر تنقيده أخذ من التعليل بما اذا كان
 من بيته عليه الحال شرح مر (قوله) على شاهد معين) أي في غير بيته الداخل كما ذكره الشارح
 بعد (قوله) مع الشاهد) أي اذا انضمت اليه مع الشاهد والعين (قوله) بمصر) أي من قوله أو كانت
 شاهدا وبينا وبينه وبين الخارج شاهدين (قوله) لزادة شهادة لسكان الحجة من الطرفين ولان ما قدره
 الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدعيه الحراما يبلو عدا التواتر والارجح لا فائدة حينئذ العلم
 الضروري وهو لا يعارض شرح مر (قوله) مطلقة) بان لم يقيد زمن والمؤرخة هي المقيدة بزم
 (قوله) ثم لو شهدت احدهما بالحق) أي وقد أطلقت احدهما ورخت الأخرى كاهو القرض وصرح
 به شرح الرض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كاتاه من (قوله) انما تكون بعد
 الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله) أو بيد غيره) بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها
 ترجع براموى (قوله) ذي الاكثر) أي التار يخ بالأكثر وهو الأسبق (قوله) لا تعارض فيه) أي
 الاكثر وهو الة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخره فاذا تعارضها ناسا ناسا فبما ينسب لها فيستحب
 الملك السابق مر (قوله) أي يوم ملكه) قال شيخنا عش وهو الوقت الذي أرخت به البيته براموى
 أي لاس من وقت الحكم (قوله) بالتهادة) أي بسبب الشهادة (قوله) بيد البائع) أي أو الزوج وكذلك بان
 يدعي اثنان على واحد فيقول أحدهما بعتي هذان سنة ويقول الآخر بعتي الهاء من سنتين ولم يقفه
 البائع ولهذا ولا لهذا وأقام كل بيته فيثبت لدى الأكثر تبار بخلاف الأجرة على البائع لانه لا يضمن المنافع
 الفاتنة تحت يده كإس وقوله والصدق بأن تدعي عليه إحدى زوجتي أنه أصدقهاه العين التي عنده
 من سنة وتدعي الأخرى أنه أصدقها لها من سنتين وتقبل كل بيته بدعواهما فيحكم بها للثانية ولا جرة
 لها على الزوج شيخنا (قوله) ثم لو دعي الخ) ليس استدراكا على المتن كما قد يتوهم بل هو استدراك
 على قوله كالتمس الخ وعط الاستدراك قوله فادعي آخوه كان له أس حيث تسمع دعواه حينئذ

(على شاهد مع عين)
 للأخرى لان ذلك حجة
 بالاجماع وأبعد عن تهمة
 الخلف بالكذب في بيته
 الا ان كان مع الشاهد يد
 ف يرجع بها على من ذكر كرا
 علم عامر (لا يزادة شهود)
 عمدا أو صفة لاحدهما
 وهذا أولى من اقتضاه
 على الصدق ولا يرجح
 على رجل وامرأين) ولا
 على أربع نسوة لسكان
 الحجة الطرفين (ولا) بيته
 (مؤرخة على) بيته
 (مطلقة) لان المؤرخة وان
 اقتضت الملك قبل الحال
 فالملقة لا تنفي له لو شهدت
 احدهما بالحق والأخرى
 بالبراء رجحت بيته البراءة
 لانه انما تكون بعد
 الوجوب (و يرجع بتاريخ
 سابق) ولو شهدت بيته
 لواحد ملك من سنة الى
 الآن وبيته أخرى آخر
 ملك من أكثر من سنة
 الى الآن كسنتين والعين
 يدهما أو بيد غيرها أولا
 يثبت كاعلم بمصر رجحت
 بيته ذي الاكثر لان

الأخرى لا تعارضها فيه (واضح) أي التار يخ السابق (أجرة وزادة حادثة من يومئذ) أي يوم ملكه
 بالشهادة لانهما ملكه ويستقي من الأجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلأجرة على الشئرى على الاصح عند النووي
 في البيع والصدق لكن صحح البلقيني خلافه (ولو شهدت) بيته (بملكه أس) ولم تعرض للحال (لا تسمع) كالاتم دعواه بذلك
 ولا نهائمه لانه بما يدعيه نعم لو دعي رخصه يده فادعي آخوه كان له أس وانه اعتقه وأقام بذلك بيته ثبت لان المصود منها

الثالث العقود كملك السابق وقع مفاعله فبإذ كرا تسمع البينة (حتى تقول ولم يزل ملكه أولاً ولم يزل له أو تبين سببه) كان
تقول اشتراكم من خصمه وأقره به أو من قضيته ببيان السبب أولى من انقضاء على الإقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم
يصدق ولو ادعى ظاهرة) عند اقتضاها بالسوق بالملك إذ يكفي لصدق
(٤٠٧)

الملك بما قبل حدوث
ذلك فإنه يستحقه وبالولد
الجلد وبالأظهر غيرها
فيستحقهما تبعاً لاصلهما
كما في البيع ونحوه وإن
احتمل انقضاءها عنه
بوصية وقولي أولى
من قوله موجودة (ولو
اشترى شخص شيئاً
فأخذته بحجة غير اقرار
ولو مطلقة) عن تقييد
الاستحقاق بوقت الشراء
أو غيره (رجع على بانه
الجن) وإن احتمل انتقاله
منه إلى المدعي أو لم يبع
ملكاً سابقاً على الشراء
ليس الحاجة إلى ذلك في
عقود العقود لأن الأصل
عدم انتقاله منه إليه فيستند
الملك المشهود إلى ما قبل
الشراء وخرج بتصريحي
بغير اقرار من المشتري
الإقرار منه حقيقة أو حكماً
فلا يرجع المشتري فيه بشئ
(ولو ادعى شخصاً ملكاً
مطلقاً فثبت له) به (مع
سببه لم يضر) مازادته
(وان ذكر سبباً وهي)
سبباً (أشترى ذلك
للتناقص بين الدعوى

فالمع (قوله أو تبين سببه) ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها أرضه زرعهما أو دابته تحتج في ملكه
أو أثرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الغزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس شرح مر (قوله لم
يصدق ولو ادعى) لأنه ما لم يبين أجزاء الدابة والشجرة ولما يثبتهما في البيع المطلق شرح مر
(قوله ظاهرة) يعني مؤثرة مر (قوله عنه) أي عن الأصل (قوله أولى من قوله موجودة) لأن
الموجودة تصدق بغير لزوم عرش (قوله يرجع على بانه) محله عند الجهل بالحال فلو علم أن ليس
ملكه وأخذته بعد بينة فلا رجوع له على البائع لأنه المبيع لما قاله الخليل ونقل عن السجيني الكبير
ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لأنه لا علم أن ليس ملكاً للبائع كان مقرباً له لغيره وقوله على بانه بائع
أي البائع الذي لم يصدق المشتري وخرج بانه بائع بائع فلا رجوع له عليه لأنه لم يثبت الملك منه و لم
يصدق المشتري ما لو صدق على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لا عترة فإن الظالم غيره لم لو كان تصديقه
اعتداعاً على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حيث
لا يرجع من أخذته منه عليه بشئ من الزوائد الحاصلة في يده ولا لإجور لأنه استحقها بالملك ظاهراً
وأخذها من من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه لمدعي بعد شتره من البائع إنما هو ليس الحاجة إلى
عش قال زى وهذا كالسكنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيه بتقدير الملك قبيل البينة
ولو راعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود
وأما فالأصل عدم الطامع بين المشتري والمدعي فيستند الملك المشهود إلى ما قبل الشراء وقال الفزالي
الجب كيف يترك في يده نتاج حاصل قبيل البينة وبذلك الشراء وهو يرجع على البائع بالجن اه وأجيب
بأنه لا يمتنع انتقال النتاج وتجاوز حاصل قبيل البينة وبذلك الشراء وهو يرجع على البائع بالجن اه وأجيب
أخذ المشتري لذلك كوراث لا يقضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزاً من
الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعي اه رشدي (قوله أو لم يبع) أي المدعي
أي الذي يرفع العين فلا يحتاج أن يقول هي ملكي قبل أن يبيعه لك البائع حل وهذه الغاية للرد
وبعارة أمه مع شرح مر وقيل لا يرجع المشتري على بانه بالجن إلا إذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء
لبنى احتمال الانتقال من المشتري إليه (قوله ليس الحاجة) علة لثبوت (قوله فلا يرجع المشتري) لأن
الإقرار بغيره لا يكون حجة على البائع ولا لمزله إن يرجع عليه سم (قوله لم يضر مازادته) لأنه ليس
مسترداً في نفسه وإنما هو كالتابع والمقصود بالملك زى (قوله ضرر ذلك) والفرق بين هذا وما لو قال له
على أن من عن بعد فقال القر له لا بل من عن ثوب حيث لم يضر أنه لا يعتبر في الإقرار المطابقة بخلاف
الشهادة والادعى فلا يضمن مطابقة ما يشرح مر (درس)

(فصل في اختلاف المتداعين) أي مجموع قد أو إسلام أو عتق شرح مر وهذا الفصل من تعلق
تعارض البينين (قوله في قدر كسرى) أي أولى قدر الاجرة أو قدر ما شرح مر (قوله أنه) أي أن
كلاهما اشتراكم من أي من الثالث (قوله لو سلمه عنه) قيد بذلك لاجل قوله بعد فيلزمه حل (قوله
وأما بين) معطوف على كل من اختلفوا دعي كما أشار إليه الشارح بقوله في صورتين وحيثما فالصغير

والكهانة وإن لم يترك السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالمقصود ولانقاض (درس) (فصل في اختلاف المتداعين
ولو اختلف) أي إنسانين (في قدر كسرى) كأن قال أترك هذا البيت من هذه الدار شهر كذا بمشرة فقال بل أكرتني جميع الدار
بشتر (أو ادعى كل منهما على مالك يده شئ) أمراً اشتراكم من سلمه عنه وأقام كل منهما في صورتين (بينة) بما ادعاه (فان اختلف

نار جهنم حكمه (الاسبق) نار يخالف المصلح حال السبق وهذا من زياتي في الاولى وعمله فيها اذ لم يتفق على أنه لم يجز الاعقود واحد فان
انتقل عن ذلك سقط البيتان (والا) (٤٠٨) بأن اتحد نار جهنم أو أطلقت أو أحدها (سقطت) لاستحالة

إحماها وصار كان لا يئنه
فيخسف القعد بدعها فلقها
في الأولى كاسر في البيع
ويحلف الثالث في الثانية
لكل منهما بما أنه باعه
ولا تعارض في الثنتين
في زمانه قال الراعي في الأولى
ولك أن تقول إن حمل
الناسط في المطلقين وفي
المطلقين الموزعة إذا افتتحت
على ما ذكر فيها والأفلا
تأخر لجواز أن يكون
التاريخ فيها مختلفا فيثبت
الزائد بالية الزائدة (أو)
ادعى كل منهما على ناك
بيده شيء (أو باعه له) أي
الثالث بكذا فأنكر (وأفهمها)
أي البينة وطلب بمن
(سقطان لم يكن جمع) بأن
اتحد نار جهنم أو اختلف
وصاق الوقت عن القعدين
والانتقال بينهما من
المشترى إلى البايع الثاني
فيحلف الثالث بمنين
(والا) أي وإن أمكن
الجميع بأن اختلف نار جهنم
وأتسع الوقت لذلك أو
أطلقت أحدها (زعمه)
الثان (وقول إن لم يكن
جمع أهم من قوله إن اتحد
نار جهنم (ولو مات)
شخص (عن ابن مسر

وصراق قال كل) منها (مات) أي (على ديني) فأرثه (فان عرفت نصرايته حلف
النصراني فيصنف لأن الأصل بقاء كثره وذكر التحليف من زياتي (فان أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم) لأن مع بيته زادة
علم بانتقاله من النصرانية إلى الإسلام (وإن قيدت) بينة النصراني

المسلم بان قديت بان آخر
كلامه اسلام أم أطلقت
وسمته اطلاق بينته من
زيادتي (أو جعل دينة
ولسكن) منها (بينه أولا
بينه حلقا) أي حلف كل
منهما فلا فرق ومثل المتروك
بحكم اليد نفعين بينهما
فقول الاصل وأقام كل بينة
ليس بقيد (ولو مات نصراني

عنهما) أي عن ابنتين مسلم
ونصراني (فقال المسلم
أسلمت بدمونه) فالمرث
بيننا (و) قال (النصراني)
بل (قبله) فلا ميراث لك
(حلف المسلم) فيصدق لان
الاصل بقاؤه على دينه سواء

اتفقا على وقت موت الاب
أم لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينة اذ أقامها بما
قالا لا مع يفتن زيادة علم
بالانتقال الى الاسلام قبل
موت الاب فهي نافذة

والأخرى مستحجة لئنه
فم ان شهدت بينة المسلم
بانها كانت تسمع تنصرة
الى ما بعد الموت تعارضتا
فيحلف المسلم (أو قال المسلم
مات) الاب (قبل اسلامي
و) قال (النصراني) مات

(بيده) و قد (اتفقا على
وقت الاسلام فمكة)
فيصدق النصراني جيمه لان
الاصل بقاء الحياة وتقدم

بينه المسلم على بينته اذا أقامها بما قاله لانها نافذة من الحياة
الى الموت والأخرى مستحجة للحياة نعم ان شهدت بينة النصراني

بالاطلاق عدم التقيد بان آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله بان آخر كلامه نصرانية) ولا بد أن
تفسرها (قوله ثلاث ثلاثة) أي من الآلة والا فلا يكفر بهذا رماوى لقوله تعالى ما يكون من بحورى
ثلاثة الآية (قوله لان الظاهر معه) لان الاصل بقاء النصرانية (قوله بان آخر كلامه اسلام) ولا بد من
تفسير كذا الاسلام على المتعدد زى ولا يكتفى بالاطلاق الا ان كان الشاهد قهها موافقا للقاضى في مذهبه
فيما يسلبه الكافر ومثله يقال في بينة النصراني (قوله أم أطلقت) أي قالت مات مسلما فيحصل
اتفاضا وينساقطان وفيه ان هذا واضح في الأولى دون الثانية وفيه هلاقت النافذة الا ان يقال محل
الدمل بالنافذة ما لم يوجد معارض لها حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بينة
المسلم زيادة العلم فقول البواحدة تعرض بينة النصراني للقيد سم وهو قولها ان آخر كلامه نصرانية
لانه حيث ليس مستندنا الاستصحاب قدمنها على النافذة لان الظاهر معها لكون نصرانيته
معلومة وحل تقديم النافذة على المستحجة اذا كان مستند المستحجة الاستصحاب (قوله أو جعل
دينه) مقابل قوله بان عرفت نصرانيته أو جعل هل هو مسلم أو كافر وهو مشكل اذ كيف يجعل ذلك
وله ولد نصراني أي كافر ويجاب بأنه استلحقه الولدان أي المسلم والكافر حل بان يدعي أنه أبوهما
وكان غائبا قبل كلاته ويصدقهما كلاته ع (قوله بحكم اليد) أي بحكم الارث حتى لو كان ذكر
وأنتي قسم نصفين حل وعش (قوله نصفين) أي ان كان يدهما أو يدهما أحدهما فان كان يده
غيرهما فالقول قوله كالاته هر وحج وقول الشارح بحكم اليد قد يفهم انه لو كان يدهما يده أحدهما
لا يحم بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليد لانه لا أثر لليد بعد اعتراف
صاحبها به كان وليت وأنه يأخذها فكأنه يدهما (قوله بقاؤه على دينه) أي الى موت الاب (قوله
تنصرة) أي المسلم وقوله الى ما بعد الموت أو الى الموت (قوله تعارضتا) أي فينساقطان فمكأنه لا بينة
وتقدم أنه يحلف المسلم حيث لا ان الاصل بقاؤه على دينه الى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ) هذه
المسئلة كاتفي قبلها في المتي لكتنها تعارضها في اللفظ والحكم لان مصاب الدعوى هنا الموت قبل الاسلام أو
بعد مصاب الدعوى السابقة في الاسلام بعد الموت أو قبله وبعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة
لا تفرقا في شئ سوى الاتفاق على وقت الاسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة
السابقة فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال
صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اه وتعه أن قول الشارح الآتي فان لم يتفقا على وقت
الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا حائل تحت لانه عين المسئلة الأولى المذكورة في قوله كأصله ولو مات
نصراني الخ اه فلو قال بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا ان لم يتفقا على وقت اسلام الابن ثم يقول
فلو اتفقا على اسلام الابن الى آخر عبارة الاصل كان أوضح وأخسرو عبارة أخرى فلو قال المصنف فيها
سبق فان لم يتفقا على وقت الاسلام لحلف المسلم الخ عقب قوله بل قبله وقال هنا واتفقا على وقت
الاسلام فمكة الخ لكان أخسرو وكان يستغنى عن قوله بعد فان لم يتفقا الخ (قوله قبل اسلامي) أي
فكتم موافقة في الدين وقال النصراني مات بعده فكتمت وقت الموت مخالفا له في الدين فلا أثر
عبد الله (قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بأن اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب
في شعبان وقال النصراني في شوال عبد الله (قوله بقاء الحياة) أي بقاء حياة الاب الى اسلام
ابن (قوله نافذة من الحياة) أي نقلت الاب من الحياة قبل اسلام الولد الى موته وقوله والأخرى

لم ذلك (شرط القائه أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتصاره على الاسلام والمذلة والحرة والذكورة (ونجربة) في معرفة النسب بان يعرض عليه وادى نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات في نسوة فيهن (٤١١) أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتمد قوله وذكر الام مع النسوة

ليس للتبديل بل للولادة
 الاب مع الرجال كذلك
 على الاصح فيعرض عليه
 الولد في رجال كذلك بل
 سائر النسبة والاقارب
 كذلك بما ذكره على ما صرح
 به الاصل أنه لا يشترط فيه
 عدد كالتقاضي ولا كونه
 من بني مدج نظرا للحنى
 خلافا لمن شرطه وقوطاع
 ما ورد في الخبر وهو ما رواه
 الشيخان عن عائشة قالت
 دخل علي النبي صلى الله
 عليه وسلم مسرورا فقال
 ألم ترى أن مجزأا للجبى
 دخل علي فرأى أسامة
 وزيدا عليهما قطيفة قد
 غطيا رؤسهما وقد بدت
 أقدمهما فقال ان هذه
 الاقدام بعضها من بعض
 (فان تداعيا) أى الانسان
 (وان يشققا اسلاما وحرية
 مجعولا) قطعاً أو غيره
 (أو ولد مسوطتهما
 وأمكن كونه من كل
 منهما) كان وطأ امرأة
 (نسبة) كأنه لها (أو)
 وطئ أحدهما زوجة
 الآخر بنسبة وولده لما
 بين ستة أشهر وأربع
 سنين من وطأ عرض

كأنه وباغة عبدالبرزى وعبارة الرشيدى يقال فأن أمه من باب قال اذا تبعه مثل فقأته وبجمع
 القاتل على قاتله اه وأصله قيفة قلت الباء التناحر كما هو افتتاح ما قبلها فهو من باب قوله
 • وشاع نحو كامل وكله • بالظن التقدير (قوله) هذا أولى من اقتصاره (الخ) لان كلام الاصل
 لا يشمل بقية شروط التام ككونه نطقا بصيرا غير مجبور عليه وغير مدون لمن يبنى عنه ولا يضمن
 بلحظه لانه شاهد أوحا كالاوجه كقائه باليقين عدم اعتبار سمعه خلافا لما قاله في المطلب عن
 الاصحاب شرح مر (قوله ونجربة) واذا حصلت التجربة اعتمدنا الحاقه ولا نجد التجربة لكل
 الحاق شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو صريح في اشتراط الثلاث واعتمده في الروضة كاصلها
 لكن قال الامام العبدى بغلة الظن وقد تحصل بدون ثلاث واستشكل البارزى خلوا أحد أبويه من
 الثلاثة الاول بأنه قد يعيد ذلك فلا يقين فيهن فائدة وقد يصب في الرابعة اتفاقا فالأولى أن يعرض مع كل
 صنف ولولا احدهم من أوفى بعض الاصناف ولا يختص به الرابعة فاذا أصاب في الكل علت تجزئ به
 حيث قد • وكون ذلك أولى ظاهر فهو غير متناف لكلامهم شرح مر (قوله في نسوة) ويجوز
 له النظر للنساء في هذه الحالة للحاجة ع ش على مر (قوله نظر للحنى) وهو شدة ادراكه لحوق
 الانساب لما ختم الله من عذركم وعبارة مر لان القباة نوع على فن علمه عليه (قوله مع ما ورد)
 أى على ما ورد (قوله ان مجزأا) بزبان مجعنين كافى ع ش والاولى منهما مشددة مكسورة وسمى
 بذلك لانه كان كذا خذاً من راجز رأسه أى قطعته (قوله فرأى أسامة) هو ابن زيد قال أبو داود كان
 أسامة أسود وزيدا أبيض مر (قوله فقال ان هذه الاقدام الخ) فلو لم يعتبر قوله لشمه من المجازة
 لانه من الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يبرر الا لما شرح مر وفيه رد على المناقنين حيث قطعوا
 في نسبة أسامة وقالوا ليس ابن زيد لان زيدا كان أبيض وأسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يشق من ذلك لانهما رضى الله تعالى عنهما كانا حبيبه صلى الله عليه وسلم فافترقه ^{عليه}
 وسرويه يدل على أن القباة حق ووجه الرد على المناقنين أنهم كانوا يسمون الحكم بالقاتل
 لانه كان أمرا معروفا عندهم شخشا قال ع ش على مر وعلى هذا فيجب العمل بقوله وشاب
 على ذلك وهل تجب الاجرة على ذلك أو لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله عرض عليه) أى مع
 التداعين ان كان صغيرا ان الكبير لابد من تصديقه كما في الاقرار بالجنون والصغير وألحق به
 البليغ بمعنى عليه وأنما وسكران غير متمم وما ذكره في التام بعيد جدا لم يكن قاتل أو نجربا
 اعتبر انساب الولد بكاله قاله البليغى ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفرائش لم يقبل لحاق القاتل
 الآن بحكم كما ذكره المارودى وحكا في المطلب عن ملخص كلام الاصحاب شرح مر (قوله
 فيقبل من أحق به) ولا ينقض الا بيينة فلو بلغ وانتسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح مر وحصل
 من الركن كفى أنه اذا أخفى بأحدهما فان رضى بذلك بعد الحاق نيت نسبه والا فان كان التقاضى
 استخلفه وجعله حاكما بينهما جاز ونفذ حكمه بعمارة والا فلا يثبت النسب بقوله والحق حتى يحكم
 الحاكم اه وقضيته أنه لابد من قاتلين في الشق الا خبر يشهدان عند التقاضى سم (قوله فلا ينقطع
 تلقى الاول) بل يعرض الولد على القاتل كافى الاسماء زى

عليه أى على القاتل فيقبل من أحق به منهما (فان تخلل) وطأهما (حيضة ثلاثا) الولد لان فراشه باق وفراش الاول قد انقطع
 بالحضة (الا ان يكون الاول زوجا في نكاح صحيح) والثاني والوطأ بنسبة فلا ينقطع تلقى الاول لان إمكان الوطء مع فراش النكاح
 الصحيح قائم مقام نفس الوطء والإمكان حاصل بمدا الحية فان كان الاول زوجا في نكاح فمدا انقطع تلقى المرأة لتأخير فراشا

في النكاح الفاسد الابالوط (كتاب الاعتاق) هو إزالة الرق عن الآدي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فكريه وخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال أعارجل (٤١٢) أعتق امرأ مسلما استغذاه بكل عضومه عضومه من النار

(كتاب الاعتاق)

ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله تعالى أن يثقه وقاربه من النار والعق للمحز من مسلم
قربة أما المعلق فليس قربة أي ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد يترتب به ما يقتضي كونه
قربة كمن علق عتق عبده على إجماده قربة كان صلبت السجعي فأتى حر أو من العتق من
الكافر فليس قربة سم زى وهو مأخوذ من عتق القرخ إذا طار واستغل زى فنهائه لغة
الاستقلال وبعبارة غيره من أعتق لامن عتق لان عتق لازم فلا يبال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك
عدل عن أصله (قوله عن الآدي) خروج الطير والبهيمة وفيه أنه لما يدخل في إزالة الرق
حتى يخرجهما (قوله فك رقية) تحت الرقة بالذکر دون سائر الأعضاء لأن ملك السيد
لهبده كالمخل في الرقة فإذا أعتقه فكأنه أطلقه من الحبل (قوله أعارجل) مأثله والرجل وصف
طردى فلا يفهمه ع ش وأعتق صفترجل دالة على فعل الشرط (قوله استغذاه الخ) ولو أعتق
جاجة عبدا مشتركا حصل لكل منهم هذا الثواب بخصوص عبدة سم والسبق والتا زائدان أي
أغذاه والحدیث خاص بالمسلم والكافر إذا مات مسلما (قوله حتى القرخ بالفرج) نص على ذلك
لأن ذنبه أفتح وأخف ع ش أولانه قد يختلف من المعلق والعتق وهذا أسن لان الأول يتقوض
بما يحصل به الكفر من الأعضاء كاللسان لان الكفر أخف من الزنا اه شورى وزى (قوله
أهل نزع) نم لو أوصى به السفيه أو أعتق عن غيره بذنه أو أعتق المشتري البيع قبل قبضه أو الأمام
قت يتل الملال على ما يأتي أو الولي عن الصبي ككفارة قتل أو راهن موسر لروى أبو وارث وموسر لقت
التركه صرح شرح مر (قوله لامن نكره) بشرط أن لا ينوى العتق سم وبعبارة ع ش على مر
قوله لامن نكره أي يفرض حق أما إذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع عنه فأكره على ذلك فإنه يعتق
لأنه كراهه يعتق زادي شيئا زى أيضا يتصور في الولي عن الصبي ككفارة القتل (قوله لامن لا يتعلق
به حتى الخ) بأن لا يتعلق به حتى أصلا أو يتعلق به حتى جائز كالماز أو يتعلق به حتى لازم وهو عتق
كستولية والمكاتب أو يتعلق به حتى لازم غير عتق لا يمنع به كالمؤجر قوله كستولية إذا خدم من رجوع
النقي للبعد الثاني لان في النقي إثبات وقوله ومؤجر أخذه من رجوع النقي للبعد الثالث وهو قوله يمنع
بيعه (قوله على تفصيل مريانه) وهو أنه كان موسرا صرح به وان كان مصرا فلا وعبارته في كتاب
الرهن ولا ينفذ الاعتاق موسرا ويلاده و يفرم قيمته وقت اعتاقه وأجابه رهنه والردس (قوله وهو
مشتق تحري الخ) أي لو لمع هزل ولعب أما نسفها كانت تحري رقتك كانت طلاق أما عتقتك
أنه أو الله أعتقتك فصرح فيها كطقتك الله أو أبرك الله و يفرق نحو بلك الله أو أقالك الله حيث
كان كتابة لفسفهما عبدا مستقلاهما بالمقصود بخلاف تلك شرح مر لان القاعدة أن ما يستقل به
الإنسان إذا أسنده لله تعالى كان مصريا ولا يستقل به إذا أسنده لله تعالى كان كتابة (قوله الخ)
أي وأنت مفكوك الرقة أو فك رقتك (قوله ولا يقصد العتق) بأن قصد السيد أو أطلق رقه
ان كانت مشهورة بهذا الاسم حال النداء ان كان قد هجر ترك فاعتقت عند الإطلاق كقائه سم
(قوله وقول الخ) وبعبارة الأصل وصرحه تحري وعتاق (قوله لا ملك عليك) أي لكوني

أعتقتك

لا بد لي عليك (السلطان أي لي عليك) (لا سبيل)

أولى عليك (لا خدمه) أولى عليك (أنت سائبة أنت مولى) لا شراكه بين العتق والمعتق (وسيفة طلاق أو طهار) صرحت كانت
أو كتابة فكل منهما كتابة هنا أي

حتى الفرج بالفرج (أركانه)

ثلاثة عتق وصيغة معتق

وشرط فيه ما مر في

واقف من كونه مختارا

أهل تبع (وأهله وآله)

فيعم من مسلم وكافر ولو

حر يا لامن نكره ولا من

غير مالك بغير نيابة ولا من

صبي ومجنون ومجور وصره

أو فلس ولا من بعض

ومكاتب وتعبير بمذكر

أولى ما عابره به (د) شرط

في العتق أن لا يتعلق به

حتى لازم غير عتق يمنع

بيعه كستولية ومؤجر

بغلاف ما يتعلق به ذلك

كرهن على تفصيل مريانه

والصرح به من زائد

(د) شرط في الصيغة لفظ

بشره وفي مقامه ما مر

في الضمان اما (صرح

وهو مشتق تحري وإعتاق

وفك رقية) لو رده في

القرآن وأنت ككفوله

أنت حر وأحر أو سور

أو عتق أو معتق أو

أعتقت أو أنت فكيتك

الرقية الخ نم لو قال لن

اسمها حرة باسمه ولم يقصد

العتق لم يعتق وقول

مشتق من زائد (أو

كتابة بلا) هو أولى من

فها هو صاغ فيه بخلاف قوله له بعد اعتدأ واستبرأ رجلك وألقيه أمانك هو فلا ينفذ به العتق وإن نواه وقولي وأظهر من زباني وثقتهم
أوتانيت) قوله لعبدنا أنت حرة
أن الكتابة تحتاج إلى نية بخلاف الصريح (ولا يضر خطأ يند كبر (٤١٣)

ولاشئ أنت حر صريح
وصح معلقا) بصفة
كالتدبير ومؤقتا ولنا
التأنيث (ومضافا لجزئه)
أي الرقيق شالعا كان
كل امرئ أو مينا كاليد
فيعتق كلسرية كظهير
في الطلاق ثم لو وكل في
اعتاقه فاعتق الوكيل
جزءا من الشائع عتق ذلك
الجزء فقط كما صحه في أصل
الروضة (و) صح (نوضا
اليه) ولو بكنية (فلتقال)
له (خيرتك) في اعتاقتك
(ونوى تنويضا) أي
فويض الاعتاق اليه (أو)
قاله (اعتاقتك اليه) فاعتق
نفسه حالا كما أثبتناه
(عتق) كأي الطلاق يقول
الأصل فاعتق نفسه
في المجلس أراد به مجلس
التخاطب بالمحضر ولو اتفق
ماني الروضة كاصلا
(و) صح (موض) كأي
الطلاق (ولو يبيع) فلو
قال أعتقتك أو بعتك
نفسك بألف قبل حالا
عتق وزنه الألف وكأنه في
الثانية أعتقه بألف
(والوالء لسبه) لعموم
خير الصحيحين إنما
الوالء لمن أعتق (ولو)
أعتق حاملا لم يملكه (تبعها)

أعتقتك ويحمل لكوتى بعتك أو وهبتك (قوله فيها) أي شخص هو أي كل منهما (قوله وألقيه)
شاملا للذكر والأنثى (قوله أمانك هو) الأولى طاق كأي نسخ بل الصواب ذلك لأن الكلام في
صفة الطلاق وأمانك هو لا صريح ولا كتابة لأن الطلاق ولا هنا برماوى قال عرش أي فلا
يكون قوله أمانك طاق كنية في العتق وإن كان كنية في الطلاق والفرق أن النكاح الذي ينحل
بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بديل أنه يأخذ خاصته ولا يحل أخذها ولا كذلك هنا لأن الرق لا يقوم
بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح) هو كذلك ولكن لابد من قصد اللفظ لعنا
كنظيره في الطلاق فلا يرى أي الطريق فقال تأخر يا حرة فاذها لم يمتنع عتق برلى سم (قوله)
وصح معلقا) وهو أي التعليق غير فرق بأن قصد به حثا أو نعتا أو تحقيق خبر والافتقار به ويجري في
التعليق هنا مرمى في الطلاق من كون التعليق بغيره ماليا أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق التصرف
بديل محته من نحو رهن معسر ومفلس ومن يشرح مر قال عرش عليه ومفهوم قوله أي التعليق
أن العتق المترتب عليه يكون قربة يقتضى ذلك قول ابن حجر وهو قربة أجماعا اه (قوله في اعتاقتك)
أي العبد كله كما يؤخذ من شرح الروض و عرش مر (قوله أي الشائم) لم يبين عتق زوجه هو المعين
وقضية كلامه عتق كله و يوجب أن عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صونا لعبارة
للكاتب عن الإلغاء بخلاف الشائع فإنه لا يمكن استعماله في معناه حل عليه فلم يندع ضرورة إلى صرف اللفظ
عن ظاهره عرش (قوله فقط) أي نصف تصرفه لكونه غير مالك فربقو على السراية وكان القياس
على البيع أن لا يعتق من لكونه خالف المالك باعتاق البعض لكن تشوف الشارع إلى العتق أوجب
تنفيذ ما عتقه الوكيل كأي شرح مر وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا فإن كان شريكا عتق ما عتقه
وسرى والفرق أنه لما كان ملك الاعتاق عن نفسه نزل فعله منزلة فعل شر يكره ولا كذلك الأجنبي
فيقتصر فيه على ما عتقه ولا فرق بين أن يوكفه في الكل أو البعض اه زى (قوله ولو بكنية) أي
في التوقيض (قوله في اعتاقتك) ليس من كلام المفوض بل من كلام الشارع لبيان المراد لأن المفوض
لأولى به كان صريحاً يحتاج معه إلى نية اه خضر ومول ومن ثم لم يذكره مر فالأولى أن يقول
أعتق اعتاقتك (قوله ولو يبيع) فلو يبيع نفسه أي بقوله خيرتك فقط أما إذا قال خيرتك في اعتاقتك فصريح
توقيض مر (قوله قال) لكن يفتقر هنا كلما اغتفر بين الإيجاب والقبول (قوله أراد به)
مجلس التخاطب) أي فورا بل لا يأن يؤخر بقدر ما ينقطع به الإيجاب عن القبول على ما قبله والأدب
ضبطه بمجرى في الخلع شرح مر (قوله أو بعتك نفسك بألف) أي في ذمتك فلو باعه نفسه بغير
معين لم يبيع حراما لأن السيد يملكه فلو باعه بعض نفسه على البائع أن قلنا بالولاء له أو لا يبرك
في فآرى البغوى زى (قوله ولأعتق حاملا) شمل الحلالة ولو قال لها أنت حرة بعد موتي فإنها
عتقت مع حامليها على الأصح في الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى إليها العتق أي
نفسها كأي الروضة وأصلها في باب العدد وعلى هذا فيحمل كلام المتن على حل محنت كره أو بفسه زى
وقوله في الأولى بعد خروج لأن القليلة تصدق بعدم خروج شيء (قوله تبعها) أي مأمرا فيمكن في
مرض الموت ويحملهما الثلث فإن كان كذلك فإن الحمل لا يبعثها كما عله سم عن البرلى (قوله)
في الانقضاء) أي الأجزاء كالمر عرش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لأنه يبرهم السراية بخلاف

في العتق وإن استأنه لانه كالجزء منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية لأن السراية في الانقضاء لا في الاشخاص فتقولي تبعها أولى من قوله عتقا
وقوله العتق لم يسل بالاستثناء بخلاف البيع كاسم (لأعكس) أي لأن أعتق حاملا لعله فلا يتبعه أنه لا الأصل لا يبيع الفرع وإن أعتقها
عتقا بخلاف البيع

في المستثنى فيقبل كاسم وحده اذ انفخ فيه الروح فان لم تنفخ فيه الروح كمنفة فقال اعتقت مستفك هو والركن في الروض ٢
كاسم ما عن قدرى القاضى وقال

النورى يبنى اذ لا يصير
حتى يقر بوطنها لا احتمال له
ومن هذه اجنبى بشبهة
وفيه كلابد كونه في شرح
الروح الذى دل عليه كلام الشارح وهو مائة وعشرون يوما عى على مر (قوله يبنى ان لا يصير
الحل) معتقد وقوله يقر بوطنها بان يقول علقته بمنى في ملكى زى (قوله اما لو كان الحل) مفهوم قوله
يعملوك (قوله او غيرها) كلابد يعب بان يشترى جارية فيزوجها لغيره فيحمل من زوجها ثم يردّها
المشتري للبايع يعب فالحل لا يشتري بغير وصية وتحمل من زنا وصورها الشيخ عبد الله بان يهب امة
لغيره فيحمل عنده من زنا او زوج ثم يرجع فيها الاصل فانه يرجع فإدون الحل اه (قوله من
موسر) المراد بهنا الموسر نصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للفقير من أى من قوت يومه
ويوم وليته ومن سكن يومه ومن دستوب يليق به كاسم (قوله وبسرى الموقوف من الموسر) اما
المسرف لا يسرى وينعقد الولد لمعا لاسر عى على مر حل امه والى الشرى لانه
ينفذ منه ابلاذ كلها اه (قوله الى ما يسر به) أى يقيته لان البسار بالقيمة لا نصيب الشريك
(قوله قيمة ما يسر به) فيقصدان الواجب قيمة ما يسر به لاسه ذلك من قيمة الجوع فاذا ايسر
بحسب شريكه كلها فواجب قيمة الصف لانصف القيمة بحسبة مسم والمراد بقيمة الصف قيمته
منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بان يقر جميعه (قوله شركاه)
أى شقعا علوك له وقوله يبلغ ثمن العبد يقتضى أنه لا بد ان يكون موسرا بجميع قيمة العبد عن أن
الماد على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن بقى
العبد بعبارة عى على مر يبلغ ثمن العبد أى ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا
القيمة اه (قوله قيمة عدل) أى حتى لا جوارفها وقال عى أى يتقوم عدل (قوله فاعطى)
عبارة مر واعطى وهى أولى لان الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا (قوله وعنى عليه العبد) يومه ان العتق
متأخر عن التقوم واعطاء الشركاء وليس مرادا واجب بان الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله
بما فيه) وهو انه اذا اعتق نصيبا له من عبد الحل وقوله غيره وهو ما اذا اعتق كل العبد المشترك
وكذلك الابلاذ (قوله من مهر) أى مهر ثبت حل (قوله مع أرض بكرة) أى مع حصته من أرض بكرة
ويبنى أن عمله ان تأخر الانزال عن ازالها كما هو الحال بالانقلاب لى أرض ولله ان يهبه عليه ليعد
العالمق من الانزال قبل زوال البسكرة كما ذكره عى (قوله هذا ان تأخر الانزال) والحاصل ان
الشريك الذى أحبل الامتلاشكة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منه مطلقا ولا يلزمه قيمة
حصته من الولد مطلقا وما حست من المهر فترامه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والانقلاب (قوله
والا) بان تقدم أو قال ولون تنازع عافز عى الواطى تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطى فيا تظاهر
عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل
فيسم تعدى على ذلك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحقق وهذا أقرب عى على مر (قوله
فلا يلزمه حصة مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه صتا أرض البسكرة مطلقا والوجه أنه كالهم من حيث التعبد

الزوى يبنى اذ لا يصير
حتى يقر بوطنها لا احتمال له
ومن هذه اجنبى بشبهة
وفيه كلابد كونه في شرح
الروح الذى دل عليه كلام الشارح وهو مائة وعشرون يوما عى على مر (قوله يبنى ان لا يصير
الحل) معتقد وقوله يقر بوطنها بان يقول علقته بمنى في ملكى زى (قوله اما لو كان الحل) مفهوم قوله
يعملوك (قوله او غيرها) كلابد يعب بان يشترى جارية فيزوجها لغيره فيحمل من زوجها ثم يردّها
المشتري للبايع يعب فالحل لا يشتري بغير وصية وتحمل من زنا وصورها الشيخ عبد الله بان يهب امة
لغيره فيحمل عنده من زنا او زوج ثم يرجع فيها الاصل فانه يرجع فإدون الحل اه (قوله من
موسر) المراد بهنا الموسر نصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للفقير من أى من قوت يومه
ويوم وليته ومن سكن يومه ومن دستوب يليق به كاسم (قوله وبسرى الموقوف من الموسر) اما
المسرف لا يسرى وينعقد الولد لمعا لاسر عى على مر حل امه والى الشرى لانه
ينفذ منه ابلاذ كلها اه (قوله الى ما يسر به) أى يقيته لان البسار بالقيمة لا نصيب الشريك
(قوله قيمة ما يسر به) فيقصدان الواجب قيمة ما يسر به لاسه ذلك من قيمة الجوع فاذا ايسر
بحسب شريكه كلها فواجب قيمة الصف لانصف القيمة بحسبة مسم والمراد بقيمة الصف قيمته
منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بان يقر جميعه (قوله شركاه)
أى شقعا علوك له وقوله يبلغ ثمن العبد يقتضى أنه لا بد ان يكون موسرا بجميع قيمة العبد عن أن
الماد على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن بقى
العبد بعبارة عى على مر يبلغ ثمن العبد أى ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا
القيمة اه (قوله قيمة عدل) أى حتى لا جوارفها وقال عى أى يتقوم عدل (قوله فاعطى)
عبارة مر واعطى وهى أولى لان الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا (قوله وعنى عليه العبد) يومه ان العتق
متأخر عن التقوم واعطاء الشركاء وليس مرادا واجب بان الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله
بما فيه) وهو انه اذا اعتق نصيبا له من عبد الحل وقوله غيره وهو ما اذا اعتق كل العبد المشترك
وكذلك الابلاذ (قوله من مهر) أى مهر ثبت حل (قوله مع أرض بكرة) أى مع حصته من أرض بكرة
ويبنى أن عمله ان تأخر الانزال عن ازالها كما هو الحال بالانقلاب لى أرض ولله ان يهبه عليه ليعد
العالمق من الانزال قبل زوال البسكرة كما ذكره عى (قوله هذا ان تأخر الانزال) والحاصل ان
الشريك الذى أحبل الامتلاشكة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منه مطلقا ولا يلزمه قيمة
حصته من الولد مطلقا وما حست من المهر فترامه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والانقلاب (قوله
والا) بان تقدم أو قال ولون تنازع عافز عى الواطى تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطى فيا تظاهر
عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل
فيسم تعدى على ذلك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحقق وهذا أقرب عى على مر (قوله
فلا يلزمه حصة مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه صتا أرض البسكرة مطلقا والوجه أنه كالهم من حيث التعبد

وعنى عليه العبد والاقتضى عنه ما عى ويقاس بما فيه غيره مما ذكر
(و) عليه لشريكه في المسئلة (حصته من مهر) مع أرض بكرة ان كانت بكرة هذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة فإ هو الغالب
والا فلا يلزمه حصته لان الوجه عليه تعقيب الحشفة فإ هو الغالب (لا يثبتها) أى حصة

المذكور

(من الولد) لان أمصارت أم ولد لا فيكون العداوى في ملك الولد فلا يجب القيمة وتعيير بالوقت أولى من تعييره باليوم (ولا يسرى
 ندير) لانه كتمليك عتق بصفة (ولو قال) لشرى بكه (موسرا) عتقت نصيبك فطيلك قيمة نصيب فأشرك الشريك (حلف
 ويبنى نصيب المدعى فقط بقراره) مؤاخذه له به أما نصيب الشكر فلا يبنى وإن كان المدعى موسرا لانه يبنى عتقا فان نكل عن
 البين لحلف المدعى استحق القيمة ولم يبنى نصيب الشكر أيضا لان الدعوى أختارجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (الشريك) ولو
 مسرا (ان عتقت نصيبك فصيبي سو) سواء أطلق وهو من زيادى أم قال بعد نصيبك (فاعتق) الشريك (وهو موسر سرى)
 نصيب القاتل (ولو القيمة) لانه السراية أقوى من العتق بالتمليك (٤١٥)

التمليك قابل للدفع بالبيع
 ونحوه أما لو كان مسرا
 فلا سراية عليه ويبنى
 عن المعلق نصيبه (فلو
 قاله) أى لشريكه (ولو
 موسرا) أى قال ان
 عتقت نصيبك فصيبي
 سو (وقال) عقبه (مع
 نصيبك) وهو من زيادى
 (أو قبله) (فاعتق) الشريك
 عتق نصيب كل منهما
 (عنه) وإن كان المعلق
 موسرا فلا يبنى لاحدهما
 على الآخر (والولاء لها)
 لاشتراكهما في العتق
 (ولو تعدد عتق ولو مع
 تفاوت) في قدر المحصن
 العتق كان كل واحد
 نصف ولا يخرس ولا آخر
 ثلث (فاقية) اللازمة
 بالسراية (بعده) أى
 المعلق لا يقدر إلا بالاك
 فلو عتق الاخيران وكل
 منهما موسر باربع
 نصيبهما معا فقيمة النصف

المذكور فلو قال الشارع هذا ان تأثر الأزال عن تعيب الحشفة وعن إزالة البكارة كما هو الغالب
 والأول يلزمه ذلك لكان أنسب كما يفيد كلام ع ش مر (قوله ولا يسرى ندير) أى لنصيب
 الشريك وأشار بهذا إلى أن شرط السراية كون العتق منجزا أو مطلقا على الوجه الآتى في كلامه
 زى فلو قال ان من نصيبى منك حرم مات لم يسروا كان موسرا قبل موته لان الميت مسر ومثل
 الندير المعاق عتقه بصفة (قوله) عتقت نصيبك) أى فسرى إلى نصيب (قوله) ولم يبنى نصيب الشكر
 كيف هذا مع أن البين المدعى المردودة كالإقرار به لا باعتناق نصيبه وأوجب بان الدعوى لم توجهت على القيمة
 وكانت هي المقصودة جعل نكوله كالإقرار بها لا باعتناق نصيبه (قوله) لان الدعوى (الخ) يقال عليه ان
 القيمة إنما وجبت بسبب اعتناق نصيبه فكيف ثبت للمسب بدون سببه وأوجب به لما نكل عن
 البين وشكف المدعى جعل المدعى عليه كانه مقر باعتناق نصيبه فكان السبب وجودا حكما وأوجب
 أيضا به انما عتق نصيبه بقراره باعتناق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وبعبارة
 شرح الرملى لان الدعوى إنما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والأهوى لا تسمع على آخر أنك عتقت
 حتى عتقت (قوله) وهو موجب التعلق) أى أثره هو العتق ع ش (قوله) أو قبله (الخ) قبل لا يبنى شئ على
 واحد منهما إذ لو نفذ اعتناق المخطب اعتق نصيب المعلق قبله فسرى فيبطل اعتناقه لعدم وجوب الرق اذا
 بطل اعتناقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعاق عليه فله من عتقه عدمه س ل وبعبارة
 زى هذا بنى على بطلان الدور وهو الاصح أما اذا قلنا صحة الدور فلا يبنى شئ لانه لو عتق نصيب
 النجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يبنى نصيب المنجز للآخر
 من القول ببقاء عدم عتقه وهو دور اه أى قبلى حينئذ قوله قبله فيبطل الدور في مسألة القبيلة وأما
 بطل الدور فيها لتشوف الشارع للعتق ما يمكن ولا يلزم أخبر على المالك في ملكه (قوله) لان سبيلهما
 سبيل ضمان المثلث) أى ضمان المثلث يتسوى فيه القليل والكثير كالومات من جزاءاتهم المختلفة فان
 البقرة تورع على عدد رؤسهم وبهذا فارق مامر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك ونحوه فوزع
 بحسب س ل (قوله) باختاره) ولو بتسبيه فيه كأنهم بعض قر به أو قبل الوصية به بل شرح مر
 (قوله) فلورث جزءه بصفه) كأن اشترت زوجته أباه وأبنته من غيرها ثم مات عن زوجها وعن أخ
 فبعت النصف الذى انتقل إليه فلا تسرى للباقي (قوله) ولم يوجد منه ثلاث) كالأيلاد ولا تصد كالاعتناق
 وشراء جزء أصله (قوله) وكذا الميراث (الخ) قال الزركشى والتحقيق انه كالصحيح فان شئ سرى

الغنى سرى إلى العتق عليه انصفين لأن سبيلهما سبيل ضمان المثلث وإن أيسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أيسر كل بمائة يقص
 عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تملكه) أى المالك ولو بنائه (باختياره) كشراء جزء بعضه (فلورث جزءه
 بعض) أى أصله وان علأ وأفرعه وان نزل (لم يسر) عتقه إلى باقية لما سر أن سبيل السراية سبيل ضمان المثلث ولم يوجد منه
 اتلاف ولا قصد (والميت مسر) فلو أوصى أحد شريكين باعتناق نصيبه لم يسر اعتناقه بعد الموت وإن خرج تركه من الثلث لا لتقل
 للمال غير الموصى به بالموت إلى الوراث (وكذا الميراث) مسر (الاقى ثلث ماله) فلو عتق أحد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج
 من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية عليه

ملك أهل تبرع (بعضه) من أصل أوفرع ذكرنا كان أو غيره (عق) عليه قال **يحيى** لن يجزى ولد والده إلا أن يجدهم على كافيته فيعتقه أي بالشراء رواء مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا دع لي اجتنب الولاية والعبدية وسواء أ كان الملك اختياريا كالخامل بالشراء أم قهريا كالخامل بالارت وخروج بالبيع غيرة كالأخ فلا يشتق ملكه والبحر المكتوب والبعض فلا يعتق ذلك عليها لتضمنه الولاء وليس من أهل وانما عتقتهم بالبيع بموته لأنه حينئذ أهل الولاء لا تقطع الرق بالموت (ولا بشرى) الولي (لولي) من حي ومجنون وسفيه (بعضه) لأنه انما يتصرف له بالبيعة وتعيير بذلك أولي من قوله لفلان قريه (لو ووبه) له (أووصي) به (ولم تزره نقتت) كأن كان هو معسرا أو فرعه كسوبا (فعل الولي) قبوله (ويقت) على موليه لا تشاء الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظر الى احتيا نوقع وجوب

وان مات نظرا لثمة عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نقدوا الارز الى الراس ل (فصل في العتق بالبيعة) الباب سبعة (قوله ولو ملك حر) أي كله كجائتي ويرد على عبارته دون الأصل ولو ملك ابن أخيه فبات وعليه دين مستغرق وورثته أخوه فقط وقتنا أن الاصح أن الدين لا يمنع الارث فقد ملك ابنه لم يعتق عليه لأنه ليس أهل للتبرع فيه لتعلق القبر به وهذه الصورة أخرى حر بقول الأصل أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكفّر) أي لصغر أو جنون كأن يورث بعضه أو وبه له ولم نزره نقتت لكونه معسرا أو لكونه فرعه كسوبا (قوله وان أفهم خلافه) قول الأصل أدخل البعض وأخرج العوي المجنون وكلام المنصف بالعكس قال بر وخرج بأهل تبرع ولما رده الحركة المكتوب والبعض اه (قوله من أصل أوفرع) ذهب أبو حنيفة وأجدال تعدى ذلك لكل ذي رسم محرم سم (قوله عتق عليه) يستثنى من إطلاقه ماسيا في المقت من ملكه ما ينضرب بعضه بعوض وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة و يلزم بها فيقال لنا وسراية من يعتق عليه ولا يعتق زي ولو ملك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلو اطلع على عيب انتع الراد اه (قوله قال **يحيى**) دليل لعتق الأصل على الفرع والآية دليل على العكس وقدم الحديث لأنه أسرع في المقصود (قوله لن يجزى) أي يكائن حل أي لن يكائن في حال من الأحوال إلا أن يجده الخ فالعتق منه محذوف (قوله أي بالشراء) هذا بما يفيد أنه منصوب والضمير راجع للشيء لكن يعني أنه يكون متقائض الشراء وذكر ابن حجر أن الرواية بالرفع وحديث يكون الضمير راجعا للشراء أي المفهوم من يشتريه أي فيعتقه الشراء حل فهو من الأسان للجب وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سببية أي يعتقه الشراء بسببية لا بسبب آخر وفي أن الباء لا تحتاج اليها الاعلى رواية التيب ورجح كثيرون رواية الرفع واقتصر عليها حر و يؤيدها رواية عتق عليه تأمل (قوله ولدا) أي من الملائكة (قوله المكتاب) كأن ملكه بنحوه وهو يكسب مؤتمه حر (قوله و إنما عتقت أم ولد المبعض) عبارة شرح حر و لا ينافي ما قرأناه في المبعض ما يأتي من نفوذ ابلاده فيما ملكه ببعضه الحر لأنه حينئذ أهل الولاء الخ (قوله لا تقطع الرق بالموت) فقد تقدم عن عرش أنه يصح منه كل عتق يقع بعد الموت كالأوصى باعتاق عبده أو ذرته (قوله ولا يشتري الولي) أي يحرم حل وعش (قوله أولى) أي أعم (قوله ولو وبه) أي جدهم فلو وهبه بعضه والموهوب له وسراية لم يزل يولي قبوله وان كان كاسبا لأنه لو قبله للملكه وعتق عليه وسراية فتجب قيمة حصه الشريك في مال المحجور وعليه يفرق بينه وبين قبول العبد ببعضه قريب سيده وان سرى على ماسيا في بان العبد لا يلزم رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذا لم يلزم السيد المؤنة وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولي تزره رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التسبب في سراية يلزمه قيمتها شرح حر وفيه أن المقتد في مسئلة العبد عدم السراية كجائتي لكونه داخلا في ملك السيد قهرا وعليه فما المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لأنه لم يملك باختياره الا بأن فعل الولي ما كان بطريق النيابة على الصبي بولائه على نزل منزلة فعل الصبي فكانت ملكه باختياره ولا كذلك العبد عرش على حر (قوله كان عليه) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة نقتت في بيت المال ان كان مسلما وليس له من يقوم به أما القتي فينتق عليه منه لكن قرضا كإتقائه في موضع وذكرنا في آخره تبرع شرح حر (قوله

التفقه لزمانية نظرا لان المنفعة محققة والضرر مشترك فيه والاصل عدمه (والا) أي وان لم تفته

(بحر) لولي قوله لا يترجم له ولا يوافق عليه من ماله وتبصر بلزوم النفقة وعدمه سالم عما أورد على تبصره يكون منه كاساً أولاً
من أنه يقتضى وجوب قبول الأصل القادر على الكسب ولم يكتب وعدمه وجوب قوله إذا كان غير كاسب وإنه الذى هو مع المولى عليه
هو مسرور ليس كذلك (ولو لم يكن مرض من جنانا) كان ورثة (٤١٧) أو وهبه (عق) عليه (من رأس المال) لان الشرع أخرجه

لبحر لولي قوله أى ولا يصح حل (قوله) أى لولي (قوله كاسب) أى ولو بالقوة بأن كان قادراً على الكسب كأبدل عليه ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الخ) وأورد على قوله كاسباً وقوله وعدمه وجوب وأورد على قوله أولاً لان غير الكاسب يشمل ما إذا كان مكفياً غيره (قوله وجوب قبول الأصل) أى صح أنه لا يجب قبوله حيث لا وجوب نفقة لان الأصل القادر على الكسب إذا لم يكتب يجب نفقة بخلاف الفرع في هذه الحالة كأن قدم في النفقات سم (قوله وإنه) أى الأصل والجهة حالية وقوله الذى الخ كان كلاً للأصلين وابن ابن من ابن آخر وكان ابن الابن صبياملاً فالو هو ب كان جداً لابن الابن الصغير فإنه يجب على وليه قبول أصله لان النفقة على ابنه الكبير (قوله المولى عليه) بنصح المولى وسكون الواو شوى (قوله وليا) أى الوجوب وعدمه (قوله ولو لم يكن) أى به (قوله عتق عليه) ورثه عرش (قوله لان الشرع الخ) أى فلا ضرر على الورثة لأنه لم يضيع عليهم شيئاً (قوله بالأعباء) بأن كان بمن مثله شرح مرقا في المصباح حيوت الرجل جاء بالبد والكسر أعطيت الشيء من غير عوض ثم قال وماء حماة ما صح ما أخذ من حيوته إذا أعطيه عرش على مرقا (قوله لأنه لو رثه الخ) استدلال على المدعى بقياس استثنائى وأشار للاستثناية بقوله فيبطل وهذه الاستثناية هي تقضى التالى فكأنه قال لكن التبرع على الوارث باطل واستدل عليها بتقرير الدور بقوله لتصرف اجازته الخ ومعالم أن استثناء تقضى التالى يتجوز تقضى المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع لونه وهذه عين الدعوى في قول المتن ولا يرثه التالى هي تقضى مقدم الشرطية تأمل (قوله لكان عتقه تبرعا على الوارث) أى لأنه حيث ذوارث فيكون عتقه تبرعاً عليه نفسه والتبرع في مرض الموت إذا كان لوارث في حكم الوصية أى لا ينفذ الإبراء الورثة ولم يكن الوارث عاشقاً وقت الشراء حتى تصح اجازته بقوله على الوارث أى من سيصير وارثاً وهو العتيق (قوله لتصرف اجازته) أى نفس العتيق وخصه كلامه كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه أى اجازة الموصى له كقصة الورثة مع أن عبارة هناك وتصح لو ارث ان اجازة باقى الورثة وهي مرصحة بخلاف ذلك اللهم الآن تصور المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقر بما ذكره بعدمه قول الشارح لأنه فوت على الورثة ما يملكه من الثمن وقال بعضهم ان قوله لتصرف اجازته مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى لتصرف اجازة باقى الورثة أى من كونه وارثاً فهو الفرض للدور المذكور (قوله لتوقفه على إثارته) لأنه إذا لم يكن وارثاً لا يحتاج الى اجازته للعتق لان الفرض أنه من الثلث والتبرع إذا كان متصرفاً وارثاً ينفذ فقرار الورثة (قوله فيتوقف كل الخ) لكن الاجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق (قوله فان كان مدنياً) تقييد لقوله أو بموضع بلا حماة فن ثلث بما لا يمكن مدنياً بدين مستغرق (قوله أو اجازة الوارث) أى أو لم يخرج من الثلث واجازة الخ (قوله والى) أى وان لم يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين في الاولى ولان ثلث المال في الثانية ولم يجز الوارث فيها (قوله بقدر ثلث ذلك) أى ثلث ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله أى محذوف) كان اشتاء بخس وهو يساوى مائة فقد ردها وهو الخسوس من رأس المال صل أى

(٥٣ - عجمي - رابع) بقدر ثلث ذلك (أو) ملكه فيه بموضع (ب) أى بمحاكاة البائع (فقد ردها كلكه جناناً) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو هو بلاقى جزء من سبه قبله) ولأن الأصل به يسقط بالقبول

كأمرى باب معاملة الرقيق (عق وسرى وعلى سيدة قيمة باقية) لان المبتنة هبة ليسد موقوله كقول سيد ه، وقال فى الروضة بنى أن لاسرى لانه دخل فى ملكه قهرا كالزنا وفيها كأصلها فى كتاب الكفاية تصحيحه وأنها ان تعلق بالسيد لزوم النفع لا يصح قول العبد هذا اذالم يكن العبد ملكا أو مباحا فان كان ملكا لم يمتنع من موهو به شئ ثم ان عجز نفسه أو عجزه السيد عن موهبه له لم يمتنع السيد وهو فى الثانية انما قصد التجيز والملك حصل ضمنا وان كان مباحا كان بينه وبين سيدة مباحة فان كان فى نوبه الحرية فلا عتق أو نوبه الرق فكالتن وان لم يكن بينهما مباحة فلا يتعلق بالحرية لانه لا يتعلق بالرق فيما مضى (فصل) فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة • لو (أعتق فى مرض موته عبدا لا لملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لان العتق تبرع معتبر من الثلث كاسرى الوصايا فان كان مستترقا فلا يعتق شئ منه لان العتق وصية والدين مدمم عليها والاعتق منه ثلث

فقال بقدر هاهو نصفه يعتق من رأس المال وانما قلنا فاقبل قدر هاهو لاجل قول المصنف كلكه جماعا الخ (قوله كاسرى الخ) لم يذكر ذلك فيه كايمل بالجامعة برماوى (قوله بنى أن لاسرى) معتد (قوله) دخل فى ملكه قهرا) وتقدم أن شرط السراية تملكه باختياره (قوله هذا) أى قوله عتق (قوله) لعدم اختيار السيد) فإذن هذا التعليل يجرى فى الأول أى غير المالك مع أن المصنف قال فيه السراية يؤخذ جوابه من قول ابن حجر لعدم اختيار السيد مع استقلال المالك (قوله والملك حصل ضمنا) أى فليس مقصودا شئ يقال باختياره (قوله فكالقن) أى فى عتق على السيد ويسرى على كلامه أن لم يترك السيد نفقة والا فلا يعتق (قوله فيه مامر) أى من التفصيل بين لزوم النفقة وعندها من الخلاف فى السراية (درس)

(فصل فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة) أى فى العتق (قوله لو أعتق فى مرض موته) أى تبرعا أو أذا نذر إعاقه حال صحته ونجزه فى مرضه فانه يعتق ككألو أعتق عن كفارة صرية شرح حر (قوله لان العتق الخ) عبارة شرح حر لان المريض انما يتنذر تبرعا فى ثلث ما له وهى أسبك (قوله) فلا يعتق شئ منه) أراد بعدم العتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه فى الاصل حتى لو تبرع شخص بآء الدين أو أبراه مستحق الدين منه نفذ كألو أوصى بشئ وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح بذلك بقوله وظاهر الخ زى وبرماوى (قوله عتق أحدهم) وهى يجوز التفرق هنا بين الولد وتو له اذا أخرت القرعة أحدهما أم لا فبه نظر والا قرب الأول لان التفرق فى التمايز بين البائع وما فى معناه ع ش على حر (قوله كاعتاق كله) أى لان اعتاق البعض يسرى للسلك (قوله) بمعنى ان عتقه تجزى الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تحصل العتق بولو حاصل وقت اعتاق المريض وانما هى تجزى العتق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقا بمجنوف (قوله) مثلا) أى أوصى عليهم حاكم (قوله ابا بان يكتب الخ) دفع بآء الوهم المحصر فى قوله بان تكتب فاقادها أنه مقلدا وهو قوله أو بان تكتب أمأؤهم الخ شورى (قوله ورق الآخرا) أى استمررقها وكذا يقال فبا بده (قوله) فان رفقة العتق الخ) قيل هذا التعليل لا يتنجح لاجل الامورية الا اذا كان متعبا مع أنه غير متعين بدليل قوله ويجوز الخ ويرد بأنه يتنجح لاجل مقابل

عليها والاعتق منه ثلث باقية وظاهر أنه لو سقط الدين ببراء أو غيره عتق ثلث (أو) عتق (ثلاثة) بقيد زنة بقول (مما) كذلك أى لا يملك غيره عند موته (وقيسمه سواء) كقوله أعتقكم (أوقال) لم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ذلك كل منكم أو) ثلثكم سرعتي أحدهم وانما لم يعتق ثلث كل منهم فى غير الأولى لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاق كله فيكون كألو قال أعتقكم فيعتق أحدهم بمعنى أن عتقه تجزى (قرعة) لانها شرعت لتقطع المنازعة فتعيق طرفا فلو اتفقوا مثلا على انهاء طار غراب فلان أوصى من وضع صبي يده عليه فهو حرم يكف والقرعة اما (بان يكتبى

رقعتين) من ثلاث رقاع (رقى فى ثالثة عتق) ونخرج فى بانق كاصرف القسم (ونخرج واحد باسم أحدهم فان خرج) لواحد منهم (العتق عتق ورق الآخرا) بفتح الخاء (أو الرق ورق) وأخرج آخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق العتق الثالث (أو) بان (تكتبى أسأؤهم) فى الرقاع (مخرج عتقه) معا على العتق فنخرج اسمه عتق ورقا) أى الآخرا وهذا الطريق قال القاضى أنه أصوب من الاول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رفقة العتق تخرج فى الأول (ويجوز اخرج رفقة الاسماء على الرق أو) وقيسمه (مختلفة كائنه) لواحد (وماتين آخر وثلاثه) لآخر (أقرع) بينهم (كا مر) بأن يكتب فى رقعتين ورقى فى ثالثة عتق أو بان تكتبى أسأؤهم الى آخر ما سار (فان خرج) العتق (الثانى عتق ورقا) أى الآخرا (أو) لثالث عتق ثلثه ورق باقية والآخرا (أول الاول عتق

الاصوب

لم أفرع) بين الآخرين (لمن خرج) له العتق (ثم من الثالث) فان كان الثاني عتق نفسه أو ألت عتق ثلثة ورق باقيه الآخر فتولى كما صار
أعم من قوله بسهمي ورق وسهم عتق (أو) عتق (فوق ثلاثة) معالاة غيرهم (وأمكن توزيع) لهم (بعدد قيمة) معا (كسنة قيمهم
سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا فعل ماضى في الثلاثة المساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثمائة مائة قيمة
ثلاثة خمسين خمسين فوض لكل نفيس خيس (أو) أمكن توزيعهم (بقية فقط) أي دون العدد (أو عكس) وهو من
زيد أي أو أمكن توزيعهم العدد دون القيمة (كسنة قيمة) أحدهم مائة (و) قيمة (اثنين مائة
(و) قيمة (ثلاثة مائة جزءا

الاصوب سوابق فهو كثير غيره بأولى (قوله ثم أفرع) أي لتسيم الثلث (قوله ورق باقيه) أي
الثاني والثالث فالصير رابع للاحد (قوله أعم من قوله الخ) أي لشموله الاقراع بكتابة الاسماء
والاخراج على الحرية زى وكلامه الاصل على حذف ضاف أي بكتابة سهمي ورق (قوله بعدد
قيمة) بأن يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة له ثلث صحيح هر (قوله أي دون العدد) مثلا
ذلك في الشرحين والروضة بخمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة والآخرين كذلك زى (قوله
مثال الاول الخ) حاصله أنا ان وزعنا بحسب القيمة فات التوزيع بالعدد فصدق امكان التوزيع بالقيمة
دون العدد وان وزعنا بالعدد فالتوزيع بالقيمة فصدق امكان التوزيع بالعدد دون القيمة شيئا
(قوله باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدل الخ) أي فلو قسمنا القسمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن أن
يرافقها العددي في اقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما لثالث قيمة الجميع سم
على حج (قوله مع القيمة) أي في جميع الاجزاء زى (قوله ومثال لكه الخ) فيه نظرفان
العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادها لانه يلزم من التوزيع بالعدد
اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الانشواء فيها وهذا التأويل بعيد جدا على أنه لا فائدة للذكر في المتن
لانه لا يعتبر واجب بان مراده أنه مثال للعكس تصوير الاحكام لان الحكم المتعبرها انما هو التوزيع
باعتبار القيمة ثم رأيت في سم على حج مانه (أقول) الذي يظهره تحقيقه ان المراد بالتوزيع
في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة والافليس اثلاثا وحيث فارة
تساوى الاقسام أيضا في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء وثارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ
فلم أن التسم بالعدد دون القيمة بان تساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع
في شيء اذ من الخال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فافصح
قول الحق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما اقتضاه) بدل من نص الام أو خبر لمبتدا
عنفوني وهو الذي الخ (قوله وأخرج العتق) أي أول مرة (قوله ثم أخرى) أي على العتق أيضا
بدليل ما بعده (قوله فاعتق) أي النهاية حكم بعقومتها (قوله تساوى الاثلاث في القيمة) يحتمل
ثلاث صور لانه صادق بأن تكون قيمة كل من المبيدات أو كل اثنين مائة أو قيمة واحدا مائة والآخر
خمين وكذا الثاني والثالث عبارة شرح هر والمراد بجزءا باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز
لا تختلف قيمته غالبا اه (قوله واذا عتق بعضهم) أي تميزت عن بعضهم (قوله ولا يرجع الوارث الخ)
أي وهم لا يرجعون عليه بمحمدتهم ان خدموا بغير استخداهم والارجعوا عليه برماوى فلو اختلفوا صدق

خرج له العتق ثلث (أو) خرج العتق (للاثنين ورق الآخران ثم أفرع بينهما) أي بين الاثنين (فيقتع من خرج له العتق وثلث
الآخر) وعلم من سن التجزئة أنه يجوز تركها كأن يكتب باسم كل عبد في رقعة ويخرج على العتق رقعة ثم أخرى فيقتع من خرج له أو لثلث
الثاني والاصل في القرعة ماروه مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلا من الأنصار عتق ستة أعبد بثلثين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم
سندهم رسول الله ﷺ جزأهم اثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرقأ بقية والظاهر تساوى الاثلاث في القيمة أما اذا عتق عبدا
مهما فافترقه بل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بأن عتقهم) من الاعتاق
كسباني (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم)

لأنه أتقن على أن لا يرجع فكان كن نكح امرأة نكاحا فاسدا بطلته صحت وأتقن عليها ثم بان فساد (أو) خرج (بعنه) زيادة على من عتي عبدا كان أو كغدا فأفل (٤٢٠) من الثلث فهو أعظم من قوله عبد استر (أخرج) بين الباقيين من خرج له

المتقن بان عتقه (ومن عتي ولو بقرعة بان عتقه وقوم ولو كسبه من) وقت (الاتفاق) لأن وقت الاقتراع في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فإنه يقوم وقت الموت لأنه وقت الاستحقاق (فلا يحجب) كسبه (من الثلث) سواء أ كسبه في حياة المتقن أم بعد موته في معنى الكسب والودايش الجانية (ومن رق قوم بأقل قيمة من وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة للتركه لأنه إن كانت قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فخاصص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحجب عليهم ككسبه يصب أو يضع من التركه قبل أن يقضوه هذا متى الروضة كاصلها تقول الأصل قوم يوم الموت محمول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) أي قبل الموت (من الثلثين) بخلاف الحادث بعده لأنه ملكهم (فلو أعتق) في مرض موته (ملائة) معا (لا يملك غيره قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم) قبل موت المتقن (مائة أخرج) بينهم (فان خرج المتقن للكسب عتقه له لمائة أو) خرج (لقبره عتي ثم أخرج) بين الباقيين الكسب وغيره (فان خرج) (لقبره عتي كسبه) لقيمة مائة الكسب (أو) خرج (له عتي ربه

الورثة لأن الأصل برائة ذمته اهـ (قوله) لأنه أتقن على أن لا يرجع) قد بحث كل عليه حيثما تقرر فيه الوأتقن على الروية يظهرها لغة فيأنت ناشئة من الرجوع عليها الآن يفرق اهـ شوري (قوله) فكان كن نكح (الح) أي ولا اتفاق على المشتري شراء فاسدا برماوى (قوله من الثلث) متعلق بخرج (قوله) ومن عتي) أي كلا أو بعضا وقوله بان عتقه أي قد جرى عليه أحكام الاسرار فيبطل نكح أمه زوجها الورث بالملك بزمه مهرها وبطها ولو زنى وجلد خسين كل حده ان كان بركا ورجحان كان ثيبا ولو كان الورث باعه أو رهنه أو آجره بطل بيعه ورهنه وإجارته وبزم المشتري أسرة المثل فان كان عتقه بطل اعناته بطله للاول وأكاتبه بطلت الكتابة ورجع على الورث بما أدى وصار حرا في جميع الأحكام اهـ شرح مر (قوله في الثلاث) وهى قوله بان عتقه وقوم وله كسبه فالثلاثة تنافعت في الجار والجور (قوله) فلا يحجب (الح) راجع لقول المتقن ومن عتي (الح) لا لما ذكره الشارح بقوله بخلاف من أوصى بعتقه (الح) برماوى أي فهو تنفيع على قوله وله كسبه (قوله) وفي معنى الكسب (الولد) فلا وكان فيمن أعتقهم أمه حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة عتق وتبعها الولد غير محسوب من الثلث (قوله) حدثت في ملكهم) أي فلا يحجب عليهم زنى

فقول الشارح فلا يحجب عليهم راجع للامرين (قوله كسبه) أي من رق وقوله الباقي أي الموجود قبله (قوله) وله المائة) لأنه تبين أن كسبه له فرجعت التركة الى ثلثاته برماوى (قوله) ثم أخرج) أي لتسليم الثلث (قوله) لقيمة مائة الكسب) لأن صاحبها رقبتيه ثلثين أنهما من التركة فصار التركة أربعاته برماوى (قوله) أو خرجته (الح) اعلم أنه اذا خرجت القرعة الثانية للكسب دارت المسئلة لأن معرفة قدر ما يعتق منه متوقفة على معرفة قدر ما يبتقى من كسبه للورثة حتى يعرف أنه له يبتقى للورثة ثلثا التركة فيعتق ذلك القدر أو لا فلا يعتق ومعرفة قدر ما يبتقى من كسبه للورثة متوقفة على معرفة قدر ما يملكه من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يبتقى منه لأنه لا يبتقى من كسبه للورثة إلا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يبتقى منه فإذا أردت التخلص من الدور قل عتي منه شئ وتبعه من كسبه شئ مثله وقد عرفت أنه خرج من الاربعات بالقرعة الاولى مائة وخرج منها هذان الشيان بالقرعة الثانية فيبقى للورثة من الاربعات ثلثاته الاثني عشر وعرفت أيضا أنه عتي بالقرعة الاولى عتبا عتبا وبالثانية شئ من العبد الكسب فزعم أن يكون للورثة مثله وذلك ما تان وشيان لأنه لا بد أن يبتقى للورثة ثلثا ما عتي وأما الكسب التابع لما عتي من الكسب فلا يحجب من التركة حتى يكون للورثة مثله فيزعم أن يكون الثلثا الاثني عشر تعدل ثلثتين وثلثين فاجبر المسئلة بأن زيد المستتي على المستتي منه ويحصل ذلك بإزالة الاستثناء وذي مثل ما جبرته على المعادل الآخر عملا بقول الجاسينية

وكل ما استكتبت في المسائل • صبره إيجابا مع المعادل وقوله إيجابا أي أي شئنا وقوله مع المعادل أي كل معادل فيفضل المعاديل فتؤول المسئلة بعدالة الاستثناء وزيادة مثل الشئتين على المائتين الى ثلثاته تعدل مائتين وأربعة أشياء فتقابل بأن تطرح ما شترت كافييه وهو المائتان عملا بقوله

وعد المتقن (لغيره قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم) قبل موت المتقن (مائة أخرج) بينهم (فان خرج المتقن للكسب عتقه له لمائة أو) خرج (لقبره عتي ثم أخرج) بين الباقيين الكسب وغيره (فان خرج) (لقبره عتي كسبه) لقيمة مائة الكسب (أو) خرج (له عتي ربه

وله ربع كسبه) ويكون الورثة الباقي منه ومن كسبه العبد الآخر (٤٢١) وذلك مائتان وخسون ضعف ما عتق لانك اذا أسقطت ربع كسبه

وهو خة وعشرون بقي من كسبه وسبعون مائة الى قيمة العبد الثلاثة غير المجموع ثلثة خة وسبعين ثلثاها مائتان وخسون للورثة والباقي مائة وخمسون للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهي أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وبتبعه من كسبه يبق للورثة ثلثة مائة وخمسون تعدل مائة مائتين وهو مائة وخمسون مائتان وثمانون وذلك يعدل ثلثة مائة وخمسون فيجبر ويقابل فائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثة تسقط منها المائتان تبقى مائة تعدل أربعة أشياء فالثني خة وعشرون فعلم أن الذي عتق من العبد يعومع ربع كسبه (فصل في الولاء) • هو بفتح الواو والمدة القرابة مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرعاً عاصبه بغير زال الملك عن الرقيق بالحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار (من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير) أو سرية أو بعتبة (قوله له

وبد مائة ربع فالتقابل • بطرح مائتين بمائل قوله نظيره مفعول قسمة لقوله بمائل فاذا طرحت مائتين من كل شيء مائة تعدل أربعة أشياء والقاعدة انك تقسم المعلوم على المجهول لتقسم الماتة على ربعه أشياء عملاً بقوله فاقسم على الاول وان وجدتها واقسم على الاجزاء ان عتدتها أي الاموال والاجزاء هي الأشياء كمال • والجذر والشيء معنى واحد • فاذا قسمت المائة على الاربعه أشياء خرج خة وعشرون فذلك الخارج هو الشيء فاذا علمت أن الشيء خة وعشرون وقلنا عتق من الكسب شيء وبتبعه شيء من كسبه علمنا أن كل شيء من الشيء خة وعشرون فاذا علمت أن الخمسة والعشرين ربع الكسب علمنا أن الذي عتق ربعه وعلمت أن الشيء الذي تبعه من الكسب خة وعشرون وهي ربع الكسب فثبتت قيمة ما عتق تلك التركة لان ما يخص من عتق بعضه من كسبه غير محسوب منها فاذا أسقطت هذه الخمسة والعشرين التي تحت الكسب بقي ثلثة خة وسبعون وهي التركة فثلثها مائة وخة وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله له ربع كسبه) لان الحرية يقيها كسبها أي بالطريق الآتي والا فهو أي ما عتق قبل العمل بالطريق الآتي مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان أنه عتق من العبد الثاني ربعه وبتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني) أي لاجل تخيم التثنية وقوله بتبعه من كسبه مثله أي القاعدة السابقة أن الكسب يتبع العتق والرق ومنا العتق لبعض عبيد قيمته بعض الكسب (قوله يبق للورثة ثلثة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولاً وقوله الاشئين وهما بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة شيء) الماتة هي قيمة العبد الاول والشيء هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وثمانون تعدل ثلثة أي قبل الجبر (قوله فيجبر) أي بحذف الاستثناء والقاعدة أنه يزداد في الطرف الثاني بقدر ما جبر به وهو شيان فصم قول الشرح فائتان وأربعة أشياء الخ وقوله ويقال أي بان تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم وبسم ما بقي من المعلوم على المجهول بان تقسم الماتة على الاربعه أشياء فصم قوله فالح عبارة عن شيء من فيجبر ويقابل أي بجبر الكسب فتم الثلثة توتر بدشمل ما جبر به على الكسب في الطرف الآخر فيصم احد الطرفين ثلثة والآخرا مائتين وأربعة أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما الباقي مائتين من الثلثة يقابل بينهما بين الاربعه أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الآخر وتقسم الماتة على ما يخص كل شيء خة وعشرون اه وقوله فالحا كان نفع ربع على الجبر وقوله يسقط بيان المقابلة (قوله تعدل أربعة أشياء) أي تساويها لانه يجب أن تكون تلك الأشياء الاربعه مائة (اصل في الولاء) (قوله لفظة القرابة) أي كسبه أو أحد أقارب المقتري وما يفسر بعضهم القرابة هنا بالعتق والاصل (قوله من عتق عليه من به رق) أي باعتاق منجز أو معلق ومنه بيع العبد لنفسه لانه عتق عتقه كما هو بغير اعتاق كأنه ملك بعضه قال هر وخرج به من أقر بحر بقر ثم اشتراه فانه يحكم عليه بعتقه يوقف ولاؤه ومن أعتق من غيره بعتق أو غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبل عتقه لولا ذلك الغير اه (قوله أو بعتبة) فيه أنه لا فائدة في ثبوت ولائه على بعضه لان عصبه النسب مقدمة على الولاء الآن قال فائدة تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه جرولاً مأخوذة اليه وفيه أنه لا فائدة لهذا الخبر لانه عصبه لا خوة من النسب وقد يقال فظهر فائدة فيه اذا ملك بنتاً بأهلها لم يوجد غيرها

ولعصبته بنفسه ظهر الشيخين أنهما الولاء من أعتق وقيس بما فيه غيره (يخدم) منهم (فبأنه) من إرث به ولاية تزويج

من العصباء **(قوله وغيرهما)** كالمصلاة عليه وولاية القود وتحمل الدية **(قوله الولاء)** أي نسبته واختلاط كما تحالط المصحة سدى الثوب حتى يصيرا كالنسي الواحد لما بينهما من المداخلة الشديد قوفى الخثار للحمية بالضم القرباء فلو خالف الثوب نضم وفتح اه **(قوله)** ثابت لهم في حياتهم (المتن) وبنى عليه انه لو نفي مثلاً لمتن انتقلت ولاية الزوج لمن بعده من عصبته وكذلك كان كافراً والعتيق والمعاصب مسلمين فإذا مات العتيق ورثه المعاصب المسلم وكذلك كان العتيق مسلماً والعتيق نصرانياً وموت العتيق في حياته لمتن ولده بنون نصارى فانه يرثونه كما نص عليه في المشرع الفصول **(قوله)** انما هو فوائده فالتنقل اليهم الارث به لانه فان الولاء لا ينتقل كان نسب الانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعنة الولاء لا تختص به ومن ثم قالوا الولاء لا يورث بل يورث به هر **(قوله)** من ترث منه أي مع بيان الشخص الذي ترثه منه بولاه وهو العتيق والمنسي اليه بنسب أولوا وعبارته فيما سب ولارث امرأة بولاه الاعتيقها أو منسيها اليه بنسب أولوا ومراده بقوله وتقدم من الاعتقاد ان عدم ذكر عتاقه انما هو من عدم ذكر اصله ه وحاصل الاعتقاد انه تقدم فلا ذكره لوقوع التكرار كما وقع فيه الاصل **(قوله)** أحداً أصوله أي العتيق **(قوله)** وعصبته بالرفع وقوله فلا ولاهما أي لمتن أحد الأصول ولعصبته **(قوله)** من رقيق انظر هل الواسق هذا ملك الام أم ملك الاب ومظاهر كلامهم الاصل **(قوله)** وأعتق الولد الظاهر ان صورة المسئلة اذا اختلف المالك عبد البر وموثرها ع ش بأن يزوج شخص أمته فتأى بولته بمقتضى هاتين بيع الأمة فيعتقها مشتر بها فالولاء على الولد لعنه لمتنق الأمة اه **(قوله)** وأبو به أي اذا كان رقيقين وقوله وأمه أي اذا كانت هي الرقيقة فقط قال سم أي فلا ولا على ذلك الولد لمتنق أبو به وأمه اه **(قوله)** مالكمهم فيه ان العتق بأولاد لا يظهر ضمير الجمع **(قوله)** من عتق صفة لولدي كأن من عبد كان زوج شخص أمته لعبد آخر من حلت منه ثم اعتقها فان الحل بينهما ويكون ولاؤه لبدها للعبد وكذلك اذا اعتقها وزوجها لعبد آخر فان الولد يكون حراً تبعاً لامه بولاه لمتنق الأمة وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه أي الولد عتيق معتقها أنه تسب في عتقه بعتق أمه فكأنه أعتقه ع ش وخروج بقوله من عبد الحر المترج عتيقه فلا ولا على أولاده منوهي مسألة نفعية عبد البر ومثله شرح هر **(قوله)** لولاهما أي معتقها **(قوله)** الولاء أي الاب والأجد **(قوله)** يعني انه بطل الخ أشار به الى أنه ليس معنى انحرار الولاء أنه يتعطف على ما قبل عتق المنجر اليه حتى ترد به ميراث من انجر عنه بل معناه انقطاعه من وقت العتق عن انجر عنه عبد البر وي فغنى بطلانه انقطاعه **(قوله)** ونسب لولاه ويستقر فلا ينتقل بعد ذلك الى موالى الام عند تجميع موالى الاب بل ينتقل الارث لبيت المال عبد البر وعبارته غير متعينة وانقرض موالى الاب لم يعد الى موالى الجد ولا الى الام بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح هر **(قوله)** هذا الولد أي الذي من العبد والعتيق شرح هر **(قوله)** جرح ولا اخوته اليه أي الى نفسه لان لا باعق عليه قيسب له عليه الولاء وعلى أولاده من أمه وعتيقه أخرى شرح هر ويؤخذ من قوله أو عتيقه أخرى انه لا يشترط في الاخوة كونهم اشتقاق بل متى كان على اخوته لا يه ولا انجر من موالهم اليه ويصرح بذلك قوله انجر ولا اخوته لا يه فان الاخوة للاب تصدق بالاشقاء والاخوة للاب وحده ع ش على هر **(قوله)** لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولواً وإذا انزل رجوعه فينبى موضع شرح الهجة أي فينبى لوالى الام **(كتاب التدير)**

الام وقتها وقوفى ولعصبته أول من قوله ثم لعصبته لان النسب أن ولده النسب ثابت لهم في حياة المتنق ولما ترثهم عنه انما هو فوائده كما تقرر وقد بسط الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم في الفرائض حكم ارث المرأة بالولاء مع بيان من ترث منه به وخروج بقوله لولعصبته متنق أحد أصوله وعصبته فلا ولا لها عليه كان ولست رقيقة رقيقاً من رقيق أوسر وأعتق الولد مالكة وأعتق أبو به أماً مالكمهم ولولاه ولست عتيق من عبد لولاه لانه عتيق معتقها فان عتق الاب أو الجد انجر الولاء من موالها (مولاه) بمعنى أنه بطل ولا موالها وقتئذ لولاه لان الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالاب وإن علا وانما ثبت لوالى الام لضرورة رقى الاب وقدرت انت بقته (أو) عتق (الاب بعد) عتق (الجد انجر) من مولى (الجد لولاه) لانه انما انجر لوالى الجد لضرورة رقى الاب والاب أنسوى في النسب وقدرت انت لضرورة بقته (ولو ملك هذا الولد) لى ولا يولوا لى (الاب جرح ولا اخوته) لايه من مولى امهم (اليه) أما ولده نفسه فلا يجرح لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولواً ولهذا واشترى العبد نفسه وأكاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لبده

قوله

(كتاب التدير)

(هو) لفظة النظر في المواقف شرعا (تعلق عتق) من مالك (عونه) فهو تعليق (٤٢٣) عتق بصفة معينة لا وصية ولهذا لا يفترق الى اعتناق بعض

الموت وسعى تديين من
الدين لأن الموت بدر الحياة
• الأصل فيه قبل الاجماع خبر
الصحيحين أن رجلا در
غلاما ليس له مال غديره
فباعه النبي ﷺ فتره له
بدل على جوارزه (وأركانه)
ثلاثة (صفة) ومالك وحمل
وشرط فيه كونه رقيقا غلام
وله لأننا نتحقق العتق بجمعة
أقوى من التديير (و)
شرط (في الصيغة لفظ
بشعره) وفي معناه ماصر
في الضمان أم (مرح)
وهو ما لا يحتل غير التديير
(كانت حر) بعد موتي (أو
أعتقتك) أو حررتك (بعد
موتي أو دررتك) أو أنت
مدر) أو أذات فانت حر
وذكر كاف كانت من
يزيد (أو كناية) وهي
ما يحتل التديير وغيره
(تكلت سبيلك) أو
جستك (بعدموتي ومع)
التديير (مقيدا) بشرط
(كان) أو متى (مت) في ذا
الشهر أو المرض فانت حر
فان مات في عتق والا فلا
(ومعها كان) أو متى
(دخلت) الدار (فانت
حر بعدموتي) فان وجدت
الصفة ومات عتق والا فلا

(قوله) النظر في المواقف أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التديير نصف العتق (قوله)
من مالك) خرج به مال وكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تعليق والتعلق لا يصح التوكيل فيه كالوكل
شخص آخر تعليق مطلق زوجة فانه لا يصح يرماوى وشورى (قوله عونه) أي وحده أو مع صفة
فيه لا معه ولا بعده كما يؤخذ مما يأتي قل على الحمل (قوله لا وصية) أي للرقيق بعته كائن على في
الوليعي واختاره الزنى والربع ورجمه وقيل هو وصية ولو قال درت نصفك أو ثلثك صح وإذا مات
عتق الجزء ولا سارية كما تقدم في كتاب الاعتناق ولو قال درت بك أو عينك فوجهان كظهير
في القذف وقضية ترجيح النعم والمتشدد انه صريح في التديير الكل لأن ما قبل التعليق صح
إضافته الى بعض عمله كالمطلق بخلاف ما لو قال درت ثلثك أو نصفك فانه تديير للكل الجزء فقط ولا سارية
لأن التشقيص موهوم في الشارع بخلاف اليد نحوها زى ومثله شرح حر (قوله لا يفترق الى اعتناق) أي
من الوارث ولو كان وصية لا يفترق الى ذلك ولانه لا يصح الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وسعى الخ)
عبارة التحفة لا تدر ما يؤخذ من البر سعى به لأن الخ ووجه التسمية عليها ظاهر رشیدی (قوله در
غلاما) اسمه يعقوب واسم مدره أو مدكور سول (قوله فباعه النبي ﷺ) ويبيع ﷺ كان بالولاية
والعامة والنظر في المصالح باع بمجامعات درهم ثم أرسل نعتي سيد وقال أقض دينك اه ابن شرف
على التحرير (قوله فتره) أي عدم انكار حديث لم يقل لا عبرة بهذا التديير وكان يبيع اما الغيبة
اليد أو ليس عليه قاله الزركشي اه سم وفيه أن الغيبة من غير دين لا تقضى ببيع فالاولى ما قاله
ابن شرف (قوله كونه رقيقا) ظاهره انه تعلق به حتى لازم غير عتق يمنع بيه كالحرن فيفرق بين
الاعتناق في الحياة والاعتناق الحاصل بالموت في المدر بهذه الصورة (قوله بجمعة أقوى من التديير)
بدليل أن عتقهم رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتي في
الشرح وقال سم انظر هذا التعليل مع جمعة تديير المكاتب مع ان الكتابة أقوى الآن يقال
لاستحقاق اذ تبطل الكتابة لتجيز السيد أو فسخ المكاتب (قوله أو دررتك) أي فلاتحتاج مادة
التديير إلا أن يقول بعدموتي بخلاف غيرها كما يؤخذ من صفيعة (قوله أو جستك) أي عن التصرفات
فيك مثلا فان قلت فاصرح في الوصية بالوقف من الثلث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه
ووجدنا ذان موضوعا ليكون كناية في غيره قلت الوصية والتديير متحدان أو قربان من الاتحاد
كما علم مما يأتي فصحت نية التديير بصرح الوصية بالوقف الغربي للثلاث حج سول (قوله في ذا
الشهر) وبنيه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدد للعينة عادة فنحو أذات بعدا في
منه فانت حر باطل سول وبعبارة شرح الرض وحمل محتمة مقيدا ان أسكن وجود ما قيد به فلو قال
ان من بعد ألف سنة فانت حر فليس يتدبر على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط
الدخول فوراً أخذ من قوله فيما سيأتي وإع أم غير المشتغل سم (قوله ان مت ثم دخلت الدار)
ولو قال أذات ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد الموت لا أن يربد الدخول قبله فله
التيبان عن البغوى هنا وهو للعهد قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في
الطلاق ان هذا وجه مفرع على أن الواو للترتيب زى واعتمد حر الأول (قوله اذ ليس في الصيغة

لا يصح مدر حتى يدخل (وشرط) حصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا بد (فان قال ان مت
دخلت الدار فانت حر فمعه) يشترط ذلك دخوله (ولو مترخيا) عن الموت فلا يشترط الفور اذ ليس في الصيغة

ما يقتضيه بل فيها ما يقتضى التراض وان لم يكن شرطاً هنا (وللوارث كسبه قبله) أى قبل الدخول (لأخوه يعم) بمازى بل الملك كالمبة لتلقى حق المتقرب به (كقولهم) (أدامت ومضى شهر) مثلاً أى بدموى (فانت س) فللوارث كسبه قبل الشهر لأخوه يعم وذكر أن للوارث كسبه فى الأولى والتسرىج (٤٣٤) بهى الثانية مع ذكر نحو من زباني وفى معنى كسبه استخدامه وإجارته

ما يقتضيه يؤخذ منه أنه لو قال فدخلت بالقاء اشترط الفور (قوله) وان لم يكن شرطاً هنا (وجه أن تخصيص التراض لا غرض فيه يظهر غالباً فأنى النظر إليه بخلاف الفور فى القاء شرح هر (قوله) لأخوه يعم) مالم يعرض عليه الدخول فيمتنع والا كان له بيع حل وهر (قوله) بمازى بل الملك) على سم على حج نقلا عن طب أنه يحرم عليه وطؤها أيضاً لاعتقال أن نصير متولدة من الوارث فيتأخر اعتناؤها ع (قوله) كقولهم (أدامت) تنظير وقوله فى الأولى وهى انتم متى دخلت الدار وقوله فى الثانية وهى المنظر بها (قوله) استخدامه) وليس من الاستخدام الوطء حل فليس له طؤه لو كان أنى (قوله) وإجارته) ظاهره وان طالت المدة ثم بعد الإجارة ولو وجدت الصفة الملقى عليها هل تنفسخ الإجارة من حيث ذلك أو لا وإذا قيل بعدم الانفساخ فهل الإجارة للوارث أو المتقرب لا تقطع تلقى الوارث به فيه نظر والأقرب الانفساخ من حيث ذلك لأنه لا يستحق المنفعة بدموه ع (قوله) ليس الموت فقط) بل يعم الدخول أو مضى شهر بعده ع (قوله) وأفاض أن التدبير هو تعليق الحرية بالموت أو مضى شهر قبله اه (قوله) فوراً فى نحو (ان) محل القورية إذا أضافه للبعد كما ع من تصويره فلولا قال شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور لأن ذلك من حيز التعليق بالصفاء فهو كتعليقه بدخول والفرق ان التعليق بمشئ زيد بصفة يعتبر وجودها مستوى فيها قرب الزمان بعده وتعليقه بمشئ التدبير كاشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار المشئ عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ بمعنى رجعت عن المشئ لم يسم منه وان قال لأشأ ثم قال أشأ فكذلك ولم يقتضيه (قوله) الحاصل أنه متى كانت المشئ فورية فلا اعتبار بمشأه أولاً أو تراخيه ثبت التدبير بمشئ له سواء تقدمت مشئته على رده أم تأخرت عنه اه شرح هر ملخصاً قال س ل وفى نحو أن تدبر ان دخلت انتم لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر فى تأخير الشرطين ع (قوله) فى مجلس التواجب) وهو أن يأتى به قبل طول الفصل كإدماه فى العتق بقوله والأقرب ضبطه بمسارفى الخلع أى وهو يتغير فيه الكلام البير ع (قوله) أى متى وهما وأى حين وقوله مع ذلك أى مع المشئ (قوله) فى اقتضاء القورية) يفهم أنه مثلاً فى كونه قبل الموت أو بعده على التخصيل فى المشئ شورى (قوله) ولو قال (أى) ما أومر بها ع (قوله) أى لوارث كسبه أى كسبه بقوله وقوله ونحوه كإشرا الحناية (قوله) لا عتق تدبير) ويتبر على ذلك أنها إذا ذلك فى حال الصعة فانه يقتضى نصب كل عتق من رأس المال بخلاف ما إذا قلنا أنه مدبر فلا يقتضى إلا ما خرج من الثلث (قوله) بصير نصب المتأخر (ال) لأنه حيث قد علق بالموت وحده وكأنه قال أدامت فنجيب منك مدبر زى وهبارة عميرة أى لأنه تعليق حيث قد علق بالموت مع شئ قبله وهو موت المتقدم وقضية ذلك جواز بيع المتأخر موتاً لنصيب كاهو شأن التدبير ولم أر فيه شيئاً صريحاً فلا يمنع من ثمرات سم صرح بأن لذلك وبطل التدبير وأما نصب الميت فباقى على تعليقه اه (قوله) دون نصب المتقدم) لأنه معلق بالموت وغيره حل (قوله) لأنه كالمسكف (حكا) أى بناء على طريقة الشارح من أنه غير مكف

(وليس) أى السورثان (تدبيراً) بل تعليق متق بصفة لأن الملقى ليس الموت فقط ولا مع شئ قبله وهذا من زيادى (أوقال) ان أوتى شئت فانتس بعد موتى (اشترطت) المشئ) أى وقوعها (قبل) الموت فيها) كإشرا الصفات الملقى بها (فورا) بأن يأتى بالمشئ فى مجلس التواجب (فى نحو) كالأدلة اقتضاء الخطاب الجواب حال دون نحو من مالا يقتضى الفور فى مشئته المخاطب كما وأى حين لتساع ذلك للزمان فاستوى فيها جيع الزمان واشتراط وقوع للميت قبل الموت مع ذكر نحو من زباني فان صرح بوقوعها بعده أو نواه اشتراط وقوعها بعده بلا فوري وان يعلق بمشئ أو نحوها وإعز غير المشئ من نحو الدخول ليس مثلاً فى اقتضاء القورية (ولو قال لبعدها إذا) مثلاً فانت س لم يقتضى حتى يموت) ما أومر بها (فان مات أحدهما فليس

لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه ما من متقرب يتقرب الموت بالشريك له كسبه ونحوه ثم عتق بموتهما ما عتق تعليق بصفة لا يقتضى تدبير لأن كلاً منهما لم يعلق بموته بل بموته وموت غيره وفى موهما تبا بصير نصب المتأخر موتاً بموت مقدم مدبراً دون نصب المتقدم نحو من زباني (و) شرط (فى المالك اختيار) وهو من زباني (وعدم صبا وجنون فيصح) التدبير (من سنه) ومطلق ولو بعد الحظر عليها ومن مبعض (وكأنه) ولو س يبالان كلاً منهما جميع العاقرات الملك ومن سكان لأنه كالمسكف حكا

لأن مكره وصي ومجنون وإن ميزا كسائر عقودهم (وتدبر مريد موقوف) إن أسلم بان محنة وإن مات مريد بان فساد (وحرر في حل مديرة) الكافر الأصل من دارنا (لدارهم) لأن أحكام الرق بآقية بخلاف مكانه الكافر بهير رضا لاستقلاله وبخلاف مديرة المرتد بقا عاقلة الاسلام (ولو دبر كافر مسلما بيع عليه لم يزل ملكه عنه) ويابيع بطل التدبير وإن لم ينقض خلافا لم يهرم كلام الأصل (أو) دبر كافر (أو) كافر أو مسلم نزع عنه وجعل عند عدل دفعا للذلل عنه (٤٢٥)

(قوله) لأن مكره (أو) إذا كان على بان تدبر مديرة فأكره على ذلك قياسا على ما مر في الاعتناق كقائه عرش على حر (قوله) وطرفي) بان دخل دارنا بآمان زى ومثله أم ولده الكافر حر (قوله) لدارهم) أي وإن برده عندنا أو بان الرجوع معه شرح حر (قوله) بخلاف مكانه) أي الصحيح الكتابة أخذ من تعليقه كافي عرش وقوله بيع على أي باعه إلحاقه (قوله) ويابيع بطل تدبره) فيه اشعار بان التدبير كان قد قص حتى يرد عليه إلا بطل وعليه فلو مات السيد قبل بيع القن حكم بعتقه وهو ظاهر عرش ملخصا (قوله) خلافا لم يهرم كلام الأصل) وعبارة أمه ولو كان لكافر عبد مسلم فدره نقض ويبع عليه وقيل إن في عبارة الأصل تقدما وتأخرا لأن الواو لا تقتضي الترتيب والأصل بيع عليه ونقض تدبره ويابيع سم على حج اه وأجاب عنه بضمه بأنه عطف تفسير للراد بالنقض (قوله) نزع منه) وانما يبيع عليه كافي في قولها لأنه حين التدبير في هذه كانت يده على المديرة بحقيقة غير واجبة إلا أن القن يطل على حره واللاحق المبدن العتي بخلاف ذلك كاهو جلى شيخنا (قوله) (وإنما يبيع عليه) وأما سنده فله مع شوري (قوله) بنحو بيع) فان بيع بعضه فالباقى مديرة شوري (قوله) (وإنما يبيع عليه) غايه لارد (قوله) بناء على عدمه ولاحق في الجين) أي فيها إذا قل زوجته إن دخل الدار فانت طالق ثلاثا خاله قائم عند عليهما عقدا آخر ثم دخلت في العقد الثاني أوفى مدة البينة فان اعتمد إن الحث لا يعود فلان طلق وأما إن بنيانه على عود الحث في الجين وهو قول مرجوح فانه يعود التدبير (قوله) ومعالم الخ) أتى بهذا لأنه وارد على عموم كلامه فانه صرح بصحة تدبير السيد ثم قال ويطل التدبير بنحو بيع فبيد ذلك فصح بيع السيد فنه على ذلك قوله ومعالم الخ أي فحل بطلانه ببيع فيمن يصح منه ذلك أمل (قوله) فيعتق عت السيد) أي من الخلو كان ماله فيا لارا لان الشرط تمام الثلاثين لاستحقاقهما وإن لم يكونا ورثة سر (قوله) لأنه) أي الوطء (قوله) ولم يتعاق) أي والحال أنه لم يتعاق الخ (قوله) بناء الخ) راجع أقوله وصح تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بني على القول بان التدبير وصية لايصح دخوله على الكتابة لأنه أضف منها بدليل محنة بيعه في الوصية ويكون رجوعه لا يصف لا بدخل على الأقوى وفي العكس تكون الكتابة إبطالا له ويترتب عليه انه لو سبق الموت أدا النجوم لا يحصل العتي وحيد فلا يكتفى قولنا لا يحصل العتي لا يصب شيئا عرش يري وقوله بدليل محنة بيعه في الوصية فيه إن المعاق عتقه بصفة يصح بيعه أيضا لم يذكر حر هذا البناء فتأمل فالو في أن يقول بدليل محنة رجوعه عن الوصية بالقول والفعل والتعاقب لا يحصل الرجوع عنه إلا بالقول كايبيع لا يقول كعت عنه (قوله) ويعتق بالاسبق من الوصيتين) أخذه من قوله بعد في المتن ويعتق بالاسبق الخ فله إشارة إلى أن رجوعه لا يورث الثلاث (قوله) فيبيع العتيق الخ) بيان لفائدة الاستبراء (قوله) كسبه) أي الماحل قبل الموت وبإبطال النجوم بطلان الكتابة وهل يرجع إذ أدى بعضها أولا يرجع لانها من كسبه حل ونقل عوب الرجوع (قوله) كقائه ابن الصباغ) معتمد (قوله) في الأولى) أي قوله وصح تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه عرش (قوله) وعليه جرى ابن المقرئ) أي

لتسوق الحرية والولد (وطل) أي التدبير بنحو بيع للمدبر للخبر السابق فلا يعود وان ملكه بناء على عدم عود الحث في الجين ومعالم أن محجور والسف لا يصح بيعه وإن صح تدبيره ومجمن زبادي (و) بطل (بلايد) لمديرة لأنه أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يبيع منه الدين بخلاف التدبير فبرقه الأقوى كما يرفع ملك الجين النكاح (البردة) من المديرة أو سنده صيانة على المدرعين الضياع فيعتق عت السيد وإن كانا مديرين (د) لا (رجوع) عنه فقط كسبه عنه أو تقتضه كثرة التعليقات (و) لا (انكار) له كأن انكار الردة ليس اسلاما وانكار الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه مديرة (د) لا (وطء) لمديرة سواء أعزل أم لا لأنه لا ينافي لذلك بل يؤكده بخلاف البيع ونحوه (و) حل (له) وطؤها لبقاء ملكه

(٥٤ - بحري) - راجع (و) لم يتعلق بحق لازم (وصح تدبير مكاتب) كايصح تعليق عتقه بصفة كسبائي (وعكسه) أي كسبه تدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة فيكون كل منهما مديرا مكاتب يعق بالاسبق من الوصيتين موت السيد أو أدا النجوم ويطل الآخر لكن إن كان الآخر الكتابة لم يطل أحكامها فبيد العتيق كسبه وولده كقائه ابن الصباغ في الأولى ويقاس بها الثانية ويحتمل خلافه عليه جرى ابن المقرئ ومعالم ما يأتي في الفصل الآتي أنه إذا كان الاسبق الموت فلا يعق كله إلا ان احتمله الثلث

والافيتق قدره (د) صح (تعلق عتق كل نسما) صفة كايصح تدبير وكتابة للعلق عتقه بصفة (و) يبتق بالاسبق من الوصفين فان سبقت الصفة للعلق عتقه بها عتق في المولود فيه عن التدبير أو الأداء فيه عن الكتابة وذكر حكم تعلق عتق المكاتب بصفة قولي و يبتق بالاسبق في تدبير المكاتب وعكسه من يادق (فصل) في حكم حل المديرة والعلق عتقه بصفة مايد كرمه (حل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر) تمالها وان انفصل قبل موت سيدها لان بطل قبل انفصال نديرها بلاموت) لما كييع فيبطل نديرها أيضا تمالها ويخرج بالاحمال الحائض فاذا نديرها تم حلت فان انفصل قبل موت السيد فمدبر كافي والدار هو مودة والموصى بها الاعتق (٤٢٦) بها الامو بقولي لان بطل لان آخره ماو بطل بعد ان تماله نديرها

أوقيله لكن بطل بموتها فلا يبطل نديرة فانه في الثانية قد يبش والتقييد بقيل الانفصال مع بلا موت من ز يادق (كملت عتقا) فان حلها يصير مطلقا عتقه بالغة الى عاتق عتقها بها بقيد زنده بقولي (حامل) بهوان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو ايضالان بطل قبل انفصاله التعلق فيها بلاموت بخلاف ماو علق عتقا حالان لم حلت لا يبتق ان انفصل قبل وجود الصفة والاعتق بتمالامو بخلاف ماو علق عتقا حاملا وبطل بعد انفصاله تعلق عتقا أو قبله لكن يبطل بموتها فلا يبطل تعلق عتقه (وصح تدبير حل) كما يصح اعتاقه (ولانتمه امه) لان الأصل لا يبتع الربع (فان اعياها) مثلا (فرجوع) في الثانية وهو ضعيف (قوله والافيتق قدره) ويبقى الباقي كما اذا أدى قسطه للوارث عتق شيئا (فصل في حكم حل المديرة الخ) (قوله مع مايد كرمه) أي من قوله وحلف فاجود معاملا (قوله) حل من دبرت حاملا) أي من زنا أو من الزوج شيئا ويعرف وجوده عند التدبير بوضع لون سنة أشهرته فان ولده لا كثر من أربع سنه من لم ينجعها وان ولده لم ينجعها فربق من لها زوج يفتريها فلا ينجعها و بين غيره فينجعها زى (قوله ولم يستثنه) فان استثناءه لم ينجعها في التدبير الا ان عتقت بموت السيد حاملا به فانه ينجعها ام حل بخلاف العتق فانه ينجعها وان استثناءه كالموت فقتل العتق وضف التدبير عتق (قوله) الا ان بطل قبل انفصاله نديرها) حاصل المسئلة انها ان كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير وقت الموت أو قبلها ما عتقها الولد والا فلا شوي (قوله فلا يبطل نديرة) وهذا ما ثبت فيه الحكم للاتباع مع بطلانه في التنوع وكذا قوله بعد فلا يبطل تعلق عتقه (قوله) بصير معاقبته) ظاهره وان استثناءه لأن قال النسيب باعتبار ما ذكره الشارح من التقييد بقوله لم يستثنه حل (قوله فلا يبطل تعلق عتقه) ويعتق بوجود الصفة اذا كانت غير متعلقة بعين أمه أم اذا ما عتقت بها كدخولها للدار فيبطل تعلقه كافي شرح الروض (قوله) وصح تدبير حل) أي بعد نفع الروح فيه كما يؤخذ من تشبيه بالاعتاق عتق (قوله) ولا ينجع مدبر اولاده) هو مفهوم قوله حل من دبرت حاملا مدبر وبعبارة شرح حر ولا ينجع عبدا مدبرا ولده فعمل منه أنه ينجع أمه والظاهر أن المراد بالولد الحمل بدليل قوله وانما ينجع أمه فيكون مقالا لكون الحمل ينجع أمه فكأنه قال ولا ينجع ابدا من قصره حر على العبد وهو الظاهر اه (قوله وانما ينجع) أي الحمل خلافا لما يوجب كلامه (قوله في الرق والحريه) أي فكذا في سبيهما سم و حر (قوله كاه) أي أن خرج كله من الثالث أو بعضه أن خرج من الثالث بعضه فقط برماوى (قوله) بحسب ما من الثالث بعد الدين) أي كافي التبرع المنجز في مرض الموت وأولى بعبارة البرماوى قوله بعد الدين أي بعد التصرفات المنجزة في المرض (قوله) وعتق ثلث الباقي) وهو الدس وحيلة عتق كل أي التدبير مطلقا أي سواء كان هناك دين أو لا أن يقول أنت حر قبل مرض موتى بيوم وان من حاجة قبل موتى بيوم فاذا مات بعد التعلين المذكورين بأى الصفة بيوم مرض من رأس المال وان لم يكن له غيره موان كان عليه دين مستغرق لان عتقه ووقع في الكسرة حر وشرح حر (قوله) فان وجدت بغير اختياره) كثر ول المطر (قوله) بعد الموت) أي ادافى بعد الموت زمن يمكن

فيه أي من تدبير الحل ولا ينجع مدبر اولاده وانما ينجع أمه في الرق والحريه (والمدبر كق في جنابة) فيه منوعليه والثانية من يادق فان قتل بجنابته أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد ولا يبره ان قتل أن يشتري بقبته عبدا يدبره (ويبتق) للمدبر كاه وبه (الموت) أي بموت سيده بحسب (من الثالث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصحة فواستغرق الدين التركة يبتق منه شيء أو بعضها وهي موقوف ببيع نصف الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق على بصفة قبيل بالمرض) أي مرض الموت (كان دخلت) الدار (في مرض موتى فأتى حر) ثم وجدت الصفة (أو) لتقييده و (وجدت فيه) باختياره) أي السيد فانه بحسب من الثالث فان وجدت بغير اختياره فمرأس المال اعتبر ان الوقت للتعلق لأنه لم يكن منها ما يبالى حق الورثة وعلى عمل المطلق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (فيها) وجد (مع قول كسبه بعد الموت وقال

والبيان وصرح به الاصل
هنا بخلاف والد المدبرة
اذا قالت ولسته بعد الموت
وقال الوارث قبله فان
المدعي الوارث لانها تزعم
سريته والحر لا يدخل
تحت اليد وتعيير بما
أتم من تعييره بمال

﴿ كتاب الكتابة ﴾

هي بكسر الكاف قيل
وبفتحها لغة الضم والجمع
وشرعا عقد عتق بلفظها
بعض منجم بنجمين
فاكثره والاصل فيها قبل
الاجماع آباء الدين يفتنون
الكتابة مما ملكت إيمانكم
وخبر المكاتب عبد مانيق
عليه درهم رواء أو دود
وغيره وصحح الحاكم اسناده
وقال في الروضة انه حسن
والحاجة داعية اليها (هي
سنة) لواجبة وان طلبها
الريق كالندير ولشلا
يتمطل أثر الملك وتتحكم
للمالك على الملاك
(طلب أمين مكتب)
أي قوى على الكسب
وبهامر الشافعي رضى
الله عنه الخبر في الآية
واعتربت الامانة للإضبع
ما يحصل فلا يعتق والطلب
والقدرة على الكسب
ليوثق بتحصيل النجوم

﴿ كتاب الكتابة ﴾

درس

وفظها السلام لا يعرف في الجاهلية قيل أول من كوثب عبد له من الخطاب يقال له أبو أمية سل
علا في الندير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع شيخنا عزى و الكتابة خارجة عن قواعد المعاملات
لهو رايها بين السيد وعبد ولا يبيع عبده وهو رقة عبد عبده وهو الكسب زى وأيضا فيها ثبوت
ما لا يذم من ملكه ابتداء وثبت ملك القن عبد البر (قوله لغة الضم والجمع) لما فيها من ضم نجم إلى
آخر فتكون مرادفة للكتابة لغة وعطف الجمع على الضم من عطف العالم على الخاص ع ش (قوله
عقد عتق) أي عقد يفتنى إلى العتق فهو من إضافة السبب للسبب وسمى كتابة للرف الجارى
بكتابة ذلك في كتاب يوافق قسمة فيها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو المكسب شيئا
عزى وقيل زى تسمى كتابة لما فيها من ضم نجم إلى نجم وقيل لانه يوثق بها غابا (قوله
والدين يفتنون) أي يطلون (قوله والحاجة داعية إليها) لان السيد قد لا تسمع نفسه بالعق
بجانا والعبد لا ينتمى للكسب تشريعا اذا علق هتفه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها مالم يحتمل
في غيرها كما احتملت الجهالة في بيع القراض وعمل الجعالة للحاجة شرح مر (قوله لواجبة)
ذكره مع استفادته مما قبله نوطة قوله ولشلا يتمطل أثر الملك لانه إنما يصلح عتقنا في الوجوب
ونوطة فغاية أيضا ألورد صريحا على من قال ان الامر في الآية للوجوب ع ش ملخصا
(قوله وان طلبها) للرد على من قال بوجوبها اذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله والدين يفتنون الكتاب
مما ملكت إيمانكم فكان يوم خذل الامر على الوجوب (قوله وتتحكم المالك) عطف سبب على
سبب (قوله قوى على الكسب) أي الذي يفي عؤته ونجومه كما يدل عليه السياق (قوله وهما)
أي بما تضمنته من الامانة والكسب (قوله والخبر في الآية) ويطلق الخبر أيضا على المال كقوله والله
لخبا الخ ليرد بدفع العمل كقوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بر (قوله واعتبرت الامانة
الح) قدم على الامانة لانتراك الطلب والقدرة على الكسب في علة واحدة ع ش (قوله للإضبع
الح) يؤخذ من أن المراد بالامان من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا تركه نحو صلاة شورى (قوله
والاين فقدت الشروط) منها الطلب فيقتضى أنها عند عدم الطلب مباحة وليس كذلك بل هي سنة
حتى عند عدم الطلب وثنا كدبه حل (قوله بان فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله فباحة)
بزم البقي في تصحيحه بكرة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق واستيلاء عبده عليه يمتنع قال
وقبضتي الحال إلى التحريم حيث تقضى كتابته لم تكن من المحرمات كسرة النجوم والتحسين من

(اللا) بان فقدت الشروط أو أحدها (فباحة) اذ لا يثوى رجا العتق بها ولا نكح به بحال لانها عند قدماء ذكر قد تقضى إلى
العتق (وأركانها) أربعة (ريقق وصفة

وعوض وسيدو شرط فيه **مر** (في معنى) من كونه مختارا أهل تبرع ولا له تبرع وآية لولا، فنصح من كافر أهل وسكران لمن
مكره ومكاتب وان أذن له سيده ولا من وصي ومجنون ومجور وسفاه وأولادهم ولا من مجور وفلس ولا من مرتد لان ملكه
موقوف والعقود لا توفى على الجديد **(٤٢٨)** كما علم من باب الردة ولا من بعض الناس أملا لولا، وذكر

سكمه مع المكره من
زبادي (وكتابة مرض)
مرض الموت محسوبة
(من الثلث) وان كاتبه
يثل قيمته أو أكثر لان
كسبه له (فان خلف مثله)
أي مثلي قيمته (صحت) أي
الكتابة (في كسبه) سواء
أكان ما خلفه مما أدله
الرفيق أم من غيره انبثق
للورثة مثله (أو) خلف
مثله) أي مثلي قيمته (في)
ثلاثه) تصح فيق له ثلثه
مع مثلي قيمته وما مثله
ثلاثه (أو) يثقل غيره
في ثلثه) تصح فاذا أدى
صحت من النجوم عتق
وهذا من زبادي (د)
شرط (في الرفيق اختيار)
وهو من زبادي (وعدم)
صباونون وان لا يتعلق به
حتى لازم كسبه عقودهم
في غير الأخير وأما فيه
فلا نه لما معرض البيع
كلهمون والكتابة تنفع
منه أو مستحق للثمن
كللوجر فلا يتفرغ
لا كسب لنفسه (د)
نفسه وما قاله الباقين هو المتمد زي زيادة **(قوله)** وعوض
للكان أولى قول على التحرير **(قوله)** لا من مكره) يعني أن عمله ما يكره حتى كان يترك كتابته
فأكره على ذلك فانها تصح حينئذ لان الفعل مع الإكراه يثقل كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان
كان النفر مقيما من معين كزعمان مثلا وأما الكتابة التي أن من غيره زمان قليل فان يكن كذا
كان النفر مطلقا فلا يجوز أن كراهه عليه لانه لم يلزم وقتا بعينه حتى يأتمر التأخير عنه فلو أكرهه على
ذلك ففعل لم يصح **(قوله)** والعقود لا توفى أي التي يشترط فيها اتصال القبول بالإيجاب بخلاف مالا
يشترط فيه ذلك كالذبيح والوصية فانها لو توفى كانت مقدم حل مخلصا **(قوله)** وكتابة مرض المراد
بالكتابة للمكاتب من إطلاق المصغر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثلث لان المحسوب إنما
هو المكاتب أي قيمته لا العقد في الكلام بعدها التأويل بقدر منافع أو بقدر منافع فقط أي
ومتعلق بكتابة مرض أو بقدر قوله محسوبة أي محسوب متعلقها وهو المكاتب بالنظر لثقيته
(قوله) وان كاتبه يثل قيمته ولا ينظر البهاوق الكتابة لان حق الورثة لم يتعلق بها الآن لاختلاف ان
السيد بينهما في مصلحته **(قوله)** لان كسبه) أي السيد وقد جعله للعبد بكتابته اه عبد الله عبارة
مر لان كسبه ملك للسيد اه ويصح عود التصدير للمكاتب يعني أن الكسب بدلالة الكتابة للمكاتب
وقد كان قبلها للسيد فقوته على الورثة بكتابته وحاصل التعليق انه لما فوت على الورثة كسب العبد
كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل فذلك حبس العبد من الثلث **(قوله)** (عما) أي من النجوم حل
(قوله) (أداء الرفيق) أي قبل الموت **(قوله)** (في ثلثه) كان كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو
بالنجوم ثلاثون فيقال بل ثلثه عشرون وهي ثلث الجميع **(قوله)** (فاذا أدى) أي بعد موت السيد ولا يتعلق
منه شيء بعد ذلك لان كتابة ثلثه تبطل بمجرد الموت سم بالمعنى **(قوله)** (صحت) أي الثلث **(قوله)** وهو
من زبادي) قد يقال الأصل عبر بما ينفي عنه وهو إطلاق التصرف لانه يلزم منه الاختيار فكيف يكون
من زباديه **(قوله)** وعدم صباونون) هلا قال وتكليف كمال أصله مع أنه أخصر وأجيب بأنه إنما
عبر بذلك لبشمل الكفران اذ هو غير مكلف وبعبارة الأصل يخرج مع أن الغرض ادخاله كأفاده
الشارح **(قوله)** كاللوجر الخ) طاهره وان قصرت المدة ووجهه بأنه لما كان عاجزا في أول المدة زل منزلة
ماله كاتبه على منفعته لم يتصل بالعقد عس على مر **(قوله)** ككاتبك) ولا بد من اضافته للجملة
فلو قال كاتبك بذلك مثلا لم يصح عس **(قوله)** مع قوله اذا أدبته الخ) لان لفظها يصلح للخرجة
فاحتمل تقييدها بقوله اذا أدبته الخ والمراد بالقول كلامه ما يشمل النفس لاجل قوله أو نية لنية
لاستحي قولنا لفظيا ولا يتقيد بما ذكره بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت منه ذلك من فانت حر وشمل
برئته حصول ذلك بإداء النجوم والبراءة للمفوظ بها وبراءة الدمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ
شرح مر **(قوله)** (أونية) أي عند وجود جزء من الصيغة عس وهذا في الكتابة الصحيحة أما
الفاصلة فلا بد من التصريح بقوله فاذا أدبته فانت حر كقوله القاضي حسين وغيره من لان الملصق
فيها التعليق والصفات الملحق بها لا تحصل بانية عمرة سم **(قوله)** (وقبولا) أي فورا عس **(قوله)**

شرط في الصيغة لفظا بشرطها) أي الكتابة وفي معناه ما مر في الضمان (إيجابا
ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كأنك (من جملة) قوله (اذا أدبته) مثلا (فانت حر لفظا أونية وقبولا ككاتبك) وذكر
السكاف قبل كاتبك وقبلت من زبادي (د) شرط (في العوض)

كونه ذينا ولو منفعة فان كان
غير ذين فان لم يكن منفعة
عين لم تصح الكتابة والا
صح على ما يأتي (مؤجل)
ليحصله ويؤديه ولا تخلو
المنفعة للذمة من التأجيل
وان كان في بعض نحوها
تجبل فالتأجيل فيأشترط
في الجلة (منجما بنجمن
فاكثر) كما جرى عليه الصحابة
فمن بعدهم (ولو مبعض)
فلا بد من كون الموضع فيه
ذينا الى آخره وان كان قد
يملك بعضه الحر ما يؤديه
وبهذا وبما يأتي على أن
كتابة المبعض فبارك منه
صححة وبصرح الاصل
وسواء أقال كاتب مارق منك
أم كاتبتك وبطل في باقيه في
الثانية لانها تفيد الاستقلال
باستغراق مارق منه في
الاولى وعلا بغير يق الصفقة
في الثانية ومن التنجيم
بنجمن في المنفعة ان يكاتبه
على بناء دارين موسوطين
في وقتين معلومين بخلاف
مالو اقتصر على خدمة
شهرين لا يصح وان صرح
بأن كل شهر نجح لانهما نجح
واحد (مع بيان قدره) أي
الموضع (وصفه) وهما من
ز بادق (وعدد النجوم
وقط كل نجم) لان الكتابة
عقد معاوضة والنجم الوقت
المضروب وهو المراد هنا
ويطلق على المال المؤدى فيه
كما سيأتي (ولو كاتب

كونه ذينا) اذ لا ملك له برد القد عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم النجحة الا كسفا هنا
بنادر الوجود وان لم يكتف شرح حر (قوله ولو منفعة) أي في ذمة المكاتب كأن يقوله كاتبتك
على بناء دارين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بأن كان عينا كأن كاتبه على شائين
معتنين لا بد منهم الى شهرين فلا يصح وان أسكن ان يشتر بهما من زيد ويؤديهما لسيده لان
الاعيان لا تؤجل (قوله منفعة) أي عين المكاتب بخلاف عين غيره تملك سم عن شرح
الروض (قوله والا) أي بأن كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأن
يضم لها شيئا آخر كما يأتي في قوله ولو كاتب على خدمة شهر من الآن ودينار ولو أناته محت (قوله
مؤجلا) لم يكتب بال مؤجل عن العين مع أنه يفتى عنه قال ابن الصلاح لان دلالة المؤجل على الدين بال الالتزام
وهي لا يكتفي بها في الخطابات وهذا أي الدين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظر لان دلالة المؤجل
على الدين من دلالة التضمين لا التزام لان مفهوم المؤجل شرعا دين تأخر وفاؤه فهو مركب من
شئين ودلالة التضمين يكتفي بها في الخطابات لاحسن في الجواب أنه تصرح بما علم من المؤجل اه
حج قال وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليحصله) أي ليتمكن من تحصيله (قوله في بعض
نحوها) وهو النجاة الاول (قوله تجبل) أي فيصح أن تكون متصلة بالقد وان تكون
متصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة بالقد شيئا ولا بد أن يكون معهما ما يأتي
(قوله في الجلة) أي بقاعدة النجيم الاول بخلاف منفعة العين فانه يمنع فيها التأجيل فيشترط اتصالها
بالقد وان يكون معهما زى (قوله ولو مبعض) راجع للسك بدليل كلام الشارح بعد الغاية
لرد (قوله وهذا) أي بقوله ولو مبعض وبما يأتي وهو مفهوم قوله لا مبعض رقيق لان مفهومه ان
بعض البعض الرقيق تصح كتابته (قوله لانها الخ) علة قوله صححة (قوله على بناء دارين) أي
في ذمة بأن يلزم ذمة ذلك زى وحل ولوأر يدينأؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي
لا تؤجل والفرض هنا تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن
تقول في وجه بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقدمتوا ذلك في
الاجابة لعمى موجودها فيحتل أن يسوى بينهما بان يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقتا ابتداء
الشرع لكل وقتا لاجمع وقتا للعمل ويحتل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض
أوسع أزمان المعوض ويشاع فيه أكثر وان ما يتعلق بالعق المشتوف الى الشارع يتساع فيه
أو بغير ذلك فليعلم سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة رجب ورمضان فأولى
بالسداد لا قطع ابتداء للذمة الثانية عن آخر الاول شرح الروض وحر وهذا يعلم أنه لا فرق بين البناء
والخدمة وأنهما متى تعلقا بالعين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يؤولهم من كلام الشارح حل (قوله
لا يصح) قال الرافعي لان منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل اه وقد
يفهم تعلقه انه لو لم تكن خدمة الثاني متعلقة بان كانت في الذمة صح سم (قوله لانها ما يجمع واحد) فلا بد
أن يضم الى ذلك شيئا آخر حل (قوله لان الكتابة عقد معاوضة) وعلا يلزم به هنا أن يقال عقد
معاوضة يحكم فيه لأحد المتعاقدين تلك العوض والموضع اذ السيد يملك النجوم فيه بمجرد العقد مع
بقاء المكاتب على ملكه الى أداء جميع النجوم وقول بعضهم ملغزا فيه بأنه ملوك لا ماله له مبنى على
مجموع وهوان المكاتب مع بقائه على الرق لا ماله له شرح حر (قوله الوقت المضروب) أي ولو
باعتق وان عظم المال كما قال حر وابن حجر (قوله ويطلق على المال المؤدى فيه) وسكوته عن

(على منفعتين مع غيرهما مولا (بحو خدمة شهر) من الآن (ودينار ولوى أنثاء) هوأولى من قوله عندا تضاه (صحت) أى الكتابان لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفيق فيها وهدينا راما تستحق المطالبة به بعد المدة التي عنها لاستحقاقه وإذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد النجوم بشرط أن تصل الخدمة والمنافع المتعاقبة بالاعيان بالمقد فلا يجوز تأخيرها عنه كأن العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع (٤٣٠) الملتزمة بالخدمة ولا بشرط بيان الخدمة بل ينفع فيها كإسريانه في

الاجارة (لا) ان كاتب (على أن يبيع كذا) كتب بالث فلا يصح لانه شرط عتق عتق ولو كاتبو باعه ثوبا ملتان قال كاتبك وبك هذا الثوب (و) بالشرع (ي) بنجيم مثلا (وعلى الحرية بأدائه صحت) أى الكتابة (لا البيع) لتقدم أحدهما على مبيع الرقيق من أهل مبيعة سيده فصل في ذلك بتريق الصفة فيوزع الالف على قبتي الرقيق والثوب فما خص الرقيق يؤدى في النجيم مثلا (وصحت كتابة أرقاء) ككتابة صفة (على عوض) منجم بنجيم مثلا لاتحاد المالك صار كالأول باع عبدا بن واحد (وزرع) العوض (على قيمته وقت الكتابة فن أدى) منهم (صحت عتق) ولا يوقف عتق على أداء الباقي (ومن عجز رقيق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (٤٣١) كتابة (بعض رقيق) وان كان باقية لغيره وأذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا ككتاب النجوم ولم لو كاتبني من مائة بعضه والبعض ثلث مائة أو موصى بكتابة رقيق فلا يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يجوز الورثة صحت الكتابة في ذلك القدر وعن النص والبغوى صحة الكتابة بكتابة بعض عبده (ولو كاتبه) أى شريكان في نفسه مائة أو ثلثهما (مما صحت) ذلك (ان أنقشت النجوم) جفا وصفا وأجلا

فيان موضع التسليم لعوض الكتابة يشتر بعدم اشتراطه لكن في أصل الرض عن ابن كج ان فيه الخلاف في السلم روى (قوله على منفعة عين) أى عين المكاتب كإسرى يدل عليه تشبيه شيخنا عشائري وعزيرى (قوله والمدة) أى مدة كرت المدة لتقديرها (قوله حصل تعدد النجوم) قال الزركشي وكأنه لما كان استيفاء الخدمة جماعها لا يحصل الاتي المستقل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الاتفاق بالتأخير غير العبد (قوله ان تصل الخدمة) المراد المتعلقة بعينه فقوله والمنافع من عطف العام لا المتعلقة بذمة لقوله بخلاف المنافع للترزمة في الذمة عن قال هر في شرحه فلم أن الاجل انما يكون شرطا في غير منفعة بقدر على الشرع فيها حال وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين انصاه بالمقد بخلاف الملتزمة في الذمة وان شرط المنفعة للتسليم بالمقد ويمكن الشرع فيها عبية ضمنية تجب آخر اليها كالثلث المذكور وان شرطه تقدم من الخدمة فالوقدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح اه وقوله المتعلقة بالعين أى بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها ضمنية ما لا أثر بل يصح أن تتخص النجوم منها كالقدوم في قوله ومن النجوم بنجيم في المنفعة الخ تأجل (قوله بالاعيان) أى عين المكاتب أربعين من أعيان ماله بان كان مبيعا وذلك يبيعه المخرأعيانا كما قاله حل فانه قدم قبل ان الأول العين أى عين المكاتب لان الرقيق لا يملك (قوله على أن يبيع) أى العبد و يصح رجوعه للسيد كما قاله الزركشي قال عبد البر بان يقول كاتبك على كذا بشرط أن أبيعك الكى الفلاني عبد البر (قوله أى الكتابة لا البيع) سواء قبل القدين معا أم مرتبا كتبت ذلك أو قبلت الكتابة والبيع أو عتك كإسرى بعد كلام اللحن وصرحه في الروضة وأصلها روى (قوله أحديثه) أى البيع وهو الإيجاب لانه لا يصير من أهل مبيعة سيده الأبا قبول أى قبول الكتابة (قوله على أداء الباقي) أى ان كانت الكتابة صحيحة شو برى لا يقال عاق العتق على أداء جميعهم لان الكتابة الصحيحة يغل فيها حكم المعاوضة شرح هر (قوله لا كتابة بعض رقيق) فلأدى النجوم عتق نظر التعليق وسرى مطلقا ان كان باقية لمكاتبه ومع البسار ان كان لغيره واسترد من سيده مادامه اليه يرجع عليه اليد بسط القدر المكاتب كإسري في كلامه حل ورى أى يقطه من قيمته (قوله ثم لو كاتب الخ) هو ضعيف في الأولى والاخرة لان التبعيض فيما ابتداء بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه فان التبعيض في الدوام وبتفرقة مالا يتفرق الابتداء وهذا هو المذهب روى لكن شرح هر كالنارح ولم تضعف حواشيه ويرد على كلام روى فإذا أوصى بكتابة رقيق ولم يخرج من الثلث إلا النصفه وقال الوارث كاتب نصفك أن التبعيض في الابتداء في الدوام الآن قاله التبعيض في الدوام بالنظر لبقاء المالك (قوله بعضه) أى بعض رقيق (قوله ان أنقشت النجوم) هلا صحت مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة المالك وأى بمقدور ثلثمائة فعلى الأول سدس

وعدا وفي هذا الطلاق
النجم على المؤدى
(وجعلت) أي النجوم على
نسبة ملكيها) صرح به
أولاً في (فلوجيز) الرقيق
(فجيز أحدهما) وفسخ
الكتابة (وأبقاه الآخر)
فيها (لم تجز) كاتبه
عقدها (ولو أبرأه) أحدهما
(من نصيبه) من النجوم
(أو أعتقه) أي نصيبه من
الرقيق (عتق) نصيبه منه
(وقوم) عليه (الباقى)
وعتق عليه وكان الولد كله
له (إن أسير وعاد الرق)
للكاتب بأن تجز فجيزه
الآخر والتقييد بمودارق
من زادت فإن أسير من
ذكر أول يدالرق وأدى
المكاتب نصيب الشريك
من النجوم عتق نصيبه
من الرقيق عن الكتابة
وكان الولد لههما وخرج
بالإبراء والاعتاق ما لو قبض
نصيبه فلا يعتق وإن رضى
الآخر بتقديمه إذ ليس له
تخصيص أحدهما بالقبض
(فصل) في ما يلزم السيد
وما يسر له وما يجرم عليه
وبين حكم ولد المكاتب
وغير ذلك
لزم السيد (في) كتابة
(مهيضة قبل عتق) حط
متول من النجوم عن
المكاتب (ودفعه) له بقيد
زده بقولي (من جنسها)

فبالملكاه بالسوية وكتابه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والآخر درهم في الشهر الثاني
مثلاً يكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فإن العوض معلوم وحسب كل واحد منه
معلومة ثم يظهر أنه يحتمل أن المراد بالناق النجوم حسباناً لا تكون بالنسبة لأحدهما دنائير وللآخر
درهم لأن تكونا دنائير ودرهم بالنسبة إليهما جميعاً كافى المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز اه
سم مع زيادة (قوله وعد) أي وعدد النجوم لأعداد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم
كان كاتبه أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والآخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله وجعلت)
عطف على اتفقت فيبذنه شرط لكان فل هو أنه معطوف على صح ومتقضى قوله بعد ذلك فإن
اتنى شرط مما ذكر كأن جعلاه على غير نسبة للملكين الخ أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح
صرح به وأطلق يقتضى أنه معطوف على صح تأمل (قوله على نسبة ملكيها) كأن يكون
لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثه وكتابه على ستة دنائير يؤدى في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب
الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد ويدفع لهما معاً وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أولاً كما يأتي
(قوله وفسخ الكتابة) ظاهر أن تجيز السيد ليس فسخاً وقضية قوله التي وعاد الرق بأن تجز فجيزه
الآخر أي فسخ وبه صرح في الر وض (قوله فيها) أي الكتابة (قوله لم تجز) لا يقتضي ما فيه من الخفاء
والأجل لأنه لو يجرم رجوع الضمير للتجيز ويوضح قول الر وض وشرحه ولو تجز أحدهما وفسخ
الكتابة وأراد الآخر إبقاءه فيها وانظروا بطل عقدها في الجرح اه ومنه عز أن الضمير في لم تجز عائذ
للايقا المفهوم من إبقاءه لما قبله معه وأن المراد بنى الجواز ما يشمل في الصحة تأمل قال حل وكان
ينبغي أن نصح الكتابة لأنه تبعيض في الدوام (قوله أي نصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام
حيث ذكر العصب بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وقوله فلا يعتق أي نصيبه وقوله بتقديمه أي
المعيل لكن من النجوم ففيه استخدام أي (قوله اذ ليس له الخ) لأن كل مشتركين في مال إذا أخذ
أحدهما شيئاً اختص به إلا ثلاثة نجوم الكتابة ويرى الوقت والميراث فمن أخذ شيئاً من هذه
الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع وحمل عدم اختصاص أحدهم فيرى الوقت بالنظر للوقوف
عليهم أما باب الوظائف المشتركة فما يأخذ أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وإن حرم على الناظر
تقديم طلبه من غير علمه بوضايره منهم اه مر

(فصل في ما يلزم السيد الخ) (قوله وما يسر له) أشار إليه بقوله ولخط أو الخ (قوله قبل عتق)
وبجوز بعده قضاء وفي التهذيب أن وقت وجوبه من الفدالي العتق موسع فيبتين عند العتق سم
زى وبعبارة مر ويتقضى اذ ابتي من النجم الأخير قدر ما يبي فأن لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء
اه (قوله حط متول) صادق بأقل متول كشي من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان
المالك متعدداً وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ماقى المصرة من أن الصاع يتعدد بتعدد العاقد بأنه
صلى الله عليه وسلم قدر اللين لكونه مجهولاً بالصاع للاتصال النزاع فيما قبل اللين المحلوف في يد
الشترى فنسمل ذلك ما لو كان اللين ناهجاً فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم نفرة الشارع بين
القليل وغيره ولو كان المتمول هو الواجب في النجمين لم يسقط الخط بل يحط بعض ذلك القدر
عنى على مر وبعبارة على الشارح وانظر لو كان المتمول هو الواجب في النجمين هل يسقط
الخط أولاً سم والأقرب عدم السقوط وينبغي أن يحط بعض ذلك القدر كأن يملكه بعضه شائناً
بشرى فولا مثلاً ويدفع له بعتة كالموت شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة وأولاً مثلاً فانه يفضل
فيه ذلك بعبارة حل قوله حط متول أي ولومن كل واحد من الشركاء (قوله من جنسها) أو

وان كان من غيره قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الايتاء على العتق وخروج يادتي في
 صحيفة القاسمة فلا تثنى فيهما من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء ما لو كاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله ولو كاتبه على منفعة (والخط) أولى
 من الدفع لان القصد بالخط الايتاء على (٤٣٣) العتق وهي محققة فيه موهومة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة

أخرى (وكون كل من
 الخط والدفع في) النجم
 (الاشير) أولى منه فيا قبله
 لانه أقرب الى العتق (و)
 كونه (ربما) من النجوم
 أولى من غيره (فان لم
 تسمح به نفسه فكونه
 سبعا أولى) روى خط
 الزرع للنسائي وغيره وسط
 السج مالك عن ابن عمر
 رضى الله عنهما (ودرم)
 عليه (تتبع بمكاتبته)
 لاختلال ملكه فيما اقتصر
 الاصل على تحريم الوطء
 بفهم حل غيره وليس
 مرادا (و يجب بوطن) لما
 (مهر) لما وان طاروته
 لشبهة الملك (لاحت) لانها
 ملكه (والله) منه (حو)
 لانها علفت به في ملكه
 (ولا يجب) عليه (قيمه)
 لاعتقاده حرا (وصارت)
 بالولد (متنوعة مكاتبته)
 فان تجزئت عتقت بوث
 السيد (ولدها) أى
 المكاتبه (الريق) بقيد
 زده بقولي (الحادث) بعد
 الكتابة ولو جلت به بعدها
 (بذبحها فاعتقا) بالكتابة
 كوله المتنوعة فلا تثنى
 عليه ليلدافلو يوجد منه انما لم يلد السيد مكاتبته كاجز به الماوردي وان ذكر
 الاصل انه كتاب لان الحاصل له كتابة تبعية للاستقلالية ومن ترك ذلك (والحق) أى حق الملك (فيه السيد فلو قتل فقيته له ويؤمن
 أرض جنابة عليه وكسبه ومهره وما فضل وفن عتق فله والا فلا يده) كافي الام في جميع ذلك (ولان تثنى شي من مكاتب الا بأداء الكل)
 أى كل النجوم لغير المكاتب عبدا ما في عليه درهم

من غيره برضا المكاتب حل فلا يلزمه قبول غير الجنس بغير رضاه فاذنات السيد بعد أخذ مال
 الكتابة وقبل دفع ماذ كر لزم الورثة دفع ذلك وان كان مال الكتابة باقيا أخذ منه الواجب لان حقه في
 عينه ولا زاحما صاحب الديون سم وزى (قوله وان كان من غيره) أى غير عينا (قوله فسر الايتاء
 الخ) أى انما فسر الايتاء بما يشمل الخط وان كان الناسد منه الدفع لان القصد من الخ (قوله لو كونه
 رباعيا) قال الباقى في بينهما الدرس وروى البيهقي عن أنس بن سعيده مولى أنس أنه كتب عبدالله
 على ألف درهم ومائتي درهم قال فأنشيه بمكاتبتي أى بالنجوم فرد على مائتي درهم زى وفيه بينهما
 الخس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة التحفة اقتداء بابن عمر وقال المحلى روى
 مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كتب عبدالله على خمسة وثلاثين ألفا ووضع بينهما خمسة وذلك في آخر نجومه
 والخمسة سيم الخمسة والثلاثين (قوله تمتع) دخل فيه النظر وتقدم في كتاب النكاح حله لانه يهرقنا
 عدا ما بين السرة والزكوة فاطلاقه محمول على ماضيه في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه زى (قوله
 ويجب لهما مهر) ولا يشكر بشكر الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر كما تقدم زى وعش (قوله
 لشبهة الملك) دفع لما يقال اذا طاروته كانت زانية فكيف يجب لها مهر وحاصله أن طاروته دافعه
 وهي الله فالاضاة في قوله لشبهة الملك بانية (قوله لاد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقده
 ولكن يعن من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أى لانه (قوله مكاتبته) أى مستمرة
 على كتابتها والا فالكاتبه ثابتة لما قبل ذلك ولوقال كالمهر وهي متولدة مكاتبه كان أشهر سم زى
 (قوله عتقت بوث السيد) وعتق ماله أيضا وألدها الخادنون بعد الاستيلاء كما هو معلوم من كتاب
 أمهات الاولاد زى (قوله الحادث) أى انفصل حل أى لثاني قوله ولو جلت الخ (قوله بعد
 الكتابة) بان تضعه لاكثر من ستة أشهر من الكتابة زى ولو اختلفا في ولدها فقال السيد ولدتني
 قبل الكتابة فهو رقيق وقال بل بعدها والزمن محتمل صدق السيد بجينه حيث لا يثبت أولسكل بينه
 وتعارضا سم (قوله واعتقا بالكتابة) خرج بالكتابة ما لو رقت المكاتبه ثم عتقت بجهة أخرى فلا
 يتبعها ولدها زى (قوله مكاتبته) أى بعد بلوغه وقبل عتق أمه أو بعد وثاوتها وهي جزاها واذ كان
 عتق الابن من أدائه وأداه أمه كإفائه سم (قوله لان الحاصل الخ) تعليل لخوف تقديره وانما
 كان السيد مكاتبته مع أنه مكاتب (قوله ترك ذلك) أى انه مكاتب (قوله السيد) أى للام وفي قول
 الحق لما أى للام المكاتبه كفى شرح حر (قوله فقيته) أى ان قضا الخلق في الولده فلا تثنى
 له ما ذكر من الارش وما بعده فهل يؤمنه السيد من عنده وبما من بيت المال وفي شرح الروض وقل
 على المحلى أن السيد يؤمنه حينئذ لان الحق فيسهله اه (قوله كما في الام) أى أمه إذا الولد المكاتبه
 لا كتاب النافي رضى الله عنه وفيه أنه لم يذكر ما تقدم في الام حتى يقبس عليها فله معلوم من خارج
 (قوله في جميع ذلك) أى من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فابعدا المؤنة والمأثملة فقد ثبتت بقى في كونه

يؤنوا

عليه ليلدافلو يوجد منه انما لم يلد السيد مكاتبته كاجز به الماوردي وان ذكر

الاصل انه كتاب لان الحاصل له كتابة تبعية للاستقلالية ومن ترك ذلك (والحق) أى حق الملك (فيه السيد فلو قتل فقيته له ويؤمن
 أرض جنابة عليه وكسبه ومهره وما فضل وفن عتق فله والا فلا يده) كافي الام في جميع ذلك (ولان تثنى شي من مكاتب الا بأداء الكل)
 أى كل النجوم لغير المكاتب عبدا ما في عليه درهم

وفي معنى أدائها ما الباقي منها الواجب والإبرامها والحوالها أغلبها (ولو أتي بمال فقال سيده) هذا (حرام ولايته) له بذلك (حلف الكتاب) فيصدق في أنه ليس بحرام (وبقال لسيده) حينئذ (خذه وأبرئه عنه) أي عن قدره (فإن في قبضه القاضى) عنه وعتق الكتابان أي أدى الشكل (فإن نكسل) للكتاب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام لفرض امتناعه من لو كان بيننا سمعت لذلك ثم لو كاتبه على علم بجاه به فقال هذا سرام فالظاهر استعماله في قوله حرام فإن قال

(٤٣٣)

أولاه لم يغرمه في حلف

السيد لأن الأصل عدم

التذكية كظنيره في السلم

(ولو خرج المؤدى) من

النجوم (معبا ورده)

السيد بالعيب وهو جاز له

صرح الأصل (أو) خرج

(مستحداً بأن أن لا تلتقى)

فيهما (وإن) كان السيد

(قال عند أخذه أنت حر)

لأنه بناء على ظاهر الحال

من صحة الاداء وقد بان

عدم محضه والاولى من

زبادى وتعبيره بما ذكر في

الثانية أولى من تنبيهها

بالنجم الاخير (وله) أى

للكاتب (شراء اياه

لتجارة توعاله في طرق)

الاكتساب (لا تزوج الا

بذن سيده) لما فيه من

مؤن (ولاوطه) لا يتولو

بأنه خوفاً من هلاك الامة

في الطلق فنه من الوطه

كسح الزمان من وطه

المرهونه وتعبيره بالوطه

أثم من تعبيره بالقسرى

لاعتبار الانزال فيعدون

الوطه (فان وطها على

الوطه

بمعناها بما ذكر لا يماضت مستقلة بالكتابة وتكون نفسها ولا علاقة لسيده بمؤنتها الآن يراد بالجميع المجموع أي أبعادا المونة كما يؤخذ من عبارة الأصل (قوله وفي معنى أدائها الخ) أى في أنه إذا حصل الحلف حصل العتق فإذا أدى المكاتب النجوم وبقى عليه ما يجب حله فخطه السيد عتق نفسه من العبارة تنقضي أنه لا يلتصق إلا من صدر من السيد حط (قوله لأغلبا) فإنه لا يلتصق بحالة السيد على المكاتب بالنجوم لعدم صحة الحط وإن أدهم كلامه معها أه رشيدي (قوله فيصدق) أى محلا بظاهر اليد مر (قوله وبقال لسيده خذ) استشكل بأنه حرام باعترافة فكيف يؤمر بأخذه وأوجب بانخذه فإذا اختار أخذه علمناه بتقضىه أى إذا ادعى أنه مالك معين أزم بدفعه والاقتيل ينزعه الحاكم لم يحفظ في بيت المال والاصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مالكة ويمنع من التصرف فيه فإن عاد وكذب نفسه وزعم أنه لكان قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذلك ولا يصدق لتصرعهم يقول خبر الكافر والفاقد عن فعل نفسه كونه ذمته هذه شرح مر (قوله وهو جاز له) أى الحال أنه جازر (قوله بان أن لا تلتقى) حتى لو ظهر الاستحقاق بعدمه بان أنه لا تقيان ما تركه للسيد لا فورته زى (قوله وإن قال الخ) صورة المسئلة إذا قصد الاخبار أو أطلق فإن قصد الانشاء عتق زى (قوله عند أخذه) أشهر قوله عند أخذه بنصو المسئلة بما أقاله متما بقبض النجوم وفي كلامه الانما اشعار به قال في أصل الروضة وهو تفصيل قوم لا بأس بالاخذ به لكن في الوسيط أنه لا فرق بين كونه جوابا عن سؤال حر بته وأبتهاء وبين كونه متصلا بقبض النجوم وألا هو قوله لكن في الوسيط هو العتق زى (قوله تزوج) وإن كان أتى خوفاً من موتها بالطلق فيعتق السيد وإن كان تعليمه قاصر على الذكركا في قول على المحلى (قوله ولا وطه) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بمادون الوطه ابن حجر وقال الشورى ويحرم غير الوطه ان أفضى اليه والا فلا أه (قوله كسح الزمان من وطه المرهونه) انظر التبيين مع أن وطه الزمان بآذن المرتين جازر قلل التبيين مطلق المتع مع تحقق ملك المنوع في الموضعين عر ض (قوله لا اعتبار الانزال فيه) فلا من القسرى يعتبره أمران حجب الامتناع عن أعين الناس وإنزاله فيها أه أى فلا يقال تسرى فلان بأمة الا اذا وجد هذا الأمران (قوله لشيبة الملك) الاشارة بآية (قوله نسب) أى ليس من زنا فيكون قوله لاحقا به نصيرا له (قوله ورعا عتقا) أى في الاولى وعتقا فقط في الثانية والثالثة حل (قوله عتوك لا يه) أى مادام كاتباً وذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوقك عتق الخ (قوله لسته أشهر) أى غير لحظة الوضع والانتصت المدة عن أقل مدة الحل سم عر ض (قوله ووقع في الأصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر للحظة الوطه والمصنف لم ينظر لها علمها أه (قوله مطلقا) أى أنت بلسنة أشهر

(- ٥٥ -) (بحيرى) رابع -

من وطه (نسب) لاحق بلشيبة الملك (فان ولدته قبل عتق أبيه) أومعه (أو بعده) لكن (لهون ستة أشهر) من العتق (يتبعه) رافعاً وهو عتوك لا يه يتبعه يبعه ولا يلتصق عليه لضعف ملكه فوقك عتقه على عتق أبيه ان عتق عتق والارق وصار للسيد (ولا تصير) أنه (أم ولد) لأنها عتقت بمالك (أو) ولدته بعد العتق (لها) أى لسته أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالنصرين ووقع في الأصل لفرق ستاً أشهر (وطها) أى مع العتق مطلقا

(أو بعده) في سورة لاكثر بقية منه يقول (وله ستة أشهر) فأكثر (من الوطء فهي أم) وله ظهور العلق بعد الحربة ولا نظر إلى احتمال العلق قبلها تغليباً لها والولد حينئذ حرقاً لم يطأه من المتى ولا بعده أو وله ستة أشهر من الوطء لم يصراً له (ولو عجل) التجمؤ أو بصها قبل عملها (عجبر السيد على قبض) لم يحل (إن امتنع) منه (لفرض) كؤنة سقط وخوف عليه كأن عجل في زمن نهي (والا) بأن امتنع لا لفرض (٤٣٤) (أعبر) على القبض لأن الكتاب غرض ظاهر أفعوه وتنجيز المتى

أو تفرع يولد من رجل السيد

أولا كثر من المتى (قوله أو بعده في سورة لاكثر) أي أو وطئها بالمتى في صورتها إذا ولدته لا كثر من ستة أشهره (قوله بقية) أي لكل من الوطء مع الوطء بعده عن وهذا ظاهر بل هو قديم البدية فقط وأما إذا قرن الوطء المتى فيلزم الأسكان من أنه لفرض به ستة بعد المتى كما في شرح هر (قوله هي أم) أي في هذه الثلاثة أو الأربعة جعل قوله في أكثر صورة رابعة وقوله لمصر أم ولد أي ويتبع الولد أباه كما يتبعه في الثلاثة الأولى التي في المثنى فتكون تبعية في خمس صور جملة الصور ستة (قوله كؤنة سقطه) انظر لو تحمل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من يحمل المقرض أو السلم إلى المؤنة النقل سم (قوله في زمن نهي) وإن أنشأ الكتابة في زمن النهي لأن ذلك قد يزول عند الحل ولما في قوله من الضر قال الماوردي والروائي فإن كان هذا الحرف معهوداً لا يرجح زواله لزمه القول وجهاً واحداً شرح الرض (قوله وهو تنجيز المتى) أي إذا أراد دفع الكل وقوله أو تفرع يبعه أي إذا أراد دفع البعض عبد البر والمراد تنجيزه في النجم الأخير وتفرع يبعه في غيره (قوله محاسن) أي من قوله يقال للسيد خذوا برهنه عنه زى (قوله) أو عجل بضالغ) ويجري ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط هر (قوله ليرهنه من الباقي) أي شرط ذلك من أجدده ووافقه الآخر عليه هر (قوله وأبراً) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي أن كان السيد جاهلاً بالفساد فإن كان عالماً به صح وعنت كما في هر لأنه أبرأه في مقابلة شيء (قوله يشبه ربا جاهلية) أي من حيث جلب النفع حل والافها في مقابلة النقص من الواجب كما في الجاهلية في مقابلة الزيادة ومن حيث جعل التجبيل مقابلاً للأبرار من الباقي فهو كالمهملز يادة الأجل مقابلاً لعمال (قوله) وصح اعتياض عن نجوم المتعد عدم صحة الاعتياض مطلقاً أي سواء كان من البدن أو أجنبي خلافاً لجمع به بعضهم من حل النفع على الأجنبي والجواز على العبد زى (قوله لا يبعها) أي لفهر المكاتب والا فالاعتياض يبيعها للمكاتب معنى (قوله لا يباعها مستقرة) أي ولا يباعها مجزئة عن تسلمها شرعاً من حيث أن العبد قادر على اسقاطها سم (قوله لتطرق السقوط) أي بالانقطاع وهو علة لقوله لا يبعه يبعه (قوله) ويصح أيضاً يبعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على المعتد بناء على أنه قد عتق نفسه بعهده وكتبه ولو علقه على صفة فوجدت حال الكتابة عنت عنها أيضاً في تبعه ما ذكره هر ويرى وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لأنه يفيد الحرة بحالاً ولا تنقوص به على قبض العوض ومقتضاه أنه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة من عوض البيع فليرحى وفي قول على الحل ولو باعه نفسه صح وكان فسخاً للكتابة وعتقه ليس عن الكتابة فلا يبعه كسبه ولا وله فسخاً كسج واعتمده وعن شيخنا هر خلافه واعتمده سم أنه يعتق عن الكتابة وكلام قول هو الظاهر (قوله فلو باع) أي أتى بصورة البيع

وأظهر محاسن أنه لا يتعين الإجماع على القبض بل إما عليه أو على الإبراء وبغرض نظيره في السلم من تمين لا يقول بأن الكتابة موضوعة على تجبيل المتى ما أسكن فنيق فيها يطلب الإبراء (فإن أتى قبض القاضي) عنه وعنت المكاتب أن أدى الكل (أو عجل بضالغ) من النجوم (ليبرته) من الباقي قبض وأبراً بطلا أي القبض والإبراء ولذلك يشهر بالجاهلية فقد كان الرجل إذا حل دينه يقول لسديته أقض أو زد فإن قضاؤهم الزاد في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد للقبض ولا عنت (وصح) اعتياض عن نجومهم من جهة السيد مع القسوف للعتق وبهذا جزم في الروضة وأصلها في الشفعة وصوبه الأسوي لعن الشافعي عليه السلام وغيرها وإن جزم الأصل

بطلان محتمل في الروضة وأصلها بتأييد سم وعنت على الأول جرى البقيت أيضاً قال وتبع الشيخان على الثاني البغوى لم يطأه من المتى (لا يبعها) لا يباعها مستقرة ولأن السلم فيه لا يبعه مع لزومه من الطرفين لتطرق السقوط إليه بالنجوم بذلك (ولا يبعه موهبة) أي المكاتب كاملاً ولأنه إن رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه فسخاً للكتابة يبعه أيضاً يبعه من نفسه ككافة الولد (فلو باع) مثلاً السيد النجوم والمكاتب (وأدا) ها المكاتب

قوله

(الشئ لم يمتق) وإن ضمن البيع الأذن في قبضه لأن الأذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم فربق الأذن ولو سلم فقاؤه ليكون المشتري كالوكيل والفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل نعم بواعها وأذن للمشتري مع علمها بفساد البيع عتق قبضته (وطالب السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري) بما أخذ منه (وليس له) أي السيد (أصرف في شئ مما يملكه) بيعه أو اعتاق أو تزوجه أو غير ذلك من المعاملات كالاجنبي وتعبى بذلك أعم مما عير به (ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل بيعه واعتاق أو تزوجه أو غير ذلك من المعاملات كالاجنبي وتعبى بذلك أعم مما عير به) عني على كذا ففعل لم يمتق عنه عتق وزعمه مالك (الزم) وهو اقتداء منه كما في أم الولد فلو قال أعتقه (٤٣٥)

بل عن المتقو لا يستحق

الذل

(فصل في لزوم الكتابة

وجوازها وما يعرض لها من

فسخ أو انقضاء وبين حكم

تصرفات المكاتب وغيرها

(الكتابة) الصحيحة

(لازمة للسيد فلا يفسخها)

لأنها عقدت لحظ مكاتبه

لاحظه فكان فيها كالأمر

(الان) بمجرز المكاتب عن

أداءه عند الحظ لنجم

أو بعضه غير الواجب في

الآتيه (وأما تمتع) عند

ذلك مع القدرة عليه (أو

غاب) عند ذلك (وإن

حضر ماله) أو كانت غيبة

المكاتب دون سافة قصر

على الاشبه في الطلب فله

فسخها بنفسه وبما حكم متى

شاء لتصرف العوض عليه

وإطلاق للائتماع أولى من

تقييده بتجهيز المكاتب

نفسه (وليس لحكم أداء

منه) أي من مال المكاتب

العالم عنه بل يمكن السيد

من الفسخ لأمره بما يجز

(قوله للمشتري) أي مشتريه أو مشتريه (قوله سلامة العوض) أي الذي دفعه المشتري للسيد (قوله

عتق قبضته) لأن المشتري كالوكيل (قوله المشتري) أي صورة (قوله أعتق مكاتبك) أي وبيع

عني أخذًا من قوله فلو قال الخ (قوله اقتداء منه) أي من القيرو والولد للسيد (قوله لم يمتق عنه) أي

لأن ذلك يتضمن بيعه وهو لا يصح (درس)

(فصل في لزوم الكتابة) أي من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انقضاء) وقد ذكره

بقوله ولو قل بللت لأن معنى بللتها انقضاءها (قوله لازمة للسيد) أي من جهة كاعتبه به في النجاء

وقال ع ش أي لاجله وأخذ بعضهم من عبارة الأصل أن اللام بمعنى من وفي الكلام حذف ضاف

ومثل ذلك ذلك يقال في قوله وجائزة المكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تخصيصه من الرق (قوله كالأمر

لأن الرهن عند عقد الرهن (قوله غيبة المكاتب) فيه إظهار في محل الإضمار (قوله دون سافة

القصر) أي وفوق سافة القصر وعبارة حر ولو حل النجم فغاب فيغيب السيد أو حل وهو

أي المكاتب إلى سافة القصر بخلاف غيبته فبإدونها كما عتده الزكشي وغيره قياسا على غيبة ماله

ويحسب أن الرهنان غيبته في سافة القصر وهو ضعيف اه (قوله فله فسخها) أي

البقية بما إذا لم يأن للسيد في الفسخ وينظره والافليس لا الفسخ رى (قوله لم يمتق

شاه) أي كافي الفلاس (قوله لم يمتق) أي من غير الفسخ ومنه يعلم أنه لابد من الفسخ ولا يحصل بمجرد

التبجير كإسائتي (قوله لتصرف العوض عليه) أي في وقت استحقاق قبضه ع ش أي لا مطلقا لأنه

يكتفه أخذه بعد فلا تمتع (قوله لأمره بما الخ) هذه العلة تدفعها ما يسائي في الجنون والفسخ من قيام

الحاكم مقامهما في الإداء عنهم مع أنه إذا أفاق الجنون أو زال حجر الصغير بما جاز أنفسهما أو امتعا

من الإداء فلا بد أن يزداد فيها زيادة تدفع الإبراء المذكور بان يقال مع بقاء الأهلية فيه فله رول عليه

في ماله فلا بد ما يسائي (قوله في فصل الأمر بينهما) بان يلزم السيد الآتيه أو يحكم بالتفاس انزاه

مصلحة وأما لم يحصل التفاس بنفسه لا تمتاع شرطه الآتي شرح حر أي من اتفاق الدينين في الجنس

والحل والافتراق ولعل صورة المسئلة القيمة من غير جنس النجوم والأفهام المنع من التفاس

الهم لأن يقال إن ما يجب حظه في الآتيه ليس دينًا على السيد وإن وجد دفعه رفقًا بالعبد ومن ثم جاز

السيد أن يدفع من غير النجوم ع ش على حر وانظر معنى قوله إن القيمة من غير الخ (قوله

وجائزة للمكاتب) وقال أبو حنيفة ولا يمتق من جهته أينما عيرة سم (قوله ولو استهل) أي طلب

إعماله سيده (قوله فلا يفسخ فيها) أي لا يصح ولا ينفذ (قوله وأحضار ماله) لإيقاله هلاسه إلى ما قبله

وجعل الوجوب جوازًا وأخر قوله وله أن لا يزداد الخ مع أنه أخصر لانا نقول لو فصل ذلك فهو مرجوع

نفسه وأما تمتع من الإداد لو حضر أمانًا بمجرز عن الواجب في الآتيه فليس للسيد فسخ ولا يحصل التفاس لأن السيد أن يؤذبه من غيره لكن
يرفعه المكاتب لحاكم كحر في غير رأيه أو يفسل الأمر بينهما (وجائزة للمكاتب) كالأمر بالنسخة للرهن (فله رول الإداد) له (الفسخ)
وإن كان مع عواطف (ولو استهل) سيده (عندما لم يجز من إعماله) مساعده له في تحصيل العتق (أو يبيع عرض وجب) إعماله (ليبيع)
والفسخ بالوجوب هنا في باقي من زباني (وله أن لا يزد) في الملهة (على ثلثه) من الإعمال سواء أعرض كساده أو لا فلا يفسخ فيها وما
أطلقه الأمام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو لا حضار ماله من دون محلين وجب) أيضًا إعماله إلى إحصاره

لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنسخ) الكتابة (بجنون) منهما ومن أحدهما ولا بغيره كما فهم بالاولى (ولا بجبره) لأن اللازم من أحد طرفيه لا ينفسخ بشئ من ذلك كالأمر والآخر من زبدي (ويقوم باليد) الذي من أو جبر (يقضه من قبض) فلا يتقضى (٤٣٦) يقبض السيد لفساده وإذا لم يصب قبض المال فله المكاتب استرداد له

قوله أنه لا يزيد بالحق لكل ما قبله وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله أنه كالحاضر) ظاهر وإن عرض له ما يقتضي الزيادة على التام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث لم يمتنع عليه كثيرا فالفرق في تلك الجهة أنه ع (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشكك على هذا إيجاب الإعمال ثلاثة أيام لبيع العرض مع أنه يمكن إحصاؤه من مساحة القصر دون ثلاثة لأنه يمكن الذهاب في يومين والعودة في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة لياليها فكيف يعمل للبع ثلاثة ولا يعمل للإحصاء أقل من ثلاثة ويمكن أن يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كالحق بثبوتها الطريق في تحصيله سم ويجب أيضا ما أشار له الشارع بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد إمكان تحصيله في يومين لأنه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله أو من أحدهما) هذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتفسخ بجنون السيد أو بغيره دون المكاتب عبد الله (قوله ولا بجبره) وكذا جبر النفس بالاولى وإنما اقتصر على جبر السفة لأنه هو الذي تفرق فيه الصحيحة الفاسدة بخلاف جبر النفس فإنه لا يملكها كسباي (قوله إلى السيد) أي الذي ليس أصله القبض فلا بد من الزيادة في المدة لأجل انتاج المسمى (قوله أن لم يكن إلخ) من تبع على قوله فلا ضمان (قوله ويقوم إلخ كالمقام المكاتب) لأنه يتوب عنه لعدم أهليته بخلاف غلبه مال حاضر شرح هر (قوله قال الغزالي إلخ) جملة الشروط ست وهي شروط إتيان الحام مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قيل النفع مع قولنا أن السيد إذا وجد ماله أن يتقبل بأخذه لأن يقال إلخ كمنع من الأخذ والمال هذا في فلا يتقبل بأخذه من قبل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ من الجواب بأن دفع القاضي يتوقف على المصلحة لأن هذا شأن تصرفه أو ما السيد في الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد زى (قوله مكن السيد من الفسخ) أي بعد الحلول كما يدل عليه السياق شيدى (قوله وقضى تعجزه) أي حكم باتقاضه لعدم وجود مقتضيه بإطنا لا يتوقف على نقض القاضي ع على هر (قوله لحصول القبض) فكذا قيل فيه اتحاد القاضي والقبض لأن يقال اغتفر لشرف الشارع للعتق (قوله لزومه قود) أي نفا وطرفا أي عند العمد وقوله وأمرش أي عند عدم العمد وقوله لأن الجعة للزوم الأرض فقط لا لزوم القود لأنه لا يتجيز (قوله عليه) أي على السيد متعلق بالجناية (قوله لا تعلق له) أي الواجب المذكور رقبته بل بدته عن وهذا خبران أولهما متعلق برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لهذا فارق الأجني فيأذا أوجب الجناية مالا وهذا جواب عما يقال لم يجب الأقل من قيمته والأرض كالجناية على الأجني وحاصل الفرق بينهما أن حق السيد متعلق بدته دون رقبته لأنها ملكه فله جميع الأرض مما في يده بخلاف جناية على الأجني لأن حقه يتعلق بالرقبة فقط كاذكره هر (قوله فله تعجزه) وأذرق سقط الأرض فلا يتبع به بعده كمن ملك عبدا عليه عيبين شرح هر (قوله للضرر عنه) أي عن المكاتب لأنه لا توجه عليه غرامتان فإذا تجزعه فخلص منها وعاد الرق (قوله لا تعلق سوى الرقبة) أي فله الأقل من قيمتها والأرض زى (قوله تجزعه إلخ كهم) وإنما يجزعه فليست لبيع في الأرض

على ملكه فإن تلف فلا ضمان لتعديده بالبيع إلى سيد من أن يمكن يمدنى أثر يؤيده قولنا تعجزه (د) يقوم (الحام مقام المكاتب الذي جن أو جبر عليه (في أداء) إن وجده الأول بأخذ السيد استقلالاً ولبت الكتابة وحل النجس وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فإن رأى أنه يبيع إذا أفق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فإن لم يجد له مالا كن السيد من الفسخ فإذا فسخ عاد المكاتب قتله وعليه مؤنته فإن أفق وظهر لمال كان حله قبل الفسخ دفعه إلى السيد وحكم بيمته وقضى تعجزه ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الجبر وتخرج زبدي ولم يأخذ السيد مالا أخذه استقلالاً فإنه يقتضى حصول القبض للمسئق (ولو جنى على سيد) قتل أو قضا (زعمود أو أرش) بالغا بلغ لادواجب جنايته عليه لا تعلق له برقبته بخلاف

ما يأتي في الأجني ويكون الأرض (مماه) ومما سبب لانه كالأجني كاسم (فإن لم يكن) معه ففقط ما في ذلك (فله) أي السيد أو الوارث (تعجزه) دفعا للضرر عنه (أو) جنى (على الأجني) قتلا أو قطعا لزمه قود أو الأقل من قيمتها الأرض (لأنه ملك تعجزه) وإذا تجزعه فلا تعلق سوى الرقبة في الملاقى الأرض على ذبة النفس تغليب (فإن لم يكن يصح) بني الواجب (عجزه إلخ كالمطلب المستحق

وبيع بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والافسكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرقعة كلام التنبيه يفهم انه لاجابة الى التخييل بل
يبين بالبيع انفساخ الكتابة كان ان بيع الموهون في ارض الجنبية ليعتاج الى ذلك الرهن وقال القاضي للسيد ايضا تجهيزه أى يطلب
المستحق ويبيع أو فداؤه (وبقت الكتابة فيناي) لما في ذلك من الجع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد
فداؤه) بأقل الأسرين من قيمته والارش فيبقى مكاتبها وعلى المستحق قبول (٤٣٧) الفداء (ولو اعتقه أو أبراه) من
النجوم (بعد الجنبية عتق

فقط الآن لا يتأتى بيع بعضه على الاى به شرح ابن حجر دهر وقولهما فيما يعتاج الى دليل قوله
وبقت الكتابة فيناي (قوله) وبيع بقدر الارش) لو تعذر بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل
وما ضل يأخذه الوارث كذا قال ابن الرقعة انه القياس وفيه نظر سم (قوله) وقال ابن الرقعة) للمعتد
كلام الجمهور و يفرق بين ما هنا بيع الموهون بان العتق يحتاج له بخلاف الرهن (قوله) وقال القاضي
اشار به الى ان الحاكم ليس يبيد وانما يجزئه الحاكم في الجنبية على الاجنبي دون الجنبية على السيد
للحاجة اليه في الاول دون الثاني (قوله) وبقت الكتابة) قال في شرح الروض قضية بقاء الكتابة
في الباقي انه لا يجوز الجميع فيما اذا احتج لبيع بعضه خاصة قضية صدر كلامهم أن له أن يجزأ الجميع
ويوجه بأنه تجهيز صريح حتى لو تجزئه ثم برى من الارش في كله مكاتبه سم (قوله بين الحقوق) أى
حق العبد وحق السيد وحق الاجنبي وبعبارة شرح دهر ولما فيه من الجع بين حقوق الثلاثة ففقط
ما قبل هاتم ان المراد بالجميع اثنان وهما حق المكاتب وحق المستحق (قوله عتق) أى ان كان السيد
مورساق مسئلة الاعناق أخذ من كلامهم في مسئلة اعتاق المتعاق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله)
ومات رقيقا ففوات عليها وليده فود على قاتله ان كافاه والا فاقبته له لبقائه
على ملكه ولو قتل هو فليس عليه الا كفلا رقع مع الاثمن نعمدو قطع طرفه
ضمنه لبقاء الكتابة (ولمكاتب) تصرف لاتبوع فيبوا لاطر) كبيع عسرا
واجارة اماما في تبرع كسدة وهبنا وأخطر كترع وبيع نيت وان استوتق برهن
أو كغيل فلا بد فيه من إذن سيده ثم ما صدقه عليه من تحوكم ونيزما العادة
فيه أكله وعسم يبيع فله اهداؤه لغيره على النص في الام (د) له (شراء من يبتى على سيده) والمالك
فيه للمكاتب (ويعتق على خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز عن (قوله) وغير ذلك) وهو اشتلافهما في النجوم
ويان مشاركة الفاسدة التعليق ومخالفته وقوله فان فسختها أحدهما الخ (قوله) باختلاف ركن أى

نفسه أو جزئه سيده عتق ذلك البعض ولا يبرى الى الباقي وان اشترى سيده تجهيزا لمصر في العتق (د) له (شراء من يبتى على باذن من سيده) (وإذا اشتراها منه) (بصير قارة عتقا لا يصح اعتاقه) من نفسه وكتابه ولو باذن لتضمنها الا لاوبليس من أهله كذا علمت بمصر
(فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة والصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي
ما اختلفت معها (باختلاف ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرها أو مبيعا أو مجنونا أو عقلت بغير مقصودكم (ملفأة

أوعدت بغير مقصود كدم (ملامة إلا في تعليق معتبر) بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلتفي فيه وذكر الباطلة مع حكمها المذكور من زيادتي (والفاسدة) وهي ما اختلت سماتها (بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد شرط) كشرط أن يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) تكسر (أو) فساد (أجل) كنج (٤٣٨) واحد (كالصحيحة في استقلاله) أي الكتاب (بكسب و) في (أخذ

باختلاف خبرا أولا والشارح جعله طرفا متعلقا بمحذوف (قوله إلا في تعليق معتبر) استثناء منقطع لأن عتقه يحكم التعليق لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح فلا تلتفي فيه يقتضي أنه متصل إلا أن يقال كلام الشارح مبنى على الظاهر (قوله عن يصح تعليقه) وهو البالغ العاقل كقوله إن أعطيني دما أو مئة فأنت حر ع ومنله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتبك زى على دم فإذا أدبتهما فأنت حر فإذا أدبهما عتق (قوله أو فساد عوض) أي مقصود كامل فلا ينافي ما تقدم في قول الشارح غير مقصود كدم عبد البر فعمل من كلامه أن العوض إذا كان غير مقصود تكون باطلة وإن كان مقصودا تكون فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالعدم فكأنه لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله كالصحيحة في استقلاله) أي لا يحتاج إلى إذن السيد وليس المراد أنه يفوز لثلاث يتكرر مع قوله بعد وفي أنه يتبعه كسبه لكن تعليقه يناسب هذا الثاني . وحاصل ما أشار إليه أن الكتابة الفاسدة كالصحيحة في خمسة أشياء . وكالتعليق في ثمانية (قوله بكسب) ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستعمل إلا لبعض الكسب شيئا (قوله أرض جناية عليه) أي حيث كانت من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحيحة لزم كلا الأرض بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه (قوله وهو لا يبطل الخ) كأن قال إن أعطيني خرا فأنت حر (قوله يملك به كالصحيح) أي لأنه يملك به الكسب وأرض الجناية والهرج ل (قوله إلا هذا) قال ابن الصباغ وسببه أن العقود عليه هنا العتق وقد حصل فتيحه ملك الكسب بخلاف البيع مثلا فإنه لا يحصل فيه العقود عليه اه سم ولا يرد على الحصر الخ لانه ليس فاسدا وإنما الفاسد العوض تأمل (قوله فيتبع المكاتب) في تفريره على ما قبله شيء لأن الولد ليس كسبا وعبارة م ر فيتبعه كسبه وولده (قوله تسقط نفقته عن سيده) ما لم يحتج إلى إيقاع بأن عجز عن الكسب . وأما فطرته فلا تسقط عن السيد في الفاسدة وتسقط عنه في الصحيحة سم ملخصا (قوله كإيرائه) وإنما أجزأ في الصحيحة لكون اللقاب فيها للمعارضة فالأداء والإبراء فيها واحد شرح م ر أي واللعب في الفاسدة معنى التعليق فاختصت بأداء للسعي للسيد كي تتحقق الصفة عميرة سم (قوله متبرعا) ليس قيذا (قوله يموت سيده) وإنما بطلت الفاسدة يموت سيده لأنها جائزة من الجانبين بخلاف الصحيحة ح ل (قوله تصح الوصية به) وإن لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لا تصح الوصية به فيها إلا إن قيد بالعجز سم (قوله وأليك) بأن يملكه سيده لا غير أو يملكه سيده شيئا من ماله عبد البر والظاهر الأول وعلى كل فهو مصدر مضاف للمفعول (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه في الصحيحة فإنه جائز بلا إذن مالم يحل النجم شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي وطء السيد الأمة المكاتب في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة فاسدة أمته لأن ذلك ممنوع حتى في الصحيحة كما تقدم سم ومن ضف كلام الشارح حمل على كون سيد الأمة هو المكاتب كتابة فاسدة لأنه لا يملكه وطء أمته كالصحيحة بل أولى فلا يخالف كلامه هنا ما في م ر من امتناع وطء المكاتب كتابة فاسدة أمته (قوله منها) أي عن إشارة إلى أنه يتصور أيضا الفرق في كل عقد صحيح غير مضمحل بالإجارة والهبة فإنه لو صدر من صفيه أو وصي وتلفت العين

أرض جناية عليه ومهر) في أمة ليستمن بها في كتابته سواء أوجب للمهر بوطء شبهة أم بعد صحيح فقول ومهر أعم من قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق بالأداء) لسيد عند المحل يحكم التعليق لأن مقصود الكتابة الضيق وهو لا يبطل بالتعليق فساد وهذا مخالف البيع وغيره من العقود قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا (و) فإنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيتبع للمكاتب ولدها وفي أنه تسقط نفقته عن سيده (والتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق بغير أدائه) أي للمكاتب كإيرائه وأداء غيره عنه متبرعا تميرى بذلك أعم من تعبيرة بالإبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول للعاق عليه فإن كان قال إن أدبت إلى أو إلى وارثي بعد موت لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به) في

أنه (لا يصرف له سهم للكاتنين) وفي صحة إعتائه عن الكفارة وتعليكه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن اللعب في الأولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق . واعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواء إلا في مواضع منها :

الحج والعارية والخلع والكتابة (وتخالفهما) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعلق (وأن للسيد فسحها) بالفعل أو القول إذ لم يسلم له الموضع كما سيأتي فكان له فسحها وهذا للضرر حتى لو أدى للسكاتب (٤٣٩) للمسمى بعد فسحها لم يمتنع لأنه

وإن كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد اختلفت فارتفع وقبض الفسخ بالسيد لأنه حينئذ هو الذي خالفت فيه الفاسدة كلام من الصحيحة والتعلق بخلافه من البعد فإنه يطرد في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعي ولا يأتي في التعلق وإن كان فسح السيد كذلك (و) في (أنها تبطل بنحو إغناء السيد وحجر سفه عليه) لأن الحظ في الكتابة للسكاتب للسيد كالمسح بخلاف الصحيحة والتعلق لا يبطل بذلك وخرج بالسيد للسكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو إغناؤه وحجر سفه عليه وزيادى السفه حجر الفاس فلا تبطل به فإن بيع في الدين بطلت (و) في (أن للسكاتب يرجع عليه بما أداها) (إن بقي أو يبدله) إن تلف وهذا من زيادى هذا (إن كان له قيمة) هو أولى من قوله إن كان متقوما بخلاف غيره تكسر فلا يرجع فيه بشيء إلا أن يكون محترما بجله مئة لم يبدغ فيرجع به لا يبدله إن تلف

في يد السكاتب والمتهب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانها لأن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه كما قلناه من الأسنوي ومثله في شرح الروض (قوله الحج) فإنه يبطل بالردة ويفسد بالجمع إذا طرأ وحكم الباطل أنه لا يجب الضمان فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طريان الفساد وأما الفاسد ابتداء فنصورت أن يحرم بالعمرة ثم يجمع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعارية) كإعارة الدراهم والدنانير لغير الزينة ولغير الضرب على صورتها فإن قلنا إنها باطلة كانت الدراهم والدنانير غير مضمونة لأنها غير قابلة للاعارة فسكانها أمانة وإن قلنا فاسدة كانت مضمونة لأن فاسد كل عقد كصحيحه بخلاف باطله فليس كصحيحه كما قاله الدميري أي وهما قولان عندنا أما إذا أعارها للزينة أو للضرب على صورتها فصحح كإقاله م ر في العارية وعبارته نعم لو صرح بإعارته أي النقد للزينة أو للضرب على صورته صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما بعثه الشيخ لاتخاذ هذه النعمة مقصدا وإن ضفت اهـ (قوله والخلع والكتابة) فإن البطل فيها ما كان على عوض غير مقصود كالدم أو رجع إلى خال في العاقدة كالضفر والسفه والفاسد منها بخلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفاسد يترتب عليه الطلاق والعق ورجع السيد بالقيمة والزواج بالمهر لشمعي كونهما فاسدين أن عوضهما فاسد وإن كانا نافذين بذليل وقوع الطلاق وحصول العتق (قوله بالفعل) كالبعض أو بالقول كفسخها ولا يشكل بكون الغالب فيها التعلق لأنه يتعلق في ضمن معاوضة (قوله لأنه) أي عقد الكتابة وإن كان الخ وهو جواب عن سؤال تقديره إن هذا من باب التعلق فكيف ساغ للسيد رفعه بالفسخ مع أن التعلق لا يرفع بذلك (قوله ولا يأتي) أي فسح البعد (قوله كذلك) أي لا يأتي فيما إذا كان بالقول فلا يفسخ التعلق بقول السيد فسخت التعلق فلا يرد أن له أن يبيعه ويكون فسحا لأنه فسح بالفعل (قوله للسيد) فهي تبرع من السيد على السكاتب وكل من التمس عليه والسفه لا يصح تبرعه م ر زى ، وفيه أن الإغناء والسفه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو إغناؤه) فإذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع شرح م ر وقضيته أنه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله إن وجد له مالا وتقدم في الصحيحة أنه يؤدي بشرطه (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو إغناؤه) كيف هذا مع أن العقد جائز من الطرفين وهو يبطل بذلك . وأجيب بأن عدم البطلان هنا لتشفو الشارع للعق (قوله وفي أن للسكاتب يرجع عليه) قال الباقرى مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه ، ويعنى ليس الأمر كذلك بل يملكه فإذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله إن كان له قيمة) هل العبرة في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالبراء الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع م ر وهو قيد في كل من مستثنى الرجوع بالعين والمبدل رشيدى (قوله هو أولى من قوله الخ) لأن كلام الأصل يوم أن المراد بالتقوم ما قابل المثل وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبر متقوما كالتياب ع م (قوله تكسر) أي غير محترمة كما يعلم من قوله إلا أن يكون محترما شورى (قوله إلا أن يكون) أي المؤدى ح ل (قوله بجله) كأن كاتبه على جلود ميتة فعلى فاسدة ع م (قوله لم يبدغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل إن تلف كما ذكره وإلا فالدبوغ يرجع به ويبدله إن تلف شيخنا (قوله إذ لا يمكن رد العتق الخ) عبارة شرح م ر لأن فيها معنى المعاوضة

(وهو) أي السيد يرجع (عليه بقيمته وقت العتق) إذا لا يمكن رد العتق فأشبهه ما إذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف البيع في يد المشتري ولو كاتبا كتركها على فاسد مقصود تكسر ، يقبض في الكسر فلا تراجع (فإن أعدها) أي أوجب السيد والسكاتب جنسا وصفة كصحة

وقد تلف العتود عليه بانحق لعدم إمكان رده فهو كتلف مبيع يبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والعتبر هنا القيمة (قوله وتكسیر) الواو بمعنى أو وكذا قوله وأجل (قوله وأجل) انظر تصويره إذ الفرض أن السيد قبض النجوم والقيمة لا تكون إلا حالة س ل وتوضيح ذلك أن ما يرجع به السيد على المكاتب من القيمة لا يكون إلا حالا وما يرجع به المكاتب إن كان عين مادفعه للسيد فهو عين لادين وهي لا توصف بحلول ولا تأجيل وإن كان بدله فيقول لا يكون إلا حالا إلا أن يجاب بأن مراده مطلق التقاص بقطع النظر عن الكتابة فهي شروط للتقاص لا هي كونه متعلقا بالسيد والعبد وإن كان ذلك هو الظاهر من العبارة كما في ع ش ولكن الأصح أن التقاص لا يكون إلا في الحالين بخلاف المؤجل إلا إذا أدى إلى العتق . ويجاب أيضا بتصويره بما إذا كان ذلك عند قوم جرت عادتهم بأن قيم التلفات مؤجلة (قوله أولى من قوله فإن نجاسا) لأنه يوم أن اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك ع ش (قوله بقدره) الباء بمعنى في وفي كلامه مضاف مقدر أى في مقابلة قدره من الآخر ومن ابتدائية فيشمل ما إذا كانا متساويين أو أحدهما أقل شيئا (قوله فلا تقاص) لأنهما ليسا معلومين من سائر الجهات بخلاف المثلث قال س م . فان قلت ماصورة التقاص في الثلثين في الكتابة فإن السيد يرجع عليه بقيمته . قلت من صورته أن تكون النجوم براملا وتكون المعاملة في ذلك المكان بالر فوه قد ذلك المكان فتكون القيمة منه وانظر أيضا ماصورة التقاص في النجومين ويمكن تصويره بأن تكون النجوم غنا مثلا وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون القيمة منها قياسا على ما قبلها فاندفع ما يقال إن التقاص في النجومين لا يتأني هنا حتى ينفيه لأن قيمة العبد لا تكون إلا من هذه البلد وبذلك التلصق إن كان قيمة فسكذلك وإن كان مثلا فتقابل قيمة العبد تأمل (قوله ففيهما تفصيل) العتد حصول التقاص في الثلثين في الكتابة فقط لافي غيرها وهذا هو المراد بالفصل ع ش وعبارة م ر أما إذا اختلفا جنسا أو غيره مما مر فلا تقاص كما لو كانا غير تقدين وهما متقومان مطلقا أو مثلثان ولم يترتب على ذلك عتق فإن ترتب عليه جاز لتشوف الشارع إليه (قوله فإن فسحها أى الفاسدة) ومثلها الصحيحة إذا ساغ للسيد فسحها بأن عجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب كإمارة ولعله إنما قصره على الفاسدة لأن الفسخ بها لا يتوقف على سبب ع ش (قوله أشهد) أى ندبا م ر ويدل عليه ما بعده (قوله وجعل انكاره الخ) أى فيمكن للسيد من الفسخ الذى كان متمتعا عليه ولا تنفسخ بنفس التجيز لما مر أن المكاتب إذا عجز نفسه خير سيده بين الصبر والفسخ ومن ثم عرنا بقوله جعل انكاره تجيزا ولم يقل فسحها ع ش على م ر (قوله تجيزا منه) وعمله إن تعمد ولم يكن عذر حج (قوله وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لأن قوله كاتبك وأدبت المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه حج وم ر ح ل (قوله في قدر النجوم) أى في مقدار ما يؤدى في كل نجم زى وعبارة م ر في قدر النجوم أى الأوقات أو ما يؤدى كل نجم أهو قوله أى في مقدار الخ لو جعله تفسيرا لعددها الآتى وفسر القدر بقدرها كلها لكان مناسبا وعلى كلام زى يفسر قوله وعددها بمدد جعلها بأن اختلفا في جملة العدد (قوله بجنسها الخ) عبارة م ر أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع والصفة وقدر الأجل (قوله أو عددها) كان يقول العبد كاتبتي على اثني عشر دينار في كل شهر أربعة دنائير فقال السيد بل كاتبتك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله أو قدر أجلاها) أى في قدر

التقاص والتجدة كذلك بأن يسقط من أحد الدينين بقدره من الآخر (ولو بلا رضا) من صاحبهما أو من أحدهما إذ لا حاجة إليه (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر أما إذا كانا غير تقدين فإن كانا متقومان فلا تقاص أو مثلثين ففيهما تفصيل ذكرته في شرح الروض وغيره (فإن فسحها) أى الفاسدة (أحدهما) هو أعم من قوله السيد (أشهد) بفسحها احتياطا وتجوزا من التجادل لاشترطا (فلو قال) السيد (بعد قبضه) المال (كنت فسخت) الكتابة (فأنتكر المكاتب حاف) أى المكاتب فيصدق لأن الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة (ولو ادعى) عبد (كتابة بأنتكر سيده أو وارثه حاف) المنكر فيصدق لأن الأصل عدمها ولو عكس بأن أعاده السيد أو أنكرها العبد صار قنا وجعل انكاره تجيزا منه لنفسه فإن قال كاتبك وأدبت المال وعتقت عتقك بإقراره ومعلوم مما مر في الدعوى والمبينات أن السيد يخلف على البت والوارث على نفى

السابقة في البيع فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى الأوقات فالحكم كذلك إلا إن كان قول أحدهما المختص بالفساد كأن قال السيد كان يك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المالك في هذا المثال (ثم إن لم يضمن) السيد (ماداه ولم يضمن) على شيء (فسخها الحاكم) وقياس مأمور في البيع أنه يفسخها الحاكم أو المتحالفان أو أحدهما وهو مأمول إليه الأسنوي وغيره لكن فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فأشبه العنة بخلافه ثم (وان قبضه) أي ماداه (وقال المالك قبضه) أي قبض القبوض وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (ودعية) أي عندك (عق) لانفاهما على وقوع العقد بالتقديرين (ورجع) هو (بما أداه) و (رجع) السيد بقبضته وقد يتقاضى) في تلف الوادي بأن كان هو أوقعته من جنس (٤٤١) قيمة العبد وصفها (ولو قال)

السيد (كانت بك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكسر) للمالك الجنون أو المجبر (حلف السيد) فيصدق (ان عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (ولا فالمسكيب) لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الأول مخالف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا على أو مجنونا يوم زوجها لم يصدق وان عدله ذلك وفرق بأن الحق ثم تلقى بثاك بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفي يأتي من زيادتي (أوقال) السيد (وضعت) عنك (النجم الأول أو بعضا) من النجوم (فقال) المالك (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل)

جميع أجلها كأن قال المالك هو عشرة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتحالفان ولم يدخل هذه في التكن ما صنع م لأجل قوله فيها إلا إن كان الخ فان هذا لا يتأتى في المال لأن الاختلاف في قدره لا يؤدي إلى الفساد حتى يدعي أحدهما تأمل (قوله وقياس مأمور) ممتد (قوله مجتهد فيه) أي فيتوقف على فسخ الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اه (قوله بالتقديرين) أي تصديق كون البعض ودعية أولا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لأن الأصل بقاءه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة حج (قوله الأول) أي ما قبل إلا والثاني ما بعدها (قوله في النكاح) ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع سبيا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن الصبا وعهد الجنون لأنه معاوضة محضة والإقدام عليها يقتضى اجتماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والقتل زى (قوله بثالث) وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة أو الزوجة إن كان الاختلاف بين الولي والزوج والظاهر الثاني كما قاله عس (قوله النجم الأول) استشكل بأنه لا يختلف الحال بكون للزوج الأول أو الآخر لحصول العقد بكل منهما فلا قاعدة لاختلافهما ويمكن أن يصور بما إذا اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الأول وأصبر حرا لأنك وضعت الآخر فقال إنما وضعت الأول وهذا الذي أثبت دون الآخر فلا تمتق حتى تأتي بما يبي به عبد البر وبعبارة م ر وإنما تظهر فائدة اختلافهما إذا كان النجمان مختلفين في القدر فإن تساوى فلا فائدة ترجع إلى التقدم والتأخر (قوله عملا بقوله) أي تصديقهما (قوله فمن أعقق منها الخ) ولا يتأتى عتق نصيب أحدهما بالأداء لأنه ليس له تخصيص أحدهما بالبعض كما تقدم (قوله في تصحيحه الوقف) لعدم تمام ملكه م رأى يقول يوقف عتق نصيبه حتى يعتق الباقي (قوله بل منى السابق) أي في فوائده من إرث وولاية تزوج وغيرهما لأن الولاء ثبتت لها في حياة العتق زى والجار والمجور متعلق ينتقل والباء فيه للباسه وفي بالمصوبة للسبية فليس فيه تعاق حرق جر بمعنى واحد بعامل واحد لاختلاف معنى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) قد يقال أنه لم يحصل العتق بها فلم يسر على المباشر وهو من أعقق نصيبه إذا رقت نصيب الآخر كافي نظيره في الوالدة وكافي الصورة الآتية وهي ما إذا لم يصدق أحدهما بأنه مكاتب . وأجيب بأنه لما كان حكم الكتابة باقيا لامتناع بيعه جل إعاق الابن تجزأ للعتق الذي نصيب فيه والده بالكتابة فكان الوالد هو العتق وبهذا ظهر ثبوت الولاء للأب أولا (قوله كالمير) أي في قوله والليت معسر

(٥٦) - التجريد لنفع العبد - رابع) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لأنه أعرف بمراة وقوله (ولو قال) العبد (لا بى سيده كاتبى أبو كاصدقاه) وهما أهل للتصديق أوقامت بكتابه بينة (فمكاتب) عملا بقولهما أو بالينة (فمن أعقق) منها (نصيبه) منه (أو أبراه عن نصيبه) من النجوم (عتق) خلافا للرافى في تصحيحه الوقف (ثم ان عتق نصيب الآخر) بأداء أو اعاق أو أبراه (فالولاء) على المكاتب (للأب) ثم ينتقل بالمصوبة إليها بل منى السابق في آخر كتاب الإعتاق (وان عجز) فنجزه الآخر (عاد) نصيبه (قنا ولاسراية) على المتق ولو كان موسرا لأن الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها والليت لاسراية عليه كالمير وقولى ثم إلى آخره من زيادتي (وان صدقة أحدهما فقصيه مكاتب) عملا بإقراره واغفر البعض لأن الدوام أقوى من الإبداء (ونصيب المكاتب قن" بحلفه) على نفي العلم بكتابة أبيه استصحابا لأصل الرق فنصف الكسب ونصفه للمكاتب (فان أعقق للصدق) نصيبه (وكان موسرا

(قوله سرى العتق عليه) وولاء ما عتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة عبد البر (قوله إلى نصيب المكذب) فإذا أيسر بنصف حصه الشريك غرم مع قيمة نصف الحصه أرض نصيب الباقي لأن الحصة كلها قلت قصمت الرغبة فيها سم وشورى (قوله بخلاف ما لو أبرأه) عبارة م ر وخرج بأعتق عتقه بأداء أبراءه فلا يسرى (قوله فلا يسرى) لأن المكذب يعتقد أن الإبراء لغو في الأولى والمصدق يجبر عليه في الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره .

(كتاب أمهات الأولاد)

أى وأولادها يعنى بيان أحكامها التى هى النسب التامة كنبوت الاستيلاء والعتق وجواز الاستخدام والوطء وقولنا مثلاً أم الولد استيلاها ناقذ وعتقها ثابت بعدموت السيد ويجوز استخدامها ووطؤها والإضافة من إضافة الدال للدلول وختم المصنف كتابه بأبواب العتق رجاء أن يعتقه الله تعالى من النار وأخرجنا هذا الكتاب لأن العتق فيه يستحق الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل عمله العبد فى حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أوطار وهو قرينة فى حق من تصديه حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والأصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسببه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء والحصول للسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجوازه والمستولدة أولاً انتهى شرح م ر وقوله والأصح أن العتق باللفظ أقوى أى العتق للنجز بدليل تعليقه رشيدى وثوابه أ كثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الإعتاق للنجز باللفظ من أن الله يعتق بكل عضو من العتق عضواً من العتق اهـ ش ط م ر وعبر المصنف بكتاب لأنه عتق بالفعل وما قبله بالقول وأيضاً العتق فيه قهرى فلم يندرج فى كتاب الإعتاق (قوله بضم الهمة الخ) قضيته أنه فيه أربع لغات لكن الذى قرئ به فى السبع ثلاث لأنه على ضم الهمة ليس بالإفتح للم ومع كسرها فى الميم الفتح والكسر وبالأول منها قرأ السكاسى وبالثاني حمزة (قوله وأصلها أمهة) فدخلها الحذف لالة كيد بل للخرة واختلف فى هاءها فقيل زائدة وهو ما رجحه الأشمونى عند قول الخلاصة : والهاء وقفاً كله فوزنها فعلية وبدل عليه جمعها على أمات وقولهم أمومة . وأوجب عن أمهات بأنه جمع أمهة والهاء زائدة فيها وقيل أصلية فوزنها فعلة وبدل لجمعها الجمع للذكور وعليه فوزن أفع وعلى الأول فعل والهمزة على كل منهما أصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى فى صحاحه وحينئذ فأمهات جمع للفرع دون الأصل (قوله ومن قتل عنه) أى عن الجوهري وهو الحلى أنه قال أمهات جمع أمهة أصل أم فهو للأصل دون الفرع خلاف ما قرره فقد تسمع فى هذا التعبير عنه حيث نسب للصحاح غير لفظه لكن لما كان ما ثبتت للفرع يثبت للأصل غالباً ساء له أن ينقل عن الجوهري أن أمهات جمع أمهة ولقائل أن يقول الحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز أن يكون قاله فى غير الصحاح ليكون كلامه لمنحصر فى الصحاح طبع (قوله فقد تسمع) أى لأن الأصل أن ما ثبت للفرع ثبت للأصل والأصل أمهة والفرع أم . والتسمع من حيث النقل عن الجوهري وبإفكوتها جمعاً للأصل أولى لوجود الهمزة فيها وبعبارة نحواً (صحاح الأم والولد والجمع أمات وأصل الأم أمهة ولذلك يجمع على أمهات ما يعرفه وهى صريحة فيما قاله الشارح) (قوله رد الأول) أى قول بعضهم إلى هذا بأن يقال فيه الأمهات للناس أى أكثر استعماله فيهم والأمات للبهائم أى الأكثر استعماله فيها (قوله والأصل فيه) أى فى الكتاب أى فى أحكامه الدال عليها وقدم الدليل على المدلول لأن رتبة الدليل العام التقديم لفرعوا عليه للمسائل كما قاله م ر (قوله أيما أمة ولدت) قيل إن ولدت صفة لأمة وفعل الشرط محذوف دل عليه المذكور تقديم ما يعمها على ما ولدت وولدت

سرى العتق عليه إلى نصيب المكذب لأن المكذب يدعى أن الكل رقيق لما بخلاف ما لو أبرأه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فلا يسرية أما لو أنكرنا فيحلفان على نفي العلم .

(كتاب أمهات الأولاد)

بضم الهمة وكسرها ميم فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة قاله الجوهري ومن قتل عنه أنه قال جمع أمهة أصل أم فقد تسمع ويقال فى جمعها أمات وقال بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيها أمهات وأمات لكن الأول أكثر فى الناس والثانى أكثر فى غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا . والأصل فيه خبر ما ولدت من سيدها فهى حمزة

وقال البرماوى ولدت صفة لأمة وهو أيضا أهل الشرط فتكون الجملة في محل جر صفة لأمة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر أى وهو الأصح فتكون الجملة في محل رفع وفي محل جر أيضا باعتبار كونها صفة نظير قوله * وكونك إياه عليك يسير * فإن الكاف في محل جر باعتبار الإضافة وفي محل رفع باعتبار اسم الكون وما من أيمائة وأمة مضاف إليه ويحتمل أن تكون مانكرة موصوفة بأمة أى شئ أمة بعد تأويلها برقيقة لتسكون مشتقة أو أنها بدل من ماويحتمل أن تكون أمة مرفوعة وملاسم موصول حنف صدر صلتها وإن كان قليلا لأن الصلة لم تطل ويحتمل أن تكون أمة بدلا من أى لكن رد عليه أن بدل المضمن معنى الشرط يلى شرطا كما ذكره الأشوشى عند قول ابن مالك * وبذل الضمن المميز * همزا الخنوع من يقم إنزید وإن عمرو واقم معه . وأجيب بأن محل ذلك إذا كان البدل بعد فعل الشرط وهو هنا قبله . وأجيب أيضا بأن هذا أغلبي دليل قوله تعالى « يومئذ نحدث أخبارها » فان يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى « إذا زلزلت الأرض » ولم يزل شرطا وتحدث أخبارها هو جواب الشرط وإذا يومئذ معمولان له (قوله عن دبر منه) الله به الموت كإدمه في التدبير ومنه متعلق بدبر وعن معنى بام السببية أو على ظاهرها واللى خبريتها ناشئة عن موته شيئا وعبرة ع ش عن دبر منه أى بعد آخر جزء من حياته قال في الصباح الدبر بضمين أو سكون الباء خلاف القلب من كل شئ وأصله لما أدر عنه الإنسان (قوله وخبر أمهات الأولاد) لم يقتصر عليه مع إشماله على مافى الأول وزيادة لأن الأول مرفوع افتضا وهذا مختلف في رفعه ع ش (قوله لايمين الخ) أشار بقوله يستمتع بها إلى جواز الإفراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن إن كان المراد منه الكثرة وكان غير عاقل فالإفراد أولى وإلا فالمطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى « إن عدة الشهور » الآية حيث أفرد في قوله منها لرجوعه للثلاث عشر وطابق في قوله « فلا تظلموا فيها أنفسكم » لرجوعه للأربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث امتناع التملك بسائر أنواعه لأنه إما اختياري أو قهري والاختياري إما معاوضة أو غيرها وبدأ بالبيع لأنه الغالب في إزالة الملك أى لايمين لغير أنفسهم وكذا يقال في الهبة وآخر الإرث لتلقفه بالموت وتوافق ما قبله بالحياة وقوله مادام حيا أتى به لأن قوله يستمتع في معنى السكره وهى لا تتم فدفع توهم أنه يستمتع بها في بعض الأوقات وقوله يستمتع خبر ثان أو مستأنف استئنافا يائيا كأنه قبل وماذا يفعل به السيد ولما كان بينه وبين قوله لايمين كالانقطاع لكونه نهيا في اللغى وهذا خبر لم يعطه عليه وأفرد ضميره وجمعه قبله لأنه لا يمكن الاستمتاع بالوطء في وقت واحد بأكثر من واحدة (قوله اعتقاد الولد حرا) أى والولد جزء منها فيسرى العلق منه إليها كالتق في اللفظ لكن العتي به فيه قوة من حيث صراحة اللفظ فأثر في الحال وهذا فيه ضعيف فأثر بعد الموت واعتراض بأن السراية إنما تكون في الأشخاص لا في الأشخاص كما تقدم إلا أن يقال لما كان الحمل جزءا منها صار شقصا لأشخاص تدبر له (قوله أن تلك الأمة ربها) إنما كان من أشراف الساعة لأنه إنما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي السليين وذلك من علامات الساعة وقيل إنما كان ذلك من أشرافها لأن السيد قديبطأ أمته فتجبل منه وتلك تيريمها رغبة في غلبا فإذا كبرولها ولو أنى اشتراها وهو لا يدري أنها أمه فيصدق أنها ولدت سيدها الملك لها صورة ع ش (قوله فأقام الولد مقام أبيه) انظر ما وجه هذه الضميمة إذ الدليل على حرية الولد حصل من « أن تلك الأمة ربها » فبما ربا والرب المالك ولا يملك إلا الحر على أن قوله وأبوه حر قد منع بأنه قد يكون قتا ، وبالجملة فلم ينتج الدليل المدعى القى هو اعتقاد الولد حرا . وأجيب بأن المراد اعتقاد حرا في ملك أبيه والريق لا يملك نهرا بآب الرشيدى على مر قال قوله والولد حر فكندا هو انظر ما وجه دلالة على حرية

عن دبر منه » رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر « أمهات الأولاد لايمين ولا يوهين ولا يورثن » يستمتع بها سيدها مادام حيا إذا مات نهى حرة » رواه الدارقطنى والبيهقى وصححه وقفه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وسبب عتقها بموته اعتقاد الولد حرا للاجماع والخبر الصحيحين « إن من أشراف الساعة أن تلد الأمة ربها » وفي رواية « ربها » أى سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حر فكندا هو .

(قوله لو حلت) من باب طرب اه مختار (قوله من حر) أى بوله لثله بأن بلغ فلو طلى أمته وقد استكمل
 تسع سنين ولم ير منيا قبل الوطء وأنت بوله لأكثر من ستة أشهر من وطئه بلحظتين نسب الولد إليه
 ولا يحكم بياوغه ولا ينفذ بإيلاده وفرق بأن النسب يكتفى بالإمكان بخلاف الإيلاد شرح ابن حجر، وأما
 قول م ر لم يستكمل تسع سنين فقال ع ش عليه صوابه استكمل تسع سنين لأن الذى لم يستكملها
 لا يثبت نسبه أيضا (قوله من حر) أى غير مرتد لأن إيلاده موقوف م ر (قوله كله) فاعل مجرأ لأنه
 صفة مشبهة بمعنى محرر وقول ع ش ويجوز جرمه تؤكد فيه نظر فإن النكرة لا تؤكد الأعد الكوفيين
 بشرط الإفادة ولئن سلم أنه جار على مذهب الكوفيين فهو وإن صح فى الأول أى قوله كله لا يصح
 فى الثانى أى قوله أو بضه لأنه لم يقل أحدا بأنه من الفاظ التوكيد فعمل هذا يكون الرفع معتبرا على القاعلية
 وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بضه) فيه أن البعض ليس أهلا للولاء كما
 تقدم فكيف ينفذ إيلاده . وأجيب بأن الرق انقطع بموته (قوله ولو كافرا) أى أصليا (قوله أمته)
 أى من له فيها ملك وإن قل س ل أى يسرى إلى نصيب شريكه إذا كان موسرا ودخل فيه وطء الأصل
 أمة فرعه لأنه يقدر دخولها فى ملكه قبيل الملقوقوله أمته أى ولو تغديرا وعبارة م ر أمته أى التى
 لم تتعلق بها حق لا غير فخرجت للرهنونة إذا أولدها الراهن العسر بغير إذن للرهنين إلا إن كان الرهنين
 فرعه كاجنحه بعضهم وإن اشك الرهن نفذ فى الأصح وخرجت الجانية للطلق بربقتها مال إذا أولدها
 مالسها العسر فلا ينفذ إيلاده إلا إن كان المجنى عليه فرع مالسها وخرجت أمة المجهور عليه فليس فلا
 ينفذ إيلاده اه ما خلا وخرج بقوله أمته ما لو أدخلت منه المحترم بعد موته فالولد ينسب له فغيره
 كقالة م ر لكن لا تنطق لأنها انتقلت بالموت للورثة . والحاصل أن الأمة شرطين: الأول أن تكون
 مملوكة للسيد حال علوقها منه . الثانى أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلوق والسيد ممر
 ولم يزل عنها بل يثبت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لا يتعلق بها حق أصلا أو يتعلق بها وهو غير
 لازم أولازم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلوق أو استمرار السيد موسرا أو ممر وقد زال
 بعد ذلك عنها بنحو أداء أو إبراء أو لم يزل ويثبت فيه لكن ملكها السيد بعد ذلك فى هذه الصور كلها
 يثبت الاستيلاء أما إذا اتصلق به ذلك فلا يثبت الاستيلاء والحق اللازم مثل الرهن جدا قبض ومثل أرض
 الجانية واستثنى بعضهم من مفهوم كلام للصف مسئلة يثبت فيها الإيلاد وليست بملكه وهى ما واغترى
 أمة بشرط الخيار البائع ووطئها المشتري بإذنه فيثبت استيلاءها لحصول الإجازة حيث قال ع ش وقد منع
 استثناءها لأنه بالوطء مع الإجازة دخلت فى ملكه فلم يجعل إلا أمته (قوله أو بوط محرم) أى بسبب
 حيز أو نقاس أو إحرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونها محرمة
 بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزوجة أو معتدة أو محسوبة أو مرتدة شرح م ر (قوله فوضت)
 أى فى حياة السيد أو بعده ووجه عدة يحكم بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الأوجه كما رجحه بعضهم
 أنها تحقق أى يتبين عنتها من حين الموت فتملك كسبها بعده وقيل تحقق من حين الولادة زى .
 (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما لو كان لشخص أمتان فوطئ إحدىهما وحملت منه فوضعت علقه
 فأخذتها الأمة الثانية ووضعتها فى فرجها فتخلقت وولدت ولما فهل تصير الأمة الثانية مستترة أولا ؟
 اعتمد شيخنا ع ش أنها لا تصير مستولدة بذلك لأنه لم يتقدم من منية ومنها فى هذه الحالة ويلحقه
 الولد اه برماوى (قوله حيا أو ميتا) ولو أحد توأمين وإن لم ينزل الآخر وفرق بينه وبين العدة
 بأن المدار هنا على الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوا من أعضائه س ل والمعتمد أنها لا تتعلق

لو (حلت من حر) كله
 أو بضه ولو كافرا أو مجنونا
 (أمته) ولو بلا وطء أو
 بوط محرم (فوضت حيا

مخرج بعض حتى يتم خروجه م ر (قوله أو مائه غرة) كضفة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أورجلان وأرجل وامرأتان شرح م ر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وإن قلن لو بقيت لمخططات وإنما انقضت بها العدة لأن العرض ثم براءة الرحم وهنا ما يسمى ولدا م ر ولو أقر السيد بوطء أمته فادعت أنها أسقطت منه ما نصبره أم لم تصدق إن أمكن ذلك يبعثها ، وحكي ابن القطن فيه وجهين ورجح الأذرعى منهما تصديقه وإن اعترف بالحل لم يمتنع مسددا لابقى الحل فيها مجتبا وهذا هو المتمدن (قوله وان لم ينفصل) أى جميعه والراجح أنها لا تمتنع إلا إذا انفصل جميعه بعد موت السيد حل وم ر وفيه أن هذه الغاية تنافي قوله أولا فوضعت إلا أن قال المراد بقوله وضعت أى كله أو بعضه وحشد بحسن الإتيان بالغاية ع ش قال الشيخان إن أحكام الجنين للنفس بعده باقية كمنع الإرث وكسراية عتق الأم إليه وعدم اجزائه عن الكفارة وجوب الفرة عند الجناية على الأم وتبعها في البيع والهبة وغيرها وقال بعضهم الولد إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم النقص إلا في مستثنى إحداهما الصلاة عليه وإذباح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل . الثانية إذا حرز إنسان رقبته قبل أن ينفصل زى أى يقتل فيه (قوله عتقت بموته) فإن قيل إذا كانت الولادة هي الوجبة للمعنى فلم يوقف على موت السيد قل لأن لها حقها بالولادة وللسيد حقها بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة إبطال لحقه من الكسب والاستمتاع ففي تطبيقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى شورى (قوله لماسر) أى من الأحاديث لأنها عامة ومن قواعد الشافعى أن العموم فى الأشخاص مستلزم للعموم فى الأحوال وقتلها له من جملة الأحوال وهذا مستثنى من قولهم من استعجل بشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه لتشوف الشارع إلى العتق (قوله رقيقا) أى حلة كونه رقيقا بخلاف ما إذا كان حرا كأن غر بحرية أمه (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل (قوله أنها) أى المتولدة (قوله لا نفاذ حرا) ويلزم الواطئ فيمتلئ للسيد (قوله فسكانه) أى فيمتق بموت السيد . والحاصل أن ولد المتولدة ينقذ رقيقا فى ثلاث صور ويقتى بموت السيد وينقذ حرا فى صورتين وهذه الخمسة تجري أيضا فى ولد غير المتولدة كاذ كراهه بعد بقوله أو وطئ أمه غيره الخ لتكرار فى كلامه قال غلط وأما أولاد أولادها فإن كانوا من أولاد الإنث فهم كأولادها وإن كانوا من أولاد الذكور فلا لأن الولد يتبع أمه وقا حرة (قوله بذلك) أى بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أى وبعد وضعها فى الدين بدليل ما جده (قوله فيها وأولادها وهو معسر ثم بيعت فى الدين) أى ثم أنت بولد عند المشتري من نكاح أوزنا فإذا ملكها بعد ذلك ثبت لها حق الحرية دون ولدها الذى كورفتقت بموت السيد دون ولدها وأما ولدها الحادث بنكاح أوزنا عند الرهن بعد إيلادها فانه يثبت له حكم الاستيلاد ولا يجوز بيعه فى دين الرهن وإن جاز بيعه للضرورة هذا هو الراد فى هذا المقام وعبارة شرح م ر وعمل ما ذكره الصنف إذا لم يقع فى دين بيعت فى رهن وضعى أو شرعى أو فى جناية ثم ملكها للمتولد وأولادها الحادثين ببيعها فإنها تصير لمولدى الصحيح وأما أولادها فأرداء لا يعطون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم باستيلادها أما الحادثون بعد إيلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وإن بيعت أمهم للضرورة لأن حق الرهن والهن عليه مثلا لا تعلق له بهم فيمتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين ببيعها لحدوثهم فى ملك غيره اه وقوله الحادثين ببيعها أى وقد انفصلوا قبل ملكه أما الحل الحادث ببيعها الذى لم ينفصل عند ملكه لها فانه يتبعها فى حكم أمية الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره م ر بعد (قوله وقد قدم حكم الرهونة) وهو أنه إن كان الراهن موسرا فذا بيلاده وإلنالا وكذا الجانية (قوله وفى المحجور عليه فليس خلاف) بخلاف محجور السفه فينفذ إيلاده بلا خلاف م ر

أوميتا أو مائه غرة) وان لم ينفصل (عتقت بموته) ولو يقتلها له لما مر (كولدها) الحاصل (بنكاح) رقيقا (أوزنا) بعد وضعها) فانه يقتى بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد ظن أنها زوجته الحرة أو أمته لا نفاذه حرا فان ظن أنها زوجته الأمه فسكانه وبخلاف الحاصل بنكاح أوزنا قبل الوضع لحدوثه قبل ثبوت حق الحرية للأم ومن ثم لم يقتى بموت السيد ولد الرهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقبل عود ملكها اليه فبالو أولادها وهو معسر ثم بيعت فى الدين ثم عاد ملكها وتقدم حكم الرهونة فى كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعلق برقبته مال وفى المحجور عليه فليس خلاف رجح ابن الرقة نفوذ إيلاده وتبته الباقين وهو أوجه

ورجع السبكي خلافه
 وبيعه الأذرى والركشي
 ثم قال لكن سبق عن
 الحادى والزالى النفوذ
 وخرج زيادى حر الكاتب
 فلا تمتق بموته أمته التى
 حبات منه ولا وله وقولى
 حبات أولى من قوله أحبها
 لإيهامه اعتبار فعله وليس
 مرادا فان استدخالها
 ذكره أو منيه المحترم
 كذلك كما ثبت به النسب
 (أو) حبلت منه (أمة غيره
 بذلك) أى ينكح أوزنا
 (فالولد) الحاصل بذلك
 (ريق) تبعا لأمه (أو
 بشبهة) منه كان ظنها
 ولو زوجها أمته أو زوجته
 الحرة (خر) لظنه وعليه
 قيمته لسيدها وكالشبهة
 نكاح أمة غر بحريتها
 كإمراة في الخيار والإعفاف
 ولو ظن بالشبهة أن الأمة
 زوجته المملوكة فالولد
 رقيق (ولا تصير) من
 حبات من غير مالها
 (أم ولد) له (وإن ملكها)
 لا تنفاه العاق بجر
 في مملوكة (وله) أى للسيد
 انتفاع بأمره (وله) كوطء
 واستخدام وإجارة
 (وأرض جنسية عليها
 وتزوجها جبرا) وقيمتها
 إذا قتلت لبقاء ملكه
 عليها وعلى منافعها كالدبرة

(قوله خلافه) أى عدم النفوذ لتعلق حق الرماء بها وهذا هو الاعمده (قوله لإيهامه اعتبار فعله)
 يجب بأن أحبها إما كناية بأن يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبس أو مستعمل في حقيقة
 وبجاءه شوبرى (قوله المحترم) أى حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان
 فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولا تمتق به لانقلها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها
 ح ل وبعبارة م ر لا تنفاه ملكه لها حال علوقها اه فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته
 لأنها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وقول ح ل ثبت النسب أى والإرث لكون منيه
 محترما حال خروجه ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل
 في زوجته فباحقت بنته فحلت منه لحق الولد به وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد إزاله فيها فاستجبت
 به امرأة فحلت منه م ر زى ولا يقلق يلزم على إرثه من لم يكن موجودا عند الموت . أنا
 نقول وجود أصله كوجوده وانظر لو وطئ زوجته أو أمته ظانا أنها أجنبية وخرج منيه هل هو محترم
 اعتبارا بالواقع أو لا نظر الظن المذكور فيه ونظر الظاهر الأول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة
 في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالأول خرج بوطء زوجته ظانا أنها أجنبية
 فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اه ولو استمنى بيده
 من يرى حرمة فالأقرب عدم احترامه م ر فلعاده به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم
 كما شمله حده التقدم ما خرج بسبب تردد الذكر على حلقة دبر زوجته أو أمته من غير إيلاج فيه لجواز
 أما الخارج بسبب إيلاج فيه فليس محترما لأنه حرام دلالة خلافا لما بحثه الشيخ عمدة من أنه محترم كالأول
 وطئ أمته الرقيقة ويؤيد الأول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به م ر في الاستبراء
 ولو خرج من رجل متى محترم مرة ومن غير محترم مرة أخرى ومزجها حتى صار شيئا واحدا
 واستدخلته أمته أو أجنبية وحلت منه وأنت بولد فانه ينسب له غلبا للمحترم كما قاله طب وسم . لا يقال
 اجتماع مانع ومقتض فغلب المانع . أنا نقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته
 أمة أحدها وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم غلبا له أولا والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام طب
 وسم (قوله ولو زوجا) كأن كان متزوجا بأمة ووطئها ظانا أنها أمته المملوكة له أو زوجته الحرة
 فالمراد بالشبهة شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وحى الجهة التى أباح الوطء بها عالم فيكون الولد
 فيها رقيقا لانفاه ظن الزوجية وملك ولو وطئ تجارية بيت المال حد فلو أولدها فلا نسب ولا إيلاد سواء
 الفنى والفقير لأنه لا يجب فيه الإعفاف شرح م ر (قوله كإمراة في الخيار) عبارة هناك ولو غر بحرية أمة
 انعقد ولده قبل علمه حرا وعليه قيمته لسيدها لأن غره أو اقصل ميتا بلإجانية ورجع على غار إن
 غرمها (قوله لا تنفاه العلق بجر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في مملوكة هذا في الوطوء بشبهة
 لأن ولدها وإن كان حرا لكن العلق به ليس في ملكه (قوله كوطء) ما لم يتم بها مانع ككونها محرمة
 أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة أيه أو مكاتبته أو كونه مبعوضا وإن أذن له مالك بضه فيما يظهر من إطلاقهم
 خلافا للقبلى ابن حجر وزى ومثله شرح م ر وانظر وجه ذلك مع إذن مالك البص أو كانت مهابأة
 ووطئها في بويته (قوله وإجارة) أى لامن نفسها زى (قوله لبقاء ملكه عليها) تعليل لقوله وأرض
 جنسية عليها ولقوله وقيمتها إذا قتلت وقوله وعلى منافعها تعليل للباقي قال م ر وإما امتنع بيعها
 ونحوه لتأكد حق العتق فيها وخالفه المكاتب حيث امتنع استخدامه وإن كان ملكه عليه باقيا
 لما فيه من إبطال مقصود عقد الكناية وهو تمكنه من الاكتساب ليؤدى النجوم فيعتق ولهذا
 لو كانت أم الولد مكاتبه بأن سبقت الكتابة الاستيلاء أو عكسه لم يكن له استخدامها ولا غيره مما ذكره

(ولا يصح تملكها من

غيرها) بيع أو هبة أو غيرها لأنها لا تقبل النقل وما رواه أبو داود عن جابر «سكننا نبيع سرارينا أمهات الأولاد والتي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا» أوجب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدللا واجتهادا فيقدم عليه مناسب إليه قولا ونصا وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما مر وخرج بزيادتي من غيرها تملكها من نفسها فيصح كما أنفي به القفال في البيع ومثله غيره مما يمكن لأنه في الحقيقة إعتاق (ولا يصح رهنها) لما فيه من التسليط على يدها وتعبيرها بما ذكر أولى من قوله ويجرم بيعها ورهنها وهبتها (كولدها التابع لها) في العتق بعت السيد فلا يصح تملكه من غيره ورهنه وهذه من زيادتي واعتقها من رأس المال وإن حبلت به من سيدها في مرض موته أو أوصى بقتلها من الثلث كما خالفه المال في الشهوات فلا يؤثر فيه ذلك بخلاف مالو أوصى بحجة الإسلام من الثالث وهذا من زيادتي في الولد والله أعلم .

رقوله ولا يصح تملكها من غيرها) بل لو حكم به حاكم نقض على المتمدن زى (قوله أو غيرها) كهدية وقرض بأن يقرضها لغيره (قوله سرارينا) بتشديد الياء جمع سريرة (قوله بأنه منسوخ) أى إن قرئ لا يرى بالياء التحية وقوله وبأنه منسوب إن قرئ بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليها إن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وأقره لكنه ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما أسند إليه بطريق الاجتهاد من جابر أى ظن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على يمين وأقره شيخنا عزى وبعبارة الرشيدى قوله استدلالا واجتهادا أى منا أخذنا بظاهر قول جابر والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا أى بأن الأئمة أدام اجتهادهم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على يمين وأقره أو أن الاجتهاد من جابر أو من الصحابة فالواو في وبأنه منسوب يعنى أو وقوله واجتهادا عطف تفسير ويصح كونه متايزا بأن يراد بالأول ماقاله بعض الصحابة وبالثانى ماقاله بعض المجتهدين كداود الظاهرى من حل بيعها تدبر (قوله مناسب إليه قولا) ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهى أو قبل ما استدلى به عمر وغيره وهو ظاهر فى أن قوله لا يرى بالواو لا يلائم وقوله نصا عطف خاص على عام لأن النص مالا يحتل غيره والقول يشمل الظاهر والباطن . فإن قلت كيف يكون نصا مع احتمال النهى للتنزيه : قلت يدفع ذلك قوله فإذا مات الخ وبأن احتمال النهى للتنزيه بعيد فى مثل ذلك (قوله وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الخ) أى فى قوله لا يبيع لأنه خبر بمعنى النهى قل حل وحمل صيغة لا يبيع على الكراهة بخلاف الظاهر (قوله بما يمكن) كأن يبيعها نفسها ع ش وكان يقرضها نفسها فتعق وتبقى له بأمة مثلها بدلها وإحترز به عن الوصية بعتهما فلا تصح لأنها تعق بالوت من غير إعتاق (قوله ولا يصح رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أنى أمهات الأولاد لا يبيعن قلعه من حديث آخر وأبقياس على البيع لأن ما جاز يبيع جاز رهنه (قوله أولى من قوله ويحرم الخ) لأنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة فانه صحيح مع الحرمة ع ش (قوله كولدها التابع لها) أى من غير السيد لأن ولده يتعقد حرا كما مر وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل الخمسة المذكورة بقوله وله انتفاع بأمر ولده ، وبه صرح خط فأنظر وجه قصر الشارح له على الآخرين منها (قوله وإن حبلت به) أى بما صارت به أم ولد فليس الضمير للولد الذى يعتق من رأس المال ع ش لأن هذا الولد من غير السيد فينافى قوله من سيدها ، وأما الضمير فى قوله أو أوصى بعتهما من الثالث فهو راجع لها ولولدها التابع لها فى العتق والرق ولو قال وإن أحبلها فى مرض الموت لسكان أوضع (قوله كإخافته المال) أى فانه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أى فى عتقها من رأس المال ذلك أى حبلها به فى مرض الموت أو إصاؤه بعتقها من الثالث (قوله بخلاف مالو أوصى الخ) أى فانه يخرج الحجة من الثلث إن وفى بها وإلا فيصرف للحجة ما يخصها من الثلث وتكمل من التركة ع ش والله أعلم .

خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن هدى إلى طريق العلم من أراد إرشاده ، واختار لفقّه أناسا وعدم الحسنى وزيادة ،
لخصوه ودرسوه وأفادوا عبادهم ، فنفع الله بهم الخلق وأبدى لهم إمامه . وصلاة وسلاما على سيدنا
محمد القائل « من رد الله به خيرا يفقهه في الدين » وعلى آله وأصحابه الذين نشروا تعاليم الدين
الحنيف ، فقلوا من الكتاب العزيز والسنة الحميدة ، واستنبطوا منها المسائل والقضايا الدينية ،
والأمور الشرعية ، فنهج المتعلمون منها ، وسلكوا طريقها ، واقتبسوا منها ، وغرفوا من
بحارها ، ووردوا مواردنا ، وحققوا دقائقها ، فجزاهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء ، ورضى
الله عنهم وأرضاهم .

ومن أخذ من هذا العلم بقسط وافر ، ونهل من هذا البحر الحضم ، علامة الزمان ، فريد
الصر والأوان ، فضيلة الشيخ « البجيرى سليمان » ، فقد ألف حاشية [التجريد لنفع العبد] أتى فيها
بالمعجب الصواب ، ووضع بها شرح [المنهج] للعلامة الكبير ، والأستاذ التحرير ، شيخ الإسلام ،
والعالم الميام ، الشيخ « زكريا الأنصارى » .

كما أنه قام بوضع بعض مقررات عليها العلامة الشيخ « للرصفى »
فهو كتاب كاسمه ، فكانت الحاشية والشرح كقند درر في جيد حسناء ، وكان جقها أن تكتب
بظم من النور على صفحات نهور الحور ، فقد درّ المؤلفين ، أسكنهم الله فسيح جناته ، وأدخلهم
حظيرة قدسه ورضوانه .

وقد تم طبعه ، وفتح مسك ختامه ، بركة مكتبة ومطبعة « مصطفى البابي الحلبي وأولاده »
مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على .

الطبعة في يوم الخميس } ٢٦ غرور ١٣٦٩ هـ
} ١٠ أغسطس ١٩٥٠ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمرانه

فهرس

(الجزء الرابع من حاشية العلامة البجيرى على شرح للنرج)

مصحفة

- ٢ كتاب الطلاق
 ١٢ فصل : فى تخويس الطلاق للزوجة
 ١٣ فصل : فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه
 ١٧ فصل : فى الاستثناء
 ١٩ فصل : فى الشك فى الطلاق
 ٢٢ فصل : فى بيان الطلاق السنى وغيره
 ٢٦ فصل : فى تعليق الطلاق بالأوقاف وما يذكر معه
 ٣٠ فصل : فى تعليق المطلق بالحل والحيض وغيرها
 ٣٥ فصل : فى الإشارة لطلاق الأصابع وفى غيرها
 ٣٨ فصل : فى أنواع من تعليق الطلاق
 ٤٠ كتاب الرجعة
 ٤٦ كتاب الإيلاء
 ٥٠ فصل : فى أحكام الإيلاء
 ٥٢ كتاب الظهار
 ٥٥ فصل : فى أحكام الظهار
 ٥٧ كتاب الكفارة
 ٦٣ كتاب العمان والتصف
 ٦٧ فصل : فى قذف الزوج زوجته
 ٦٩ فصل : فى كيفية العمان وشرطه وعمرته
 ٧٦ كتاب الممد
 ٨٢ فصل : فى تداخل عدتى امرأة
 ٨٣ فصل : فى حكم معايشة المارق المتعدة
 ٨٤ فصل : فى عدة الوفاة وفى المفقود وفى الإحداد
 ٨٩ فصل : فى سكنى المتعدة
 ٩٢ باب الاستبراء
 ٩٧ كتاب الرضاع
 ٩٠١ فصل : فى طرؤ الرضاع على النكاح
 ١٠٣ فصل : فى الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر معها
 ١٠٥ كتاب النفقات وما يذكر معها

- ١١٢ فصل : في موجب المؤن
 ١١٦ فصل : في حكم الإعسار : مؤنة الزوجة
 ١١٩ فصل : في مؤنة القريب
 ١٢١ فصل : في الحضنة
 ١٢٦ فصل : في مؤنة المملوك وما يذكر معها
 ١٢٩ كتاب أحكام الجنائيات
 ١٣٤ فصل : في الجناية من اثنين وما يذكر معها
 ١٣٦ فصل : في أركان القود في النفس
 ١٤١ فصل : في تغير حال المروح
 ١٤٣ فصل : فيما يتبرق قود الأطراف والجراحات والمعالى مع ما يأتي
 ١٤٦ باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه
 ١٥١ فصل : في اختلاف مستحق الدم والجاني
 ١٥٢ فصل : في مستحق القود ومستوفيه
 ١٥٧ فصل : في موجب العمد والغفو
 ١٥٩ كتاب الديات
 ١٦٣ فصل : في موجب مادون النفس من الجرح ونحوه
 ١٦٥ فصل : في موجب إيانة الأطراف
 ١٦٨ فصل : في موجب إزالة المنافع
 ١٧٤ فصل : في الجناية التي لا تقدر لأرثها والجناية على الرقيق
 ١٧٦ باب موجبات الدية
 ١٨٠ فصل : فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه
 ١٨٣ فصل : في العاقلة
 ١٨٧ فصل : في جنابة الرقيق
 ١٨٩ فصل : في القرة
 ١٩١ فصل : في كفارة القتل
 ١٩٢ باب دعوى الدم والقسماء
 ١٩٧ فصل : فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية
 ١٩٩ كتاب البغاة
 ٢٠٤ فصل : في شروط الإمام الأعظم وفي بيان طرق اعتقاد الإمامة
 ٢٠٥ كتاب الردة
 ٢٠٩ كتاب الزنا
 ٢١٤ كتاب إحد القذف
 ٢١٦ كتاب السرقة

- ٢٢٣ فصل: فيما لا يمنع القطع وما يمنعه الخ
 ٢٢٦ فصل: فيما ثبتت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معهما
 ٢٢٨ باب قاطع الطريق
 ٢٣١ فصل: في اجتماع عقوبات على واحد
 ٢٣٢ كتاب الأثرية والتعزير
 ٢٣٦ فصل: في التعزير
 ٢٣٧ كتاب الصيال
 ٢٤٤ فصل: فيما تلتفه الدواب
 ٢٤٦ كتاب الجهاد
 ٢٥٢ فصل: فيما يكره من التزو ومن يكره أو يحرم تله من الكفار الخ
 ٢٥٦ فصل: في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب
 ٢٦٣ فصل: في الأمان مع الكفار
 ٢٦٨ كتاب الجزية
 ٢٧٦ فصل: في أحكام الجزية
 ٢٨١ كتاب الهدنة
 ٢٨٤ كتاب الصيد
 ٢٩١ فصل: فيما يملك به الصيد وما يذكر معه
 ٢٩٤ كتاب الأشحية
 ٣٠١ فصل: في الحقيقة
 ٣٠٣ كتاب الأطعمة
 ٣١٠ كتاب المسابقة
 ٣١٦ كتاب الإيمان
 ٣٢١ فصل: في صفة كفارة اليمين
 ٣٢٣ فصل: في الحلف على السكنى والسكينة وغيرها
 ٣٢٦ فصل: في الحلف على أكل أو شرب
 ٣٣٠ فصل: في مسائل مشورة
 ٣٣٣ فصل: في الحلف على أن لا يفعل كذا
 ٣٣٤ كتاب النذر
 ٣٣٩ فصل: في نذر الإتيان إلى الحرم
 ٣٤٣ كتاب القضاء
 ٣٤٧ فصل: فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يذكر معه
 ٣٥٠ فصل: في آداب القضاء وغيرها

- ٣٥٦ فصل: في التوبة بين الحصين
 ٣٦٠ باب القضاء على الثائب
 ٣٦٤ فصل: في الدعوى بعين غائبة
 ٣٦٦ فصل: في بيان من يحكم عليه في غيبته
 ٣٦٨ باب القسمة
 ٣٧٤ كتاب الشهادات
 ٣٨١ فصل: في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك
 ٣٨٧ فصل: في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الحك
 ٣٨٨ فصل: في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها
 ٣٩٠ فصل: في رجوع الشهود عن شهادتهم
 ٣٩٣ كتاب الدعوى والبيئات
 ٣٩٨ فصل: فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
 ٤٠١ فصل: في كيفية الحلف وضابط الحالف
 ٤٠٣ فصل: في التكول
 ٤٠٥ فصل: في تعارض البيتين
 ٤٠٧ فصل: في اختلاف المتداعين
 ٤١٠ فصل: في القائف
 ٤١٢ كتاب الإعتاق
 ٤١٦ فصل: في المتق بالعبودية
 ٤١٨ فصل: في الإعتاق في مرض الموت وبيان القرعة
 ٤٢١ فصل: في الولاء
 ٤٢٣ كتاب التدبير
 ٤٢٦ فصل: في حكم حمل الدبرة والملق عتقها بصفة الخ
 ٤٢٧ كتاب السكتابة
 ٤٣١ فصل: فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه الخ
 ٤٣٥ فصل: في لزوم السكتابة
 ٤٣٧ فصل: في الفرق بين السكتابة الباطلة والفاسدة الخ
 ٤٤٢ كتاب أمهات الأولاد

(ن ت)

(تنبيه)

مينا في طرة الكتاب العلامة للرصني صاحب التقرير « بمحمد » تبعا لما في النسخة الأميرية
 المقابل عليها ولكن تحققنا أخيرا أن اسمه « أحمد » فإزوم التنبيه على ذلك